

الجزء الاول

من المجموع المشتمل على شرح قطب الدين محمود بن محمد الرازي المتوفى سنة ٧٦٦
 للرسالة التسمية في المنطق تأليف نجم الدين عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتب
 المتوفى سنة ٤٩٣ وعلى حاشية المحقق السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني
 المتوفى سنة ٨١٦ وعلى حاشية العلامة عبيد الحكيم السيلكتوف
 وحاشية العلامة السوقي وحاشية المولى عصام الدين على شرح
 القطب وتقرير مولانا العلامة المحقق صاحب الفضيلة
 الشيخ عبد الرحمن الشربيني شيخ الجامع
 الأزهر الشريف على حاشية عبد الحكيم
 وحاشية الجلال الدواني وشرح
 السعد على التسمية تقع
 الله بهم

(تنبيه) اعلم ان هذا المطبوع يشتمل على ثمانية مواد فبدأنا في صلب الصفحة بشرح
 القطب ثم بحاشية السيد ثم بحاشية عبد الحكيم وبدأنا في الهامش بحاشية السوقي ثم بحاشية
 العصام ثم بتقرير الشيخ الشربيني مفصلاً بين كل مادة والتي تليها بجدول وبعد انتهاء هذه
 السواد يؤتى ان شاء الله تعالى بحاشية جلال الدين الدواني على شرح القطب ثم بشرح
 سعد الدين مسعود بن عمر التتازاني على التسمية

(طبع بعرفة ذي الهمة عليه) حضرة الشيخ فرج الله زكي
 الكردي رئيس الشركة الخيرية وفقه الله لنشر الكتب النافعة)

(الحق في طبع التقرير محفوظ للشيخ فرج الله المذكور بناء على إذن حضرة مؤلفه حفظه الله)

الطبعة الاولى بالمطبعة الاميرية في ١٣٣٣ هـ
 ١٩١٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين (أما بعد) فهذه تقابيد جمعتهما من
تقرير شيخنا العلامة الشيخ على العدوي على القطب شارح الشمسية (قوله بسم الله الخ) قد ورد من الشارع الأمر بالدعاء بالسملة والحمدلة
وقد ظهر امتثال الشارع من حيث الابتداء بالسملة وأما بالحمدلة فلا لأنه ابتداء كتابة بالشاء على الحمد لا بالجد والجواب أن الشاء على
الجد جزي من جزئات الحمد فقد أتى بالمطلوب بهذا الاعتبار (قوله إن أبي الخ) يؤتى بان في مقام السلتا استحسانا ووجوباً في مقام الانكار
والانكار إما حقيقي أو تنزيلي والاثبات بهما منع أنه لا انكار هنا ولا شك حقيقة نظر الكون المخاطب نزل منزلة المنكر فصار هذا الحكم
المسلم كالمنكر عنده فأتى بان في مقام الاخبار عن هذا الشأن العظيم فالخاصل أنه يؤتى بان للانكار الحقيقي أو التنزيلي على أن الاثبات بهما
لا ينحصر في مقام الشك والانكار بل يؤتى بهما لترغيب بخوان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلاً ولترهيب نحو
أن يعرض ربك للشديد ولتحقيق نحو أن أعطيناك الكوثر وكأهنا وأبهي بمعنى أحسن من البهاء وهو الحسن اسم أن وجد مبدع خبر وهو
مشكل لأن كون الحمد أبهي الدرر يقتضي أنه من أفراد الدرر لأن موصوف أفعال بعض ما يضاف إليه مع أن الحمد ميان للدرر وأوجب
بان في العبارة حد فالأصل أن مثل أبي أي زين وأحسن الدرر فشيء الحمد أبهي الدرر من تشبيه المعقول بالمحسوس بجامع المرغوبة
في كل فان قلت اب المشبه حقه التقديم على المشبيه أوجب بان هذا قد عارضه تشبيه أخرى وهو الإشارة إلى أن المشبه عظيم
ينبغي أن يخبر به على وجه تنسوق إليه النفس وأنه من قبيل التشبيه المعكوس فهو من تشبيه المحسوس بالمعقول بمباغة في شأن الجد
لأن الدرر بحسب الحسن والعيان أقوى من الحمد فعكس التشبيه فالإدعاء بخلافه على هذا من خبران بخلافه على الجواب الأول وهذا
كأنه بناء على استعمال لفظ الدرر في حقيقته (٣) ويصح أن يكون في الكلام استعارة على مذهب السعدني زينا أسد فشبهت

الثناءات من حيث
المرغوبة بالدرر رأى
عطلت الدرر واستعير
اسم المشبه به للشيء
وأبهي ترشح وكذا تنظم
وأورد بان الموصوف
بأفعال التفضيل يجب
مطابقة ما يضاف
إليه أفراداً وتنبيهاً

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أبي درر تنظم بينان البيان

بسم الله الرحمن الرحيم أعلى منطق أفصح به لسان القصعاء وأولى مدركاً أرسم في أذهان الأذكياء جداله
بصدق بكبريائه وشكره من لا يتصور عذالاته فحمده جدالاً لا يحسد ولا يرسم ونشكره شكر الأيقاس
ولا يؤسم ونصلي على من أرسله حقه وورثنا وجعله هدى وتبيناً وأوضه سبيل العقل والتفكير وأقام
الحجة على أعوجاج الجهل والتعير وعلى آله وأصحابه المستقرين لسننه وأثاره والمتبئين بسننه وأثواره

وأزهي

وليس هنا كذلك لأن الموصوف به وهو الحمد مفرد وأوجب بان المراد من الدرر ومن الحمد

الجنس وهو شيء واحد فصلت المطابقة في الأفراد وأما زيد بالحمد الجنس من حيث تحققه في أفراد الثناءات فصلت المطابقة في الجملة
فان جعلت الأضافة في الحمد للاستعارة فقطاهر والدرر جمع ذرة وهي الجوهر الثبينة والتشكيك لتعظيم (قوله تنظم) النظم في الأصل
اذن الالجواهر وجمعها في السلتا فهو جمع مخصوص لا مطلق الجمع فالقول وأريد منه مطلق الجمع ثم أريد جمع مخصوص وهو جمع
الحامد ولا يجوز في تنظم أن أر يد بالدرر حقيقته وان أر يد بان الثناءات ففيه تجوز كاعتلت (قوله بينان البيان) البنان عبارة عن أطراف
الاصابع والبيان مصدر بان اذا ظهر ثم استعمل في معنيين أحدهما المنطق الفصيح أي المطبوع الفصيح العرب عمافي الضمير والثاني
التبيين وهو تخرج الشيء من حيز الانكسار إلى حيز التجلي والاحسن هنا الأول وبعد ذلك في العبارة استعارة بالكناية فشيء المنطق الفصيح
بالاصابع من حيث أن كل واحد لا يظهر ولا يخفى أن المنطق محل لتطور المعاني كما أن الاصابع محل لتطور النعمة والبيان تخيل لانه في
الأصل رؤس الاصابع هذا على أن الدرر راقية على حقيقتها وأما على أنها مستعاره للثناءات فيجوز أن تكون إضافة البنان للبيان من
إضافة المشبه للمشبه أي تنظم تلك الثناءات وتجمع بالكلام الفصيح الشبيه بأطراف الاصابع من حيث أن كل واحد لا يحصل لأمر مرغوب
فيه فكأن البيان يحصل به المعاني الشريفة كذلك أطراف الاصابع يحصل بها دخول الجواهر في السلتا فظهر أن كلاماً مناسباً

بسم الله الرحمن الرحيم خير منطق يعصم عن الخطأ سهام السقاء ويتنظم في صدر كل كلام يطلب له حسن الانتهاء اسم قديم خصن بذاته

بسم الله الرحمن الرحيم (قوله ولا يؤسم) في نسخة يؤسم وقوله وجعله في نسخة وخلفه

بالتبوت في نفسها والمعام هو الجواهر والأعراض والأحوال على القول بها فالمراد بالموجودات الجواهر والأعراض على القول بانكار الأحوال والمراد بالموجودات الثابتات على القول بالأحوال واعلم أن الدليل على وجوب الوجود لله اجبائي وتفصيلي والاجبائي مبين للتفصيلي لأن هذا العام يقال له دليل اجبائي وأما التفصيلي فهو قولك العالم حادث وكل حادث له صانع واجب الوجود فالذي وقع فيه التركيب من صغرى وكبرى هو التفصيلي واعلم أنه اختلف هل التسبيح في قوله تعالى « ومن من شئ الا يسبح بحمده » بلسان الحال أو بلسان المقتضى بأن يقول الله واجب الوجود وصاحب الله والعالم حادث الى آخر ما تقدم اذا علمت هنا فالآيات في الأصل نفس ذات العام أعني الدليل الاجبائي وليس مرادها هنا الا لا تعد الناطق والمنطوق به فالمراد به الدليل التفصيلي فبشبه التفصيلي بالاجبائي بجامع مطلق الدلالة واستعاره اسمه والمعنى أن الله أنطق الموجودات بالدليل التفصيلي ولأمانع من كون الاخبار تنطبق بالدليل التفصيلي أو هو من اطلاق اسم المجمل على المفصل ويجوز أن يراد بالآيات العبارات التي مدلولها ثابت وجوب الوجود للصانع كقولك الله واجب الوجود ووجود الله واجب مثلاً واستعمال الآيات في العبارات بحجاز من اطلاق اسم السبب على المسبب لأن هذا العالم سبب في تحقق مدلول هذه العبارات هذا كنهه أن أريد بالنتق حقيقة على ما قيل في الآية وأن جري على الطريقة الأخرى وهو أن المراد التسبيح بلسان الحال فقول المراد بالنتق الدلالة فاعلم أولاً أن العالم قبل له بدل على الصانع من جهة الحدوث وقبل بالامكان وقبل بهم معاً وقبل بالامكان بشرط الحدوث والحق أنها كلها طرق موصلة للعلم بالصانع وزيادة بعض سراج السوسية غير هذه الطرق خطأ اذا علمت هذا فالعنى جعل الله تلك الموجودات دالة على وجوب وجوده باسمها على الحدوث أو إمكانها أو معانها ان جعلت الباء التعديعية بمعنى على ويحتمل أن الباء النسبية والمراد بالآيات نفس الحدوث والإمكان والمعنى جعل الله الموجودات دالة على وجوب الوجود بسبب الآيات أى بسبب الحدوث والإمكان وعلى هذا فالمراد بالآيات المعنى القوي وهو العلامة (قوله وجوب وجوده الخ) الوجود ووجوبه كلاهما نظرى والوجوب وصفى أى عدم (٤) قبول العدم والانتفاء فهو مستلزم لكون الله تعالى قديماً وباقياً فاستلزام القدم والظرف

الاول والبقاء ثالثي والشارح جعلها دالة على وجوب الوجود ولم يرم من ذلك دلالة على الوجود فان قلت كما

بآيات وجوب وجوده وشكرتم أغرق المخالقات في بحار إفضاله

ما يسع للذهن الكليل في حل مشكلاتهما وأحرار ما يتقر بالذي في كشف معضلاتهما سالكا طريقة الاقتصاد ومقتصر على إيراد ما يتعلق بحل الكتاب لما أن ما علق عليهم الفضل مع استهتارهم بها

وجوده

أن هذه الآيات دالة على هذه الصفة كذلك هي دالة على باقي الصفات

فالجواب أن وجوب الوجود هو الأصل وبقية الصفات متفرعة عليه نعم السمع والبصر والكلام دليلها على الوجود عين الموجود أى حقيقة وقيل بمعنى أنه ليس له تقرير في الخارج زائد على الذات فلا ينافي أنه بحسب المفهوم مغاير وأنه أمر اعتباري فجعله عيناً تسبح هذه طريقة السبع وأمثاله وكلام الشارح على هذه الطريقة وأما على الطريقة الأولى ففي كلامه إضافة الشيء الى نفسه وهي جائزة عند اختلاف التضاييق لفظاً على الصحيح (قوله وشكرتم) في إضافة الشكر لمن أشاره الى ما قالوه من أن الشكر لا بد أن يكون في مقابلة نعمة لأن تعليق الحكم يستحق يؤذن بالعلية أى والشكر له الانعام بخلاف الحمد فإنه لا يشترط فيه ذلك فذلك أضاف الحمد لمبدع أى حمد الخامدين لمبدع لا لحياله وقدم الحمد على الشكر لأنه رأس الشكر لأن مورد الشكر أمور ثلاثة اللسان والحنان والأركان والابلاغ منها اللسان والحمد مورد اللسان فمورد الحمد هو الفرد الأعظم من الأمور الثلاثة فلذا كان رأس الشكر لأن المقصود من تبوت العلم أن يدعى له اللسان دون القيام لأنه يمكن أن يكون موارد أو لغزير ذلك والحنان خفي وقولهم دلالة الفعل أقوى من دلالة القول بخصوص بالأفعال التي هي آثار الملكات اذا لا قوى في ثبوت الكرم زيدا طاعامه للغير دون أن أكرم (قوله في بحار) ججع بحر وهو الماء الكثير مطلقاً أو بقصد كونه ملحا والافضل عبارة عن الاحسان وهو صفة فعل وإضافة بحر للافضل من إضافة المشية به لشيء وأعرق ترشح للتشبيه ويصح أن يكون في الكلام استعارة تضر بحجة قسبته نعم عني المنع به بالبحر بجامع الاتباع أى أغرق المخالقات في النعم التي تعلق بها إفضاله ووجوده فإضافة البحر لما بعد حقيقة من إضافة المتعلق للعلق فالنعم التي هي أثر

براهين وحدته بالبحر كدليل على من الاشياء وأصلنا إلى معرفته التي هي أجل النعماء وعرفنا ما يزيد النعم من شكر الآلاء فضمده بقدر الطاقة أجل حمد ولا يحصى الله النعمه فمن على من لا يتصور مثله في الخلق والبهاء محمد الذي صدق قبل وجوده بأنه أدل دليل أمم

(قوله استهتارهم) أى ولوعهم

الاحسان كالجهر ويقول في بحار الخ: ان دفع ما في الاغراق من الذم (قوله وعوده) الجود تارة بغيره وبأفاده ما ينبغي ان ينبغي لا الغرض ولا لعل فهو صفة فعل وتارة بغيره بأنه مبدأ أفاده ما ينبغي الخ والسد أعاره عن القدرة والارادة وحديثه فهو صفة ذات والجود لا يكون الا لله وتفسير الجود بهذا التفسير ليس في اللغة بل هو معنى اصطلاحى وأما في اللغة فهو يطلق الاكرام فلذا يوصف حاتم بالجود وعطف الجود عطف خاص على المعنى الاصطلاحى ومما رادف على القوى (قوله تارة لا في ظلم الخ) يحتمل ان مرجع هذه العبارة أمور محسوسة ويحتمل ان مرجعها أمور معنوية ثم اعلم ان الليل يطلق على الظلمة المخصوصة التي هي من غروب الشمس الى طلوعها ويطلق على الزمن المخصوص أعني حركة الفلك من الغروب للشرق والظلم جمع ظلمة وهي أهم من الليل لانها توجد في النهار في مكان محصور والاضافة للبيان ان كانت الظلم مستعارة لشيء متبعض عام ثم هذا العام بغيره باليالي التي هي ظلمة مخصوصة هذا معني كلام الشيخ المولى في شرح الديباجة ويحتمل أن يقال ان الظلم عام أضف باليالي الخاص واطافة العام الخاص للبيان هذا كله ان اراد باليالي الظلمة ويحتمل أن يكون أراد بها حركة الفلك وحديثه في الاضافة حقيقة أى الظلم المنسوبة لليالي من نسبة الظل لظروف الظل والمركبة في الاصل الاتقان والكواكب منسوبة عن انتقاله تعالى فأطلق الحكمة على نفس هذه الكواكب من اطلاق اسم السبب على السبب والمعنى تارة لا في ظلم الهالي أو أوزار كواكب المسببة عن انتقاله والباهر بمعنى المضيقه قاله الشيخ المولى وهو تفسير مراد لينايب الكواكب والافان الباهرة في الاصل الغالبة والقاهرة من بهر ما ذاعله وقهره وهذا كله ان أردت بالظلم واليالي أموراً محسوسة ويحتمل أن تقرر هذه العبارة بغير ما ذكرناه فترد باليالي الجهالات والاضافة من اضافة المشبه له لشيء أو ان الجهالات مشبهة بآثار من الخصوص واستعراسه لها والظلم ترشح والمراد بالحكمة العلم من اطلاق اسم السبب على السبب لان الحكمة هي الاتقان وهو سبب عن العلم واد بالانوار المستنوعات الحكمة وهي من آثار العلم والمعنى حينئذ تارة لا في ظلم الليل هذه المصنوعات الهيبة المنسوبة لآثارها لانها لا تتشأن الا عن العالم أى أزال ظلم الجهالات الصانع مصنوعة الناشئة عن علمه بمعنى أنها دلت عليه والباهرة الغالبة التي يقهرها الخصم الذي يتكذلك ويحتمل أن تكون اضافة ظلم لليالي من اضافة الصفة لوصف واطافة الانوار للحكمة من اضافة (هـ) المشبه له والمراد باليالي حقيقة

وجوده تارة لا في ظلم الليالي أو أوزار حكمته الباهرة واستنار على صفات الأيام أو أساطين القاهر محمد

بعضها غير واقعه لوجود الظفرة وبعضها غير واقعه لعدم الظفرة وبعضها على لاطاب غير متعلق بالكتاب وبعضها على الاحتواء على شكوك بحيرة لطلاب فشرعت مستعيناً بعون الله وحسن توفيقه في جمع ما يقرر لدى وثيقه شارط على نفس الطريقة المذكورة مشيراً الى دفع شبه المزبورة

أى تارة لا في الليالي
الظلمة اطلاقاً معنوياً
بالكفر والضلال أو أوزار
حكمته أى علوم الشريعة
الشبهة بالانوار ومن
المعاني أن هذه الشريعة
باهرة أى قاطعة (قوله)

واستنار أى أنوار السنين والتمائم اثنان (قوله على صفات الخ) الصفات عبارة عن جهات الوجود فبشبه الأيام بالورق بجامع أن كلاهما لا يظهر النور وانبات الصفات تحصيل ويحتمل ان الصفات مستعار لما أشرك من الأيام على طريق الاستعارة المصروفة بجامع مطلق الضياء والاشراق ويكون اضافة الصفات للأيام من اضافة البعض للكل والمعنى واستنار في المشرق من الأيام (قوله سلطنته الخ) السلطنة قوة الملك ويصح أن تفسر بصفة تقوم بالسلطان تقتضي تنفيذاً وأمره ونواهيته ناشئة من توليه أهل الخلق والعقد له والمراد بالانوار تنفيذ الأوامر والنواهي الناشئة عن هذه القوة وقوله القاهر أى لاهل الشرك والفساد وهو موجب للأنارة فلا مرد أن القهر لا يناسب النور لان القهر الغضب وهو انما يناسب الظلمة فأمرصة الجلال على صفة الجلال اشارة الى أنهم غافلون ذلك النور واستند الاستنارة لا تار مع أن حقها أن تستدل لكواكب على طريق الجواز العقلي أو أنه استعارة للكتابة وكذا استند القهر للسلطنة بحاجز عقلي وحقه أن يستدل لصاحبها (قوله محمد الخ) الجدارة تؤدي بالجلالة الاسمية وتارة تؤدي بالعلية محمد وأولاً بالجلالة الاسمية الدالة على الدوام واليبات ثم بالعلية الدالة على التجدد والخير ليس برب بكل من الكائنات وأقرب من العظمة الظاهرية الملتزم بها من تعظيم الله تعالى فالتون موضوعه العظمة اللازمة لتعظيم غيره بها الظاهر للزوم الذي هو تعظيم الله يجعله أهلاً للجلالة والتكريم استنارة

الانبيلة وعلى فروع وجهه الذين ثبت بهم أصول الدين غاية النساء وبعد فهنا مشعنة كاتبة يظهر من لسان كل شعاع غنيتها (قوله لوجود الظفرة) أى ترك بعض المواضع بدون كتابه عليه بالظفرة بالفاء الانتقال من شيء لا يرجع ترك الوسط وقوله لعدم الظفرة أى الظفر بحقيقة المراد مع التصديقه

لقله تعالى « وأما بتعبه ذلك فحقت » وهل الأولى اظهار النعمة أو الخضوع طريقاً فطرقة الصوفية أن الأولى الخضوع وطريقه المحدثين أن الأولى اظهار النعمة وقد جرى الشارح على هذه الطريقة أن جعلت النون العظيمة والضمير في تحمده البديع (قوله على ما أولانا) ما من موصول ومن الآداب لما هو مرجع الى معنى النعمة فكأن جعل على ذات النعمة والأولى المجد على الانعام لأنه جدير بغير واسطة لان المجد على النعمة انما هو بواسطة المجد على الانعام ويمكن أن يقدر مضاف والاصل تحمده على ابتلاء أى اعطاه ما ولا يفتكون آتياً بالوجه الاكمل ولا يصح أن تكون مصدرية لان البيان يسلط المصدرية (قوله من الآدم) أى نعم وفسر بعض الاعاجم الآلاء بالنعم الظاهرة كالخولاس الخمس (قوله وياضها) جمع روضة وهى البستان وقد أثبت للآلاء يا ضا حرفة في العبارة استعاره بالكناية فشبهت الآلاء بأرض رباح البها على طريق الاستعارة بالكناية والرياض تخييل ولك أن تقول أراد بارياض أمهات النعم فشبه أمهات النعم بالرياض على طريق الاستعارة التصريحية وأزهرت ترشيح ويصح أن يكون من إضافة المشبهة للشيء أى من هرة تلك الآلاء الشبيهة بالرياض وحيث قد أزهرت ترشيح التشبيه لكن هذا الوجه بعيد لان أزهرت في كلام الشارح نعت سبى للآلاء وهذا الوجه يخرج عن كونه سبباً الى كونه حقيقياً (قوله ونشكر ما لم) عطف على تحمده ولما كانت الآلاء النعم الظاهرة والنعم الخفية انفساً تناسب في الجانب الاول المجد الذى مورده تظاهر وهو الشكر وفى الجانب الثانى الشكر الذى من حلة مورده الجنان وهو خفي (قوله من نعماء) مفرد بمعنى النعمة وقيل جمع للنعمة وعلى كون نعماء مفرداً لم تحصل المطابقة بينه وبين الآلاء في المجد فالنعماء المشي على القول بأنه جمع واسم جمع الآن تراد الجلس (قوله أرزعت حياضها) شبه تلك النعماء بالماء العذب على طريق الاستعارة بالكناية (٦) وثابت الحياض تخييل وأما استعارة الحياض لأمهات النعم فبجامع الاحتواء على

ما به التمتع فالخوض
محتوى على الماء العذب
وكذلك أمهات النعم
محتوية على نعم كثيرة
وأرعت بمعنى ملئت
ترشيح أو بمعنى كثرت أو
عظمت على طريق
المجاز لان معناه الاصلى

على ما أولنا من آلاء أزهرت يا ضها ونشكره على ما عطانا من نعماء أرزعت حياضها ونسأله
أن يفيض علينا من زلال هدايته ويوفقنا
يا كافي قلوب التأمل في فهم المعاني تاركاً طريق التعسف في حل المباني بقاء بحمد الله كثراً لا تحصى
فوائده وبحر الانستقى فرائده ثم بعد ما تيسر في إتمامه وفرض بالاختتام خاتمه جعلناه عراصة
لخضر من خضه الله تعالى بالسلطنة الابدية وأيده بالدولة السرمديه نحر المبلول والسلاطين
زين الاساطين والخواقين صلب النفس القدسية وأرث الرياسة الانسية كاسراً أعناق الاكاسره

ملئت (قوله ونسأله الخ) السؤال طلب الادنى من الاعلى مع التذلل والخضوع فالآتين
بالنون لتشكيكهم وبغيره لان في الاجتماع رجة وفيه ترج القبول للعظمة للنافاة (قوله أن يفيض) أى يصب علينا من الافاضة وهى الصب
والزلال هو الماء العذب البارد الصافي الذى يسلط الخلق بسهولة قلنس اسم المطلق ماء عذب والهداية الدلالة على ما فيه الصواب حصل
وصول أم لا وتطلق على الدلالة الموصلة والمراد بهما خلق الاهداء والدلالة الموصلة وإضافة زلال الهداية بأى معنى كان من إضافة المشبه
به للشيء وذكر بعض الاعاجم أنه شبهت الهداية بالماء العذب وثابت الزلال تخييل لان الزلال هو صفاء الماء مع أن هذا القائل فسر
الزلال أولاً بالماء العذب وحيث قد تقضى أنه من إضافة المشبه للشيء لأنه استعاره وبعدها فالعنى نسال الله أن يفيض
علينا شأ من الدلالة الموصلة وأخلق الاهداء الشبه بالزلال مع أن المقاض علينا انما هى آثار ذلك وهى الطاعات وإذا كان كذلك فالأولى
أن يستعار الزلال لأنه آثار ذلك على طريق الاستعارة التصريحية وثابت الفيض ترشيح باق على حقيقته واستعاراً ويجعل في الكلام محذوف
مضاف أى يفيض علينا شأ من آثار هدايته الشبيهة بالزلال (قوله من زلال) أى يفيض علينا شأ من زلال ولك أن تقول من زائدة
والاحسن جعل المفعول محذوف لان الزيادة تقتضى أنه يفيض جميع الزلال وليس كذلك (قوله ويوفقنا) التوفيق خلق قدرة الطاعة
في العبد والطاعة عبارة عن الحركات فالخلق شأن الحكومات والقدرة ما تولى هى عرض وهما مقترنان غير أن القدرة سابقة في التعقل
وان كانت مقترنة زماناً لاسباب والسبب مقدم على السبب تعقلاً والاحسن أن يفسر التوفيق بخلق الطاعة المقارنة للقدرة لان التوفيق

أنوار تشبیهه
تكونون من الحائرين
تكونون من الحائرين
تكونون من الحائرين

(قوله الاساطين) جمع اسطوانة والمراد بما رتب به الملك

لغمة ما به الوفاق والامتثال والذي به الامتثال الطاعة لا القدرة وهو يرجع للهداية (قوله العروج الخ) العروج هو الترقى والصعود والمعراج محل العروج أي الأمر الذي يعرج به كاسلم فالمعنى وأن وقفنا إلى العروج والصعود إلى الأمر الذي يعرج به لعنايته والعناية هي ارادة الاحسان أو الاحسان وفي العبارة استعارة بالكناية فشبهت العناية بالأفلاك المرتفعة على طريق الاستعارة بالكناية بجماع الارتفاع وأثبت المعارج تخييل استعارة الأعمال الصالحة الموصلة بجماع التوصل والعروج ترجع مستعار لتوجه والمعنى وبوقفا للتوجه للأعمال الصالحة التي هي سبب إحسانه وهو ظاهر أن كانت العناية صفة تفعل بمعنى الاحسان وإن كانت صفة ذات بمعنى ارادة الاحسان فجعلها أي الأعمال الصالحة سببها باعتبار تعلقها بالتخير والافعال ارادة قدسية (قوله محمد) بدل أو عطف بيان وهو أشرف اسمائه فلذا خصه بالذكر (قوله أشرف البريات) جمع برية أصلها برية قلبت الهمة براء وأدغمت الياء في الباء من براء الله انطلق بمعنى خلقهم ويدخل في البريات القرآن بمعنى الانفاط التلوة فالتالي أشرف منها وبه صرح بعضهم (قوله بأفضل الصلوات) البناء داخلة على المقصور وانعاده بالذات أي بعض أفضل الصلاة عليه لا بعض أصل الصلاة لأن الهدية على قدر المهدى فإن قلت أفضل الصلوات قد ثبت في الوجود له عليه الصلوات السلا قبل ذلك وإذا كان كذلك فكيف يطلب منه لا يطلب إلا ما يحصل لا الحاصل بالفعل فلو جاب أن في الصلاة مدح فأى مثل أفضل فإن قلت هذا الذي ثبت في الوجود عند الله ما هو أعظم منه فكيف التعبير عنه بالأفضل أجيب بأنه أفضل باعتبار ما هو أعظم منه فلا يبقى أن عند الله أفضل منه وقد يقال حيث كان كذلك فلا مدح في ذلك فالأحسن أن يقال المراد جنس الأفضل أي الجنس التحق في الفرد الاكمل الذي لم يحصل في الخارج الكامل بالنسبة لما حصل لأن النبي ما زال يترقى في مراتب الكمال والصلاة قبل هي مطلق الانعام وقيل انعام (٧) مقرون بتعظيم (قوله وآله) مطلق

الامة ولو عاصي وهي مختارة من حيث تقدمها على غيرها في الحساب والوزن ودخول الجنة

وقوله المنتخبين بفتح الجيم أي المختارين من سائر الامم وكذلك معنى

للعروج إلى معارج عبادته وأن يخص رسول محمد أشرف البريات بأفضل الصلوات وآله المنتخبين وجهه المنتخبين بأكمل التحيات (وبعد) فقد طال إلحاح المشتغلين على المترددين إلى أن أشرح الرسالة

مالم يرقب القباصره مروج الملح الخنقية البيضاء مؤسس قواعد الشريعة الفراء ظل الله في الارضين غياث الاسلام والمسلمين عامر بلاد الله خليفة رسول الله المؤيد بالتأييد والنصر الرباني أمير المؤمنين

المنتخبين بالخاء المذكور نائباً وعطف العجب عطف خاص على عام وصحح أن يراد لا لبتواشم والطلب أو بتواشم فقط (قوله وجهه) جمع لأصحاب أو اسم جمع له (قوله المنتخبين) أي المختارين من كل أمة (قوله بأكمل التحيات) أي التعظيمات والأكمل مقول بالشك فلا يراد أن الاكمل مخصوص به عليه السلام (قوله وبعد) يحتمل أن تكون الواو العطف على جملة التسمية وما بعدها لأن الأصل في الواو العطف ويجوز أن تكون للاختلاف وقوله فقد طال فيه إشارة إلى أن الواو تامة عن أمانيه عن مهمما وأثر الواو لهما في الباب ولأنه لو أتى بأما أو مهمما فهو كلام مستأنف فأتى بالواو التي قد تكون للاختلاف ويجوز أن يكون وعدم عمولا لحذوف والغاء زائدة والأصل وأقول بعدما تقدم فقد طال الخ (قوله إلحاح المشتغلين على الخ) قد ورد ليس منان لم تعظم العالم قال العلماء مفاد ليس منان لم تعظم نفسه عما أعطاه الله من العلم عظميا وليس المراد الغفر والعجب لانه حرام في كلام الشارع إشارة إلى أن الله عظمه بالعلم وعبر بالاشتغال إشارة إلى أن الطالب ينبغي له أن يكون مشغولاً بالعلم أي مقلداً ذنوه وسمعه لما يليق إليه (قوله المترددين إلى) أشار بذلك إلى أن اشتغالهم عليهم مع كثرة المجي وعالتردد وفي بعض النسخ بالعالم فية إشارة إلى أن المترددين عليه من أهل العلم أعم من أن يكونوا يأخذون عنه أو كانوا أسخين لا يأخذون عنه قدما أو في هذا الشرح فالعطف من عطف العام على الخاص ففيه تحديث بالنعمة وهو طرفة أهل الحديث عملاً بقوله تعالى وأما نعتهم بل خذت وأما الصوفية فيقولون المراد الحديث بالنعمة الشكر عليها (قوله أن أشرح الرسالة) أي وأصحها ببيان أعارجها وبيان معانيها وبيان الاشكال (قوله الرسالة) هو فحوى من أعماء الكتب من قيل علم الجنس بخلاف أسماء العلوم فمن قيل علم الشخص كذا قيل وألحق أنهم علم علم الجنس بما عني أن النبي يتعبد بتعدد

شهيد ما هذا الخاتمة للقلب المعاني المتمم بعصام الحكمة معناه المؤمن بإشهاد لا زهار كل بياض فاعرج وانبات كل

(قوله قواعد) في نسخة معاهد

عنه والافق قيل علم الشخص والفرق بينهما محكم (قوله التسمية) نسبة لشمس الملة والدين الذي عليها الكتابي لاجله ففيه نسبة
 لقب باعتبار صدره (قوله وابن) معطوف على أشخ من عطف الخاص على العام (قوله القواعد) جمع قاعدة وهي قضية كلية يتعرف
 منها أحكامها كترتيب موضوعها أو الكلام فيها معروف (قوله المنطقية) نسبة للمنطق يطلق المنطق ونحوه من العلوم على المسائل الكلية
 أعني النسب التامة وعلى الملكات وعلى الادراكات وقيل الادراكات التصديقية أو ما هو أعم احتمالاتها اعلمت هذا فالمنطقية نسبة
 للمنطق أعني الملكات من نسبة الشيء إلى ملكته أو إلى المنطق يعني الادراكات من نسبة الشيء إلى متعلقه أو من نسبة الجزء إلى الكل أن أريد
 بالمنطق المنسوب إليه المسائل وذلك لأن مسائل المنطق كثيرة ومافي هذا الكتاب جزء منها هذا أن أريد بالمنطق مجموع القواعد ويحتمل
 أن النسبة من نسبة الشيء إلى نفسه بمبالغة بان بالغ في مسائل الرماله حتى أنه لا منطق إلا مسائلها فسمي المنطق (قوله علماءهم بانهم
 سألوا الخ) هذا فعله لطلول إلحاحهم وفيه أن الباعث على طول إلحاحهم ليس عليهم يسؤالهم للعارف بل عليهم بقيام العلم به وقيام العلم
 سابق على السؤال قلت هذا ممنوع لأن هذا فعله لطلول إلحاح الطاري على طول إلحاحهم على السؤال الاول وليس علة للسؤال الاول
 والحاصل أن سؤالهم لولا القيام العلم به والباعث على طول إلحاحهم هو علمهم بانهم سألوا عريفا (قوله عريفا) كثير العرفان (قوله ما هرا)
 فقد جمع بين كثرة العلوم وسرعة الفهم وهذا من باب التحدث بالجملة وفيه إشارة إلى ما قاله الفقهاء من أنه ينبغي ألا ينسب شهرة علمه
 (قوله واستطروا) أي طلبوا المطر من سحاب أطلق السحاب وأراد به عالميا على ما على طريق الاستعارة الصريحة بجميع اجتماع الاحتماء
 على ما به النفع لان ما لا يحتوي عليه العالم بحياة الارواح والسحاب محتوي على ما به حياة الاجسام لكن احتواء العالم على ما به النفع معنوي
 واحتواء السحاب على ما به النفع حسي وليس في هذا عكس التشبيه لان السحاب أقوى من حيث أن ما به النفع الذي احتوي عليه
 أمر حسي وإن كان ما به حياة الارواح (أ) أشرف ولذا يقال حق الشيخ كدمن حق الوالد لانه مربي الروح والوالد مربي الجسم

ولذا قال النسوي ومن
 عني شيخه لا تقبل توبته
 بخلاف والوالد لا يستطاع
 ترشيع أيضا ما مرق
 الأصل يعني ما ترشيع
 باق على حقيقة أو
 يستعان لصد أو هذا

النسبة وابن فيه القواعد المنطقية علماءهم بانهم سألوا عريفا ما هرا واستطروا سحابا ما هرا
 ولم أزل أدافع قوما منهم بعد قوم وأسوف الامر من يوم إلى يوم لا شغال بال قد استولى على سلطانه
 واختلال حال قد تبين لدى برهانه ولعلي بان العلم في هذا العصر قد خبت ناره وولت الادبار أنصاره
 أو المظفر شهاب الدين شامجهان يادشاه صاحب القرن الثاني لازالت مرادقات دولته ركنة الاوتاد
 وقباب سلطنته مرفوعة إلى يوم التناد موقفا لما يحبه الله ويرضى ومقتضا لنيته وحبيبه المصطفى صلى
 الله تعالى عليه وسلم مادامت السموات والارض ورحم الله عبد الله تعالى آمين

الثبات والافتقار الفاهر أن يقول واستطروا وكذا يقال فيما قبله وارتكب الاتفاقات لاجل التوضيف بقوله
 عريفا ما هرا وسحابا ما هرا (قوله ولم أزل) جملة حالية (قوله أدافع قوما الخ) لا يخفى ما في المغالاة من سوء الادب اذ يلزم عليه أن يدفعوه
 لان المناقعة مناقعة من الجانبين فهم يدفعونه وهو يدفعهم وأجيب بان المغالاة قد بقصد منها المبالغة فالقصد دفعهم دفعاً كثيراً وهذا
 يدل على شدته فترفعه حيث كان يدفعهم كثيراً وهم يطلبون منه أو يقال ان طلبهم منه مدافعة منهم كذا قائل (قوله وأسوف الامر)
 أي الاجابة إما بالقول أو بالفعل بان يقول لهم أخرجهم عما ظهري بعد يوم أو يقول لهم بعد يوم أو لفي لكم (قوله وأسوف الامر الخ)
 ان قلت ورد في الحديث من شئ عن علم فكتمه أخرجهم ليأمن ناولا شئت أن التالف من العلم بل قال العلماء التأنيب أفضل من التدريس
 قلت تأخير لعذر لا بعد كفاؤه إشارة لعذره بقوله لا شغال الخ (قوله من يوم الخ) من معنى عني وفيه أن إلى الانتهاء وهو يقابل الابتداء
 فتأمل فالأظهر بقاؤه على حقيقة أي وأؤخر الامر تأخيرا انبشام هذا اليوم منتهى إلى يوم آخر (قوله لا شغال بال الخ) شروع
 في ابداء عذر في تأخير الاجابة والبال القلب (قوله سلطانه) أي شدته والضمير للاشتغال وقوله استولى على معنى قهرني ومعنى والقاهر
 لشارح ليس مطلق الاشتغال بل شدته ولأن قول أراد بالسلطان الحكم فشمه الاشتغال بأمر قاهر والسلطان معنى الحكم بتحصيل
 (قوله قد تبين لدى) أي عندي هذا هو التبادر والأظهر أن يفسر بنفي إشارة إلى أن برهانه وأما رآه قد تبين فيه للناس هذا هو الأبلغ
 بخلاف ما لو فسر بعدي فانه قاصر لانه يقتضي أنه يتبين برهانه لدون الناس وعند حقيقة في الملابس الخاصة فاطلقت وأزادهم ما علق
 الملابس ثم أزيد لباسه خاصة وهي ملابس التبريق (قوله قد تبين لدى برهانه) فيه إشارة إلى أن هذا العالم به من اختلال الحال
 صخرة منبذعة لواءه نفع لا تستبعد أن جرى في مثل جنائي أنهار العالمى ويداعنه بحر من البحار ليس له ثأني فانه بناءه بان أي ثأني
 (قوله القرآن) لعل المراد به قرآن العجم الذي يكون عنده الغرور والظفر فرأج

نظري لا ضروري فقه اشارة الى أنه طرأه على خلاف العادة والذي طرأ عليه أمر مخالف للعادة غير قائمه بعذره (قوله مطلقاً) أي متعارف في الأصل الامتناع من أداء الدين مع القدرة على وفائه شبه نفسه عين علم حتى وعدهما في بعض سبيل الاستعارة المكتسبة والمطل تخيل فقه اشارة الى أن العلم عنده والاجابة واجبة عليه أو أن قوله مطلقاً مجاز مرسل علاقته الاطلاق (قوله ونسبوا) أي تأخيراً في الاجابة (قوله ازدادوا حاشاً) أي شدة طلب (قوله وتشوبها) أي شدة تشوق بالفاء وفي بعض النسخ بالقاف وعلى النسخة التي بالقاف بين نسو بقا الاول وتشوبها حاشاً لاحق لاختلافهما بحرفين متساويين الخرج (قوله بدأ) أي فراراً (قوله بما اقترحوا) الاقتراح هو الطلب على غير وجه أي فكرة وطلب الشيء على غير فكر يلزمه الشدة والقوة لا الاسعاف قضاء الحاجة وفيه ترك لأن ما طلبوا هو الحاجة فجعل الباء للتصوير ويقدّر مضاف فلفظ من قضاء حاجتهم المصور يحصل ما اقترحوا أو راد من الاسعاف لازمه وهو زوال الكدر والباع السببية ويقدّر مضاف أي بسبب تحصل ما اقترحوا (قوله ان غاية ما التمسوا) فيه التفتت للخصوع لان الاتماس لا يكون الا من المساوي فيكون عاملاً بالمرتين وفيه اشارة الى أن الفائت في بلوغ الغاية لا في البداية ولا في الوسط (قوله ركاب النظر) اسم جمع لركب والركاب حقيقة في الابل التي شأها أن يحمل عليها الى البلاد البعيدة والنظر يطلق على ترتيب أمور معلومة لتأدي الى مجهول وعلى حركة النفس في المعقولات واصله ركاب النظر من اضافة المشبه له لشمس بجمع أن كلاً يتوصل به أو أنه شبه النظر شيئ كالسفر الذي يستعان عليه بالركب وانبات الركب تخيل ويجوز أن يكون أرباب ركاب القوة العاقلة فقه استعارة تصريحية أي فوجئت القوة العاقلة التي يحصل بها الترتيب وحينئذ لا اضافة من حيث ان ذلك النظر يحصل بها (قوله الى مقاصد الخ) المسائل جمع مسئلة تطلق على نسبة القضية وعلى القضية وقد قبل فيها انها مطلوب تجري يبرهن عليه في العلم وهذا التعريف انما يناسب تفسير المسئلة بالنسبة ولكن العلماء اصطلاحاً على أنها تطلق بالاطلاقين اذا عجلت هذا فان أريد بالسائل النسب فاضافة مقاصد للسائل للبيان واضافة مسائل للغير من اضافة الدلول للدال وان أريد بها القضايا فالاضافة من اضافة الدلول للدال واضافة المسائل للغير للبيان فالاحتمال الثاني عكس الاول والمقاصد على كل حال مراد به (٩) المعاني وشبه مقاصد المسائل بأمر

شريف بسافر لاجل
تحصيله في العساة
استعارة بالكناية وانبات
الركاب تخيل (قوله

الأنهم كلما ازدت مطلاً ونسبوا ازدادوا حاشاً ونسبوا فلم أجذب أمان اسعافهم بما اقترحوا
وابصالمهم الى غاية ما التمسوا فوجئت ركاب نظري الى مقاصد مسائلها وصحت معطوف البيان في
مسائل دلائلها وشرحتها شرماً كشف الاصداف عن وجوهه فرائد فوائدها وناط الاكالي على معاهد

(٣ - حواشي التسمية) وصحت بمدد معطوف جمع مطرف فراد من فيه خطوط والبيان يطلق بمعنى التبيين وهو اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي ويطلق على المنطوق به القصص اذا عجلت فادشبه البيان بأي معنى كان بأمره حسن عظمة على طريق الاستعارة بالكناية وانبات المطارف تخيل ويجوز أن يكون مطارف مستعار الانفس التبينات على طرق الاستعارة التصريحية والسحب ترشيحاً على حقيقته أو مستعار لادب أي قصصت انفس التبينات (قوله في مسائل دلائلها) مثلاً العالم متغير وكل متغير يحتاج لدليل له مادونه صورة ما عني الهيئة الحاصلة بعد تركيبه وهي تحصل في المنتهى اذا عجلت هذا فالسائل جمع مسائل أرايد به صور الأدلة كذا قال شيخنا المولى وفيه أن نلها شرح أن المسائل يحصل بها الدليل لانه قال مسائل الدلائل فالدليل متأخر عن المسائل والهيئة من تمة الدليل وحينئذ فكيف تفسر بالصورة التي توجد في الغاية ولعل الأحسن أن يراد بالمسائل القواعد التي هي طرق للدلائل أي القواعد المبنية على دلائلها ولك أن تقول اضافة مسائل للدلائل من اضافة المشبه له لشمس فكيف يتوصل بالمسائل للقصود فكذلك الدلائل (قوله وشرحتها الخ) الاصداف جمع صدف وهو وعاء الجوهر التي يكون الجوهر في داخلها في العساة مستعاره بالكناية فقه نقاش القواعد ما بين امرأ شخصت والجواهر ثم استعرا باسم القرائد لان نفس استعارة تصريحية و باعتبار التشبيه بالمرأ استعارة بالكناية والوجود بمخيل وليس فيه جمع بين الطرفين باعتبار التشبيه الاول لان المستعارة ليس القرائد بل الانفس منها والوجود ما باقى على حقيقته أو مستعار لانفس الانفس والاصداف يلزمها الخفاء والكشف رادها الازالة وكأنه قال أزال الخفاء عن انفس الانفس في الاصداف مجاز مرسل وذكر الشيخ المولى أن كشف اما حقيقة التوضيح أو مجازاً والمعنى عليه حينئذ وضع الاصداف وفيه ان الاصداف عاجب فلا يتعلق به توضيح ولو يجوز في الاصداف اذا لمعنى لتوضيح الخفاء الذي يتعلق به الازالة (قوله وناط الاكالي الخ) المعاهد جمع معقد وهو نفس الخط الذي ينظم فيه الاكالي وحينئذ فاضافة مقاصد القواعد من اضافة المشبه له لشمس بجمع أن كلاً اشتمل

على شيء والآخر ترسيع باقي على حقيقته أو مستعار للالفاظ التي شرح بها القواعد والمعنى ونما أى علق ذلك الشرح اللائى أى الالفاظ على القواعد الشبهة بالخطوط وقضية كلام الشارح أن الجواهر تعلق على الخيط عند أنها تنظمه ويجوز أن يراد بالمقدح العقد أى يحل عقد الجواهر وهو رأس النساء الحسان فشب القواعد بنسب الحسن وانبات المعاد تخييل فكان القواعد لها رؤس وعلق عليها الآخر اللائى ترسيع والمعاد باق على حقيقته أو مستعار لنفس القواعد على الخلاف فى الاستعارة بالكناية واللائى أى ايضا باق على حقيقته أو مستعار للالفاظ الفصيحة (قوله وضممت اليها الخ) الالفاظ جمع بحث وهو لغة التكت فى الارض يعود ونحوه واصطلاحا انبات المحمولات للوضوعات اذا علمت هذا فالتمس فى الارض والتكت فيها يلزم ظهوره فى تخالفها أحاط به فاستعمل اسم الملزوم فى الملزوم وهو حسى ثم استعمل فى المعانى العامة الخالصة للغير على طريق الاستعارة فالاول مجاز مرسل والثانى استعارة تصريحية فشبهت المعانى العامة بشئ حسى ظهر مخالفا لما كان ظاهرا والعلاقة هنا المشابهة ويحتمل أنه أراد بالابحاث المسائل الدقيقة مجازا مرسل علاقتها المجاوزة لأن قاعدة مستخرج المعانى الدقيقة أن تكت فى الارض ويعود والتكت جمع تكتة والنكت قبل فى الجب يقال فى التكتة لان الجب هو التكتة وانبات المحمولات للوضوعات يلزم ظهوره فائق فاستعمل اسم البحث أو رادلازمة هذا كالمبحث الاصل والا فالبحث صار حقيقة عرفية فى المسائل (قوله الطيقة) وصف كثرة لان المسائل الدقيقة لطيفة والاحسن أن رادلازمة فى الباقى فى الدقة فهو وصف يخصص (قوله ما خلت الخ) هو الماين بقوله قبل من الابحاث الخ وقد قدم البيان على الماين مع أنه التأخير ما زالا لكرب وتنفو النفس من أول الامر (قوله ولا بد منها) دفع لما يقال ما قلته لا يحتاج اليه (قوله عبارات) متعلق بمحذوف أى وضممت اليها معانى دقيقة معبر عنها بعبارات والعبارات فى الاصل اسم مصدر عثر ثم انه نقل للالفاظ المعبر بها عن المعنى المراد والمصدر التعبير والتعبير فى الاصل اسم لتعبير الرؤيا ثم استعمل فى التفسير للقصود (قوله رافعة) مصدر رافعا اذا أعجب أى هبة أى مصيرة لمن سمعها متعجبا ويحتمل انه أراد رافعة صافية فشبه العبارات بماء عذب جالو بجميع الرغبة رافعة تخيل باقى على حقيقته أو مستعار للالفاظ الحشو والتعقيد (قوله تسابق الخ) فشبه المعانى (١٠) بفرسان وانبات السبق تخييل أى كل من المعانى والاذهان تسابقا فى المبادرة وأن

قوله الاذهان معنى الى الاذهان وهذا كناية عن ظهور معانيها ظهورا دينيا (قوله وتقريران) التفرع ربانبات الشئ فى

قواعدها وضممت اليها من الابحاث الشريفة والتكت الطيفة ما خلت عنها ولا بد منها عبارات رافعة تسابق معانيها الاذهان وتقريرات شاقفة يهب استماعها الاذان (قوله وضمته بخرى القواعد المنطقية فى شرح الرسالة الشمسية) * وخدمته على حضرة من خصه الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الانسية

قروا وأراد بها هذه العبارات على طريق الحقيقة العرفية (قوله شاقفة) أى مورثة للاشتياق (قوله يهب الخ) الاذان معقول فشبهت الاذان بالخاص واستعير اسم المشبه لاشبه على طريق الاستعارة بالكناية ويحب تخيل ويجوز أن يكون مجزا عقليا يباعا على يجب أن يقع على الاتصاف فأوقعنا على الاذان (قوله وسيمته) فى العبارة استخدام لان الشارح سابقا قال شرحنا شرحا والمراد به التوضيح والتبيين وأعاد الضمير عليه بمعنى آخر وهو الالفاظ كذا قيل والاولى جعل الشرح فيما مر معنى الالفاظ أى وجعلت عليها شرحا بدليل ما بعده فلا استخدام (قوله بخرى القواعد) التفرع فى الاصل التخصيص من الرق والمراد هنا خلاصها من الصعوبة فشبه القواعد رقيقة فنجم التذلل والتحرر تخيل أو أنه شبه تخلص القواعد من الصعوبة بالتخلص من الرق واستعار اسم المشبه لاشبه استعارة مصرفة أو فى التفرع مجازا مرسل علاقه الاطلاق والتقدير والمنطقية نسبة للمنطق وتقدم وجه النسبة وقوله فى شرح متعلق بخرى القواعد بالظن قبل جعله عملا لانه حينئذ اسم جامد (قوله وخدمته) عطف على سميت وقوله به أى يتألف له (قوله على حضرة) من اضافة الصفة الى الموصوف أى الحضرة العلية وأنه من قبيل الاضافة السبابة أى خدمته على أى ذات امر نفعه وعالوه وهذا يحمل فيها بقوله هي حضرة فهو من ذكر المفصل بعد الجمل وهو واقع فى النفس والحضرة مثل الخاء فى الاصل يحمل الحضور والمراد هنا الذات وانما لم يعبر بذات اشارة الى اختصاص ذات الممدوح فى القلب معنى وأحسا وضافة حضرة لما بعده لبيان (قوله بالنفس) الباء داخل على المقصور عليه أى خدمته بالذات المقصورة على النفس الشريفة لاتعدادها الى غيرها من الانفس الخلية فهو من قصر الموصوف على الصفة ويحتمل دخوله على المقصور أى أن النفس المطهرة قاصرة عليه وفيه من المبالغة ما لا يخفى فهو من قصر الصفة (قوله القدسية) نسبة للقدس وهو الظاهر أى ان تلك النفس منسوبة لظهوره من نسبة الموصوف الى الصفة أى ان تلك النفس أى الروح مطهرة أى لم يخطر فيها الوسوس الشيطانية (قوله والرياسة) هي نفاذ الكلمة مع

الصولة وأحوال الرئيس ثلاثة أما جلال أي مهله أو جمال أو هياكل لكن الرئاسة لا تتم إلا بمعاول تتم فواحد فقط فقوله الانسية اشارة الى أنه جمع بينهم وان الغالب عليه صفات الجمال كحسن الخلق لانه لو غلب الجلال لم يحصل الانس بل التفرد لا يحصل الانس والتانس للناس الانبثاق (قوله الدنيا) قيل انها الفراغ التي بين السماء والارض وقيل هي الجواهر والاعراض وقوله مراتب فاعل يتصاعد فمراتب التناهي مثل سباسة الامر ورواحة الخلق ومراتب الدين مثل اشتغال العلماء بالعلم والاشتغال بالعبادة لان المراد بالدين الاسلام (قوله وينشأ طاماً) أي يخفّض وقول بعض أي يتعزّل وينضطرب الظاهر أنه تفسير باللامزوق وقوله دون أي تحت وقوله سرادقات جمع سرادق وهو في الاصل الخيمة التي تنصب في وسط الدار ودولته بفتح الدال وضمها فقد سمع دولة ودول كقوله غفرق ودولة ودول لعل قصصه وضع وهو من اضافة المشبه به للمشبه فسمه الدولة بالسرادق بجمع ازالة ما يكره من أي الى كل والدولة هي انتقال الملك الى الشخص وعلته (قوله الاعظم) أي من غيره (قوله دستور الخ) هو في اللغة الذي يرجع اليه أي أعظم العظماء من الوزراء وهذا يقتضي أن المدوح كان وزيرا لاسلطانا واراد بالعالم جمع الخلائق وأتى بهذا فعلا يقال انه عظيم الوزراء في قطر فقط (قوله صاحب السيف) اشارة بذلك الى أنه شخص وقوله والقلم اشارة الى أنه كان عالما وكان يكتب الخط العظيم وله معرفة بالانشاء فكانه قال لجمع العالم الكاتب (قوله سياق الخ) اعلم أنه جرت العادة أن العرب تنصب راية في آخر الميدان وكل من رجع وأخذ الراية قبل الآخر عساقا وثبتة السرف وهذا يعلم أن في الكلام استعارة تشبّه حاله بحالة من رجع وأخذ الراية فقوله سياق الغابات أي سياق الهاواغا أي في صيغة المتابعة للاشارة الى أن هذا ما به وعادة لأنه لا يفته واضافة الرايات الى السعادات من حيث ان الوصول لها أو لاسبب السعادة وبصريح أجواء الاستعارة في المفردات ففسر عار الرايات للكرالات الدلالة على السعادة والنصب لا تحصل والمعنى أن سباق الى الغابات أي غاية النكالات أي يحصل النكالات الدالة على السعادة وعلى الوجه الاول من أن التعزّز في جملة الكلاهم فهو اشارة الى ما كانوا يفعلون في الابتداء لانهم كانوا يتسارعون في نصب الرايات ابتداء وفي أخذها انتهاء ويصح أن يراد (١١)

المسل والعلاقة السببية لان الأخذ ينسب عن النصب وحشده فيكون اشارة الى تسارعهم انتهاء وهذا هو المشهور في الكتب وأما التسارع

وجعله بحيث يتصاعد يتصاعد رتبته مراتب الدنيا والدين ويتطأ طأ دون سرادقات دولته رقاب الملوله والسلطين وهو المخدم الاعظم دستور أعظم الوزراء في العالم صاحب السيف والقلم سباق الغابات في نصب رايات السعادات البالغ في اشاعة العدل أقصى النهايات ناظورة دون الوزراء عين أعيان الامارة اللازم من غرته الغراوات السعادة الابدية الفاتح من همة العليار وان العناية السرمديه محمد وقواعد الله الربانية مؤسس

في النصب فلم نسمع به فيها وان كان قرره شيخنا ولكنه مطلع (قوله البالغ) أي الذي يبلغ والاشاعة الاطهار والنهايات جمع نهاية والنهاية شئ واحد وهي آخر الشئ فلا أقصى لها الا أن يراد نوع تحتة أفراد هو قد حصل الفرد الاعلى منه (قوله ناظورة الخ) أي ناظورة أهل ديوان الوزارة تعني أن أهل الديوان يتطرون اليه كثيرا لم ينظروهم اليه لان قيام أمرهم وانتظام حالهم به فهو منظورهم وهم ناظرون اليه ويحتمل أن المراد كثير النظر في شأن الدولة فنأظوره صفة متباعدة والاشاعة لثنا كذا المتابعة ويلزم من كثرة نظره فيها حفظه لها ويحتمل أن اللفظ مستعمل في المعنيين معا أي أن أهل الدولة يتطرون اليه وهو يتطرون لهم وهذا أولي والديوان في الاصل اسم للفترة الذي يرسم فيه ما يتعلق بالعسكر وهو بفتح الدال وكسرهما (قوله عين أعيان الامارة) أي أهل الامارة وعين بمعنى خيار أي أنه خيار لخيار من أهل الامارة ويحتمل أن في العبارة استعارة الكناية فشبهت الاعيان بذات عظيمة لها عين على طريق الحكمة وثابت العين تحصيل وفيه اشارة الى أن أهل الامارة يدونه عي (قوله اللازم) أي الظاهر من غرته القراء الغربية والضبط على الوجه والقرارة انماها البيضاء فلم يعنى على الاول اللازم من بياض وجهه الايض فسمه مبالغة حيث جعل البياض بياضا على الشئ اللازم من وجهه الايض فتوول البياض بالايض (قوله الواجب) فاعل اللازم أي أمارات السعادات أي الظاهر عليه ذلك لاهل الفراسة واسم لغيرهم (قوله الفاتح) أي المتشتمن من همة الخ الهمة حالة النفس ان تعلقت بمعال الامور فهي عليه والافعى دنية والعناية الضم والقصر (١) وقد نتج من المدفعية العناية بشتم وثبات الراية تحصيل والعناية صفة فعل ان كانت بمعنى الاحسان او صفة ذات السرمديه بمعنى الناعة من السرمود والديوان (قوله محمد وقواعد الله الخ) الملة والدين بمعنى واحد وهي الاحكام وقواعد كنية والرابنة نسبة للرب من حيث انه أمر به على غير قياس والمراد بقوله محمد أي باسطهم ومحمد ذلك القواعد باعتبار جرت بانها واعل الاطهار محمد بذات

(١) قوله وقد نتج من المدفعية هذا لا يتأتى هتالان المتقو المدود اسم وليس صفة كافي كتب اللغة فالمعني هنا الضموم المقصود الذي هو مؤت الاعلى فله وقع صفة للهمة كاللاخفي كتب معصمه

القواعد أي مستخرج لها فهو وصفه بكونه كان مجتهدا ويصح أن يراد بقوله محمد أي محقر (قوله مباني الدولة) جمع مبني فالدولة تتوقف على أمور يعنى بها أو المؤمن لها ذلك الوزير لا تصافه بذلك الأمور (قوله العالي عتات الخ) عتات بالفتح والكسر وفي كل البناء اما ثابته أو مخرجة فعلى الكسر مع البناء المعنى العالي رايات اقبال الناس عليه بسبب مسكه عتات الجلال فشيء الجلال بذاته صاحبة عتات وعلى حذف الباء فهو منصوب على نزاع المناقض فيرجع للأول وعلى الفتح مع حذف الباء فالعنى العالي عتات الخ فاضافة عتات للجلال من اضافة المشبهه لشيء والعتات السحاب والجلال العظمة التي قامت بغيره في تشبيهها بالسحاب اشارة لقرب زوالها أي علت رايات اقباله على جلال غيره الشيء بالسحاب وعلى وجود الباء فالعنى على فيرجع للأول هذا ان جعل رايات فاعلا (قوله التالي لسان الخ) شبه الاقبال بتخصيص وانبات اللسان تخييل واستعار اسم الايات لعبارة مدحه أي ان لسان الاقبال نال وفارث للأيات أي للعبارة المشابهة للأيات القرآنية المالة على جلاله بجامع الحقيقة (قوله نزل الله) لاشك أن نزل الاجسام الذي يلجأ اليه مخلوق لله وحينئذ فيصح نسبة التقليل اليه من حيث انه خالق له وموجد له لامن حيث الحاكاة والمماثلة له وبعد ذلك فالكلام من باب التشبيه السليح أي انه كالتقليل المخلوق في الاجسام من حيث ان كلا يلجأ اليه في المشاق ويصح أن يستعار التقليل للرجة بجامع الاسعانة لان التقليل يستغاث به فكذلك المثلث يكونه ملجأ للناس في حوائجهم ودفع المشاق عنهم رجة لهم يستغيثون به فشيء الرجة بالتقليل واستعار التقليل للرجة على طريق الاستعارة المصروفة * والحاصل أن قوله ظل الله على ما على حذف الكاف أو انه مستعار لرجة الله ثم اعلم أنه ليس المشبه في الاستعارة نفس السلطان بل أمر عام يحمل على السلطان وهو مطلق رجة فاندفع ما يقال انه قد جمع هاتين الطريقتين وهو مجموع وهذا انظر زيدا أسد فزيد ليس هو المشبه على كلام السعد من جريان الاستعارة فان المشبه هو كل واحد وهو الرجل الشجاع الذي حل على زيد فدفعه الأمر أنه صرح (١٢) بفر من أفراد المشبه في الاستعارة هنا وفي زيدا سد (قوله الافاضل) جمع

أفضل والعالمين جمع عالم وهو عطف خاص على عام بحسب المفهوم لان الافضل ذات ثبت لها الفضل أعظم من العلم وغيره وأعطف مراد نظرا لتساويهما بحسب مباني الدولة السلطانية العالي عتات الجلال رايات اقباله التالي لسان الاقبال آيات جلالة ظل الله على العالمين ملجأ الافاضل والعالمين شرف الحق والدولة والدين رشيد الاسلام ومحمد المسلمين الأمير أحمد الله لقبه من عنده شرفا * لانه شرف قد بين الهدى شيء ان الامارة باهت اذ به نسبت * والحمد وجلما اشتق منه شيء لازال اعلام العدل في باب دولته عاليا

المصدق لانه لا يقال فاضل عرفا إلا العلماء والعالمين جمع عالم وهو ما سوى الله وجهه لاطلاق العالم على كل صنف وكل نوع (قوله شرف الحق) أي مشرفة وانما عبر بذلك بما لفق في الحقيقة انما هو مشرف أهل الحق وأهل الدين والحق هو النسب الثابتة في نفس الامر كانت شرعا أم لا والدين هو النسب المنسوبة للشارع فهو من عطف الخاص على العام (قوله رشيد الاسلام) أي رشيد أهل الاسلام والمراد أنه كل المسلمين في الرشدا في حفظ المال والدين لان الرشيد عند مالك هو الحافظ لماله وان لم يحفظ لانه وعند الشافعي من حفظهما (قوله ومحمد المسلمين) أي هادهم الى طريق الصواب بأقواله وأفعاله لان من قام به العلم من الامراء هدى الناس بأقواله وأفعاله (قوله شرفا) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا أي لبقه تليق بشرف أي تليق بالاعلى الشرف ويحتمل أن يكون مفعولا به وأن هذا القبه لكان قد حذف بعض اللقب بالضرورة لان لقبه شرف الدين وفيه اشارة الى أن المسحة باللقب انما حصلت بالجزء الاول وقوله الله لقبه أي ألهم الناس اللقب لان الملقبة الناس وصيغ نسبة اللقب لله نظر لنفس الامر لكونه فاعل الاشياء كلها واسناد الفعل الى الله حقيقة ثمان هذا اللقب طاري على اسم الله لا اسمها وجدوه الذي وضعه أولا وكل ما وضع أولا واسم ولو أشعر بمدح أو ذم (قوله من عنده) اشارة الى قاعدة وجوبه وهي ان كل الاشياء من الله وجده ولا عبرة بما نقل عن بعض من أن العبد قد شارك المولى في الفعل الاختصاصي (قوله دين الهدى) أي الدين الذي به الاهتداء والمراد بشيخه خصاله الجميلة (قوله باهت) أي نضرت وحسنت كذا فسر الشيخ المولى ولعله رأى أنه ما خرد من باهي ودائرة اخذنا أوسع من دائرة الاشتقاق والافق الحقيقة أنه مشتق من المباهة وهي الافتخار وقوله به أي به (قوله والحمد) أي كثر حمد أي ان الناس أنشأوا على الحمد كثيرا بسبب كون اسمه مشتقا منه (قوله اعلام العدل) جمع علم يعنى الجبل قيل مطلقا وقيل بقيد كونه عاليا ويعنى الارية والمراد بها انما الاسباب التي يحصل بها العدل ففسهها بالجلال العالية وبالرايات واستعار اسم المشبهه لشيء على طريق الاستعارة المصروفة وقوله عالية ترشيح ونصح أن يراد بالاعلام مراتب

العدل وحيداً فكون شيه تلك المراتب بالحال الطوال بجماع التحصن بكل (قوله من آثار ربيته) هي العطايا العظيمة ويحل الناس على تعظيمهم وترتب على ذلك اشتغال الناس بالعلم وإذا اشتغل الناس بالعلم صار لهم طوائف تلك الطوائف وانما الغرض الحاصل لهم من الناس من آثار التربية والاشغال به في تلك الحالة يكون العلم قيمته عالية كل أحد يرغب فيه ثم ان شبه العلم بجواهر نفيسة وانما القبة تحصيل والغرض من شيع (قوله فائضة) أي كثيرة ثم انه أراد بالآيادي التعم على طريق الجواز المرسل والعلاقة التعلق ثم بعد ذلك شبه تلك النعم بما عذب وانما الفضل تحصيل (قوله غائصة) بالصاد الملهمة أي نازلة في الماء وفي نسخة بالصاد المعجمة أي ذاهبة في الارض (قوله بافاضة العدل) أي آثار العدل وآثار الاحسان لأن كلا ثابت لا يفاض أي لا يوصل للغير بل آثاره ثم ان قوله افاضته مستعار لا يوصل على طريق الاستعارة التصريحية (قوله بفواضل) اعلم أن الفواضل هي الصفات القاصرة التي لا تتعدى للغير كادراك المسائل الدقيقة والشجاعة والفضائل هي المزايا والصفات المتعدية كالكرم اذا علمت هذا تعلم أنه لا ينعم حذف في الكلام أي خصهم بأمور تشابه الصفات القاصرة وللنعمدة لانه اذا عظمهم واعطاهم المال مثلاً فصدقوا منه وصاروا امر تاحن يفهمون الدقائق ولا شك أنهم سفي في تلك الحالة فاهم بهم الفضائل والفواضل (قوله غير متناهية) اعلم أن ما داخل في الوجود قد يوصف بكونه غير متناه كصفات الله الوجودية فقله تعالى صفات غير ما قام الدليل عليه غير متناهية أي غير محصور بحدود ولا يقال ان كل ما داخل في الوجود مثله لان قول ذلك في حق الحوادث وأما الضمير فلا مانع منه وان كانت عقولنا تقصر عن ذلك وقد يطلق عدم التناهي على ما لا يقف على حدود ان كان الموجود منه بالفعل متناهياً كنعم أهل الجنة اذا علمت هذا فقد تسرع الشارح في إطلاق عدم التناهي على تفسير الاحصاء بالعد أي بتعديدها وهذا التسرع مبني على المعنى الاول أما لو أريد المعنى الثاني فلا تسرع لكن تلاحظ المبالغة (قوله ورفع لاهل العلم مراتب الكمال) هذا يقتضي أن مراتب الكمال كانت ثابتة لهم إلا أنه رفعها مع أنه هو الذي أخرجهم من العدم الى الوجود والجواب أن أهل العلم كانوا يستحقون المراتب في نفس الامر فهي ثابتة لهم بالقوة وهو الذي رفعها بعد أن كانت مخفوضة أو يقال ان (١٣) معنى قوله رفع الخ أثبت لاهل العلم مراتب هي في

وقية العلم من آثار ربيته غالية وأياديه على أهل الحق فائضة وأعاديهم من بين الخلق غائضة فهو الذي عم أهل الزمان بأفاضته العدل والاحسان وخص من بينهم أهل العلم بفواضل متواليه وفضائل غير متناهية ورفع لأهل العلم مراتب الكمال ونصب لأرباب الدين مناصب الاجلال وخفض لأصحاب الفضل جناح الفضائل حتى جلب اليه جناب رفعة بضائع العلوم من كل مرعى حصني ووجه تلتقاء مدين دولته مطايا الآمال

المؤدية الى تعظيمهم بان أمر الناس أن يعظموهم بالقيام والكلام وفي هذا إشارة الى أن الأساليب كانت ثابتة لأنها كانت خفية وهو الذي أظهرها (قوله جناح الفضائل) شبه الفضائل بطائر الجناح تحصيل وخفض رتبته وفي هذا إشارة الى أنه كان متواضعاً كونه أميراً (قوله حتى جلب الخ) غاية لما سبق أي قرب على تخصصه العلماء بالفضائل والفواضل ورفع لهم المراتب وخفض الجناح لهم أنه جلب أي ساق (قوله الى جناب رفعة بضائع العلوم) أي الى جناب رفعة العلوم الشبيهة بالضائع فهو من اضافة المشبه الى المشبه بالأسلوب والمراد بجلب الرفعة مكان السلطة أو ذات الملك ويصح أن تكون بضائع مستعارة لأنواع وحيدة تكون الاضافة لبيان (قوله مرعى) أي محل الرعي والحق في محل البعد ولا ينعم بحر يد الرعي عن بعض معناه وهو الرعي أي من كل محل بعد وعلى هذا فصح مؤسس ويصح أن يراد من محل الرعي لازمه وهو البعد لانه اذا ربيت السهم يصل الى مكان بعد والمراد من الرعي لازمه وعلى هذا فصح مؤسس وأراد من سعيت المتناهي في البعد فلا بد من هذا والاك في الكلام تهافت (قوله تلقاه) أي جهتم من الخ ومدين في الأصل مدينة تعجب المعروفة التي حصل فيها الأمن لموسى والاضافة من اضافة المشبه الى المشبه بجماع الامن في كل أوفى الكلام استعارة تصريحية أصلية فاستعار مدين ليدل على التي هو فيها تامل وقوله مطايا الآمال شبه الآمال بجماع عسافيرين والمطايا تحصيل وأنها استعار المطايا للعلماء الذين أملاوا في المدح المعروف وأن اضافة المطايا لا بد من اضافة المشبه الى المشبه أي وجه آمال الناس الشبيهة بالمطايا جاهدت دولته الشبيهة بدين (قوله مطايا الآمال) في الآمال استعارة بالكتابة حيث شبهها بالرجال الذين لهم مطايا أي جمال وانما المطايا للفضل ويصح أن يراد عطايا الآمال أكار العلماء على طريق الاستعارة المصروفة بجماع مطلق الخلق فكان المطايا عطفة على الاتفال كذلك العلماء كثرت آمالهم فكانهم حاملون لها فصاروا كالطايا تأمل

(قوله من كل فج) أى طريق واسع وفي هذا اشار الى كثرة ما له وصف محل انبساطه والسعة ولو قال من كل طريق لم يفد الكثرة وقوله عميق أى بعيد (قوله كملت) أراد بها كلمة التوحيد أى الكلمة الدالة على ثبوت الالهية واطلاق الكلمة عليهم مجاز وعلاوة للكلمة بقائه للبشر كمن وخرجه اياهم والانباء التقوية (قوله فابده) أى فى الاعلاء من العبارت بحسب المعنى فيها تقدم وتأخر وزادة الغناء والاصل اللهم كما احسن الله بالتأنيدي فاحسن اليه بالتأنيدي وأما بحسب اللفظ فالقاء للفرع فكان التأنيدي متفرع على التأنيدي اعتبار ما جرت به عادة الكرم أنه اذا صدر منه احسان أن يعده ولا يقطع (قوله خلده) أى قلبه وقوله لنظمه مصالح خلقه شبه المصالح بالدر والنظم تخييل أو أنه استعار الغنم للقضاء وقوله خلده اما أن يبقى على حقيقةه ويكون ذلك من باب المبالغة أو أراد بالخالود طول العمر مجازا (قوله أبقى الله) يحتمل أن تكون جله خبرية لفظا انشائية معنى وعبر بالمر للثبوت والحصول ويصح أن تكون خبرية لفظا معنى على تقدير أنه حصل بالفعل بحسب صار لا يطلب أصلا وقصد الاخبار به (قوله مهجته) أى حسنه أو اربابها ذاته (قوله فان هذا دعاء يشمل البشر) أى لا دعاء لآلئ النافع للبشر الذى دوامه فيه نفع لهم وقوله فان هذا الخ على انشائها الحكم لاعلة الحكم أى انما طلبت الدعاء على دعاء قال أمين لان هذا الخ (قوله فان وقع) أى الدعا وفيه ان هذا الكلام مختلف للعدى ادعوا لله وانتم موقنون بالاجابة ومختلف ايضا للمقتضى الحد لان مقتضى الحال الدعاء بالث مع التلن يقوله وان للث فالاولى الاتيان بأذا التى للتحقيق والجواب انه عبر بان تواضعه انارة الى أنه حق لا يحتاج والاحسن أن يكون الخبر في وقع الشرح وعبر بان التلن تواضعه بالث لان تواضع السلاطين والتواضع للعباد ولا باء واجب (قوله فى حين القبول) الحيز هو المكان وهو الفراغ الذى يشغل بالث وفيه أن حيز القبول حال فيه القبول فكيف يقع فيه غيره وهو (١٤) الشرح مع انه مشغول بالقبول والجواب انه انما عبر بذلك اشارة الى أنه المتحدم

القبول مبالغته حتى انهما خلا في محل واحد ترجيح من الملك أن يقبله قبولاً تاماً وعلى هذا فيكون شبه القبول بجسم وثابت الحيز تخييل لان الحيز لا يجسم لالهاى وأن الاضافة بانية وقوله فى حين القبول أى من الملك

من كل فج عميق اللهم كما أبدته لاعلاء كملت فابده وكما تورث خلده لنظمه مصالح خلقه فخلده من قال أمين أبقى الله مهجته * فان هذا دعاء يشمل البشر

فان وقع فى حيز القبول فهو غاية المقصود ونهاية المأمول والله تعالى أسأل أن يوفقنى للصدق والصواب ويحفظنى عن الخطأ والاضطراب انه ولى التوفيق ويبدأ أزمة التحقيق * قال (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذى أبدع نظام الوجود واخترع ما هبات الاشياء بمقتضى الجود وانشأ بقدرته أنواع الجواهر العقلية وأفاض برحمته سحر كات الاجرام الفلكية والصلاة على ذوات الانفس القدسية المزهرة عن الكد وذوات الانسية خصوصاً على سيدنا محمد صاحب الآيات والمعجزات وعلى آله وأصحابه التابعين للوجع والينبات وبعد فلما كان اتفاق أهل العقل والطائفة ذوى الفضل أن العلوام سيما اليقينية أعلى المطالب وأبهى المناقب وأن صاحبها أشرف الأشخاص البشر به

ونفسه

الغاية والنهاية شئ واحد كان المقصود والمأمول شئ

(قوله فهو غاية المقصود) واحد وادافاً فغاية المقصود بانية وأنه أراد بالغاية الفرد العالى من المقصود لان المقصود مقول بالثبكت وفي نسخة فهو في غاية المقصود والاول اولى لان كون القبول غاية المقصوداً يلغ من كونه منظر وفائق الغاية (قوله والله أسأل) يحتمل أن تكون جملة اسمية خبرها مضارع وقد تقرر أنها تفيد الدوام والثبات والفعول يفيد التجدد والحديث فصددها منافع تغيرها وأجيب بان قولهم الاحمية تفيد الدوام والثبات اذا كان خبرها اسماً وأما اذا كان خبرها ماضياً فالتجديد هو ما يفيد الدوام تفيد السؤال لادوام السؤال ويحتمل أن تكون جملة فعلية تفيد التجدد والحديث وادام غير مفاد ولكنها تفيد الحصر بواسطة تقدم المفعول ويرجع كل بالا اعتبار (قوله أن يوفقنى للصدق) التوفيق خلق قدرة الطاعة والصدق مطابقة الخ لواقع والصواب ضد الخطأ فى الأقوال والأفعال فهو أعم من الصدق والمعنى أن يخلق فى قدرة الطاعة للصدق ولا معنى لذلك وأجيب بأنه أن أراد بالتوفيق الإرشاد أى يرشدنى للصدق (قوله عن الخطأ) الخطأ هو الخطأ والاضطراب هو التردد وعلم أن حال المؤلف والمدرس إما التردد وإما التلن بالحق أو الباطل وأحسنه التلن بالحق وبله التردد وقد دعا بمجانبة الخطأ ومجانبة التردد فالمطلوب له هو الاول (قوله انه ولى التوفيق) أى موليه ومعطيه والتوفيق خلق قدرة الطاعة اذا علمت هذا التوفيق بمعنى الخلق لا يتعلق به اعطاء وأجيب بان فى العارة حذفاً أى معطى أسباب التوفيق وانه بالفتح والكسر استئناف لفظا وهو على فى المعنى أى وانما قصرت سؤاله الى علمه دون غيره لانه الخ (قوله ويبدأ أزمة التحقيق) لفظ اليد من التشابه فالمراد باليد القدرة على طريقة الخلف وقد شبه التحقيق بالمطالعة والازمة جمع زام فكأن المطالعة يحصل بها الامور

الغاية فكذلك التحقيق والزام تفصيل باق على حقيقته ويجوز أن يكون مستعار الطرق التحقيق وفي ذلك راحة استهلال لان هذا الفن يحتاج للتحقيق (قوله وورثته) أي رتبته ملازم من مجموع الامرين المسمى بالرسالة وهما الذي أشار به على من سعد بطف الحق مع الزيادة لانه قال قبل قوله ورتبه أشار على من سعد بطف الحق بتصور كتاب في المنطق جامع لقواعد فبادرت الى مقتضى اشارته مع زيادات شريفة من عندي غير تابع فيها لاحد من الخلاق بل للحق الصريح الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وسميته بالرسالة التسمية فالمسمى بالرسالة التسمية شينان مقتضى الاشتراك تلك الابداع وأن الصريح في رتبته الرسالة كما اشار به الشارع ولكن فيه أنه كان عليه أن يقول رتبته لان الرسالة مؤنثة وأيضاً عند الضمير للرسالة فيه فساد وذلك لان الترتيب ليس واقعا في لفظ الرسالة بل في مدلولها وهو مجموع الامرين المسمى بالرسالة والجواب عن الاول أن الضمير راجع للرسالة تكن عن المؤلف فاطلقت أو لا وأريد منها اللفظ وأعيد عليها الضمير يعني المؤلف وعن الثاني بأنه بقدر مضاف أي ورتبت مسمى الرسالة ومسميها بالانفاط المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة ثم اعلم أن الترتيب له معنى لغوي ومعنى اصطلاحى فالاول وضع كل شيء في مرتبته والثاني جعل الاشياء بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة بالتقدم والتأخر في الرتبة العقلية وقوله على مقدمة (١٥) متعلق برتبته وفيه أن رتبته لا يتعدى

بعض سواء أريد به المعنى اللغوي أو الاصطلاحى والجواب أن الضمير الترتيب معنى الاشتغال أي جعلته شتملا على مقدمة الخ وفيه أنه اذا كان المعنى هكذا لم يكن مقصد الكون أجزائه مرتبة مع أنه المقصود والجواب أن المراد التضمين البياني لا القهوى أي رتبته أجزاؤه حال كونه شتملا على مقدمة الخ وفيه أن المشتل غير المشتل عليه والمقالات الثلاث والخاتمة نفس الرسالة لا غيرها فهو من اشمال الشيء على

ونفسه أسرع اتصالا بعقول المليك وكان الاطلاع على دقائقها والاطاعة بكنه حقائقها لا عن الاطلاع الموسوم بالمنطق اذ به يعرف جتهان من عقدها وغشها من سميتها فأشار الى من سعد بطف الحق وامتاز بتأييدهم من بين كافة الخلق ومال الى جنبه الداني والقاصي وأفتح بتابعه الطبيع والعامي وهو المولى الصدرا صاحب المعظم العالم الفاضل المقبول المتمم المحسن الحبيب النسب ذو المناقب والمفاخر شمس الملة والدين بهاء الاسلام والسليق قدوة الاكابر والامثال مالك الصدور والافاضل قطب الاعلى قلت المعاني محمد بن المولى الصدور المعظم صاحب الاغظم دستور الافاق اصفا الزمان ملك وزراء الشرق والغرب صاحب ديوان الممالك بهاء الحق والدين ومؤيد علماء الاسلام والسليق قطب الملوك والسلاطين محمد آدام الله ظلالهما وضاعت جلالاتهما الذي مع حداثة سنه فاق بالسعادات الأبدية والكرامات السرمديه واختص بالفنائيل الجبيلة وانحصائل الجبيلة بتصور كتاب في المنطق جامع لقواعده حاول اصوله وضوابطه فبادرت الى مقتضى اشارته وشرعت في نيته وكتابته مستلزما أن لا أدخل بشئ يعتده من القواعد والضوابط مع زيادات شريفة ونكت لطيفة من عندي غير تابع لاحد من الخلاق بل للحق الصريح الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وسميته (بالرسالة التسمية في القواعد للمنطق) ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة على نبيه (قوله ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة) أقول هكذا وجدنا

(قوله هكذا وجدنا الخ) كذا امر كبحن كاف التشبيه واسم الاشارة

نفسه والجواب أن الاشتغال من اشمال الكل على أجزائه أو الجملي على المفضل فيلاحظ من الرسالة الهيئة الاجتماعية ومن المشتل عليه أمور مفصلة كل واحد يلاحظ على حدته ويصح أن يكون من اشمال الشيء على بعض أجزائه نظر الكون الرسالة تسميها هذه الامور مع الهيئة الحاصلة من اجتماعها وهو الجزء الصوري واعلم أن الخاتمة والمقالات انفاط مخصوصة دالة على معان مخصوصة ضرورية ما تراجم وكذلك المقدمة انفاط أن أريد بها مقدمة كتاب كاهو المتداول من العطف لان الاصل فيه المناسبة ويشهد فيكون اراد بالمقدمة الآتية الفاظها فهي مقدمة كتاب وأما ان أريد بها معاني المقدمة الآتية فهي مقدمة علم لانها أي حقيقة العلم معان ثلاثة قدمت أمام المقصود لتوقف كمال الشروع في الفن علم وأما مقدمة الكتاب فهي الفاظ قدمت أمام المقصود لارتباطها بها وانتفاع بها فمما سواه كان مدلولها المعاني الثلاثة وغيرها فافهم المقدمة التيسار وأما بين ذال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب فهو العموم والخصوص المطلق وكذلك العكس

(قوله قال ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة) نقل عن المصنف لفظ ثلاث متابعة لكثير من النسخ ولم يلتفت الى أنهم لم يثبت فيها الخاتمة (قوله كذا امر كبحا الخ) توضيحه أن كذا قد تكون كاي عن العدد كما يقال عندي كذا ردوها وقد تكون كاي عن غيره كما يقال فان

ثم ان المقدمة بكسر الدال اما من قدم الازم معنى تقدم او من التعدي بمعنى أنها مقدمة لمن اشتغل بها على غيره وأما مقدمتها لنفسها فالمفعول الطالب أو ذاتها وأما ان قرئت بفتح الدال فهي من قدم المتعدي بمعنى ان الطالب قدمها على غيره بالحسب (قوله وثلاث مقالات) اعترضه السيد أنه لا حاجة لقوله وثلاث لان قوله فيما يأتي وأما المقالات فتلاثل يدل على الاجال هنا وبان ذلك أن أما موضوعه التفصيل والتأكيده فالاثبات بها يقتضي كمال عناية المتكلم بالحكم بكون المقالات ثلاثا وعدم علم المخاطب بها سابقا فتكون الثلاث المذكورة متساوية (قوله معصما بحمل الخ) هذا ثابت في بعض النسخ وعليه معصما حال من فاعل رب أي حال كوني معصما أي مستكسبا بحمل التوفيق أي التوفيق الذي كالجلب في الاستمسك بكل وقوله من واهب العقل متعلق بكأن صفة للتوفيق وأل في العقل الكمال وفيه إشارة إلى أن هذا الفن يحتاج لكلال العقل

لما هو عادة المؤلفين من عدأ جزء الكتاب أو لاثم تعيين كل جزء له في أي شيء هو فأشار بقوله وأما المقالات فأولاه في المفردات إلى أن لفظ ثلاث في قوله فيما بعد وأما المقالات فتلاثل زيادة لا يحكم بها التكرار الثاني منه بلا فائدة ولهذا يحكم بزيادة الثاني في كل ما كرره الكاتب سهوا فيجعل مخطوطا دون الاول وتعبه السيد السيد المحقق بان الصواب ان لفظه ثلاث ههنا على ما وقع في كثير من النسخ زيادة وقت سهوا من قلم النسخ يدل على ذلك قوله فيما بعد وأما المقالات فتلاثل هذا واختلاف في وجه الدلالة انظار الناظرين فهم من جعله كون الثلاث في الاول فصله وههنا عمدة والحكم بزيادة الفصل أدخل في الفصل ومنهم من جعله كون الثاني في مقام التفصيل والاول في مقام الاجال والحكم بالحدف في مقام الاجال أجل ومنهم من جعله كون الزيادة في الثاني موجبا لسهو بعيد الوقوع عن الكاتب وهو قطع الفاعل عن كامة (١٦) ووصلها إلى أخرى بخلاف الاول فإنه ليس الا رخصة كلمة بين لفظين منفصلين في

الكتابة ومثله غير عزيز

ومنه من جعله اتفاق

النسخ في الثاني واختلافها

في الاول والحكم بزيادة

المتمم بها الحكم وأورد

عليها كلها أن شأنها

لا يوجب زيادة الاول

قطعا حتى يحكم بكون

زيادة الثاني خطأ كما

يدل عليه قوله والصواب

واستعجب هذا

معصما بحمل التوفيق من واهب العقل

عبارة المتن في كثير من النسخ

وليس بكافية عن غير العدد لان دخولها التنبيه على غير اسم الإشارة لم يثبت على ما في الرضى في موقع الحمال أو المفعول الثاني لوجده وليس مبتدأ لعدم العائد في الخبر والمعنى وجدنا عبارة المتن في كثير من النسخ مما تلانا نقل في الشرح وهما مختلفان من حيث الوجود الكتابي فيجسدان من حيث الذات وهو معنى التماثل ولم يقل هكذا عبارة المتن لعدم الجزم بكونه من المصنف وفي زيادة لفظ عبارة المتن إشارة إلى ان ضمير قوله راجع إلى الشارح لانه على تقدير رجوعه إلى المصنف يكتفى أن يقال هكذا وجد في كثير من النسخ وهذا الجملة اعتداز من قبل الشارح لاختياره هذه النسخة مع استلزامها التكرار

ومتوكلا

الاشكال حتى انه قال بعض من له الدرجة العليا من الكمال ان الحكم بزيادة الاول أوسع والذهب

من الاربع إلى المرجوح في قوة الخطا عند المحصلين فالحكم به أنه ثلثي من عدم الفرق بين قولنا والصواب أن لفظة ثلاث ههنا زيادة وبين قولنا والصواب الحكم بان لفظة ثلاث ههنا زيادة والفرق بين حتى انه قال بعض ان الصواب بمعنى الاول عبر به بالاعتداف الاولى وليس له تلك المرتبة من الصعوبة اذ ان يادق أحد الموضوعين مطابقة للواقع دون الآخر والليل يفيد نطن الزيادة بالاول فأفاد نطن كون الزيادة فيه صوابا والمسألة ظني وعما جعله دال على أن الصواب زيادة لفظة ثلاث في الاول دون الثاني عدم عطف المقالة الثامنة في القضايا

كذا كما تقرر في النسخ وليس هنا عند حتى تكون كناية عنه فلو كانت ههنا كناية لكانت كناية عن غير العدد فنقول انهم البست كناية عن غير العدد لكذا فافهم (قوله وليس بكناية عن غير العدد) أي لا يصح أن يكون هنا كناية عن غير العدد في قولك قال فلان كذا لانه حيث كان كناية لا تدخله التنبيه وقد دخلته هنا (قوله في موقع) في نسخة موضع (قوله لعدم العائد) أي زيادة على ما تقدم فانه لا يكون مبتدأ الا اذا كان كناية تدير (قوله أيضا لعدم العائد) أي بأقواه الاربع لا يقال يجوز أن يكون من قبل وضع الظاهر موضع المضمر وهو عائد لانا نقول وضع الظاهر موضع المضمر معناه انه كان الاكتفاء بالمضمر جائزا ولم يثبت به بل أتى بالظاهر ووضع الظاهر

(قوله ومتوكلا على جوده) الجود اما صفة ذات وعليه فيفسر عبد القادة ما ينبغي ان ينبغي على وجه ينبغي والمبدأ القدرة الارادة اوصفة فعل وعليه فيفسر بافاد ما ينبغي الخ وعلى كل التوكل ليس على الجود بل على الله في الكلام مجاز عقلي لا بقاى لان حقه أن يوقعه على الله فأوقعه على جوده (قوله المفيض للغير) صفة الجود في الكلام مجاز عقلي أيضا لان المفيض للغير أى الموصلة له والله عطف العدل على الغير من عطف الخاص على العام وأراد بالعدل العدالة وهي أعظم لغير الشخص العدل (قوله أخير موقوف) الضمير للجود على حذف مضاف أى ان ذا الجود وقوله أن التوقيظ خلق قدرة الطاعة والخالق لها هو الله لا غير مقامه في الاتيان بخبر المفيدة أن غيره بخلق والجواب أن المراد أنه خير موقوف أى على فرض أن هناك غيره تعالى فهو خير منه أو يفسر التوقيظ بالارشاد سبق الكلام على حاله (قوله فقيها بحثان) فيه أن البحث هو اثبات المحمولات والوضوعات والاثبات ليس مظهر وفاق المقدمة بل في الشخص لان اثبات صفة المثلث والجواب أن البحث قد يطلق على القضية التي أثبتت محمولها الموضوعها وإذا أريد ذلك هنا التدفع الاشكال (قوله الاول في ماهية الخ) فيه أن هذا يقتضي أن البحث الاول موقوف في ماهية المنطق مع أنه جعل أول اطرافه المقدمة فنجد جعل البحث الاول طرفين والذي انما يكون له ظرف واحد لا يستحالة ظرفية الشيء في طرفين في أن واحد والجواب أنهم قالوا ان الانقاط طرف المعاني باعتبار فهم السامع المعاني من تلك الانقاط وكذلك المعاني طرف الانقاط باعتبار انها تستحضر أولا وفي الانقاط على طبقها فكذلك يقال هنا ان البحث الاول موقوف في المقدمة باعتبار أنه جزء منها فهومن ظرفية الجزء في الكل والحاصل أنه شبه استئصال المقدمة عليها باستئصال الطرف على الظروف وموقوف في الماهية باعتبار أن الماهية تستحضر أولا ثم توقي في البحث على طبقها فهو ومن ظرفية الدال في الدلول فلا مانع من كونه له طرفان باعتبار من مختلفين ثم ان المصنف جعل الظروف في ماهية المنطق وبيان الحاجة والموضوع الحدين والشرح جعل الظروف في الثلاثة نفس المقدمة حيث قال أما المقدمة في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه فيمن ما توافى والجواب أن الانسليم الثاني لان العنيتين هما نفس المقدمة وإذا انحصرت في الثلاثة لم انحصرت في ذلك (١٧) الثلاثة فان قلت لا شيء اختصر

ومتوكلا على جوده المفيض للغير والعدل انه خير موقوف ومعين ه أما المقدمة ففيها بحثان الاول في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه

الشارح ولم يفعل مثل ما فعل المصنف قلت اشارة الى أن طريق

(٣٣ - حواشي التسمية) المحصر الى هي مقصوده له لا تتوقف على ما قاله المصنف من التطويل في كلام الشارح اشارة الى اعتراض على المصنف بلطف من ارتكابه التطويل (قوله في ماهية المنطق الخ) اعلم أن عندنا تعريفنا بالحاجة وموضوعا وكل منها يتعلق به ادراكه ولكن الادراك المتعلق بالتعريف تصور والمتعلق بالحاجة والموضوع تصديق اذا عرفت هذا فاعلم أن طرفي البحث الاول في الماهية من ظرفية اللفظ في المعنى وهي مجاز يتفاد أن تقر في العبارة استعماله بتعبية فقه الارتباط بين اللفظ والمعنى بالارتباط الذي بين الظرف والمزبور فهمرى التشبيه من الامور الكلية الى الجزئيات واستيعاب لفظ في الموضوعه لربط الخاص بين طرف ومزبور خاصين الربط بين المعنى واللفظ الخاصين بقي أن ماهية المنطق عين المنطق أعني قواعد وماذا كانت تلك القواعد عند كورت في المقدمة فلا حاجة لثلاثة التلا على أن الانسليم أن المذكور في المقدمة الماهية لانها بالذاتيات والذي فهم التعريف الرسمي وأجيب بان الماهية على قسمين ماهية حقيقية وماهية رمزية والمراد الثاني سلمنا الاول لكن في العبارة حذفنا الاصل في بيان ما ينفذ الحقيقة للذاتية على طريق الاجمال والماهية الجملة غير قواعد المنطق (قوله وبيان الحاجة) أى في بيان جواب أن الناس يحتاجون للمنطق في أى شيء فالمراد بالحاجة هنا السؤال وجوبه بعصر الفكر وقد تقدم أن العلم المتعلق بالحاجة تصديق وحديثه فالمعنى المقدمة في تبين ما ينفذ العلم بالتصديق بجواب هذا السؤال أى ما ينفذ التصديق بالعصمة فالمراد بالبيان التبيين والكلام على حذف مضاف وقال بعض المحققين ان البيان للمضائق للحاجة مراد به ما ينفذ التصديق وحديثه فالمعنى أما المقدمة ففيها ينفذ التصديق بالحاجة اليه أى بجواب الحاجة اليه كذا اقر الشرح ولكن الظاهر والاولى ان المراد بالحاجة الاحتياج أى ان المقدمة في بيان الاحتياج الى المنطق أى في بيان جهة الاحتياج اليه من حيث كونه بعصر الفكر عن الخطأ الخ

والمقالة الثالثة في القياس على قوة المقالة الاولى في المفردات فانه لو كان التفصيل باعتباره واجب عطفه الاذ لا يترك العطف بين أجزاء التفصيل ولم يصح الفصل بينها بفصل طويل وقيل ليس بزيادة في شيء من الموضوعين بل ذكره ثانياً اعادتها مضى لطول العهد المورث للذهول والغفلة ورد بان الاجمال حيث يشك يكون عين التفصيل وأجيب بان التفصيل بالنسبة الى اهل ليس عن الجمل وفيه نظر لان التفصيل لا يكون عين الجمل في المحاورات سواء كان مخاطب ذاهلاً أو لا ولا يبعد المذهول عنه بكلمة أما التفصيلية

(قوله الرسالة ص ٢٦) فيه إشارة إلى أن قول الصنفور بنبه أي الرسالة بمعنى المتراف هم أعلم أن الخطبة مقدمة على التأليف بقوله قوله الشارح على الخوض في المعلومات قوله ورتبه جل خبره فيقدس أن الرسالة مؤلفة مع أنها لم تحصل والجواب أنه أخبر عنها نظر الاستحضار في ذهن فالمراد الترتيب في ذهن وهو مستحضر فمأخوذ أو أن المراد الترتيب الخارجي ولاحظ أنه واقع بالفعل لقوة رجائه بالاتباع بها فهو مجاز والفرق بينه وبين ما قبله أن ما قبله لاحظ حصوله بالفعل غاية الأمر أنه تقديري يختلف الأخير فإنه يلاحظ أنه واقع أو أن المراد الترتيب الخارجي ولاحظ أنه غير متبها فالمراد حيثئلاً تباينها على الماضي اعتماداً على قوة رجائه فهي على الاحتمالين الأولين خبرية لفظاً ومعنى لكن الأول يتحقق والثاني تقديراً وقوله من نبه أن المراد يقول رتبها لأن القصيدة الأخبار بنسب الترتيب لها ولا التفات لبيان فاعل الترتيب (قوله في ماهية المنطق) أي في ذكر ما يفيد تصور ماهية المنطق وليس المراد في بيان ما يفيد ذات الماهية ولا ما يفيد التصديق بها لما علمنا سابقاً وقوله وبيان الحاجة أي وفي تبين ما يفيد التصديق بحجوب الحاجة وقد علمت أن الحاجة هو السؤال عن فائدته بأن يقل ما فائدة المنطق فالمراد البيان التبيين وقال الشيخ الإجهوري إن البيان شاع في التصديق أي شاع في ذكر ما يفيد التصديق وليس المراد أن بيان معناها التصديق ولا ما يفيد التصديق وهذا تعلم الجواب عن الشارح في كونه ترك البيان في قوله أما المقدمة ففي ماهية المنطق وذكر ما نبهنا بقوله وبيان الحاجة وحاصل الجواب أنه لما كان الماهية للتعليق بها التصور لا التصديق بخلاف العلم المتعلق بالحاجة فإن المراد به التصديق وكان البيان هو ذكر ما يفيد التصديق ذكر ما نبهنا بخلاف الأول فإنه لم يستعمل فيه بيان بل ترك لأن البيان إنما يستعمل في جانب التصديق

(قوله أن أول الرسالة ص ٢٦) على مقدمة ثلاث مقالات وخاتمة لا فائدة فيه لا يقال المقصود بيان مرجع الضمير لأن الضمير ليس راجعاً إلى الرسالة النسبية وإن تقرر في موضعه أن الضمير إذا دار بين قريب وبعيد تبعين القريب وانضم عند كل أحد أن العلم في تعيين الضمير يرجع من اسم الجنس بل إلى الكتاب ليكون كالضمائر المسرودة على منوال واحد ويكون المراد بالرسالة التسمية لفظها ففي رجوع ضمير بنبهته الماتكف (١٨) لأن الضمير يرجع إلى المؤلف يجب تأنيده وإن كان مؤثلاً لفظاً إلا أنه وإن اشترى كذلك لكنه خص منه مؤثلاً لفظي لا يفيد معنى

﴿ أقول الرسالة ص ٢٦ ﴾ على مقدمة ثلاث مقالات وخاتمة أما المقدمة ففي ماهية المنطق وبيان الحاجة إليه

بدون علامة التأنيث كالأرجحة والبركة والسريرة قيل المراد بيان حاصل المعنى وفيه أن بيان حاصل المعنى إنما وموضوعه يكون مفيداً لو كان في نفس تعين المعنى خفاءً ولا يبعد أن يقال نبه على أن الماضي مجرد عن الدلالة على الماضي كالأفعال الواقعة في التعريفات ودفع مرادها أو مراد على أمثاله من أن الترتيب لم يقع بل سبق وأمثاله إنما يتكف في جوابه تارة بأن الأخبار عن الترتيب في الخيال لا في الخارج وتارة بأن الخطبة الحاقية على أن الأخير يأتي عنه قوله أما المقدمة ونظائر ما لا تفصيل ما في الخطبة ثم الذي لا بد منه ههنا معرفة معنى الترتيب وكان لم يبينه ههنا اعتماداً على أنه مبني على تعريف النظر بمعناه القوي والاصطلاحي ولوليه ههنا لكان أوفق بالحكمة ولا بد في تعلق على الترتيب من اعتبار تضمين أو تقدير كالأخفى على عارف معنيهما واشتهر جعل المضمين أو المقدّر ههنا الاشتغال فكانه قال ترتيبه مشتقاً على مقدمة الخ ولو جعل القصر لكان أوفق في مقام دعوى الحصر فيكون المعنى ورتبه مقصوداً على مقدمة الخ ومن الأفاضل من ضمن فصيح التعدي به على من غير تقدير ولا تضمين فعدى وبق في ذمته إثبات الدعوى لأنه قال بمحمل الترتيب الخاضع فيحتاج للكشف عن النواحي المحصورة التي كثر في متعلقه فكانه قال ترتيبه ترتيباً واقعياً على هذا المنهج ولا يخفى على من له ذائقة وافية بذلك أن السلب التراكيب أن التعدي به بالحرف لا يلزم مجرد الصلاحية من احتياج خصوصية الحدث إلى كشف فإن الكشف عما لا يتيسر يتعلق النظر فيه فيؤتى بمصدر منصوب موصوف بما يحصل منه الكشف فيقال مثلاً ترتيبه ترتيباً واقعياً على مقدمة الخ كما اضطر إليه في بيان حاصل المعنى وفي مثل هذا المقام يحتاج إلى التقدير أو التضمن ولو كفي ما ذكر في التعدي لكان اعتبار التضمن أو التقدير في أي فعل كان لغواً ومنهم من قال على معنى من أوعى وبما هذا الأعدم الفرق بين الترتيب والتراكيب ولا بد في تعلق الترتيب بالكتاب من اعتبار تجزؤ لأن حقيقة الترتيب أن يكون الكتاب كتاباً قبل الترتيب مع أنه كتاب بهذا الترتيب فالترتيب من قبيل من قتل قتيلاً (قوله أما المقدمة ففي ماهية المنطق) فإن قلت قد ضبط أهل الحكمة معاني في فقالوا انطلقوا بالاشتغال أو التشابه على معان مختلفة كرون الشيء في الزمان والمكان وكون الشيء في المحل وكون الشيء في الخصب والراحة وكون الشيء في الحركة وكون الكل في الجزء وكون الخاص في العام فقول المصنف المقدمة فيها بحثان وقول الشارح المقدمة في ماهية المنطق ونظائره من أي قبيل قلت لا يريدوا الحصر بل إنها ليست معان مختلفة على تعدد معانيها ومن معانيها كون الجزء في الكل ومنه قول المصنف

(قوله وموضوعه) اعلم أن ذات الموضوع والأدراك المتعلق بالموضوع سواء كان تصوراً أو تصديقاً والنسبة التي في القضايا المركبة لا تعد من مقدمات العلوم أصلاً اتفاقاً بل هي أجزاء العلوم فعلم الفقه مثلاً من كتب من نسبة موضوع ومصاد تلك المبادئ عبارة عن تصورات الموضوع والتصديق به أي بشوّه وجوده مقصور الموضوع من أجزاء العلم والتصديق به كذلك وإذا كان كذلك فكيف يعد الشارح إدراك الموضوع من المقدمة محت قال وموضوعه أي وفي ذكر ما يفيد التصديق بالموضوع والجواب أن في الكلام حذفاً والاصل وفي بيان موضوعية موضوعه فالذي من المقدمة وليس من أجزاء العلوم هو التصديق بالموضوعية أي التصديق بالكون موضوعاً وأما الإدراك المتعلق بالموضوع فهو من أجزاء العلوم يفرق بين إدراك الموضوعية وإدراك الموضوع فإني قلت يقول المصنف في المقدمة موضوع الفن المعلومات مطلقاً أي ما يثبت به عن عوارضه الذاتية كما يأتي فتجعل ذات الموضوع من المقدمة فالجواب أنه يلاحظ فيما يأتي التصديق بموضوعية الموضوع ففي الكلام لا يتركب أي التصديق بموضوعية المعلومات (قوله في المفردات) جمع المفرد يطلق مجازاً كإني باب الأعراب على ما يقابل الشيء والمجموع فيقال هذا اسم مفرد أي ليس يمتد ولا يجمع بمعنى أنه واحد ويطلق مجازاً أيضاً كإني باب لاوالسنداء على ما ليس يمتد ولا يشبهه فيقال هذا اسم مفرد أي ليس يمتد ولا يشبهه ويطلق حقيقة كإني محض الكلمة على ما يقابل المركب ويطلق حقيقة على ما يقابل الجملة كإني باب البتة والخير والعينان الأولان لا يراد أن لوجود الحقيقة والجل عليها أول فتعين الجمل على أحد المعنيين الآخرين ثم إن المراد بذلك الأحاد الآخر بدليل مقابلة المفردات بالقضايا فها هو القرينة على إرادة بعض أفراد المشتز وإذا كان المراد بالمفرد ما ليس بمجملة كان شاملاً للترقيات التي هي مركبات تقسمة وللكتابات الحس فاندفع الاعتراض على المصنف بأنه يقتضي أن المفردات ليست مذكورة لافي المقالة الأولى ولا الثانية فإن قلت القضية أخص من الجملة وأخص من المركب فلا بدليل في المقابلة والجواب أن القضية أخص من الجملة لتصدق الجملة (١٩) بالثبوتية والاشتمالية والجملة أخص من المركب لصدقه

وموضوعه وأما المقالات فأولها في المفردات والصواب أن لفظة ثلاث ههنا زائدة وقعت سهواً من قلم الناظرين يدل على ذلك قول المصنف فيما بعد وأما المقالات فتلاث (قوله فأولها في المفردات الخ) أقول قد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل الشيء والمجموع أعني الواحد وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد أي ليس يمتد ولا يشبهه وقد يطلق على ما يقابل المركب وسيأتي في بابح الألفاظ وقد يطلق على ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد أي ليس بمجملة وهو بهذا المعنى الأخير يتناول المركبات التقسيمية أيضاً والمراد بالمفردات ههنا هو هذا المعنى (قوله ههنا) أي في تعداد الأجزاء (قوله وقعت الخ) فيه مبالغة حيث نسب السهو إلى القارئ الكاتب وفي لفظ الناظر رمز إلى أن هذه الزيادة نسخ عبارة المشتز (قوله يدل على ذلك الخ) لأن أمام موضوعه

بالأضاني والتقسيدى والاستنادي والقضية أقرب للجملة من المركب فلا كان ارتباطها بالجملة كترك ذلك قرينة على أن يراد بالمفرد ما يقابل الجملة التي هي قرينة من القضية نعم إن أريد بالمفرد ما يقابل

القضية كان مجازاً وهذا إطلاق خامس وهو مجاز أيضاً وعلاقته التقيد فاستعمل اسم المقيد في المطلق أو أن ما ليس بقضية أعم مما ليس بمجملة وما ليس بمجملة أعم مما ليس بقضية فهو من إطلاق اسم العام على الخاص وأما بحث الألفاظ فلحق المقدمة ذكر المصنف فيها لشد ارتباط اللفظ بالمعنى ولذا لم يذكره الشارح

المقدمة فيها بحثان لأن الكتاب عبارة عن الألفاظ والعبارات المخصوصة من حيث دلالاتها على المعاني وكل جزء منها عبارة عن طائفة مخصوصة منها فالمقدمة جزء من الكتاب وكل من البحثين جزء من ذلك الجزء وأما قول الشارح فيجتمعت أن يكون من قبل كون الشيء في الراحة فيكون في تقديره بيان ماهية النطق حذفاً لتسوية حقه ونسبه به ذكره في الحاجة والموضوع ويحتمل أن يكون قوله في ماهية للمعاني من قبل كون اللفظ في المعنى فإنه شاع التعبير عن نسبة اللفظ إلى المعنى ونسبة المعنى إلى اللفظ في فيقال هذا اللفظ في هذا المعنى وهذا المعنى في هذا اللفظ ومنه قول علماء العربية الألفاظ قوال المعاني ويكون قوله وبما الحاجة من قبل كون الشيء في الخصب أو في الحر كونه يكون مقصوداً التنسبه على سبيل طري النظرية في أمثال هذا المقام (قوله فأولها في المفردات) إن اذ قبل الباب كذا فإن كان الباب مقصراً على التعريفات والتصويرات كان المعنى أنه في بيان كذا وإن كان مستعملاً على المسائل فالمشهور في تفسيره في بيان

موضوعه وههنا لا اكتشاف بالضمير لا يجوز لأنه لو اكتفى به وقيل هكذا وحذف كثر الخ لكان الضمير عبارة عن عبارة المشتز والشارح له بذاتي هكذا الذي هو مستنداً عبارة عما تفصل في الشارح فافهم (قوله في تعداد الأجزاء) يشير إلى أن مهامه قام بتعداد الأجزاء لا مقام بيانها بكونها ثلاثاً وغيرها (قوله يدل على ذلك) لأن أمامه المعدود من حروف الشرطية موضوعاً بالوضع العام المعبر في وضع الحروف

(قوله وأحكامها) هي التناقص والعكس

أحوال كذا بمعنى أن موضوعها الحقيقي كذا الأمومعها المذكري ولك أن تفسر معناه أو تقول المعنى أنه في بيان كذا سواء كان بيان أحوالها أو أنفسها التعريفات فقوله فالوالاتي المفردات معناه ان المقالة الاولى في بيان أحوال ثابتة لما يصدق عليه المفرد من حيث هو كذلك أو في بيان ما يصدق عليه المفرد من حيث هو كذلك سواء كان بياناً التعريف أو بياناً لا أحكام وانما قلنا من حيث هو كذلك انما من كذا أو هو مفرد باعتبار دلالة لفظ المفرد عليه وأقله هذا وذلك أو هو أو هي ومن لم يشبه لهذا الشكل على الأمر بان المسائل كلها ما عدا عن أحوال ما يصدق عليها المفرد لاذن من مثله الأمومعها المذكري مفرد صادق على موضوعه الحقيقي وأكثي في الجواب بان يصدق العنوان لاو حب صدق المفرد بل صدق ما يصدق عليه المفرد إذ يثبت يصدق عليه شيء ولا يصدق عليه الصادق على ذلك الشيء واعتبر يصدق الإنسان على زيد وعدم صدق النوع الصادق على الإنسان عليه فتنه ولا تمكن من القاضين وبالجمله يقصد بمثل قولهم الباب في كذا حصراً وان خلا عن أداته أحدهما أن الباب ليس فيه ألا كذا وثانها أن كذا ليس إلا في الباب وقد يقصد أن المقصود بالذات من الباب ليس إلا كذا وليس كذا مقصوداً بالذات الأمن الباب وذلك لانه كالعرف في أن المقصود به تميز الباب عن أخواته ولا يميزه إلا رعاية الخصص فالحجة على قوله فالوالاتي المفردات أن المقالة الاولى لا تختص في المفردات اذ من مقاصدها بحث المعارف التي هي من ذات بقصد لا محالة أو على الأقل اختلاف فيهابل هو المقصد الأقصى والمطلب الأعلى فاحاب عنه السند السند الحق بان هذه مغالطة نشأت من اشتراك لفظ المفرد فانه يطلق على ما يقابل المتن والمجموع أعني الواحد وعلى ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد أي ليس بمضاف وعلى ما يقابل المركب وساقى وعلى ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد أي ليس بمحملة والمراد بهذا المعنى الآخر فنسدر فيه التعريفات والقرينة على تلك الأدلة جعله في مقابلة القضايا بحيث قال المقالة الثانية في القضايا هذا أو ينبغي أن يعلم أن المراد بالليس بمضاف ما ليس بمضاف (٣٠) ومن شأن نوعه الاضافة اذ لا يقال للجملة مفرد بهذا المعنى وان المقصود ليس بمصر معنى

المفرد في الأربعة انهما ما يقابل المشترك فيقال هذا مفرد أي ليس بمشترك بل موضوع لمعنى واحد ومنها ما يقابل المركب بمعنى

والثانية في القضايا وأحكامها

الاخير في نسدر في هذه الكلمات الجنس والتعريفات أيضاً لانها من كات تقييدية والدليل على ذلك أنه جعل المفردات في مقابلة القضايا بحيث قال المقالة الثانية في القضايا

للتفصيل والثا كيد ولزم ما بعد الفاء

ماله جزء أعني البسيط بل مقصود التسميه على مجرد الاشتراك والانسب أن يقتصر على بيان معنيين ما يقابل المركب والثالثة والجملة وأورد عليه أن المقابلة بالقضايا ترجح اذ ما يقابل القضية حتى يندرج فيه المركبات التابعة الانشائية فاما تصورات يليق بها اسراجها في هذا القسم لا ما يقابل الجملة فتخرج تلك المركبات عن قسمي المنطق وأوجب بانه لا يعدل عن الحقيقة من غير قرينة موحية وليس ما يقابل القضية معنى حقيقياً لا مفرد بل هو محمول ومقابلته بالقضايا لا يرجع من معانيه الحقيقة الا ما يقابل الجملة أو المركب الذي هو أعني من الجملة وترجيحه ما يقابل الجملة أقوى لأن القضية أقرب من الجملة وأما خروج المركبات الانشائية عن قسمي المنطق فليس بقادح اذ بجته عمله دخل في الايصال ولا دخل لها فيه وفيه نظر لأن المفرد بمعنى ما يقابل الجملة ليس من اصطلاح الفن بل اصطلاحهم على ما يقابل المركب فاستعماله في كتب الفن استعمال مجازي فالأقرب اذ ما يقابل القضية ويتجه على ما ذكره من القرينة أن المفردات ليست في مقابلة القضايا لان المقالة الاولى في مقابلة نافي أقسام الكتاب لافي مقابلة قسم دون قسم الأثرى أنه لو وقع في المقالة الثالثة التعريفات لكان المراد بقوله في المفردات ما يقابل المركب فالقرينة قوله المقالة الثانية في القضايا والثالثة في القياس والخاتمة في مواد الأقسام بل عنوان المقدمه أيضاً وأقرب القرائن جعل الفصل الثاني في المعاني المفردة المقابلة لمطلق المركب فلو كان الباب كالمعنى المفرد لما قبل المركب بل يكن لجعل الفصل الثاني فيه معنى ثم ذكر باب التعريفات فيها ولا يحتج في قليل من مما يشكك به قوله في المفردات بيان المركبات التابعة في الفصل الاول من المقالة الاولى لانه يمنع كونها مقصوداً فإعني أنك ستعرف أن الفصل الاول ليس من المقالة عند التحقيق بل هو من المقدمه وإرادتها ما يليق (قوله والثانية في القضايا وأحكامها) أي العكس والنقيض ولولزم

(قوله للتفصيل) أي تفصيل ما أجمله المتكلم اما في الذكر واما في الفهن ويعلم ذلك بواسطة القرينة كذا قالوا (قوله والثا كيد) أي تأ كيد كذا كان في السلام الذي دخلت هي عليه فتكون كلمة ما لمن مؤ كدات الحكم وهي ثمانية مقصولة في المطول وقد تكون اما المفرد الثا كيد كما في قولنا ما بعد كذا كذا انتقل عن الروي وكلام الخشي صريح في معناه المشهور أن ما انتقل عن الجمل مع التأكيد (قوله ولزم) عطف على التفصيل أي ما موضوعه لزوم ما بعد الفاء وهو هنا عبارة عن لفظ الثلاث

(قوله في القياس) أي من حيث صورته لا من حيث مادته (قوله في مواد الأقيسة) فيه أنه سيأتي يقول الخاصة في الدليل البرهاني والخطابي والجدلي والشعري والسوفسطائي في الخاصة انتهى محتوية على القياس فكيف يقول إنها في مواد الأقيسة والجواب أنها لو أن كانت محتوية على الأقيسة لكن المقصود مواد تلك الأقيسة فلذا عبر بقوله الخاصة في مواد تلك الأقيسة فإن قلت أن مادة الشيء مقدمة على صورته لأن المادة مبهمة الشيء بالقوة والصورة مبهمة الشيء بالفعل ولا شك أن مبهمة الشيء بالقوة مقدمة في الوجود فكذلك عليه أن يقدم الخاصة على القياس والجواب أنه لا حظ في تقديم القياس شرف مبهمة الشيء بالفعل على مبهمة الشيء بالقوة وإنما يقال كانت المواد مضافة لأنه لا تسفل الأبعد تعقل القياس ضرورة أن المضاف لا يعلم إلا بعد علم المضاف اليه مقدم الأقيسة لأجل أن تضاعف المموادها فإن قلت أن القضايا هي مواد القياس فلا حاجة لما في الخاصة والجواب أن ما في الخاصة قضائيا لكن ملحوظا في البحث عنها وصفها من حيث افتادها لا عين أو الظن وليس المحفوظ كونها مواد في نفس الأمر في حد ذاتها حتى يأتي الاعتراض والحاصل أن المواد المذكورة في الخاصة وفي المقالة الثانية لكن البحث عنها في الخاصة إنما هو من حيث كونها تفقد علمها بلان كانت ملتبسة وقطعيا كانت قطعية ولا شك أن البحث عن تلك الحالة ومعرفة تلك الحالة إنما يحصل بعد معرفة صورة القياس ومعرفة القياس متوقفة على معرفة ذات القضايا فلا بد جعل الخاصة متأخرة قوله وأجزاء العلوم وهي المبادئ والموضوعات والتسبب والمراد بالمبادئ تصور الموضوع والتصديق به مثلا الموضوع واجب النسبة ثبوت الوجوب للموضوع وهو الموضوع والموضوعات والتصديق به وهذا خلاف التحقيق والتحقيق العلم نفس النسب الثابتة وحجتها الموضوعات وتصورها والتصديق بهما من أجزاء العلوم تسمى (قوله وأغارنها) أي الرسالة وقوله علم أي على تلك المباحث الخصة وهذا جواب عن سؤال حاصله لئلا شيء يرتفع على هذه الخاصة وهل هو واجب أو غير واجب فكون عينا وحاصل الجواب أنه لو يجب (قوله لأن ما يجب) أي صنعتة وقوله المنطق ينطق على الملكية وعلى الإدراك مطلقا وعلى القواعد والضوابط وهو المراد وقوله عليه أي على ما يجب وقوله فيه أي في المنطق فقد علمنا من هذا الكلام أن المقدمة (٢١) يتوقف عليها الشرع وفيه لكن

والثالث في القياس وأما الخاصة في مواد الأقيسة وأجزاء العلوم وأغارنها عليها لأن ما يجب أن يعلم في المنطق (قوله لأن ما يجب أن يعلم في المنطق) أقول قيل عليه أن ما يجب أن يعلم في المنطق يكون جزائمه لمقابله بإقامة المزوم القصدي مقام المزوم الادعائي أعني الشرط المحذوف

في كلام الشارح
وذلك لأن قوله لأن ما يجب أن يعلم في المنطق الخ المفهوم منه أن المقدمة من جملة المنطق لأن ما يجب أن يعلم في المنطق

الشرطيات كلها سميت أحكام القضاء إلا ما يحكم على القضايا بأحكام باعتبارها فقال القضية الكلية الموجبة تنعكس إلى الجزئية ولا يقال القضية الموجبة الجزئية عكس الموجبة الكلية وإن صحت ذلك وأما ذكر العزول مع اندراجها في القضايا بالانهم كإجماعه لو أن الأحكام في باب مقابل باب القضايا فإجماعا للنسبة أو بدلتية على ذلك فلا يتعبد كقضائيا مع شمولها للأحكام (قوله والثالث في القياس) أي من حيث الصورة فقابل الخاصة التي في القياس من حيث المادة وأغارنها التقيد إشارة إلى أن أحوال القياس من حيث الصورة لتكرارها كأنها بحث القياس كله (قوله لأن ما يجب أن يعلم في المنطق) اعترض عليه بعض الشارحين بأن في كون المقدمة مما يجب أن يعلم في المنطق نظرا والنظر إما له أو يجب أن تعلم المقدمة في المنطق بل يمكن أن تعلم وجهها فلا تكون معلومة في شيء فتدفع أن تكون معلومة في المنطق وأما تكون معلومة في كون العلوم أمرا مستملا عليها ويرى في حل النظر عليه أنه لا يخفى المقدمة بل مشتركة بينها

(قوله لمقابله) أي لما قبل الفاعل وهو هنا لفظ المقالات وذلك لزوم بإقامة المزوم القصدي أي المزوم في قصد المتكلم وهو هنا عبارة عن لفظ المقالات مقام المزوم الادعائي أي الأمر الذي جعل في كلامهم ملزوما ثم فسر المزوم الادعائي بقوله أعني الشرط المحذوف وهو هنا عبارة عن قولنا لا يمكن من شيء فإن أسئل قولنا أما المقالات فنلازمه ما يمكن من شيء فالمقالات ثلاث بمعنى أن يقع في الدنيا شيء يقع معه ثلاث المقالات فهنا جزم وقوع ثلاث المقالات ولزوم الثلاث المقالات لأنه جعل ثلاث المقالات لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا أنه يقع فيها شيء فيلزم أن يقع ثلاث المقالات لوقوع ملزومها فتكون المقالات ملزوما مقصدا في هذا الكلام الشرطي والثلاثة لازمة له الخذف الشرط الذي هو عبارة عن المزوم الادعائي أعني قولنا لا يمكن من شيء وأقيم ملزوم الثلاث وهو المقالات مقصدا وحذف مهابها أيضا وأقيم أمام مقام مقصدا أما المقالات فتكون المقالات ملزوما مقصدا بالثلاثة أقيم مقام المزوم الادعائي الذي هو الشرط المحذوف أعني قولنا لا يمكن من شيء هنا الحل مأخوذ عما ذكره التفتازاني في الطولي في بحث أحوال متعلقات الفعل فيفهم من كلامه

لان ما هو خارج عنه لا يعلم منه الا لا بد كرفه بحيث كان الذي يعلم في الشيء يجب أن يكون جزءاً منه فليزمن أنها جزء من المنطق وكونها جزء من المنطق مخالف لاجتماعهم وأيضاً على تقدير كون المقدمة جزءاً من المنطق كان الشروع فيها شروعا في المنطق اذ لا معنى للشروع في المنطق الا الشروع في جزء منه وعندنا مقدمة أخرى خارجية صحيحة قطعاً وهي ان الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة فإذا ضمنت المقدمة من صلب القياس هكذا الشروع في المقدمة شروعا في المنطق والشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة فإذا حذفنا المكرر أخرج أن يكون الشروع في المقدمة موقوفاً على الشروع في المقدمة وهذا محال لما فيه من توقف الشيء على نفسه وهذا البطلان انما جاء من المقدمة التي ذكرها الشارح بقوله لان ما يجب أن يعلم في المنطق المقيدان المقدمة جزء من المنطق وأما المقدمة الثانية فهي معلومة الصدق ولا شك أن ما أدى الى البطلان فهو باطل والحجاب ان في الكلام حذف مضاف أي ان ما يجب أن يعلم في كتب المنطق فاندفع الاعتراضان لان المقدمة وان علمت من كتب المنطق فلا يلزم من ذلك أنها جزء منه والدليل على تقدير هذا قوله ودرت بها الخ اذ لا شك أن المرتب الرسالة ولا شك أن الرسالة من جملة كتب المنطق ولك أن تقول ان في معنى لام التعليل وبقدرة مضاف والمعنى لان ما يجب أن يعلم حصول المنطق أو تقول (٢٢) مرادهم بلطريق ما يشمل المقدمة ويرتكب الاستدخدام في الضمير فيه (قوله لأن ما يجب

ان يعلم الخ) هذا اشامل لكل قضية فكيف الحصر في الحسنة وأما ما يجب أن يعلم أي وما بعد جزءاً مستقلاً (قوله أماناً يتوقف الخ) أن وما بعدها متسلسل بمصدر والمعنى ما يجب أن يعلم فيه أماناً التوقف وهو غير ظاهر

وبين باقي الأقسام دفعه بان المراد ما يجب على من يتعلم المنطق أن يعلم فيه ولا ينفع في دفعه أن المراد ما يجب ان يعلم كتب المنطق وأماناً

أما أن يتوقف الشروع فيه عليه أولاً

لان ما هو خارج عنه لا يعرفه قطعاً وحيث يلزم أن تكون المقدمة جزءاً من المنطق وهو باطل لا تتفاهم على أن مقدمة الشروع في العلم خارجة عنه وأيضاً اذا كانت المقدمة جزءاً منه كان الشروع فيها شروعا في المنطق اذ لا معنى للشروع فيه الا الشروع في جزء من أجزائه والمفروض أن الشروع في المنطق موقوف على المقدمة فكيف يكون الشروع في المنطق موقوفاً على الشروع في المقدمة قطعاً فنقول الشروع في المقدمة شروعا في المنطق والشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة فيلزم أن يكون الشروع في المقدمة موقوفاً على الشروع في المقدمة وذلك محال

وكل من ذلك يقتضي كمال عناية التسليم بالحكم بكون المقالات ثلاثاً وعدم العلم بها سابقاً فيكون الثلاث المذكورة متبايناً إذا فاندفع ما قبل ان التكرار حصل بالثاني فالحكم بزيادته أو على ما هو مهم لان منشأ الحكم بالزيادة ليس لزوم التكرار بل اقتضاء هذا القول عدم علم الخاطب بثلاثة المقالات وكذا ما قبل ان الاعادة بعد العهد وما قبل ان المقصود بالحكم الثلاثة المقيدة بكون أو لا في المفردات لان الثلاثة تكونها معلومة مما سبق لا يصح أن تكون مقصورة ولوقيد بألف مقيد مما أن ترك العاطف في المقالة الثانية والثالثة يأتي عن ذلك وما ذكره الناظر ون في توجيه الدلالة من كون ثلاث في الاول فضلة وفي الثاني عدم كون الاول اجمالاً والثاني تفصيلاً واتفاق التسليم في الثاني دون الاول وكون السهم في الاول في لفظة ثلاث فقط وفي الثاني فيه وفي اتصال القامعة مع قوله

المقدمة التي رتبها الكتاب عليها الفاظ وعبارات لانها من أجزائه وهو الالتفات والعبارات فلا تكون مما يجب ان يعلم في المنطق وهو من زيف كالاول على أن وصفها بكونها معلومة في المنطق وصفها بمجال المدلول كافي الاضمار لأخذه في أماناً المقدمة هي الادراكات على ما نطق به بيانه حيث قال ووجهه توقف الشروع ما على تصور العلم الخ لا تكون ما على المنطق وزيادته ان المعارض في تقسيم ما يجب أن يعلم في المنطق الى المقدمة جعل القسم المذكور في الكتاب وليس ادراكاً كان ما يذكره دفعه ان قوله والاول المقدمة مسماحة والتقدير والاول معلوم المقدمة وأماناً كلمة في وجوب أن يكون ما يجب أن يعلم فيه جزء منه سواء تعلقت بالوجوب أو بالعلم أما ان تعلقت بالوجوب فلما ذكره الشارح فيما بعد أن قول المصنف كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم عليه وبه والحكم بوجوب

هناك أن أما أقيم مقامهما واحد دون مقامهما هو يمكن من شيء الذي هو فعل الشرط وبفهمهم كلامه في أول المطول أن أما أقيمت مقامهم جميعاً حيث قال فوقعت كلمة أمام موضع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وبفهمت معناها هـ فين كلامه تنافي أحباب المحقق الجلي في حواشيه بقوله ويمكن دفعه بيانه كلامه على المذهب وقوله موضع اسم هو المبتدأ وهو مهماقلة اسم والله ذهب صاحب الكشف وفيل قد يأتي حرفاً أيضاً وبني كلام الفتاوى في الأول كذلك في حاشية الجلي على المطول وهناك زيادة ترجع اليها (قوله لا يصح أن تكون مقصورة) وهنا كذلك لانها جزء (قوله يأتي عن ذلك) لأنه من تمام السيد فيجيب بطله بما قبله

والجواب أنه قد مرهنا فأى ذو التوقف على أن الاحتياج للتقدير أعماق المصدر الصريح لا الأول إذ لا محذور فيه أى أن الخلدش الملاحظ في الجملة تنهاهوا إذا نظر المصدر الصريح وأما لظن ظاهر العبارة فلا نرى (قوله فإن كان الأول) أى فإن كان هو أى الذى يجب أن يعلم فيه الأول ولا شك أن الأول قوله أن يتوقف عليه الخ وحسنه فيجمل المعنى فإن كان الذى يجب أن يعلم هو أن يتوقف الخ ولا شك أن الأول هو ما يتوقف عليه والجواب أن فى الكلام حذف أى ذو أن يتوقف فإن قلت أنه قد سبق أن المقسمة الآتية الفاظ مخصوصة وما يتوقف عليه الأول وهو الشروع معانى التى هي مة مة كتاب فكيف لا أخبر والجواب أن فى الكلام حذف أى ذال المقدمة

كون الحكم جزأ من التصديق لاقتضاء كلفه بذلك وأما أن تعلقت بالعلم فلما ذكره السيد السند المحقق أن ما هو خارج عن الشيء لا يعلم فيه قطعاً وتحريره أن ما يجب أن يعلم فى المنطق جزأ من المنطق لأن ما يجب أن يعلم فيه يعلم فيه ما هو خارج عنه لا يعلم فيه فنتج من الشكل الثانى ما يجب أن يعلم فيه لا يكون خارجاً عنه وما يقضى منه المحجب ولا وجهه للشأن والى البتة مع وضوح ما ذكرنا فى تحرير مراد أنه اتفق كلفه غير من العيول وتلقته أهم بعداً فى القبول أن الواجب على المحقق أن يقول لأن ما هو خارج عنه لا يجب أن يعلم فيه بل ينتج أن ما يجب أن يعلم فيه غير خارج عنه على أن يكون نظم الدليل حينئذ كذا ما يجب أن يعلم فى المنطق يجب أن يعلم فيه وما هو خارج عنه لا يجب أن يعلم فيه وقولنا ما يجب أن يعلم فى المنطق يجب أن يعلم فيه كان صادقة لكنه هذا يختلف باختلاف ما يجب أن يعلم فيه بل فيه لعدم اتحاد الموضوع والمحمول هذا كلام وقع فى السنين لكن يرجى أن لا يعدم فى الفصول (٢٣) فلتدبر على ما تكافيه فستعنى أن تقول

وإذا وجب أن يكون ما يجب أن يعلم فى المنطق جزأ منه فلم أن تكون المقدمة جزأ من المنطق وهو باطل أما لأن المنطق يبحث عن الأمور التصورية والتصدية من حيث الأفعال والمقدمة ليست من هذا القبيل وأما لأن العلم عبارة عن المسائل والمبادئ وليس شئ من

فإن كان الأول فهو المقدمة وإن كان الثانى فاما أن يكون

والجواب أن فى الكلام مضافاً لمحدود أى ما يجب أن يعلم فى كتب المنطق فيجزم حينئذ أن تكون المقدمة جزأ من كتب المنطق لأجرائه فادفع المحذوران معاً والدليل على تقدير هذا المضاف أن المقصود بيان عماليد عليه عبارة السيد قدس سره أعماقاً ولولة الحكم زيادة الأول دون صوابه (قال الشارح الرسالة من تارة الخ) هذه المقدمة تمهيد لبيان ما هو المذكور فى الأجزاء الخمسة لأن بيان وجه الحصر الذى هو المقصود بالذات متوقف عليه وبيان مرجع الضمير والمراد من الرسالة تسمى الرسالة على ما هو الشائع من ذكر اللفظ وأراد معناه وما قالوا من أن الضمائر كلها راجعة إلى الكتب فنشوه قوله السيد فى المتن فإنه قال أشار إلى من ساعد بلفظ الحق بضمير كتاب فى المنطق جامع لقواعده فيأدرى إلى مقتضى إشارته وشرعت فى تبينه وكتابته ملحقاً أن لا يخل بشئ يعتد به مع زيادات شريفة إلى أن قال وجهه بالرسالة التسمية فى القواعد المنطقية ورثته الخ فإن الضمير ثبت وكتابه واجح إلى مقتضى إشارته لأنه أقرب وفى ميمته إلى

المقدمة شيئاً منهما أما بيان الحاجة والموضوع فلا هما الساقضتين كليتين حتى يكونا مستلزمين وليس من المبادئ التصديقية وأما تعريف المنطق فلا نهى من المبادئ التصورية وإما لذكر السيد السند المحقق من اتفاقهم على أن مقدمة العلم خارجة عنه ومن أنه إذا كانت المقدمة جزأ من المنطق كان الشروع فيها شروعا فى المنطق إذ لا معنى للشروع فيه إلا الشروع فى جزء من أجزاء بعضى لأمعنى للشروع فى شئ من أجزاء إلا الشروع فى جزء من أجزاء وأما الشروع فى البسيط فالتبسط بنفسه واللاشتمع الشروع مطلقاً والمقروض أن الشروع فى المنطق موقوف على المقدمة فيكون موقوفاً على الشروع فى المقدمة فقول الشروع فى المقدمة شروعا فى المنطق والشروع فى المنطق موقوف على الشروع فى المقدمة ينتج الشروع فى المقدمة موقوف على الشروع فى المقدمة هذا خلف أو تقول الشروع فى المنطق موقوف على الشروع فى المقدمة وهو شروعا فى المنطق ينتج الشروع فى المنطق موقوف على الشروع فى المنطق وبهذا تبين أن من قال أن الشبهة مبنية على تعلل الطرفين بالعلم أو المتعلق بالوجوب فلا يتجه كما يقال يجب فى الصلاة الوضوء لا يتم كلامه والجواب أن فى الكلام حذف مضافاً ما على تقدير التعلق بالوجوب فالتقدير ما يجب أن يحقق العلم عليه ما يجب فى تحقق الشئ لا يجب أن يكون جزأ من خلاف ما يجب فى الشئ وأما على تقدير التعلق بالعلم فالتقدير ما يجب أن يعلم فى كتب المنطق على

(قوله عماليد عليه الخ) حيث نسب الدلالة لقوله وأما المقالات فلا تنفصل فقط دون مجموع الكلامين (قوله تمهيد الخ) رد لقول العصام لا فائدة فيها وقوله عليه ضمير يرجع لبيان ما هو المذكور وقوله وبيان عطف على تمهيد وقوله من ذكر اللفظ أى الكتابة عنه بالضمير وإن كان المراد أن لا نفس اللفظ تدبر (قوله والمراد من الرسالة الخ) اعتقاد عن ذكر كثير الضمير مع قوله بالرسالة (قوله راجع إلى مقتضى الخ) أى لا إلى الكتاب ثم إن مقتضى الإشارة بالكلية هو جزأ من يتحقق به

(قوله الصنف فيه الخ) الصنف لغة التقسيم واصطلاحاً الخانات المحمولات لموضوعات كما في قولنا الحيوان جنس وحيثما فغني البحث عن
الفردات اثبات حالات لها من أحوالها كاثبات الجنسية للحيوان وكاثبات النوعية للإنسان في قولنا الإنسان نوع وكالحديث في العالم حادث

ما ذكره السيد السند وجعل الترتيب عليه أن المقصود بيان حصر الرسالة في الأجزاء الخمسة وذلك لا يحصل بمصر ما يجب أن يعلم
في الفن إذ لا تقتصر أجزاء كتب الفنون على أجزاءها بل من أجزائها ما لا يقع في الفنون بل يحصل بمصر ما يجب أن يعلم في الكتب
ولا يخفى علينا أن ما نصبه من الترتيب عدم صحة الدليل على الحصر بدون تقدير الكتب فلك أن تجعل الترتيب على تقدير الكتب عدم
صحة كون المقدمة جزءاً من العلم وصحة كونها جزءاً من الكتب ولك أن تحبب بان في قوله ما يجب أن يعلم في المنطق تغليبا لتزليل ما اشتد
حاجة العلم إليه منزلة الجزء وترغيباً في الاهتمام بوضبط المقدمة وتكميل معرفتها وحفظ القسم عن أن يدخل فيه أجزاء العلوم وبسباجة
الكتاب وتطأ رءوسها ما يذكر في الكتاب صلة فيما يجب أن يذكر فيه وليس بجزء من أجزاء الفن وقد يناقش فيما ذكر في إبطال كون المقدمة
جزءاً من العلم من لزوم توقف الشروع في المقدمة على الشروع فيها بان الشروع في الجزء انما يكون شرعاً في الكل إذ قصد بالشروع في الجزء
تحصيل الكل أم لو قصد تحصيل (٢٤) الجزء نفسه فليس الشروع فيه شرعاً في الكل فاللازم توقف الشروع في المقدمة

مع فصل تحصيل المنطق
الصنف فيه عن الفردات
انحصار الرسالة في الأشياء العالما لبيان انحصار العلم فإصايل الكلام أن هذه الرسالة كتاب في هذا
المشروع فيه فاه المسمى لا للتشابه لانه مفهوم كلي وليس فيه زبادات وفي ترتيبه الى المسمى بالرسالة وهذه
الضمائر على طريقة الضمائر المسروقة في خطبة القوائد الضمانية حيث قال الحمد لله الذي جعلنا من هذه الرسالة
ظهوراً أن الخطبة ابتدائية وليست باللاحقة وأن التسمية وقعت في الذهن بعد الشروع في كتابته وكذا الترتيب
فيصير تقييده بقوله معصماً ومتوكلاً كما لا يخفى وانما آخر الترتيب في الذكريكون تفصيل الأجزاء متصلاً
بإيجاز (قال الشارح) أما المقدمة ففي ماهية المنطق (الخ) انحصار العبارة التي حيث قال أما المقدمة ففيها بحثان
الاول في ماهية المنطق الخ لعدم دخل التفصيل الذي كور في وجه الحصر وذلك لان طرفية المقدمة للبحثين
طرفية الكل الجزأين تسببها الاشتمالا عليها بالشمال الطرف على المظروف ومظروفيه البحثين لماهية
للمنطق وبيان الحاجة والموضوع مظروفة الانفاطالعاني تستلزمان مظروفة المقدمة لهما فالحق عبارة
الشروح بخلافه للذين حيث جعل المقدمة في الشرح مظروفة وفي المتن ظروفاً وتوهم في وعلم أن بين اللفظ والمعنى
علاقة تصح جعل كل منهما ماطر فالآخر فباستمرار ايراد الحكم الانفاط على فوق المعاني المرتبة في الذهن من غير
زيادة وحفظها كما أنها مظروفة المعاني وباعتبار أخذ السامع المعاني عنها وفهمها منها كأنها مظروفة المعاني
ولذا اشتهر أن الانفاط قوال المعاني والسامع هو الاول لا لانه على عدم زيادة الانفاط (قال الشارح) وأما
المقالات فأولاهما تعرض للصنف بان الاثلاث بعد ذكر عند المقالات جعل الحكم بالتفصيل والتعيين مقصوداً

أي أو الصلاة على نبيه (قوله وبما ذكرنا الخ) أي من أن ضمير مستتر جاع الى المشروع فيه (قوله وكذا الترتيب) فهو
أي لما في الذهن بعد الشروع وكتب أيضاً قوله وكذا الترتيب أي لما في الذهن قبل التسمية لان المسمى هو المرتب فضمير المسمى لا من
حيث التسمية (قوله فيصير تقييده بقوله معصماً الخ) لان الاعتصام جعل التوفيق والتوكل على النفس للغير إنما هو لا يحصل فيه
ذلك أنما يكون قبل الوجود خارجاً وبعبارة قد حصل على ما هو عليه فلا يصح التقييد بذلك ولا يخاف من نفي تأمل (قوله)
وكذا الترتيب فيصير تقييده (الخ) يعني أنه إذا كان الترتيب في الذهن مع التقييد بقوله متوكلاً الخ فقام وقوع الزلل فيه عند الاتيان
مفصلاً في الخارج ومن وجود ما نفي لوجود ما خارجاً بخلاف ما إذا كان لا يخاف من الترتيب الخارجى بعد وجوده بأن يكون ضمير تقييده
عائداً الى ما وجد في الخارج وتكون الخطبة حينئذ للاحقة فله لا يصح ذلك التقييد لعدم انقوف بما مر بعد ذلك فتدبر (قوله وانما آخر
الترتيب في الذكري) أي مع أنه متقدم على التسمية لان المسمى هو المرتب (قوله لأن طرفية (الخ) طرفية اسم أن ومظروفة
معطوف عليه وقوله وبيان عطف على ماهية المنطق مظروفة وقوله تستلزمان ضميراً أن وقوله لهما ضمير يرجع الى ماهية وبيان (قوله توهم)
لأن نظريتهما البحثين باعتبار أنهما جزءاً آتياً في كون البحثين مظروفين في الماهية وما معها تدبر (قوله والشائع هو الاول) أي لهما فان
المقدمة اسم للانفاط الخاصة وإذا كان المعنى ظروفاً لم أن لا يكون اللفظ راجعاً عنه (قوله بأن الاثلاث (الخ) يعني أن عبارة المصنف

المصنف تفيد أن المقصود بالافادة ثلاثية المقالات وهذا هو الموجب للحكم بزائد الأول لا الثاني لكن هذا في زائد غير لائق بل الاثنى
أن يجعل المقصود بالافادة هو الحكم بالتفصيل لا العدد تدبر (قوله كيف الخ) اعتراض من المحشى على القيل وضمير مقصود السيد وقوله
هذه الخامسة أى التي كتبها السيد (قوله تنها كردن) أى جعل الشيء فردا فهو أعظم من الأربعة المذكورة إذ يتناول المفرد معنى مالمس
مشتركا فالافتقار عليها لما ذكره (قوله وجود العاقلة) عطف على قوله الاستعمال أى أن الداعى لجعله مجازا فله الاستعمال ووجود
العلاقة وقوله لقوله الخ أنه لكونه مجازا تأمل وقوله وهو الاشتراك الخ اعتبار العلاقة بين هذين المعنيين والمعنى الثالث يفيد أن النقل لهما
عنه وهو كذلك وقوله وإن كان أى التركيب فى الأولين أى المعنيين المجازيين تركبائى مع غيره ثالثى الذى هو المفرد مالمس معنى
ولا مجموعا ولا مضافا فهو شئ اعتبر انفرادا عن العلامتين والمضاف اليه فهو غير بخلاف (٣٥) مالمس مركبان معنائى

ليس فى نفسه مركبا فلم
يعتبر عدم تركبه مع الغير
بل فى نفسه أى القلظ
الدال على ما يصف
بالوحد يخرج عنه ماعدا
المضاف فلا يتناول
التركيب التقييدى الذى
هو منشأ الاشكال
والمعنى الثانى وإن تناوله
لكن مع غيره ولا يصح
إرادته أيضا كسابق
(قوله دوريا) لاخذ
المفرد المأخوذ فى تعريفه
فيه فحينئذ تعريف
المفرد هو اللفظ الدال
على ما يصف الخ لا ما
ليس معنى الخ فلا دور
وقوله تقابل التضاد
لانهما يدلان على غير
الوحدة بخلافه فهما
وجوديان (قوله بينهما)
أى المفرد والتركيب وقوله
تقابل الإيجاب الخ فهما
تقيضان لا تضاد (قوله

فهو المقالة الاولى

بالافادة لا العدد وليس مقصوده الإشارة إلى أن لفظ ثلاث فى التالى زائد على ما عرفت وبهنا يتبين فساد ما قيل أن
الشارح أشار بقوله وأما المقالات فأولها الخ إلى أن لفظ ثلاث الثانى زائد عليه حمل التكرار فاعترض السيد
السيد عليه بان الصواب أن الأول زائد كيف ولو كان مقصوده ذلك لجعل مناط هذه الخامسة قوله وأما
المقالات فأولها (قوله قد يطلق المفرد الخ) فى التاج الأفراد تنها كردن فذكر المعانى المستعملة بين
أرباب العلوم وزاد فى الأولين لفظ الارادة لكونه متبعا معنى مجازيا وهو مشروط بالارادة لقوله الاستعمال فهما
بالنقاس إلى ما يقابل التركيب ووجود العسلة وهو الاشتراك فى انتفاء التركيب وإن كان فى الأولين مع
الغير أعنى علامتى التثنية والجمع ومع المضاف اليه فمما يقابل التركيب ذاته (قوله أعنى الواحد) أشار
بذلك إلى أن المفرد بهذا المعنى مفهوم ووجودى أعنى اللفظ الدال على ما يصف بالوحدة وليس أمرا عديا
والاكتان تعريفى المنى والجمع مع ما يحلحق آخر مفرد الخ دور فالتقابل بينهما حينئذ تقابل التضاد (قوله
أى ليس عضاف) فالتقابل بينهما حينئذ تقابل الإيجاب والسلب وشبهه بهذا المعنى المركبات التقييدية
والانثائية والخبرة لا يستلزم استعماله فيها إذ لا يجب استعمال اللفظ فى جميع أفراد معناه إنما الإلزام
جواز الإطلاق وهو غير مستبعد كيف وقد قال الشيخ ابن الحاجب والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شئ
بواسطة حرف الجر لفظا أو قدرا فأدخال حرف مررت فى قولنا مررت بزيد المضاف وجعل التقابل بينهما
تقابل العدم والمكئة باعتبار قدس عمن شأنه أن يكون مضافا مع مخالفة نظاره العبارة لا يدفع التناول
المذكور على ما هوهم لأن الأضافتين المركبات المذكورة باعتبار جنسه أعنى اللفظ الموضوع (قوله وقد
يطلق الخ) أطلق الإطلاق إشارة إلى أنهم معنيين حقيقين على ما فى شرح المختصر العسدى إذا الصور
يسمون غيرا للجملة مفردا أيضا بالاشتراك بينهما غير التركيب (قوله والتعريفات أيضا الخ) فلا بد على
المصنف أنه لا يرفع حصر المقالة الأولى فى المفردات لاشتمالها على التعريفات التى هى مركبات والحصر
مستفاد من المقام لأن المقصود من تعيين الأبواب والفتوح غير المباحث بعضها عن بعض وهو ما يحصل
بحصر العنوان فى المعنونة والعنوان (قوله واللبس على ذلك الخ) لما كان المعنونة الأولان
مجازيين لا يحتاج فى فى إرادتهما إلى دليل ذكر كالدليل على إرادة المعنى الأخير لأن المشترك لابد منه قرينة

(٤ - حواشى التسمية) فأدخل مررت الخ لأن المتسبب هو المضاف وهو منسوب (قوله ودمج) مبتدأ أخبر به لا بدع
وكتب أيضا قوله وجعل التقابل الخ بأن يكون التنى لما كان ثابتا باعتبار الشأن فإن الملكية هى العرض الثابت الراضع فيكون المراد
مالمس عضاف ومن شأن نوعه الإضافه كفى العصم ففترج الجمل والمركبات التقييدية (قوله باعتبار جنسه) فيه بعد وقد اعتبر
العصم النوع تدبر (قوله أطلق الإطلاق) أى لم يقبله بالارادة (قوله معنيين حقيقين) رد على العصام حيث جعل الثالث مجازيا
(قوله والحصر مستفاد من المقام) قال ذلك لأن الإلهام هذى إشارة لما استقيمن قوله وثلاث مقالات قاله علم أنها أولى وثانية
وثالثة فهى العهد الخارجى والتفصيل الحصر أعنى لاه الجفس على ما عرفت فى موضعه وقوله والمعنونة الخ بيان الخ بانهما لا يحصلان
كان زائدا عما نحن فيه (قوله على إرادته المعنى الأخير) أي دون الثالث لاختراجه التركيب التقييدية

لكن فيه أن أحوال المفردات لا تنحصر وظاهره أنه بحث هنا عن تلك الأحوال كلها والجواب أن المراد أحوال مخصوصة وهي المؤدية للجهولات كالجنسية لأن إثبات الجنس يؤدي إلى إدراك المعلومات تصويري إناضلي الفصل مثلا

على الشروع فيها القصد تحصيلها نفسها ولا استحالة فيه واستعذ ذلك أقوام حتى حكموا بأنه مما لا مدفع له ويمكن دفعه بان توقف الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل على المقدمة يستدعي أن تكون المقدمة حاصلة قبل الشروع في تحصيلها المقارن لذلك القصد وتحصيلها مع حصولها بين الاستحالة نعم لوقيل استحالة توقف الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل عليها لا يستلزم بطلان كون المقدمة جزءا من العلم لأنه لا يستلزم الاستحالة هذا الشروع في العلم ولا قدح فيها بل هو مستحيل مع قطع النظر عن كون المقدمة جزءا كيف وقصد تحصيل الكل لا يمكن بدون تصور والتصديق فعاقد فلا يمكن الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل لأن ذلك القصد يستلزم حصولها للكلان متجها ولا يذهب عليك أنه يمكن انطال كون المقدمة جزءا من العلم بدون توقف الشروع في العلم على الشروع فيها ذلك في نفسه توقف الشروع في العلم على المقدمة يقال الشروع في المقدمة شروعات في المنطق والشروع في المنطق يتوقف على المقدمة ينتج الشروع في المقدمة يتوقف على المقدمة وهو محال لأن الشروع في المقدمة مع حصولها يستلزم تحصيل الحاصل وهذا التقرير مع استهالة على قصر المسافة مستغن عن التبسيط بقياس المساواة بخلاف ما ذكره السيد السند لأنه لا بد له من التبسيط لأن الشروع في المنطق موقوف على المقدمة (٢٦) والمقدمة موقوفة على الشروع فيها حتى يحصل الشروع في المنطق يتوقف على الشروع في المقدمة

والعلم أن قول الشارع * واعلم أن قول الشارع لأن ما يجب أن يعلم في المنطق يصح أن يكون بيان الانحصار ودليله كما أشار إليه السيد السند ويكون مناقضة لتمام قوله وتمامها عليها قوله عليها وفائدة مع ظهور الانحصار مشاهدة أجزاء الكتاب غير ما عده كل باب عن غيره مما يذكر فيه تعاملا كسائر وجوب تقديم الموصول إلى التصور

الشرع في كتاب في هذا الفن يليق به أن يترتب على هذا الأشياء الجنس فهذه الرسالة يليق بها أن تترتب عليها أما الصغرى فظاهرة وأما الكبرى فلأن ما يجب أن يعلم في كتب هذا الفن الخ

نعم أحدهم منه بالارادة (قوله أنه جعل المفردات في مقابلة القضايا) فلا يمكن أن يراد بها ما ليس بمركب مطلقا والآخر المصحح المركبات التقديرية عن القسمين فأما أن يراد بها ما ليست بقضايا باستعمال المطلق في المقيد بخصوصه فتكون مجازا متفرعا على المعنى الأخير وتكون المركبات الانشائية داخلية فيها والفصل الأول دخل في مقاصد المقالة الأولى وأما أن يراد بها ما ليست بمركب فتكون حقيقة وهو الظاهر إذ لا يصح أن المجاز لا يعتد بمدار الحقيقة وإذا اختار السيد قدس سره وعدم دخول المركبات الانشائية فيها لئلا يضر لأن صاحب اللفاظ ليست من مقاصد المقالة الأولى بل هي من المقدمة ذكرها المصنف في السدة ارتباط اللفظ بالمعنى ولذا لم يتعرض السيد قدس سره لمخولها واقتصر على اندراج المركبات الجنس والمركبات التقديرية كغلا ولوحطت صاحب اللفاظ داخلية فيها بلطقت المقابلة بينهما بين القضايا لأنه ذكر في الفصل الأول القضية أيضا بحث قال المركب أن احتمل الصدق والكذب غير والافتشاء فتدبر فيما ذكرنا حق التدبر لتدفع الشكوك التي عرضت للناظرين

(قوله فلا يمكن أن يراد بها ما ليس بمركب) دفع بهذا ما قبله المذكور في مقابلة المفرد أخص من الجملة فكيف يدل على أن المراد بها ما يقابل الجملة وقيل في جوابه أنه يدل باعتبار أنه فرديتها فكذا في المركبات فمن أن يعلم أن المراد بها ما يقابل الجملة لا ما يقابل المركبات (قوله مطلقا) بأن لا يكون جملة ولا قضية ولا مركبا كالتقديرية (قوله والآخر ج البحث الخ) هذا موجب لأن يراد أحد المعنيين فادفع قول العصام لا موجب لارادة ما يقابل القضية نعم لما عني ساني (قوله باستعمال المطلق) أعني المفرد المقابل للجملة سواء كانت قضية أو لا والمقيد مقابل القضية فقط فإن القضية خاص بالآخر والجملة تم الانشاء (قوله) أيضا باستعمال المطلق في التقيد قبل الصواب استعمال المطلق لأن ما ليس بقضية أعني ما ليس بجملة وما ليس بجملة أخص لأن نقض الأخص أعم من نقض الأعم فهو من استعمال اسم المطلق وفيه أن ما ذكره عموم وخصوص لا يقتضي إطلاق والكلام فيه فإن ما ليس جملة باعتبار كون الجملة تحقق في القضية وغيرها يكون مطلقا عن التقيد بكونه ليس قضية فقط أي لاجل أنه سواء كانت خبرية أو انشائية ثم استعمال في معنى لاجل خبرية والحاصل أن الإطلاق والتقدير في معنى المفرد يعني مقابل الجملة أنا كانت بمعنى مقابل خصوص القضية من حيث المقابل بالفتح وأما المصدق فتدبر (قوله متفرعا على المعنى الأخير) لأن المقيد فرع المطلق (قوله وإذا اختار السيد) حيث اعتبر المقابلة واقتصر على المركب التقديرية وما لمعه (قوله وعدم دخول المركبات الانشائية فيها لئلا يضر) فلا يضر عدم دخولها في مقابلة من القالات لا تدخل لها في الاتصال بخلاف القضايا الوسيطة في الحاشية (قوله بلطقت المقابلة بينها وبين القضايا) فهناك مقابلة بينها وبين القضايا وان كانت مقابلة لتعريفها من باقي الكتاب فادفع معاني العصام

(قوله أو عن المركبات) مقابلته المركبات المفردات يقتضى أن المعارف داخلية في المقالة الثانية لانها مركبات تفيد مع ان الواقع العكس وهو انها مركبة في المقالة الاولى لان الثانية والجواب ان مراد ملل كلف مخصوص للثمة واذا كان كذلك فتدخل المعارف في المفردات فتكون في المقالة الاولى (قوله اما ان يكون البحث في عن المركبات) أى اثبات أحوالها بان نقول مثلا كل انسان حيوان كسبة وبعض الحيوان انسان حريصة ولا تسمى من الحيوان بحريصة وقوله الغير المقصود بالثمة اعلم ان الأغلب انصاب للنفي على القيود فتكون المعنى حينئذ ان تلك المركبات مقصودت لكن لا بالثمة أى بل لا لجل تركيبها لقياس منها وقوله الغير المقصود أى فيه لا المقصود منه لان المقصود منه انها هو الاصل الى الجهات وفي هذا الاقضية لا يقال لها مقصودته وقوله المقصود منه لانه مقصود ان القضاء المقصود فيه يمكن ان بالذات

على الموصل الى التصديق في المقدمة وبيان اجزائه العلوم في الحاشية الى غير ذلك وصرح أن يكون بيان الباعث على هذا الترتيب وجنبه بصرح أن يكون مناهداً المحصر قوله لأن كانه قال ما رتبته عليها لأننا في الاولى في قوله اما ان يتوقف اما ما يتوقف وكذا في نظائر وعلى فطانتك التعويل في التأويل أوعى اشتهار وجوه عند كل محقق وحليل والمراد بقوله فان كان الاول فهو المقدمة فهو معنى المقدمة وهكذا في نظائره لان المقدمة والمقالات والحاشية أجزاء الكتاب وما يجب ان يعلم معناها (قوله أو عن المركبات) قال السيد السند اراد به المركبات الثامة على ما ذكرنا فلا اشكال في كلام الشارح ايضا هذا والاشكال في كلام الشارح اما في المفردات (٣٧) فانه ذكر في المقالة الاولى

المركبات التقسدية أيضا ولا يندفع بان المراد بالمركبات ما يقابل المركب فيحتاج في الدفع الى بيان المراد بالمركبات بقربتها ذكره من قوله المقالة الثانية في القضاء فانه يعلم منه انه وقف المركبات موقع القضاء واما في المركبات فان كون البحث في

أوعى المركبات فلا يخلو إما أن يكون البحث فيه عن المركبات الغير المقصود بالثمة وهو المقالة الثانية (قوله أو عن المركبات) أقول أراد بها المركبات الثامة بناء على ما ذكرناه فلا اشكال في كلام الشارح أيضا (قوله أو عن المركبات) هذا القول في الشرح مؤخر عن مناه الحاشية الآتية قدمه السيد لنا تبعا لما قبله (قوله أراد بها المركبات الثامة الخ) فان قيل حينئذ لا يصح حصر البحث عنها في الاجزاء الثلاثة فلو ان يكون البحث عن المركبات الانشائية قلت هو داخل فيما يتوقف عليه الشروع لكنه من المقدمة أو هو خارج عما يجب أن يصح في المنطق لان ما يجب أن يعلم فيه ماله تعلق بالايصال والشروع موقوف عليه والمركبات الانشائية خارجة عنهما (قوله فلا اشكال في كلام الشارح) من أنه لا يصح حصر المركبات في المقالة الثانية لذكر التعريفات التي هي مركبات في المقالة الاولى (قوله أيضا) أى كمال الاشكال في كلام المصنف حيث قال الثانية في القضاء أى في تعريف القضاء وتفسيها وأحكامها من العكس والنقض لانه يلزم أن يكون وجه الحصر دليلا لا اشتغال على الامور المذكورة (قال الشارح وانما رتبناها على في القاموس وترتيبنا ثبت ولم يتحرك كترتيبنا المعنى أثبت الرسالة وأقرها على هذه الاركان

المقالة الثالثة عن المركبات المقصود بالثمة من حيث الصورة فوجب أن لا يبحث في المقالة الاولى عنها كون البحث في الحاشية عن المركبات المقصود بالثمة من حيث المادة فوجب أن لا يبحث في المقالة الاولى عنها وقد يبحث عنهما من الحاشيتين المذكورتين في فصل التعريفات فاحتج في دفعه الى جعل المركبات على الثامة بقربتها ما ذكر من أن المراد بالفرد ما يقابل الجملة فالركب المقابل لذلك الفرد يكون معنى الجملة أو بقربتها ما ذكر من قوله المقالة الثانية في القضاء فالركب الواقع مقصودها تكون محمولة على الثامة ولم يقيد المركبات الثامة بظنية امالانه يمكن التقيد بالثامة لدفع الاشكال المذكور ولما لان الانشائية خارجة عن المقسم أى ما يجب أن يعلم في المنطق اذهي جعل عن الايصال وتوقف الشروع عليها ومن قال الاشكال في المركبات أن كون البحث عن المركبات في المقالة الثانية يوجب أن لا يبحث في الاولى عنها فقد غفل عن المقصود (قوله ولا يخلو إما أن يكون البحث فيها عن المركبات الغير المقصود بالثمة وهو المقالة الثانية

(قوله في الاجزاء الثلاثة) وهي القضاء والاقضية وموادها (قوله قلت هو داخل الخ) أى ان سلم دخوله فيما يجب أن يعلم في المنطق (قوله أى كمال الاشكال الخ) يعنى انه كمال الاشكال في كلام المتن لانه غير بالقضاء الاشكال في كلام الشارح لان المراد بالمركبات هو القضايا ويحتمل ان المعنى كمال الاشكال في المفردات الواقعة في المتن على ما وجهنا لا اشكال في المركبات الواقعة في الشرح على ما ذكرنا تأمل (قوله أى في تعريفات القضاء الخ) يعنى انه غير عن التعريفات والاقسام القضاء لانها ما راجع انما يتخالف الاحكام لانها احوال لها فلا يكتف عنها بالقضاء بخلاف ما في العمام والاحكام هي تلك الثلاثة خلافا لما في العمام ايضا من أن الثالث لازم الشرطيات لانها ليست احكاما للقضايا (قوله في القاموس الخ) معنى الترتيب عليه الاثبات والاقرار وهذا هو المعنى التقريبي وعليه لا يحتاج الى اجزاء

(قوله أوعن المركبات التي هي مقاصد المالح) أي أن الحث عن المركبات التي هي مقاصد بالذات إما من جهة الصورة أو من جهة المادة والاول هو المقالة الثالثة والثاني الحاجة والحاصل انه يثبت في المقالة الثالثة أحوال المقاصد بالذات لكن الأحوال التي تثبت من جهة الصورة مثلاً داخل كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم ينتج كل حيوان جسم فتقول هذا القياس ينتج كلمة فقد أثبت له حالة من أحواله وهي انتاجه الكلمة ولكن تلك الحالة من جهة الصورة أذا لموجب ذلك كونه من كيان كائنين موجبتين وإذا كانت المقدمتان يقينيتين أنتج يقينياً وإذا كانتا تخمينيتين أنتج تخميناً وإذا كانتا صادقتين أنتج تصديقاً وإذا كانتا كاذبتين فلا ينتج انتاج الكذب مثلاً كل إنسان ماء وكل ماء غاطق ينتج كل إنسان غاطق وهو صادق فإذا قلت العالم متغير وكل متغير له محدث أنتج العالم محدث فهذا القياس أنتج يقيناً فقد أثبت له حال من أحواله وتلك الحالة اعتماداً من الماداة من الصورة بقى أن يحصل ما استبعد من الشارح أن الحث عن القضايا ليس مقصوداً بالذات وهو خلاف التحقيق بل هو مقصود بالذات في هذا الفن فإن قلت إذا كان الذي يتعلق بالقياس مجتهد من حيث الماداة ومن حيث الصورة لم يقدم الثاني على الأول فالجواب أن الصورة تابعة للشيء بالفعل وهي أشرف عماه الشيء بالقوة أو أن الحالة التي تثبت من حيث الماداة صفة للحالة التي تثبت من حيث الصورة فالتقول هذا القياس أنتج كلمة يقينية فقولنا كلمة من حيث الصورة وقولنا يقينية من حيث الماداة (قوله وهو الحاجة) فيه أن الحاجة محتوية على الماداة وعلى أجزاء العلوم كما تقدمت فما وجد في الحصر وأوجبها بما تقدمت كرت في الحاجة تبعاً فلنذكر كها هنا فإن قلت هل ذكر كرت في علم النحو بالتبع مثلاً فلنا أنهم مناسبة للفن فما وجد كرت في الحاجة فالجواب أنهم الماداة كرت في كتب المنطق لأنه متعلق بجميع العلوم مناسب ذكر كرت آخرها

أوعن المركبات التي هي مقاصد (٢٨) بالذات) يعني المقصود بالذات في المنطق وإنما قيد المقاصد بقوله بالذات لأن القضايا

أيضاً مقاصد في الفن وكفى لا وما يبحث عنه في الفن لا يكون غير مقصود ولكن قد يكون غير مقصود بالذات فإن المنطق قصد بالذات الموصل فلا أدى بحته عنه في الحاجة إلى معرفة ما يشوق عليه الموصل

أوعن المركبات التي هي مقاصد بالذات فلا يتحلى ما أن يكون النظر فيها من حيث الصورة وحدها وهو المقالة الثالثة أو من حيث الماداة وهو الحاجة

(قوله أو من حيث الماداة وهو الحاجة) أقول أو رده عليه أن الحاجة كما ذكرنا ولا مشغلة على الماداة وأجزاء وفي التاج الترتيب (يكي أليس يذكر كرتاً) يقال رتب الطلائع موضع كذا والترتيب يدل على الاستمرار والانتصاب وحينئذ يكون متعلقه أموراً متعددة فصنعت إلى التقدير أي رتب أجزاء الكتاب على هذه المراتب وعلى التقديرين الاستعلاء عطف كافٍ عليه من كانه يحمل ثقله ويركبه فاقبل من أنه لا تتعلق كلمة على بالترتيب بشئ من المعينين الاغوي والاصطلاحى الانضمام معنى الاشتمال أو الحصر أو الجعل أو تقديره

يبحث عنه بالعرض فلا يراد أن الحجب ليست مقاصد بالذات بل المقاصد بالذات هي المطالبان المطالب مع أنها مقاصد والمراد بالذات في مقام التحصيل مقاصد لا تتبع في الفن حتى أن قولهم البسيط لا يحمد مقصود لا يتبع أو راجع إلى البحث عن الموصل ولأن القضايا كيف لا تكون مقاصد بالذات والبحث عنها من الفن وما تقر بأن المراد مقاصد الفن ظهر ضعف ما قبل أن المراد بالمر كبات أعم من العلوم والاقبسة حتى ينتج بحث أجزاء العلوم في قوله أو من حيث الماداة فإنه يبحث عن المركبات المقصودة بالذات التي هي العلوم من حيث الماداة التي هي الأجزاء لا يشار إليه في جزء من حصر الحاجة فيمحصرت في مجموع ما داخل فيها أو لا رده بأن في قوله أما الحاجة ففي مواد القبسة وأجزاء العلوم على أنه لو كان أجزاء العلوم معدودة في المواد لقال الشارح فيماتسقي أما الحاجة ففي مواد القبسة والعلوم أو مواد العلوم فالجواب ما ذكره المحقق السيد السندان حصر الحاجة في مواد القبسة فحصر المقصود منها فيها لا حصر الماداة كور فيها وليس بحث أجزاء العلوم مقصوداً من الحاجة بل ذكر تعالاً لمدخل لها في الاصل الذي هو المقصود هذا أو رده عليه به وجب أن لا يكون شئ مما ذكر مقصوداً في المقدمة إلا ما دخل في الاصل شئ مما ذكر فيها ويمكن أن يحجب عنه من المقصود من باب جمع فيه ما هو من الفن وما هو خارج عنه ما هو من الفن بخلاف ما أقصر فيه على الخارج عن الفن وبعبارة أخرى ليس المقصود بعد التشرع في الفن إلا الداخل

وقوله وفي التاج الخ هذا هو المعنى الاصطلاحى المعبر عنه بمجعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة إلى بعض بالتقديم والتأخير (قوله بكراً) يعني لاحد فيكى أحد هو الذى لا ازم من زعمنا من بس عقب ديكراً آخر فإراد كرتاً الجعل فالعنى الجعل لاحد من عقب آخر وقوله يقال رتب الخ من تمام عبارة التاج وقوله وحينئذ الخ أي حينئذ كان معناه ما في التاج لانه اعتبر التعدد ونسبة الأجزاء بعضها إلى بعض وقوله على هذه المراتب أي بعضها تقدم وبعضها تأخر على نسبة معينة وقوله الاستعلاء عطف وهو عكس الشئ من أركانه أو عكس كل جز من مرتبة أعنى التقديم والتأخر

فيه ولما كانت الخاتمة محتوية على المواد وهي أجزاء من السد كرتلك الأجزاء فيها بجامع الجزئية (قوله والمراد بالمقدمة الخ) هذا الكلام يتوقف على تقديم مقدمة وذلك لأن المقدمة تطلق على مقدمة الجنس أي الجماعة المتقدمة منه وتطلق على ما يتوقف عليه المباحث الآتية كالقدمة المذكورة في صدر المقالة الثانية كإثبات بسانه وتطلق على ما ذكرناه وهو ما يتوقف عليه الشروع في العلم وتطلق على ما جعل جزء قياس كإذناقت العالم متغير وكل متغير يحدث فالعالم متغير جزء قياس وهذا الرابع قاله بعضهم وهذا لا ينحل جزء التنبيل والاستقراء لأنه لا يقال له ما قياس وقال بعضهم أنها ما جعلت جزءة وهذا المعنى يشمل جزء التنبيل والاستقراء والقياس لأن الخطة أعم من القياس وتطلق على ما يتوقف عليه صحة السبلل سواء كان مقدمة أو شرطاً في الإنتاج ككلية الكبرى وإيجاب الصغرى وهذا أعم من الذي قبله والحاصل أن الرابع فيه تردد هل هو ما جعلت جزء قياس أو جزءة بحقيقته بخلاف والأطلاق الخامس أعم من هذا

فيه وما يجاب به من الفرق بين أجزاء العلوم والمقدمة بان المقدمة وان لا تدخل لها في الإيصال لكنه ما يتوقف عليه الإيصال بخلاف الخاتمة فلا ينفع المحقق نعم يتجه أن قال السيد السند في حواشي المطالع ان ذكر غير المقصود بالذات في العنوان مستر كحد فلا ينبغي ذكر غير المقصود بالذات في عنوان الخاتمة سابقاً ونهاية ما يمكن أن يقال ان الشارح تبع في ذكر العتوانات ككلام المتنود كره ما وافقاً لما ذكره ارجع ما في المتن بلا تصرف ونسب في وجه الحصر على ما ليس بمقصود بما ذكره المصنف في العنوان أيما أنه ان ذكره ليس على ما ينبغي وللصنف أن يمنع وجوب كون الخارج عن الثمن غير مقصود في باب ذكر فيه (٣٩) شئ من الثمن لانه لما جاز أن يكون

ما ليس من الثمن مقصوداً في كتابه لم لا يجوز أن يكون مقصوداً في باب منه كرفيه شئ من الثمن لا بد لثمنه من دليل فان قلت اذا كان البحث عن مواد لاقيسة بحثاً عن المركبات المقصودة بالذات كان المقالة الثانية

والمراد بالمقدمة ههنا

العلوم معاً وما ذكره في وجه الحصر يدل على اشتباهها على المادة فقط وأجيب عنه بان المقصود من الخاتمة هو المادة وحدها وأما أجزاء العلوم فاما ذكرها فباعتبارها بالذات لا مدخل لها في الإيصال الذي هو المقصود فلا يحذور في خروجها عن هذا الحصر (قوله والمراد بالمقدمة ههنا) أقول إنما قال ههنا لان المقدمة في مباحث القياس تطلق على قضية جعلت جزء قياس أو جهة وقد تطلق ويراد بها ما يتوقف صحة الدليل عليه فتناول مقدمات الأدلة وشروطها كإيجاب الصغرى وفعاليتها وكلية الكبرى في الشكل الأول مثلاً ليس شئ ما عرفت من جهة التعلق لأنه يلزم أن لا يكون وجه الحصر دليلاً لترتيب بل لاشتباهها على الأجزاء

أيضا في المركبات المقصودة بالذات لأنها مواد لاقيسة قلت المراد عود الأقيسة من حيث المادة كما أثرنا له وبشره إليه قوله من حيث المادة فإن البحث من حيث المادة عن القياس لا عن ذات المادة على أنه فرق بين البحث عن المادة من حيث أنها مادة وبين البحث عن ذات المادة والبحث عن القياس من قبيل الثاني والبحث في الخاتمة من قبيل الأول فان قلت أي فائدة في بيان أجزاء العلوم قلت التمييز بينها وبين ما هو خارج عنها بما ذكر في كتبها ادعى حاجة السهل لتقصير في تحصيل ما هو الخارج على قدر الحاجة ولا يطلب الاستقصاء فيه في هذا المقام فنشغله عما هو في الاهتمام في تحصيل العلم المطلوب فان قلت فتنفي أن يترك الشروع في المنطق أيضا لنفع في تحصيله أيضا قلت نعم لأن المنطق مقصود لغيره ودون الحاجة إليه في تحصيل الحكمة فجمع معه ما ينفع في تحصيل الحكمة أعني بحث أجزاء العلوم وذكره الفراغ عنه لأنه كالتمهلة وتسكمل ما هو الغرض منه ومن يتنبه لهذا فالوجه ذكر بحث أجزاء العلوم في الخاتمة لعدم اختصاص البحث عن مواد الأقيسة بعلم دون علم كعدم اختصاص أجزاء العلوم على أن تلك المناسبة موجودة مع ما ذكر في المقالة الثالثة أيضا (قوله والمراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم) لما كان المتأخر عما ذكر في وجه الحصر أن المراد بالمقدمة ما هو أخص من معناها أعني ما يتوقف عليه الشروع في المنطق احتاج إلى التنبيه على أن المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم والاطفاق على ما يتوقف عليه الشروع في المنطق لا بخصوصه فلا بد أن يبان المراد منه مستغنى عنه عما علم من وجه الحصر وقيل لم يفهم من ماسبق أن المقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم لأن محل المقدمة عليه يصح أن يكون من جنس الأعم على الأخص وليس بشئ لأن المقصود من مثل هذا المحل في وجه الحصر أن يكون تحصيل مفهوم السبلل جامع ومأنع وأما قال ههنا أي في عرف أرباب التدوين إشارة إلى أن لها في اللفظ معنى آخر هو مقدمة الجلس • وأقال ههنا أي في أول الكتاب إشارة إلى أن لها في غير هذا المقام من الكتاب يكون معنى آخر باعتبارها تطلق على جزء الكتاب وهو ما يتوقف عليه الباحث الآتية وهذا المعنى وقعت في المقالة الثانية وهذا أحسن الوجود قرره

وقوله يلزم أن لا يكون الخ لانه الطرف متعلق بمعنى الاشتغال بناء على تقدير محال كمنع ذلك القائل فيكون هو المقصود مع أن وجه الحصر دليلاً للترتيب أعني إقرارها على هذه الأركان المخصوصة أو ترتيب الأجزاء على هذه التراتيب المعينة لا لطلبي الشكل إنما كان كالمقصود من جهة الشرح

الرابع وجهه والاطلاقات الثلاثة الأخيرة مخصصة بهذا الفن بخلاف الأولين فإنه لا يختصص لهما بهذا الفن ومن المعلوم ان المحترز عنه لا بد أن يكون مما يحصل في ذلك الفن وحيداً فالمحترز عنه بقوله ههنا المقدمة بالاطلاقين الأخيرين لانهما ماسيان (قوله ما يتوقف عليه الشرع في العلم) وذلك تصور مدرجه والتصديق بغايته والتصديق بموضوعه أو برجمه المتصور والغاية المصدق به والموضوعية المصدق بها فهوم اضافة الصفة للأوصوف لان هذه مقدمة العلم ثم اعلم ان هذه المقدمة الآتية مقدمة كتاب ومعانيها مقدمة علم وحيداً فقوله ما يتوقف لا يدق من تقدير أى والمراد بحلول المقدمة معان يتوقف الخ ثم ان قوله والمراد الخ ههنا وان استفيد مما سبق الآلة أعاده ليس وجه التوقف عليها وجه اطلاق المقدمة على الأمور الثلاثة وحيداً فلا يقال ان هذا تكرار

قال السيد السند الحقن انما قال ههنا لان المقدمة في مبحث القياس تطلق على قضية جعلت جزء قياس أوجه وقد تطلق ويراد بها ما يتوقف عليه الدليل فتناول مقدمة الآلة وشراطينها كالمبحث الصغير وفعلتها وكلمة الكبرى في الشكل الأول مثلاً ههنا وقوله جعلت جزء قياس أوجه عبارة الشيخ في الاشارات قل هو لا تدق في الاصطلاح وقيل للاشارة الى تعدد الاصطلاح والثاني أظهر لان عدم التردد في الاصطلاح أشبه بحال الشيخ الحقن وما يقال ان أوجه بل رتبة اختصاص أى هذه بالحل نص عليه المحقق الرضى مع انه بعيد عن العبارة لا يلتزم به من غير رتبة ولا يخفى ان استعمال المقدمة في القضية المذكورة ليس صريحاً في أنها تكون معنى قضية جعلت جزء قياس أوجه بل يجوز أن يكون معناه ما يتوقف عليه الدليل ويكون إطلاقها على القضية المذكورة لانها من أفرادها فلا إشارة الى هذا التردد يقال السيد السند الحقن (٣٠) في حواشى شرح المطالع كان الثانى أعم من الأول فأنامل بلى ان قوله ما يتوقف عليه

الدليل ان أريد به التوقف مطلقاً بهذا كان أوفى بما يصدق على الموضوعات والمحصولات ولا تنسب موضوعات المقدمات ولا مجموعاتها مقدمات وان أراد التوقف بلا واسطة يخرج المقدمات البعيدة * واعلم ان المراد بما يتوقف عليه الشرع في العلم علم

ما يتوقف عليه الشرع في العلم

المذكورة ولا تشاع استعماله يعلى في عباراتهم واعتبار التضمن أو التقدير في الشكل تكلف كما في تفسير القاضي في قوله تعالى « الذين يؤمنون بالغيب » حيث قال ترتب عليه ترتب التحية على التحية (قوله قبل عليه) ابطال لوجه الحصر بأنه يستلزم جزءاً المقدمة المستلزمة للحال ومدار هذا الاعتراض ما يستفاد من ظاهر عبارة الشرح من كون كلمة في الظرفية بلا توسع ومتعلقها يعلم اذ لا معنى للوجوب في المنطق والمنطق بجمله اذ لم يجعل في التعليل متعلقاً يجب أى ما يجب حصول المنطق عليه أو جعلت الظرفية على التوسع بان يجعل ما يجب علمه في تحصيل المنطق واجبا علمه فيه لتوقفه عليه أو يجعل المنطق شاملاً لما يتوقف عليه أيضاً لا يرد كما لا يخفى (قوله لا يعلم فيه قطعاً) قبلتني أى أصلاً اذ الخارج عن الشيء لا يكون في الشيء فاستمع ان يعلم فيه فلا عن أن يجب (قوله وحيداً) أى حين اذ كان ما يجب أن يعلم في المنطق جزءاً منه تكون المقدمة جزءاً منه لكونه مما يجب أن يعلم فيه (قوله وهو باطل) أى كون المقدمة جزءاً منه

يتوقف عليه الشرع في العلم كما يدعى اليه قوله ووجه توقف الشرع أما على تصور العلم فالمقدمة من قبيل باطل الادراك تدون الدركات وهذا اندفع ما قيل ان تصرف المقدمة يصدق على التلبس بالجزء على قصد تحصيل الشكل لان الشرع في العلم يتوقف عليها توقف الشكل على الجزء وعلى ارادة الشرع لانه لكونه فعلاً اختياراً ما يتوقف على ارادته نعم يصدق على ادراك توقف عليها الشرع وايس من المقدمة ودفعه يحتاج الى زيادة قيد لا يفي المقام مذكرها والمراد بالشرع شرع وتأهيو من قبيل السوق في ادخل السوق فيشمل ما يتوقف عليه الشرع وعلى وجه البصرة لانه يتوقف عليه شرعاً وتأهيو الشرع وعلى وجه البصرة وكذا ما يتوقف عليه الشرع وعلى وجه زيادة البصرة وهذا اندفع ما قيل أنه كان من الواجب على الشارح أن يعدل عن تعريف المقدمة كما عدل عن بيان وجه التوقف على التصور بوجه ما فغير فهم بما يتوقف عليه الشرع اما مطلقاً وعلى وجه البصرة أو يزادها

فتدبر (قوله كما في تفسير القاضي في قوله تعالى) وفي نسخة كما في عبارة القاضي في تفسير قوله تعالى وقوله ترتب عليه وفي نسخة مرتبة وقوله ولانه يلزم الخ أى وهو خلاف الفرض تدبر قوله المستلزم مفعلاً (مفعلة لقوله جزءاً والخال هو الدور ومفعلة الاجماع) (قوله اذ لا معنى للوجوب في المنطق) علمه بقوله ومتعلقها يعلم وهو رد على بعض الافاضل الدافع للسؤال بذلك (قوله والمنطق بجمله) عطف على كلمة في (قوله قبلتني) أى لا يعلم لاستلزامه حواجز علمه فيه وهو باطل (قوله فضلاً عن أن يجب) (قوله في) بالدعوى والاعتراض وبعضهم أوجب القطع لأنني لكون على وفق الدعوى ولكنه يلزم جواز ان يعلم فيه وهو باطل (قوله أى كون المقدمة جزءاً الخ) أى لا لزوم كما هو ظاهر السيد وقوله أى اذ كان مع قصد تحصيل الاجزاء الباقية الخ أما لو قصد تحصيل الجزء نفسه فليس الشرع فيه شرعاً في الكل فاللازم توقف الشرع في المقدمة مع قيد

تحصيل المنطق على الشرع فيها قصد تحصيلها بنفسها ولا استحالة فيه والتوقف حينئذ الشرع في الكل من حيث هو كل علماء وهو من تلك الحقيقة غير حاصل وان كانت هي حادثة فلا يقال تحصيل الحاصل محال فاندفع ما في العاصم (قوله انما يكون شرعاً في الكل الخ) أي وهو المراد هنا (قوله) ان ذاته داخل لا يقال لمن خرج من داره مقاصد المستعبدات شارع في سفر الهند مثلاً الا بالشرع في جزء من أجزاءه التي هي ذات أجزاء الشرع فيه هو أخذ جزء من أجزاءه فالشرع في شيء يستلزم أن يكون ذاتاً أجزاءً الا بان ثابت بسياطه يمكن شرعاً بل أخذانه وحينئذ لا يكون ما فرض شرعاً شرعاً وهذا وجه القلق الاول وقوله عبر الخ رد لقلنا الثاني وقوله ما لعمدة فقوله وانما كان مبالغة لان الشرع في المنطق مفهوم كلي والشرع في جزء منه جزئي (قوله التي هي ذوات أجزاء) فالشرع في الجزء ذي الاجزاء لا يمكن الا باخذ جزء بالفعل وجزء الجزء على الكل تدبر (قوله وليس ذلك تفسيره الخ) لانه يخرج عنه (٣١) الشرع في جميع أجزاءه دفعة

(قوله لان المقدمة ذات

أجزاء ونظريه) دفع لما

يقال قد تكون جميع

أجزائها بديهية تحصل

دفعاً فلا يكون هناك

شرع وقوله الا بالشرع

فيها أي لا بالحصول

دفعاً (قوله فان قيل)

قائله العاصم وحاصله

توقف التحصيل على

الحصول ولما منع منه

بمخلاف توقف الشرع

على الشرع تدبر (قوله

وهو موقوف) أي

الشرع (قوله أي اذا

علت مقدمات القياس

ردل قال ان هناك قياسين

استثنائي حدثت

استثنائيه واقتراي

حدثت كبراه وما

ذكره بقوله فنقول الخ

اقتراي مؤلف من

نتيجتي القياسين وقوله

بالحل لو جهن مخالفتها للاجماع ولزوم الدور (قوله كان الشرع فيها) أي اذا كان مع قصد تحصيل الاجزاء السابقة للمنطق لان الشرع في الجزء انما يكون شرعاً في الكل اذا قصد منه تحصيل الكل لا مطلقاً (قوله ان لا معنى للشرع فيها الخ) أي لا يتحقق الشرع في المنطق الا بالشرع في جزء من أجزاءه التي هي ذوات أجزاء فالشرع فيه يتحقق باخذ جزء من أجزاءه لا بالشرع فيه عبر عن عدم تحقق الكل بدون فرد من أفرادها لانه لا معنى له الا ذلك ما بقوله ليس ذلك تفسيره لانه لا يكون جامعاً أو مانعاً فانقطع عرف الترهات التي عرضت للناظرين (قوله موقوف على المقدمة) بناء على ما ذكر في وجه الحصر (قوله فيكون الشرع في المنطق الخ) لان المقدمة ذات أجزاء ونظريه لا يمكن حصولها الا بالشرع فيها فان قيل لا حاجة الى هذه المقدمة اذ يكفي أن يقال الشرع في المقدمة شرعاً في المنطق وهو موقوف على المقدمة فيكون الشرع في المقدمة موقوفاً على المقدمة فيحصل المقدمة موقفاً على المقدمة موقفاً على حصولها وان لم يحل فالتأويل لا بأس به فان حصل المقدمة على وجه يكون الشرع فيها شرعاً في المنطق موقوف على حصولها ووجه تمامان الشرع فيها أمر اختياري يتوقف على تصورها ووجه ما والتصديق بضافته يتربط عليها نعم لزوم كون الشرع في المقدمة موقفاً على حصولها من الوجه الذي قصد تحصيلها بالشرع فيهم المكان محالاً (قوله فنقول الخ) أي اذا علت مقدمات القياس فنقول في تركيبها الشرع الخ فان جعل تعدد الشرع بحسب أجزاء المقدمة والمنطق تعدداً حقيقياً كانت المقدمات كليتين وان جعل اعتباراً كانتا شخصيتين والنقصية في حكم الكلية في الشكل الأول (قوله الشرع في المقدمة شرعاً في المنطق) وهي المقدمة التي أزم من فرض جزئية المقدمة المشار اليها بقوله وأيضاً اذا كانت المقدمة جزءاً من الخ (قوله والشرع في المنطق) أي مطلقاً موقوف على الشرع في المقدمة بناء على ما ذكر في وجه الحصر ولوقيد الشرع وجه البصيرة لا يلزم الدور لانه يصير القياس هكذا الشرع في المقدمة شرعاً في المنطق مطلقاً والشرع فيه على وجه البصيرة موقوف على الشرع في المقدمة فلا يتكرر الاوسط ولا يصح التمسك بالذكور في الصغرى كاللاختي قيل ان اللازم مما تقدم أن الشرع في المقدمة مع قصد تحصيل المنطق شرع فيه وهو موقوف على الشرع في المقدمة مطلقاً فلا يلزم الدور وليس بشئ وان تلقاه القوم بالقول لان تغير الجاهل في الموقوف والموقوف عليه انما يفيد ان كانتا مؤثرتين في التوقف

مقدمات القياس غالب المقدمتين على النتيجة وذكرها سابقاً لبيان قطعيتها (قوله التي أزم) صفة لقوله المقدمة وقوله المشار اليها نعت لها أيضاً (قوله بناء) على لقوله موقوف الخ (قوله ولوقيد الشرع الخ) لان الشرع مطلقاً الذي هو الشرع في المقدمة لا يتوقف على الشرع في المقدمة (قوله ولا يصح التمسك بالذكور في الصغرى) أي لا يصح التمسك لاجل أن يتكرر الاوسط لان الشرع في المقدمة ليس شرعاً في المنطق على وجه البصيرة اذ الشرع فيه على وجه البصيرة انما يكون باخذ المقدمة جميعها لا بالشرع فيها (قوله ان اللازم مما تقدم الخ) لما علان ان الشرع في المقدمة لا يكون شرعاً في المنطق الا اذا قصد تحصيل المنطق لان الشرع في الجزء ذي الاجزاء لا يمكن الا باخذ جزء بالفعل وجزء الجزء على الكل تدبر (قوله اذا كانتا مؤثرتين) مثال لوجه التأثير توقف العالم على الواجب من حيث الوجود وتوقف الواجب على العالم من حيث المعرفة والتوقف على المتوقف متوقف فلزم أن الواجب متوقف على العالم والعالم متوقف على العالم ووجهه أن اختلاف الجهة يفصل الدور ويرجع إلى أن

وجود العالم متوقف على وجود الواجب ومعرفة الواجب تعالى متوقفة على معرفة العالم لانه دليله اه امير (قوله وهنالا تأثير) لان المؤثر هنا هو ان الشروع في المنطق هو بعينه الشروع في التقديم مع توقفه عليه وهذا موجود مطلقا واعلم ان ما هنا غير ما سبق له في جواب فان قيل لا ساجف الخ لان ذلك في التحصيل والحصول وما هنا في الشروع فلا اشتباه (قوله وحصوله قبل حصوله) مغاير لما قبله تدبر (قوله فظهر بذلك) أي بان ما يجب ان يعلم آخر مما ذكره بخلاف ما اذا جعل المقسم ما يدكر فانه يحتاج الى أن نقول ما يدكر في جميعها فان ما يدكر لا يقيد بذلك بخلاف ما يجب وكتب ايضا قوله فظهر الخ فيمدد على السعد حيث جعل المقسم ما يدكر في الرسالة معترض على من جعله ما يجب ان يعلم بان كون المقسمة من ذلك محل نظر (قوله لم اعرف من أنه الخ) فيكني كون ذلك هو الغالب في ترتيب الرسالة عليه وينتجه وهذا وجه الدفع (قوله فلو لم يقصد الخ) فلا قلنا ما اذا كان الوجوب في الكتب التي الرسالة منها فم التقر يب تدبر (قوله واللباقة بالنظر الخ) (٣٢) عطف على الوجوب والسيد اشار اليه ما عاين واللباقة بالنظر لهذا الوجه لانتفاء لياقة ترتيب

آخر ننظر اوجه آخر
(قوله اوصفة ما يجب)
أي يقول في الأول بان
يقال صفة ما يجب الخ
وفي نسخة اوصفة ذلك
يعني اما ان يقدر ذوا
صفة (قوله لا يستلزم
الخ) لاشتباه على الفاعل
(قوله والمراد فهو مدلول
الخ) لان جزء الكتاب
للقديمة معنى اللفاظ
وما يجب ان يعلم هو
المعاني واعلم ان هذا
الكلام مبني على أن
يكون مدلول مقدمة
الكتاب مقبضية علم
وهو غير لازم فلا بد ان
يكون معنى فهو مدلول
المقدمة فهو جزئي من
جزئيات مدلول المقدمة
فكان الموقوف والموقوف عليه هما الجهتان وهنالا تأثير لقارئة قصد تحصيل المنطق في التوقف (قوله وذلك محال) لانه يستلزم تقديم الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله (قوله أي ما يجب ان يعلم في كتب المنطق) أي في جميعها ولما يتذكر في كتاب منه شيء وهو ما يكون جزأ من المنطق وأمر تطابعه ارتباطا تاما وفيه استعراض عن الخطبة ومثله أجزاء العلوم اذ لا اختصاص لها بالمنطق فظهر بذلك وجه أولوية جعل المقسم ما يجب ان يعلم دون المذكور لاحتياجه الى التخصيص (قوله فليزم حينئذ ان تكون الخ) لم اعرفت من أنه لا يتذكر ذكر ما يجب ان يعلم في الكتب الاندرا فلا بد ان ما يجب ان يعلم في الكتب لا يلزم أن يكون مذكورا فيها لان الوجوب استحساني (قوله فاندفع المحذوران معا) أي بقيد واحد لانهما مبنيان على جزئية المقدمة لقن (قوله ان المقصود بيان انحصار الرسالة الخ) وليس يلزم أن يكون كل ما هو جزء لقن مذكورا في الرسالة ولأن ان يكون كل ما في الرسالة جزء لقن فلو لم يقدر المضاف لم يفد الوجه المذكور لانحصار الرسالة في الأمور الخاصة (قوله يليق به ان يترتب الخ) اشارة الى أن الوجوب المستفاد مما يجب استحساني واللباقة بالنظر الى الوجه الذي ذكره الشارح فلا رده بان ان تكون الترتيبات الواقعية في الكتب غير لائقة (قال الشارح اما ان يتوقف عليه الخ) أي ذوا ان يتوقف عليه اوصفة ما يجب وقس على ذلك ما عداه ولك ان تفرق بين المصدر والفعل المصدر بان عدم صحة جعل الاول على ما يجب لا يستلزم عدم صحة جعل الثاني (قال الشارح فهو المقدمة) الجمل مبني على المسامحة لشدة الارتباط بين اللفظ والمعنى والمراد فهو مدلول المقدمة وكذا فيما سباني (قال الشارح فاما ان يكون البحث فم عن المفردات) البحث في اللغة التفتيش وفي الاصطلاح اثبات المحمول للموضوع فالعني اما ان يثبت فيه أحوال المفردات لها بان يكون عنوان المسائل مفهومات يتعدى الحكم منها الى المفردات وقس على ذلك ما سباني وبذلك اندفع الشكوك التي أوردتها الناطرون (قال الشارح عن المركبات الغير المقصودات) أي في المنطق فان المقصود بالاثبات البحث عن أحوال الموصل وهو الخبوة والبحث عن القضايا المتوقفة عليه (قال الشارح اما ان

(قوله اضافة فهو مدلول المقدمة) جعل المقدمة اسما للالفاظ لان المراد بها جزء الكتاب للقبالة والحققة ونحوهما تأمل يكون

(قوله بان يكون عنوان المسائل مفهومات) محصله ان البحث في القبالة الأولى عن أمور كلية كقولهم الجنس هو الموقول على كثيرين الخ لكن هذا الحكم على ذلك المعنى الكلي يسرى الى المفردات من عنوان البحث وهو الجنس الى نحو حيوان وغيره من الاجناس فالمفردات هي هذه والبحث في القبالة الأولى مصدر بعنوان كجنس وفصل ونوع وغير ذلك فاذا حكم على ذلك الأمر الكلي بحكم سري لمفرداته لما أن المفردات غير منحصرة واتما احتيج لذلك انه لا المفردات الموصلة هي حيوان وانسان ونالق مثلا لاجنس وفصل ونوع التي هي عوائت المسائل (قوله أي في المنطق) أي لا الكتاب فان الكلام مقصود فيه وكتب ايضا قوله أي في المنطق عددي المقصود في لائن لان الكلام في المقصود فيه لانه ان المقصود هو الاتصال الى الجهات ولا في القضايا ولا في القضية تدبر

(قوله من حيث الصورة) ككونه ينتج كلية كونه من كل من موجبتين كليتين وقوله من حيث المادة ككونه ينتج نتيجة طبيعية كونه من كل من مقدمتين ظاهرتين (قوله بخلاف المقدمة الخ) لانه لا يلزم من كونها في ماضي المنطق وما معهما ان يتوقف عليهما الشرع فلا يعلم وجهه الاطلاق (قوله وبين المراد بالمقدمة الخ) يعني انه علم بحسب المراد بالمقدمة بانه ما يتوقف عليه الشرع لكن لم يبين كونه يتوقف عليه الشرع فبينه هنا بقوله ووجهه توقف الشرع الخ فاذا تبين وجهه التوقف تبين انه لا بد من تقديمه ولو اهل على الشرع فيه غشيتين وجهه الاطلاق لفظا عليه (قوله فاجواب عنه) أي بان المقدمة قد ايدى اياها ما يعني في المقصود ولا يتوقف الشرع عليه فين أنه ليس المراد ذلك (قوله فانه يقال للاشارة الخ) تعليل للتسليم يعني لو كانت الفاتحة الاشارة الى انها في اللغة الخ افعال الشارح والمراد بالمقدمة عندهم لتخرج المقدمة في اللغة والمقدمة بمعنى ما يتوقف عليه مجتهد من الباحث (٣٣٣) مقدمة المقالة الثانية

(قوله عندهم) نائب فاعل يقال (قوله بيان فائدة ههنا) أي بفهمه وهو تلك الباحث فقدمها لاسمها المقصود (قوله وقد بسطنا في حاشية حواشي شرح المطالع) عبارة هناك استعصفت هذا العطف فقبل انه يدعى المذهبن وقيل ان كلمة أو بمعنى بل للتسليم من الخاص الى العام وفيه ان التي بمعنى بل تكون بعدها جملة النسبة وأيضا لأفائدة تلها في التعريفات وقيل ان الحجة بمعنى القياس بخصيص العام أو القياس بمعنى الحجة بشي من الخاص وكلمة

يكون النظر فيها من حيث الصورة الخ أي ثبت لها أحوال تعرض لها من حيث الصورة وأما من حيث المادة فالحكم فيها على الاقضية فلا يراد ان البحث عن القضايا أيضا يخرج عن مواد الاقضية فكيف يكون غير مقصود بالذات (قوله أو رد عليه) ابطال لوجه الحصر باستلزامه خروج بعض الباحث لا تلذ كرت وألا في تعددا جزاء الرسالة أن الخاتمة مشتملة على أمرين ذكرتهما أنها مشتملة على أمر واحد أو منع لاستلزامه للدعي لان المقصود استعمالها على الأمرين ولم يثبت ذلك (قوله هو المادة وحدها) فلا يخرج من جزاء أجزاء العلوم من وجه الحصر لان المقصود حصر ما هو مقصود في الكتاب (قوله فاعلم كرت تعام) لتسببها بالمنطق في عدم الاختصاص بعلم من العلوم وفي الخاتمة لتسببها بعود الاقضية بخلاف المقدمة فانها مقصودة في الكتاب لشدة ارتباطها بالمقصور بذات أعني العلم لتوقف الشرع فيه عليها (قال الشارح والمراد بالمقدمة الخ) لما كان معنى المقالة الأولى والثانية والثالثة والخاتمة ووجه الاطلاق في مباحثها لمخالفة بخلاف المقدمة بل تعرض لها بين المراد بالمقدمة ووجه الاطلاق في الأمور الثلاثة فقبل انه علم ما تقدم ما هو المراد بالمقدمة فاعادته تكرار فاجواب عنه اشتغالها على معنى (قوله انما قال به الخ) يعني ان قوله ههنا أي في أوائل كتب المنطق مشعر بان لها معنى آخر في غير هذا الموضوع عند رآب هذا الفن فلا يكون فائدة الاشارة الى انها في القصة بمعنى مقدمة الجنب ولا انها قد ايدى اياها ما يتوقف عليه الباحث الآتية كمقدمة المقالة الثانية لعدم اختصاصها به بآب هذا الفن فانه يقال للاشارة الى مثل هذا لما لمقتضاهم وإذا أقصر قدس سره على بيان المعنيين المختصين بآب المنطق (قوله لانه في مباحث القياس الخ) الحار والمحرور متعلقين بطلن قدس لا اهتمام لان المقصود بيان فائدة ههنا لا الحصر (قوله جعلت جزء قياس أوجه) هذه عبارة الاشارات والترديد للاشارة الى تعدد الاطلاص فقبل انها مختصة بالقياس وقيل انها غير مختصة به ويقال لها جعلت جزء التمثيل والاستقراء أيضا وقد بسطنا في حاشية حواشي شرح المطالع بما لا مزيد عليه (قوله ما يتوقف عليه صحة الدليل) أي بلا وسطة كما هو المتعارف فلا يراد بالموثوعات والمجموعات أو ما المقدمات البعيدة للدليل فاعلم في مقدمات تحليل مقدمة الدليل (قوله فينتال الخ) فهي

(٥ - حواشي النسبية) أو التخصيص في العبارة وهو شأن في كلامهم ولا يخفى تكلفه في الاظهر انه من قبيل مقابلة العام بالخاص فالمراد بالعام أعني الحجة ما سوى القياس وهو الاستقراء والتمثيل فالمعنى جعلت جزء قياس أو استقراء وتمثيل واتم بالكتف بالعام وحده اهتماما بشأن الخاص فانه العدة في تحصيل القينيات وهذا التعريف مما يقع في عبارة الشيخ في الاشارات وهي الملققة على التوجيه الذي ذكرنا حيث قال اذا اردت القضايا في مثل هذا الشيء المسمى قياسا أو استقراء وتمثيل لا يجب حينئذ مقدمات والمقدمة قضية جعلت جزء قياس أوجه اه كلامه فانه صريح في ان المقدمة جزء القياس والاستقراء والتمثيل الا انه عبر بلفظ التحصيل لاختصارها في العبارة اه ولا يخفى مقارنة هذا لما هنا قدس (قوله التمثيل) هو القياس الفقهي أعني اثبات حكمي شئ لوجوده مع بينهما والاستقراء الحكم على كل محمول جوده في أكثر خبراته كالحكم على الحيوان بتصرفه العقل الاستقل (قوله فلا يراد بالموثوعات والمجمولات) أي موضوعات القسيمات ومجولاتها التي لا تنسب مقدمات

(قوله ووجهه) البناء للفعول وأما إذا قرئ اسم مستداً فالجرح محذوف أي ما سببته (قوله أما على تصور الخ) أي أما ببيان وجه التوقف على تصور العلم الخ ثم اعلم أن الدليل أما الاستثنائي أو افتراضي وكل منهما مكرم من صغرى وكبرى والصغرى في الاستثنائي هي الآتية عكس الافتراضي وإذا ورد الصغرى على الصغرى أو الكبرى فليس له نقض تفصيلي وأما إذا ورد على الدليل برمتها فإنه لا ينتج المدى قبل له نقض إجمالي وأما أن معارض الدليل بدليل يدل على الخلاف فيقال لهذا معارضة واعلم أنه إذا كانت المقدمة ضرورية فلا تحتاج لدليل نعم قد نبه عليها الزالة لما في بعض الأوهام من الخفاء وإن كانت نظرية فإنها تحتاج لدليل واعلم أن الاستثنائي لا ينتج إلا إذا استثنى عن المقدم فحينئذ عن الثاني أو استثنى نقض الثاني فينتج نقض المقدم والشارح أي بدليل استثنائي حذف منه الصغرى وحاصله أن الشارع في علم لم يتصور ذلك العلم الشارع فيه ألا لكان طالب الجاهل وحذف الاستثنائية وأقبحها وهي قوله وهو محال والأصل لكن طلب الجاهل باطل فطل المقدم وهو عدم تصور ذلك العلم وأبطل المقدم ثبت نقضه وهو تصور ذلك العلم أولاً وبصح أن يكون قوله وهو محال قضية حالية وحينئذ فيكون الدليل افتراضياً مكرماً بشرطية وحالية والأصل لو لم يتصور ذلك العلم لكان طالب الجاهل وطلب الجاهل محال ينتج عدم تصور العلم للشارع فيه محال ولما كانت الأولى ضرورية لا تحتاج لدليل تركها وأقام الدليل على الثانية لكونها نظرية بقوله لا امتناع الخ أي أنما كان محالاً لا امتناع الخ ويحتمل أن يكون ما ذكره تنبيهاً والثانية حينئذ ضرورية قد نبه عليها بقرآن الامتناع عبارة عن المحالية والطلب والتوجه شيء واحد فالأمر إلى أن المعنى طلب الجاهل محال لمحالية طلبه فقد استدلل على الشيء بنفسه وهو صادرة وأجيب بأننا لنسلم أن التوجه هو الطلب متادافان لأن الطلب العزم على تحصيل الشيء والتصميم عليه بخلاف التوجه فإنه أعم فإنه قد سبق العزم ويوجد العزم (٣٤) بعده فقد اختلفا ومن المعلوم أن نفي العلم في الاختصاص فإذا انتفى التوجه انتفى

وجه توقف الشروع أعم على تصور العلم

بهذا المعنى أعم من الأول (قال الشارح وجه توقف الشروع الخ) على صيغة الماضي المجهول من التوجه في التاج يلحقه التوجيه جبري راسل شئ كردن فلا يحتاج إلى تقدير الخبر ويصح تعليق لام التعديل به في قوله أما على تصور العلم فلا من غير كلفة إذا كان أصل الكلام وجه توقف الشروع على تصور العلم لأن الخز يدأ ما قاله التفصيل التوقف والتوكيد وأما قرأه تعالى صيغة الاسم وتقدير الخبر أي متحقق أو جعل اللام زائدة أو مفتوحة أو جعل لفظ الوجه زائداً فلا يخفى ركائز على أن المقصود بيان وجه التوقف نفسه لا الحكم عليه بشئ من التحقق وغيره (قال الشارح أما على تصور العلم الخ) زائد لفظ

الطلب فالتمس لحكم بنى الأعم وأعلم أن حصول الفعل الاختياري للإنسان مسوق بأمور أربعة وهي أن يتصور ذاته بتصور جبري وأن يصدق بفائدته وأن وجه إرادته وأن وجه قدرته لتحصيها وتصوره تارة يكون بوجه

أعم وتارة بوجه أخص وتارة يكون بالبيان وتارة بالمساوي فإثارة تصور الإنسان بكونه محسوساً وإثارة تصور بكونه كاتباً فلا ن بالفضل وإثارة تصور بكونه مفداً للفرس فتعاقب تصور جبري وهو طرق فالطرق ما علمتها فقول لم يتصور العلم أي بأي جهة لكان طالباً لطلبه المطلق ولا يكون مجهولاً مطلقاً إلا إذا انتفى التصور بجميع الوجوه ومطلقاً على النسخة التي فيها ذلك حال أي حال كون المجهول مطلقاً أي إذا حاله مطلقاً أي انتفى العلم بجميع الوجوه

(قوله ووجه توقف الشروع أعم على تصور العلم فلا ن الخ) التركيب من قبيل وسبق وجهه بل أي سبق ذلك فوجه توقف الشروع معناه توقف الشروع فلا إشكال في ذكر اللام التعليمية ولغيرها وجوه أخرى وكل شئ هناك إلا وجهه وهي زيادة اللام في المواضع الثلاثة وحذف الخبر في المواضع الثلاثة أي وجه توقف الشروع أعم على تصور العلم متحقق لأن الوجه فيه يلزم تعليل متحقق الوجه بنفسه وكيف وما ذكره على تحقق التوقف وجهه لا على تحقق الوجه وما ينبغي أن يتجه به بكل دليل وحقيقة يقول من قال لا يصح تقدير الخبر لأنه يصير التقدير هكذا ووجه توقف الشروع أعم على تصور العلم متحقق فلا ن الخ ولا معنى لذكر الفائدتين المتعلق والمتعلق بل يعرف موضع التقدير ونسب غيره إلى التقدير ومن نحو هذا ما قاله أن اللام مفتوحة فجعل خبراً من مدخولات اللام ولا ينبغي أن ألزمه بل ينبغي أن اللام بأنه كيف يثبت لأشكال هذا الكلام ولا ينبغي للعقل الأعلى هوات الكرام لئلا يقع في متابعهم أقوام بعد أقوام

(قوله جبري) معناه شئ يسلك بمعنى إلى وشئ بمعنى جانب وكردن بمعنى جعل والمعنى جعل شئ إلى جانب (قوله أو مفتوحة) أي ويكون من قبيل * أم المجلس الجهر بشعره * وقوله على أن الخ هذا الوجه مختص بتقدير الخبر متحقق ونحوه كما قيل إن التقدير وجه التوقف أمراً ما توقف الشروع على تصور فلا ن الخ فإنه ليس المقصود الحكم على الوجه بأنه أمور ثم تعليل التوقف بل سأن وجهه التوقف

(قوله وهو محال) أي وطلب المجهول المطلق محال (قوله وفيه نظر الخ) حاصله أنه إن أراد هذا القائل التصور بوجه ما فالدعوى مسلمة بدليها ولكن لا ينتج المدعى الحقيقي لأن المسألة كور في مقدمة كتابه رسم فإرادته يدل على أن المراد التصور بالرسم والدليل أنما ينتج التصور بوجه ما وهو أنهم لا تصور بالرسم ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص وهذا نقض إجمالي لأن الدليل في ذاته مسلم إلا أنه لا ينتج المدعى

(قوله فلان الشارع في علم لم يتصور أولا) أي الذات ذلك العلم كان طالبا للمجهول مطلقا «أي للمدعي بوجه ما» وهو محال لاستناع توجه النفس نحو المجهول المطلق (وليس فيه مصاندة بناعلي أن توجه النفس عين الطلب لأنه ممنوع بل الطلب لازم التوجه لانه يكفي في دفع المصادرة التفاوت بالأجمال والتفصيل لانه وإن تم لكن سيأتي من الشارع جعل مثله مصاندة فجعله مكتفيا بهذا التفاوت فربه بلا مريه ومن قال التوجه أعم من الطلب لانه ربما توجه النفس الى الاسد والحية وهما معا يطلبون بل مهر وباعنهما فقد أتى بما يجب لأن المهر وباعنه ملاقاتهما لا معرفتهما ووجه النفس اليهما المعرفتهما ومنع امتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق مستند إليه لو امتنع لا امتنع التوجه مطلقا إذ يتبع العلم الشيء على ذلك التقدير لتوقف العلم على التوجه فذهب من قال المراد بتوجه النفس توجهها في مقام تحصيله وأما توجه النفس الى المجهول مطلقا فدفعه جائز ومنهم من أبطل توقف العلم على التوجه بان الأمور السالمة دفعة تعلم بلا توجه فعليك بالتأمل اللائق لعل تعرف منها ما هو الصادق (قوله وفيه نظر) قيل (٣٥) الوجه المذكور للشارح المشتمل ذكره الشارح على سبيل النقل واعترض عليه

فلان الشارع في علم لم يتصور أولا ذلك العلم كان طالبا للمجهول المطلق وهو محال لاستناع توجه النفس نحو المجهول المطلق وفيه نظر

التصور ههنا والبيان فيما سيأتي إشارة الى أن المراد بما يتوقف عليه الشرع ما يتوقف على علمه تصورا أو تصديقا فيخرج عن الحكم ما يتوقف الشرع على حصوله وتحققه مثل التلبس بالجزء وقصد الباقي وغير ذلك (قال الشارح فلان الشارع الخ) قد تقرر في الحكمة أن الفعل الاختياري الحيوان مسبق عماد أربعة مترتبة التصور الجزئي ذلك الفعل ثم التصديق بالفائدة المخصوصة مطابقة وغير مطابق فإن رأى الكل لا ينبعث عنه الفعل الجزئي ثم إرادته المنع منه ثم صرف القوة المودعة في الأعضاء من ههنا العلم إن تصور المشرع فيه مقدم على الشرع ذاتا وزمانا لأنه لا يمكن بدون تصوره بوجه مخصوص فكلام الشارح متى على أنه قد يندفع الطلب الى شيء مخصوص باعتبار تصوره بوجه أعم أو أخص من حيث أنه مما يحجب فيه ذلك الوجه لا باعتبار خصوصه فلذا قال لم يتصور أولا أي قبل الشرع زمانا وانا لكان طلبه وقصده متعلفا بحال عدم تصور وجهه من الوجوه فكان طالبا للمجهول المطلق في زمان طلبه وهو محال لاستناع توجه النفس والأقبال منها على ما تم تصور رفضا عن الطلب الذي هو عبارة عن قصد تحصيله والعزم عليه

(قوله والبيان فيما سيأتي) أي عبر به فيما سيأتي ولم يأت بدله بالتصور كما هنا لأن لفظ البيان في الثاني مذ كور في المصنف دون لفظ التصوري الأول وقوله عن الحد أي حد المقدمة بما يتوقف عليه الشرع (قوله ان الفعل الاختياري) أي

الصادر عنه بعد الاختياره (قوله للحيوان) احتراز عن فعل القادر المختار قال به حقيقة الفعل وقادته بدون ترتب لا لتوقف إرادته على القادته وإن كان لا يقع خالبا عنها (قوله فان رأى) أي التصور والاعتقاد لهما نفس الكل لا ينبعث عنه الخ أي لانه ترجيح بلا مرجح (قوله ذاتا وزمانا) رد على العصام حيث قال ان التقدم ذاتي (قوله فكلام الشارح معنى الخ) أي حيث أطلق التصور في قوله لم يتصور أولا ثم قال كان طالبا للمجهول مطلقا فيبدأ من المنع الطلب مع عدم التصور ولو بوجه أعم أو أخص أماعمه ولو بذلك الوجه فلا يمنع مع اننا قد عرفنا أنه لا بد من التصور الجزئي والتصديق بالفائدة المختصة به فكلام الشارح متى على أنه قد يتوجه الطلب الى شيء مخصوص باعتبار تصوره بوجه أعم أو أخص لكن لا من حيث انحصار الوجه في الأول فيه أو مساواة في الثاني بل من حيث أن ذلك التوجه اليه من الأفراد التي يوجد فيها ذلك الوجه كما أننا إذا قتل انسان تصور به حيوان ثم اندفع الى قتله لامن حيث أنه انسان لاستواء الحيوان بالنسبة الى جميع أفراد بل من حيث أنه فرد من أفراد الحيوان أو أراد قتله وتصور به متفكر بالفعل ثم اندفع الى قتله لامن حيث أنه متفكر بالفعل بل من حيث أنه يوجد فيه التفكر بالفعل انما اندفع اليه من حيث خصوصه عما كان خالبا عن التفكير بالفعل (قوله وقصده) يعني أن الطلب هو التصور والتوجه هو الأقبال الذي هو لازم للطلب وانتفاء الأثر يستلزم انتفاء الملمز فاندفع انه تعليل الشيء بنفسه (قوله فضلا عن الطلب) يريد تقديم التوجه على الطلب وهو كذلك يعني لوجه الطلب لازم تقديمه عليه

(قوله فسلم) أي فسلم بثبوته هذا الدليل (قوله لكن لا يلزم الخ) أي لان التصور بوجه ما علم ولا يلزم من ثبوت العلم ثبوت الاخص (قوله فلا يلزم التقريب) أي سوق الدليل لكي يوصل بمطابق المدعى (قوله اذ المقصود بالخ) علة قوله فلا يلزم الخ أي وحسنه فيكون الدعوى الشروع في العلم بتوقف على تصور العلم برحمه والدليل انما أتبع الأعم فلم يطابق المدعى (قوله اراد رسم العلم) أي علم المطلق (قوله في مفتتح الكلام) أراد بالمفتتح المقدمة بتمامها

(قوله لان قوله الشروع في العلم بتوقف على تصور ان ارادته التصور بوجه ما فسلم) أي مسلم مقدّمات دليله فان منع المدعى وتسلية برجمان ان مقدّمات الدليل والخرجا عن التوجيه (قوله لكن لا يلزم منه أنه لا بد من تصور برحمه) الاولى أن يقول لكن لا يكون سببا اراد رسم العلم في المقدمة لانه يتضمن نفى كونه سببا اراد رسم العلم لذاته ونفي كونه ملازوما له بسبب الاراد اعنى تصور برحمه بخلاف ما ذكره فانه مختص بنفي كونه ملازوما له (قوله فلا يلزم التقريب) قيل هو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب وهو بهذا المعنى يختص بالقياس فلا يوصف الاستقراء والتشمل بالتقريب وعدمه وقيل تطبيق الدليل على المدعى وهو أعم من الاول ويجرى في أقسام الدليل كلها فجعل التفاوت بين القولين بحسب العارضة دون المعنى كما ذكره السيد السند في هذا المقام محل نظر ولما كان انتفاء التقريب (٣٦) خفيا لانه على تقدير ان يكون المدعى توقف الشروع على التصور بوجه ما لا يخفاء في استلزام

ما ذكره من الدليل بانه كشف عنه الغطاء بقوله اذ المقصود ببيان سبب اراد رسم العلم في مفتتح الكلام بمعنى ان قوله يتوقف الشروع في العلم على التصور بوجه ما وان كان مطلوبا بما يعقبه من الدليل المستلزم له المشتمل على تمام التقريب لكنه دليل على كون رسم العلم مقدّمه للعلم ولا يستلزمه فلا يلزم التقريب ومع ذلك فقد أتى على محجة دعوى عدم تمام التقريب على

لان قوله الشروع في العلم بتوقف على تصور ان ارادته التصور بوجه ما فسلم لكن لا يلزم منه أنه لا بد من تصور برحمه فلا يلزم التقريب اذ المقصود بيان سبب اراد رسم العلم في مفتتح الكلام (قوله فلا يلزم التقريب) أقول هو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب وبعبارة أخرى تطبيق الدليل على وفق المدعى (قوله رسم العلم في مفتتح الكلام) فاندفع الشكوك التي عرضت للتأخير (قال الشارح لان قوله الشروع) يعنى المدعى الذي ذكره بقوله أما على تصور العلم (قال الشارح فسلم) أي مسلم بثبوته بالدليل المذكور (قال الشارح فلا يلزم التقريب) عرفوا الدليل بما يلزم من العلم بشئ آخر ومعنى اللزوم ان يكون بينهما مناسبة محصنة لا انتقال لينحل التفتي والجهل والجدى فاذالم يوجد المزموم أصلا فساد المادة أو الصورة لم يتم الدليل وإذا وجد اللزوم في الجملة لكن لا في المدعى بان يكون المدعى عالما بالدليل يستلزم الخاص أو بالعكس أو يكون المدعى مطلقا والدليل مثبت الغشيان وبالعكس لم يتم التقريب ومعنى غمسية الدليل أو التقريب ان لا يكون مدخولا فيه ولما كان منصب السائل النحل فيمشاغ في عباراتهم فلا يلزم الدليل ولا يلزم التقريب دون فلا دليل ولا تقرب لأن ورود الاعتراض لا يستلزم التفتي (قوله هو سوق الدليل) أي التقريب اجراء الدليل على وجه يستلزم المدعى فدرعت أن الدليل يتم الاستقراء والتشمل فالاستلزام عبارة عن المناسبة المحصنة لا انتقال والتطبيق عبارة عن اراد الدليل على وجه وافق المدعى فالاختلاف بين التعريين بالعبارة وما قيل ان الاول

حكم غير من الفضلاء فوقوا في تأويل لا يلتزم بشأن الأذكاء ونحن نحفظ كتابنا عن نقله فانه مستودع لاحاديث الأصول فاذ اهديناك الطريق المستقيم فلربما نس أن لا نعرفك الطريق العجوة * وأورد على قوله اذ المقصود بيان سبب اراد رسم العلم في مفتتح الكلام أنه ليس رسم العلم في المفتتح فكيف يكون المقصود بيان سبب اراد رسم العلم في المفتتح وبعبارة أخرى ان لا يس المقصود الا بيان سبب الاراد في المقدمة وكيف لا وما ذكره الشارح أيضا لا يقتضي ارادته في مفتتح الكلام والحوان ان المراد بمفتتح الكلام ما قبل الشروع في العلم وبعبارة أخرى ضعف ما قال السيد السند أنه قال اذ المقصود بيان سبب اراد رسم العلم في أثناء المقدمة اذ المقصود ليس الا بيان سبب اراد رسم العلم في المقدمة سواء كان في مفتتحها أو خاتمتها أو أثنائها * ولأن تحجب عن النظر بجمع

(قوله أي مسلم بثبوته بالدليل) أي ليس المراد تسليم الدعوى بل بثبوته بالدليل (قوله وإذا وجد اللزوم الخ) فالدليل حينئذ صحيح المادة والصورة إلا أنه لا وافي المطلوب فعدم تمام التقريب لا للدليل (قوله ولما كان منصب السائل الخ) رد لما قيل ان الدليل أو التقريب انما يكون دليلا أو تقريرا اذا كان تاما بان يكون مستلزما للدعوى سواء قلنا بالاول أو بالثاني ولا تقرب أصلا لانه موجود غير تام (قوله بالصورة) أي كما قال السيد وبعبارة أخرى وقوله فينا قبل أي اعترضنا على السيد في جميعه اختلاف عبارة فقط

ان المقصود بيان سبب اراد رسم العلم في المقدمة وانما يكون المقصود ذلك ان لو كان من المقدمة وهو ما دل له ليس بما يتوقف عليه الشرع بل على المقدمة هو التصور بوجه ما واراد الرسم ليتوسل به الى التصور * واوجب بان المقصود ذلك ان يتم التقريب لكن لما وجب التصور بوجه ما ولا يمكن تحصيله الا في ضمن تصور بوجه مخصوص اختار المصنف التصور بوجهه لاستلزامه ما هو الواجب اعني التصور بوجه ما وكون غير مستلزما له لا يتقدح في ذلك كمن اتجه له طريقان الى مطلوبه فانه يختار احدهما بغير منع كون غيره مؤذيا له ايضا هكذا ذكر السيد السند وقوله ان التصور بالرسم مستغنى عنه في تحصيل ما هو الواجب لخصوله بتصور الرسوم يمكن تحصيله بالرسم والواجب ان يعرف بالعلم من غير سبق تصور بان يلحق العلم بالرسم قبل الرسوم لانه لا يتم لان المصنف يذكر الرسم قبل الرسوم وانه ذهاب الى ترجيح أحد المتساويين على الآخر بالارادة وهو خلاف أصل الحكم فالوجه ان يقال اختار الرسم لاستمتاع الحد كسأني وهذا الرسم لانه رسم القوم كما سبه عليه بقوله ووجه ما واختار على الحد وغيره من الرسوم لكونه مما ينساق اليه بيان الحاجة هذا وقد يقال حتى العبارة فلا تقرب فقد ذكر التمام لقولنا ليس هناك تقرب ناقص حتى يفيد نفي التمام في قال في دفعه السالبة تصديق بانفعاء الموضوع فقد دنا وقد يجلب نفي التمام في مقام نفي التقريب خدشاع حتى صار الطريق الشائع في افادته والمتكلم بالشائع لا يعدل اغنيا وقد يعجب بان يدعى ان تصور العلم برسمه من المقدمة من كبره (٣٧) انه لا بد من التصور وان يكون ذلك

التصور بالرسم قياسا
النيل وجوب التصور
حصل بعض التقريب
وبعد استلزام كونه
تصورا بالرسم فالتبعض
وقوله نظر لانه في مقام
دعوى وجوب التصور
بالرسم لا يكون وجوب
التصور مقصودا بالنظر
حتى يكون الدليل
بالنسبة اليه موضوعا
بالتقريب وانما المقصود
وجوب التصور بالرسم
فاذا لم يستلزمه الدليل
لم يستلزم شيئا من

أقول اراد رسم المنطق حيث قال ووجهه والمراد بفتح الكلام أوائل الكتاب قبل الشروع في المقصود أعني الفن فكانه قال ان المقصود بيان سبب اراد رسم المنطق في أثناء المقدمة وأجل عن هذا النظر بعضهم بأن المراد هو التصور بوجه ما يتاوىم التقريب لانه لما وجب التصور بوجه ما لا يمكن تحصيله الا في ضمن تصور بوجه مخصوص اختار المصنف التصور بوجهه لاستلزامه ما هو الواجب اعني التصور بوجه ما لا بخصوصه وكون غير مستلزما لذلك الواجب لا يتقدح في اختياره كمن اتجه له طريقان

مختص بالقياس اذا لاستلزام فيه والثاني شامل للاستقراء والتبثيل فالاختلاف فيه معني وهو (قوله اراد به الخ) خلاصته ان الامم في العلم والكلام العهد والمراد بالمفتتح معناه العرفي أعني ما قبل الشروع في المقصود فلا رد ان الرسم ليس مذكورا في المفتتح (قوله في أثناء المقدمة الخ) جمع نفي بالكمسرى في الصراح نفي بالكمسرى يذهب ان تاهها أي في اجزاء المقدمة وأبحاثها فاقبل ليس المقصود اراد في أثناء المقدمة بل اراد في المقدمة سواء كان في اولها أو في خاتمتها أو في أثنائها وهو (قوله ولا يمكن تحصيله الخ) ان العلم لا يحصل الا في ضمن انحصار (قوله لاستلزامه الخ) دليل لاصل تعلق الاختيار والقصد به وأما اختياره على آخر فلرجع مشل كونه موجبا للتمييز للتمام على رأي الحكيمة أو مجرد الارادة على ما هو رأي المتكلمين (قوله لا بخصوصه) فعني توقف الشروع عليه وتوقفه على نوعه كاقبل في مبادئ العلم أعني ما يتوقف عليه المسائل

الدعوى وان استلزم وجوب التصور بوجه ما لانه ليس الدعوى فلا يكون استلزام الدليل له مقرر بواجب يعجب بان التقريب سبق مقيد فاذا تحقق السوق فقد تحقق بعض التقريب ورد بان هذا من قبيل استنباط مفهوم الشيء بما صدق هو عليه ان ليس التقريب بجزء خارجي حتى يقال تحقق بعض اجزائه دون بعض ولا يعدل ان يقال نفي تمام التقريب عبارة عن منعه لأن التقريب انما يتم على انحصار اذا ثبت نفي التمام في الثبوت والظهور نفي التقريب يدعى

(قوله ليس مذكورا في المفتتح) بل الذي في المفتتح تقسيم العلم للرسم بهذا (قوله بل) معناه القدر من الافراد وبقية الأقسام ارجع من العارفين بالغة فانما نذكر بأحد حين المطابقة (قوله دليل لاصل تعلق الاختيار الخ) بل ما قبل ردعي في هذا الوجه مثل ما بردعي السابق لان قوله لا بد من تصور بوجهه ان اراد به التصور برسمه ما قسم لكن لا يتم التقريب ان المقصود بيان سبب اراد هذا الرسم وان اراد به التصور بوجهه هذا الرسم فلا نسلم انه لو لم يتصور به لاستمتع الشروع على وجه البصيرة فان أحبب عنه مثل ما أحبب عن الاول لم يكن بين الوجهين تفاوت في البتة على خلاف الظاهر فلا يكون هذا الوجه اولي وما قبل ردان الاستلزام لتعليل لاصل تعلق الاختيار به وأما خصوصه فلرجع آخر (قوله على رأي الحكيمة) وهو ما دمج عليه سابقا (قوله أعني ما يتوقف عليه) وفي نسخة أي ما يتوقف وكنت ايضا قوله أعني ما يتوقف عليه المسائل أي لا المبادئ يعني ما يتوقف عليه الشروع في العلم كما سبقت فيه

ظاهرة أن الأولى أن يقال هذا مع كوننا تدبيل المقدمة المعنى المتقدم وهو ما يتوقف عليه الشروع في العلم بحيث يكون المعنى والمراد بالمقدمة ما يتوقف عليه أصل الشروع في العلم ووجه توقف أصل الشروع في العلم على تصوراته لا بد من تصور العلم الخمعة أنه لا يصح لأنه يستلزم لا بد من الدليل لأن هذا المعنى لا يتوقف على تصور به رسمه فلا دليل لا ينتج المدعى وحجتنا في تعيين أن يقال قوله فالأولى أن يقال الخ أي مع كوننا تدبيل المقدمة ما يتوقف عليه الشروع في وجه البصيرة وقوله لا بد من تصور به رسمه في معنى قولنا وجوب تصور العلم به رسمه لأجل أن يكون الشارع الخ فالماحول وجوب تصور العلم به رسمه والعلة الكونية على بصيرته في طلبه واعتراض بأن ماعول العلة لا بد أن يكون اختياريا للخصص والوجوب ليس كذلك والجواب أن العلة تارة تكون علة ناعثة على الفعل وتارة لا فلا خلاف حشرت به لأجل الماء فالماء وصف بكونه غائبا وبكونه علة ناعثة فإذا حشر لأجل الماء فوجد كذا فالأكثر يقال له علة ناعثة على الفعل إذا علمت ذلك تعلم أن قول الشارع ليكون الشارع غائبا مترتبة على تصور به رسمه لا أنها علة ناعثة على وجوب ذلك فحاصل الجواب أنا لا نسلم أن مدخول اللام علة ناعثة بل غائبة مترتبة على تصور به رسمه فإن قلت كإن الدليل الأول الذي ذكره في الأول ورد عليه البحث من جهة أن ذلك هذا المعنى المراد بردي على دليله البحث من وجهين لأن قوله لا بد من تصور العلم به رسمه أراد مطلقا برسم فسلم ذلك القياس الاستثنائي الذي تفهمته العبارة وهو لا بد من تصور به رسمه الأول في تصور به رسمه ما كان شارعا على وجه البصيرة لكن التالي ماضل فبطل المقدم وهو عدم تصور به رسمه وإذا بطل عدم التصور برسمه ثبت التصور برسمه إذن لو لم أعترضكم كأنه إذا انتفى شق الشروع فعلى وجه البصيرة لكن لا يتم التقريب لأن المقصود بيان إيراد الرسم المخصوص في المقدمة وإن أراد لا بد من تصور بالرسم المخصوص فلا بد لأن الشروع على وجه البصيرة يحصل بأي رسم كان فأورد على الأول بردي الثاني وحاصل الجواب أنا نتخذ الثاني الأول وهو أن المراد بالتصوير بأي رسم كان ولكن اختيار المصنف لهذا الرسم الاتي في المقدمة لكونه محصلا للتصور بأعز رسم لأن اختياره من حيث تعينه (قوله فالأولى الخ) قد علمت أنه لا أولية لزوم الاعتراض على هذا الوجه مثل الأول على الأول فهو مساو له

(٣٩)

الرسم فلا نسلم توقف
البصيرة عليه وان
أريد التصور برسم ما
فلا يسم التقرير إذ
المقصود بيان سبب إيراد

لا بد من تصور العلم برسبه

أى بالتصوير وهو العبري رسمه فليكون المراد بقوله لم تصور أيضا التصوير رسمه بلصق قياس الخلق الخشنة
 لا لاسم الملازمة المذكورة بل هو أن يكون متصو ويا وجه غير الرسم فلا يلزم طلب المحوول المطلق إنما يلزم ذلك
 إذا لم يكن متصو وأصلا (قال الشارح لا ينعن تصوير العبري رسمه) أى رسم كان كإيدل عليه العنوان

هذا الرسم واجب بان المقصود التصور برسم ما ويراد هذا الرسم لاستلزامه ما هو الواجب وانما يكون هذا الوجه اولى لانه يجعل بعض خصوصيات يمكن من المقدمة في الوجه السابق من المقدمة فهو اقر من الباصل التي هو كون جميع الخصوصيات من المقدمة وثاناً ان تجيب بأنه لا يصح عدم خصوص رسم من المقدمة بخلاف خصوص الرسم في الاول فلو جعل ما يتناسب ان يكون من المقدمة منها وعدم رعاية خصوصية من غير ضرورة وليس في الثاني ذلك ان لم يترك الاختصاص هذا الرسم دون الرسم والضرورة فاقضية ترك الهادئة دون الرسم فيكون اولى. ومن وجوه الاولوية كون جميع ما ذكر من المقدمة على وتبرؤ واحد وهو اعادة الزائد على أصل الشرع فيكون ذكر الرسم مكان الحاجة والموضوع. * ومنها ان الوجه الاول يفيد ان الرسم ذكر لتجصيل التصور وجنه ما جعل مقدمه باعتبارها والثاني يدل على انه ذكر لتبرير كل مسألة من العلم عن غيره وجعل مقدمه ثابت وهو المطابق للواقع يدل عليه انه ان لم يكن الرسم جانبا وما ناعا يعترض بذلك عليه فلو كان المقصود للتصور وجهه لم يتوجه الاعتراض عليه. ومنها ان المتعلم بالوجه الاول يضع من الرسم مجرد تصور العلم في مقام الشرع وبالوجه الثاني يزن كل مسألة تركب عليه وأن الثاني من الاول. * بقي شيء وهو ان كان في الوجه الاول كون الرسم بخصوصه من المقدمة فأت في الوجه الثاني كون الرسم عا يستلزم من التصور وجهه مامن المقدمة فلا يكون اولى. * ويمكن ان يدفع بان كون خصوص شيء غير مقصود في مقام ذكر الخصاص بعد قليل بخلاف عدم التقيد باستلزامه الشيء وبعد تبينه أن الاولى أن يقال لا بد من التصور بوجه ما ولا امتنع الشرع وان يكون ذلك التصور الرسم لجعل البصرة فعمل كون الرسم من مقدمات الشرع من وجهين (قوله لا بد من تصور العلم برسمه ليكون الشارع على بصيرة في طلبه) البصرة في الطلب ان لا يثبت عن الطالب ما هو من العلم اذا تقيه ولا يشتغل بالعلم من العلم استقله لتجصيل مامنه فلا بد من أمر يتقوم به معرفة كل مسألة منه ومعرفة كل مسألة ليست منه حتى يلزم الاول ويعرض عن الثاني فلا يضيع وقتا وانها لتجصيل العلم ومن أمر يتقوم به معرفة موضوعه عن غير موضوعه فلا يثبت منه موضوع من موضوعات مسائله انما لافقه ولا يشغل احد موضوع عن موضوعات مسائل غير العلم

(قوله فيكون المراد بقوله أخرج) رد على العصام حيث رد

(قوله على بصيرة في طلبه) تطلق البصيرة على التبصر وهو تعلم الادراك وتطلق على عين في القلب يدرك الشخص بها الاشياء كما يدرك بالعين الحقيقية والمراد هنا الاول اعنى التبصر (قوله فلهذا تصور العلم برسمه) أى أهم من أن يكون ذلك الرسم كسبأى نظر يأو بدنيا وذلك لأن الرسم يكون بالاورام واللازم قد يكون ظاهرا وقد يكون خفيا فالتقى نظرى والظاهر يدعى الحس ودون لازم للعلم وهو نظرى وأما التعبير فهو لازم بدنى

اذا قبله وان يعرف فائدة العلم كاهو حقها فعرف أن مشقته في تحصيل نافع يغلب تنفعه ضرر المشقة فلا يترجده و يوم شوقه الى أن يحصل العلم برسمه بسبب كمال اهتمامه فلا بد لأصل البصيرة من الامور الثلاثة المترتبة مقدمة كتب الفن ولا حاجة الى ما ذكره السيد السندان معرفة الموضوع علم بدلت ولم يدال بصيرة لاصل البصيرة كما هو ظاهر عبارة الشارح لأن أصل البصيرة حصل بالرسم لأنك قد عرفت أن بصيرة تحصيل المسائل باعتبار تغيرها حصلت منه لا بصيرة تحصيل حدود الموضوعات وأجزائها وأعراضها الذاتية بل بصيرة تحصيل المسائل من حيث انها مسائل هذا الفن اضمال تحصل وأورد عليه أن ما ذكره في بيان وجوب التصور برسمه لا يفيد الوجوب مالم يضم اليه أن البصيرة لا تحصيل بالوقوف التفصيلي وان الوقوف الاجمالى لا يحصل بدون الرسم وكلاهما ممنوعان والسند في منع الثاني انه يحصل بالمعرفة خاصة للعلم يكون (٤٠) لكل مسألة مفصل فيها سواء كانت تلك المعرفة بالنظر فيكون معرفة برسمه أو بالبدنية

فلا يكون معرفة برسمه
 وأنه يحصل بالتصديق
 بالموضوعية فهم من
 دفعه بان معنى وجوب
 معرفة العلم برسمه في
 الشروع بالبصيرة
 أنها تحصل منها الا انها
 لا تحصل بغيرها وهذا
 بعينه معنى التوقف في
 تعريف العلم بما يتوقف
 عليه الشيء ولا يصح منهم
 تحجور تصدق العلة
 ولا إشارة اليه لم يفتت
 الشارح الى اثبات الجزء
 السابق للوجوب
 وتبين من المتأخر دفعه بان جعل ثوبين بصيرة قطعظم فقال أو ادراك يكون الشارح على بصيرة كاملة وكل
 ماله تدخل في كمال البصيرة يتوقف عليه كماله فلا بد عليه ما أوردنا ذلك أمر غير مبسوط قبل الزيادة فلا تنحصر المقدمة فيما ذكرناه
 حقق ان الحصر ليس لبرهان دعائه بل لفصل الاطلاع عليه في اطلاع على زائد فخصه الى ما ذكره حتى يتم ما يحصل به كمال البصيرة
 ولك أن تريد بالرسم ما هو رسم بالقياس الى من يكون معرفة العلم نظرياً انه ما من رسم يكون رسماً جامع العقول ونقول معرفة
 الموضوع لا تكون سبباً لتبصر المسائل مالم يستتب منها رسم ولم يتصور العلم به فاعرفه بتعجيز التأمل وتقوية التعقل وأما ما يقال
 (قوله لا امتناع الحد) لما سأل في الشارح من قوله وهما ثابته حيلة الخ (قوله ما يفيد البصيرة) أى لا ما يتوقف عليه البصيرة كما
 هو في غير ما وجدته فقوله فلا نسلم بالضرورة ما طلل لنا على أن المراد ما يتوقف عليه البصيرة تدبر (قوله غاية مترتبة) الفائدة تارة تكون علة
 باعثة كان تحضر يرا لاجل الماء فهو غاية وعلة باعثة وتارة لا تكون علة أصلاً كان تحضرها لاجل فوجدت كذا فهو غاية لاجل
 وقوله ليس كذلك لأن الوجوب وجوب في ذاته لا مدخل فيه فلاختيار (قوله بأن يقال مراد الخ) لأن هذا الوجه لا يتم بدون
 تغيير تفسير المقدمة بما يتوقف عليه الشروع مطلقاً (قوله أو بما يفيد الشروع الخ) أى بناء على ما ذكره سابقاً أن الشارح لم
 يدع توقف البصيرة عليه بل حصولها به

ليكون الشارح فيه على بصيرة في طلبه فإنه اذا تصور العلم برسمه
 أقول الوجه السابق يدل على وجوب التصور بوجه ما وامتناع الشروع مطلقاً بدونه وهذا الوجه يدل على
 أنه لا بدنى الشروع على بصيرة من تصور العلم برسمه ولا يدل على أنه لو لا امتناع الشروع مطلقاً
 حيث قال الحد الاول في ماهية المطلق أى تصور ماهيته بالرسم لا امتناع الحد واختيار الرسم المخصوص
 لا اتفاق عليه كما يشعر به قوله ووسموه فلا بد ما قيل ان السؤال وارد عليه أيضاً لأنه ان أراد به التصور بالرسم
 مطلقاً فلا يتم التقرير اذ المقصود بيان سبب اراد الرسم المخصوص وان اراد به التصور بهذا الرسم فلا نسلم
 المألزمة لجواز حصول البصيرة برسم آخر على أن الشارح لم يدع توقف البصيرة عليه بل حصولها به حيث قال
 ليكون على بصيرة في طلبه فالمقدمة على ما يستفاد من كلامه ما يفيد البصيرة قبل الشروع في العلم (قال
 الشارح ليكون الخ) أى وجوب تصور العلم برسمه قبل الشروع ليحصل الشروع على وجه البصيرة فاللام
 السببية ومدخولها غاية مترتبة عليه لاجل غايته حتى يرد عليه أن العلة الغائية اذا تكون الفعل الاختياري
 ووجوب التصور ليس كذلك (قوله الوجه السابق الخ) يعنى ظاهر كلام الشارح يقتضى أن الوجه
 السابق قائم مقام الوجه الاول مثبت لما يشته وليس كذلك فلا بد من الغاية في عبارة الشارح بأن يقال
 مراده فالاولى أن يفسر المقدمة بما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة أو بما يفيد
 الشروع على وجه البصيرة ويقال لا بد من تصور العلم برسمه الى الخ (قوله وهذا الوجه يدل الخ)

(قوله وقف على جميع مسائله اجمالاً) بحيث اذا ورد عليه مسئلة من ذلك الفن علم انها منه وذلك لان علم المطلق آية قانونية تعصم مراعاتها
 الذهن عن الخطا في الفكر وهذا التعريف ملازم القضية كلية فائدة كل مسئلة من هذا العلم لها دخل في عصمة الذهن عن الخطا
 في الفكر فالتعريف ملازم وهذه القضية لازمة فان قيل مثلاً كل انسان حيوان موجبة كلية فهي مسئلة لا بد من اى فن لكن اذا
 تأملنا وجدنا لها دخلاً في العصمة من حيث ان صغرى الشكل الاول لا بد ان تكون موجبة وكبريها لا بد ان تكون كلية فن حسب ايجابها
 حصل شرط الصغرى ومن حيث كبريها حصل شرط الكبرى فتقول قولنا كل انسان حيوان موجبة كلية مسئلة لها دخل في العصمة تركل
 ما كان كذلك فهو من المطلق يقع هذه من مسائل المطلق فهذا قياس هر كس صغرى خارجة ظاهر وكبرى وقد أخذنا ما من التعريف
 فان قلت الموجه في القياس ليس عن المأخوذة من التعريف فان محمول المأخوذة من التعريف غير محمول كبرى القياس لان محمول الاولى
 هو العصمة وهي موضوع الثانية فالأخوذة من التعريف فائدة كل مسئلة من هذا الفن لها دخل في العصمة وكبرى القياس فائدة كل ماله
 دخل في العصمة فهو من مسائل فن المطلق وحيث ذكرنا لكبرى ليست مأخوذة من التعريف فالجواب ان الكبرى لازمة للأخوذة من
 التعريف فان قلت هلا جعل المأخوذة كبرى حقيقة فالجواب ان النتيجة بالعنوان المتقدم لا تحصل لا يجعل اللازمة كبرى فقوله علم انها
 ان الوجه السابق يدل على انه لا بد من التصور بوجه ما ولانه لا امتنع الشرع مطلقاً (٤١) وهذا الوجه يدل على انه لا بد

لشارع من تصور
 رسمه ليكون شروع
 على بصرة ولا يدل على
 انه لولاه لا تمتنع الشرع
 مطلقاً فالجواب بان
 الصواب هو الوجه
 الاول لانه يحصل
 ما يتنبه الرسم من
 التصور بوجه ما من
 المقدمة المفسرة بما
 يتوقف عليه الشرع
 ويظهر به وجه اراد
 رسم الصلح في الغنة
 بخلاف هذا الوجه فانه
 لا يحصل التصور بالرسم
 من المقدمة المفسرة بما

وقف على جميع مسائله اجمالاً
 (قوله وقف على جميع مسائله اجمالاً) أقول أراده أن من تصور الموضوع مثلاً علم بأصول يعرف بها
 أحوال أو آخر الكهم من حيث الاعراب والبناء حصل عنده مقدمة كلية وهي أن كل مسئلة من مسائل
 التحويل لها دخل في تلك المعرفة فإذا ورد عليه مسئلة معينة منها يمكن بذلك من أن يعلم انها من التحويلات
 وذلك لان لكل علم مسائل كثيرة لها جهة واحدة مختصة بها تعدل على واحد وتفرد بالتدوين فإذ علم في تلك الجهة
 امتاز عنده عماده تماماً وان علمه بوجه عام أو خاص لم يحصل التميز التام فان أراد بتصوير العلم
 رسمه التصور بوجه يفيد تمثيل عماده اسواء كان مجهولاً أو لا بد منها أو كسبياً فالجواب المستفاد من قوله
 لا بد على اشتغال حصول البصيرة بحيث يمتاز عماده بغيره وان خص التصور بالآثار النظرية كما هو
 المتعارف فالجواب انصافى أنه دفعت التشكوك التي عرّضت لنا ظنرين (قوله علم الخ) أو رد صفة
 المفرد إشارة الى أن الوحدة معتبرة فلا يراد بالجمع غيره فقضا (قوله بأصول) أى بقوله يعرف بها أى
 يقتدر بسبيلها على معرفة الاحوال الجزئية المعارضة للكلمات المستعملة في لغة العرب من حيث انها معرفة
 أو مبينة وفائدة القبول ظاهرة فلا حاجة الى الاطالة (قوله حصل عنده مقدمة الخ) بناء على أن افرادها
 بالتدوين من هذه الجهة وهذا هو المراد من الوقوف على جميع المسائل اجمالاً (قوله يمكن بذلك الخ) بضم

(٦ - حواشى التمهيد) ذكر حتى تضمن بيان سبب اراد رسم العلم في المقدمة وقد عرفت بما يتأخر يعنى المقدمة اندفاعه
 (قوله لان لكل علم مسائل كثيرة) أى عبارات عن مسائل كثيرة الخ وقوله بما يتعلق بها العلم انما يتعلق بهذه الخ لا تمت مسائل (قوله فان أريد
 بتصوير العلم رسمه الخ) أى لم يخص التصور بالرسم بالنظرى ولا بالمجهول فالجواب المستفاد من قوله لا بد على يعنى أنه في الشرع
 عقلاً ان يكون ذلك التصور موجوداً فهو زعم على ان يكون الشرع على بصيرة وهذا لا ينافى كون ذلك التصور موجوداً ولا كونه بدنياً
 (قوله وان خص بالتصور) أى خص تصور العلم رسمه بالتصور النظرى أى الحاصل بالنظرى كان القزوم استقصايبا بعد النظرى عن
 انطباع (قوله أو رد صفة المفرد الخ) أى اعلم بقل علوم يعرف بها أحوال أو آخر الكلام الخ نعم ان المعلوم وهو الاول متعدي إشارة الى أن
 الوحدة التي تخص علم النحو معتبرة في التعريف دون التي تخص علم الصرف والبيان مثلاً كان يقال علم له تعقب بالكلمات العربية
 فان ذلك تعريف بالاعر وهو بعيد الوقوف على جميع المسائل اجمالاً وان لم يفهم ذلك السبب قدس سره من حصول مقدمة الخ وهذا
 أخذ السبب من قول الشارح اذا تصور العلم رسمه وقف على جميع مسائله اجمالاً لان الرسم مأخوذ من جهة الوحدة المعتبرة لاجل
 التبريز فلا رد على الشارح أن تصور علمين بأمر بهما مقيسهما أراده بقوله فإذا تصور العلم رسمه وقف الخ فالرد على ما رتب العلم وحده تدبر
 (قوله الجزئية) أخذ من المعرفة لانها تتعلق بالجزئ فقط وأخذنا العروض من لفظ أحوال وقوله المستعملة أى وان كانت بحكمة الاصل
 كالقسطاس (قوله بناء على الخ الخ) دفع به أن تكون المدخلة للموضوع (قوله وهذا الخ) يعنى أن هذا السبب بيان معنى الوقوف

من ذلك أي تمكن من علم أنهم من ذلك العلم والتمكن يكون بالاتباع بصغرى سهولة الحصول وضحه الكبرى لازمة لازمة للتعريف ينتهان هذه المسألة من مسائل هذا الفن وعلمت أن التعريف تصور ويلزمه قضية من قبيل التصديق ويلزم تلك القضية قضية أخرى تضم للصغرى سهولة الحصول ينتج التراد وليس المراد علم أنهم من ذلك العلم بالفعل لامتداد خلاف الواقع فإن قلت لانتقال الملازمة بين القضية الأولى اللازمة للتعريف بقضية الثانية اللازمة لهذا لازم لجواز أن يكون لازما لعمادها كالمحمول أعم الأثرية أنه يلزم من الانتان الجواب دون العكس فالجواب أن المحمول في القضية اللازمة للتعريف مساو لوضوعها لا أعم فيكون لازما مساويا لها لا أعم منها

(قوله حتى أن كل مسألة منه ترد عليه علم أنهم من ذلك العلم) أي يمكن من أن يعلم أنهم تمكننا كما كان العلم لا يفتقد منه ووجه التمكن أن تعريف العلم رسمه أنما يكون بخاصة يكون لكل مسألة منه مدخل فيها فإذا أو رد عليه مسألة عرف أن لها مدخلا في تلك الخاصة قال عنه مسألة لها مدخل في تلك الخاصة وكل مسألة كذلك فهو من المطلق مثلا أن تلك المسألة منه وكذلك يعرف رسم العلم مسألة غير العلم بأنها ليست منه لأن التعريف يكون بخاصة لا مدخل فيها المسألة غير العلم فإذا أو رد عليه مسألة غير العلم يقول هذه المسألة لا مدخل لها في هذه الخاصة وكل ما لا مدخل في هذه الخاصة ليس منها فيعلم أنهم ليست منه ولم يذكرنا شارح هذه النتيجة لمعرفة العلم رسمه لأنه يكفي ما ذكر في اثبات مدخلية في الصغرى نعم لو ذكره لكان وجه آخر لمدخلية فإن قلت التعريف رسم هو التعريف الجامع للمانع بالعرض وذلك (٤٣) لا يقتضي إلا أن يصدق رسم العلم على أفرادها لا يصدق على غيرهما وما أن غير كل مسألة منه عن

مسألة غير فليس من شرط الظاهر تعريف الرسمى
قلت التزاما في رسم العلم
ذلك لأن الغرض منه
تمييز المسائل ومن ههنا
يزيد شرط في باب التعريف
أهمها بأنه في محله
وهو أنه إذا كان الغرض
من التعريف تمييز كل
جزء من العرف يجب أن
يكون بخاصة يكون
لكل جزء من المصروف
دخل فيها ولا يكون لغرض
دخل فيها يكون جميع

حتى أن كل مسألة منه ترد عليه علم أنهم من ذلك العلم كما أن من أراد سلوكه طريقا يشاهده لكن عرف أماراته فهو على بصيرة في سلوكه
يقول هذه مسألة لها مدخل في معرفة أعراب الكلمة وينها وكل مسألة كذلك فهي من الخصوف هذه المسألة منه وكذا أن تصور المراد بأنه أنه قانونية تعصم مراعاتها للفهم عن الخطأ في الفكر حصل عنده مقدمة كلية وهي أن كل مسألة منه لها مدخل في تلك العصمة ويمكن بذلك من أن يعلم مسائله وعبرها عن غيرهما كما أنما
صغرى سهولة الحصول وما قيل أنه يجوز أن يكون اندراج هذه المسألة تحت موضوع الكبرى نظر يا عريضا فالجواب عنه أن المراد سهولة الحصول بعد العلم بالكبرى إذ لا يحتاج حينئذ إلى تحصيل صدق مفهوم موضوع الكبرى بالمعنى على فرد مختلف ما إذا لم يعلم قوه وكل مسألة كذلك فهي من الخصوف قبل هذه المقدمة غير المقدمة السابقة والجواب أن المتقدمين متلازمان لما أن جهة الوحدة مختصة بالعلم الآن الأولى لما كانت لازمة للتعريف صريحاً كما ولا الثانية صريحة في الانتاج ذكره ثانياً (قوله) وكذا إذا تصور المراد (الخ) أو رد مثلاً إشارة إلى أن جهة الوحدة التي يؤخذ بها القياس الباطن لازم فديكون موضوع العلم كافي تعريف النحو وقد يكون غاية ما فيمكن فيه وأما جواز كونها جهة أخرى كالامر العام للعمليات والمسائل فمحتمل

التعريف ومنه بالقياس إلى الاجراء بالقياس إلى الأفراد على أنه لو دخل جزء من أجزاء العلم في التعريف الرسمى لا

(قوله وما قيل) أي اعتراضاً على أنهم سهولة الحصول وقوله عريضا أي متصلاً في النظرية أو غير بقا بالعين أي غامضاً واصل الجواب أن المراد السهولة بالنسبة لتفصيل مفهوم الكبرى فعد حصوله لا يحتاج إلا إلى اثبات صدقه في تلك المسألة الواردة عليه (قوله غير المقدمة السابقة) إذاً المقدمة السابقة كل مسألة من الجعم لها مدخل في تلك المعرفة وهي غير كل مسألة لها مدخل فهي من الخصوف لا مدخل السابقة في هذا الحصول الإجمالي إذا ثبت الصغرى لأنه يصير هكذا هذه المسألة لها مدخل وكل مسألة من الخصوف لها مدخل وهذا لا يحصل منه أن هذه المسألة من النحو وإنما المسألة هو الثانية هذا تمام الاشكال وحاصل دفع الحجة أن جهة الوحدة أعني معرفة أو آخر الكلام المختصة بالعلم بناء على أن أفراد تلك المسائل لا تندرج في تلك وحينئذ يلزم من كون كل مسألة لها مدخل في تلك أن كل مسألة كذلك من الخصوف بالعكس وقوله صريحاً أي بلا توسط اختصاص جهة الوحدة بالعلم بخلاف الثانية وقوله والثانية صريحة في الانتاج أي ينتج بلا توسط اختصاص جهة الوحدة بخلاف الأولى (قوله) كالامر العام بعمولات) بأن تكون طائفة من المحولات راجعة إليه لا أعراق في المعربات أو الشائع المبنيات لقرض أن كلامها على أمره وقوله أو المسائل بأن يكون

عاماً للموضوعات ومحولاتها كقوله ما يتعلق به اتبسته للعلماء بالذنية قوله عام لموضوعات بمسائل الكلام ومحولاتها

لصدق على ما ليس فرد العلم وهو مجموع العلم وجزءه غير ولم يصدق على العلم ولو خرج جزء من أجزاء العلم عنه لصدق التعريف الرسمى على غير فرد العلم وهو بعضه ولم يصدق عليه

(قوله الآن المتعبر عند القوم هاتان الجهتان) لتكون المقصود من العلم بيان أحوال الموضوع والمحمولات صفات تطلب لذات الموضوعات (قوله) أيضا الآن المتعبر عند القوم هاتان الجهتان بيان ذلك أنها ما لو لمعرفة أحوال الاشياء بقدر الطاقة البشرية على ما هو المراد بالحكمة وضعوا الحقائق أنواعا وأجاسا وغيرها كالإنسان والحيوان والموجود بمحتوا عن أحوالها المختصة بها أو بنسبها بالادلة فحصل لهم قضايا كسبية محمولة لها أعراض ذاتية تلك الحقائق سموها بالسائل وجعلوا كل طائفة منها رجوع الواحد من تلك الاشياء بأن تكون موضوعاتها بنفسه أو جزاء أو نوعا عنه أو عرضا ذاتا له علما عما يفرد بالتدوين والسمة والتعليم نظرا الى ما تملكه الطاقة على كثرتها واختلاف محولاتها من الاختلاف جهة الموضوع أى الاشتراك فيه على الوجه المذكور وقد تحدث من جهات أخرى كالمنفعة والغاية ونحوهما وبؤخذ لهما من بعض تلك الجهات ما يفرد تصورهما من حيث الاحمال ومن حيث ان لها وحدة فتكون حد العلم ان دل على حقيقة معينة مما أعني ذلك المركب الاعتبارى كما يقال هو علم بعينه عن كذا أو علم بوقوع كذا والافترسا كما يقال هو علم بقدره على كذا ويحترز عن كذا ويكون آله كذا فظهر أن الموضوع هو جهة وحدته سأل العلم الواحد نظرا الى ذاتها وان عرضتها جهات أخرى كالتعريف والغاية وأنه لا معنى ليكون هذا العلم وذلك علما آخر (٤٣) سوى أنه يبحث عن أحوال شئ وذلك عن أحوال شئ آخر مغايرة بالذات أو بالاعتبار فلا يكون تخارفا للعلوم في نفسها وبالنظر الى نواتها الا بحسب الموضوع وان كانت تتباير عند الطالب بحالها من التعريفات والغايات ونحوها اه متنا مقاصد (قوله أى) اذا تصور العلم برسمه فقد عرفه بمقتضى ما هو عليه من حيث ان لا يصدق على العلم على أفراد ولا يصدق على غيرهما وما أن يميز كل مسألة منه عن مسألة غير فليس من شرائط التعريف الرسمى قلت التوافق رسم العلم ذلك لان الغرض منه تمييز المسائل ومن ههنا يشترط في باب التعريف أهمها بيان في محله وهو أنه إذا كان الغرض من التعريف تمييز كل جزء من المعرفة يجب أن يكون بخاصة يكون لكل جزء من المعرفة تدخل فيها ولا يكون التمييز مدخلا فيها فيكون جمع التعريف ومنه بالتفصيل الى الأجزاء لا بالتفصيل الى الأفراد على أنه لو تدخل جزء من أجزاء العلم في التعريف الرسمى لم يصدق على ما ليس فرد العلم وهو مجموع العلم وجزءه غير ولم يصدق على العلم ولو خرج جزء من أجزاء العلم عنه لصدق التعريف الرسمى على غير فرد العلم وهو بعضه ولم يصدق عليه (أخرا آخر الخ) وهو أن يكون جامعاً للأجزاء وما تضمن دخول غيرها وهم لا يشترطوا الإلجام والانعقاد فثبت أن الأجزاء لا يصدق

وبالجملة اذا تصور العلم برسمه فقد عرفه بخاصة وعلم أن كل مسألة منه لا تدخل في تلك الخاصة وبذلك يقدر اذا أورد عليه مسألة منه أن يعلم أنها منه بقدر تامة فكأنه قد علم ذلك أولا وليرد أنه بمجرد تصور العلم برسمه قد حصل له بالفعل العلم بغير مسائله من غير حاجى بر دعليه أنه خلاف الواقع لئليس كل من تصور علم المنطق عباد كذا حصل له العلم بالفعل بكل مسألة منه وتورد عليه أنها منه الآن المتعبر عند القوم هاتان الجهتان (قوله وبالجملة الخ) بيان اجالى في جمع العلوم بعد التفصيل في جزئى أى اذا تصور العلم برسمه فقد عرفه بمقتضى ما هو عليه من حيث ان لا يصدق على العلم على أفراد ولا يصدق على غيرهما وما أن يميز كل مسألة منه عن مسألة غير فليس من شرائط التعريف الرسمى قلت التوافق رسم العلم ذلك لان الغرض منه تمييز المسائل ومن ههنا يشترط في باب التعريف أهمها بيان في محله وهو أنه إذا كان الغرض من التعريف تمييز كل جزء من المعرفة يجب أن يكون بخاصة يكون لكل جزء من المعرفة تدخل فيها ولا يكون التمييز مدخلا فيها فيكون جمع التعريف ومنه بالتفصيل الى الأجزاء لا بالتفصيل الى الأفراد على أنه لو تدخل جزء من أجزاء العلم في التعريف الرسمى لم يصدق على ما ليس فرد العلم وهو مجموع العلم وجزءه غير ولم يصدق على العلم ولو خرج جزء من أجزاء العلم عنه لصدق التعريف الرسمى على غير فرد العلم وهو بعضه ولم يصدق عليه (أخرا آخر الخ) وهو أن يكون جامعاً للأجزاء وما تضمن دخول غيرها وهم لا يشترطوا الإلجام والانعقاد فثبت أن الأجزاء لا يصدق

بخاصة واذا عرف بها فهي حاصلة في ذهنه فهاتان المسئلتان متدرجتان في قول السدس اذا تصور العلم برسمه وهناك مقدمة مختلقة وهي قوله فاذا توجه اليها وهي التي ترتب عليها الحكم بانها خاصة لأن الحكم عليها موقوف على ملاحظتها قصد وليس في الأولى الا ملاحظتها لاحل المعرفة وبمجرد الحصول بلا التفات ولا يمكن حسم ذلك الحكم عليها بانها خاصة وقوله عرف أنها خاصة اشارة الى أن قول السدس فقد عرف خاصته أى من حيث انها خاصة (قوله لا اشتراط كونه عاملا) عطف على قوله كون التعريف أى هذا الحكم منشؤه كون التعريف مأخوذا من جهة الوحدة وليس منشؤه ذلك الاشتراط وقوله فلزم مرتب على الاشتراط المنفى وهذا رد على العصام حيث قال فان قلت التعريف بالرسم هو التعريف بالجامع للمانع بالعرض وذلك لا يقتضى الآن يصدق رسم العلم على أفراد ولا يصدق على غيرهما وما أن يميز كل مسألة منه عن مسألة غير فليس من شرائط التعريف الرسمى قلت التوافق رسم العلم ذلك لان الغرض منه تمييز المسائل ومن ههنا يشترط في باب التعريف أهمها بيان في محله وهو أنه إذا كان الغرض من التعريف تمييز كل جزء من المعرفة يجب أن يكون بخاصة يكون لكل جزء من المعرفة تدخل فيها ولا يكون التمييز مدخلا فيها فيكون جمع التعريف ومنه بالتفصيل الى الأجزاء لا بالتفصيل الى الأفراد على أنه لو تدخل جزء من أجزاء العلم في التعريف الرسمى لم يصدق على ما ليس فرد العلم وهو مجموع العلم وجزءه غير ولم يصدق على العلم ولو خرج جزء من أجزاء العلم عنه لصدق التعريف الرسمى على غير فرد العلم وهو بعضه ولم يصدق عليه (قوله فلزم اشتراط

(قوله وأما على بيان الحاجة) تقدم أن المراد بالحاجة السؤال وهو في أي شيء يحتاج الناس إلى المنطق فالمنطق حينئذ وأما وجه توقف الشرع على بيان هذا السؤال ولاشأن الشرع لا يتوقف على بيان هذا السؤال ونحن نشد في الكلام حذف أي وأما وجه توقف الشرع على التصديق بجواب هذا السؤال وهو أنه بعصم الفكر الخ (قوله فلا) لم يلزم العلم الخ قياس استثنائي حذف صغراه وهي الثابتة لكونها ضرورية والأصل فلا أنه لم يعلم غاية العلم والغرض منه كان طلبه عبثا لكن طلب العبث باطل لأنه لا يليق بعقل فعدم علم غاية العلم باطل وإذا بطل عدم العلم بالغاية والغرض ثبت العلم بها فإن قلنا إذا كان علم القرن بهذا يستلزم معرفة الغاية فأى فائدة ذلك كراغبة فاجواب أن الرسم انما يستلزم تصور الغاية لا التصديق بها والمقصود هنا التصديق بها ولا يقال أن الرسم مستلزم لقضية وهي أنه بعصم الفكر وحشيد فهو مستلزم للتصديق بالغاية واجواب أنهم ذكروا أن القضايا المأخوذة في التعاريف المقصود منها التمييز والتصور لا الحكم وحشيد فلا يستلزم التصديق بها ثم إن المناسبت لم يسبق في المقدمة من أن المراد بها ما يتوقف عليه الشرع وعلى وجه البصيرة أن يقول أنه لم يعلم غاية العلم لم يكن على بصيرة الآن يقال أن قوله لكان طلبه عبثا مستلزم لكونه ليس على بصيرة لأنه يلزم من وجود البصيرة عدم العبث فعدم العبث لا يلزم البصيرة والبصيرة قوة فعلية تقدر وجود العبث تنفي البصيرة لأنه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء المزموم فحشيد قوله لكان طلبه عبثا مستلزم لكونه لم يكن على بصيرة فكأنه قال لم يكن على بصيرة وإنما عدل عنه لأن إثبات الشيء ينفي ما يستلزمه أبلغ لأنه كدعوى النبي بينة فكانا ندانسان في المزموم أعني عدم البصيرة وأفتنا عدم اللازم وهو العبث دلالة على أن قلنا لا نسلم أنه يلزم من عدم العلم بالغاية كونه عبثا لا يجوز أن يكون في نفس الامر لا يعلم الغاية وهو غير عبث أي أن من الجأ أن يشرع في عمل على جهالة غايته ثم يتبين أنه خبير ولا يلزم من نفي العلم كونه عبثا لجواز أن يكون ذلك الشيء خيرا في نفس الامر والجواب أن مراده بالعبث في المقام السعي من غير (٤٤) غرض صحيح مصاحب للسعي فإذا ما يعلم بالغاية وجد طلب العبث أي السعي من غير تصور

<p>وأما على بيان الحاجة إليه فلا أنه لم يعلم غاية العلم والغرض منه بناء على أن هذا المجموع غير العلم (قال شارح وأما على بيان الحاجة) زاد لفظ البيان إشارة إلى أنه مفهوم تصديقي وكذا في الموضوع أي توقف الشرع في العلم على إثبات أن الناس يحتاجون إليه لاجل كذا فهو في الحقيقة تصديقي بالغاية المترتبة عليه مع العلم باعتداده بالدليل (قال شارح فلا أنه لم يعلم غاية العلم) أي لم يعتقد ما جاز وألغى غايته أي بالغاية التي لها من اختصاص خاص به بأن يكون تدوينه لاجلها</p>

غرض صحيح فالمنظور له الحالة القائمة به لا ما في نفس الامر والحاصل أن الغرض عبارة عن المصلحة المترتبة التي قصبت بالتدوين فإذا شَرع الشارع في ذلك القرن

ملاحظا هذا المعنى فلا يمكن ضعف اجتهدا ولا يحصل له فتور لأنه يجحد المسائل الآتية موافقة لما لاحظناه (قوله والغرض منه) كالعبث هنا لكان (قوله وأما على بيان الحاجة إليه فلا أنه لم يعلم غاية العلم والغرض منه) أن يقولوا يشترط في تعاريف العلوم أن تكون جامعة للأفراد ما تضمن دخول غيرها جامعة للأجزاء أي المسائل ومائعة من دخول غيرها إذ لا يلزم من الأول الشاقي تحقيق الأول عند أخذ التعريف من غير جهة وجدته المسائل مع أن التعريف كذلك غير نافع في العلوم لعدم الشرع حينئذ على بصيرة أو يقال بدل هذا لا يسمع الجمع والمنع للأفراد من كون التعريف العلم من جهة وجدته المسائل الآن يلتزم أن ماصح جوابه من الجمع والمنع للفرق ذكي عن هذا لأن دخول سئله أو نحو ج أي أخرى يستلزم صفته المحدود إلى آخر ما ذكره وقد عرفت أن ذلك كله مردودا لا يمكن مع مراعاة الوحدة قوله فهو في الحقيقة الخ) أي لا يجرد تصديق بالغاية كما هو ظاهر الشارع بل لابد من إثبات الاحتياج إليه لاجل تلك الغاية الدليل فهو تصديق بالغاية بالدليل لأنه أن لم يكن عن دليل ربح عار جمعه عنه مع العلم بالاعتداد والاهتمام بها حيث كان الاحتياج لتدوينه لاجلها فذلك قوله لاجلها البيان الاعتدال بها ودليل احتياج الناس إليه هو ما ساق في الشرح ودليل الاعتدال بها الاحتياج إليه لاجلها فقولنا الدليل راجع لهما فأن دفع قول العصام أن ما ذكره الشارع لا يثبت توقف الشرع على بيان الحاجة بل على العلم بالفائدة المترتبة العتدال بها وأدفع أيضا أن بيان الغاية يحصل بالرسم لأنه ما فيه تصور لتصديق قوله أي بالغاية التي لها من اختصاص به) يعني أن الإضافات بقاء الاختصاص والمراد بالاختصاص الارتباط لأنه الذي يقبل الزيادة دون حقيقة الاختصاص وإنما قال حزينه بارتباط لأن هذه الغاية ترتب أفعالها على النفس القدسية الغير المحتاجة للتفكر (قوله من اختصاص) لفه معنى على فرض مقولته بالتشكيك والافه لا يتفاوت (قوله بأن يكون تدوينه لاجلها) تفسيره بالاختصاص فتدوينه لاجلها كان لها من اختصاص به وكان محتاجا إليه فيها سواء دون غيره لاجلها أيضا وأما أن المدلول على ترتبها عليه دون توقفها كما قال وهي الغاية الخ فأن دفع قول العصام لا يبين إثبات أن غاية العلم لا تحصل من غير العلم لاجلها التي في شيء أعم من أن تثبت لم يكن ذلك الشيء حاصلا من غير

واعلم أن عطف المرادف هو أن يكون الثاني مقبلاً مع الأول مفهوماً ومصادقاً كما في بشر وكذا أن شأواً مصادقاً لا مشهور ما فهو عطف مرادف أيضاً فإدراجهم بالمرادف ما يشبه المساوي كالكتاب بالقوة والشاحط بالقوة وأما أن كان بينهما العموم والخصوص بأن عطف الخاص على العام وكان الثاني يعنى الأول الآتية مفسراً ولا أو موضوعه فهو عطف تفسيرى يكون الثاني بيان المراد من العام ذلك الخاص وأولكون الثاني وضع الأول ومن المعلوم أن كل عرض غاية وليس كل غاية عرضاً فلا يحفل بالجل الماصح له كان الماصحاً وتعرضاً وإذا حفل بالجل

لكان طلبه عبثاً يقال جعل بيان الحاجة من المقدمة لجعل المقدمة متشابهة لما يتوقف عليه التسرع على وجه لا يكون عبثاً ويقال لا بل لأن ما يتوقف عليه التسرع على وجه لا يكون عبثاً وما يتوقف عليه التسرع على وجه البصرية لأن العلم بالغاثة تلك الفائدة لا يوجبها من جهة البصرية كما سبق إشارته إليه فمقرر دليل الشارح حيث نزل لم يعلم غاية العلم والغرض منه كان طلبه عبثاً ولو كان طلبه عبثاً لم يكن على

الشيء الأول ولا يتوقف دفع العبث على تلك المعرفة وكذا القوة قد يعتقد الطالب غاية غير الداعي إلى التسرع كاعتقاد العصبية عن الخطأ أى فكر كان وهى أرحم بمادون لأجله المنطق وهو العصبية عن الخطأ كالأفكار المحسنة لا بد من مقدمة للحكمة لأن الغاية المرتبة هى التى يحكم بانه دون لأجلها إذ لا دليل على غير ذلك (قوله ولما عطف الغرض عليه) لأن الغرض يضاف للقائل وهو المدون والغاية تضاف لنفس الفاعل (قوله وهى الغاية العتبية) أى فالشارح إنما تعرض للغاية العتبية ولذا اعل (٤٥) بقوله والالكان نعمة عبثاً وأما الغاية غير المعتد

بها التى لا يمكن السعى بدونها فتركتها الشارح تكسباً وأخذ هذا كله من الأضافة وهى هذا شرح السيد كلام الشرح فتدبر (قوله وتفصيله ما ذكره السيد) أى تفصيل هذا المحمل فى الشرح المأخوذ من الأضافة ذكره السيد فليس زيادته على الشرح (قوله مطابقاً) أى غير مطابق فى عمدها بهذا التعميم لأن الكلام هنا بما يتوقف عليه

لكان طلبه عبثاً

(قوله لكان طلبه عبثاً) أقول يعنى أن التسرع فى العلم فصل اختياري فلا بد من أن يعلم أولاً أن ذلك العلم فائدة متوقفة على ما لا يمنع التسرع مطلقاً به كما بين فى موضعه ولا بد من أن تكون تلك الفائدة معتد بها فطر إلى المسئلة التى تكون للمستغلين فى تحصيل ذلك العلم والالكان شرع فيه وطلبه مما يبعد عبثاً وإذا عطف الغرض عليه وهى الغاية العتبية المرتبة عليه لكان طلبه عبثاً وتفصيله ما ذكره السيد قدس سره (قوله فلا بد أن يعلم الخ) أى يعتقد ما جزمياً وطلبه مطابقاً وغير مطابقاً أن تلك العلم فائدة مخصوصة أى فائدة كانت وليس المراد أن يعلم بالفائدة المهمة فانه لا يمكن التسرع بذلك فى العلم لا يمنع الترجيح بلا مرجح على ما تقرر فى الحكمة وما قبله قد يوجب الفعل الاختياري بتوهم الفائدة كمرور العاشق فى سكة العشوق بتوهم رؤيته حتى على عدم الفرق بين توهم الفائدة والتصدق بالفائدة المتوهمه المتحقق فى الصورة المذكورة (قوله والالامتنع التسرع فيه) ولظهوره لم يتعرض له الشارح كذا ذكره السيد قدس سره فى شرح المواقف (قوله وأن تكون تلك الفائدة معتد بها) أى فى اعتقاد سواه كانت معتد بها فى نفس الأمر أو لا مترتبة عليه أولاً (قوله والالكان طلبه الخ) أى الاتكسب معتد بها فى اعتقاده بالنظر إلى المسئلة كان شرع فيه وطلبه تلك العلم عبثاً عفا لأنه فعل لا يرتب عليه فائدة

أسهل التسرع وسأبقى فى القولة بعد تيمم أن لأن الكلام هنا فى عدم العتبية حال التسرع فتأمل (قوله لا امتناع الترجيح بلا مرجح) أى لا ترجيح شئ مما يؤدى إلى فائدة مما عاين أو لم يحصل تلك الفائدة من كل منها فاجعل الشوق إلى واحد بخصوصه دون واحد ترجيح بلا مرجح ويدخل فى البهيمه ما إذا علم أنه فائدة مختصة به ولا يعلم عنها ما لا يجرد الاختصاص لا يصلح مرجحاً وبين بيان الجنس هذا ادفع ما قيل أن وجوب علم المختص بمنوع وغير المختص لا بد أن يكون مطابقاً بقا التعميم كونه سواه كما مطابقاً ولا باطل (قوله والتصدق بالفائدة المتوهمه) أى الجزم بأن خرب داره أنسب رؤيته المتوهمه (قوله أيضاً والتصدق بالفائدة) فانه فى تلك الصورة صدق ما نعتد فائدة المروءة لكن يترجح عنده عدم حصولها مع اعتقاد ما شأنها الترتيب تدبر (قوله ولظهور الخ) إشارة بذلك إلى أن توقف الفعل الاختياري على التصديق بفائدة معينة أمر ظاهرى الشاهد وأن القول بكفاية مجرداً لا رادقاً ترجيحاً أحد التساويين كافى قدحى العطفان كذا ذهب إليه الأشاعرة أمر حتى قال بعض الأذكياء لا يسلم وجود مثل هذه الصفة لاستلزامه الجمل كذا فى حواشيه على المواقف (قوله كذا ذكره السيد) أى ذكره ترك التعرض له لظهوره وإن كان التارك لها العتبية وعاد كرم من أن ذلك تارك من العتبية وهو ملاحق لظهوره ادفع ما قيل على الشارح أن اللازم لعدم العلم بالغاية عدم إمكان التسرع لإمكانه مع كونه عبثاً (قوله يترتب عليه أولاً) عمن بهذا الالكان الكلام فى أن التسرع لا يكون عبثاً وهذا يكفى فيه أن يكون معتد بها حتى يعتد به ويرتبة فى اعتقادها ما يبعد عن ضرورة

المأمور حدثكراً كان ذلك غاية لا غرض إلا أن الغرض المصلحة المترتبة على الفعل من حيث أن الغاية والغاية أعم وعطف الشارح الغرض على الغاية إشارة إلى أن المرتبة على طرف الفعل من حيث انتهائها طرفه فالغرض أخص من الغاية والغاية أعم وعطف الشارح الغرض على الغاية إشارة إلى أن المراد بالغاية في المقام الغاية الساعية لا الغاية غير الساعية فهذا العطف عطف تفسير لا مقصده تفسير الأول وإن كانت الغاية في حد ذاتها أعم فإن قلت هلا قال من أول الأمر الغرض ولا حاجة لذلك الغاية فالجواب أنه اتخاذاً كمالها أي الواقعة على لسانهم فذكرها ثم أتى بالغرض لأجل أن بين ما مرادهم بها والحاصل أن الرسم الأول هو قوله آله قانونية تعصم الفكر مستلزم للغاية لأنها أخذت فيه حيث قال تعصم الخ ولا شك أن غاية العصمة وقديس آله لا بد من معرفة العلم وإذا عرف برسمهم معرفته للغاية لأنها أخذت جزأ من الرسم ثمة أن العلم المتعلق بالغاية تصديق أعم من أن يكون راجحاً أو ساجزاً فمقوله فلا نه لم يعلم غاية أي لم يصدق بغاية العلم كالعصمة هنا على طريق الجزم والظن

بصورة ينتج لم يعلم غاية العلم والغرض منه لم يكن على صورة كلام الشارح يشهد به ليس العلم تلك الفائدة من جهة البصيرة حيث قال من رادسوا طريق لم يشاهده (٤٦) لكن عرف أمراً أنه فهو على بصيرة طلبه فجعل البصيرة حاصلة من غير العلم بالفائدة المعتمدة

عراقاً بذلك يفرجه فيه قطعاً ولا بد أن تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي ترتب على ذلك العلم اذ لو لم تكن إياها لما زال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير سعيه في طلبه عبثاً في نظره معتد بها في اعتقاده وكل ما كان هذا شأنه فهو عبث عرفاً أما الصغرى فظاهرة وأما الكبرى فلما ذكره قدس سره فيما نقل عنه على حواشي شرح المختصر العتب بحسب العرف ما لا يرتب عليه فائدة أصلاً أو يرتب عليه ما لا يعتد به نظراً إلى ذلك الفعل المشتمل على المشقة اه أي لا يرتب عليه في اعتقاده فائدة أصلاً معتد بها أو غيرها أو يرتب عليه فائدة لا يعتد بها في اعتقاده وإن كانت في نفس الأمر معتد بها بناء على المعارف المشهورة في الأطلاق أن الفاعل لا يفعل فعلاً لم يرتب عليه غرضه يقال فعل فعلاً عبثاً وإن جرت فائدته وعبادتنا من التقيد اندفع التدافع بين ما نقل عنو بين ما في المتن حيث يفهم من الحاشية أن الفعل الذي يرتب عليه ما لا يعتد به عبث عرفاً وإن اعتد الفاعل بالفائدة المعتد بها يفهم من المتن أن الفعل الذي اعتد نفسه فائدة لا يعتد بها عبثاً وإن ترتب عليه الفائدة المعتد بها واندفع ما قيل إن العبث العرفي بالمعنى المذكور فيما نقل عنه لا يمكن وجوده في تحصيل العلوم لانه يرتب عليها الفائدة المعتد بها التي وضعت لها (قوله وبذلك يفرجه) أي بسبب اعتقاده فائدة غير معتد بها في اعتقاده يضعف سعيه في تحصيل ذلك العلم فاما أن يتحرك أو لا يتحرك فيه حق السعي فما كان في شروعه على بصيرة (قوله وإن تكون تلك الفائدة) أي الفائدة المعتد بها التي اعتد بها الشارع (قوله لعدم المناسبة) بين ما اعتقده وبين العلم فإن كان ظاهراً زال الاعتقاد وإن كان خفياً بقى فلذا قال رجا (قوله فيصير سعيه) وأما ما يجوز أن يعتد بعد زوال الاعتقاد الأول فأنه لا يرتب عليه وتكون مهملة فيسعى في تحصيله لأجل هذه الفائدة فلا يصير سعيه السابق عبثاً فلا يضر لأن قوله فيصير يشاد داخل تحت رجا وانما يصير سعيه السابق عبثاً علم أنه لم يكن على بصيرة في شروعه (قوله عبثاً في نظره)

ولا يذهب عليه أن كل ثلوهذه يعني كلمة أن وأن ضمير طلبه يحمل الطالب والطلوب وأن الظاهر من غاية العلم والغرض منه غاية تدوينه فبصير المعنى لم يعلم غاية العلم التي دعت المدون إلى تدوينه لكان طلبه عبثاً والملازمة ممنوعة ظاهرة المنع لانه يجوز أن يعلم غرض منه أوجع ما علم المدون لأن ما علم المدون في المنطق العصبية عن الخطأ في الأفكار الحكمة لانه دونه مقدمة للحكمة ويجوز أن يعلم الشارع الغرض العصمة عن الخطأ أي فكر كان كإحاطة الغرض من تحصيله الآن فيثبت يجب أن يراد بغاية العلم غاية التدوين أو ما يقوم مقامها

سعيه السابق عبثاً فلا بد منه من أن يكون ما شرع لأجله هو المترتبة في الواقع كأمرو ساقى (قوله فذكر السد) وفي نسخة فلما ذكره بحسب العرف) وأما في اللغة فهو القسم الأول فقط كإف حاشية الواقف (قوله من التقيد) أي بقوله في اعتقاده وقوله ما في المتن دليل للتقيد بذلك وقوله ما نقل عنه أي على حواشي الشرح فله عليه حواش ونقل عنه على حاشيتها ما ذكره وقوله ما في المتن أي صلب تلك الحواشي وهو كافي هذه الحاشية (قوله وإن اعتد الخ) هذا هو محل التدافع فيصير قوله ما لا يعتد به بقولنا في اعتقاده (قوله واندفع ما قيل) لانه ليس العبث العرفي مجرد عدم الترتيب بل عدم ترتب ما يعتد به في اعتقاده (قوله لعدم المناسبة) بين ما اعتقده وبين العلم يعني أن السبب في زوال الاعتقاد عدم المناسبة بين الفائدة التي اعتد بها وبين العلم حين اشتغاله بذلك العلم لا عدم المناسبة بين ما اعتد به وبين فائدة العلم كما قالوه لأن الكلام إنما هو بعد الشروع وقبل القيام والفائدة هي ما يرتب على العلم قبله ولما حال السيد أو واسطة مناسبة حسائله لتلك الفائدة فاعتبر المناسبة بين العلم والفائدة (قوله فلا يصير سعيه السابق عبثاً) أي من حيث يرتب عليه سعيه في أن ما اعتد به فائدة ليس فائدية

وهو

(قوله وأما على موضوعه) أي وأما وجه توقف الشرع على التصديق بموضوعية موضوعه علمت أن الموضوع والتصديق به من أجزاء

في المكافأة لمصلحة التخصيل فتتضح الملازمة أن الذي يعلم غاية العلم توازي مشقة تحصيله لكان طلبه عبثاً ما العتث أما اللعب كما هو
الغنى والاستغناء لم يفعل لاعتكاف في فائدته مشقة أو بفعل لم يعلمه فائدة تكاف مشقته على اختلاف عبارات السيد السند في بيان العبث
العرفي ولا يخفى أنه إذا لم يعلم مثل تلك الفائدة لمكان طلبه لعباً لا محلاً يحصل من الطلب على حاصل لأنه لا حاصل للعب بل مدار تحصيل
الاشياء على الحد أو يكون عناءه فائدة لا جدوى وضعف السعي فلا ينتهي إلى المقصود * فان قلت يصح أن لا يعلم مثل هذه الفائدة بل
يعتقله فائدة اعتقاد غير مطابق فلا يكون طلبه عبثاً لاعتقاده لا عرفاً * قلت يكون عبثاً في باقي الحال لأنه إذا زال اعتقاده بعد الشروع
لعدم مناسبة العلم لتلك الفائدة التي اعتقدها يكون طلب الباقي عبثاً فترجع في طلب الباقي فلا يتم تحصيله * لا يقال لا بد للطلب من
فائدة معتد بها بالنسبة إلى مشقة الطلب سواء كان غاية العلم أو لا بل يجوز أن يكون غاية الطلب نفس العلم كافي العلوم النظرية فان غايتها
أنفسها * قلت غاية الطلب يجب أن تكون نفعاً للطلب فيرتب على تصورهما الشوق إليه ونفس العلم لا يكون نفعه إلا انما النفع فائدة
ترتب على حصول العلم وان كان حصول العلم له وأصافه فيما إذا كان نفس العلم أمراً يترافق ذاته بغاية اللطيف عصمة الشارع عن
الخطأ وليس له مع قطع النظر عن هذا التفرع شرف حتى يكون غاية الطلب نفسه وغاية العلوم النظرية تصاف بأصاف العلوم الشرعية فغاية
الطلب كل ما كان يترتب على حصول العلم لأنفسه ومعنى قولهم وغاية العلوم النظرية حصولها لأنفسها حصولها لأغلاط وهو يغابر
حصولها لأنفسها فلا يراد اتحاد الغاية وذوي الغاية * ولا يجوز أن يجعل قوله لم يعلم (٤٧) غاية العلم على غاية ما سواه كانت

معتد بها أو لا وسواء

كانت مرتبة أو لا لأنه

لا يستلزم عدم العلم بها

كون الطلب عبثاً بل

امتناعه لأن الطلب

فعل اختياري وقد تقرّر

في موضعه أنه يتمتع صدور

الأفعال الاختيارية

من غير غفائته ماله

فأسلم الطلب بتوقف

على العلم بفائدته

وأما على موضوعه

وأما إذا علم الفائدة المعتد بها المترتبة عليه فله تكمل رغبته فيه وببالغ في تحصيله كما هو حقه ويراد ذلك
الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة مسائله لتلك الفائدة

وهو العبث العرفي فلا يناق ما في شرح المواقف من جعل هذا القسم عبثاً عرفياً (قوله فانه تكمل الخ)
فصل من ذلك أنه كان على بصيرة في شروعه وبما حررنا عبارة الشرح والحاشية بعد اطلاعي على
قوائد القبول يظهر لي اندفاع شكوك التاخرين في هذا المقام واعلم أن كل حكمة ومصلحة ترتب على
فعل تسمى غاية من حيث انها على طرف الفعل ونهايته وفائدة من حيث قربها عليه ففضلان اعتباراً
وتعيين الأفعال الاختيارية وغيرها * وأما العرض فهو ما لا يحل اقتضاه بالفعل على فعله ويسمى غايته
غائية له ولا يوجد في أفعاله تعالى وإن جت فوائدها وقد يخالف العرض فائدة الفعل كما إذا أخطأ في اعتقاده

ودفع كون الطلب عبثاً بنفي على العلم بالفائدة المعتد بها المترتبة في نفس الامر * وما يناقش به من أن الفعل الاختياري كثيراً ما يسد
بتوهم نفع فاشترط التصديق بفائدة ما يخالف الواقع ويستعصب حتى يجعل التصديق بمعنى يشمل التوهم كشمول التصديق بمقدمة
القياس الشعري التي لا يتعلق بها التحصيل يمكن دفعه بان فصلاً يتوهم له يسد بتوهم النفع لا يسد لتوقع التوهم بل لفائدة
صيرورة النفع أقرب إلى الوصول وتلك الصيرورة تصديق بها مثلاً الذهاب إلى قبر بخار المحبوب ليس بتوهم رؤيته بل الزعم بان قرب داره
أنسب رؤيته والرؤية فسأرجى لا يقال أصل الطلب بتوقف على العلم بفائدته لطلب العلم لا يقول قد كرر * وأعلم أن
الغاية والعرض متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار كما يدعوى إلى الشيء من حيث ينتهي إليه الشيء غايته ومن حيث قصد ما يترتب على
ولذا أضاف الغاية إلى الفعل والعرض إلى الفاعل وفي جمعهما في الصاروة إشارة إلى أن الشارع يجب أن يعلم الفائدة من حيث انها غاية
الطلب ومقصود الطالب حتى لو عرفها لم يعرف أنها شيء بها الطلب في الواقع أو لم يعرف أنها شيء فلهما لم يخرج من العبث فافهم وواعلم أن
ما ذكره لا يثبت توقف الشروع على بيان الحاجة بل على العلم بالفائدة المترتبة الاعتدالها ولذا في إثبات التوقف على بيان الحاجة من
مقدمتين آخرتين أحدهما أن معرفة الحاجة لا يحصل بدون البيان وثانتهما أن غاية العلم لا تحصل من غيره إذ الحاجة إلى الشيء في شيء
انما تثبت لم يكن ذلك الشيء حاصل من غير الشيء الأول ولا يتوقف دفع العبث على تلك المعرفة (قوله وأما على موضوعه) أي وجه توقف
الشروع على بيان موضوعه على طبق قوله وأما على بيان الحاجة في مقامه تدبر أو على معرفة موضوعه على طبق قوله وأما على تصور العلم

فترتب على هذا المعرفة التفتش على فائدته تدبر (قوله وهو العبث العرفي) لأنه على ما مر لا يترتب عليه فائدة معتد بها في اعتقاده فصار
عبثاً نظراً إلى ذلك وليس المراد بالعبث في نظر الله عبثه فهو دون غيره من أهل العرف كعبثه في الاستعمال

العلوم لامن المقدمة (قوله فلان تبار العلوم الخ) أي فإذا كانت الموضوعات متغلزة ذاتا واعتبرا كانت العلوم كذلك وإذا كانت متغلزة ذاتا متغلزة اعتبارا فالعلوم كذلك مثلا علم الفقه موضوعه أفعال المكلفين والأصول موضوعه الأدلة وهما مختلفان ذاتا واعتبارا وموضوع علم النحو والصرف الكلمات العربية وهما مختلفان ذاتا لكن مختلفان اعتبارا (قوله فان علم الفقه) من إضافة العلم للنقص فهي البيان

(قوله فلان تبار العلوم) أي بعض كان عن البعض الآخر بحسب أي بحسب تبار الموضوعات الذي يتوزع لجميع أجزاء من علم آخر بجميع أجزائه الأعراف الموضوع وقدرته وفيه من هذا يقيد أن كون التصديق بالموضوع مقدمة للشرع وعلى وجه البصيرة بمجرد وقوع البصيرة على تبار العلم عن العلوم الآخر وليس كذلك بل لتوقفها على التزعم هذا العلم المشروع فهو إما كان من العلوم المدونة أم لا إذ كما يحيل التباس مشكلة من العلم بمسئلة علم آخر بالبصيرة يحل التباسها على مسألة علم فالأولى أن يقال لأن تبار العلم المطلوب مما عدها بتبصر موضوعه وقد أشار بنصو والمدي في علمين جرتين إلى أن هنك مقدمة لأسبل إليها الا استقرار • وأما ما ذكره في تعيين موضوع الفقه فقد تعقب عليه لا يقتصر في أفعال المكلفين بل يشمل أفعال الصبي والمجنون وبذل المكلفون بالعباد ويمكن دفعه ببيان المراد بالمكلفين (٤٨) المكلفون بالنوع والفرض منمخرج الملك فالتبديل بالعباد نوع خروج عن طريق

السداد والمراد بالأفعال أفعال الجوارح كلها المتبادر والحدث عين ألتية بحث عن اشتراط فعل الجوارح بالنية ولا يصير لغيره خروج البحث من حيث الاناحة لأنه لا يخرج عن الجمل

(قوله فلان تبار العلوم بحسب تبار الموضوعات) أقول وذلك لأن المقصود من العلوم بيان أحوال الأشياء ومعرفة أحكامها فإذا كان طائفتين من الأحوال والأحكام متعلقة بشئ واحد أو بأشياء متسابة وطائفة أخرى منها متعلقة بشئ آخر أو بأشياء متسابة أخرى كانت كل واحدة منهما علمًا راسخًا متماز عن صاحبها ولو كانتا متعلقتين بشئ واحد من جهة واحدة أو بأشياء متسابة من جهة واحدة كانتا

كذلك في المواشي الشريفة الشريفة على شرح المختصر (قال الشارح فلان تبار العلوم بحسب تبار الموضوعات) أي التبار الذي فالعلوم على قدر تبار الموضوعات ان كان تبارها بالذات كان تبار العلم كذلك وإن كان بالاعتبار فالاعتبار كالعلوم العالم فانهم من حيث الشكل موضوع للهية ومن حيث الطبيعة موضوع للسما والعلوم من الطبيعي والنفق قد يتفق الاتحاد بعض المسائل فيها للموضوع والمحمول واختلافهما بالبراهين كالقول بان الأرض مستدرة (قوله وذلك) أي كون تبار العلوم بحسب تبار الموضوعات ثابت لأن المقصود من تدوين العلوم سواء كانت ألبية أو غير ألبية فلا ريد أن الواجب أن يقول المقصود في العلوم بيان أحوال الأشياء أي إثبات العوارض الناتجة للوجودات باللائم والمقصود من ذلك البيان معرفة أحكامها أي التنبؤ بالحكمة المعارضة للأشياء بالنفس إلى الأحوال وذلك لأن كمال النفس الانسانية في القوة الادراكية فهو التشبه بحضرة الواجب تعالى علما والتشبه انما يحصل بصفة أحوال الموجودات

بعض آخر ونحو ذلك كرا كزها وخيارها وزلة ذلك (قوله السمانو العالم) أي لعلم السما والعالم وهو علم يعرف فيه أحوال الأجسام التي هي أركان العالم وهي السموات وأقمارها والعناصر وهو قسم من الطبيعي (قوله من السما والعالم) (قوله وذلك الخ) أي لكون تبارها اعتبارا بقدر يتفق الخ فيما إذا كان الشكل مقتضى الطبيعة ككون الأرض مستدرة (قوله كالقول بان الأرض الخ) فانه مشكلة من الهشة والطبيعة لكن في الهية ثبت ذلك بالبرهان الانفي وفي الطبيعي ثبت بالبرهان الحلي وكتب أيضا قوله كالقول بان الأرض مستدرة فاستدل على الاستدرة في الطبيعي بان جميع العناصر بل التلكيات بسائط والشكل الطبيعي البسيط هو الكروي لان مقتضى الطبيعة واحدة لا يتخلف وهو يدل على مسدده ما يقتضيه طبيعة الشيء واستدل عليها في الهية بانه لو كان امتدادها الطولي أي ما بين المشرق والمغرب على استقامة لكان طوع الكواكب على سكانها وكذا غروبها عنهم في آن واحد إلى آخر ما ذكره وهو استدلال بوجود المسبب على وجود السبب فهو ركان اني ليس منبني على مقتضى الطبيعة فالهشة في الطبيعة عن الاستدلال من حيث غروبها واسطة عرض ذاتي أعني البساطة بخلافه في الهية (قوله ألبية) هي ما قصد تحصيلها غيرها كالنقش وغيرها إلى ما قصد تحصيله لذاته كالطبيعة على ما قبل (قوله فلا ريد الخ) لان المقصود من تدوينها مقصود فيها (قوله العوارض) كالحديث العالم وقوله أحكامها كتبوت الحدوث (قوله والمقصود من ذلك البيان الخ) إشارة إلى أنه المقصود من البيان المقصود من تدوين العلم معرفة مبدء

(لما كانت مواد النسيئة في هذا المطبوع كثيرة يستغنى بعضها عن بعض حذفنا منها حاشية العصام بناء على طلب حضرة المآثر فليعلم)

(قوله يبحث فيه عن أفعال المكلفين) أي عن أحوال أفعال المكلفين والمراد بالبحث عن أحوال الأفعال إثبات تلك الأحوال للأفعال فنلكت

من التدوين بالواسطة وإنما أجل السيد (قوله فأردوا كل طائفة الخ) فلما كان ذلك الأفراد أعماول الرجوع إلى الشيء بمنزلة غيره أو أشياء متناسبة كذلك كان غير العلم أعنى المحمولات تنزلت الشيء والأشياء لم يكن ذلك الشيء أو الأشياء هو الذي يسمى بموضوعا كان غير العلم بغير الموضوع فتم المقصود وهذه العبارة كلها من شرح المواضع (قوله وجعلوا علما) فالعلم هو تلك الأحوال وسأفني أسئلة سابقة (قوله وهذا معنى قوله الخ) يريد أن ظاهر عبارة السيد لا تلازم فيه ألا يلزم من كون المقصود من العلم تلك المعرفة كون كل طائفة علما برأسه إلا بعد ملاحظة التعذر المذكور وأيضاً ليس كونه علما برأسه ذاتياله فلا يلزم ملاحظة التدوين أولاً وآخره (قوله متعلقة بشئ واحد كالأحوال العدد) قال السيد الشرح في حواشي المطالع العدد ما زاد أن كان كسوره التسعة وهي من النصف إلى العشر زائدا وإتمام أن كانت مساوية له كالسبعة وأما ما يخص أن كانت ناقصة (٤٩) عنه كالثمانية وإن انقسم

تساويين فهو الزوج
والأفلاخ الفرد والزوج
ان انتهى في الفسحة إلى
الواحد فهو زوج والزوج
والأفلاخ فرد
أن ينقسم أكثر من
مرة واحدة فهو زوج
الزوج والفرد كالثاني عشر
وان لم ينقسم الأمرة
واحدة فهو زوج الفرد
كالسبعة اه وقول السيد
وهي من النصف أي مع
التنزيل إلى الأقل فالأقل
(قوله كما عرفت) أي في
قوله سابقاً فكتبه
على الشرح وان كان
بالاعتبار فبالاعتبار
كأجر العالم الخ (قوله
ولا استحالة الخ) سواء
لوحظ أنها متشابهة

يبحث فيه عن أفعال المكلفين
علما واحدا ولم يستحسن عدل واحدة منهما علما على حدة واعلم أن الواحد على الشارع في العلم أن يتصوره
بوجه ما أو الامتناع الشروع فيه وأما تصوره برسمه فاعلم يجب ليكون شروعه فيه على بصيرة وأن يعقد
أن ذلك العلم فائدة مخصوصة ترتب عليه سواء كان ذلك الاعتقاد جازما أو غير جازم طائفة الواقعة أو لا
وأما الاعتقاد بجاهر فأنه وغرضه في الواقع فاعلم يجب ذلك لئلا يكون سعيه في تحصيله عما بعد عبثا على ماهر
على ما هي عليه بقدر الطاقة وكانت مصيرها مختلطة متكررة متعذرة فأردوا كل طائفة من الأحوال
الراجعة إلى شيء أو أشياء متناسبة بالتدوين وجعلوا علما على حدة لتسهيل التعلم وسواء ذلك الشيء أو الأشياء
موضوع العلم لأنه واضح لأن يبحث عن أحواله ولأن موضوعات مسائله راجعة إليه وهذه معنى قوله وإذا
كانت طائفة من الأحوال والأحكام (قوله متعلقة بشئ واحد) كالأحوال العدد في الحساب وأشياء
متناسبة ومعنى التناسب اشتراكها في أمر ذاتي كاشتراك الجسم العلوي والسطح والمنطق في المقدار أو
عرض كاشتراك الأدلة الأربعة في استنباط الأحكام اشتراكا معنياه فان رأى جهة الاشتراك في جميع
المسائل (قوله كان كل واحد منهما) أي من الطائفتين علما برأسه وأخلاقا العلم على طائفة من الأحوال
على سبيل المبالغة لأنهم المقصود من تدوين العلوم والأفلاخ المدونة عبارة عن المسائل (قوله ولو كانت)
أي الطائفتان المفروقتان ولذلك أورد كل واحد لئلا يظن أنه فرض محض (قوله من جهة واحدة) إشارة
إلى أن اختلاف الجهة موجب لاختلاف العليين كما عرفت (قوله ولم يستحسن الخ) إشارة إلى أنه استصحب
اقتضاء حسن التعلم وتسهيله ولا استحالة أن يعد كل مسألة علما أو كل العلوم علما واحدا (قوله وأما الخ)
بيان للفرق بين الأمور الثلاثة بعد اشتراكها في توقف الشروع على وجه البصيرة عليها بان الأمرين الأولين
يتوقف أصل الشروع على نوعها بخلاف الثالث ولا تستلزمها ما هو الواجب في الشروع وعدم الترتيب بينهما
سبيل كل واحد منهما مفيد الأصل البصيرة بخلاف الموضوع قوله لتأخره في المرتبة عنهما جعل مفيد الزيادة
البصيرة وبان الأمرين الآخرين من قبيل التصديق بخلاف الأول فإنه تصور (قوله عما بعد عبثا) أي عرفا

(٧ - مروح النسيئة) في أنها أحكام مأمور على أخرى أولا (قوله بين الأمور الثلاثة) أي التي
في الشرح وقوله على نوعها ما هو التصور بوجه ما فان منه التصور بالرسم واعتقاد فائدة مخصوصة فان منها فائدة المعنة المرتبة عليه
في الواقع (قوله وعدم الترتيب الخ) يحتاج للجمع بينهما وبين ما تقر في الحكمة السابق به لا ترتيب بينهما في مرتبة توقف أصل الشروع في
الفعل عليهما وان كان بينهما ترتيب في أنفسهما لأن تصور فائدة شيء أعنى يكون بعد تصور الشيء تدبر (قوله لتأخره في المرتبة) لعدم
توقف الشروع عليه وقوله جعل مفيد الزيادة البصيرة لأنه إذا صدق موضوعه الموضوع لزدادت بصيرته وهذا التصديق لم يتقدم سواء
كان جهة الوجهة المأخوذ لقياسها إلما إلزام المرسوم به الموضوع أولا لان ذلك تصور لا تصديق بالبدليل ولا شك أن التصديق بالبدليل
مفيد لزيادة البصيرة فأنفع مما أوردناها :

(قوله فهو أيضاً مفيد للبصرية) إشارة لتوفيق بينه وبين الشرح (قوله أى موجبة لزيادة اعتناءه) فليس المراد أصل الاهتمام لمصلحة
بأى فائدة مخصوصة (قوله بما يقع جواباً) وهو مفهوم تصديق وقولهم أن أى مطلب التصور اصطلاح كائنته فى حاشية المطول (قوله
للمخصوصة الخ) أى ليس معرفة الموضوع بخصوصه بل يصدق بموضوعية موضوعه الواقعى أو بنوعه بأن يصدق بموضوعية أى موضوع
معين وإن كان غير مطابق (قوله زيادة البصرية الخ) مراده توجيه الشرح لا الاعتراض على السيد لاجتماع مرادهما تدبر (قوله أيضاً
زيادة البصرية الخ) ردنا (٥٠) يقال إن المقدمة ما كان لاجل الشروع على بصرية لا ما كان لزيادتها فلا تكون معرفة الموضوع من

المقدمة (قوله مبادئ
الافتقار) أى علم الوضع
(قوله لشدة الخ) يعنى
أن مراده قدس سره
توجيه صنيع المصنف
لا الاعتراض عليه (قوله
قلما ينقل الخ) يفيد
جواز تعقل المعاني لاعتن
الالفاظ ولو ذهنية وهو
موضع خلاف ذكركه فى
حاشية المطول فراجع
(قوله المعاني) أى
لأن معبث هى معان
والافتقار بمن الالفاظ
(قوله بالتقديم وإن الأخير)
كان يبين أن علم المنطق
يقدم بمحصلته على جميع
ماعداه لاحتياج الكل
اليه وعلم المعاني مقدم
على البيان لأن المقصود
من البيان معرفة طرق
أداء الأغراض المقصودة
فى المعاني وهكذا (قول
الشارح وبيان شرفه)
أى يعطى حقه من
من الجد فى تحصيله (قوله

ولزيادة صفة فى تحصيله إذا كانت تلك الفائدة مهمة وأما معرفته بأن موضوع العلم أى شئ هو فليست
واجبة للشروع بل هى لزيادة البصرية فى الشروع فقوله لم يتغير العلم المطالب عنده ولم يكن له بصرية فى طلبه
أراد به أنه لم يتغير بزيادة تعين ولم يكن له زيادة بصرية لأن التميز البصرية قد حصل له بتصوره مرسمه وقد تحقق بما
تقرر أن مقدمة العلم المذكورة ههنا ثلاثة أشياء أحدها تصور العلم بوجه ما ورسمه وثانيها التصديق بفائدته
وثالثها التصديق بموضوعية موضوعه والأولى أن يجعل مباحث الالفاظ أيضاً من المقدمة لتوقف استفادة
العلم وأدائه على معرفة أحوال الالفاظ الآن المصنف أورد ههنا فى صدر المقالة الأولى وقد جعل من المقدمة
أيضاً بيان مرتبة العلم فى بيان العلوم وبيان شرفه وبيان وجه تسميته باسمه والاشارة إلى مسائله
أجلاً فهذه الأمور تسعة عامة منها متعلقة بالعلم المطالب وموجبة لمزيد عند الطالب ولزيادة بصرته
فى طلبه وواحدة منها متعلق بطريق أدائه واستفادته أعنى مباحث الالفاظ والأحسن فى التعليم
أن يذكر كلها أولاً وقد يكتفى ببعضها ولا يجرى فى شئ من ذلك إذ لا ضرورة هناك لافى التصور بوجه ما والتصديق
بفائدته كما بيناه وذلك قال بعضهم الأولى أن يفسر المقدمة بما يعين فى تحصيل الفن المطالب

فهو أيضاً مفيد للبصرية إذا لم يجر من العسمن البصرية (قوله إذا كانت تلك الفائدة مهمة) أى موجبة لزيادة
اعتناء بشأنها كما يقال أهمنى الأمر إذا قلقل وخرنك (قوله وأما معرفته بأن موضوع الخ) أى معرفته بما يقع
جواباً عن هذا السؤال أى معرفته بأن موضوعه ذلك الشئ (قوله فليست واجبة للشروع الخ) أى لاصل
الشروع للمخصوصة ولابنوعه (قوله أراد به أنه لم يتغير الخ) وزيادة البصرية أيضاً بصرية فيصدق عليه أنه بما يتوقف
عليه الشروع على وجه البصرية (قوله تصور العلم بوجه ما) على التوجه الأول أو مرجمه على تقدير قوله فالأولى
(قوله على معرفة أحوال الالفاظ) من الوضع والدلالة والأفراد والتركيب والاستدراك والتعارف وغير ذلك
وكونها ميسرة فى مبادئ اللغة لينا فى توقف الافادة والاستفادة عليها (قوله الآن المصنف رحمه الله أورد ههنا الخ)
لشدة الارتباط بين المنطق والمعنى حتى أنه قلما ينقل تعقل المعاني عن تحصيل الالفاظ (قوله بيان مرتبة العلم)
أى فى التحصيل بالتقديم والتأخير بقاى إلى علم آخر (قوله وبيان شرفه) وله جهات الموضوع فما كان
موضوعه أعم فهو أشرف وبالدليل فما كان دليله أقوى فهو أشرف والغاية فما كانت غايته أنفع فهو
أشرف (قوله والأحسن فى التعليم الخ) إشارته إلى دفع ما أورد الشارح التفتازانى من أن البصرية ليست
أمر اضطرارى يقال أنه يتوقف على الأمور الثلاثة ولا يحصل بواحد منها أو باكثر منها (قوله الأولى الخ)
أي قال ذلك لأنه قد عرفت أن ما لم يتوقف عليه الشروع على وجه البصرية هو الاعانة لأن هذه العبارة
أظهر وأسلم من المناقشة والمراد بالعلوم كما هو السابق إلى الفهم (قال الشارح فان علم الخ) تصوير للحكم الحكى

المقدمة (قوله مبادئ
الافتقار) أى علم الوضع
(قوله لشدة الخ) يعنى
أن مراده قدس سره
توجيه صنيع المصنف
لا الاعتراض عليه (قوله
قلما ينقل الخ) يفيد
جواز تعقل المعاني لاعتن
الالفاظ ولو ذهنية وهو
موضع خلاف ذكركه فى
حاشية المطول فراجع
(قوله المعاني) أى
لأن معبث هى معان
والافتقار بمن الالفاظ
(قوله بالتقديم وإن الأخير)
كان يبين أن علم المنطق
يقدم بمحصلته على جميع
ماعداه لاحتياج الكل
اليه وعلم المعاني مقدم
على البيان لأن المقصود
من البيان معرفة طرق
أداء الأغراض المقصودة
فى المعاني وهكذا (قول
الشارح وبيان شرفه)
أى يعطى حقه من
من الجد فى تحصيله (قوله

وله جهات) وأما أقضية المسائل فراجع إلى فضيلة الدلائل كما فى شرح للوافق (قوله إشارته إلى دفع الخ) وجهه أنه
لا يجرى (قوله ما أورد الشارح الخ) لخص هذا مع أن السيد تعرض لدفع شبه كثيرة فى كلامه يعرفه من الطبع (قوله إنما قال ذلك)
أى قال الأولى لا لأجابه لما ذكر (قوله هو الاعانة) أى فى تحصيل الفن كما هو القليل (قوله والمراد به) أى فى قول السيد بما يعين الخ
(قوله العلوم الخ) فلا يرد أنه يدخل فى العين العلم والكتاب أيضاً كما قيل

الاحوال التي انبثت لافعال خارجة عنها لانها وصف لها ثم ان افعال المكافئين لها جهات واحوال فن احوالها انما تحرم ومن احوالها انها تحل ومنها الحدوث ومنها انها موجودة الى غير ذلك مما لا يحصى ولذلك اخبر زعن بعض ذلك بقوله من حيث انها تحل الخ ثم انه جعل الخل والحرمة متلاقيين في الموضوع وهذا يقتضي ان المحمول غير الخلل والحرمة والصحة والفساد مع انها عين المحمول واجيب بان فعل المكاف الذي هو موضوع علم الفقه كلى منه الموضوع والصلاة والبيع والشرع وغير ذلك فتحة امور جزئية وكذا اضافة وجهت في الفقه عن الافعال الجزئية وان كانت اضافية والموضوع عطلق الفعل المقيد عطلق للخل والحرمة والصحة والفساد فان قيل يقع نحو لاجلية خاصة لانها وقعت مجتمعة على فعل جزئي كبيع في قولنا البيع اذا كان مستوفيا للشروط لحلال فلم يرد الشارع بالافعال الجزئية بل مطلق الافعال والذي نبهت عنه ليس احوال هذا الكلي بل احوال جزئية فتارة وقع قيد الموضوع وما وقع مجتمعا فامل فهذا الجزئي الذي قيدت عليه يتوارد هذا الاشياء عليه حرام مثلا وحلال وهذا تعلم ان قواهم موضوع كل فن ما يبعث فيهم عن عوارضه اى احواله معناه عن احوال جزئية لان المثبت في العلوم انما هو احوال جزئية وعلى هذا القول الشارع لان علم الفقه يبعث عن افعال المكافئين اى عن احوال جزئية افعال المكافئين المقيدة للخل الخ وهذا ما يفهم من كلام عبد الحكيم وذكر بعض كلاما آخر اسهل من هذا وهو ان قوله من حيث الخ اى من حيث صحة الخ اى صحة اضافة للخل فلاذى اخذ قيدا هو صحة الاضافه والذي يجعل الخل المطلق (قوله عن افعال المكافئين) فيه ان الصبي ما مورب الصلاة عند بلوغه سبعين والشارع وحيد (٥١) فالاولى حذف قوة المكافئين لانهم الان

من حيث انها تحل وتحرم ونصح ونفسد وعلم اصول الفقه يبعث عن الادلة السبعية من حيث انها تستنبط عنها الاحكام الشرعية فلما كان هذا الموضوع ولذلك الموضوع اخرصارا على تميز من مفردا كل منهما عن الآخر فالعلم يعرف الشارع في العلم ان موضوعه اى شئ هو لم يميز العلم المطلوب عنه ولم يكن له طلبه بصيرة

في الجزئي كما يدل عليه قوله متلا وليس باستدلال (قال الشارع افعال المكافئين الخ) اشار الى ان ليس موضوع فعل المكاف مطلقا والامكان الصحت عن الافعال المخصوصة فيه (قال الشارع من حيث انها تحل وتحرم) الظاهر تعلقه به بحيث يكونه بيان الاحوال والحق انه متعلق بالعروض المفهوم من الكلام وانه قيد للموضوع والقيد مطلق الخل والحرمة والمجروح عنه الخل والحرمة فالمخصوصان فلا راد ان الحديث تمة للموضوع فلا تكون مجتمعة عنها (قال الشارع من حيث انها تستنبط) اى يصح الاستنباط عنها لان نفس الاستنباط محصور

يقال انه حار على القول الآخر وهو ان المسأور من الشارع انما هو الولي (قوله عن الادلة السبعية) اى الكتاب والسنة والقياس والاجماع (قوله من حيث انها تستنبط الخ) اى لان حيث انها واردة عنه عليه الصلاة والسلام وعلى

هذا القيد ياتي ما ورد على ما تقدمه واجيب بان القيد صحة الاستنباط والذي جعله محمولا للاستنباط (قوله الاحكام الشرعية) عبارة عن النسب التابعة لكتيبات الوجوب الموضوع في قولنا الموضوع واجب والشرعية منسوبة للشرع وفيه ان الشرع عبارة عن النسب التابعة ففقه نسبة الشئ الى نفسه واجيب بانها منسوبة للشرع بمعنى الشارع لا بمعنى الاحكام على (الا ما منع من نسبة الشئ الى نفسه مبالغة) (قوله انما امتاز عن علم اصول الفقه موضوعه) اى بغيره فموضوعه موضوعه (قوله مفردا كل الخ) لاجل الحاجة بعد قوله يتميز الخ واجيب بان لا يلزم من ذلك الانفراد فان باب البيع وباب الصلاة متميزان ومع ذلك لا يقال لهما مفردان بل هما مجموعان في كتاب منسوب للفقه (قوله فالعلم يعرف الشارع) اى فالعلم يصدق الشارع في العلم بجواب هذا السؤال وجوابه المعلومات التصورية والتصديقية والسؤال ماموضوع هذا الفن والتصديق انما يتعلق بالجواب للسؤال فلا يقدح في جواب (قوله لم يميز العلم الخ) في ان التميز البصري قد حصل بالرسم والتصديق بالعصمة التي هي الغاية الان يكون المراد زيادة التميز وزيادة البصيرة وفيه ان المقدمة امر متوقف عليه الشرع وفي العلم على وجه البصيرة ولم يقل على زيادة البصيرة لان راد البصيرة حصولها اصلا ولا كالا باعتبار الموضوع فان قلت المذكور في الرسم البصيرة لا تتميز وهذا التقدير يشبه بان فيما تقدم غير ما علم لهم بل يعرفوا بالرسم بالتميز واجيب بان التميز ثمة ان غير بحسب الخارج وغير بحسب العقل واعظمهما الاول فلذا اخصر الزيادة بل ذكر في جانب الموضوع واما الرسم فالوجود فيه التميز العقلي فلذا لم يذكر فيه زيادة

(قوله وليس باستدلال) مثلا يلزم شبه المصادرة (قوله اشار الى ان ليس موضوع الخ) يعني ان قول الشارع افعال المكافئين يفيدان موضوع الفقه ليس فعل المكافئين المطلق عن التقييد بالمخصوصات اذ لو اخذ ذلك لغير فعل المكافئين لم يأت بصيغة الجمع لانه على الافراد المعبر فيها بالمخصوصات سواء كانت اضافة لعقل الصلاة ولا كالصلاة في الاوقات المكرهه والابان كان موضوعه الفعل المطلق لما كان البحث عن الافعال المخصوصة فيسمع انه لا يبحث فيه الاعضا (قوله الظاهر تعلقه به بحث) فيكونه بيان الاحوال اى المجروح عنها لان البحث عن الافعال من حيث تلك الاحوال يبحث عنها

(قوله ولما كان بيان الحاجة) أى ولما كان التصديق بان هذا الفن يعصم الذهن عن الخطأ فى الفكر ينساق الى معرفته المراد بالمعرفة المعرفة التصورية أى يؤدى الى تصور برسمه فالسبب التصديق بكونه يعصم الذهن والسبب تصور برسمه فالاول ملازم والثانى لازم لهذا حاصله فيعلم منه ان التصور ممكن تبسبب التصديق مع ان التصورات لا تنكسب من التصديقات لان التصديقات لا تتحقق الا بعد التصورات والجواب ان المراد بقوله ينساق أى يستلزم وليس المراد به ينكسب أى يستلزم التصور برسمه وليس المراد به ينساق أى يستلزم التصور برسمه بل ينساق الى ظهور اثره بخلاف ما لو عر بسوق فرما يتوهم المعاناة وأعمال يعكس بان يقول ولما كان معرفته برسمه تستلزم بيان الحاجة لازوم الفساد لانه لو عرفه بالله علم بحيث عن التصورات والتصديقات لوجد الرسم دون التصديق بالحاجة لان هذا لازم أعم وأقل بهذا الكلام أى بقوله ينساق الخ أن بينهما عامعا وأن الاول سبب والثانى مسبب

فروض وعقده فعل المكلف لانه يبحث فيه عن حله وحرمة وجهته وفساده التى هي عوارضه وقيد بالحجية على معنى أن البحث عن العوارض يكون باعتبار الحجية وبالنظر اليها فيجب أن نلاحظ الحجية فى البحث عن أحواله ولا يكون لها مدخل فى العروض لئلا يلزم تقديم الشئ على نفسه انما يعرض الشئ لئلا يبدأ بتقديم على العارض كذا ذكره السمعاني التلويح قال السيد وفيه أن الحجية لا بد أن يكون لها مدخل فى عروض تلك الاحوال لتكون أعراض ذاتية للقيده ضرورة ان القيد أخص من الموضوع فلذا قال المحشى والحق أنه متعلق بالعروض المفهوم من (٥٣) الكلام اذ للعنى عن أحوال أفعال المكلفين العارضة لهما من حيث الحل والحرمة فتكون

الحجية قيد الموضوع ومن تثبته ويدفع الاشكال السابق بان القيد الذى هو من تنبؤ الموضوع ومتقدم هو مطلق الحل والحرمة والمحمول عنه الحل والحرمة المخصوصان وهما متأخران وانما قال المحشى فلا تكون مجموعا عنها اشارة لدفع الاشكال بوجه آخر وهو أن الموضوع وقيد

ولما كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته برسمه

(قوله ولما كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته برسمه) أقول وذلك لان بيان الحاجة الى المنطق هو

عنه فيه (قال الشارح ولما كان بيان الحاجة الى المنطق ينساق الى معرفته الخ) فى التاج الانساق وان شذن فى اختصاره دون السوق اشارة الى ان استلزامه اياه من غير تخصيص ببيان المصنف رحمه الله وكذا الرسم لازمه من غير احتياج الى استلزامه اياه فى نفسه من غير تخصيص ببيان المصنف رحمه الله وكذا الرسم لازمه من غير احتياج الى تصرف وذلك لان آخر ما ينساق اليه بيان الحاجة اليه مست الحاجة الى قانون يقيد عصمة الذهن عن الخطأ فى الفكر وهو لازم محمول مساو للمنطق ولذا قال وهو المنطق وكونه مستلزما اياه لا يقتضى اكتسابه منه حتى يلزم كتاب التصور من الجهة ومقصود الشارح بيان نكتة جمع بيان الحاجة والرسم فى بحث واحد مع أن الظاهر ايراد كل أول الكلى فى بحث ونكتة تفيد بيان الحاجة عليه مع أن العنوان يقتضى العكس وخلاصتها ما ذكره السيد قدس سره من أن بيان الحاجة يتضمن الرسم فلذا جمعهما دون العكس فلذا اقدم البيان وبما ذكرناه اندفع ما قيل من ان بيان الموضوع ايضا يتضمن الرسم فان ذلك باعتبار أنه يمكن أن

التبوت فى العلم فلا يثبت وهو لا قيد فيه بل فى علم أعلى منه من جوهره فيه كسائل القياس والترجيح وغيرها أوردتها (قوله الانساق روان شذن) روان المنشى (شذن) ضرورة قلغنى صرورهما ما شاها تاج (قوله اشارة الخ) لان الظاهر من الانساق أنه ذاتى للبيان مطلقا لاحصا بين المصنف (قوله ولذا تعرض) حيث قال ان يبين مبني الجاهل (قوله وكون الرسم لازما الخ) حيث قال ويحصل بذلك معرفة العلم برسمه وانما يقبل فى التام من غير تخصيص ببيان المصنف لان الشارح اعاد ذكر البيان فى الاستلزام دون الزوم تدبر (قوله لا يقتضى اكتسابه الخ) لان الاستلزام ليس اكتسابا لوجوده من الفردين (قوله مع أن العنوان) أى قول المصنف أما المقدمة فبها بحثان الاول فى ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه فأخبره ببيان الحاجة (قوله وخلاصتها الخ) يعنى لا يرد على البيان أن فيه استفادة التصور من التصديق وهو عاين الشئ على امتناعه وأطال فى بيانه لان بيان الحاجة يستلزم التصور كالرسم فهو محض استلزام لا جهة فيه والمتمنع هو الاكتساب (قوله لان ذلك باعتبار الخ) أى فهو محتاج لتصرف والكلام فيما ينساق بنفسه (قوله باعتبار انه يمكن الخ) فانه اذا بين أن موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية من حيث مطلق الايصال الى مجهول تصورى أو تصديقي أو من حيث صحة الايصال الى ذلك علم أن المنطق على بحثه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الايصال المخصوص على الاول أو من حيث مطلق الايصال على الثانى لكنه محتاج لتصرف بخلاف بيان الحاجة فان آخر مقدماته هو اللازم المحمول تدبر

(قوله) أورد هـ ما في بحث واحد) فاطر الجامعة بينهما ولم ينظر في التزام الذي بينهما والافتقار أورد هـ ما في بحث واحد مقدم بيان الحاجة ثلاثة سبب بينهما فان قلت هـ لا ذكر الشارح ذلك قلت له ذلك كمبرطيق الاشارة بقوله قري بالتوقف بيان الحاجة اليه عليه فان هذا بعيد انه قدم بيان الحاجة على تصوره

(قوله انما هي لجمعها الخ) أي فهو بيان مناسب لبيان الداعي لذلك (قوله أي غرض المدون) لا العلم لان الغرض انما هو للفاعل (قوله) وهو لازم مساو الخ) قال قرياد وعلى قول السيد هي تصوره رسمه ان قلت تصور الشيء رسمه تصويره بخاصته البينة الشاملة وتلك الخاصة لان تكون المساوية وغاية الشيء يجوز أن تكون أعم منه لجواز أن يكون الامر الواحد غاية لا مورد متعددة في أن يلزم مساواتها العلم قلت لزوم المساواة من بيان الاحتياج الى العلم بقسميه في حصولها ان الامر الواحد لو كان غاية لا مبرين لم يكن شئ منها بخصوصه محتاجا اليه في حصوله وانما المحتاج اليه احد الامرين يلزم الاحتياج الى العلم في تلك الغاية اختصاصا به ويلزم الاحتياج الى جمع أجزاءه في حصولها ثم لو هـ ومن مجموع الامرين مساواتها هـ والمخفى روجه القاطع في كونها غاية أنه بقيدها لانها تتوقف عليه اذهو والحاصل من الحاجة اليه فيها فان افادة غير ما يها لا ينافي الاحتياج اليه فيها ونوبه ما مره من (٥٣) ان انما هي الامر الترتيب على الشئ لا للتوقف فلذا

أورد هـ ما في بحث واحد وصدر البحث

أن يبين أن الناس في أي شئ يحتاجون اليه فذلك الشئ يكون غايته وغرضه ويحصل بذلك معرفة العلم بغايته وهي تصوره رسمه وأما بيان ماهية العلم رسمه فلا يستلزم بيان الحاجة لجواز أن يكون رسمه شئ آخر دون غايته فصار بيان الحاجة أصلا متضمنة للبيان للماهية رسمه فلا ذلك أورد هـ ما في المصنف في بحث واحد وابتدأ ببيان الحاجة فشرع في تقسيم العلم الى قسميه أعني التصور والتصديق

يؤخذ منه لازم محمول يعرفه على أن النسبة انما هي لجمعها هذا الوقوع (قوله وغرضه) أي غرض المدون (قوله) ويحصل بذلك الخ) لا به يحصل منه أنه علم بقيدته الغاية وهو لازم مساو له شامل لجميع أجزائه والامسا كان غاية بل لضعفه وهو ظاهر بين الثبوت بعد اقامة الدليل وهو معنى تصور الشيء بالرسم ولو أريد بالتصور المعنى الأعم أعني تصور الشئ بامر خارج كان أدفع للشغب (قوله شئ آخر) كان يقال علم بخصه عن المعلومات التصورية والتصديقية ولا يوهم منه استلزام الرسم بالغاية لبيان الحاجة فان مقصود ما راد صورة الاجتماع فيها بينها في الوجود (قوله فلذلك) أي لصيرورة بيان الحاجة أصلا متضمنة للبيان للماهية بالرسم والاشارة الى استلزام البيان له دون العكس يجعل قوله فصلا الخ مستندرا (قوله فشرع الخ) تفسير لقوله وايتدأ ببيان الحاجة أي ابتدأ بان شرع وفيه اشارة الى أن قول الشارح وصدر البحث الخ معطوف على قوله أورد هـ ما وترتبه على الشرط باعتبار أن تصدير البحث بالتقسيم أي جعله في أوله كما هو معنى صدرت الشئ بالشئ

أي وهذا المتوهم باطل لان تصور العلم بغايته متأخر عن التصديق بثبوتها له المتأخر عن بيان الحاجة اليه الماعرفت ان الرسم لا بد أن يكون بلازم بين الثبوت (قوله ايراد صور الخ) يعني انه اذا رسمه بالغاية لم يكن ذلك رسماً ان ثبت تلك الغاية بالدليل لتكون لازماً بين الثبوت كما مر فلزم اجتماع الرسم وبيان الغاية في الوجود بخلاف ما اذا رسمه بغيرها فان لازم ان ثبت ذلك الغير فلا يلزم اجتماع الرسم وبيان الغاية فحينئذ في الوجود وحاصل مراد قدس سره حينئذ دفع ما يقال انه كأن بيان الحاجة يقضي الى الرسم فيكون بيانها أصلاً ويقدم كذلك الرسم بالغاية يقضي الى بيان الحاجة بمعنى أنه لا يمكن الابدعيياتها لتكون الغاية لازماً بينها فيكون بيان الحاجة أصلاً وحاصل الدفع انه يجوز الرسم بغير الغاية فلا يلزم تقديم بيان الحاجة فقدر (قوله والاشارة) مستنداً فغيره يحصل الخ أي مع ان قوله فصار ليس مستنداً لان الغرض منه بيان الشارح جعل كون بيان الحاجة اليه أصلاً متضمنة للبيان للماهية رسمه ما سبق لتقديمه على بيان الماهية (قوله وفيه اشارة الخ) أي في تفسير بيان الحاجة بالشرع في التقسيم اشارة الى أن قول الشارح وصدر البحث الخ معطوف على أورد لان الشرط ان يوافق بيان الحاجة الى المعرفة بالرسم فلزم أن يكون جوابه هو الايراد مع التصدير بيان الحاجة ووجه الترتيب ما ذكره

(قوله فكانه في الحقيقة حكيم) لأنه من حيث أنه من مقدمات بيان الحاجة يكون تصديره مقصود بيان الحاجة ومن غير ذلك الجهة يكون شروعي في التقسيم وعلمه من الجهة الأولى تقدمت ومن الثانية كذب بعدد كتب أيضا قوله فكانه أي تصدير البحث بالتقسيم وقوله تصدير البحث ببيان الحاجة وعلمته أن بيانها ينساق الخ وقوله والشروع الخ وعلمته توقف البيان عليه (قوله ومن لم يفهم الخ) قال قرا داود على قول الشارح وصدر البحث أي جعل بيان الحاجة مقصدا أي يقدم بيان الحاجة على بيان الحاجة والباطل في قوله بتقسيم العلم الخ للآلية والتوقف مستقر حال من البحث أي صدره حال كونه ملتصبا بالتقسيم وقوله لتوقف الخ علة للالتباس لا للتصدير فإنه معلل بالانساق ثم قال ان عبارة السيد تنبه على ما ذكره حيث جعل التوقف علة للشروع في التقسيم لا للتصدير وقد عرفت رد من الخشي ثم قال قال بعض الأفاضل (٥٤) ان جواب لما هو مخرج قوله أو ردهما وطلب أن معنى قوله صدر البحث جعل التقسيم صدر

لتوقفه عليه فإن قلت لا حاجة فيه إلى هذا التقسيم بل يكفي أن يقال العلم ينقسم إلى ضروري ونظري إلى آخر المقدمات قلت المقصود بيان الحاجة إلى علم المنطق بقسميه أعني الموصول إلى التصور والموصول إلى التصديق فلو لم ينقسم العلم إلا إلى التصور والتصديق ولم يبين أن كل واحد منهما ضروري ولا نظري يمكن اكتسابه من الضروري لجاز أن تكون التصورات بأمرها مستلزمة ضرورية فلا حاجة إذن إلى الموصول إلى التصور وجاز أن تكون التصديقات بأمرها ضرورية فلا حاجة إذن إلى الموصول إلى التصديق فلا يثبت الاحتياج إلى جزأي يتضمن تصدير بيان الحاجة لأن التقسيم من مقدماته فكانه في الحقيقة حكيم تصدير البحث ببيان الحاجة والشروع في التقسيم وكل واحد منهما معلل بعلمه ومن لم يفهم المقصود وقع في تكلفات باردة (قوله لتوقفه عليه) أي لتوقف بيان الحاجة على الشرع في التقسيم لأن مقدمات بيان الحاجة مقدمات مترتبة وأخر ما يفعل البهيوه التقسيم فان التقسيم يتوقف عليه قوله وليس الكل من كل منها ضروري ولا نظريا المتوقف عليه قوله بل البعض من كل منها ضروري والبعض الآخر نظري يحصل بالفكر المتوقف عليه قوله وذلك الترتيب ليس بصواب المتوقف عليه قوله فت الحاجة الخ فعلى هذا الوجه يرى قول الشارح عليه راجع إلى التصدير ولك أن ترجع الضمير إلى التقسيم ويكون المراد لتوقف بيان الحاجة بجميع مقدماته أي مأسوى التقسيم على التقسيم وعلى التصديرين أن دفع ما قيل ان التوقف لا يقتضي التصدير لتوقف بيان الحاجة على كل واحد من مقدماته (قوله فان قلت الخ) منع التوقف والجواب اثبات المقدمة المنوعة (قوله أعني الموصول) أي مباحث الموصولين فلا يخرج مسئلة من مسائله من بيان الحاجة إليه (قوله فلو لم ينقسم العلم أولا) أي قبل سائر المقدمات لما عرفت من زعم مقدمات بيان الحاجة وأما تقسيم العلم أولا إلى الضروري والنظري ثم تقسيمه إلى التصور والتصديق أو تقسيم كل من الضروري والنظري إلى العلم كونه موجبا لقرنظم المقدمات وموجبا إلى إعادة النظر من كل منها يحصل من الضروري قلب للعقول لأن التقسيم باعتبار كفة الحصول بعد التقسيم باعتبار الحصول نفسه (قوله لجاز الخ) ليس المراد لجواز العقل لأن مضاه عدم الحكم بشئ من الطرفين بل الجواز ادعوى والمراد لجواز النظر إلى الشرط المذكور لا في نفس الأمر حتى

البحث وان قوله لتوقف بيان الحاجة عليه علة للتصدير فأعترض بان توقف بيان الحاجة على التقسيم لا يقتضي تصديره به كيف وهو يتوقف على باقي مقدماته اه وقد عرفت أن دفع كل ذلك ماعدا الأخير فسيأتي قرى بافتأمل (قوله ما يضل إليه) الانحلال انفكالك التركيب من أسفل إلى أعلى عكس التركيب (قوله وعلى التصديرين الخ) لأن بيان الحاجة كناية عن جميع المقدمات المتوقفة كلها على التصدير لترتيبها لا على آخر غير تلك المقدمات أو المتوقف ماعدا

التقسيم منها على التقسيم لأم من زعمها فاندفع البحث المذكور تدبر (قوله منع لتوقف) وقوله بل يكفي سند المنع ورد (قوله أي مباحث الموصولين) فالكلام على حذف مضاف ودفع بذلك ما قيل ان الموصولين أعني التعاريف والجهة موضوعا للمسائل والقسمان هما الطائفتان الثابتان هما الموضوعان والمحولان فلا يصح تفسير القسمين بالموصولين وجه الدفع ظاهر (قوله فلا يخرج مسئلة الخ) فان المباحث المسائل (قوله موجبا لترنظم المقدمات) أي علمنا من الترتيب بينها (قوله أن أعاد الخ) أي بعد الانتقال من الضرورية والنظرية إلى التصورية والتدقيقية يعونها (قوله ليس المراد الخ) اذ لو كان المراد ذلك لما صح قوله فلا حاجة اذا إلى الموصول اذ في الاحتياج انما يترتب على الحكم بالفعل بان التصورات مستلزمة كلها ضرورية (قوله بالنظر إلى الشرط) وهو عدم التقسيم فإنه بالنظر له يجوز ذلك وان لم يكن جائزا في نفس الأمر (قوله قدس سره فلا يثبت الاحتياج الخ) قال قرا داود فان قلت اختار المصنف في التصديق مذهب الامام وهو عنده من كتب من أمور أربعة والبديهي منها ما يكون مجموع أجزاءه أربعة بديهية والنظري ما يكون

(قوله اله) الحامل أن بيان الحاجة لا يتبين إلا بذكر مقدمات المقدمة الأولى أن يقول العلم ينقسم الى تصور وتصديق والمقدمة الثانية وليس كل منهما ضروريا ولا نظريا والمقدمة الثالثة أن يقول بل البعض من كل منهما ضروري والبعض نظري وهذه لازمة لما قبلها والرابعة أن يقول ان النظريات تتكسب من الضرورات والخلفيات ان النظريات قد يقع فيها الخطأ من اكتساب الفكر لها من الضرورات فإذن احتيج إلى قانون يصح من الخطأ في اكتساب النظريات من الضرورات فبيان الحاجة متوقف على هذه المقدمات الخمسة فقوله بيان الحاجة المعطى محل أن ضم عليه راجع إلى التقسيم وحيد فالمراد ببيان الحاجة ما عدا المقدمة الأولى لانها التقسيم أي لتوقف بيان الحاجة التي هي المقدمات غير الأولى مع الغرض وهو العصبة على التقسيم أعني المقدمة الأولى وبصح أن يكون الضمير راجعا إلى التصديق المستفاد من صدر وعلى هذا مراد بيان الحاجة بيان الغرض وهو عصبة فلك فقط والمراد بالتصديق الموقوف عليه التصديق بالحسنة وقد لزمن هذا أن بيان الحاجة مقدم على التعريف بالرسم لان هذه المقدمات من ثبوت ولا التقسيم إنما بعدد ولا بد من الانتفاة لها على الترتيب لاجل ان يتحصل بيان الحاجة والتعريف بعصباتها من هذا أن التعريف بالرسم متأخر فإخذ في ما بقاؤخذ من هنا كما علمت فان قلت هذا خلاف التقسيم وقال من أول الامر العلم ينقسم الى ضروري ونظري (٥٥) إلى آخر المقدمات المذكورة

فالجواب انه لو قال ذلك لتوهم ان المنقسم للضروري والنظري واحد من التصديق والتصور أي اما هذا أو هذا وغير المنقسم كله ضروري فلم يخرج الى المنطق بقسمة أعني الموصل الى التصديق والموصل الى التصديق ببقى ان بيان الحاجة مستلزم للرسم أي لوجوده لا لاكتسابه لان اكتسابه إنما يحصل بذكر الرسم فالتعريف يذكر لا اكتسابه ولا

بتقسيم العلم الى التصور والتصديق لتوقف بيان الحاجة اليه عليه (قاله) اما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل واما تصور معه حكم وهو اسناد أمر إلى آخر ليجبا بالأسلوب يقال للجموع تصديق (في) يقول العلم اما تصور فقط أي تصور لاحكم معه

المنطق معا وقد عرفت أن المقصود ذلك (قوله العلم اما تصور فقط)

يرد أن اللازم لمكان الجواز الى الجواز (قال الشارح بتقسيم العلم الى التصور والتصديق) هذا بناء على أن التصور مع الحكم تصديق عند أرباب هذا التقسيم كما هو منصوص في عبارة المطالع حيث قال العلم اما تصور فقط ان كان ادرا كاسنادا واما تصديق ان كان تصورا مع الحكم وأن قوله ويقال للجموع تصديق بيان لذهب الامام ولذا ذكر للجموع فلا يراد منه قسم العلم الى التصورين دون التصور والتصديق (قال فالعلم) الفاء للتفسير بتقدير قال معطوف على قوله ومصدر (قال الشارح لاحكم معه) لما كان في ذلك مقابلا لقوله مع حكم كان معناه فأنه عن اعتبار القيد المذكور في القسم الثاني فيكون بمنزلة لاحكم معه ومصدق على الحكم توهم لان قوله لاحكم معه قضية سالبة والسلب إنما يتصور فيما يتصور فيه الإيجاب ولا إمكان الإيجاب في الحكم فلا سلب وانتهاء الوساطة بين التقيضين المراد به ما سوى التقيضين فإقبل الأولى ان يقال تصور

يلزم من وجود الشيء تصوره واكتسابه (قوله أي تصور لاحكم معه) تفسيره للتصديق ولما أراد تفسير القيد فقال أي لاحكم معه وانما قال لاحكم معه لاجل المقابلة بقوله بعد أي تصور معه حكم والمراد تصور مقترن بعدم الحكم وليس المراد تصور من غير اشتراط حكم وهذا أي قوله تصور لاحكم معه صادق بتصور الموضوع فقط وبالحصول فقط وتصوره مع النسبة بأن يدرك ذات زيد ذات القيام ويدرك ارتباط القيام بـ زيد ولكنه يدركه هل هذا الارتباط واقم أو ليس واقع وتصور المركب الإضافي والتصديق والمرحى وتصور القضية المشكوك والفضية المتوهمة ومن قال ان السالحة كما يحسد الطرفين لا يفسيه فهو خلاف التصديق لان الحكم يقتضي مرجح

جزء من أجزاء نظري سواء كان الحكم أو غيره فلا يلزم من نظريه الاحتياج الى المسابحة فحقه نعم لو أختار للصنف مذهب الحكماء في التصديق وهو الحكم فقط لزم من نظريته الاحتياج إليها وسأى الشيء بأن مذهب الصنف بأن التصديق عنده وهو التصور الجامع للحكم والحكم وان لم يكن مستفادا من شيء لكن ادراك أن السبب واقعة اذا كان جماعا للحكم لا استفادا من الجملة فتدبر (قوله هذا بناء الخ) فان مقابل التصور التصور لا يقع فيكون هو التصديق (قوله سانحا) معبر عنه أي عارى عن الامتياز بالغرض (قوله ولذا ذكر في المجموع) ادلو كان المقصود بيان ما قال به أرباب هذا التعريف فليكن أي يقال ويقال به الضمير العائد للقسم الثاني (قوله) أيضا ذكر المجموع أي لفظ المجموع (قوله في القسم الثاني) متعلق بالمذكور (قوله ومصدق على الحكم) أي ينشأ عنه أنه تصور كما في الشرح (قوله ولا إمكان الخ) لعدم تأني الحكم مع الحكم ادلا بتعدد (قوله وانتهاء الوساطة الخ) دفع لما يقال له يلزم ان لا يكون واسطة بين التقيضين لان أحدهما سلب الآخر والحكم هنا واسطة لأنه لا يصدق عليه تصور لاحكم معه ولا تصور معه حكم لما ذكره من ان السلب الخ وسأله أن الوساطة المنقضية المراد بها ما سوى التقيضين والتمتاض هنا إنما حصل من اثبات الحكم وسلبه تدبر (قوله الأولى الخ) تعالى لا يكون

وقوله ويقال له أى للتصور المحبوب بعدم الحكم ثم إن هذا التعريف معترض بكونه غير مانع لشموله للحكم لأن الحق أنه ادراك فهو تصور ولا شك أنه لا حكم معه أى لم يتعلق بذلك الحكم بحكم وأجيب بأن نفي الشيء عن إمكان ثبوته ومعولم أن الحكم لا يقبل حكما آخر فلما قال لا حكم معه خرج الحكم لأنه ليس داخل لعدم صحة الشيء في جانبها فتمسكه (قوله من غير حكم عليه) ظاهره أن تصور الانسان مع الحكم به تصديق كافى هذا الانسان وليس كذلك لانك اذا تصورت الانسان وهذا فقل من غير ايقاع النسبة كان تصور اساندا ما والجواب أن في العارة حذفا والاصل من غير حكم عليه ولاه وأما هذا في بعض الصور وهو ما اذا وقع الانسان محكوما عليه (قوله بنى أو اثبات) المتبادر أن الباعلة الحكم فيقتضى أن المحكوم به نفس الشيء والاثبات مع أنهم ما نفس الحكم لأن الحكم يطلق على النسبة الحكمية وعلى الإيجاب والسلب المعبر عنه بالثبوت والاثبات والإيقاع والانتزاع وأجيب بأن المراد بالثبوت المنفى وكذا الاثبات فإن المراد به المثبت وقه نظر لأنه لا يشمل الامور ع القضية الموجبة بقسمها أعنى المعدولة والحصولة مثل ز بد قاتم ز بد قاتم اذا جعل حوف الشيء جزأ من محمول القضية فالأولى حكم عليه فيها بحسب وهو القيام وفى الثانية حكم عليه بعدم القيام وهو منفى ولا يشمل موضوع النسبة لأن قولك ليس ز بد قاتم لا يقال حكم عليه فيها بالثبوت لأن المحكوم به فيها هو القيام مثل الموجبة لأن النسبة فيها ثبوت القيام وان اختلفا في الحكم لأن الحكم في السالبة ادراك أن هذا الثبوت ليس مطابقا لواقع وفي المرجحة أنه مطابق وإن كان يقال لا حكم له أنه نافى أى نافية لثبوت الذى هو النسبة (٥٦) فالحكم في السالبة نفي الثبوت أو ادراك نفي الثبوت والحكم في المعدولة نفس العدم أو ادراك

نفس العدم فالأحسن أن تجعل الباء للتصوير أى الحكم المصور بالاثبات كز بد قاتم وبالنفي نحو ليس ز بد قاتم فالحكم مجهول وقد قسرا عايزا ز د قاتم لتوهم أن المراد بالحكم النسبة لكن رد على هذا شئ وهو أن التحقيق أن الحكم كيف كانا فى لأنه فعل وحشد

ويقال له التصور الساذج كصورنا الانسان من غير حكم عليه بنى أو اثبات وأما تصور معه حكم ويقال للجموع تصديق معه عدم الحكم توهم (قال الشارح ويقال له التصور الساذج) أفاد بهذا الاطلاق أن المراد بقوله فقط التقييد بعدم الحكم معه أعنى بشرط لا شئ لعدم التقييد بكون الحكم معه أعنى لا بشرط شئ فإنه يستلزم انقسام الشئ الى نفسه وإلى غيره وأما الاطلاق التصور الساذج على مطلق التصور فكونه بعيدا عن اللفظ اذ التوضيف بصفة زائدة على ما يستفاد من الموصوف بقيد التقييد دون الاطلاق خلاف المتعارف وإن احتمل الاطلاق له في الجملة كما مر حجه في حاشية المطالع (قال الشارح من غير حكم عليه) أى لا حكم عليه كفى ضربه من غير جرم فلا يستدعى وجود غير يكون منشأ التصور (قال الشارح من غير حكم عليه) المناسب من غير حكم معه أو زيادة لفظه لأن المنعبر في القسم الاول عدم مقارنة الحكم مطلقا وكأنه أراد كصورنا الانسان في باواقع محكم وما عليه (قال الشارح بنى أو اثبات) تفصيل للحكم وليس صفة على تأويلهما بحسب ما مضى لا يخرجه عن الحكم السلبى

فيفسر بادراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة وكلامه هاتسنى على خلاف التحقيق وهو أن الحكم فعل وقد يجاب بأن الحق أن الاثبات والنفي هو الادراك المذكور لا ما يقتضيه ظاهر اللفظ من أن ذلك فعل (قوله وأما تصور معه حكم) دخل تحت قوله تصور ثلاث تصورات تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة وبقي رابع وهو المشار إليه بقوله مع الحكم فالصدق في الحقيقة صرح بمن أربع ادراكات تكون الحكم اذرا كاسمى على المشهور (قوله ويقال للجموع الخ) أراد به الثلاث تصورات ومقارنته الحكم لانفس الحكم لأن مع الصاحبة والمقارنة وهذا جارحاً من الشارح للصف والحق أن الرابع نفس الحكم لا مقارنته كما هو المأخوذ من المعية والحكم خارج من التصديق على كلام المصنف فلو قال وتصور وحكم ويقال للجموع تصديق كان أولى

من باب الإيجاب والسلب فيرد عليه عدم انتفاء الوسطة (قوله توهم) لما مر من قوله لما كان الخ وقوله وانتفاع الوسطة الخ (قوله على مطلق التصور) أى الذى هو معنى لا بشرط شئ (قوله أى لا حكم عليه) وفي نسخة أى لا بالحكم عليه (قوله المناسب الخ) لانتضاءه أن تصور مع الحكم به تصور وانما كان مناسباً لاصواب الامكان أن يكون عليه متعلقاً بطرفان محذوفاً وطرفان بالحكم عليه لا بنائى كونه محكوماً به تدر (قوله تفصيل الحكم) أى فهو مبنى على أن الحكم فعل لا كفى (قوله بنى أو اثبات) أى يستدفع أن الحكم عين الاثبات والنفي (قوله يخرج عن الحكم السلبى) لأنه رفع الحكم لا حكم شئ (قوله أى شأ يخرج عن الحكم السلبى) أى بخلاف الإيجابى نحو ز بد قاتم والعُدولى نحو ز بد قاتم فإن الاول مثبت والثانى حكم بعدم القيام وكلاهما موجبة الآن الاولى محصلة والثانية معدولة

(قوله كما إذا) ما كافة لامصدرية ولا موصوفة بالجملة التفرقة أى تصور حادث اذا تصورنا الخ لانه على هذا المعنى لا يرتضيه المصنف اذ التصديق عندهم التصور ان المتعلقان بالطرفين اذا فارقتهما الحكم ولا يقول بحدوث قصه ر آخر أى المجموع المركب من التصورات الاربعه وكذلك الشارح لا يرتضى هذا المعنى الذى على جعل مامصدرية موصوفة لان قصديمان مقصود المصنف مع قطع النظر عن صحته وفساده وان كان يأتى بتحقيق المعول عليه

(٥٧)

كما اذا تصورنا الانسان

أقول هذا التصور قد يكون تصورا واحدا كصورة الانسان وقد يكون متعددا بلان نسبة كصورة الانسان والكتاب أو مع نسبة غير تامه أيضا اما تفيدية كالحيوان الناطق أو اضافية نحو غلام زيد واما تامه غير خبرية كقولك اضرب واما خبرية بشلخها فان كل ذلك من قبيل التصورات الساذجة فلوها عن الحكم وأما أجزاء الشرطية فليس فيها حكم أيضا الا فرضا ولذا كما ليس تصديقا بالفعل بل بالقوة القريبة منه كاسمى (قوله واما تصور معه حكم) أقول هذا التصور لا بد أن يكون متعددا اذ لا بد فيه من (قال الشارح كما اذا تصورنا الخ) ما كافة على ما هو الشائع في أمثال هذه العبارة ولم يقل كصورة الانسان وحكمنا الخ اشارة الى أن القسم الثاني متحقق في هذه الصورة أعني مجموع تصورات الطرفين الذين اعتبر اسناد أحدهما الى الآخر بالتى أو الاتبات وجعل ماموصولة أو موصوفة بالجملة التفرقة والمراد كصورة حادث اذا تصورنا الخ مما لا يرتضيه المصنف اذ التصديق عندهم هو التصور ان المتعلقان بالطرفين اذا فارقتهما الحكم ولا يقول بحدوث تصورا آخر أى المجموع المركب من التصورات الاربعه والشارح لا ينفقه وده مجرد بيان مقصود المصنف مع قطع النظر عن صحته وفساده وحله على أحد المذهبين وصحى متحققه • وما قبل ان هذا التقسيم يستدعى ان لا يوجد في القسم الاول اذا تصورنا المعصية حكم ولا أقبل من الحكم بان هذه الصورة صورته نفسه أنه على تفسير تسليمه فربما بين الحكم الصريح والتمسنى والمراد ههنا الحكم الصريح كما هو التبادر والاستلزام كل تصور حكم لازم التسلسل (قوله هذا التصور قد يكون واحدا) أراد به بيان ما يصدق عليه القسمان حتى يظهر الاختصار ويضعف جهلها المتضاهاة وكون التعدد الذى لا يكون معه نسبة من أفراد القسم الاول لا ينافى اعتبار الوحدة في القسم لان التعدد الشخصى لا ينافى الوحدة النوعية (قوله اما تفيدية) كان الظاهر أن يقول اما غير تامه لانه لا يمكن لها فرد غير التفيدية اقامها مقامها الاختصار فى العبارة والمراد بالتفيدية ان لا يفيد فائدة تامة فتدخل الامتزاجية أيضا (قوله تامة غير خبرية) كان الظاهر انشائية اختارها تنصبا بعد الواسطة (قوله بشلخها) أو يتوهمها (قوله نحوها عن الحكم) أى التنى والاتبات وتفسير الحكم بالوقع والاوقع أو رفع الالتياع أو الانتزاع خروج عن مذاق المصنف (قوله وأما أجزاء الشرطية) فصلها عما تقدم لكونها ذات جيتين بخلاف ما صرحت حرف الشرط اخرج القسم والتالى عن كونها قاضيتين بالفعل فلا حكم في شئ منهما اتما الحكم بينهما بالاتصال والانفصال كما صرح به في تعريف الشرطية (قوله الا فرضا) يحذف حرف الشرط واعتبار كل منهما قاضية برأسها فادرا كما ليس تصديقا بالفعل لعدم إقرارها بالحكم أى بالتنى أو الاتبات بالفعل بل بالقوة القريبة منه اذ لا يحتاج الى تغيير النسبة بل الى عدم اعتبار معنى حرف الشرط بخلاف ما تقدم فانه يحتاج الى تغيير النسبة وتوابعها بالتجربة فاندفع للشكوك التى عرضت لبعض التالين (قوله هذا التصور الخ)

(قوله متحقق في هذه الصورة أعني الخ) أى ففسد أن التصديق عند المصنف هو مجموع التصورين المقارن للحكم والحكم خارج عنه وانما يشترط في تحققة المقارنة له كما يستفاد من قول المصنف وتصور معه حكم ولو قال كصورةنا وحكنا لا فاد أن الحكم جز من التصديق وليس كذلك تدبر (قوله أعني مجموع تصورات الطرفين) أخذ تصورا حصول من الحكم فانه فرع عن تصوره (قوله هو التصورين المتعلقان بالطرفين) أى متسببا أحدهما الى الآخر تدبر (قوله ولو استلزم الخ) منع لما سله أو لا (قوله ما يصدق عليه القسمان) فلفظ التصور مشترك بين المتعدد والواحد (قوله الذى لا يكون معه نسبة) أى غير تامة وقد بعدم النسبة لان ما معه نسبة لا تعد فيه لان النسبة

(٨ - شروح التسميه) هيئة تجعل التعدد واحدا (قوله الامتزاجية) كخمسة عشر وسبويه قبل العلية (قوله تنصبا بعد الواسطة أى بالنسبة على عدم الواسطة لعدم لفظة غير الواسطة لا يلزم المرادها فلا بد أن ما ذكره هنا يأتى في قوله غير خبرية كما أن ما ذكره هنا يأتى هنا أيضا (قوله التنى والاتبات) وهما فعلان بخلاف الالتياع والانتزاع فانها مدال الالتياع وادال الالتياع وبخلاف الالتياع والالتياع فانها بمعنى الوجود الربطى وسلبه (قوله فلا حكم في شئ) أى لا حكم بمقارن شيئا منها (قوله يحذف حرف الشرط) فالبفروض القدر حذف

(قوله وحكمنا عليه الخ) لم يقبل كصورنا وحكمنا الاقتضائه ان الرابع هو الحكم لا المقارنة فتأتي ما قبله فأتى بهذه العبارة لاجل أن لا يكون متافلاً ما تقدم والاشارة الى ان الثاني متحقق في هذه الصورة (قوله وحكمنا عليه بأنه كاتب) ظاهره ان الحكم مجرد تصور الانسان وليس كذلك لان الحكم متأخر عن تصور الثلاثة الانسان والكتابة وثبوتها وأوجب بأن الحكم بالشيء فرع عن تصور فلما قال وحكمنا الخ أفاد ان الكتابة متصورة كالنسخة (قوله أو ليس بكاتب) أي وحكمنا عليه بأنه ليس بكاتب ظاهره انه تمثيل للسالبة وليس كذلك لان هذه قضية معدولة المحمول أي حكمنا عليه بعدم الكتابة لان القضية السالبة ليس الحكم فيها بالشيء بل بسلب الثبوت ففي كلامه تسمع (قوله أما التصور الخ) اعلم انه اختلف هل العلم كيف أي صفة وجودية يمكن أن ترى أو لا ترى والأمور الاعتبارية فعلاً وانفعالا خلاف والتصديق أن العلم كيف أي صفة وجودية فهو الصورة الحاصلة والقول الثاني القائل انه ليس صفة وجودية يقول انه قول الفعل لتلك الصورة واتصافها بالاشك (٥٨) ان هذا هو حوصلها ونفعها وهذا غير القول بأنه فعل لانه يفسر بالتأثير والتأثير هو الفعل

والتأثير انفعال فإذا
مشتبعا على المعتمد كانت
الاضافة من اضافة
الصفة للوصف أي
الصورة الحاصلة وحديث
يسأل ويقال لأي شيء
ذكر الحصول حيث كان
هو نفس الصورة وجودية
لانه انما ذكره اشارة إلى
انه لا يقال لتلك الصورة
علم الا من حيث حصولها
في العقل وأما اعتبارها
لا من تلك الهيئة فلا
يقال له علم ولا أجل هذا
قدم الحصول لاجل
التنبه لهذا بخلاف ما لو
أخبرناه ان ربما يفهم ان
نفس الصورة لا من تلك
الهيئة هي العلم وقل
ان أعلم اضافة بين العلم
سوف الشرط لا الحكم

وحكمنا عليه بأنه كاتب أو ليس بكاتب أما التصور

تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية حتى يمكن اقتران الحكم بها كما يأتي (قوله أما التصور الخ) أقول القسم الاول مشتمل على شيئين أحدهما التصور والثاني كونه بلا حكم والقسم الثاني مشتمل
أضلاع على شيئين التصور كونه مع الحكم فاحتج الى بيان التصور الذي هو المشترك بين القسمين والى بيان
الحكم فان عدم الحكم يعرف بالمقابلة اليه وحديثه ينفع القسمين بجزأيهما

أي ما صدق عليه هذا التصور لا بد أن يكون متعددا في نفسه كما يدل عليه قوله حتى يمكن الجزأين بعد
الاقتران بصير نوعا غير القسم الاول فان اقتران الحكم به كاقتران الهيئة السيرية يتخرج عن التعدد
ويصير نوعا غير القسم الاول فلا يرد أن وحدها المقسم معتبرة وان هذه تصورات متعددة لم يعتبر
معها هيئة حتى يصير نوعا غير الاول (قوله حتى يمكن اقتران الحكم) أي قصد افان اقتران الحكم أي الثاني
والاثنان بالنسبة من حيث ارتباطهما بالطرفين وأما لا تعرف حالهما فلا بد من تصورات متعددة واقترانه
بالنسبة فقط ومع أحد الطرفين اقتران بالثاني بقدر فاته من المراتب (قوله مشتمل على شيئين) أراد به
تعيين مجمل يستدعي كلمة أو ما وان المذكور تفصيل لتلك الجملة والشيئين الشيئين المحتاجين الى البيان بقريته
قوله فاحتج فلا يتعسف بالهيئة التركيبية كونه مناهيا معاصو لمن اللغة وبالاشتمال الاشتمال بلا
واسطة فلا يضيق كون الجزأين الثاني مشتملا على أجزاء كالعهد والحكم والكون والاضافة (قوله كونه بلا حكم)
الظاهر لاحكام معه لكن لما كان المقصود من تعينه بلا حكم كونه بلا حكم غير عنه وكذا الحال في
قوله كونه مع الحكم (قوله فان عدم الحكم الخ) تعليل لتعريف الاحتياج الى بيان الامرين مع اشتباههما
على ثلاثة أمور (قوله يعرف بالمقابلة اليه) في التاج القيس والقياس اندازة كردن چیزی بچیزی وبعدي الى
المفعول الثاني جلاله وبعدي فتعديته بالي تضمن معنى الاضافة أي يعرف بالتقدير سال كونه مضافا الى الحكم
(قوله وحديثه ينفع الخ) أي حين بيان الجزأين ينفع القسمان باعتبار جزأيهما مجتمعين فانقص القسمان غاية

حتى يكون معنى الوقوع والا وقوع لانه المقروض وحديثا لا يوافق مذهب المصنفين أن الحكم فعل (قوله مقارن له) فهو
ضميره جع القسم الاول (قوله فلا يرد أن وحدها المقسم معتبرة) أي وحدها النوعية معتبرة فيكون نوعا واحدا (قوله والشيئين) أي في
كل من القسمين وكذا قوله وبالاشتمال (قوله بالهيئة التركيبية) وهي بلا حكم والكون مع حكم فالكونان لا تقتضي معرفتهما الا ببيان الحكم
أما أنفسهما فعلاهما من اللغة فاندفع ان غير القسم الثاني ليس الحكم بل الكون مع الحكم (قوله وبالاشتمال الخ) حاصلا كلامه أن
المشتمل عليه أولا وبانها هما الكونان وهما الميزان أيضا القسمين لكن المحتاج الى بيانه انما هو الحكم لعلم الكونين المميزين من اللغة فاذا علم
الحكم فقد تعلم الميزان فاندفع الثاني بين كون الجزأين الثاني هو الكونان وهما الميزان وكون المحتاج الى البيان هو الحكم واندفع أيضا ان
الميزان هو الكونان لا الحكم فتدبر (قوله اندازة) مناهيا مقدور كردن معناه جعل وجزئ معناه شئ وبجزئ معناه شئ والمعنى جعل شئ مقدرا
بشيء وقوله تضمن في نتيجة تضمن (قوله باعتبار جزأيهما مجتمعين) متعلق بتعريف أي يتعريف نسبت باعتبار الجزأين مجتمعين لان القسم

والمعلوم والمراد بصورة الشيء ما يميزه سواء كان حادثة أم لا أو أي سواه كان حادثة أم لا كان ذلك الشيء أخص كالوحيث الإنسان باضاحك بالفعل أو أعم كالوحيث بالحيوان أو مبيات كالوحيث بالفرس بأن تصورت الإنسان بالفرس والاول إلى الميز بالماهية كالوحيث الإنسان باله حيوان ناطق فالحيوان الناطق غير لائق أن تسمى عن غير من أفراد الحيوان وعن الجادات وكذلك الحيوان الضاحك يميزه عن سائر أفراد الحيوان فقط وتبين بالحيوان تميزه عن الجادات فقط وتبين بغير الفرس تميزه عن الفرس فقط فهذه الامور الميزة للإنسان من حيث حصولها في العقل يقال لها علم المخلط في العلم عبارة عن الصورة الحاصلة أعين أن تكون موافقة للواقع أولا وهذا تعريف العلم عند الناطقة وعند المتكلمين بالحكم الجازم المطابق للحق عن دليل قادر الحدوث العالم بقاله علم عند كل من هو أمان ادراك القدم والعالم فيقال له علم على الاصطلاح الاول والثاني فقد ظهر في العلم الصورة عبارة عن حيوان ناطق وعن حيوان ضاحك وعن فرس لأن هذا العلم الميز للشيء فالصورة عبارة عن الماهية المفصلة والماهية المجملة هو نفس الشيء للدلالة على مختلف العرف والمعرف بالاجبال والتفصيل ولذا تراهم يقولون ان العلم نفس المعلوم أي وان اختلفت الاجال والتفصيل والحصول في الفهم أو اخرجتم ان ما قلنا من كون التحقق هو ان التصور نفس الصورة انما هو نظر الواقع وان كان للتبصر من قول الشارح الا ان ترسم الخ لانه انفعال لان الارتراسم انفعال وان كان يمكن أيضا أن يجعل من اضافة الصفة للوصف أي الا الصورة التي ترسم

هو الجازم المختصان فلذا اعتبر الانضمام (قوله الشامل للضرورة الخ) قال الخليل في حواشي الدواني لا يذهب العلم بالاشياء على وجهين أحدهما يحصل صورة في نفس العالم أو لا تمامه ويسمى حصولها الآخر حصولها لنفسه عند (٥٩) العالم ويسمى حصولها كعلنا

بذواتنا وبالصفت القائمة بها اذ ليس فيه ارتسام بل حصول العلم بحقيقته لا على أنه عند العلم وهذا أقوى من الحصول ضرورة أن اكتشاف شيء في العالم لاجل حصوله بنفسه عنده

فهو حصول صورة الشيء في العقل

الانضمام لكونه علم بالشيء بكنهه (قال الشارح فهو حصول صورة الشيء في العقل) ان جعل تعريف العلم في الاعم الشامل للضرورة والحصول بانواع الاربعة وليا يكون نفس المدرك وغيره فالمدرك العقل الذات المجردة وبالصورة ما يميز الخارجة والذهنية والحصول الحضور سواء كان بنفسه أو عينه وبالمفارقة المستفادة من التفرقة أعم من الذاتية والاعتبارية وفي معنى عند كل واحد اختيار الحق الدواني ولا يخفى ما فيه من التكاليف البعيدة عن الفهم وان جعل تعريف العقل الحصول بقرينة ان المقصود تعريف العلم الكاسب والمكتسب كان التعريف على ظاهره والمدرك العقل قوة تدرك الغايات بنفسها والحسوس بالاسانيد وبصورة

أقوى من اكتشافه عنده لاجل حضور مثاله وصورة عنده اه (قوله بانواع الاربعة) هي العقل والاضيل والتوهم والاحساس (قوله ولما يكون نفس المدرك) أي وبصورة تكون عين المدرك بكسر الراء كافي علم الباري تعالى بذاته بما على أن علمه عين ذاته ويجوز أن يكون بنفسها (قوله فالمدرك العقل الذات المجردة) أي الامر المجرد في العقل والباري تعالى (قوله ما يميز الخارجة) كافي العلم الحضور ولو كان علم بالعلم الحضور لأن الصورة الحاصلة في الفهم من حيث حصولها بنفسها وجودها وجودها للوجود الخارجي في ترتب آثاره (قوله والذهنية) أي المثال المنزخ من الامر الخارجي قاله امر ذهني وذلك في العلم الحضور (قوله وبالحصول الحضور) أي لا ما يقابل الحضور من المعنى المختص بالعلم الحضور (قوله سواء كان بنفسه) كافي التصور بالكنهه أو عينه كافي التصور بالوجه (وللمفارقة الخ) أي للتلاخروج علم الباري بذاته عنه عن الذات المجردة (قوله المستفادة من التفرقة) لعله من الاضافة (قوله وفي معنى عند) أي ليكون جاري على المذهب من يقول بانتراسم الجزئيات الجسمانية في النفس ارتساما غير راسخ في فلا يقتضي الانقسام ويذهب من يقول بانتراسم في آلتها والعالم هو النفس (قوله من التكاليف) أي خمسة المدكور (قوله وان جعل تعريف الخ) بطلان مقام حاشية دواني التهذيب والارزاد عليه فلا راجع وكتب ايضا قوله وان جعل تعريف العقل الحصول الخ أي لا لاطلاق الشامل للضرورة وللحصول الشامل للتوهم والاحساس والعقل بل حصصا من الحصول القاصر على التعقل أي ادراك الكلي بالقوة العاقلة (قوله الكاسب) أي الذي يقع فيه الترتيب والملاحظة والمكتسب الذي يترتب عليه الكسب (قوله والحسوس بالواسطة) أي الامور المدركة بالحواس سواء التالهاة والباطنة فالقوة العاقلة تدركها واسطة ادراك تلك الحواس لها لكن التعقل قاصر على ما يدركه العقل بذاته وهو الكليات وهذا هو المراد هنا لان هذا الادراك هو الكاسب والمكتسب فخرجت الادراكات الثلاثة الباقية ولما كانت التفرقة محدثة على حقيقة بالان كليات حاصلة في العقل

(قوله صورته) المتبادر منه متعلق بصورة وحيد فيكون المعنى صورة ناشئة ومكتسبة منه فيعتنى أن الصورة المفصلة اكتسبت من الصورة المجملة مع أن الموصول معرفة المجملة لا بالصورة المفصلة والجواب أن الكلام حذف ما فهم عن أي الصورة حاكية عنه أي أن الصورة المسببة عنه كتبت (قوله بهما) اختيار الإنسان عن غيره (أراد بالإنسان الماهية المجملة والمراد بالإنسان الجنس الغريزي) كل غريز لا يتميز بالحيوان لا يتميز عن كل غيره وكذلك يتميز بالخاصة بالقليل نعم يتميز بالحيوان الناطق بميزة عن جميع الغريزي أن أنه اقتصر الإنسان بالوجود فهو يتميز به عن المعلوم وأما تعيينه بالإنسان العام الصادق بالوجود الواجب وغيره بالمعلوم الممكن فميزته عن المستحيل فقط والحاصل أن تتميز بهما ذكره فميزته عن شيء لم يتصور بهذا العنوان

(قوله سواء كان نفس ماهية الشيء) وهو في التصور باليكه بان تشمل ماهية الشيء في العقل بحيث تكون مرآة للاحاطة بذلك الشيء وقوله أو شجاعا وهو في التصور بالوجه فالصورة في التصور بالكتمة عين ماهية المدرك إذ الحيوان الناطق عين ماهية الإنسان والتغاير بين المرأة والمرء اعتباري بالأجل والتفصيل والتأخر من مرادهم التحم بناء على المذهبين من يقول بان الحاصل في الذهن عين الماهية ومن يقول أنه شجاعا (قوله على الحقيقة) (٦٠) أي لا بمعنى عند (قوله على لزوم) الإضافة إلى محله بالوصول والاضافة إلى متعلقه وكتب أيضا

فليس معنى تصورنا الإنسان إلا أن ترسم صورته في العقل بهما اختيارا الإنسان عن غيره عند العقل

الشيء ما يكون له امتياز سواء كان نفس ماهية الشيء أو شجاعا والظرفية على الحقيقة ثم العلم أن كان من مقوله الكيف فالمراد الصورة الحاصلة وفائدته جعله نفس الحصول التنبية على لزوم الإضافة وإن كان من مقوله الانفعال فهو على ظاهره لأن المراد بحصول الصورة في العقل انصافها وقوله إياها وأما من قال إن العلم متعلق بين العالم والمعلوم وصفة حقيقة ذات إضافة فلم يقل بالصورة إلا إمام الرازي هذا هو القدر الضروري في هذه المقام والعرض لتفصيله خروج عن الكلام (قال الشارح فليس معنى الخ) تصور لعمى الكل في مادة جزئية للإيضاح والتعبير بالحصر للردي من ذهب إلى أنه مجرد إضافة (قال الشارح إلا أن ترسم) الارتفاع في اللغة الاستئثار والتكثير والاعاوش من منال تناسب المقام ولعلمهم أخذ ومن الرسم معنى العلامه واستعمل بمعنى الانطباع والانتقاش والمراد أن تحصل انتفاذ الانطباع حقيقة واختاره لتصوير المعقول بالمحسوس (قال الشارح صورة منه) متعلق بصورة لتفهم معنى الأشعار والحكاية أي صورة حاكية منه لا ناشئة منه لأنه يخرج العلم العقلي وفيه إشارة إلى أنه لا يجب مطابقتها وأنه يجوز أن تكون مساوية وأعم وأخص وبما ينسب وفي إعادة في العقل من غير تغيير إشارة إلى أن الظرفية على الحقيقة (قال الشارح بهما) امتياز صفته كاشفة بصورة إشارة إلى وجه الخلقة الصورة على المعنى الحاصل في العقل فانها في اللغة بمعنى يكره يعني كما أن صورة الشيء سبب للامتياز في الخارج كذلك المعنى سبب للامتياز في العقل (قال الشارح عن غيره) أي

قوله على لزوم الإضافة الخ أي التنبية على أنه لا يطلق عليه الصورة إلا باعتبار حصولها به يعلم أنه اختلاف عبارة تدبر (قوله لأن المراد الخ) أي المراد بحصول الصورة انصافها بهما وقوله إياها من المد القضاة أما نفس الحصول فلم يقل به أحد (قوله إياها من قال الخ) ذهب جمهور المتكلمين المذكورين لوجود الذهني إلى أن العلم إضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم

وهي المسماة بالمتعلق وبعضهم إلى أنه صفة حقيقية أي موجودة خارجا ذات متعلق إمام قال بالوجود الذهني فذهب بعضهم إلى أن العلم الصورة الحاصلة وبعضهم إلى أنه قول الذهن لهم من المد القضاة وبعضهم إلى أنه إضافة بين العالم والمعلوم قال أبو الفتح (قوله أو صفة حقيقة) أي موجودة في الخارج ناشئة في محله ليست تابعة للمعلوم كالصورة لا إضافة (قوله فلم يقل بالصورة) إلا حاجة إليها بل يكون المتعلق بنفس المعلوم لا بصورة (قوله إلا إمام الرازي) فإنه قال في شرح الأشارات ليس الأدلة المتعارفة عن نفس تلك الصورة بل عن حالة نسبية إضافية إمامين القوة العقلية بين ماهية الصورة الموجودة في العقل وبينها وبين الأمر الموجود في الخارج لكن الإمام بعد ذلك قال إن لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون الأدلة المتعارفة عن حصول حالة نسبية بين القوة المدركة وبين الموجود خارجا (قوله الردي على من ذهب الخ) أي لا الردي على من ذهب إلى أنه صفة حقيقة ذات إضافة فهو حصر إضافي (قوله والمراد أن تحصل) أي المراد بالانطباع والانتقاش أن تحصل الصورة لأحقيقة الانطباع والانتقاش التي معناها أن هنالك صورة انطبع في ذهنه فمقابلته إياها هذا الصورة إنما حدثت في الذهن بدون مقابلته شيء بسبل بطريق الاتزان من الخارج وقوله واختاره أي الانطباع وإن لم يكن على حقيقته هنالك ذكر (قوله لتفهم معنى الأشعار والحكاية) فن اجتماعي البناء أو عن (قوله لا يتميز) العلم العقلي أي العلم المتعلق بالكل لأن الكلية إنما تعرض للشيء في العقل فليست ناشئة عن الأمر الخارجي (قوله وفيه إشارة الخ) أي حيث لم تكن ناشئة منه جاز أن توافق وأن تتخالف (قوله بمعنى يكره) أي الله الامتياز

(قوله كما ثبتت صورة الشيء الخ) تمثيل للعقول المحسوس فالنطبع في المرآة تمثيل المحسوس لانفس المحسوس كما قال الشارح (قوله تنبئ
 فيما مثل المعقولات) المعقولات عارية عن الماهية المحمودة ومثلها عبارة عما وقع به التميز كان ماهية أو شجاعة فليس صورة زبد منقطع في العقل
 ولا مثاله بل النطبع في الآلات كالصبر مثاله الله قال تنطبع فيما مثل المعقولات والحاصل أن الكليات مدركة بالعقل بمعنى أن صورها
 ومثلها منطبعة فيه وأما الجبريتات فالحق باتمها مدركة بالعقل بواسطة انطباع صورها في الآلات لا في العقل كما هو ظاهر الشارح وقد يقال
 قول الشارح تنطبع فيما مثل المعقولات غير حاصر فعبارة ما فيها تنطبع فيما مثل المحسوسات بقوله في التعرف حصول صورة الشيء
 في العقل شامل لثقل المعقولات وصورها ومثل المحسوسات أي صورها فالمراد بالصورة ماهية الامتياز كان ماهية لكل حيوان الناطق
 بالنسبة للإنسان أو صفا خارجيا كتميزه بالكتاب القويما وكان غير ذلك مما تقدم أو كان مثلا لجزئي كافي المحسوسات فالحاصل في العقل
 ليس هو الصورة المشاهدة بل مثاله فليس النطبع في العقل خصوص مثل المعقولات وبعد هذا كله فهذا التعرف يعلم الحادث إذا يقال
 عقل وحصول الأفي حق الحادث والحاصل أن جميع الجهليات المركبة في اصطلاح أهل هذا الفن يقال لها علم لأن قولهم الصورة الحاصلة
 أغنى كانت مطابقة أو لا المراد حصول ما يشمل الظن والجزم ولا يقصر على الجزم بل إن العالم انما يتصل بما صاحبه وقد أمناه هنا الصورة فلا
 يعقل أن الحصول من أفراد العلم لأن الحصول صفة للصورة وأجيب بانه ليس المراد مطلق الحصول (٦١) بل الحصول بقيد توبه في

العقل (قوله فقوله

وهو الخ) مفرغ على قوله

أما التصور فهو الخ (قوله

إشارة إلى تعرف مطلق

الخ) لما كان التبادر

من المصفاهة تعرف

للتصور فقط وكان هذا

غير مراد قال فيه إشارة

ولم يقل أنه تعرف

لمطلق الخ لما قسم

انفناء لتكون المطلق

غير مصرح به في المصنف

(قوله لأنه لما ذكر التصور

كما ثبتت صورة الشيء في المرآة الآن المرآة لا ثبت فيها الامثل المحسوسات والنفس حرة ان تنطبع فيما مثل
 المعقولات والمحسوسات فقوله وهو حصول صورة الشيء في العقل إشارة إلى تعرف مطلق التصور دون
 التصور فقط لأنه لما ذكر التصور فقط فقد ذكر أمرين أحدهما التصور المطلق

عن جنس الغير سواء كان عن جميع الاغيار أو لا ولا يشك بصور يذات الشيء والممكن العلم لأن ما عتاز بهذا
 الوجه عام بعقل وهذا الوجه وإن كان متصفا به في الواقع (قال الشارح كما ثبتت صورة الشيء الخ) في
 الصراح ثبوت وثبات برجاء يودن تشبيه للحصول العقلي بالحصول الحسي وهو متحقق عند الطبيعيين فإن
 الرؤية عندهم كالانطباع فمثل عند الرياضيين القائلين بالانعكاس (قال الشارح الامثل المحسوسات) في
 الصراح مثال للكسرة ما تمثل بضميتين وسكون جماعة والمراد بالمحسوسات البصريات (قال الشارح مثل
 المعقولات) الانقصار على ذكرها يدل على أن التعرف للتصور العقلي والمراد بالمثال أعين أن يكون نفس
 ماهية العقول أو شحاله (قال الشارح فقوله الخ) تفرع على تعريف التصور بما ذكره وأعمال إشارة لأن
 الظاهر كونه تعرف بقا للتصور الساذج (قال الشارح لأنه لما ذكر الخ) أي لما ذكر هذا القيد ذكر أمرين ولما
 كان المراد من التصور فقط التصور الساذج كان ذكره مذكرا مينا ولذا لم يتعرض لبيانه بخلاف التصور المطلق

فقط أي هذا القيد (قوله لأنه لما ذكر الخ) بيان لوجه الإشارة قد دفع به ما يقال إن مطلق التصور لم يتقدم فيه عود الضمير على غير ذلك

(قوله سواء كان عن جميع الاغيار) كالصورة الحاصلة من الحد التام أو لا كالصورة الحاصلة من التعرف بالأعم (قوله ولا يشك الخ)
 أي لأن ما ذكره يميز عن جنس الغير (قوله وإن كان متصفا به) ضمير كان عائد على ما من قوله عمل بعقل (قوله برجاء يودن) ورمناه
 على وحى معناه محمل وودن الكسوة أي الكسوة على محمل واحد (قوله فمثل عند الرياضيين) لأن المرئي نفس الشيء بطريق الانعكاس
 لامتثاله الآن الواهمة بعونه اعتياد النفس إدراك المرئي في جانب يقابل الباصرة أدركت النفس أن المرئي منطبوع صورته في المرآة وهذا القيد
 كاف في التشبيه (قوله بالانعكاس) أي انعكاس الأشعة من سطح المرئي إلى الرطوبة الجليدية (قوله ما تندر) أي واحد (قوله والمراد الخ)
 أي ليس المراد كل محسوس إلا تنطبع المسبوعات والمذوقات والموصات والمشمومات (قوله للتصور العقلي) أي تصور الأمر الكلي (قوله
 تفرع على تعرف التصور بما ذكر) لأنه تعرف بالتصور المطلق وإذا كان كذلك فعر فيه المصنف كذلك (قوله لأن الظاهر الخ)
 لأنه المناسب للقام (قول الشارح لأنه لما ذكر الخ) بيان لوجود المصنف بعد بيان وجوده المتقضي بالتعرف على ما سبق (قوله أي لما
 ذكر هذا القيد) أي أن التصور فقط قلل من الحكاية وأعمال قال ذلك لأن المقصود الذي هو المعنى هو التصور الساذج كافي قوله ولما كان المراد
 الخ لكن لا ينافي بضم القيد لهما (قوله ولذا لم يتعرض لبيان الخ) أي لم يتعرض للشارح للتشبيه عليه كما تم على المطلق بقوله لأن القيد إذا كان
 مسددا كذا الخ

(قوله لأن المقدس الخ) دليل على ما دعاهم أنه ذكر أمرين ولكن ذكر المقدس لاحتياج تحليل فلذا لم يقع عليه دليل لكونه صرح به بخلاف المطلق وحاصل ذلك أن المقدس كل والمطلق جزء ويلزم من وجود الكل وجود الجزء فقد تقدم مرجع الضمير لكن ضمنا فإن قلت إن لزوم الجزء لكل ضروري لا يحتاج لدليل قلت إن ما ذكره بقوله لأن المقدس الخ تنبيه لكونه ضرورياً فبقية خفاء لأنه دليل اذ لا يقام إلا على النظريات (قوله بالضرب) تطلق الضرورة على الوجوب وعلى الباطل وهو صريح في ذلك فلا يصح أن يدعى الضمير المقطوع أي قطعاً والبداهة من جهة ما قلنا من لزوم الجزء لكل فإن قلت غاية ما ظن في هذا صحة عود الضمير للمطلق لكن يلزم عليه ترجيح المرجوح لأن الصريح أقوى فواجه العدول عنه إلى غيره فالجواب أن محل كون ترجيح المرجوح خطأ ما لم يوجب ترجيحه وقد وجدناه موجباً لرجيحه وهو أن عود الضمير لهذا الرابع يلزم عليه كون التعريف غير مانع فلهاذا وجب الأول (قوله فذلك) الفاء لتعليل وهو تعليل لحدوث الأصل لم عدلت عن الرابع إلى المرجوح

(قوله لأن المطلق يتناقض المقدس) (٦٣) أي إذا أضعف وصف الإطلاق لم يصدق كره (قوله ونسبه) أي الشارح بقوله بالضرورة

(قوله ونسبه على ذلك) أي على ذكر المطلق سواء تنبها لأن الضروري يحتاج للتنبيه فقط لا الاستدلال وقوله ومنشأ الاشتباه أي فهم المناقضة (قوله فثبت المطلق الفرق) فثبت المطلق لا تناقض المقيد بخلاف ما إذا قيد وصف الإطلاق (قوله بين ذات المطلق) وهو الذي نادونه مع وصف الإطلاق (قوله إبطال السند) وهو جواز الوجود في العلم وهو مساو لنوع المحصر يعني أنه لا مثبت له سواء أذا الاحتمال للعدد الرابع حتى يثبت له أيضا

لأن المقدس إذا كان مذكوراً كان المطلق مذكوراً بالضرورة وثانيتها التصور فقط أي الذي هو التصور الساذج فذلك الضمير إما أن يعود إلى مطلق التصور أو إلى التصور فقط

(قوله فذلك الضمير إما أن يعود) أقول فإن قيل لم يجوز أن يعود إلى العلم قلنا فلا معنى لتوسط تعريفه بين قسميه بل ينبغي أن يقدم عليها فإن قلت مطلق التصور مرادف للعلم كما يصرح به في الفائدة في الافتتاح فإن في كونه مذكوراً بذكره خفاء لأن المطلق يتناقض المقدس ونسبه على ذلك ما به ضروري ومنشأ الاشتباه عدم الفرق بين ذات المطلق ونسبه مع وصف الإطلاق (قوله فإن قيل لم يجوز الخ) منع لحصر العدد فيما ذكره والجواب إبطال السند للمساوي اذ لا احتمال للعدد الرابع ولهذا أوردنا في قوله فلا معنى أي لو عاد إلى العلم فلا معنى الخ والجل على إثبات المقدمة المنوعة وهم (قوله لتوسط تعريفه بين القسمين) لم يقل لتوسط القسم بين العلم وتعريفه مع تلازمهما السابقة القسم في الذكر وكون التقسيم مقصوداً بالذات (قوله بل ينبغي) الضرب عن قوله لا معنى الخ لتنبيه على أن أحد محتمليه أعني التأخير وإن كان جائزاً لكنه لا ينبغي لأن المقسم إن كان معلوماً بوجه يكتفي بالتقسيم بتركه تعريفه وإن كان مجهولاً فلا بد من تعريفه وألا يمكن تقسيمه والاولى أن يكون الوضع مطابقة للطبع فينبغي التقديم في الذكر وما قيل أن التوسط يجوز أن يكون للاهتمام بالتقسيم فعلا لا ينبغي أن يوسط به في الكلام (قوله فإن قلت الخ) استفسار مستررب على اعتبار العدد إلى مطلق التصور وإن كان الاستفهام على حقيقته وإن جعل انكساراً كان إبطاله بطريق النقص باستلزامه إضراباً بإطلاء وهو عدم الفائدة ويجوز أن يحصل معارضة (قوله فما الفائدة الخ) فإن المتعارف في تقديم التعريف على التقسيم إن لم يكن معلوماً بوجه يكتفي بالتقسيم أو تركه إن كان معلوماً أما الافتتاح بالتقسيم المشعر على عينية المقسم ثم الاتيان بتعريف مرادفه الذي هو تعريفه في الحقيقة المشعر باحتياجه إلى التعريف مع توسط المرادف فلا فائدة فيه حتى يثبت له أيضا

الحصر (قوله اذ لا احتمال الخ) تحقيق تساواة السند للتعرف وإن كان مفهوم مع الحصر أعني تدبر (قوله ولذا أورد الخ) (قوله) أي لكونه إبطالا للسند أورد الفاء المقدس لتصرف ما بعده على ذلك السند ولو كان إثباتاً للفائدة لما كان للفائدة وجه فالقول به وهم قوله لسبق القسم في الذكر يعني أنه لما كان القسم سابقاً في الذكر وكان المضمر هو عدد القسمين من التعريف المتأخر كان المانع توسط التعريف لا توسط القسم فعدم المعنى إنما ينسب لتوسط التعريف (قوله وكون التقسيم الخ) فلكونه مقصوداً بالذات يكون تقديم القسم معنى وهو الإشارة إلى قصد الذات (قوله وما قيل أن التوسط الخ) أي قيل في دفع أن المقسم إن كان معلوماً الخ لا ينبغي أن يذكر في الكلام لأنه مختلف بطبع وهذا لا ينافي كون التقسيم مقصوداً بالذات فيكون له معنى كما سبق تدبر (قوله يجوز أن يكون للاهتمام بالتقسيم) أي لانه المعنى في بيان الحاجة دون التعريف (قوله فعلا لا ينبغي أن يوسط به في الكلام) أي لا ينبغي أن يذكر وسط الكلام لانه مخالف للطبع مع حصول هذا التنبيه يجعل التعريف مطلق التصور (قوله المشعر باحتياجه) أي يعني حيث أنه تعريف مرادفه (قوله مع توسط المرادف) اذ لو توسط لكان تعريفه العلم بتعريف مرادفه لا تعريفه المرادف

(قوله في ذلك المذكور) إشارة إلى أن الأتيان بأشارة البعيد لا اعتبار مذهب كوراء منقضيها (قوله إما التبيين الخ) مقابلة قول السيد بعد أو التبيين وأما قول المحقق وعدم الخ فهو داخل في هذا أو لأنه بقوله إما أن الجواب واحد مردبنا على عدم الاحتياج للتعريف أو الاحتياج إليه فلا يرد أن السؤال إن كان اثنين فالأول هو التبيين بدل أو وإن كان واحدا فالأول حذف أحد التبيين وقوله وهو حاصل الضمير عائدا على كون التقسيم وقوله وعدم عطف على كون وقوله وذلك اسم الإشارة عائدا على عدم كون الخ (قوله وذلك حاصل بتعريف مرادفه) بخلاف ما لو ترك التعريف رأسا به يظهر فائدة تعريف المرادف (قوله ولو بعد التقسيم) غاية الرد على من قال كان يعرفه بهذا التقسيم (قوله تبعا لقصمه) أي التصور فقط (قوله فإن تعريفه) أي العلم بسبب تعريف (٦٣) مرادفه (قوله لما بالنسبة

السنة القصير) أي

الماخوذ من قوله التقسيم هو العدة وكتب أيضا قوله لما بالنسبة إلى القصير فلا ينافي أن باقي المقدمات بيان الحاجة علة (قوله وإذا كان

العلم الخ) بيان لقول السيد أو التبيين على أن الخ وهو المعطوف عليه لقوله ففسر كل سذكره (قوله لمعرفة المقسم)

تعليل لتفسير المطلق دون المقسم وقوله بذلك متعلق

بفسر كما قال السيد ففسر مطلق التصور به

ليعلم وقوله لا بغيره مفهومه وقوله ليعلم علمه

لمجموعه لا بغيره وقوله يحصل مع معرفة المقسم

أي معرفته من الشهرة وقوله بتقدير الشرط

وهو ما ذكره بقوله وإذا

بتقسيم العلم ثم يعرف مرادفه الذي هو تعريفه في الحقيقة قلت الفائدة في ذلك التبيين على أن التقسيم هو العلة في بيان الخاجدون تعريفه لأنه معلوم بوجه ما وذلك كاف في تقسيمه أو التبيين على أن تفسير العلم بذلك مشهور ففسر مطلق التصور به ليعلم أنه مرادفه كإصري بذلك في قوله تبينها على أن التصور كإطلاق الخ فإن قلت تقسيم العلم إلى تصور فقط وإلى تصور معه حكم يدل على أن معنى التصور أمر مشترك بين هذين القسمين فتبيننا بقرائن الحكم ووزارة بعدم الحكم فتدعى بذلك أن التصور يطلق على ما يرادف العلم وبمع التصديق فلا حاجة في ذلك إلى أن يعرف مطلق التصور دون التصور فقط وأما إطلاق التصور على

(قوله الفائدة في ذلك) أي الفائدة في ذلك المذكور إما التبيين على كون التقسيم علة فيه وهو حاصل بالافتتاح بالتقسيم لأن شأنهم تقديم الأهم وعدم كون تعريفه علة وذلك حاصل بتعريف مرادفه لأنه لو عرف العلم ولو بعد التقسيم لدل على كونه محتاجا إليه بخلاف ما إذا عرف مرادفه الذي هو مذكور بعد القسم فإن تعريفه حينئذ يكون مذكوراً بغيره ففسر مطلق التصور به ليعلم أنه مرادفه كإصري بذلك في قوله تبينها على أن التصور كإطلاق الخ فإن قلت تقسيم العلم إلى تصور فقط وإلى تصور معه حكم يدل على أن معنى التصور أمر مشترك بين هذين القسمين فتبيننا بقرائن الحكم ووزارة بعدم الحكم فتدعى بذلك أن التصور يطلق على ما يرادف العلم وبمع التصديق فلا حاجة في ذلك إلى أن يعرف مطلق التصور دون التصور فقط وأما إطلاق التصور على (قوله الفائدة في ذلك) أي الفائدة في ذلك المذكور إما التبيين على كون التقسيم علة فيه وهو حاصل بالافتتاح بالتقسيم لأن شأنهم تقديم الأهم وعدم كون تعريفه علة وذلك حاصل بتعريف مرادفه لأنه لو عرف العلم ولو بعد التقسيم لدل على كونه محتاجا إليه بخلاف ما إذا عرف مرادفه الذي هو مذكور بعد القسم فإن تعريفه حينئذ يكون مذكوراً بغيره ففسر مطلق التصور به ليعلم أنه مرادفه كإصري بذلك في قوله تبينها على أن التصور كإطلاق الخ فإن قلت تقسيم العلم إلى تصور فقط وإلى تصور معه حكم يدل على أن معنى التصور أمر مشترك بين هذين القسمين فتبيننا بقرائن الحكم ووزارة بعدم الحكم فتدعى بذلك أن التصور يطلق على ما يرادف العلم وبمع التصديق فلا حاجة في ذلك إلى أن يعرف مطلق التصور دون التصور فقط وأما إطلاق التصور على (قوله الفائدة في ذلك) أي الفائدة في ذلك المذكور إما التبيين على كون التقسيم علة فيه وهو حاصل بالافتتاح بالتقسيم لأن شأنهم تقديم الأهم وعدم كون تعريفه علة وذلك حاصل بتعريف مرادفه لأنه لو عرف العلم ولو بعد التقسيم لدل على كونه محتاجا إليه بخلاف ما إذا عرف مرادفه الذي هو مذكور بعد القسم فإن تعريفه حينئذ يكون مذكوراً بغيره ففسر مطلق التصور به ليعلم أنه مرادفه كإصري بذلك في قوله تبينها على أن التصور كإطلاق الخ فإن قلت تقسيم العلم إلى تصور فقط وإلى تصور معه حكم يدل على أن معنى التصور أمر مشترك بين هذين القسمين فتبيننا بقرائن الحكم ووزارة بعدم الحكم فتدعى بذلك أن التصور يطلق على ما يرادف العلم وبمع التصديق فلا حاجة في ذلك إلى أن يعرف مطلق التصور دون التصور فقط وأما إطلاق التصور على

كان الخ وهذا التقدير اندفع ما قبل أن قوله ففسر الخ زائد في الجواب بل هو متعليان فائدة تعريف المرادف لسؤال عنها (قوله اعتراض على قوله ففسر الخ) لكن قوله بعد فلا حاجة في ذلك إلى أن يعرف مطلق التصور دون التصور فقط بغيره اعتراض على الشارح إذ لم يتعرض السيد لقوله تعريف التصور فقط وقد يقال إن التعرض له غير لازم في ورود الاعتراض على كلامه هو كما يعرف بالتأمل (قوله فلو لم يكن مرادفاً للعلم الخ) اندفع به ما يقال إن التقسيم امتداد على أن التصور مشترك بين القسمين كما أن العلم كذلك ويجوز اشتراك الشئين بين الشئين لا وجوب إدفعهما فإن الحيوان والجسم مشتركان بين الإنسان والقرس مع أن بينهما عموما وخصوصا مطلقا فلا يصح قوله قلت الحال الخ (قوله والتقسيم لا يبعد إلا الأخير) فتكون تعريف المطلق محتاجا إليه لفائدة الأول وحاصل جوابه قدس سره أنه لا يبعد وليس ذلك مراد الشارح كما يدل عليه قوله كإيداع فيهما هو المتيقن الخ حيث جعله مشبها بغيره فاعنه

(قوله لا جائز الخ) أي لا جائز أن يحكم بعوده الخ (قوله لا جائز) بالرفع مبتدأ وأن يعود فاعل سمد الخبر ويصح البناء على الفتح وأن يعود خبره قطعاً لا فاعل سمد الخبر لأن لا إذ اعلمت لا تعمل إلا في مبتدأ وخبره حقيقي لأن شرط البناء على الفتح أن لا يكون اسمها عاملاً فيها بعدها (قوله لم يكن التعريف مانعاً) وعدمه منعه ما لم يفتل كونه تعريفاً للتصور فقط وثبت كونه تعريفاً للمطلق (قوله فتعين أن يعود الخ) تفريع على حذف وهو ما قلنا في قوله لم يكن مانعاً فان قلت انما يفتل عوده على التصور فقط ولا يلزم من ذلك عوده على المطلق لجواز أن يكون هناك ثالث يعود عليه الضمير فالجواب أن الفرض أنه لا ثالث في الوجود فتعين حينئذ أن يعود على التصور المطلق فان قلت معنى عوده على المطلق عند استغناء عوده على التصور فقط غير مسلم لجواز عوده على العلم في قول المصنف العلم اما تصور الخ فالجواب أن ذكر تعريف الشيء بين قسميه مما يعد عتاقاً وهو بمثابة المنع فان قلت مطلق التصور مرادف لمطلق العلم فافترسنا في العينة فقد وقعنا فيه (٦٤) والجواب مسلم لكن التوسط على هذا ضمني لا صريح بخلاف لو عدل العلم فان التوسط

عليه صريح فيوقع في العتق فالتوسط من حيث أن التصور ضمني من حيث مرادفه للعلم لا صريح كافي العلم (قوله وانما عرف مطلق التصور الخ) أي مع أنه مذكور ضمناً والمذكور صراحة انما هو التصور الساذج فهو أرفع وأقوى فتعريف المصنف لمطلق التصور الذي هو مرجح سوح ترجيح المرجح بل مرجح هذا حاصل السؤال وأجاب عنه للشارح بقوله وانما عرف الخ فعلة ترجيح المرجح هو التنبيه على أن التصور الخ (قوله وانما عرف الخ) لا ينسره بقولنا وانما جعل

لا جائز أن يعود إلى التصور فقط لصديق حصول صورة الشيء في العقل على التصور الذي معه حكم فلو كان آخره بالتصور فقط لم يكن مانعاً لدخول غيره فيه فتعين أن يعود الضمير إلى مطلق التصور دون التصور فقط فيكون حصول صورة الشيء في العقل تعريفاً له وانما عرف مطلق التصور دون التصور فقط مع أن المقام يقتضي تعريفه تنبيهاً على أن التصور كما يطلق فيما هو المشهور على ما يقابل التصديق أعني التصور الساذج ما يقابل التصديق فقلت معلوم من المعارف المشهورة ولا مدخل فيه للتعريف وهو ظاهر ولا للتنقسم إذ لم يعلم منه الاطلاقة على المعنى المشترك دون الاطلاقة على خصوصية القسم الأول قلت الحال كما ذكرنا لكن في التعريف تنبيه الخ فالمراد بالعلم في قوله له أنه مرادف العلم المستغناء للتنبيه (قوله ولهذا التنبيه فائدة) وهي عدم ورود الاعتراض بالوارد على التقسيم المشهور (قال الشارح لا جائز أن يعود) ان قرئ بالرفع فهو من القسم الثاني للبتدأ وان قرئ بالفتح كما هو المشهور فهو اسم لا لثبوت وأن يعود خبره والمعنى لأن جائز عوده ولا يجوز حينئذ أن يكون أن يعود فاعله وكلمة لا استغنت بفاعل الاسم عن الخبر كاستغناء المبتدأ في ما قام زيد بالفاعل وان استغنى جها بعض الأذكاء لان عملها على أن فهي من واسم القسم الأول من المبتدأ ولأن سقوط تنوينه اما للشاهد والايحوز لان شرط البناء أن لا يكون اسمها عاملاً واما للاضافة فما بعده في موضع الحذف فلا يكون فاعلاً سمد الخ (قال الشارح وانما عرف مطلق التصور الخ) سابق بيان ما مضى كونه تعريفاً لمطلق التصور دون التصور فقط وهذا بيان بل بجمه فقلت قال دون التصور فقط يعني انما عرف مطلق التصور دون التصور فقط مع أنه المقصود بالتعريف تنبيهاً على المرادفة مع حصول المقصود وهذا غير ما ذكره السيد قدس سره بقوله فمفسر مطلق التصور يعلم أنه مرادف فان مقصوده قدس سره أنه فسر مطلق التصور دون العلم كأيدل عليه عبارة السؤال

التعريف لمطلق التصور لأنه يقتضي جعل التعريف بالتصور الساذج بل يقول معناه وانما اعتنى المؤلف بتعريف كذا التصور (قوله تنبيهاً على الخ) ظاهر عبارة للشارح أن كون التصور يطلق على المعنى الأعم لا يستغنى عن المتن مع أنه مستغناء عنه لأنه قال العلم اما تصور فقط أو تصور معه حكم ويجب أن قوله تنبيهاً على ما سقت منه (قوله فيما هو المشهور) أي في الاطلاق الذي هو المشهور في حالة كون هذا الاطلاق من جملة الاطلاق المشهور فالاطلاق المشهور بلا حظ كما (قوله أعني التصور الخ) أي الشارح بهذه العناية إشارة إلى أن قوله على ما يقابل الخ ليس المراد مقابلة الأعم لا خصوص بل المراد مقابلة الشيء لما يشبهه كما هو المتبادر معلوم من الشهرة تدبر (قوله وهي عدم ورود الخ) كما سأل في كلام السيد (قوله لا يكون اسمها عاملاً) الا ان يقدر عملها على عمله (قوله فان مقصوده قدس سره الخ) كما يعلم من قول المحقق سابقاً وانما كان العلم غير محتاج الخ

(قوله كذلك يطلق) أى يطلق أخلاقاً مثل الإطلاق الأول فى كونه حقيقياً (قوله على ما رادف) أى على معنى رادف العلم وقوله أن المرادفة من أوصاف الالتفات المعاني وأجيب بأن فى الكلام حذفاً والاصل كذلك يطلق لفظة التصور على معنى رادف دالة العلم وهو لفظ علم وقوله وبمع التصديق حيث تصفة جرت على غير من هـ لانه عموم التصديق من أوصاف المعاني أى وذلك المعنى بم التصديق الخ بتخلاف المرادفة فاتها من صفات الالتفات (قوله على ما رادف العلم) أى قلت لأنفسى استفادة للترادف لحوازان الانقسام باعتبار أفراد القول المصنف العلم أى أفراد العلم الخ وهذا لا ينافى أن مفهوم العلم غير مفهوم مطلق التصور فلا يصح الترادف والجواب أن الانقسام اعتباراً بكونه لفظاً مفهوماً لكلى كما هو قاعدة التقسيم وبما يوضح السؤال أن أفراد الكتب بالفعل عن أفراد الضاحك بالفعل ومع ذلك غير متحد في المفهوم (قوله فهو اسناد الخ) الاستناد عند الحاجة ضم كلمة إلى أخرى على وجه يقيد قائدة تامة فهو من صفات الالتفات لأن المراد ضم الكلمة انضمامها للمعاني تبعاً لمصنوع الناطق وغلامه بنوعيهما من كل مركب توصي أو تقسدى ليس فيه اسناد نحوى وعند أهل هذا الفن هو الاتصاف والمعنى أن الحكم كائناً ما كان وهذا الالتماس تحت نوعان لأن لا ثمة بينهما التشرع وقوله إيجاباً أو سلباً أى اسناد إيجاب أو استناد سلب فهو بيان لنوعى الاستناد (قوله استناداً إلى آخر) اعلم أنه لا بد من المسند إليه والمستندين يتحدون بفعلين فلا بد من تغير في المفهوم والالتماس الحكم لا قائدة فيه واتحاد في المصدق والالتماس كان طالما تأملت الإنسان بحر فهذا باطل لمبانية أفراد الإنسان لأفراد الجحر وكذا اقتضى الأول الإنسان بشر لانه مضمون وعان الحيوان الناطق فهذا (٦٥) لا قائدة فيه ولا تعلق بشر موضوع

لبدى البشرية اذا علمت هذا الفاعل أى أفادها الشارح بقوله اسناد

أمر إلى آخره فإجابة بحسب المفهوم لا بحسب المصادق بل المصدقان أما متساويان نحو الكتاب والضايف القوة أو يكون أفراد المحمول أعم نحو الإنسان حيوان ولا يثبت أن تكون أفراد الموضوع أعم من أفراد المحمول وسواء كانت

كذلك يطلق على ما رادف العلم وبمع التصديق وهو مطلق التصور وأما الحكم فهو اسناداً إلى آخره إيجاباً أو سلباً والاحتجاب (قوله وأما الحكم فهو اسناداً إلى آخره) أقول هذا بم الحكم الحلقى والاتصال والانفصال إيجاباً أو سلباً (قال الشارح وأما الحكم فهو اسناد الخ) عديل لقوله وأما التصور بيان للجزء الثانى من القسمين فى الصراح الاستدراك دأدين جيزى راجع إلى أمر آخر بحيث يفيد قائدة تامة وقد يطلق بمعنى النسبة مطلقاً فعلى الأول قوله إيجاباً أو سلباً بيان لنوعيه وعلى الثانى تفصيل لإخراج ماسوى النسبة الأخيرة فى الصراح وجوب لازم شدة والإيجاب متعلتهه والسلب وردن وفى الناتج الإيقاع أفكندن والانتزاع ركندن والمناس لا اختيار المستفرضه الله أعنى كون الحكم فعلاً لأن يفسر كلها بالمعاني اللغوية المنبثقة من كونه فعلاً ولا تعرض للتفصيل هنا فان التفصيل مذكور بعد (قوله هذا بم الحكم الحلقى الخ) قد عرفت أن لاحق فى أطراف الشرطية انما الحكم بينهما بالاتصال أو الانفصال فالحكم عندهم ثلاثة أقسام (قوله إيجاباً أو سلباً) تفصيل للأقسام الثلاثة أى إيجاباً كان ذلك الحكم

(٩ - شروح التسمية) بالذات أو باعتبار كفاى شرعى وحالته حيواناً بالى قال أنت تغتبر حالته أى حالته التى تأعليها الآن هى حالته التى كنت تعهد هاهنا بمابقا (قوله والاحتجاب هو ابتاع الخ) التبادر من هذا أن الحكم فعل وسأنت أن الحق أنه كلف فن قال أنه فعل نظرى لفظ الإيقاع كما يأتى وأما على التحقيق من أنه كيفية فالإيقاع معناه إدراك الوقوع أى إدراك أن النسبة واقعة فهذه العبارة مصرحة عن ظاهرها والإدراك كيفية فهو من الأمور الوجودية كما تنضم لانه عبارة عن الصورة الحاصلة

(قوله تسمية) الاتكاء الاعتماد وردن إعطاء جيزى أو شأى جيزى على شئ (قوله ضم أمر إلى أمر آخر) قال فى حاشية الحاشية المصادر الثلاثة أعنى الاستناد والضم والنسبة عبارة عن الحاصل بالمصدر للمعنى للمفعول وهى الحالة التى بين التكمين وأمدولها ما هـ والمراد بها ما بين الدولون وهو النسبة التى هى عبارة عن الثبوت والاتقاء أو قال بعد وقد يطلق بمعنى النسبة مطلقاً أى بخلافه على الأول فهو معنى النسبة التامة الأخيرة وقد يقال إن النسبة بالمعنى المصدرى وكذلك الضم تدر (قوله بحث بقيد قائدة تامة) بان يكون حكاية عن شئ انتهى المقصد فخرج الانشائية والتمثيلية (قوله لإخراج الخ) لأن الإيجاب والسلب عندهم خاصان بادر النسبة التامة الأخيرة (قوله شدة) بمعنى المضاعفة أو الوجوب مصر ورنه الشئ لازم ما قوله وردن معناه التزاع وأفكندن معناه الالتقاء وركندن القطع (قوله أن يفسر كلاً) أى الاستناد والإيجاب والسلب والإيقاع والانتزاع ولا يفسر الاستناد بالضم الذى معناه الانضمام ولا بالنسبة ولا بالإيقاع والانتزاع إدراك الوقوع والسلب ولا الإيجاب والسلب بالادراك أيضاً (قوله ولا تعرض للتفصيل) أى بين مذهب الحكماء وغيرهم تدر (قوله مذكور بعده) سياقى فى الشارح (قوله ثلاثة أقسام) حتى واتصل واتصل

(قوله هو ايقاع النسبة) أي ادراك أنهم اواقعة أي مطابقة لما في الواقع ونفس الأمر على طريق الجزم والرجحان ونفس الأمر هو نفس الشيء فعني قولنا هذا الشيء ثابت في نفس الأمر أن ذلك الشيء ثابت في نفسه وحد ذاته بقطع النظر عن اعتبار المعبر وفرض الفراض ومعنى ذلك هنا أن النسبة أعني ثبوت القيام لزيد ثابتة في نفسها بقطع النظر عن فرض الفراض واعتبار المعبر وقيل نفس الأمر هو الموصوف والموصوف وقيل علم أنه وبعد هذا فرجع هذا الكلام إلى قول من يقول الحكم ادراك أن النسبة الكاملة مطابقة للنسبة الخارجية (قوله انتزاعها) أي انتزاع النسبة أي ادراك أنهم اواقعة أي غير مطابقة للواقع ونفس الأمر (قوله فاذا قلنا الإنسان كاتب وليس بكاتب) ليس القول الأول مسلط على الاثنين معاً والأول ثابتاً لا يتريدينها أي أضافه قول واحد تريدينها وليس كذلك بل الثاني معطوف على تقدير قول محذوف أي وقلنا الإنسان ليس الخ فهو قول ثان لأنه من جملة القول الأول (قوله فاذا قلنا الإنسان الخ) إن كان المراد فاذا تلفظنا فلا يترجم عن التلفظ الحكم لجواز أن يحامع اللفظ للشيء وإن كان المراد فاذا حكمتنا فإيا بعد من قوله فقد استندنا ضامع لمقاييسه من التكرار وأجيب باختارنا الشيء الثاني والمراد فقد أفدنا الخطاب لنا أوقفنا نسبة الخ (قوله فقد استندنا الكاتب) أي أفدنا الخطاب لنا أنبنا الكتابة له فليس فيه تحصيل الحاصل كما تعلم (قوله وأوقفنا نسبة ثبوت الكتابة) أي بمعنى أننا أدركنا أن نسبة الكتابة مطابقة للواقع وهو غير مطابق لما تقدم لأنه قال فقد استندنا الكاتب وأجيب بأنه أي بهذا إشارة إلى أن المقصود من المحمول الوصف أي فالمراد من (٦٦) الكاتب الكلية (قوله وأوقفنا الخ) تفسير لقوله فقد استندنا وقوله نسبة ثبوت الخ بالإضافة

البيان (قوله وهو الإيجاب) أي الإيقاع هو الإيجاب فالضمير عائد على متقدم معنى وهذا بيان لتوحي الأسناد (قوله أوقفنا نسبة ثبوت الخ) هذا يقيد أن النسبة في القضية الإيجابية والسلبية واحدة وهي الثبوت (قوله فلا بد منها) أي في أسناد الكاتب

هو ايقاع النسبة والسلب هو انتزاعها فاذا قلنا الإنسان كاتب وليس بكاتب فقد استندنا الكاتب إلى الإنسان وأوقفنا نسبة ثبوت الكتابة إليه وهو الإيجاب أوقفنا نسبة ثبوت الكتابة عنه وهو السلب فلا بد ههنا أن يدرك أولاً الإنسان
أولاً فاتهم اصطلاحاً على ذلك وإن كان ذلك في السلب رفع الحمل والاتصال والانفصال (قال الشارح فاذا قلنا الخ) تصوير لعني الحكم في جزئي واختار الحكم الخ لانه أكثر (قال الشارح وليس بكاتب) معطوف بتقدير قلنا في قلنا وليس معطوف على كاتب فله حينئذ يصدق التردد إلى الحكم (قال الشارح فقد استندنا أي أفدنا) هذا القول الاستناد المذكور وكذا في أوقفنا أي أفدنا ايقاع نسبة هي ثبوت الكتابة إليه والظاهر ثبوت الكاتب لأنه تسامح بكسر الهمزة وتشديد اللام المقصود بالاثبات وكذا في رفعنا وقوله أوقفنا أوقفنا تفسير لاستندنا فله ليس الاستناد في محسوس الإيقاع أو الرفع (قال الشارح فلا بد منها) أي في استناد الكاتب إلى الإنسان (قال الشارح أن يدرك أولاً الإنسان) لم يقل مفهوم الإنسان للاختلاف في كون الموضوع المفهوم من حيث اتحادهم مع الأفراد

للإنسان (قوله الإنسان) أي مفهومه من حيث تحققه في أفراد لا من حيث ذاته متلاً بخلاف المحمول أو المراد من الإنسان الأفراد المتحقق فيها المفهوم فالجواب أن المتطورة في الموضوع الأفراد وأما المحمول فالمتطورة فيه المفهوم ولذا أتى الشارح بضمهم في جانب المحمول دون الموضوع

(قوله أي أفدنا) أي أقال ذلك لأن المراد من القول الاستناد في التكرار (قوله لانه المقصود بالاثبات) ولو كان الذات مقصودة بالاثبات لكان مفهوم الناطق شيء له النطق وهو عرض علم (قوله للاختلاف في كون الموضوع المفهوم من حيث اتحاد الخ) وهذه الحجية ليست قديماً موضوع المحصورة بل في العبارة عنه فقط فهو قصد في الثبوت فقط بأن يكون ثبوت الحكم باعتبار له في الاثبات بأن يلاحظ حال الاثبات ويعتبر في جانب الموضوع ولهذا قال في الأول لا بد من ادراك المفهوم ولم يقل من حيث اتحاد الذات وهذا اختار المحقق الدواني حيث قال أن موضوع المحصورة لوحظ على وجه يصحح لا انطباق على الأفراد ولا يتعدى منه الحكم إليها بمعنى أنه لو لوحظ ثلث الأفراد وحد ذلك الأمر منطبقاً عليها فتعرف أحكامها وصح دخول السور الذي يوهم الفردية ذلك الانطباق ورده بعض حواشيه بأنه حينئذ لا فرق بين موضوع الطبيعة وموضوع المحصورة وقرئ بالاراءه بان موضوع الطبيعة هو المطلق بأن يلاحظ المطلق مطلقاً من غير أن يؤخذ الاطلاق قيداً والألا يكون مطلقاً وموضوع المحصورة يؤخذ من حيث اتحاد مع الأفراد بمعنى أن الحجية قيدي العبارة دون الموضوع وتحقق ما قلنا ان القيد فيهما في الثبوت لا الاثبات وذلك لأن الحكم ليس الاعلى ما في النفس وهو الطبيعة لا الأفراد

(قوله ثم مفهوم الكاتب) هذا التأخير استحقاق فيصح تقديم تصور المحمول على تصور الموضوع وكذلك تأخير ادراك ثبوت الكتابة عن الثاني أما الواجب فتأخر رأى الثالث عن الاثنين معا كرايع أى لتأخر الرابع عن الثلاثة لأنه عارض للثالث وتصور المعروف سابق على تصور العارض (قوله ثم وقوع تلك النسبة) أى ثم يدرك وقوع تلك النسبة أى أن تلك النسبة واقعة أو ليست بواقعة (قوله والانسان المتصور) هذا لانه لما قبله وكذا يقال فيما بعده (قوله وادراك النسبة ثبوت الخ) لم يقبل والنسبة الحكمية متصورة مع أنه المناسب لما سبق له لانه لو قال ذلك لتوهم أن تصورهما استغلاي مع أنهم ألتا تصور تبع الادرين (قوله وادراك وقوع الخ) لما كان هذا اللفظ محتملا لمعتين تصور المضاف من حيث تفسيده وهو مركب تفيدى وتصور أن النسبة واقعة أى ثابتة في الخارج وهو المراد هنا قال الشارح معنى ادراك الخ ولا تغفل الثاني (٦٧) يرجع الاول لان أن تسبق مع ما بعدهما بمصدر لان

المتصور له الظاهر وحينئذ فالاول تصور والثاني تصديق فان قلت قد تقدم أن تأخر النسبة عن الطرفين واجب مع أنه لا يعقل كون الاول منسوبا والثاني منسوبا اليه الابد تغفل النسبة فالجواب أن التقدم انما هو من حيث الذات والتأخر انما هو من حيث الوصف

ثم مفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة الى الانسان ثم وقوع تلك النسبة أو لا وقوعها فادراك الانسان هو تصور المحكوم عليه والانسان المتصور محكوم عليه وادراك الكاتب هو تصور المحكوم به والكاتب المتصور محكوم به وادراك نسبة ثبوت الكتابة أو لا ثبوتها هو تصور النسبة الحكمية وادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها معنى ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة هو الحكم

(قوله ثم مفهوم الكاتب) أقول تأخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان كافتضيه لفظه ثم ليس أمرا واجبا بل هو أمر استحقاقى فان الاولى أن يلاحظ الذات أو لا ثم مفهوم الصفات أو ما ادراك النسبة ثبوت الكتابة الى الانسان فلا بد أن يتأخر عن ادراكها معا (قوله معنى ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة) أقول يريد به أن لا معنى بادرالك وقوع النسبة أو لا وقوعها أن يدرك معنى الوقوع أو لا وقوع مضافا الى النسبة فان ادراكها بهذا المعنى ليس حكما بل هو ادراك مركب تفيدى من قبيل الاضافة بل معنى بادرالك الوقوع أن يدرك أن النسبة واقعة ويسمى هذا الادراك حكما بجهاد ادراك عدم الوقوع أن يدرك أن النسبة ليست بواقعة ويسمى هذا الادراك حكما بجهاد ادراك أن النسبة واقعة أو لا وقوعها يجب أن يتأخر عن ادراك النسبة الحكمية أو الافراد والمفهوم آلة للاحاطة ففى الاول لا بد من ادراك المفهوم وعلى الثاني لا بد من ادراك الذات من حيث المفهوم (قال الشارح ثم نسبة ثبوت الكتابة) أى ثبوت الكاتب من حيث رابطة بينهما وان انضمام أحدهما إلى آخر هو هو أو بالاتصال أو بالانفصال (قال الشارح ثم وقوع تلك النسبة) أى ثم ادراك وقوع تلك النسبة الحاصلة في الذهن بينهما في نفس الامر مع قطع النظر عن الحصول في الذهن أو ادراك عدم وقوع تلك النسبة بينهما في نفس الامر (قال الشارح فادراك الخ) تفصيل وتغيير بين التصديق والقبض فانه قد اشتبه على البعض وحاصله أن القضية من قبل المعلوم والتصديق من قبل العلم واكتفى عن بيان المغايرة في النسبة بالمقايضة على الطرفين (قوله تأخر ادراك الخ) أى التأخر الزمانى الذى يقتضيه لفظه ثم يتأخر على وضعه ليس أمرا واجبا بل هو الحكم لجواز أن يدرك مفهوم الكاتب قبل ادراك الانسان وأما جواز ادراكهما معا فباطل لانه لا بد من احضار الطرفين في الحكم والنفس لا تقدر على احضارهما من غير معاقدتهما

(قوله أو الافراد والمفهوم) آلة الخ أى لان المتوجه اليه بالذات هو الافراد دون الطبيعة لان الحكم مناطه في المحصورات هو الخصوصيات (قوله لا بد من ادراك الذات من حيث المفهوم) لان

المفهوم آلة في التوجه الى الافراد فهى متوجه اليها بالذات وبالعبار تدبر (قوله من حيث رابطة الخ) أى لامن حيث أنه مستقل لانه لا يعقل مع الاستقلال أن يكون متعلقا للحكم (قوله أى التأخر الزمانى) أى لالتأخر فانه واجب تأخر من نسبة الوصف في ذاته عن الموصوف (قوله الذى يقتضيه لفظه ثم) وأما لفظ اولادون ثم فلا يقتضيه انذوقا فلا بد أن يدرك أولا الانسان ومفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة لم يفهم منه وجوب تأخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان ولو قال فلا بد أن يدرك الانسان ثم مفهوم الكاتب لفهم منه وجوب التأخر فكلما ثم مستقلة في القادة التأخر دونه (قوله وأما جواز ادراكهما معا الخ) رد على العاصم بان المراد من الوجوب في الحكم والمحذور في الحكم لا بد أن يكون قصديا فلا بد أن يحضر واحد بعد واحد لأن يحضر معا فان النفس لا تقدر على احضارهما من غير معاقدتهما

(قوله ورعما يحصل الخ) اعلم أن مغارة الامر الاول أى تصور الموضوع والمحمول للثاني ظاهرة وكذلك مغارة كل من الاول والثاني الثالث ظاهرة وكذلك مغارة الاول والثاني الرابع وإتمام الخفا بين الثالث والرابع لان النسبة قد ذكرت في الرابع كما أنها مذكورة في الثالث فلذا ميز الشارح بينهما بفرق واضع بقوله ورعما الخ فلا شك أن من شئت في نسبة القسام لا يصدق عليه أنه متصور لتلك النسبة ولا يصدق عليه أنه مدرك لان النسبة واقعة أو ليست واقعة لان ادراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة عبارة عن جزئه بالنسبة وأنظمتها فظهر أن الشك لا يحكم عنده وكذلك من ظن أن زيد قائم وتوهم عدم القيام في جهة استحباب القيام عنده حكم بذلك الاحتمال لأدراك أن ثبوت القيام مطابق للواقع ومن جهة سلب القيام لم يوجد حكم السلب فقد تصور النسبة من جهة التوهم ولم يصحها حكم سلبى وكذلك من ظن عدم القيام وتوهم القيام الا انه بالعكس فظهر أن التوهم والشك لا يحكم عنده الا ان الشك لا يحكم عنده أصلا والتوهم لا يحكم عنده من جهة التوهم سواء توهم الاحتمال والسلب وان كان عنده حكم من جهة الظن (قوله كمن تشكك في النسبة) أى في وقوع النسبة أى في ثبوتها (٦٨) في الخارج وكذلك تقول في قوله فان الشك في النسبة الخ وليس المراد فان الشك في أصل

ورعما يحصل ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم كمن تشكك في النسبة أو توهمها فان الشك في النسبة أو توهمها بدون تصورهما محال

كما يجب تأخر ادراكهما عن ادراك طرفيها (قوله ورعما يحصل الخ) أقول لا خفاء في تخاير ادراك الانسان وادراك مفهوم الكاتب وادراك النسبة بينهما وأما الالتباس بين ادراك النسبة الحكمية وبين الادراك الذى سمينا حكميا فلذلك أشار الى تخايرهما فقال ورعما يحصل ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم فان التشكك في النسبة الحكمية متردد بين وقوعها وأول وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة الحكمية قطعاً ولم يحصل له الادراك الاسمي بالحكم ففهم متاخران جزاً وكذلك من ظن وقوع النسبة وتوهم عدم وقوعها فانه قد حصل له ادراك النسبة الحكمية وتجوز جانب السلب تجوز احر جرحاً ولم يحصل له الحكم السلبى فادراك النسبة الحكمية مغاير للحكم السلبى وإذا ظن عدم وقوعها وتوهم وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة الحكمية وتجوز (قوله فان الاول لا يلاحظ الفات الخ) وكذا المقدم لم يكن ملزوماً والثاني لازماً في المتصلة صريحاً وفي المنفصلة استلزاماً والمراد بالذات ما قابل الصفة المفسرة بما يحتمل على الشيء كما نص عليه السيد في شرح المواقف في بحث الحال فيناول الثاني والعرضى وفي ايراد صفة الجمع في قوله ثم مفهوم الصفات إشارة الى جواز تعدد المحمول بالنسبة الى ذات واحدة (قوله وأما ادراك الخ) يعنى أن تأخر ادراك النسبة عن ادراك الطرفين بحسب الزمان واجب لامتناع احضار النسبة الابداع احضار الطرفين وإن كان تأخره عن ادراك مفهوم الكاتب المتأخر عن ادراك الانسان استحساناً فلما راد بقول الشارح لا بد ما يميز الوجوب العقلى والاستحسانى لان المقصود بيان الترتيب بين الادراكات الثلاثة في أنفسها لا مأخوذة بوصف التأخر (قوله أى يدرك الخ) أى يدرك أن النسبة المدركة بين الطرفين واقعة بينهما في حد ذاتها مع قطع النظر عن ادراكها وهو الانعناع بطبيعة النسبة الذهنية لما في نفس الامر وفي الخارج

النسبة لان أصل النسبة حاصل (قوله محال) وذلك لان الشك فيها أى في وقوعها وتوهم وقوعها وتوهمها عارض له والمعروض يجب أن يحصل قبل حصول العارض

(قوله وكذا المقدم الخ) رد على العصام (قوله وفي المنفصلة استلزاماً) نحو ما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً فانه يستلزم متصلة وهى اذا كان العدد زوجاً لم يكن فرداً وإذا لم يكن زوجاً كان فرداً (قوله المفسرة بما يحتمل الخ) أى لا بما قام بالغير فانه قد يكون ذاتاً بمعنى ما ليس بمحمول على

الغير (قوله وان كان تأخره عن ادراك مفهوم الكاتب المتأخر الخ) فالاستحسان من جهة أنه متأخر عن المتأخر والوجوب من جهة تأخره عنهما سواء تأخر ادراك مفهوم الكاتب أو تقدم (قوله لا مأخوذة الخ) ان ذلك صديقان ترتباً ما مأخوذة بوصف التأخر لكان ذلك الترتب واجباً (قوله أيضاً لا مأخوذة بوصف التأخر) أى كما هو في قضية الانسان كاتب (قوله واقعة) خبران (قوله قدس سره أن يدرك أن النسبة واقعة الخ) المصدر المؤول ليس في حكم الصريح عند المناطقة فلا يقال انه في تأويل الوقوع حتى يكون صوراً (قوله في حد ذاتها) فان بين الانسان والكاتب متلازمة ايجابية أو سلبية مع قطع النظر عن ادراكها فانها تشككتنا ثم زال الشك لم يحصل لنا الآن النسبة على وجه أدراكها مطابقة له على وجهه كانت عليه مع قطع النظر عن ادراكها ففى مطابقتهما أيهما ثبوتيتان أو سلبيتان والتعدد اعتبارى باعتبار تعلق الادراك وعدمه وهو كالتطابق ولا يمنع من أنها بعينها الواقعة بينهما بل هو المأل وان اختلف المفهوم تدبر (قوله مع قطع النظر عن ادراكها) أى ادراكها باها بينهما (قوله وهو) أى هذا الادراك (قوله الذهنية) أى المدركة بين الطرفين

(قوله أعني النسبة) بيان لعنى نفس الامر والخارج (قوله والمراد به) أى الادراك المذكور (قوله الحالة الاجمالية) أى الاذعان بمعنى القضية أى التصديق بان المحمول ثابت لموضوع متلائم الواقع لادراك هذه القضية بان تصورها عقلة تصور متعلق بما يتعلق به التصديق فليس الفرق بينهما باعتبار المتعلق بل باعتبار الذات كسبأنى (قوله المعبر عنه بالفارسية بذكر ودين) فانه كما قال الحاشى فى حواشى الحليات تابعه ان المعنى المعبر عنه بذكر ودين خطي والتصديق المنطقي عام شامل للظن والجهل أيضا لان اتفاق لان المنطقين يقسمون العلم بالمعنى الاعم أى الصورة الخاصة عند الفعل الى التصور والتصديق تقسما حاصرا وتوسلا لذلك الى بيان الحاجة الى المنطق بحسب أجزائه التى منها القياس الجدى المتألف من المشهورات والمسلمات ومنها القياس الخطي المتألف من المفردات والمفولات ومنها القياس الشعري المتألف من الخيالات وحيدى ففى قولهم ان التصديق الاعيانى هو (٢٩) التصديق المنطقي فلفظ تدبر (قوله

ولا التفصيل) أى ولا الادراك التفصيل المستفاد من ظاهر أن النسبة واقعة (قوله لانه خلاف الوجدان) ولأن النسبة واقعة ليس موضوعه القضية بل هو عبارة عن معنى اجمالى هو انساب المحمول للموضوع فى ذاته (قوله ولاستلزامه الخ) لأن أن النسبة واقعة فحسب والتصديق بها هو ادراك أن النسبة التى بين طرفيها واقعة وهذا التصديق أيضا هو ذلك الادراك وهكذا (قوله وفيه اشارته) أى فى جعل متعلق الادراك النسبة التى بين الطرفين من حيث الوقوع فانها هى النسبة التامة لتسمية أى الحاكمة عن الخارج

أعني النسبة مع قطع النظر عن ادراك المدرك بل من حيث انها مستفاد من البديهة أو الحس أو النظر قال قولنا ان النسبة واقعة قولنا انهم معا بقوا واحد والمراد به الحالة الاجمالية التى يقال لها الاذعان والتسليم المعبر عنه بالفارسية بذكر ودين لا ادراك هذه القضية فانه تصور متعلق بما يتعلق به التصديق بوجود صورة التخييل والوهم ضرورة ان المدرك فى جانب الوهم والواقع فى جانب الاستيعاب وجه الاذعان والتسليم ولا التفصيل المستفاد من ظاهر اللفظ لانه خلاف الوجدان ولاستلزامه ترتب تصديقات غير متناهية وفيه اشارة الى أن الحكم ادراك متعلقة النسبة التامة الخيرية فانها لما كانت مشهورة بالنسبة الخارجية كان ادراكها على وجهين من حيث انها متعلقة بالطرفين رابطة بينهما ومن حيث انها كذلك فى نفس الامر وهذا هو الحكم وهو مخالف الذات للصور الى أن أجزاء القضية ثلاثا محكوم عليه وبه والنسبة التامة الخيرية لا كاذب اليه المتأخرون من أن أجزاء القضية أربعة المحكوم عليه وبه والنسبة التقييدية ووقوع تلك النسبة أولا ووقوعها وأن الاختلاف بين نوعي العلم باعتبار المتعلق اذ لا يشك احدى أن ليس فى القضية سوى المحكوم عليه وبه وثبوته أو انتفاءه عنه وأن الاذعان أمر مغاير بالذات للتصور مع قطع النظر عن المتعلق وعاد كره الظاهر اندفاع الشكوك التى أوردها الشارطين فى هذا المقام (قوله حكمه ايجابيا) من قبيل نسبة الكل الى الجزئ وكذا فى السلبى وقد تكلف بعضهم فى بيان النسبة بما لا يرضى به الطبع السليم (قوله عن ادراك النسبة) أى عن ادراكها من حيث انها متعلقة بالطرفين وهو ادراك ذات النسبة الذى يعبر عنه بادراك النسبة الحكمية أى مورد الحكم (قوله عن ادراك طرفيها) أى عن ادراك ذاتيها وان لم يجب تأخره عن ادراك المحكوم به المتأخرون عن ادراك المحكوم عليه كما عرفت (قوله لاختلافه فى علم الخ) لتمييز متعلقاتها بالذات بخلاف ادراك النسبة الحكمية والحكم فان متعلقهما النسبة الخيرية باعتبارين (قوله متوددين وقوعها الخ) أى بين أن النسبة الواقعة المتطوقة واقعة بينهما فى نفس الامر أولا (قوله وتوهم الخ) فى العطف اشارة الى أن الظن ادراك بسيط والتوهم أمر مغاير له حاصل بعينه لاختلاف الطرف الآخر وما قالوا ان الظن ادراك يحتمل النقص فالمراد أنه كذلك بالقوة نص عليه السيد فى الحواشى العنصرية (قوله ولم يحصل الخ) لانه عبارة عن الاذعان والتسليم

لا التقيدية (قوله وهذا هو الحكم) أى الادراك الشاقى هو الحكم وليس الحكم وقوع النسبة التقيدية كازعم من جعل أجزاء القضية أربعة زيادة للواقع (قوله وهو مخالف بالذات للتصور) لانه اذعان المطابقة لاصول صورتها (قوله وأن الاختلاف الخ) من جهة ما ذهب اليه المتأخرون فهو عطف على أن أجزاء القضية (قوله اذلا شئت اجد الخ) فانه لا يفهم من زيد قائم الانسبة واحدة ولا يحتاج فى عقدها الى نسبة أخرى (قوله أمر مغاير بالذات) لانه متعلقة لا يتعلق بغيره وهو النسبة التامة الخيرية والتصور ليس له متعلق كذلك واختلاف الوازم يستلزم اختلاف المزمومات فاقول بان كلاهما ذاتا واختلافهما متعلقا قول بالتأخيرين (قوله نسبة الكل) أى الحكم الى الجزئ أى الاجاب فانه حكم وكذا السلبى (قوله بسيط) أى لامر كسب من ظن الراجح وتوهم المرجوح (قوله بالقوة) أى بالامكان لا بالمكان الاحتمال بعينه لاختلاف الطرف الآخر

(قوله لكن التصديق الخ) دفعه ما قد يتوهم من أن التصديق موجود وان لم يكن الحكم موجودا بل قد ذهب بعض إلى أن الشك مصدق (قوله لكن التصديق الخ) أي لأن الحكم هو التصديق وان جرينا على أن الحكم جزء التصديق فلازم من ذهب الخزعذاهب الكل فان قلت من لوازم الشك في النسبة الحكم وحيدته فالشك عنده حكم قلنا اللازم بالشك فيها تصورا للحكم لا وجوده فالنفي حينئذ وجوده لا ظهوره وتصوره (قوله وعند متأخري الخ) عطف على محذوف أي أن ما تقدم من أن الحكم ادراك هو ما عند المتقدمين وما عند الخ (قوله أي ايقاع النسبة) لما كان الحكم يطلق على معان أخر ككتاب الله وعلى النسبة الحكمية التي هي مورد الحكم وهما ليسا مدرين فسر الحكم المراد هنا بقوله أي ايقاع الخ (قوله فعل من أفعال النفس) اعلم أن متأخري المناطقة أخذوا كون الحكم فعلا من قول المتقدمين الحكم ايقاع النسبة وان تراعى لاشك أن اللفظ ظاهر مأثريه فعل فأخذوا بظاهر اللفظ وقالوا ان النفس لها فعل وتأثير اختاروا لأن الأفعال بالاختيار فالحكم عند المتأخرين يرجع للكلام نفسى وهو قولها أن ثبت ذلك وجزمته وليس لهم دليل صريح على ذلك ورد على هؤلاء المتأخرين بأننا لا نتجمل أنفسنا بل على تصور الاطراف الثلاثة الألدراك ولا يجذبنا ولا يحدث نفس ولا نشئ وحينئذ فتبين أن المراد بالحكم هو ادراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة وحينئذ فقول المتقدمين ايقاع النسبة وان تراعى المراد به ادراك وقوعها وادراك عدم الوقوع (٧٠) وهو الصورة الخاصة لأن الادراك من قبيل الكيفية فالتصديق الذي هو الحكم من قبيل العاقل وهو بخلاف

لكن التصديق لا يحصل ما يحصل للحكم وعند متأخري المنطقيين أن الحكم أي ايقاع النسبة وان تراعى افعال من أفعال النفس

جانبيا لا يجذب تحويرا مرحوما ولم يحصل له الحكم الإيجابي فادراك النسبة الحكمية مغاير للحكم الإيجابي أيضا (قوله وعند متأخري المنطقيين) أقول قد توهموا أن الحكم فعل من أفعال النفس (قوله فادراك النسبة الحكمية مغاير للحكم الإيجابي أيضا) أي كما أنه مغاير للحكم السلبي وإذا ثبت مغايرته لنوعى الحكم ثبت مغايرته للحكم مطلقا فتصوره ألوههم دليل ثان لاثبات المغايرة لأنه استدلال بمغايرته للتوحيين على مغايرته للحكم مطلقا بخلاف صورته الشك فانه استدلال على المغايرة ابتداء فما قيل أن التعرض لاثبات المغايرة بالحكم الإيجابي والسلبي بصورة ألوههم بعد اثبات المغايرة بالحكم مطلقا بصورة الشك لغو ليس بشئ (قال الشارح لكن التصديق الخ) عطف على قوله وربما يحصل أثبت المقدمة الأولى بمغايرته لادراك النسبة الحكمية والمقدمة الثانية أنه لا يثبت في التصديق وأورد كلمة لكن لدفع توهم حصول التصديق عند ادراك النسبة الحكمية وإن لم يحصل الحكم كما توهم البعض من أن الشك ألوههم من قبيل التصديق حيث قال لم يفرقوا بين تصور أن النسبة واقعة أو ليست واقعة وبين الإذعان به ولقد أشكل على الناظر من حل هذه العبارة فوقعوا في تكلفات بآدم (قال الشارح وعند متأخري المنطقيين) معطوف على مقدراى هذا هو التحقير من أن الحكم ادراك وإذعان لنسبة الخبرية وعند متأخري المنطقيين فعل

التصديق عند أهل الكلام فانه عبارة عن كلام نفساني وهو قول النفس رضىت وأمنت وهو لا يحصل إلا بعد حصول التصديق المنطقي ولقد عرفوه بأنه حديث النفس التابع للمعرفة فالكفار الموجودون في زمن النبي عليه الصلاة والسلام مصدقون به لكن تصديقا منطقياً لانهم مدركون أن كونه نبيا مطابقا لواقع

ولسوا مصدقين تصديقا كلاميا لأن أنفُسهم لم تقل أمنت ورضيت به وما ذكرنا من أن التصديق المنطقي من قبيل فلا العاقل فهو بالنظر للمعتد وأما على مذهب المتأخرين فهو أيضا من حديث النفس لأنه لا يستلزم الكلام لأنه لا يلزم من قول النفس أثبت ذلك ورضيت به فتوصل أن بين ذات التصديق المنطقي والكلامى على القول الرابع في المنطقي التباين وكذا بين مفهوميهما وأما اعتبار المحل الذى يتحقق فيه فينهما العموم والخصوص المطلق فيجتمعا في مؤمن بالنبي صلى الله عليه وسلم وبغرد المنطقي في الكافر الذى في زنه وأما على قول المتأخرين فيبين مفهوميهما العموم والخصوص المطلق لأن كلام نفساني فيجتمعا في مؤمن ويشرد المنطقي في تصديق الكافر بالنسبة لمحمد عليه الصلاة والسلام هذا ما حقه العلماء المصر بون وحقق

(قوله على المغايرة ابتداء) أي على مغايرة الحكم مطلقا لمحا أو سلما كما هو الدعوى الإلهية ابتداء بدون توسط مغايرة النوعين بخلاف صورتى ألوههم فانه استدلال على مغايرة المطلق أيضا لكن بتوسط مغايرة النوعين (قوله لغو) أي لأن الدعوى حصول أدراك النسبة بدون الحكم مطلقا وصورتا ألوههم انما ثبتان ادراكها بدون الإيجاب وادراكها بدون السلب ودفعه المحشى عما ذكره (قوله أنه لا يثبت في التصديق) أي لا يتحقق التصديق إلا به سواء قلنا أن التصديق نفس الحكم أو مركب منعمون بغير تدبر (قوله لدفع توهم الخ) أي للتمييز بين النسبة الحكمية والحكم حتى يرد أن الظاهر أن يقال لكن الحكم الخ لا يجذب بحمله على القلب (قوله توهم حصول الخ) أي ناشئ من تخصيص الحكم بعدم الحصول

بعض علماء الاعاجم أن التصديق المنطقي عن التصديق عند أهل الكلام هو بعد ثم أعلم أن التصورات الأربعة أي تصور الموضوع وأعمول والنسبة وأدراك النسبة حاصلة أولست بحاصلة هذه حاصلة ولا يحتاج لأدراكه والأولى إلى الدور والتسلسل لأن الإدراك المتعلق بها يحتاج لأدراكه ولم يجز أن نأخذ الحكم على وأحدهما بالوجود وجب تصويره وتصور موضوعه غير متصور فما تقدم (قوله) أي أفعال من أفعال النفس قد علمت دونه لا فعل النفس وإنما الموجود بعد الإدراك كمثل الثلاثة أدراك فقط (قوله) فلا يكون أدراكاً أي وإذا كان فعلاً فلا يكون أدراكاً فإنه دعوى أي كون الحكم لا يكون أدراكاً دعوى (٧١) أقام الشارح عليها دليلاً من الشكل الثاني بقوله

فلا يكون أدراكاً لأن الإدراك انفعال والفعل لا يكون انفعالاً

الصادر عنها بناء على أن الألفاظ التي يعبر بها عن الحكم تدل على ذلك كالاستدلال والإقناع والانتزاع والاحتجاب والسلب وغيرها والحق أنه أدراك لا فعل لأنه لا زاد وجعلنا إلى وحدنا علماً أنه بعد ادراكنا النسبة الحكمية الجملة أو الاتصالية أو الانفصالية لم يحصل لتأدي أدراك أن تلك النسبة واقعة أي مطابقة لمخالف نفس الأمر وأدراك أنهم ليست واقعة أي غير مطابقة لمخالف نفس الأمر (قوله) لأن الإدراك انفعال والفعل لا يكون انفعالاً أقول وبذلك لأن الفعل هو التأثير وإحداث الأثر والانفعال هو التأثير وقبول الأثر فلا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر بالضرورة وأما أن الإدراك انفعال فإما يصح إذا فسر الإدراك بانقش النفس بالصورة الحاصلة من الشيء وأما إذا فسر بالصورة الحاصلة في النفس فيكون من مقوله الكيف فلا يكون فعلاً أيضاً

(قوله) بناء على أن الخ (وإلا إشارة إلى خلق فسر الشارح الحكمي بإقناع النسبة) وأنتزاعها ثم حكم عليه بأنه فعل من أفعال النفس لكن التحقيق عندني أن القول بفعلية الحكم الذي ذهب إليه الأمام ومن تابعه مبناه أمر معنوي وهو أن الإيمان مكافئ ومعناه التصديق بما جاء به النبي عليه الصلاة والسلام والمكافئ له لا بد أن يكون فعلاً اختيارياً أو التصديق لا بد أن يكون فعلاً اختيارياً فإقناعاً لأن الحكم الذي هو شرط في التصديق أصنى إقناع النسبة وانتزاعها وهو أن تسبب باختلاف الصدق إلى الخيال وأخيراً وتسلبه بفعل اختياري والتكليف باعتباره وقال القاضي الأديب أن التكليف بالإيمان تكليف بالنظر الموصول إليه وهو فعل اختياري وقال المحقق التفتازاني أن المكلف لا يلزم أن يكون من مقولة الفعل بل يجوز أن يكون من مقولة أخرى والتكليف يكون باعتبار تحصيله الذي هو اختياري وقال البعض ليس الإيمان مجرد التصديق بل مع التسليم وتحقق هذا المقام مقام آخر (قوله) لم يحصل لتأدي أدراك الخ) لفصم أن يقول أن أردت أنه لم يحصل أدراك سوى ذلك فسلم لكن لا يحد ذلك ففعلوا أن أردت أنه لم يحصل شيء سوى ذلك مطلقاً فحينئذ لا يحصل التصديق بمجرد أن يحصل في ذهنك كون الشيء منسوباً إليه الواقع في نفس الأمر بل لا يلزم أن يقع وهو أن تسبب إليه الواقع في نفس الأمر لاختيارك فإن العالم بالواقع المعاند لا يسمى مصداقاً لكثير العالمين يصدق الرسول عليه الصلاة والسلام المعاندين ولورد هذا النوع عليه بنى الكلام على الرجوع إلى الوجود (قوله) فلا يصدق الخ) إشارة إلى أن المراد بقوله والفعل لا يكون انفعالاً لأن ما يصدق عليه الفعل لا يصدق عليه الانفعال بناء على ما تقدم من أن المقولات العشر متباينة الثلاث (قوله) فإما يصح الخ) حكم الشارح حجة إقامته أفعال على طريقة التمثيل من التبيين (قوله) فلا يكون فعلاً أيضاً أي لا يكون الإدراك على هذا التقدير فعلاً كما لا يكون على تقدير كونه انفعالاً

لأن الإدراك الخ ومطابقه أن الإدراك انفعال والفعل لا يكون انفعالاً ينتج لاشئ من الإدراك بفعل والتجسس سلبية كنية والمقدمة الكبرى كنية باعتبار أن ال لا تستغرق ثم تأخذ تلك النتيجة وتجعلها كبرى لصغرى مأخوذة من كلام الشارح أي من قوله أن الحكم فعل لا بد أن ينتج الدعوى وهي لاشئ من الحكم بأدراك فتقول الحكم فعل لاشئ من الإدراك بفعل ينتج لاشئ من الحكم بأدراك فتصل أنه لا بد أن ينتج الدعوى من دليلين أولهما ذكره الشارح بهيمته والثاني كبره هي النتيجة ومغفراه مأخوذة من الشارح

(قوله معنوي) لا فلفظي كإثبات السيد (قوله)

الذي هو شرط الخ) فالتكليف بالإيمان تكليف بهذا الشرط (قوله) تكليف بالنظر) فهمه خلاف النصوص فإن ظاهرها التكليف بنفس الإيمان والنظر حركته النفس وترتيب أمور وكلاهما من الكيف أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن المراد أمر مرتبة أنه في الموصلة لا الترتيب (قوله) والتكليف يكون أي التكليف بنفسه يكون باعتبار تحصيله يعني أنه مطلوب في نفسه للتقدير على تحصيله (قوله) بل مع التسليم) فالتكليف بالإيمان تكليف بالتسليم وعلى هذا يكون الإيمان زائداً على التصديق المنطقي وهو خلاف ما صرحوا به (قوله) بنى الكلام على الرجوع الخ) لعدم إمكان منع وجوده هو (قوله) إشارة إلى الخ) لأن الكلام ليس في أن الفعل يكون انفعالاً بل في شيء يصدق عليه مقولة الفعل

(قوله والنصور التي هو الحكم) لم يذكر متعلق التصو ولعله مما تقدم وهو أن النسبة واقعة وأليست بواقعة (قوله هذا على رأي الامام) فيه أن الامام قد صرح بأن الحكم فعل والحجاب أبصر صرح أيضاً أنه ادراك (قوله هو الحكم فقط) وهو الحق لأن القياس طريق للحكم فقط والقول الشارح طريق للتصور فقط ولا طريق للثنتين معاً وأهل هذا الفن انقسموا العلم الى تصور وتصديق وذكرنا أن لكل منهما طريقاً يخصه كما هو كذلك في نفس الامر فالمتصديق هو الحكم لأن التصديق لو كان هو المجموع لم يكن له طريق يخصه

(قوله وفيه إشارة إلى الخ) أي في معنى أيضاً المذكور لأنه تنص على هذا القياس (قوله من الموجبة الكلية الخ) أي الادراك انفعال والفعل لا يكون انفعالا (٧٣) وضابط الشكل الثاني أن يكون الأوسط محمولا فيها وشروطه الاختلاف في الكيف وكمية

فقلنا إن الحكم ادراك يكون التصديق مجموع التصورات الاربعة وهو تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والتصور الذي هو الحكم وإن قلنا أنه ليس بادرار يكون التصديق مجموع التصورات الثلاث والحكم هذا على رأي الامام وأما على رأي الحكمية فالمتصديق هو الحكم فقط (قوله وأما على رأي الحكمية فالمتصديق هو الحكم فقط) أقول هذا هو الحق لأن تقسيم العلم إلى هذين القسمين انما هو لتمييز كل واحد منهما عن الآخر بطريق خاص يستعمل به ثم إن الادراك المسمى بالحكم يفرد بطريق خاص ويوصل اليه وهو الحجة النفسية إلى أقسامها واما هذا الادراك له طريق واحد ويوصل اليه وهو القول الشارح فتصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية يشارك سائر التصورات في الاستحصاء وفيه إشارة إلى أن القياس المذكور في اثره قياس على هيئة الشكل الثاني من الموجبة الكلية والسالبة الكلية ينتج أن الادراك لا يكون فعلا وهذه النتيجة اذا ضمت إلى الموجبة الكلية المستفادة من قوله الحكم فعل من أفعال النفس بصير القياس هكذا الحكم فعل ولأشئ من الادراك بفعل فلا شيء من الحكم بادرار وهو المطلوب وهكذا نقول على تقدير كون الادراك كيفا فالادراك كيف والفعل لا يكون كيفا فالادراك لا يكون فعلا وهو مضمّن في قولنا الحكم فعل ينتج المطلوب ومن قال معنى قوله أيضا كما أنه لا يكون انفعالا لم يأت بشئ اذ لا دخل لشي في الانفعالية فيما هو المطلوب (قال الشارح فلو قلنا الخ) أي اذا انصرف الادراك ليدقق التصديق من أمور عدة وأن الحكم يختلف فيه (قال الشارح هذا) أي المذكور في بيان رأي الامام وفيه إشارة إلى أن الاول مجرد احتمال لم يذهب اليه أحد وأن قوله المصنف ويقال للمجموع أي لمجموع التصور والحكم بيان مختار الامام (قال الشارح والتصور الذي هو الحكم) لم يبين متعلقه إشارة إلى أن مطلقه تلك النسبة المتصورة ولكن من حيث الوقوع والادوار (قال الشارح وأما على رأي الحكمية) أي جمعه والقول بتركيب التصديق قول الامام ومن تبعه من المتكلمين (قوله هذا هو الحق) أي ما ذهب اليه الحكماء وهو الحق لأنه قادر على الدليل (قوله لأن تقسيم العلم الخ) أي تقسيمه العلم إلى المنطوق إلى هذين القسمين دون أقسام أخرى كالفعلي والانفعالي والاجالي والتفصيلي لمناسته لما هو مقصودهم من المنطق وهو بيان الطرق الموصلة إلى الجهولات وذلك لامتياز كل منهما بطريق خاص كما سيبي عن أن الموصول إلى التصور يسمى قولاً وشارحا والموصول إلى التصديق حجة (قوله ثم إن الادراك المسمى بالحكم) أي ادراك أن النسبة واقعة له طريق خاص وهو الحجة النفسية إلى القياس والتمثيل والاستقراء ولخصم أن يمنع ذلك ويقول إن ادراك أن

الكبرى فقولته من الموجبة الكلية بيان لواقع (قوله اذا ضمت إلى الموجبة الكلية) أي ليكون قياسا من الشكل الثاني متجالا معوى الشارح وهي لا يكون الحكم ادراكا أو اقصر البعض على القياس الاول لكنه لا ينتج المطلوب (قوله وهو يضمن الخ) زاده هنا أيضا على ذلك البعض (قوله فيما هو المطلوب) أي نفي كون الحكم ادراكا كما قاله انما ينتج انضمام نتيجة القياس الاول أعنى الادراك لا يكون فعلا لأن قولنا الحكم فعل ولا دخل لشي في كونه انفعالا في ذلك وأيضا لو كان ذلك مرادنا لقال فلا يكون انفعالا أيضا (قوله أي المذكور قريبا) أي بقوله وأن

قلنا الخ (قوله لم يذهب اليه أحد) أي لم يتخذ مذهباً وهذا مبني على رد قول البعض الذي أن الامام يردد بالقول (قوله إشارة إلى الخ) وجهها أنه كقوله بذكر النسبة فصل في قوله وتصور النسبة فأفاد أنها المتعلق وقوله لكن الخ تقسيم من الخشي ما أخذ محاسب الشارح (قوله دون أقسام أخرى) ردنا بقايل أن التقسيم لسان الأقسام لسان الطرق (قوله كالفعلي) هو علم الساري تعالى عند الحكماء فإن علمه ليس انفعالا تقسيم على الصور التي بها الانفعال بل هو فعلي أي علمه الاشياء مبدءاً لا اتحاداً ماها فانظر حواشي الحاشي على الدواني وقوة والانفعالي كقولنا فانه ما نقاش الأذهان بالتصور (قوله والاجالي) هو علم بسيط مشتمل على علم جميع الاشياء كالعلم الذي يحضرنا عند السؤال عن مسألة فانظر حواشي على الدواني وما كتبناه هناك (قوله ولخصم الخ) أي المصنف فتصور النسبة الذي هو جزء التصديق عنده هو ادراك أن النسبة واقعة وأليست بواقعة لا تصور النسبة التي بين الطرفين بقطع النظر عن الوقوع وعدمه

كما يقول به غيره فحاصل هذا المنع أن الطريق ليس مجرد هذا الادراك بل الادراك المعتبر بالاشباع (قوله فلا يحتاج الى الحجة) لانه تصور متعلق بالقضية كما يأتي قريبا (قوله ان ادراك النسبة الخ) وادراكه انما هو من حيث انها بين الطرفين فلا بد من ادراكهما فيكون المنضم الى الحكم ثلاث ادراكات (قوله ثم نقابل الخ) هذا توجيه القول بان التصديق الذي هو مركب من ادراكات أربع مكتسبة من الحجة بان معناه انه حاصل بعد الحجة وان كان الاكتساب متعلقا بالادراك الأخير وخصت له لانه منزلة الهيمنة فلها الحصول المجموع بعد اكتسابه (قوله الحاصل بعد الطرفين الخ) أي الحاصل بالتحليل النسبة (٧٣) اذا الطرفان حاصلان من قبل والحجة لم تتعدا لوقوع النسبة

وقد جعلوا المعالم بالحجة المجموع وقالوا ان العلم عين المعالم بالذات بخلاف الاعتبار فيلزم أن يكون العلم بمجموع الطرفين والنسبة من حيث القيام

بالقول الشارح فلا فائدة في ضمها الى الحكم وجعل المجموع قسما واحدا من العلم السبي بالتصديق لان هذا المجموع ليس له طريق خاص فنلاحظ مقصود القرن أعني بان الطريق الموصلة الى العلم لم يلبش عليه أن الواجب في تقسيمه ملاحظة الامتياز في الطرق فيكون الحكم أحد قسميه السبي بالتصديق لكنه مشروط في وجوده وتحققه في ضم أمور متعددة فمن أفراد القسم الآخر واذا عرفت هذا فقولنا ان ادراك تقسيم العلم على هذا المذهب قلب العلم أي الادراك مطلقا ما ان يكون ادراكا لان النسبة واقعة وليست واقعة واما أن يكون ادراكا كما نعرف ذلك فالاولى بسبي تصديقا والثاني تصورا وانما ادراك تقسيمه

النسبة واقعة وليست واقعة اذا كان مع الايقاع وهو أن تتسبب اختياريك الوقوع بالهبط بقية الحجة واما اذا حصل في ذهنك كونها مأمورا بالهبط بالوقوع من غير اختيار فلا يحتاج الى الحجة فالتكسب بالحجة الادراك المذكور بشرط الحكم وليس ذلك الادراك نفس الحكم كما عرفت بل الحكم فعل مقارن له (قوله فلا فائدة في ضمها الى الحكم) هذا معنى على تقدير كون الحكم ادراكا كما أعلم على تقدير كونه فعلا فلا زاد ادراك النسبة من حيث الايقاع الذي هو فعل النفس له طريق خاص لادراكه من حيث الذات ثم نقابل أن يقول ان ذلك الادراك لكونه متعلقا بالنسبة المتعلقة بالطرفين من حيث انها آلة للاختصاص باعتبارية الهيمنة السريير المحصلة لا تلامز الواحد الحقيقي فكأننا نحصل في الخارج سريير مع العلم لم يتعلق بالالهية فكذلك الحاصل بعد الحجة هو المجموع وان كان الاكتساب متعلقا بالادراك المذكور كما كان متعلقا أعني النسبة الخسرية بمنزلة الهيمنة للقضية بسببها صار الكل أعني الطرفين والنسبة أحدهما حقيقة مقارنا لكل واحد من الطرفين والنسبة مع أن الحاصل بعد الطرفين ليس النسبة فكما جعلوا الطرفين والنسبة أجزاء من المعالم فكذلك العلم وما وجه مخالفة العلم بالمعالم وجعل الامور المذكورة شرط في الاول بشرط الثاني وأنت بعد ما حملت على افتنا تظهر لك أن النزاع في التصديق لفظي فنظر الى أن الحاصل بعد الحجة ليس الا الادراك المذكور قال يسألته ومن نظري أن الادراك المذكور بمنزلة الجزء الصوري والحاصل بعد اقامة الحجة ادراك واحد متعلق بالقضية قال بتركه ومن نظري انه لا يكفي في التصديق مجرد الادراك المذكور بل لا بد فيه من نسبة المطابقة للاختيار والالكان ادراكا تصورا متعلقا بالقضية بسبي بالمعرفة قال انه ادراك معروف للحكم سواء قلنا انه الادراك المذكور أو مجموع الادراكات الثلاثة فصيح تقسيم العلم الى التصور والتصديق بأي معنى تريد فيه واما النظر الى مقصود القرن أعني بان طرق الاكتساب فلا يرجع شيئا من ذلك لتفرد التصديق على جميع التقادير بالاكساب اما باعتبار نفسه أو باعتبار جزمه فتدبر (قوله واما أن يكون ادراكا كما نعرف ذلك) أي ادراكا واحدا ولا يراد القسم لانه مدلول وما ادراكا كفهو داخل في القسم

بالذهن فالمجموع أيضا هو المعالم من حيث الحصول فيه تدبر (قوله ليس الا الادراك المذكور) أي مع قطع النظر عن تعلقه بالقضية (قوله بل لا بد فيه الخ) فالتصديق على هذا هو ذلك الادراك بعينه الا انه مشروط بمقارنة الحكم فالقول بان التصديق عند الامام نفس الفعل أو مركب منه ومن غيره مما علق في اعتبار ذلك الفعل فيه حتى كانه عنه أو جزمه تدبر (قوله قال ادراكا معروض) هذا مذهب المصنف ويمكن حل كلام الامام عنه (قوله واحدا) لعله أخرجه

(١٠ - شروح الشرح) التصديق على مذهب الامام تأمل (قوله ولا يراد القسم) أي لا يراد أن العلم مطلقا الذي هو القسم ادراكا لغیر ذلك فالقسم صادق على القسم وذلك مفصلة لتقسيمه لاستلزامه كون الشيء قسمين نفسه ووجه عدم ورود أن القسم لم يؤخذ من حيث كونه متعلقا بشئ وادراكه لانه ماهية العلم ليست مرآة للاختصاص حتى تكون ادراكا كلة وانما الادراك لشي هو صادق عليه العلم والادراك بل من حيث كونه مدركا فلا يصدق عليه القسم ولا يكون قسمين نفسه واما ادراكا كفهو داخل في القسم الثاني والاستحالة في صدق القسم على ادراك القسم انما الاستحالة في صدقه على القسم لاستلزامه ما مر وقد يجب بان معنى التقسيم أن ما صدق عليه العلم اما ان يكون ادراكا كاله لا يصدق شيء من القسمين على المقسم لانه العلم لا ما صدق عليه وفيه أن القسم حينئذ ما صدق عليه العلم لا العلم فيعدو للاستكمال

(قوله فلا فرق الخ) رد لما قيل ان ورود المقسم اتما وعلى التقسيم الثاني حيث قال فيه واما ان يكون ادراكا غير ذلك اما على الاول فلا لان المقسم وان كان ادراكا لكنه ليس ادراكا كاشيا لان ماهية العلم ليست هي اتملا لحظتها حتى يكون ادراكا كاشيا وانما الادراك لشيء هو ما صدق عليه العلم والادراك لا تنقسم ماهيته لقوله قدس سره في التقسيم على مذهب الامام واما ان يكون ادراكا كاشيا غير اتملا لقوله واما ان يكون ادراكا كاشيا غير ذلك الادراك فاضاف القسري الى المدرك الاول الى الادراك كاشيا في التقسيم على مذهب الحكم لم يتوجه السؤال الثاني عليه ايضا اه وحاصل الرد ان الثاني كالاول لانه اخذ القسم من حيث انه ادراك سواء علقه بشيء او لا ولا المقسم ليس بادرالك بل بمدرك فلا ورود ولا اعتراض على شيء منهما تدبر (قوله أي على القول بالتركيب) فأراد من مذهب الامام القول بالتركيب مجازا (قوله كاشيا للمشهور من الامام) هكذا يفهم من المختص حيث قال ان لنا تصور او اذا حكم عليه بنى أو اثبات كان المجموع تصديقا وقرق ما بينهما كافي البسيط والمركب (٧٤) لكن قال في معاني العلم اما تصور واما تصديق والتصور هو ادراك الماهية من غير ان يحكم

على مذهب الامام قلت العلم اما ان يكون ادراكا كامورا بربعة وهي المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية وكون تلك النسبة واقعة أو غير واقعة واما ان يكون ادراكا كاشيا غير ذلك الادراك المذكور فالاول هو التصديق والثاني هو التصور واما تقسيم المصنف فلا يصح على مذهب الحكم اقطع عال ان التصديق عندهم هو الحكم وحده لا التصور الذي معه الحكم ولا على مذهب الامام ايضا وبيان ذلك ان حاصل ما ذكره المصنف ان أحد قسبي العلم هو ادراك غير جماع الحكم والقسم الثاني هو ادراك لجماع الحكم ويرد عليه أن تصور الحكم عليه وحده ادراك لجماع الحكم فيلزم أن يخرج عن القسم الاول ويدخل في الثاني فيكون تصورا للمحكم الثاني ولا استقامة فيه متعلقا بغير ان النسبة الحاصلة في الذهن واقعة في نفس الامر سواء كان متعلقا بان النسبة واقعة على حيل التصور كما في صورة النسبة والوهم واستعلقا بغيره فلا فرق بين أن يقال ادراكا كاشيا غير ذلك او ادراكا كاشيا غير ذلك في افادة المقصود (قوله على مذهب الامام) أي على القول بالتركيب فلا يراد ان الامام لا يقول يكون الحكم ادراكا كاشيا انه قد نقل البعض ان الامام ترد في كون الحكم ادراكا كاشيا وقوله لا وفي حصر التقسيم على هذين الوجهين اشار الى بطلان القول بتركيب التصديق مع فعلية الحكم كاشيا للمشهور من الامام (قوله ادراكا كامورا بربعة) أي ادراكا كامورا بربعة متعلقا بأمور أو بغيره حصل لها الوحدة بحيث صارت قضية واحدة فلا يراد ان وحدة القسم معتبرة فكيف تندرج الادراكات الاربعة تحت العلم الواحد ولتنسبه على ذلك قال ادراكا كاشيا المفرد (قوله ادراكا كاشيا غير ذلك الادراك المذكور) أي ادراكا كامورا بربعة سواء كان من تلك الادراكات الاربعة أو غيرها فالحكم داخل في التصور (قوله قطعنا) اشارة الى ديانة عدم انطباقه على مذهب الحكماء بخلاف مذهب الامام (قوله وبيان ذلك) أي انه لا ينطبق على مذهب الامام (قوله ادراكا غير جماع الحكم) لان قيد فقط في مقابلة مع الحكم (قوله ادراكا لجماع الحكم) بناء على أن الظاهر ان يكون الطرف نقوا (قوله ويرد عليه الخ) لا يخفى أن المتبادر من المعية المقارنة بلا واسطة والتصور الذي يقارنه الحكم أعني ايقاع النسبة واتزانها بلا واسطة ادراكا النسبة الخيرية ومجموع الادراكات الثلاثان فلناتان

عليها بنى أو اثبات والتصديق هو ان يحكم عليها بالنفي أو بالاثبات وكلامه في المحصل وقع هكذا اذا اردت كاشيا حقيقة فاما ان تعتبر من حيث هي من غير حكم عليها لا بنفي ولا اثبات وهو التصور او يحكم عليها بنى أو اثبات وهو التصديق ولا يخفى أن ضمير هو في قوله وهو التصديق يحتمل أن يرجع الى مصدر ادراكا وأن يرجع الى مصدر يحكم والظاهر هو الاول ونسبته للمجموع تصديقا يمكن حملها على المبالغة في اعتبار الحكم كسمة الحكم تصديقا وحينئذ يكون مختارا للمصنف

تحرر المذهب الامام تدبر (قوله حيث حصل لها الوحدة) والهشة العارضة التي حصل بسببها الوحدة لاتفاق التعدد عليه الاصل الذي الكلام به صدق لا اختلاف جهتي التعدد والاتحاد تدبر (قوله لان فقط في مقابلة معه) يعني أن هذا المعنى انما اخذ من المقابلة والافقط معناه الغرض الى الاجتماع شيء (قوله بناء على أن الظاهر الخ) يعني أن كون الثاني ادراكا كاشيا مع الحكم فيكون جماعا الحكم قيدا فيه والحكم خارج عنه بناء على أن الظاهر من أن الطرف نقوا اما لو كان مستقرا بان يكون المعنى وتصور يحصل معه حكم أي يكون حصول الحكم مع حصوله لكون الحكم جزءا لا خيرا وهو المجموع المركب من الادراكات الاربعة فلا تكون الجماعة قيدا بل يكون الحكم جزءا منه قال السيد في حاشيته شرح الطالع الطريق فيقول ما كان متعلقا بشيء مخصوصا كالجماع والمقارن وقال المحشي في حواشي الفاضل الطرف المستقر ما كان متعلقا عاما كالتكون والحصول لانه لا يخلو عن الطرف في الفعل العامة وانما كان للجمهور والظاهر لما في الاستمرار من التعلق بالخاص (قوله أن يكون الطرف نقوا) والمعنى أو تميز وتمايز به

(قوله ادراك واحد متعلق بالقضية) أي بالموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما فانك عند التصديق بقضية بذا فمما مثلا يحصل لك أولا الانسجام بان زيد افاد في الواقع إلا ان كان وقوع النسبة في الواقع بل يحصل لك هذا اناسا كلف والنسبة من الأمور الانزاعية وكثيرا ما يحصل التصديق قبل انتزاع النسبة التي هي فيها وكونه ادراكا واحدا متعلقا بالقضية هو ما افاد الشيخ الرئيس وغيره من المحققين قاله الزاهد في شرح رسالة العلامة امام (قوله فلا انتقاض) لان التصديق اما ادراك النسبة او ادراك القضية ولا يدخل ما عدا هذا وهذا (قوله ومعتز الخ) صريح في أن الحكم عند المصنف فصل كالامام الآن المصنف يجعله خارجا واشترط مقارنته والامام جعله داخلا لكن في جمع الخشى السابق بين الاقوال ما يفيد أنه عند الامام خارج أيضا تدبر (قوله بطريق النتيجة) حذر من صريح التكرار وقوله للاضراب على الاعاد (قوله للاضراب عنها الخ) لان مخالفة المذهبين لا تقتضي بطرانا في نفسه مسلوا كونها في نفسه صحيحا فلذا احتاج للاضراب لافادة قسما في نفسه (قوله فقوله) (٧٥) الخ) تفرع على قوله نتيجة

للسدلين (قوله لكن الحكم الخ) أي والادراك الجامع له مستفاد من الحجة (قوله ليس معنى العروض الخ) دفع لما قيل ان أراد عرض العارض لمعرض الحكم كسائر الادراكات عارض لنفس اذهى محلها وان أراد تعلق الحكم به كمتعلق العلم بالمعلوم فلا شبهة في أنه لا يتعلق بدارك النسبة ولا بدارك المجموع بل انما يتعلق بالسدرك وحاصل الدفع أن العروض هنا كاذبة عن مقارنة الحكم لتلك الادراكات فكأن العروض بمعنى قيام العرض بالمثل يميز عن غيره كذلك مقارنة الحكم لادراك النسبة او الادراكات الثلاث

عليه وحده تصديقا وكذا يكون تصور المحكوم به وحده تصديقا أو يكون تصور النسبة المقارنة للحكم تصديقا بالثاني يكون مجموع هذه التصورات المقارنة للحكم تصديقا بداركها ويكون كل اثنين من هذه التصورات تصديقا خرف يفرق عدد التصديقات مثل قوله الانسان كاتب على مقتضى تقسيمه الى سبعة ويكون الحكم في كل واحد منها خارجا عن التصديق بجماعه فلا يكون تقسيمه منطبقا على من من المذهبين بل لا يكون صحيحا في نفسه لان التصديق على هذا التفسير يكون مستفاد من القول الشارح ويكون مستفاد من مقتضيه أعني الحكم مستفاد من الحجة وهذا باطل ومنهم من قال معنى هذا التقسيم أن الادراك ان لم يكن معرضا للحكم فهو القسم الاول وان كان معرضا له فهو التصديق وحينئذ لا يلزم أن يكون تصور الادراكات الحاصل حين الحكم ادراكا واحدا متعلقا بالقضية والمقارنة بما عداها بالعرض فلا انتقاض على أن وحدة القسم معتبر فلا يصدق الا على تصور واحد بجماع الحكم ثم يلزم خروج الحكم عن التصديق وكونه شرطه وهو لم يتم لذلك ومعتز على الامام بانه جعل المركب الادراك والفعل قسما من العلم (قوله فلا يكون الخ) نتيجة للسدلين المذكورين على عدم صحة التقسيم المذكور على المذهبين اعاد الدعوى بطريق النتيجة للاضراب عنها بانها غير صحيحة في نفسها فقوله ويرد عليه تنبيه ليدل على عدم الانطباق على مذهب الامام (قوله لان التصديق الخ) وهو خلاف ما تقرر عندهم من أن الوصول الى التصور هو القول الشارح والوصول الى التصديق هو الحجة واقتل ان يقول ان ادراكا أن النسبة واقعة ولا ان كان متعلقا لا يباع كان مستفادا من الحجة واذا لم يكن بجماعه كان مستفادا من القول الشارح فلا يلزم ما ذكر ثم لو كان الحكم مستفادا من الحجة والتصور الجامع له مستفادا من القول الشارح بداركها لكن الحكم عند فعل وليس مستفادا من شيء (قوله ومنهم من قال) وهو شارح الطوائف الاصفهاني يعني ليس المراد الجماع مقتطعا بل الجامعة على وجه العروض (قوله وان كان معرضا له فهو التصديق) ليس معنى العروض عنهما التقييم فله هذا المعنى معرضه النفس بل شبهة تلك العروض يعني كأن قيام العرض بالمثل واجب كاله وتعينه في الخارج بحيث لا يلبس بغيره كذلك مقارنة الحكم يكون موجبا كاله وتعينه في الذهن بحيث لا يتيقن من الخفاء ولا شك أنه بهذا المعنى عارض بالذات لنسبة الخبرية والجمهور بالتبع وليس عارضا لماعداها (قوله لا يلزم أن يكون الخ) أي لا يلزم على هذا المعنى دخول ما ليس بتصديق من تصور كل واحد وكل اثنين منها في التصديق

توجب تميزه فسميت المقارنة عروضاً بالجماع التميز وان كانت المقارنة لادراكات كالتصديق للحكم ولا يخفى ما فيه ولوقيل سميت عروضاً لانها لا تكون الا بعد تحقق الادراكات الثلاثة كما ان تحقق العروض لا يكون الا بعد تحقق العروض لكن اول تدبر (قوله كذلك مقارنة الحكم الخ) يعني أن العروض هنا بمعنى المقارنة عبر عنها بالعرض الذي هو قيام العرض بالمثل لانه كإن العروض واجب كمال محله وتعينه في الخارج كذلك مقارنة الحكم بغيره من التصورات توجب كماله أي كمال ذلك الغير الذي معناه تميزه تعلقه في الذهن ولا شك أن المقارنة بهذا المعنى هي التي هو اجماع غير المتعلق حاصل أولا وبالذات لنسبة الخبرية والجمهور بالتبع فكذلك العروض بمعنى المقارنة للوجبة تميزه تعلق حاصله أولا وبالذات لتصور النسبة ولتصور المجموع بالتبع وانما احتج لينا لأن التصور والتصديق ليس بينهما نسبة العروض بل بنسبة المقارنة فالخلق العارض والمعرض عليها توسع (قوله ولا يشك الخ) شككنا في معنى الشيخ ابن سينا

(قوله وان كان مستلزما له) أي وان كان ما أطلق عليه التصديق وهو الادراك المعروف بالحكم مستلزما للتصديق عند الامام من جهة التحقق ان كلاً يحقق الادراك للعروض للحكم أي المقارن به تحقق مجموع الادراك والحكم فأن دفع ما يقال انه أفاد التصديق عند الامام باللازم لانه لا ينفع في اطلاق التصديق على ما ليس بتصديق (قوله ولم يسمه تصديقا) أي لم يسم القسم الثاني تصديقا بل قال فيه تصور مع حكم وانما سمي المجموع حيث قال ويقال للمجموع تصديق (قوله أيضا ولم يسمه تصديقا) أي وانما سمي المجموع فكيف يكون ما عداه داخل في التصديق ويكون التقسيم تقسيما لمطلق العلم الى تصور لا يقارن بالحكم والى تصور يقارن بالحكم لا الى تصور وتصديق ثم أفاد التصديق بقوله ويقال الخ (٧٦) (قوله للعبة الزمانية) أي لان ذاتية لان التصديق لما كان مركبا من الادراك كان

الشيء واحد والحكم كان الحكم جزءا لا يتجزأ في زمان حصوله يحصل التصديق وان كان الحكم لكونه جزءا منه متقدما عليه بالذات لوجوب تقدم الجزاء على الكل بالذات فلذا انفرد اللعبة بالزمانية دون الدائمة لعدم امكانها بين الكل والجزء وقوله الدائمة لاخراج ادراك أحد الطرفين والنسبة اذا كان مع الحكم فانه يكون لادائما (قوله لكون الحكم الخ) أي والجزء لا ينقل عن الكل سيما وهو جزءه الاخير فلا يتحقق الكل الا حيث يتحقق ذلك الجزء اه عط (قوله فان اللعبة تختمل المقارنة) أي ويكون الظرف لغوا كما مر (قوله بخلافه هذا

الحكم عليه وحده أو تصور الحكم عليه وحده ولا مجموعهما معا ولا أحدهما مع النسبة الحكمية تصديقا لكن يلزم أن يكون مجموع التصورات الثلاث تصديقا لانه ادراك معروف للحكم بل يلزم أن يكون ادراك النسبة وحدها تصديقا لان الحكم عارض له حقيقة ويلزم أيضا أن يكون الحكم خارجا عن التصديق عارضا له فان قلت قد صرح المصنف بأن المجموع المركب من الادراك والحكم يسمى بالتصديق وذلك مذهب الامام بعينه قلت ذلك لا يجدي به نعم لان القسم الثاني اخرج عن التقسيم هو الادراك الجامع للحكم لا المجموع المركب منهما فان كان التصديق عبارة عن القسم الثاني فالحال على ما عرفت من عدم انطباقه على شيء من المذهبين وفساده في نفسه وان كان عبارة عن المجموع المركب منهما كما صرح به لم يكن التصديق قسما من العاقل بل مركبا من أحد قسميه مع امر آخر مقارن له أعنى الحكم

لكن يلزم اطلاق التصديق على ما ليس بتصديق عند الامام وان كان مستلزما له فعدم الانطباق باق (قوله أن يكون مجموع التصورات الخ) لان عروض الحكم النسبة لكونه من حيث قيامها بالطرفين عروض بالمجموع بسبب جزئه (قوله بل يلزم الخ) للاضراب عن لزوم كون المجموع تصديقا بل لزوم كون تصور النسبة منفردا تصديقا والآخر فان عدم الانطباق على مذهب الامام أظهر لا نفيه. تركب مطلقا (قوله فان قلت الخ) منع لقوله فيرتق عدد التصديقات الى سبعة ويكون الحكم خارجا لانه صرح بان المجموع المركب من الادراك والحكم يسمى تصديقا حيث قال ويقال للمجموع تصديق وهو مذهب الامام نعم يلزم أن يرتق عدد القسم الثاني الى سبعة ولم يسمه تصديقا (قوله ذلك لا يجدي به نعم) أي في انطباق تقسيمه على مذهب الامام (قوله لا للمجموع الخ) قيل فيه بحث لانه يجوز أن يكون مراده بقوله تصور مع حكم اللعبة الزمانية الدائمة لانها المتبادر الى الفهم الكامل وليس ثلث اللعبة الا للمجموع لكون الحكم جزءا أخيرا منه وانما قال بالمجموع ولم يقل له تنصص على المراد فان اللعبة تختمل المقارنة بالخارج أيضا فيكون اخرج من التقسيم المجموع المركب منهما وأنت خير بخلافه هذا التوجيه لان التمييز في التقسيم عما هو بخلاف المقصود بل بما هو صريح فيه ثم تداركه بعبارة صريحة في الخلاف أيضا لان زيادة لفظ المجموع ظاهر في أن القسم الثاني الادراك الجامع ليس من دأب المحققين فضلا عن العالمين (قوله فان كان التصديق الخ) كما يدل عليه عبارة المطالع حيث قال العلم ما تصور ان كان ادراكا كاسدنا وتصديق ان كان مع الحكم بنسبة أو ثابتا وحيداً يكون قوله ويقال للمجموع تصديق بياناً للمذهب الامام (قوله وان كان عبارة عن المجموع الخ) فيكون قوله ويقال للمجموع تصديق بياناً للتسمية باسم التصديق (قوله لم يكن التصديق قسما من العلم)

التوجيه) هو شرح المطالع (قوله بما هو خلاف المقصود) ولما كان الظاهر أن الظرف ليقو (قوله صريحاً في ذلك الخلاف) أي في أن الثاني خلاف الاول وغيره (قوله لان زيادة لفظ المجموع الخ) ادلو كان المراد به هو المراد بانقسم الثاني لقال ويقال له (قوله في أن القسم الثاني) أي المذهب كور بقوله واما تصور مع حكم (قوله كما يدل عليه عبارة المطالع) حيث كان المسمى بالتصديق مرجع الضمير وهو الادراك المقارن بالحكم (قوله وحديثه يكون الخ) أراد به هذا ما قيل ان هذا الترتيب قبيح لان الترتيب انما يكون بين المعاني المحتملة وبعد تصريح المصنف بالتركيب الاحتمال لكونه عبارة عن القسم الثاني وحاصل الرد أن الترتيب بنى على منع تصريح المصنف بذلك بل هو بيان للمذهب الامام (قوله بالتسمية) ولما كونه المجموع قسماً فاجب من التقسيم

(قوله والفرق بينهما الخ) ما ذكره فروق ثلاثة وهي متلازمة بحسب التحقيق وغير متلازمة بحسب المفهوم (قوله بسيط) أي فيلزم أن الثلاثة شرط خارج لازم للشرطية (قوله بسيط) أي لا يخرجه (قوله) أن تصور الطرفين شرط ترك تصور النسبة لأن الشرطية تصور الموضوع والمجموع ظاهرة وأما النسبة فلا لأنها بمنزلة الجزء للمادة للحكم لانه ادراك وقوع النسبة قمتا أي أنه جزء مادي وإن كانت شرطاً لنفس الامر (قوله واعلم أن المشهور الخ) هذا الكلام متوقف على مقدمة وحاصلها أن الحكم كقولنا فعل وقيل أنه ادراك والادراك قيل أنه كيفية وقيل أنه انفعال هذا مقام أول المقام الثاني هل التصديق نفس الحكم سواء كان فعلاً وأدراكاً أو موقبل وقيل أنه التصورات الثلاثة والحكم جعلت الحكم فعلاً وأدراكاً وقيل أن التصديق عبارة عن التصورات الثلاثة بقيد أن يكون معها حكم فالحكم خارج عن حقيقة التصديق لانه قيد جعلت الحكم ادراكاً أو فعلاً فعل القول الأول في التصديق أي أنه نفس الحكم ذاته متناهي على أن الحكم ادراك كان الكلي الجامع للتصديق ولقابله وهو التصور مطلق ادراكاً وأن متناهي على أن (٧٧) الحكم فعل كان الكلي الجامع له ولقابله مطلق العرض

والفرق بينهما من وجوه أحدها أن التصديق بسيط على مذهب الحكماء ومركب على رأي الامام وانما أن تصور الطرفين والنسبة شرط للتصديق خارج عنه على قولهم وشرطه الداخل فيه على قوله وثالثها أن الحكم نفس التصديق على زعمهم وجزءه الداخل على زعمه . واعلم أن المشهور

وذلك باطل وأيضاً صدق على تصور المحكوم عليه والحكم معاً أنه مجموع مركب من ادراك وحكم فيلزم أن يكون تصديقاً وكذا يكون تصور المحكوم به مع الحكم تصديقاً آخر وهكذا تصور النسبة الحكمية مع الحكم تصديقاً ثالثاً وكذا المجموع المركب من هذه التصورات الثلاثة والحكم تصديقاً رابعاً وبمعنى من تركيب كل اثنين منها مع الحكم ثلاثة آخر فترتي عدد التصديقات السبعة أيضاً لأن أحد هذه السبعة

والأما انحصار العلم في القسمين وإن الحكم على هذا التقسيم فعل والباطل انحصار فلا يكون التصديق المركب منه ومن العلم علماً (قوله وذلك باطل) لا يطابقهم على أن التصديق قسم من العلم انما الاختلاف في حقيقة فلا يصح التقسيم فضلاً عن الانطباق (قوله وأيضاً صدق الخ) عطف على قوله لا يمكن التصديق قسماً من العلم أي يصدق في قولنا الإنسان كاتب (قوله فترتي عدد التصديقات السبعة أيضاً) أي كأن التصديق يرتقي إلى السبعة إذا كان التصديق عبارة عن القسم الثاني لا فرق بينهما لأن أحدهما وهو المجموع المركب من الأدراكات الثلاثة والحكم مذهب الامام بخلاف السبعة السابقة فإنه ليس شيء منها مذهب الامام لكون الحكم خارجاً عنها فلا ينطبق التقسيم على كلا التقديرين على مذهب الامام (قال الشارح والفرق الخ) تنبيه على الفرق المفهوم مما تقدم (قال الشارح بسيط عند الحكماء) انذعفت أن المراد بقولنا ادراك أن النسبة واقعة ولا حاله ادراكاً كماله هي مبدأ هذا التفصيل فليست مركبة من الاجزاء الغير المحمولة على مذهب الامام ولا يتناقض هذا تركبها من الجنس والفصل لكونه داخل تحت العلم الداخل تحت مقوله من المقولات (قال الشارح أن تصور الطرفين الخ) وكذا تصور النسبة لانه تعرض في بيان الفرق معاً هو أظهر وجوداً (قال الشارح أن الحكم نفس التصديق) ولا يخفى عليك الفرق بين الوجود الثلاثي من حيث التمسك وعدم استمرار واحد منها الآخر من حيث المفهوم وإن كانت متلازمة في التحقيق (قال الشارح أن المشهور

وعلى القول الثاني في التصديق من أنه التصورات الثلاثة والحكم ذاته متناهي على أن ادراك الكلي الجامع له ولقابله مطلق ادراكاً وعلى القول بانه فعل كان الكلي الجامع له ولقابله مطلق عرض

(قوله والأما انحصار الخ) أي والأما كان قسماً متبعضاً انحصار العلم في القسمين بالخارجين من قوله العلم أما تصور فقط الخ لا يكون هناك قسم هو المجموع لا الادراكات الجامع للحكم الذي هو القسم الثاني مع أن التقسيم حاصر (قوله فعل) وفي نسخة داخل (قوله والا) أي بان كان ادراكاً وقوله فلا يكون نفعاً على قوله

فعل (قوله فلا يكون التصديق الخ) أي بالمقسم أعما هو العلم (قوله لا يطابقهم) حتى الامام حيث قسم هو أيضاً العلم إلى التصور والتصديق كإقتفاء سابقين معاً علم إلى ثم إن عدم صحة التقسيم يلزم الامام أيضاً عند جمع مقالاته الثلاث المتقدمة الا اذا أولت بملس لنا وإذا أول به كلام المصنف كما سبق لعرضي إشارة الله عندنا لجمع بين الأقوال اندفعت جميع الاعتراضات فتدبر (قوله فلا يصح التقسيم) لانه قسم العلم إلى علم وغير علم فخل باليس يعلم قسم العلم (قوله تنبيه الخ) دفع لما يقال أنه معلوم بملس قلاً لا حاله فقال إن مراد مجرد التنبيه ثلاثي لا يقفل وإن سبق منشأه الفرق (قوله انذعفت الخ) كلامه السابق كان في النسبة المذكور كقولنا إجمال الخ لم يستلزم إجمال الادراك (قوله كما هو مذهب الامام) لانه لا يقال لادراك كل من الطرفين والنسبة وحده تصديق (قوله لكونه داخل تحت العلم الداخل الخ) فهو مركب من جهة كونه قسم العلم ومن جهة كون العلم قسم العلم (قوله علموا أظهر وجوداً) لأن وجود النسبة لا يبلغ وجود الطرفين حتى يبنى على قدمهما الحكم بوجوده وحصره وأجزاء القضية في ثلاثة (قوله في التحقيق) أي الوجود

وأما على القول الثالث وهو أن التصديق عبارة عن تصور موصوف بجماعة الحكم فهو على هذا القول التصديق بسيط وهو التصور لكنه موصوف بصفة عارضة وهي كونه مع حكماً بالصفة خارجة لا بجماعة أي أنه ليست جزءاً على هذا القول النكبي الجماع له ولقائه مطلق تصور سوا جعلت الحكم فعلاً أو ادراكاً لأن الحكم خارج عن مفهومه وأعلم أن الحكم عند المصنف فعل (قوله فيما بين القوم) أي في الكتب التي بين القوم أي التي هي عندهم (قوله والمصنف عدل عنه إلى التصور الخ) ظاهره أن العدول لم يصدر من المصنف إلا في الأول مع أنه عدل فيها حيث قال تصور فقط أو تصور مع حكماً وإذا كان كذلك فكان الأولى أن يقول والمصنف عدل إلى التصور الساذج والتصور الذي معه حكماً والجواب أنه لما كان العدول عن الثاني ليس سبباً فساد التقسيم الذي الكلام فيه لم يذكر عدول المصنف عنه بخلاف الأول فإن العدول عنه فساد التقسيم وأما الثاني فببطلان عدول المصنف عنه فساداً فساداً جعلت التصديق بسيطاً أو من كإحدى الأربعة فاضطر المصنف إلى العدول عن التصديق إلى تصور معه حكماً لأن المقسم مطلق تصور وهذا تحت مفردان تصور لا حكم معه وتصور معه حكماً وتجب جعل المقسم مطلق التصور ولا يمكن تقسيم مطلق التصور إلى تصور ساذج وإلى تصديق بل اتعاضد تقسيم مطلق (٧٨) التصور إلى تصور ساذج وتصور معه حكماً (قوله لأن أحداً لا يمكن أن يكون

الحكم أي فيكون قسم الشيء قسمه والعكس هذه لوازم للتقسيم وهذه الوازم فاسدة ومضى فساد المأزوم فساد المأزوم (قوله) أما أن يكون قسم الشيء الإضافية للعهد أي أما أن يكون قسم الشيء الذي عهد فيه أنه قسم من هذا الشيء وقوله قسمه أي يوجد قسمه أي أن يكون قسم الشيء الذي عهد أنه قسم يوجد قسمه وكذا أقول فيما بعده (قوله أن يكون قسم

فيما بين القوم أن العلم أما تصور أم تصديق والمصنف عدل عنه إلى التصور الساذج وإلى التصديق وسبب العدول ورود الاعتراض على التقسيم المشهورين وجهين الأول أن التقسيم فاسد لأن أحداً لا يمكن أن يكون قسم الشيء فسيما له أو يكون قسم الشيء قسمه من حيث هو بما لا يمكن أن يكون قسم الشيء فسيما له (قوله إما أن يكون قسم الشيء قسمه الخ) أقول قسم الشيء هو ما كان متندرجاً تحتها وأخص من قسم الشيء هو ما كان مقابلاً له ومتندرجاً جماعه تحت شيء آخر مثلاً إذا قسمت الحيوان إلى حيوان ناطق وحيوان غير ناطق كان كل واحد منهما قسماً من الحيوان وقسماً لا آخر فيما بين القوم) في القاموس المشهور المعروف بالمكان المذكور أي معروف المكان في كتب بين القوم ومن قال أي في بيان الحاجة بين القوم فساداً في تقديره مخيف (قال الشارح إلى التصور الساذج وإلى التصديق) عبر عن تصور معه حكماً بالتصديق إشارة إلى أنه المسمى بالتصديق عنده ولازم عدم التخصيص في القسمين أو عدم كون التصديق علماً وكلاًهما باطل وإلى أن عدم ورود الاعتراض للعدول في القسم الأول دون الثاني بل العدول فيه ليكون الحكم فعلاً لا عنده (قوله قسم الشيء) في القاموس القسم بالكسر النصب والجر من الشيء المقسوم وقاسمه الشيء أخذ كل قسمه وأقسام المقاسم والمناسبة بين المعنى المعقود والاصطلاح في كلا التقنينين ظاهرة (قوله ما كان متندرجاً الخ) لما كانت قسمة الكل إلى جزئيه عبارة عن ضم جزئيهما نسبة أو مخالفة إلى أمر لا بد فيها من حصول مقدين متباينين أو مختلفين بالاعتبار فيكون كل منهما متندرجاً تحت المقسم وأخص منه مطلقاً التصديق المقسم على كل واحد منهما بدون الآخر ولو اعتبرا بمعنى الاندراج تحتها أن يكون محمولاً عليه فيشمل المساوي وإنما اعتبر به الشيء) أعلم أن قسم الشيء ما كان أخص منه ومتندرجاً تحتها وأما قسم الشيء فهو ما كان مما ياله ومتندرجاً جماعه وذلك تحت أصل كلي وقوله لازم إما أن يكون الخ وهذا لازم باطل فكذلك المأزوم في المصنف مقدمة معذوفة وإنما كان هذا فاسداً لأنه في الواقع قسم وقد التفتت له فوجدناه قسمين فإلزم عليه أن يكون الشيء داخل في الشيء وغير داخل فيه فيلزم التناقض (قوله أو يكون قسم الشيء الخ) ما قيل فيما قبله يقال فيه

الشيء) أعلم أن قسم الشيء ما كان أخص منه ومتندرجاً تحتها وأما قسم الشيء فهو ما كان مما ياله ومتندرجاً جماعه وذلك تحت أصل كلي وقوله لازم إما أن يكون الخ وهذا لازم باطل فكذلك المأزوم في المصنف مقدمة معذوفة وإنما كان هذا فاسداً لأنه في الواقع قسم وقد التفتت له فوجدناه قسمين فإلزم عليه أن يكون الشيء داخل في الشيء وغير داخل فيه فيلزم التناقض (قوله أو يكون قسم الشيء الخ) ما قيل فيما قبله يقال فيه

(قوله ومن قال الخ) أي قال ذلك لدفع ما قيل لا يحصل لقوله فيما فالصواب المشهور بين القوم (قوله فقد أتى الخ) ادلنا معنى لقولنا المعروف المكان في بيان الحاجة بين القوم (قوله والآن الخ) أي أن كان المسمى تصديقاً المجموع مع كونه علماً وقوله أو عدم الخ أي أن انحصار في القسمين وكان المركب غير علم كمن علم وغير متدبر (قوله وإلى أن الخ) وجه الإشارة أنه أتى في الثاني بعبارة المشهور بدون تغيير (قوله) ليكون الحكم فعلاً عندهم فلا يكتسبه نسبة المجموع تصديقاً لا اتفاق على أنه علم (قوله أنه لا يكون محمولاً عليه) لأن لا يكون فرعاً من فروعه كترتيب القضايا بالكافة نحو الفاعل مرفوع فان وقع تحتها فإلزم بتصديق قسميهما تلك القضية (قوله فيسمل المساوي) كإلحاقه بالمتصل. في تقسيم الأنساق إليها تقسيم اعتباراً بما قد يقع قول الغصام على نفع قسميهما من وجع القسمين لا غير الذي يساوي القسمين

(قوله وذلك) أي ويبان ذلك أي بيان أنه يلزم كون قسم الشيء قسمين الخ (قوله ان كان عبارة عن التصور مع الحكم) الحكم عند المصنف فعل ولاشأنه اذا كان التصديق تصورا مع الحكم الذي هو فعل كان ذلك التصديق قسمين مطلق تصور وقد جعل التصديق في التقسيم قسما للتصور فلو لم يكن قسم الشيء قسمين لم يكن قديقا بل زوم كون قسم الشيء قسمين لا شأن على القول بان التصديق تصور معه حكم حتى على أن الحكم ادراك ومتأني على القول بأنه مركب من الادب فوجعلت الحكم ادراكا ومتأني أيضا على القول بان التصديق نفس الحكم ولكن جعل الحكم ادراكا واذا كان متأني على هذه الاقوال فلا وجه تفسير الحكم بأنه فعل لوجود الزوم على ما ذكر من الاقوال والجواب أنه انما اقتصر على هذا لكونه مذهب المصنف ويتبقى مجازا على كلامه ان قلت كيف يتصور التصور مع الحكم قسمين التصور على أن الحكم فعل قلت قد تقدم أن الحكم على هذا القول خارج عن حقيقة التصديق لانه على هذا القول التصور المقصد عصا حصة الحكم والقصد خارج عن المقصد (قوله التصور مع الحكم) أي الذي هو فعل فان قلت كيف يفسر التصديق بتصور معه حكم وهو فعل يجعل قسمين التصور قلت الحكم خارج عن التصديق كما علمت (قوله وان كان عبارة عن الحكم) أي الذي هو فعل (قوله والحكم) أي الذي هو فعل قسم للتصور هذا لا يتأتى الا على ما قلنا من أن الحكم فعل كما هو مذهب المصنف وقد يقال هو متأني أيضا ولو اردنا بالتصديق الامور الاربعة والحكم فعل

(قوله مع أن الاخص مفعول عنه) أي الاخص مطلقا لا الاخص في نفسه الثلاث في معنى الاندراج (٧٩) وهو ان يكون مجموعا لعله

وكتب أيضا قوله مع أن الاخص مفعول عنه لان المراد بالخصوص والعموم في باب التصورات ما هو بحسب الحل دون التصديق فيلزمه الاندراج (قوله تنبيه الخ) لعل اعتبار ذلك لمناسبة المعنى المعقود أي الجزم من الشيء (قوله تحت الثالث الثالث هو القسم اذهوات الامور الثلاثة أعني قسم وقسم

وذلك لان التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم والتصور مع الحكم قسم من التصور وقد جعل في التقسيم المشهور قسميه فيكون قسم الشيء قسميه وهو الامر الاول وان كان عبارة عن الحكم والحكم قسم للتصور

ومعنى كون قسم الشيء قسميه أن يكون ذلك الشيء قسمين في الواقع وقد جعلته أنت قسميه بمعنى كون قسم الشيء قسمين عكس ذلك (قوله وذلك لان التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم)

مع أن الاخص مفعول عنه تنبيه على أنه معترف بمفهوم القسم كما أن الاندراج تحت الثالث معترف بمفهوم القسم وان بطلان كون القسم قسميه بالعكس لاستلزامه الاندراج وعدم الاندراج والاختصاص والمباينة والمراد بالاندراج بلا واسطة فلا يراد به ان يسبق على فرد القسم ولا مجموع القسمين ان يسبق سندا جائحه لا اعتبار وحدته المقسم والابطال بالاختصاص والقسم قديكون المجموع المركب من القسم والقصد وقد يكون القصد والتعريف ينسب لهما وكذلك القسم فاندفع شكوك الناظرين (قوله ومعنى كون قسم الشيء الخ) بين معناها لظهور وجه تخصيص كل منهما باحتمال وذلك لان الأصل في الاضافة العهد فعني قسم الشيء ما هو معلوم

ومقسم اه ع (قوله والمباينة) تبين الاقسام اما في الواقع بان لاتصديق على شيء واحد انا كان التقسيم حقيقيا وفي العقل بان لا يكون أحدهما جزءا من الآخر كالانسان والحيوان ولا حيداه كالانسان والحيوان الناطق فلا تشارك في هذين وأما الناطق والضاحد فهما متمايزان بحسب المفهوم وان لم يكونا متميزين بحسب الصلوق بل متساويان بحسبه وهذا في التقسيم الاعتباري اه ع ا قوله ولا مجموع القسمين فإنه مندرج بواسطة اندراج كل واحد (قوله والابطال بالاختصاص) أي في القسمين لوجود قسم آخر هو المجموع (قوله وان بطلان الخ) فالبطلان حيث لا يميز بين الواحد (قوله والقسم قديكون المجموع المركب) كما أن قبيل الحيوان اما حيوان ناطق واما حيوان غير ناطق وقد يكون القصد كما اذ قبل اما ناطق واما غير ناطق فلا يقال ان هذا قسم يقيد المقسم (قوله وكذلك القسم) أي قد يكون القسم المجموع المركب من القسم والقصد كما اذ قبل الحيوان الناطق قسم الحيوان الصاهل وقد يكون القصد كما اذ قبل الناطق قسم الصاهل وليس القسم مجموع القصد والقصد بالنظر في ما مضى اليه القصد ولا القسمين هو ذلك المجموع بالنظر الى القسم الآخر كاطنه العصا فاورد ان تعريف القسم يدخل قدي القسمين كما اورد على تعريف القسم انه يدخل قدي القسمين اه (قوله تخصيص كل منهما باحتمال) أي تخصيص لزوم كون القسم قسميه باحتمال كون التصديق معنى التصور مع الحكم وتخصيص لزوم كون القسم قسميه باحتمال كون التصديق هو الحكم وذلك لوجه هو أنه لما كان الأصل في الاضافة العهد والذي يعد هو الامر الواقعي والواقع أن التصور مع الحكم قسم من مطلق التصور لا قسم خص الاول للشارح يكون قسم الشيء قسميه وكذلك الواقع أن الحكم قسمين لقسم نفسه يكون قسم الشيء قسمين فاندفع ما قيل انه لا يتفاوت بين شيئين لا يكون قسم الشيء قسميه لجه بعينه

(قوله وقد جعل في التسبيح قسمان العلم) أي وقد جعل الحكم قسمان العلم لا يقال إن الذي جعل قسمان العلم الحكم على أنه ادراك لا على أنه فعل لماسألي آخر السوادين من توضيح هذا

كون قسم الشيء قسمًا منه فلا معنى للتزديد ولا للتقصير كل شئ من التزديد في التصديق باحتمال (قوله ليس بشئ) لمخالفته مقتضى
الإضافة والاختصاص تدبر (قوله لو اعتبر قدس سره الخ) يعني أنه اعتبر أولاً القسم نظر إلى الواقع والقسم نظر إلى الجعل ونابعاكس
ذلك ولو اعتبرهما نظر إلى الواقع لكان أحسن (قوله دون الأولين) المراد بالاولين القسم والقسم الجعلين في الطرد والعكس (قوله نعم
لو قيل الخ) تلوه عن الإضافة المتضمنة للامر وكب أيضا قوله نعم لو قيل أى في الشارح (قوله وأن قل واحدا من الأولين محال) أى
جعل القسم قسما وعكسه على تقدير وجه يستلزم الاندراج وعدمه في الواقع والمبانيعة وعدمه في الواقع لأن حدث الجعل وهو محال
(قوله فإن قلت الخ) حاصل هذا (٨٠) أن الفساد لجعل التصديق قسما مطلقا التصديق وجعله قسما له بسبب جعله قسما المراد منه

وهو العلم وأما على الوجه الأول فالفساد لجعل ما هو قسم في الواقع قسما ولم يتعلق الجعل بكونه قسما بتدبير (قوله قلت ما لا يخ) لأن القسم الآخر الذي كان هذا قسما بالنظر إليه هو المقسم ومقتضى كونه قسما لاخر أن يكون قسما من المقسم فقد جعل المقسم قسما (قوله جعل المقسم نفس القسم) لأنه انما يكون قسمه اذا جعل هو قسما (قوله فيقول الخ) لأنه مقسم وقسم (قوله وهو كذا الخ) لأن العلم هو التصور وقد قسم الله والى ما ليس يعلم واذا

كان مذكوره فليس أمراً آخر هو ما قيل في الشر كمنه العصام وجعله وحها آخر فلهذا التفسير (قوله بر دخال) الذي
يعني أن من ادعى السد أن الشر من أخص من الفساد عاذا كان الحكم فعلامع أن هذا التفسير أن يقول أنه فعل ومن يقول أنه ادراك
والوجه الاول من وجهي الفسادت علمه ما جعل ان الكلام في سبب عدول المصنف من ادع قد فقطه ولا يقول بادر اكة الحكم وإنما
كان هذا مراد السلف لفسر الكلام على ما إذا كان الحكم فعلا ونقير هذا التفسير ما قاله عماد (قوله فلو لم نون قسم الشيء الخ) أي
الذي هو السبب الاول والثاني فأت على مذهب الامام (قوله لان كونه قسم من التصور في الواقع) أي الذي هو مني الاضافة العهدية
كاسبق (قوله) وأما اداسر التصديق الخ) فذلك قد عرفت أن الامام قسم هذا التفسير أيضا فلا بد أن يفسر التصديق فيه عذبه وهو أنه
مركب ولا ينظر للواقع وحيتث لا يكون قسم من العلم فلا روجه الفساد الاول على التفسير فقول العصام ان كونه مركبا هو مذهب
والكلام في التفسير وهو لا يشيد التركيب مدفوع (قوله بل شيقن) وفي نسخة متعين (قوله الا أنه كشي الخ) لان المركب من الشيء
وما بهانه فديكون بحيث يصدق عليه الشيء لان الكلام في التصديق المركب من الاجزاء الداخلية في حقيقة وذلك في المركب من الداخل
والخارج كسابقه فاندفع ما قيل انه اعماقال لا يظهر ولم يقل يظهر أن لا يكون لما ذكر

(قوله وهذا الاعتراض) أي بطريقه

(قوله فاندفع ماقاله السيد قدس سره ان هذا معني الخ) أي بل هو مبني على قول الامام (٨١) أيضا يأتي فيه وجه الفساد الاول (قوله أي على كون الخ) فعبارة تعامد على أنه ادراك مقيد وكون التقيد على وجه الجامعة أو العروض فذلك احتمال في العبارة وهو لا ينافي ظهورها في أحدهما (قوله قد يكون) أي قد يتحقق ما ذكره ومثله بل المركب الخ (قوله من الموجود والمعدوم) أي فانه معدوم وكالمركب من القديم والحادث بناء على إمكان ذلك التركيب فله حادث تدبر (قوله ومن الداخل الخ) أي الداخل في الشيء والخارج عنه فان ذلك المركب خارج عن ذلك الشيء كأن المركب هنا خارج عن العلم ثم ان السيد رحمه الله نفي الزوم نظر الى ما ذكره من أن يكون ما نحن فيه من ذلك الذي قد يكون (قوله لا بهام التقدير الخ) دفعه ما قبل أنه يندفع الاعتراض على التقسيم المشهور بان رادف الاول التصور الساذج فقال ان الارادة لا تدفع الابهام

كأي دل عليه ظاهر عبارة صاحب الكشف وأتباعه كالمصنف وغيره في تقسيم العلم كما يناسبها وأما إذا ريد بالتصديق ما هو منه في الامام أعني المجموع المركب من التصورات الثلاث والحكم فلا يظهر أن التصديق بهذا المعنى قسم من التصور إذ لا يلزم أن يكون المجموع المركب من شيء وآخر بحيث يصدق عليه ذلك الشيء حتى يكون قسمًا منه ومنه جازمته ألا ترى أن مجموع الجسد والسقف لا يكون متعاقبا ولا جادرا بل يحتاج حينئذ إلى أن يتملك عاذر الشارح في التصديق بمعنى الحكم فيقال التصديق بمعنى المجموع المركب قسم للتصور كأنه بمعنى الحكم قسمه له أيضا وقد جعلته في التقسيم قسمًا من العلم الذي هو نفس التصور فيكون قسم الشيء قسمًا منه (قوله وهذا الاعتراض انما يرد على قسم العلم المطلق للتصور والتصديق كما هو المشهور) أقول من قسم العلم المطلق للتصور والتصديق لم يرد بالتصور معنى عاما شاملًا للتصديق بل أراد بالتصديق ادراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة وأراد بالتصور ادراك ما عدا ذلك ولأن هذين القسمين متقابلان ليس أحدهما متناولاً لا آخر أصلا حتى يلزم أن يكون قسم الشيء قسمًا منه وقسم الشيء قسمًا منه وأما التصور بمعنى الادراك مطلقا أعني ما هو مرادف لعلم فهو معنى آخر ولفظ التصور يطلق بالاشتراك اللفظي على هذا المعنى أي الادراك مطلقا وعلى المعنى الاول أعني الادراك المغاير للادراك المسي بالحكم فلا يلزم شيء من المحذورين أو أراد بالتصديق المجموع المركب من الادراك والحكم وأراد بالتصور ادراك ما عدا ذلك فلا محذور أيضا لأن التصديق قسم للتصور بالمعنى الخاص وقسم من التصور بالمعنى العام لا إشكال على ما هو مراد القوم أصلا نعم ظاهر عبارة

كافي المقصود حينئذ يحتاج في بيان فساد التقسيم المشهور إلى أن يتملك عاذر الشارح في التصديق بمعنى الحكم وانما يتعرض الشارح له لتكوينه في حكم الاحتمال الثاني والله يشرفه كما أنه بمعنى الحكم قسمه وما قبل من أن التصور مع الحكم قسم من الشيء وفي الواقع سواء أريد بالتصور مع الحكم تصور مركب من الحكم أو تصور معادله لأن المقيد قسم من المطلق فاندفع ماقاله السيد قدس سره ان هذا يعني الخ فهو مبني على عدم الفرق بين المقيد والمركب (قوله كأي دل عليه ظاهر عبارة مالك الشافعي) أي على كون التصديق عبارة عن الادراك المقيد بالحكم على أحد الوجهين فلا يرد أن ظاهر العبارة لا يدل على العروض (قوله إذ لا يلزم الخ) نفي الزوم إشارة إلى أنه قد يكون كالمركب من الموجود والمعدوم ومن الداخل والخارج (قوله التصديق بمعنى المجموع المركب قسم للتصور) وذلك لأن المركب من المقولتين أيهما كانتا مركبا أم اعتبارا ليس له وجود في الخارج والمقولات التسع موجودة خارجة ولنا قولنا ان السر الذي هو جوهر عبارة عن الخشب والعروض الهيئة المخصوصة وأما المركب من هاتين أمرا اعتبارا (قوله كأنه بمعنى الحكم قسمه) باعتبار المصنف بناء على ما زعمه أن الحكم فعل (قال الشارح وهذا الاعتراض الخ) وذلك لا بهام التقسيم اتحاد المقسم والقسم (قال الشارح إلى التصور الساذج) أي التصور المقيد (قال الشارح وإلى التصديق) لم يقل إلى تصور معه حكم فلا يتوهم أن المعدول في القسم الثاني أيضا مدخلة في عدم الوجود (قال الشارح كاقوله المصنف)

(١١ شرح الشبهة) وكتب أيضا قوله لا بهام التقسيم اتحاد المقسم والقسم لعدم تقيد القسم الاول فيه بقدر شعر بتغاير المقسم والقسم فإلزم كون القسم قسما (قوله أي التصور المقيد) أي الثاني لا يتحقق ذلك لا التصور الساذج لا يتحقق الابهام كسبي (قوله لم يقل الخ) دفع ما قبله لان المصنف لم يقل ذلك

له لا نتأخّر أن التصديق الخ) أي أنه لا بد على ما قال المصنف لأختار الطرق الأولى فقله لا نتأخّر أنه لعدم الورد ولم يظهر لنا وجه كونه عليه لعدم الورد ولذا شرع في بيانه فقال فقله التصور الخ وحاصله أن يقول المعترض التصور مع الحكم قسم من التصور لا يتم لأنه إن أراد به قسم من التصور الساذج فظاهر أن التصور مع الحكم ليس قسما من التصور الساذج فلا يصح قولك قسم الشيء قسميه وهو الطرف الأول وإن أراد به قسم من مطلق التصور فسلم أن التصور مع الحكم قسم من مطلق التصور ولكن الذي جعل قسما ليس مطلق التصور بل التصور الساذج فحصل ذلك أن هذا الاعتراض لا يرد على المصنف لأنه غير ساذج لأن المصنف لم يقسم العلم إلى التصور الساذج والتصديق بل إلى التصور الساذج والتصور الذي معه حكم (قوله لا نتأخّر أن التصديق الخ) أي لا نتأخّر للطرف الأول ولم نتأخّر للطرف الثاني لأن العجز ردي عليه لأن التصديق عبارة عن الحكم وهو فعل والمقسم مطلق التصور لا مطلق العرض والمراد من التصديق الحكم والمراد بالحكم الفعل والفعل مقابل لمطلق التصور فيكون قسما وقد جعل قسما منه وكذا أن أراد بـ التصديق الأمور الأربعة وأراد بـ الحكم الفعل نعم لو أراد بـ الحكم الادراك صرح ولا يراد (قوله لا نتأخّر الخ) قد يقال إذا كان هذا أجوابا عن الشارح يجاب عنه بـ عبارة القوم (٨٣) بأن يراد من التصديق الحكم فقط مراد به الادراك أو الأمور الأربعة والمراد من

الحكم الادراك والمقسم له هو التصور الساذج والمقسم مطلق التصور والاعتراض على عبارة القوم أقوى من الاعتراض على عبارة الشارح فليترك كان الجواب قويا عن الاعتراض على عبارة الشارح دون الاعتراض على عبارة القوم وأما عبارة المصنف فلا يراد عنها أنه صرح بقوله فقط وجعل المقسم العلم والمحصل أن العبارات ثلاثه واحدة للمصنف ولا تغاير عليها وواحدة للشارح وهي ردي عليها الاعتراض

فلا يرد له عليه لا نتأخّر أن التصديق عبارة عن التصور مع الحكم فقله التصور مع الحكم قسم من التصور قلنا أن أردتم به أنه قسم من التصور الساذج المقابل للتصديق فظاهر أنه ليس كذلك وإن أردتم به أنه قسم من مطلق التصور فسلم لكن قسم التصديق ليس مطلق التصور بل التصور الساذج فلا يلزم أن يكون قسم الشيء قسما

يوهم التباسا ولـ بتفسيرهم التصديق والتصور المقابل له كما قررناه (قوله فلا يرد له عليه لا نتأخّر الخ) أقول أي جعل القسم الأول مقيدا بقيد فقط (قال الشارح فلا يرد له) أي لا توجه الاعتراض أصلا (قال الشارح لا نتأخّر) أي على تقدير التقسيم إلى التصور الساذج والتصديق لا على تقسيم المصنف فإنه لا حاجة فيه إلى هذا الاختيار (قال الشارح فقله التصور الخ) مبتدأ محذوف الخبر أي لا يرد ولا حاجة استثنافه كانه قيل ما سبب عدم ورود الاعتراض على ذلك الاختيار فأجاب بأن قوله والتصور الخ لا يرد وكذلك قلنا إلى آخره استثنافه جواب سؤال نشأ من الجملة الاستثنافية الأولى وما قيل أن قوله قلنا خبر أقوله بقوله بتدفعه توهم لأن حذف العائد المحرور قياسا لا يجوز إلا في موضع مخصوص نص عليه الرضي ولأن عدم صحة الحل باق بحاله لأن قلنا لا يحمل على القول وإن قيد بالفيد (قال الشارح فظاهر أنه ليس كذلك) وإن كان ظاهرا فلا يمكن توهم كونه قسما من مقابله حتى توهم أن يكون القسم قسما (قال الشارح لكن قسم التصديق) أي في التقسيم المذكور ليس مطلق التصور وإنما جعل القسم قسما على ذلك بل الساذج فلا يتوهم من

بالظرف الثاني دون الأول وأما عبارة القوم فريدها الاعتراض بالطرفين (قوله فقله) أي قول المعترض وهو مبتدأ التقسيم والخبر محذوف أي لا يرد وجهه عدم الورد بقوله قلنا أن أردتم الخ فهو جواب عما يقال أن قلت ما وجه عدم الورد قلنا الخ (قوله أن أردتم به) أي يقولكم هذا (قوله فظاهر أنه ليس كذلك) أي ظاهر ظهوره بيننا أنه جعل قسما

(قوله أي جعل الخ) أي فلا مدخل للعدول عن القسم الثاني في عدم الورد وكتب أيضا قوله أي جعل القسم الخ فالمراد بما فعله المصنف هو تقسيم القسم الأول بذلك القيد فقط لا للعدول عن القيد التصديق أيضا ذلك لا توجه للاعتراض أيضا لأن في لفظ التصديق تأكيد كونه بعد تدبر (قوله أي لا توجه الاعتراض أصلا) لعدم الإيهام فيه أو باختلاف كلام القوم فإنه يتوجه وإن كان مدقوقا كسأني فأن دفع ما في السيد كسأني أيضا (قوله أي على تقدير التقسيم الخ) يعني أي قبل التقسيم بالساذج لا يتوجه الاعتراض أصلا حتى لو فرض أنه قسم العلم إلى التصور الساذج والتصديق ولا نتأخّر ما قاله المعترض من أن التصديق عبارة عن التصور مع الحكم ونقول قوله التصور الخ (قوله أي ضاى على تقدير الخ) أي غابى الكلام على ذلك التقدير لما علم أنه لا مدخل في دفع الاعتراض للعدول إلى التصديق (قوله عدم ورود الاعتراض) وهو أن التقسيم فاسد (قوله نشأ من الجملة الاستثنافية الأولى) وكما أنه قيل ما سبب عدم ورود هذا القول (قوله من مقابله) أي التصور الساذج

(قوله وهذا صريح) أي التعدد صريح في تقسيم المصنف لتخصيصه بالتقسيد (قوله وفيه أن القوم لم يقولوا الخ) بخلاف المصنف فإنه قال به فصيح هنا جوازا عنه (قوله بجامعة الكل مع الجزء) بأن يحصل الكل مع حصوله لكونه الجزء الأخير كما تقدم (قوله يطلق على معينين) أي بالاشتراك اللفظي أما لفظ العلم فيطلق عليهما بالاشتراك المعنوي إذ لو كان مشتركا لفظيا لصار تقسيمه إلى قسمين ولما جعله قدس سره مراداً بالتصور بمعنى مطلق التصور تدبر (قوله على معينين) أي التصور المطلق المرادف للعلم والتصور الساذج الذي هو قسم منه (قوله ولا يكتفي مجرد تعدد التصور) بأن يكون هناك تصوران مختلفان باعتبارهما اعتباراً تاماً فلو كانا تصورين بدون حكم والتصور مع حكم (قوله لانهم جعلوا المقسم والقسم واحداً) حيث جعلوا المقسم العلم وقسمه مطلق التصور وهو مرادف له فلا بد أن يقولوا إن التصور يطلق على ما يرادف العلم وعلى التصور الساذج والقسم هو الثاني لا الأول (قوله أيضاً لانهم جعلوا المقسم والقسم واحداً) لانهم جعلوا المقسم الأول مطلق التصور وهو المقسم لانه مرادف للعلم ومجرد التعدد غير كاف إذا لم يكن لفظ التصور يطلق (٨٣) على التصور الساذج بطريق الاشتراك بينه وبين مطلق

التقسيم المذكور يلزم كون قسم الشيء قسميه فعلاً أنه لا توجه للاعتراض المذكور على تقدير تقسيمه القسم الأول بالقياس فهذا ما عني في حل عبارة الشارح وأحسن التوجيهات التي ذكرها المتأطرون ما قبل أنه لا ورود للاعتراض المذكور على تقسيم المصنف للاختلاف في دفع الاعتراض عن تقسيم القوم أن التصديق عبارة عن التصور مع الحكم وبتبين عدم لزوم كون قسم الشيء قسميه بهذا الترتيب لما عني على اعتبار تعدد التصور وهذا صريح في تقسيم المصنف فلا ورود له على تقسيمه أصلاً وفيه أن القوم لم يقولوا بأن التصديق عبارة عن التصور الجامع للحكم سواء أريد بجامعة الكل مع الجزء أو المراد مع الاعتراض فإن التصديق عندهم هو الحكم فكيف يندفع الاعتراض عن تقسيمهم على مذهبهم أو دفعه عنه مبني على أن التصور يطلق على معينين ولا يكتفي مجرد تعدد التصور لانهم جعلوا المقسم والقسم واحداً وأنه لا تخصيص لدفعه عنهم إلى اختيار كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم إذ لو اختير الشق الثاني أغنى كونه نفس الحكم ومنع كونه قسميه التصور لثم الجواب وأنه لا يصح قوله ولكن قسم التصديق ليس مطلق التصور بل التصور الساذج إلا أن يصرف عن الظاهر وبالمعنى لكن لم يرد بقسم التصديق مطلق التصور بل الساذج (قوله ليس قسم العلم الخ) بيان لدفع الاعتراض المذكور عن تقسيم القوم ووطئه لما عني من قوله هذا الكلام يدل الخ (قوله ما عدا ذلك) أي أن النسبة واقعية أو ليست بواقعية فالإضافة لامية أو أدرك أن النسبة واقعية أولاً فالإضافة بانية (قوله مستغابان) لتقابل متعلقيهما أو لتباينهما في حداثتهما (قوله ليس أحدهما الخ) أي في الواقع بوجه من الوجوه فلا يتوهم كون أحدهما قسماً للآخر حتى يلزم كون قسم الشيء قسميه (قوله فهو معنى آخر) شامل للتقسيم شمول العلم إياهما وليس التصديق قسميه حتى يلزم كون قسم الشيء قسميه لكونه قسمين مرادفه (قوله ولفظ التصور الخ) بيان لنشأ الاعتراض بمعنى أنه لم يعلم أن التصور يطلق على معينين والتصديق قسم منه بل المعنى الأول وقسم المعنى الثاني بل فهم منه معنى واحداً بمعنى مطلق الادراك فأورد ما أورده (قوله فلا يلزم الخ) مشعر على مجموع ما تقدم من قوله ولا شأناً إلى ههنا (قوله وأراد الخ) عطف

بصريح العبارة (قوله ومنع كونه قسميه التصور) أي أن شأناً له ادراكه كما هو مذهبهم بالفعل (ثم الجواب) بخلاف ما إذا كان جواباً عن تقسيم المصنف بقوله بأنه فعل فلا يتم الجواب مع كونه قسميه لاختلاف المقسمه فالتخصيص لا يقع باختيار كون التصديق عبارة عن التصور بوجه (قوله وأنه لا يصح قوله ولكن قسم التصديق الخ) لأنه قد عرفت العبارة أن اللفظي ذاته يدل عليه بدون إرادته وليس كذلك لعدم وضعه (قوله أو ادراك الخ) أي وأما عدا ادراك الخ (قوله ولتباينهما في حداثتهما) لما تقدم من اختلافهما في الممارسة لا بالمتعلق فقط (قوله فلا يتوهم الخ) مفرع على قوله في الواقع أي بعدم معرفته أن الواقع لا يتوهم الخ ما ظهر للفتنة فهو موهوم كما تقدم للحشوي وسيأتي أيضاً (قوله حتى يلزم كون قسم الشيء قسميه) يعني أن هذا دفع للاعتراض على اختيار الشق الأول (قوله وليس التصديق قسميه) هذا دفع للاعتراض على اختيار الشق الثاني منع أنه قسميه كما سبق في كلامه فهو أخذ به هنا وحاصل كلامه أن السبب رجه الله دفع الاعتراض على الشقين (قوله لكونه قسميه الخ) بيان لوجه اللزوم (قوله متفرع الخ) لما عرفت من وجه دفع الاعتراض على كل منهما فليس هذا منافية الأول لكلامه لأنه قاهر على دفع الاعتراض بناء على اختيار الشق الأول كما يتوهم لما عرفت من دفعه على اختيار الثاني الذي تضمنه قوله وبما التصديق الخ كما بينه المحقق

التصور فإنه حدثاً
يدل على مطلق التصور
فقيده التقسيم أن
المقسم وهو المطلق
لمرادفته للعلم هو المقسم
من تقسيم العلم لأن
القسم هو التصور بعينه
فإنه شيء آخر وهو نفس
المقسم فلا شك بأن
مع مجرد التعدد بخلاف
ما إذا قيل أنه يطلق
بالاشتراك اللفظي على
التصور الساذج والتصور
المطلق فإن التقيد جزء
المسمى فلا يلزم كون
القسم قسميه إذ يعني
وأما أن جعل جواباً عن
المصنف فلا يحتاج إلى
الاشتراك اللفظي لأنه قيد

(قوة الثاني ان المراد الخ) هذا البحث الثاني متعلق بالتفتيش عن التصور وحاصله أنه يلزم على التقسيم المذكور اما تقسيم الشيء الى نفسه وغيره واما ان يلزم عليه التناقص واما الاول فهو متعلق بالتفتيش عن التصديق لكن يقال ان من المعلوم تقديم التصور على التصديق فكان عليه أن يقدم الثاني على الاول وأجيب بأن هذا الاعتراض وارد على التقسيم للأول الآن البحث عن التفتيش عن التصديق يفيد فساد التقسيم من وجهين والبحث عن التفتيش عن التصور يفيد فساد التقسيم من وجه لانه قال في بحث التصور لزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وهذا بيان لفساد التقسيم ثم قال وان عني به المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار الخ وهذا لا يلزمه فساد التعريف فلذا قدم البحث المتعلق بالتصديق (٨٤)

(قوله بما قرره سابقا) وهو أن الاعتراض لا يتوجه على تقسيم المصنف أصلا بخلاف التقسيم المشهور فانه يتوجه عليه لابهامه اتحاد القسم والغسم فهذا امر الدارح ولا ينفع فيه ما ذكره السيد فهنا وجهان توجيه العصام السابق وقد رده المحشى وتوجيه السيد وقد رده المحشى ما عدا الاعتراض على الشارح فتدبر (قوله عيا الخ) لم يرض به المحشى أصلا بل قال انه لا يتوهم ورده بعد التفتيش (قوله وقد جعل قسميه) أى بلا واسطة بخلاف جعله قسما (قوله وان كان يلزم بعد الملاحظة الخ) فيكون الاعتراض واحدا لاثنتين (قوله ولا يلزم الخ) أى حتى يكون

* الثاني أن المراد بالتصور اما الحضور الذهني مطلقا وهذا الكلام يدل على أن الاعتراض متوجه على تقسيم المصنف أيضا لكنه من دفع الجواب الذي قرره الشارح وأما على التقسيم المشهور فهو وارد عليه غير متدفع عنه وقد عرفت اندفاعه عنه أيضا عاقر زنه الآن اندفاعه عن تقسيم المصنف أظهر من اندفاعه عن التقسيم المشهور كما لا يخفى (قوله الثاني أن المراد الخ) على أراد الاول وقدم التوجه الاول لانه منى على كون التصديق عبارة عن الحكم وهو المذهب الحق وأما كونه مجموع الادرا كان فعذر احتمال لم يذهب اليه أحد (قوله للتصور بالمعنى الاخص) وهو التصور الذي ما عدا ذلك المجموع وقسم منه بالمعنى الاعم وهو الادراك مطلقا (قوله الخ) تقرير لم يقبله أى الاخر كذلك أو تقرير لم يعبده والجهة على التقريرين مستأنفة كانه قبل هل فرق بين التقسيمين (قوله وبهم التماسا) لعدم تقسيم القسم الاول فيه بقدر شعرت بغير القسم والمقسم فلا بد من اعتبار المقارنه بينهما من الخارج بخلاف تقسيم المصنف فانه صريح في تأخيرهما (قوله هذا الكلام الخ) يعنى أن اختيار أحد شتى الاعتراض وبيان عدم لزوم الحال المرتب عليه على تقسيم المصنف يدل على أن ذلك الاعتراض متوجه على ذلك التقسيم لكنه يتدفع بالجواب ولما كان هذا الكلام في مقابلة قوله وهذا الاعتراض انما يدخل على أنه وارد عليه غير متدفع عنه وليس كذلك اذ قد عرفت اندفاعه عنه أيضا أقول ظهر اندفاع ما ذكره قدس سره عن كاذم الشارح بما قرره سابقا فلا نعبده (قوله الآن اندفاعه الخ) توجهه لعارضه الشارح به عبر عن أظهره الاندفاع عن تقسيم المصنف بعدم اللزوم وبالمعنى في الاظهرية بخلاف تقسيم القوم فانه وارد عليه فاعلمها (قال الشارح الثاني ان المراد الخ) منشا الوجه الاول حل التصور على معناه المتبادر والتفتيش عن التصديق وانه بالمعنى الاول قسم واقعي من التصور وقد جعل قسميه والمعنى الثاني قسم واقعي له وقد جعل قسما منه بجعله قسمين مرادفه وليس في هذا الوجه ملحوظا حال التصور وان كان يلزم بعد الملاحظة قسمة الشيء الى نفسه والى غيره وذلك قال الشارح رد الاعتراض من وجهين بل يقل بربا الاعتراضان ومنشا الوجه الثاني التفتيش عن التصور وأنه ان جعل على معناه المتبادر يلزم قسمة الشيء الى نفسه والى غيره وان جعل بقرينة المقابلة بالتصديق على معنى يقابله يلزم عدم اعتباريه فيه كما يلزم على هذا التقدير جعل القسم الواقعي للتصور قسما منه ولا جعل القسم الواقعي منه قسما له اذ لم يلاحظا للتصديق وأنه أى شى هو وما عاقر زنه ظهر اندفاع ما قبل ان الوجه الاول يدل على جزم الاعتراض بان التصور معنى واحد أو يزيد في الوجه الثاني يدل على تردده فيه وعلى أنه عالم بان له معين والجواب يدل على أنه جاهل به وان قسمة الشيء الى نفسه والى غيره ليستلزم كون قسم الشيء قسما له لان التصديق قسم من التصور وقد جعل قسما له ويستلزم كون قسم الشيء قسما منه لانه قسم من العلم وقد جعل قسما للتصور المرادف له ووجه الدفع ظاهر من ملاحظة

الاعتراض واحدا أيضا (قوله وتردده في الوجه الثاني يدل الخ) فلا يكون الاعتراض من وجهين بل من وجه واحد (قوله وعلى أو انه عالم الخ) اعتراض آخر حاصله أن الترتيب في المراد بالتصور يدل على أنه عالم بان له معين مترددا في المراد والجواب يدل على أنه جاهل به (قوله وان قسمة الشيء الخ) وجه دفع هذا لم يلاحظ في الاعتراض الثاني حال التصديق ووجه دفع الاول أنه في الوجه الاول حل التصور على المعنى المتبادر لان التفتيش هناك عن التصديق وفي الوجه الثاني يدعى حال التصور لان التفتيش فيه عنه دون التصديق فلا تنافي ولو كان الاعتراض واحدا ووجه دفع الثاني أن الترتيب في علمه معناه المتبادر والمعنى الذي يدل عليه المقابلة لا يتوهم انقسامه الى آخر ما ساقى للمحشى واعلم أن تعادلا كره المحشى من أنه في كل اعتراض قطع النظر

(قوله لان الحضور رالح) لما كانت تلك القضية خفية وهي قوله لزوم انقسام الخ كرها لا كدليلها بل في واحدة محذوفة أي وهو محال فلذا
 حذفها ولذا عليها (قوله وان عني به المقيد الخ) حاصله أنه ان أراد بالتصور والمقيد بعدم الحكم لزوم أن يكون عدم الحكم معتبرا في
 التصور ولاشأن أن التصديق معتبر فيه التصور ومن المعلوم أن المعتبر في التعريف معتبر في لزوم اعتبار عدم الحكم في التصديق وهذا
 الزوم مؤد للجمال لتأديته ثم كذا الشيء من التقيضين لان التصديق اعتبر فيه الحكم كذا وكذا التصور فيكون التصديق من حيث
 اعتبار الحكم وعدم الحكم وهو باطل وتأديته لا اعتبار الشيء ونقضه على القول بان التصور شرط وهذا فاسد ولا قسم ثالث موجود
 للتصور غير هذين المعنيين وكل منهما قد ظهر لأنه أنه فاسد فلنكتسب القوم العلم الى التصور والتصديق لا يصح ثمان هذا الاعتراض
 كإثباته وأرد على القوم ولا يمكن الجواب عنه بردي الصنف لكن يمكن الجواب عنه ونظرا لان قوله التصور ان اراد به الحضور مطلقا لم
 انقسام الشيء الى نفسه وغيره ولزم لقوله فقط وان اراد به المقيد بعدم الحكم لم يترك التصديق من التقيضين وأجاب الشارح
 عنه بان التصور يطلق بالاشتراك على الحضور مطلقا وعلى الحضور المقيد والمراد بالتصور في التصديق الحضور مطلقا وأما الذي جعل
 قسما فالمراد به الحضور المقيد وليس هو بهذا المعنى مقابل التصديق حتى يلزم انقسام الشيء الى نفسه وغيره فقول الشارح وجوابه
 الخ أي الجواب عن المصنف لأنه جعل على العدول عما قاله القوم كونه بردي عليهم الاول والثاني ولا جواب عنه وأما وهو وان
 ورد عليه الثاني فيمكن الجواب عنه بخلافه فله بردي عليهم الثاني ولا يمكن الجواب عنه فالاعتراضان واردان عليهم وبارداهما على
 العدول بخلاف كلامه فلا ردي عليه الاعتراضان لان الثاني وان ورد يجب عنه بكذا لكن يقال للشارح أنه يمكن الجواب أيضا عن القوم
 بما أجب به بأن يقال ان المراد بالتصور المقابل للتصديق التصور المقيد بعدم الحكم فالمراد (٨٥) بالتصور والمعتبر في التصديق

أو المقيد بعدم الحكم فان عني به الحضور الذي مطلقا لم انقسام الشيء الى نفسه وإلى غيره لان الحضور
 الذي مطلقا نفس العلم وان عني به المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في التصديق لان عدم الحكم
 حيثئذ يكون معتبرا في التصور فلو كان التصور

ما تقدم فلا تكرر (قال الشارح أو المقيد بعدم الحكم) اذ لا ثالث يطلق عليه التصور وما قبل ان المراد بالمقيد
 بعدم الحكم أن لا يكون نفس الحكم أو كيان التصور والحكم ولا يكون ملحوق الحكم فليس بشئ لأنه
 مبني على التقيض عن حال التصديق وقد عرفت أنه غير ملحوظ في الوجه الثاني (قال الشارح فلو كان التصور
 الخ) مبناه عدم الفرق

قيد بنطاق كان انسانا وان قيد بخاصة كان فرسا فقول المصنف فقط بمنزلة طلق فلا يفهم من المصنف أن التصوره معينان
 على أنه من المشترك بخلاف جعله من المشترك فله مفهوم من كلامهم حيث أطلقوا التصور فيقال مرادهم به الحضور الذي
 المقيد وهذا غير المعتبر في التصديق (قوله في التصديق) تقدم أن التصديق اما عبارة عن الهيئة الاجتماعية أو التصور والمصاحب
 للحكم أو نفس الحكم فالترفيه حيثئذ انما تظهر على الاول والثاني لا على الثالث الا ان يقال التصديق عبارة عن الحكم المشروط
 بشرط فالعريف نفسه الحكم المشروط والمعتبر انما هو مطلق الحكم فلم يلزم اعتبار الشيء في نفسه (قوله فلو كان التصور الخ) أي فلزم
 اجتماع التقيضين وهو اعتبار الحكم وعدم اعتبار في التصديق وبالحقيقة ليس باعتبار تحققها في نفس الامر والواقع
 بل باعتبار جعلها على موضوع واحد ألا ترى الى انسان لان انسان فاعالته بما اعتبارا لخل على موضوع واحد لا باعتبار التحقق في نفس
 الامر انصحقهما في زيدا جار اذا علم هذا فقوله فليز الخ يقال له لاضر وفي هذا اللزوم لان التناقض في المفردان باعتبار جعلها على
 موضوع واحد لا باعتبار التحقق وأجيب بأن محالة التناقض هنا باعتبار رجوعه الى تقيضين لا يحصل الكلام حيثئذ الحكم معتبر في
 التصديق الحكم ليس معتبرا في التصديق ولا شأنان هاتين القضية متناقضتان فصيح الحكم بالمحالة

عن منشا الاعتراض الآخر من دفع أيضا ما قبل به الجواب عن الاعتراض الثاني لارادشي من الاول لئلا يهمل على أن المقابل للتصور المطلق تدبر
 (قوله ما تقدم) أي في صدر القولة (قوله اذ لا ثالث يطلق عليه التصور) أي لا ثالث بين المطلق عن التقييد والمقيد لكن كون التقييد على أي وجه
 لم يعتبر لئلا يكون ملحوظا حال التصديق فيلزم ورود البحث الاول ولا ينافي هذا كون أحد مقيد من مقابله للتصديق كسبب لان ملحوظ
 كونه مقيد بعدم الحكم بدون تفتيش على وجهه هذا التقييد فان هذا كاف في لزوم عدم اعتبار في التصديق تدبر (قوله عدم الفرق الخ) فان التقييد
 معتبر في المفهوم والمأخوذ في التصديق هو ما يصدق عليه المفهوم أي التصور المنصف في نفس الامر لعدم الحكم لامن حيث انصف به حتى

يكون عدم الحكم جزء المركب فذات المقيد معتبر دون القيد في التصديق هو التصور لا بشرطه وإن كان موضوعاً لعدم الحكم في نفس الامر كما ساقى (قوله بين ٨٦) مفهوم التصور أي مفهوم التركيب التصويفي بتمامه (قوله أو على توهم الخ) يعني أن المورد فرق

معتبراً في التصديق لكان عدم الحكم معتبراً فيه والحكم معتبراً فيه أيضاً فلازم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق أقول قيل يصحبه على كلام المصنف أيضاً بأن يقال أن أراد بالتصور فقط الحضور الذهني مطلقاً ثم انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره كذا كرمولم أيضاً أن يكون قوله فقط لعلو الحاجة إليه أصلاً وإن أراد به المقيد لعدم الحكم لزم امتناع اعتبار التصور فقط في التصديق بعين ما ذكرتم فإن قلت قوله وجوابه إشارة إلى جواب الاعتراض الثاني إذا أورد على تقسيم المصنف فحاصل كلامه على قياس ما تقدم في الاعتراض الأول أن الاعتراض الثاني أيضاً متوجه على عبارة المصنف الآله أنه متدفع بهذا الجواب وأما على عبارة القوم فهو وارد غير متدفع قلت هذا الجواب كما يدفع الاعتراض الثاني عن كلام المصنف يدفعه عن كلام القوم أيضاً بل هو بكلامهم أنسب لأن كون لفظ التصور مشتركا بين ما اعتبر فيه عدم الحكم وبين الحضور الذهني مطلقاً إنما

بين مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم وبين ما يصدق عليه أو على توهم أن هذا المفهوم ذاتي لا فراده والأفلاز لم ينم من اعتبار ما يصدق عليه اعتباراً مفهوماً فضلاً عن اعتبار عدم الحكم وما أورد عليه من أنه إذا كان التصور مقدماً لعدم الحكم كان عدم الحكم خارجاً عنه فلا يلزم من اعتبار التصور في التصديق اعتبار عدم الحكم فيه إذا لا يلزم من جعل الشيء جزءاً لشيء جعل قيداً خارجاً جزءاً له فليس بشيء لأنه إن أراد خروج عدم الحكم عن مفهومه فذلك بين البطلان وإن أراد خروجه عما يصدق عليه فلا معنى لقوله لا يلزم من جعل شيء جزءاً لشيء جعل قيداً خارجاً جزءاً له (قال الشارح معتبراً في التصديق) أي فيما يصدق عليه (قال الشارح لكان عدم الحكم معتبراً فيه) لأن المعتبر في المعتبر في شيء معتبر في ذلك الشيء (قال الشارح والحكم معتبر فيه أيضاً) لأنه عبارة عن مجموع الأدراكات الثلاثة أو الثلاثة مع الحكم والحكم المشروط بالتصورات على ما سيجي في قوله لأن كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه وبه والحكم لا امتناع الحكم فمن جعل أحدهما الأمور والظرفية على التقديرين الأولين ظاهر وتو على الثالث اعتبار الغاية بين نفس الحكم وكونه مشروطاً بالتصورات فلا يراد أن الظرفية لا تنص على رأى الحكم كالمعنى لظرفية الشيء لنفسه ولا لظرفية تحققه لنفسه فلا يتفقد تقدير التصديق في قوله فيه (قوله قبل بفتح الخ) حاصله أن الوجه الثاني يصح على تقسيم المصنف أيضاً فلا يصير وجهاً للعدول وأنت خير من الشق الأول بعينه عن الإرادة الإبتدائية وبل بعيد لا يسبق إليه الفهم بأن يكون قيداً فقط كونه في مقابلة مع محكم به لا إطلاقاً مع كونه مستقداً بدون قيد بل ذكرهم من خلافه وأن الشق الثاني متعين الإرادة وتقسيم المصنف صريح في اعتبار التصور المطلق فلا اتجاه له على تقسيمه أصلاً فإن قلت قيداً أورد الشارح الوجه الثاني على عبارة المطالع مع موافقة العبارة المصنف حيث قال العلم إما تصور إن كان إدراكاً كما شأنه أو ما تصديق إن كان إدراكاً كعدم الحكم قلت في عبارة المطالع وقع التصور من غير قيد في مقابلة التصديق وقيد بالادراك الساذج فيمكن أن يجعل الإطلاق التصور قرينة على تفسير الساذج بالإطلاق وأن يجعل بالعكس بخلاف عبارة المصنف فإنه جعل فيها المقيد في مقابلة المقيد ذكر القدر المشترك بينهما صريحاً (قوله فإن قلت الخ) أي في جواب قبل الخ وحاصله أن الجواب المذكور جواب من قبل المصنف وفيه إشارة إلى أن الوجه الثاني وارد على تقسيمه متدفع بهذا الجواب بخلاف تقسيمهم وحينئذ يكون هذا الكلام على طبق ما تقدم في الوجه الأول (قوله قلت الخ) حاصله منع قوله غير متدفع وإذا اشتراك الوردوا لا بد فاع فلا يكون وجهاً للعدول (قوله بل هو بكلامهم أنسب)

بين المفهوم وبين ما يصدق عليه الآله فهم أن هذا المفهوم ذاتي لا فراده فيلزم من اعتبار أفراده اعتباره وهذا الفهم باطل لأن عدم الحصول مع الحكم اعتباراً ثابتاً للتصور ومقياساً إلى غيره لأن عدم الحكم إنما هو على متصوره أوله فعدم الحصول مع الحكم على متصوره أوله ثابت له بالقياس إلى متصوره وما هو ذاتي الشيء لا يكون كذلك (قوله فلا معنى الخ) لأن القيد إنما هو المفهوم لا المصدق (قوله أي فيما يصدق عليه) لآتي مفهومه انظر حاشية المطالع (قوله لأنه عبارة عن مجموع الأدراكات الثلاثة مع الحكم) فخره التصديق هو المقارنة بالحكم فالظرفية من ظرفية الكل لتعلق الجزء (قوله بين نفس الحكم) فخره التصديق هو المقارنة بالحكم فالظرفية من ظرفية الكل لتعلق الجزء (قوله بين نفس الحكم) وهو المنظرف والظرف الحكم المشروط بالتصورات (قوله مع كونه مستقداً) وحينئذ يكون لفظاً كما

قال السيد فلا يراد ما قيل أن كونه بياناً لا إطلاقاً يدفع اللغوية (قوله وتقسيم المصنف صريح الخ) حيث قيد الأول وأنه بقيد فقط وأطلق الثاني المعتبر في التصديق فادفع ما قاله قدس سره وتعبه فيه غيره (قوله وحينئذ يكون هذا الكلام الخ) فادفع ما قيل إن احتمال كلام الشارح هذا المعنى بعينه غاية البعد مما حصل الدفع أن هذا المعنى هو المطلق لما تقدم فلا يكون بعينياً

(قوله و جوابه) أى باعتبار المصنف كالتقدم وليس الجواب عن القوم ووجه ذلك أنه فيما تقدم قال وعمل عن الواقع فى كلامهم لانه معترض ولا جواب عنه بخلاف المصنف فقد يجب بما تقدم وبما هنا

(قوله أى نفسهم) أى لا مطلق كلامهم حتى رد أن مطلق كلام المصنف قضائل على ذلك (قوله المقابل والمعتبر) المقابل هو التصور الساذج فله جعل مقابلا للتصديق والمعتبر هو التصور المطلق لانه اعتبر في مفهوم (٨٧) التصديق (قوله ولادلالة الخ)

أى كلامه لا يدل على أن لفظ التصور يطلق على التصور المقتدح

وانه محال وجوابه أن التصور يطلق بالاشتراك على ما اعتبر فيه عدم الحكم وهو التصور الساذج وعلى الحضور الذهني مطلقا كإوقع التشبيه عليه

قيد بعد إطلاق لفظ التصور تدبر (قوله من قبل القوم) قبل بكسر القاف ونقح الباء

أى من جهة (قوله الى الاعتراض من وجهين) هذا ظاهر

بالنسبة للشارح أما بالنسبة للسيد فكلامه

السابق فى الجواب عن القوم ظاهر فى أنه من عنده ولو كان مأخذه

ما هنا نسبته عليه الآن يكون مراد المشي

الاعتراض على السيد بأن ما وهم التفرد به مأخوذ من الشارح

(قوله لالى الوجه الثاني) أى فقط وإن وهمه آخر كلام الشارح (قوله لا تدافع الثاني) أى من المصنف كاعتراض سابقا لا تدافع الاول بناء على أنه متجه عليه

كازعمه السيد تدبر (قوله وقد عرفت أنه

يظهر من كلامهم دون كلامه حيث ذكروا التصور فى مقابلة التصديق وأرادوا به معنى يقابله قطعاً مع أنهم يطلقون التصور على ما كان مراداً فالعلم أعنى الإدراك مطلقاً لا تصور عندهم معنيان وأما كلام المصنف فلا يقتضى إلا أن يكون التصور معنى واحداً مستقلاً لا تصور فقط ولا تصور معه الحكم وأما أن التصور يطلق على ما يقابل التصديق أعنى ما اعتبر فيه عدم الحكم فلا دلالة له عليه أصلاً لانه جعل التصور فقط مقابلاً للتصديق فاعتبار عدم الحكم مستفاد من قيد فقط وليس داخل فى مفهوم لفظ التصور بل هو متمثل بمعنى الإدراك مطلقاً وقد ضم إليه قيداً زائداً وجعل القيد قسماً للتصديق فلا تصور عنده معنى واحد فانضح بما ذكرناه أن الاشتراك فى لفظ التصور انما يظن من كلامهم دون كلامه وبهذا الاشتراك يتدفع الاعتراضان معانٍ التقسيم المشهور وأما التدافعان معانٍ تقسيم المصنف فانهما جوابا للجواب الاول لان المقابل للتصديق عنده كاصح هو التصور فقط وليس التصديق قسماً منه بل هو قسم من التصور مطلقاً فاندفع الاعتراض الاول وكذا الاعتراض فى التصديق شرطاً ونظراً هو التصور مطلقاً لا التصور فقط وعدم الحكم انما اعتبر فى التصور فقط لا فى التصور مطلقاً فاندفع الاعتراض الثانى أيضاً (قوله وأنه محال) أقول وذلك لانه يلزم تركيب الشئ من التقيضين على مذهب الأمام

أضرب عن السوية المستفادة من قوله كما يدفع الاعتراض الثانى أى ليس هذا الجواب دفعاً عن الكلامين على السوية بل بكلامهم أن نسب لاخذ الاشتراك فيه وهو انما يظهر من كلامهم أى نفسهم بناء على إطلاقهم التصور فيه على التصور الساذج مع كون إطلاقاً على مطلق التصور مشهوراً وبحاج إلى تصحيح تقسيمهم لعدم دلالتهم على تعدد التصور بخلاف كلام المصنف فانه لكونه صريحاً بمفارقة المقابل والمعتبر لا حاجة فيه إلى اعتبار إطلاق التصور على التصور فقط ولا دلالة لكلامه عليه (قوله فلا تصور عندهم معنيان) أشار بذلك إلى أن المستفاد من كلامهم مجرد استعماله فى المعنيين وقيد الاشتراك فى عبارة الشارح بيان للواقع بناء على استعماله فيما على السوية (قوله وبهذا الاشتراك الخ) فقول الشارح وجوابه جواب من قبل القوم وأضرب راجع إلى الاعتراض من وجهين لآلى الوجه الثانى لادخل لا يدخل فى المعنيين فى دفعه بل يكفيه أن يقال أن المعترف به المطلق دون المقدام يحتاج إلى دفع الاول (قوله وأما التدافع الخ) وإذا تعرض الشارح لا تدافع الثانى وقد عرفت أنه لا يحتاج إلى اعتراض على تقسيم المصنف (قوله أنه يلزم تركيب الشئ) أى التصديق من التقيضين أى من الحكم وعدمه أى يلزم ذلك من مجرد الاعتبار المذكور وإن كان يلزم من توقف الحكم على الثلاثة اشتراط الشئ بنقضه أيضاً وكذلك الحال فى اشتراط الشئ بنقضه فانه يلزم من مجرد الاعتبار المذكور وإن كان يلزم من توقف تحقق المجموع على الحكم تركب من التقيضين وكلاهما محالان لاستلزامهما اجتماع التقيضين فى الواقع وبما جاز ذلك فى المستحيلان ونحن فيه ليس منها كذا فى

الخ) أى عرفت ما حل به جواب الشارح السابق ومن كلامه فيما كتبه على قول السيد قبل تبصير الخ أنه لا يحتاج إلى أحسن الاعتراضين على المصنف تدبر (قوله أى يلزم ذلك من مجرد الاعتبار الخ) رد لما قيل إن كلاماً محدوداً يلزم الأمام والحكم وما صله أن المراد يلزم كلاماً لازمه من مجرد الاعتبار فلا ينافى أنه يلزمه ما زعم الآخر بواسطة تدبر (قوله وبما جاز ذلك الخ) لان المحال يجوز أن يستلزم محالاً آخر سواء كان بينهما علاقتهم أو لا على ما حققه المحقق فى بعض كتبه

(قوله وليس السكك من كل منهما) لفظة كل للاستتراق والاستتراق قد يتعلق بالافراد وقد يتعلق بالانواع فقوله وليس السكك أي كل فرد فال عوض عن المضاف اليه وكل هنا لاستتراق الافراد وقوله من كل منهما أي من كل نوع منها فالاستتراق الثاني متعلق بالانواع

(قوله لان الشرط أو الشطر له الخ) تعليل لكونه تنصيلا وبيانا بان المعبر فيه المفهوم هو الماصدق يعني لما ذكر الشارح فيما سيأتي قوله والمعبر في التصديق شرطا أو جزأ كان ذلك بيانا للاجبال السكك في قوله أولا والمعبر في التصديق الخ لان الشرط والشطر انما هو الماصدق للمفهوم (قوله ظهر ان (٨٩) تحرير الوجه الثاني) أي تحرير الوجه

الثاني من وجهي الاعتراض
أعني قوله الشارح الثاني أن
المراد الخ أو المقصود بهما
التحرير صحة جواب
الشرح وعدم توجه
ما ذكره السيد من
الاعتراض عليه ببقاء
الاشكال وهذا التحرير
مبنى على فهم الممرض
الانحداد بين مفهوم التصور
الساكن والعلم الذي هو
المقسم وحاصل الجواب
حينئذ بيان عدم الاتحاد
وان المقسم المعبر في
التصديق هو المطلق
(قوله غير صحيح) لما
عرفت ان الشرط والشطر
لها صدق للمفهوم (قوله
وما قيل في توجيهه) أي
توجيه الجواب الذي في
الشرح مع بقاء الوجه الثاني

قال وليس السكك من كل منهما بديها

التصورات تصور خاص مستفاد من القول الشارح اذا كان نظريا فيكون كل واحد منها تصورا
ساذا مقابلا للتصديق ومندرجا تحت مطلق التصور فقد اعتبر في التصديق شرطا أو شطرا التصور
لان الشرط أو الشطر له للمفهوم وهذا ظهر ان تحرير الوجه الثاني بان المراد انه على تقدير ارادة
التصور المقيد بعدم الحكم يلزم ان لا يعتبر مفهوما في مفهوم التصديق مع انه معتبر فيه لاعتبار العلم
الذي هو المقسم المرادف للتصور فيه وحينئذ يتم الجواب المذكور بلا شبهة غير صحيح وما قيل في
توجيهه بان لم يرد بقوله شرطا أو شطرا الاشارة الى مذهب الامام والحكيم بل الى احتمال كون
مفهوم التصديق ذاتيا لما تحته فيكون التصور المعبر في مفهومه جزءا للتصديقات وان يكون عرضيا
فيكون التصور شرطا لما وقع كونه مبيدا عن القيم بغيره على أنا لان لم انه اذا كان التصديق عرضيا
لما تحته يكون التصور المعبر في مفهومه شرطا له اذ ليس المارض شرطا للمروض فضلا عن جزئه
بل الامر بالعكس (قوله كل واحد من هذه آه) أو كون النسبة قائمة للطرفين متصورا من حيث
انها رابطة بينهما لا يستلزم ان يكون تعقلا وبهاذا ونظرها تابعة للطرفين على ما هو واللازم ان
تكون المقولات النسبية كلها كذلك وكذا كونها فردا من الوجود المطلق البديهي لا يستلزم بدهاها
لان بدهاها العام اذا كان ذاتيا لا يستلزم بدهاها الخاص فضلا عن ان يكون عرضيا (قوله قد اعتبر
فيه الى آخره) في تفرعه على ما تقدم نظر لان كون كل واحد منها تصورا ساذا لا يقتضي اعتباره
من حيث انه تصور ساذا لم لا يجوز ان يعتبر من حيث انه تصور مع قطع النظر عن التيد بل
الحق ذلك لانا اذا رجعنا الى وجداننا لم بالضرورة ان المحتاج اليه في التصديق تصور ذات الحكم
عليه المتصرف في نفس الامر بعدم الحكم لامن حيث اتصافه به فذات المقيد متبر دون القيد فصح
ان المعبر في التصديق شطرا أو شرطا هو التصور لا بشرط شيء وان كان موصوفا بعدم الحكم
فرجع الجواب المذكور في هذا الشرح الى ما هو مذكور في شرح المطالع فتدبر فانه بما خفي على

(١٢ شروح الشمسية) على ظاهره من انه لو كان التصور بمعنى التصور المقيد بعدم الحكم يمكن اعتبار التصور في التصديق
مع الاتفاق على انه معتبر فيه شرطا أو شطرا واحتيج لهذا التوجيه لان القيد جعل شرطا أو شطرا للتصديق هو المقيد دون
المطلق وحاصل التوجيه انه ليس المراد الاشارة الى المذهبيين حتى يتقيد بما جعله الامام أو الحكميم شطرا أو شرطا هذا وسيأتي
للمعش عن المعبر في التصديق المقيد بدون القيد بشهادة الوجدان وأثبت ان المعبر هو المقيد مع القيد سواء كان عند الامم
او الحكميم مع مخالفتها للوجدان دونه خرب القناد تدبر (قوله في توجيهه) أي توجيه الجواب ليندفع اعتراض السيد عنه
(قوله المنتصف في نفس الامر الخ) لكونه فردا من أفراد ذلك المفهوم عرضيا لما صدقته ان يلزم من اعتبار ماصدقته اعتباره
كما مر (قوله فرجع الجواب الخ) لان المراد بالمطلق مجرد عن القيد لا المطلق من اول الامر كما فهم السيد

والا لا جهلتا شيئا ولا نظريا والادراك أو تسلسل

الذي اعتبر فيه عدم الحكم فلاشكال باق بحاله * والجواب ان يقال ان هدم الحكم معتبر في التصور الساذج على أنه صفة له وقيد فيه والمعتبر في التصديق هو ذات التصور الساذج لاصفته وقيدته فان الموصوف اذا كان جزءا من الشيء لا يلزم أن يكون صفته جزءا منه ألا ترى أن قطع الخشب أجزاء للسري وليس كون تلك القطع جزءا منه — وكذا الحال في الشرط فان الموصوف اذا كان شرطا لشيء لا يلزم ان يكون صفته شرطا له فاذا قات الانسان كاتب جزء هذا التصديق أو شرطه هو تصور الانسان وهذا التصور في نفسه موصوف بعدم الحكم لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض لمجموع الادراكات الثلاث لكن هذه الصفة خارجة عن ماحية التصديق وموصوفا وهو ذات ذلك التصور داخل فيه فلا يلزم تركب التصديق من الحكم ونقيضه بل من الحكم والموصوف بنقيضه ولا استحالة في ذلك فان كل واحد من أجزاء اليت موصوف بنقيض الآخر — وكذا موصوفا شرط لتحقق الحكم دون الصفة فلا يلزم اشتراط الشيء بنقيضه بل بالموصوف بنقيضه ولا استحالة في ذلك أيضا فان شرط الصلاة كالطهارة مثلا موصوف بأنه ليس بصلاة هذا هو التحقيق الذي أفاده الشارح قدس سره في شرحه للمطالع وآغا بختي الكلام هنا على ما هو ظاهر الحال في التفسيرات من ان المعتبر في كل قسم هو مورد القسمة تقريبا الى فهم المبتدئ فمن شنع عليه في أمثال هذه المواضع

الفصول { قوله فلاشكال باق الى آخره } لا يخفى ان بيان لزوم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق بهذا الطريق يجعل قوله وان عني به المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في التصديق قضية اتفاقية لان امتناع الاعتبار المذكور لازم على هذا البيان سواء عني به المقيد بعدم الحكم أو عني به المطلق بل لا تعلق به بالتقسيم أصلا فضلا عن تقسيم التوهم فلا ينتج فلا يثبت به فساد تقسيم التوهم الذي هو مقصود المعرض ليصير سببا للدول فلا بد ان يكون مراده امتناع اعتبار مفهوم التصور الساذج فيه إما بناء على عدم الفرق بين اعتبار مفهومه وبين اعتبار ما يصدق عليه أو توهم كونه ذاتيا لما شنع وحينئذ يحجج المنع بما لا يتم بطلان التالي فان المعتبر فيه مفهوم التصور مطلقا دون مفهوم التصور الساذج { قوله وليس كون تلك القطع جزءا منه } أي وجود تلك القطع جزءا منه والا لكان السرير معدوما لان الوجود أمر اعتباري على ما حقق في موضعه مع كون وجود الخشب صفة وقيدا لها { قوله ولا استحالة في ذلك } لان اللازم حصول الشيء ونقيضه في الموضعين وذا لا يستلزم اجتماع التقيضين بخلاف ما اذا كانت الصفة داخلية في ماحية التصديق فإنه يستلزم اجتماع التقيضين أعني ان الحكم معتبر في التصديق والحكم ليس بمعتبر فيه وكذا الحال اذا كان الموصوف شرطا دون الصفة { قوله وآغا بختي الكلام آه } حيث قال والمعتبر في التصديق شرطا أو شطرا هو التصور لا بشرط شيء { قوله تقريبا الى فهم المبتدئ } أي تقريبا للجواب بمنع اعتبار التصور الساذج في التصديق بتأييده بسند ان المعتبر فيه مطلق التصور كما في سائر التفسيرات الى فهم المبتدئ لا أنه معتقد أنه المعتبر فيه فالمناقشة في السند اذا لم يكن مساويا للمنع بأنه غير صحيح غير نافعة في المقصود فاندفع ما قيل ان التعريب الى فهم المبتدئ بمقدمة باطلة وترك الجواب الحق اضلال له وترويح للباطل فكيف يكون عذرا من قبل الشارح { قوله فمن شنع عليه } اراد به سعد الملة

(قوله والادراك) أي والالو كان السكس من كل منهما يديهما لا جهلتا شيئا أي والتالي باطل فكذلك المقسم خذف المصنّف الثاني لظهوره (قوله ولا نظريا) أي وليس السكس من كل منهما نظريا والالو كان كل فرد من كل منهما نظريا لدارا أو تسلسل أي والدور والتسلسل محال فما استلزمهما محال خذف

(قوله سواء عني به) أي بالتصور الواقع في التقسيم لان المراد به المفهوم قطعيا سوا كان مقيدا أو مطلقا وحينئذ فقولهم لزم امتناع اعتبار التصور في التصديق لا يختص بما اذا عني بالتصور المقيد لان الامتناع ليس من جهة انه عني به المقيد بل من جهة اعتبار عدم الحكم فيه لسكونه ماصدا وهذا أت على كون التصور عني به المطلق أيضا تدبر (قوله أي وجود تلك القطع) هذا على تسخفه وفي بعض نسخ السيد وليس كون تلك القطع اجزاء جزء منه والمعنى مختلف

المصنف منهما مقدمتين أي وأنا كان كل فرد منهما ليس نظريا ولا بديهيّا تبين ان يكون البعض بديهيّا والبعض نظريا وهو المطلوب (قوله وهو الذي لم يتوقف الخ) صادق بان لا يتوقف على شيء أصلا كما في العلم بالقضايا الأولية وهي التي يجزم العقل فيها بالنسبة بعد تصور طرفيها كما في الواحد نصف الاثنين فانه في تصور الواحد والتصفية للاثنين جزم العقل بثبوت نفسية الواحد للاثنين وصادق بان لا يتوقف على نظر واستدلال وان توقف على حدس وهو الانتقال من المبادي للمطالب بسرعة أو تجربة كالعلم بأن السقونيا سهلة للصفرأ وبأن نور الشمس مستفاد من نور القمر فهذا يظهر ان البديهي مرادف للضروري وحينئذ اندفع ما يقال ان الذي يقابل النظري الضروري لا البديهي وقد يطاق البديهي على ما لا يتوقف على شيء أصلا فيكون أخص من الضروري فان قلت تعريف البديهي يقتضي انه نظري فكيف يكون ضروريا وحاصل الجواب انه تعريف لفظي أي ان الحقيقة في ذاتها معلومة ولكن استفادتها من هذا العنوان غير معلومة فأتى بهذا التعبير لاجل عملها منه أو ان قوله الذي لم يتوقف حصوله أي حصول افراد لان الحصول (٩١) في الخارج اتما هو لافراد

البديهي لانها تكتسب
فالتعريف للكل ولكن
المنظور له في الحصول
الافراد بدليل قوله
كتصور الحرارة فانها
جزئي من جزئيات الكل
البديهي والتعريف للماهية
والحصول للافراد وعلى
هذا فلما جازية نظرية
والحاصل ان قوله لم
يتوقف حصوله أي حصول

(قوله لما كان الخ) فيه
رد على المصام حيث قال
ان البديهي والنظري قسمان
للعلم لا لتصور والتصديق
حتى يكونا مشتركين بان

(أقول) العلم أما بديهي وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب
فذلك من جهته بملو حاله أو طمعه من الجهة اعتقاد رفة شأنه بتزييف مقاله (قوله أما بديهي
وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب)
والدين التفاضلي حيث شنع على الشارح في شرحه للرسالة { قال العلم أما بديهي } لما كان الدعوى
المذكورة في المتن متضمنة لكون كل واحد من البديهي والنظري موضوعا لعنى واحد مشترك
بين التصور والتصديق ولعدم الوساطة بينهما والا لما لزم من تفهما عن السكك الاقسام بين الشارح
ذلك { قال وهو الذي لم يتوقف } أي العلم بمعنى الصورة الحاصلة الذي لم يتوقف حصوله المتنبه
في مفهومه فلا يلزم ان يكون للحصول حصول والتوقف في اللغة درك كدرك قديمته بعلى
بتضمين معنى الترتيب فيفيد قيد التوقف انه لولا ما حصل وقيد الترتيب التقدم فيقول الى معنى
الاحتياج ولذا وقع في بعض الكتب الذي لا يحتاج في حصوله الى النظر فالتقدم الاول دخل في
البديهي العلم الضروري الذي حصل بالنظر أيضا كالعلم بان ليس جميع التصورات والتصديقات
بديهي ولا نظري وبالتقدم الثاني دخل العلم الضروري التابع للعلم النظري اذا قلنا انه ضروري بمعنى
البديهي كالعلم بالعلم النظري فانه وان كان يصدق عليه انه لولا النظر ما حصل لكنه ليس مرتبا
على النظر بل على العلم المستفاد من النظر فان المتبادر من الترتيب بالا واسطة وما ذكر
ظهر ان تعريفها بما يكون حصوله بدون نظر وكسب وبما يكون حصوله به

الذي في المتن هو الاشتراك (قوله ولعدم الخ) عطف على قوله لكون كل الخ (قوله والا لما لزم الخ) لبقاء ما ليس بديهيّا
ولا نظريا غير منقسم (قوله ذلك) أي المعنى المشترك وعدم الوساطة بين الثاني حيث قال فيما سيأتي بل البعض نظري والبعض
الآخر ضروري فانه يفيد الحصر فيهما (قوله بمعنى الصورة الحاصلة) المراد بالحصول القيام بالذهن فان الصورة باعتبار
القيام بالذهن علم وباعتبار مجرد ذاتها معلوم (قوله درك) معناه البطؤ وكردن معناه الجمل (قوله انه لولا ما حصل) يصدق
بمحصوله معه والتقدم مأخوذ من الترتيب (قوله انه لولا ايضا ما حصل) قلنا ان لا يمكن حصول الشيء الا
بعد الآخر لا ما يصح الفاء (قوله دخل العلم الضروري) فانه ليس لولا ما حصل وانما كان ضروريا لان كل عاقل يجد من
نفسه انه يحصل له بعض التصورات والتصديقات كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان السكك أعظم من الجز من
غير نظر واكتساب ويحصل له بعض آخر منها كتصور الملك والجن والتصديق بان العالم حادث بالنظر والاكتساب ثم
ان هنا العلم حاصل من الاستدلال أيضا كما ذكره المصنف بقوله والافراد أو تسلسل (قوله اذا قلنا انه ضروري) بمعنى
البديهي أي ما لا يتوقف على نظر أي بخلافها اذا قلنا انه ضروري بمعنى الاضطراري كما سننبه عليه فانه خارج لعدم تعلق

افرادہ فالنقی عنہ التوقف هو الافراد لا المفهوم الكلى لان المتصف بالحصول خارجا اما هو الافراد فحقيقة البدیة نظرية
وافرادہ ضرورية فالتعرف للاهية الكلمة والحصول منوط بالافراد

الفرض به (قوله طردا وعكسا) لان طرد كل عكس للآخر فانقراض طرد كل انتقاض لعكس الآخر (قوله على التعريفين) نسخة على التعريف أى تعريف النظرى وهي ظاهرة موافقة لقوله فلا يصدق تعريف النظرى الخ وعلى هذه النسخة يزداد ويصدق عليها تعريف البديهي بتدريج (قوله لولاه لما حصل له العلم) يريد ان المراد من الحصول الوجود الرباطي أى الحصول للعالم لاحصوله في نفسه والحاصل ان منقضا البداهة والنظرية على ما اعتبره الحشيش حال العلم أى التحصيل وهو يختلف باختلاف العالم بخلافه على مقابله فان المنقأ حال العلم أى الحصول في الذهن وهو لا يختلف فانه في نفسه اما يتوقف اولا لا يتوقف وبثبته ان وجود (٩٢) العرض هو بينه وجوده لموضوعه بخلاف ما اذا كان التوقف بمعنى انه لولاه

لا متنع فان المراد امتناعه
في نفسه (قوله والحدس)
هو قوة يحصل بها سرعة
الانتقال من المبادئ الى
المطالب (قوله الاعتبارية)
أي التي تختلف باختلاف
الاعتبارات والاضافات
لان اختلافها بذلك قريبة
على اعتبار حجية موافقة
للمطلوب (قوله لأن)
الحصول معتبر في مفهومها
اولا (التبع) كان مراده ان
للمدار في النظرية والبداهية
على الحصول الاولى للشخص
فان كان بالظن فهو نظري
والا فبدهي وان حصل
ثانيا على خلاف ما حصل
اولا وهذا وقال الزاهد
النظري ما توقف مطلق

حصوله على النظر بان يوقف فرد من حصوله عليه والبدهي لا يتوقف شيء من حصوله عليه وجبئ كمتصور
لا يختلف باعتبار الاشخاص والاقوات اه وهو الموافق لمرصف النظر بما يتوقف حصوله والبدهي بما لا يتوقف حصوله فان
الاولى مهمة والثانية سالية كلية اه (قوله لان الحصول معتبر في مفهومها اولا) اي قبل الاختلاف بالاقوات فلا دخل للاختلاف
بها فعني الاولية اعتبار الحصول للشخص في ذاته تأمل (قوله دفع لتوهم الخ) أي وجبئ لتصح مقابلة النظرى به فظهر
قائدة الخ وهي دفع عدم محبة المقابلة (قوله وفيه اشارة) أي في التصيد بالمقابل للنظرى وقوله أعني مرادف هو المعنى الاخر الاخص
المقدمات الاولية وهي التي يكون تصورات اطرافها كافية في حزم الذهن بالترزم بينها وهو بهذا المعنى يختص بالتصديقات والمعنى
الاول بعينها وغيرها من التصورات (قوله والمراد بالمقدمات الخ) فلا يرد ان الاوليات لا يلزم ان تكون مقدمات وقوله باعتبار
بيان لوجه تسميتها مقدمات (قوله واما ايراد الخ) مع ان النظام الافراد (قوله مع بطلان جميعته) أي المقيدة لو بقيت انها قيد

(قوله كنصور الحرارة) اعلم ان الحرارة والبرودة كل منهما ينقسم الى كلية وجزئية فعقبتها أمر كلي ولا يسلم ان تصورهما بديهي وان اراد تصور الحرارة الجزئية فلا يسلم ان تصورهما من العلوم لان ادراك الجزئيات بالحواس والعلم الصورة الحاصلة في العقل فالخص ان يقدر مضاف اى كنصور حصول الحرارة اى الجزئية بناء على ان تصور حصول الحرارة الجزئية مدرك بالعقل واما لو قلنا انها مدركة بالحاسة فلا يكون ذلك من قبيل العلوم ويمكن ان يقال ان المراد تصور حصول الحرارة الكلية وذلك لان الحرارة الكلية جزء للحرارة الجزئية التي هي موجودة وجزء الوجود موجود في ضمنه والحاصل اننا اما ان نغنى عن القول بان الحرارة الجزئية تدرك بالعقل (٩٣) ونزيد بالحرارة الجزئية أو

نريد الكلية ونغنى على

القول بان الكلي موجود

في الجزئي

كنصور الحرارة والبرودة

(قوله كنصور الحرارة) أقول مثل لكل واحد من البديهي والنظري بالتصور والتصديق تنبها على أن التصور ينقسم الى البديهي والنظري وان التصديق أيضا ينقسم اليها وسأتي بتحقيق ذلك بالدليل ولا اشكال في تعريفى البديهي والنظري من التصور فان البديهي منه ما لا يتوقف على نظر وكسب أصلا والنظري منه ما يتوقف عليه وأما التصديق ففي تعريفى قسميه اشكال وذلك لان الحكم قد يكون غير محتاج الى نظر ويكون تصور المحكوم عليه والحكم به محتاجا اليه ومثل هذا التصديق يسمى بديهيا كالحكم بان الممكن محتاج الى المؤثر لامكانه مع انه يصدق عليه أنه في الحكم وقد يطلق البديهي على ما يشته العقل بمجرد افتائه اليه من غير استعانة بحس أو غيره تصورا كان أو تصديقا ذكره قدس سره في شرح المواقف الا ان الاطلاق الاول شائع فلذا ذكره ولم يتعرض للثاني لعدم تعلق الغرض بضبط معانيه { قوله تنبها } آه ففي ذلك اشارة الى ان الدعوى المذكورة بديهية يكفى في التنبيه عليها التمثيل وان اثباته بالدليل مبنى على النزول عن ذلك { قوله ولا اشكال } آه قد استفيد من تعريفى البديهي والنظري المطلقين ومن التمثيل لهما بالتصور والتصديق تعريف كل واحد من البديهي والنظري من التصور والتصديق { قوله فان البديهي منه ما لا يتوقف على نظر وكسب أصلا } اى بالذات والبالواسطة فالامور النسبية التي يكون المنسوب اليه نظريا نظرية وان كان ادراكها في نفسها بديهيا كعدم الملكات وكذا النسبة الحكمية كان أحد طرفها نظريا وما قيل ان كونها نظرية تحكم لان النظري ما يستفاد من النظر في مبادئه والنظر لم يقع في مبادئ تلك العلوم بل في مبادئ علم نظري آخر يتوقف عليه هذا العلم مدفوع بان مبادئ الموقوف عليه مبادئ للموقوف ولا يرد التصورات الضرورية التابعة للتصورات النظرية لان معنى كونها ضرورية انها اضطرابية لا انها بديهية { قوله ومثل هذا التصديق } الى آخره لا اعتبارهم في بداهة التصديق ولظرفته الاحتياج الى موصله { قوله كالحكم بان } الى آخره فان من تصور الممكن بعنوان مانساوى وجوده وعندهما بالنظر الى ذاته ومعنى الاحتياج الى المؤثر ما يرجع أحدهما على الآخر حزم ببقوته له كن تصور كفتي الميزان بهما متساويان لارجحان لاحدهما في ذاته حزم

أى بالنسبة لتصورها فلا ينفاتي ما ذكره السيد آخرا قدس سر (قوله نظرية) أى تكسب من القول الشارح (قوله نظري آخر) وهو أحد الطرفين (قوله ولا يرد إلخ) أى على ان مبادئ الموقوف عليه مبادئ للموقوف فانه يلزم ان هذه التصورات نظرية (قوله ولا يرد أيضا) أى على تحرير السيد هذا وان تقدم له ان ذلك قيل انه بديهي فيدخل فيه على تحريره الاول به (قوله لا اعتبارهم إلخ) أى وفي مثل هذا لا يحتاج الى الحجة أصلا واما يحتاج الى التصورات الثلاث بخلاف ماسبق في اعدام الملكات والنسبة الحكمية فانه يحتاج فيها الى الموصل للتصورين المذكورين وهو مبادئ الموقوف عليه تدبر

(قوله بان النفي والاثبات الخ) النفي هو ادراك ان النسبة غير واقعة والاثبات هو ادراك انها واقعة على طريق الجزم او الرجحان فهما
 وحيث فلا يسلم انهما لا يرتفعان بل يرتفعان في الشاك في النسبة لانه ليس عنده ادراك انها واقعة ولا ادراك انها ليست بواقعة
 والجواب ان المراد بالاثبات ثبوت شيء والنفي انتفاض شيء عن شيء ولا شك ان ثبوت الشيء ونفيه عن شيء لا يجتمعان
 ولا يرتفعان فزبد مثلاً لا يثبت ارتفاع التيام وثبوت ولا يرتفعان عنه (قوله وهو الذي لم يتوقف حصوله) فيه ان العلم هو حصول
 الصورة وعلى القول الثاني فالمراد بالحصول التحقق فكلما يقتضى ان العلم له حصولان وليس كذلك والجواب انه قد سبق
 ان المراد من قولهم حصول الصورة الصورة الموصوفة بالحصول فزبد من قوله الذي لم يتوقف حصوله الحصول الذي وقع صفة
 للصورة وليس المراد حصولاً آخر (قوله واما نظري) عطف على امابديهي والنظري نسبة لانظر لتوقفه عليه وهو ترتيب له
 أمور معلومة لتأدي الى مجهول (٩٤) كان المجهول تصورياً أو تصديقياً والمعلوم اما الجنس والفصل أو الصغرى والكبرى

والتنظري قال الشارح
 هو الذي يتوقف حصوله
 على نظر الخ اعترض
 بان بعض الاشياء العلم به
 يبدى عند بعض الناس
 ونظري عند بعضهم وذلك
 مثل تصور العقل فهذا
 التعريف أى تعريف
 النظري المذكور يصدق
 على العقل بالنسبة لبعض
 الناس الذي هو عندهم
 يبدى لانه يصدق على
 العقل انه يتوقف حصوله

يتوقف على نظر فيدخل في تعريف النظري ويخرج عن تعريف البديهي فيطل التعريفان
 طرعا وعكسا * والجواب ان التصديق عبارة عن الحكم فاذا كان مستقيا في ذاته عن النظر كان
 بديهي داخل في تعريفه لانه لم يتوقف في ذاته على نظر وهذا هو المراد بما ذكر في تعريفه
 واما توقفه على النظر في اطرافه فذلك توقف بالواسطة واذا جعل التصديق عبارة عن المجموع
 المركب كما هو مذهب الامام قوى هذا الاشكال

بانه يحتاج الى الرجحان الى امر خارج عنه (قوله وهذا هو المراد) الى آخره لانه المتبادر الى
 الفهم عند الاطلاق وان كان التوقف في نفسه شاملا بالذات وما بالواسطة (قوله قوى هذا الاشكال)
 أى المذكور على من اعترف بكسبية التصور حيث لا ينعى حيث لا ينعى المذكور فان التوقف حيث
 ليس الا باعتبار الاجزاء ولا فرق بين جزء وجزء وقوة الاشكال لا تقتضى عدم اندفاعه حتى يرد
 ان التصديق البديهي عند الامام مالا يتوقف على النظر أصلاً والتنظري ما يتوقف عليه في الجملة
 فالتصديق المذكور عنده نظري ولنا يستدل ببداية التصديق على بداية تصورات اطرافه هذا
 ولك ان تفرق بان الحكم هو الجزء الاخير للتصديق كالصورة وتصورات الاطراف سابقة في
 الحصول فدار البداية والنظرية عنده أيضاً هو الحكم وحيث لا يلزم اكتساب التصديقات من
 القول الشارح وأما استدلاله ببداية التصديق على بداية تصورات اطرافه فتصديق لا يكون
 موثقاً على النظر أصلاً حاصل للبه والصبيان كالتصديق بان ما موجود مثلاً (قالوا كالتصديق بان النفي
 والاثبات) أى ثبوت شيء لشيء وانتفاءه سواء كان مفهوم الوجود أو غيره وليس المراد بهما

(قوله على من اعترف
 بكسبية التصور الخ) أما
 من اعترف ببداية جميع
 التصورات وقد نسب
 الى الامام فلا اشكال لان
 الشكل غير محتاج الى النظر

(قوله ولا فرق بين جزء وجزء الخ) أي لا فرق بين الجزء الذي هو الحكم حتى اذا كان نظرياً يكون التصديق نظرياً وبين تصور
 غيره حتى اذا كان نظرياً لا يكون نظرياً أو أورد السيد في حاشية المطالع أيضاً انه اذا كان الحكم محتاجاً الى النظر فاحتياج التصديق بسببه
 احتياج بالواسطة فلي تقدير الحمل على مذهب الامام يلزم ان يحمل التصديق ضرورياً وان توقف حصول الحكم على استدلاله كثيرة
 وذلك بما لا يقول به احد (قوله ولك ان تفرق الخ) أى بين استلزام نظرية الحكم وبدايته نظرية التصديق وبدايته دون غيره (قوله
 بان الحكم هو الجزء الاخير للتصديق) أي فلا يتحقق التصديق الا به ولا يتوقف حصوله بصحصول باقي الاطراف الاعلى فان كان بديهي كان
 ما يطلق عليه التصديق بديهي لا يلزم بقى الاحتياج به التصديق وهو بديهي وان كان نظرياً كان نظرياً (قوله لا يلزم اكتساب التصديق
 الخ) هذا أوردوه على الامام لان التصديق عنده مركب من التصورات والحكم والتصورات انما تكتسب من القول الشارح وهي بعض
 اجزأ التصديق فليزم ان يكون للقول الشارح دخل في اكتسابه وحاصل الدفع ان التصديق هو المركب من التصورات والصورة

على نظر وسب ولو باعتبار قوم آخرين فصار تعريف النظرى غير مانع ومحاج بان قوله الذى هو يتوقف حصوه على نظر أى من حيث حصوله فنخرج العقل بالنسبة لمن هو عنده بديهي فان الحصول بالنسبة له غير متوقف فلا يقال له نظري كذا قيل ويمكن ان يقال ان هذا لا يرد أصلا لان القصد تعريف الحقيقة بقطع النظر عن لافرادها لا ينافي اختلاف المادة في بعض الافراد بان يكون النظرى عندهم بديها (قوله واما نظري) اعلم ان تعريف البديهي والنظرى بما ذكر لا يرد عليهما اشكال وأما تعريف التصديق النظرى والبديهي بما ذكر فورد عليهما اشكال وذلك لاننا وجدنا بعض الاحكام بديهية لا تحتاج الى نظر واستدلال لكن المحكوم به وعليه يحتاجان لنظر واستدلال ومثل هذا التصديق يسمى بديهي كالحكم بان الممكن وهو ما يستوى وجوده وعدمه يحتاج الى مؤثر اى مرجح يرجح أحده طرفه وحينئذ فنصدق على التصديق البديهي انه يتوقف على نظر واستدلال فصار تعريف البديهي غير جامع لعدم شموله لهذه الصورة وتعريف النظرى غير مانع لصده على هذه الصورة والجواب ان التصديق في المثال عبارة عن الحكم باحتياج الممكن للمؤثر واذا كان مستغنيا في ذاته عن النظر كان بديهي داخل في تعريفه ولا يضربنا توقفه على نظري في بعض اطرافه (٩٥) قوله في تعريف البديهي ما يتوقف

على نظري ما يتوقف باعتبار ذاته وان توقف بالنظر لاطرافه وقوله في النظرى ما يتوقف أى باعتبار ذاته لا باعتبار اطرافه لكن هذا الجواب انما ينفع على مذهب الحكماء من ان العلم التصديقي عبارة عن الحكم واما لو شئنا على مذهب الامام من ان التصديق مجموع الاطراف والحكم فلا تكون تلك الصورة داخلة في النظرى ولا في البديهي

كن تصور العقل والنفس والتصدق بأن العالم حادث اذا عرفت هذا فتقول ليس كل واحد من كل واحد من التصورات والتصديقات بديها ما كان شيئا (قوله فتقول ليس كل واحد) أقول يريد انه ليس كل واحد من التصورات بديها ولا كل ادراكى الشئ والاعتفاء لان بينهما تضادا باعتبار انصاف النفس بهما يرتضان عند التردد (قال اذا عرفت هذا) أى معنى البديهي والنظرى بحيث لا واسطة بينهما فتقول في تحرير الدعوى والاستدلال عليها (قال ليس كل واحد من كل واحد) آه اشارة الى ان اللام في قوله الكل عوض عن المضاف اليه المنكر والمقصود منه استغراق الافراد ومن الثاني استغراق الانواع بقرينة قوله منهما وانه لو اسقط أحدهما لم يحصل المقصود اذ لو اسقط الاول وقيل ليس كل واحد منهما لافادان ليس مفهوم كل واحد منهما بديها وثو اسقط الثاني وقيل ليس الكل منهما لافادان ان ليس كل فرد من مجموعهما (قال فانه لو كان جميع التصورات الى آخره) للموافق لما ذكره في تحرير الدعوى ان يقال فانه لو كان كل واحد من التصورات والتصديقات لكنه اشارة الى انه يجوز ان يكون المضاف اليه المحذوف جمعا معرفا أى ليس كل الافراد من كل واحد منهما وان حكم الكل الانفرادي والجموعي ههنا واحد (قوله يريد) الخ تفصيل قوله ليس كل واحد من كل واحد لما فيه من الاجمال وبيان

وحيث ان يتقوى الارباد على مذهبه ويمكن ان يحاج على منعه بان المنظور له في البداية والنظرية هو ما يحصل آخره ولما كان في تلك الصورة ما يحصل آخره والحكم هو بديهي جعل بديها وهذا بناء على ان هذا الحكم ضروري عند الامام والنسب حقيقه بعضهم نقلا عن الامام ان التصديق لا يكون ضروريا الا اذا كان جميع الاجزاء ضرورية (قوله كن تصور العقل) أى بانه قوة للنفس بها تستدل لاكتساب العلوم الضرورية والنظرية (قوله والنفس) أى بانها جوهر مجرد عن المادة والعرض في ذاته مقارن للادة في فعله بمعنى ان المادة أى الجسم لا تفصل فعلا الا اذا كانت مع النفس وهذا المعنى صادق على المولى لكن لم يرد اذن في إطلاق النفس على الله لكن النفس جوهر مجرد حادث والمولى على فرض احاطتها عليه جوهر مجرد قديم (قوله اذا عرفت هذا) اى ما تقدم من ان البديهي كذا والنظرى كذا (قوله ليس كل واحد) أى ليس كل فرد فرد من كل واحد من النوعين أى التصديق فكل الاولى لاستغراق الافراد والثانية لاستغراق الانواع واثار الشارح بههنا الى ان ال في قول المصنف وليس الكل عوض عن مضاف اليه نكرة (قوله فانه لو كان الخ) هذا دليل استثنائي للدعوة المذكورة لان

التي هي الجزء الاخير فانه لم يحصل لا يحصل هناك تصديق حتى يكتب من القول الشارح (قوله أى معنى البديهي الخ) وليس المراد اذا عرفت تحرير الدعوى كما فهم المصنف اذ لم يتقدم في الترحيل المعنى البديهي والنظرى (قوله اشارة الخ) هذا تحرير الدعوى

الدعوى نظرية فنحتاج لدليل ثم ان الشارح ذكر الشرطية وحذف الاستثنائية وهي لكن التالي باطل فبطل المقدم الذي هو قوله جميع التصورات والتصديقات بديهية واذا بطلت تلك الدعوة احتمل ان تكون كلها نظرية واحتمل ان يكون بعضها نظريا وبعضها ضروريا لكن سيأتي ابطال الاحتمال الاول فنعين ان الواقع الاحتمال الثاني ثم ان قوله لو كان جميع الخ الاول له ان يانفك لكن واحد على حدة لان كل واحد مقصود بالذات الاستدلال عليه فيقول لو كانت التصورات كلها بديهية لما كان شيء من التصورات مجهولا لنا لكن التالي باطل فبطل المقدم ولو كان كل واحد من التصديقات بديهيما لما كان شيء من التصديقات مجهولا لنا والتالي باطل فبطل المقدم لكن الشارح جمع بينهما اختصارا للعبارة واشارة الى ان الدليل فيها واحد (قوله لو كان جميع التصورات الخ) فيه ان المناسب لقوله وليس كل واحد الخ ان يقول لو كان كل واحد من التصورات الخ وأجيب بأنه انما عدل اشارة الى ان كل في المتن يصح ان يراد بها الغالب في استعمالها وان يراد بها غير الغالب وذلك لان الغالب في كل ان تستعمل (٩٦) في الكل الجبهي أي كل فرد فرد واستعمالها في الكل الجموعي قليل وجميع

من الاشياء مجهولا لنا وهو باطل وفيه نظر واحد منها نظريا حتى يلزم ان بعض التصورات بديهي وبعضها نظري—وكذلك ليس كل واحد من التصديقات بديهي ولا كل واحد منها نظريا حتى يلزم ان بعضها بديهي وبعضها نظري لكنه جمع بين التصورات والتصديقات اختصارا في العبارة مع الاشتراك في الدليل والمراد ما ذكرناه فكانه قال ليس جميع التصورات بديهي والا لما احتجنا الى نظر في تحصيل شيء من التصورات وهو باطل قطعا—وكذلك ليس جميع التصديقات بديهي والا لما احتجنا في تحصيل شيء من التصديقات الى نظر وهو أيضا باطل قطعا (قوله وفيه نظر) أقول هذا النظر وأرد على ظاهر هذه العبارة لقاعدة تكرار لفظ كل واحد بان الاول لقاعدة شمول الافراد والثاني لقاعدة ان الحكم على افراد كل واحد منها مع قطع النظر عن الآخر حتى يثبت المطلوب كما ستفصله في الحاشية الموطوعة على قوله أما ان يكون جميع التصورات آه ثم دفع التوهم الثاني من هذا البيان وهو انه لو كان المقصود ذلك لما جمع بينهما في قوله فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات بديهي بقوله لكنه جمع آه بأنه الاختصار مع الاشتراك والمقصود هو افراد كل منهما بالحكم ثم بين الاشتراك في الدليل بقوله فكانه قال هكذا ينبغي ان يفهم هذه الحاشية لئلا يتوهم ان قوله فكانه قال اعادة لما سبق وان مفاد

بالمعنى فسر الشارح بقوله ليس كل واحد اشارة الى ان كل في المتن باقية على استعمالها الغالب لان الشيء اذا اطلق ينصرف للغالب ثم عبر بجمع اشارة الى جواز جعلها للكل الجموعي ثم ان ما علمته من ان كل الاغلب فيها استعمالها في الشكل الجبهي سواء اضيفت لفرد او لجمع كما هو ظاهر كلام بعض وصرح بعض بأن هذا

فما اذا اضيفت لجمع فقط (قوله فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات الخ) حاصله دليل مركب من شرطية واستثنائية ولما كانت الاستثنائية نظرية اقام عليها دليلا ولأما الشرطية فهي ضرورية فلذا لم يستدل عليها (قوله وهو باطل أي وعدم جهل شيء لنا باطل وهذا اشارة للاستثنائية المحذوفة التي علمتها (قوله وفيه نظر) اي وفي هذا الدليل نظر من حيث الشرطية فهو منع للتلازم الذي بين المقدم والتالي فيها وهو قوله لو كان جميع التصورات والتصديقات بديهيما لما جهلنا شيئا (قوله وفيه نظر قد علمت ان هذا بحث في الشرطية) ويمكن البحث أيضا في الاستثنائية الدال عليها قوله وهو باطل بان يقال اننا نسلم الملازمة ولكن لا نسلم البطلان لجواز ان يقال هي اذا كانت بديهية كانت معلومة ويكفي علمها ولو بوجه ما والجواب ان المراد بقوله لما جهلنا شيئا أي من حيث ذاته واحواله فصحت الاستثنائية التي هي عبارة عن بطلان الملازمة

(قوله حتي يثبت) المطلوب ويندفع ما قيل على المصنف ان استدلاله لا يفيد المطلوب الذي هو بدهية البعض من كل منها ونظرية البعض بل يفيد بدهية البعض من مجموع التسمين . ونظرية البعض منه وليس بمطلوب (قوله قدس سره) وارد على ظاهر هذه العبارة الخ مراده دفع مقاله السعد من ان قوله لو كان كل واحد الخ يعني اننا لم نحتاج في تحصيل شيء من التصورات والتصديقات الى نظر . وحاصل الدفع ان الارادة انما هو على الظاهر ولا ينافيه قول الشارح والصواب الخ لان المراد الصواب في العبارة

(قوله لجواز ان يكون الشيء بديهياً ومجهولاً لنا الخ) أي فالبداهة شجاع الجهل ولا كان يتم الدليل الا لو كان لا يمكن مجامعتها للجهل (قوله أو الحدس) أي الانتقال من المبادئ للمطالب بسرعة فاستفادة نور القمر من الشمس أمر بديهي لكن متوقف على حدس (قوله أو غير ذلك) كالنبرة كما في تسهيل القوميا للصغراء (قوله فإلم (٩٧) يحصل الخ) مامصدرية نظرية

وقوله فالبداهة الخ أي
وحيث قد بداهة الشيء
لا تقتضي حصوله وعدم
الجهل به (فالصواب الخ)
أي وإذا كان الدليل الأول
لم يتم فالصواب الخ ثم إن
المراد بقوله الصواب الأول
لما كان الجواب عن الدليل
الأول بأن يقال أن قوله في
الدليل لما جهلنا شيئاً أي
جهلنا بموجباً إلى النظر فلا
يشأني أننا قد جهل شيئاً
ونحتاج فيه إلى ميل العقل
أو الحدس أو التجربة
(قوله) لا احتجنا في تحصيل
شيء الخ) أي فاللازم في
هذا الدليل لجهلنا بديهية
عدم الاحتياج في شيء إلى
نظر وكسب وهذا صادق
بالتوقف على توجه العقل
أو الاحساس الخ (قوله
ولا نظرياً) زاد لا معناه
معطوف على المنفي لأنه ربما
يتوهم أن الذي منسب على
المجموع وهذا لا ينافي أن
تكون كلها نظرية أو كلها
بديهية

(قوله ينصرف إلى الكامل)

لجواز أن يكون الشيء بديهياً ومجهولاً لنا فإن البديهي وإن لم يتوقف حصوله على نظر وكسب لكن
يمكن أن يتوقف حصوله على شيء آخر من توجه العقل إليه أو الاحساس به أو الحدس أو التجربة
أو غير ذلك فإلم يحصل ذلك الشيء المتوقف عليه لم يحصل البديهي فالبداهة لا تستلزم الحصول
فالصواب أن يقال لو كان كل واحد من التصورات والتصديقات بديهياً لا احتجنا في تحصيل
شيء من الأشياء إلى كسب ونظر وهو فاسد ضرورة احتياجنا في تحصيل بعض التصورات
والتصديقات إلى الفكر والنظر ولا نظرياً أي ليس كل واحد من التصورات والتصديقات نظرياً
وإن كان المنصف قد فسرها في شرح الكشف بعمم الاحتياج إلى النظر قال بعض الأفاضل في
توجيه هذا التفسير يعني لما كان شيء من الأشياء مجهولاً لنا جهلاً بموجباً إلى نظر فكان لا يحتاج
إلى نظر معلوماً لنا فتأمل (قوله ولا نظرياً) أقول عطف على قوله بديهياً وقد جمع هنا أيضاً
بين التصورات والتصديقات والمقصود بيان حال كل واحد منهما على حدة أي ليس كل واحد
من التصورات نظرياً إذ لو كان كل واحد منها نظرياً لكان تحصيل التصورات بطريق الدور أو
التسلسل وكذلك ليس كل واحد من التصديقات نظرياً إذ لو كان كل واحد منها نظرياً لكان
تحصيل التصديقات بطريق الدور أو التسلسل وانما جمع بينهما للاشتراك في الدليل والاختصار على
قياس مأمور فان قلت جاز أن يكون جميع التصورات نظرياً وتنتهي سلسلة الاكتساب إلى تصديق
بديهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل وجزاً أيضاً أن يكون جميع التصديقات نظرياً وتنتهي سلسلة
الاكتساب إلى تصور بديهي فلا دور ولا تسلسل أيضاً قلت هذا البرهان موقوف
هذه الحاشية بعينه ما ذكره في قوله أما أن يكون جميع التصورات إلى آخره (قوله قد فسرها) أي
أي العبارة المذكورة وجه التفسير أن المطلق ينصرف إلى الكمال (قوله فتأمل) لعل وجه التأمل
منع قوله فكان مالا يحتاج إلى نظر معلوم لنا لأن المحتاج إلى التجربة والحدس ليس أسهل حصولاً
من المحتاج إلى النظر (قال لما كان شيء من الأشياء مجهولاً لنا) لا ذواتها ولا وجهها فلا يرد أن
يطلان التالي ممنوع لأن كل شيء معلوم لنا ولو بوجه (قال فالصواب) متفرع على قوله فالبداهة
لا تستلزم الحصول أي فالصواب في نفس الأمر هذا فإن حلت عبارة المتن على هذا صرح والا فلا
أو المراد الصواب في العبارة فإن التفسير المذكور تسف كما صرح به في حاشية المطالع فلا يرد أن
اللائق أن يقول قلاً ولـي كما مر من توجيه المتن (قوله عطف على قوله بديهياً) وكلمة لائق كيدلالتني
ثلاً يتوهم أن التي المستفاد متوجه إلى مجموع كونه بديهياً ونظرياً (قوله هذا البرهان موقوف
إلى آخره) قيل يمكن اتعامة بدون ذلك بأن يقال لو كان الكل من كل واحد منهما نظرياً لا تمتع
الاكتساب لثوقته على تصور المطلوب وعلى التصديق بالثافتدق وبمنااسبة المبادئ فيلزم الدور والتسلسل

(١٣ شروح الشمسية) فلا يقال أنه لا دلالة للعلم على الخاص حتى يفسر به وجهه كاله احتياجه للنظر بخلاف غيره (قوله
منع قوله) الخ لأنه مبني على أن غير المحتاج إلى النظر أسهل حصولاً من المحتاج إليه (قوله متفرع على قوله فالبداهة الخ) لأن
عدم الاستزمام واقعي فيكون المتفرع عليه كذلك وليس عطفاً على قوله وفيه نظر لا بدفاعاً بل تأويل (قوله إلى مجموع كونه الخ)
فيكون منصب التي الهيئة المجتمعة من البداهة والنظرية وهولائقي كونها كلها بديهية أو كلها نظرية (قوله وبمنااسبة المبادئ) فيه أن

(قوله يلزم الدور أو التسلسل) لما كانت هذه القضية الشرطية حاكمة للتصديق والتصديق لا يحصل إلا بعد تصور الطرفين الموصليين له احتاج إلى بيان الدور والتسلسل في نظرية لزوم ونظرية المفردات في أول المفردات ثم (اللزوم) (قوله يلزم الدور أو التسلسل) قد يقال لا يلزم للزوم لم لا يجوز أن تكون جميع التصورات نظرية وتنتهي سلسلة الاكتساب إلى تصديق بدعي وحينئذ فلا يلزم الدور أو التسلسل إذا كانت جميع التصورات نظرية ولا نسلم أنه يلزم الدور أو التسلسل إذا كانت التصديقات كلها نظرية لم لا يجوز أن تنتهي سلسلة الاكتساب إلى تصور بدعي وحينئذ فلا يلزم الدور أو التسلسل والجواب أن هذا الدليل موقوف على امتناع اكتساب التصور من التصديق وكذا العكس فإن تم هذا الامتناع تم الدليل والا فلا على أن لو سلمنا أنه يجوز أن سلسلة اكتساب التصورات تنتهي إلى تصديق بدعي فلا نسلم عدم لزوم الدور والتسلسل لأن التصديق مركب من تصورات أربع فكل من هذه التصورات إذا كان نظريا يلزم الدور أو التسلسل فإن قلت ما ذكرته من لزوم الدور أو التسلسل لكون جميع التصورات والتصديقات نظرية (٩٨) يلزم عليه فساد هذا الدليل وذلك لانه احتوى على تصديقات وتصورات نظرية

فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات نظريا يلزم الدور أو التسلسل

على امتناع اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس فإن تم الكلام والا فلا على أن البيان في التصورات يتم بدون ذلك أيضاً لأن التصديق البدعي الذي ينتهي إليه اكتساب التصورات موقوف على تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكمية وكل ذلك نظري على ذلك التقدير فيلزم الدور أو التسلسل فإن قلت على تهدير أن يصح جميع التصورات والتصديقات نظريا يكون قولك لو كان كلها نظريا يلزم الدور أو التسلسل تصديقا نظريا ويكون كل واحد من التصورات المذكورة فيه أيضاً نظريا ويكون أيضاً قولك وللزام باطل والمزوم مثله تصديقا نظريا والتصورات المذكورة فيه أيضاً نظرية فيحتاج في تحصيل هذه التصديقات

وفيه نظر لانه إذا يلزم ذلك لو كان كل نظر صادرا منا بالقصد والاختيار لم لا يجوز أن يقع نظر منا من غير قصد فيحصل به تصور وتصديق من غير تقدم شيء ما ذكر (قوله على امتناع اكتساب إلى آخره) بناء على أن لزوم الدور والتسلسل معناه امتناع افتكاكها عنه وهو موقوف على امتناع الاكتساب إذ لو أمكن لا يمكن عدم الدور والتسلسل فادفع ما قيل أنه موقوف على انتهاء الاكتساب المذكور لأعلى امتناعه (قوله فإن قلت على تهدير إلى آخره) الظاهر أنه نقض إجمالي يعني أن دليلكم بجميع مقدماته ليس بصحيح لاستزاده الحال لانه قياس استثنائي مشتمل على مقدمتي اللزامة والاستثناء وعلى تهدير نظرية الكل يكون التصديق تلك المقدمات والتصورات التي يشتمل

فالتصديقات قولك لو كان كلها نظريا يلزم الدور أو التسلسل وكذلك قولك فاللزام باطل فاللزوم مثله والتصورات اطراف هاتين المقدمتين فأفادته للمطلوب متوقف على هذه الامور النظرية وتحصيل هذه الامور النظرية يلزمها الدور أو التسلسل فأفادته هذا الدليل المطلوب مؤدلا دورا والتسلسل وإذا كان الدليل مؤديا للمحال فلا يكون دليلا والجواب أن مقدمات هذا الدليل وان كانت نظرية معلومة فيتم الاستدلال لانه انما يتوقف على معلوميتها * والحاصل أنا لا نسلم لزوم الدور أو التسلسل على تهدير كونها نظرية لانها معلومة في نفس الامر وهو كاف في الاستدلال

اللازم في الاكتساب نفس المناسبة لا العلم بل المناسبة (قوله عنه) أي عن كون الكل نظريا (قوله لا يمكن) أي الافتكاك (قوله قد سره) فإن قلت جاز أن يكون الخ (هذا سند للبحر الملازمة للمدعاة بين نظرية الكل وحصول الدور أو التسلسل وما كان السند مساويا وبطلاله نافع قال في آيات المقسمة المتنوعة هذا البرهان الخ إشارة إلى بطلان السند المذكور وقوله مع أن الخ سيأت لها مع تسليم السند المذكور (قوله نقض إجمالي) أي لا تعرض فيه لتقديم معية بخلاف التفصيلي كالذي قبله ويمكن الجواب عنه بنقض إجمالي أيضا بأن يقال ذلك هذا أيضا ليس بصحيح بجميع مقدماته لزوم الدور أو التسلسل الا أنه غير نافع في المقصود وهو آيات الدعوى إذ للخصم أن يعود بالنقض الإجمالي ثانيا فان عاد للمستدل عاد الخصم وهكذا فلذا احتار السيد ما ذكره في الجواب (قوله مقسمة الملازمة) أي البالثان عليها والاستثناء مقدمة ثالثة (قوله نقض إجمالي)

اللازم في الاكتساب نفس المناسبة لا العلم بل المناسبة (قوله عنه) أي عن كون الكل نظريا (قوله لا يمكن) أي الافتكاك (قوله قد سره) فإن قلت جاز أن يكون الخ (هذا سند للبحر الملازمة للمدعاة بين نظرية الكل وحصول الدور أو التسلسل وما كان السند مساويا وبطلاله نافع قال في آيات المقسمة المتنوعة هذا البرهان الخ إشارة إلى بطلان السند المذكور وقوله مع أن الخ سيأت لها مع تسليم السند المذكور (قوله نقض إجمالي) أي لا تعرض فيه لتقديم معية بخلاف التفصيلي كالذي قبله ويمكن الجواب عنه بنقض إجمالي أيضا بأن يقال ذلك هذا أيضا ليس بصحيح بجميع مقدماته لزوم الدور أو التسلسل الا أنه غير نافع في المقصود وهو آيات الدعوى إذ للخصم أن يعود بالنقض الإجمالي ثانيا فان عاد للمستدل عاد الخصم وهكذا فلذا احتار السيد ما ذكره في الجواب (قوله مقسمة الملازمة) أي البالثان عليها والاستثناء مقدمة ثالثة (قوله نقض إجمالي)

(قوله والدور هو توقف الخ) المستفاد من قوله كما يتوقف الخ ان الدور هو توقف كل من أمرين على الآخر والتفسير بخلافه لانه يقتضي انه توقف الاول على الثاني الموسوف بتوقفه على الاول فيجاء بان هذا تفسير باللازم لا بالحقيقة وعدل للآلزام لان الدور انما كان محالا لانه يستلزم كون الشيء حاسلا قبل حصوله وهو محال والذي يدل على ما ذكر ظهورا هو التعريف بالآلزام ثم ان الدور اذا كان التوقف فيه بمرتبة يسمى دورا مصرحا والا قدور مضمرا أي مخفي لاحتياجه الى تأمل (قوله توقف الشيء على ما) أي على شيء وقوله يتوقف أي الشيء الثاني وقوله عليه أي على الشيء الاول فكأنه قال توقف شيء على شيء من صفات الشيء الثاني ان يتوقف على الشيء الاول (قوله اما بمرتبة) أي درجة كالقوت زيد متوقف على عمرو وعمرو متوقف على زيد (قوله أو بمرتبتين أي درجتين) كالقوت زيد متوقف على عمرو وعمرو متوقف على بكر وبكر متوقف على زيد (قوله أو بمراتب) أي درج كالقوت زيد متوقف على عمرو وعمرو متوقف على بكر وبكر متوقف على خالد وخالد على زيد قوله اما بمرتبة متعلق بالتوقف الثاني (قوله كما يتوقف) (١) على (ب) و (ب) على (ج) الخ) مثلا زيد متوقف على عمرو وعمرو متوقف على خالد وخالد على زيد فعمر و متوقف على زيد بمرتبتين أي بنسبتين من حيث كونه أثر الخالد وخالد أثر ازيد أو من حيث كون زيد أثرا في خالد وخالد أثرا في عمرو فاما ان يلتفت لجانب العلة أو يلتفت الى جانب المدلولية واذا كان مؤثرا كان اذا أثر زيد في عمرو (٩٩) وعمرو في زيد فزيد متوقف

على عمرو وعمرو متوقف على زيد ولكن توقف عمرو على زيد بمرتبة أي لسة واحدة وهي كونه أثرا له فقط أي كون زيد أثرا في عمرو فلو كان أربع مؤثرات فثلاث نسب وهكذا فزيادة مؤثر زاد مرتبة أي نسبة تظهر من هذا ان قوله اما بمرتبتين متعلق بالتوقف الثاني لا

والدور هو توقف الشيء على ما يتوقف على ذلك الشيء من جهة واحدة اما بمرتبة كما يتوقف (١) على (ب) وبالعكس أو بمراتب كما يتوقف (١) على (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (١) والتسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية والآلزام باطل فالآلزام مثله

والتصورات الى الدور أو التسلسل الحاليين فيكون الاستدلال بهذه المقدمات محالا قلت هذه المقدمات ونصورتها أمور معلومة لنا بلا شبهة في ذلك فيتم الاستدلال بها قطعا

عليهما نظرية فلا بد من تحصيلها ليتم الاستدلال فيحتاج الى معلومات آخر ويلزم الدور والتسلسل المحالان في قوله فيحتاج في تحصيل هذه التصورات والتصديقات الى الدور والتسلسل مساهمة والمراد الى تحصيل معلومات يلزم منه الدور والتسلسل ويمكن ان يكون مناقضة بنوع المقدمة التي يدعيها المستدل ضمنا وهي ان تلك المقدمات معلومة (قوله قلت هذه المقدمات الى آخره) وكذا استلزامها للنتيجة معلوم بلا شبهة هو فيه إشارة الى ان منع معلومته مكابرة (قوله فيتم الاستدلال) لانه انما يتوقف

الاول والا لفسد في المثال الثاني في الشارح لان التوقف الذي بمرتبتين انما هو في الثاني واما الاول فتوقفه على الثاني بمرتبة دائما

هو منع مقدمة لا بعينها ولا بد لذلك من شاهد يشهد له وهو - اما تخلف الحكم عن الدليل في صورة - واما استلزام صحته وتأماته بجميع مقدماته المحال اذ لا بد على التقديرين من اختلال مقسمة غير معينة - ولا كان الناقض مستدلا على بطلان الدليل توجه عليه المنع كما في المناقضة - واما المناقضة فهي منع مقدمة معينة أعني طلب الدليل على صحته فلا يتجه المنع في جوابها وانما لم يكن ماهنا معارضة لانه لا يثبت به بعض المدعى أعني كسبية جميع التصورات والتصديقات كذا في حاشية السيد على شرح المطالع (قوله فيحتاج) الخ لان الاحتياج ليس للدور أو التسلسل بل لمعلومات يلزم منها (قوله وهي ان تلك المقدمات معلومة) أي المقدمات المذكورة بقول المعلل لو كان الشكل نظريا الخ - وانما قال معلومة دون بديهية لان الاستدلال والاحتجاج بها يتضمن دعوى معلوميتها والافلا تقوم حجة على الخصم بخلاف بدهاها فان المعلل لم يدعها صراحة ولا ضمنا اذ مدار احتياجه على صحته دون بدهاها وبما ذكره الحاشي سقط التردد المذكور في شرح المطالع أنظره (قوله اني ان منع) الخ أي ان كان السؤال مناقضة (قوله لانه انما يتوقف) على معلوميتها في نفس الامر يعني ان تلك القضايا وتصورتها نظرية على التقدير لا في نفس الامر ولا نسلم ان يكون أصلها ينظري آخر حتى يلزم الدور أو التسلسل اذ المحتاج في حصوله الى نظري ماهو غير معلوم في نفس الامر وهذه ليست كذلك

(قوله أما الملازمة) إشارة للدليل على الشرطية فهي نظرية والحاصل ان الدليل اذا ركب من مقدمتين نظريتين احتج الى اقامة الدليل على كل من المقدمتين فاشار لذلك الشارح بقوله أما الخ وقدم دليل الملازمة لان المقدمة الشرطية مقدمة في الدليل على الاستثنائية (قوله على ذلك التقدير) وهو كون الجميع نظريا (قوله فلائذا حاولنا الخ) هذا يقتضي ان الدور أو التسلسل لازم لكون جميع التصورات والتصدقات نظرية من حيث التحصيل لامن حيث ذاتها وهذا يخالف قوله أولا لو كان الجميع نظريا للزم الدور أو التسلسل فانه يقتضي انه لازم لما باعتبار ذاتها والجواب ان الدليل الذي اقامه حذف فيه بعض المقدمات وحاصله ان ما ذكره قياسا ن حذف منها بعض المقدمات وتركيبها لو كان الشكل نظريا للزم عند التحصيل الدور أو التسلسل لكن لزوم الدور أو التسلسل عند التحصيل محال فاللزوم منه وانما كان لزوم الدور أو التسلسل محالا عند التحصيل لانه يستلزم امتناع التحصيل لكن امتناع التحصيل باطل لكونه واقعا فاللزوم باطل فقول الشارح لازم الدور أو التسلسل اي عند التحصيل وقوله فيما يأتي واللازم باطل أي لزوم الدور أو التسلسل عند الحصول باطل وحذف الدليل على هذه الاستثنائية وقد قلناه كما علمت (قوله فلا بد ان يكون حصوله يعلم آخر) اي لان العلم النظري يتوصل له بالامور المعلومة فهذه الامور المعلومة علمها أيضا يكون نظريا فيتوصل (١٠٠) له بامور معلومة وعلمها المتعلق بها نظري وهلم جرا (قوله وهلم جرا)

الاولى اسقاطه لانه بوجه الدور بعد الخ وليس كذلك (قوله وأما الملازمة الخ) صورة الاستدلال هكذا لو كان الشكل نظريا للزم الدور أو التسلسل عند التحصيل واللازم باطل لاستنزامه امتناع التحصيل مع انه واقع فاللزوم مثله فلذا قال الشارح اذا حاولنا الخ وليس نظرية الشكل

أما الملازمة فلائذا على ذلك التقدير اذا حاولنا تحصيل شيء منها فلا بد أن يكون حصوله يعلم آخر وذلك العلم الآخر أيضا نظريا فيكون حصوله يعلم آخر وهلم جرا

نعم يلزم أيضا من كونها معلومة لنا أن لا يكون جميع التصورات والتصدقات نظريا في الواقع على معلوميتها في نفس الامر لاعلى التقدير المذكور فلا يضر بعدم معلوميتها على التقدير وفي ايراد الفاء إشارة الى أن الحجة انما تقوم على من اعترف بمعلوميتها في نفس الامر لاعلى من يحدد معلوميتها في نفس الامر وعلى التقدير أيضا لان كل ما يورد في اثبات معلوميتها يتجه عليه منع المعلومة اذ لم يثبت بعد ضروري لا قبل المنع وحاصل الجواب منع قوله فيحتاج الى الدور والتسلسل على تقدير كون السؤال قضا باننا لانسلم انه على تقدير كونها نظرية يلزم الدور والتسلسل لانها معلومة في نفس الامر وهو كاف للاستدلال واثبات للمقدمة المنوعة على تقدير كونها مناقضة بان تلك المقدمات معلومة بلا شبهة ونظرتها على التقدير لا يضرنا في الاستدلال لانه انما يقتضي المعلومة في الواقع (قوله نعم يلزم الى آخره) بناء على ان نظرية الكل تستلزم امتناع المعلومة فلا تجامعها والاستدلال

فاما

في نفسها مستلزما للدور أو التسلسل وهو ظاهر

(قوله لاعلى التقدير المذكور) أي كون الشكل نظريا الخ وقوله فلا يضر الخ لانه مجرد تقدير يخالف للواقع (قوله الى أن الحجة انما تقوم الخ) قال في حاشية المواقف اذا أورد السؤال المذكور بطريق النقض يمكن النقض عنه بالمتن المذكور وأما اذا أورد بطريق التسلسل فلا يتم الدليل المذكور الا اذا اعترف بالمتن بمعلومية تلك القضايا في نفس الامر وأما اذا منع معلوميتها فيه وعلى ذلك التقدير فلا سبيل للاستدلال الا بالسكوت أي كل ما يورد في اثبات صدق معلوميتها يتجه عليه منع المعلومة اه فقله على من اعترف الخ أي من هو معترف وهو الناقض أو اعترف بعد الانكار وهو المانع تدبر (قوله لاعلى من يحدد) الخ لو قال معلوميتها على التقدير وفي نفس الامر أيضا لكان أقصد كما هو ظاهر (قوله اذ لم يثبت بعد) أي بعدم ماضى من الزمن وهو الآن أو بعد الاستدلال (قوله على تقدير كون السؤال قضا) أي لا عرفت ان الناقض مستدل على بطلان الدليل فيتوجه عليه المنع (قوله لانها معلومة في نفس الامر) وان لم تكن معلومة على ذلك التقدير (قوله واثبات للمقدمة المنوعة) أي لانع اذ المنع لا يتوجه على المنع لادائه الى انتشار البحث بلا قائم مع ان المانع طالب للدليل (قوله لانه) أي الاستدلال (قوله والاستدلال الخ) اذ لو لم يجامع نظرية الشكل معلومية هذه المقدمات لما صح الاستدلال بها لا مر تدبر

(قوله فاما ان تذهب سلسلة الاكتساب الى غير النهاية وهو التسلسل أو تعود الخ) قد يقال من الجائز ان هذه العلوم يجوز ان تنتهي الى علم حضوري كالعلم بنفسك أو تنتهي الى علم حصولي ولكن فليس من المثل يصير لك كالمديهي وجنئته لا يازم لادور ولا تسلسل على جعل الجميع نظرية وأجيب بان المنظور له في الدليل الامر الوقوعي وما ذكر امر جائز عقلا غير واقع فلا يضرك في الدليل (قوله وهو التسلسل الخ) انما عبر في جانب التسلسل بقوله وهو وفي جانب الدور بقوله فيلزم الدور لانه لا عبر بسلسلة والذي يكون فيه السلسلة انما هو نوع من الدور وهو المفسر بخلاف الصريح فلو عبر بقوله وهو الدور لثوهم الدور بنوعيه مع انه لا يصح (قوله وأما بطلان اللازم) اخابة للدليل على الاستثنائية فعبه اشارة الى انها نظرية (قوله حاصله قبل حصوله اي لانه من حيث إيجاد (١٠١) عمروزيد زيد معدوم ومن حيث

إيجاد زيد لعمر زيد موجود فيلزم أن يكون كل منهما موجودا معدوما في آن واحد وهو باطل بداهة لاقتران الوجود بالعدم وبالعكس (قوله والسابق وهو (ا) على السابق وهو (ب) على الشيء وهو الأخير مثلا زيدا وجده عمرو وعمرو أو جسده زيد فقوله والسابق مصدوقه زيد الذي اوجده عمرا وقوله على السابق وهو عمرو وقوله على الشيء وهو زيد من حيث أنه او جسده عمرو

فاما ان تذهب سلسلة الاكتساب الى غير النهاية وهو التسلسل أو تعود فيلزم الدور وأما بطلان اللازم فلان تحصيل الصور والتصديق لو كانت بطريق الدور أو التسلسل لانتج التحصيل والاكتساب أما بطريق الدور فلانه يقضى الى أن يكون الشيء حاصل قبل حصوله لانه اذا توقف حصول (ا) على حصول (ب) وحصول (ب) على حصول (ا) اما بمرتبة أو بمراتب كان حصول (ب) سابقا على حصول (ا) وحصول (ا) سابقا على حصول (ب) والسابق على السابق على الشيء سابق وهذا مؤيد لمطلوبنا (قوله فلانه يقضى) أقول اذا كان الدور بمرتبة واحدة كما اذا توقف (ا) على (ب) و (ب) على (ا) يلزم أن يكون (ا) مقدما على نفسه وحاصلا قبل حصوله بمرتبتين وكذلك يكون (ب) مقدما على نفسه وحاصلا قبل حصوله بمرتبتين وذلك لان (ا) سابق على سابقه ولو كان في مرتبة سابقة لكان مقدما على نفسه بمرتبة واحدة فاذا سبق على سابقه فقد تقدم على نفسه مبني على تقدير فرض الجامعة (قوله وهذا مؤيد لمطلوبنا) لانه لما لم يحاجع التقدير لئلا كورما هو نفس الامر لم يكن واقعا في نفس الامر وهو المطلوب (قال والدور هو توقف الى آخره) حقيقة الدور توقف كل واحد من الشئين على الآخر كما يدل عليه بيانه في التمثيل وعادة المواظف نص في ذلك ويلزمه توقف الشيء على ما يتوقف عليه فهو تعريف باللازم اختاره لكونه اظهر استلزاما لتقدم الشيء على نفسه فاندفع تخالف اليبان والتعريف وما قيل ان هذا التعريف يقتضي أن يستلزم كل دور دورين (قال اما بمرتبة واحدة الى آخره) متعلق بتوقف عليه وتوقف الشيء على معناه المتبادر أعني ما يكون بلا واسطة فالعني توقف الشيء بالذات على ما يتوقف عليه توقفا بدرجة واحدة بان لا يتخلل بينهما ثالث فيكون التوقف واحدا أو بدرجتين بان يتخلل بينهما ثالث فيكون هناك توقفتان والاول يسمى مصحرا والثاني مضمرا فاذا توقف (ا) على (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (ا) يصدق عليه التعريف لئلا كورما واما اعتبر توقف (ا) على (ب) بلا واسطة وتوقف (ب) على (ا) بواسطة أو اعتبر توقف (ا) على (ج) بواسطة وتوقف (ج) على (ا) بلا واسطة

قوله على تقدير فرض الجامعة أي تقدير الجامعة المحالة بناء على ان كسبية الجميع محال والحال

جاز ان يستلزم محلا آخر وان كان منافيا له على ما هو المشهور كما هنا في حاشية السيد على شرح المطالع (قوله اظهر استلزاما لتقدم الشيء على نفسه) اي الذي هو وجه استحالة الدور كما في التشرح (قوله لتقدم) متعلق باستلزاما (قوله وما قيل) اي اندفع ايضا وقوله دورين لان هناك شئين كل منهما متوقف على الآخر (قوله بان لا يتخلل الخ) تصوير لدرجة الواحد لكنه باللازم لان الدرجة الواحدة هي سبق زيد فقط على عمرو فقوله توقفا بدرجة أي ملتصبا بدرجة هي ذلك السبق او بسبب درجة هي هو وعلى كل ليس المراد بالدرجة الواسطة لثلاث يخرج عن التعريف دور لا واسطة فيه (قوله فيكون التوقف واحدا) أي التوقف الدال عليه بتوقف وتفرع كون التوقف واحدا على ما قبله فينبه انه ليس معنى الدرجة الواحدة التوقف الواحد بل هو لازم لها فعبه الرد على المعاصم وغيره (قوله والاول) وهو بلا واسطة في توقفه (قوله سواء اعتبر توقف (ا) على (ب) بلا واسطة)

(قوله فيكون ب حاصل قبل حصوله وهو محال) لان القبلية تقتضي انه معدوم وقوله حاصل يقتضي انه موجود فالألف قد اعتبرت مرتين وكذا الباء من حيث ان كلا مؤثر ومؤثر فيه (قوله فيكون ب حاصل) المناسب لذوق الكلام كما علمته ان يقول فيكون (ا) حاصل الخ وان كان كل من (ا) و (ب) يلزم ان يكون حاصل قبل حصوله ثم اعلم انه كما يلزم على الدور ان يكون الشيء حاصل قبل حصول نفسه يلزم أيضا ان يكون الشيء مثل زيد في المثال سابقا على نفسه من حيث كونه مفعولا بمرتبتين الاولى من حيث تأثيره في عمرو وعمره وفيه وتأخره عن نفسه من حيث كونه مفعولا على نفسه من حيث كونه فاعلا بمرتبتين من حيث كونه أثر (قوله فلان حصول العلم الخ) هذا دليل مركب في نفس الامر من قضايا يفهم منها المقصود وليس دليلا استثنائيا ولا اقترانيا لكن في الكلام حذف مقدمة رابعة والاصل حصول العلم المطلوب متوقف على استحضار مالا نهاية له واستحضار مالا نهاية له محال فالوقوف عليه وهو حصول العلم المطلوب متوقفا على استحضار مالا نهاية له محال فصول العلم المطلوب محال فظهر لنا من هذا ان تحصيل التصور والتصديق اذا كان بطريق التسلسل يؤدي ذلك الى فنيهما مع انهما ثابتان (١٠٢) في الواقع واذا كان التحصيل به مؤديا الى فنيهما لا يصح ان يكون تحصيلهما

على ذلك الشيء فيكون { ب } حاصل قبل حصوله وأنه محال وأما بطريق التسلسل فلان حصول العلم المطلوب يتوقف حينئذ على استحضار مالا نهاية له واستحضار مالا نهاية له محال والموقوف على المحال محال فان قلت ان عنيتم بقولكم حصول العلم المطلوب يتوقف على ذلك التقدير على استحضار مالا نهاية له أنه يتوقف على استحضار الأمور الغير المتناهية دفعة واحدة فلا نسلم أنه لو كان الاكتساب بطريق التسلسل يلزم توقف حصول العلم المطلوب على حصول أمور بمرتبتين وقس عليه حال (ب) (قوله ان عنيتم) أقول حاصل السؤال ان استحضار أمور غير متناهية في زمان واحد أو في أزمنة متناهية محال وأما استحضارها في أزمنة غير متناهية فليس بمحال فإذا فرض ان تحصيل الادراكات بطريق التسلسل فان ادعى انه يلزم حينئذ استحضار مالا نهاية له اما دفعة واحدة أو في زمان متناه متنا الملازمة وان ادعى انه يلزم حينئذ استحضار مالا نهاية له في أزمنة غير متناهية سلمنا الملازمة ومننا بطلان اللازم لجواز ان تكون النفس قديمة موجودة وكذا يصدق على ما كان التوقف فيه بوسائط بان يتوقف (ا) على (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (د) و (د) على (ا) وان اعتبر فيه كل واحد من التوقيفين بواسطة بان يتوقف (ا) على (ج) وتوقف (ج) على (ا) وخلفاء ذلك الصدق على الناظرين قال بعضهم انه متعلق بكلا

به ويصح ان يكون كلام الشارح دليلا استثنائيا والاصل لو كان حصول العلم المطلوب متوقفا على التسلسل لزم استحضار مالا نهاية له لكن استحضار مالا نهاية له محال فاللزوم كذلك فقول الشارح على هذا والموقوف على المحال محال بمنزلة والملزوم كذلك محال واذا كان حصول العلم المطلوب متوقفا على التسلسل محال لا يصح ان

يكون التسلسل طريقا للتصور والتصديق (قوله فان قلت ان عنيتم الخ) هذا وارد على المقدمة الاولى غير والثانية وحاصله انه ان اراد انه يتوقف على استحضار مالا نهاية له في زمن واحد فلا يصح فالمقدمة الاولى حينئذ باطلة وان اراد استحضار مالا نهاية له في ازمان في الزمان فالاولى مسلمة والثانية باطلة (قوله على استحضار) متعلق بـ يتوقف وقوله على ذلك التقدير اي بناء على ذلك التقدير وهو كون الكسب بطريق التسلسل (قوله دفعة واحدة) معناه في زمان واحد (قوله فلا نسلم انه لو كان الخ) حاصله ابطال المقدمة الاولى

فيكون هو المعبر عنه بالتوقف الاول وقوله وتوقف حينئذ على (ا) بلا واسطة وحينئذ يكون هو المعبر عنه بالتوقف الاول ايضا وكلاما من الدور المضمر اعني ما كان بواسطة في أحد توقيفيه (قوله وكذا يصدق الخ) لان معنى المرتبتين تحلل الثالث وهو صادق فيما اذا كان هناك رابع وهكذا أو المراد بالثالث للتوسط (قوله وان اعتبر الخ) راجع لقوله وكذا الخ أيضا (قوله وان اعتبر فيه) خصه بذلك لما كان بواسطة فيه في الطرفين لكثرة اختلاف ما قبله يعني ان هذا الاعتبار لا ينافي الصدق لانه يصدق حينئذ أيضا ان (ا) متوقف على (ب) بلا واسطة و (ب) متوقف على (ا) بالواسطة (قوله وخلفاء ذلك الصدق الخ) اعتبارهم بلا واسطة في توقف (ا) على (ب) وبواسطة في توقف (ب) على (ا) حتى اذا توقف

(قوله فان الامور الغير المتناهية الخ) مثالا العالم متغير وكل متغير حادث يتبع العالم حادث فكل مقدمة محتوية على محمول وموضوع وادراك كل منهما تصور والنتيجة العالم حادث وكل حادث له صانع يتبع العالم له صانع فإذا فرض ان المطلوب ان العالم له صانع وقياسه القياس القريب ومقدمة القياس الثاني أعني الاولى نتيجة القياس الاول والمقدمة الاولى من القياس الاول على تقدير كونها نظرية تحتاج لقياس وهكذا فالمطلوب الآخر متوقف على علوم نظرية لانهاية لما فإذا كانت النفس قديمة فلا مانع من كون المطلوب يتحصل بعلوم نظرية لانهاية لما ولا يلزم ان تجتمع هذه العلوم في زمن واحد فحصول العلم المطلوب متوقف على علوم لانهاية لما وليس بالازم اجتماعها في الوجود (قوله فان الامور أعني العلوم) التي يتوقف عليها المطلوب (قوله معدات) بالكسر (قوله دفعة واحدة) مثل استحضار مالا نهاية له في أزمنة متناهية (قوله فان الامور الغير المتناهية معدات الخ) اعترض بان المدد الشيء ما به استعداد الشيء واستعداد الشيء كونه حاصل بالقوة القريبة أو البعيدة لا بالفعل فالمد ما به يكون الشيء حاصل بالقوة القريبة أو البعيدة وتلك العلوم بحاجة للمطلوب فلا تكون معدة كيف والعم بالصغرى والكبرى يجمع النتيجة والمد بخلاف ذلك لان المدد للشيء وجوده حاصل قبل وجود ذلك الشيء ولا يجمع وجوده وجود ذلك الشيء فالمد الذي لابد منه لكل مطلوب الانتقالات من الصغرى الى الكبرى ومن الجنس الى الفصل ولا (١٠٣) شك انها لا يجمع المطلوب بل

تقطع عند وجوده والجواب ان اطلاق المدد على العلوم مجاز مرسل بان اطلق اسم الحال وهو الانتقالات فانها هي المدد وأريد المحل وفيه تسمع لان الانتقالات في الحقيقة محلها النفس لا العلوم أو مجاز بالاستعارة وذلك ان الانتقالات وهذه العلوم تشابهت في عدم وجوب الاجتماع والتكان في الانتقال بحجب القدم فاسبه العلوم

غير متناهية دفعة واحدة فان الامور الغير المتناهية معدات لحصول المطلوب والمعدات ليس من لوازمها ان تجتمع في الوجود دفعة واحدة بل يكون السابق مددا لوجود اللاحق وان غنيم به أنه يتوقف على استحضارها في أزمنة غير متناهية فسلم

في أزمنة غير متناهية ماضية ويحصل لها في تلك الازمنة ادراكات غير متناهية فيحصل لها الآن الادراك المطلوب الموقوف على تلك الادراكات التي لاتنهي (قوله فان الامور الغير المتناهية معدات لحصول المطلوب) اقول قيل عليه ان الامور الغير المتناهية هنا هي العلوم والادراكات التي تقع فيها الحركات الفكرية أعني الانتقالات الذخية الوضعية فيها عند ترتيبها فانك اذا أردت تحصيل المطلوب بالنظر فلا بد هناك من علوم سابقة عليه ومن ترتيبها والانتقال من بعضها الى بعض فالعلوم السابقة ليست معدات لحصول المطلوب لانها تجمعه فان العلم باجزاء المعرفة يجمع العلم بالمعرف والعلوم بالخدمات يجمع العلم بالنتيجة فلو كانت العلوم السابقة معدات للمطلوب لما أمكن بجامعتها اياه لان المدد يوجب الاستعداد للشيء واستعداد الشيء هو كونه موجودا بالقوة القريبة من الفعل أو البعيدة فيستع أن يجمع وجوده بالفعل نعم الانتقالات الواقعة في تلك العلوم عند ترتيبها معدات للمطلوب لانها يجمع بل انما يحصل التوقيف على التنازع اذ لو تعلق باحدهما يدخل الدور المضمر بواسطة في المصرح ولا يخفى انه وان

بالانتقالات واستعار اسم التشبه به المشبه على طريق الاستعارة التصريحية

الشيء بمرتبتين على ما يتوقف عليه بمرتبة جعلوه داخلا في تعريف المصرح مع أنه مضمر ولم يعرفوا انه يصدق على هذا توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبتين نظرا لتوقف المتوقف عليه الثاني تقدير (قوله على التنازع) أي توقف الشيء بمرتبة أو بمرتبتين على ما يتوقف عليه بمرتبة أو بمرتبتين (قوله اذ لو تعلق باحدهما الخ) لاسما ان تعلقا بالتوقف الثاني يدخل في التوقف على ما يتوقف عليه بمرتبة التوقف بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة وهو دور مضمر وقس عليه ما اذا تعلقا بالتوقف الاول فانه يدخل في التوقف بمرتبة على ما يتوقف عليه ما اذا كان ما يتوقف عليه متوقف بمراتب وهو دور مضمر وقد اختار الحمصي الاول لكنه حمل التوقف الاول على ماهو المتبادر وهو التوقف بلا واسطة مع تسميع اعتبار التوقف فاندفع عنه الاشكال (قوله ولا يخفى انه الخ) اي اذا قلنا بالتنازع فالتوقف بمرتبة على ما يتوقف بمرتبة هو المصرح والتوقف بمرتبتين على ما يتوقف بمرتبتين هو المضمر فالمدور المضمر بواسطة وان خرج من التوقف بمرتبة على ما يتوقف بمرتبة الذي هو المصرح لكنه لم يدخل في المضمر الذي هو التوقف بمرتبتين على ما يتوقف بمرتبتين لان المضمر الذي كان مورد

(قوله ولكن لانسلم الخ) ابطال لثانية (قوله ان يحصل لما علوم) وهي المبادي اي والآن حصل المطلوب فكيف اذا كان بطريق التسلسل لا يحصل للملوب (١٠٤) فقد كان كما علمت بطريق التسلسل وقد حصل المطلوب فبطل السؤال

ولكن لانسلم ان استحضار الامور الغير المتناهية في الازمنة الغير المتناهية محال وانما يستحيل ذلك لو كانت النفس حادثة فاما اذا كانت قديمة تكون موجودة في أزمنة غير متناهية فجاز أن يحصل لها علوم غير متناهية في أزمنة غير متناهية فقول هذا الدليل مبنى على حدوث النفس

الملوب عند انقطاعها فالعلوم السابقة اما علل موحية للملوب أو شروط لحصوله فلا بد أن تكون حاصلة بجمعة مما عند حصول الملوب وان كانت الافكار والانتقالات الواقعة فيها غير حاصلة عند حصول الملوب فيلزم حينئذ اساطلة الذهن بأمور غير متناهية دفعة واحدة وهو محال فيتم الدليل ويسقط الاعتراض وأجيب بأنه لاشك ان الحركات الفكرية معدت لحصول الملوب بجمعة الاجتماع معه وأما ما يقع فيه تلك الممدات أعنى العلوم والادراكات وان لم يتبع اجتماعها مع الملوب لكنها ليست بما يجب اجتماعها بأسرها معه دفعة فاما نجد من أخضا في القياسات المركبة الكثيرة المقدمات والنتائج التي يتوصل بها الى الملوب أنا نذهل عند حصول الملوب عن كثير من تلك المقدمات السابقة مع الجزم بالملوب بل ربما نقفل بعد ما حصل لنا الملوب عن المقدمات القريبة التي بها حصل لنا الملوب ابتداء مع ملاحظة الملوب وحصوله بالفعل وذلك ظاهر في المسائل الهندسية الكثيرة مقدمات جدا فان من زاولها علم أنه عند ما حصل له التصديق بالملوب بلك المسائل قد ذهل عن المقدمات البينة ذهولا تاما بلا ارتياب في ذلك التصديق وعلم أيضا أنه يلاحظ تلك المسائل بعد حصولها ويجزم بها جزما يقينا مع النفقة عن المقدمات القريبة أيضا ثم يعلم اجمالا أن هناك مقدمات يقينية توجب اليقين بهذا التصديق فظهر ان العلوم والادراكات السابقة لا يجب اجتماعها مع الملوب دفعة بل يكفي حصولها متعاقبة وحينئذ كان ذلك الاعتراض متجها غير ساقط ومحتاجا الى الجواب الذي ذكره الشارح وانما حكم على تلك الامور الغير المتناهية بكونها معدت لانها محال الممدات أو في حكمها في عدم لزوم الاجتماع في الوجود وان كانت متميزة عن الممدات في جواز الاجتماع في الجملة فان قلت العلوم السابقة وان لم يجب اجتماعها مع الملوب مفصلة أي بالفعل لكنها يجب أن تجامه بجملة أي بالقوة القريبة كما ذكرت في المسائل الهندسية قلت ادراك النفس دفعة لامور غير متناهية بجملة غير محال وانما المحال ادراكها اياها دفعة مفصلة فيجوز أن يحصل النفس أمور غير متناهية مفصلة في أزمنة غير متناهية وتكون تلك الامور حاصلة لها الآن أي عند حصول الملوب للتوقف عليها بجملة على أنا قول كما جاز أن لا تكون تلك الامور حاصلة بالفعل عند حصول الملوب جاز أيضا أن لا تكون حاصلة بالقوة القريبة فلا بد لتني هذا الجواز من دليل (قوله هذا الدليل مبنى على حدوث النفس) أقول قد يتوهم عدم إبتائه عليه لان الناظر لتحصيل الملوب اذا توجه اليه فلا بد أن يحصل عنده بعد ما قصد اليه وقبل أن يحصل له جميع ما يتوقف عليه من العلوم والادراكات وذلك زمان متناه فيتمتع أن يحصل فيه أمور غير متناهية وفساده ظاهر لان حصول الملوب بطريق التسلسل يستلزم أن تكون تلك الامور حاصلة له في نفسه ولو متعاقبة في أزمنة غير متناهية وأما اذا توجه الى تحصيل الملوب بالنظر فلا يجب عليه الا ملاحظة ما هو مباد

السؤال على هذا غير محال لجواز ان يقال النفس قديمة فيجوز ان تدرك أمور غير متناهية بترتب عليها الملوب والجواب ان هذا مبنى على ان النفس حادثة فادراكها مالا نهاية له محال كانت في زمن واحد وفي ازمان متعاقبة (قوله مبنى على حدوث النفس) أي فلو قلنا ان النفس حادثة فلا يرد للسؤال ويكون الدليل تاما لا غبار عليه فان قلت انها اذا كانت قديمة والتفت الى تحصيل الملوب تستحصل تلك العلوم الغير المتناهية الآن لتوقف الملوب عليها واستحضارها الغير المتناهية في الآن محال فالدليل تام سواء قلتم ان النفس قديمة أو حادثة والجواب ان تحصيل الملوب انما يتوقف على أمور غير متناهية أي على وجود ذاتها ولا يتوقف على استحضارها * ثم يتوقف على استحضار المبادي القريبة فمكون الدليل لا يتم الا على كون النفس حادثة

التوقف بمراحب على ما يتوقف عليه بمرتبة او التوقف بمرتبة على ما يتوقف عليه بمراحب كما سبق وهذا الذي قاله بعضهم نقله العصام ثم قال انه يتم تعريف المصرح لكن يتخلل تعريف المضمر اه فين الحشى وجه الاختلال وقد

(قوله وقد برهن الخ) أعلم ان النفس عندهم جوهر مجرد اي لا جرم ولا عرض مدبر لا تعلق به فلو كانت قديمة موجودة وجودا مستمرا لكانت متعلقة من الازل بذاتها قبل وجود البدن وبعد وجوده لان تعلقها بالبدن لا ينافي تعلقها بذاتها لما علمت ان تعلقها تعلق تدبير وحيث قد تكون متعلقة بوجوداتها المتقدمة يلزم من هذا استحصالها لوجودات واستحصالها لوجوداتها لازم لتعلقها بوجوداتها الذي هو لازم لكونها قديمة لكن استحصالها لوجوداتها باطل فبطل ما زعمه وهو تعلقها بوجوداتها

(قوله وقال بعضهم) هو العاصم (قوله ان اشكال التعلق باق لانه لا بد للجار والمجرور من متعلق) ويرد عليه ما تقدم من قوله ان تعلق الخ (قوله كان وضما) كالا بامداد وعقبا الى طبيعيا كاللعل والمملوات (قوله كالموجود) (١٠٥) اوى كون اجزاء السلسلة

موجودة لا كراتب
الاعداد فانها وهمة محنة

والاجتماع اى اجتماع
اجزائها في الوجود حتى
لا يجرى البرهان في حركات
الافلاك عندهم) مع عدم
تناهيها (قوله عندهم
راجع لتعلقها ومختلف
فيها اما انكلمون) فيجرى
عندهم في المرتبة في
الوجود (قوله مثل كونه
من جانب اللعل) اى
ومثل كون الاجزاء مع
كونها موجودة معا فيها ترتب
تبع كل جزء من سلسلة
بازاء الآخر من الأخرى
وخالف الامام الرازي فيه
كخالف في شرط الاجتماع
(قوله من جانب اللعل)
بان يكون عدم التناهي فيها
بان يكون رأس السلسلة
مملوا ويتصاعد الى جانب

وقد برهن عليه في فن الحكمة

خرج من المصريح لكنه لم يدخل في المضمرة اذ ليس فيه الا ثقة توقفات فلا يكون كل واحد من التوقفين
بمراتب وقال بعضهم انه ليس بيانا لتوحي الدور بل اشارة الى ان شيئا من التوقفين لا يلزم ان يكون بلا
واسطة كما يتبادر من التوقف اذا المطلق ولا يخفى ان اشكال التعلق الذي ذكره البعض انما بقوله اذ لو
تعلق الى آخره باق لا يندفع هذا البيان على ان كلا التوجهين لا يرضى به الشارح فانه قال في بحث المعروف
ومنها تعريف الشيء بما يتوقف عليه اما برتبة واحدة ويسمى دورا مصرحا واما بمراتب ويسمى
دورا مضمرا فانه صريح في تعلق الجار بينوقف وانه يبين لتوحي الدور (قال والتسلسل ترتب
أمر الى آخره) سواء كان وضما أو عقبا هذا معنى التسلسل عند الحكماء ولاستحاطته شروط
متفق عليها كالوجود والاجتماع ومختلف فيها عندهم مثل كونه من جانب اللعل دون المملوات
والمراد من قوله واللازم التسلسل اللازم هنا لان الدليل يخص به فا قيل الاولى ترتب علل غير
متناهية ليصح قوله اللازم باطل وأما ترتب مملوات غير متناهية وان كان تسلسلا لكنه ليس
بباطل عند الحكم ليس بشيء (قال وأما الملازمة) صورة الاستدلال هكذا لو كان الكل نظريا
يلزم الدور أو التسلسل عند التحصيل واللازم باطل لاستزامه امتناع التحصيل مع انه واقع فاللزوم
مثله فلذا قال اذا حاولنا الى آخره وليس نظرية الكل في نفسها مستلزما للدور أو التسلسل وهو
ظاهر فا قيل نظرية الكل تستلزم الدور أو التسلسل في الواقع لتحقق العلم بشيء من الاشياء
فلا حاجة الى التقييد بقوله اذا حاولنا ليس بشيء لان اعتبار تحقق العلم لا يجمل الدور أو التسلسل
لازما نفس نظرية الكل بل عند تحصيله (قال وذلك العلم أيضا نظري) فاما ان يكون حصوله
بالاول فيلزم الدور المصريح ولصراحة بطلانه لم يتعرض له أو يكون حصوله بالعلم الآخر قاما ان
تذهب السلسلة وهو التسلسل أو تعود السلسلة فيلزم الدور للمضمر ولذا لم يقل وهو الدور وأما
منع لزوم الدور أو التسلسل بمجاوز الانتهاء الى نظري متمتع الاكتساب أو الى علم حضوري فنع
لا يضر المستدل كما لا يخفى (قال وهم جرا) لاحاجة الى هذا بل محل لانه يوم ان لزوم الدور

(١٤) شروح الشمسية) اللعل (قوله دون المملوات) أي بان كانت غير متناهية وفرض للبدأ علة معينة صدر عنها مملول ومن
ذلك مملول آخر وهم جرا لكن الحق عندنا حتى جروا فيها كما ينفه في حواشي المواقف فارجع اليه (قوله اللازم هنا) وهو
التسلسل في جانب اللعل لاخصاص دليل الشرح به (قوله ليس بشيء) لقيام القرينة على ان المراد التسلسل في اللعل مع ان تلك
الاولوية باطلة لان الفرض بيان حقيقة التسلسل المتفق عليه ومختلف فيه عند الحكماء كما قال ومختلف فيها عندهم فانكار
البطلان عند الحكم مطلقا باطل (قوله في نفسها) أي يقطع النظر عن التحصيل (قوله ولذا لم يقل الخ) أي لاقتصاره على
الدور المضمر لم يقل وهو الدور لئلا يتوهم منه التوهم بخلاف قوله وهو التسلسل تدبر (قوله وأما منع الخ) أي بأنه يجوز ان
لا تذهب سلسلة الكسب ولا تعود بل تنهي الى نظري متمتع الكسب فانه لا يضر المستدل لان يلزم حيث لا يمنع الكسب

فقط ملزومه وهو كونه قديمة وإذا بطل قدمها ثبت حدوثها وهو المطلوب وإنما استحالة استحضارها للوجودات لأن استحضار ما يتأخر في زمن واحد لا يتأتى هذا محصل ما يقرروه في الحكمة على حدوثها ودليل حدوثها عند أهل السنة ظاهر وهو أنها من العالم والعالم حادث (قوله بل البعض الخ) حاصله أن المصنف ادعى دعوتين الأولى أن البعض نظري

الذي هو مراده وكذلك انتهى إلى علم حضوري لأنه يستلزم أن لا يكون العقل نظرياً وأما خص الحضوري لأن التصور والصدق قسبان للعلم بمعنى الصورة والحاصل في العلم الحضوري ليس صورة حاصلة بل نفس المعلوم كلفنا بأنفسنا (قوله كافة) يجوز أن تكون بمعنى الرتبة (قوله الشرط مقيد) مراد بالشرط قول السيد إذا كان الدور وبالظرف قوله كما إذا الخ وقوله لا لزوم تقدم الشيء على نفسه أي مع أنه المذكور في قول الشرح يقضى (١٠٦) إلى أن يكون الشيء حاصلاً الخ ثم أن قول السيد أن يكون (١) مقدماً أولى من

قول الشرح فيكون (ب) حاصل لأن أصل الكلام في توقف (١) على (ب) المتوقف على (١) ولذا فصل السيد بقوله وكذلك يكون (ب) الخ فامسكه إشارة إلى ذلك بذكر (قوله فاستحاطته الخ) فذكره لذلك لأن البطلان يتوقف عليه فلا يقال إن إبطال الدور لا يتوقف على ما ذكر (قوله أي بالبرهني) أنه يمكن في ذاته محال بغيره (قوله أي طلب) إشارة إلى أن السبب والتألف للطلب وقوله مفصلة لأن الفرض النظر فيها والانتقال منها ولا يمكن إلا مع تفصيلها (قوله مرتبة أو غير مرتبة) رد على السعد حيث قيد

بعدم الجبر وليس كذلك (قوله ١) إذا كان الدور إلى آخره (دفع لما عسى أن يحتج في ذهن المبني أنه إذا كان الدور بمرتبة يلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبة بل اللازم منه التقدم بمرتبتين وإذا كان الدور بواسطة كان التقدم ثلاث مراتب وهكذا تريد مراتب التقدم على مراتب الدور بوحدة وم في قوله كما إذا توقف كافة (قوله يلزم أن إلى آخره) الشرط مقيد بالظرف فلذا جعل الجزاء لزوم تقدم (١) على نفسه لا لزوم تقدم الشيء على نفسه (قال وأنه محال) لأنه لا يمكن تصور حصول الشيء قبل نفسه إذ التقدم لا يتصور إلا بين الاثنين فاستحاطته أجلى من أن تدين بأنه يلزم وجود الشيء حال عدمه وأنه اجتماع التقيضين (قال والموقوف على المحال محال) أي بالغير فلا يكون التحصيل وأما مع أنه واقع (قوله استحضار ما لا نهاية له) أي طلب حضورها في الذهن مفصلة سواء كانت مرتبة أو غير مرتبة حاصلة قبله أو حال الاستحضار لا يتصور في الآن لكونه بالتقدم والطلب وإن كان يمكن حضورها فيه كبرق خاطف فهو في زمان فاما أن تكون مجتمعة فيكون في زمان واحد أو متعاقبة فاما في أزمنة متناهية وكلاهما محال * أما الأول فلأن النفس لا تقدر على التوجه بالتقدم في زمان واحد إلى شيئين وأما الثاني فلأنه قائم بعدم تناهيهما أو متعاقبة في أزمنة غير متناهية كل أمر في زمان واستحاطته غير ظاهرة (قوله دفعة) أي في زمان واحد بطريق الاجتماع (قوله أو في أزمنة غير متناهية) بطريق التعاقب ولظهور بطلانه لكونه متناهيًا للمفروض لم يترض رد على السعد حيث قيد

بالترتب في توجيه امتناع الاستحضار إذا أدخل له في الامتناع وإن كان لا بد منه في الاكتساب وقوله قبله أي الطلب وقوله أو الشارح حال الاستحضار أي طلب الحضوري في الذهن والمراد بالاستحضار ما يعم الاستحصال ومراده بهذا التعميم أنه لا فرق في الامتناع بين الحاصل من قبل والحاصل حين الاستحضار (قوله يكونه بالقصد) أي لكونه الحضور بالقصد ولا يمكن قصد أمور مفصلة في آن لا يقسم وإن كان يمكن حضورها فيه أي في الآن كبرق خاطف قائم حضور إجمالي لا يمكن معه النظر والكلام في طلب الحضور للذات لا في الحضور (قوله فهو في زمان مرتب على قوله لا يتصور في الآن أي فيكون في زمان أما واحداً ومتعدد) قوله فاما أن تكون مجتمعة (أي حال حضورها فمدار كون الطلب في زمان واحد على اجتماع حال حضورها فتمنى قوله لا تقدر على التوجه بالتقدم في زمان واحد الخ أنها لا تعدد على التوجه قصداً إلى شيئين معا ومراد المحقق أن كلام السيد في الاستحضار وهو الطلب لا في الحضور (قوله بطريق الاجتماع) أي لا لدراكات (١) قوله (قوله إذا كان الدور الخ) القول عليه سبق في صفحة ١٠١ فليقاس الباقي

(قوله وذكره السيد) توضيحا وترك الاستحضار في الآتي لظهوره وقد بينه الخشبي (قوله لم يترض له الشرح حمل دفعة على ماهو الظاهر ردا على من حملها على ما يشمل الازمنة المتناهية لانه خلاف الظاهر (قوله فن فضول الكلام) لانه لا حاجة اليه مع الملازمة (قوله لا يجمع العقل) أي لا يجمع الحصول بالفعل (قوله على عدمه بعدم وجود مخرج للمانع قال الشيخ يتوقف على عدمه سواء كان بعد وجوده أولا (قوله فالامور الخ) تفرع على قوله ما يتوقف الخ وأما قوله وقد قرر الخ فهو بيان يتوقف عليها لأن الفكر الذي هو معد للفيضان واقع في هذه العلوم كسيأتي (قوله قريبة أو بعيدة) أي قريبة إن لم يكن بينها وبين المطلوب واسطة أو كانت قليلة وبعيدة إن كان بينها وبينه واسطة كثيرة (قوله وللمعدات لا يلزم اجتباعها) وافق الشرح في تسميتها بمدات والمقصود أنها شبيهة بها في عدم لزوم الاجتباع وإن كان المعدات يجب عدمها كسيأتي (قوله لا يلزم اجتباعها اقتصر على نفي اللزوم لأن المقصود نفي لزوم الاستحضار في زمان واحد وهو كاف فيه (قوله كما يدل عليه آخر الكلام) وإن تبادل من أوله أنه كلام على السند الذي هو ان الامور الغير المتناهية معدة حتى يرد أنه أخص لجواز ابتائه على غير هذا السند كما سيأتي (١٠٧) في كلام السيد والكلام على السند

الاخص لا يفيد ولا يقبل ويحتاج للجواب بأن توهم المترض مساواة السند كان في قبول الاعتراض (قوله أشار بذلك الى ان ليس الخ) عبارة للسيد في شرح المواقف انظر مجموع الحركتين التين هما من قيل الحركة في الكليات الثفسانية قال الخشبي بناء على اتحاد العلم والمعلوم فلا حصة المعلومات ليس الاوارد الصور والكيفيات على النفس ولما كان فيها الاتصال من معلوم الى معلوم وصورة الى صورة دفعة ولم يكن بين المبدأ والنتي أمر

الشارح له وذكره السيد توضيحا للامرام (قوله من الملازمة) والسند ما ذكره في الشرح وما قيل وبطلان اللازم مسلم وأورد عليه أنه يجوز ان يحصل للنفس أمور غير متناهية كبرق خاطف فن فضول الكلام (قال معدة لحصول المطلوب) المعد ما يوجب الاستعداد والاستعداد لا يجمع الفعل فهو ما يتوقف انشيء على عدمه بعد وجوده وقد قرر في الحكمة ان الفكر الصحيح معد لفيضان المطلوب من المبدأ فالامور الغير المتناهية معدة قريبة أو بعيدة لحصول المطلوب وكذا بعضها معد لبعض لكون كل واحد منها مطلوبا من وجه ومباين من وجه والمعدات لا يلزم اجتباعها في الوجود مع المطلوب ولا بعضها مع بعض كخاطفات الموصلة الى المطلوب فلا يلزم استحضارها في زمان واحد (قوله قيل عليه اه) أثبت للملازمة المنوعة كما يدل عليه آخر الكلام (قوله أعني الاتقالات اه) أشار بذلك الى ان ليس الحركة هنا بل هي المصطلح لانها تفتى مسافة قايمة للانقسام الى مالا نهاية له بل المراد مجرد الانتقال من علم الى آخر دفعا ولذا قال الشيخ في أول برهان الشفا ان الفكر كالحركة للنفس (قوله والانتقال من بعضها الى بعض) عند الترتيب (قوله فان العلم باجزاء المرف) لا بالمعرف فانه علم تفصيلي لا يجمع العلم بالمعرف الذي هو اجمالي بخلاف العلم بالاجزاء أي بكل واحد فانه حاصل في ضمن العلم بالمعرف (قوله واستعداد انشيء) أي الاستعداد للشيء لا كون الشيء مستعدا ليصح الحمل (قوله ثم اه) بيان لتلأ غلط السائل (قوله قال معلوم السابقة اه) لأن ما يتوقف عليه المعلول اما ان يتوقف على وجوده وهو السبل والشروط فلا بد من اجتباعها معه او على عدمه وهو المانع او على عدمه بعد وجوده وهو المد ولا شأن في العلوم

واحد متصل قابل للانقسام الى أمور كل منها كقيمة فضائية كما في الحركة الابدية وهو لازم في الحركة عند الحكماء والآن الجزم على ما بين في محله زاد لفظ قيل ولم يقل وهما من الحركات الثفسانية اه ويمتدفع ما في حاشية الزاهد على التذهب هنا تقدير اه وفي شرح المواقف اذا قيل بامتاع الجوهر الفرد وترك الجسم منه فالجسم اذا اتقبل من مكان الى آخر فلا بد ان يكون بينهما امتداد مسم في جهة الحركة هو المسافة فالمدان الاول مبدأ المسافة والثاني منتهى المسافة يمكن ان يفرض فيها حدود غير منقسمة في امتداد الحركة والمسافة لفظا كانت أو خطوطا او سطوحا لا يمكن فرضها متتالية والا كانت المسافة مركبة من اجزاء لا تحيزا اما بالفعل او بالقوة وذلك محال بل كل التين مفروضين بينهما زمان يمكن ان يفرض فيه اوقات أخرى (قوله اي الاستعداد لشيء) أي السكان للشيء لان هذا هو كونه بالقوة وأما كون الشيء مستعدا الذي هو مصدر المبني للمجهول فمعناه قيام الاستعداد بالشيء لا كونه موجودا بالقوة اذ ليس هو مفهوم كون الشيء مستعدا والحاصل ان الاستعداد مأخوذ مع قطع النظر عن القيام بالشيء في مفهومه تأميل ومراعاة الرد على قره داود (قوله وهو السبل) ان كان وجود ذلك الشيء وجود جميع ما يتوقف عليه

وان لم يكن وجوده وجود الجميع فهو الشرط وقوله أو على عدمه أي فقتلوترك السبب لانه لا يتوقف عليه الوجود بل يكون عنده لابه (قوله توطئة الخ) وان كان تظاهرها بابطال السند (قوله وليس الفرض منه الخ) لان السكلا على السند الغير المساوي لا ينفج وانما كان غير مساو لجواز ابتناء المتع على غير هذا السند كما يعلم من جواب هذا الاعتراض الذي ذكره السيد (قوله وان كان يلزم الخ) لانه يلزم من كونها عللا أو شروطا ان لا تكون معدات (قوله مجرد توطئة لان محصل الجواب اما معارضة أو منع (١٠٨) لوجوب حصولها مجتمعة عند حصول المطلوب ولادخل لهذه المقدمة فيه

(قوله قدس سره لكنهما ليس مما يجب الخ) هذا هو السند الآخر المبني عليه المتع (قوله لا يقتضي ان تكون عللا إلخ) ما ادعاه المعارض (قوله ليست الخ) بل يتوقف عليها بواسطة المعدات (قوله فلا يراد الخ) لانه يدفع الاستدلال اذ المستدل استدلال بانها علل أو شروط واجب وان وافق على ابطال كونها معدات لكنه خالف في كونها عللا أو شروطا الذي هو محل الاستدلال للمعارض (قوله من حيث وقوع الانتقال فيها) لانها من تلك الحليئة ترجع للحركات التي هي معدات حقيقية (قوله كما جعل البناء) أي السيد (قوله اذ لا معنى لقوله الخ) لان وقوع الحركات فيها أنه يتوقف على استحصال الامور الغير المنتهية من حيث وقوع الحركات فيها أنه يتوقف على استحصالها من حيث انها كذلك دفعة واحدة (قوله في عدم لزوم الاجتماع) ولذا اكتفى المشرح بذلك (قوله مفصلة أي بالفعل آه) العلم التفصيلي بالاشياء عبارة عن صور متعددة بعدد تلك الاشياء والعلم الاجمالي عبارة عن صورة واحدة متعلقة بالكل من حيث هو كل وقد يكون مبدأ التفصيل وقد لا يكون فالاول علوم متعددة بالفعل والثاني علوم متعددة بالقوة فلذا فسر قوله مفصلة بقوله أي بالفعل وقوله جملة بقوله أي بالقوة والا فالعلم الاجمالي أيضا علم بالفعل بالكل من حيث هو كل (قوله جملة) أي الشكل بصورة واحدة (قوله مفصلة) أي كل واحد بصورة

الحركات لا يمكن ان يكون دفعة حتى يمتد بذلك القول ويذكر على وجه الاحتمال فيه (اقول) قوله وقد يكون مبدأ التفصيل كما اذا سئلت عن مشقة فخطر الجواب ببالك اجبالا ثم فصنته وقوله وقد لا يكون كالمعلم بالامور الغير المنتهية جملة فان عدم المتاهي مانع من التفصيل (قوله فالاول علوم متعددة بالفعل والثاني علوم متعددة بالقوة) يريد ان الفعل والقوة راجع للتعدد فعني عبارة السيد مع التفسير المذكور العلوم السابقة وان لم يجب اجتناعها مع المطلوب متعددة بالفعل لكن يجب ان تجامعه متعددة بالقوة فالقوة واسع لتعدد المفهوم من العلوم لاندات العلوم حتى لا يكون العلم الاجمالي علما بالفعل فيخالف ما صرح به المحقق الدواني في شرح العضية من انه علم بالفعل لان العلم بالفعل هو ان تكون النفس الناطقة مشاهدة للصورة سواء كانت اجالية أو سورا بسند المعلوم فان كانت ذاهلة

والبعض يديهي والثانية أن البعض النظري يحصل من البديهي بالفكر أما الدعوة الأولى فظنية أشار لدليها بقوله إمامان يكون النج والمقدمة الثانية ضرورية وقد فسر الشارح قول المصنف يحصل بالفكر بإمكان تحصيله بالفكر لاحصوله بالفعل (قوله أو يكون بعض التصورات والتصدقات يديها والبعض الآخر نظريا) قد جعل الشارح الأقسام ثلاثة مع أنها تسعة بان نقول التصورات كلها بديهية والتصدقات بعضها يديهي وبعضها نظري التصورات كلها نظرية والتصدقات بعضها يديهي

عنها كانت حاصلة في خزائنها التي هي المبدأ الفياض للصور العقلية على رأيهم كان العلم حينئذ بالقوة فتدبر (قوله قدس سره جاز ان لا تكون حاصلة بالقوة) أي ان لا تكون متعددة بالقوة لعدم كون الاجالي (١٠٩) مبدأ للتفصيل وهذا جواب

بالنعم بعد التسليم (قوله لما (الخ) فالقوة القريبة ان يكون اجاليا مبدأ للتفصيل والبعيدة ان لا يكون مبدأ له كما فسر المحقق القريبة والبعيدة بناء على رجوع القوة والفعل للتعدد كما تقدم له لا للعلم كما توهم بعضهم فتكلف في معنى القرب والبعيد تأمل (قوله ولا يمكن بناؤه على قدم النفس الخ) لانها على تقدير قدمها يتوقف كسبها على تعلّقها بالبدن لان كسبها بالالة وهي الدودة التي في مقدم البطن الاوسط أعني القوة المفكرة والالة لما قبل التعلق والتعلق حادث فلا يمكن اكتساب أمور غير متناهية الاعلى القول بالتناسخ بان يحدث

(أقول) لا يخلو اما أن يكون جميع التصورات والتصدقات بديها أو يكون جميع التصورات والتصدقات نظريا أو يكون بعض التصورات والتصدقات بديها والبعض الآخر منها نظريا فالأقسام قريبة له يتمكن من النظر وأما ملاحظة المبادي البعيدة فلا تم يجب أن يكون قد حصل له قبل ذلك تلك المبادي البعيدة والانظار الواقعة فيها ليتصور حصول المبادي القريبة له وهذا والأولى ان يقال ليس جميع التصورات والتصدقات نظريا لان بعض التصورات كصور الحرارة والبرودة وأمثالها وبعض التصدقات كالتعديق بان الشيء والاثبات لا يتممان ولا يرتضان وبين الكل أعظم من الجزء ونظائرهما حاصلة لنا بلا نظر واكتساب (قوله اما ان يكون جميع التصورات والتصدقات)

(قوله جاز ان لا يكون الى آخره) لما عرفت ان العلم الاجالي لا يجب ان يكون مبدأ لتفصيل الاحاد كإرادية الواقعة على الجماعة بل قد يكون مبدأ له وقد لا يكون (قال مبني على حدوث النفس) ولا يمكن بناؤها على قدمها لنفس وحدوث البدن وبطلان التناسخ لان بطلان التناسخ مبني على حدوث النفس كما قرر في الحكمة ولانه ليس مذهب أحد من الحكماء فان مذهب افلاطون القدم مع التناسخ ومذهب ارسطو الحدوث مع بطلان التناسخ ولا يستلزم ان يكون النفس عقلا لعدم احتياجه الى البدن وجودا وبقاء فان قيل لو فرضنا قدم النفس مع التناسخ يمكن ابطال نظرية الشكل بان النفس بعد اتقانها من بدن الى بدن آخر لا يبقى لها علم بشئ من الاحوال السابقة فلا يمكن تحصيل شيء قلت عدم بقاء العلوم السابقة غير معلومة يتناها لما للمعلوم عدم العلم بها وهو لا يستلزم عدمها (قوله قد توهم الى آخره) اثبات للمقدمة المنوعة بحيث لا يبيّن على حدوث النفس بتوهم انه لا بد من استحضار المبادي كلها بعد القصد وقبل الحصول وهو زمان محدود (قوله وفصاده) اي هذا التوهم ظاهر ومنشأه عدم الفرق بين الحصول والاستحضار فان الواجب استحضار المبادي القريبة لترتيبها ليحصل المطلوب وأما المبادي البعيدة فانما يجب حصولها ولو في أزمنة متعاقبة لاستحضارها لعدم وقوع النظر فيها (قوله والأولى ان يقال) اي اذا أريد ابطال نظرية الكل استقلالاً لا يرتفع عليه

بدن بعد بدن من الازل وتعلق النفس بواحد بعد آخر (قوله عقلا) العقل جوهر مجرد لا يحتاج الى البدن في وجوده وبقاءه بخلاف النفس (قوله غير معلوم يقينا لاحتمال بقائها بحالة ليست مبدأ للتفصيل لعدم تماهيها كما سبق فقوله عدم العلم بها اي لا تفصيلا ولا اجاليا بحيث يكون مبدأ للتفصيل بخلاف الاجال التي هو ليس مبدأ للتفصيل فانه لا بد منه كما يفيد كلامه السابق مع كلام السيد ويمكن ان مراده انه لا يعتبر في العلم الاجالي بغير القوة القريبة العلم به بل المسار على حصول المبادي البعيدة قبل القريبة ليتصور حصول القريبة له وان غفل عنها الآن كما يفيد كلام السيد الآتي (قوله قدس سره قد توهم) التوهم السعد (قوله بحيث لا يبيّن أي ذلك الاثبات وقوله توهم متعلق باتبات (قوله اذا أريد ابطال نظرية الكل فالقصد رفع الإيجاب الكلي لا اثبات بداهة البعض حتى يلزم المصادرة على المطلوب كما فهم بعضهم (قوله ليرتب عليه الخ) يعني ان هذا هو مراده قدس سره فلا يكون دفع مؤنثة ابطال الإيجاب الكلي في الشقين اولى على الإطلاق كما فهم المصنف

وبعضها نظري التصديقات كلها بديهية والتصورات بعضها بديهي وبعضها نظري أو التصور كله بديهي والتصديق كله نظري أو التصديق كله بديهي والتصور كله نظري والسابع الذي في الشارح وهو البعض من التصور بديهي والبعض نظري وكذا التصديق والثامن التصورات والتصديقات كلها بديهية والتاسع كلها نظرية فقول الشارح أو يكون البعض بديهي والبعض نظري صادق بسبعة وإذا قد علمت أنها أكثر من ثلاثة وأن الثالث في كلامه صادق بسبعة كيف يقول الشارح والأقسام منحصرة فيها أي في هذه الثلاثة وأجيب بأن احتواء القسم الثالث على السبعة إنما حصل بملاحظة الاجمال في كلامه بأن تقول بعض الهيئة المجموعة من التصورات والتصديقات ضروري والبعض نظري أما لو حمل القسم الثالث في كلام الشارح على التفصيل فلا تحصل تلك الصور بأن يقال قوله أو يكون بعض التصورات الخ معناه أنه يكون بعض التصورات بديهي والبعض الآخر نظري وكذا يقال في التصديق ولا تنظر للتصور والتصديق مجتمعين وتأخذ بعض واحدا من الآخر قوله تعين القسم الثالث وهو أن يكون الخ فيه إشكال وهو أن الموجبة السلبية تقيضها سالبة جزئية فشكل التصورات نظرية وكل التصورات بديهية (١٩٠) كلياتان كاذبتان وتقيضهما سالتان جزئيتان صادقتان لكنب الأصل وهما ليس

<p>منحصرة فيها ولما بطل القسم الأولان تعين القسم الثالث وهو أن يكون البعض من كل منها بديهي والبعض الآخر نظري والتفصيل يمكن تحصيله بطريق الفكر من البديهي</p>	<p>بعض التصورات بديهي وليس بعض التصورات نظرية</p>
<p>أقول يعني أن التصورات أمان تكون كلها بديهي أو كلها نظرية أو يكون بعضها نظري وبعضها مع انضمامه إلى ما سبق من إبطال بداية السك انقسام كل من التصور والتصديق إلى الضروري والنظري وأما إذا أريد إثبات الانقسام ابتداء فالأولى رفع مؤنة إبطال الإيجاب السك في الشقين من الين وأن يقال ويتضمن إلى الضروري والنظري بالوجدان (قال أمان أن يكون جميع التصورات الخ) لما ضرب المصنف عن إبطال بداية السك ونظريته إلى دعوى انقسام كل منها إلى ضروري ونظري يحصل منه بالفكر من غير إقامة الدليل عليها أشار الشارح إلى أن هذه الدعوى مركبة من حكيتين أحدهما لازم مما تقدم وهو الانقسام والثاني بديهي وهو إمكان تحصيل نظري كل منهما من البديهي فلا حاجة إلى الدليل وبما حررنا لك ظهر فساد ما قيل أنه نتيجة لما تقدم وأن الظاهر إيراد الفاء إلا أنه أورد كلة الاضراب تنبها على أن المقصود من الدليل النتيجة لعدم لزومها لما تقدم فضلا عن كونها نتيجة لها وأما كونه اضرايا عن الاستدلال إلى إثبات الانقسام بالوجدان تحقيق باب يضرب عنه لأن العبارة لتساعد (قوله يعني أن التصورات آه) خلاصته أن الشارح جمع هنا</p>	<p>ولا شك أن السالبة تصدق عندني موضوعها كونها لا تقتضي وجود الموضوع فتصدق عند وجود الموضوع ويكون المحمول مسلوبا وعند عدم الموضوع من أصله بخلاف الموجبة كانت محصلة المحمول أو معدولة فاتها تقتضي وجود الموضوع وإذا كانت هاتان السالبتان صادقتين لكنب الأصل ويصدقان</p>

عند عدم الموضوع فيقال أنه لا يلزم من صدق هاتين السالبتين وجود هذه القضية وهي قوله البعض ضروري والبعض نظري لانها يصدقان عند عدم الموضوع فيصدقان بأن لا توجد بداية ولا نظر لعدم وجود ذلك البعض فن الجائز أن هذا القسم لا يتعفى بالنظري ولا بالبديهي فلا يتم قول الشارح تعين الثالث وهو أن يكون البعض بديهي والبعض نظري إلا لو كانت السالبة المحصلة في قوة للموجبة المعدولة المحمول مع أنها ليست في قوتها وإذا كان كذلك فلا يلزم من بطلان القضيتين تعين الثالث لأن السالبة المحصلة التي هي تقيض السكيتين الباطلتين التي هي صادقة أعم من المعدولة التي قالها الشارح لأن قوله بل البعض بديهي في قوة البعض لا بديهي أي نظري وكذا قوله والبعض نظري في قوة البعض لا نظري أي بل بديهي وإنما كانا أهم لصدقهما على كون البعض نظري والبعض بديهي التي هي حاصل المعدولة وعلى كون التصور غير بديهي وغير نظري وأجيب بأن هذه التصورات أمور موجودة في الخارج وحينئذ فلا يتأني أن يكون موضوع السالبة في الواقع معدوما وحينئذ فتساوت الموجبة المعدولة فتصدق السالبة بنتي المحمول فقط لا يسد الموضوع وإذا كانت التصورات موجودة وقد ارتفع عنها بداية السك ونظرية السك ثبت أن البعض بديهي والآخر نظري (قوله والنظري يمكن الخ) لما كان ليس باللازم أن يجعل قائمة على

(قوله ابتداء) أي بلا ترتيب على ما ذكر (قوله فلا حاجة إلى الدليل) أي على كل من الحسنيين لأن أحدهما لازم والثاني

المنطق التحصيل للنظري بطريق الفكر بل إمكان التحصيل حول الشارح المتعز عن ظاهره (قوله لأن من علم الخ) علة لمخدوف أي وهذا الامكان بديهي لأن من علم الخ مثلاً المحذور لازم للتغير ملزوم ومتى وجد الملزوم وجد اللازم فهذا متضمن لقياس استثنائي استثنى فيه عين المقدم مثلاً لو كان العالم متغيراً للكان حادثاً ولكنه متغير فلا استثنائية حكمت بوجود الملزوم فقوله لأن من علم الخ إشارة للنسبية وقوله ثم علم وجود الخ إشارة للاستثنائية وقوله حصل له إشارة للنسبية

بديهي كما قال (قوله بمعنى العدول) فيكون قضيض ليس الكل بديهي ليس الكل هو لا بديهي وحيث يزعمان ارتفاع الموضوع وهذا هو الوسطة بخلاف ما إذا كان بمعنى السلب فإنه يكون القضيض (١١١) ليس الكل ليس بديهي ولا واسطة

ين ليس الكل بديهي وليس الكل ليس بديهي لأن الثاني نقي للثاني لا للموضوع بل هو ثابت كانه قبل الشيء أما بديهي أو غير بديهي (قوله سألته المحمول أي) لا موضوعه كالمعدولة المحمول فهي مساوية للسالبة البسيطة وهي ما اشتملت على حكم واحد هو السلب بخلاف السالبة المركبة من حكمتين هما الإيجاب والسلب كما في السالبة المعدولة المحمول (قوله كان يقال الشيء) أما بديهي الخ) يعني أنه إذا كان بمعنى السلب يكون قول المصنف وليس الكل بديهي ولا نظرياً بمنزلة أن يقال الشيء أما بديهي أو ليس بديهي وذلك لأن نظرياً لكونه رفعا لبداهية يكون بمعنى لا بديهي فيكون الحاصل ليس الكل

لأن من علم لزوم أمر لا آخر ثم علم وجود الملزوم حصل له من السالين السابقين وهما العلم باللازمة بديهي وقد بطل القسمان الأولان فتعين القسم الثالث وكذلك حال التصديقات لا يتجول عن هذه الأقسام الثلاثة فندفع ما يقال من أن الأقسام تسعة حاصلة من ضرب أقسام التصورات في أقسام التصديقات ولما كان التصورات والتصديقات موجودة لم يتجه أن يقال جاز أن لا يكون شيء من التصورات والتصديقات بديهي ولا نظرياً فإن النظري بمعنى اللابديهي وجاز أن لا يكون شيء منهما بديهي ولا لا بديهي كزيد للمعلوم فإنه ليس كتاباً ولا لا كتاباً (قوله لأن من علم لزوم أمر لا آخر) أقول أورد الدليل على اكتساب التصديقات أنه أمر محقق لا ينبغي لأحد أن يشك فيه أيضاً التصورات والتصديقات في الحكم للاختصار والمقصود الحكم على كل منهما بالأفراد فالأحوالات منحصرة في الثلاثة فبطان الأولين يستلزم ثبوت الثالث بلا شبهة (قوله ولما كان إلى آخره) جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال لاسم أن بطان الأولين يوجب ثمين الثالث لجواز أن يكون صدق الساليتين المذكورتين بانتفاء الموضوع وخلاصة الجواب أن الموضوع موجود فلا يمكن صدق الساليتين إلا باعتبار رفع المحمول وإذا اتفق عن كل البديهية والنظرية تعين الأقسام (قوله فإن النظري بمعنى اللابديهي) فهو قضيض له بمعنى العدول لا بمعنى السلب حتى لا تصور بينهما واسطة لكون القضية سالبة المحمول وهي مساوية للسالبة البسيطة كان يقال الشيء أما بديهي أو ليس بديهي (قوله وجاز أن لا يكون إلى آخره) بأن لا يكون ذلك الشيء وصدق المعدول يقتضي وجوده (قال والنظري يمكن تحصيله) فسر قول المصنف يحصل بالفكر بإمكان التحصيل لأن أثبات الاحتياج إلى المنطق يكفيه إمكان التحصيل بالفكر فإنه إذا أمكن ذلك مع أن الفكر ليس بصواب دائماً احتيج إذا أريد الاكتساب به إلى قانون يفيد الحصنة عن الخطأ ولا يشوب ذلك على تحصيل نظري به بالفعل وبما حرره الشارح من جعل قوله يحصل بالفكر مقدمة بديهية غير مستفادة مما تقدم اندفع ما قيل أن الثابت مما تقدم هو أن البعض من كل منهما ضروري فيجوز أن يكون البديهي تصوراً واحداً أو تصديقا واحداً أو متعدداً غير مناسب للمطلوب أو تصورات جزئيات وعلى جميع التقادير لا يمكن تحصيل النظري بالفكر (قوله أورد الدليل إلى آخره) يعني

بديهي وليس الكل لا بديهي والأول صادق بنظرية الكل والبعض الثاني وهو نقي نقي البداهة عن الكل صادق ببداهة الكل أو البعض وجموعهما لا يخرج عن كون التصور والتصديق أما بديهي كلا أو بعضاً أو ليس بديهي كذلك ولا واسطة فهو في نقي الوسطة بمنزلة الشيء أما بديهي أو ليس بديهي فتأمل (قوله وصدق المعدول بأن يكون الشيء) لا بديهي يقتضي وجوده لأنه حكم إيجابي تدبر (قوله لا أن أثبات الخ) رد على المصام وقوله اندفع ما قيل الخ رد عليه أيضاً (قوله مقدمة بديهية) فيعلم بالبداهة أن الضروري منه يمكن منه الاكتساب بأن يكون تصورات وتصديقات مناسبة للمطلوب (قوله أو تصورات جزئيات) خص التصورات بذلك لأن التصديقات نامة لما في ذلك

(قوله العلم بوجود اللازم) وهو النتيجة فان قلت ان الاستنتاج لا يسلم حصوله بمجرد العلمين الاولين بل لابد من ترتيب الكبرى بعد الصغرى مثلا قلت نعم وأشار له الشارح بقوله ثم علم الخ فغير يتم الموضوعه للتقريب (قوله بالضرورة) المراد بها هنا البداية لا التحتم لانه يجامع ان يكون نظريا ومتى كان كذلك توقف على نظر آخر ولم يجز وازم الدور أو التسلسل (قوله فلو لم الخ) أي فلو لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل العلم الثالث لكن التالي باطل فبطل المقدم أعني لم يكن الخ ثبت الامكان فان قلت تقدم ان هذه القضية بدئية ومقتضى هذا انها نظرية فالجواب ان القصد التنبيه ثم ان المراد بالنظري فيها تقدم أهم من التصور والتصديق فالاول توقف على تصورات بدئية والثاني على تصديقات كذلك واذا كان كذلك فيقال ان هذا الدليل من قبيل التصديق لا التصوري والدعوى قد احتوت على أمرين فلم تترك دليل التصور والجواب ان التصورات قد وقع في اكتسابها من التصورات البدئية نزاع حتى قال بعضهم ان التصورات كلها بدئية فثبتت النظرية لها ليس ظاهرا نعم قد مثل فيها بالتصور والتصديق (قوله أمور معلومة) (١١٣) المراد حاصلة في الالفن كانت جوابا أو غير صواب لانه صادق بترتيبه

والعلم بوجود المعلوم العلم بوجود اللازم بالضرورة فلو لم يكن تحصيل النظري بطريق الفكر لم يحصل العلم الثالث من العلمين السابقين لان حصوله بطريق الفكر والفكر ترتيب أمور معلومة للتأدي الى المجهول كما اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان وقد عرفنا الحيوان والناطق رتبناهما بأن قدما الحيوان وأخرنا الناطق حتى يتأدى الفهم منه الى تصور الانسان وكذا اذا أردنا التصديق بأن العالم حادث ووسطنا بخلاف التصورات فان اكتسابها لم يخل عن وصية الشبهة كيف وقد ذهب الامام الى أن التصورات كلها بدئية لا يجري فيها اكتساب وفي التمثيل أورد مثلا للتصور ومثالا للتصديق توضيحا ليس اقتصاره على دليل اكتساب التصديقات لاجل انتفاؤه في التصورات فلا يثبت الاحتياج الى جزئي المنطق بل لان اليان في التصورات يحتاج الى كشف شبهة يطول الكلام بذكرها ولا يلبث بحال المبتدي ايرادها (قوله وفي التمثيل) أي في تمثيل الفكر (قوله توضيحا) لجران الفكر فيها (قال بالضرورة) متعلق بقوله حصل له من العلمين اه والمقصود منه ان كون العلم بوجود اللازم حاصلا من العلمين معلوم لنا بالضرورة فائدة النظر بالعلم معلوم بالضرورة ولا يحتاج الى نظر آخر حتى يلزم الدور أو التسلسل المانان من الاكتساب (قال والفكر هو ترتيب أمور الى أخرى) أي الترتيب الذي يكون الباعث عليه التأدي الى مجهول يقينا أو ظنا واحتمالا فخرج عنه المقدمة الواحدة لان الترتيب فيها ليس للتأدي بل لتحصيل المقدمة ودخل فيه ترتيب المقدمات المشكوكه المذمومة لوجود غرض التأدي واحتمالا وكذا التعليم لانه فكر بمعونة الغير وكذا الرسم الكامل

المقدمتين الكاذبتين للتأدي اي لقصد التأدي لان السابق على الترتيب انما هو قصد التأدي فهو حينئذ العلة لا التأدي بالفعل لانه غير سابق بل حاصل بعدولذا تراهم يقولون اول الفكر آخر العمل وخرج بقوله للتأدي الخ الترتيب بين زيد وقائم لان علته تحصيل القضية لا التأدي الى مجهول ولم نقل من حيث انها مؤدية الى مجهول لانه يكون حينئذ مشعرا بان الالتفات انما هو للمقدمات بقطع

النظر عن الناطق وهذا لا يكون الا في مقدمات صحيحة الصور ومواد بخلاف قولنا للتأدي الى مجهول فانه صادق بكون المتغير المقدمات فاسد فاما مادة والصورة لان الالتفات حينئذ للناظر فالتأدي نحو بعض القرس ليس بانسان وكل انسان حيوان فاما مادة صحيحة والصورة فاسدة ومثال الاول ظاهر عليك ولا يخفى (قوله كما اذا حاولنا) ما كافة واذا شرطية اي اردنا معرفة الانسان أي تصويره (قوله وعرفنا الحيوان والناطق) أي عرفنا معناها (قوله ورتبناها) كذا في بعض النسخ بالواو والاولى حذفها لان جواب اذا لا يقتصر بالواو (قوله بان قدما الخ) قبل هذا واجب فلا يحصل التعرف الابهذا الترتيب وقيل ان تقديم الجنس اولوي

(قوله الى كشف شبهة الخ) هي ان المطلوب أما مشهور به مطلقا فلا يطلب لان تحصيل الحاصل محال أولا فلا يطلب لامتناع التوجه الى المقول عنه وأوجب بأنه مجهول من وجه معلوم من وجه آخر والمطلوب هو الاول فارجع الى شرح المواضع (قوله أي في تمثيل الفكر لاقوله لان من علم الخ) لانه انما أورد مثال التصديق (قوله متعلق بقوله حصل لا بالشرطية كما قاله العصام) قوله يقينا أو ظنا) راجع للتأدي (قوله لان الترتيب فيها) أي بين موضوعها ومحوها اتما هو لتحصيلها (قوله وكذا الرسم الكامل) ولا يقال انه لا تأدي به لوجود العلم بالناقص

لحصول الفائدة (قوله يأتى الذهن منه) أى من الترتيب (قوله ووسطنا المتغير الخ) فيه ان المتغير سابق لان التغير ملازم للحدوث
اذ لا يعقل الحدوث الا بالتغير فالنوسيط بين الطرفين سابق على التصديق وقد يجاب بان القصد توسيط المتغير بين الطرفين
من حيث انهما طرفان فلا يأتى انه سابق على ارادة التصديق من حيث القات ثم ان كون الفكر ترتيب أمور الخ هذا عند
المتأخرين وأما عند المتقدمين فهو عبارة عن مجموع حركتين حركة من المطلب الى المبادئ والثانية من المبادئ الى المطلب
بيان ذلك انه يحظر أولا بالمثل حدوث العلم فينتقل التبعث الى المبادئ فيوقع الترتيب فيها فينتقل من المبادئ الى المطلب
(قوله وحكمتنا بان العالم الخ) ناه عن هذا امر زائد على التوسيط مع انوسيط المتغير بين طرفي المطلب لا يكون الا بالحكم
الا ان يجعل هذا تفسيرا للتوسيط (قوله جعل كل شيء في مرتبته) أى التي عند المرتب فيه اشارة الى انه لا بد في الترتيب
من اعتبار المرتب تلك المرتبة فان وضع شيئا في مرتبته ولم يلاحظها لا يكون ترتيبا ثم ان الضمير اما ان يعود الى الكل او الى شيء
وكلاهما فاسد أما الاول فلان المعنى عليه وضع كل شيء في مرتبة كل شيء (١١٣) فيكون الفرد الواحد موضوعا في

المتغير بين طرفي المطلب وحكمتنا بأن العالم متغير وكل متغير حادث فحصل لنا التصديق بحدوث
العالم والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبته وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة

لان المطلوب في ذلك هو الماهية على الوجه الاكمل والمعلوم الواحد لا بد له من علة واحدة
على ما نص عليه في شرح الاشارات فالترتيب بين جميع القاديات والعرضيات موصل اليها
وان كان كل واحد من الترتيبين اللذين يشملهما في نفسه فكر أحدهما موصل الى الكنه
والثاني الى الوجه وكذا قياس المساواة والاستزام بواسطة عكس النقيض داخل فيه وان أخرجهما
عن القياس لعدم لزوم لذاته وكذا انظر في الدليل الثاني لان المقصود منه العلم بوجه دلائل
وهو مجهول وانما قال للتأدي ولم يقل بحيث يؤدي ليشمل الفكر الفاسد صورة أو مادة وترتب
عليه قوله وذلك الفكر ليس بصواب دائما فيشمل المغالطات المصادمة للبداهات كالتشكيك في
نفس اللزوم لان الغرض منها التصديق بالاحكام الكاذبة وان لم يحصل ذلك هذا تعريف الفكر
عند المتأخرين وعند المتقدمين مجموع الحركتين حركة من المطلوب المشعور به الى المبادئ وحركة
منها الى المطلوب المجهول بوجه آخر (قال كما اذا حاولنا) ما كفاة واذا شرطية ورتبناهما جزاءه
وهو المقصود بالافادة وليست موصولة أو موصوفة واذا ظرفية على ما فهم ثم اعترض بان الواجب
الواو في قوله رتبناهما وكذا قوله كما اذا اردنا الى آخره (قال والترتيب في اللغة جعل كل شيء اه)
وفي شرح المطالع وضع كل شيء ومثال واحد والمعنى ان الترتيب

(١٥ شروح الشمسية) تعلق به الوضع فالعنى وضع كل شيء في مرتبة كل شيء يتعلق به الوضع ولا شك ان الاوضاع متعددة
بحسب تعدد الاشياء ولكل واحد منها مرتبة مختصة به عند الواضع ليست لغيره فالتصور له كل فرد على حدته تعلق به الوضع
فهو نظير وضعت زيدا في مرتبته وعمرافى مرتبته

(قوله والمعلوم الواحد الخ) هذا هو الحق الذي ذهب اليه الحق الدواني وغيره من المحققين فان خصوصية العلتين ملغاة في
الترتب والتوقف والموقوف عليه في الحقيقة انما هو القدر المشترك بينهما اذ للمعلوم لا يرتب الا على شيء يتمتع حصوله بدوره وتام
السلامة في حاشية الزاهد على الدواني قارجم اليه (قوله موصل اليها) أى الى الماهية على الوجه الاكمل (قوله ويرتب) عطف
على يشمل (قوله كالتشكيك في نفي اللزوم) حاصله ان اللزوم لا يحقق له فان الامرين اللذين بينهما تلازم اما ان يجوز انفكاك
ذلك اللزوم بينهما في الواقع أم لا والاول يستلزم جواز انفكاك اللازم عن اللزوم وهو ينفي اللزوم بينها والثاني يستلزم التسلل
اذ ينقل الكلام الى لزومه فان جاز انفكاك عته فينقض الامر انني اللزوم فجاز انفكاك اللازم عن اللزوم فيها وان امتنع كان
لازما للزوم فيها وهكذا ولا مجال للقول بان لزوم اللزوم نفس اللزوم لانه نسبة بين اللزوم والطرفين فيكون مغايرا لطرفيه

(قوله اسم الواحد) اضافته ببيانية والمراد الواحد حقيقة أو اعتبارا فالاول كقولنا حيوان تطلق حد والثاني حيوان تطلق قول شارح فانها وحدة اعتبارية لانه متعدد (قوله في مرتبه) أي التي عند المرتب فيلاحظ المهدية فلو وضع كل شيء في مرتبه من

تتسلسل الزمرات المتحققة في نفس الامر وأجيب باجوبة منها منع استحالة هذا التسلسل لكونه في الامور الاعتبارية ولا استحالة فيه اذ وجود تلك الزمرات في الواقع ليس الوجود ما نتزعج منه بل بصورة مقابلة فلم يلزم تحقق الملزومات الغير المتناهية في الواقع ومنها ان ما ذكرتم ان استلزام المطلوب تحقق التزوم وهو خلاف مدعاكم وان لم يستلزم فلا محذور ومنها ما اشار اليه المحقق بقوله المقاومة للبداهات من ان هذا تشكيك في البداهات فلا يسمع ا هـ ع ط (قوله بين الاشياء الخ) افاد به ان ليس المراد ترتيب شيء على آخر بل ترتيب بين الاشياء (قوله وفيه اشارة الى انه الخ) أي في تعليق الوضع المرتبة لان الظاهر منه ذلك ولان الالفاظ الموضوعه للانفال (١١٤) الاختيارية تدل على صدورهما من قائلها اختيارا (قوله ان الضمير راجع

الخ) فالضمير راجع لكل فرد فرد على حدة فكما

(قوله بحيث يطلق عليها اسم الواحد) أقول اي اسم هو الواحد فلاضافة ببيانية

بين الاشياء وضع كل شيء منها في مرتبه التي عند المرتب قبيل الفكر الفاسد وفيه اشارة الى انه لا بد في الترتيب من اعتبار المرتب تلك المرتبة فلو وضع شيئا منها في مرتبه ولم يلاحظها لا يكون ترتيبا قيل ان الضمير في قوله في مرتبه اما ان يرجع الى الشكل ٢ اولى شيء وعلى التقديرين يفسد المعنى اذ الترتيب ليس وضع كل شيء في مرتبه كل شيء ولا في مرتبه شيء ما وقد يحير الناظرين في حله والجواب انه ذكر الرضى في بحث المعرفة ان الضمير راجع الى كل شيء والمعنى وضع كل شيء من الاشياء في مرتبه لصدوره معمودا به فيختار ان الضمير راجع الى كل شيء والمعنى وضع كل شيء من الاشياء في مرتبه شيء يتعلق به الوضع ولا شك ان الاوضاع متعددة بحسب تعدد الاشياء اذ لكل واحد منها مرتبه مختصة به عند الوضع ليس لشيء فاندفع المحذور وصار المال مافي التاج الترتيب نهان جزى راس ديكري والظاهر ان يقال وضع شيء بعد شيء الا انه زاد لفظة كل اشارة الى ان الترتيب القوي اما يتحقق اذا وضع كل شيء منها في موضعه حتى لو اتى شيء منها اتى الترتيب فاندفع ما قيل ان هذا التعريف يقتضي تعدد الترتيب بحسب تعدد الاشياء الموضوعه (قال جل الاشياء المتعددة في) التوصيف اشارة الى بقاء تعددها حال الترتيب فانما جعل الماء الذي في الاناثين في اثناء واحد لا يكون ذلك ترتيبا وكذلك لا يكون التركيب من الاجزاء المحبولة عند من قال بوجود الكل في الخارج ترتيبا (قال بحيث يطلق الى آخره) أي يعتبر فيها انضمام بعضها الى بعض بحيث يتصف بالوحدة الحقيقية أو الاعتبارية فيطلق عليها لفظ الواحد (قوله فلاضافة ببيانية) على ما هو الشائع في اضافة

الفارسية وكسر السين بمعنى خفف وديكري بكسر الدال وفتح الكاف وكسر الراء بمعنى آخر والمعنى وضع ويكون شيء خلف آخره (قوله والظاهر ان يقال الخ) لان الترتيب فعل يتوقف على شيئين فلا يكون في كل شيء على افراده (قوله اشارة الى ان الترتيب الخ) حاصله ان حقيقة الترتيب هي وضع شيء بعد شيء الا انه لا يتوقف على وضع كل في موضعه بحيث لو اتى اتى جملة نفس الترتيب (قوله حتى لو اتى في شيء منها الخ) وهذا الاتضاء يصدق بوضع شيء بعد شيء لان الشيء لم يشترط فيه وضعه في مرتبه لان وضع كل في شيء هو تعلقه به (قوله يقتضي تعدد الترتيب) أي يقتضي تحققه بحسب تعدد الاشياء بحيث يكون عدد الترتيب كعدد تلك الاشياء وليس كذلك لانه اما يكون بين الاشياء (قوله فانما جعل الخ) فاذا ذكر خارجها التوصيف لا بقول الشرح فيكون بعضها الخ كما فعل العصام لا سيأتي من قول المحقق اذ لا يمكن وجود الاشياء الخ فالمراد الرد عليه (قوله وكذلك الخ) اذ لا يبقى التعدد (قوله أي يعتبر الخ) بيان لما تضمنه الجمل دل عليه بحيث الخ فهو مرتب على هذا المحذوف (قوله بالوحدة الحقيقية) كالوحداني للامور الخارجية أو الاعتبارية كالوحدة للامور الذهنية (قوله على ما هو الشائع الخ)

غير قصد بل اتفاقي فلا يكون ترتيباً عرفاً (قوله ويكون لبعضها الخ) كما اذا قلت حيوان ناطق فانه أشياء متعددة ويطلق عليها اسم الواحد بان يقال هذا حد ولعنها نسبة بالتقدم والتأخر بان يقال حيوان متقدم وناطق متأخر وقوله ويكون لبعضها الخ خاص بالترتيب ويحد لتقوم ماهيته به أخرجه به التأليف فانه جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد فينبها العموم والخصوص المطلق فكل ترتيب تأليف ولا عكس واعترض بانه لا يثبت لجل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد الا ولعنها نسبة بالتقدم والتأخر حساً وعقلاً فلا يتحقق أهمية التأليف والجواب ان العموم من حيث المفهوم وان وجد التساوى بينهما بحسبنا صدق أو يقال ان العموم من حيث المصدق يتحقق في الحلقة المركبة من الشكل واللون وفي الامور الذنعية ماخوذة دفعة (قوله والمراد الخ) فسره بذلك لآمال الجمع الثلاثة ولا فوقها وقوله ما فوق أي شيء فوق الواحد وهو خصوص الاثنين وقوله في هذا الفن أي في الشلق وهذا دليل على ان اطلاق الجمع على الاثنين حقيقة عرفية لا انه يجوز

رد على العصام وقوله والمطابق عطف على الشائع وانما كان ذلك مطابقاً لا ذكر لان الاسم لا يكون الا واحداً فلا فائدة في التوصيف الا بيان المراد بالاسم (قوله أعم منه مفهوماً) اذ لم يتر فيه نسبة بعض الاجزاء الى بعض بالتقدم والتأخر بل اكتفي فيه بالجزء الاول من مفهوم الترتيب والعقل اذا لاحظ المطلق جوز (١١٥) متحققة في شيء بدون القيد من غير

عكس وأما بحسب الصدق فتساويان اذا لم يكن وجود تأليف من أشباهها وضع أي تكون هي قابلة لان يشار الى كل واحد منها أين هو من صاحبه اما حساً أو عقلاً من غير ترتيب بل كل تأليف منها يشتمل على تقدم وتأخر بين الاجزاء (قوله) وقيل معناه الخ أي

ويكون بعضها نسبة الى البعض الآخر بالتقدم والتأخر والمراد بالامور (قوله ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر) أقول هذا داخل في مفهوم الترتيب اصطلاحاً ومناسب للمعنى القوي وأما التأليف فهو جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد الاسم واللفظ الى ما بعدهما والمطابق لا وقع في بعض النسخ بالتوصيف ولا في شرح الاشارات وشرح المطالع بدون ذكر لفظ الاسم (قوله هذا داخل الى آخره) فذكره لتقوم ماهية الترتيب به دون التأليف للاحتراز اذ لا يمكن وجود أشياء مع بقاء تمددها بدون التقدم والتأخر فيها حساً وعقلاً فالتأليف أعم منه مفهوماً وأما صدقاً فتساويان وقيل معناه ٢ انه يصح ان يقال بمد جعلها شيئاً واحداً ان هذا متقدم وذلك متأخر وحيث يتحقق العموم من حيث الصدق في الحقيقة المركبة من الشكل واللون والحركة المدحرجة للمركبة من الابنية والوضعية والامور الذنعية الماخوذة دفعة وأما الجسم المركب من الهويولي والصورة ففي كل منهما تقدم وتأخر

معنى ويكون الخ والفرق بين هذا وما قبله ان المتسبب فيما قبله اعتبار الوحدة بين الاشياء المتعددة لاجلها شيئاً واحداً وما دامت الاشياء متعددة فلا بد من التقدم والتأخر بينها حساً أو عقلاً وحيث لا يكون هذا التقييد للاحتراز عن التأليف لعدم وجود فرد الزائد على مفهوم الترتيب حتي يحترز عن دخوله في مفهوم الترتيب بهذا التقييد وأما المتبني في هذا القيل فهو الجمل وجعل الاشياء المتعددة شيئاً واحداً تارة يكون مع بقاء التقدم والتأخر وذلك اذا لم يكن ذلك الجمل امتزاجاً كجمل المقدمات قياساً وحيث لا يكون ترتيباً وتأليفاً وتارة يكون مع عدم التقدم والتأخر وذلك اذا كان الجمل امتزاجاً بان لا يكون للاشياء وضع بحيث يشار الى كل منها أين هو من صاحبه كما في الحلقة وما معها وحيث لا يكون هذا القيد للاحتراز عن دخول هذا الفرد الزائد على مفهوم الترتيب فيه تقدير (قوله من حيث الصدق) أي كما انه متحقق من حيث المفهوم فيصدق على الحلقة بلطاه المعجزة وهي مجموع الشكل واللون المركب دون للترتب (قوله المركبة من الابنية) أي من الحركة الابنية وهي ما يخرج المتحرك بها من مكان الى مكان والوضعية أي الحركة الوضعية وهي ما يتغير بها نسبة اجزاء المتحرك الى أمور خارجة عنه لانه اذا تغيرت تلك النسبة تغيرت الهيئة الحاصلة بسببها وهي الوضع فالوضعية قطعاً كحركة الفلك على نفسه فانه لا يخرجها من مكان الى مكان لان حركته بسيطة والابنية قطعاً كحركة المركبة من مكان الى مكان بلا تبدل نسبة المتحرك (قوله في كل منهما الخ) فاقوله مقدمة لانها محل البصيرة والصورة وتقدمة لان الهويولي لا يتحقق الا بها

(قوله وكذا كل جمع) أي ما عدا الجمع الواقع في تعريف الجنس والنوع فإنه ليس المراد بقوله كثيرين الاثنين بل ما زاد عليها فقوله كل جمع عام مخصوص (قوله وإنما اعتبرنا) أي وإنما اعتبرنا أمورا فوق الواحد وقوله لان الترتيب الخ أي قد ذكر الامور ليس للاحتراز عن ترتيب لا بين أمور فالترتيب لا يكون الا بين أمور قد ذكر الامور في التعريف لبيان الواقع (قوله لا يمكن) أي لاعتقلا ولا عادة ولا شرعا ولا كان بديها لم يذكره دليلا (قوله بل معلومة) أي والمراد بالمعلومة وإنما آتي بهذا دفاعا لما يتوهم من ان المراد بالمعلوم المدرك ادراكا مطابقا للواقع عن دليل ويكون احتراز بقوله مطابقا للواقع عن الجهل وقوله عن دليل عن التقليد فأني بهذا المراد الشامل لها (قوله الخاصة صورها عند العقل) أي فتناسيا صورنا أمور متصفة بالصور وهي العلوم فالترتيب ملاحظ بين الامور وبين صورها وهي العلوم لكن الترتيب يتعلق بالامور بالذات وبصورها على سبيل التبع اذا علمت هذا تعلم ان قول بعضهم في تعريف الفكر ترتيب علوم الخ أي ترتيبا على سبيل (١١٦) التبع أو المراد بالعلوم المعلومات (قوله عند العقل هو جوهر مجرد عن المادة في ذاته

وأفعاله بخلاف النفس فانها جوهر مجرد عن المادة في ذاتها لافي أفعالها

وما فوق الامر الواحد وكذلك كل جمع يستعمل في التعريفات في هذا الفن وإنما اعتبرت الامور لان الترتيب لا يمكن الا بين شيئين فصاعدا وبالمعلومة الامور الخاصة صورها عند العقل وهي تتناول ولم تعتبر في مقبومه النسبة بالتقدم والتأخر والتركيب يرادف التأليف (قوله وإنما اعتبر الجهل في المطلوب)

(قوله عني) لا خارجي لوجودهما معا (قوله بنا) الخ أي وقع هذا الاطلاق ولم يقيد بالاكثر بنا الخ (قوله ولعل وجهه) أي وجه كون المراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله يقع في المعلومات) لانها المقصود بالترتيب (قوله بالذات لان الصورة العلمية تعرض للمعلوم في الذهن لافي الخارج ولو كانت عينه لم تتخذه فاطلاق العلم على المعلوم اطلاقا للمارض على المروض (قوله وبالاختبار) فمن حيث القيام بالذهن

عني من وجه) قال وكذلك كل جمع آه) هذا كثر ي بناء على ما قرر مامن عام الا وقد خص منه البعض فلا يرد ان الجوع المأخوذة في تعريف النوع والجنس ليست كذلك ولعل وجهه ان الاصل في الفن مباحث الموصول الى الصور والصدق وفي تحقيقها يعني الامر ان فالجمع المستعمل في تعريفها يعني ما فوق الواحد فكذلك فيها يقيمها الا نادرا (قال وإنما اعتبرنا الامور) يعني ان هذا القيد ليس احترازا بل دافعي ذكر ترتيبا للترتيب (قال وبالمعلومة) الترتيب بالذات يقع في المعلومات وياتبع في الصور سواء قلنا بغير العلم بالمعلوم بالذات وبالاعتبار فن قال ترتيب علوم اراد بالعلوم المعلومات أو اعتبر الترتيب التي كذا افاده السيد في حواشي شرح المطالع وما اورد عليه من الشك من عدم تمامه على القول بل اتحاد العلم والمعلوم بالذات توهم منفاؤه عدم التدبر للمفارقة الاعتبارية (قال والتصديقية اليقينية الى آخرة) ذكر الاقسام الثلاثة بطريق التمثيل لكونها عمدة والا فالصدق لا تنحصر فيها فان الحكم باحد الطرفين اما بامتاع الآخر أو بجويزه الثاني المثلثون والاول اما ان تعتبر مطابقتها للخارج فان كان مطابقا ثابتا فهو اليقين وان لم يكن مطابقا فهو الجهل المركب وان لم يكن ثابتا فهو تقليد المجتهد المصيب أو لا تعتبر مطابقتها وان كان لا يخلو عن المطابقة أو الا مطابقة فاما ان يقارن تسليما فهو السلم أو انكارا فهو الموضوع وعليه بناء الصناعات الاربع من البرهان والحطابة والجلد والسفسطة كذا في شرح الاشارات (قال فان الفكر كما يجري آه) الكاف لجرد قران الفيلين

علم ومن حيث مجرد الحصول فيه معلوم وتحقيق الكلام في رسالة الزاهد في العلم (قوله لكونها عمدة) للقطع التصورية بالحكم فيها أو رجحانها (قوله لكونها عمدة أيضا) لبناء الاستدلال بها على اعتقاد المطابقة أو رجحانها (قوله أما بامتاع الآخر) أي ممة (قوله اما ان يتبر مطابقتها أي يؤخذ من حيث مطابقتها (قوله ثابتا) أي لا يزول بالتفكير (قوله أو لا يعتبر مطابقتها الخ) فن السلمات الغرض منها احكام الخصم على أي وجه اراد فيني الكلام معه على تسليمه تلك المقدمات طابقت أو لا الموضوعات مقدمات توضع للاستدلال عليها وهي منكدة عند الخصم وهذه الموضوعات هي الحاجة للصناعات الاربعة ولعله اراد بالانكار مقابل التسليم فينبش الشك وسأني انشاء الله التمييز بين الابوية آخر الكتاب (قوله لجرد قران الفيلين) كما في قولهم ودع كما سلم (قوله الكاف لجرد الخ) دفع لا في البصام من إن جريانه في التصديقات محقق بخلاف التصورات مع كون المقصود بيان مقتضى حمل العلم على ما يتناول التصورات فينبش ان يجهل تجريانه في التصديقات مشبها به.

(قوله اليقينات الخ) راجع للتصديقية وأما التصورات فداناً مطابقة للواقع ثم إن هذه الثلاثة متباينة وإراد بالجهليات المجهولة جهلاً مركباً أما البسيط فلا دخل له هنا وظاهر كلامه أن التصديق قاصر على ذلك مع أن منه التقليديات لاتها لم تدخل في واحد من ذلك والتفصيا المسلمات أو المفكرة وقد يقال إنما اقتصر على تلك الأمور لأن شأن الأقيسة أن تقع هذه الأمور فيها بخلاف غيرها واعلم أن المراد بقولهم يقينان أن المقدمتين يقينتان ومتى قيل مقنونات أو مجهولات أن يكون كل منهما كذلك أو احداها فقط (قوله كما يجري الخ) هذا ربما فهم أن الجريان في التصورات أصل وفي التصديقات تبع مع أن الذي يقصد بالافادة التصديقات إلا أن يقال قدم التصورات لأن الفكر يقع أولاً فيها وقال بعضهم إنما قدمها اهتماماً بها ووجه الاهتمام أنه ينوهم من كون الافادة والاستفادة لا تقع إلا في التصديقات وعدم الفكر في التصورات فينبى بذلك وقوعه فيه أو يقال الكفاف لجرد قرن الفعلين في الوجود من غير تفصيدهما الآخر (قوله اليقيني) صفة للتصديقات وأما التصورات فلا تكون إلا مطابقة لم قوله فكذلك ذكرنا) أي في الترتيب بين حيوان وناطق والعالم وحديث (قوله هذا الحائط ينتزاع) هذه مقدمة يقينية دليلها اشاهدة فجمه غلباً باعتبار الثانية (قوله وأما في الجهلي) جعله جهلاً باعتبار (١١٧) الأولى والا فالثانية صادقة وقوله

وكل مستغن عن المؤثر
قديم أي وكل موجود
مستغن عن المؤثر قديم
والا فالعدم مستغن عن
المؤثر وليس قديماً (قوله
لا يقال العلم أي المذكور
ضناً في قوله معلومة (قوله
وهو أخص من الأول)
أي لأن هذا من التصديق
الذي هو فرد من أفراد
الصورة الحاصلة وهذا
ليان الواقع لا دخل له في
السؤال (قوله لانا نقول
الخ) حاصله أنا سلم أن

التصورات والتصديقية من اليقينات والظنيات والجهليات فإن الفكر كما يجري في التصورات يجري
أيضاً في التصديقات وكما يكون في اليقيني يكون أيضاً في الظني والجهلي أما الفكر في التصورات والتصديق
اليقيني فكما ذكرنا وأما في الظني فكقولنا هذا الحائط ينتزع منه التراب وكل حائط ينتزعه التراب
ينهد فهذا الحائط ينهد وأما في الجهلي فكما إذا قيل العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر
قديم فالعالم قديم لا يقال العلم من الالفاظ المشتركة فإنه كما يطلق على الحصول العقلي كذلك يطلق
على الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وهو أخص من الأول ومن شرائط التعريفات التحرز عن
استعمال الالفاظ المشتركة لانا نقول الالفاظ المشتركة لا تستعمل في التعريفات إلا إذا قامت قرينة
تدل على تعيين المراد من معانيها وهنا قرينة دالة على أن المراد بالعلم المذكور في التعريف الحصول
العقلي فإنه لم يفسره في هذا الكتاب إلا به وأما اعتبر الجهلي في المطلوب

في الوجود على ما في الرضى وقدم الجريان في التصور اهتماماً بشأنه ومن لم يفهم وقع في حيص
بيص ٣ (قل وهو أخص من الأول) مجرد بيان الواقع لا دخل له في السؤال (قال فإنه لم
يفسر في هذا الكتاب) يعني قبل تعريف الفكر إلا به فهو السابق إلى فهم المثل فلا يرد أن تقدم
الذكر في الكتاب لا يصير قرينة للاستعانة به في الدلالة على إرادته قال في شرح المطالع

الالفاظ المشتركة لا تستعمل في التعريفات لكن لاسطفاً بل عند عدم القرينة على إرادة واحد من المعاني الذي وضع لها وأما
عند القرينة المعبنة فلا منع وهنا قرينة معينة للمعنى المراد وقوله على الحصول العقلي أي يطلق على الصورة الحاصلة في العقل لانه
كيفية على التحقيق (قوله فإنه لم يفسره في هذا الكتاب إلا به) أي لانه لم يفسره الخ فهو بيان القرينة وقوله لم يفسره الخ أي
فقد فسر بقوله والعلم هو الصورة الحاصلة في العقل ثم قال بعد ترتيب أمور معلومة فسبق حقيقة العلم تدل على أن المراد به
مجرد الصورة الحاصلة ثم إن هذه قرينة ظنية فلا يقال حينئذ يحتمل أنه أراد بالعلم المتضمن له قوله معلومة العلم لا بالعلم السابق
وحينئذ فلا يكون سبق حقيقة العلم قرينة على أن المراد به هنا الصورة الحاصلة لما علمت أن القرينة ظنية لا قطعية هذا وقد
يقال أن السؤال من أصله لا يرد لأن العلم في هذا الفن عبارة عن الصورة الحاصلة وأما إطلاقه على المعنى الثاني فهو اصطلاح
أهل الكلام وحينئذ فليس العلم مشتركاً في هذا الفن فلا يتأى السؤال إلا لو كان يطلق على المعنيين في هذا الفن

(قوله مجرد بيان الخ) لأن التحرز لازم سواء الأخص وغيره (قوله السابق) أي التبادر إلى فهمه قياده بواسطة تقدمه هو
القرينة لاجره التقدم حتى يرد أن القرينة شرطها أن تكون في التعريف وهذه خارجة مقدمة عليه (قوله ولما لم تكن الخ)
فأولونه لاشافي بحجة القرينة.

(قوله حيث قال للتأدي الى المجهول) أي لاضمال النفس الى معنى تصوري أو تصديقي كان مجهولا لها (قوله استعلام) السين والتاء زائدتان لئلا كيد للطلب والا فريد ان طلب الحال عبث لاجمال (قوله وتحصيل الحاصل) عطف على معلول فكأنه قال لانه تحصيل حاصل وتحصيل الحاصل محال (قوله فاكْتسابه من الامور الخ) أي انه وقع وافق انا اكتسابه من الامور التصورية وكذا يقال فيما بعده وليس المراد ان اكتسابه من التصورية هذا بالدليل العقلي وكذا اكتساب التصديقي من الامور التصديقية أمر اختلفي لانه بالدليل العقلي لان اكتساب التصديقي من التصورات والعكس ممكن لكن لم يقع ولو كان بالدليل العقلي لم يكن ممكنا وقد يقال على قوله فاكْتسابه من الامور الخ انه مشكل لان المجهول ليس مشمورا به فلا توجه اليه النفس والجواب انه معلوم من وجه ومجهول من وجه والمستحيل انما هو توجه النفس للمجهول مطلقا مثلا ان تعلم ان من جملة الكليات افسان لكن نجعل (١١٨) حقيقة فتوجه اليه من جهة كونه كليا فقولنا وانما اعتبر المجهول أي من وجه

لا مطلقا (قوله أرتبب أمور الخ) فيه ان هذا لا يشمل التعريف بالخاصة وحدها ولا بالفصل وحده فهو مبني على اشتراط التركيب في التعريف او انه لما كان التعريف بالمفرد نادرا والنادر لاحكم له لم يتعرض له (قوله ومن لطائف الخ) يقتضي ان هذا التعريف له لطائف اخر غير ما ذكرنا لا

أقول مبادئ المطلوب لا بد ان تكون معلومة أي حاصلة قبل حصوله ليتصور الترتيب فيها فذلك قال ترتيب أمور معلومة وأما المطلوب فينبغي ان لا يكون معلوما وحاصلا من الوجه الذي يطلب من النظر تحصيله وان وجب ان يكون معلوما بوجه آخر حتى يمكن طلبه بالاختيار (قوله وأما المجهول التصوري فاكْتسابه من الامور التصورية) أقول يعني ان طريق اكتساب التصور من التصورات وطريق اكتساب التصديقي من التصديقات معلومان وأما طريق اكتساب التصور من التصديقات أو بالعكس فما لم يتحقق وجوده وان لم يتم برهانا باضالى امتناعه

ان الحاصلة أولى من المعلومة واذا دلت القرينة على تعيين معنى العلم تبين معنى المجهول أيضا فلذا لم يتعرض له في السؤال والجواب (قوله مبادئ المطلوب آه) يعني كان اعتبار المجهول ليس للاحتراز كذلك اعتبار المعلومة (قوله وأما المطلوب آه) يعني ان المراد من المجهول المجهول من وجه فان المجهول المطلق لا يمكن طلبه (قوله طريق اكتساب الى آخرة) يعني ان المراد بقوله فاكْتسابه من الامور التصورية ان هذا اكتساب واقع معلوم قطعا لانه واجب وكذا في قوله من الامور التصديقية (قال ومن لطائف آه) في ايراد كلمة من التبعيض اشارة الى ان له لطائف أخرى من التنبه على ان الترتيب لا يمكن الا في اثنين واشتراط المعلومة في الامور والمجهول في المطلوب هذا ان اعتبر اضافة اللطائف الى هذا التعريف متقدمة على اعتبار البعضية وان اعتبر البعضية متقدمة على

حيث ان الترتيب لا يكون الا بين أمور ومن لطائفه ان المؤدي لا بد ان يكون مجهولا والا لزم تحصيل الحاصل انه

(قوله فلذا لم يتعرض له الخ) حاصل السؤال ان المجهول قسمان بسيط وهو عدم حصول الصورة في العقل ومركب وهو الصورة الحاصلة الغير المطابقة فكل كون العلم بمعني الحصول العقلي يخرج المجهول بالمعنى البسيط وعلى كونه بالمعنى الآخر يدخل المجهول بالمعنى المركب وحيث لا يعلم هل المجهول قسم من العلم أو قسم له وتبين معنى العلم تبين معنى المجهول وهو المجهول البسيط فانه الخارج دون المركب فبدر (قوله ليس للاحتراز) اذ لا يمكن الترتيب لتحصيل العلوم حتى يتجزأ عنه ومثله ترتيب الامور المجهولة (قوله لا يمكن طلبه) لاسبقه بالتقص ولا يمكن قصده (قوله من التنبه الخ) كما اشار اليه الشرح وبينه هوسابقا (قوله وان اعتبر البعضية متقدمة الخ) عبارة غيره يجوز ان يكون البعض مضافا الى اللطائف أولا والى هذا التعريف تأنيدا كما قيل في حب رمانك انت حب اضيف الى رمان أولا فاكْتساب منه بعض التعريف ثم اضيف الى كاف الخطاب تأنيذا لزيادة التعريف فلي هذا لا يقتضي ان يكون التعريف لطائف بل يقتضي ان يكون الاشتغال على العلة الاربع لطيفة لهذا التعريف وتكون تلكه اللطيفة بعضا من

(قوله انه مشتمل على اللعل الأربع) اي لأن كل مركب لا يد فيه من علل أربع اي أن سبب وجوده في الخارج أربعة علة صورية وعلة مادية وعلة غائية وعلة قاعلية والندر المركب له علل أربع فالصورة مثلا علة للمركب لا للمادة وحدها ولا الغاية وكذا تقول في غيرها وتحقيق ذلك أن الجسم عند أهل الكلام مركب من جوهرين فأكثر وأما عند الحكماء فهو متركب من الهولي والصورة والصورة عندهم هي الملازم للذات والصفات والحال في الفراغ هو الهولي مثلا القطعة الخشب الحلة في الفراغ هي الهولي والصورة الخشبية فإذا حترقت صارت الصورة الرمادية وكذا الدقيق قبل عجنه الصورة الدقيقة وبعد العجن العجينة فظهر من هذا أن الصورة عندهم موجودة بتركب منها الجسم ففي جوهر مجرد عن المادة وأنها تتوارد على المادة ولا تفارقها وأما عند أهل الكلام فهي من الأعراض فتند الحكماء هذه الصورة علة من جهة اللعل الأربع في وجود السرير والعلة الثانية المادة وهي الهولي الحاصلة في الفراغ والعلة الثالثة القاعلية وهي التجار والراية الغائية وهي الانخاذ للجلوس لكن هذا داخل في ذات المركب من هذه العلل الاوالتان دون الاخيرتين وقوله ومن لطائف الخ وجه لظافته بهذا امتياز الشيء ماهية ووجودا (قوله انه مشتمل على اللعل الأربع) أي انه تعريف بلوازم تشير الى تلك العلل الأربع فهو مشتمل عليها باعتبار اشتراكها على

للطائف الكائنة للأشياء اه فيكون المعنى وبعض اللطائف الكائن ذلك البعض بالتعريف فتقدم البضعية على الاضافة يقتضي أن البضعية من مطلق اللطائف وان الاضافة في الحقيقة لذلك البعض لا للطائف نذر (١١٩) (قوله والحق الخ) يعني أن من

في مثل هذا التركيب اما يدل على أن هذه اللطيفة بعض اللطائف التي تنسب لهذا التركيب اما على وجه التحقق بأن يكون فيه لطائف أخرى أو على وجه الجواز بخلاف من في نحو قولك زيد من الزوم (قول الشرح إشارة الى العلة الصورية) العلة الصورية هي جزء الجسم

أنه مشتمل على اللعل الأربع
(قوله انه مشتمل على اللعل الأربع)
الاضافة افاد بضعية هذه اللطيفة من مطلق اللطائف لا من لطائف هذا التعريف والحق أن صحة كفة من في أمثال هذا الموضع يكفيه كون اللفظ كور بضاً من مدخول من ولا يقتضي وجوداً مرس آخر بل جوازه (قال مشتمل على اللعل الأربع) أي تعريف بلازم مشير إليها ووجه لظافته أنه يفيد امتياز الشيء ماهية ووجوداً ثم أن الأمور والهيئة الاجتماعية داخلتان في المرتب أعني المعرفة والحجة خارجتان عن الترتيب فإطلاق المادة والصورة على التشبيه ٢ وأما القول بأن المراد بالعلل الأربع اللعل الأربع لما يكون لاجله النظر أعني المعرفة والحجة والعلل الأربع كما تضاف الى المركب تضاف الى إيجاده وكما يفيد اشتراك تعريف المركب عليها إيضاحه كذلك يفيد إيضاح إيجاده وأن كان يصحح إطلاق المادة والصورة على الحقيقة فمع كونه تنكلاً مخالفاً لعبارة الشارح

الذي لا بد أن يكون الجسم معه بالعلل والمادية جزءه الذي يصلح أن يكون معه بالقوة وقد يستعملان بمعنى الجزء الذي يكون لشيء معه بالعلل أو بالقوة فلا يختصن بالأجسام وهو المراد هنا (قوله أي تعريف بلازم) لأن حقيقة الفكر كحركة كان مبدأ لاوياً منهما المطلوب ومنها آخر ما يحصل من المادي ومبدأ الثانية أول ما يوضع منها للترتيب ومنها المطلوب فتعريفه بالترتيب تعريف باللازم الغير المحمول بآ على جوازه ما تسامع (قوله أي تعريف بلازم الخ) سيأتي للمعنى أن الافكار كجزيئات لهجة والمعرفة فيكون المراد من الفكر هو مجموع المادة والهيئة وذلك الترتيب لازم لذلك المجموع وما ذكرناه باعلى الهاش لا يوافق ماسيأتي وان ذكره المحشى في حاشية المواقف (قوله يشير إليها) أي الى اللعل الأربع للنظر لكن كون الهيئة علة صورية له والأمور المعلومة علة مادية له مبني على التشبيه من حيث أنه يكون مع الأولى بالقوة ومع الثانية بالعلل (قوله ماهية) بسبب بيان المادة والصورة ووجودا بسبب الفاعل والغاية (قوله داخلتان في المرتب الخ) أي والعلة المادية والصورية يجب أن يكونا جزأين لما هما علة له (قوله على التشبيه) ووجه الشبه ماسر ويجتد قائل اللعل الأربع علل للنظر حقيقة في الفاعل والغاية ومجازاً في المادة والصورة (قوله والعلل الأربع كما تضاف الخ) اعتذار عن اضافتها للنظر أنها علل لما لاجله النظر (قوله تضاف الى إيجاده) فقال لا بد لإيجاده من اللعل الأربع (قوله كذلك يفيد إيضاح إيجاده) أي كذلك يفيد اشتراك تعريف النظر الذي به يحصل المركب كإل إيضاحه كما في المعاصم (قوله مخالفاً لعبارة الشرح) فإن كلامه في الصورة والفاعلية والغائية صريح في

القوازم المشيرة لها ثم انما ذكره من ان قاعل النظر هو المرتب الناظر وغايته التايدى الى مجهول كلام منسوب الى التحقيق واليقين وأما جعل الامور المعلومه مادة وان الهيئة العارضة لتلك الامور صورة فهو على سبيل تشبيهه بالمحسوس لان المادة والصورة اما يكونان للجسام (١٢٠) والنظر الذى هو الفكر من الاعراض النفسانية

أقول كل مركب صادر عن قاعل مختار لا بد له من علة مادية وعلة صورية وهما داخلتان فيه ومن علة قاعلية وعلة غائية وهما خارجتان عنه وقد يعرف الشيء بالقياس الى علة واحدة أو علتين أو ثلاثا وانما عرف بالاربع كان ذلك أكل من باقى الاقسام وليس المراد من التعريف بالعلل أن تكون هي بنفسها معرفة لانها مبينة للمعول بل المراد أنه يؤخذ للمعول بالقياس الى العلل محمولا عليه فيعرف بها وما ذكره من أن قاعل النظر هو المرتب الناظر وأن غايته هو التايدى الى مجهول فهو قول تحقيقي وأما ان الامور المعلومه مادية وأن الهيئة العارضة لتلك الامور صورة فهو قول على سبيل التشبيه

يستلزم ان يكون اطلاق القاعل والغاية مجازا لان قاعل المعرفة والحجة المبدأ الفياض دون المرتب والملة الغائية اما تكون للصادر بالاختيار (قوله كل مركب آه) اي موصوف بالتركيب في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار المتبرك كما هو المتبادر سواء كان موجودا خارجيا أو ذهنيا وهو المراد بالتركيب الحقيقي الواقع في بعض تصانيفه فلا يرد كل أمرين موجودين اعتبر التركيب بينهما فانه مركب وليس له مادة ولا صورة قيد بل المركب لان البسيط لا يكون له علة مادية ولا صورة سواء كان صادرا عن مختار أو موجب وبالصادر عن المختار لان الصادر عن الموجب لا يكون له علة غائية سواء كان مركبا أو بسيطا وادخال الفكر في هذه السككية على التشبيه المتفرع على اثبات المادية والصورة له كما لا يخفى (قوله من علة مادية آه) لان النصف بالتركيب في نفس الامر لا بد له من الاجزاء التي هو بها بالقوة ومن الانضمام به بالفعل ولا نفي للمادية والصورة الا ما به الشيء بالقوة وما به الشيء بالفعل بخلاف المركب الاعتباري اذ لا انضمام فيه في نفس الامر بل بمجرد الاعتبار (قوله داخلتان فيه) مقتومان لماهيته ولذا سميتا علل الماهية (قوله ومن علة قاعلية) لانه ممكن والممكن لا بد له من القاعل (قوله وعلة غائية) وهي مالا جلها الفعل لان الصادر بالاختيار لا بد له من مرجح يرجح أحد طرفي الفعل على الآخر كيلا يلزم الترجيح بلا مرجح على ماقرر في الحكمة والاشاعة ينكرونه (قوله خارجتان عنه) أي عن ماهيته يتوقف وجوده عليهما ولذا خصتا بعلل الوجود (قوله كان ذلك أكل الى آخره) فالاختصاص المستفاد من اضافة اللطائف الى هذا التعريف ليس حقيقيا بل بالنسبة الى الاقسام الثلاثة (قوله وليس المراد آه) بيان لغائده اعتبار قيد الاشئال وحل لما وقع في عباراتهم أنه تعريف بالعلل الاربع (قوله قول تحقيقي) من حققت الامر اذا تحققت ويقتضيه اي قول منسوب الى التيقن لاشبهه فيه (قوله فهو قول على التشبيه) أي تشبيه ما به الفكر بالقوة للمادية وتشبيه ما به بالفعل بالصورة وان كانا خارجين عن ماهيته ومن هذا ظهر ان كونه قولاً بالتشبيه لا يحتاج الى التحليل لكونه معلوما بما ذكره سابقا من كون المادية والصورة داخلتان في المركب فالتحليل بقوله لان النظر آه على سبيل التناول اما باعتبار أنه قد يطلق النظر على مجموع الامور المرتبة لخصوصية كوقع في عبارة الملخص واما باعتبار أن المادية قد تطلق على

أما علل لترتيب قايحجل عليه المادية (قوله لان قاعل المعرفة الخ) وليس للناظر الا الترتيب (قوله انما تكون للصادر بالاختيار أى والمعرفة والحجة ضروريان بمد النظر الذي هو بالاختيار (قوله وهو المراد الخ) وقايحه الاعتباري المذكور (قوله وليس له مادة الخ) اذ المادة ما تقوم بها الصورة ولا قيام هنا بل بمجرد اعتبار (قوله لا يكون له علة المادية) لانها ما تركب منها الشيء والعلة الصورية هي الهيئة الحاصلة من اجتماع الاجزاء وهنا ليس كذلك (قوله لان الصادر عن الموجب الخ) أي مالا اختيار له أصلا (قوله المتفرع على اثبات الخ) أي ادعاء وجه الشبهه (قوله بل بالنسبة الى الاقسام الثلاثة فلا ينافي ان كل تعريف اشتد على العلل الاربع تكون تلك اللطيفة من لطائفه (قوله بيان لغائده

اعتبار الخ) أي ولم يقل تعريف بالعلل الاربع كما قالوا (قوله قدس سره محمولات عليه) أي أمر واحد فالترتيب يشير الى تلك العلل يصبح حمه على المعرفة والتعريف حمل (قوله قد يطلق النظر الخ) فتكون تلك الامور مادة له والهيئة الحاصلة لها صورة لكن على سبيل التشبيه من حيث انها لا يكونان الا للجسام

(قوله بالمطابقة) متعلق بالاشارة (قوله الحاصلة للتصورات) أي الحاصلة للتصورات لان الهيئة للمدركات لا للادراكات وقوله الحاصلة اي من حصول الخيال في المحل لما علمت ان الصورة عندهم حلة في القاتات وان القاتات واحدة والصور تتوارد عليها وكذا يقال في قوله الحاصلة لاجزاء السرر (قوله في اجتناعها) أي بسبب اجتناعها (قوله والى العلة الفاعلية) أي انه مكتسبه على طريق أهل السنة وموجده على طريق أهل الاعتزال (قوله بالالتزام فيه ان الترتيب جعل كل شيء في مرتبه أي جعل الاشياء كالنهي الواحد فالصورة هي الهيئة وهي غيره على كل من الترتيبين لان الهيئة معولة للترتيب ولازمة له وظهر ان العلة غير المعلول فالترتيب يدل على الهيئة بطريق الالتزام وعلى الفاعل كذلك فلا وجه لما ذكره من التفرقة وأوجب بانه لما كان الزوم في الاول أظهر من الثاني وذلك لان دلالة الترتيب على الفاعل من دلالة (١٢١) المعلول على العلة ودلالة الترتيب

على الصورة من دلالة العلة على المعلول ودلالة العلة على المعلول أظهر من دلالة المعلول على العلة جعلها من قبيل الدلالة المطابقة أي انها تشبه الدلالة المطابقة في الظهور وانما كانت دلالة العلة على المعلول أظهر من العكس لان العلة المعينة تدل على معلول معين وأما المعلول فلا يدل على علة معينة بل على علة ما مثلاً للثارة للاحراق في الاحراق معلول فيلزم من معرفة العلة معرفة المعلول دون العكس فحق عرفت النار عرف الاحراق ولا يلزم من معرفة الاحراق معرفة النار لجواز ان يكون من الشمس فالترتيب

فالترتيب اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة فان صورة الفكر هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للتصورات والتصديقات كاهية الحاصلة لاجزاء السرر في اجتناعها وترتيبها والى العلة الفاعلية بالالتزام لان النظر من الاعراض النفسية والمادة والصوراتما تكونان للاجسام (قوله فالترتيب اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة) أقول اعترض عليه بان صورة الفكر كما اعترف به هي الهيئة الاجتماعية ولا شك انها ليست نفس الترتيب بل هي معولة له * فيكون دلالة الترتيب عليها التزامية كدلالاته على المرتب ويمكن أن يقال ان دلالة الترتيب على الهيئة التي هي للمعولة له أظهر من دلالاته على المرتب الذي هو فاعله لان دلالة العلة على معلولها أقوى وأظهر من دلالة المعلول على علة لان العلة المعينة تدل على معلول ما به الشيء بالقوة مطلقا حيث جعلوا الموضوع داخل في الماديات كما في الحركات (قوله من الاعراض النفسية) أي المختصة من بين الاجسام بذوات الانس الحيوانية سواء قلناه الترتيب لخصوص والممرتب لخصوص (قوله والمادة والصورة آه) صرح به المحقق الطوسي في شرح الاشارات حيث قال انما قال اي الشيخ كأنها علة المادية والصورية ولم يقل ما علة لان المثلث لامادة له ولا صورة فانه كالمادة والصورة تكونان للاجسام انتهى فانه صريح في انها معنى للمادة والصورة المختصين بالاجسام واليه تشير عبارة الشارح حيث قال وصورة الفكر آه بعد التعبير بالعلة الصورية وهذا لا ينافي ما صرح به السيد في شرح المواقف من ان المراد بالعلة الصورية والمادية ما يميز الاجسام والاعراض وكذا ما في شرح الملخص من ان المراد بالمادة والصورة هنا أي في تقسيم العلة ما يميز الاجسام والاعراض لان تلك الارادة بطريق التشبيه والمجاز فاندفع الشكوك التي عرضت للتأخير (قوله بل هي معولة له الى آخره) قيل هذا انما يتم اذا جعل الترتيب مصدر الفاعل فدلوه نفس الهيئة الاجتماعية فدلته عليه مطابقة وليس بشي لان النظر صفة الناظر فكيف يصح ترفيعه بجماعه صفة الامور ولان التأدي علة غائبة لفعل التأخر لا للهيئة المرتبة عليه (قوله لان دلالة العلة على معلولها) قال المحقق

(١٦ شروح الشمسية) معلول للفاعل وعلة في الهيئة لان الشيء قد يكون علة باعتبار ومعلول باعتبار آخر فدلالة الترتيب على الفاعل من دلالة المعلول على العلة ودلالة الترتيب على الهيئة من دلالة العلة كما علمت

(قوله مطلقا) أي سواء كان داخلا أو خارجا كالموضوع للعلم فانه خارج عن العلم لكن يكون به بالقوة من حيث ان المحمولات التي هي العلم لا تكون الاعلى موضوع ثم ان الصورية تابعة للمادية (قوله الحيوانية) أخرج انبائية (قوله او المرتب) أي بناء على الترتيل (قوله في انها) أي العلة المادية والعلة الصورية (قوله بمعنى للمادة والصورة الخ) المادة مابلا فرائغا والصورة جوهر حال في المادة فقطعة الخشب مادة وصورتها هي الخشبية فاذا احترقت تبدلت الصورة الخشبية بالصورة الرمادية فقولها المختصين بالاجسام أي المتركب منها الاجسام (قوله فدلالاته عليه) أي على مدلوله (قوله قدس سره لان العلة المعينة تدل على معلول معين قيل عليه ان أريد بالعلة المعينة العلة التامة فسلم لكن لا يتم التعرّب وان أريد بها العلة الناقصة فلا نسلم وأوجب

(قوله كالتجار) ناهية عن التجار علة السرير وفيه أن أهال العبد حركته في المعلولة وأما الهيئة الحاصلة للسرير فأثر حركته فالخاصل أن التجار أنهم علة لأفعاله وحركته والهيئة ناشئة عن حركته (قوله إلى العلة المادية) المادة ما يكون الشيء حاصلها بالقوة العلة الفاعلية ما يكون الشيء حاصلها بالفعل (قوله فإن الغرض من ذلك الترتيب النج) فيه أن هذا

بأن المراد بها العلة التامة ولما ثبت أن نوع العلة يدل على معلول معين كان دلالة العلة أي ولو ناطقة مطلقاً أقوى من دلالة المعلول أقول هذا الكلام ظاهري لا يليق بكلام الحكماء ويمكن أن يقال المراد بالهيئة ما يستلزم وجوده وجود المعلول ويتحقق المعلول عند تحققه ولا شك أن الترتيب وإن لم يكن علة تامة لكن يتحقق معه المعلول وقيل إن العلة التامة أيضاً لا تدل على معلول معين نعم وجودها يستلزم وجود المعلول وأوجب عنه بأن المراد بدلالة العلة التامة أن التصديق بوجود العلة التامة يستلزم التصديق بوجود المعلول وقيل عن بعض الأكابر أن المراد بالتبين هنا التبين النوعي فإن كل علة معينة بالنوع كالنار تدل على معلول معين كالحرارة دون العكس لأن الحرارة المعينة بالنوع لا تدل على علة معينة كالنار واعتراض عليه بأن هذا إنما يتم إذا كانت الحرارة العارضة للشمس (١٢٢) والحرارة العارضة للنار والعارضة للحركة متحدة بالنوع فاجاب بأنه كذلك كما

أد لا بد لكل ترتيب من مرتب وهي القوة الفاعلة كالتجار للسرير وأمور معلومة إشارة إلى العلة المادية كقطع الخشب للسرير وللتأدي إلى مجهول إشارة إلى العلة الغائية فإن الغرض من ذلك الترتيب معين والمعلول المعين يدل على علة ما فإراد التنبيه على ذلك فصر بالمطابقة على معنى أن دلالة الترتيب على الهيئة كالمطابقة في الظهور

الطوسي في شرح الاشارات العلم التام بالهيئة التامة لا يتم من غير علم بكونها مستلزمة لجميع ما يلزمها لذاتها وهذا العلم يتضمن العلم بلوازمها التي منها معلولاتها الواجبة بوجودها فالعلم التام بالهيئة التامة يقتضي العلم بماهية المعلول وآيته والمعلول من حيث هو معلول لا يقتضي علة معينة وإنما يقتضي علة ما لوجوده فالعلم بالمعلول من حيث هو معلول يقتضي العلم بآية العلة دون ماهيتها انتهى وخلاصته أنه لا بد في العلة من خصوصية بها يصدر المعلول المعين دون غيره فإذا علم بتلك الجهة استلزم العلم بالمعلول بلا شبهة بخلاف المعلول المعين وحاصل الجواب أنه لا شك في دلالة الترتيب على الهيئة والمرتب لأن الذهن يتخلل منه اليها والأولى دلالة العلة التامة بمعنى الفاعل المستقل بالتأثير والثانية بالعكس فالأولى أقوى ولو قال فإن الترتيب المعين يدل على الهيئة المعينة بلا شبهة دون المرتب فلذا عبر عنها بالمطابقة لكي في مقصوده لكنه قصد إثباته بالقاعدة السكينة فاندفع الشكوك التي عرضت للتأخرين بتدبر (قال كالتجار) هذا بناء على بادي الرأي والأقوال كالتجار فاعل للحركات التي هي معدت للسرير

ين في موضعه ومحصل الجواب أن دلالة الترتيب على الهيئة التي هي معلولة أيضاً لا التزام إلا أن الشرح عبر عنها بالمطابقة للتنبيه على أن إحدى الدلالاتين الاتزاميتين أظهر من الأخرى وبهذا أيضاً دفع ما قيل من أن الترتيب لو كان إشارة إلى العلة الصورية بالمطابقة لكان الترتيب نفس العلة فيصدق الترتيب على الفكر فتأمل أم عماد على السيد (قوله قال الخقق الطوسي إلخ) من

هنا قالت الفلاسفة علمه تعالى بالسلك منطوق علمه بذاته (قوله فالعلم التام إلخ) أما الأول فلأن العلة لذاتها الترتيب موجبة للمعلول فالعلم بها من حيث إنجائها له يوجب العلم به بعينه وأما الثاني فلأن المعلول يقتضي العلة لاندانته بل لا يمكنه إلا مكاناً أما يقتضي علة ماضية العلة من قبلها (قوله وآيته) أي وجوده وذلك لأنه لا بد من وجوده عند وجودها لتامها (قوله لا بد في العلة من خصوصية إلخ) ضرورة التأثير في الشيء دون غيره أما المعلول فلا خصوصية له إذ لا تأثير منه (قوله بخلاف المعلول فإنه لا يلزم قابلية التأثير من أي مؤثر (قوله لأن الترتيب يقتضي إلخ) فالمراد بدلالة الالتزام أن يكون هناك علاقة مصححة للتأثير والتأثر وهو الترتيب الذهني بالمعنى الاعتيادي لا الترتيب البين بمعنى عدم التشاكك كما يفيد كلام الصمام (قوله بمعنى الفاعل المستقل إلخ) لا يعني مالا يتوقف تأثيره على شيء حتى يرد أن الترتيب يتوقف على الاختيار ووجود المرتب ولنا وهم بعضهم فقال أنه ليس بعلة تامة كما تقدم (قول الشرح إذ لا بد لكل ترتيب إلخ) دليل لاستلزام الترتيب هنا للفاعل حاصله أن هذا فرد من أفراد الترتيب وكل ترتيب لا بد له من مرتب فلهذا لا بد له من مرتب فاندفع ما في الصمام أيضاً (قوله دون المرتب) أي المعين (قوله للتأخرين منهم قوله داود وعماد) (قوله فاعل للحركات) أي التي هي صنع السرير

علة المركب أي الهبة الاجتماعية لا لترتيب في الحقيقة فإن الملل بالملل إنما هو المركب بجمعه (قوله ليس إلا أن يتأدى
الذهن) أي إلى أن تفصل النفس (قوله كجلوس السلطان) ظاهره أن الجلوس علة للسير مع أن الجلوس علة لاتخاذ
السير ويمكن أن يجاب بأن يقال هو علة له من حيث اتخاذه وتبين من هذا كله أن الفكر عبارة عن هذا المركب من
امادة والصورة ومعلوم أن التعريف عين المعرفة وحيث قد قول الشارح أنه مشتغل على الملل الأربع الخ فيه تسمح إذ
ظاهره يقتضي أن الملل الأربع داخلية في المركب لأن التعريف عين المعرفة (قوله أي الفكر) إنما فسر بذلك رعاية لسوق الكلام
لأن الكلام أولاً وآخره في الفكر وما قيل إنما فسر دفع توهم أن يحمل الترتيب على مجرد الهبة الاجتماعية فوهم لأن المشار إليه
الترتيب المخصوص الذي هو الفكر (قوله دائماً) قيد في المتن لا في الثاني أي أن صوابه متفية في جميع الاوقات والا لاقتضى أن
جميع الفكر خطأ مطلقاً لأن المعنى عدم صوابه الفكر في جميع الاوقات ثم إن هذه البارة محتملة لأمري الأول أن بعض الافكار
صحيح في بعض الاوقات وبعضها خطأ في بعضها وهو الواقع الثاني أن جميعها غير صواب لأن هذا الكلام من قبيل سلب العموم
وهو صادق بصورتين وعلى كل حال فيكون خطأ الفكر ثابتاً في بعض الاوقات فقد تحقق فكر قاسد ولم يتحقق أن كل فكر
صحيح لأنه من عموم السلب لأنه لا يكون كذلك إلا إذا جعل دائماً قيداً في الثاني (١٢٣) وهو يلزم عليه الخطأ (قوله فن

واحد) تفصيل لما قلناه
العلاء ويتأدى أي يصل
فكره وقوله إلى التصديق
بحدوث العالم كأهل السنة
وأما زاد لفظ من وعقله
بالعامل الثاني بعده لأجل
أن يكون إشارة إلى أن القصد
تفصيل مناقضة العقلاء
باعتبار مقتضى أطفالهم لا
باعتبار ذواتهم بخلاف ما لو
قال فواحد يؤدي إلخ
لكن مفيداً لتفصيل
المناقضة باعتبار أفراد

ليس إلا أن يتأدى الذهن إلى المطلوب المجهول كجلوس السلطان مثلاً للسير وذلك الترتيب أي
الفكر ليس بصواب دائماً لأن بعض العقلاء يناقض بعضاً في مقتضى أفكارهم فن واحد يتأدى
فكره إلى التصديق بحدوث العالم ومن آخر إلى التصديق بقدمه بل الإنسان الواحد يناقض نفسه بحسب
الوقتين فقد يفكر ويؤيد فكره إلى التصديق بقدم العالم ثم يفكر ويناقض فكره إلى التصديق بحدوثه
(قوله لأن بعض العقلاء يناقض بعضاً) أقول دل هذا على أن الفكر قد يكون خطأ وإن
(قال كجلوس السلطان) أي للسير وهو أيضاً قول ظاهره وإلا فواغية لا إيجاد السرير (قال أي
الفكر) فسر الترتيب بالفكر رعاية لسوق الكلام فإن ما قبله وما بعده مذكور بلفظ الفكر وما
قيل أنه توهم أن يحمل الترتيب على مجرد الهبة الاجتماعية فتوهم لأن المشار إليه الترتيب المخصوص
الذي هو الفكر (قال ليس بصواب دائماً) أي في جميع الاوقات قيد للمتن فلا بد أن يكون خطأ
في بعض الاوقات فتتحقق فكر قاسد إما بأن يظهر فساد الفكر الأول بينه أو يظهر فكر آخر
يناقضه وعلى التقديرين لا يكون كل فكر صحيحاً فيتلازم أول الكلام وآخره (قال فن واحد)
تفصيل لمناقضة العقلاء فلذا قدم الجار والمجرور على متعلقه وزاد من ولم يقل فواحد لأن المقصود بالذات

العقلاء وهو غير المقصود (قوله بل الإنسان الواحد) أضرب بهذا لكونه أظهر من الذي قبله لأن الشخص أعلم بنفسه من
علمه بغيره (قوله بحسب الوقتين) فيه أن شرط التناقض اتحاد الوقت ومتى احتلف لم يكن تناقض وأجيب بأنه أراد بالتناقض

(قوله أي للسرير) أي غاية للسرير لاتخاذ عدم مواضع كلام الشرح ولنا كان قولاً ظاهره (قوله لإيجاد السرير) لأن العلة الغائية
هي الحامل على الفعل ذهناً المترتب عليه خارجاً (قوله أنه توهم إلخ) أي لدفع ذلك التوهم الناشئ من جعل الترتيب داخلية بالاطاعة
مع أن المراد وقوع الخطأ بحسب المادّة والصورة مما قتوله مجرد الهبة أي الهبة المجردة عن المادّة (قوله قبل المتن) فيكون من سلب
العموم ويصدق بكون الجميع خطأ وكون البعض خطأ والبعض صواباً وعلى كل يتحقق كونه خطأ في بعض الاوقات (قوله أما بأن
يظهر فساد الفكر الأول بينه) إشارة إلى قول الشرح بل الإنسان إلخ وقوله أو يظهر فكر آخر إشارة إلى قوله فن واحد إلخ
(قوله أو يظهر فكر آخر) يناقضه فيكون القاسد واحداً لا بينه (قوله لا يكون كل فكر صحيحاً) بأن يكون الكل باطلاً والبعض باطلاً
والبعض صحيحاً (قوله فيتلازم إلخ) تبرع على قوله فلا بد إلخ في الصوابية عن الفكر الدائم إنما يستلزم أن ليس كل فكر صواباً
بمازاده من الوسائط تدبر (قوله فلذا قدم إلخ) أي لكونه تفسيراً لمناقضة العقلاء قدم الجار والمجرور لأنه يفيد الجهر فيه (قوله
ولم يقل واحداً) مع أنه يفيد الجهر أيضاً نحو رجل جاني (قوله لأن المقصود بالذات إلخ) وذلك إنما يفهم من زيادة من لأن

القوي وهو التخالف أو ان الوقتين ليسا طرفين للتناقض بل الفكرين المؤديين للنتيجة فقوله بحسب الوقتين على حذف مضاف أي بحسب تفكره في وقتين وأما التناقض فإعتبار النتيجة فزمن التناقض واحد وهو زمن وجود نتيجة الفكر الثاني مثلاً الشخص تارة يفكر فيؤديه فكره الى حدوث العالم وتارة يفكر فيؤديه فكره الى قدمه فزمن التناقض هو زمن وجود النتيجة الثانية لان النتيجة الاولى حاصلة عنده الى ان حصلت الثانية فاجتمع الامر ان قصد حصول الثانية يتغير في الثابت العالم فالوقت متحد وتعدد الوقت انما هو باعتبار الفكرين (قوله لزم اجتماع التقيضين) أي وهو محال أي فكونها صوابين محال أي وليس باخطأين أيضاً والالزم ارتفاع التقيضين (١٢٤) وارتفاعها محال كاجتماعها ثبت ان البعض صواب والبعض خطأ وهو المطلوب

ولا يتم الكلام الا بهذه المونة ثم ان استحالة اجتماع التقيضين بدئية فلا يحتاج لدليل بخلاف مخالفة اجتماع الضدين فلها انما هي من لزوم اجتماع التقيضين وذلك لان كلام الضدين أحسن من نقيض الآخر فسواء أحسن من لا يياض وياض أحسن من لا سواد فلو وجد سواد وياض لزم اجتماع سواد لا سواد وياض لا يياض وهو محال بداهة (قوله اجتماع التقيضين فيه) ان القدم والحديث مساويان للنقيض لانهما قضبان لان حدوث مساو للقديم وقد يقال ان القدم يستلزم لاحدوث والحديث يستلزم لقديم فلو صدق القدم والحديث لزم اجتماع القدم ولا قدم

قال فكران ليسا بصوابين والالزم اجتماع التقيضين فلا يكون كل فكر صواباً بداهة العقل لا تقي بتمييز الخطأ عن الصواب والا لا وقع الخطأ من العقلاء الطالين للصواب المحارون عن الخطأ وانما قال بل الانسان الواحد يناقض نفسه في وقتين لانه أظهر فان العاقل المفكر اذا قش عن أحواله وجد أنه يمتد أمورا متناقضة بحسب أوقات مختلفة أي يفكر في وقت ويمتد حكماً ثم يفكر في وقت آخر ويمتد حكماً آخر مناقضاً للحكم الاول فالوقتان انما هما للفكرين وأما التبيجان فمشتتان على اتحاد الزمان المتبر في التناقض واقتصر على بيان الخطأ في الافكار الكسبية بيان مناقضة مقتضى الافكار دون تفصيل العقلاء (قال والالزم اجتماع التقيضين) ان أدى الفكر الى التقيض فظاهر وان أدى الى المتنافين فلاستلزام كل منهما نقيض الآخر (قوله وان بدئية العقل آه) فلا يرد ان وقوع الخطأ لا يستلزم مساس الحاجة الى التسانن لجواز ان يكون تميز الخطأ عن الصواب بدئياً حاصلًا بمجرد الالتفات فان قلت عدم كفاية البدئية لا يقتضي الاحتياج الى القانون لجواز ان يكون ضرورياً سوى البدئي الاولى قلت معلوم بالضرورة أنه ليس التميز من الحسبات والتجربيات والمتواترات والحديثات فلو كان ضرورياً كان بدئياً اولياً أو من فضائياً قياساتها مما وعلى التقديرين تكفي البدئية في ذلك ولذا لم يقل ان مجرد التوجه لا يكفي بتمييز الخطأ عن الصواب (قوله من العقلاء الطالين آه) في الوصف إشارة الى دفع ما ينوهم من أنه يجوز ان يكون الخطأ لعدم طلبهم الصواب بل مجرد التشكيك والتعطيل وهذا الوصف مستفاد من لفظ العقلاء فان شأن العقلاء طلب الصواب لا التشكيك والتعطيل (قوله لانه أظهر) لان اطلاع الشخص على حال نفسه أظهر من اطلاعه على حال غيره (قوله فالوقتان الى آخره) أي في المتن والشرح فالجواب والمجورور متعلق بيناقتض بضمين معنى الفكر (قوله وأما التبيجان آه) فلا يرد ان شرط التناقض اتحاد الزمان فكيف يصح قوله يناقض في وقتين (قوله واقتصر على بيان الخطأ آه) أي الشارح حيث قال فن واحد (قوله لعدم ظهور ذلك) أي الخطأ في التصورات لان كل تصور معنى من للماني لتناقض ولا تناف بينها انما التنازع بين الاحكام الضمنية اللازمة لها

الكلام معها لتفصيل المتعلق اه وهذا اندفع ما قبل الظاهر ترك لفظة من اه (قوله الى التقيضين نحو الانسان حيوان فست الانسان لحيوان وقوله المتنافين كالأبدل لحيوان بمجرد اه ونحو المالمقديم والعالم حادث فان التناقض لا بد فيه من الإيجاب والسلب اه (قوله من الحسبات والتجربيات الخ) هذه الاربعة هي البدئي الغير الاولى لتوقفها على الحس والتجربة والمتواتر والحديث وهو انتقال الذهن الى المطلوب دفعة بدون الحركتين اه (قوله ولذا لم يقل) أي لكونه اما بدئياً أو من فضائياً قياساتها معها لان الضبايا التي قياساتها معها ليست معلومة بمجرد التوجه بل مع ضمنية القياس الذي معها اه (قوله أظهر من اطلاعه على حال غيرها لاحتال ان الغير لا يمتد ما يدل عليه لفظه بخلاف حال المتخصص نفسه فانه لا رية فيه اه) قوله معنى من المعاني التي لاتناقض الخ) لانه لاتناقض في الذهن انما التناقض في الالتهاب وهذا بمحض طوليل في جواسيه على المقائد (قوله انما التنازع الخ)

والحدوث ولا حدوث وهو اجتماع النقيضين والحاصل ان الفكرين اذا اتجا النقيضين فاجتماعهما اذا صدق الفكران ظاهر وأما اذا اتجا المتخالفين فاجتماع النقيضين من جهة الاستزام كل من المتخالفين لقمض الآخر (قوله فست) أى دعت الحاجة الى قانون أى أمر وضابطوسايقان للملحق مسائل كلية وكل مسئلة منه توصف بكونها قانونا فإطلاق القانون على الكل أى على الهيئة الاجتماعية من تلك المسائل من إطلاق وصف الجزئيات على الكل (قوله يفيد معرفة طرق اكتساب الخ) الطرق هي القول الشارح في النظريات الصورية والطريق في النظريات التصديقية الحجة (قوله فست الحاجة الى قانون كلي) اعترض بأنه اذا كان بعض الافكار صحيحا وبضها فاسدا لادعو الحاجة الى تفصيل أحوال الافكار الجزئية لا الى القانون الكلي وأجيب باننا لانفك ذلك لكن تفصيل أحوال الافكار الجزئية متعذر فلا بد من قانون يرجع اليه في معرفة أحوال أى نظر أريد من

أى فيرجع الى التناقض في التصديقات فلذا اقتصر عليه (قوله أو السكب) عطف على الخطأ (قوله فترك العرض الخ) مفرع على الثاني (قوله ليس لعدم وقوعه) فيها بل تقع فيها بأن لا يكون مافى الذهن (١٢٥) صورة لما أريد تصوره وهو مني

على أنه خطأ في التصور ورد بما مر من أنه خطأ في انتساب الصورة لئها وهو التصديق (قوله بل لاحتياجه) أى يان وقوع الخطأ فيها وقد استوفى الكلام فيه في حواشي القائد اه (قوله تلك الافكار الجزئية) أى التي وقع فيها الخطأ (قوله لا الاحتياج الى القانون فان من علم ان العالم حادث وكل حادث له صانع علم بالضرورة ان العالم له صانع وان لم يعلم ان الموجبين في الشكل الاول متجان

فست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظرية والصورة والتصديقية للتصديقات لعدم ظهور ذلك في التصورات (قوله فست الحاجة الى قانون) أقول يريد أن المقصود وان كان معرفة تفاصيل أحوال الانظار الجزئية لكنها متعذرة فلا بد من قانون أو السكب في التصورات بناء على شبه الامام ترك العرض لبيان الخطأ فيها ليس لعدم وقوعه فيها حتى لا يثبت الاحتياج الى جزئى المتعلق بل لاحتياجه الى بيان لابلق بهذا المختصر للدون للمبتدى (قوله يريد الى آخره) يريد دفع ما يرد من ان اللازم من وقوع الخطأ في الافكار وعدم كفاية البديهيية في التزج الاحتياج الى معرفة أحوال تلك الافكار الجزئية لا الاحتياج الى القانون وحاصل الدفع ان هنا مقدمة مطبوعة تركها الشارح لظهورها كأنه قل فست الحاجة الى قانون لتعذر معرفتها تفصيلا لما عرفت ان بديهية العقل لائني بذلك التزج فلا بد من معرفة جميع الافكار الصحيحة والفاسدة التي لا تخصر في عدد حتى يمكن الحكم بان هذا الفكر الجزئي الواقع منا صحيح أو فاسد ولا شك في تعذر تلك المعرفة وانما لم يعلل يلزوم الدور أو التسلسل لانه يحتاج كل فكر الى آخر أو يلزم إحاطة الذهن بأمور غير متناهية لجواز الانتهاء الى فكر جزئي يكون محته وتميزه عن الخطأ بديها أولا وقد يعلل بان معرفة محه الفكر الجزئي الواقع منا معرفة يقينية لأفحصل الا من القانون الكلي الذي يندرج فيه لان الطريق للمقدور لنا ليس الا الاستدلال بحال الكلي على الجزئي أو بحال الجزئي على الكلي أو بحال الجزئي على الجزئي والاخير ان لا يفيد ان

موجبة (قوله لتعذر معرفتها الخ) علة لقوله الى قانون أى تصرف به اجالا اذا قنذر معرفتها تفصيلا وقوله لما عرفت علة لقوله مست تدبر (قوله فلا بد من معرفة جميع الافكار الخ) بان يكون بحيث كل فكر يرد عليه يمكن من معرفة محته وفساده كما يفيد قول الشرح وأي فكر صحيح وأي فكر فاسد فقوله حتى يمكن الحكم بان هذا الفكر الجزئي الخ أى أى فرد من أفراد الافكار الجزئية التي تقع منا (قوله حتى يمكن الحكم الخ) فالاحتياج الى معرفة الجميع الذي لا ينصغر انما هو لتسكن من هذا الحكم للاحتياج الى المطالب التي لانتهى كثرة حتى يمنع بان مطالب كل أحد بالقصل متناهية وغير المتناهي انما هو ما يصلح ان يطلب سكنه غير محتاج اليه (قوله لم يعلل) بصيغة المجهول (قوله لانه يحتاج كل فكر الى آخر) اماما توقف عليه وهو الدور أو غيره وهو التسلسل (قوله أو يلزم إحاطة الذهن الخ) فالخذور فيه الاحاطة بغير المتناهي لان الاحاطة تنافي عدم التناهي وهذا غير محذور التسلسل اذ لا يلزم فيه الاحاطة بغير المتناهي اذ لانتهى فيه (قوله لجواز الانتهاء الخ) فيتمتع التسلسل والاحاطة بغير المتناهي وكذا الدور لانا نتخار توقف كل واحد على غير ما توقف عليه (قوله بحال الكلي) لاشتماله على حال الجزئي (قوله أو بحال الجزئي على الكلي) وذلك هو الاستقراء فانه استدلال بحال الجزئيات على حال الكلي (قوله أو بحال

الانظار الخاصة (قوله من ضروريتهما) متعلق باكتساب وهذا يفيد أن مقدمات القياس لابد أن تكون ضرورية ولا تكون نظرية مع أنها قد تكون نظرية والجواب أن المراد من ضروريتهما أي ابتداء أو بواسطة نظر لأنه إذا كانت احداها نظرية أو كلاهما لابد من دليل على ذلك وفكر حتى ترجع النظريات للضروريات حتى يسلم من الدور أو التسلسل مثلا العالم حادث وكل حادث لابد له من صانع كل منهما نظري لكن يشتهان للضرورة فيستدل على الأولى بأن العالم متغير وكل متغير حادث ولا شك أن الأولى ضرورة قوله من ضروريتهما أي ولو بواسطة (قوله والاحاطة الخ) معطوف على معرفة والاحاطة بالافكار الصحيحة والفاصلة عبارة عن العلم بهما والافكار جمع ففكر هو ترتيب القدمتين (قوله الواقعة فيها أي في تلك الطرق) اعلم أن الفسادارة يكون من جهة المادة والصورة ونارة يكون من جهة أحدهما فإذا قلت العالم قديم وكل قديم مستغن عن المؤثر فهو فاسد المادة دون الصورة وإذا قلت بعض (١٢٦) الإنسان ليس بحيوان ففاسد للمادة والصورة لأن صفري الشكل الاول لابد

من ضروريتهما والاحاطة بالافكار الصحيحة والفاصلة الواقعة فيها أي في تلك الطرق حتى يعرف منه أن كل نظر بأي طريق يكتسب وأي فكر صحيح وأي فكر فاسد وذلك القانون هو المتعلق * يرجع اليه في معرفة أحوال أي نظر أريد من الانظار الخاصة (قوله من ضروريتهما) أقول لم يرد أن اكتساب النظريات إنما يكون من الضروريات ابتداء بل أراد أن اكتسابها إنما يستند إلى الضروريات أما ابتداء أو بواسطة لجواز أن يكتسب نظري من نظري آخر ويكتسب ذلك النظري الآخر من نظري ثالث وهكذا لكن لابد من الانتهاء إلى الضروريات دفعا للدور أو التسلسل (قوله أي فكر صحيح وأي فكر فاسد) أقول قد عرفت أن الفكر مادة هي الأمور المسلوطة وصورة هي الحقيقة الاجتماعية اللازمة للترتيب فإذا بحثنا كان الفكر صحيحا أو فاسدا ما أو فسد أحدهما كان فاسدا فإذا أريد اكتساب تصور لم يمكن ذلك من أي تصور كان بل لابد له من تصورات

اليقين معين الأولى وعلى كالاتمليين لا يثبت الاحتياج إلى المتعلق في تحصيل نظري يكون محجة فكره بدنيا أوليا مادة وصورة ولا خير في ذلك قدبر فإنه ما زلت فيه أقدم الفاضلين (قوله يرجع إليه) في معرفة محجة الفكر الخصوص مادة وصورة (قوله لم يرد أن اكتساب إلى آخره) حتى يرد عليه أن اللازم مما تقدم هو الاحتياج إلى قانون يفيد معرفة طرق الاكتساب للمجهولات من المعلومات دون الضروريات وما قيل أن قانون اكتساب النظريات من النظريات يصدق عليه أنه قانون اكتساب النظريات من الضروريات فلا حاجة إلى التعميم الذي ذكره قدس سره فيه أنه يستلزم استدراك قوله من الضروريات (قوله قد عرفت آه) يريد ببيان معنى محجة الفكر وفاسده (قوله فإذا أريد آه) الفاء لتفصيل محجة المادة والصورة للمذكورين سابقا وتبين ما ذكره قدس سره أن المراد

أن تكون موجبة وإذا قلت بعض الحيوان ليس بالإنسان فصحيح المادة دون الصورة لعدم الإيجاب فصحة الفكر بصحة مادته وصورته (قوله حتى يعرف منه أن كل نظري الخ) أي جواب أن كل نظري (قوله بأي طريق يكتسب) بحيث يقال إذا كان المطلوب تصوريا فطريقه القول الخارج وإذا كان نظريا فطريقه الحقيقة (قوله أن كل نظري) بكسر أن كانت من مقول السائل والا فالتفصح (قوله وأي فكر صحيح) أي جواب هذا

السؤال وهو ما احتوى على محجة المادة والصورة وذلك القانون هو المتعلق من تسمية الشكل بوصف جزئه قوله التطبيقية وإنما أي المنسوبة إلى المتعلق - وأعم أن المتعلق قهنا نطق ظاهري أعني التكلم وبالطبي أعني إدراك المقولات والنسبة هنا يصح أن تكون للمتعلق الظاهري لأن القوة التطبيقية سبب الإدراكات الصحيحة والإدراكات الصحيحة سبب الأفكار الصحيحة والافكار الصحيحة سبب المتعلق فالتعلق سبب للتعلق الظاهري بواسطة فإن أريد بالنطق ما يشمل النطق الظاهري والباطني كان المتعلق سببا للاول بواسطة وبالنطق الثاني سبب الأفكار الصحيحة - قوله إنما يحصل بنبية أي سببا بعيدا بواسطة

الجزئي على الجزئي وذلك هو التبدل لكن في ذكر الاستقراء شيء لأن مانع فيه معرفة حال الجزئي لا السكلي (قوله ولا خير في ذلك لأن الاحتياج لقانون إنما هو في غير البديهي الصحة آه) (قوله محجة الفكر الخ) هذه هي الأحوال (قوله يستلزم لأن معرفة قانون اكتساب النظريات من الضروريات إنما هو باعتبار آخره أما باعتبار أوله فلا فلا وجه للتقييد بالضروريات بخلافه على كلام السيد فإنه يعتبر السكسب الاول ويقول أنه بين الضروري بواسطة تدبر (قوله استدراك قوله) أي الشرح

(قوله ومعنى وقوع الافكار فيها الخ) فمضى قول الترح والاحاطة بالافكار الصحيحة والفاسدة المستدرجة تحت تلك الطرق بان يكون الفساد لفقد الشروط ومنه يعلم اطلاق الطريق على الصحيح والقاسد ووجه أخذه من كلام السيد أنه متى كانت التصورات والتصديقات مناسبة مع وجود الطريق المخصوص كان ذلك الفكر جزئياً للطريق الصحيح المئين في المنطق والا كان جزئياً للطريق الفاسد المئين فيه ويدل لما قاله الخشي قول السيد في حاشية (١٦٧) المطالع ان الافكار الصحيحة

وانما سمي به لان ظهور القوة العقلية انما يحصل بسببه *

لها مناسبة مخصوصة الى ذلك التصور المطلوب وكذا الحال في التصديقات فكل مطلب من المطالب التصورية والتصديقية مباد معينة يكتسب منها ثم ان اكتسابها من تلك المبادي لا يمكن أن يكون بأي طريق كان بل لابد هناك من طريق مخصوص له شرائط مخصوصة فيحتاج في كل مطلب الى شيئين أحدهما تميز مباديه عن غيرها والثاني معرفة الطريق المخصوص الواقع في تلك المبادي مع شرائطه فاذا حصل مباديه وسلك فيها ذلك الطريق أصيب الى المطلوب فان وقع خطأ أما في المبادي او في الطريق لم يصب والمتكفل بتحصل هذين الامرين كما ينبغي هو هذا الفن (قوله لان ظهور القوة العقلية) أقول النطق يطلق على النطق الظاهري وهو التكلم وعلى النطق الباطني وهو ادراك المقولات وهذا الفن يقوى الاول

بطرق اكتساب النظريات أقسام المرف والحجة ومعنى وقوع الافكار فيها اندراجها تحتها وكونها جزئياً من جزئياتها وحمل طرق الاكتساب على المواد ومعنى افادة النطق اياها افادة مناسباتها بالافكار التي تياتي الواقعة فيها توهم وخروج من المعاني الاصطلاحية من غير ضرورة (قوله لما مناسبة مخصوصة آه) مثل كونه ذاتياً له أو خارجاً محملاً مساوياً بينا (قوله وكذا الحال في التصديقات) قاله لا يد فيها من مقدمتين مشتعلتين على الحدود الثلاثة (قوله فكل مطلب الى آخره) وهذا هو محجة المادة (قوله من طريق مخصوص) مثل الحدود والرسم في التصورات والقياس والتمثيل والاستقراء في التصديقات (قوله شرائط مخصوصة) كساواة المرف وكونه أحلى وبإيجاب الصغرى وكلية الكبرى مثلاً (قوله لم يصب) أي لم يلزم الاصابة الى المطلوب الصحيح وان اتفق في بعض الاحيان كما في قولنا زيد حمار وكل حمار جسم وما قيل ان اللازم هنا هو الجسمية التي في ضمن الحمار ففيه أنه على تقدير تسليمه لا يجري في نحو كل انسان فرس ولا شيء من الفرس بجماد (قوله والمتكفل الى آخره) أما المتكفل لتحصيل المبادي التصورية فيبان أقسام الكلبي وبيان خواصها التي تميز بعضها عن بعض وأما للطريق فيبان أقسام المرف وشرائطها وأما للمبادي التصديقية فيبان ما يتألف منه الصناعات الخمس وبيان ما يميز به بعضها عن بعض وبيان القضية وأقسامها وشرائطها وأما للطريق فيبان أقسام الحجة وشرائطها (قوله كما ينبغي) انما قال ذلك لان كل علم متكفل ببيان محجة مباديه لكن لاحق التكفل لان العلم اليقيني الجزئي انما يحصل من العلم بالسلكي فان التمثيل والاستقراء لا يفيضان اليقين (قوله ادراك المقولات) أي الامور الغائبة عن الحواس (قوله يقوى الاول) لان التكلم على وفق المعاني المدبرة في الذهن فاذا كان

يجب ان تكون موافقة لتلك القوانين بحيث اذا عرضت عليها كانت هي مستدرجة تحتها وتلك منطقاً عليها (قوله اندراجها تحتها) هذا مبني على ان الفكر مجموع المادة والصورة لا مجموع الحركتين ولا الترتيب فهو مخالف لما مر الا ان يكون المزوم فيها مر هو مجموع الامور المترتبة اه (قوله ومعنى افادة النطق اياها) عبارة (قوله المعاصم معترفاً) عطف على (بالافكار) عطف على المراد بالطريق (قوله توهم) لعله لان مجرد المناسبة لا يكفي للصحة المترتبة بعد (قوله وخروج من المعاني الخ) لان الطريق في الاصطلاح هو الموصل لا مجرد المبادي (قوله بينا) أي خاصة بينة (قوله الى المطلوب الصحيح) ويلزم الاصابة الى المطلوب الفاسد نحو العالم قديم وكل قديم

مستثنى عن الفاعل (قوله على تقدير تسليمه) اشارة الى منه باناً اذا قلنا زيد حمار وكل حمار جسم مطلقاً كانت النتيجة زيد جسم مطلقاً حماري غايته ان تكون اظهر كذباً (قوله لا يجري الخ) قد يقال ان اللازم حينئذ أيضاً لا شيء من الانسان القرصي بحمار الا ان يقال ان هذا صادق بخلاف زيد جسم حماري تدبر (قوله لان العلم اليقيني الخ) وبيان محجة مبادي باقي العلوم ليس بطريق حمل السلكي على الجزئي فان استعمل ذلك فيها كان من الرجوع الى المنطق (قوله أي الامور الغائبة عن الحواس) فلدراك الصور المأخوذة عن المحسوسات لا يقال له المنطق

(قوله ورسومه) إشارة الى أنه رسم لاحد كما يأتي بيانه (قوله آلة) كالجنس في الحد (قوله قانونية نسبة الى القانون) وفيه ان هذا يعارض ما تقدم لانه يقتضى أنغير قانون بل منسوب له وأجيب بان النسبة جاءت على الأصل لانه غير قانون بل منسوب للقانون وما تقدم من تسميته قانونا فعلى طريق التجوز سلمنا انها حقيقة فلا مانع من نسبة الشيء الى نفسه اذا أريد المبالغة كما جرى اذا أريد الكمال في الحمرة وواحدى اذا أريد المبالغة في الوحدة وخرج بهذا القيد الآلة الحسية لانها دائماً جزئية (قوله تصم مراعاتها) سيأتي ما فيه (قوله هي الواسطة بين الفاعل) أي فهي ليست مطلق واسطة بل واسطة مخصوصة واحتز به عن النسبة التي بين الموضوع والمحول فانها وان كانت واسطة لكن ليست بين الفاعل ومنفعله (قوله في وصول أثره لغير) احتز به عن العلة المتوسطة كما يأتي (١٢٨) (وقوله اليه) أي الى المنفعلة (قوله فالقيد الأخير) يقتضى ان هناك قيداً آخر وهو

ورسموه بأنه آلة قانونية تصم مراعاتها للنهن عن الخطأ في الفكر فالآلة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول أثره اليه * كالتشاور لتجار قاه واسطة بينه وبين الحطب في وصول أثره اليه فالقيد الأخير لا يخرج العلة المتوسطة فانها واسطة بين فاعلها ومنفعله اذ علة الشيء علة لذلك ويسلك بالتالي سلك السداد فهذا الفن يتقوى ويظهر كلا معني التعلق بالنفس الانسانية المسماة تدبير المعاني سدداً كان التكلم سدداً (قوله ويسلك بالتالي الى آخره) البناء لتعمده لانه يحفظه عن عروض الخطأ فيه (قوله يتقوى ويظهر) في عطف يظهر على يتقوى إشارة الى ان الظهور في الشرح بمعنى دست ياقن على ما في التاج وفي التعبير بالنفس الانسانية إشارة الى ان القوة النطقية عبارة عنها وفي التوسيف بقوله المسماة بالناطقة الى وجه التعبير بالقوة النطقية فان التسمية المذكورة تشير الى كونها مبدأً للنطق وهو معنى القوة النطقية (قال آلة) اختار صيغة المفرد اشاراً الى كونه علماً واحداً مفرداً بالتدوين (قال هي الواسطة الى آخره) هكذا فسر الامام في شرح الاشارات فالواسطة كالجنس يشمل كل ما يتوسط بين الشيئين كواسطة القادق والنسبة المتوسطة بين الطرفين وبقوله بين الفاعل ومنفعله خرجت الواسطة المذكورة عما لا يكون طرفاً فاعلاً ومنفعلاً ولظهور فائدة هذا القيد لم تعرض له الشارع وتعرض لفائدة القيد الأخير أي في وصول أثره اليه وما قيل انه يصدق التعريف على الشرائط وارتضاع المانع والمعد لانها وسائط بين الفاعل والمنفعلة في وصول الاثر اذ الاتحاد لا يحصل بدونها فهو لها متممات الفاعلية فان الفاعل انما يصير فاعلاً بالفعل بسببها لواسائط في الفاعلية (قال اذ علة الشيء الى آخره) تعاليل لقوله فانها واسطة أه ان رجع ضمير منفعله الى الفاعل وتأويل العلة وان رجع الى العلة المتوسطة فهو تعاليل لمقدمة مطبوعة أي فتكون واسطة بين فاعلها ومنفعله أيضاً لان فاعل الفاعل فاعل له بالواسطة لدخيله في الفاعلية على ما قالوا من ان مطلق العلة ينصرف الى الفاعل أو لان الشيء اذا كان محتاجاً اليه لامر هو محتاج

كذلك وهو قوله بين الفاعل ومنفعله ولم يبين محقره كما قبلنا لظهوره (قوله لا يخرج العلة المتوسطة) كبروا اذا فرض ان زيدا علة في عمرو وعمرو علة في بكر (قوله بين فاعلها ومنفعله) أي فعمرو واسطة بين زيد وبكر وهو المنفعلة لعمرو (قوله اذ علة الخ) ظاهره انه علة لقوله فانها أي العلة المتوسطة وهو عمرو واسطة بين فاعلها ومنفعله أي منفعلة العلة المتوسطة وهو لا يصح لان العلة الاولى مصدوقها زيد والثانية مصدوقها بكر وهي المنفعلة والشيء المتوسط هو عمرو أي فعمرو توسط بين فاعله ومنفعله نفسه لان بكر

منفعلة لعمرو هذا حاصل الدعوى فلا التفتات فيها الى كون بكر أثرأ لزيد وهذا العلة يقتضى الالتفات الى ان بكرأ لزيد الشيء والجواب ان المعلوم للعلة المذكورة في الحقيقة تحذف في الأصل فانها واسطة بين فاعلها ومنفعله ويلزم ان يكون واسطة بين فاعلها ومنفعله أيضاً (قوله اذ علة الشيء الخ) فاذا كان عمرو واسطة بين فاعله ومنفعله لزم انه واسطة بين زيد وبين منفعلة زيد وهو بكر (قوله دست ياقن) دست هو اليد وياقن الوجدان أي وجدان اليد والقوة (قوله اختار صيغة المفرد) أي التي تستعمل مفرداً لان آلة يستعمل مفرداً وجما (قوله كل ما يتوسط الخ) يشمل الواسطة في الوجود بان يكون زمان وجودها بين زمن وجود غيرها والواسطة بحسب المكان أيضاً (قوله والنسبة) عطف على واسطة (قوله تعاليل لقوله فانها واسطة الخ) ومراده به تحقيق دخولها في باقي التعريف حتي يمكن اخراجها بالقيد الأخير (قوله لان فاعل الخ) أي لا تريد بالعلة في كلام الشرح خصوص الفاعل بل مطلق المحتاج اليه ويكون معنى قوله اذ علة لان الشيء اذا كان محتاجاً اليه الخ (قوله على ما قالوا الخ) متعلق بقوله لان فاعل الخ

لكن بواسطة فصدق على بكر أنه منفعل للأثنين ما لكن يزيد بواسطة ولعمرو بغير واسطة وهذا كله اذا جعلنا ضمير منفعلا عائدا على العلة المتوسطة كما هو للتبادر أما لو رجح للفاعل أي يتنقل للفاعل ويكون اثب باعتبار أنه علة فلا يمر ظاهر لا غير عليه فعمرو متوسط بين زيد وبين منفعله (قوله الا انها الخ) استدراك على ما توهم من الواسطة في الوصول (قوله لا يصل الى المفعول) أي مطلقا وفيه أنه اذا كان لا يصل اليه لا يكون المفعول منفعلا عن العلة البعيدة فلا تكون العلة المتوسطة واسطة بين الفاعل ومنفعل ذلك الفاعل بل واسطة بين فاعلها ومنفعلها هي وحيدته فلا تحتاج في اخراجها عن تعريف الآلة الى التقييد الاخير لخروجها بقوله ومنفعله أي متنقل ذلك الفاعل والجواب أنه لا يمكن زيد مؤثرا في عمرو وعمرو مؤثرا في بكر فلا شك ان زيدا له مدخل في وجود بكر وليس ذلك المدخل الا بكونه فاعلا له لانه لا يمكن وجود بكر الا بسبب كون زيد صار فاعلا لعمرو ولكنه فاعل بعيد لم يصل أثره الى بكر فحيث بكر منفعل لزيد بعيد فيصدق حيث على عمرو أنه واسطة بين الفاعل وأغنى زيد ومنفعله وهو بكر لكن منفعله في الجملة فيحتاج الى اخراجه بالتقييد الاخير والى هذا اشار الشارح بقوله اذ علة علة الشيء علة له بواسطة (قوله فضلا) يستعمل بمعنى بقي وبمعنى زاد وجاوز قالني على الاول الوصول الى المفعول منتفح حالة كون الوصول بقية من الوصول المتوسط واذا كان هذا الوصول البقية منتفحا لم (١٢٩) منه انتفاء أصل الوصول لان

الدار اذا انتهت وبقي منها شيء ثم سبب انتفاءه لم منه انتفاء النار لانه اذا انتهى بقية الشيء لم ينتفاه الشيء فالذي جعل بقية الوصول المطلق لانه

الشيء بواسطة فان (ا) اذا كان علة (ب) و (ب) علة (ج) كان (ا) علة (ج) ولكن بواسطة (ب) الا انها ليست بواسطة بينهما في وصول أثر العلة البعيدة الى المفعول لان أثر العلة البعيدة لا يصل الى المفعول فضلا عن ان يتوسط في ذلك شيء آخر

بالناطقة فاشتق له اسم من الطلق (قوله لان أثر العلة البعيدة لا يصل الى المفعول) أقول

اليه لا آخر كان الشيء الاول أيضا محتاجا اليه للآخر بالضرورة فهو اثبات لكون منفعل العلة المتوسطة منفعل فاعلها باثبات الفاعلية بواسطة أو بمقدمة كلية ضرورية تشمل الفاعل وغيره وليس معاصرة على ما توهم (قال الا انها الى آخره) استدراك من قوله قولها واسطة بين فاعلها ومنفعلها (قال فضلا عن ان يتوسط آه) يعني ان التوسط في الوصول فرع لتحقيق الوصول فاذا اتنى الاصل اتنى الفرع بطريق أولى وفضلا مصدر فضل من حد نصر وسمع وضرب بمعنى زاد وبقي على ما في شمس العلوم يقع بعد نفي صريح أو ضمني للتبعية من نفي الاذي على نفي الاعلى فللثاني معناه اتنى الوصول مطلقا حال كونه بقية عن التوسط أي عن الوصول بالتوسط. وجزأته فيكون انتفاؤه اظهر وعلى الاول معناه اتنى الوصول مطلقا حال كونه زائدا ومتجاوزا عن التوسط.

يسى انما عبرنا عن العلة في قول الشرح اذ علة الشيء الخ بالفاعل لان المراد بها بناء على ما قالوا الخ وقوله أو لان الخ مطلق على قوله لان فاعل الخ (قوله فهو اثبات) أي قوله اذ علة الشيء

(١٧) شروح الشمسية) بناء على انه تمثيل لمقدمة مطوية اثبات للكون المذكور باثبات الفاعلية بواسطة بناء على ان المراد بالعلة خصوص الفاعل أو انشاءه للكون المذكور بمقدمة كلية يتأعلى على المراد بالعلة مطلق المحتاج اليه سواء كان فاعلا أولا وعلى كل لامصادرة (قوله فهو اثبات الخ) بيان لتقارير الدعوى والدليل حتى تنفي المصادرة (قوله استدراك الخ) بين به ان القسائل لا يجب ان يؤثر في المنفعل فسقط الاعتراض به انما يصل أثر العلة البعيدة اليه لا يكون المنفعل منفعلا لها فلا يكون داخلها في باقي التعريف فلا يصح الاحتراز بالتقييد الاخير عنها (قوله يعني ان التوسط الخ) بهذا اندفع ما قيل ان ما بعد فضلا أولى بالتقييد مما قبلها وليس الوصول بواسطة أبعد من الوصول بلا واسطة لجواز توقفه على الواسطة (قوله يقع بعد نفي) أي يقع بين أمرين متفقين يكون الثاني منهما. أخرى بالتقييد من الاول للدلالة على كون الثاني أخرى بالتقييد من الاول (قوله عن التوسط) لفظ عن فيه وفيها بده بمعنى من كما يدل عليه قوله وجزا منه ولما عبر أولاً بمن لانها الموجودة في قول الشرح فضلا عن ان يتوسط الخ أي واذا اتنى الجزأ اتنى الشكل بالاولى وهو معنى ظهور انتفائه (قوله مطلقا) أي غير مقيد بكونه جزأ وكون الحال قيداً لا ينافي تسلط التي عليه مطلقاً تدبر (قوله حال كونه زائدا الخ) أي حال كون انتفاء الوصول مطلقاً زائداً ومتجاوزاً عن انتفاء الوصول بالتوسط ومن المعلوم أنه يلزم من تحقق الزائد وهو انتفاء الوصول مطلقاً تحقق الزيد عليه وهو انتفاء الوصول

جعل بقية الوصول المتوسط وعلى الثاني قلعتي انتهاء الوصول مطلقا حال كونه زائدا عن الوصول المتوسط فانتفاء الوصول
المتوسط اولوي لانه أحسن من انتهاء الوصول مطلقا وانتفاء الوصول مطلقا الذي هو أعم قد نفي قبزم منه نفي الاخص نظير
هذا قوله زيد لا يملك الدرهم (١٣٠) فضلا عن الدينار أي أنه لا يملك الدرهم حالة كون نفي الدرهم زائدا على

ونافيا والاصل إليه أثر العلة المتوسطة لانه الصادر منها وهي من البعيدة

قيل عليه فعل هذا لا يكون العلول منفعا عن العلة البعيدة فلا تكون العلة المتوسطة واسطة بين
الفاعل ومنفعل ذلك السائل بل تكون واسطة بين فاعله ومنفعلها كما صرح به أولا وجبته
لا يحتاج في اخراجها عن تعريف الآلة الى القيد الاخير بل هي خارجة بقوله ومنفعله أي منفعل
ذلك الفاعل والجواب أنا اذا فرضنا أن (١) مثلا أوجد (ب) و (ب) أوجد (ج) فلا شك
أن (١) له مدخل في وجود (ج) وليس ذلك الا لكونه فاعلا له اذ لا يمكن وجود (ج) الا بان
يصير (١) فاعلا (ب) لكنه فاعل بعيد لم يصل أثره الى (ج) فيكون (ج) أيضا منفعله بعيدا
فيصدق على (ب) حيث أنه واسطة بين الفاعل ومنفعله في الجملة فيحتاج الى اخراجها بالقيد الاخير
والى ما ذكرناه مفصلا أشار اجمالا بقوله اذ علة علة الشيء علة له بالواسطة فتأمل

أي عن انتهاء التوسط فهو منتف أولاً (قال انما والاصل اليه) كلمة انما لتأكيد النفي السابق صريحا
للاهتمام بشأنه (قال لانه الصادر منها آه) أي العلول معلوم الانصاف بالصدر من المتوسطة لكونه
أثرها والمتوسطة معلومة الانصاف بالصدر عن البعيدة لكونها أثرها ومعلوم ان الشيء الواحد
لا ينصف بصدورين ولا يقوم صدور واحد بصدورين ثبت ان والاصل اليه أثر المتوسطة دون
البعيدة فالتعريف في قوله الصادر منها من قيل والد ذلك البعد وخلاصة كلامه ان العلول منفعل
بالبعيدة لكونها فاعلة له وليس صادرا عنها فلم يصل أثرها اليه بمحقق ذلك قولهم الواحد لا يصدر
عنه الا الواحد مع افتقارهم على ان الواجب تعالى فاعل لكل الممكنات بلا واسطة أو بواسطة
وللتأخير هنا كانت او هن من نسج المكشوف يتكشف لك حالها مما ذكرنا لك فلا حاجة الى
التصريح (قوله قيل عليه فعل هذا) أي على تقدير عدم وصول أثر العلة البعيدة الى العلول وبني
الاعتراض على استلزام الانفصال لوصول الاثر فاذا انتفى الوصول انتفى الانفصال (قوله أولا) أي
سابقا فلا يقتضي وجود التصريح ثانيا (قوله والجواب الى آخره) خلاصته ان الانفصال لا يستلزم
الوصول فالعلول منفعل العلة البعيدة مع عدم وصول أثرها اليه وذلك لان البعيدة لها مدخل في
وجود العلول لتوقفه عليها وليس ذلك الا بالفاعلية اذ لاجبة لتوقف وجوده عليها سواها فتكون
فاعلة له فيكون منفعلا لها أيضا لكون الفاعلية والمنفعية من الاضافات لكونه فاعل بعيد فتأمل بينه
وبين منفعله فاعل آخر يبييه لم يصل أثره اليه لا عرفت من أنه صادر من المتوسطة دون البعيدة
(قوله اشارة بمجمل بقوله آه) قد عرفت تفسير ذلك المجمل بما لا مزيد عليه (قوله فتأمل) أمر
بالتأمل لذته وغموضه حتى يظهر لك دفع ما توهم من ان المتبادر من منفعله المنفعل القريب فلا
حاجة الى القيد الاخير فان المتبادر هو المطلق ولذا قيد المحقق الطوسي التعريف بالقريب فقال
ما يتوسط بين الفاعل ومنفعله القريب ولو سلم قلتبادر من المنفعل القريب لا يكون بينه وبين فاعله

نفي الدينار فاذا انتفى الدرهم
ثم نفي الدينار دون
العكس لان نفي الدرهم
يشبه الاعم ونفي الدينار
يشبه الاخص لان من
يملك الدينار عده الدرهم
وليس كل من ملك الدرهم
يملك الدينار فالوصول
مطلقا انتفى حالة كونه
زائدا عن الوصول المتوسط
فقد انتفى المتوسط وزاد

بالتوسط لانه يلزم من نفي
العام نفي الخاص (قوله
فهو منتف أولا) أي
الوصول بالتوسط منتف
أولا حتى يتحقق انتفاء
الوصول مطلقا فيكون
الوصول بالتوسط أولى
بالانتفاء وفي كلامه رد
على الصاملن تدبر (قوله
والمتوسطة معلوم الخ)
أخذه من قوله وهي من
البعيدة لانه بقرينة ما قبله
بمنزلة وهي الصادرة من
البعيدة (قوله لا ينصف
بالصدورين) ان قننا ان
العلول صادرة عنها أي عن
كل منهما (و قوله ولا
يقوم الخ) ان قننا كلا

والقانون

من المتوسطة والعلول الاخير صادرين عن العلة الاولى يصدر وواحد ثبت ان الصادر

انما هو عن المتوسطة (قوله فالتعريف الخ) أي التعريف للعهد بناء على الاشهاد وهذا مفرع على قوله أي العلول معلوم الانصاف
الخ (قوله لكونها فاعلة له) أي لكونها فاعلة لثبته (قوله وليس صادرا عنه) أي عن المذكور وهو العلة البعيدة (قوله وللتأخير)

الامر ينفي مطلق الوصول كما انتفى الفينار وزاد الامر ينفي الدرهم فاذا انتفى الزائد الذي شأنه الوجود فن باب أولى غيره فاذا انتفى المزيد عليه انتفى الزائد (قوله أمر كلي) الامر الكلي مشترك بين أمرين الاول المنفرد الصادق على كثيرين كالإنسان يقال أنه أمر كلي بمعنى أنه صادق على كثيرين أي صالح لأن يحمل كل من هاهو هو وكذلك الحيوان والثاني النفيية التي حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها كالفاعل مرفوع فهي أمر كلي بمعنى أنها مشتقة على جزئيات كثيرة فالكلية بوصفها المفردات والقضايا والمراد هنا الثاني (قوله على جميع جزئياته) ظاهره أن القضية لها جزئيات مع أن الجزئيات تأتي لموضوعها نعم لها فروع تنفرع عنها فزيد من ضرب زيد وعمرو من ضرب عمرو وهكذا جزئيات لموضوع قولنا كل فاعل مرفوع وفروعها الأحكام الواردة على خصوصيات تلك الجزئيات كالحكم على زيد بالرفع (١٣١) من قولنا زيد من ضرب زيد

والقانون أمر كلي ينطبق * على جميع جزئياته

(قوله والقانون أمر كلي) أقول إذا قلت مثلا كل فاعل مرفوع فالنفاذ أمر كلي أي مفهوم كلي لا يتبع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه وله جزئيات متعددة يحمل هو عليها هو وهذه القضية أيضا أمر كلي أي قضية كلية قد حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها ولها فروع هي الأحكام الواردة على خصوصيات تلك الجزئيات كقولك زيد في قال زيد مرفوع وعمرو في ضرب عمرو مرفوع إلى غير ذلك وهذه الفروع مندرجة تحت القضية الكلية المشتقة عليها بالقوة القريبة من الفعل والقانون والاصل والقاعدة والضابط أسماء لهذه القضية الكلية بالقياس إلى تلك الفروع المندرجة واسطة أصلا لا أن يكون بينهما فاعل آخر فيخرج عن الحريف آلة الضرب الذي يكون بين الضارب والمضروب حائلا (قوله أنا قلت كل فاعل مرفوع إلى آخره) تمديد للتفسير المذكور بقوله فقله أمر كلي أم كما يدل عليه الفاء تعرض أولا لا يتبادر إلى الفهم من لفظ الكلي ومن الضابط على الجزئيات ونسبة الجزئيات إليه من غير تقدير ولذا ذهب بعض القاصرين إلى أن القاعدة هو المفهوم الكلي كما صرح به في حاشية المطالع وثانيا لا هو المراد وبين معنى الانطباق وأن نسبة الجزئي إليه تسامح ثم أشار إلى بطلان الأول بقول والقانون والقاعدة والاصل أمية خلاف الاصطلاح مع عدم مساعدة العبارة له (قوله وهذه القضية أيضا أمر كلي) أي حكم كلي وليس غنصا بالفاعل كما سبق إليه الوهم من تذكر الكلي (قوله قد حكم إلى آخره) تفسير لمعنى الكلية إذا وصف بها القضية (قوله هي الأحكام اه) أي المحمولات الواردة على خصوصيات الجزئيات مع تلك الجزئيات كما يدل عليه التثنية (قوله وهذه الفروع اه) إشارة إلى أن الانطباق حينئذ يعني الأشكال لا إلى كما سبق إليه الوهم من نسبتها إلى الجزئيات (قوله بالقوة القريبة من الفعل) متعلق بالمشتقة والمراد بالأشكال وجودها فيها ولا شك في كونه بالقوة إذ الحاصل بالفعل حكم واحد وليس المراد به كونها بحيث يستخرج منها حتى يرد أنه بالفعل (قوله والقانون والقاعدة اه) يعني أن هذه الفاظ مترادفة

مرفوع وعلى عمرو وعلى بكر بالرفع من قولك عمرو من قام عمرو أو بكر مرفوع وأجيب بأن في الكلام حذف مضافين أي ينطبق ومشمول على جميع أحكام جزئيات موضوعها وهذا الأشكال بالقوة القريبة من الفعل لا أنه بالفعل

أنظر من هم (قوله آلة الضرب لمعه الصرف بالصاد المهمة ثم الفاء أي الآلة التي تكون حائلا بين الضارب والمضروب فلا يصل إليه الاثر وتلك الآلة كالترس ونحوه وقد وجدت في نسخة هكذا آلة الصرف وهو موافق لما ترجيناه اه ع ط كذا نقل عن الشيخ وهو سهو تقدير (قوله حائلا) احترز

به عن الضرب باليد مثلا فإنه ليس بواسطة (قوله لا يتبادر إلى الفهم الخ) فأن للتبادر من الكلي المفهوم الكلي ومن الانطباق الحل (قوله هو المفهوم الكلي) أي مفهوم لفظ الفاعل مثلا لا القضية الكلية (قوله مع عدم مساعدة العبارة له) أي عبارة الشرح إذ لا تعرف الأحكام من مفهوم الفاعل مثلا (قوله وليس غنصا بالفاعل يعني أن مراد السيد بقوله وهذه القضية أيضا أمر كلي أن لفظ أمر كلي ليس غنصا بالفاعل من قولنا كل فاعل مرفوع بل كما يطلق عليه أمر كلي يطلق على القضية أيضا بنائها لأنها حكم فيها على كلي (قوله مع تلك الجزئيات) فلهامما مندرجان في القضية الكلية (قوله كما سبق إلى الوهم الخ) لأن الجزئيات في الاصطلاح اسم للامواد المتعددة التي يحمل عليها المفهوم الكلي الذي لا يتبع تصوره من وقوع الشركة فيه مفهوم لفظ الفاعل وهذا هو بعض ما ذهب إليه بعض القاصرين السابق (قوله حتى يرد الخ) لأن تلك الحينية ثابتة بالفعل

(قوله ليتعرف) اللام الغاية والعاقبة أي ان هذا الامر الكلي مشتمل على جميع أحكام الجزئيات بالقوة وعاقبة ذلك الاشئال
تعرف أحكام جزئيات الموضوع أي التعرف بالفعل فالتعرف بالفعل معاقب للاشئال بالقوة وليس المراد ان التعرف للاحكام
بمجرد اشئال الكلي على جميع الاحكام بالقوة كما هو ظاهر بل لابد من موعة أخرى وهو ان يأخذ جزئيا من جزئيات
الموضوع ويحمل عليه الموضوع ويحمل قضية صغرى ويحمل ذلك القانون الكلي كبرى فيبرز حيثن حكم الجزئيات بالفعل بحيث
تقول زيد من ضرب زيد فاعل وكل فاعل مرفوع يتبع زيد من ضرب زيد مرفوع فالحكم على زيد بالرفع تعريف لذلك
الحكم بالفعل هذا ولك ان تقول لا يجوز لما قررناه فيها تقدم بل المراد منطق أي مشتمل موضوعه على جميع جزئياته او ان
في العبارة استخدمنا والمعنى (١٣٢) منطق ذلك الامر الكلي لا يلغني المتقدم وهو القضية بل بمعنى آخر وهو

المفرد أعني الموضوع

لنتعرف أحكامها منه كقول التلحة الفاعل مرفوع فانه أمر كلي منطق على جميع جزئياته يتعرف
أحكام جزئياته منه

فيها واستخراجها منها الى الفعل يسمى تقريرا وذلك بان يحمل موضوعها أعني الفاعل على زيد مثلا
فيحصل قضية وتعمل صغرى القياس وتلك القضية الكلية كبرى هكذا زيد فاعل وكل فاعل مرفوع
فينتج ان زيدا مرفوع قد خرج بهذا العمل هذا القرع من القوة الى الفعل وقس على ذلك غيره
قوله امر كلي أي قضية كلية وقوله منطق أي مشتمل بالقوة على جزئياته أي على جميع أحكام
تطلق في الاصطلاح على هذه القضية مثلا من حيث اشئالها على تلك الفروع وللإشارة الى الحثية
وصف الامر الكلي بالانطلاق مع أنه لا يكون الا كذلك وبهذا ظهر عدم صحة حمل الامر الكلي
على موضوع تلك القضية لأن صدقه على جزئياته لازم له فلا حاجة الى الذكر وليس بمعتبر في
مفهوم القاعدة حتي يقال أنه ذكر للإشارة الى الحثية وأيضا لا معنى لاستخراج أحكام جزئياته منه
الا بتقدير المضاف أي من حكمه اذا كان الاستخراج من الحكم يكون هو الاصل لا الموضوع
(قوله بهذا العمل) وهو تحصيل الصغرى وضما الى القاعدة (قوله وقس على ذلك) أي على
استخراج القرع المذكور من تلك القاعدة استخراج فروع اخر لهذه القاعدة ولغيرها (قوله على
جميع احكام الى آخره) بحذف المضاف بقرينة قوله يتعرف احكامها والمضاف اليه بقرينة ان ليس
للقضية جزئيات (قوله ليتعرف اه) في بعض نسخ الشرح بدون اللام فهو جملة لا محل لها من
الاعراب وفي بعضها باللام للماقبة دون التعليل وفي صيغة الفعل إشارة الى ان تلك المعرفة بالكلفة
وللمشقة تخرج من التعريف القضية الكلية التي تكون فروعها بديهية غير محتاجة الى التخرج
كقولنا الشكل الاول متنج فيكون ذكره في الفن بطريق المبدئية لمسائل أخرى قيل ما ذكره
قدس مره تسكلف مستغني عنه بان يقال معناه قضية كلية تشتمل على جزئيات تعتبر فيها باعتبار
تحققها لا باعتبار ثقلها وتستدعي تحققها فخرجت الشرطيات اذ لاجزئيات لها والسوال باز لا تشتمل

(قوله من حيث انطلقها
الخ) لان الامر الكلي
من حيث الطباقة على
مسارو موضوعه أو على
أهم منه لا يسمى قانونا
مثلا كل انسان ضاحك
لا يسمى قانونا بالنسبة الى
الطباقة على كل ناطق ضاحك
وكذلك كل انسان ناطق
لا يسمى قانونا بالنسبة الى
الطباقة على بعض الحيوان
ناطق (قوله عدم صحة
حمل الخ) كاتوهم البعض
السابق (قوله وليس بمعتبر
في مفهوم القاعدة الخ)
صوابه في مفهوم الامر
الكلي الا ان يقال معناه
انه حيثن يكون التيدمعترا
في مفهوم الامر الكلي
فلا حاجة اليه لان صدقه

على جزئياته لازم وليس بمعتبر الخ تدبر (قوله بقرينة ان ليس للقضية
جزئيات) لان الجزئية اتما تكون للمفهوم الكلي وهو موضوعا (قوله لا محل لها من الاعراب) لانها مسوقة لبيان فائده (قوله
دون التعليل) لان الانطلاق ليس للتعرف بل لكونه ذاتيا لا تحت (قوله قيل ما ذكره السيد الخ) القائل العمام وما ذكره
السيد هو ان معنى التعريف قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها (قوله تعتبر فيها باعتبار تحققها) حاصله ان الجزئيات
تكون معتبرة تخرج الكلي من حيث كليته (قوله وتستدعي تحققها) أي تستدعي تحقق تلك القضية وصدقها فتحقق تلك
الجزئيات ووجودها (قوله تخرجت الشرطيات) أي بقوله تشتمل على جزئيات وقوله والسوال باز لا يستدعي تحققها وصدقها
من حيث انها قضية تحقق الجزئيات المعتبرة في تحقق كونها قضية لصدق السالبة مع انتفاء الموضوع

(قوله حتى يعرف الخ) أي لانه فاعل وكل فاعل مرفوع وقوله حتى يعرف الخ فترجيع على قوله ليعرف منه جزئياته الخ يعني الغاء التفرسية (قوله وبين المطالب الكسبية) كتبوا الحدوث للعالم المتج له قواك العالم متغير وكل متغير حادث ثم ان ظاهره ان القوة العاقلة فاعلة للمطالب الكسبية وان المطالب المذكورة منفصلة لها مع انها أي القوة العاقلة قابلة للمطالب فغاية الامر ان المنطق واسطة بين القابل والمقبول فلا يكون المنطق حيثذ آلة والحاصل انه لايتأتى ان يكون آلة لا لو كانت القوة العاقلة فاعلة للمطالب فيكون المنطق واسطة بين الفاعل والمتفعل مع ان القوة العاقلة قابلة للمطالب لا فاعلة لها والجواب ان جعل المنطق آلة انما هو بناء على القول بأن الحكم فعل فللمطالب الكسبية فعل للقوة العاقلة وحيثذ فالمنطق واسطة بين الفاعل والمفعل أو يقال تنبني على القول بان الحكم الذي هو المطالب كيفية لنفس أي ادراكا ولكن جملة آلة اما بناء على الظاهر المتبادر الى الافهام من كون القوة العاقلة فاعلة لادراكاتها لان الادراكات لا كانت ناشئة بنوسط فعل صادر عن النفس أعني الاحساس والتوجه والنظر يسبق الى القيم انها افضل حال وأما ان يجمل في الكلام مضاف محذوف والاصل واسطة (١٣٣) بين القوة العاقلة وبين مبادي.

المطالب ومبادي المطالب
ترتيب الصغرى والكبرى
في التصديقات وترتيب
الجنس والفصل في
التصويرات فالتقسيم ترتب
الصغرى والكبرى والجنس

حتى يتعرف منه ان زيدا مرفوع في قولنا ضرب زيد فانه فاعل وانما كان المنطق آلة لانه واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية

جزئيات موضوعه وقوله ليعرف أحكامها منه أي بالفعل على الوجه الذي قررناه (قوله لانه واسطة بين القوة العاقلة) أقول قيل عليه ان القوة العاقلة قابلة للمطالب الكسبية

على الجزئيات المتغيرة في تحقيقها بناء على ان السالبة لا تستدعي وجود الموضوع فالتانون لا يكون الا قضية كلية حتمية موجبة وانما اضيفت الجزئيات الى الامر الكلي مع ان الواضح اضافها الى موضوعها للدلالة على ان المراد الجزئيات بحسب نفس الامر لانها جزئيات القضية بمعنى الجزئيات المتغيرة فيها دون الاعم الشامل للجزئيات القضية المتغيرة في معنى الكلي أقول وفيها ذكره تكلفنا الاول ان يراد اشتغالها على الجزئيات ان يكون الحكم فيها على تلك الجزئيات الثاني ان يراد بجزئياتها الجزئيات المتغيرة في تحقيقها ولا دلالة للفظ عليه مع ان المتبادر من اضافة الجزئي الى شيء ان يكون جزئيته بالقياس اليه وان يكون ذلك الشيء كماله الثالث انه يستلزم ان لا يكون قولهم قضيتا المتساويين متساويان وقضيتا الاعم اخص من قضيتا الاخص قانونا لاشتغالها على تناقض الامور الشاملة نحو الاشياء والا يمكن وهي من الامور القضية الرابع انه يلزم ان لا تكون المسائل التي موضوعها الكليات المنحصرة في فرد واحد كباحث الواجب والمقول والافلاك قوانين لعدم الجزئيات لما في نفس الامر بل بالفرض ثم لا يخفى على الفطن ان المعنى الذي ذكره قدس سره اسبق الى القيم مما ذكر هذا الفاضل بلا شبهة لكن المرء مشغوف بنتائج فكره والظاهر ما قيل ان المراد بالجزئيات

القضية أيضا يعني ان الجزئيات المضافة الى الكلي أهم من جزئياته بحسب نفس الامر وجزئياته القضية التي يتحقق بها كلية الكلي بخلاف الجزئيات المضافة الى القضية فان المراد بها الجزئيات بحسب نفس الامر لانها المتغيرة في القضية لابتناء الاحكام عليها دون القضية (قوله ان يراد بجزئياتها الخ) لانه متى كان المراد بالكلي القضية الكلية وبالجزئيات جزئيات الموضوع فلا معنى لاتطابق القضية على تلك الجزئيات الا اشتغالها على احكامها بالقوة (قوله ان يكون الحكم فيها الخ) لان هذا هو الذي اشتملت عليه القضية دون نفس الجزئيات فان الذي اشتمل عليها الموضوع والمراد ان الحكم فيها عليها اجالا كما سبق (قوله المتغيرة في تحقيقها) الجزئيات الفردية (قوله ان يكون جزئيته بالقياس اليه) وعلى ما ذكر جزئيته بالقياس لا هو اخص منه أعني المقيد بما هو منتهى في نفس الامر دون ما يتناول للفرض ولذا قال على جزئيات متغيرتها لاعلى جزئياتها (قوله وان يكون ذلك الشيء كماله) وعلى ما ذكر الكلي هو ذلك الاخص (قوله لاشتغالها الخ) قلها جزئيات محققة انما ابرادها من جهة هذا الاشتغال (قوله والمقول الخ) أي مبحث كل منها (قوله لعدم الجزئيات لها) قابرا دجا من هذا الوجه وان كان ماله وما

والفصل والمنطق واسطة بين المبادئ المطلوب التي هي منقطة لما (قوله في الاكتساب) أي في حال الاكتساب (قوله لان مسائله قوانين إلخ) فيه إشارة الى ان تسميته بالقانون تساع أي مجاز من باب تسمية الشيء بوصف أجزائه قبله واحدا (قوله ولا يكون ذكر إلخ) أي ليجتاج لتوجه لان ذكره للإشارة الى الحيثية السابقة لانه ذكر لبيان كيفية التفرع (قوله من غير لزوم الحذف) كما مر عن السيد (قوله يحتاج الى تكلف) كان يقال المنظر فلاحظ الانطباق بخلافه على التوجيه فانه تفرع للانطباق (١٣٤) (قوله حيثذ) أي حين جرينا على الاظهر (قوله ذلك الفاضل أي)

في الاكتساب وانما كان قانونا لاث مسائله * قوانين

لافاعلة لها وأجيب بأن الحكم ان كان فلا اشكال في التصديقات وان كان ادراكا فكونه آله اما بناء على الظاهر المتبادر الى أفهام المبتدئين من كون العقلة قاعلة لادراكاتها كما ذكره واما الفروع تنبيهها لما في الاندراج وبحكامها الاحكام التي تشتمل تلك الجزئيات عليها وحيثذ لاجابة الى الحذف والاظهر عندي ان المراد قضية كلية تنطبق أي يحمل موضوعا على جزئياته عند تعرف احكامها منها فيقتد يكون التعريف مشتملا على بيان التفرع أيضا ولا يكون ذكر الانطباق بعد ذكر السلكي محتاجا الى التوجيه وتكون الجزئيات محمولة على معناها المتبادر من غير لزوم الحذف لان ضمير ينطبق وجزئياته راجع الى الموضوع المفهوم من السلكي اذ معناه ما يكون الحكم فيه على جميع افراد موضوعه ويؤيده ما وقع في عباراتهم عند تعرف احكامها فان تعلق عند على التوجيهات المذكورة يحتاج الى تكلف واللام في لتعرف كما في أكثر النسخ حيثذ يكون للتوقيت يعني ان التعريف على التوجيهات للذكورة غير ما ذكر ذلك الفاضل يصدق على القضية السالبة مع اهم صرحوا بان مسائل العلوم قضايا موجبة وجوابه ان القضايا السالبة من القوانين اذا سبقت الفروع كما يكون من الموجبات يكون من السوالب والتأويل المذكور انما ارتكبه لان البحث في العلوم لا يكون الا عن السوارض الذاتية (قوله لافاعلة لما) أي لالانها ولا لانه يتعلق بها لان الترتيب الذي هو فعلها انما يتعلق أثره اعني الهيئة المخصوصة بمبادئها فلا يكون المنطق واسطة في وصول أثرها اليها فلا يرد ان كون المطالب الكمية منفعة لا يتوقف على كون العقلة قاعلة لها فان الخشب منفعل للتجار والتجار ليس قاعلا له (قوله فلا اشكال في التصديقات) لان المتعلق يكون واسطة في حصول التصديق الذي هو أثر الإيقاع الذي هو فعل النفس وهذا القدر يكفي في كونه آلة ولا يجب جريته في التصورات أيضا (قوله بناء على الظاهر المتبادر) فان الادراكات لما كانت فائضة بتوسط فعل صادر عن النفس أعني الاحساس والتوجه والنظر يسبق الى الفهم انما افعالها ولا ضمير في بناء اطلاق اللفظ على شيء باعتبار ما يتبادر الى الفهم وان كان خلاف الواقع انما يضر ذلك في المطالب العلمية (قوله واما بناء الى آخره) فكلام الشارح على حذف المضاف أي بين مبادئ المطالب الكمية (قال في الاكتساب) أي في حال الاكتساب (قال لان مسائله قوانين)

المضام (قوله قضايا موجبة) لانها قوانين يعتبر فيها الانطباق ولا انطباق في السوالب (قوله والتأويل المذكور) أي تأويل السوالب بالموجبات لم يرتكبه لعدم الاستنباط منها بل لان البحث في العلوم انما يكون بمحمل العوارض الذاتية والسلب عدم شيء لا عارض ذاتي ثم يظهر ان المراد بالتأويل تأويل الاشكال على الجزئيات في تعريف القانون بالاشكال على احكامها سواء أريد بالجزئيات جزئيات الموضوع على ما قاله السيد والخشبي أو الفروع على ما قاله صاحب الفيل فان هذا الاشكال لا يكون في السوالب تدبر (قوله فلا يرد إلخ) لان أثر فعل التجار وهو الهيئة المخصوصة واصل

للخشب بخلاف أثر فعل القوة العاقلة فانه انما وصل لميادي المطلوب لانه (قوله في حصول التصديق) أي كلية للمطالب وهي النسب الحكمية فالمنطق آلة في كون تلك النسب مصدقا أي موقفة في الشرح كونها مكتسبة تدبر (قوله وهذا القدر إلخ) فلا يردانه حيثذ يخرج قسم التصورات من تعريف المنطق قال قدس سره وان كان ادراكا أي فهو كيف لا نصل (قوله لما كانت فائضة) فليست آثارا لفعل النفس بل هي فائضة من المبدأ الفياض (قوله انما افعال) أي وآثارها المتعلقة بالمطالب كونها مدركة (قوله أي في حال الاكتساب) دفع لما يتوهم من ان قوله في الاكتساب يدل على ان الاكتساب هو الازل الواصل الى المطالب مع انه تأخير وفعل وأثر الفاعل ما يرتب على فعله لافعله

(قوله كلية) صفة كاشفة (قوله منطبعة) أي مشتملة بالقوة القريبة من الفعل (قوله على سائر جزئياتها) أي على جميع جزئياتها (قوله عرفنا منه الخ) أن قولنا لاشيء الخ أي بأن نقول لاشيء من الإنسان يحجر بالضرورة سالبة ضرورة وكل سالبة ضرورة تنعكس سالبة دائماً ينتج لاشيء من الإنسان يحجر تنعكس سالبة دائماً قلنا هلا عكست الضرورية ضرورة مثل نفسها إذا يصح أن يقال في عكس لاشيء من الإنسان يحجر بالضرورة لاشيء من الحجر إنسان بالضرورة قلنا أن عكس الضرورية مثل نفسها لا يطردها فكذا فرض أن زيداً لم يركب في عمره الحمار صدق لاشيء من مركوب زيد بفرض الضرورة ولو انعكس ضرورة لكذبت بأن يقال لاشيء من القرس يركب زيد بالضرورة وإتمام كاذبة لأن نقضها وهو بعض القرس مركوب زيد بالإمكان صادق وإتمام كان هذا قبضها لأن الإمكان يقابل الضرورة وإتمام كان أحد التقيضين صادقاً كان الآخر كاذباً وإذا كذب عكسها ضرورة تبين أن يكون عكسها دائماً وهي لاشيء من القرس يركب زيد دائماً وهذه صحيحة قطعاً (قوله والام يمرض للمنطقي خطأ) لكن التالي باطل يبطل التقدم وهو كونه يصمم (١٣٥) قال الذي يصمم أمّا هو مراعاة

(قوله هذا مفهوم التعريف) أي يفهم من التعريف أن الذي يصمم إتمام والمراد أنه بنفسه وفي هذا إشارة إلى أنه يمكن البحث في هذا الذي يفهم بأن يقال من الجائز أن يقال أنه هو الذي يصمم بشرط المراعاة بل هذا هو القريب للقول ولك أن ترجع اسم الإشارة لجميع ما تقدم وبحث في بعضه بما سمعت (قوله بمنزلة الجنس) أي بمنزلة الصدق على كثيرين وليس جنساً لأن الآلة عرض مأم فإن قلت سيأتي للمشار

كلية منطبقة على سائر جزئياتها كما إذا عرفنا أن السالبة الضرورية تنعكس إلى سالبة دائماً عرفنا منه أن قولنا لاشيء من الإنسان يحجر بالضرورة ينعكس إلى قولنا لاشيء من الحجر إنسان دائماً وإتمام قال تعصم مراعاتها الذهن لأن المنطق ليس هو نفسه يصمم الذهن عن الخطأ والام يمرض للمنطقي خطأ أصلاً وليس كذلك فإنه ربما يخطئ لأعمال الآلة هذا مفهوم التعريف * وأما احترازاته فالآلة بمنزلة الجنس والقانونية بمنزلة الفصل يخرج الآلات الجزئية لأدب الصنائع وقوله تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر *

بناء على أنه آلة بين القوة العاقلة وبين المعلومات التي ترتيبها لاكتساب المجهولات فإن الأثر الحاصل فيها بترتيب العاقلة إياها على وجه الصواب أمّا هو بواسطة هذا الفن

يعني أن إطلاق القانون عليه كما يستفاد من قوله وهو المطلق باعتبار أن أجزاء قوانين لا باعتبار ذاته وهذا ظهر وجه كونه قانونية لكونه منسوباً إلى القانون نسبة الكل إلى وصف الأجزاء ووصف القانون بالصفة الكاشفة لآليات كونها قوانين لأن صدق الحد دليل على صدق المحدود ولم يذكر ليتعرف أحكامها لأنه خارج عن الحد بيان لفكرة الانطلاق ولقظ السائر بمعنى الجميع على ما في الصحاح وإن أنكره الزعخشري وقال أنه في اللغة يعني الباقي واستعماله بمعنى الجميع فهم وأن وقع في كلام المصنفين (قال من العلوم (١)) أي العلوم الكسبية كما يقتضيه السياق أو العلوم الحسية على ما هو الفرض من تدوينه (قال ليس بصمة (٢)) أي ليس كافياً في الصمة بل لا بد من المراتاة

أنه لا يصح التعريف بالمرض العام كان مع الفصل أو الخاصة فهذا التعريف غير صحيح والجواب أن عدم الصحة طريق لبعض وسائله خلافه وأنه صحيح ويدل على ذلك قوله ورسومه حيث لمسه القوم (قوله يخرج الآلات الجزئية) لأن القانونية نسبة لقانون والقاعدة

(قوله يعني أن إطلاق الخ) يريد أن مراد الشرح بقوله وإتمام كان قانوناً الاعتذار عن إطلاق القانون عليه في كلام المصنف مع أنه قانوني أي منسوب للقانون كما هو في الرسم المذكور لأنه نفسه قانون وليس مراده شرح ما في الرسم المذكور حتى يرد أن المذكور فيه أنه قانوني لا قانون (قوله كما يستفاد) أي ذلك الإطلاق (قوله وهذا ظهر الخ) فهذا الذي ظهر هو شرح ما في الرسم المذكور وما قبله اعتذار عن المصنف بتوصل به إلى ما ظهر واستثنى بهذا الظهور عن التصريح (قوله ووصف القوانين الخ) توجيه للإتيان بالوصف للكاشف (قوله ولم يذكر الخ) دفع لما قيل الأولى إتمام الحد لأن ما ذكره فرغ لا ترك وحاصله أن ما ذكره واحد وليس فرعاً لا ترك بل الأمر بالعكس (قوله الزعخشري) ضبطه بعض حواشي الجامعي بضم الزاي (قوله يعني الباقي) بناء على أنه من السور يعني البقية (قوله ليس كافياً الخ) دفع لما قيل أن لسكن من لسطق والمراد مدخلا في الصمة

(١) قوله قال من العلوم المقول عليه يأتي في صفحة (١٣٦) (٢) وقوله قال ليس بصمة ما وجدنا المقول عليه في الشارح تأمل

(قوله عارض من عوارضه) أي عارض عام (قوله فان الذاتي للشيء الخ) فالانسان مجموعه حيوان ناطق لأن الحيوان ذاتي للانسان وكذا ناطق وقوله فان الذاتي للشيء أي كالحیوان فانه ذاتي للانسان وقوله يكون له في نفسه فيكون له أي باعتبار ذاته أي ذات ذلك الشيء كالانسان فالحيوان ثابت للانسان باعتبار ذات الانسان (قوله بل بالقياس الى غيره) أي بل بالنظر الى غيره من العلوم وهذا يقتضي ان كل عارض للشيء يكون له باعتبار غيره وأورد عليه الضاحك بالنسبة للانسان فان الضاحكية عرضية وهي لاحقة للانسان لا باعتبار غيره وكذا الكاتب الان فالضاحك عارض باعتبار التعجب وفيه أنه رد التعجب فانه عارض (قوله بالغاية) حاصله انه علل كونه ربما بتعليين وتلك الآلية مفسرة بالعصمة في نفس الامر وإن كانت بحجة بحسب الظاهر وقوله ولانه تعريف بالغاية تعليل ثان لكونه ربما اشارة الى أنه كذلك باعتبار صدره أي ماهو كالجنس وباعتبار ماهو فيه كالفصل والحاصل انه قدم التعليل الاول لكونه في الجنس وآخر هذا لكونه في الفصل (قوله مسائله) أي مسائل ذلك العلم تطلق المسئلة على القضية ككل فاعل مرفوع وتطلق على نسبة القضية أي النسبة التامة وهو المراد هنا ثم اعلم ان العلم يطلق على مسائل العلم وعلى ادراك تلك المسائل أي ادراك النسب ادراك تصديق ويطلق أيضا على الملكة الحاصلة بمزاولة القضايا وقوله حقيقة كل علم مسائله فيه أنه سيأتي له ان اجزأ (١٣٦) العلوم مسائله ومبادئه وموضوعاته وهناك جعله نفس المسائل والجواب ان عد

الموضوعات والمبادئ من اجزاء العلوم على سبيل التسامح لان المسائل فلا وجه لتفنيها عنه (قوله العلوم القانونية التي لاتصم) أي العلوم الآلية القانونية الخ لان الاخراج إنما هو بقيد العصمة مع ثبوت الآلية والقانونية بقوله كالعلوم الآلية زيادة من التامخ فاسدة أو العبارة سقيمة فالنظر لمسخة صحيحة (قوله بل عما يضر) كعلم

يخرج العلوم القانونية التي لاتصم مراعاتها الذهن عن الضلال في الفكر بل في المقال كالعلوم العربية وإنما كان هذا التعريف ربما لان كونه آلة عارض من عوارضه فان الذاتي للشيء إنما يكون له في نفسه والآلية للمنطق ليست له في نفسه بل بالقياس الى غيره من العلوم الحسكية ولانه تعريف بالغاية ادغابة للمتنق الصصة عن الخطأ في الفكر وغاية الشيء تكون خارجة عنه والتعريف بالخارج رسم وهما قاعدة جلية وهي ان حقيقة كل علم مسائله

(قوله ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم) أقول أسماء العلوم الخاصة كلتنطق والنحو والفقه (قال العلوم القانونية التي لاتصم) أما بان لانكون غايتها العصمة كالعلوم الآلية وأما ان تكون غايتها العصمة لكن لاعن الخطأ بل عما يضر أو عن الخطأ لكن لافي الفكر بل عن الخطأ في اللفظ (قال لان الذاتي للشيء) معناه انه اذا لو حظ الشيء في نفسه وقطع النظر عما سواء يجب ثبوت الذاتي له وهو ظاهر فلا يضر ذلك كون النسبة ذاتيا للامور النسبية كالمقولات النسبية (قال حقيقة كل علم) يعني ما به الشيء هو هو ولذا ضم الماهية اليها واعتبار وضع الاسم لها لكونها حقيقة اعتبارية باعتبار وضع الاسم بلزاتها (قوله أسماء العلوم المدونة الى آخره) مقصوده دفع التدافع بين

السكر وما بعده لم النحو (قوله اذا لو حظ الخ) خرج الحاصلة نحو الضاحك والتعجب فانه ليس كذلك والا لما تحلف والذاتي لا يكون بالقوة (قوله فلا يضر ذلك في كون النسبة الخ) لانه اذا لو حظت الامور النسبية وقطع النظر عما سواءا وجب ثبوت النسبة لها وإن كان لايد من المتسمين (قوله ما به الشيء هو هو) لايد من اعتبار التأثير بين الموضوع والمحول ليصح الخلل فالراد بهو الاول ذات الشيء وبالتالي ما يلزمه وهو كونه متحصلا في نفسه بحيث يعبر عنه بهو والسببية المستفادة من الباء يكفيها التأثير الاعتباري ولا يجه النقص بالفاعل اذ الفاعل يتحصل به وجود الشيء لا الشيء نفسه ولذا قالوا ان الفاعل يجمعل الشيء موجود لا ذلك الشيء كذا قاله الحنفي في حواشي المواظف لكن الظاهر ان هذا مبني على ان الماهيات غير محمولة تدبر (قوله أيضا ما به الشيء هو هو) أي لا المعنى الوضعي للحقيقة وهو الماهية من حيث وجودها الخارجى بناء على ما اشتهر من ان الحقيقة تختص بالموجود الخارجى لان المسائل التي هي حقيقة كل علم ليست حقيقة متحصلة بل أمر اعتباري اذ الموجود كل مسألة على حدة فالجميع أمر اعتباري (قوله حقيقة اعتبارية) أي لافي نفسها لما عرفت (قوله أيضا حقيقة اعتبارية) أي متصفة بالوحدة في الاعتبار لافي الخارج اذ المركب بالتركيب الحقيقي لما يكون له وجود ووحدة غير وجودات الاجزاء ووحدها بحسب نفس الامر في ظرف كانت الاجزاء موجودة فيه فيكون له آثار

ولوازم غير مجموع آثار الاجزاء ولوازمها قاله الزاهد في حواشي المواقف اهـ (قوله حقيقة اعتبارية) اي لاني نفسها (قوله فان الحصر الخ) رد لما يقال ان كلامي الشرح لا يوجيان التدافع لاحتمال ان أحد الاطلاقين مجازي وحاصله انه لا حصر في الاطلاق المجازي وحينئذ يكون حصر الشرح باطلا فصحة اما تكون بالنسبة الى المعنى الحقيقي فيتدافع الحصران (قوله فلا يرد الخ) رد لاعتراض آخر على الشرح (قوله على الملكية الحاصلة الخ) أي ملكة الاستحضار لاسمك الاستحصال فان اسماه العلوم المدونة لا تطلق عليها صرح به في المطول وقص عليه الشريف في شرح (١٣٧) المفتاح وصرح به كثير من

الفضلاء قاله الحشفي في حواشي المواقف (قوله فلا ينافي الخ) فانه على غير هذا القول (قوله فان هذا الاطلاق الخ) تبليغ لظهوره بالنسبة الى الاول

(قوله فان حصر العلم الخ) تبليغ لكون ذلك حقيقة (قوله اذ لا يصح الحصر الخ) لان مدار الجاز على العلاقة والحصر في الثاني مستفاد من ضمير الفصل أو من تعريف الحصر والضمير لتأكيد (قوله من جملة هذه السلسلة) يعني انه واحد منها لا أمر مترتب عليها (قوله داخلان في المبادئ) أي مبادئ نفس العلم وهي ما يتوقف عليها مسائله أما تصوره فلو قوع موضوع المسئلة وأما التصديق بوجوده فلان ما لا يعلم ثبوته كيف يطلب ثبوت

وغيرها تطلق تارة على المعلومات المختصة فيقال مثلا فلان يعلم النحو أي يعلم تلك المعلومات المعنية وأخرى على العلم بالمعلومات المختصة وهو ظاهر فعلى الاول حقيقة كل علم مسائله كما ذكره أولا وعلى الثاني حقيقة كل علم التصديقات بمثلته كما صرح به ثانياً واعترض عليه بن أجزاء العلوم كما سيذكره في الخاتمة ثلاثة الموضوع والمبادئ والمسائل وأجيب بان المقصود بالثلاث من هذه الثلاثة هو المسائل وأما الموضوع فاما احتيج اليه

كلامي الشارح حيث ذكر أولا ان حقيقة العلم مسائله وثانياً ان العلم هو التصديقات فان الحصر اما يصح بالنسبة الى المعنى الحقيقي وهو الحقيقة الاسمية فلا يرد انه تطلق اسما العلوم على الملكية الحاصلة من التصديقات أيضا فلا وجه للتخصيص بهذين المعنيين (قوله أي يعلم تلك المعلومات الى آخره) اشار بالتفسير الى ان النحو الذي هو اسم العلم في هذا القول بمعنى المعلومات المختصة فلا ينافي ما وقع في كلامهم لمن العلم فيه عبارة عن الملكية (قوله وهو ظاهر) فان هذا الاطلاق شائع بالقياس الى الاول ولذا يقال في تعريف كل علم علم باصول وان كان الاطلاق الاول أيضا حقيقة عرفية (قوله كما صرح به ثانياً) حيث قال العلم هو التصديقات بالمسائل فان حصر العلم عليها صريح في انها حقيقة اذ لا يصح الحصر على المعنى المجازي (قوله بان أجزاء العلوم الى آخره) فلا يصح ان حقيقة كل علم مسائله وكذا ان حقيقته العلم بها لانها العلم بالموضوع والمبادئ والمسائل (قوله المقصود من هذه الثلاثة) أي من جملة هذه الثلاثة لا يفرض منها المسائل لان تدوين العلوم لاجل العلم بها والموضوع والمبادئ مقصودان بالعرض فالتقول بان حقيقة العلم المسائل قول تحقيقي وقوله اجزاء العلوم ثلاثة قول مبني على المسامحة (قوله وأما الموضوع الى آخره) أورد عليه ان تصور الموضوع والتصديق بوجوده داخلان في المبادئ والتصديق بالموضوعية من مقدمات الشروع خارج عن العلم فلا معنى لمد الموضوع جزء العلم والقول بان المراد نفس الموضوع كما يوحى قوله ليوئبط بسببه الخ فان الارتباط وجهة الوحدة الذاتية للمسائل فنه فيه انه لا معنى لاراد نفس الموضوع في العلم والجواب انه ان اريد بالمبادئ ما يتوقف عليه المسائل فالتصديق بالوجود داخل فيها لان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له على ما قيل وان أريد بها المقدمات التي يتركب منها أدلة المسائل فهو خارج عنها فلعلم من جملة جزأ على حدة اراد بها المعنى الثاني وقيل انه وان كان داخلا في

(١٨ شروح الشمسية) شيء له وما قيل ان تصور الموضوع مقدمة لتقديم الشروع لتوقف التصديق بالموضوعية عليه فلا يكون من مبادئ العلم فنه ان كونه من مبادئ الشروع لا ينافي كونه من مبادئ العلوم (قوله لا معنى الخ) لانه اما من مبادئ العلم أو من مبادئ الشروع فلا معنى لمد جزء على حدة (قوله لا معنى لاراد نفس الموضوع الخ) اذ لا يورد الا ما يند تصور (قوله ما يتوقف عليه المسائل) سواء كان من جهة كونه موضوعا للأدلة الاعلانية (قوله فرع ثبوت المثبت له على ما قيل) القول بالقرعية هو المشهور واختار الحق الدواني ان ثبوت الشيء للشيء اما يستلزم ثبوت المثبت له دون القرعية وتحققه في حواشيه على التجريد (قوله وان أريد بها المقدمات) أي أريد بالمبادئ المقدمات التي يتركب منها أدلة المسائل فالتصديق بوجود الموضوع خارج عنها فصحه جزءا على حدة (قوله وقيل الخ)

لانه قد حصلت تلك المسائل أولا ثم وضع اسم العلم بازائها فلا يكون له ماهية وحقيقة

ليرتبط به بعض المسائل ببعض ارتباطا يحسن معه جعل تلك المسائل الكثيرة فعلا واحدا وكذا المبادئ انما احتيج اليها لتوقف تلك المسائل الكثيرة عليها فالاولى والاناسب ان تعتبر تلك المسائل على حدة وتسمى باسم فن جعل للموضوع والمبادئ من أجزاء العلوم قلل ذلك منه تساع بناء على شدة احتياج العلم اليهما فزلا منزلة الاجزاء مع أنه يجوز أن يعتبر المقصود بالذات أعني المسائل مع ما يحتاج اليه أعني الموضوع والمبادئ وما يسمى باسم فيكونان حيث قد من أجزاء العلوم لكن الاول أولى كما لا يخفى (قوله لانه قد حصلت تلك المسائل أولا ثم وضع اسم العلم بازائها) قبل عليه ان مسائل العلوم تزايد يوما فيوما فان العلوم والصناعات انما تتكامل بتلاحق الافكار فكيف يقال ان المسائل قد حصلت أولا ثم وضع اسم العلم بازائها وأجيب بان وضع الاسم لعني لا يتوقف على تحصيله في الخارج بل في الذهن فلم يرد بتحصيل المسائل أولا لأنها استخرجت ودونت بتماهيها سميت باسم العلم بل اراد أن تلك المسائل لو حظت اجالا وسميت بذلك الاسم وان كان بعضها مستخرجا بالفعل

المبادئ الا انه لا اختصاص له بميدانية لمسئلة دون مسئلة فلكونه مبدأ لجميع المسائل عدوه جزأ برأسه (قوله ليرتبط الخ) ارتباطا ذاتيا لكون موضوعات المسائل واجبة اليه فلا يرد الفاية (قوله فالاولى والاناسب الى آخره) تميزا لما هو المقصود بالذات عما هو المقصود بالعرض وحطاله عن مرتبته (قوله فن جعل الى آخره) معطوف على قوله ان المقصود بالذات مقدمة ثانية من الجواب (قوله مع أنه يجوز الخ) ظرف متعلق بقوله فالاولى والاناسب أي الاولى ان يعتبر تلك المسائل على حدة مع أنه يجوز أن يعتبر المقصود بالذات مع ما يحتاج اليه فتكون الامور الثلاثة أجزاء العلم حقيقة ويكون القول بان حقيقة العلم المسائل مبنيا على المساحة لقصر النظر على المقصود بالذات (قوله لكن الاول أولى) يعني جعل الموضوع والمبادئ جزأ مساعدا أولى من جعلها جزأ حقيقة فهذا الاول غير الاول السابق فانه عبارة عن ان اعتبار المسائل على حدة أولى من اعتبارها مع الموضوع والمبادئ وهما متاخران في الفهم كما يدل عليه فاء التفرع في الموضعين وان كانا متلازمين في الوجود (قوله ان مسائل العلوم الخ) لا يخفى ان الشئ ادعي الموجبة الكلية فيكن في السؤال ثبوت تزايد المسائل في بعض العلوم فلا يرد ان بعض العلوم لا تزايد مسائله كعلم الجبر والمقابلة (قوله لا يتوقف على تحصيله في الخارج) لتحقق الوضع للمعدومات حتي لا يمكن التحصيل الاجابي اذا لا اجابي لوجوده في الخارج بل على تحصيله في الذهن وفي الذهن تحصيلان تفصيلي واجمالي والمراد ههنا الاجمالي فاندفع الاعتراض فظهر لك مما قررنا ان تقرير الجواب لا يتوقف على ان يكون للمسائل تحصيل في الخارج وان التعرض لاثباته بان الوجود الاصيل لها في الذهن بمنزلة الوجود الخارجى للاعيان في حق ترتيب الآثار التزام لما لا يلزم وتديق لاحاجة اليه يدل على ما ذكرنا اراده قدس سره لفظ المعنى منكرا وتقرير فلم يرد على التحصيل في الذهن (قوله لو حظت اجالا وسميت بذلك الاسم) فاللاحظة الاجمالية باعتبار الموضوع والفاية مثلا آلة الوضع والموضوع له جميع المسائل المشتركة في جهة الوحدة المستخرجة وغير المستخرجة وحيث لا يكون العلم الذي تزايد مسائله متحققا بجميع اجزائه في وقت ما والى العالم به انما يسمى علما باعتبار الملكية لا باعتبار التصديقات بالمسائل وليس من قبيل

منه (قوله لانه قد حصلت

تلك المسائل) أي في الذهن

لا في الخارج والاوراد ان

فيه انه لا فرق بينه

وبين تصور الموضوع في

ذلك (قوله وهما متاخران)

فلا تكرر (قوله لتحقق

الوضع) علة لثني التوقف

(قوله حتي لا يمكن) تفرع

على الثني أعني قوله يتوقف

على تحصيله (وقوله اذا لاجمالي

الخ) علة لثني امكان التحصيل

الاجمالي للموجود الخارجى

(قوله اذا لاجمالي للموجود

في الخارج) لان الاجمال

كتابة عن صورة واحدة

تكون مبدأ للتفصيل ولا يكون

ذلك في الخارج (قوله

بل على الخ) عطف على

قوله سابقا على تحصيله (قوله

لا يتوقف الخ) بل معناه

ان التوقف على التحصيل

في الخارج اللازم له عدم

امكان التحصيل الاجمالي

منتف سواه كان للمسائل

تحصيل في الخارج أولى

(قوله وان التعرض لاثباته

الخ) أي حيث لم يكن لها

وجود خارجى (قوله

لفظ المعنى منكرا) فتشمل

المقدمات المستتمات (قوله

في جهة الوحدة) هي

الموضوع والفاية (قوله

المستخرجة الخ) صفة المسائل (قوله انما سمى علما) أي مع أنه لم يحصل جميع ما هو علم

المسائل تزايد يوماً فوما لأن العلوم إنما تتكامل بتكامل الأفكار في الخارج وهم لم يتكامل في الخارج وإذا كانت لهم خصم في الخارج فكيف يحصل ويوضع لها اسم العلم (قوله وراه تلك المسائل) أي غيرها (قوله فمرقة بحسب حده لأحصل الالعلم بجميع مسائله) أي بالتصديق بجميع مسائله (قوله لأحصل الالعلم) أي بالتصديق بجميع مسائله (قوله وليس ذلك مقدمة الشروع فيه) لأنه عينه والتصديق بذات الشيء لا يكون مقدمة

(قوله الوضع العام والموضوع له الخاص) كوضع اسم الإشارة لأن اللفظ هناك موضوع لكل فرد من الأفراد على حدة (قوله بل الوضع والموضوع له شخصيان) الوضع الشخصي ما كان للموضوع فيه خاصاً كالقطة زيد ببقائه النوعي وهو ما كان الموضوع فيه عاماً ككل ما كان على هيئة فاعل والموضوع له الشخصي ما كان متيناً وغيره ما ليس كذلك كاللوضوع له في وضع اسم الإشارة تدبر (قوله شخصيان) في شرح الرسالة أن ما وضع لأمركي باعتبار تفعله على عومه يكون وضعه وضعاً عاماً لموضوع له عام كما إذا تصورت معنى الحيوان الناطق ووضعت لفظة الإنسان بازائه ولا ينبغي أن التصديقات من هذا القبيل وإن الاسم وضعها باعتبار كل منها على حدة تأمل (قوله ضرورة كون اللفظ) راجع لشخصية الوضع والمعنى راجع لشخصية الموضوع له (قوله ضرورة كون اللفظ والمعنى شخصيين) أما شخصية اللفظ فظاهرة (١٣٩) وأما شخصية المعنى فباعتبار

ذاته فلا يثنى تعدده باعتبار الحال كما سيذكره وإذا اعتبر ذلك التعدد يكون من الوضع العام لموضوع له عام لأن عموم الوضع كما يكون لكون آله كلية مع خصوص الموضوع له كوضع اسم الإشارة يكون لكون الموضوع له كلياً لأنه حيث

وراه تلك المسائل فمرقة بحسب حده وحقيقته لأحصل الالعلم بجميع مسائله وليس ذلك مقدمة الوضع العام والموضوع له الخاص لعدم التعدد في الموضوع له بل الوضع والموضوع له شخصيان ضرورة كون اللفظ والمعنى شخصيين إلا أن آله الوضع مفهوم كلي يتدرج فيه الأجزاء المستخرجة وغير المستخرجة كأذا قدر أن رجل ابنه وضع له اسماً ثم إن لم يشر بتعدد المسائل والتصديقات باعتبار تعدد الحال كما في العرف كان علماً شخصياً وإن اعتبر ذلك كان علماً عاماً فلا يتناقض ما ذكره هنا وبين ما ذكره في حواشي الشرح التصدي من أن أصول الفقه علم الجنس (قال لأحصل الالعلم بجميع مسائله) إذ لا حقيقة له سواء جعل أنفسها حداً له بناء على أن أحد يكون بالأجزاء الغير المحمولة أيضاً أو يؤخذ منها الجنس والفصل بالتحليل أو الانتزاع على اختلاف الرأيين فلا يرد أن الحصر ممنوع لجواز أن يحصل معرفته بالجنس والفصل على أن الجنس والفصل إنما يؤخذان من أمر مشترك ومختص

آله وموضوعه باعتبارين فخصية الموضوع له في ذاته لا تنافي تعدده باعتبار الحال المبني عليها كونه علم جنس لكن هذا ظاهر إذا كان العلم عبارة عن المسائل لأنها لا تعدد لها في ذاتها وإنما هو باعتبار الحال أما إذا كان عبارة عن التصديقات فالظاهر تعددها في نفسها ضرورة أن التصديقات القائمة بنفس زيد غير التصديقات القائمة بنفس عمرو واسم العلم موضوع للنوع المشترك بين تلك الخصوصيات لم وضعه لسكن من تلك الخصوصيات بوضع عام لا حاجة تدعو إليه إذ لا ينكر الاتفاق على ذلك النوع وحيث تكون أسماء العلوم من اعلام الأجاس فتكون من قبيل الوضع العام لموضوع له عام وقد جزمه وبالفرة كذا كورة في شرح عنوان الزواهر وعدم المدخلة في رتب الغاية للحصول لشخص معين الذي اعتن به المحني فيها يأتي لا تقتضي كون التصديق في ذاته شخصياً فتدبر (قوله له لم يشر الخ) لكونه طارفاً على الوضع (قوله بالتحليل أو الانتزاع) استحقوا حل الملاهي مركبة من الأجزاء المحمولة في الخارج مع تقدير ما هيأها فيه أو ليس في الخارج إلا الأهوية البسيطة والتزكيب منها في الذهن اعتباري فعل الأول أخذ الجنس والفصل بالتحليل وعلى الثاني بالانتزاع والمحني رحمه الله جعل أولاً الخلاف عاماً لانه أجزاء مغرورية ولنريد لأجل التفرق بقوله على أن الخ (قوله إنما يؤخذان من أمر مشترك الخ) المشترك هو المادة والمختص هو الصورة قال الشيخ في الهيات الشفاء أن الجسم قد يقال أنه جنس للإنسان وقد يقال أنه مادة فإذا أخذ الجسم جوهراً ذا طول وعرض وعمق بشرط أن لا يدخل فيه معنى غير هذا مثل حس وتحد كان مادة وجزاً من الإنسان وليس بمحمول عليه وإن أخذ لا شرط شيء بل يجوز أن يكون له معنى آخر وإن لا يكون له فهو جنس للإنسان ومحمول عليه وكذا الفصل كالتأطيق بالقياس إلى الإنسان إذا أخذ

(قوله الى غير ذلك الخ) مثل وعرفوه (قوله تنبيه الخ) أي فلو عبر بمجوده لم يحصل التنبيه المذكور زيادة على أنه لا يمكن حده المتعذر ولو قال وعرفوه لكان محييا إلا أنه بقوت التنبيه (قوله فان قلت الخ) وأرد على قوله فمرقه بحسب حده الخ أي بالتصديق بجميع مسائله

لا بشرط شيء كان فصلا ومحولا عليه وإذا أخذ بشرط لشيء كان صورة ومادة بمعنى مطلق الجزء اه وبه تعلم وجه أخذ المجلس والفصل من الجزأين الخارجيين (قوله هاجز آن خارجيان) قال الشيخ في الميات الشفاء التركيب من المادة والصورة مختص بالجواهر لأنه قد يوجد فيها ما يناسب طبيعة جنسها وما يناسب طبيعة فصلها أجزاء متغايرة والأعراض لا يوجد فيها ذلك والمعلوم من قبيل الأعراض (١٤٠) تدير (قوله في الواقع) متعلق بالتي يبنى أن التي ناظر للواقع لا لعدم الامكان

حتى يحتاج لشيء الدور (قوله بما لا دخل له في المقصود) إذ المقصود أنه ليس مقدمة في الواقع كما تقدم (قوله لكنه استدراك لدفع توهم الخ) وأما استدراك على الأخيرين لأنه إذا خلا المحتمل عن التنبيه فالمطلوع به أولى (قوله استدراك لدفع توهم أنا إذا لم يكن في نفسه الخ) يعني أنه قال أولا ولو قال ذلك لم يكن محييا وقال ثانيا ولو قال المنصف وهو الخ لكان محييا فرسا يتوهم أن مراده الثمرة بين الصحيح وغيره بأن ترك الصحيح هو ما فيه التنبيه بخلاف ترك غيره لأن تركه لفساده فاستدرك على ذلك بقوله ولكنه الخ ليقيد أنه لا فرق بين القامد

للشروع فيه وأما المقدمة معرفته بحسب رسمه فلماذا صرح بقوله ورسموه دون أن يقول وحده * أقول لأنه لو قال ذلك لم يكن محييا ولو قال وهو أي ذلك القانون أو قال وعرفوه لكان محييا لكنه مارعن التنبيه المذكور هاجز آن خارجيان للتركيب وليس العلم للدولة كذلك (قال وليس ذلك مقدمة الشروع الخ) أي ليس العلم بجميع المسائل في الواقع مقدمة الشروع أعني تصويره بوجه يتميز عما عداه عند الشارع على ما مر وأما أنه لا يمكن ذلك قبل الشروع لأنه يستلزم الدور أو يمكن فاشتغال بما لا دخل له في المقصود (قال فلماذا) أي لأن مقدمة الشروع معرفته بالرسم (قوله لم يكن محييا) لأنه ليس مقدمة الشروع وأما أن المذكور رسم كما بينه الشارح فوجه لصحة رسموه لا لاختيار رسموه على حدوه (قوله أي ذلك القانون) أشار إلى أنه لو أورد الضمير كان واجبا إلى القانون دون المتعلق مع قرينه لأن المراد به اللفظ (قوله لكنه) استدراك لدفع توهم أنا إذا لم يكن في نفسه محييا لا يكون تركه مدخل في التنبيه بأن عدم محته لا ينافي خلوها عن التنبيه المذكور (قوله مارعن التنبيه المذكور) لشمولها لحد والرسم (قال العلم بالمسائل إلى آخره) يعني أن ما ذكر في بيان الفائدة يدل على أن معرفته بمجده تحصل من العلم بجميع المسائل إلا أنه ليس مقدمة الشروع وليس كذلك لأنها تصور العلم بالمسائل تصديق بها والتصور لا يستفاد من التصديق إنما الاتفاق إنما الاختلاف في امكانها وأما كان العلم بالمسائل هو التصديق بها لأن المسئلة من حيث أنها مسئلة مركبة تام خبري والعلم المتعلق بالتركيب الخبري من حيث هو تصديق ولو تعلق التصور بها أيضا يلزم أن يكون شيء واحد معلوما تصورا وتصديقا من جهة واحدة وهو محال وما ذكرنا ظهرا أنه لا يمكن أن يقال في الجواب أن المراد بالعلم بجميع المسائل تصورها ولا شك أنه ليس مقدمة الشروع أو المراد التصديق بها والمبنى ومعرفته بمجده بحقيقته لا يحصل إلا بسبب التصديق بجميع المسائل لأن تصور المسائل يتوقف على حصولها وحصولها

والصحيح في الخلو عن التنبيه المذكور ولو لا تلك الأفادة لاقتصر على ثبوت الصحة وبهذا يظهر ما كتبه والتصور بعد على قوله مارعن التنبيه ولعل هذا أولى بما بالهامش قبل فتدير (قوله لا يكون تركه مدخل) لأن تركه حيث لا علم محته لا للتنبيه (قوله لأن المراد به اللفظ) فإن معنى قوله وهو المتعلق أي المسمى به (قوله لا يستفاد من التصديق) أي لا يعلم استفادته منه اتفاقا لأنه يعلم عدم جواز استفادته منه ولذا قال إنما الخلاف في امكانها أي تلك الاستفادة (قوله في امكانها) أي الاستفادة (قوله من حيث هو) أي من حيث هو مركب بأن يتعلق التصديق بصفة بين طريقه لا بذاته (قوله لا يمكن أن يقال الخ) لأن مبني الجوابين على أن المراد من العلم بالمسائل الذي هو مقدمة تصورها والعلم بالتركيب الخبري تصديق لا تصور (قوله والمراد بالتصديق بها) أي المراد من قول الشرح لا يحصل إلا بالعلم بجميع مسائله لا يحصل إلا بالتصديق بها (قوله لأن تصور المسائل)

(قوله والتصور لا يستفاد من التصديق) أي لم يقع ذلك وإن كان ممكنا (قوله فنقول) حاصل الجواب لأنهم لم يحكموا أن التصور غير مكنتسب من التصديق ولكن في عبارتنا حذف مضاف وإن قولنا لا يحصل إلا بالعلم بجميع مسائله أي لا يحصل إلا بتصور العلم بجميع مسائله فتصور العلم بمجده تصور التصديق بمسائله فالمعرفة بحسب الحد لم تحصل من التصديق بل من تصور التصديق فليست العبارة مرادا ظاهرها والشارح قدم على هذا الجواب مقدمة فقال العلم نفس التصديق الخ وجدت التصديقات أم لا غير أن التصديقات أن وجدت وجد العلم والا فلا يلزم من وجودها وجوده ومن انتفاءها انتفاءه (قوله العلم نفس الخ) هذا إشارة لاطلاق ثابن العلم فالعلم كما يطلق على المسائل كما قال أولا يطلق على أدراكها إدراك تصديق (قوله حتى إذا حصل الخ) فربيع على العينية أي حتى إذا حصل في الخارج ففرع على العينية ما هو لازم لها وقد حذف (١٤١) الشارح طرف القدم (قوله

لكن تصور العلم الخ) هذا هو الجواب (قوله يتوقف على تصور الخ) يشير إلى أن تصوراتك التصديقات سبب لتصور العلم بمجده إذ لا معنى لتصور العلم إلا تصوره بجميع أجزائه واجزائه في المسائل فإن قلت المسبب عن السبب لأن المسبب معرفة العلم بمجده والسبب كون العلم عبارة عن التصديقات وتصور العلم عين تصور التصديقات فقد أخذ السبب والمسبب على هذا ويجب اختلافهما وأجيب إليهما متحدان حقيقة ولكنهما مختلفان بالأجل والتفصيل فلا حظ في السبب التفصيل والأجل في المسبب وهذا كاف في التنازع كما قالوه في التعريف

وللتصور لا يستفاد من التصديق * قلت العلم بالمسائل هو التصديق بالمسائل حتى إذا حصل التصديق بجميع المسائل حصل العلم المطلوب لكن تصور العلم المطلوب بمجده يتوقف على تصور تلك (قوله العلم بالمسائل) هو التصديقات بالمسائل (أقول هذا هو المعنى الثاني الذي ذكرنا أنه صرح به ثانيا (قوله لكن تصور العلم بمجده يتوقف) أقول لما كان حقيقة العلم هي التصديقات بالمسائل وأريد تصوره بمجده احتيج إلى أن يتصور تلك التصديقات التي هي أجزاؤه فإذا تصورت تلك التصديقات بأسرها مجتمعة فقد حصل تصور العلم بمجده إذ لا معنى لتصور الشيء بمجده اتسامه إلا بتصوره بجميع أجزائه والتصور أمر لا يجبر فيه

ليس إلا التصديق بها لعدم وجودها في الخارج وعلى التقديرين لا حاجة إلى تفسير الدليل واعتبار إطلاق العلم على التصديق بالمسائل (قال العلم هو التصديق بالمسائل) أي مع قطع النظر عن خصوصية المحل لأن أسماء العلوم المندوة لا تستعمل إلا في التصديقات بالمسائل مع قطع النظر عن خصوصية حاصلة من قيامها بذهن شخص من الأشخاص * والاختلافات الحاصلة من تعدد المحال لا تضر في تشخيصها لأنها غير متباعدة في الوضع كالاختلافات الحاصلة في زيد بحسب العوارض المتبدلة بحسب الأوقات لا تدخل فيه وما قيل من أن تعريف النحو مثلا لا يصدق إلا على التصديقات الحاصلة لكل شخص دون التصديقات الكلية فوهم إذ لا مدخل في ترتيب غاية النحو على تلك التصديقات للمحصل لشخص معين بل للمحصل في الذهن مطلقا وهو معتبر في مفهوم التصديق إنما الكلام في الحصول الشخصي (قوله هذا هو المعنى إلى آخره) بيان لما ذكره سابقا بقوله كما صرح به ثانيا (قوله فإذا تصورت تلك الأجزاء إلى آخره) بنفسها أو بأخذ الأجزاء المحمولة منها بالتحليل أو بالاتزاع إن أمكن (قوله لا تصوره بجميع أجزائه) المحمولة أو غيرها كما نص عليه الشارح في شرح المطالع ناقل عن الشيخ الرئيس (قوله والتصور أمر لا يجبر فيه) دفع لاستبعاد أن يتعلق التصور بالتصديق فإنه يتعلق بأحد الضدين بالآخر فقيه توهم اجتماع الضدين

والمعرف فتصوره بمجده لا يكون مقدمة للشروع لانه متبذر ولا غريبة في كون التصديق يتصور لأن التصور بشئ بالتصديق

هذا محل الرد للمعني (قوله لعدم وجودها في الخارج) علق لقوله ليس إلا التصديق بها (قوله واعتبار إطلاق العلم) أي إطلاق اسمه كالمنطق على التصديق بالمسائل بعد ما قال أولا أن حقيقة كل علم مسائله المتقتضى أن يسمى اسم العلم هو المسائل لا التصديق بها تأمل (قوله أي مع قطع النظر عن خصوصية المحل الخ) هذا اختيار منه لأن أسماء العلوم من قبيل علم الشخص وأن سماها التصديقات لا المسائل وما تقدم له قريبا كان بياننا لتوجيه القولين بقطع النظر عن المختار منهما (قوله في ترتيب غاية النحو) أي التي التعريف من جهة (قوله إنما الكلام) أي القول بسم الاعتبار إنما هو في الحصول الشخصي لا الحصول في الذهن مطلقا (قوله إن أمكن) بأن كان المركب جزءا خارجيا مشتركاً وعن نفس يورثه منها ذلك وذلك محض الجواهر كما مر (قوله كما نص عليه الخ)

وبالتصور بل حتي أنه يتلقى بدمه فيصور الشخص عدم التصور (قوله الى جواب معارضة) اعلم ان انواع البحث ثلاثة معارضة وتقص اجبالي وتقص تفصيلي ويسمي أيضا مناوئة فانه تعلق بمقدمة معينة واحدة او اثنتين على التبعين تفصيلي وان تعلق بواحدة غير معينة أو بالدليل برمته فتقص اجبالي بان قيل هذا الدليل برمته لا يسلم وان سلم الدليل وأتى بدليل ينتج خلاف ما اتجه دليل المستدل فمعارضة مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ينتج كل انسان جسم فان منع الجسم الضعري سقط كلام المدعي ولا يطالب الجسم بشاهد على منه أي لا يطالب بسند للضع وقال منع الجسم هذا منع ومناقضة وتقص تفصيلي فان اراد المستدل ابطال كلام الجسم بين انها بدئية أو نظرية وأتيها بدليل ثم المنع اما ان يكون مع السند أو مجردا عنه ومنع المستدل للضع لا يفيد وابطاله للسند يقبل مطلقا كان أعم من المنع أو أخص أو مساويا لكن لا يفيد الا اذا كان مساويا للضع مثلا بعض الحيوان غير ناطق فاذا قال الجسم لا أسلم ذلك لم لا يجوز ان يكون انسانا قابضه مفيد لانه مسا للضع فان كان أعم أو أخص كان قول كل انسان حيوان فيقول الجسم لا أسلم انه حيوان لم لا يجوز ان يكون حجرا فكونه حجرا أخص من لا حيوان فلا يفيد لان ابطال الاخص لا يفيد (١٤٢) ابطال الأعم وكان يقول المستدل بعض الحيوان لا انسان فاذا قال الجسم لا

التصديقات لاعت نفسها فالتصور غير مستفاد من التصديق * قال ﴿ وليس كله بديهيا والا لاستغنى عن تعلمه ولا نظريا ولا لغوا أو تسلسل بل بعضه بديهي وبعضه نظري مستفاد منه ﴾ (أقول) هذا اشارة الى جواب معارضة تورد ههنا أو توجيهها ان يقال المنطق بديهي فلا يتعلق بكل شيء حتي انه يجوز أن يتصور التصور وأن يتصور التصديق بل يجوز أن يتصور عدم التصور ولما كان تصور جميع تلك التصديقات أمرا متعذرا لم يكن تصور العلم بمجده مقدمة للشروع فيه (قوله اشارة الى جواب معارضة) أقول اذا استدل على مطلوب بدليل

أسلم ذلك لم لا يجوز ان يكون حيوانا فالسند أعم فاذا ابطاله المستدل ضربه لانه يبطل مقدمته التي ادعاه فلا يفيد منه والذي يبحث بالتقص الاجبالي لا يقبل منه الا ان أتى يشاهد كان يقول التفاح معلوم وكل معلوم يجرم الربا فينتج التفاح يجرم الربا فيقول الجسم ذلك بجميع مقدماته ممنوع لانا وجدنا الخوخ كذلك وهو غير ربوي وأما المعارضة فتحتاج لترجيح أحد

(قوله يتعلق بكل شيء) ولو بوجه ما فلا يرد كنه الواجب تعالى وفرض اشتراك الجزئي على أنه قد تقرر عندهم أنه مامن عام الا وقد خص منه البعض (قوله وان يتصور التصديقات) ان كان عليها حضوريا فتصورها مجرد الالتفات اليها واستحضارها وان كان حصوليا فهو باعتبار الوجود الاصلي في الذهن تصديقات وباعتبار الوجود الظلي تصورات مع الأنحاء بالذات واختلاف الاحكام باختلاف الوجودين كالموجودات العينية فاندفع توهم لزوم عدم اعتماد العلم والمعلوم أو لزوم كون شيء واحد تصورا وتصديقا مع تباينها (قوله أمر متعذرا) أي قبل الشروع فيه سواء كان متعذرا في نفسه ايضا كما في العلوم التي تتزايد مسائلها أولا والقرينة على ذلك انه قال لم يكن تصور العلم بمجده مقدمة الشروع فيه ولم يقل لم يمكن تصور العلم بمجده (قوله اذا استدل) الاستدلال دليل كرتن كذا في

الدليلين على الآخر (قوله معارضة) هي في اللغة للمناقضة وفي الاصطلاح اقامة دليل ينتج خلاف ما اتجه دليل حاجة المستدل ثم ان مورد تلك المعارضة ما تقدم من دعوى المصنف ان المنطق يحتاج له وأنهم بان النظر ليس صوابا دائما فاحتجج الى قانون وذلك القانون هو المنطق فوردت المعارضة وحاصلها ان عددا دليلا ينتج خلاف ما اتجه دليلكم من الاحتياج للمنطق وحاصله أنه ضروري وكل ضروري لا يحتاج له فالمنطق لا يحتاج له فالمنطق لا يحتاج له ولما كان ثبوت البداهة له كسبها رد لما قبله من التعريف بالاجزاء غير المحولة كأجزاء البيت من السقف والجدران (قوله وفرض اشتراك الجزائي) لانه فرض محال لان تصوره يمنع من فرض الشركة فيه (قوله الوجود الاصلي) هو ما يترتب عليه آثارها والظلي ما ليس كذلك بأن يكون الحاصل صورته لا نفسها (قوله كالموجودات العينية) كالتار لها وجود أصلي خارجي يترتب عليه الآثار كالأحراق ووجود ظلي ذهني لا يترتب عليه آثارها والحقيقة واحدة أما الاختلاف في ترتب الآثار وعدمه باختلاف الوجودين (قوله على ذلك) أي ان المراد للتعذر قبل الشروع لا مطلقا (قوله ولم يقل لم يمكن الخ) لان هذا خاص بماتزايده مسائله لعلما لا تتزايد فيه فمكن (قوله صكرتن) معناه أخذ أي بأخذه البليل

اقام المعارض عليه دليلا بقوله لو لم يكن ضروريا لكان كسبيا لانه لا واسطة ولو كان كسبيا لأفتقر الى قانون آخر وانفتاره الى قانون آخر باطل للزوم الدور أو التسلسل والدور والتسلسل باطل فبطل اللازم له وهو كونه مقفرا لقانون آخر وإذا بطل هذا بطل لازمه وهو كونه كسبيا (قوله بيان الاول) أي من المتقدمين لان المعارضة كما علت المطلق ضروري وكل ما هو كذلك فلا يحتاج لعله فقوله بيان الاول أي كونه ضروريا (قوله لا يقال إلخ) هذا منع وقض تضليل لانه منع مقدمة الدليل وهي قوله وانفتاره الى قانون آخر باطل للزوم الدور إلخ وأنا بطلت تلك المقدمة بطلت المعارضة وحاصل ذلك المنع منع مصاحب للسند وقد علت ان المنع لا يتوقف على ذكر السند ولكن ذكره لا يضر وهو لا نسلم لزوم الدور والتسلسل له اذا توقف على قانون آخر وهم جرا لا يمكن ان يكون منتهيا الى قانون بديهي فلم يلزم الدور

(قوله لا رجاء) علة للتجريد (قوله بازداشتن از كاري) بازداشتن معناه (١٤٣) مسك واز معناه عن وكاري أمر

والمنع المسك عن أمر (قوله لا منع واحد) أي حتى يكون قسبا (قوله والنقض باز) معناه الفتح وكرن الجعل وبنا صربي وتاب لوى رسن الجبل مركبان اضافيان ومعنى الاول جعل البنا مقنوحا ومعنى الثاني فتح لوى الجبل (قوله سغن) الكلام وير على وخلاف بمعناه العربي وير الثاني بمعنى على تأكيد للاول وبك معناه واحد وبكر بمعنى آخر وكفتن معناه التكلم والمنع تكلم واحد بكلام على خلاف الآخر (قوله قدس سره) فالحصم

حاجة الى قلمه * بيان الاول أنه لو لم يكن المتعلق بدبها لكان كسبيا فاحتيج في تحصيله الى قانون آخر وذلك القانون أيضا يحتاج الى قانون آخر فاما ان يدور الاكتساب أو تسلسل، وهما علان * لا يقال لا نسلم لزوم الدور أو التسلسل وإنما يلزم لو لم يسه الاكتساب الى قانون بديهي وهو فالحصم ان منع مقدمة معينة من مقدماته أو كل واحدة منها على التبيين فذلك يسمى منعا ومناقضة ونقضا تفصيليا ولا يحتاج الى ذلك الى شاهد فان ذكر شيء يتقوى به المنع يسمى سندا للمنع وان التاج فذكر الدليل بعده تصريح بماعلم ضمنا أو مبني على التجريد لارجاع الضائر الآية اليه (قوله ان منع) المنع بازداشتن از كاري والمراد هنا منها عن الثبوت بان طلب دليلا على نبوتها وأما منها بالابطال فليس بمقبول بل هو غصب لمصعب المستدل (قوله او كل واحدة منها) كلمة أو للتعميم يعني ان المنع ليس مختصا بمنع مقدمة واحدة فقط وليس للتبويب فلا يرد أن قوله كل واحدة منها مستدرك لانه ليس قسبا لمنع مقدمة واحدة لانه منوع متعددة لا منع واحد فيصدق على منع كل واحدة منها انه منع مقدمة معينة (قوله يسمى منعا) ودفعه بإثبات المقدمة الممنوعة بالدليل أو بدعوى بدهاها وإزالة خفاها وأما مجرد دعوى بدهاها فلا تدفع المنع الا ان يكون بدهاها في غاية الظهور فيكون إشارة الى ان المنع مكابرة أو بتغيير الدليل وترك تلك المقدمة (قوله ومناقضة الى آخره) في الصراح المناقضة سخن بر خلاف بريدكيدركفتن والنقض بازكردن بنا وتاب رسن والمناسبة ظاهرة ويسمى قضا تضليلا لتبين محل النقض فيه (قوله ولا يحتاج الى آخره) لان معنى طلب الدليل عليها اظهار الجهل بها وذلك لا يقتضي الشاهد (قوله يسمى سندا للمنع ومستدا) في الصراح سند بالتحريك آنچه پشت بوى باز نهند از بندي كوه وتكيه كاهه والسلام على السند بالمنع غير مقبول

ان منع المنع (هذه مناصب الحصم بعد استدلال المستدل ولا تزيد على ذلك (قوله قدس سره) ولا يحتاج الى شاهد) أي دليل (قوله قدس سره فان ذكر شيئا) هو تجوز قبض المقدمة الممنوعة ولا يجوز له دعوى ثبوت النقض لانه غصب لمصعب المستدل الا ان صور المنع بصورة الدعوى بمناقضة في قوته (قوله آنچه) يد الهزرة وسكون التون وكسر الجيم معناه الذي وبشت بضم الباء وسكون الشين والتاء معناه ظهر وبوي بفتح الباء والواو وسكون الياء عليه وباز نهند معناه بضع واز معناه من وبندي ارتفاع وكوه الجبل وتكيه جاء محل الاتكاء والمنع الذي يوضع عليه الظهر من ارتفاع جبل أو محل الاتكاء وهو التكاء (قوله بالمنع غير مقبول) أي مطلقا كان السند مساويا أولا لان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب إثبات المقدمة الممنوعة - انتهى هو مطلوب منه عند منع المانع ولان المنع طلب الدليل على مقدمة دليل المستدل وهو غير مستدل حتى يلزمه إثبات دليله ومن هنا قبل الإبطال مطلقا لانه لا تكليف فيه للمانع بإثبات شيء

(قوله لانا نقول الخ) هذا دليل لتصحيح المقدمة المنوعة

(قوله مطلقا) أي كان السند مساويا أولا فهو راجع للنع والابطال (قوله ونافع ان كان مساويا الخ) فيه حينئذ اثبات المقدمة المنوعة كما اذا كان مقدمة الدليل . هذا السند زوج قبيح لا نسلم لم لا يجوز ان يكون فردا فنقيض المقدمة لا زوج ومساويه فرد . واذا انتفت الفردية ثبتت الزوجية لمساواتها لنقيض لا فرد (قوله بخلاف ما اذا كان أهم) هو الذي اذا تحقق المنع تحقق لكن قد يتحقق مع انتفاء المنع كأن يقول المستدل بعض الحيوان لا انسان فقال المعارض لا أسلم ذلك أي بل هو انسان لم لا يجوز ان يكون حيوانا فالسند حيوان وهو أهم من المنع وهو انسان فابطال المستدل للسند يفسد عليه المقدمة القائلة ببعض الحيوان لا انسان (قوله وكذا اذا كان أخص) عطف على قوله بخلاف ما اذا كان أهم المقابل لقوله ونافع أي وكذا اذا كان أخص لا ينع مثاله أن يقول المستدل كل انسان حيوان فقال الخصم (١٤٤) لا أسلم انه حيوان لم لا يجوز

مجموع * لانا نقول

منه مقدمة غير معينة بأن يقول ليس دليلك بجميع مقدماته صحيحا ومعناه ان فيها خلافا لذلك يسمى نقضا اجماليا ولا بد هناك من شاهد على الاختلال وان لم يتبع شيئا من المقدمات لامنية ولا غير معينة بل أوورد دليلا مقابلا لدليل المستدل الداعي لقيض مدعاه فذلك يسمى معارضة

والابطال مقبول مطلقا ونافع ان كان مساويا للنع أي لنقيض المقدمة المنوعة لان ابطال أحد المتساويين يستلزم ابطال الآخر بخلاف ما اذا كان أهم فان ابطاله يضر المستدل لانه يستلزم ابطال المقدمة المنوعة وكذا اذا كان أخص لان ابطاله لا يستلزم ثبوت المقدمة المنوعة (قوله بأن يقول ليس الى آخره) وأما منها فيمنى طلب الدليل عليها واظهار الجهل بها فلا معنى له (قوله نقضا اجماليا) لكونه نقضا فيه اجمال لعدم تعيين متاعقه ودفعه اما بالنع أو بتغيير الدليل (قوله ولا بد هناك من شاهد الخ) لانه لو اعتبر مجرد دعوى عدم صحة الدليل يلزم المسد باب المناظرة وحصرها الشاهد في تخلف الحكم أو استلزامه المحال (قوله اما بالنع) أيضا لان الناقض مستدل (أو بتغيير الدليل) أي كله بخلاف التعبير في المناقضة فانه يكفي فيه تغيير المقدمة المنوعة (قوله لانه لو اعتبر مجرد دعوى الخ) فيه إشارة للفرق بين النقص حيث يلزم فيه الشاهد

ان يكون حجرا فالجهر أخص من لا حيوان الذي هو نقيض المقدمة المنوعة فالسند أخص واذا بطل لا يبطل المنع لانه لا يلزم من بطلان الخاص بطلان العام (قوله اما بالنع أي منع تخلف الحكم أو استلزامه المحال) (قوله اما بالنع) أيضا لان الناقض مستدل (أو بتغيير الدليل) أي كله بخلاف التعبير في المناقضة فانه يكفي فيه تغيير المقدمة المنوعة (قوله لانه لو اعتبر مجرد دعوى الخ) فيه إشارة للفرق بين النقص حيث يلزم فيه الشاهد

والمناقضة حيث لا يلزم بأن النقض عبارة عن نفي الدليل وهو دعوى بخلاف المناقضة كما سبق والمتعلق وما يقال من الدليل قد يكون نظرية استلزامه للمطلوب ويكون حاصله طلب الدليل على الاستلزام فلا يحتاج الى شاهد فيه ان الاستلزام للمطلوب مقدمة معينة تضمنها استدلال المستدل بالدليل كما نبه عليه المحشي في حواشي المطول (قوله وحصرها الخ) إشارة الى القدح فيه فانه لا مانع من كون الصادرة على المطول مثلا (قوله مانعا وناقضا) أي نقضا تفصيلا واجماليا (قوله من حيث انه معارض الخ) وكذا يقال في المناقضة مع النقض فلا يمتنع على قوله قدس سره ان منع وان منع (قوله أو بواسطة دلالة على ضد مدعاه) كان يستدل الاول على حدوث العالم ويستدل الثاني على قدمه فيدل دليل الثاني على لاحدونه الذي هو قبيض حدوثه بواسطة دلالة على ضد مدعي الاول وهو القدم ولعل مراده بالصد الوجودي بمعنى مالا يدخله العدمي مفهومه ليشمل الاعتباري (قوله أي الإراد الخصوص) أي إيراد دليل مقابل لدليل المستدل فلا يرد أن التعريف يصدق على إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه المعارض مع ان عدم صحة معارضته المعارضة مشهورة

(قوله مجموع قوانين الاكتساب) أي فكل القوانين من الملتحق وإذا كانت كلها منه كانت نظرية وحيث قد يمكن شيء منها ضروريا تنبهي القوانين اليه وإذا لم يكن شيء منها ضروريا بطل ذلك السند وإذا بطل السند بطل المنع لأن السند هنا مساو فأنما بطل بطل مساويه الذي هو المنع وحيث قد ثبت المقدمة المنوعة (قوله لان الملتحق مجموع قوانين الخ) أي جميع قواعد الاكتساب

(قوله والنقض) أي الاجالي أو التفصيلي (قوله بالمارضة) الا اذا كانت المارضة بدليل من جنس آخر غير ما وقع فيه المارضة الاولى كأن وقعت في نصين فمارض المستدل بالقياس قال الفتازاني في شرح الخنصر لان الصحابي يرضي الله عنهم كانوا يرجعون عند تناقض النصين الى القياس فحين اعتبروا ذلك في الاجتهاد لزم اعتباره في البحث والمناظرة لاشتراكهما في القصد الى اظهار الصواب (قوله لان الدليل الواحد الخ) يعني انه اذا استدلل للملل ابتداء على مطلوب بأدلة كثيرة واستدل المعارض على نقضه بدليل واحد كانت مراضة وسقطت تلك الادلة ولم يقل أحد باستناع المارضة بدليل واحد والدوام كالابتداء بلا فرق (قوله أيضا لان الدليل الواحد الخ) كما يمرض شهادة الاثنين (١٤٥) شهادة الاربعة (قوله فلا فائدة

في المارضة) قبل ان الدليل الثاني يجوز أن يكون أظهر مادة وصورة من الاول أو سلمنا عند المعارض أو يكون احتلال دليل المعارض مستفاد منه بلا خفاء فيعرض المعارض بسببه عن المارضة ففيها الفائدة وفيه ان مثل هذه التجوزات تجري في العصب (قوله والمسئلة لا تكون الا حكما نظريا) وحيث تعلمه هو اكتسابه بالنظر (قوله فلا يتوقف الخ) أي لا يتوقف على ضم ذلك من خارج لهما من العبارة

الملتحق مجموع قوانين الاكتساب فأنما فرضنا ان الملتحق كسبي وحاولنا اكتساب قانون منها (قوله الملتحق مجموع قوانين الاكتساب) أقول وذلك لان الاكتساب اما للتصور واما للتصديق والاولئاما يمكنه ومقابله كردن كتاب بكتاب ودفعه بالتح والتقض لا بالمعارضة لان الدليل الواحد يمرض أدلة كثيرة اذ لا ترجيح بكثرة الادلة فلا قائمة في المعارضة (قال فلا حاجة الى تعلمه) لانه عبارة عن تعلم مسائله والمسئلة لا تكون الا حكما نظريا على ماقرر عندهم فلا يتوقف هذا الحكم على كون التلم كسبيا ولا يرد عليه أنه يجوز ان يكون محتجا الى التلم باعتبار اطرافه لان ذلك ليس احتياجا الى تعلمه بل الى تعلم اطرافه (قال فاحتجيج في تحصيله الى قانون آخر) وذلك القانون الى قانون آخر لكونه نظريا محتجا الى النظر والنظر مجموع الحركتين حركة لتحصيل المباني المناسبة وحركة لترتيبها ولا شك ان تحصيل المباني وترتيبها محتجان الى قانون يعرف به صحتهما كذا ذكره الفارح في شرح المطالع ولا يمكن ان يكون ذلك القانون هو القانون الاول لامتناع تحصيل الشيء من نفسه اذ لا تأثير حتى يتصور التحصيل واليسية بينهما فاحتجيج الى قانون آخر ويرد عليه أنه يجوز ان يكون في مرتبة من المراتب مناسبة ضرورية وترتيبها بدعيي الانتاج فلا يحتاج في صحة ذلك الفكر الى قانون * نعم يجب ان يكون ذلك الفكر الجزئي مندرجا تحت قانون وموافق له ولا يجب استخراجه منه حتى يثبت الاحتياج اليه كذا يستفاد من كلامه قدس سره في حواشي المطالع (قوله لان الاكتساب اما للتصور الى آخره) فان قيل قد علم ان القانون الذي

(١٩) شروح الشمسية (قوله ولا يرد عليه الخ) حاصل الاراد أنه يجوز ان يكون الملتحق نفسه بديها لعدم توقفه لذاته على نظر وان توقف عليه باعتبار كل جزء من أجزائه وحاصل الدفع انه لا معنى لتعلمه الا تعلم مسأله (قوله يجوز ان يكون الخ) نقص المعلوم ضروري لقانون اكتسابه الذي ذكره الشرح بقوله لا يقال الخ تدبر (قوله في مرتبة من المراتب) أي القانون الثاني أو الثالث أو الرابع وهكذا (قوله مناسبة ضرورية) فلا يحتاج تحصيل المباني الى نظر وقوله وترتيبها بدعيي فلا يحتاج الترتيب الى نظر (قوله نعم يجب الخ) لان الافكار الصحيحة يجب ان تكون موافقة لتلك القوانين بحيث اذا عرضت عليها كانت هي مندرجة تحتها وتلك منطبقة عليها أما كونها مستفادة منها باستخراجها عنها فلا (قوله الجزئي) أي الملتحق بالاد الجزئية والترتيب الجزئي والحاصل ان كل قانون قاعدة كلية لكنه جزئي من جزئيات القانون الذي توقف هو عليه فن جهة كونه جزئيا للقانون الآخر هو مستفاد منه ولكن جزئيات ذلك القانون المستفاد يجوز أن تكون بديية القدمات المناسبة وبديية الترتيب وتلك البداة لاتاني نظرية القاعدة الكلية من جهة الحكم الكلي فتدبر حتى التدبر فالفكر الملتحق ببعض القوانين بدعيي وان كانت قاعدته الكلية نظرية (قوله قد علم الخ) أي من قول الشرح سابقا فاحتجيج الى قانون الخ (قول الشرح الى قانون

وجهه ان المكتسبة اما تصورية أو تصديقية واكتساب التصورات القول الشارح واكتساب المجهولات التصديقية الحجة ولا شك ان القواعد المتعلقة بالقول الشارح الذي يكتسب بالتصوري والقواعد المتعلقة بالحجة التي يكتسب بها المجهول التصديقي كل منها مذكور في المنطق فصيح قوله المنطق مجموع قوانين أي مشتت على قوانين الاكتساب الخ (قوله على ذلك التقدير) أي كونه كسبيا وقوله فالدور أو التسلسل لازم أي فصحت المعارضة (قوله وتقرر الجواب) أي عن تلك المعارضة حتي يتم كلام المستدل وحاصله المنطق ليس كله بديهيا والا لاستغنى عن تعلمه لكن التالي باطل بطل المقدم وهو كون كله بديهيا وإذا بطل كون كله بديهيا بطل دليل المعارض وسلم دليل المستدل (١٤٦) وفيه ان المعارض دعواه عدم الاحتياج قاستدل عليها بالداهة وهذه الدعوى قد

أخذت في الدليل لانها نفس قوله والا لاستغنى عن تعلمه وأخذت دعوى المعارض في الدليل على ابطال دليله بمنزلة قول المستدل له ذلك باطل بطلان دعواك وهذا الكلام لا يصح ذكره فلا يصح ذكرها حيث ذكر في الدليل والجواب ان الدعوى لما كانت لازمة للدليل وكانت الدعوى باطلة ويلزم منه بطلان الدليل لانه متى بطل اللازم بطل الملزوم صح أخذها في الدليل فكان المستدل قاله ان دليلك أي المعارض باطل فلا يبنى أقامته لكون الدعوى واضحة البطلان (قوله كالشكل الاول) ادخلت السكاف الشرطي المتصل فان قلت الشكل بديهي أي غير المنطق

والتقدير ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق فيتوقف اكتساب ذلك القانون على قانون آخر وهو أيضا كسبي على ذلك التقدير فالدور أو التسلسل لازم * وتقرر الجواب أن المنطق ليس بجميع الاجزاء بديهيا والا لاستغنى عن تعلمه ولا بجميع اجزائه كسبيا واللازم الدور أو التسلسل كما ذكره المعارض بل بعض أجزائه بديهي كالشكل الاول والبعض الآخر كسبي كافي الاشكال

هو بالقول الشارح والثاني بالحجة فتقوانين الاكتساب ليست الا قوانين متعلقة بأحدهما هي القوانين المنطقية المتعلقة باكتساب التصورات والتصديقات فليس هناك قانون متعلق بالاكتساب خارج عن المنطق (قوله بل بعض أجزائه بديهي كالشكل الاول) أقول فان أنتاجه لتنتج بين الاحتياج الى بيان أصلا بل كل من تصور موجبتين كليتين على هيئة الضرب الاول من الشكل الاول وتصور يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات هو المنطق فاما الحاجة الى اقامة الدليل على ان المنطق مجموع قوانين الاكتساب * قلت اللازم ماسبق ان المنطق جميع القوانين التي يحتاج اليها في اكتساب النظريات وأما ان القانون الذي يحتاج اليه في اكتساب المنطق داخل فيه فلا ولنا تعرض قدس سره لاثبات ان المنطق مجموع قوانين الاكتساب مطلقا (قال والتقدير ان الاكتساب الى آخره) بناء على ما مر متقولا من شرح المطالع وقد عرفت ما يرد عليه وأما تعرض لهذا المقدمة اذ بها ثبت المقدمة للمنوعة أعني لزوم الدور أو التسلسل (قال وتقرر الجواب الخ) خلاصته ان أحد المخدورين اما يلزم اذا كان كله بديهيا او نظريا لم لا يجوز ان يكون بعضه بديهيا وبعضه نظريا فلا يلزم شيء من المخدورين فاللافت ان يقول حتي يلزم الاستثناء وحتى يلزم الدور والتسلسل الا انه أورد بطريق الدعوى والاستدلال للدلالة على ان الاحتمال الثالث متحقق في نفس الامر وليس مجرد احتمال عقلي (قوله فان أنتاجه الخ) اشار بذلك الى ان قوله كالشكل الاول تسامح والمراد قولنا الشكل الاول منسج (قوله لا يحتاج الى بيان) أي اثبات بالدليل تفسير لقوله (ين) قوله بل كل من الخ) اضراب من قوله ين بأنه بديهي أولى يكني في الحزم تصور الطرفين الذي يكني فيه التنبيه على مفهومات اصطلاحية وأشار ببيان بداهة الضروب الاربعة الى ان معنى قولهم الشكل

والا فلا وجه له بعد تسليم كون المنطق كسبيا (قوله فلا) بل الظاهر عدم الدخول (قوله وقد عرفت والبعض ما يرد عليه) وهو ان كون القانون كسبيا لكونه من المنطق لا ينافي ان يكون الترتيب الجزئي والمتسببة الجزئية في مرتبة من المراتب بديهيين فلا يكون الفكر المتعلق بهما محتاجا لقانون تدبر (قوله خلاصته الخ) يعني انه جواب بنج المقدمة الاولى القائلة لو لم يكن بديهيا لكان كسبيا وسنده لم لا يجوز ان يكون بعضه بديهيا وبعضه نظريا فليس نقضا اجاليا وهو ظاهر ولا معارضة والا لزم استدراك قوله ولا نظريا والا لدار الخ (قوله فاللافت ان يقول الخ) أي لانه مانع ليس منصبه الدعوى (قوله متحقق في نفس الامر) قاستدلاله بما ذكر انما هو لتحققه في نفس الامر لاه والمعارضة (قوله تسامح) لان الشكل الاول ليس جزءا من المنطق بل فرد من أفراد موضوع المنطق وانما المسئلة الشكل الاول متبع (قوله يكني فيه التنبيه الخ)

الاول وما بعده ليس قاعدة بل القاعدة الشكل الاول منتج والشكل الثاني منتج وهكذا فليس هو قاعدة بل موضوع القاعدة والذي يوصف بالبداهة اتانها هو القاعدة لا موضوعها والشارح قد وصف موضوعها به كالجواب ان قوله كالشكل الاول على حذف أي كالقاعدة المتعلقة بالشكل الاول وهي الشكل الاول منتج (قوله والبعض الكسبي) اما يستفاد من البعض اليديهي (فيه ان استفادته اتانها هي بطريق وتلك الطريق نظرية فساد الخذور أعني لزوم الدور أو التسلسل والجواب آتيا لانسل ان تلك الطريق نظرية بل هي بديهية وبيان ذلك ان قولك مثلا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بمجرد ينتج لاشيء من الانسان بمجرد من الشكل الاول ومن تصور المقدمتين والنتيجة جزم بها لازمة للمقدمتين وعكس الكبري (١٤٧) لازم لها نفاها أي قطعا بداهة

لان كل قضية يلزمها ان تنعكس بداهة ومتى عكست رجح للشكل الثاني فالشكل الثاني صار لازما للاول بعكس الكبري فيلزم من انتاج الاول انتاج الثاني لان صحة المزموم تقضى صحة اللازم والحاصل ان انتاج الثاني نظري ولكن اكتسبناه من انتاج الاول وهو بديهي والطريق بديهية * واعلم ان قولهم الشكل الاول منتج قاعدة كلية وهي بديهية وفروعها أيضا كذلك وكذا يقال في قاعدة الشكل الثاني مع فروعها ولك ان تقول في بداهة الشكل الاول أي في توجيه الشكل الاول مستلزم لانتاج الشكل الثاني وانتاج الاول معلوم قطعا فالتالي كذلك أو تقول لو كان الشكل الاول مستلجا

والبعض الكسبي اتان يستفاد من البعض اليديهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل

الموجبة الشكلية التي هي نتيجة جزم بديهية باستلزامها ايهاا وهكذا حال باقي الضروب وكذلك القياس الاستثنائي المتصل فان من علم لللازمة وعلم وجود المزموم علم وجود اللازم قطعا وعلم بديهية أن المقدمتين المذكورتين أعني المقدمة الدالة على اللازمة والمقدمة الدالة على وجود المزموم تستلزمان تلك النتيجة وهكذا الحال اذا استتي قضيض التالي وكذا القياس الاستثنائي المتصل بديهي الانتاج وكثير من مباحث الفكوس والتناقض بديهي أيضا * فان قلت اذا كانت هذه المباحث بديهية فلا حاجة الى تدوينها في الكتب * قلت في تدوينها في الكتب فائدتان احدها ازالة ما عسى أن يكون في بعضها من خفاء محو ج الى التايه وتأنيها أن يتوصل بها الى المباحث الاخرى الكسبية (قوله اتان يستفاد من البعض اليديهي) أقول فان قيل استفادة البعض الكسبي من البعض البديهي

الاول منتج ان ضروره الاربعه منتجة لان بعض ضروره عقيمة (قوله جزم بديهية الى آخره) لان تصور الموجبتين الكسبيتين على هيئة الضرب الاول يستلزم العلم باندراج كل الاصغر تحت الاوسط وكل الاوسط تحت الاكبر وذلك يستلزم العلم بالضرورة بلزوم اندراج كل الاصغر تحت الاكبر واشار بقوله باستلزامها ايهاا الى ان المراد قولهم انه منتج أن النتيجة لازمة له ينتج انعكاسا كما عه (قوله وهكذا حال باقي الضروب الخ) فان تصورهما وتصور النتيجة الحاصلة منها يستلزم الجزم باستلزامها ايهاا (قوله علم وجود اللازم قطعا) بيان للانتاج وقوله وعلم معطوف عليه وبيان لكون انتاجه هنا كافيا فيه تصور القياس الاستثنائي أعني المقدمتين وتصور النتيجة أعني وجود اللازم يعني حكم بديهية من غير احتياج الى بيان بل بمجرد تصور المقدمتين وتصور النتيجة باستلزامها لما فا قيل يستفاد من كلامه قدس سره ان الانتاج لازم ين للشكل الاول بالمتني الاعم والقياس الاستثنائي المتصل بالمتني الاخص نوههم (قوله وكذا القياس الاستثنائي المتصل الى آخره) فان الحكم فيها بعد تصور الطرفين على الوجه الذي هو مناط الحكم بديهي أولى (قوله هذه المباحث) لم يقل هذه المسائل لان المسئلة لا تكون الا نظريا كما صرحوا به (قوله ان يكون في بعضها الخ) اشارة الى ان هذه القاعدة غير مطردة بخلاف الثانية (قوله ان يتوصل بها الى آخره)

أي فلا يحتاج الى حدس أو تجربة أو تواتر أو حش حتى يكون غير بديهي أولى (قوله يعني الخ) يريد انه لا بد في اليين من تصور الطرفين ولم يذكر في كلام السيد سوى التصديقات السابقة في بيان الانتاج فقال الحش ان تصور الطرفين معلوم من قول السيد ان المقدمتين المذكورتين فان تلقى هذا العلم لا بد له من سبق التصور تدبر (قوله فاقيل يستفاد الخ) اللازم بالمتني الاعم هو ما يكون تصور المزموم واللازم والسببه بينهما كافيا في الجزم باللازم فهما واللازم بالمتني الاخص هو ما يكون تصور المزموم كافيا في تصور اللازم ويكون تصورهما وتصور النسبة بينهما كافيين في الجزم باللازم فيكون تصور المزموم كافيا في الجزم باللازم بدون توسط أمر زائد سوى تصور النسبة قال بعض الحواشي ان قوله قدس سره بل كل من تصور الجزم بل على ان

لانتاج الشكل الثاني لكن الشكل الاول منتج بديهية فيلزم منه انتاج الشكل الثاني (قوله واعلم ان ههنا مقامين) أي دعوين وهما ان المستدل نتيجة دليله الاحتياج الى المنطق ونتيجة دليل المعترض عدم الاحتياج الى التعلم ولا تنافي المعارضة الا اذا كانت نتيجة الثاني تنافي نتيجة الاول بحيث لا يتحتم معاً ان نتيجة الثاني تتجاف مع نتيجة الاول اذ قد يقال للمنطق لسنا محتاجين لتعلمه لكونه ضرورياً بجميع اجزائه لكن محتاج اليه نفسه في تحصيل العلوم بان راعي في الاكتساب فلا يلزم من عدم الاحتياج الى التعلم عدم الاحتياج اليه فلم تكن نتيجة الثاني هيضاً للنتيجة الاول ولا مستلزماً للقبض فبطلت المعارضة لما علمت من حقيقتها اذ عند الاحتياج لاعلمة ولا مصادفة (قوله وان فرضنا اتامها) أي بأن لم يلاحظ الجواب المتقدم (قوله وان (١٤٨) فرضنا اتامها الخ) فيه نظر اذ يبعد فرض اتامها صلحت للمعارضة فرضاً * وأعيب

واعلم ان ههنا مقامين الاول الاحتياج الى نفس المنطق والثاني الاحتياج الى تعلمه والدليل انما يتنص على ثبوت الاحتياج اليه لا الى تعلمه * والمعارضة المذكورة وان فرضنا اتامها لا تدل الاعلى الاستثناء عن تعلم المنطق وهو لا يتناقض الاحتياج اليه فلا يبعد أن لا يحتاج الى تعلم المنطق لكونه ضرورياً بجميع اجزائه أو لكونه معلوماً بشيء آخر وتكون الحاجة ماسة اليه نفسه في تحصيل العلوم النظرية فلذلك كور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة

انما يكون بطريق النظر فيحتاج في معرفة ذلك النظر الى قانون آخر فيعود المحذور قلنا ذلك النظر أيضاً بديهي فالكسبي من المنطق مستفاد من البديهي منه بطريق بديهي فلا حاجة الى قانون آخر أصلاً (قوله قلنا كور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة) أقول قيل عليه انما يلزم ذلك اذا قرر كلام المعارض على ما وجهه * ولنا أن نقرره هكذا لو كان للمنطق محتاجاً اليه لكان اما بديهي او كسبي

ولم نجعل من المبادي البيئة لا يصلها الى المطالب الكسبية ايضاً قريباً أو بعيداً (قوله انما يكون بطريق النظر) اذ ليس من القضايا التي قياساتها معها ولا من الحدسيات فيكون بالنظر كأن يقال الشكل الثاني شكل أول بالرد وكل شكل أول منتج فيحتاج في معرفة صحة ذلك النظر الجزئي الى قانون آخر لان التقدير ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق فيعود لزوم الدود أو التسلسل (قوله ذلك النظر) أي لانسلم ان ذلك النظر يحتاج الى قانون آخر انما يلزم ذلك لو كان ذلك النظر الجزئي الواقع في البض البديهي نظرياً انتاجه بل هو بديهي الانتاج فالكسبي من المنطق يكتسب من بعض البديهي بطريق جزئي بديهي الانتاج ولا يعني أنه حيث يمكن الجواب باختبار ان كله نظري ومنع لزوم الدور أو التسلسل لجواز ان يكون استفادته من مباديه البديهية بطريق جزئي بديهي الا انه لا كان ذلك خلاف الواقع لم يتعرض له وهذا الجواب مبني على ما حققه قدس سره من أنه يمكن تحصيل نظري بغير بديهي ولا يحتاج الى المنطق كما مر وأما على ما ذكره الشارح من ان كل نظري يحتاج في اكتسابه الى قوانين المنطق فلا يتم كما لا يخفى وقد ذكره قدس سره في حواشي المطالع (قال ان ههنا مقامين) أي دعوين فلقام بفتح الميم لانه محل قيام المدعي والحصم ومنهم من قرأ بضم الميم فاحتاج في تطبيق عبارة الشرح عليه الى تكلفات (قال وان فرضنا اتامها)

بان المقصود النظر لذات المعارضة أي المقدمتين بقطع النظر عن وصفها بالمعارضة وقوله فرضنا اتامها أي بان قطعاً بالنظر عن الجواب الذي ذكر (قوله وهو لا يتناقض الاحتياج أي ولا يستلزم التقبض (قوله أو لكونه معلوماً) أي بطريق الكشف

انتاج الشكل الاول بين بالمعنى الاعم وقوله فان من علم الملازمة الخ يدل على ان انتاج القياس الاستثنائي المتصل بين بالمعنى الخاص فالتشبيه في الين بالمعنى المشترك والحشى جميل اللزوم فيهما بينا بالمعنى الاعم حيث قال في الاول يعني في الجزئ تصور الطرفين وفي الثاني كافياً فيه تصور القياس الى قوله وتصور النتيجة وجعل قوله قدس

سره فان من علم الملازمة الى قوله علم وجود اللازم بياناً للانتاج لا لكونه بيناً واتخاذ كره معاً له لادخل له في وصلاحها بداهة انتاج الاستثنائي لان العلم بالانتاج انما يكون أولاً اذا كان مطابقاً للواقع فلين تحقق الانتاج مدخل في كونه حكماً أولاً (قوله ولم نجعل الخ) أي جعلت هذا المباحث من المنطق ولم نجعل من مباديه أي مقدماته البيئة لا يصلها الى مسائله فان منع ما قاله العصام (قوله ولا من الحدسيات) ومعلوم أنها ليست من التجريبيات ولا التواترات (قوله بطريق جزئي بديهي) وان كانت القاعدة الكلية المدرج فيها هذا الطريق نظرية لانها من المنطق النظري لكونها بعض قوانين الاكتساب (قوله كاهم) أي في قوله ويرد عليه أنه يجوز أن يكون الخ (قوله وقد ذكره) لعل الضمير للبناء المذكور (قوله بضم الميم) من أقلام الرباعي قال لا يعمل لقائمة الدليل (قوله فاحتاج الخ) لانه

جعل يهضم بمعنى ينصب فيحتاج لكونه على صيغة المجهول ولذا ويل قول (١٤٩) الشرح واما معارضة لاندل الخ (قوله

وكلاهما باطل أما الاول فلا نه يلزم الاستغناء عن تعلمه وليس كذلك وأما الثاني فالزوم الدور أو التسلسل في تحصيله وعلى هذا فقد دلت المعارضة على نفي الاحتياج الى المنطق نفسه وحيداً بحجاب بذلك الجواب ورد بان ابطال كونه بديهياً أو كسبياً يدل على انتفائه في نفسه ولا تعلق له بكونه محتاجاً اليه أو غير محتاج اليه اذ يصح أن يقال ليس المنطق محتاجاً اليه والا لكان اما بديهياً أو كسبياً وكلاهما باطل فوجب أن يكون محتاجاً اليه فظهر أن هذه شبهة يتسلسلها في نفي هذا العلم سواء احتج اليه أو لم يحتج * ولنا أيضاً أن نقول في تقرير المعارضة للمنطق كسبي فلا يحتاج اليه في اكتساب النظريات المحتاجة الى المنطق أما الاول فلا نه لو لم يكن كسبياً لكان بديهياً وهو باطل والا لاستغنى عن تعلمه أي في نفسه بأن قطع النظر عما يرد على مقدماتها لامن حيث أنها معارضة فلا ينافي قوله لا يصلح للمعارضة (قوله يدل على انتفائه في نفسه) لان المنطق سواء كان عبارة عن المسائل أو الصدقات بها لا وجود له الا في الذهن واذا لم يكن حاصلها فيه فيكون متنياً في نفسه فاندفع ما قيل هذا غير مسلم لجواز ان يكون ثابتاً في نفسه ويكون متمتع الحصول فلا يتصف باحدهما أصلاً (قوله ولا تعلق له بكونه محتاجاً اليه) لا أثباتاً ولا نفياً فتكون قضية الملازمة أعني لو كان محتاجاً اليه لكان بديهياً أو كسبياً اتفاقية والاتفاقية لا تنتج في القياس الاستثنائي (قوله اذ يصح الخ) دليل قوله ولا تعلق له بكونه محتاجاً اليه يعني كما يصح كون المنطق غير محتاج اليه مقدماً لكونه بديهياً أو نظرياً يصح كون المنطق محتاجاً اليه مقدماً له فلا يكون كونه بديهياً أو نظرياً لازماً لشيء منها بخصوصه بل لوجود المنطق في نفسه سواء كان محتاجاً اليه أو لا فلا ينتج استثناء قضيض التالي قضيض أحد المتقدمين على التبيين قبل ان انتفائه في نفسه يستلزم عدم الاحتياج اليه فلا يصح قوله لا تعلق له بكونه محتاجاً اليه لانه حصل له التعلق بالواسطة بان يقال المنطق لا يحتاج اليه اذ لو كان محتاجاً اليه لكان موجوداً ولو كان موجوداً لكان اما بديهياً أو كسبياً وكلاهما باطل والجواب أنا لا نسلم أنه لو كان محتاجاً اليه كان موجوداً لجواز الاحتياج اليه مع انتفائه في نفسه غاية عدم وجود ما لاجله يحتاج اليه أعني التمييز بين الافكار الصحيحة والفاصلة يدل على ذلك ما سيجيء من قوله ويمكن أن يقال لما بين الى آخره حيث تردد بعد ثبوت الاحتياج اليه في كونه بديهياً أو نظرياً متمتع التحصيل وما قيل في الجواب ان العقلاء لا يكتبون باقامة ما يدل على نفي وجود الشيء على نفي صفة مخصوصة والمقصود بعد هذا الحمل واستبعاد قصد المعارض ذلك فليس بشيء أما اولاً فلان الكتب مشحونة بالاستدلال بنفي وجود الشيء على نفي صفة مخصوصة اذنا كالتب ذلك التي مقصودا كاستدلالهم بلزوم نفي وجود الواجب على نفي زيادة وجوده واستدلالهم على عدم زيادة الوجود مطلقاً بعدم كونه موجوداً وأمثال ذلك كثير لمن تتبع الكتب الكلامية والحكمية وأما ثانياً فلان المقصود دفع ما ذكره الشارح من أنه لا يصلح للمعارضة وكونه مستبعداً لا يضره (قوله المنطق الخ) تقريره اذا عرضت على قوانين الاستدلال أنه لو افترق الى المنطق لزوم الدور أو التسلسل والثاني باطل يان الملازمة انه كسبي وكل كسبي يحتاج في تحصيله الى قانون هو أيضاً كسبي لكونه من المنطق فيدور أو يتسلسل بيان الصغرى أنه لو لم يكن كسبياً لكان بديهياً وهو باطل والا لاستغنى عن تعلمه وهذا التقرير أورده العلامة التفتازاني في شرحه للرسالة (قوله المحتاجة الى المنطق) أي على هذا الحمل بل بعده وبكفي فيه ان العقلاء الخ (قوله مطلقاً) أي في الواجب وغيره وقوله بعدم كونه أي الوجود موجوداً (قوله أورده

وإذا لم يكن حاصلها فيه) لزوم الدور أو التسلسل على حصوله بطلان أنه بديهى بعدم الاستغناء عن تعلمه (قوله لا تنتج في القياس الاستثنائي) لان انتاج الاستثنائي مبني على ثبوت الملازمة ولا تلازم في الاتفاقيات اما غير الاستثنائي فتنتج فيه الاتفاقية لانه مبني على وضوح وحاصل القياس هاتلر كان محتاجاً اليه لكان بديهياً أو كسبياً ولكنه غير بديهى والا لاستغنى عن تعلمه وغير كسبي والادار أو تسلسل (قوله فلا ينتج الخ) أي ليس المحصور المنطق في البديهى والكسبي فربما للاحتياج اليه أو عدمه حتى يستلزم بطلانه بطلان الاحتياج على التبيين أو عدمه كذلك (قوله بان يقال) أي بعد ثبوت انتفائه في نفسه (قوله وما قيل في الجواب) أي جواب قوله قيل ان انتفائه الخ والجواب الصام (قوله على نفي صفة مخصوصة) متعلق باقامة ما يدل وما يدل على نفي الوجود هو ابطال البداية والكسبية والصفة الخاصة

الاحتياجيات اما غير الاستثنائي فتنتج فيه الاتفاقية لانه مبني على وضوح وحاصل القياس هاتلر كان محتاجاً اليه لكان بديهياً أو كسبياً ولكنه غير بديهى والا لاستغنى عن تعلمه وغير كسبي والادار أو تسلسل (قوله فلا ينتج الخ) أي ليس المحصور المنطق في البديهى والكسبي فربما للاحتياج اليه أو عدمه حتى يستلزم بطلانه بطلان الاحتياج على التبيين أو عدمه كذلك (قوله بان يقال) أي بعد ثبوت انتفائه في نفسه (قوله وما قيل في الجواب) أي جواب قوله قيل ان انتفائه الخ والجواب الصام (قوله على نفي صفة مخصوصة) متعلق باقامة ما يدل وما يدل على نفي الوجود هو ابطال البداية والكسبية والصفة الخاصة

الحق (أي دفعا لما قاله الشرح من أن المذكور في معرض المعارضة لا يصلح لما لا ذكره) قوله اذ كان المناسب حينئذ أن يقدم المصنف ذكر نفي النظري (لانه (١٥٠) الأم لا ذكره (قوله كما هو المتبادر من عبارة) أي المصنف حيث قال ولا

لأنها المقابلة على سبيل الممانعة * قال

البحث الثاني في موضوع المتعلق * موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو أي لقائه أو لا يساويه أو لجزئه * فموضوع المتعلق المعلومات التصورية والتصديقية لأن المنطقي يبحث عنها من حيث أنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي ومن حيث أنها يتوقف عليها الموصول إلى التصور ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجسدا وفصلا وعرضا وخاصة ومن حيث أنها يتوقف عليها الموصول إلى التصديق أما توقفا قريبا ككونها قضية وعكس قضية وتقيض قضية وأما توقفا بعيدا ككونها موضوعات ومحمولات *

وأما الثاني فلأنه لو احتجج إليه مع كونه كسبيا لزم الدور أو التسلسل ولم يلتفت الشارح إلى هذا التقرير اذ كان للمناسبت حيث أن يقدم المصنف ذكر النظري وأن يشير إلى لزوم الدور أو التسلسل في اكتساب النظريات الحاجة إلى المتعلق لا أن يقتصر على لزومها في تحصيله في نفسه * ويمكن أن يقال لما بين المصنف الاحتياج إلى المتعلق نفسه أراد أن يبين أن حاله ما ذا هل هو بدعي بجميع أجزائه حتى يستغني عن تدوينه في الكتب أو هو كسبي بجميع أجزائه حتى يحتاج تحصيله فضلا عن تدوينه وبين فساد القسمين فظهر أن المتعلق ليس بما يستغني عن تدوينه ولا بما يحتاج تحصيله وتدوينه مع كونه محتاجا إليه فوجب أن يدون في الكتب * ولم يلتفت الشارح أيضا إلى هذا التوجيه لأن المشهور في كتب الفن إيراد المعارضة في هذا الموضع ثلثي الاحتياج إليه (قوله لأنها المقابلة على سبيل الممانعة) أقول يعني أن المعارضة مقابلة الدليل بدليل آخر مانع للأول في ثبوت

زعم المستدل فإن المعارض لا يستلزم الاحتياج إلى المتعلق (قوله ولم يلتفت الشارح) أشار به إلى أنه معلوم للشارح حيث ذكره في شرح المطالع إلا أنه لم يلتفت إليه هنا لعدم المناسبة لئلا يذكر المناسب حينئذ تقديم ذكر نفي النظري لأنه الذي جعله المعارض ملزوما للدور أو التسلسل المستلزم لعدم الاحتياج وأما نفي البداة فالحصم معترف به لا بانه النظرية فالجواب غير محتاج إليه إنما ذكره للإشارة إلى المعارضة فالتناسب تأخير قوله وإن يشير إلى أن يكون إشارة إلى التقرير المذكور (قوله لا أن يقتصر إلى آخره) كما هو المتبادر من عبارته (قوله إيراد المعارضة) أي مطلقا لا بالتقرير المستفاد من ظاهر عبارة المتن كما وهم لأن التقرير المذكور في شرح المطالع لهذه المعارضة غير هذا التقرير فاقيل أن هذا اعتذار عن جميع التقارير المذكورة أيضا وهم (قوله مقابلة الدليل بالدليل) في النتائج المقابلة روى فرا روى كردن والممانعة كسى را از چیزی واداشتن والباء في الدليل التعدية وروى كردن دليل مستدل را دليل ديكركه بازدارنده است دليل مستدل را از ثبوت مقتضاي أو وهو بعينه ماقيل المعارضة إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه المستدل فأتوهم من اختلاف المعنيين وجعل أحدهما تعريفا مبنيا على المساحة ليس بشيء وكذا ماقيل المعارضة في الاصطلاح دليل يدل على تقيض المدعى لأن قولهم عورض وبعارض ومعارض شاهد على كونها في الاصطلاح بمعنى المصدرى وأن كان قد تطلق على الدليل

نظريا ولا اندازوا تسلسل وغير المتبادر أن يكون مرجح الضمير إلا كمناسب مطلقا (قوله لا بالتقرير المستفاد الخ) حتى يكون عذرا في تركه التقرير المستفاد من شرح المطالع (قوله عن جميع التقارير) أي عن تركها وأما العذر ما ذكره السيد بقوله ولم يلتفت الخ (قوله أيضا) الأولي تركه وليس في عبارة العصام (قوله روي) معناه الوجه فراروي إلى الوجه كردن جعل والمعني جعل الوجه إلى الوجه وقوله كسى را كسى معناه أحد وياوه للتشكيك ورا علامة المفعول وأز معناه من وجزئي معناه شيء وياوه للتشكيك واداشتن الحيز والمنع والمعني منع أحد من شيء وقوله رو معناه الوجه وبرو إلى الوجه وكردان الجدل ورا بد قوله دليل مستدل علامة المفعول وديكر معناه آخر وكه لا ربط و بازدارنده است معناه مانع حصة لديكر ورا بعد دليل مستدل علامة المفعولية لئلا يواز بمعنى

من وأو بعد مقتضاي ضمير مرجحه دليل المستدل كذا قيل غرر (قوله من اختلاف المعنيين) أي (أقول) المقابلة على سبيل الممانعة وإقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه المستدل وقال ذلك الشوم أن المعني الأول لازم للمعني الثاني

(قوله لا يميز عند العقل) أي تميزاً تاماً فلا يرد أن يقال إنه يميز بالرسم وبالغاية فكيف يقول لا يميز إلا بالموضوع والحاصل أنه متى حصل العلم بالموضوع حصل لنا العلم إتماماً بالعلم سواء سبق ذكر الغاية أم لا علم الرسم أم لا (قوله إلا بعد العلم بموضوعه) أي إلا بعد التصديق بموضوعية الموضوع (قوله ولما كان الخ) حاصل ما يتبادر من كلام الشارح أنه لا يمكن تصور موضوع المنطق إلا إذا تصورنا موضوع العلم لأن موضوع المنطق خاص وموضوع العلم عام وتصور الخاص لا يمكن إلا بعد تصور العام واعترض عليه بأنه لا يكون تصور الخاص متوقفاً على تصور العام إلا إذا كان قصد تصور الخاص بالسكنه ولا بد أن يكون العام ذاتياً للخاص كما في الإنسان والحَيوان وتظهر أن ما هنا ليس كذلك (١٥١) لأن المراد هنا تصور ما يصدق

عليه موضوع المنطق من كونه المعلومات التصويرية والتصديقية فكيف يقول أن تصور الخاص مسبوق بتصور العام وأجيب بأن التصديق بموضوعية الموضوع الذي هو المقصود لما كان خاصاً وهو فرع عن تصور الموضوع الذي هو عام كان لا بد من تصور مطلق للموضوع أولاً فالوجوب حيثئذ من حيثية أخرى وإذا كان كذلك فنقول الشارح والعلم بالخاص أي والتصديق بالخاص (وقوله مسبوق بالعلم بالعام) أي بتصوير الأمر العام

(أقول) قد سمعت أن العلم لا يميز عند العقل إلا بعد العلم بموضوعه * ولما كان موضوع المنطق أخص من مطلق الموضوع والعلم بالخاص مسبوق بالعلم بالعام

مقتضاء وما ذكرتم ليس كذلك (قوله لا يميز عند العقل إلا بعد العلم بموضوعه) أي لا يميز عند العقل تميزاً تاماً ولا يحصل له زيادة بصيرة في الشروع في العلم إلا بعد العلم بأن موضوعه ما ذا أعني التصديق بأن الشيء الفلاني مثلاً موضوع لهذا العلم كما أشرنا إليه سابقاً (قوله ولما كان موضوع المنطق أخص من مطلق الموضوع)

على المسامحة (قوله لا يميز عنده تميزاً تاماً الخ) أي ليس المقصود حصر مطلق التميز حتى لا يصح بل التميز التام أي التميز الذي هو للعلم في نفسه واعتبر في جملة علما على حدة منفردا عن علم آخر وكذا المراد من زيادة البصيرة زيادتها في حد ذاتها وليس المراد بالتمييز التام التميز الأول والزيادة على البصيرة السابقة إذ لا يلزم سبق شيء مما يوجب التميز على العلم بالموضوع وما قيل أنه يفيد تميزاً تاماً باعتبار الترتيب الذي اعتبره المصنف في مقدمات الشروع وأنه كالجزء الأخير من الملة التامة فما لا يفهم به عاقل لأن الكلام في تمايز العلوم مطلقاً (قوله أعني التصديق الخ) يعني أن المراد بقوله أن موضوعه ما ذا ما يقع في جواب هذا السؤال إذ ليس الاستفهام المذكور موجبات التميز (قوله كما أشرنا إليه) في بيان قول الشارح فلا ن تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات حيث قال وذلك لأن المقصود من العلوم الخ وقد حل بعض الناظرين الإشارة إلى ما ذكره قدس سر من أن التميز يحصل بتصوير العلم بغايته ولعله كان في نسخته لما أشرنا إليه بالألم فحله تمليلاً لتقييد التميز بالتام وهو سهو لأن حصول التميز بغير الموضوع في الجملة يبين لا يحتاج إلى بيانه ثم اعترض بأن تصور العلم بالغاية لا يميز به مسائله عن مسائل العلوم الأخر لجواز اشتراك العلمين في المسائل والاختلاف بجهة البحث فغاية العلم بالغاية أن يعلم أن هذه المسئلة من علم كذا ولا يلزم أن لا يكون من علم آخر أدخلها مدخل في غاية كل منهما فنقول الشارح إذا تصور العلم برسمه وقف على جميع مسائله اجبالاً الخ لا ينافي ما ذكره هنا من أن العلم لا يميز عند العقل إلا بعد العلم بموضوعه حتى يحتاج

لا عنه (قوله حتى لا يصح) لحصوله بمعرفة الرسم والغاية (قوله للعلم في نفسه) وهو التميز بالموضوع بخلاف التميز بالرسم

والغاية فانه تميز له باعتبار أمر خارج عنه (قوله باعتبار الترتيب) وهو تقدم المعرفة بالرسم ثم بالغاية ثم بالموضوع (قوله مطلقاً) أي تمايزها في ذاتها بقطع النظر عما اعتبره المصنف أو غيره لأن ما اعتبروه إنما هو في كون الشروع على بصيرة وما هنا في التميز الراجح لذات العلم بقطع النظر عن الشروع (قوله لجواز اشتراك العلمين) في المسائل وذلك كسئلة أن الفلك كروي فإن النظر فيها في الطبيعة من جهة أن له مبدأ الحركة والسكون بالذات وفي علم التجويم من جهة أنه له كوا وحراً لالتحق الحكم قالوا نظره من جهة ماهو ذو طبيعة بسيطة أي لا يختلف مقتضاها وكل ما يختلف مقتضى طبيعته لا يكون الا كروياً والثاني نظره من جهة ماهو كونه أحوالاً تلحق الحكم من الأوضاع والنسب ويستدل عليه من جهة حدوث الحالات عند الطلوع والغروب ولتباين الإبعاد في كل وقت وتلك الحالة لا تصور إلا عند الكروية (قوله أدخلها مدخل في غاية كل منهما) بأن يترتب عليها كل

(وقوله وجب أولا تعريف مطلق موضوع العلم) أي تصور مطلق الموضوع (وقوله حتى يحصل معرفة موضوع علم المنطق) أي حتى يحصل التصديق بموضوعية موضوع المنطق وإذا نزلت الشارح على هذا التفسير لن يندفع الاعتراض الذي علمته فظهر من هذا أن كلام الشارح يمكن أن ينزل على ما قاله السيد من قوله والحق الخ (قوله ما يبحث في ذلك العلم) أما عدل الشارح عن عبارة المصنف وهي موضوع كل علم ما يبحث فيه الخ إشارة إلى أن الضمير في قول المصنف موضوع كل علم ما يبحث فيه راجع إلى كل واحد من حيث تعينه لأنه راجع لكل علم لأن موضوع العلم الواحد لا يبحث عن كل علم فيه (قوله عن عوارضه الثانية) المراد بالبحث عن العوارض الحكم على الموضوع أو على أنواعه أو على عوارضه مثلا موضوع النحو الكلمات العربية لأنه يحكم عليها فتقول الكلمة اسم أو فعل أو حرف وثارة يحكم على أنواعها فتقول الاسم معرب الاسم مبني الفعل معرب الخ فلتراد بالأنواع الجزئيات (١٥٢) لذلك الموضوع وثارة يحكم على عوارضه مثل قولك الأعراب يلحق أو آخر

وجب أولا تعريف مطلق موضوع العلم حتى يحصل معرفة موضوع علم المنطق فموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الثانية كبدن الإنسان لعل الطلب فانه يبحث فيه عن أحواله من حيث الصحة والمرض

الكلمة فأواخر الكلمة عارض لها لا جزئي لها ولا نفسها وسيأتي الكلام في هذا آخر الكتاب (قوله كبدن الإنسان لعل الطلب) أي بالنسبة لعلم الطب (قوله فانه يبحث فيه عن أحواله) المراد بالبحث عن أحواله أن نحمل العوارض عليه من حيث الصحة والمرض والمراد بالبحث عن أحوال البدن حمل تلك الأحوال على البدن وقيد بهذه الحجية للاحتراز عن حالة الحدوث وعن كونه جسمانياً فإن البدن له أحوال كثيرة وظهره أن الأحوال المحمولة على البدن غير الصحة والمرض وليس

أقول هذا كلام القوم ويتبادر منه إلى الفهم أن المقصود تصور الموضوع فلذلك اعترض عليه بأن العلم بالخاص مسبق بالعلم بالعام إذا اجتمع هناك شيان أحدهما أن يكون العلم بالخاص علما به بالكنه وتأنيا أن يكون العام ذاتيا للخاص وكلاهما ممنوع في صورة النزاع * وأجيب عن ذلك بأن الخاص هنا أعني موضوع المنطق مقيد بالعام أعني موضوع العلم مطلق ولا يتصور معرفة المقيد إلا بعد معرفة المطلق وانضمامه إلى ما قيد به ورد هذا الجواب بأن المطلوب هنا ليس تصور مفهوم إلى الاعتدال بأن زيادة التميز لا تحصل إلا بعد العلم بالموضوع (أقول) تميز العلم حاصل بالعلم بالغاية وأما تميز كل مسألة عن مسائل العلوم الأخر فلا يحصل بالعلم بالموضوع أيضا لجواز اشتراك العلين في الموضوع والاختلاف بمجهة البحث على ما قالوا (قوله هذا كلام القوم) وليس بمرضى للشارح حيث علل في شرح المطالع بتقديم تعريف الموضوع المطلق بما ذكره قدس سره بقوله بل الحق أنه لما كان المقصود إلى آخره (قوله ويتبادر منه الخ) حيث نسب التخصيص والعموم إلى المفهومات التصورية (قوله فلذلك) أي لما يتبادر إلى الفهم (قوله علما به بالكنه) أي بتفصيل أجزائه وأما قسرها بذلك لأن العلم بالكنه قد يطلق على حصول الشيء في الذهن بنفسه لا بأمر صادق عليه (قوله ذاتيا للخاص) أي داخلا في ماهيته سواء كان محمولا أولا (قوله وكلاهما ممنوع) أي لاسم أن مقسمة التثروع تصور موضوع المنطق بالكنه ولا نسلم أن مطلق الموضوع جزء منه لأبد لكل منهما من دليل (قوله بأن الخاص هنا أعني موضوع المنطق مقيد) يعني أن

كذلك ويمكن الجواب بان قوله من حيث الصحة أي من حيث قبول الصحة الخ فالذي أخذ قيدا لقبول والمحمول على وكنسك

من الغائبتين المختلفتين (قوله إلى الاعتدال) أي الذي ذكره السيد (قوله تميز العلم الخ) أي لعدم اشتراك علين في غاية واحدة (وقوله أيضا) أي كما لا يحصل بالعلم بالغاية لجواز ترتب الغائبتين كما سبق (قوله والاختلاف بمجهة البحث) فالمدار في تميز المسائل عن مسائل علوم آخر على تلك الجهة تعتبر الحيفية في كل موضوع على أنها علة للبحث عن أعراضه أو قيدا للموضوع في نظر الباحث كذا في حواشي الزاهد على دوام التهذيب (قوله إلى المفهومات التصورية) لأن مفهوم موضوع المنطق ومفهوم مطلق الموضوع تصوريان (قوله لأن العلم بالكنه قد يطلق الخ) أي وكلاهما في أن العلم بالخاص الذي هو الالكل يستلزم العلم بالعام الذي هو الجزء والعلم بالكنه بالعمى الثاني لا يلزمه أن يكون للموضوع جزءا لاحتمال كونه بسيطا (قوله سواء كان محمولا) بأن كان جزءا ذهنيا أولا بأن كان خارجيا (قوله بالكنه) بل يكفي بالخاصة والعرض العلم (قوله ولا نسلم أن مطلق الموضوع جزء منه) لأن موضوع

البدن نفس الصحة فلا اشكال أو ان المحمول نفس المشتق من الصحة والمرض (٩٥٣) كصحیح ومريض (قوله

وكالكلمة لعلم النحو فانه يبحث فيه عن أحوالها من حيث الاعراب والبناء * والوارض النائية
موضوع المنطق حتى يصح توقفه على معرفة مفهوم الموضوع بل المطلوب معرفة ماصدق عليه
مفهوم موضوع المنطق كالمعلومات الصورية والتصديقية وليس ذلك مقيدا فسط ما ذكرتم بل
الحق انه لا كان المقصود التصديق بأن الشيء التلاني موضوع للنطاق وذلك لا يمكن الا بعد
معرفة مفهوم الموضوع لانه وقع محولا في هذا التصديق فسره أولا والحاصل ان المطلوب في هذا
المقام لو كان تصور ماصدق عليه مفهوم موضوع التعلق لم يحتج الى معرفة مفهوم الموضوع أصلا
لانه مارض له لا ذاتي له وأما اذا كان المطلوب التصديق بالموضوعية احتيج

الخاص هنا مقيد والعلم مطلق وان المراد بالخاص هنا المقيد وبالعالم المطلق على التجوز ولا شك
في ان معرفة المقيد من حيث انه مقيد مسبق بمعرفة المنطق لتحقق الشرطين المذكورين (قوله
حتى يصح الخ) اي حتى يكون مقيدا فيصح توقفه على معرفته الخ (قوله بل المطلوب الخ)
لانها مقدمة الشروع اذ بها يميز العلم ما عناه لا تصور مفهوم موضوع المنطق (قوله وليس
ذلك مقيدا) بل ما يصدق عليه المقيد ولما كان بناء الاعتراض ان المراد تصور الموضوع وفي
الجواب تساميه لكنه اراد بالخاص والعلم المقيد والمطلق وفي الرد التبرج بذلك الا ان المراد
تصور ما يصدق عليه المقيد جيل قدس سره كما تحت قوله فذلك وعطف البعض على البعض
(قوله بل الحق) اضراب مما يفهم من قوله فسط ما ذكرتم اي فسط ما ذكرتم من جواب
الاعتراض وبقي الاعتراض فلا يكون ما يتبادر من كلام القوم حقا بل الحق ان يقال وجه ايراد
تعريف مطلق الموضوع انه لا كان للمقصود من قولهم العلم بالموضوع مقدمة للشروع التصديق
بأن الشيء التلاني الخ وهذا الحق ما يمكن حل كلام القوم عليه بان يكون المراد بقوله الا بعد العلم
بموضوعه التصديق بانه موضوع العلم فلا بد في المنطق من التصديق بأن الشيء التلاني موضوع
المنطق ولما كان موضوع المنطق الذي هو محمول في هذا التصديق لكونه مقيدا اخص من مطلق
الموضوع والعلم بل المقيد من حيث انه مقيد مسبق بالعالم بالمطلق لانه المنطق مع المقيد وجب أولا
اي قبل الشروع في البرهان تعريف مطلق الموضوع فلاشارة الى ذلك التأويل خص قدس سره
الاعتراض بما يتبادر منه (قوله والحاصل) أي حاصل قوله بل الحق وافاده به أمرين أحدهما انه
أثبت كون التبادر من كلامهم غير حق ليصح الاضراب بان اللازم مما سبق بقاء الاعتراض على دليله
ولا يلزم من عدم تمام الدليل ان لا يكون المدعي حقا والثاني ان ماصبق من كون الموضوع محمولا
في التصديق المذكور انما هو بطريق التمثيل ولا يشين ذلك (قوله في هذا المقام) أي في مقام ان
العلم بموضوع المنطق مسبق بالعالم بمطلق الموضوع (قوله أصلا) سواء كان ذلك التصور بالسكنه
أو بالوجه (قوله لانه عارض له) اذ وصف الموضوعية انما عارض له بعد تدوين المنطق والبحث
عن أحواله فيه

(٢٠) شرح الفهية (فلاشارة الخ) أتدفع بهذا ما اطال به قره داود قانظر (قوله في مقام ان العلم الخ)

لامقام بيان المقيد بالعلم الخ

(قوله لما) أي لامر هو هو الضمير الأول للشيء والثاني لما ويصح العكس أي يلحق الشيء لأجل أمر ذلك الامر هو ذلك الشيء أو ذلك الشيء هو ذلك الامر والاقرب الاول لانه ليس فيه الانفصال واحد بخلاف الثاني ففيه فصلان (قوله أي لذاته) توضيح لما قبله أي لا لأجل امر آخر (قوله كالتعجب لاحقا لذات الانسان الخ) هذا عايقوى ما تقدم من البحث من ان العوارض قد تلحق الشيء لذاته خلافا لما قدمه الفارح ثم ان التعجب يطلق على الحالة التي تحدث للانسان بسبب الامور الخفية وعلى ادراك الامور الغريبة الخفية السبب وهذا هو المراد هنا (قوله كالتعجب) أي كالتعجب منه لانه هو الذي يحمل على الانسان (قوله كالحركة بالارادة الخ) ظاهر ان الحركة بالارادة عرض بالارادة للحوان وبالتبع للانسان مع ان الحيوان هو الجسم النامي المتحرك بالارادة فظاهر هذا انها ذاتية وأجيب بان هذا بناء على قول من يقول ان الحركة بالارادة خارجة عن الحيوان فالحيوان جسم تام فقط وأما متحرك بالارادة خاصة له فقد تميز عن غيره بالعوارض بالذاتيات لما يلزم عليه من ان الماهية لها فصلان وأجيب أيضا بان العارض الحركة بالفعل والتي من الذاتيات الحركة بالقوة

(قوله أي تعريف مفهوم مطلق (١٥٤) الموضوع) أي مطلقه عن التقيد بعلم دون علم اذ ادخل له في الموضوع عليه كما ادخل لمطلق

مفهوم الموضوع أي ماهية الموضوع مطلقا اذ ليست موضوعا للشيء من العلوم بل ماصدقة هي عليه فلذا قال الشارح فموضوع علم كل الخ ولم يقل فموضوع العلم ما يبحث فيه الخ (قوله لكونه مأخوذا الخ) شبهه في التصديق هو اخذه فيه وصفنا غوايا أو اخذه فيه محمولا. وحيث لا حاجة الى جعل التصديق بمعنى المصدق به كما قيل (قوله عن عوارضه) المراد بالعرض الخارج المحمول وبالذاتي ما منشاء الذات على أحد الوجود الثلاثة التي ذكرها

في التي تلحق الشيء لما هو هو أي لذاته كالتعجب لاحقا لذات الانسان أو تلحق الشيء لمجزئه (كالحركة) الى بيان مفهومه سواء جعل في التصديق موضوعا * وقبل موضوع المنطق هو هذا أو جعل محمولا وقيل هذا موضوع المنطق (قوله تلحق الشيء لما هو) أقول لفظا ما موصولة لأحد الضميرين راجع الى ما * والآخري الى الشيء أي تلحق الشيء للامر الذي هو أي ذات الامر هو أي ذات الشيء وحاصله تلحق الشيء لذاته (قوله كالتعجب لاحقا لذات الانسان) أقول فان قلت العارض للشيء ما يكون (قوله الى بيان مفهومه) أي تعريف مفهوم مطلق الموضوع (قوله سواء جعل الى آخره) لكونه مأخوذا في التصديق وصفا غوايا أو محمولا (قال يبحث فيه عن عوارضه الذاتية) أي يحمل عليه أو على أنواعه أو على أعراضه الذاتية أو على أنواعها على ما سيحى في الخاتمة (قال عن عوارضه) أي جميع عوارضه بمعنى أي عارض له ذاتي يستخرج من القوة الى الفعل يبحث عنه فلا يرد النقض على تعريف الموضوع بالمساوي له على ما توهم (قوله موصولة) لان الشيء الذي لا حله للحقوق متين في نفسه (قوله وأحد الضميرين الخ) من غير تعيين لان الاتحاد حاصل من الجانبين واختار في التفسير رجوع الاول الى ما قبله منه (قوله وحاصله الخ) لان المراد بالاتحاد في المفهوم بقوله لمجزئه عطف على ما هو هو * ولو أريد الاتحاد في الصدق يدخل فيه ما يلحق لمجزئه أو لما يساويه فيكون حيث قلناه أو لمجزئه عطف على لذاته (قال فموضوع كل علم) الظاهر ان يقول موضوع علم زاد لفظ كل للتعميم على ان التعريف لا اختصاص له بموضوع علم دون علم (قال

الشارح (قوله أي يحمل عليه) كقولهم في النحو الكلمة أما معربة أو مبنية أو على أنواعه كقولهم في الحروف كلها مبنية أو على أنواعه الذاتية كقولهم الاعراب أبا تقديرى أو لفظي أو على أنواعها كقولهم الاعراب اللفظي رفع أو نصب كذا قيل (قوله بمعنى أي عارض) يريد ان بالإضافة ابطلت معني الجملة كاللام فلا يرد موضوع العلم الذي يبحث فيه عن عرض ذاتي واحد له فقط لو فرض وجود موضوع كذلك (قوله يستخرج من القول الى الفعل) أي بالطريق الذي ذكره سابقا قدس سره فلا بد ان يكون مبحوثا عنه من حيث انه عرض لموضوع العلم لان من حيث انه عرض فلا يرد النقض بالمساوي للموضوع بان يكون عرض العرض للموضوع بعد عروضة ما يساويه فان هذا العرض يندم أحوالا للموضوع للأنشطة يتنوع ما يساويه فلا يبحث عنه في العلم من حيث انه عارض للمساوي لان المساوي ليس موضوعا للقاعدة الكلية المتضمنة لحكم الشرع الذي هو جزئي من جزئيات موضوعها وانما موضوعها موضوع العلم أو نوعه أو عارضه الذاتي أو نوعه فغير (قول الشرح من حيث الصحة) أي من حيث قبولها لان العرض هو الصحة (قوله لا الشيء الخ) رد لما قيل لا يظهر وجه اختياره للموصولة على الموضوعية (قوله متينين) هو ضيق الشيء (قوله من غير تعيين) رد لما قيل يتبين الاقرب للآخر بتينار اجبا فالتميم أو لا نظرا لا لا يمكن (قوله يكون حيث ذل الخ) أي ويكون كانه تقريبا لما يلحق الشيء لما هو هو

(قوله من حيث انطباقها لمن حيث هي في ذاتها) وهذا يقتضي ان القضية الطبيعية كالحیوان جنس والانسان نوع ليست من العلم قال الزاهد العرض الثاني يمكن ان يختص بطبيعة العروض من حيث هي ولا يتجاوز الى الافراد لكل هذا القسم لا يبحث عنه لان المسائل هي القضايا المتعارفة وهي التي الحكم فيها على الطبيعة من حيث انطباقها على الافراد وما ليس الحكم فيه الا على الطبيعة فقط ليس من مسائل العلم (قوله اما لقائه) بان يكون عروضه لذات بلا واسطة وقوله لجزئته الاعم كالحقوق التحيز للانسان لكونه جسيما وقوله أو المساوي أي جزئته المساوي كالحقوق التكلم للانسان لكونه ناطقا وقوله أو لاختصاص المساوي كالحقوق التحيز للانسان بواسطة ادراك الامور المستترة ونفي اللاحق للشيء بواسطة الخارج غير المساوي وبواسطة المبين وذكرها التشرح (قوله أو من أحوال مقومه) وذلك المقوم هو الجزء المساوي كالثاني في النسبة الى الانسان فاذا حمل على الانسان عرض ذاتي باعتبار الناطق كالتكلم مثلا كان التكلم مختصا بالانسان باعتبارانه من آثار مقومه أي ماهو داخل في قوامه وحقيقته وهو الناطق الذي هو جزء مساو بواسطة حمل التكلم على الانسان (قوله على الاطلاق) أي بدون قيد بكونه مع مقابله (قوله أومع مقابله) ظهر في حال القراءة مجتمعا وهو معنى قول الدواني في حاشية التهذيب (١٥٥) ان المعبر في العرض الذاتي

في ذلك العلم (أشار في ان الضمير في عبارة المس راجع الى علم بختيار معلومته بتساو الموضوع اليه سابقا فلا يرد انه لا يصح ارجاع الضمير الى كل والى علم كما مر في تعريف الترتيب ولك ان ترجع الضمير الى علم وتعتبر العموم بعد ارجاع الضمير كما أنه في موضوع علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية أي علم كان (قال عن عوارضه الذاتية) تفصيل الكلام ان كمال الانسان معرفته أصناف الموجودات من تصوراتها والتصديق بأحوالها على ما هي عليه بقدر الطاقة * ولما كانت معرفتها بخصوصها معتدلة مع عدم افادتها كالا مبتدأ به لتبنيها وتبدلها أخذوا المفهومات السككية العائدة عليها ذاتية كانت أو عرضية وبمحا عن أحوالها من حيث انطباقها عليها ليفيد عليها بوجه كلي علما باقيا أبدا الدهر * ولما كانت أحوالها متكررة وضبطها منتشرة مختلطة منسرا اعتبروا الاحوال الذاتية للمفهوم مفهوم وجعلوها منفردة بالتدوين وعموما الاحوال الذاتية وفسروها بما يكون محمولا على ذلك المفهوم اما لذاته أو لجزئته الاعم أو المساوي فان له اختصاصا بالشيء من حيث كونه من أحوال نفسه أو مقومه أو للخارج المساوي له سواء كان شاملا لجميع افراد ذلك المفهوم على الاطلاق أو مع مقابله مقابلة التضاد أو العدم والمملكة دون مقابله السلب والایجاب اذ التقابلان قابل الایجاب والسلب لا اختصاص لهما بمفهوم دون مفهوم ضبطا للاشتراك بقدر الامكان قابلتوا الاحوال الشاملة على الاطلاق لنفس الموضوع (والشاملة)

جاء هذا العموم الا من قابل امتناع الحرق لامكانه اه وبهذا يتضح كلام المحقق قدس سره وقد مثل الشيخ الرئيس في الشفا للعرض الذاتي الشامل على سبيل التقابل بالاستقامة والانعناء والزوجية والفردية كالتقابل بين الاستقامة والانعناء من قيل التضاد وبين الزوجية والفردية قابل الدم والمملكة والاولان يحملان على الخط وما يبداه على العدد ولا شك في شمول كلا القسمين للموضوع مع اعتبار التقابل لا أحدهما فقط تديره لحرره ط (قوله دون مقابلة الخ) أي لا يتبر في الشمول قابل السلب والایجاب (قوله اذ للتقابلان قابل الایجاب والسلب الخ) مثلا الضحك وعدمه بمعنى الایجاب والسلب لا اختصاص بالحيوان اذ عدم الضحك بمعنى السلب البسيط صادق على الحیوان ايضا بخلاف عدمه عنان شأنه الضحك تديره لا قوله لا اختصاص الخ) أي فيكون من الاعراض القريبة لا يبحث فيها في العلم كاسياني (قوله ضبطا للاشتراك) مرتبط بقوله باعتبار الاحوال الخ (قوله أو مع مقابله عطف على الاطلاق) أي أو شاملا له مع التقابل له قابل التضاد أو قابل العدم والمملكة فالشمول

(١) قوله (قوله أو مع مقابلة الخ) حقه ان يكون قبل (قوله أو دون مقابله) ولكن لا يمكن ان يكون كذلك الامر في

ذلك المقابل

باعتبار اختصاص مجموع المتقابلين لا احدهما فقط اذ لاشمول فيه كما أوضحناه بالمعاش قال ابن سينا القسمة الاولى للاعراض الذاتية قد تكون بتقابل كقولنا كل خط اما مستقيم واما منحني وكل عددا ما زوج واما فرد وقد تكون لغير تقابل كقولنا ان من الحيوان سائح ومنه ماش ومنه زاحف ومنه طائر قال الدواني في حاشية التهذيب موضوع العلم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية أى يرجع البحث فيه اليها وهي الخارج المحمول الذى يلحق الشيء لذاته او لما يساويه على ما ذكره المتأخرون وذلك البحث اما بان يجعل موضوع العلم بينه موضوع المسئلة ويثبت له ماهو عرض ذاتي له كالجسم الطبيعي في قولهم كل جسم فله حيز طبيعي أو بان يجعل نوعه موضوع المسئلة ويثبت له ماهو عرض ذاتي له كالحويان في قولهم كل حيوان فله قوة النفس أو يثبت له ما يمرض لأمر أهم منه بشرط ان لا يتجاوز في العموم عن موضوع العلم كما صرح به ناقد التنزيل كقول الفقهاء كحل مسكر حرام أو يجعل عرضه الذاتي أو نوعه موضوع المسئلة ويثبت له العرض الذاتي له أو لما يلحق لأمر أهم بالشرط للسذكر كقولهم كل متحرك بمركبتين مستقيمتين لا بد وان يسكن بينهما فقولهم ما يبحث عن اعراضه الذاتية بجمل مفعله ماذكرناه إذ لا ريب في انه يبحث في العلوم عن الاحوال المختصة بأنواع موضوع العلم كما مر بل ما من علم الا ويوجد فيه ذلك كما يظفر بان يتبع وقوله بشرط ان يجاوز في العموم عن موضوع العلم أى لتلا يكون المحمول بالنسبة الى موضوع العلم من الاعراض (١٥٦) الغربية وقوله كل مسكر حرام فان موضوع الفقه انما هو افعال المكلفين

وشناوله المسكر نوع منها أثبت له الحرمة اللاحقة لأمر أهم منه هو كونه منهيا عنه وقوله كل متحرك بمركبتين مستقيمتين الخ فالحركة المطلقة نوع عرضي للموضوع الذاتي له والحركة المستقيمة نوع العرض الذاتي للموضوع (قوله والشاملة الخ) أي وان كانت هي ثابتة لنفس الموضوع ومثله يقال فيما يمتنع (قوله واللاحقة للخارج المساوي الخ) أي اللاحقة للموضوع لاجل الخارج المساوي أثبتوها لاعراضه الذاتية وهي ذلك الخارج للمساوي كالضاحك العارض للشحوب بلا واسطة وللإنسان بواسطة الشحوب (قوله أو لاعراض أنواعها) ترك اثبات تلك الاعراض لاعراض الاعراض الذاتية قال الزاهد ان مذكروه ليس يقيد بل المراد على ان لا يكون البحث خارجا عن موضوع العلم واعراضه الذاتية المنسوبة اليه (قوله وذلك لأن المبحوث عنه الخ) فمفعله ان المبحوث عنه في الطبيعي هو عوارض موضوعه الشاملة على الاطلاق أو الشاملة للأفراد على التردد فهي على التردد مثبتة أولا للموضوع وثانيا لأنواعه مثلا الجسم أحواله على التردد اما ذو طبيعة أو ذو نفس ثم يخص بكل قسم بنوع وقوله اما ذو طبيعة أو ذو نفس من عوارض الجسم الذاتية فعلى كل تقدير العرض الذاتي لموضوع العلم والمبحوث عنه في الحقيقة هو محمول العلم وهو الأمر الدائم بين موضوعات المسائل قال الزاهد وفيه ان المفهوم المردد من الأحوال الاختيارية وما يبحث عنه هو الأحوال الحقيقية ويلزم ان لا يكون محمولات المسائل مقصودة بذات

كانت هي ثابتة لنفس الموضوع ومثله يقال فيما يمتنع (قوله واللاحقة للخارج المساوي الخ) أي اللاحقة للموضوع لاجل الخارج المساوي أثبتوها لاعراضه الذاتية وهي ذلك الخارج للمساوي كالضاحك العارض للشحوب بلا واسطة وللإنسان بواسطة الشحوب (قوله أو لاعراض أنواعها) ترك اثبات تلك الاعراض لاعراض الاعراض الذاتية قال الزاهد ان مذكروه ليس يقيد بل المراد على ان لا يكون البحث خارجا عن موضوع العلم واعراضه الذاتية المنسوبة اليه (قوله وذلك لأن المبحوث عنه الخ) فمفعله ان المبحوث عنه في الطبيعي هو عوارض موضوعه الشاملة على الاطلاق أو الشاملة للأفراد على التردد فهي على التردد مثبتة أولا للموضوع وثانيا لأنواعه مثلا الجسم أحواله على التردد اما ذو طبيعة أو ذو نفس ثم يخص بكل قسم بنوع وقوله اما ذو طبيعة أو ذو نفس من عوارض الجسم الذاتية فعلى كل تقدير العرض الذاتي لموضوع العلم والمبحوث عنه في الحقيقة هو محمول العلم وهو الأمر الدائم بين موضوعات المسائل قال الزاهد وفيه ان المفهوم المردد من الأحوال الاختيارية وما يبحث عنه هو الأحوال الحقيقية ويلزم ان لا يكون محمولات المسائل مقصودة بذات

(قوله بواسطة التعجب) أي اللاحق لذات والحق انه لا يبعد من الاعراض الذاتية الا ما لحق الذات أو العارض لها أو اللاحق لها بواسطة فلا فالصواب ابداله بما لحق الشيء لحزبه المساوي كالتركيب فانه عارض للانسان بواسطة جزئه المساوي كالناطق فالعرض الذاتي على كل حال ثلاثة أقسام ولكن يبدل القسم الوسط من الشارح بما قلنا

(قوله تفصيل لهذه العوارض) راجع لأحوال أنواع الموضوع وقوله وقيود لها راجع لموارض الاعراض الذاتية وعوارض أنواعها وعوارض أعضائها (قوله انه يرجع البحث فيه إليها الى قوله أو يثبت تنوع العرض الخ) فجرد كون التثبت له نوعا للعرض الذاتي لموضوع العلم كاف في كون ذلك الموضوع موضوعا للعلم الذي وقع فيه ذلك (١٥٧) القوة المتحركة التي يبحث فيها عن العوارض الذاتية

كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة أنه حيوان أو ملحقه بواسطة أمر خارج عنه مساو له كالصحة والعرض للانسان بواسطة التعجب والتفصيل هناك

محمولا على خارجاته والتعجب ليس محمولا على الانسان وأجيب بهم يتسارعون في العبارات كثيرا فيذكرون مبدأ المحمول كالتعجب والتلقي والضحك والكتابة وغيرها ويريدون بها المحولات المشتقة منها واعلم ان العوارض التي تلحق الأشياء لذواتها لا يكون بينها وبين تلك الأشياء واسطة في ثبوتها لها بحسب نفس الامر * وأما العلم بثبوتها لها بحسب نفس الامر فربما يحتاج الى برهان (قوله كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة أنه حيوان) أقول طريقة التأخير انهم يحصلون

تفصيل لهذه العوارض وقيود لها ولاستصواب الفاضل المحقق الدواني هذا الاشكال قال معنى قولهم يبحث عن عوارضه الذاتية انه يرجع البحث فيه إليها بان يثبت الاعراض الذاتية له أو يثبت تنوعها ما هو عرض ذاتي لذلك النوع أو اعراضه الذاتية ما هو عرض ذاتي لذلك أو يثبت له ما هو عرض ذاتي لذلك النوع ولا يعني عليك أنه يلزم حينئذ دخول العلم الجزئي في العلم الكلي كعلم الحركة التحركة في علم الحركة وعلم الحركة في علم الطبيعي لانه يبحث فيها عن العوارض الذاتية لتنوع الحركة أو الجسم الطبيعي وأعرضه الذاتي أو تنوع عرضه الذاتي (قال الشارح من حيث الصحة والمرض) قيد للعرض المستفاد من إضافة أحواله وليس بياناً للأحوال فالمراد من حيث استعداد الصحة والمرض لانه يبحث فيها في الطب وقيداً لحقيقة من تمت الموضوع لا يبحث عنه في العلوم وكذا الحال في قوله من حيث الاعراب والبناء (قال كالتعجب) أي ادراك الأمور الغريبة الخفية النسب فانه لاحق للانسان لذاته لا جزئه أعني الناطق على ما وضح لان الفرابية تقتضي الحدوث وهو من خواص المادة فيكون للحيوان أيضاً دخل في عروضة وان أريد به الانفعال الذي يقع ذلك الادراك فهو لاحق لمساويه فلهذا وقع في السكت مثالا لها (قوله ما يكون محمولا عليه) لان مسائل العلوم قضايا محلية وانما فسر البحث بالأجل فحينئذ ما يلحق الشيء ما يحصل على الشيء (قوله خارجاته) يتأصل ان ثبوت الذاتي للشيء يمد العلم بكونه ذاتياً وبين والمسئلة لا بد أن تكون نظرية (قوله يتسارعون الى آخره) للتسريع على ان المراد المفهوم لا ما يصدق عليه (قوله واعلم الخ) دفع لما يسبق الى الوهم من أمكانا كان العرض الأولي

من حيث هي لا من حيث العموم ولا من حيث الخصوص فما يحقها من حيث العموم أو الخصوص فهو عرض ذاتي لها من حيث هي وان كان عرضاً عاماً من حيث العموم أو الخصوص متلازم موضوع العلم الطبيعي هو الجسم الطبيعي من حيث هو فاباحته من حيث العموم كالتحليل ومن حيث الخصوص كالقوة اللاسعة اعراض ذاتية لطبيعتها من حيث هي وان كانت اعراضاً غريبة لطبيعتها العامة أو الخاصة فالعارض لا يربط أحسن ان اعتبر اتحاد ذلك الاخص مع المروض ولو بالعرض فهو من الاعراض الذاتية وان اعتبر خصوصيته والأحوال العارضة له من حيث الخصوصية فهو من الاعراض الغريبة له ولا يرد عليه ما أوردته الخشي للاختلاف بالحقيقة فليأمل (قوله ولذا فسر البحث بالاجل) أي ليكون قضايا العلوم الواقعة فيها البحث قضايا محلية فسر البحث في تعريف الموضوع بما يبحث في العرض فلهذا جعل في البحث في الموضوع البحث في قضايا (قوله فحينئذ ما يلحق الشيء ما يحصل على الشيء) أي لا ما يربط الشيء بالعرض عموماً وخصوصاً

(قوله ان العوارض ستة) جمل (١٥٨) العوارض ستة باعتبار القسمة الثلاثة لا الاولى ولا الثانية لان الاولى تقول فيها

العرض ينقسم الى ذاتي وعرضي وان اعتبرته بالقسمة الثالثة فانه يزيد على الستة لان العرض الخارج الاعام ان يعتبر من جهتين أو مطلقا الى آخر ما سيأتي (قوله لاستنبادهالح) علة لتسيتها بذاتية (قوله أما العارض للذات) أي اما وجه استناد العارض للذات لها (قوله فلان الجزء داخل في الذات) أي لانه قطعة منها لتركبانه ومن غيره (قوله والمستند الى ماهو في الذات) أي الى الذي في الذات أي داخل فيها وقوله مستند الى الذات أي كأنه مستند الى الذات ولذا قال في الجملة والحاصل ان الحيوان داخل في الذات أي الانسان والحرك بالارادة مستند للحيوان ولما كان حيوان مستندا للذات استنادا قويا فكان المستند له وهو الحرك بالارادة مستندا للانسان فتقوله في الجملة أتى به للإشارة الى ان استناد المستند لجزء للذات بواسطة في نفس الامر

اللاحق بواسطة الجزء الاعام من الاعراض الذاتية التي يبحث عنها في العلوم وليست بصحبة بل الخلق ان الاعراض الذاتية ما يلحق الشيء لذاته

عارضاً لشيء لذاته يكون بين الثبوت له فلا يكون انبأه مطلوباً في العلم لوجوب كون المسائل نظرية وحاصل الدفع ان انتفاء الواسطة في الثبوت في الواقع لا يستلزم انتفاء الواسطة في الابطان أي العلم بالثبوت فيجوز ان يكون العارض لذاته غير بين الثبوت فيطلب في العلم بالبرهان * واعلم ان معنى كون الشيء واسطة ثبوت وصف لامر ان يكون ذلك الشيء علة لثبوت ذلك الوصف لذلك الامر فهو قسمان احدهما ان لا يثبت ذلك الوصف للواسطة أصلاً فيكون هناك عارض واحد وعروض واحد بالذات والاعتبار كالنقطة العارضة للخط بواسطة التناهي وكالاعراض القائمة بالمكانات بواسطة الواجب واثنيهما ان تصف الواسطة بذلك الوصف وبواسطتها يتصف ذلك الامر لا بمعنى ان هناك اتصافين حقيقيين لامتناع قيام الوصف الواحد بموصوفين حقيقة بل اتصاف واحد بالحقيقة للواسطة وتبنيها لذلك الامر ولا غبار على جواز تمدد الشيء بالاعتبار وهذا القسم يسمى واسطة في العروض تميزاً لها عن القسم الاول ثم ان المعتبر في العروض الاولى عدم الواسطة في العروض لص عليه قدس سره في حاشية المطالع وذلك لانه لو اعتبر عدم الواسطة في الثبوت بالمعنى الاعام يكون المعتبر في العروض الذاتي الغير الاولى وجود الواسطة في الثبوت أعني الجزء أو المساوي فيلزم إحصاء مسائل العلوم في القضايا الضرورية لان الاعراض الذاتية مقتضى ذات الشيء أو لجزئه أو مساويه فيمتنع انفكاكها عنه ويلزم أن لا يكون العرض الذاتي أخص من الموضوع مع انهم صرحوا بجوازه وان لم يجوزوا كونه لاحقا لامر أخص فالمراد بقوله لا يكون واسطة في ثبوتها القسم الثاني منه لا الاعام فلا مخالفة بين كلاميه الا انه أجل هنا لان مقصوده دفع الوهم المذكور ومنشأه عدم الفرق بين الواسطة في الثبوت والواسطة في الابطان (قال كالحركة بالارادة اللاحقة الى آخره) أي المتحرك بالارادة بالقوة وعده من الاعراض بناء على ان الحساس والمتحرك بالارادة لا يجوز ان يكونا فصلين للحيوان اذ الماهية الحقيقية لا يكون لها فصلان في مرتبة واحدة فهما لا زمان للفصل أقبا مقامه لجهاته (قال بواسطة التعجب) أي المتعجب بالفعل فانه مساو للانسان اذ لا يوجد فرد منه لا يكون متعجباً بانه يعرض للإطفال في المهد ولذا يصحكون وكون التعجب سبباً للخوف والفرح مثلاً لا يتنافى كون المتعجب معروفاً للضاحك بلا واسطة (قوله التي يبحث عنها في العلوم) التفتيد للإشارة الى أنه المتنازع فيه لا كونها اعراضاً ذاتية بمعنى استنادها الى الذات وإحصاءها بمقومه (قوله وليست بصحبة) لعل التأنيث يتأويل القديمة والا فالظاهر وليس أي الجمل المذكور

الداخل كحيوان بالنسبة الى الانسان والعارض يوجد بدون المحمول كالحرارة فانها عارضة للماء مع انها ليست محمولة عليه فلان ويوجدان معاً في المحمول الخارج كالضحك للانسان محمول عليه وعارض له بحيث قد يكون بين الحمل والعروض عموم وخصوص وجهي تدبر

(قوله فلان المساوي يكون الخ) وذلك كالتعجب بالنسبة للانسان لان كل انسان متعجب وكل متعجب انسان وهذا مبني على قواعد المناطقة الذين يعرفون الانسان بانه حيوان ضاحك ويحملونه جامعا مانا ومنهجه أهل السنن ان الجن والملائكة حيوان ضاحك وأهل الفلسفة يذكرون الجن رؤسا وأما الملك فليس جسا عديم لانه عندهم جوهر مجرد من الهوي والصوره بخلاف الجسم قائم متركب منهما وحيث أنه فلا يتصف الملك بالتعجب ولا بالضحك (قوله كالحركة اللائحة الخ) حاصله ان الحركة في الاصل وصف للجسم وللأبيض بواسطة الجسمية (قوله للأبيض) (١٥٩) مفهومه ذات ثبت لها البياض

وما صدقه زيد وعمر و
والورق والعامود والحركة
انما هي لاحقة لها صدقات
لا مفهومه الكلّي كما هو
ظاهر الشارح ثم ان
ما صدقات الأبيض ما
صدقات للجسم فالحركة
حيث أنه لاحقة للأبيض
بدون واسطة فكلام
الشارح فيه نظروا التمثيل
به مشكل وأجب بجواب
فيه بصد بأن افرادها
وان التحدث لكن افراد
الأبيض من حيث انصافها
بهذا المفهوم غير نفسها
باعتبار انها ما صدقات
الجسم فالحركة حيث أنه
لاحقة لهذه الافراد باعتبار
ملاحظتها انها من افراد
الأبيض فليست حيث أنه
خارجة باعتبار انها ما
صدقات الأبيض (قوله
للخارج الأخضر) أي
أخص من وجه أو مطلقا

فلان المساوي يكون مستقداً الى ذات المعروض والمعارض مستقداً الى المساوي والمستقداً الى المستقداً الى الشيء مستقداً الى ذلك الشيء فيكون المعارض أيضاً مستقداً الى الذات والثلاثة الأخيرة وهي المعارض لا يخرج أعم من المعارض كالحركة اللائحة للأبيض بواسطة أنه جسم وهو أعم من الأبيض وغيره والمعارض للخارج الأخضر كالضحك للمعارض للحيوان بواسطة أنه انسان ودو أخضر أو لما يساويه سواء كان جزءاً له أو خارجاً عنه

بصريح * ذكر الشارح في شرح المطالع لعدم الصحة وجهين الاول ان المبحوث عنه في العلم الآثار المطلوبة له اذ المقصود معرفة حال الموضوع لا ماهو أعم منه والآثار المطلوبة هي الأعراض المطلوبة له في الأعراض العينية المختصة التي تعرضه بسبب استعداده الخاص به واللاحق بواسطة الجزء الأعم بعينه وغيره وفيه نظر لانا لا نسلم ان الآثار المطلوبة هي الأعراض المختصة به فان ما يخص بمجموعه أيضاً من الآثار المطلوبة لاستداده الى ما يتحد معه في الجمل والوجود بخلاف الخارج الأعم قال الشيخ في الشفاء انما سببت امراضاً ذاتية لانها خاصة بذات الشيء أو جنس ذات الشيء فلا يتخلل عنها ذات الشيء أو جنس ذاته اما على الإطلاق واما بحسب المراقبة ولو سلم فيجوز ان يخص بقيد خصصة فيصير من الآثار المختصة بخلاف اللاحق بواسطة الخارج الأعم فانه لا يجوز تخصيصه لانه مجرد تخصيص نسبة فقط والمعتبر تخصيص الامر يوجب ذلك التخصيص كالغوم نص على ذلك في الشفاء (الثاني) ان علم الحساب انما جد علماً على حدة لان له موضوعاً على حدة وهو العدد ينظر صاحبه فيها يمرض له من جهة ما هو عدد فلو كان الحساب ينظر فيه من جهة ما هو ك لكان موضوعه الكم لا العدد وفيه بحث ظاهر لان مجرد النظر فيه من جهة الكم لا يقتضي كون الكم موضوعاً له انما يلزم ذلك لو لم يبحث فيه عن الاحوال التي لحقت له كونه عدداً ولذا عدل عنه السيد قدس سره الى أنه يلزم اختلاط مسائل العلم الاعلى والادنى اذا كان الأعم موضوعاً للعلم كما في الكرة مطلقاً والكرة المتحركة وفيه أيضاً نظر لان غاية ما يلزم مما ذكره ان لا يبحث عنه في العلم الادنى لكونها مجبوة في العلم الاعلى وذلك لا يقتضي ان لا يكون من الآثار المطلوبة لموضوع العلم الادنى على ان لزوم الاختلاط أيضاً ممنوع لانه يحمل في العلم الادنى على الأخضر وفي العلم الاعلى على الأعم (قوله أو لما يساويه) أي في الوجود سواء كان محمولا عليه أو لا على ما قاله قدس سره في حاشية المطالع

(قوله كالضحك للمعارض الخ) ما يخصه ان الانسان خارج عن الحيوان لان الحيوان جزء من الانسان والكل خارج عن الجزء فالضحك لحي الحيوان بواسطة أمر خارج عن الحيوان وهو الانسان وهو أخص خصوصاً مطلقاً كالضحك للمعارض للأبيض بواسطة أنه انسان فخرج وهو انسان وهو أخص من الأبيض خصوصاً من وجه وبأي البحث المتقدم هنا

(قوله لانه يحمل في العلم الادنى على الأخضر الخ) قال الزاهد لابد في كل علم من أخذ موضوع مع حيثية لئلا يلزم الاختلاط قال الشيخ في الشفاء موضوع العلم اما ان يكون قد أخذ على الإطلاق من حيث هوته وطبيعته غير مشروطة فيها زيادة معني ثم طلبت عوارضه الذاتية المطلقة مثل السعد للحساب وأما ان يكون قد أخذ لا على الإطلاق ولكن من جهة اشتراط زيادة

(قوله كالحرارة الخ) ظاهره ان الحرارة القائمة بلقاء عين الحرارة القائمة بالبار وليس كذلك فهذا مثال مبني على التثنية والتوهم والمثال المبني على التثنية هو اللون العارض للجسم بواسطة السطح وتوضيحه ان الخط عندهم متركب من نقطتين فالنقطة نهاية الخط فلا وجود لها استقلالا والسطح متركب من الخطوط فالخط هو نهاية السطح ولذا لا وجود له الا في ضمن السطح فالسطح موجود ونصف باللونية فانما وضع سطح فوق آخر كان الجيوع جسا فهذا الجسم نصف باللونية بواسطة السطح لما علمت ان اللون في الحقيقة وصف للسطح فقد انصف الجسم باللون بواسطة السطح ثم ان المركب من السطوح يقال له جسم تلميحى وما الجسم الطبيعي فهو ما تركب من الهويولي والصورة وهذا بحسب قواعدهم (قوله لما فيها من الغرابة) اي البعد (قوله واقامة للحد) وهو قوله (١٦٠) لما هو وهو قوله مقام الحد وهو لثانته فالحود والذات والحد ما به يكون الشيء هو

من الحيوان والعارض بسبب الماين كالحرارة العارضة للماء بسبب النار وهي مباينة للماء تسمى أعراضا غريبة لما فيها من الغرابة بالقياس الى ذات المروض والمعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها فلذا قال عن عوارضه التي تلحقه لما هو الخ اشارة الى الاعراض الذاتية واقامة للحد مقام الحدود اذا تعمد هذا فنقول موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية

(قوله لما فيها من الغرابة بالقياس الى المروض) اقول يعني ان الثلاثة الاول من الاعراض

من انه يبحث في الطبيعي عن الألوان مع انها محمولة عليه بواسطة السطح الذي يساويه في التحقق فان الجسم أبيض بواسطة ان سطحه أبيض (قال ان العوارض الى اخرى) أي العوارض باعتبار انقسامها الى الذاتية وعندها ستة فلا يرد انها بالقسمة الاولى اثنان وبالقسمة الغير الاولى تزيد على الستة (قال لاستباده) أي نسبتها الى الذات نسبة قوية بناء على ان الاستاد في اللغة تبيكه كرفق يعني ان لها خصوصية بلذات لازمة كانت أو مفارقة ليست لما عداها من العوارض وإن كانت لازمة كالسواد للغراب وهي كونها لاحقة بلا واسطة أو بواسطة لها خصوصية بالتقويم أو بالسواوة (قال مستند الى الذات في الجملة) أي بواسطة مقومه وان لم تكن بواسطة مستندة اليه بل الامر بالعكس بخلاف الخارج المساوي فانه مستند اليه لكونه عارضا له مساويا اياه (قال بواسطة أنه جسم) فان الحركة عارضة لذات الجسم وان كان تقتضيه الطبيعة أو الإزادة أو النقص (قال بواسطة انه لسان) وان كان عارضا للإنسان بواسطة التعجب (قال وهو أخص من الحيوان) وخارج عنه ضرورة خروج الشكل عن الجزء (قال كالحرارة العارضة الى اخرى) هذا المثال تخيلي لان النار ليست بواسطة في المروض بل في الثبوت اذ الحرارة القائمة بلقاء غير الحرارة القائمة بالبار والمثال الصحيح كاللون العارض للجسم بواسطة السطح كما في شرح المطالع (قوله يعني ان الثلاثة الاول الى اخرى) تحقيق بوجود الغرابة في هذه الثلاثة بالقياس الى الثلاثة الاول حتى يصير وجهها لتخصيصها بهذا الاسم

هو قوله اشارة للاعراض الذاتية هو المناسب للمقام وأما قوله واقامة للحد الخ لاتعلق لها بالمقام (قوله اذا تعمد هذا) أي اذا علم وتصور هذا وهو ان تصور موضوع المنطق موقوف على تصور مطابق للموضوع وقوله فنقول أي في بيان موضوع المنطق ما هو (قوله موضوع المنطق الخ) هذه مقدمة استدل عليها بدليل من الشكل الاول وهو قوله لان المنطقي الخ لكن في كلامه شيء وهو ان هذه المقدمة ليست نتيجة القياس وانما نتيجة عكسها لان القياس هنا المعلومات التصورية والتصديقية يبحث عن

عوارضها في علم المنطق وكل ما كان كذلك فهو موضوع علم المنطق ينتج المعلومات التصورية والتصديقية موضوع علم المنطق فالله اعلم موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية وعكسها المعلومات التصورية والتصديقية موضوع المنطق وهذه نتيجة الدليل الذي ذكره والمقرر عندهم ان نتيجة الدليل تكون عين الدعوى لا عكس الدعوى فلم يتم ما قاله الشارح وجوابه ان الشارح ارتكب ما ذكره اشارة الى صحة المعنى سواء قلنا بالمعلومات المذكورة موضوع المنطق أو قلنا موضوع المنطق المعلومات المذكورة والشارح لم يذكر الصغرى بل ذكر ما يستلزمها والكبرى التي ذكرها الشارح اعم من الكبرى المذكورة في القياس اشارة الى ان الملتفت اليه القواعد المنطقية سواء دوت أولا لأنه قال لان المنطقي الخ بخلاف ما لو قال يبحث عنها في علم المنطق أي بالفصل وتكثير الفائدة بالنسبة للحدود عن الكبرى حيث قال هو موضوع العلم ولم يقل موضوع علم المنطق معني على طبيعته من غير ان يكون فصلا فتوجه ثم طلبت عوارضه الذاتية التي تلحقه من تلك الجهة مثل النظر في عوارض الاكر المتحركة

(قوله لان المنطقي يبحث عن اعراضها الخ) ظاهره انه يبحث عن جميع أحوالها وليس (١٦١) كذلك بل عن بعضها وهي

الأحوال التي يتوقف
التوصل الى العلوم التصورية
والتصديق عليها كما يأتي
بيانه والافن أحوالها كونها
موجودة في الذهن أو في
الخارج ولا يبحث للمنطقي
عن هذه الاحوال (قوله
للمعلومات التصورية الخ)
للمعلومات التصورية
والتصديقية المراد بها مصادقاتها
لانها الموصلة لمفهوماتها
الكلية (قوله من حيث انها
توصل) أي بان يجعل
الاصل محمولا عليها أي
على المعلومات التصورية
والتصديقية والمراد بالاصل
الذي يجعل محمولا عليها
المشتق منه وهو الموصول
ولا يقال ان مسائل هذا
الفن لم يوجد فيها المحمول
لفظ موصل بل لفظ حد
أو رسم مثل الحيوان الناطق
حد والحيوان الضاحك
رسم الا ان يقال المراد
بالموصل ما صدق عليه
الموصل وخذ أو رسم صادق
عليه موصل والحاصل
انه لا بد من ملاحظة قيد
في الموضوع أي صحة الاصل
واما المحمول فهو الاصل
بالفعل فلا بد من امور
تلاحظ في البارة بان يراد
في الموضوع صحة الاصل

لان المنطقي انما يبحث عن اعراضها الذاتية وما يبحث في العلم عن اعراضها الذاتية فهو موضوع ذلك
العلم فتكون المعلومات التصورية والتصديقية موضوع المنطقي بحثا عن الاعراض
الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية

لما استندت الى الذات في الجملة نسبت الى الذات وتسمى ذاتية واما الثلاثة الاخيرة فهي وان كانت عارضة
لذات المعروض الا انها ليست مستندة اليها وفيها غرابة بالقياس الى ذات المعروض فلم تنسب اليها بل
سميت اعراضا غريبة (قوله والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعها) أقول وذلك
لان المقصود في العلوم بيان أحوال موضوعها والاعراض الذاتية لشيء أحواله في الحقيقة واما
الاعراض الغريبة فهي في الحقيقة أحوال لاشياء أخر فهي بالقياس اليها اعراض ذاتية فيجب ان
يبحث عنها في العلوم الباحثة عن أحوال تلك الاشياء مثلا الحركة بالقياس الى الايض عرض غريب
وبالقياس الى الجسم عرض ذاتي فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم وقس عليها ما عداها
(قوله فتقول موضوع المنطقي المعلومات التصورية والتصديقية)

(قوله لما استندت الى الذات) يعني ان الثلاثة الاول لما كانت قوية النسبة الى الذات نسبت
الى الذات بخلاف الثلاثة الباقية فانها ليست بهذه المثابة وان كانت عارضة له فكان فيها غرابة بالقياس
اليه (قال لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية) أي لاعتبار الاعراض الغريبة كما يقتضيه السياق
فالمراد المحصر الاضافي وان كان في الواقع حقيقيا اذ لا يبحث في العلم عن الذاتيات أيضا قال الشيخ
في الشفاء ان المحمول في المسئلة لا يجوز ان يكون طبيعة جنس أو فصل أو شيئا مجتمعا منها اذا
كانت طبيعة الموضوع محصلة وقد يبرهن على وجودها بشيء ما اذا كان عريف بموارنه ولم يكن
تحقق جوهره وحيث لم يكن المحمول جنسا للموضوع بل كان جنسا لشيء آخر مجهول يمرض
له هذا الذي يطالب له المحمول (قوله لان المقصود الى آخره) اثبات للمحصن المذكور بلبات
جزئية وتقرره ان قوله المقصود في العلم أي ما يبحث عنه فيه لكون تعريف المسند اليه مفيدا للقص
يتضمن حكيمين أحوال الموضوع يبحث عنه في العلم وما ليس من أحواله لا يبحث عنه فيه فيحصل
قياسا (أحدها) الاعراض الذاتية أحواله وأحواله يبحث عنها في العلم فالاعراض الذاتية يبحث عنها
في العلم وهو الجزء الثبوتي والثاني الاعراض الغريبة ليست أحوالا للموضوع وما ليس من أحواله
لا يبحث عنه في العلم فالاعراض الغريبة لا يبحث عنها فيه وهو الجزء المنفي (قوله ببيان أحوال
موضوعه) أي آياتها بالدليل الاتي ان كانت بمجهولة الآلية وبالدليل الاتي ان كانت معلومة الآلية
نص عليه الشيخ في الشفاء (قوله في الحقيقة) لما عرفت من استنادها اليه كما انها أحوال في الظاهر
لكونها محمولة عليه وليس الحقيقة بمعنى نفس الامر أو مقابل الجواز على ما توهم لان الاعراض
الغريبة أيضا أحوال له في نفس الامر لحملها عليه والحقيقة المقابلة للمجاز صفة التفرد أو الاستناد
وكلاهما منتف بهما (قوله فهي في الحقيقة أحوال الى آخره) لاستنادها اليها وان كانت في الظاهر
اعراضا له لحملها عليه (قال اشارة) حال من فاعل قال فلا يلزم تحليل الممال ويصح عطف اقامته
عليه من غير تكلف (قال انا تمهد هذا) أي تصوير مفهوم مطلق الموضوع (قال موضوع
المنطق الخ) راجي مطابقة المتن فجعل موضوع المنطق موضوع المدعى وعكس في النتيجة لانه اللازم

ويراد بالإيصال في المحمول الموصل (١٦٢) ويراد ما صدق عليه الموصل لا بعنوان كونه موصلا (قوله من حيث أنها

لأنه يبحث عنها من حيث أنها توصل إلى مجهول تصوري أو مجهول تصديقي كما يبحث عن الجنس كالحبوان والفصل كالناطق وهما معلومان تصوريان من حيث أنهما كيف يربكان ليوصل المجموع أقول ليس المراد أنهما مطلقا موضوع المطلق بل هي مقيدة بصحة الإيصال موضوع له وذلك لأن المطلق لا يبحث عن جميع أحوال المعلومات التصويرية والتصديقية مطلقا بل عن أحوالها باعتبار صحة إيصالها إلى مجهول وتلك الأحوال هي الإيصال وما يتوقف عليه الإيصال وأما أحوال المعلومات لا من هذه الحثية أعني صحة الإيصال ككونها موجودة في الذهن أو غير موجودة وكونها مطابقة لما هيأت الأشياء في نفسها أو غير مطابقة لما إلى غير ذلك من أحوالها فلا يبحث للمطلق عنها إذ ليس غرضه متعلق بها فموضوع المطلق مقيد بصحة الإيصال لا بنفس الإيصال والا لم يصح البحث عن نفس الإيصال لأنه ليس حيثئذ من الأعراض الذاتية بل قيد للموضوع بل الإيصال وما يتوقف عليه أعراض ذاتية له يبحث عنها في هذا العلم (قوله لأنه يبحث عنها من حيث أنها توصل إلى مجهول تصوري أو مجهول تصديقي)

من القياس ولا يشار إلى أنه لا فرق بين التعبيرين (قال لأن المطلق إلى آخره) كان الظاهر أنها يبحث في المطلق عن عوارضها الذاتية وما يبحث فيه عن عوارضه موضوع له لأنه أقام القضية الأولى المستزمنة للصغرى مقامها تنبها على أن أعراضها الذاتية غير محصورة في حدوث وأقام القضية الشاملة للكبرى مقامها لأنها المستفادة من تعريف مطلق الموضوع وتكثير الفائدة (قوله ليس المراد إلخ) تحقيق للمقام ودفع لما يترتب أي من عدم التشديد بالحثية أن يكون موضوعه المعلومات التصويرية والتصديقية مطلقا ترك الشارح اتباعا للعلم أشار إلى أن مقدمة الترويج هو التصديق بموضوعيتها وأما تعيين جهة موضوعيتها فما مرزأما إذا علم بشاركتها في الموضوع ممتازا عنه بالحثية حتى لا يميز عند الطالب بدون العلم بالحثية المشتركة فيه وأما ما قيل من أنه أطلق الدعوى ومقتضيات الدليل عن الحثية فينتج على الدعوى أنها خلاف الواقع وعلى الصغرى المنع إذ المطلق لا يبحث عن المعلومات مطلقا فذو فرع لأن الإطلاق عن التشديد بحثية لا يقتضي العموم بجميع الحثيات (قوله بل هي مقيدة إلخ) خال من المبتدأ أن آيت فن الضمير المفعول للفعل المستفاد من أنساب الخبر إليه أي ينسب إليه موضوع له (قوله باعتبار إلخ) متعلق بالعرض المستفاد من إضافة أحوالها (قوله وكونها مطابقة إلى آخره) أي كون المعلومات التصويرية والتصديقية أمورا ثابتة في نفس الأمر مع قطع النظر عن اعتبار المتغير أو اعتبارية محضة كآليات الأفعال والقضايا الذهنية وتفسيرها بكونها صادقة أو كاذبة وكونها مطابقة لبعض الحقائق دون بعضها كالحبوان الناطق الناطق فانه مطابق لما هيأت الإنسان دون الفرس خروج عن البساطة فان الشائع في الأول التصير بمطابقة الواقع وعدمها والواجب في الثاني لما هيأت بعض الأشياء دون بعض (قوله فلا يبحث إلى آخره) وأن كان عروض ما يبحث المطلق عنه موقوفا على بعض تلك الأحوال كالوجود الذهني لكن لا يدخل له في الإيصال فان من ينكر الوجود الذهني معترف به أيضا (قوله فموضوع إلخ) متفرع على قوله بل عن أحوالها باعتبار صحة الإيصال وتلك الأحوال هي الإيصال إلخ (قوله لا بنفس الإيصال) حتى يرد عليه أن قيد الموضوع من تنه لا يبحث عنه في العلم والإيصال مسبوحت به في المطلق وهكذا الحال في كل حثية وقع عنها البحث في العلم وفي حواشي المطالع أن قيد الموضوع مطلق الإيصال والمبحوث عنه الإيصال الخصوص أعني الإيصال إلى التصور والتصديق فتكون الأعراض الذاتية أخصر من الموضوع شاملة للمقابلة (قوله أعراض ذاتية إلى آخره) أي إبداء ما تعين من كون الإيصال قيد للموضوع كونه عرضا ذاتيا ولقيد من تنه الموضوع جزء منه

توصل) أي لا من حيث كونها موجودة في الذهن أو في الخارج أم غير موجودة فهما (قوله من حيث أنها توصل إلخ) ظاهره أن الوصول إلى المجهول التصوري من تنه الموضوع وحيثئذ فلا حاجة إلى المحمول لأنه نفس الإيصال مثلا الحبوان الناطق حد قضية وقد أخذ في موضوع الفن أعني الحبوان الناطق الإيصال فلا حاجة لقولنا حد واجب بأن المأخوذ في الموضوع صحة الإيصال والذي جعل محمولا نفس الإيصال فان قلت الإيصال بالفعل ليس هو الذي يحصل بل الموصل أعجب بان المراد المشتق من الإيصال فان قلت مسائل هذا الفن لم نجد من جعلها كون المحمول موصلا فالجواب أنه قد وجد لكن لا بطلب المادة بل بمعناها كقولنا الحبوان الناطق حد والحبوان الضاحك رسم (قوله من حيث أنها كيف يربكان) أي من حيث حيث أنهما (قوله من حيث حيث أنهما كيف إلخ) أي لا من حيث الوجود في الذهن أو الخارج لأن هذا يبحث عنه علم الحكمة وفي الكلام حذف أي من حيث جواب كقصور كإن والجواب يقدم الجنس ويؤخر الفصل فان قلت فليعلم إلى

هذا الكلام ان هذا الجواب هو المحمول وليس كذلك لان المحمول حد أو رسم وأجيب بأن في العبارة حذفاً اي من حيث مسبب هذا الجواب ولا شك انه يتسبب عند الحد أو الرسم (قوله الى مجهول تصوري) وهو يتوقف على امر متوقفاً قريباً والتصديق يتوقف على امرين قريبين ويد والاول تصديقي والثاني تصوري (قوله (١٦٣)) وكذلك يبحث عنها (الح) أي يبحث عنها

من حيث محمولات آخر (قوله من حيث انها يتوقف (الح) المحمول هو المشتق لا يتوقف ويرد السؤال الثاني والجواب هنا ايضا وذلك بأن يقال القاطن

الى مجهول تصوري كما لانسان وكما يبحث عن القضايا المتعددة كقولنا العالم متغير وكل متغير محدث وهما معلومان تصديقيان من حيث انهما كيف يؤلفان فيصير المجموع قياساً موصل الى مجهول تصديقي كقولنا العالم محدث وكذلك يبحث عنهما من حيث انها يتوقف عليهما الموصل الى التصور ككون المعلومات التصويرية كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنساً وفصلاً وخاصة ومن حيث انها يتوقف عليها الموصل الى التصديق أما توقفاً قريباً

فصل او الحيران جنس فقد حمل معنى متوقف لا متوقف والحاصل ان المحمولات التصويرية كما

اقول أحوال المعلومات التصويرية التي يبحث عنها في المطلق ثلاثة أقسام أحدها الايصال الى مجهول تصوري اما بالصفة كما في الحد التام واما بوجه ما ذاتي أو عرضي كما في الحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص وذلك في باب التعريفات وانها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصوري توقفاً قريباً ككون المعلومات التصويرية كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنساً وفصلاً وخاصة فان الموصل الى التصور يتركب من هذه الامور فلا ايصال يتوقف على هذه

ايصال يبحث عنها من حيث (الح) متعلق يبحث بيان للمبحوث عنه كما يدل عليه قوله وبالجملة ان المطلق آه (قوله أحوال المعلومات التصويرية (الح) أفاد قدس سره في هذه الحاشية الامور الثلاثة الاول حصر أقسام الايصال القريب وما يتوقف عليه واقتصار الشارح على الحد التام والقياس وكونها موضوعات ومحمولات على طريق التمثيل كما يوضح عنه عبارته. والثاني تعيين باب كل قسم من تلك الاقسام والثالث ان كونها موضوعات ومحمولات من أحوال العلوم التصويرية وذكره في باب الايصال البعيد التصديقي لتوقفه عليه لامن أحوال المعلوم التصديقي كما يوهي ظاهر عبارة الشارح من ذكره تحت أقسام ما يتوقف عليه الايصال التصديقي (قوله كما في الحد التام) في شرح المطلاع كالحد والرسم فانه اذا حكم على المعلوم التصويري بانه حد أو رسم كان معناه انه موصل الى المجهول التصوري ايصالاً بلا توسط ضمنية وهو معنى الايصال الغريب سواء كان بالسكنه أو بالوجه فلهذا قدس سره أراد هنا حصول الكلي في الجزئي (قوله توقفاً قريباً أي بلا واسطة) قوله وجنساً وفصلاً وخاصة قد ذكر النوع والعرض السام استطراداً إذ لا دخل لهما في الايصال نعم من فسر الايصال بكونه موصل أو موصل اليه حيث يبحث في المطلق ان البسيط لا يحد ولا يرسم والمركب يحد ويرسم جعل مباحث النوع مقصوداً بالذات داخلاً في الايصال للقريب (قوله فان الموصل الى التصور الى آخره) أي ماسدق عليه الموصل الى التصور يتركب مما صدق عليه هذه الامور من حيث انها تصدق عليه تلك الامور فلا بد من معرفتها وفي قوله يتركب من هذه الامور اشارة الى ان الفصل والحاشية من حيث يتركب الموصل منها مما يتوقف عليه الايصال توقفاً قريباً واما باعتبار انه يجوز التعريف بهما وحدهما

وكونه مبحثاً عنه والتقدير يكون مسلم الثبوت (قال لانه يبحث عنها من حيث (الح) متعلق يبحث بيان للمبحوث عنه كما يدل عليه قوله وبالجملة ان المطلق آه (قوله أحوال المعلومات التصويرية (الح) أفاد قدس سره في هذه الحاشية الامور الثلاثة الاول حصر أقسام الايصال القريب وما يتوقف عليه واقتصار الشارح على الحد التام والقياس وكونها موضوعات ومحمولات على طريق التمثيل كما يوضح عنه عبارته. والثاني تعيين باب كل قسم من تلك الاقسام والثالث ان كونها موضوعات ومحمولات من أحوال العلوم التصويرية وذكره في باب الايصال البعيد التصديقي لتوقفه عليه لامن أحوال المعلوم التصديقي كما يوهي ظاهر عبارة الشارح من ذكره تحت أقسام ما يتوقف عليه الايصال التصديقي (قوله كما في الحد التام) في شرح المطلاع كالحد والرسم فانه اذا حكم على المعلوم التصويري بانه حد أو رسم كان معناه انه موصل الى المجهول التصوري ايصالاً بلا توسط ضمنية وهو معنى الايصال الغريب سواء كان بالسكنه أو بالوجه فلهذا قدس سره أراد هنا حصول الكلي في الجزئي (قوله توقفاً قريباً أي بلا واسطة) قوله وجنساً وفصلاً وخاصة قد ذكر النوع والعرض السام استطراداً إذ لا دخل لهما في الايصال نعم من فسر الايصال بكونه موصل أو موصل اليه حيث يبحث في المطلق ان البسيط لا يحد ولا يرسم والمركب يحد ويرسم جعل مباحث النوع مقصوداً بالذات داخلاً في الايصال للقريب (قوله فان الموصل الى التصور الى آخره) أي ماسدق عليه الموصل الى التصور يتركب مما صدق عليه هذه الامور من حيث انها تصدق عليه تلك الامور فلا بد من معرفتها وفي قوله يتركب من هذه الامور اشارة الى ان الفصل والحاشية من حيث يتركب الموصل منها مما يتوقف عليه الايصال توقفاً قريباً واما باعتبار انه يجوز التعريف بهما وحدهما

الجنس والفصل وغيرها يبحث يتوقف عليه الحد توقفاً بعيداً بخلاف العلوم التصديقي (قوله ومن حيث انها يتوقف (الح) باعتبار ان القياس يتصف بكونه موصل الى التصديق والقياس يتوقف على القضايا والقضايا متوقفة على محمول وموضوع فلزم ان القياس يتوقف على القضايا بدون واسطة وعلى الموضوعات والمحمولات بواسطة ولا يخفى ان القضايا والقياس من باب التصديق والتلخيص والمحمول من باب التصور فظهر لك من هذا ان التصديقات تتكسب من التصورات وقد تقدم خلافه وانها لا تتكسب الا من التصديقات

* وأجيب بأنها لا تكتسب الامن التصديقات اكتساباً قريباً، واما التصديق بالنتيجة فتوقف على التصور بواسطتين (قوله ككون المعلومات التصديقية قضية) (١٦٤) نحو كل انسان حيوان قضية أو عكس قضية نحو بعض الحيوان انسان عكس قضية

أي بلا واسطة ككون المعلومات التصديقية قضية أو عكس قضية أو نقض قضية واما توقفاً بعيداً أي بواسطة كونها موضوعات ومحمولات فان للوصول الى التصديق فتوقف على القضايا بالذات لتركب منها والقضايا لموقف على الموضوعات والمحمولات فيكون الوصول الى التصديق موقوفاً على القضايا بالذات وعلى الموضوعات والمحمولات بواسطة توقف القضايا عليها وبالجملة المنطقي يبحث عن أحوال المعلومات التصورية والتصديقية التي هي اما نفس الايصال الى المجهولات أو الاحوال التي يتوقف عليها الايصال

لاحوال بلا واسطة وذكر الجزئية هنا على سبيل الاستطراد والبحث عن هذه الاحوال في باب الكليات الخمس وثالثها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصديقي توقفاً بعيداً أي بواسطة ككون المعلومات التصورية موضوعات ومحمولات والبحث عنها في ضمن باب القضايا واما أحوال المعلومات التصديقية التي يبحث عنها في المطلق فتارة أقسام أيضاً أحدها الايصال الى المجهول التصديقي يقيناً كان أو غير يقيني جازماً أو غير جازم وذلك مباحث القياس والاستقراء والتبثيل التي هي أنواع الحجة وثانيها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصديقي توقفاً قريباً وذلك مباحث القضايا وثالثها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصديقي توقفاً بعيداً أي بواسطة ككون المعلومات التصديقية مقدمات وتوالي فان المقدم والتالي قضيتان بالقوة القريبة من الفعل فهما مفردتان في المعلومات

فداخيلان في الايصال (قوله بلا واسطة لكون ما يصدق عليه تلك الامور جزءاً للوصول الى التصور بلا واسطة وان كان عروض بعض هذه الامور بتوسط بعض آخر كالجنس والفصل فانه يعرض للمعلوم التصوري بتوسط الثاني فمن قال ان الذاتي والعرضي مما يتوقف عليه الوصول الى التصور توقفاً بعيداً فقد يمد عن المرام (قوله هنا) أي في بيان التوقف القريب للوصول الى التصور (على سبيل الاستطراد) أي بتبعيته ذكر السككية اذ الجزئية ليست بكاسية ولا مكتسبة (قوله أي بواسطة) فان ما يصدق عليه الوصول الى التصديق يتركب من القضايا المركبة من الموضوعات والمحمولات فلا يصال بتوقف على معرفة هذه الاحوال بواسطة توقف معرفة القضايا عليها (قوله في ضمن باب القضايا) لأن الاحتياج اليها بواسطة القضايا (قوله وذلك مباحث القياس الى آخره) لم يقل باب القياس والاستقراء والتبثيل لمدى ايرادها في باب واحد خطأ لمرتبة ما عن مرتبة القياس (قوله وذلك مباحث القضايا) لم يقل وذلك باب القضايا لاشتماله على بحث الموضوع والمحمول (قوله بالقوة القريبة) فانه يمد حذفاً أداء الشرط يحصل القضيتان بالفعل (قوله فهما بعد ودان الى آخره) نظر الى أن حالهما بالقوة وحيداً يتحقق التوقف البعيد للوصول التصديقي بالقياس الى المعلوم التصديقي وبعضهم نظر الى حالهما بالفعل فجعلهما كال موضوع والمحمول من قبيل المعلومات التصورية وما قيل ان البحث عن المعلوم التصوري لا ينحصر فيما يتوقف عليه الوصول التصديقي توقفاً بعيداً بل قد يبحث عنه من حيث يتوقف عليه الوصول الى التصديق توقفاً قريباً لا بعيداً كالبحت عن موضوع الكبرى بأنه يجب ان يكون بينه محمول الصغرى فانه يتوقف على ذلك الاتحاد الايصال توقفاً قريباً لا بعيداً فتوهم بعض اذ ليس ما ذكره من مسائل المنطق أصلاً بل انه لا بد من تكرار الاوسط وذلك مما يتوقف عليه الصغرى والكبرى (قوله ككون المعلومات التصديقية مقدمات وتوالي)

وقوله أو نقض قضية مثل بعض الانسان ليس بحيوان نقض قضية وظاهر هذا الكلام ان تلك القضايا أعني كل انسان حيوان قضية وبعض الحيوان انسان عكس قضية وبعض الانسان ليس بحيوان نقض قضية من قواصدها الفن والظاهر خلافه وانما هي تمثيلات محمولة على السامع (قوله ككونها موضوعات أو محمولات) بان تقول حيوان من كل انسان حيوان محمول وانسان من كل انسان حيوان موضوع وظاهر هذا الكلام ان القاعدة حيوان من كل انسان محمول وانسان من كل انسان حيوان موضوع والظاهر ان هذا أيضاً ليس من مسائل هذا الفن (قوله فان الوصول الى التصديق أعني القياس (قوله وبالجملة) أي وأقول قولاً متبسطاً بالجملة أي بالاجمال أي أقول قولاً مجعلاً وحاصلاً ان المعلومات التصورية والتصديقية تنصف بكونها موصلة للتصديق وبكونها يتوقف عليها الوصول وهذا التوقف اما بعيد أو قريب وقولهم

المعلومات التصورية موصلة أي من حيث الهيئة الاجتماعية والتوقف من حيث التفصيل فلا يتأخر في هذا الكلام لانه جملها مو وهذه صلة ومتوقفاً عليها الوصول (قوله اما نفس الايصال) أي يبحث يجعل عليها والحمل ليس من هذا الشئان كما تقدم (قوله والاحوال)

ككونها قضية وعكس قضية الى آخر مامر وقوله أو الاحوال للناسب الواو (قوله (١٦٥) وهذه الاحوال) ليس

للمراد الاحوال الثابتة بل
المراد الاصل والاحوال
(قوله غارضة للمعلومات)
بحيث نحمل تلك الاحوال
وتقدم كيفية الحمل *
اما الاصل منظور فيه
للهيئة الاجتماعية والذي
يتوقف عليه الاصل من

حيث التفريق بينه اعترض
على ادخال الجزئي فانه
ليس فيه توصيل فم قد
يكون موضوعا لصغرى
الشكل الاول (قوله استحصال

المجهولات) أي طلب حصول
المجهول بناء على ان السبب
والثناء للطلب ولكن في الحقيقة
الغرض منه تحصيل المجهولات
أي بان تعبر بمعلومة بعد
ان كانت مجهولة فالسبب
والثناء اذئان لا تؤكد (قوله
والمجهول) أي الذي هو
مفرد المجهولات وقوله اما
تصوري أو تصديقي وذلك

لانهم قالوا العلم اما تصور
أو تصديق ومن لوازم
ذلك ان الذي يتصف بالعلم
يقال له معلوم اما تصوري
أو تصديقي ومقابل وهو
الذي لا يتصف بالعلم بمجهول
اما تصوري أو تصديقي
(قوله اما في الموصل الملح
التصور) أي للموصل القرب
كالحد والرسم والموصل

وهذه الاحوال عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لتوابعها فربما بحث عن الاعراض التامة لها قال
(وقد جرت العادة بان يسمى الموصل الى التصور قولاً شارحاً والموصل الى التصديق حجة
ويجب تقديم الاول على الثاني وضماً لتقديم التصور على التصديق طبعاً لان كل تصديق لا بد فيه
من تصور المحكوم عليه اما بذاته أو بامر صادق عليه والمحكوم به كذلك) والحكم لامتناع
الحكم من جهل أحد هذه الامور)

(اقول) قد عرفت ان الغرض من المطلق استحصال المجهولات والمجهول اما تصوري أو تصديقي
فيظهر المنطقي اما في الموصل الى التصور واما في الموصل الى التصديق وقد جرت العادة أي عاد

التصديقية دون التصورية بخلاف الموضوع والمجهول فلها من قبيل التصورات (قوله وهذه
الاحوال) اقول اشارة الى الاصل والاحوال التي يتوقف عليها الاصل ماً (قوله والمجهول
اما تصوري واما تصديقي) اقول لما انحصر العلم في التصور والتصديق انحصر المعلوم في المتصور
والمصدق به قطعاً وانحصر المجهول أيضاً في التصوري والتصديقي لان ما كان مجهولاً اما أن يكون
بحيث اذا علم وأدركه كان ادراكه تصوراً واما ان يكون بحيث اذا علم وأدركه كان ادراكه تصديقاً

فيل ينحصر البحث عن المعلوم التصديقي من حيث يتوقف عليه الموصل التصديقي فيما يدق قضايا
مخبراً ومساعدة بل البحث عن المعلوم التصديقي من هذه الحيثية أكثر من ان يحصى فان مقدّمتي القياس
من حيث اتما يتركب منهما القياس يتوقف عليهما الاصل توقفاً قريباً ومن حيث يتوقف عليهما
سورة القياس يتوقف عليهما الاصل توقفاً بعيداً بل المعلوم التصديقي على مذهب الحكم أي الحكم ما
يتوقف عليه الاصل توقفاً بعيداً لا سيما في القياس الاجزاء المزدوجة ليس لنا احوال للعقدين
بحث عنها في المنطق من حيث يتوقف عليها صورة القياس وتوقف صورة القياس نفسها عليهما لا ينضم في ثبوت
الثبوت البعيد بالقياس الى المعلوم التصديقي وكون المعلوم التصديقي عند الحكم الحكم باطل لتصرّحهم بان
المصدق به عبارة عن القضية (قال من حيث اتما كيف يتركبان) متعلق بيبعث ولما ادما يقع في جواب السؤال
كيف وهو الهيئة الخاصة التي بها يحصل الحد التام بالفعل وكذا في قوله من حيث اتما كيف يؤلفان ليصيرا
قياساً (قال وكذلك يبحث الخ) معطوف على قوله يبحث (قال لا واثما) أي لا الامر غرب عنها اذ ليس جميع
هذه العوارض مما يلحقها ما هو حولان التامة تعرض للمعلوم التصوري بواسطة ما يباينها يعني كونه جزء
الماهية والفصلية بواسطة كونه جزءاً مختصاً بما هو على ذلك حال الجنس والخاصة والعرض العلم (قوله اشارة
الى آخره) أي ليس اشارة الى الاحوال التي يتوقف عليها الاصل كما هو له فقط هذه لو ترك الشارح لفظه
الاحوال لكان اخصراً وأحسن (قوله لا انحصر الخ) قد حرر اما اذا عطف جزاء امان لشرط واحد بالواو
فقد يكون كل منهما جزءاً مستقلاً وقد يكون الثاني جزءاً له بواسطة الاول وهما من قبيل الثاني
والا لكان ذكر انحصار المعلوم في التصور والتصديق مستدركاً ثم ان انحصار المعلوم من حيث
انه معلوم في التصور والتصديق به بسبب انحصار العلم فيها فلا يتناقض ما ذكره في حواشي المطالع
من ان انحصار العلم فيها اما هو لا انحصار للمعلوم لانه من حيث ذاته لا باعتبار وصف المعلوماتية فانه
ان كان اثناناً للنسبة فتصديق والا فتصور (قوله اذا علم وأدرك) ذكر اولاً العلم

البعد كالجنس والملكيات الجنس (قوله واما في الموصل الى التصديق) أي الموصل القرب كالتقريب أو البعد بواسطة كالتقريب

أو بواسطتين كالموضوعات والحمولات (قوله بأن يسموا الموصل إلى التصور) أي الموصل القريب (قوله فلائنه في الأغلب الخ) وذلك لأن أحد التام مركب وكذلك الرسم التام وأما الحدان الناقص والرسم الناقص فقد يكونان بالمفرد وفيه أن هذا يقتضي أن التعريف يجوز أن يكون بالمفرد وهو مخالف لقولهم السابق في تعريف النظر أنه ترتيب أمور معلومة الخ وأجيب بأن تعريف النظر بما مر تعريف فالتاب منه وأما تعريف مطلق النظر فهو ترتيب أمر أو أمور معلومة الخ أو أنه هنا مشى على قول من يجوز التعريف بالمفرد وما مر ما شى على قول من لا يجوز وهو التحقيق (قوله والقول يرادف) أي يرادف المركب فلي هذا زيد وعمر و لا يقال له قول وهذا اصطلاح للمناطقة والأفند النحاة القول يعم المفرد والمركب (قوله ماهيات الأشياء) أي الماهيات الحقيقية وأما ماهيات الحقيقية والماهيات العرضية وأما نعمنا لاجل أن يشمل التعريف بالرسم فإن قلت قد يعرف الإنسان بالحيوان الضاحك وأحد الجزئين (١٦٦) داخل والإخر خارج فكيف يجعل ماهية عرضية والجواب أن التعريف هو

المجموع المركب وهو خارج لان التعريف هو الهيئة الاجتماعية والمركب من الداخل والخارج خارج (قوله والموصل إلى التصديق الخ) أعلم أن القياس أما استثنائي أو اقتراني فالاقتراني تقدم أنه موصل للمجهول ومتوقف المجهول عليه توقفاً قريباً ومتوقف على المقدمات أي على كل واحدة توقفاً بعبداً بواسطة ويتوقف على الموضوعات وعلى الحمولات توقفاً بعبداً بمرتبتين وأما الاستثنائي مثل لو كان انساناً لكان حيواناً لكنه انسان فهو حيوان فهو أيضاً موصل توصيلاً قريباً وكل مقدمة منه يتوقف عليها توقفاً بعبداً بمرتبة وكل من المقدمتين مركب تمسك من قضيتين بالقوة القريبة من الفصل فتقول لو كان انساناً في قوة هو انسان وكذا قوله لكان حيواناً في قوة هو حيوان فيتوقف المجهول التصديقي على كل مقدمة مما احتوي عليها المقدمة الشرطية أو الاستثنائية توقفاً بعبداً بواسطتين فصار الحاصل أن كلا من الاستثنائي والاقتراني موصل قريب وكل مقدمة من مقدمات ذلك القياس موصل بعيد بمرتبة وكل جزء من أجزاء المقدمة موصل بعيد بمرتبتين إلا أنه في الاستثنائي ذلك الجزء تصوري وفي الاقتراني تصديقي فقوله والموصل إلى التصديق حجة أي الموصل القريب (قوله استدلالاً) أي في حال الاستدلال لأن في حال القهر لانه لا خاصة حينئذ (قوله من حج يحج إذا غلب لا من حج يحج إذا قصد وقوله لان من تمسك الخ) أي فهو من تسمية المذهب باسم المذهب

المتقين بأن يسموا الموصل إلى التصور قولاً شارحاً أما كونه قولاً فلائنه في الأغلب مركب والقول يرادف وأما كونه شارحاً فشرحه وإيضاحه ماهيات الأشياء والموصل إلى التصديق حجة لان من تمسك به استدلالاً على مطلوبه غلب على الخصم من حج يحج إذا غلب ويجب أن يستحسن تقديم (قوله فلائنه في الأغلب مركب) أقول وذلك لأن الحد التام مركب قطعاً والحد الناقص قد يكون مركباً وقد لا يكون عند من جوز الحد الناقص بالفصل وحده والرسم التام مركب قطعاً والرسم الناقص قد يكون مركباً وقد لا يكون عند من جوز الرسم الناقص بالخاصة وحدها فإن قلت القول الشارح موصل إلى التصور بطريق النظر وقد تقدم أن النظر ترتيب أمور معلومة فكيف يجوز أن يكون القول الشارح غير مركب قلت من جوز الحد الناقص بالفصل وحده والرسم الناقص بالخاصة وحدها قال في تعريف النظر أنه تحصيل أمر أو ترتيب أمور ولكن المصنف قد تسامح فاعتبر في النظر الترتيب وجوز التعريف بالفصل وحده وبالخاصة وحدها

بمعنى أن الغلبة لازمة للحجة حال الاستدلال بها دون حال الفهم مثلاً (قال من حج يحج) أي أظهر قهره على ما قبله ثم فسره بالإدراك للتخصيص على المراد (قوله تحصيل أمر) أي مناسب المطلوب فالنظر فيه هو تحصيل مناسبته لا تحصيل فضله حيث يكون النظر فيما يحصل به لاقبه (قوله قد تسامح في العبارة) فترك ذكر أحد قسمي النظر في التعريف لكونه قليلاً ناقصاً ليس للصناعة فيه كثير مدخل (قوله فاعتبر إلى آخره) القاء لميلية كأنه قال حيث اعتبر وقد عرفت أن مباحث ما يتركان منه من تنهما لتوقفها عليها (قال إن الغرض الخ) أي الغرض الأصلي فإنه المقصود من العبارة عن الخطأ في الفكر (قال مادة) في التأموس المادة الديدن وفي الصراح ديدن خوي ومادت (قال فشرحه وإيضاحه ماهيات الأشياء) أما بالكنهه أو بالوجه (قال استدلالاً إلى آخره)

(قوله مباحث الاول) جميع مبحث وهو محل البحث (قوله ويجب تقديم الخ) اي وجوباً صناعياً (قوله أي الموصل إلى التصور) أي سواء كان قريباً أو بعيداً وكذا يقال فيما يندفع به هذا التفسير ما يتوهم (١٦٧) ان المراد بالاول التصور

(قوله لأن الموصل إلى التصور) أي التصورات (أي التصورات القريبة كانت أو بعيدة وكذا يقال في التصديقات (قوله التصديقات) أي كانت قريبة أو بعيدة في الاستثنائي وأما في الافتراضي فكذلك لكن في البينة بمرتبة (قوله ليوافق الوضع الطبع) الموافقة مفاعلة من الجانبين فيصحب قراءة الوضع بالرفع والطبع بالنصب ويصح العكس ولكن الاول أولى (قوله هو ان يكون المتقدم بحيث الخ) أي كون المتقدم بحيث يحتاج الخ فالتقدم الطبيعي محض على أمرين الاول كون المتقدم يحتاج اليه المتأخر وبالعكس الثاني كونه ليس علة فيستفاد من ذلك انه لا يلزم من احتياج الشيء إلى آخره علة وهو كذلك وفي الاخبار تسمح لان التقدم الطبيعي ذو ان يكون الخ لا الكون الخ (قوله والتصور كذلك) أي أمر يحتاج اليه المتأخر وليس علة له (قوله اما انه ليس علة الخ) له شروع

مباحث الأول أي الموصل إلى التصور على مباحث الثاني أي الموصل إلى التصديق بحسب الوضع لان الموصل إلى التصورات والموصل إلى التصديق والتصديقات والتصور مقدم على التصديق طبعاً فليقدم عليه وضماً ليوافق الوضع الطبع وأما قلنا التصور مقدم على التصديق طبعاً لان التقدم الطبيعي هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون علة له والتصور كذلك بالنسبة إلى التصديق اما انه ليس علة له فظاهر والا لزم من حصول التصور حصول التصديق ضرورة (قوله لان الموصل إلى التصور والتصورات والموصل إلى التصديق والتصديقات) أقول وذلك لأن الموصل القريب إلى التصور هو الحد والرسم وهما من قبيل التصورات سواء كانا مفردين أو مركبين قديدين والموصل البعيد إلى التصور هو الكليات الخمس وهي أيضاً من قبيل التصورات والموصل القريب إلى التصديق هو أنواع الحجية أعني القياس والاستقراء والتجمل وهي مركبة من قضايا وكلها من قبيل التصديقات (قوله ولا يكون علة له) أقول أي لا يكون علة من باب نصر لانه مشتق منه (قال اذا غاب) لامن حج اننا قصد (قال ويجب) ان يستحسن (قوله وذلك لان الموصل القريب الخ) ليس مقصوده قدس سره ان الموصل في عبارة التشرح مقيد بالقرين والبعيد لان الموصل هنا عبارة عن القول الشارح والحجة كما يدل عليه السياق فلا معنى للتقديم (وأيضاً التقيد في الموصل إلى التصور لفواض لا موصل للبعد فيه وفي الموصل إلى التصديق للاختراز عن الموصل الا بعد بحث لأن كون التصور موصلاً إلى التصديق لا يضرب في تقديم مباحث التصور على مباحث التصديق بل يؤكد بل مقصوده قدس سره بيان فائدة ايراد صيغة الجمع أعني التصورات والتصديقات وعدم الاكتفاء على ان الموصل إلى التصور تصور والموصل إلى التصديق تصديق وهي الإشارة إلى ان الموصل إلى التصور تصور باعتبار ذاته وباعتبار ما يتألف منه وكذا الموصل إلى التصديق فغذاه من اللهايات (قوله والموصل البعيد هو الكليات الخمس) هذا الكلام لا فائدة الحصر من الجانبين يقتضي ان لا يكون الموصل البعيد إلى التصور غير الكليات وان لا يكون الكليات غير الموصل البعيد ولا يقتضي أن يكون كل واحد منها موصلاً بعيداً حتى يرد التقص بالتوهم والعرض العام على ماوهم (قوله اي لا يكون علة مؤثرة له) يعني ليس المراد نفي السلة مطلقاً والآن يمكن محتاجا اليها بل العلة المؤثرة الكافية في حصوله فانه اذا كان فاعلاً كافياً أي مستجمعاً بجميع ما يحتاج اليه المعلوم كان التقدم بالية لا بالطبع فبقيد التأثير دخل ماعداً الفاعل مما يحتاج اليه وبقيد الكافية دخل الفاعل وحده فان جميعاً متقدم بالطبع وأما العلة بالتمامة بمعنى جميع ما يتوقف عليه فان لم تكن المادية والصورية معتبرة فيه فانه تقدم بالية عند الجمهور وباليه كثير عبارة قدس سره حيث قال المحتاج اليه ولم يقل الفاعل * وقال في الخفا كان وعندني ان المتقدم بالية هو الفاعل المستجيب لا المجموع وان كانتا متبعتين فيه ففي متأخرة من المعلوم لكونه جزءاً منها فاقهم ولا تصحى إلى ما قاله الناطرون ظهراً تحيروا في حل هذه العبارة

في اثبات الدعوتين وقدم الثانية على الاولى لقلة الكلام عليها (قوله والا لزم من حصول الخ) لكن التالي باطل فبطل المقدم وثبت انه غير علة وهو المدعى وحذف الاستثنائية لظهورها وأقام الدليل على الظاهر لان الامور الضرورية قد ينفى عنها ازالة لما في بعض الإذهاب القاصرة من الخفاء فيه إشارة إلى انه ليس ظاهراً ظهوراً تاماً

(قوله لا بد فيه من ثلاث تصورات) (١٦٨) يقتضي ان التصديق مركب (قوله أما بذاته) بان يتصور بالحد التام (قوله

وجوب وجود المعلوم عند وجود الملة وامالنه يحتاج اليه التصديق فلان كل تصديق لا بد فيه من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه أما بذاته أو بامر صادق عليه وتصور المحكوم به كذلك وتصور الحكم للعلم الاول بامتناع الحكم من اجل أحدهن التصورات وفي هذا الكلام قد نبه على قاعدتين احدهما ان استدعاء التصديق تصور المحكوم عليه ليس معناه انه يستدعي تصور المحكوم عليه بكنهه الحقيقة حتى لو لم يتصور حقيقة الشيء يتمم الحكم عليه بل المراد به انه يستدعي تصويره بوجه ما * اما بكنهه حقيقته أو بامر صادق عليه فاما تحكم على أشياء لا نعرف حقائقها كما تحكم على واجب الوجود بالعلم والقدرة وعلى شيع تراء من بعد بانه شاغل للحيز المعين فلو كان الحكم مستدعيا لتصور المحكوم عليه بكنهه حقيقته لم يصح منا أمثال هذه الأحكام وثانيتهما ان الحكم فيما بينهما مقول بالاشتراك على معنيين

أو بامر صادق عليه (بان يتصور بخاصته فإذا تصور الانسان بانه ضاحك فليس متصور بالحقيقة أي الكنهه (قوله أو بامر صادق عليه) ليس المراد ان يتصور بهذه الحالة (قوله وتصور الحكم) أي كذلك فتصور اما بذاته أو بامر صادق عليه (قوله العلم الاول) أي البديهي وهو الذي لم يتوقف على تجربة ولا حدس ولا نحو ذلك (قوله وفي هذا الكلام) يعني قوله لا بد في التصديق من ثلاث تصورات (قوله بالعلم والقدرة) أي بما هو مشتق من القدرة والعلم (قوله فلو كان الحكم الخ) اعلم ان الموضوع والحمول كما يصح تصورهما بالكنهه تقدم وأما النسبة فنصوها بالحقيقة أي بكونها تعلقا معنويا بين الموضوع والحمول ارتباطا بالحمول أشد من ارتباطه بالموضوع أو بوجه ما بأن تصورهما بينها شيء به الربط (قوله فيما بينهما) أي في الاصطلاح الذي بينهم

مؤثرة فيه كافية في حصوله فانحتاج اليه ان يستقل بتحصيل المحتاج كان متقدما عليه تقدما بالعلمية كتقدم حركة اليد على حركة المفتاح وان لم يستقل بذلك كان متقدما عليه تقدما بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين وتقدم التصور على التصديق تقدم بالطبع كما بينه ولما ثبت أن لهذا النوع أعني التصورات قدما بالطبع على النوع الآخر أعني التصديقات كان الاول ان تكون المباحث المتعلقة بالاول مقدمة في الوضع على المباحث المتعلقة بالثاني (قوله أحدهما ان استدعاء التصديق الخ) أقول كما أن التصديق لا يستدعي تصور المحكوم عليه بكنهه حقيقته بل يستدعي تصويره بوجه ما سواء كان بكنهه حقيقته أو بامر صادق عليه كذلك لا يستدعي تصور المحكوم به بكنهه الحقيقة بل يستدعي تصويره مطلقا أعني أن يكون بكنهه أو بوجه آخر وكذلك لا يستدعي تصور النسبة الحكمية الا بوجه ما سواء كان بكنهه أولا وذلك لانا نحكم أحكاما يقينية نظرية أو سببية كما مثل ونسب أشياء الى أخرى ولا نعرف كنه حقائق المحكوم عليها ولا المحكوم بها (قوله فانحتاج اليه) أي اما اعتبر علم المؤثرية والكفاية في المتقدم بالطبع (قوله ولما ثبت الخ) دفع لما يتوهم من ان اللازم مما ذكره الشارح تقدم التصورات الثلاثة على التصديق والكلام في تقدم مباحث التصور مطلقا على مباحث التصديق وحاصل الدفع انه ثبت مما ذكر ان لنوع التصور قدما على نوع التصديق ولو في ضمن بعض الافراد فكان المناسب ان تقدم مباحث النوع المتقدم على مباحث النوع المتأخر (قوله أعني التصورات) أشار بصفة الجمع الى ان تقدم النوع باعتبار تحققه في ضمن الافراد وكذا في التصديقات (قوله كما ان التصديق الى آخره) أفاد بهذا التعميم ان تخصيص الخارج تصور المحكوم عليه بالذكر ليس لاختصاص الحكم بالذكر بل على طريقة التمثيل يدل على ذلك عبارة المتن حيث قال والمحكوم به كذلك (قوله كنهه) اعادة اللمتدأ باسم الاشارة لعهد العهد والكاف في كما وكذلك لجرد القرآن في الحكم وليس للتنبيه (قوله سواء كان بكنهه أولا) قيل تصور النسبة تابع لتصور الطرفين في كونها بالكنهه أو بالوجه وفيه بحث لان كنهه النسبة قائمة بالطرفين وآلة لارتباطهما لا يقتضي ان يكون تصورهما تابعا لتصورهما فان لها حقيقة وراء الطرفين ووجوها واعتبارات صادقة عليها (قوله حقائق) جمعه باعتبار تعدد المحكوم عليه المستفاد من قوله تنسب أشياء الى أخرى

(قوله الإيجابية) لم يقل النسبة الإيجابية والسلبية إشارة إلى أن النسبة في القضية الموجبة والسالبة شيء واحد وهي الثبوت لكن الاختلاف إنما هو من جهة إيجابها في الموجبة ومطابقة وفي السالبة غير مطابقة فتقولك زيد قائم النسبة ثبوت القيام زيد وقولك ليس زيد قائم النسبة ثبوت القيام زيد لكن ذلك الثبوت غير مطابق للواقع فالتى مسلط على الثبوت (قوله إيجاب تلك النسبة) أى إدراك وقوعها أى إدراك مطابقتها للواقع وقوله أو انزعافها أى إدراك انزعافها أى إدراك عدم مطابقتها للواقع لانه ليس للنفس فعل على التحقيق بل إدراك ينشأ من التوجيه والقاء الحواس وقوله بيني أى المصنف (قوله حيث حكم) أى حيث ذكر أنه لا بد الخ حيث قال التصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه وبه والحكم لا امتناع الحكم من جهل الخ وحاصل ما في ذلك أن الحكم الأول في المصنف يحتمل أن يراد به النسبة والثاني الإيقاع (١٦٩) ويحتمل العكس ويحتمل أن يراد

بهما النسبة ويحتمل أن يراد بهما الإيقاع والشارح ارتضى الأول وذكر أنه المتعين لما يأتي (قوله والا فان كان الخ) أى والأبان لم يكن مقصود المصنف بالحكم الأول النسبة والثاني الإيقاع بل قصد في الموضوعين العكس أو قصد فيهما النسبة أو قصد فيهما الإيقاع (قوله لم يكن لقوله لا امتناع الخ) وذلك لانه قال لا كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم به والمحكوم عليه والحكم لأن الحكم يحتمل أن يكون الحكم الأول عطفًا على المحكوم عليه أو على قوله من تصور المحكوم عليه فان كان

أحدهما النسبة الإيجابية المتصورة بين الشئتين وانعاف إيقاع تلك النسبة الإيجابية أو انزعافها يعني بالحكم حيث حكم بأنه لا بد في التصديق من تصور الحكم النسبة الإيجابية أو السلبية وحيث قال لا امتناع الحكم من جهل إيقاع النسبة أو انزعافها تنبها على تمايز معنى الحكم والا فان كان المراد به النسبة الإيجابية في الموضوعين لم يكن لقوله لا امتناع الحكم من جهل أحد هذه الأمور معنى ولا النسبة التي بينهما على ما لا يخفى (قوله والا) أقول أى أن لم يكن بالأول النسبة المحكية وبالتالي إيقاع النسبة وانزعافها فاما أن يريد بالحكم في الموضوعين النسبة المحكية فيلزم أن لا يكون لقوله لا امتناع الحكم من جهل أحد هذه الأمور معنى وذلك لان قوله والحكم أن كان معطوفاً على قوله المحكوم عليه كان المعنى ولا بد في التصديق من تصور الحكم أى النسبة المحكية لا امتناع النسبة المحكية في الواقع بدون تصورهما وهذا الثمن باطل وأن كان معطوفاً على تصور المحكوم عليه كان المعنى ولا بد (قوله ولا النسبة التي بينهما) فان الواجب في التصديق أن تصور النسبة بأنه رابط بينهما فهو أو بالاتصال أو بالفصل وأما أن حقيقتها ماذا فلا (قوله معنى) أى معنى صحيحاً في إفادة أصل المعنى بمائلة لظهور فسادها (قوله لا امتناع النسبة المحكية الخ) يعني أن معنى قوله لا امتناع الحكم من جهل أحد هذه الأمور أنه لا بد من تصور هذه الأمور فيستفاد منه على هذا التقدير امتناع النسبة المحكية نفسها في الواقع بدون تصورهما وهو معنى باطل لان نسبة شئ إلى شئ في نفس الامر لا يتوقف على تصور متصور لاتصاف الأشياء بأحوالها وان فرض عدم كل متصور حتى المبادي العالية ولذا قال به من لم يوجودها * ثم وجود النسبة موقوف عليه وفرق بين ظرفية الواقع لشيء وظرفيته لوجوده على ما بين في محله وبما ذكرنا من أن معنى قوله لا امتناع الحكم من جهل أحد هذه الأمور أنه لا بد من تصورهما ظهر فساد ما قيل في بيان قول الشارح لم يكن لقوله لا امتناع الحكم من جهل معنى وذلك لان الحكم جعل منسوباً إلى من جهله بامتناعه منه ونسبة أمر إلى

(٢٢ - شروح الشمية) الأول فلا يصح لان المعنى كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم أى النسبة المحكية لا امتناع الحكم أى النسبة في نفس الامر بدون تصورهما أى من جهلها ولم يتصورها فيقتضي أنه متى انتفى تصورهما انتفى وجودها في نفس الامر وهذا باطل لان وجودها في نفس الامر لا يتوقف على تصورهما والثاني أيضاً لا يصح لان المعنى لا بد في كل تصديق من نفس النسبة لا امتناع النسبة في نفس الامر من جهلها أى لا امتناع النسبة في نفس الامر عند عدم تصورهما بل هذا أكثر فساداً من الأول لانه يقتضي أن جزء التصديق نفس النسبة لانه قال لا بد في كل تصديق من نفس النسبة فيفيد أنها جزء من التصديق مع أن الذي هو جزء من التصديق تصور النسبة لا نفس النسبة وأيضاً الدليل لم يطابق المدعى لان المدعى أن التصديق لا بد فيه من ذاتها والمالة لا امتناع النسبة في نفس الامر بدون تصورهما وهي لاتوافق المدعى لان المدعى في تعرض فيه لتصورها أصلاً وأيضاً يلزم الفساد الأول وهوان وجود النسبة في نفس الامر لا يتوقف على تصورهما والحاصل أن قوله الحكم الأول

يحتمل عطفه على قوله والمحكوم عليه فيكون قوله لا بد من تصور مسلطاً عليه ويحتمل أن يكون عطفاً على قوله من تصور فيكون المسلط عليه قوله لا بد من تصور الاحتمال الاول قاصد من جهة والثاني يلزم عليه الفساد من ثلاث جهات وكل من الفسادات انما جاء من كون المراد بالحكم في الموضعين النسبة وقول الشارح لم يكن لامتناع الحكم من جهل بمعنى أي معنى صحيحاً فتنه لاصل المعنى بمبالغة في فساد ذلك المعنى وكأنه سنفى من أصله (قوله أو إيقاع النسبة فيها) أي ادراك الوقوع على التحقيق واما ان جريتنا على ان الحكم من الافعال فلا يقول بل يلاحظ انه أوقع من النفس شيء يقال له إيقاع (قوله أو إيقاع النسبة فيها) والمعنى (١٧٠) لا بد في التصديق من تصور الإيقاع لامتناع الإيقاع عن تصوره وفيه نظر لان

أو إيقاع النسبة فيها فيلزم استدعاء التصديق تصور الإيقاع وهو باطل لانا اذا أدركنا أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة يحصل التصديق ولا يتوقف حصوله على تصور ذلك الادراك فان قلت هذا انما يتم اذا كانت الحكم ادراكاً أما اذا كان فعلاً فالصديق يستدعي تصور الحكم لانه من الافعال الاختيارية للنفس والافعال الاختيارية انما تصدر عنها بعد شعورها بها والقصد الى اصدارها

في التصديق من النسبة الحكمية لامتناع النسبة الحكمية وهذا اظهر فساداً واما ان يريد بالحكم في الموضعين إيقاع النسبة وانتراعاً فيكون المعنى ولا بد في التصديق من تصور الإيقاع والانتزاع لامتناع الإيقاع والانتزاع بدون تصورها وعلى هذا يلزم ان يكون التصديق متوقفاً على تصور الإيقاع والانتزاع وهو باطل كما حققه فان قلت هناك وجه رابع وهو ان يراد بالاول الإيقاع وبالتالي النسبة الحكمية قلت فيلزم ان يكون المعنى ولا بد في التصديق من تصور الإيقاع لامتناع النسبة الحكمية عن جهل الإيقاع وهو باطل قطعاً مع ان المقصود وهو ان الحكم يطلق على النسبة

شخص بامتناعه منه انما يحسن اذا كان لذلك الامر تعلق بذلك الشخص بأن يكون صالحاً لا ان يصير وصفاً له والنسبة الحكمية ليست بهذه الحيثية على ان اللازم مما ذكره عدم الحسن لا ان لا يكون له معنى (قوله وهذا اظهر فساداً) لظهور عدم وروده على المدعي لانه يدل على وجوب تصور النسبة لانفسها بخلافه على التقدير الاول فانه يرد على بعض المدعي وهو وجوب تصور النسبة وعلى وجوبه في التصديق بضم مقدمة كاذبة وهي ان النسبة لا بد منها في التصديق مع اشتراكهما في عدم صحة المعنى وقيل وجه الاظهرية انه يرد عليه ما يرد على الاول مع شيء آخر هو ان النسبة معتبرة في القضية لاني التصديق وفيه انه يدل على كثرة الفساد لا ظهوره وعلى فساد المدعي لافساد الدليل الذي هو المطلوب وقيل لانه يدل على تقيض المدعي لانه اذا كانت النسبة متممة لا يمكن اعتبارها في التصديق وفيه ان الحكم هنا بامتناعها بدون التصور لا بامتناعها في نفسها ولعل منشأ عدم ذكره قدس سره هنا لفظ بدون تصورها (قوله فيكون المعنى) أي على تحدير عطف الحكم على المحكوم عليه واما على تحدير عطفه على التصور ففساده نهر مما تهدم ولذا لم يتعرض له (قوله هو باطل قطعاً) لانه يلزم منه استدعاء التصديق تصور الإيقاع وانه لا معنى لامتناع النسبة

الإيقاع عبارة عن ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة والتصديق يتحقق بدون تصور ذلك الادراك والدليل غير تام فيطل المدعي ان لا يلزم من وجود التصديق تصور ذلك الادراك بمضموض له هذا كله ان يريد بالحكم الادراك فلأبقينا الإيقاع على ظاهره من كونه فعلاً للنفس اختيارياً وكل فعل اختياري لا بد في حصوله من الشعور به فيكون الحكم حينئذ لا بد من تصوره فيجيب بان الإيقاع لو انقضى على ظاهره لاددت أجزاء التصديق على أربعة تصورات المحكوم به وتصور المحكوم عليه وتصور النسبة والحكم وتصوره مع انهم قالوا أجزاءه

اربعة وهذا الجواب مبني على عطف الحكم على المحكوم عليه ليكون مدخولاً للتصور فلو عطف على التصور فخصول فسيأتي فساداً في آخر القولة وترك الشارح احتمالاً رابعاً وهو ان يراد بالاول الإيقاع وبالتالي النسبة لكون فساداً معلوماً مما تقدم أي من كونه يلزم ان يكون تصور الإيقاع جزءاً من الحكم فزيد الأجزاء ومن كون العلة لاتوافق المعلول ومن كونه يقال لا نسلم انه يتبع النسبة بدون تصور الإيقاع فظهر لك حينئذ بطلان احتمال ثالثه وتبي واحد وهو ان يراد بالاول النسبة وبالتالي الإيقاع (قوله لانا أدركنا ان النسبة إلخ) أي الذي هو معنى الإيقاع أي فقد يحكم الانسان ويدرك ويحصل التصديق ولا يتوقف على تصور هذا الادراك (قوله هذا انما يتم) أي هذا البيان المذكور لبطلان انما يتم إلخ

(قوله فصول الحكم هذا قياس من الشكل الاول قدم كبراه على صفراه والاصل حصول التصديق موقوف على حصول الحكم وحصول الحكم موقوف على تصوره يشع حصول التصديق موقوف على حصول الحكم ويدل على قلب المقدمتين النتيجة (قوله على ان المصنف الخ) دليل ثان على استدعاء التصديق لتصور الحكم أي انه اذا أريد بالإيقاع الفعل فلا بد من تصوره لدليلين دليل عقلي وهو انه فعل اختياري الخ ودليل قلمي وهو تصريح المصنف بذلك أي بكونه لا بد من تصور الحكم ان كان فصلا وحيث فلا يتعين ان يراد بالاول النسبة وبالتالي الإيقاع بل يصح ان يراد به الإيقاع في المؤمنين وحاصل الجواب ان المصنف قال هنا لا بد في التصديق من تصور الخ وتعبيره بني دون ان يقول التصديق (١٧١) لا بد له بقضي ان المذكور جزء

فيزم زيادة الاجزاء على اربعة وهو باطل فبطل كون المراد هنا في الخمين بالحكم الإيقاع بمعنى الفعل فتعين ان يراد به في الاول النسبة الحكمية وفي الثاني الإيقاع بمعنى الادراك وهذا دفع للدليل الاول والدليل الثاني لانه صرح فيه بالشرطية (قوله قد صرح به) أي صرح بكون التصديق متوقفا على تصور الحكم ولكن جملة شرطاً (قوله يدل الخ) أي بسبب التعبير بني (قوله وهو) أي المصنف صرح بخلافه (قوله قال

فصول الحكم موقوف على تصوره وحصول التصديق موقوف على حصول الحكم فصول التصديق موقوف على تصور الحكم على ان المصنف في شرحه للمخصص صرح به وجملة شرطاً لاجزاء التصديق حتى لا يزيد اجزاء التصديق على اربعة فتقول قوله لان كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم يدل على ان تصور الحكم جزء من اجزاء التصديق فلو كان المراد به إيقاع النسبة في المؤمنين ل زاد اجزاء التصديق على اربعة وهو مصرح بخلافه قال الامام في للمخصص كل تصديق لا بد فيه الحكمية وعلى إيقاعها حاصل على هذا الوجه أيضاً (قوله قال الامام في للمخصص) أقول المقصود من هذا الكلام إيراد اعتراض على ما تقدم من قوله فتقول قوله لان كل تصديق لا بد فيه الخ بدون تصور الإيقاع (قال هذا) أي البيان للمذكور للبطان (قال فصول التصديق الخ) أي نتيجة المقدمتين المذكورتين من الشكل الاول يجعل الاولى كبرى والثانية صغرى (قال على ان المصنف الى آخره) دليل آخر على الاستدعاء المذكور (قال صرح به) أي بتوقف التصديق على تصور الحكم وجملة تصوره شرطاً للتصديق لاجزاء منه (قال فتقول الى آخره) جواب عن سؤال بإبطال الاحتمال المذكور أيضاً حتى يثبت بطلان ارادة الإيقاع مطلقاً وليس جواباً بتفسير الدليل على ما وهم (قال يدل على ان الخ) حيث قال فيه ولم يقل له لكن الحق ان المراد لا بد في حصوله لان الدليل لا يثبت الجزئية ولتم الاستدلال على طريقة الحكم أيضاً (قال بخلافه) أي كونه جزءاً حيث نقل عنه وجملة شرطاً (قال قال الامام الى آخره) تأييد لكون قول المصنف لا بد فيه دالا على جزئية تصور الحكم ووجهه ان الامام قال من ثلاثة تصورات فلو لم تدل كلمة فيه على الجزئية لقال اربعة تصورات لان الحكم عنده قبل لا بد في التصديق من تصوره فلو كان الحكم في عبارته محمولا على الإيقاع زاد اجزاء التصديق كذلك في عبارة المصنف (قوله المقصود من هذا الكلام الخ) يعني ان المصنف وان ذكره بطريق التأييد لما تقدم لكن المقصود منه ومطعم نظره إيراد الاعتراض المذكور بقوله قبل فرق الخ ودفعه فهو تمهيد وتوطئة له في الحقيقة وقيل مراده قدس سره انه من الاعتراض المذكور بيان لمنشأ النفل يعني ان المصنف لا رأى ان الحكم في قول الامام معطوف على المحكوم عليه قطعاً ظن انه كذلك في كلام المصنف رح أيضاً قدس

تدل على الجزئية لما اقتصر على ثلاثة لان الحكم عند الامام فعل ومتى كان فصلا لا بد من تصوره وان كان على جهة الشرطية لالجزئية فكان المناسب ان لا يقتصر على ثلاثة بل يزيد رابعاً فالتعبير بثلاثة يدل على الجزئية لا على مطلق التوقف عليه والا زاد رابعاً لان الحكم عنده فعل فلا بد من تصوره الا ان تصوره عنده شرط لا جزء فوافقت عبارة المصنف عبارة الامام في للمخصص وان المراد بالحكم الاول النسبة (قال الامام الخ) قد تخدم ان هذا دليل على ان المراد الجزئية ومع ذلك هو توطئة للاعتراض الاتي بقوله قبل ولفظه بقوله وفيه نظر (قوله وإيقاع النسبة فيها) فيزم استدعاء التصديق اعالم بقل فيزم ان لا يكون لقوله لا امتناع الحكم من جهل الحكم معنى كما قال فاما اذا أريد بهما النسبة لانه اذا اريد بهما الإيقاع وجملة عطفا على المحكوم

لكان لقوله لامتناع الخ
معنى صحيحاً لكن يكون
فاشداً من جهة أنه يلزم
عليه زيادة أجزاء التصديق
على أربعة (قوله قيل فرق
الخ) هذا منع لما تقدم
وحاصله أن كلام الامام
يتبين فيه أن لا يراد به
بالحكم الإيقاع والا
لزاد أجزاء التصديق
واما المصنف فلا لأن
الحكم ليس معطوفاً على
الحكم عليه بل على
تصور فلا يلزم من إرادتنا
بالحكم فيها الإيقاع أن
لا يكون الإيقاع متصوراً
سحق يلزم زيادة أجزاء
التصديق (قوله وفيه
نظر) أي في هذا الفرق
نظر من أوجه ثلاثة
(قوله لو كان) أي الحكم
بمعنى الإيقاع (قوله لوجب
أن يقول الخ) لأن الحكم
حينئذ ليس من قبيل
التصورات لأنه معطوف
على التصور (قوله ولو
صح حمل قوله الخ) أي
سلمنا ذلك ولكن يلزم
الفساد من وجهين آخرين
(قوله على هذا) أي أحد
الأميرين (قوله من ذلك)
أي من كون الأمور
تعمل على اثنين

من ثلاث تصورات تصور الحكم عليه وبه والحكم قيل فرق ما بين قوله وقول المصنف هنا لأن
الحكم فيما قاله الامام تصور لاعتلاله بخلاف ما قاله المصنف فانه يجوز أن يكون قوله والحكم معطوفاً على
تصور الحكم عليه فيثبت لا يكون تصوراً كما قال ولا بد في التصديق من الحكم وغير لازم منه أن
يكون تصوراً وأن يكون معطوفاً على الحكم عليه فيثبت يكون تصوراً وفيه نظر لأن قوله والحكم لو كان
معطوفاً على تصور الحكم عليه ولا يكون الحكم تصوراً لوجب أن يقول لامتناع الحكم من جهل
أحد هذين الأمرين ولو صح حمل قوله أحدهما الأمور على هذا لظهر الفساد من وجه آخر وهو أن
اللازم من ذلك استدعاء التصديق تصور الحكم عليه وبه والمذمى استدعاء التصديق التصورين والحكم
فلا يكون الدليل وارداً على المذمى وأيضاً ذكر الحكم يكون حينئذ مستدركا اذ المطلوب بيان تقدم

ودفع ذلك الاعتراض أما تقرير الاعتراض فهو أن يقال إن المصنف لم يقل لأن كل تصديق لابد
فيه من تصور الحكم حتى يصح حينئذ ما فرغته عليه من أن الحكم لو أريد به إيقاع النسبة لكان
تصور الإيقاع داخلاً في ماهية التصديق وزاد أجزاء التصديق على أربعة بل قال لأن كل تصديق
لا بد فيه من تصور الحكم عليه والحكم وهذه العبارة تختم وجهين أحدهما أن
يجعل قوله والحكم معطوفاً على الحكم عليه فيكون المعنى ولا بد فيه من تصور الحكم وحينئذ يتم
ما ذكرته والثاني أن يجعل قوله والحكم معطوفاً على تصور الحكم عليه فيكون المعنى ولا بد فيه من
نفس الحكم فلو جعل الحكم بمعنى الإيقاع والانزعاج لم يلزم محذور أصلاً بل كان الحكم نفسه
جزأ من التصديق لا تصوره ثم ما ذكرته وهو أن تصور الحكم جزء من أجزاء التصديق يتم في عبارة
الملخص حيث صرح فيها بأن المعبر في التصديق تصور الحكم فلو كان الحكم بمعنى الإيقاع لكان أجزاء
التصديق على أربعة لا يقال لعل الامام جعل الحكم بمعنى الإيقاع ادراكاً كما هو مذهب الأوائل وسماه
تصوراً فادعي أن كل تصديق لا بد فيه من ثلاث تصورات تصور الحكم عليه وتصور الحكم وبه والتصور
الذي هو الحكم وحينئذ فلا يتم ما ذكره المصنف في عبارة الملخص أيضاً لا نقول مذهب الامام أن الإيقاع
فعل لا ادراك فوجب أن يريد بالحكم في تلك العبارة النسبة الحكمية لا الإيقاع والا لكان أجزاء التصديق
عنده على أربعة وأما تقرير الدفع فإن يقال لا يصح أن يكون قوله والحكم معطوفاً على تصور الحكم عليه

يرجع ضمير فرق ما بين قوله ولا يخفى عليك بشاعة تقديم منشأ الغلط على بيان الغلط وإن أراه
الضمير مشروط بتقديم المرجع فكيف يكون سبباً لتقديمه (قوله تقرير ذلك الاعتراض الخ) حاصله
منع دلالة قول المصنف لا بد فيه الخ على جزئية تصور الحكم حتى يزيد أجزاء التصديق على أربعة
أما يلزم ذلك لو عطفت الحكم على الحكم عليه لم لا يجوز عطفه على التصور (قوله حتى يصح
الخ) زاد كلمة حتى لتأكيد معنى للغاية الذي يستفاد من حتى فانه قد يجيء للاستيناف (قوله لم يلزم
محذور أسلاً) الظاهر يلزم المحذور المذكور كما يدل عليه الاضراب إلا أنه أورد التكرار وتوجيهاً
لكلامه ومبالغة في صحته (قوله لا يقال الخ) هذا الاعتراض مجرد قدح فيما ذكره السائل من أنه
يتم فيما ذكره الامام لا دخل له في دفع المنع (قوله والتصور الذي هو الحكم) إشارة إلى أن
الحكم حينئذ يكون معطوفاً على تصور الحكم عليه والا لكانت الاضافة لامية لسكونها في
المعطوف عليه كذلك (قوله وأما تقرير الدفع إلى آخره) حاصله أنه وإن لم يلزم المحذور المذكور

(قوله لم يكن له دخل في ذلك) أي فيعطف حينئذ الحكم على المحكوم عليه (١٧٣) حتى يكون تصوراً ويكون ليس

مستدركاً (قوله لا شغل للنطقي) فيه إشارة إلى أن بحث الانطباع ليس من المقاصد بالذات بل من مقدمات الشروع في العلم (قوله من حيث هو منطقي) وأما من حيث أنه نحوي فله شغل بذلك (قوله فاته يبحث عن القول الشارح والحجة) ظاهره أنه لا يبحث عن القضاة ولا عن الكليات الخس وليس كذلك وأجيب بأنه أراد بالقول الشارح من حيث ذاته ومن حيث أجزأه وكذا يقال في الحجة (قوله وهو) أي البحث المفهوم من بحث (قوله بل منهاها) فيه أن الجنس والفصل هو السككي القول على الكثيرين المتفقين بالحقيقة أو المختلفين بها وهذا غير موصل وأجيب بأنه أراد ما صدقات ذلك (قوله إلى التصديق) أي ما صدقاته لا مفهومة وقوله مفهومات القضاء أي ما صدقات مفهوماتها كالعالم متغيراته من المناصقات لا من المفهوم (قوله فائدة المعاني) أي لتغير وقوله واستفادتها أي من الغير وأما استفادة

التصور على التصديق طبعاً والحكم إذا لم يكن تصوراً لم يكن له دخل في ذلك قال (وأما المقالات الثلاث المقالة الأولى في المفردات وفيها أربعة فصول * الفصل الأول في الالفاظ * دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وتوسطه لما دخل فيه ذلك المعنى تضمن كدلالاته على الحيوان وعلى الناطق فقط وتوسطه لما خرج عنه التزام كدلالاته على قابل العلم وصنعة الكتابة)

(أقول) لا شغل للنطقي من حيث هو منطقي بالالفاظ فاته يبحث عن القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبها وهو لا يتوقف على الالفاظ فان ما يوصل الى التصور ليس لفظ الجنس والفصل بل معناها وكذلك ما يوصل الى التصديق مفهومات القضاء لا الفاظها ولكن لما توقف فائدة المعاني واستفادتها على الالفاظ والا لوجب أن يقول لاستماع الحكم من جهل أحد هذين الأمرين أي الحكم عليه والمحكوم به ولو حل الأمور على معنى الأمرين كفي تعريفات هذا الفن لظهر الفساد من وجه آخر وهو عدم انطباق الدليل على المدعي لأن الدليل لا يثبت إلا أمرين والمدعي مركب من أمور ثلاثة وأيضاً يلزم أن يكون ذكر الحكم في المدعي لغوا لا مدخل له فيها وهو المقصود هنا من تقدم التصور على التصديق (قوله لا شغل للنطقي من حيث هو منطقي بالالفاظ) أقول إنما اعتبر هذه الحقيقة لأن النطقي إذا كان نحويّاً أيضاً فله شغل بالالفاظ لكن لا من حيث هو منطقي بل من حيث أنه نحوي (قوله ولكن لما توقف فائدة المعاني واستفادتها على الالفاظ) أقول فالتطابق إذا أراد أن يلمّ بغيره مجبواً لتصورياً أو تصديقاً

على ذلك التقدير لكن يلزم محذور آخر وهو عدم وجود الدليل على المدعي والاستدراك في العبارة (قوله ولو حمل الى آخره) إشارة الى أن لزوم الفساد من وجه آخر لازم من الحمل لا من صحته إلا أن الشارح جعله لازماً لصحته بمابقة (قوله لغوا) لأن الكلام على تقدير عدم كونه تصوراً كما صرح به الشارح (قال لا شغل الخ) أراد به دفع توهّم أن مباحث الالفاظ مقاصد بالذات لإيرادها في المقالة الأولى وفائدة أنها مقصودة بالعرض وإيرادها فيها لشدة الاتصال بين الالفاظ والمعاني (قوله وإنما اعتبر الحقيقة) يريد أن المتني هو الشغل بالذات بقرينة قوله صار النظر فيها مقصوداً بالعرض وإنما اعتبر الحقيقة في نفي الشغل بالذات عن النطقي لأن النطقي إذا كان نحويّاً مثلاً له شغل بالذات بالالفاظ فاندفع ما قيل أن قيد الحقيقة احتراز عن كونه مفيداً ومستفيداً كما يدل عليه عبارة الشارح لاعتباره نحويّاً (قوله أيضاً) إشارة الى أن الحقيقة بيان للإطلاق أي من غير أن يعتبر شيء سوى كونه منطقياً لأنه إذا اعتبر معه كونه نحويّاً مثلاً الخ وليس للتقيد بها نفع أنه إذا أعيد الحديث في الحقيقة كان بياناً للإطلاق (قال لما توقف فائدة المعاني الى آخره) أي الصور الذهنية لكن لا من حيث حصولها في الذهن بل من حيث مطابقتها لما في الخارج سواء كان تلك المعاني من النطق أو غيره (على الالفاظ) أي على نفسها على ما جرت به السنة الالهية (صار النظر فيها) أي البحث عن أحوالها (قوله فالتطابق الخ) أورد الفاء إشارة الى أن المذكور في الشرح كلية يشرع عليه هذه الجزئية وفي الاكتفاء بالتعليق إشارة الى أن المراد بالنطقي العالم بالنطق والي المراد بالاستفادة استفادة غير التقيد التي هي لازم لفائدة الاستفادة بأن يكون المفيد والمستفيد شخصاً واحداً (قوله مجبواً تصورياً أو تصديقاً) سواء كان من النطق أو لا

المعاني لا من الغير بل من نفسه فلا يتوقف على الفاظ وان كان عسراً جداً وذلك لأن الثبوت ملاحظة المعاني من

الالفاظ بحيث اذا أرادت أن (١٧٤) تتمثل المعاني وتلاحظها تحيل الالفاظ وتتعقل منها تلك المعاني ولو أرادت أن تتعقل

صار النظر فيها مقصودا بالعرض وبالتصد الثاني ولما كان النظر فيها من حيث انها دلائل المعاني قدم الكلام في الدلالة وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الاول هو الدال والثاني هو المدلول والدال ان كان لفظا فالدالة لفظية والا فغير لفظية

بالقول الشارح أو الحجة فلا بد له هناك من الالفاظ ليعتبه ذلك وأما اذا أراد أن يحصل هول نفسه أحد الجمهورين بأحد الطرفين فليس الالفاظ هناك أمرا ضروريا إذ يمكنه تعقل المعاني مجردة عن الالفاظ لكنه عسير جدا وذلك لان النفس قد تعودت ملاحظة المعاني من الالفاظ بحيث اذا أرادت ان تتعقل المعاني وتلاحظها تحيل الالفاظ وتتقل منها الى المعاني ولو أرادت تتعقل المعاني صرفة صعب عليها ذلك صعوبة تامة كما يشهد به الرجوع الى الوجدان بل نقول من أراد استفادة المنطق من غيره أو إقادته اليه احتاج الى الالفاظ وكذا الحال في سائر العلوم فذلك عدت مباحث الالفاظ مقدمة للشروع في العلم كما أشرنا اليه ثم ان المنطقي يبحث عن الالفاظ على الوجه السكلي المتناول لجميع اللغات لتكون هذه المباحث مناسبة للمباحث المنطقية فانها أمور قانونية متناولة لجميع المفهومات وربما يورد على التدرج أحوال مخصوصة باللغة التي دونها هذا الفن لزيادة الاعتناء بها (قوله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر) أقول يريد بالعلم الادراك أعم من أن يكون تصورا أو تصديقا يقيني أو غير

(قوله أما اذا أراد الخ) يعني انما قال لتوقف الاقادة واستفادتها ولم يقل لتوقف فهمها وتحصيلها الى آخره لانه اذا أراد تحصيلها في نفسه لا يتوقف ذلك على الالفاظ (قوله تعقل المعاني) المراد بها ما يقابل الالفاظ لا الصور الذهنية (قوله تحيل الالفاظ الى آخره) كلها تناسج نفسها بالفاظ تخيلية (قوله صرفة) أي خاصة عن قوالب الالفاظ الخيلية والحقيقة (قوله بل نقول الخ) يعني الوجه الاول على ان المراد بالمنطقي العالم به وان المراد إقادة المعاني مطلقا وكون المفيد والمستفيد متباينين ومعنى هذا الوجه على ان المراد بالمنطقي ماله اختصاص بالمنطق سواء كان طالبا له أو عالما به وتخصيص المعاني بالمعاني المنطقية وكون المفيد والمستفيد واحدا والترقي في هذا الوجه باعتبار شدة الاحتياج حيثئذ وعمومه للعالم والمتعلم (قوله وكذا الحال الخ) فان من أراد استفادة أي علم كان أو إقادته يحتاج الى الالفاظ (قوله ولذلك الخ) أي لاحتياج جميع العلوم اليها عدت مباحث الالفاظ مقدمة للشروع على وجه البصرة في كل علم كالنصوص بالرسم والتصديق بالناية وبالموضوعية (قوله ثم ان المنطق) دفع لما يسبق الى الفهم من أنه لما توقفت إقادة كل علم واستفادته على الالفاظ كانت معرفة وضع الالفاظ بمجواهرها وهيئاتها المفردة والتركيبة من كل لغة يحصل بها الاقادة والاستفادة مقدمة للشروع لخصوص هذه المباحث التي أوردوها في المنطق وحاصل الدفع ان الاقادة والاستفادة وان توقفت على معرفة وضع الالفاظ المخصوصة التي بها الاقادة والاستفادة الا ان المنطقي يبحث عن أحوالها الشاملة لجميع اللغات رعاية للنسبة (قوله وربما يورد الى آخره) اعتذار عن وقوع البحث عن الاحوال المختصة بلغة العرب أو بلغة اليونان (قوله يريد بالعلم) أي في الموضوعين والقرينة شيوع اطلاق الدلالة على جميع الاقسام كما خصصوا العلم بالتصديق في تعرضهم الدليل بما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر بقرينة شيوع اطلاق الدليل على الجبلة (قال كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر بقرينة شيوع اطلاق الدليل على الجبلة)

المعاني من غير الالفاظ تخيلها لصعب عليها ذلك وأن تمكن ذلك والدليل على هذا كله الوجدان (قوله من حيث انها دلائل المعاني) أي لامن حيث قيامها بالغير ولامن حيث قيامها بالذهن ولا من حيث كونها مخلوقة فان هذا شامل له العرض (قوله وهي كون الشيء الخ) شامل للمفردات وللأقسام (قوله بحالة يلزم الخ) أي بحالة تلك الحالة مبينة بقولنا يلزم الخ أي بحيث يلزم الخ وقوله العلم بشيء شامل لليقيني والظني لان الشيء قد يكون يقينيا ويشعظنا كروية مركوب زيد وخدومه على الباب فتكونه في البيت هذا مطلقون وكون الخدم على الباب يعني لادراكه بالحاسة فليزم من العلم بالاول العلم بالثاني غير ان الثاني ظني (قوله والدال الخ) اعلم ان الدال أما لفظي أو غير لفظي وكل منهما أما عقلی أو طبعی أو وضي فالاقسام ستة اما الدلالة الالفاظية باقسامها الثلاث فقد ذكرها الشارح وأما

غير الالفاظية فذكر الشارح من أقسامها الوضعية وأما الطبيعية والعقلية فلا فالاول كدلالة الصقرة على الرجل والثاني كدلالة العالم على وجود الضائع

(قوله كدلالة الخط) فانه دال على اللفاظ (قوله والنصب) جمع نصة ما ينصب للدلالة على الطريق (قوله جعل اللفظ) كان اللفظ مشخصاً أو غير مشخص وقوله على المعنى كان ذلك للمعنى مشخصاً أو متعدد لوحظت بأمر كلي أو كان ذلك المعنى كلياً كان حقيقة أو مجازاً قد دخل في اللفظ الشخص أربعة ثلاثة موجودة وواحد مستحيل الاول ان يكون الموضوع له مشخصاً كال موضوع كوضع زيد لانه * الثاني ان يكون الموضوع له متعدد لوحظ بأمر (١٧٥) عام واللفظ الموضوع مشخص

في الجميع كسما الإشارة والموصولات الثالث ان يكون الموضوع له كلياً وحظ بأمر كلي والموضوع خاص كوضع الانسان للحيوان الناطق الرابع

كدلالة الخط والعقد والاشارات والنصب والدلالة اللفظية اما بحسب جعل جاعل وهي الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والوضع جعل اللفظ بأزاء المعنى أولاً وهي لا يخلو

(قوله كدلالة الخط والعقد) أقول وكذلك دلالة النصب والإشارة وهذه الدلالات غير لفظية لهنها وضعية وقد تكون الدلالة غير اللفظية عقلية كدلالة الأثر على المؤثر (قوله والوضع جعل اللفظ بأزاء المعنى)

أي في الجملة كما هو المقرر من ان الحكم اذا أطلق من الجهة يتبادر منه الاطلاق العام أعني بعدم العلم بوجه الدلالة أعني الوضع أو اقتضاه الطبع أو العلية والمالوية أو بعدم العلم بالترتبة ليشمل دلالة اللفظ على المعنى المجازي والازم عبارة عن امتناع الاضلال بين الشئين بان لا يتخلل بينهما أمر آخر سواء كان في التحقق في وقت واحد كالانسان والضحك أو في وقتين مستقبلياً كانهظر الصحيح والعلم بالنتيجة أو في العلم بان يعلم ما بان يكون أحدهما متعلقاً بآخر والثاني تباً والا فاحضار أمرين بألحال محال كما في المتضادين والمدلول المطابق والتضني والالتزامي أو يكون العلم بأحدهما مستقبلياً للعلم بالأخر بلا فصل كما في الدليل والمعرف واللفظ بالنسبة الى المدلول والمعرف والمعنى والمراد بالعلم هنا مجرد الالتفات والتوجه كاصح به قدس سره في حواشي المطالع فلا يرد بانه يلزم ان لا يكون لفظ دلالة عند التكرار لامتناع علم العلوم (قوله غير لفظية عقلية) نص قدس سره في حواشي المطالع ان الدلالة الطبيعية تحقق للالفاظ فقط والعقلية تم اللفظ وغيره والاكتفاء هنا على العقلية أيضاً مشير الى ذلك وقال المحقق الدواني في حاشية التهذيب وهي أي الطبيعية لا تنحصر في اللفظ فان دلالة الحجرة على الحجل والصخرة على الوجع وحركة اللبض على المزاج المخصوص منها ولعله قدس سره أراد ان تحققها للفظ قطعي فان تلفظ أخ لا يصدر عن الوجع وكذا الأصوات الصادرة عن الحيوانات عند مداه بعضها لبعض لا تصدر عن الحالات المارضة لما يل انما تصدر عن طبيعتها بخلاف ما عدا اللفظ فانه يجوز ان تكون تلك العوارض منبثقة عن الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص فتكون الدلالة طبيعية ويجوز ان تكون آثاراً لنفس تلك الكيفيات والمزاج فلا يكون لطبيعية مدخل في تلك الدلالة فتكون عقلية وبهذا تبين الفرق بين العقلية والطبيعية فان العلاقة في الاولى التأثير وفي الثانية الايجاب والتأثير أقوى من الايجاب وأيضاً بين الفرق بينهما بان المدلول في العقلية هو المؤثر وفي الطبيعية الحالة المارضة للمؤثر كذا في حواشيه (قال بجعل الجاعل) لم يشرع للجعل اشارة الى عموم اللفظ وغيره بقوله (وهي أي ما يجعل الجاعل (الوضعية)

علماء المنطق فلا يقال له دال فضلاً عن كونه مجازاً وكذا المعنى فانه يدل على البصر التزاماً فاذا استعمل المعنى في البصر كان مجازاً ودلالته عليه من قبيل المطابقة وهذا مجاز ياتى الفرقين لان هذا لازم بين المعنى الاخص والحاصل ان المناطقة يشترطون في اللازم ان يكون بينا بخلاف أهل البيان فانه أهم من ان يكون بينا أولاً قريباً أو بعيداً فكذلك كان مجازاً عند المناطقة مجاز عند أهل المعاني ولا عكس وتظهر لك من هذا ان المعنى مثلاً اذا استعمل في معناه الاصل كان دلالة على البصر بالالتزام واذا استعمل في البصر على طريق المجاز كانت دلالة على البصر مطابقة لما علمت من ان تعريف الوضع جعل اللفظ بأزاء المعنى

ولو بواسطة قرينة والجزاز (١٧٦) كذلك (قوله اما ان يكون بحسب الطبع) أي اما ان يكون اندكور بحسب

أما أن يكون بحسب اقتضاء الطبع وهي الطبيعية كدلالة أخ على الوجع فان طبع الالفاظ يقتضي التلطف به عند عروض الوجع له أولا وهي العقلية كدلالة اللفظ المسوع من وراء الجدار على وجود الالفاظ وللقصود ههنا هو الدلالة اللفظية الوضعية وهي كون اللفظ

أقول هذا تعريف وضع اللفظ وأما تعريف الوضع المطلق المتناول له وإلغيره فهو جعل شيء بأزاء شيء آخر بحيث اذا فهم الاول فهم الثاني (قوله كدلالة أخ) أقول هو بفتح الهزلة وإخاء المعجزة للحزن وأما أح بفتح الهزلة وضمها وإخاء المهمة فدلالة على وجع الصدر يقال أح الرجل أح اذا سعل (قوله فان طبع الالفاظ يقتضي التلطف به عند عروض ذلك المعنى) أقول وبهذا الاقتضاء صار هذا اللفظ دالا على ذلك المعنى أعني الوجع فتكون الدلالة منسوبة الى الطبع كما ان صدور اللفظ منسوب الى الطبع أيضاً (قوله من وراء الجدار) أقول انما اعتبر هذا القيد ل يظهر دلالة اللفظ على وجود الالفاظ عقلا فان المسوع من المشاهد يعلم وجود لافظه بالمشاهدة لا بدلالة

يشمل الوضعية النطقية وغيرها والمثال المذكور مثال اللفظية الوضعية وكذا الحال في قوله وهي الطبيعية وقوله وهي العقلية (قال جعل اللفظ الخ) سواء لو حظ اللفظ والمعنى بخصوصهما فيكون الوضع شخصياً أو لو حظ اللفظ بوجه كلي والمعنى بخصوصه فيكون الوضع نوعياً كما في المشتقات أو لو حظ المعنى بوجه كلي واللفظ بخصوصه وهو الوضع العام وللبوضعه له الخصاص كما في المضمرات والمبهمات وأما عكسه فلم يوجد وسواء كان جعل اللفظ بأزاء المعنى بنفسه كما في الحقيقة أو بواسطة القرينة كما في الجزاز (قوله هذا تعريف وضع اللفظ الخ) لا تعريف مطلق الوضع حتي يريد النقص بوضع الخط أو المقد بدليل أنه علم تعريف المطلق بما تقدم من قوله بجعل الجاعل فان قلت أي حاجة الى تعريف وضع اللفظ بمسند العلم بمخلطة قلت التصحيح على المقصود مع الإشارة الى ان التعريف للمشهور أعني تخصيص شيء بشيء معناه التبيين والجعل لا الحصر والا لانقص بوضع المشترك أو المرادف (قوله واما تعريف الوضع الى آخره) تفرغ لما علم من قوله اما بجعل الجاعل وهي الوضعية (قوله اذا فهم الخ) أورد اذا ميلا الى ما هو المختار عند الجمهور وان كان المناسب لاصطلاح النطقى من (قوله هو بفتح الهزلة الخ) في حواشي المطالع هو بضم الهزلة وسكون إخاء المعجزة المشددة وانما فتحت الهزلة دل على التحصر (قوله على وجع الصدر) الظاهر على أذى الصدر كما في حواشي المطالع يدل عليه الاستشهاد (قوله الخ الرجل) على وزن مذ (قال فان طبع الالفاظ) في القاموس الطبع والطبيعة والطباع بالكسر السجية التي جبل عليها الانسان وفي الاصطلاح يطلق على مبدأ الآثار المختصة بالشيء سواء كان بشعور أولا وعلى الحقيقة فاذا أريد طبع الالفاظ فالمراد به المعنى الاول فان صورته النوعية أو نفسه يقتضي التلطف به عند عروض المعنى واذا أريد به طبع اللفظ أي طبع مدلوله فالمراد به المعنى الثاني وان أريد به طبع السامع فانه يتأدى اليه عند سماع اللفظ من غير احتياج الى الوضع فالمراد به مبدأ الادراك أي النفس الناطقة أو العقل وقد ذكر الوجوه الثلاثة في حواشي المطالع واقتصر هنا على الاول لانه أظهر (قوله وبهذا الاقتضاء الخ) يعني الاقتضاء المسد كور علاقة الدلالة (قوله كما ان صدور اللفظ الى آخره) فيكون اللفظ المذكور من حيث الصدور علاقة ذاتية بالطبع فدلالته عليه دلالة عقلية

والمناسب ان يقول اما ان تكون اى الدلالة وقوله بحسب الطبع أي طبع الالفاظ لا اللفظ ولا طبع السامع بدليل قول الشارح فان طبع الالفاظ (قوله كدلالة أخ) أي بفتح الهزلة وتشديد إخاء لانه هو الدال على مطلق الوجع وأما أح بضم الهزلة أو بفتحها مع إخاء المهملة فانما يدل على وجع الصدر من السعال (قوله فان طبع الالفاظ الخ) انما كان طبع الالفاظ يقتضي التلطف بأخ لان لفظة أح ذهب الوجع (قوله عند عروض ذلك المعنى) أراد بالمعنى ما يفهم من هذا اللفظ كالوجع (قوله كدلالة اللفظ المسوع الخ) لان اللفظ أثر وهو يدل على المؤثر بالغة العقلية كان اللفظ موضوعاً أو غير مستعمل أو غير مستعمل فان قلت هو أثر مطلقاً كان مسموعاً من وراء جدار أو لا فائدة التقييد وجوابه انه حالة المشاهدة وجوده معلوم من المشاهدة وان كان لفظ دلالة أيضاً لكنهما

بحيث متى أطلق فهم منه معناه

اللفظ عليه عقلا * وأما المسموع من وراء الجدار فلا يعلم وجود لافظه إلا بدلالة اللفظ عليه عقلا
واحصار الدلالة في المفظة وغيرها أمر محقق لاشبهة فيه * وأما احصار الدلالة اللفظية في الوضعية
والطبيعة والعقلية فبالاستقراء لا بالحصر العقلي الدائر بين التقي والاثبات فان دلالة اللفظ انما تكن
مستندة الى الوضع ولا الى الطبع لا يلزم ان تكون مستندة الى العقل قطعا لكننا اذا استقرينا
فلم نجد الا هذه الاقسام الثلاثة (قوله بتي أطلق) أقول أي كلما أطلق فان الدلالة المتبررة في هذا

دلالة الأثر على المؤثر وعلى المرض دلالة طبيعية بواسطة اقتضاء الطبع له عند عروض المعنى ولا
تتافي بين اجتماع الدالتين بل الدلالات كما اذا فرض وضع لفظ اح اح لمعنى أيضاً (قال وهو العقلي)
ودلالة اللفظ على المعنى الجازي مطابقة عند أهل العربية لان اللفظ مع القرينة موضوع للمعنى
الجازي بالوضع النوعي كما صرحوا به واما عند المنطقين فان تحقق لزوم بينهما بحيث يتبع الاضطرار
فهي مطابقة والا فلا دلالة على ما صرح به قدس سره في حواشي المطالع في دلالة المعانيات على
معانيها (قوله لا بدلالة اللفظ) أي قط ان قلنا ان العلم بالمشاهدة بجامع العلم بدلالة اللفظ اذ لا منافاة
بين الطريقتين فتح قوله ليظهر من الظهور بمعنى آشكر شدة على ما في التاج فانه اذا علم وجود
اللافظ بطريق آخر كان في تحقق دلالة اللفظ عليه نوع خفاء واشباه ويؤيد هذا الترجيح الحصر
المستفاد من قوله وأما المسموع الخ أو أصلا ان قلنا ان العلم بالمشاهدة لا يجمع العلم بدلالة اللفظ
بناء على ان المعلوم بالضرورة لا يستفاد من الدليل حينئذ قوله ليظهر من الظهور بمعنى يبيد اشدة
على ما في الصراح والحصر حينئذ بيان الواقع (قوله فلا يعلم إلا بدلالة اللفظ الى آخره) فان فهم
وجوده بعد صدور اللفظ منه بسبب كونه بحيث يلزم من العلم به علمه كونه أمرا له ولولا هذه
الحجية ليه لا يعلم وان علم اللفظ فما قبل العلم بوجوده انما حصل من العلم باللفظ والدلالة ليست
سببا له فالحق ان يقال ألا بالعلم باللفظ ليس بشيء (قوله واحصار الخ) الحصر اما عقلي ان كان
يجزم العقل به بمجرد ملاحظة القسمة مع قطع النظر عن أمر خارج عنه واما استقرائي ان لم يكن
كذلك وبه نص قدس سره في حواشي الشرح العنصري ومنهم من قسم القسم الثاني الى ما يجزم
به العقل بالدليل أو التبيين وسماه قطعيا وإلى ما سواه وسماه استقرائيا والحصر الجسلي استقرائي في
الحقيقة الا ان لجسلي الجاعل مدخلا فيه (قوله الدائر بين التقي والاثبات) بحيث لا يمتثل التقي
وراء ذلك القسم فلا يرد الحصر الاستقرائي الدائر بين التقي والاثبات لضبط الانتشار لكون التقي
فيه مرسلا يمتثل عند العقل أمرا آخر وراء القسم (قوله لا يلزم ان تكون الخ) وذلك لانه
لا يلزم من انتفاء كون العلاقة الوضع أو الطبع ان تكون العلاقة بينهما ذاتية بان يكون أحدهما علة
للآخر أو معلولا له أو يكونا معلولين على واحدة لجواز ان تكون أمرا آخر (قوله أي كلما) فسر
متى تكلم لانه نص في العموم بخلاف متى فانه ظاهر وكلاهما من سور الإيجاب الكلّي الشرطي
وقد عرفت ان المراد بالعلم في الموضوعين الالتفات التقديري اذ لا يشغل التحن من بظهور اللفظ شيئا
الى المعنى المطابق ولا من المعنى المطابق الى المعنى الاتزامي لان احطار المازوم شرط
بالانتقال الى اللازم وان المراد باللزوم الاستغناء فلا يرد لزوم الالتفات الى شقين في آن واحد

(قوله بحيث متى أطلق)
فهم الخ كان ذلك المعنى
مطابقة أو تضامنا والاتزاما
ومن هنا تفهم ان المراد
باللزوم في اصطلاحهم
اللزوم البين بالمعنى الاخص
يقى ان هذا الكلام يفيد
الجزئية مع ان قواعدهم
كلية فانما كان اللفظ يدل
على المعنى في بعض الاوقات
بواسطة قرينة فلا يكون
ذلك دالا فضلا عن
المطابقة وغيرها وأجيب
بأن لا نسلم ان متى تقتضى
الجزئية بل هي تدل على
الكلية ظاهرا بخلاف كل
فاتها تدل عليه نصا فتقوله
كوت اللفظ بحيث الخ
بمنزلة قولك كلما أطلق
تفسر متى الظاهرة في
العموم بكلمة فيخرج من
ذلك وعينها الثبوت فانه
لا يكون دالا عندهم لعدم
الفهم منه في جميع الاوقات
بل عند نصب القرينة

(قوله للعلم بوضعه) خرج (١٧٨) بذلك الثقلية والطبيعة لانه لاوضع فيها ولم يقل للعلم بالوضع بازائه لثلاثا يخرج ماعدا

للعلم بوضعه وهي اما مطابقة أو تضمن أو التزام وذلك لان اللفظ انا كان دالا بحسب الوضع على معنى فذلك للمعنى الذي هو مدلول اللفظ اما أن يكون عين للمعنى الموضوع له أو داخلا فيه أو خارجا عنه فالدالة للفظ على معناه بواسطة أن اللفظ موضوع لتلك المعنى مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فان الانسان انما يدل على الحيوان الناطق لأجل أنه موضوع للحيوان الناطق ودلالته على معناه بواسطة أن اللفظ موضوع لمعنى داخل فيه ذلك المعنى المدلول للفظ تضمن كدلالة الانسان على الحيوان أو الناطق فان الانسان انما يدل على الحيوان أو الناطق لأجل أنه موضوع للحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ ودلالته على معناه بواسطة أن اللفظ موضوع لمعنى خرج عنه ذلك المعنى المدلول التزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة فان دلالته عليه بواسطة أن اللفظ موضوع للحيوان الناطق وقابل العلم وصنعة الكتابة خارج عنه أما تسمية الدلالة الاولى بالمطابقة فلان اللفظ مطابق أي موافق لتنام ماوضع له من قولهم طابق الثعلب الثعل اذا تواقفا وأما تسمية الدلالة الثانية بالتضمن فلان جزء المعنى الموضوع له داخل في ضمنه فهي دلالة على مافي ضمن المعنى الموضوع له وأما تسمية الدلالة الثالثة بالالتزام فلان اللفظ لايدل على كل أمر خارج عن معناه الموضوع له بل على الخارج اللازم له وأما قيد حدود الدلالات الثلاث بتوسط الوضع لانه لو لم يقيد به

المطابقة بقي أن هذا يفيد أن فهم المعنى متوقف على العلم بالوضع مع أن الواضع يدرك المعنى ووضعه قبل الوضع فصار الوضع متوقفا على فهم المعنى كما أن فهم المعنى متوقف على الوضع وهذا دور والجواب أن فهم المعنى المتوقف على الوضع القهم من اللفظ بخلاف الوضع فانه متوقف على ملاحظة المعنى لا يكونها من اللفظ (قوله وهي أما مطابقة الخ) هذا

العلم ما كانت كلية وأما اذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة فاعجاب هذا الفن لايمكنون بان ذلك اللفظ دال على ذلك المعنى بخلاف اصحاب العربية والاصول (قوله للعلم بوضعه) أقول اخترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية وانما قال للعلم بوضعه أي وضع ذلك اللفظ ولم يقل للعلم بوضعه له أي لمعناه لثلاثا يخص بالدلالة المطابقة وانحصار الدلالة اللفظية الوضعية في أقسامها الثلاثة

جسر عقل بدليل قوله وذلك لان اللفظ الخ (قوله كدلالة الانسان) أي لفظ الانسان وقوله على الحيوان الناطق أي على هذا المعنى لان الدال لفظ والمدلول معنى (قوله وقابل صنعة الكتابة)

ولا يصح الجواب بأنه يجوز أن يكون الالتفات الى أحدهما بالاخطار والى الآخر بالتيسر وما قيل أنه بشكل إنما اذا كان المعنى ملتصقا به لانه يلزم التفات الملتفت اليه فوهم إذ لايشك أحدينا أنه كلما سمع اللفظ الموضوع لمعنى يلتفت الفهم اليه والالتفات الثاني غير الاول (قوله بواسطة قرينة) أي خفية الدلالة على تعيين المراد كما في المجازات والكنايات المبنية على العرف والمادة والادعاء فان قيل ان أراد أنهم لايمكنون بدلالته بدون القرينة فسلم لكن أهل العربية والاصول يوافقونهم في ذلك وإن أراد أنهم لايمكنون بدلالته مع القرينة فننوع لسكون الدلالة حيثئذ كلية وهم (قال للعلم بوضعه) فاذا أطلق المشتك يلتفت السامع العالم بأوضعه الى معانيه على وفق العلم بأوضعه أن اجمالا قاجالا وأن تفصيلا فتفصيلا وما قيل من عدم صدق التعريف على الضمائر والمبهات فان هذا مثلا موضوع لكل مشار اليه مفرد مذكر واذا سمع هذا اللفظ من هو عالم بوضعه لايفهم جميع معانيه فوهم لان هذا ليس موضوعا لكل مشار اليه مفرد مذكر مطلقا بل من وقع الاشارة اليه واستعمل اللفظ فيه وذلك المعنى مفهوم جدا الاطلاق للعالم بوضعه له بوضع عام (قوله أي بوضع ذلك اللفظ) مطلقا سواء كان لتلك المعنى أو لما دخل فيه أو لما هو ملوومه (قوله لثلاثا يخص بالدلالة المطابقة) لان فهم المعنى للعلم بوضعه اللفظ له ليس الا في المطابقة

اعترض بأن المعنى عندهم الزورم البين بالمعنى الأخص وهذا ليس كذلك لان الزورم عندهم أما بين بالمعنى الأخص أو بالمعنى الأعم فكل ما توقف على شيء يقال له لازم بين بالمعنى الأعم كدلالة الانسان على الحدوث

لان الانسان جسم نام متحرك بالقوة ولا يلزم من ذلك تذكر صنعة الكتابة فهم قابل العلم لازم بين بالمعنى الأخص لايتضمن لانك متى لاحظت الانسان هذا المعنى حكم العقل بقبول العلم (قوله وانما قيد) أي لتعريف

(قوله لا تنقض حد بعض الخ) أي فينتقض حد المطابقة بالتضمن والالتزام (١٧٩) وحد التضمن بالمطابقة والالتزام

وحده الالتزام بالتضمن
والمطابقة فالاقسام ستة
ولم يذكر الشارح ما يتعلق
بالسنة لعل ما لم يذكره مما
ذكره وإنما قال لا تنقض
حد الدلالات الخ ولم يقل
لا تنقض كل واحدة بما
عدها لأنه لم يذكر
انتقاض التضمن بالالتزام
والعكس (قوله عن طرف
واحد) أي وهو بعض
الطرفين فصار دلالة
الامكان الخاص على
الامكان العام تضمن (قوله
بعضها) أي ببعض
الدلالات أي ببعض
مصدق الدلالات ولك
أن تقول ببعض الحدود
أي ببعض ماصتها لأن
المقوض الحد والمقوض
به فرد من افراد الماسدق
(قوله لجواز أن يكون
اللفظ مشتركا الخ) أي
جواز أو قوعا (قوله وهو
سلب الضرورة عن طرف
واحد ظاهره أن هذا
جزء من سلب الضرورة
عن الطرفين وهو غير
ظاهر لأن السلب الأول
مقيد بالطرفين والثاني
بأحدهما فهما متبايران
واجيب بأن قوله سلب
الضرورة عن الطرفين

لا تنقض حد بعض الدلالات ببعضها وذلك لجواز أن يكون اللفظ مشتركا بين الجزء والكل
كالامكان فإنه موضوع للامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وللإمكان العام وهو سلب
الضرورة عن أحد الطرفين وأن يكون اللفظ مشترك بين اللزوم والالتزام كالشئ من قام موضوع للحزم
المذكورة بالحصر العقلي لأن دلالة اللفظ بالوضع إما أن تكون على نفس المعنى للموضوع له أو على
(قوله لأن دلالة اللفظ الخ) لأن دلالة اللفظ إما على نفس الموضوع له وهي المطابقة أولا وحيثما
أن يكون على جزئه وهي التضمن أولا وهي الالتزام فالعقل يجزئ بالأقسام بمجرد ملاحظة النسبة وما قيل
أن حصر الدلالة في الأقسام الثلاثة المذكورة لا يقتضي إحصاها في المطابقة والتضمن والالتزام باعتبار قيد
الحقيقة فوهم لأن قيد الحقيقة إنما اعتبر فلا يلزم تداعيل الأقسام لا لإخراج فرد من الدلالة اللفظية
الوضعية من الأقسام الثلاثة وكذا ما قيل أن الدلالة الالتزامية مشروطة بلزوم الذهني فلم يكن الحصر
عقليا لأنه يجوز العقل أن يدل اللفظ على الخارج الغير اللازم لأن ذلك شرط لتحقيق الدلالة الالتزامية
وليس يعتبر في مفهومها واعتراض على الحصر بوجوه الأول أن لفظها إذا كان راجعا إلى الأوبة
والثبوت يدل على الجودع بالمطابقة وعلى أحد الجزئين بالتضمن وكل جزء يستلزم الآخر لا متناع
تعقل أحدهما بدون الآخر فاللفظ يدل على كل واحد بواسطة لزوم أحدهما للآخر وهذه
الدلالة ليست مطابقة وهو ظاهر ولا تضمنية لعدم اعتبار حقيقة الجزئية ولا الالتزامية لعدم الخروج
أقول لاسم تحقق الدلالة بواسطة اللزوم بينهما لأن تعقل أحد المتضامين إنما يستلزم تعقل الآخر
إذا كان خطرا بإلبال والألزم تعقلات غير متناهية متعلقة بالتضامين عند تعقل أحدهما ومنها ما
كان فهم أحدهما في ضمن فهم مجموعها الذي هو مدلول مطابق لم يكن فهم أحدهما مستلزما لفهم
الآخر فلا يتحقق الدلالة فلا حاجة في جوابه إلى ارتكاب تكلف بأن يقال المراد بالخروج في
المدلول الالتزامي أن يصير مدلول اللفظ من حيثية غير حيثية المعينة والجزئية الثاني أن لفظ ضرب
مثلا إذا لم يذكر مع الفاعل يدل على الحدث وليست مطابقة وهو ظاهر ولا تضمنية لأنه لم يفهم
في ضمن الكل ولا الالتزامية والألزم تحقق الالتزام بدون المطابقة أقول لاسم دلالة ضرب
بدون الفاعل على معنى إذا لا استحالة بدون الفاعل أصلا ولولم نقول أنها مطابقة لأن دلالة الفعل
على الحدث بجوهره الموضوع له ودلالته على النسبة والزمان يبيته الموضوع له نونا الثالث أنه
إذا أطلق المشترك يفهم كل واحد من معانيه عند العلم بأوضاعه وفهم جميع المعاني أيضا مع أنه
ليس هذه الدلالة له شيئا من الأقسام الثلاثة أقول لاسم فهم جميع المعاني من اللفظ بل ذلك لازم
لإجماع فهم كل واحد منها منه وإعلم أن ورود هذه الشكوك على الحصر المذكور لا ينافي كونه
عقليا لأن البديهي قد ينطبق إليه شبهة بواسطة عدم تحرير الطرفين كما هو مناط الحكم (قالوا
تسمية الأولى إلى آخره) في النتائج المطابقة بأقصى موافقت كردن التضمن در میان خویش آوردن
الالتزام در بر گرفتن فلاشمال الدلالات الثلاث على المعاني للوقوف للالفاظ الثلاثة تسميت تلك الالفاظ ولما
كانت هذه الدلالات أنوما لدلالة الوضعية اللفظية جاز تسميتها بها فيقال دلالة مطابقة وتضمنية
والالتزامية (قال لا تنقض حد بعض الدلالات الخ) لم يقل جد كل واحد منها بكل واحد
منها لأنه لم يوجد لفظ مشترك بين الكل والجزء والالتزام حتى يوجد مادة انتهاج حد التضمن

في قوة قولنا الامكان الخاص سلبا والامكان العام في قوة سلب والثاني جزء من الأول

والضوء ويتصور من ذلك سور أربع الأولى أن يطلق لفظ الامكان ويراد به الامكان العام والثانية أن يطلق ويراد به الامكان الخاص والثالثة أن يطلق لفظ الشمس ويعني به الجرم الذي هو المألوم والرابعة أن يطلق ويعني به الضوء اللازم وإذا تحققت هذه الصور فقول لم يقيد حد دلالة المطابقة بقيد توسط الوضع لا تنقض بدلالة التضمن والالتزام أما الانتقاض بدلة التضمن فلا ما إذا أطلق لفظ الامكان وأريد به الامكان الخاص كان دلالاته على الامكان الخاص مطابقة وعلى الامكان العام تضماً وصدق عليها أنها دلالة اللفظ على المعنى للموضوع له لأن الامكان العام بما وضع له أيضاً لفظ الامكان فيدخل في حد دلالة المطابقة دلالة التضمن فلا يكون مانعاً فإذا قيدناه بتوسط الوضع خرجت تلك الدلالة عنه لأن دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة وإن كانت دلالة اللفظ على ما وضع له ولكن ليست

جزءه أو على خارجه (قوله وعلى الامكان العام تضماً) أقول يريد أن لفظ الامكان حين يطلق على الامكان الخاص يدل على الامكان العام دلالة تضمنية وذلك لأبنا في دلالاته على الامكان العام أيضاً دلالة مطابقة وذلك لأنه إذا اجتمع في الامكان العام شيئاً أحدهما كونه جزءاً للمعنى الموضوع

بالتزام وبالمعنى ولذا لم يتعرض له الشارح رحمه الله (قال فانه موضوع الى آخره) لاشك في عموم الامكان العام من حيث الصدق لكن في جزئية مفهومه من مفهوم الامكان الخاص شبهة لأن كل واحد منهما سلب مقيد وليس أحدهما مقيد جزأً من الآخر إلا أن يقال أن سلب الضرورة عن الطرفين عبارة عن السلب فالسلب الواحد جزء منهما (قال والضوء) جاء إطلاق الشمس على الضوء في مثل قولهم وقعت الشمس من الكوة ووقت العصر ما من تنبؤ الشمس والاصل في الإطلاق الحقيقة (قال ويتصور) على صيغة المعلوم أو المجهول من التصور بمعنى صورت يستقر ويجزي وأصورت كردن باخوشتن (قوله يريدان الخ) لما كان عبارة الشارح يرد عليها الاعتراض من وجوه ثلثة الأولى أنه يدل على اشتراط الإرادة في الدلالة وذلك باطل وإن نقله المحقق الطوسي عن الشيخ في شرح الاشارات الثاني أن قوله كان دلالاته على الامكان الخاص مطابقة لادخل له في الانتقاض الثالث أن قوله وعلى الامكان العام تضماً يشعر بأنه لا مطابقة حينئذ حيث لم يذكره في محل البيان وجهه قدس سره بأن ذكر الإرادة ميسر للواقع لا للاشتراط في الدلالة وذكر المطابقة تمهيد لكون دلالاته على الامكان العام تضماً واليهما أشار قدس سره بحذف الإرادة عن البين ويجعل دلالاته على الامكان الخاص حالاً والدلالة على الامكان العام جزءاً مقصوداً بالاقادة وبأن عدم ذكر المطابقة بواسطة أنه لا دخل لها في الانتقاض لا لانضمامه حين الدلالة على الامكان العام تضماً إذ لا منافاة بينهما وإليه أشار بقوله وذلك لأبنا في (قوله على الامكان الخاص) أي دالاً عليه فهو غرر مستقر إذ الإطلاق معناه التحلية والإرسال وهو لا يتعدى بلى (قوله وذلك لأبنا في آخره) على ما توجه بعض شراح المطالع وقالوا في توجيه الانتقاض كان دلالاته على الامكان العام تضماً لا مطابقة وكذا في الانتقاضات الآتية ورده الشارح في شرح المطالع بما ذكره قدس سره (قوله على الامكان العام أيضاً) أي مرة ثانية باعتبار ملاحظة كونه موضوعاً له في ذكر لفظة أيضاً هنا إشارة الى أن الدلائل متعارفان بالذات لتمايز الجهتين بالذات فاقيل المناسب للسياق أن يكون قوله أيضاً متأخراً عن قوله مطابقة وهم

(قوله ويتصور من ذلك) بضم الباء وقته (أي يمكن فهو لازم على كل) قوله ولعلي به (الجرم) ظاهره أن مدلول لفظ الشمس الجرم المشاهد مع ان مدلوله الأمر الكلي أعني الكوكب النجدي الذي ينسخ ظهوره وجود الليل والجرم المشاهد جزئياً له فالكل من قبيل الاحوال أو الاعتبار وهو غير جرم ففي عبارته تسامح (قوله إذا تحقق) بالبناء للفاعل أو المفعول (قوله لا تنقض بدلالة التضمن) أي يفرد منها (قوله فيدخل في حد دلالة المطابقة دلالة الخ) فانقض المطابقة يفرد من أفراد التضمن والجواب أن المنقوض به جزء موضوع لأنه هو الموضوع له وقد قلنا بتوسط الوضع له

(قوله لتتحققها) أي تلك التضمنية وإن فرضنا انتفاء الوجود بازاء أي إزاء الامكان العام (١٨١) (قوله ويراد به الامكان

العام) (قوله ويراد به شرط

لان المدار على فهم السامع

يقى ان الانقسام ستة كما تقدم

وترك الماشرح قسمين

منها وبينهما ان الشمس

على تقدير موضع الشمس

للاثنين معاً وللضوء وحده

والجزم وحده فباختبار

الاول صار دلالاته على

الضوء تضمناً وعلى الجزم

كذلك وباختبار وضعه

الجزم وحده كانت دلالاته

على الضوء التزاماً مع أنه

يصدق عليه تعريف

التضمن وأجيب بأن قد

قلنا بواسطة انه جزء

الموضوع له فنخرج هذا

لان الدلالة عليه باعتبار

اللزوم وباختبار استعماله

في الجزم دلالاته على الضوء

التزام مع أنه يصدق عليه

تعريف التضمن باعتبار

الوضع لهما فينتقض

تعريف دلالة الالتزام

بفرد من افراد دلالة

التضمن والجواب ما تقدم

وهو ان الدلالة حيثئذ

باعتبار انه جزم لا باعتبار

انه جزء على الخارج عن

المعنى أي على المعنى

الخارج عن المعنى الموضوع

له سواء كان ذلك المعنى

بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام لتحققها وإن فرضنا انتفاء وضعه بازائه بل بواسطة ان اللفظ

موضوع للامكان الخاص الذي يدخل فيه الامكان العام * وأما الانتقاض بدلالة الالتزام فلانه اذا

أطلق لفظ الشمس وعنى به الجرم كان دلالاته عليه مطابقة وعلى الضوء التزاماً مع أنه يصدق عليها

أنها دلالة اللفظ على ما وضع له فلم لم يقيد بدلالة المطابقة بتوسط الوضع دخلت فيه دلالة الالتزام

ولما قيد به خرجت عنه لان تلك الدلالة وإن كانت دلالة اللفظ على ما وضع له إلا أنها ليست بواسطة

ان اللفظ موضوع له لانا لو فرضنا أنه ليس بموضوع للضوء كان دالاً عليه بتلك الدلالة بل بسبب

وضع اللفظ للجرم الملزوم له وكذا لو لم يقيد حد دلالة التضمن بتلك القيد لانتقض بدلالة المطابقة

فانه اذا أطلق لفظ الامكان وأريد به الامكان العام كان دلالاته عليه مطابقة وصدق عليها أنها دلالة

اللفظ على ما دخل في المعنى الموضوع له لان الامكان العام دخل في الامكان الخاص وهو معنى وضع

اللفظ بازائه أيضاً فاذا قيدنا الحد بتوسط الوضع خرجت عنه لأنها ليست بواسطة ان اللفظ موضوع

له أعني الامكان الخاص والثاني كونه موضوعاً له فلا بد ان يدل لفظ الامكان عليه دلالتين من بين

الحيثين واذا اعتبرنا دلالاته التضمنية صدق عليها أنها دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له فاذا

قيدنا حد المطابقة بقيد التوسط خرجت تلك الدلالة التضمنية عن حد المطابقة (قوله لتتحققها)

أقول أي لتحقق تلك الدلالة التضمنية فإنها ثابتة بواسطة وضع اللفظ للامكان الخاص ولا مدخل فيها

لوضعه للامكان العام بل الوضع للامكان العام بسبب دلالة أخرى عليه مطابقة (قوله وعلى الضوء التزاماً)

أقول لما كان الضوء مشتملاً على حيثين أحدهما كونه لازماً للمعنى الموضوع له أعني الجرم والثانية

كونه موضوعاً له فلفظ الشمس يدل عليه بدلتين أحدهما مطابقة والاخرى التزام ويصدق على

هذا الدلالة الالتزامية أنها دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له فينتقض حد دلالة المطابقة بالالتزام فاذا

اعتبر قيد التوسط لم ينتقض (قوله كان دلالاته عليه مطابقة) أقول يعني ان هناك دلالة مطابقة وإن

كان هناك أيضاً تضمنية لما عرفت فذلك المطابقة تدخل في حد التضمن ان لم يقيد بذلك القيد واذا

(قوله دلالتين إلخ) حاصلتين من ملاحظة الوضمين ولا شك ان استحضار الوضمين لا يكون

في آن واحد فكذا الدلتان فما قيل يلزم الالتفات الى المعنيين في آن واحد وهم (قوله واذا

اعتبرنا إلخ) كلمة اذا مجرد الظرفية لا للشرطية أي يصدق عليها أنها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له

في زمان اعتبار دلالاته التضمنية وأما قديمه بذلك لانه مدار الانتقاض فلا يردان الاعتبار لادخل له

في الصدق لان الصدق متحقق وإن لم يتحقق الاعتبار (قوله أي تلك الدلالة التضمنية) اشارة

الى ان الدلالة المذكورة بقوله دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة حاصله

الدلالة التضمنية (قوله ولا مدخل إلخ) اشارة الى ان قوله وإن فرضنا انتفاء وضعه كناية عن انه

لا مدخل فيها لوضعه للامكان العام وهو ظاهر فلا يرد ان فرض انتفاء وضعه بازائه بعد تحقق

الوضع فرض محال فجاز ان يستلزم الدلالة فان المحال جاز ان يستلزم المحال (قوله ولما كان

إلخ) فلا يتوهم من الاكتفاء على كون دلالاتها على الضوء التزاماً انتفاء المطابقة على ما زعم بعض

الشارحين فانه باطل لتحقق الدلتان لاشتراكه على حيثي الدلتين (قوله وإن كان أيضاً هناك دلالة

تضمنية) فلا يتوهم من الاكتفاء على المطابقة انتفاء التضمنية فان ذلك ليسم الاحتياج إليها في

الخارج وجوداً أو عتياً أو اعتباراً قديماً أو حادناً

لما دخل ذلك المعنى فيه وكذلك لو لم يقيد حد دلالة الالتزام بتوسط الوضع لانتقض بدلالة المطابقة
فانه اذا أطلق لفظ الشمس وعنى به الضوء كان دلالاته عليه مطابقة وصدق عليه انها دلالة اللفظ
على ماخرج عن المعنى الموضوع له فهي داخلة في حد دلالة الالتزام لولا التقييد بتوسط الوضع
فاذا قيد به خرجت عنه لانها ليست ثمة بواسطة ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعنى عنه قال
(ويشترط في الدلالة الالتزامية كون الخارج بمجالة يلزم من تصور المسى في ذهن تصوره والا
لا تمتع فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها كونه بمجالة يلزم من تحقق المسى في الخارج تحقيقه كدلالة
لفظ المعنى على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج)
(أقول) لما كانت الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على ماخرج عن المعنى الموضوع له ولا خفاء ان
اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عنه فلا بد لدلالته على الخارج من شرط وهو اللزوم الذهني أي
كون الامر الخارجى لازماً لمعنى اللفظ

(قوله على كل امر خارج)
(عنه أي خارج عن المعنى
الموضوع له سواء كان
وجوديا أو عدميا ولا خفاء
الواو للحال) قوله على
كل أمر خارج) فيه التعميم
للمتقدم) قوله ولا خفاء

قيد فلا انتقاض (قوله وعنى به الضوء كان دلالاته عليه مطابقة) أقول وهناك أيضاً دلالة التزامية
لما عرفت فتأمل (قوله ولا خفاء في ان اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عنه) أقول أي عن
المعنى الموضوع له والا لزم أن يكون كل لفظ وضع لمعنى حالاً على معان غير متناهية وهو ظاهر
البطلان (قوله فلا بد لدلالته على الخارج من شرط) أقول وأما الدلالة على المعنى الموضوع له
أعني للمطابقة

في ان اللفظ الخ) والا
لزم ان اللسان عند سماع
اللفظ يدرك أموراً لا نهائية
لها وهو باطل فلا بد من
شرط وكذلك لا يجوز
ان يوضع اللفظ لمعنى
واحد مركب من أمور
لا نهائية لها ولا يجوز ان
يوضع اللفظ لموضوعات متعددة
لا نهائية لها لمان متعددة
لانهاية لها لمان ما تقدم (قوله
الذهني) صفة للزوم إشارة
الى ان اللزوم ينقسم قسمين
(قوله أي كون الامر الخ)
وليس المراد ما تصوره
الذهن كان بواسطة أولاً

الانتقاض (قوله كما عرفت) من اشتباهه على الحقيقة (قوله كما عرفت) من اشتباه الضوء على جهتين
(قوله فتأمل) لعله إشارة الى سؤال وجواب ذكره الفارح رحمه الله في شرح المطالع بقوله
لا يقال اللفظ إذا دل بقوة الدلالتين أعني المطابقة لا يدل باصطناع أعني التضمين والالتزام لان اللفظ
ذلك وإنما يكون كذلك لو كانت الدلالة القوية والضعيفة من جهة واحدة (قوله والا) أي وان
دل اللفظ الموضوع على كل أمر خارج والحال ان جميع اللفاظ الموضوعات متساوية في كونها
موضوعات لزم ان يكون كل لفظ حالاً على معان غير متناهية لشمولها الموجودات والمعدومات تفصيلاً
واجمالاً وخروجها باعتبارين من الموضوع له وهو ظاهر البطلان لعدم الالتفات عند اخلاق لفظ
منها الى المعاني الغير المتناهية لاجمالاً ولا تفصيلاً (قال فلا بد الى آخره) متفرع على ما تقدم
باعتبار العلم كما في قوله تعالى (وما يكمن من نسبة فن الله) أي فصل انه لا بد لدلالة على الخارج
من شرط أي من أمر يتعلق به وجودها على ما هو المعنى القوي للشرط لا ما يتوقف عليه وجودها
اذ الدليل لا يساعده (قال الامر الخارجى) من نسبة الفرد الى الكل والظاهر الامر الخارجى
كما في بعض النسخ) قال يلزم من تصور المعنى تصوره) أي من ادراكه ادراكه سواء كان
تصورين أو تصديقين أو أحدهما تصوراً والآخر تصديقاً (قال فاهو لم يتحقق هذا الشرط) كان
الظاهر ان يقول فانه لو لم يتحقق اللزوم الذهني فان الكلام في ان ذلك الشرط هو اللزوم الذهني
الا انه عبر عنه بهذا الشرط إشارة الى ان كلمة والا في المتن وان كان تقديرها وان لا يشترط لكن
المراد وان لا يتحقق هذا الشرط لان لا يحيل ذلك شرطاً لان عدم جعله شرطاً لا يستلزم انتفاء
فهم الامر الخارجى بل عدم تحقيقه في الواقع فالمراد بقوله ويشترط في الدلالة الالتزامية الى آخره

بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره فانه لو لم يتحقق هذا الشرط لامتنع فهم الامر الخارجي من اللفظ فلم يكن دالا عليه وذلك لان دلالة اللفظ على المعنى بحسب الوضع لاحد الامرين اما لاجل انه

فيكون فيها العلم بالوضع فان السامع اذا علم ان اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلا بد ان يتقبل ذهنه من سماع اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى وهذا هو الدلالة المطابقة وكذا اذا علم ان ذلك اللفظ موضوع لمعان متعددة فانه عند سماعه يتقبل ذهنه الى ملاحظة تلك المعاني بسرهما فيكون دالا على كل واحد منها مطابقة وان لم يعلم ان مراد المتكلم مانا من بين تلك المعاني فان كون المعنى مرادا للمتكلم ليس معتبرا في دلالة اللفظ عليه اذ هي اعني دلالة اللفظ على المعنى عبارة من كونه مفهوما من اللفظ سواء كان مرادا للمتكلم أولا * وأما الدلالة التضمنية فلا تحتاج ايضا الى اشتراط لان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان دالا على كل واحد من أجزائه دلالة تضمنية لان فهم الجزء لازم لفهم الكل ولا يمكن أن يكون اللفظ موضوعا

انها مشروطة به في الواقع لانه يجب شرطا لها (قوله فيكون فيها) اي اذا أطلق اللفظ الموضوع اطلاقا صحيحا على ما هو المراد في تعريف الدلالة فلا يرد انه اذا أطلق الحرف بدون المتعلق والفعل بدون الفاعل لا يكون العلم بالوضع في فهم معناها المطابق والمشتقات موضوعة باعتبار الهيئة وضما نوعيا وباعتبار المادة وضما شخصيا والعلم بالوضعين كاف في فهم معانيها (قوله من سماع اللفظ) أي لاجل سماعه أو من اللفظ المسموع (قوله وهذا هو الدلالة المطابقة) أي الانتقال المذكور قال قدس سره في حواشي المطالع واما تعريف الدلالة بالفهم مضافا الى الفاعل أو المفعول أعني السامع أو المعنى أو بانتقال الذهن من اللفظ الى المعنى فن المسامحات التي لا يثبت بها المقصود اذ لا اشتباه في ان الدلالة صفة اللفظ بخلاف الفهم والانتقال ولا في ان الفهم والانتقال من اللفظ اذا هو بسبب حالة فيه فكأنه قيل هي حالة لللفظ يسببها فهم المعنى منه أو يتقبل منه اليه فكأنهم نهوا بالتساع على ان الثمرة المقصودة من تلك الحالة هي الفهم والانتقال انتهى كلامه فالمراد بالدلالة في قوله واما الدلالة على المعنى الموضوع له الخ ثمرتها بناء على المسامحة المشهورة والاقايل الدلالة يكون فيها الوضع ولا تعلق له بالعلم بالوضع أصلا (قوله وكذا اذا علم الخ) لما كان في كفاية العلم بالوضع في فهم المعنى المطابق عن اللفظ المشترك خفاء منشأ علم الفرق بين الإرادة والدلالة حتي قال من شرط الإرادة في الدلالة ان اللفظ المشترك مالم يوجد قرينة ارادة أحد معانيه لا يفهم منه معنى تعرض لبيان حاله بان الدلالة بالنسبة الى جميع معانيه متحققة انما المحتاج الى القرينة الارادة (قوله لمعنى مركب) أي ذي اجزاء من حيث انه مركب فالمراد به ما يقابل البسيط لاما يقابل المفرد فان التركيب المقابل للأفراد يوصف به المعنى بعد الوضع وانما اعتبر الحيثية لانه اذا وضع لمعنى مركب من حيث انه واحد لا يدل على اجزائه دلالة تضمنية (قوله ولا يمكن الى آخره) دفع لان يقال الدلالة التضمنية والمطابقة لا يكون فيها العلم بالوضع بل لابد من شرط وهو ان لا يكون موضوعا لمعنى مركب من اجزاء غير متناهية ولا يكون موضوعا لمعان غير متناهية باوضاع غير متناهية قوله لا يمكن الاول متعلق بالتضمن والثاني بالمطابقة وتفي الامكان باعتبار عدم ترتيب المجردة المقصودة من وضع الالفاظ وهي افادة ما في الضمير واستفادتها سواء كان الواضع هو الله تعالى

(قوله بحيث يلزم) في قوة الكلية أي يلزم من ادراك المسمى ادراكه كان ذلك الادراك تصديقا أو تصورا بحيث يلزم من التصديق بهذا التصديق بهذا تصور هذا أو من تصور هذا تصور هذا أو من التصديق بهذا تصور هذا أو بالعكس (قوله فلم يكن دالا عليه) والا لفهم والغرض ان الفهم متف (قوله وذلك) أي وبيان امتناع الفهم والدلالة انما لم يلزم من تصور المسمى تصوره

(قوله أو لأجل أنه يلزم من (١٨٤) فهم الخ) أراد بالزوم عدم الاشكال كان خارجاً أو جزءاً فيشمل دلالة التضمن

موضوع بازائه أو لأجل أنه يلزم من فهم معنى الموضوع له ففهمه واللفظ ليس بموضوع للامر الخارجي فلم يكن بحيث يلزم من تصور المسعى تصوره لم يكن الامر الثاني أيضاً متحققاً فليكن اللفظ الدال عليه ولا يشترط فيها الزوم الخارجي وهو كون الامر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسعى في الخارج تحققه في الخارج كما ان لزوم الذهني هو كون الامر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسعى في الذهن تحققه في الذهن لانه لو كان الزوم الخارجي شرطاً لم يتحقق دلالة الالتزام بدونه واللازم باطل فالزوم مثله أما للامثلة فلاستماع تحقق المشروط بدون الشرط وأما بطلان اللازم فلان العدم كالمعنى يدل على الملزمة كالبصر دلالة التزامية لانه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً مع المعاندة بينهما في الخارج.

لخصوصية معنى مركب من أجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على أمور غير متناهية دلالة تضمنية ولا يمكن أيضاً أن يوضع لفظ واحد لجزء كل واحد من معان غير متناهية بأوضاع غير متناهية حتى يلزم كونه دالاً بالمطابقة على ما لا يتناهى (قوله أو لأجل أنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له ففهمه)

أو غيره فلا يرد ان نفى الامكانين غير مسلم اذا كان الواضح هو انفسحانه وتعالى (قوله لخصوصيته الخ) أي لمعنى مركب من أجزاء غير متناهية ملحوظة بخصوصيتها فاما وضعه لمعنى مركب من أجزاء غير متناهية ملحوظة لخصوصيتها بل اجاباً فواقع كلفظ الجملة والجميع ونحوها (قوله ان يوضع لفظ واحد الخ) قيد بالواحد لان الالفاظ الكثيرة المستعملة في كل لغة موضوعة لمعان غير متناهية وضماً شخصياً أو نوعياً أفراداً أو تركيباً يمكن تأدية أى معنى يراد بها اما حقيقة او مجازاً وقيد بالأوضاع لان وضع اللفظ الواحد لها بالوضع الواحد العام متحقق ولما كان عموم الجمع المتكرر الموصوف بمعنى كل فرد افاد الكلام كونه موضوعاً لكل معنى يوضع لا بأوضاع متعددة كما نوههم فقيل الواجب ان يقول بوضع واضح من اوضاع غير متناهية (قالوا ولا يشترط فيها الزوم الخ) عطف على قوله وهو الزوم الذهني ولا حاجة الى تأويله بقولنا ويشترط فيها الزوم الذهني لان عطف الفعلية على الاسمية على العكس جائز ولا الى تكلف انه عطف على مانقه من عبارة المتن من قوله ويشترط في الدلالة الالتزامية (قال يلزم من تحقق المسعى في الخارج) ظرف للتحقق في

الوضوئين والمراد بالتحقق الخارجي التحقق الاصيل لانه هو في خارج الذهن ليشمل لزوم الصفات النفسانية بعضها لبعض كالخولة للعلم أهم من ان يكون في نفسه او في شيء فيشمل لزوم الجوهر للجوهر كزوم الخيولى للصورة والجوهر للعرض والعرض للجوهر كزوم التحيز للجسم وبالعكس ولزوم الامور الاعتبارية معاملها كزوم القيام بالذات للجسم ولزوم بعضها لبعض كالابوة والبنوة ولزوم السلبية كزوم عدم القرينية للانسان (قال بحيث يلزم من تحقق المسعى الى آخره) أي من وجوده الظلي وجوده الظلي وأما استلزام الوجود الاصيل لشيء للوجود الظلي لآخر وعكسه فمتنع لان ظرف هذا الزوم لا يجوز ان يكون الخارج ولا الذهن لاستلزام النسبة فيما فيه وجود الطرفين فيه لم هنا قسم آخر من الزوم وهو لزوم شيء لشيء في نفسه مع قطع النظر عن التحقق وان كان ظرف الاتصاف النهي كزوم عدم المولود لعدم العلة فانه ليس باعتبار تحققهما في الخارج وهو ظاهر ولا في الذهن للمعنى المذكور بل ين أنفسهما وان كان ظرف الزوم بينهما الذهن

فان قلت هذا يقتضي تقدم فهم الشكل على الجزء وهو كذلك لان فهم الجزء باعتبار كونه من اللفظ بعد فهم الشكل واما باعتبار ذاته فتقدم وكذا يقال في اللازم فان البصر لازم للمعنى وفهمه في ذاته سابق لانه يتصور ثم يضاف له العدم واما من اللفظ فلا (قوله لم يكن الامر الثاني أيضاً) متحقق الامر الثاني هو الفهم والامر الثاني مفاير للاول لان الاول منظور فيه للعقل بدون اللفظ الثاني منظور فيه للفهم من اللفظ (قوله فلم يكن اللفظ دالاً) لانفاة الدلالة بواسطة انتفاء الفهم (قوله لانه لو كان الزوم الخارجي الخ) اشارة لقياس استثنائي (قوله عما من شأنه الخ) خرج به الحافظ وسواء كان باعتبار شخصه كزيد الاعمي أو باعتبار نوعه كما في الاله أو باعتبار جنسه كالعقرب فانها عياول لكن شأن جنسه ان يكون بصيراً كذا قيل ولا حاجة لهذا لان التعبير بالشأنية يصدق على الاله والعقرب ولو نظر

لمخصصهما فان شأن هذا الشخص من العقرب والاله ان يكون بصيراً لانهما حيوان

(قوله فان قلت الخ) هذا يفيد أن كل ما كان جزءاً من المفهوم كان جزءاً من الحقيقة وهذا إحدى طريقتي والطريقة الأخرى التعابر لأن المفهوم ما فهم من اللفظ وإن لم يكن جزءاً من الحقيقة فان البصر مفهوم من (١٨٥) اللفظ وهو غير جزء وأعلم

أن بين الالتزام الذهني والخارجي عمومًا وخصوصًا من وجه فالإمكان أمر اعتباطي متحقق في الذهن وفي خارجه وكون حكمه تخيلاً متحقق في الذهن بحيث يتصور في الخارج والزوجة للربعة لازمة ذهناً وخارجاً والمحدث للعالم لازم في الخارج لأن الزوم الذهني هو الذي متى تصور المزمور تصور ذلك الالتزام كزوم البصر للعلمي والحاصل أن الزوم إما ذهني أو خارجي والذهني إما بين أو غير بين والبين إما بين بالعلمي الاخص وإما بين بالعلمي الاعم فالخارجي هو الذي يلزم من وجود مزمومه في الخارج وجوده واللازم الذهني هو ما ليس كذلك لكن إن توقف الزوم على وسائط كان غير بين والا فان كان يلزم من تصور المزمور تصوره كان البين بالعلمي الاخص وإن كان تصور المزمور كافيًا في الجرم بالزوم كان البين بالعلمي الاعم (قوله فتقول العلم الخ) حاصله

فان قلت البصر جزء مفهوم العلم فلا يكون دلالة عليه بالالتزام بل بالضمن فتقول العلم عدم البصر لا لعدم والبصر والعلم المضاف الى البصر يكون البصر خارجاً عنه والا لا يجمع في العلم البصر وعدمه قال (والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في البساط وأما استلزامها الالتزام فغير متيقن لأن وجود لازم ذهني لكل ماهية يلزم من تصورها تصوره غير معلوم وما قيل أن تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غير ما فتدفع ومن هذا تين عدم استلزام التضمن الالتزام وإنما ما فلا يوجدان الا مع المطابقة لاستحالة وجود التابع من حيث أنه تابع بدون للتبوع) (أقول) أراد المصنف بيان سبب الدلالات الثلاثة بعضها مع بعض بالالتزام وعدمه فالمطابقة أقول الدلالة التضمنية داخلة في هذا القسم لأن المعنى التضمني وإن لم يوضع له اللفظ لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له ففهم قطعاً (قوله وعدم المضاف الى البصر يكون البصر خارجاً عنه) أقول المضاف إذا أخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلة فيه والمضاف اليه خارجاً عنه وإذا أخذ من حيث ذاته كانت الاضافة أيضاً خارجة عنه ومفهوم العلم هو عدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف فتكون الاضافة الى البصر داخلة في مفهوم العلم ويكون البصر خارجاً عنه ولزوم الكلية للصورة العقلية والمعلومية للمعلوم من هذا القبيل وكذا جميع المقولات الثانية اللازمة للاولي وأما لزوم وجود العلم الاصل لوجود المعلوم في التصور فوهي لان ههنا وجوداً واحداً للعلم أصالة والمعلوم ضمناً كوجود السكبي في الخارج في ضمن فردة تقدير ولا تقطع وإنما تعرضوا لعدم اشتراط الزوم الخارجي لأن أكثر الاحكام يختار الخارج (قوله الدلالة التضمنية الخ) لما كان استعمال الزوم شيئاً في الخارج تعرض لدخول الدلالة التضمنية ليصح الحصر المذكور (قوله يلزم من فهم المعنى الى آخره) يعني أنه ناشئ من فهم الموضوع له فانه سبب لفهمه من اللفظ وحاصله يتم ولا ينفي ذلك تقدم فهم الجزء في نفسه على فهم السكبي فان فهم الجزء من اللفظ غير فهمه في نفسه (قوله المضاف الخ) مقصوده قدس سره دفع ما ينساق الى الوهم من أنه اذا كان البصر خارجاً عن مفهومه كان مفهومه عدم المطلق فيصح اطلاقه على كل عدم وحاصله أن التقيد داخل والتقييد خارج فان العلم عدم المضاف الى البصر من حيث أنه مضاف لا لعدم من حيث ذاته (قوله ومفهوم العلم هو عدم الخ) في شرح للمطالع في أوائل بحث القضايا فرق بين جزائي وبين جزء مفهومه فان البصر ليس جزءاً من العلم والألم لا يتحقق الا بعد تحقيقه بل هو جزء مفهومه حيث لم يكن تفهيه الا مضافاً اليه ولا يجد الا بان قرن البصر بالعدم فيكون أحد جزأي البيان انتهى وهو مختلف لما صرح به ههنا أقول ترك ذكر البصر معه في نحو قوله تعالى (صم بكم عسى) وقوله تعالى (بل هم قوم عمون) يدل على دخول البصر في مفهومه وذكره معني قوله تعالى (فأفلا لا تعقلون) يدل على خروجه عنه كيلا يحتاج الى التجريد قلل الشارح في كلامه في الموضوعين على الاحتمالين اللذين يؤيدهما الاستعمال وأما استدلاله على الجزئية فغير تام لجواز أن يكون توقف العقل وجوب الذكر في الحد لأجل دخول الاضافة في مفهومه هكذا ينبغي أن يفهم هذا الكلام فدع

(٢٤ شروح الشمسية) أن البصر ليس جزءاً من المفهوم فالعلمي بسيط وهو مركب من جزئين مادي وهو العلم وصوت وهو الاضافة (قوله بالاشتراك) متعلق بالنسب لالبيان قاليان وإن كان حاصله الا أنه غير مقصود وإنما لم يجعل متعلقاً

بالبیان لان البیان كما يكون بالاستزام يكون بالتوقف كالتضمن فانه متوقف على المطابقة (قوله اي ليس متى الخ) تفسير لعدم الاستزام وحاصله ان قوله ليس الخ رفع للايجاب الكلي المفاد بتى وهو كما تحققت المطابقة تحقق التضمن فادخل على تلك القضية اداة السلب اشارة (١٨٦) الى ان المرفوع الايجاب الكلى وهذا لا يتنافى وجود الاتحاد الجزئى لانه لو كان

التسنى الايجاب الجزئى لاقتضى ان المطابقة لا تتجامع التضمن وهو باطل فصح حيثذ الايجاب الجزئى وهو بعض ما يتحقق فيه المطابقة يتحقق فيه التضمن والحاصل ان متى تفيد الايجاب الكلى وليس تفيد التنى فأتى بتى اشارة الى ان التنى منصب على الايجاب الكلى (قوله لجواز أن) واتى بهذا اشارة الى ان كون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط موجود ذلك المعنى في الخارج غير محقق بل هذا أمر جائز فقط والحاصل ان ثقت قطلة هل هو موضوع للأمر الكلى الذي هو نهاية الخط أو هو موضوع للجزئيات المستحصرة بالأمر الكلى وهل الواضع هو الله أو غيره خلاف فقيل ان الواضع هو الله وحيثذ فلفظة قطلة إنما هو موضوع للأمر الكلى لا غير وقيل انه موضوع للأمر الكلى والواضع غيره وقيل ان

لاستزام التضمن اي ليس متى تحققت المطابقة تحقق التضمن لجواز ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط فيكون دلالاته عليه مطابقة ولا تضمن منها لان المعنى البسيط لا جزئه واما استزام المطابقة الالتزام فغير متيقن لان الالتزام يتوقف على ان يكون المعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من تصور المعنى (قوله لجواز أن يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط) اقول وبهذا الدليل أيضاً يعرف ان الالتزام لا يستزم التضمن فان المعنى البسيط اذا كان له لازم ذهني كان هناك التزام بلا تضمن (قوله فغير متيقن) اقول

عنك خرافات الاوهام (قال أراد بيان الخ) فهو من جهة التعريفات موجبة ان يدانكشاف الدلالات فلا يرد ان بيان الاستزام لا يدخله في الاقادة والاستفادة (قال بالاستزام) متعلق بالنسب بالبيان فدخل فيه البیان بالتوقف (قال أى ليس متى تحققت الخ) يعنى ان المراد بعصم الاستزام رفع الايجاب الكلى فان متى من سور الايجاب الكلى وذلك لان الاستزام عبارة عن امتناع الانفكاك في جميع الاوقات والاضاع ومعنى قولنا متى تحققت تحقق التزوم في جميع الاوقات لادوام الاتصال على ما فهم لانه للتبادر من الشرطية ولانه تفسير فننى التزوم والقول بانه تفسير باعتبار نفي الكلية لا باعتبار التزوم تكلف مستغنى عنه (قال لجواز ان يكون الى آخره) الجواز هنا بالنظر الى الوضع كما هو المتبادر من دخوله على النسبة التي بين اسم كان وخبرها وانما اكتفى على الجواز لكفايت في المقصود ولتعدد في تحقق الوضع للسياط بخصوصها لعدم تعلق العلم بها كذلك الا ان يقال يكون الواضع هو الله تعالى أو بالوضع العام وكلاهما مختلف فيه واما المعنى البسيط فلا شبهة في تحققة كالنقطة والوحدة والجردات فاذا وضع احداً لفظاً لتلك تحقق المطابقة بلا تضمن بخلاف الجواز الذي في قوله لجواز ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئاً كذلك فانه جواز بالنظر الى وجود التلازم فيفيد ذلك عدم العلم بالاستزام لا العلم بعدمه وقيل ان الجواز الاول امكان وقوعي وامكان في نفس الامر ولا شك في مناقضتهما للاستزام لانه عبارة عن امتناع الانفكاك والثاني امكان عقلي أي لا يحكم العقل باستنصاعه وذلك لا يكتفى في نفي الاستزام لان عدم حكم العقل بالاستمتاع لا يستلزم عدم الامتناع (قوله وبهذا الدليل أيضاً الى آخره) اعتذار من عدم التعرض لبيان عدم استلزام الالتزام للتضمن ووجه كونه معلوماً من هذا الدليل انه قال لمعنى بسيط والنكرة الموصوفة تم فيفيد جواز الوضع لسلك معنى بسيط سواء كان له لازم ذهني أو لا قضيا اذا كان له لازم ذهني يحقق الالتزام بدون التضمن وأورد قدس سره كلمة اذا وكان الدالتين على التحقق اشارة الى تحقق اللازم له فان عدم الاضام خارج عن مابية النقطة والال لكانت هي معدومة ولازم بينها بالمعنى الاخص ولما أخذ في تعرضها وكذا كونها نا وضع وكننا في الوحدة وما قبل ان امكان معنى بسيط كذلك كاف في عدم الاستزام فقيه انه ان أراد الامكان في نفس الامر فممنوع وان أراد المعنى فسلم لكنه لا يستلزم عدم الاستزام بل عدم العلم به (قال فغير متيقن) لم يقل غير

الموضوع له الجزئيات والواضع غيره فلا يتنافى ان يوجد موجود في الخارج وهو غير مركب ودل عليه باللفظ الا تصوره على القول الأخير وأما على القولين قبله فليس لنا حيثذ معنى جزئى موجود خارجاً وضع له اللفظ فأتى بالجواز اشارة الى ان هذا أمر غير محقق بل محل نزاع (قوله فغير متيقن) انما لم يقل غير معلوم لان العلم هنا يطلق على التصور فيقتضي انه لا يتصور

اصلا مع انه ينصور قطعاً غاية الامر أنه لا يجوز به (قوله كذلك) اذ كل ماهية يلزم (١٨٧) من تصور هاتين تصور لازماً

تصوره وكون كل ماهية بحيث يوجد لها لازم كذلك غير معلوم لجواز أن يكون من ماهيات ما لا يستلزم شيئاً كذلك فإذا كان اللفظ موضوعاً لتلك الماهية كان دلالة عليها ملاحظة ولا التزام لانتهاء شرطه وهو التلزم الذهني وزعم الامام ان المطابقة مستلزمة للالتزام لان تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها وآله أنها ليست غير هاء اللفظ اذ ادل على التلزم والمطابقة على اللزوم في التصور بالالتزام وجواباً ما لا نسلم ان

قد يقال عدم استلزام المطابقة للالتزام متيقن ويستدل عليه بأنه لا يجوز أن يكون لكل معنى لازم ذهني والالتزام من تصور معنى واحد تصور لازم ومن تصور لازم تصور لازم ولازمة وهكذا الى غير النهاية فيلزم من تصور معنى واحد تصور أمور غير متناهية دفعة واحدة وهو محال فلا بد أن يكون هناك معنى لا يكون له لازم ذهني فإذا وضع اللفظ براء ذلك للمعنى دل عليه مطابقة ولا التزام ورد ذلك لجواز أن يكون بين المعنيين تلازم متناهي كمن فيكون كل منهما لازماً ذهنيّاً للآخر ولا استحالة في ذلك كما في المتضامين مثل الابوة والبنوة وذلك لان التلازم من الطرفين لا يستلزم توقف كل منهما على الآخر حتى يكون دوراً محالاً ومنهم من استدلى على عدم الاستلزام بانماجزم قطعاً لجواز تعقل بعض المعاني مع الذهول عن جميع مصادمها فيتحقق هناك المطابقة بدون الالتزام فان صح ذلك فقد تم ما ادعاه من عدم الاستلزام (قوله وزعم الامام) انقول مبناه

معلوم لان العلم شائع عندهم في مطابق الادراك ولا شبهة في تصور الالتزام ولان المقصود في العلم اليقيني آياتاً وفيها سواء كان مشكوكاً أو مطبوعاً وان أدى الدليل الى الشك (قوله دفعة) أي في زمان متناه لان الدلالة هي الانتقال من اللفظ الى المعنى الموضوع له ومنه الى اللازم فتقرب الاستقالات فلا تكون في زمان واحد (قوله وهو محال) لان ملاحظة الامور الغير النهائية والانتقال من كل منها الى الآخر في زمان متناه محال بالضرورة فما قيل يمنع استحالة تعقل ما لا يتناهي دفعة لانه لا يتحقق زمان عن تعقل المعاني الحاصلة مما وان كثر ليس بشيء (قوله ورد ذلك) منع قوله وهكذا في غير النهاية بسند جواز التلازم بين معنيين وما قيل ان مجموع المعنيين أيضاً معنى فيكون له لازم ذهني فيلزم التسلسل وانه يلزم في صورة التناهي أن لا يمكن النفس من الانتقال من أحد التلازمين الى الآخر بل ينتقل من أحدهما الى الآخر دائماً والوجدان يكذبه فدفع لان تحقق مجموع المعنيين لا يستلزم تصوره حتى يكون لازماً ذهنيّاً لاحد المعنيين وفرق بين تعقل المعنيين معاً وتعقل المجموع وان اللازم في صورة التناهي كمن تعقل المعنيين معاً كما بينه قدس سره بقوله ولا استحالة الى لا الانتقال من أحدهما الى الآخر (قوله لان التلازم من الطرفين) ذكر الطرفين للتخصيص على المقصود فان التلازم لا يكون الا من الطرفين (قوله دوراً محالاً) أي دور تقدم قائم يستلزم تقدم الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله وفيما نحن فيه دور مية وهو لا يقتضي الا حصولها معاً في الخارج والوقت

وأجاب قدس سره في حواشي المطالع عن أصل الاستدلال بان المستلزم لتصور اللازم تصور للتلزم بالاختطار فلا يلزم من تصور للتلزم بالاختطار تصور لازم كذلك حتى يلزم تصور لازم اللازم وأورد عليه ان هذا الجواب يقتضي خروج الدلالة الالتزامية من تعريف الدلالة لانه لا يكون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى للمعنى بوضوحه والالتزامية ليست كذلك بل متى أطلق تعقل المعنى بالاختطار وليس بشيء لان الدلالة مشروطة بالتوجه الى اللفظ والتجرد عن الشواغل كما صرح به الحق التفتازاني في شرحه للرسالة (قوله فان صح الى آخره) يعني ان هذا استدلالاً بالوجدان

بين بلعني الاخص ولا تسلسل فان قلت انما كان هذا لازماً لهذا وهذا لازم لهذا لازم الدور وهو محال والجواب ان الدور انما

تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها فكثيراً ما تصور ماهيات الاشياء ولم يخطر ببالنا غيرها فضلاً عن أنها ليست غيرها ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن الالتزام لانه كما لم يعلم وجود لازم ذهني لكل ماهية بسيطة لم يعلم أيضاً وجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة لجواز أن يكون من الماهيات المركبة ما لا يكون له لازم ذهني فاللفظ الموضوع بآرائه دال على أجزائه بالتضمن دون الالتزام وفي عبارة المصنف تسامح فان اللازم عما ذكره ليس تبين عدم استلزام التضمن الالتزام بل عدم تبين استلزام التضمن الالتزام والفرق بينهما ظاهر وأما ما

يوجد عند التوقف بحيث ان هذا يؤثر في هذا وهذا موجود بل الموجود يؤثر في هذا وهذا غير موجود بل الموجود الاستلزام تحصل ان كون المطابقة لاستلزام الالتزام غير محقق (قوله لم يعلم أيضاً وجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة) أقول قد يتوهم ان مفهوم الكلية والجزمية بل مفهوم التركيب لازم ذهني لكل معنى مركب فيكون التضمن مستلزماً للالتزام وهو باطل لانه قد تصور معنى مركباً مع الذهول عن كونه مركباً وعن مفهوم

فالمصنف يعترف به اذا رجع الى وجدانه والمساكن يشكره ويقول لانه لم يحقق الذهول عن سائر الاغيار انما المتحقق الذهول عن الشعور وهو لا يستلزم علم الشعور فتردده قدس سره هنا في تماميته والجزم بعدم الاستلزام في بعض قصائمه مبني على الخالي من الانصاف والمساكنة وقد يستدل على عدم الاستلزام بان جميع المفهومات اذا أخذ بحيث لا يشذ عنها شيء فهنا مطابقة وليس له لازم ذهني والا لزم خلاف المفروض وفيه ان تلك الجملة موصوفة بعدم التناهي وبانه لا يشذ عنها شيء وكل واحد منها خارج عنها لانصافها به فدلالة اللفظ الموضوع لها عليه التزامية ولا ينافي دخوله فيها باعتبار انه مفهوم من المفهومات فتدبر (قوله ان سلب الغير الى آخره) السلب يطلق على ما يقابل الإيجاب أعني ادراك لا وقوع النسبة وعلى ما يقابل الثبوت أعني الانتفاء والا وقوع الذي هو المعلوم وكذلك المعنى يطلق على الصورة الذهنية التي هي العلم وعلى ذي الصورة الذي هو المعلوم فعلى الاول المراد بالحصول في الموضوعين حصول نفسه وعلى الثاني حصول صورته (قوله

وليس بصحيح الخ) أورد المنع في صورة الدعوى والسند في صورة الدليل بمباينة (قوله ولو صح الخ) نقض بعد النع (قوله نعم الخ) بيان لمنشأ غلط الزاعم (قوله وهو باطل) والا لزم من ادراك أمر ادراك أمور غير متشابهة ولان الوجدان يكذبه (قوله لازم بين للمعنى الاعم الخ) المراد هنا باللازم ما يتبعه انصافاً عن الشيء محولاً كان أو لا (قوله قد يتوهم الخ) منشأ هذه الشبهة أيضاً اشتباه اللازم بين المعنى الاعم باللازم بين المعنى الخاص وحاصل الجواب منع كونه بينا بالمعنى الخاص وهو المعترف بالالتزام وكلفة بل للاضراب أو الترتي باضمهم التركيب الى الاسمين وقد يتوهم أيضاً ان التضمن فهم الجزء من حيث كونه جزءاً والجزمية مفهوم خارج عن ذات الجزء فيكون التضمن مستلزماً للالتزام والجواب ان التضمن فهم الجزء بسبب كونه جزءاً لا بوصف كونه جزءاً فالجزمية عملية لا تصيدية

يوجد عند التوقف بحيث ان هذا يؤثر في هذا وهذا موجود بل الموجود يؤثر في هذا وهذا غير موجود بل الموجود الاستلزام تحصل ان كون المطابقة لاستلزام الالتزام غير محقق (قوله لم يعلم أيضاً وجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة) أقول قد يتوهم ان مفهوم الكلية والجزمية بل مفهوم التركيب لازم ذهني لكل معنى مركب فيكون التضمن مستلزماً للالتزام وهو باطل لانه قد تصور معنى مركباً مع الذهول عن كونه مركباً وعن مفهوم المصنف ومن هنا تبين عدم استلزام التضمن الالتزام أي تبين عدم تبين الاستلزام (قوله بل عدم تبين الاستلزام) والفرق بينهما ظاهر لان الثاني صادق بالوجود في نفس الامر بخلاف الاول فانه غير مجامع للوجود في نفس الامر

(قوله لانهما لا يوجدان الا معهما) لما كانت هذه الملاحظة أقام عليها دليلا بقوله لانهما تابعان وحاصله انهما تابعان لها والتابع لا يوجد بدون المتبوع ينتج لهما لا يوجدان الا معهما وان كانا لا يوجدان الا مع المطابقة صح قولنا في الدعوى انهما مستزمان للمطابقة ثم انه لاشك ان مفهوم الدعوى وهو يلزم من وجودهما وجود المطابقة غير مفهوم الملة وهو انها لا يوجدان الا اذا وجدت المطابقة فصح الدليل حيثئذ (قوله وفي هذا البيان) اي الدليل (١٨٩) نظر (قوله لانت التابع في

التضمن والالتزام فيستزمان المطابقة لانهما لا يوجدان الا معهما تابعان لها والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع وانما قيد بالحقيقة احترازاً عن التابع الأعم كالحرارة للشار قاتها تابعة للشار وقد توجد بدونها كما في الشمس والحركة وأما من حيث انها تابعة للشار فلا توجد الا معهما وفي هذا البيان نظر لان التابع في الصغرى ان قيد بالحقيقة متناها وان لم يقيد بها الكلية والجزئية فليس شيء منها لازماً ذهنياً يلزم من تصور الملزوم تصوره وقد يدعي هنا أيضاً انما نجزم بجواز أن يتعلل بعض المعاني المركبة مع الغفلة عن جميع المفهومات الخارجة على قياس ما قبل في المطابقة فلا يكون التضمن مستلزماً للالتزام (قوله لان التابع في الصغرى ان قيد بالحقيقة متناها)

(قوله أيضاً) أي كما يدعي في عدم استلزام المطابقة للالتزام (قوله انما نجزم بجواز الخ) فهو امكان وقوعي أو في نفس الامر لدخول الجزم عليه فيقيد بعدم الاستلزام (قوله على قياس الخ) حاله من قائل نجزم أي قائلين على قياس ما قبل في المطابقة فهذا في الدليل وقوله أيضاً في المدعي فلا تكرر (قال وفي عبارة المصنف تساع) حيث حذف الضاف اعتبارا دأ على فهم التعلل أي حين عدم تبين استلزام في الناتج التساع آسان كرفتن بايكديكر ويستعملونه فيما يكون في العبارة تجوز والقرينة ظاهرة للدلالة عليه (قل لان التضمن والالتزام تابعان) لان فهم الجزء والتلازم من اللفظ بتوسط فهم الكل منه وان كان فهم الجزء مطلقاً متقدماً على فهم الكل وفهم بعض الموازن أي المسكات متقدماً على ملزوماتها أي الاعداد وأما ما قبل بتبعية التضمن والالتزام للمطابقة من حيث ان ما يقتضي الدلالات الثلاث أي الوضع يقتضي المطابقة أولاً وبالذات والتضمن والالتزام ثانياً وبالعرض فيكونان تابعين لهذا الوجه مستلزمين لها ولا ينافي ذلك كون المطابقة تابعة للتضمن بوجه آخر فسقط ما أورده الشارح في شرح المطالع من ان الامر في التسبع بالعكس ضرورة ان فهم الجزء سابق على فهم الكل ففيه بحث لان ما له التبعية في النقص وقد منع السيد قدس سره عدم وجدان التابع في القصد بدون المتبوع في القصد كالسفر للحج وكذا ما قبل ان الواضع جعل بالوضع اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بالمدلول المطابق واستبعد هذه الحقيقة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى التضمني والالتزامي بواسطة ان فهم الكل متأخر عن فهم الجزء وفهم الملزوم متبع بدون فهم اللازم فالامر في الدلائل على عكس تحقق المدلولين فلا اعتراض ناشئ عن عدم الفرق بين الدلالة والمدلول وفيه بحث لأنه ان أراد الاستبناع في القصد فسلم لكن لا يطيد المطلوب كما عرفت وان أراد الاستبناع في التحقق فنوع لا بد له من دليل (قال احترازاً عن التابع الأعم) من متبوعه الخاص في التحقق سواء كان معلولاً له أو معلولاً لملة أخرى وسواء قلنا ان الواحد النوعي معلول لملة ما أو معلول لملل معينة والحقيقة قيد الاحتراز عن دخوله في

الصغرى) اي الذي وقع محمولا في الصغرى (قوله متناها) اي الصغرى فيكون نقضاً تفصيلياً ثم ان الحقيقة تارة تكون حجية قبيدة وتارة تكون حجية اطلاق نحو الانسان من حيث هو حادث ومثال الاول بدن الانسان من حيث الصحة والمرض موضوع علم الطب وتارة تكون لتعليل نحو النار من حيث هي مسخنة حارة والحقيقة اذا كانت عين الحجة كانت للتقيد فاذا قلنا التضمن تابع قضاه ان التبعية تصدق على التضمن لا انت مفهوم التضمن هو عين مفهوم التابع كقولك زيد انسان فان المتكلم لم يقصد أن مفهوم هذا هو مفهوم هذا وانما قصد ان زيد من افراد الانسان والا كان كتابا فبني ما نحن فيه ان التابع يحذف على التضمن فالرادم التضمن الذات

ومن التابع المفهوم فلو قيدنا التابع المحمول في الصغرى بالحقيقة فنقتضي الاتحاد في المفهوم لانه لو كان المنظور له الصدق لما احتيج للحقيقة لانه حاصل بدونها فلا غمرة لها لو زيدت الا النظر لصحة لان الحقيقة قد قصد بها المفهوم ولو أريد الاتحاد لم يصح حيثئذ فتح الصغرى حيثئذ لا نسلم ان ذات التضمن ذات التابع (قوله متناها) اي فيكون القياس صحيحاً من حيث البصيرة باطلا من حيث المادة .

(قوله لم يتكرر الحد الوسيط) أي فيكون التماس قاسد الصورة صحيح المادة فلا يصح الدليل فلا يكون من النقص التفصيلي أو الاجمالي والمعارضة لان هذه اثنا تكون بمدح صورة الدليل (قوله ويمكن أن يجاب الخ) حاصلة انما لا يجعله قيدا للصغرى ولا للكبرى والاصل التضمن تابع والتابع لا يوجد بدون المتبوع في حالة كونه تابعا ينتج التضمن لا يوجد بدون المطابقة في حالة كونه تابعا فتم الدليل بجمله قيدا للحكم أي المحكوم به في الكبرى لكن فيه شيء وذلك ان النتيجة خلاف المقصود لان المقصود أن التضمن لا يوجد (١٩٠) بدون المطابقة مطلقاً وهذا الاعتراض أشار له الشارح بقوله نعم اللازم الخ (قوله)

لم يتكرر الحد الاوسط فلا ينتج المطلوب ويمكن أن يجاب عنه بان الحيثية في الكبرى ليست قيدا للاوسط بل للحكم فيها فيترك الحد الاوسط نعم اللازم من المقدمتين ان التضمن من حيث انه تابع لا يوجد بدون المطابقة وهو غير المطلوب والمطلوب ان التضمن مطلقاً لا يوجد بدون المطابقة وهو غير أقول وذلك لانك اذا قلت التضمن تابع من حيث هو تابع فان أردت ان التضمن نفس مفهوم التابع كما يفهم من هذه العبارة كان كاذبا قطعاً لان التضمن فرد من أفراد التابع لانضم مفهومه وان أردت معنى آخر فلا بد من تصوره حتى يتشكل عليه (قوله ويمكن أن يجاب عنه بان الحيثية في الكبرى ليست قيدا للاوسط بل للحكم فيها) أقول يعني ان قولنا من حيث هو تابع في قولنا والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع متعلق بالمحكوم به أعني لا يوجد لا بالمحكوم عليه الذي هو التابع حتى يلزم عدم تكرار الاوسط فيصير الكلام حينئذ هكذا التضمن تابع للمطابقة وكل تابع لا يوجد بدون متبوعه من حيث هو تابع ينتج ان التضمن لا يوجد بدون متبوعه الذي هو المطابقة من حيث هو تابع ولا يخفى عليك ان قيد الحيثية في الكبرى لا يجوز أن يكون من تمة المحكوم عليه لانك اذا قلت التابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون متبوعه وجعلت قولك من حيث هو تابع متعلقاً بالتابع فان أردت بالتابع من حيث هو تابع مفهوم التابع كان المنفي ان

من حيث انه تابع (الاولى تأخير هذه الحيثية الا ان يقال انه قدمها نظراً لحكاية ما تقدم في القياس (قوله ان التضمن مطلقاً) أي من غير التقيد بالحيثية (قوله وهو غير لازم) أوجب بان الحيثية لازمة للتضمن والالتزام بالقضية المقيدة لازمة للقضية المطلقة فكانت النتيجة تقول التضمن لا يوجد بدون المطابقة فاطلاقها مساو لتقيدها وهو عين المدعى بقوله وهو غير لازم فيه نظر بل هو لازم باعتبار ما قلنا من أن المقيد مساو للمطلق وبهذا هذا ما تقدم يشعر بصحة جعل الحيثية قيدا في موضوع الكبرى لانه قال ان لم يجعلها قيدا في محمول الصغرى لم يتكرر الحد الوسيط فظاهره أن الفساد انما نشأ من عدم التكرار ولو لم يلتفت

موضوع الكبرى اذا كانت قيد له وعن دخوله في الحكم اذا كانت قيدا للمحكوم به (قوله فان أردت الخ) يعني ان الحيثية اذا كانت عن المحيـث كان معناه الاطلاق وأنه لا قيد هناك حتى قيد الاطلاق أيضاً ولا شك ان شوبه للتضمن مقيدا بهذا الاعتبار يستفاد منه اتحاده به في المفهوم اذ الاتحاد في الصدق حاصل بدون اعتبار الحيثية فاندفع ما توهم من ان اللازم ان التضمن ثابت له مفهوم التابع لا انه عينه (قوله يعني الخ) حاصله اختيار الشق الثاني واثبات تكرار الاوسط بجمله متعلقاً بالمحكوم به ولما كان الجيب موجهاً لكلامه بكفيه الاحتمال فلذا لم يتعرض الشارح لاتباعه وتعرض قس سره لذلك بقوله ولا يخفى الخ تقريباً في الجواب (قوله فان أردت بالتابع) يعني ان أردت بللموضوع مفهوم التابع يلزم أمران أحدهما بالنسبة الى نفس الموضوع وهو كون القضية طبيعية والثاني بالنسبة الى الحيثية وهو ان لا يكون للقضية مفهوم محصل عند العقل لانه حينئذ يكون متناه مفهوم التابع من حيث انه مفهومه لا يلاحظ معه شيء آخر لا يوجد بدون المتبوع فانه اذا قيد لا يوجد بدون المتبوع أيضاً وما قيل في بيانه من انه لا وجود

للتكرار لصح التقييد مع انه لا يصح جعلها من تمة موضوع الكبرى كانت للاطلاق أو للتقييد لانه اذا جعلت قيدا لازم من الموضوع وكانت للاطلاق وأريد بالتابع المفهوم يصير المعنى والمفهوم التابع من حيث هو تابع لا يوجد الخ وهو غير صحيح لان الكبرى حينئذ تكون طبيعية وشرط انتاج الاول ان تكون الكبرى كلية بل يلزم عليه فساد آخر لان المعنى حينئذ التابع من حيث ذاته لا يوجد بدون المتبوع وهو باطل لانه قد يوجد بدون المتبوع انا كان أعم فان كانت التقييد أو التعليق لزم تقييد الشيء بنفسه أو تعويل الشيء بنفسه فتمين جعله قيدا للحكم في الكبرى والقضية المطلقة مساوية للمقيدة

(قوله والدال بالمطابقة) أعلم ان اللفظ الدال بالمطابقة ثمة يتعلق به وضع واحد (١٩١) كالإنسان الحيوان الناطق وثمة

يتعلق به وضعان كرامي
الحجارة فانه لفظ دال
بالمطابقة على المعنى المركب
وقد تعلق به وضعان وضع
باعتبار راي ووضع باعتبار
الحجارة وأما الهيئة
الاجتماعية فلم يتعلق بها وضع
أصلاً وما قالوه من
الوضع النوعي فبني
المركبات الاسنادية (قوله
ان قصد بجزئه منه) أي
قصدأ جاريأ على قانون
الوضع احترازأ عما اذا
قصد من زاي زيد رأسه
ومن الياء يده (قوله
كرامي الحجارة) أي ان
لم يجعل علماً وكذا غلام
زيد وعبدالله وعبد الرحمن
(قوله فان الراي) أي
ونحوه من اسم الفاعل
المراد به الحدث ولا بد
من التثنية بهذا القيد
احترازأ من لابن وتامر
فان المقصود منه الذات
لا الحدث اذ المقصود
ذات قام بها ذلك الشيء
(قوله على رمي منسوب
الخ) فيه ان اسم الفاعل
الملاحظ منه أولاً اوقات
وأما الفعل فان الملاحظ
منه أولاً التسمية كما تقرر
في رسالة الوضع وكلام
الشارح هنا يقتضي ان

لازم من المتقدمين قال (والدال بالمطابقة ان قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فهو المركب
كرامي الحجارة والافهم المرفد) (أقول) اللفظ الدال على المعنى بالمطابقة أمان أن قصد بجزئه منه
الدلالة على جزء معناه أو لا يقصد فان قصد بجزئه منه الدلالة على جزء معناه فهو المركب كرامي
الحجارة فان الراي المقصود منه الدلالة على رمي منسوب الى موضوع ما والحجارة مقصود منه
مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فلا تكون القضية كلية بل طبيعية فلا تصلح كبرى للشكل الاول
بل لا يكون لها معنى محصل وان أردت به قليل أضاف ذات التابع بوصف التبعية بهذه الهيئة
أو تقييده بها كان تعليلاً أو تقييداً للشيء بنفسه وهو قاسد أيضاً فتعين ان الهيئة متعلقة بالمحكوم
به ويكون المعنى ان كل تابع لا يوجد بدون متبوعه موصوفاً بالتبعية لذلك المتبوع فلا يرد التابع
الاعم فانه لا يوجد بدون متبوعه موصوفاً بالتبعية له لكن يجئ ما ذكره النمرح من أن
للأزم من الدليل حينئذ ان التضمن والالتزام لا يوجدان بدون المطابقة موصوفين بصفة التبعية
بالمطابقة والمقصود انهما لا يوجدان بدونها مطلقاً ومنهم من قال صفة التبعية لازمة للهيئة التضمن

لمفهوم التابع أصلاً فلا محصل لتقييد سلب وجوده بقوله بدون المتبوع فيه انه يقتضي ان لا يكون
لقولنا لا توجد الأبوة بدون البنوة معنى محصل وكذا ما قيل من أنه وان كان له معنى محصل لان
أحد المتضايفين لا يوجد بدون الآخر إلا انه لا يدخل له فيها نحن فيه لانه لا يقال فيها لا يدخل له في
المقام انه ليس معنى محصلاً له (قوله وان أردت الى آخره) أي ان أردت به ذات التابع وما يصدق
عليه حينئذ تكون الهيئة غير الحثي والقرض انهما قيد للموضوع فهي اما لتعليل أضاف الذات
بالنوعان فيكون المعنى كل ذات موصوفاً بالتابعية لأجل أنه موصوف بها فيلزم تماثل الشيء بنفسه
أعني لتعليل الاتصاف بالتابعية بالاتصاف بالتابعية * واما تقييد أضاف الذات بالنوعان فإني كل
ذات موصوفاً بالتابعية مقيداً بكونه موصوفاً بالتابعية فيلزم تقييد الشيء بنفسه (قوله فتعين الى
آخره) أي اذا بطل تعلقها بالمحكوم عليه تعين تعلقها بالمحكوم به اذ لا ثالث بأن يكون حالاً
من ضمير لا يوجد مقدماً عليه للتوسع في الظرف وتفصيل هذا الكلام ما ذكره قدس سره في
حواشي المطالع ان قولك من حيث كذا قد يراد به بيان الاطلاق وأنه لا قيد هناك كما في قولك
الانسان من حيث هو انسان وقد يراد به التقييد كما في قولك الانسان من حيث أنه يصح وعرض
موضوع العطب وقد يراد به التليل كما في قولك النار من حيث انها حارة تمنح (قوله لكن
يجب حينئذ الخ أي حين اذ جعل الهيئة قيداً للمحكوم به قيل لتقييد المحكوم به بالهيئة اعتباران
أحدهما ان يكون قيداً للحدث حينئذ تعد النتيجة مقيدة والثاني ان يكون قيداً لانتساب الحدث
الى الفاعل فيقول حينئذ الى المشروطة أو العرفية الباعين كأنه قيل وكل تابع مادام تابعا لا يوجد
بدون المتبوع والصغري دائمة والدائمة مع احدى العامين فتنتج دائمة كما هو المذكور في الموجبات
فيتنتج التضمن والالتزام لا يوجدان بدون المتبوع دائماً وهو المطلوب أقول القضية حينئذ تكون
منقوضة بالتابع الاعم لانه بشرط كونه موصوفاً بالتابعية يوجد بدون المتبوع الخاص كالحرارة
فالها بشرط أضافها بصفة التبعية توجد بدون النار في الشمس لم لها لا توجد مقيدة بصفة التبعية
له بدون قدر (قوله ومنهم من قال الى آخره) أراد به المحقق الفخازي ورده قدس سره في

الملاحظ من اسم الفاعل أولاً الحدث وأوجب بأن المقام مقامان مقام ملحوظية ومقام مقبوضة والاشكال الآن في المقام الثاني لا

الدلالة على الجسم المعلن ومجموع المعنيين معنى رامي الحجارة فلا بد أن يكون للفظ جزء وان يكون
جزءه دلالة على معنى وان يكون ذلك المعنى جزءاً للمعنى المقصود من اللفظ وان يكون دلالة جزء
اللفظ على جزء المعنى المقصود مقصودة فيخرج عن الحد ما لا يكون له جزء أصلاً كهيئة الاستفهام وما

والإتزام قادماً بوجوده بدون هذه الصفة لم يوجد مطلقاً فهذه القضية المقيدة ملزمة للقضية
المطلقة والاولى في بيان استزامها بالمطابقة أن يقال ما يستلزم الوضع المستلزم للمطابقة
فيستلزمها قطعاً (قوله ومجموع المعنيين معنى رامي الحجارة)

حواشي المطالع بأنه ان أراد به التأخر في الوجود فقد بان بطلانه وان أراد انها مقصودان تبعاً
ضرورة ان للتقصود الاسمي من وضع اللفظ لمعني دلالة عليه وإما دلالة على جزئه أو على لازمه
فمقصودة بالتبع ورد عليه ان المقصود بالتبع قد يوجد بدون المقصود بالذات كما في قطع المسافة
للمعنى انتهى ولعله ترك ههنا لان فهم الجزء من اللفظ متأخر في الوجود عن فهم الكل وان كان
فهمه في ذاته متقدماً عليه سواء قلنا ان فهم الكل عين فهم الجزء بالذات مغاير له بالاغتراب كما ذكر في
شرح مختصر الأصول للضدي أو قلنا بتغايرها بالذات (قال الدال بالمطابقة) لم يقل الدال على
المعنى المطابق ليكون صريحاً في ان المقسم هو اللفظ الموضوع باعتبار الدلالة المطابقة بخلاف الدال
على المعنى المطابق فإنه يشمل الدال على المعنى التضني والالتزامي أيضاً فلا بد من اعتبار قيد الحثية
لاخراج الدال عليها (قال ان قصد مجزئه الى آخره) لاشك في ان اللفظ انما عرض له التركيب
حين الاستعمال وقصد اقادة المعاني الكثيرة فان الواضح ابتداء انما وضع الالفاظ لمعانيها متفرقة
والركب من حيث انه مركب انما صار موضوعاً بوضع الاجزاء كما صرح به السيد قدس سره
والاستعمال عبارة عن ذكر اللفظ وارادة المعنى فلم ان القصد متبصر في التركيب ولما كان الافراد
عبارة عن عدم التركيب كان معناه عدم القصد وان التركيب والافراد لا يجتمعان في اللفظ في حالة
واحدة فلما اعتبر المتأخرون القصد في تعرضها وليس معناه على ان الارادة معتبرة في الدلالة على
ما وهم اذ لو كان كذلك لما احتيج الى اعتبارها واما الاكتفاء على اعتبار الدلالة وعدمها كما وقع
في عبارة المتقدمين فغير صحيح لانه يستلزم اجتماع الافراد والتركيب في مثل عبد الله وتأبط شراً
وذلك يستلزم أن يجري أحكام الافراد والتركيب المنوطة من كونه كلياً وجزئياً وقضية وجزء
قضية واقادة القائمة التامة وعدمها واللفظية من الاعراب والبناء وصحة كونه مستنداً اليه وعدمه
في حالة واحدة وذلك بين البطلان واعتبار قيد الحثية لا يدفع ذلك لان الحثيتين حاصلتان فيه
معاً انما يدفع ذلك انتقاض تعرض أحدهما بالآخر تقدير ولا تنص الى ما قيل ان قيد الحثية مفقود
عن اعتبار القصد ولا الى ما قيل ان اعتبار القصد يوجب خروج المركب عن تعرضه حين انتفاء
القصد ولا الى ما أُجيب به عنه من ان المعبر بتقدير القصد فان كل ذلك من المحفوات (قال فان
قصد مجزئه منه الى آخره) قصد جاروا على قانون الوضع كما صرح به الشارح في شرح المطالع
فلا يراد نحو زيد اذا قصد مجزئه منه الدلالة على جزء معناه على خلاف قانون الوضع والمراد من
قصد الدلالة ان يعتبر تلك الدلالة في اقادة المعنى المقصود من اللفظ سواء كان المقاد صحيحاً أو باطلاً
فيشمل للمركبات البدئية بطلان مدلولها والمركبات المجازية نحو رمي بدر وما قيل ان التعريف

الاول ولذا قال الشارح
مقصود منه الدلالة الخ (قوله على

الجسم المعلن) ان أراد بالتعيين
الشخصي فغير مسلم وان
أريد النوعي فالنوعى غير
مروي وأجيب بانما يختار
الشق الثاني والكلبي
موجود في ضمن الجزئي
قادماً طرح الجزئي طرح
الكلبي (قوله ومجموع
المعنيين الخ) فيه ان عندنا
معنى ثالثاً وهو النسبة
وأجيب بان القصد هنا
المركب وهو مادل جزؤه
على جزء معناه والنسبة
الدال عليها الهيئية (قوله
كرامي الحجارة) من
المعلوم ان الذي يقصد من
اللفظ معناه والدال غير
معنى اللفظ فكيف قوله
فان قصد مجزئه منه الدلالة
الخ الى ان قال كرامي
الحجارة فالاولى ان يقول
فان قصد مجزئه منه معناه
(قوله وان يكون لجزئه دلالة
على معنى) وسواء كان هذا
المعنى ناشئاً عن اللفظ أو لا
أي سواء كان صحيحاً أو
فاسداً كان يتوهم ان مدلول
رامي الحجارة الذهب

يكون له جزء لكن لا دلالة له على معنى كزيد وما يكون له جزء دال على المعنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المقصود كعبد الله علما فان له جزءاً كعبد دالاً على معني

أقول يعني ان هذا المجموع معني مطابق لهذا اللفظ يدل عليه مطابقة وذلك لان المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له سواء كان هناك وضع واحد كدلالة الانسان على الحيوان الناطق أو اوضاع متعددة بحسب أجزاء اللفظ والمعنى كرامي الحجارة مثلاً فان الجزء الاول منه موضوع لمعنى والجزء الثاني لمعنى آخر فاذا أخذ مجموع المعنيين مما كان مجموع اللفظ موضوعاً لمجموع المعنى لا وضع عين اللفظ لمعنى

منقضى بلفظ الانسان اذا ضم اليه مهمل فلا بد ان يقال بكل جزء منه قد دفع لاه خارج عن القسم لانه الدال بالمطابقة أو الدال بالوضع والمجموع ليس بموضوع لا بوضع المعين ولا بوضع الاجزاء وما قيل انه يصدق التعريف على نحو ضرب والتقييد بالاجزاء المربطة في السمع مما لا دليل عليه قد دفع بان المقصود من نحو ضرب دلالة مجموع المادة والصورة على مجموع المعنى لا دلالة

الجزء على الجزء (قوله يعني ان هذا المجموع الخ) لما كان القسم الدال بالمطابقة فلا بد من تحقق الوضع في المركب من حيث انه مركب وكان فيه خفاء ازاله قدس سره ببيان ان له من حيث التركيب وضعاً باعتبار ما يدخل في الدال وهو وضع اجزائه لاجزاء معناه وانما قيدنا بالطبيعة لان للمركب وضعاً نوعياً باعتبار هيئته لكن لا مدخل له في التركيب والافراد فان المعبر فيها الاجزاء المربطة في السمع كما سيحى (قال فان الرامي مقصود الدلالة) أي الغرض منه تلك الدلالة وان كان موضوعاً لذات ما نسب اليه الرمي على ما تقرر من أن الصفات يشتر فيها النسبة من جانب الذات

وفي الافعال من جانب الحدث وذلك لان الذات المبهمة مشتركة في جميع الصفات أخذت في مفهومها لاقتضاء النسبة ايها والغرض منه افادة الاحداث الخصوصية المنسوبة اليها (قال الى موضوع ما) أي ذات قائم به الرمي فالقيام أيضاً مدلول له واحترز به عن نحو لا ين وتمرقه قال دال على ذات ما نسب اليه الابن والتمر لادعى ما يتصف به فاقيل ان الصواب الى ذات ما لان التثبت لما خوذ في مفهوم الصفات في غاية الاجهام وهم (قال ومجموع المعنيين معنى رامي الحجارة) أي معناه من حيث انه مركب فلا يرد ان له جزءاً آخر أعني معنى الهيئة التركيبية (قال فلا بد الخ) أي بالنظر الى القيود المذكورة في تعريف المركب صريحاً لا بد من تحقق أربعة أمور * واما كون ذلك المعنى مقصوداً

فانما يستفاد بطريق التلزم لان الدلالة على جزئه اذا كانت مقصودة ولم يكن المعنى الذي هو جزؤه مقصوداً من اللفظ أصلاً كان ذكر الجزء الآخر من اللفظ الدال على الجزء الآخر من المعنى مستنداً كما قلنا ذلك لم يتعرض له في تفصيل القيود وتعرض في بيان فوائدها لان الاخراج حاصل بهذا القيد المستفاد لزوماً (قال لكن لا دلالة له على معنى) سواء كان للمعتمد جزء كزيد أو لا كما ساء

حروف التهجي وانما لم يتعرض لهذا التفصيل لعدم دلالة القيود المذكورة في التعريف عليه لا صريحاً ولا لزوماً لان المذكور قيد للدلالة وهو يقتضي المعنى واما عموم ذلك المعنى بان يكون له جزء أو لا فلا دلالة له عليه لان الاطلاق لا يقتضي العموم وما قيل ان هذا القسم مجرد احتمال عقلي لان الحروف موضوعة للاعداد فليس بشيء لان ذلك انما هو بعد وضع المجد ومختصة بهذه الحروف الثمانية والعشرين التي في لغة العرب لا في جميع اللغات (قوله وذلك) لما كانت العبودية لازمة

(قوله على المعنى) أي على جزء المعنى كما في نسخة (قوله كعبد الله علماً) وأما لو كان غير علم فهو من قبيل رامي الحجارة

(قوله شخص انساني) لم يقل فرد انساني لأن ملاحظة الشخصية عبارة عن ملاحظة للماهية مع تشخيصها بخلاف ما لو قال فرد فان هذه الملاحظة لا تقتضي التشخيص فانه يقال زيد فرد من افراد الكتاب (قوله للماهية الانسانية الخ) حاصل الفرق بين عبد الله والحيوان الناطق حين (١٩٤) جعلهما علما عليين ان اجزاء عبد الله تدل على معنى خارجي بخلاف

وهو العبودية لكنه ليس جزء المعنى المقصود أي الذات المشخصة وما يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود ولكن لا يكون دلالة مقصودة كالحيوان الناطق اذا سمي به شخص انساني فان معناه حينئذ الماهية الانسانية مع التشخيص والماهية الانسانية مجموع مفهومي الحيوان والناطق فالحيوان مثلا الذي هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقصود الذي هو الشخص الانساني لانه دال على مفهوم الحيوان ومفهوم جزء الماهية الانسانية وهي جزء المعنى المقصود لكن دلالة الحيوان على مفهومه ليست بمقصود في حال العملية بل ليس المقصود من الحيوان الناطق الا الذات المشخصة والا أي وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو للفرد سواء لم يكن له جزء أو كان له جزء ولم يدل على معنى أو كان له جزء دال على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقصود من اللفظ كبعد الله أو كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لم يكن دلالة مقصودة كذا المفرد يتناول الالفاظ الاربعة فان قلت المفرد مقدم على المركب طبعاً فام أخره وضماً ومخالفة الوضع الطبع في قوة الخطأ عند المحصلين فتقول للمفرد والمركب اعتباران أحدهما بحسب الذات

بل وضع أجزائه لاجزائه والمطابقة تم القليلين معاً (قوله وهو العبودية لكنها ليست جزء المعنى المقصود أي الذات المشخصة) أقول وذلك لأن العبودية صفة للذات المشخصة وليست داخلية فيها بل خارجية عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى لكن ليس ذلك المعنى أيضاً جزءاً للذات المشخصة وهو ظاهر وإنما قال كبد الله علماً لانه اذا لم يكن علماً كان مركباً اضافياً كرامي الحجارة وكذا الحيوان الناطق اذا لم يكن علماً كان مركباً تشديداً من الموصوف والصفة (قوله وهي جزء معني اللفظ المقصود) أقول أي الماهية الانسانية جزء المعنى المقصود فيكون مفهوم الحيوان أيضاً جزء

للذات المشخصة والاوزام تشبه بالذاتيات أزال الخفاء بقوله وذلك الخ (قوله وهو ظاهر) ولذا لم يتعرض له الشارح (قال شخص الانساني) اتعا لم يقل فرد لان الشخص يقال بالنسبة الى الذاتيات بخلاف الفرد فانه أهم فمعي انساني ان الانسان ذاتي له فيرتب عليه قوله فان معناه حينئذ الخ بلا مرية (قوله فيكون مفهوم الخ) تنبئ كلام الشارح بضم مقدمة مطوية في كلامه تركه لظهوره (قال سواء لم يكن الخ) يعني ان التي داخل على التصديق للمقيد والتي متوجه الى التقيد لا الى أصل القصد ولا كانت القيود متعددة كان لفي القصد للمقيد بها صور متعددة فاقبل ان عبارة التعريف محمولة على خلاف ما يتبادر في استعمال المجاورات من توجه التي الى التقيد مع بقاء الأصل نوعهم على ان رجوع التي الى التقيد والأصل شائع في استعمالات التصحاح والكلام المجيد (قال ومخالفة الوضع الطبع) أي من غير داع في الصراح القوة تواني أي ليس بخطأ لكنه في قوته في التيقن (قال للمفرد والمركب اعتباران) أي لفظهما اعتباران عم الاعتبارين لهما أولاً ثم خص البيان باعتبار المفرد إشارة الى ان مدار الجواب تحقق اعتباري للمفرد اذ حاصله ان مفهوم المفرد مؤخر عن

الحيوان الناطق فان اجزائه دالة على معنى فان قيل اذا كان الفرض انهما علما فلا معنى للدلالة للاجزاء على معنيها اذا ظاهرا ان اجزاءها كاجزاء زيد واحرف زيد لا تدل على معنى أصلا حين العملية وأجيب بان الدلالة لتلك الالفاظ داخل بالنظر لذاتها لا بالنظر لكونها اعلاما فهي حالة كونها اعلاما ملاحظ كونها غير اعلام فتكون دالة (قوله والا فهو المفرد) أي والا يوجد ما ذكره وعدم وجود ما ذكره صادق بانتهاء الجزئية وبانتهاء الدلالة وبانتهاء المعنى المقصود وبانتهاء القصد (قوله سواء لم يكن له جزء) أخذ هذا من تسلط التي على قوله بجزئه وقوله أو كان له جزء ولم يدل الخ أخذ هذا من تسلط التي على دلالة وقوله أو كان له جزء دال على معنى ولا يكون الخ أخذ هذا من تسلط التي على قوله جزء المعنى وقوله (أو)

كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود ولم يكن الخ) أخذه من تسلط التي على القصد فالقيود المتعترية في المركب أربعة من فتلاحظ في مفهوم المفرد تسلط التي على كل واحد منها (قوله يتناول الالفاظ الخ) أي بسبب اعتبار تسلط التي على القصد وعلى كل قيد من القيود التي قيد بها (قوله للمفرد والمركب اعتباران) أي لمذين اللفظين اعتباران أي لسكن واحد من هذين

اللفظان اعتباران (قوله وهو ماسدق عليه المفرد) أي لفظ مفرد (قوله من زيد وعمرو) بيان لما صدقات المفرد (قوله كالكتاب مثلا الخ) ان قلت لاى شيء عم الشارح أولا حيث قال للمفرد المركب اعتباران أحدهما الخ ثم خص الكلام ثانياً بالمفرد قلت انما خصه ثانياً بالمفرد اكتفاء بذكره كذا قرر بعض الاشياخ والاولى ان يقال انما خصه ثانياً بالمفرد لان المتصور له في السؤال والجواب الآتي الاعتباران في المفرد وذكر المركب أولا لقاعدة ان الاعتبارين المذكورين ليسا قاصرين على المفرد وقوله اعتباران أشار بهذا الى ان ذلك كاف وان لم يكن ذلك ثابتاً في الواقع (قوله ففسم) أي لان زيدا موجود قبل وجود قولك زيد قائم (قوله م والتعريف ليس بحسب الذات) أي ليس ملحوظاً ومنظوراً فيه الذات وقوله بل بحسب المفهوم أي بل المتصور فيه للمفهوم (قوله فان القيود في مفهوم المركب وجودية) (١٩٥) فيه ان المركب أمر اعتباري

وهو ما صدق عليه المفرد من زيد وعمرو وغيرها وتأتيها بحسب المفهوم وهو ما وضع اللفظ بإزاءه كالكتاب مثلا فانه مفهوم ما هوشي له الكتابة وذاتا هو ماسدق عليه الكتاب من أفراد الانسان فان عتيم بقولكم المفرد مقدم على المركب طبعاً أن ذات المفرد مقدم على ذات المركب فسلم ولكن تأخيرهم ههنا في التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وان عتيم به أن مفهوم المفرد مقدم على مفهوم المركب فهو ممنوع فان القيود في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم المفرد عدمية والوجود في التصور سابق على العدم فلذا أخر المفرد في التعريف وقدمه في الاقسام والاحكام لانها بحسب الذات واتما اعتبر في المقسم دلالة المطابقة لا التضمن ولا الالتزام لان المعنى في تركيب اللفظ وانزاده

ذلك المعنى انقصود لان جزء الجزء جزء (قوله وانما اعتبر في المقسم) أقول أي انما اعتبر في المقسم المطابقة وحدها ولم يعتبر الدلالة مطلقاً بحيث يندرج فيها التضمن والالتزام أيضاً وأما اعتبار التضمن

المركب وان كان ماسدق عليه مقدما والتعريف بحسب المفهوم ولم يقل لكل من المفرد والمركب مفهوم وما صدق عليه على طبق ما ذكر في الكتاب إشارة الى ان التقديم والتأخير دائر على اعتبار ذينك الحالين لاعلى تحفظهما في نفسها (قال فان القيود الى آخره) المراد بالوجودي ما لا يدخل السلب في مفهومه والعدمي بخلافه (قال فلهاذا) أي لتحقيق الاعتبارين في المفرد (قال لانها بحسب الذات) أي المقصود منه تحصيل الاقسام وان كان فيه ضم القيود الى مفهوم مشترك (قوله أي انما اعتبر في المقسم الخ) لما كانت عبارة الشارح تحمل معنيين اعتبار المطابقة وعدم اعتبار التضمن والالتزام بدلها كما هو الظاهر واعتبار المطابقة وحدها وعدم اعتبارها معها وذلك بأن يكون الامتلاق في قوله دلالة المطابقة قرينة للتقييد بيقيد فقط ويستفاد بموجبه ذلك التقييد قيد معها في قوله لا لا التضمن والالتزام خصه قدس سره بالايجال الثاني بقريته ان الاحتمال الاول بيد لا يذهب اليه الوهم وان كان ظاهر العبارة موها له لانه لا يسبق الوهم الى ترك ما هو مقصود بالذات واعتبار ما هو مقصود بالتبع (قوله ولم يعتبر الدلالة مطلقاً) أي معني قوله لا لا التضمن والالتزام لم يعتبر التضمن والالتزام

التقسيم ضم قيود متباينة الى المفهوم في التقسيم الحقيقي أَوْضَحَ قيود متخالفة في الاعتباري فالتقسيم حيثما انما هو للمفهوم لا للأفراد وأوجب بان قوله لانها بحسب الذات أي لان المقصود من التقسيم الذات أي الماصدقات أي المقصود من التقسيم تحصيل الماصدقات لذلك الأمر الكلي مثلا القصد من ضم ياتطق واصل للحيوان تحصيل ماصدقاته وهي الانسان والفرس ولا يضرنا في كون هذه ماصدقات للحيوان كونها في نفسها مفهومات وقوله والاحكام أي وفي الكلام على بيان صحة الحكم وعدم الصحة أعنى من قوله ان لم يصلح للحكم به وعليه فائدة وان صلح للحكم به وعليه فالاسم وان صلح للحكم به فقط فاقنع وهذا في المعنى تقسيم لكن لوخط قوله حكم عليه حكم به فجعل ذلك كلاما عليه من جهة الاحكام أي الحكم قوله والاقسام والاحكام أي في التقسيم وفي بيان الكلام على صحة الحكم ثم ان كون الحكم بحسب الذات ظاهر لان المراد من البتوتجوع الأفراد (قوله وانما اعتبر الخ) حاصله

ان المراد بالمعنى في تعريف المركب كما قال المصنف المعنى المطابق فقط لاما هو أهم ولا الاتزامي والتضمنى دون المطابقة فالاقسام ثلاثة والمعتبر الاول (١٩٦) (قوله على جزء معناه المطابق) هذا في المركب وقوله وعدم دلالة في المفرد

دلالة جزئيه على جزء معناه المطابق وعدم دلالة عليه دلالة جزئيه على جزء معناه التضمنى والاتزامى وعدم دلالة عليه فانه لو اعتبر التضمن أو الاتزام في التركيب والافراد لزم أن يكون اللفظ المركب من لفظين موضوعين لمعينين بسيطين مفردا لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى التضمنى اذا لاجزاء له وأن يكون اللفظ المركب من لفظين الموضوع ازاراه معنى له لازم ذهني بسيط مفردا لان شياً من جزء اللفظ لا دلالة له على جزء المعنى الاتزامى وفيه نظر لان غاية ما في الباب أن يكون اللفظ بالقياس الى المعنى المطابق مركبا وبالقياس الى المعنى التضمنى او الاتزامى مفردا ولما جاز أن

والاتزام يسون المطابقة فيه لا يذهب اليه وهم ثم اذا اعتبر مطلق الدلالة فاما أن يشترط في التركيب دلالة جزء اللفظ على جزء معناه المطابق وجزء معناه التضمنى وجزء معناه الاتزامى جميعاً حتى اذا قصد بجزء اللفظ الدلالة على أجزاء معانيه الثلاثة كان مركباً واذا انتفى الدلالات الثلاث بالقياس الى أجزاء جميع هذه المعاني أو بالقياس الى بعضها كان مفرداً واما أن يكتفي في التركيب بالدلالة على جزء من أجزاء هذه المعاني وحيث يتحقق التركيب بالنظر الى المطابقة وحدها وبالنظر الى

معها بان يجعل المقسم ما يشمله لا بان يجعل المقسم الدال المقيد الثلاثة والآخر الدال بالحدها عن المفرد والمركب (قال لان للمعتبر أي في نفس الامر كما هو المتبادر الى الفهم عند اطلاق الحكم ومن اقامة الدليل عليه ومن قال ان المراد ان المعتبر ذلك عند القوم وذلك ليس صريحاً منهم بل فهم بسبب أنه لو اعتبر غيرها لزم المحال فقد ركب شططاً (قوله ثم اذا اعتبر الخ) يريدانه بعد اعتبار المقسم الدال مطلقاً تتحقق احتمالات أربعة أحدها ان يشترط في التركيب دلالة الجزء على جزء جميع المعاني الثلاثة وفي الافراد انتفاء هذه الدلالة سواء كان باعتبار جميع المعاني أو باعتبار بعضها وحيث لا يجتمع الافراد والتركيب والثاني ان يشترط فيه وجود الدلالة المذكورة باعتبار أي معنى كان وفي الافراد عدمها باعتبار أي معنى كان وحيث لا يجتمع الافراد والتركيب في لفظ واحد والثالث ان يشترط في التركيب وجودها باعتبار جميع المعاني وفي الافراد انتفاؤها باعتبار الجميع أيضاً والرابع ان يشترط في التركيب وجودها باعتبار واحد منها وفي الافراد انتفاؤها باعتبار الجميع وهذا الوجهان باطلان لانه يستلزم ان تتحقق الواسطة بين المفرد والمركب وان لا يكون الافراد عبارة عن عدم التركيب والاحتمال الاول يبعد جداً لانه يستلزم خروج أكثر الالفاظ المركبة من المركب ودخوله في المفرد لان وجود الدلالة المذكورة بالقياس الى جميع المعاني قليلة جداً فبقى الاحتمال الثاني فتعرض له الشارح وبين انه يستلزم اجتماع الافراد والتركيب في لفظ واحد نظراً الى الدلاتين واعتراض عليه بأنه لا محذور في اجتماعهما نظراً الى الدلاتين هذا خلاصة كلامه قدس سره وهو مبني على ان وجه النظر منع لبطان التالى أعني لزوم اجتماع الافراد والتركيب فعنى قوله لا دلالة جزئيه على جزء معناه الى آخره ليس المعتبر في التركيب تلك الدلالة على آخرها بان تكون موجبة لحصوله

(قوله لا دلالة جزئيه على جزء الخ) أى لا يستبر ذلك مع المطابقة وليس المراد اعتبر التضمن والاتزام دون المطابقة وان كان ظاهره ذلك لان هذا لم يذهب اليه وهم وأهم فالأمر دائر بين صورتين حيث شئتم هذا التفتى أعني اعتبار التركيب والافراد باعتبار الثلاثة يحتمل ان المراد منه ان اللفظ لا يقال له مركب الا اذا دل اللفظ على جزء المعنى المطابق والتضمنى والاتزامى ويحتمل ان التركيب يتحقق بدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى مطلقاً أي جزء كان والا الاول مستبعد جداً فتعين ان التفتى ان التركيب يتحقق بأي اعتبار كان (قوله عليه) علمت ان مقاله قياس مع الفارق (قوله فانه لو اعتبر التضمن والاتزام) أي مع المطابقة في التركيب اى في دلالة اللفظ على جزء المعنى (قوله لزم ان يكون اللفظ المركب الخ) أي واللازم

باطل فكذلك المزوم بفعل اعتبار التضمن وقوله وان يكون اللفظ الخ ابطال لاعتبار الاتزام فتعين ان يكون المعبر دلالة المطابقة (قوله وفيه نظر الخ) لان حاصل ما تقدم لزوم كون اللفظ مفرداً ومركباً وهو غير محال لانه مفرد من جهة ومركب من جهة ولا مانع من كونه في عبد الله

يكون اللفظ باعتبار معنيين مطابقين مفرداً ومركباً كما في عبد الله لان مدلوله المطابقي قبل العلمية يكون مركباً وبمدها يكون مفرداً فلم لا يجوز ذلك باعتبار المعنى المطابقي والمعنى التضني أو الاتراحي

غيرها أيضاً وكذلك تحقق الافراد بالنظر الى كل واحدة من الدلالات الثلاث لانه عدم التركيب فاذنا انتي التركيب نظراً الى التضمين مثلاً كان هناك افراد فظراً اليه والاوّل مستبعد جداً فذلك لم يترض له وبين ان الثاني يستلزم كون اللفظ مفرداً مركباً معاً نظراً الى دلائلنا واعترض عليه بأنه لا يحذور في ذلك بل هذا أولى بالجواز مما يجوزوه من تركيب اللفظ وافراده نظراً الى معنيين مطابقين وقد يتدبر عن ذلك بان التركيب والافراد في عبد الله انما كانا في حالين وبحسب وضمين مختلفين فليس هناك زيادة التباس بين الاقسام بخلاف ما نحن فيه فان التركيب والافراد فيه

ومعنى قوله لزم ان يكون المركب من لفظين موضوعين لمعنيين بسيطين مفرداً انه يلزم ان يكون في حال تركيبة مفرداً ولك ان تحيل النظر مردداً بين منع الملازمة المشار اليها بقوله غاية ما في الباب وبين منع بطلان الثاني بان قوله ان أردت بقوله لزم ان يكون اللفظ للمركب الخ انه يلزم دخول ذلك المركب في المفرد تمنع الملازمة انما يلزم ذلك لو اعتبر في التركيب وجود الدلالة المذكورة باعتبار جميع المعاني لا يجوز ان يعتبر وجودها باعتبار واحد منها وان أردت انه يلزم ان يكون المركب حالة تركبه مفرداً أيضاً يمتنع بطلان الثاني اذ لا يحذور في ذلك فيكون معنى قوله لا دلالة جزئية على جزء منه التضني أو الاتراحي ليس المتبر تلك الدلالة مع المطابقة بان يكون المتبر وجود الدلائل ولا بافرادها بان يكون كل واحد منها موجبا للتركيب ومعنى قوله لزم ان يكون اللفظ المركب الى آخره لزم دخول المركب في المفرد او كونه مفرداً حال تركيبه فعلى هذا التوجيه يكون الاحتمالان مذكورين في الشرح بلا ريبه تقدر (قوله

لانه عدم الى آخره) لا عدم جميع افراد المركب فلا يمكن ان يكون الافراد عبارة عن انتفاء التركيب باعتبار جميع المعاني وما قيل ان المتبر في التركيب دلالة الجزء على جزء واحد من تلك المعاني وهو ايجاب جزئي ويكون عدمه سلباً كلياً فيكون الافراد عبارة عن عدم التركيب باعتبار جميع المعاني فوهم لان الثاني في تعريف المفرد ليس متوجها الى أحد والا لاقاد التعريف تحقق الافراد اذا كان للفظ جزء دال على جزء المعنى ولا يكون ذلك المعنى واحداً من المعاني الثلاثة وذلك باطل (قوله فلذلك الى آخره) تقديم الجار والمجرور لجرد الاعتناء بشأن التعليل وحصول الحكم معلا لا للحصر على ما وهم فقوله وبين عطف على لم يترض مع مشقة فلم يلزم كون استبعاد الوجه الاول علة لبان بطلان الثاني أيضاً على انه لو أريد بيان فساد الثاني فقط صح التعليل ايضاً (قوله بل أولى الى آخره) اضراب من السيد قدس سره استظهارا لورود النظر وذلك لانه اذا جوز اجتماع التركيب والافراد باعتبار الدلائل الغير المجتمعتين كان اعتبار اجتماعهما باعتبار الدلائل المجتمعتين أولى (قوله انما كان في الحالين) أي حالة قصد المعنى الطمي وحالة قصد المعنى الإضافي (قوله زيادة التباس بين الاقسام) بمجهت يتغير في اجراء أحكام الافراد والتركيب عليه اذ لا يستعمل الا في معنى واحد قوله لكتنها في حالة واحدة وهي حالة قصد المعنى المطابقي وبحسب وضع واحد وهو الوضع الذي يدل باعتباره على المعنى المطابقي

(قوله كما في عبد الله) أي باعتبار علميته وغيرها وفيه نظر لان التركيب والافراد في عبد الله انما هو باعتبار وضمين وحالين مختلفين فان الافراد والتركيب وان كان باعتبار دلالته فيحسب حالة واحدة وهي حالة قصد المعنى المطابقي وباعتبار وضع واحد وهو الوضع الذي دل باعتباره على المعنى المطابقي فبالتباني

(قوله والاولى ان يقال الخ) لما لم يتم الدليل الاول في عدم اعتبار التضمن والالتزام شرع في دليل آخر يشجع المطلوب (قوله لا يتحقق الا اذا تحقق الخ) حاصله ان المعنى المطابق اعم فهو اضع في الاعتبار فلذا نظر له وقطع النظر عما عداه (قوله اما في التضمن فانه اذا الخ) هذا لا يظهر الا باعتبار التركيب اما باعتبار الافراد فهو العكس لانه كما تحقق الافراد باعتبار المطابقة تحقق اعتبار التضمن والالتزام ولا يلزم (١٩٨) من تحققه باعتبار التضمن والالتزام تحققه باعتبار المطابقة كما هو ظاهر فان

فالاولى ان يقال الافراد والتركيب بالنسبة الى المعنى التضمني أو الالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق بالنسبة الى المعنى المطابق اما في التضمن فلاه متى دل جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني دل على جزء معناه المطابق لان المعنى التضمني جزء المعنى المطابق

وان كانا باعتبار دلالتين لكنهما في حالة واحدة وبحسب وضع واحد فلتبس الاقسام زيادة التباس (قوله والاولى ان يقال الافراد والتركيب بالنسبة الى آخره) أقول ذكر الافراد هنا على ما في بعض النسخ استطراداً والصحيح تركه اذ المقصود ان التركيب باعتبار المعنى التضمني والالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق * واما الافراد فبالعكس فانه اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق تحقق باعتبار المعنى التضمني والالتزامي من غير عكس لجواز تحقق الافراد نظراً الى التضمن والالتزام لا الى المطابقة كما في المثالين المذكورين لكن التركيب هو المفهوم الوجودي واعتباره

(قوله فلتبس الاقسام زيادة التباس) بوجب التعبير في اجراء الاحكام لانه يتحقق التركيب والافراد في استعمال واحد (قال فالاولى الخ) في بيان اعتبار المنصف للمطابقة وحدها في القسم وعدم اعتبارها مطابقاً (قوله ذكر الافراد استطراداً) في التلخيص الاستطراد هو يشتمل على ازيد من دهن يمتد دأب برأي فرقتين ويرا * ويصلى بالام والمراد هنا ذكره لاعتقاد بل بتبعية التركيب (قوله فانه اذا تحقق الى آخره) لان قولنا كما تحقق التركيب باعتبارها تحقق التركيب باعتبار المعنى المطابق يتكس الى قولنا كما لم يتحقق التركيب باعتباره لم يتحقق باعتبارها وهو ملزوم لقولنا كما تحقق الافراد باعتبارها تحقق الافراد باعتبارها وما قيل انه يتحقق الافراد في اللفظ الموضوع لمعنى بسيط غير ملزوم لشيء بالنسبة الى المعنى المطابق دون التضمني والالتزامي فوهم متى على ان تحقق الافراد بالنسبة اليهما يقتضي وجودهما كما في تحققه بالنسبة الى المعنى المطابق وليس كذلك (قوله لكن التركيب الى آخره) دفع لتوهم الناشئ من كون الافراد بعكس التركيب فانه يستلزم ان يجوز الاكتفاء في القسم على اعتبار دلالة التضمن والالتزام بناء على انه اعم تحقيقاً لان الافراد باعتبار المطابق يستلزم الافراد باعتبارها (قوله هو المفهوم الوجودي) ولان المقصود بالافادة المعاني التركيبية ولان المعنى المطابق أصل باعتبار التركيب والافراد بالنظر اليه اولى (قوله واعتباره الخ) أي التركيب باعتبار المعنى المطابق يعني عن اعتباره بحسب المعنى التضمني والالتزامي اذ لا يخرج فرد من افراد المركب بترك اعتبار التركيب بحسب ما وليس للمركب باعتبار التركيب بحسبها احكام تخصه باعتبار التركيب بحسبها بعد اعتبار التركيب بحسب المعنى المطابق مستغني عنه واعتبار التركيبين في المركب بلا حاجة فاندفع ما قيل ان ما ذكره يدل على ان لا يكون لنا فرد من المركب بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزامي لم يكن مركباً بالنسبة الى المعنى المطابق وهذا لا يقتضي ان

قلت اذا كان اللفظ موضوعاً لمعنى بسيط ففرد باعتبار المطابقة فليس هناك معنى تضمني حتى يقال ان الافراد قد وجد باعتبار التضمن ومن الجائز ان يكون معنى اللفظ لا لازم له بالمعنى الاخص فقد وجد الافراد باعتبار المطابقة دون الالتزام والتضمن فتوكل في سند المتع لانه كما تحقق الافراد باعتبار المطابقة تحقق باعتبار الالتزام والتضمن لا يصح وأجيب بان السالبة تصدق بنفسى الموضوع فتوهم المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه صادق بعدم الجزء بالسلبية وبان يكون له جزء ولا يدل على جزء المعنى فقط نقطة مفرد باعتبار المعنى المطابق وهو ظاهر وباعتبار التضمني أيضاً لصدق التعريف عليه لان السالبة تصدق بنفسى الموضوع وكذا يقال بالنسبة للافراد باعتبار المعنى الالتزامي فانه صادق

بعدم الجزء بالسلبية ومنشأ هذا الاعتراض ذكر الخارج لفظ الافراد ولو اقتصر على المركب لما ورد شيء ولذا قيل واما الصواب ان يقول والاولى ان يقال التركيب بالنسبة للمعنى الخ (قوله فلاه متى دل الخ) وذلك كحيوان ناطق فان له لازماً ما ركباً من معنيين كضاحك وماش لكن ضاحك لازم لناطق وماش لازم لحيوان فكما ان المجموع لازم للمجموع فكل واحد لازم لكل واحد فيلزم من تركيب المعنى الالتزامي تركيب المعنى المطابق

(قوله جزء اللفظ) أعني حيوانا في المثال المذكور أو ناطقا (قوله لا متاع تحقق الخ) أي لأن المجموع لازم للمجموع وكل واحد لازم لكل واحد وأورد على ذلك بأننا لا نسلم أنه يلزم من تركب المعنى الاتزامي تركب المطابق لجواز أن يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط وله لازم مركب فقد تحقق التركيب باعتبار دلالة الاتزام دون المطابقة فالجواب أن الفرض أن اللفظ مركب من لفظين كما هو الموضوع فأحد اللفظين موضوع للمعنى المطابق وهو البسيط ولا نزاع والثاني إما أن يكون مهيلا أو موضوعا لمعنى فإن كان الأول كان اللفظ غير مركب والفرض أنه مركب وإن كان الثاني فلا يتجوز أن يكون هذا المعنى عين الموضوع له اللفظ الآخر أم لا فإن كان الأول كان مترادفا وهو غير مركب بل مفرد والفرض أنه مركب فحينئذ الثاني وهو أن ذلك اللفظ لا بد أن يكون دالا على معنى غير المعنى الذي وضع له اللفظ الآخر وإذا تعين ذلك (١٩٩) ثبت المطلوب وهو أنه يلزم من

ويعجز الجزء جزء وأما في الاتزامي فلا نه متى دل جزء اللفظ على جزء معناه الاتزامي بالاتزام فقد دل على جزء المعنى المطابق بالمطابقة لا متاع تحقق الاتزام بدون المطابقة وقد تحقق الأفراد والتركيب بالنسبة إلى المعنى المطابق بالنسبة إلى المعنى التضمني والاتزامي كما في المثالين المذكورين فلهاذا خصص القسمة إلى بحسب المعنى المطابق يعني عن اعتباره بحسب المعنيين الآخرين فلذلك اعتبر المطابقة وحدها ولم يلتفت إلى ما يقتضيه الأفراد من الاكتفاء بغير المطابقة (قوله وأما في الاتزام فلا نه إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي الخ) أقول واعترض عليه بأن الدلالة الاتزامية وإن استلزمت المطابقة إلا أن تركيب اللفظ بحسب الاتزام لا يستلزم تركيبه بحسب المطابقة لجواز أن يكون المعنى الاتزامي مركبا يدل جزء اللفظ على جزئه ولا يكون المعنى المطابق كذلك ولا محذور في ذلك إذ لم يلزم حينئذ

بخصوص تعريف المركب والمفرد في مقام بيان الاصطلاح بالدال بالمطابقة كيف وأنه يشعر بأن التركيب والأفراد لا يتحقق بالنسبة إلى المعنى التضمني والاتزامي وظاهر أن ما قيل أن ملخصه أنه قيد بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة لأن التركيب بحسبه أيضا مندرج فيه لأنه أخص من التركيب بحسب المدلول المطابق وهم محض يتنادى على فساد قوله يعني عن اعتباره بحسب المعنيين الآخرين (قوله فلذلك) أي لكون التركيب وجوديا وكون اعتباره بحسب المعنى المطابق مغنياً لاعتبار المطابقة وحدها دون مطلق الدلالة التي يندرج فيها التضمن والاتزام لأنه يلزم اعتبار أمر مستغني عنه ولم يلتفت إلى ما يقتضيه الأفراد لكونه عدما (قوله من الاكتفاء) بيان ما يقتضيه (قال وجزء الجزء جزء) هذه المقدمة بدئية قائمة على ليانه اشتغال بما لا يعني فدلالته على جزء المعنى التضمني دلالة على جزء المعنى المطابق بلا خفاء وظهور هذا البيان لم يبين الاستلزام هنا باستماع تحقق التضمن بدون المطابقة وإن كان تاما لأنه إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني فلا بد لهذا الجزء من اللفظ من معنى مطابق والجزء الآخر لا يكون مهيلا ولا مترادفاً له أيضاً معني مطابق

جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي بالاتزام دل ذلك اللفظ على جزء المعنى المطابق لزوم المطابق للاتزام فورد اعتراض بجمع المقدم وحاصله أنه إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي لا يلزم أن تكون تلك الدلالة بالاتزام لجواز أن يكون جزء الاتزامي تضميناً لمعنى ذلك اللفظ فإن الجواب أن يكون اللفظ المركب دالا على المعنى الاتزامي المركب ولا يدل جزء ذلك اللفظ على جزء من ذلك اللازم المركب بالاتزام بل التضمن مثلا الحيوان الناطق لازما للضاحك الحساس فالضاحك خارج عن الناطق وحساس داخل في الحيوان فلا يدل عليه بالاتزام بل بالتضمن ومجموع اللازم خارج عن معنى اللفظ لأن المركب من الخارج والدخل خارج وإذا كان دلالة اللفظ على جزء المعنى الاتزامي قد يكون بغير الاتزام بل بالتضمن فلا يتم ما قلتم من لزوم تركيب المطابقة لتركيب الاتزام لانا قد وجدنا لازما مركبا ولم توجد المطابقة مركبة لان الدلالة على اللازم بالتضمن لا بالاتزام وحاصل الجواب أن دلالة اللفظ على جزء اللازم بالتضمن لا يضرننا لأن التضمنية تلزمها المطابقة

تركب اللازم تركب المعنى المطابق فقول المستعرض يجوز أن يكون اللفظ مركبا باعتبار الاتزام دون المطابق لا يمتنع مع فرض أن اللفظ مركب من لفظين فإن قلت بعد دفع هذا السؤال برد أشكال على قوله فلا نه إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى بالاتزام وحاصله أنه ادعى دعوة وهي أنه لا يتحقق التركيب بالنسبة للاتزامي إلا إذا تحقق بالنسبة للمطابقة ففي وجد التركيب باعتبار المعنى الاتزامي وجد اعتبار المعنى المطابق وأقام على ذلك دليلا وهو أنه إذا دل جزء اللفظ أي لأنه متى دل

الأفراد والتركيب بالمطابقة إلا أن هذا الوجه يفيد أولوية اعتبار المطابقة في القسمة والوجمال أول أن يفيد وجوب اعتبار المطابقة في القسمة قال (وهو أن لم يصلح لأن يخبر به وحده فهو الأداة كفي ولا وأن صلح لذلك فإن دل بويته على زمان معين من الأزمنة الثلاثة فهو الكلمة وأن لم يدل فهو الاسم) (أقول) اللفظ المفرد إما أداة أو كلمة أو اسم لانه إما أن يصلح لأن يخبر به وحده أو لا يصلح

دلالة الالتزام بلا مطابقة بل يلزم تركيب المدلول الالتزامى دون المدلول المطابقى ولا دليل يدل على استحالة ذلك ورد هذا الاعتراض بأن جزء اللفظ إذا دل على جزء معناه الالتزامى بالالتزام فلا بد أن يكون لهذا الجزء من اللفظ مدلول مطابقى والألزم ثبوت الالتزام بدون المطابقة والجزء الآخر من اللفظ لا يكون مهملاً والآن لم يكن هناك تركيب بل ضم مهمل إلى مستعمل وإذا لم يكن مهملاً بل موضوعاً لمعنى فذلك المعنى لا يكون عين المدلول المطابقى للجزء الأول والآن لكانا لفظين مترادفين يدل كل منهما على ما يدل عليه الآخر فلا تركيب هناك أيضاً بل يكون معنى مغايراً لمعنى الجزء الأول فقد حصل لجزأى اللفظ مدلولان مطابقان قطعاً ولزم التركيب باعتبار المطابقة أيضاً فإن قلت إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامى لا يلزم أن تكون تلك الدلالة بالالتزام لأن للمعنى الالتزامى وإن كان خارجاً عن المعنى المطابقى إلا أنه لا يلزم أن تكون أجزاء المعنى

فتركيب المطابقة تحصل سواء كان الدلالة على جزء اللازم بالتضمن أو الالتزام (قوله لأنه إما أن يصلح الخ) هذا يفيد أن التقسيم للفظ إنما هو بالنظر لمعناه لا للفظه فقوله من حرف جبر بهذا الاعتبار ليست حرفاً ولا أداة ولم يلاحظ بها الابتدائى الجزئى (قوله أما أن يصلح) هذا وجودى وقوله ولا يصلح هو عدى فقد قدم الوجودى على العدى وهو موافق للقاعدة وقوله بعد فإن لم يصلح الخ يخالف لهذه لأنه قدم العدى

فيتحقق التركيب بالقياس إلى المعنى المطابقى (قوله بل يلزم تركيب إلى آخره) أي تركيب اللفظ باعتبار المدلول الالتزامى دون تركيبه باعتبار المدلول المطابقى (قوله ولا دليل الخ) فإنه أول المسئلة (قوله والآن لم يكن هناك تركيب) أي تركيب بين اللفظين من حيث الدلالة على المعنى فلا يكون داخلًا في التقسيم لأنه الدال على معنى بالوضع ولا وضع في هذا المجموع لمعنى لا بنفسه ولا بوضع الأجزاء فاندفع ما قيل أن قولك جسيم مهمل مركب خبري مع كون الجزء الأول مهملاً لأن ذلك التركيب من حيث دلالة على نفسه لا من حيث الدلالة على المعنى قبل الاظهر أن يقال ولا يجوز أن يكون الجزء الآخر مهملاً والآن لم يكن المجموع دالاً بالمطابقة فلا يكون دالاً بالالتزام فلا يكون مركباً بحسب المعنى الالتزامى وهو المفروض ولا وىب في أنه يتم بهذا القدر الملازمة ولا حاجة إلى نفي جواز كون الآخر مرادفاً للأول وفيه بحث لأننا لانسلم الملازمة المستفادة من قوله والآن لم يكن المجموع دالاً بالمطابقة لأن تمام الموضوع له لذلك المجموع هو المعنى المطابقى لجزئه الموضوع ولم يثبت بعد أن المدلول المطابقى للمجموع لابد أن يكون مركباً من مدلولي الجزئين (قوله فلا تركيب هناك) أي من حيث المعنى إذ لا وضع للمجموع هناك لمعنى فلا يرد أنه قد يحصل التركيب من المرادفين كقطع البيان مع معطوفه بل من ضم اللفظ إلى نفسه نحو جاءني زيد زيد وقرأت الكتاب باباً باباً لانتفاء التركيب بينهما من حيث المعنى إنما التركيب من حيث اللفظ لقائمة التأكد أو التفصيل أو الإيضاح (قوله ولزم التركيب الخ) أي لزم من تحقق التركيب باعتبار المعنى الالتزامى التركيب باعتبار المعنى المطابقى والآن لم يمتحقق الالتزام بدون المطابقة أو انتفاء التركيب بين اللفظين من حيث المعنى (قوله فإن قلت إلى آخره) منع بتحقيق التقدم المشار إليه بقوله أنه إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامى بالالتزام فلا بد أن يكون لهذا الجزء معنى مطابقى بأن المفروض دلالة الجزء على جزء المعنى الالتزامى مطلقاً لا دلالة عليه بالالتزام حتى يتحقق له معنى مطابقى فيلزم التركيب

(قوله فهو الاداة) برده على

الاسم الموصول فانه لا يصح

ان يجز به وحده بل لا يجز

به الا منع صلته فيدخل

في تمرر بم الاداة فيكون

غير مانع ويخرج عن تعريف

الاسم فيكون غير جامع

وأجيب بأن الموصول دال

على ذات والاخبار به صحيح

لكن فيه إيهام فلا يثبت

بالصلة لا لصحة الاخبار

بل لتوضيح الذات (قوله

فهو الاداة) أروود عليه

أنف ضربا وواو ضربوا

فانهما لا تصلحان للاخبار

بهما ومع ذلك غير أدوات

وأجيب بأن الاداة لا تصلح

للاخبار بها ولا بمرادها

والف ضربا مرادها هما

وواو ضربوا مرادها هم

وكل منهما صالح للاخبار

به فان قلت من يرادها

الابتداء في يرادها الظرفية

فيقتضي انهما غير أدوات

للاخبار بمرادها وأجيب

بأن من وفي معناها ابتدائي

الجزئي والظرفية الجزئية

وما خلاص مطلق الابتداء

والظرفية لانها كليان فلذا

كانت من وفي حرفا

والابتداء والظرفية اسنان

وليس مرادفان لها

فان لم يصلح لان يجز به وحده فهو الاداة كفي ولا * وانما ذكر مثالين لان ما لا يصلح لان يجز به وحده اما ان لا يصلح للاخبار به أصلا كفي فان الخبر به في قولنا زيد في النار هو حصل أو حاصل

الانترامي خارجة عن المعنى المطابق وذلك لأن المركب من الداخل والخارج خارج * قلت دلالة كل جزء المعنى الانترامي اما ان تكون التزامية أو قضائية أو مطابقة وعلى التقدير الثلاث يثبت

لكل الجزء من اللفظ مدلول مطابق ولا بد أيضاً أن يكون الجزء الآخر من اللفظ مدلول مطابق آخر كما يبينه فيلزم التركيب بمحسب المطابقة قطعاً (قوله فان لم يصلح لان يجز به وحده فهو الاداة)

أقول يشكل هذا بمثل الضائر المتصلة كالالتقى ضربا والواو في ضربوا والكاف في ضربك والياء في غلامي فان شيئاً من هذه الضائر لا يصلح لان يجز به وحده وربما يجاب عنه بان المراد من عدم صلاحية

باعتبار المعنى المطابق لم لا يجوز ان يكون مدلولاً قضائياً أو مطابقاً له ومن هذا تيزبان ما قيل ان الارلى قديم هذا السؤال على السؤال السابق وهم وما قيل ان هذا السؤال غير متجه انليس المقصود ان جزء

اللفظ اذا دل على جزء المعنى الانترامي لم يكن ان تكون تلك الدلالة التزامية بل المقصود انه لا بد في التركيب باعتبار المعنى الانترامي من ان يكون دلالة أحد الجزئين من اللفظ من غير تعيين على ما يفهم منه دلالة التزامية

والا لم يكن لمجموع المعنيين مدلولاً لانترامياً فانه لا اسم للملازمة المذكورة بقوله واللام يمكن مجموع المعنيين مدلولاً لانترامياً لموازان ان يكون لا حد جزئي اللفظ دلالة على أحد جزئي المعنى الانترامي بالتضمن أو المطابقة

ولا يكون للجزء الثاني من اللفظ دلالة على الجزء الثاني منه أصلاً ويكون مجموع المعنيين لازماً بينهما لمجموع معنى اللفظ المركب كالجسم الماشي فانه مدلول الانترامي للحيوان الناطق والجزء الاول منه يدل على الجسم فتضمن

ولا دلالة للناطق على الماشي أصلاً ومجموع المعنيين مدلول الانترامي لكونه خارجاً عن المعنى المطابق للحيوان الناطق (قوله لان المركب من الداخل والخارج خارج) يعني انه ليس نفسه ولا جزءه (قوله قلت الى آخره)

جواب بتقدير الدليل بحيث لا يرد عليه المنع المذكور (قوله اما ان يكون التزامية الى آخره) وذلك لانه دلالة اللفظ بالوضع وهي منحصرة في الاقسام الثلاثة فاقبل انها ليست شيئاً منها لانه دلالة من حيث انه جزء المعنى

الانترامي لان من حيث انه لازم الموضوع له أو جزءه أو فوضه ليس بشيء لان الكلام في دلالة الجزء اللفظ على جزء المعنى وكونه جزء المعنى الانترامي بالنسبة الى المركب لا يكفي في دلالة الجزء عليه كما لا يخفى (قال اللفظ

المفرد) بالنظر الى معنى استعمال فيه فلا يرد قوتها في الحروف وفي الظرفية المخصوصة معني في فان المراد بكلمة في فيها نفسها لامتناها سواء كان حقيقياً أو مجازياً باليدخل في الاداة لفظ هو الذي في قولنا زيد هو

قائم فانه أداة في قالب الاسم مستمرارته وتقصيه في السعدية فاقبل انه تقسم اللفظ المفرد باعتبار معناه المطابق اذ لا يسمى اللفظ باعتبار معناه المجازي بهذا الاسم من بدائع الاوهام لان بدائع الاوهام (قوله يشكل هذا

بمثل الضائر المتصلة الخ) يعني ان جل عدم صحة الاخبار صفة اللفظ مع ان بعضها المعنى يدل على ان الاعتبار عدم صلاحية المعنى له من حيث انه في قالب ذلك اللفظ فتح يرد الاشكال بالضائر المرفوعة المتصلة فانها لكونها فاعلة أبداً لا تصلح للاخبار بها وبالضائر المنصوبة بالفضل والجبر ورة فانها لكونها فضلة أبداً لا تصلح لذلك أيضاً وانما قال بمثل الخ لانه يشكل بالاسماء اللازمة الظرفية أيضاً فانها لا تقع الأمفولا فيه واما ما قيل لانه يشكل بالاعلام الشخصية فبني على ان يراد بالاخبار به المحل

إيجاباً والظاهر شموله للسلب أيضاً وعلى ان الجزئي لا يصلح محله ومبصره الشارح بخلافه في تعريف الجنس

ولا مدخل لي في الاخبار به واما ان يصلح للاخبار به لكن لا يصلح لان يخبر به وحده كلا فان

الاداة لان يخبر بها وحدها انها لا تصلح لذلك لا بنفسها ولا بآثارها وتلك الضمائر تصلح لان يخبر بآثارها فان الالف في ضربا بمعنى هاء الواو في ضربا بمعنى هم والكاف في ضربك بمعنى أنت والياء في غلامي بمعنى أنا وهذه المرادفات تصلح لان يخبر بها وحدها وليس لفظة في مرادفة للظرفية حتي يراد انها لا تكون اداة أيضاً وذلك لان لفظة الظرفية معناها مطلق الظرفية ولفظة في معناها ظرفية مخصوصة معتبرة بين حصول زيد وبين الدار وهذه الظرفية الخاصة المعتبرة على هذا الوجه لا تصلح لان يخبر بها أو غيرها بخلاف معنى الظرفية المطلقة فانه صالح لما وقس على ذلك معنى لفظة من ومعني لفظة ابتداء ولو قيل الاداة ما لا يصلح لان يخبر بها أو يخبر عنها لم ترد الضمائر التي وقست غيرها عنها كالالف والواو والتاء في ضربت لم يحتاج في ضربك وغلامي الى التأويل المذكور ولو قيل اللفظ المفرد اما أن لا يصلح معناه لان يخبر به وعنده وحده فهو الاداة لم يحتاج الى تأويل فان الضمائر المتصلة المذكورة بما يصلح معناه لان يخبر به وحده وان لم تصلح نفسها للاخبارية (قوله ولا دخل لي في الاخبار به) أقول قيل عليه ليس المقصود من زيد في الدار الاخبار عنه

(قوله انها لا تصلح الى آخره) بناء على انها في مقابلة قولنا وان صلح لذلك والبتاد منه صلاحية الاخبار به في الجلة ولو جرداه (قوله وهذه الخ) بخلاف الاداة فانه لا مرادف لها (قوله) وليست لفظة في الخ) دفع توهم ان الحروف لها مرادفات أيضاً يعبر عنها بها عند تفسير معانيها كما يقال في للظرفية ومن للابتداء والى الانتهاء (قوله مطلق الظرفية) فلا تكون مرأة للملاحظة الطرفين متعلقة بينهما وان كان مستلزما لتغلها اجالا (قوله ظرفية مخصوصة الخ) أي النسبة الى الطرفين مأخوذة فيها وهذا القيد بيان لواقع ومناطق الفرق قوله معتبرة الخ أي معتبرة من حيث انها رابطة بينهما مرأة للملاحظة أحدهما بالقياس الى الآخر فلا تكون مستقلة بالمفهومية صالحة للحكم عليه وبه فاندفع ما قيل ان كلامه قدس سره يدل على ان مناطق الفرق الاطلاق والحصوصية وليس كذلك بل مناطه الاستقلال بالمفهومية وعدمه وكيف يتوهم ذلك وان قوله وهذه الظرفية مخصوصة المعتبرة على هذا الوجه الخ يتبادي بان مناطه الاعتبار المذكور (قوله لم يحتاج الى آخره) قيل الظاهر انه لا احتياج فيها أيضاً الى التأويل لوقوعها مخبراً عنها في قولك انك عالم وضربي زيداً وليس بشئ لان الضمائر للتصوية المتصلة بالفصل قسم الضمائر للتصوية المتصلة بالحرف على مائ الكافية فصلاحيه أجدها للاخبارية لا يستلزم صلاحية الآخر والضمير في ضربي مجرور ليس مخبراً عنه ثم انه مخبر عنه من حيث المعني والسكرام في صحة الاخبار باللفظ وكذا الجواب في قولك علمني مطلقاً واما ما قيل من انه يصلح للاخبار بالكاف في علمتني أي علمتني نفسك من غاية الاعتماد بيني وبينك فوقوف على صحة هذا القول والظاهر عدمها اذ مفعولي اتصال القلوب في الحقيقة مفعول واحد وهو المصدر المأخوذ من المفعول الثاني مضافا الى الاول لان معنى علمت زيداً قائماً أو انساناً علمت قيامه أو انسانيته وفي المثال المذكور لا يمكن ذلك (قوله اما ان لا يصلح معناه) يعني لو زيد لفظ المعني في التعريف لم يحتاج الى التأويل لانه يكون التعريف صريحاً في ان ذلك صفة للمعني في نفسه لا مدخل للفظ فيه ولا شك في ان معاني الضمائر المذكورة لاستقلالها بالمفهومية تصلح لذلك بخلاف الاداة (قوله لم يحتاج الى تأويل) لا دخل الضمائر المذكورة لانه

(قوله ولا مدخل لي في الاخبار به) فيه ان المخبر به ليس مطلق الحصول بل الحصول المقيد بالظرف في لها دخل في الاخبار كلا الا ان يقال من أحكام الخبر الرفع في آخره والرفع سابق على في فلم يكن جزءاً من الخبر بخلاف لاجز فان الرفع واقع بعدها وهذا الجواب منظور فيه لجانب اللفظ لاجانب المعني والا فلمعني باقى على أشكاله لان المخبر به الحصول المقيد بالظرف (قوله لا يصلح لان يخبر بها) نحو زيد كان ثابتاً وفي هذا اشارة الى ان تعريف الحرف غير مانع وتعریف الفعل غير جامع

الخبر به في قولنا زيد لاجر هو لاجر فلا له مدخل في الاخبار به ولعلك تقول الافعال الناقصة لا تصلح لأن خبر بها وحدها فيلزم أن تكون أدوات فتقول لا بد في ذلك حتى أنهم قسموا الأدوات الى زمانية وغير زمانية والزمانية هي الافعال الناقصة وغاية ما في الباب أن اصطلاحهم لا يطابق اصطلاح النحاة وذلك غير لازم لأن نظرهم في الالفاظ من حيث المعنى

بالحصول مطلقا بل بالحصول في الدار فلا بد أن يكون لفظه في جزء من الخبر به في المعنى كما أن كلمة لا في زيد لاجر جزء من أجزاء الخبر به فلا فرق بينها وهذا كلام حق لكن الناحية نظر الى جانب اللفظ فوجد الرفع الذي هو حق الخبر به في هذا التركيب حاصل في الجزء الآخر المقدر قبل كلمة لا حكم بأن الخبر به قد تم قبلها ووجد الرفع في لاجر حاصل ببدلها جزء من الخبر به (قوله حتى أنهم قسموا الأدوات الى زمانية وغير زمانية) أقول يعني أن القوم في أول باب القضاء ذكر أن الرباطين الموضوع والمحمول أداة وقسموا الرباطة الى غير زمانية وهي ما لا يدل على زمان أصلا كقولك قولك زيد هو قائم والى زمانية وهي ما يدل عليه ككان في زيد كان قائما قبل ذلك على أنهم عدوا

لا يحتاج الى تأويل أصلا فانه يحتاج الى تأويل الاخبار بالاسناد لدخول أضرب ولا تضرب بل قول لا تأويل لها لان الاخبار منها في اللغة الاعلام ولا شك أن الانشاء يصح أن يعلم بها النسبة الذهنية (قال لان ما لا يصلح الخ) يعني أن الإراد للتنبيه على أن الأداة قبله (قوله فلا بد أن يكون في جزء الى آخره) وذلك لان التيد جزء من مفهوم المقيد وإن كان خارجا عما يصدق عليه (قوله كما أن لا جزء عن الخبر به) وما قيل من أن معنى لا غير مستقل وضم الغير المستقل الى المستقل لا يوجب الاستقلال فلا يصح الاخبار بلا حجير وأما وقع هنا جزاء باعتبار قوله الى التي الطلبي الذي هو مستقل الا يرى أن المعنى للمطابق للعلل غير مستقل لعدم استقلال النسبة التي هي جزء منه فليس بشيء لان المعنى الغير المستقل إذا ضم الى أمر يحتاج اليه في الاستقلال يصير المجموع مستقلا في المفهومية بمعنى أنه لا يحتاج في مقوله الى الضميمة * نعم ضمه الى غير ما يحتاج اليه لا يوجب كضم النسبة التي في الفعل الى الحدث والزمان بخلاف ما لو ضم الى الفاعل فانه يصير مستقلا كما لا يخفى (قال لا تصلح لأن خبر بها) لانها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فالخبر بها هو الصفة وملولها التقرير وخص النقص بالافعال لان مشتقاتها ومصادرهما تقع خبرا بها وخبراً عنها كما لا يخفى (قال فيلزم أن تكون أدوات) مع انها افعال (قال لا بد في ذلك) أي في دخولها في الأدوات مع كونها افعالا غاية ما يلزم أن تكون أدوات عندهم افعالا عند النحاة (قوله يعني أن القوم الى آخره) أي ليس مراد الشارح أنهم قسموا الأدوات صريحا الى القسمين فانه خلاف الواقع بل أراد أنه لزم ذلك من كلامهم لزوما لا خفاء فيه لانهم سمو الرباطة أداة وقسموا الرباطة الى القسمين ويعلم منه أن الأداة منقسمة عندهم الى قسمين بلا خفاء (قوله وقسموا الرباطة) أي الرباطة التي هي اللفظ كما صرح به في السمدية حيث قال اللفظ الدال على النسبة الحكمية يسمي رباطة وربطها المحمول بالموضوع وزعموا أنها أداة دلالاتية على معنى غير مستقل فاندفع ما قيل أنهم جعلوا الرباطة أداة بمعنى عدم الاستقلال بالمفهومية لا بمعنى أنه لفظ مفرد يدل على معنى لا يصلح لأن خبر به بدليل أنهم جعلوا الحركة رباطة وما قيل أنهم لم يصيروا بين الأداة قد تكون اسما وقد تكون كلمة بل

(قوله فتقول لا بد الخ)

أي قد دخولها في تعريف

الأداة لا يصير غير مانع

بل صيره جامعا (قوله

حتى أنهم قسموا الأداة

الخ) فيه أن القسم انما

هو في الرباطة وسموا

الرباطة أداة فالرباطة هي

السمي والأداة اسم فالنصير

واقع في المسمى لاقى الاسم

وأوجب أن المراد بالأداة

معناها لا لفظها لان الرباطة

وقعت مسمى (قوله وذلك)

أي ما ذكر من الموافقة

والمناسبة أي مطابقة المذهبين

غير لازم وهذا صادق

بوجودها لكن المراد

عدم وجودها فالقصد أن

المخالفة فرع عن عدم اللزوم

وعدم اللزوم أصل فالنقص

لهذا الأصل (قوله لان

نظرهم في الالفاظ الخ)

حاصله أن نظرهم للمعاني

بحسب الذات ونظرهم

للالفاظ بالذات بدل

لاجل اقادة المعاني

(قوله من حيث اللفظ نفسه) (٢٠٤) ظاهره أن النحاة لا يلتفتون للمعاني مطلقاً لا بالذات ولا بالتبع فذلك لم يعبر

ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه وعند تغاير جوهي البحثين لا يلزم تطابق الاصطلاحين وإن صلح لأن يخبر به وحده

الأفعال الناقصة أدوات (قوله ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه) أقول لأن مقصودهم تصحيح اللفظ فلما وجدوا الأفعال الناقصة أنها تشارك ماعداها من الأفعال المسماة بالتامة لتماها مع قاعها كلاماً في كثير من العلامات والأحوال اللفظية جعلوها أفعلاً وأما القوم فقد وجدوها أن معانيها توافق معاني الأدوات في عدم صلاحية الأخبار بها وحدها أدرجوها في الأدوات وإن كانت متميزة عن سائر الأدوات بالدلالة على الزمان ولذلك سماها بعضهم كالت وجودية لأنها تدل على الثبوت ومن ثم قيل الأولى أن تربع القسمة ويقال اللفظ المفرد أما أن يكون معناه غير تام أي لا يصلح لأن يخبر به وحده ولا عنه وأما أن يكون معناه تاماً أي يصلح لأحدهما أو كليهما معاً والأولى أعني الغير التام أما أن لا يدل على زمان أصلاً فهو الأداة وأما أن يدل عليه فهو الأفعال الناقصة والثاني أيضاً إن لم يدل على زمان يبيته فهو الاسم وأن دل فهو الكلمة وقد يقال أيضاً الأسماء الموصولة لا تصلح لأن يخبر بها وحدها بل تحتاج إلى الصلة في ذاتها فيجب أن تكون أدوات ويحجب بأنها صالحة لذلك لكنها لا يهاهما تحتاج إلى صلة بينهما فالعسكوم به وعليه هو الموصول والصلة خارجة عنه ميتة له (قوله وإن صلح لأن يخبر به وحده الخ)

أما قد تكون في قالب الاسم وقد تكون في قالب الكلمة ويون بعيد بين المعنيين وعلى تقدير التسليم يلزم أن يكون هو أداة فوهم لانه لا يمكن تقسيم الأداة إلى الاسم والكلمة بل إلى ما يكون في قالبها وفي صورتها وباعتبار المعنى أداة (قال وذلك غير لازم) فيجوز تركه إلا أن التطابق أولى وأحسن ولا بعد في ترك الأولى (قال لأن نظرم في الألفاظ من حيث المعنى) أي ينظرون إلى المعنى بالذات وإلى اللفظ بواسطة ولا جله والنحاة بالعكس يعني أن المتعطين يبحثون عن أحوال تعرض للفظ من جانب المعنى والنحاة يبحثون عن أحوال تعرض للفظ نفسه فلا يرد ما قيل أنهم قالوا في وجه حصر الكلمة إلى أقسامها لأنها إما أن تدل على معنى إلى آخره لأن الدلالة المذكورة حال تعرض للفظ نفسه لا دخل تعرض له من جانب المعنى كالكلمة والجزمية (قوله لتماها) تعليل للمساواة لتامة والمراد بالكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد (قوله في كثير من العلامات الخ) متعلق بيشاركوهي دخول قد والسين وسوف والنواصب والجوازم والحق الضائر وتاه التأنيث الساكنة والاقسام إلى الماضي والمضارع والامر والتهي وغير ذلك (قوله ولذلك) أي لدلالها على الزمان كالكلمات التامة سموها كالت ولعدم صلاحيتها للأخبار ضموا إليها وجودية أي دالة على ثبوت أخبارها لاسمائها (قوله ومن ثم الخ) أي لأجل كونها ذات جهتين لا يحسن أدرجها في شيء منها (قوله أما أن يكون معناه) أعم من المطابق والتضفي وكذا في مقابله (قوله وقد يقال أيضاً) أي كما يقال أنه يلزم أن يكون الأفعال الناقصة أدوات وتعلقه بقوله يشكل باتساق الضائر المتصلة وهم (قوله لا يهاهما يحتاج الخ) فلا يحتاج إلى الصلة لازالة الإبهام والأفادة التامة لا لصحة

هذه الجينية في جانب المعنى وهو مشكل الأثرى لقولهم اللفظ الدال على معنى أما أن يدل على معنى في نفسه وأما أن يدل على معنى في غيره الخ فقد التقوا المعنى وأحييت إن دلالة اللفظ على المعنى راجعة للفظ من حيث ذاته لا من حيث المعنى فهذا التسميم لا يقتضي التفاتهم للمعنى بخلاف وصف اللفظ بالكلمة والجزمية فانه من حيث المعنى (قوله وإن صلح لأن يخبر الخ) قد تقدم أنه قدم الوجودي على المسمى ثم بعد ذلك عكس ونكتة ذلك أن لو قدم الوجودي فلا يخلو حاله أما أن يذكر ما يتعلق به بتمامه من القسامين ثم يذكر المسمى أولاً بأن يتوسط المسمى بين قسمي الوجودي فإن كان الأول لزم التباعد بين القسمين فيؤدي إلى الانتشار وإن كان الثاني لزم تفرقه والتكرار في القسم الوجودي والحاصل أنه لو قدم الوجودي

(قوله وصيغته) عطف مرادف (قوله معين) سواء كان ذلك المعين واحدا كضرب أو غير واحد كما في يضرب قاله دال على متعدد وهو الحاصل والاستقبال بناء على القول بأنه يدل على الامرين حقيقة ولكن التحقيق أنه إنما يدل على الزمان المستقبل بطريق الوصف (قوله أو لا يدل) صادق بعدم الدلالة أصلا وبالدلالة على الزمان بالجوهر (قوله كزيد وعمر) مثل مثالين إشارة لما كان مدلوله ذاتا ومعنى وكان الأولى أن يزيد ومعنى وزمانا لاجل أن يكون مثلا لجميع ما دخل تحت إلا (قوله والمراد بالهيئة والصيغة) إنما عبر بالمراد ولم يقل والهيئة كدلالة الانسان (٢٠٥) والصيغة يطلقان على الهيئة

الحاصلة للحروف والحروف فالجواب
قاما أن يدل بهيته وصيغته على زمان معين من الازمنة الثلاثة كضرب ويضرب فهو الكلمة أو
لا يدل فهو الاسم كزيد وعمر * والمراد بالهيئة والصيغة الهيئة الحاصلة للحروف باعتبار تقديمها
وآخرها وحركاتها وسكناتها وهي صورة الكلمة والحروف مادتها * وإنما قيد حد الكلمة بها
لاخراج ما يدل على الزمان لا بهيته

أقول هذا القسم لكون مفهومه وجوديا كان أولى بالتقديم من القسم الذي قدمه لكون مفهومه
عديما لكن هذا القسم الوجودي ينقسم الى قسمين فلو قدم قاما أن ينقسم الى قسمين أولا * ثم يذكر
ما هو قسمه فيلزم تباعد القسمين وذلك يوجب الانتثار في الفهم واما أن يذكر ما هو قسمه في عقبه
ثم يعاد الى تقسيمه ثانيا وذلك يوجب تكرارا في ذكر القسم الوجودي كما في عبارة الكافية في
تقسيم الكلمة الى اجسامها فاختر هنا تقديم المسمى احترازاً عن المحذورين * واما في قسم القسم
الثاني اعني تقسيم ما يصلح لأن يميز به وحده الى قسميه فقد روعي تقديم الوجودي اعني الكلمة
على المسمى اعني الاسم اذ لا يحذور هنا (قوله كضرب ويضرب) أقول والاول مثال لما يدل بهيته
على الزمان الماضي والثاني لما يدل بهيته على الحاضر وعلى الزمان المستقبل أيضا لكونه مشتركا بينهما

الاخبار (قوله لكون مفهومه وجوديا) أي مفهومه المختص به وهو الذي به يمتاز عن قسميه والا
فالغرض الذي هو المقسم معتبر في مفهومه وهو عدي (قوله لكن هذا القسم الى آخره) يعني
تقديم الوجودي أولى اذا لم يعارضه مائع كزوم الانتثار أو التكرار فيما نحن فيه واما اذا عارضه
مائع فلك الحيار في رعاية المانع وفي رعاية الوجودي فان في كل منهما ترك ما هو الاثني في باب
التعليم من وجه واثباته من وجه (قوله احترازاً عن المحذورين) أي كليهما أي بخلاف ما اذا
آخر العدمي فانه يحصل الاحتراز عن أحدهما (قوله مثال لما يدل بهيته على الزمان الحاضر الخ)
دفع توهم أن يضرب مثال على تقدير كونه حقيقة في أحد الزمانين مجازاً في الآخر بناء على ما سبق
الى الوهم من أن الدلالة على أحد الازمنة عدم الدلالة على الاثنى (قال قاما أن يدل بهيته الخ)
أي بشرط أن يكون في مادة موضوعه تصرف فيها فلا يرد نحو خرق وحجر قائما على هيئة
ضرب مع عدم دلالتها على الزمان وللتبني على ذلك قال بهيته ولم يقل هيته (قال بهيته وسينته
الخ) الهيئة في اللغة بيكر ونهاد وفي العرف الصفة والصيغة اسم للحالة الحاصلة من الصوغ بمعنى
در كالبديع كداخته أو بمعنى آماده كردن أو بمعنى يبدا كردن وفي العرف اسم للحالة المخصوصة

وتضرب متحدة اذا علمت هذا فتقول هل أراد بالهيئة الشخصية التي لا يتغير دلالتها على الزمان أو التوعية وكلامه الآتي يدل على
الثاني حيث جعل اختلاف الهيئة لازماً لاختلاف الزمان ولو أراد بالهيئة الشخصية لورد لها لا يكون معها اختلاف الزمن والمراد
بالحركات الحركات الأصول لا البارضة لتحذو عراب أوبتاه أو اعلال فلا مدخل لحركة الباء من ضرب ولا يرد سكن الباء
من ضربت وكبر القاف في قيل لانهما قيات من الاعلال والحاصل أن الملتفت له الهيئة التي لها دخل في اختلاف الزمان وهي
التوعية لا الشخصية والمراد بامادة الأصول

بل بحسب جوهره ومادته كالزمان والامس واليوم والصباح والفوق فان دلالتها على الزمان
بجوادها وجواهرها لا يهايتها بخلاف الكلالات فان دلالتها على الزمان بحسب هيأتها

(قوله بل بحسب جوهره ومادته كالزمان الخ) أقول لم يرد بذلك ان الجوهر وحده دال على تلك الازمنة
حتى يرد انه يلزم من ذلك أن يكون هاليل الزمان بل سرها دالة على ما يدل عليه لفظ الزمان وهو باطل
قطعا بل أراد ان الجوهر له مدخل في الدلالة على الزمان بخلاف الكلمة فان الهيئة هناك مستقلة بالدلالة

للحروف وعطف الصيغة على الهيئة لتفسير لشهرته في المعنى المراد (قال زمان معين الى آخره)
قيد التبيين بيان للواقع لا احتراز اذ لا يدل بيته على الزمان الغير المعين (قال والمراد الى آخره)
لم يقل والهيئة والصيغة الهيئة الحاصلة الخ لان الهيئة يطلق بمعنى الصفة مطلقا والصيغة قد
تطلق على مجموع الهيئة الخصوصية والمادة (قال الهيئة الحاصلة الخ) تحقيقه ان الصيغة الشخصية
عبارة عن الهيئة الشخصية الحاصلة للحروف المعينة الاصلية والزائدة بالاعتبار المذكور والصيغة
الصفية عن الهيئة الحاصلة بالاعتبار المذكور للحروف الاصلية والزائدة من حيث انها أصلية وزائدة
مع قطع النظر عن خصوصها والصيغة النوعية عن الهيئة الحاصلة بالاعتبار المذكور للحروف الاصلية
من حيث انها كذلك وهي الدال على الزمان فاهية الحاصلة للحروف الاصلية لاصالتها ماهية
الصيغة والاختلاف فيها موجب لتووعها وما يحصل بالحروف الزائدة أو بخصوصية الحروف الاصلية
خارج عن ماهيتها والاختلاف فيها موجب لاختلافها اصنافا واشخاصا اذا عرفت هذا فقول
للمراد بالهيئة الصفة والحروف أهم من أن يكون في الحال أو في الاصل كفي وفيه اشارة الى
ان هيئة اللفظ الذي على حرف واحد كهيئة الاستهتام لا يطلق عليه الصيغة والميان الهيئة الحاصلة
للكلمات باعتبار التقدم والتأخير كبد الله وتأبط شرا عليين لا يسمي صيغة ثم ان جعل تعريفا
لمطلق الصيغة بالحروف على اطلاقها وان جعل تعريفا للصيغة الدالة على الزمان فالمراد بها الحروف
الاصلية وذكر التقدم والتأخير كليهما للتنبيه على ان لكل منهما مدخلا في حصول الهيئة كانه
قبل اعتبار ترتيبها في اللفظ واضافة الحركات والسكنات الى الضمير لجرد الارتباط على التقدير الاول
وحركة الحرف الاخير داخلية فيها ضرورية لانها موجبة لاختلاف الشخص وعلى التقدير الثاني للاختصاص
أي التي لها اختصاص بتلك الحروف بان لا تكون لمروض عارض كحركة آخر الكلمة وسكونه
لكونها بسبب عارض البناء أو الاعراب والتغيرات الحاصلة في الصيغة باعتبار الاعلال كما في قول
واعتبار المجاورة كما في استعمل حيث سكن الفاء فلزوم توالي أربع فتحات وباعتبار التوافق كما في
ضربا وضربوا فان شيئا منها لا يوجب اختلاف الصيغة فوفا ثم ان اعتبار الحركات والسكنات في الصيغة
لا يقتضي اعتبارهما معا حتى يخرج نحو ضرب فان الواو لمطلق الجمع لا للمعنة وبما ذكرنا اندفع
الشكوك التي عرضت لبعض الناظرين فابتهج بها * لكن بقي بحث ذكره قدس سره في حواشي المطالع
وهو انه يلزم ان تكون صيغة نحو تكلم ويتكلم واحدة بالنوع لعدم اختلاف بينهما الا باعتبار
حركة الاخر وهو غير معتبر والجواب ان الاصل في فاء المضارع السكون نص عليه الشيخ الرضى
في شرح الشافية في بحث كسر حروف المضارعة (قوله فان الهيئة هناك الى آخره) يعني ان
المراد بقوله فان دلالتها على الزمان بحسب هيأتها استقلالها بالدلالة بشهادة الدليل فيكون المراد بقوله

(قوله كالزمان والامس الخ) يقتضي كون حروف
زمان تدل على زمن ولا
دخل للهيئة ان تكون تلك
الدلالة موجودة مطلقا
ولو تقدم بعض الحروف
على الآخر وأجيب بأن
الجوهر له دخل فلا ينافي
ان الهيئة كذلك (قوله
الصباح شرب اللبن صباحا
والفوق شرب اللبن ليلا)
فهما يدلان على الزمان مع
غيره والامس يدل على
الزمان المعين المقيد بالمضي
واليوم يدل على زمان معين
مطلقا فكيف تعدل الامثلة
الاشارة لذلك (قوله بحسب
هيأتها) أي فقط

الح) فصار اختلاف الهيئة مستلزما لاختلاف الزمان وهذا اشار الى ان المراد بالهيئة الهيئة النوعية فلا يرد ضرب بالبناء للفاعل بالبناء للمفعول ولا يرد ضرب وضربت وامضرب ولم تضرب فقد اُخذ زما مع اختلاف الهيئة النوعية وأجيب بأن المراد اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة في الكلمات وامام يضرب فربك أو ان المراد الكلمات بقطع النظر عن المقيدات وحيث قد فلم يضرب وضرب قد اختلفا زمانا والجواب الثاني أحسن لان الدال على المتني يضرب ولم يقترن على ذلك (قوله وان اُخذت المادة) أي هذا اذا اختلفت المادة بل وان اُخذت فالاول كضرب وبأكل فلهما قد اختلفا زمانا وحيث فظاهاه النظر للمادة في الجلة فذلك بالغ عليها فالاول جملها للحال لان المتشبه له في الدلالة الهيئة فقط فلا داعي للنظر للمادة والشهادة لأنهم الآن عند اتحاد المادة (قوله واتحاد الزمان الح) يرد عليه يضرب ولا تضرب فان

بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وان اُخذت المادة كضرب ويضرب فأتحد الزمان عند اتحاد الهيئة وان اختلفت المادة كضرب وطلب فان قلت ضلي هذا يلزم أن تكون الكلمة مركبة لدلالة أصنافها ومادتها على الحدث وهيئتها وصورتها على الزمان فيكون جزؤها دالا على جزء معناها على الزمان كما سيذكره واعترض عليه بان دلالة الكلمة على الزمان بالصيغة ان صحت فأتاها صحت في لغة العرب دون لغة العجم فان قولك أمد وأيد متحدان في الصيغة ومختلفان في الزمان وقد قدم ان نظر الفن في الالفاظ على وجه كلي غير مخصوص بصفة دون أخرى وأجيب بأن الاحكام باللغة العربية التي دون بها الفن غالبا في زماننا أكثر فلا بد في اختصاص بعض الاحوال بهذه اللغة كما مرث اليه الاشارة (قوله بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وان اُخذت المادة كضرب ويضرب) أقول رد عليه بان صيغ الماضي في التكلم والحطاب والفتية مختلفة قطعا ولا اختلاف في الزمان بل قول صيغة المجهول من الماضي غائلة لصيغة المعلوم وصيغته من التثاني المجرد والمزيد والزباني مختلفة بلا اشتباه وليس هناك اختلاف زمان فليس اختلاف الصيغة مستلزما لاختلاف الزمان حتى يتم شهادته على ان الدال على الزمان هو الصيغة (قوله واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة) أقول رد عليه أيضاً بان صيغة المضارع تدل على الحال

فان دلالتها على الزمان بموادها لا يهتبط بها ان للمادة مدخلا فيها بقرينة المقابلة والمقصود نصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر (قوله كما سيذكره) بقوله بشهادة اختلاف الزمان الى آخره (قوله فان قولك أيد وأمد متحدان) فلا يصح كلما اُخذت الصيغة اتحاد الزمان وان اختلفت المادة واما النقص بكفت ورففت وخاست فغير وارد حيث اختلفت الصيغة مع عدم اختلاف الزمان فلا يصح قولكم كلما اختلفت الصيغة اختلف الزمان وان اُخذت المادة لاختلاف المادة فيها (قال بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة) أي في الكلمات فلا يرد انه ليس اختلاف الزمان بين المصدر والماضي مع وجود اختلاف الهيئة وكذا لا يرد ان نحو لم يضرب وضرب مختلفان في الهيئة مع عدم اختلاف الزمان لان لم يضرب ليس بكلمة بل هو مركب من الاداة والكلمة وكذا الحال في قوله واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة فلا يرد ان لم يضرب ولا يضرب متحدان في الصيغة مع عدم اتحاد الزمان لائ كليهما من المركبات فتدبر فانه من المزالقي (قال وان اُخذت المادة) الظاهر مع اتحاد المادة اذا لا يكتفى بفرض اتحاد المادة في الشهادة وليس بيقضي أعني عدم الاتحاد شهادة فضلا عن ان يكون أولى بها وكذا الحال في قوله وان اختلفت المادة (قوله رد عليه الح) قد ظهر لك بما ذكرنا في تحقيق معنى الصيغة اذ فاعه لأنه اختلاف صنف اذ هو باعتبار حال الفاعل أو باعتبار الحروف الزائدة واما اختلاف الثلاثي والزباني المجردين فهو من حيث المادة والصيغة والكلام في اختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة مع اتحاد المادة وما قيل في الجواب انه لا اختلاف في صيغ الماضي الا باعتبار آخر الماضي ولا اعتداده به في الصيغة أصلا فان أراد انه لا اعتداده به في الصيغة أصلا فباطل لتحقق الاعتداده به حيث قالوا صيغ الماضي يلفظ الجمع وإن أراد انه لا اعتداده به في الصيغة الدالة على الزمان فلا بد من بيان يظهر به الفرق بين الصيغ الدالة وغيرها حتى يتم الجواب والفرق ما حققناه وكذا الجواب بان المراد باختلاف الصيغة ان يتبدل ما عين الماضي بما عين المستقبل اجمال لا يوجب

فتقول للمعنى من التركيب ان يكون هناك أجزاء مترتبة مسموعة

والاستقبال على الاصح وليس هناك اختلاف صيغة فالأولى أن يقال ما يصلح لان يجبر به وحده
أما ان يصلح لان يجبر عنه أيضاً أولاً والأول الاسم والثاني الكلمة فان قلت يلزم من ذلك أن
يكون اسماء الأفعال كملت قلت لا يبعد في ذلك لأن ههنا اذا كان بمعنى بعد ينبغي ان تكون كلمة
مثله وأما عند النحاة ايها اسماء فلامور لفظية وبالجملة كل ما يصلح معناه حقيقة لان يجبر به وحده
فهو عند القوم أداة سواء كان عند النحاة فعلاً كالافعال الناقصة أو اسماً كاذ وأذا ونظائرهما وكل ما يصلح
لان يجبر به وحده ولا يصلح لان يجبر عنه فهو عندهم كلمة وإن كان عند النحاة من الاسماء فعلى
هذا يكون امتياز الاداة عن أخويها بقيد عدي وامتياز الكلمة عنها بقيد وجودي وعن الاسم
بقيد عدي وامتياز الاسم عنها بقيد وجوديين (قوله مسموعة) أقول أي مرتبة في السمع

التشقي (قوله وليس هناك اختلاف الصيغة) لم يقل مع اتحاد الصيغة كما هو الظاهر إشارة الى ان
الشهادة المذكورة شهادة بالصوران وجوداً وعدمه فبقي قول الشارح واتحاد الزمان عند اتحاد
الصيغة أنه كلما لم يختلف الصيغة لم يختلف الزمان فبدر عليه المضارع حيث تحقق فيه عدم اختلاف
الصيغة مع اختلاف الزمان وأما الجواب بان لم يختلف الزمان فيه لان الدلالة على الزمانين معا
ليس باختلاف في الزمان فبقي على أن يراد بقوله واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة عدم تبدل
الزمان عند عدم تبدل الصيغة فيكون المراد باختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة تبدله عند
تبدله وليس كذلك بل المراد منه تعدده عند تعدده كما في ضرب وضرب فيكون المراد بعدم اختلاف
عدم تعدده ولذا عبر الشارح عنه بالاتحاد وذلك لان المعلوم تعدد الصيغة مع وحدة المادة وقواما تبدل
صيغة الماضي بالمضارع أو بالعكس فغير معلوم من اللغة وإنما هو مجرد اعتبار صرفي (قوله فالأولى
الح) أي اذا بطل شهادة الدليل المذكور على دلالة الكلمة بالهيئة فالأولى ترك القسمة المبينة عليها
وإن يقال في وجه القسمة الح ولم يقل فالصواب لان بطلان الدليل لا يستلزم بطلان المدعي (قوله
يلزم من ذلك) أي من التقسيم المذكور وأما على تقسيم المصنف فهي داخلة في الاسم لعدم دلالتها
بالهيئة على الزمان بل مجموع المادة والهيئة فيها موضوعة للحدث والزمان (قوله ان يكون الى آخره)
لعدم صلاحيتها للاخبار عنها لان النسبة التامة الى الفاعل مأخوذة في مفهومها لكونها بمعنى الماضي
والامر (قوله ينبغي ان يكون كلمة) أي عند المنطق لان نظره في الالفاظ من حيث المعنى (قوله
فلامور لفظية) من كون صحتها مخالفة لصنع الافعال وعدم التصرف فيها ودخول اللام في بعضها
والثبوت في بعضها وكون بعضها مركبة من الجار والجرور واستعمالها مصدراً (قوله وبالجملة) أي
جملة التقسيم وتامه بخلاف ما تقدم فانه كان قسمة لقسم منه (قوله حقيقة) أي من غير تأويل
بمعنى اسمي فان الاداة يصلح اذا أول بمعنى اسمي بان عبر عنه بالاسم كان يقال الظرفية المخصوصة
معنى في كما سيجي (قوله كاذاً ونظائرهما) مما هو لازم الظرفية (قوله فعلي هذا الح) لم يظهر لي
فائدة هذا التثريب الايضاح الواضح (قوله وعن الاسم الح) بخلاف تقسيم المصنف فان امتياز
الكلمة عن الاسم فيه بقيد وجودي وهو الدلالة بهيئة على الزمان وامتياز الاسم عنها بقيد عدي
وعن الاداة بقيد وجودي (قوله أي مرتبة في السمع) أشار بذلك الى ان قوله مسموعة حال

(قوله هي الفاط) أي مركبة من خروف بدليل قوله أو حروف ففي البارة حذف قالاو كزبد قائم والثاني بك ك ان الباء ليست مركبة من حرف وكذا للكاف وما أجزاء (قوله فلانها آلة الضمير راجع للإداة لا بمعنى اللفظ بل بمعنى الكلمة وقوله اما الأداة أي لفظ أداة في الكلام استخدام (قوله واما بالكلمة) أي (٢٠٩) باقظ الكلمة وقوله فلانها أي

الكلمة بمعنى المدلول لا بالمعنى السابق وقوله من الكلم أي مأخوذة من الكلم باعتبار دالها وقوله تكلم الخاطر أي يحركه (قوله هذا اشارت الى قسمة الاسم بالقياس الى معناه) أي وهواه لما كلي أو جزئي فوصف اللفظ بهذين تابع لوصف المعنى بهما فاذا كان المعنى كلياً كان داله متصفاً بالكلمة وان كان المعنى جزئياً كان داله متصفاً بذلك وقوله الى قسمة الاسم أي لا الحرف ولا الفعل وذلك لان الحرف

وهي اللفاظ والحروف والهيئة مع المادة ليست بهذه المثابة فلا يلزم التركيب والتعديد بالمعين من الازمنة الثلاثة لا دخل له في الاحتراز لانه قيد حسن لان الكلمة لا تكون الا كذلك فبهي مزيد ايضاح ووجه القسمة اما بالإداة فلانها آلة في تركيب اللفاظ بعضها مع بعض واما بالكلمة فلانها من الكلم وهو الجرح كأنها لما دلت على الزمان وهو متجدد ومتصرم تكلم الخاطر بتقدير معناها * واما بالاسم فلانه أعلى مرتبة من سائر أنواع اللفاظ فيكون مشتقاً على معنى السمو وهو العلو قال (وحينئذ اما ان يكون معناه واحداً أو كثيراً فان كان الأول فان تشخص ذلك المعنى سمى علماً والا فتواطأ ان استوت افراده النحوية والحارجية فيه كالانسان والشمس ومثلكا ان كان حصوله في البعض أولى واقدم وأهد من الآخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن وان كان الثاني فان كان وضع تلك المعاني على السوية فهو للمشارك كالعين وان لم يكن كذلك بل وضع لاحدهما أولاً ثم نقل الى الثاني وحينئذ ان ترك موضوعه الأول يسمى لفظاً متقولاً عرفياً ان كان الناقل هو اللفظ العام كالأداة وشرعياً ان كان الناقل هو الشرع كالصلاة والصوم واسطلاحياً ان كان هو اللفظ الخاص كاصطلاح النعاة والنظار وان لم يترك موضوعه الأول يسمى بالنسبة الى المتقول عنه حقيقة وبالنسبة الى المقول اليه عجازاً كالاسد بالنسبة الى الحيوان المقترن والرجل الشجاع) (أقول) هذا اشارة الى قسمة الاسم بالقياس الى معناه فالاسم اما ان يكون معناه واحداً أو كثيراً فان كان الأول أي ان كان معناه واحداً فلما أن يتشخص ذلك المعنى بان يسمع بعضها قبل وبعضها بعد (قوله وهي الفاط أو حروف) أقول أراد باللفاظ ما يتركب من الحروف كزبد قائم وبالحروف ما يتقابلها كتكول بك فانه مركب من اداة واسم وكل واحد منهما حرف واحد ولو اكتفي باللفاظ لكفاه لتناولها للحروف أيضاً (قوله ليست بهذه المثابة) أقول وذلك لان المادة والهيئة مسووعتان مما (قوله هذا اشارة الى قسمة الاسم بالقياس الى معناه) قول جعل هذه القسمة مخصوصة بالاسم

من ضمير مرتبة فان كونها مرتبة حال السمع هو ترتيبها في السمع وقائده الاعتراض عن الحركة الإبراهيمية فلان داله على الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة مرتبة في الوجود على الحرف الذي لحقه لكونها صفة له لكنها ليست مرتبة في السمع لان سماع الحركة والحرف معاً (قوله بان يسمع الخ) لا بان تكون مرتبة في القوة السامعة اذ لا ترتب هناك (قوله أراد الخ) لا ما يتلفظ به كيلا يلزم استدراك أو حروف وفي تنبيهه في المركب من القسمين اشارة الى ان قاعدة قوله أو حروف التنبيه على تحقق القسمين (قوله لكفاه الخ) لكنه يخجل عن التنبيه المذكور (قوله مسووعتان معاً) لكن الهيئة تتبع اللفاظ فتكون مقبولة بينهما أيضاً (قوله جعل الخ) حيث قال وحينئذ اما الخ

(٢٧ شروح الشمسية) الحدث ونحو الفاعل واذا كان كذلك فهي غير مستقلة بالمفهومية واما جزء مدلوله الثاني وهو الحدث فهو مستقل والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل واذا كان مجموع مدلوله غير مستقل فلا يصلح لان يحكم عليه بالكلمة ولا الجزئية واما لو حكم بالفعل فهو على ارادة الحذف فقط لا بالنسبة لمجموع الهيئة الاجتماعية فلا كان معنى الحرف والفعل غير مستقل قصر هذا التقسيم على الاسم فان قلت انه يصح ان يقال من معناه جزئي قلت قد رجع الامر حينئذ للاسمية لان المراد لفظه

(قوله أي لم يصلح الخ) هذا وما بعده (٢١٠) تفسير باللازم للتشخص ولعدمه وأما معنى التشخص الحقيقي فهو التبيين

أي لم يصلح لأن يكون مقولاً على كثيرين أو لم يتشخص أي يصلح لأن يقال على كثيرين فإن تشخص ذلك المعنى ولم يصلح لأن يقال على كثيرين كزبد يسمى علماً في عرف النحاة لأنه علامة دالة على شخص معين وجزئياً حقيقياً في عرف المنطقيين وإن لم يتشخص وصلح لأن يقال على كثيرين فهو الكلي والكثيرون أفراد فلا يحلو إما أن يكون حصوله في أفراد الذهنية والخارجية على السوية

لأن أقسام اللفظ إلى الجزئي والكلي إنما هو بحسب انقسام معناه بالجزئية والكلية ومعنى الاسم من حيث هو معناه معنى مستقل صالح للانقسام بهما فإن معنى زيد من حيث هو معناه معنى مستقل يصلح لأن يوصف بالجزئية وبحكم بها عليه وكذا معنى الإنسان يصلح لأن يحكم عليه بالكلية وأما الحرف فإن معناه من حيث هو معناه ليس معنى مستقلاً صالحاً لأن يكون محكوماً عليه أصلاً وذلك

(قوله لأن أقسام اللفظ الخ) أي أقسام اللفظ إليهما ليس باعتبار ذاته فتكون جميع أقسامه متساوية في ذلك الانقسام على ما سيئنه بقوله والسر في ذلك بل هو وصف له باعتبار متعلقة أعني معناه فإنه لتصف بالجزئية والكلية إذا حصل في العقل وأما قبل الحصول فلا يتصف بشيء منهما لانهما من الموارض الذهنية ولذا زاد قيد الصلاح في قوله ومعنى الاسم الخ والافئاسب للموق أن يقول ومعنى الاسم من حيث هو معناه متصف بهما وخلاصة كلامه قدس سره أن معنى الاسم من حيث أنه يعبر به صالح للانقسام بهما فإذا لوحظ ذلك المعنى في قالب الاسم يصح قسمة الاسم باعتباره إليهما ومعنى الاداة والكلمة من حيث التعبير بهما يصلح للانقسام بهما فإذا لوحظ معناه في قالبها لا يمكن للعقل قسمتهما باعتبار ذلك المعنى إليهما بل لابد في القسمة من ملاحظة معناه في قالب الاسم فيكون المقسم أي الوصف النوناني في القسمة الاسم بحيث يتناول الأقسام الثلاثة وللتبني على هذا غير الأسلوب المشهور في القسمة فقال وحينئذ الخ ولم يقل وهو أو الاسم وليس مقصوده قدس سره أن الاداة والكلمة لا يتصان إليهما أصلاً حتى يرد أنه خلاف الواقع كيف وقد نص الشيخ في الفناء بأن الاسم انقسم إلى الكلي والجزئي بمعنى اللفظ المفرد الشامل للأقسام الثلاثة وأنه لا يلزم من عدم أقسام معناه من حيث التعبير بهما عدم أقسامه مطلقاً فيجوز أن يكون ذلك بملاحظته في قالب الاسم كما في الحكم عليه بعدم الاستقلال وإن احتصاص بعض الأقسام لا يوجب التشخيص إذ لا شك في أن الأقسام الباقية تشترك فيها الأقسام الثلاثة (قوله صالح للانقسام بهما الخ) انصاف المعنى بالكلية والجزئية في الذهن انصاف انتزاعي ينزوع العقل منه هذين الوصفين بعد ملاحظته بالقياس إلى كثيرين ولا شك أن انتزاع شيء من شيء يلزمه العلم بكونه منتزعا منه وبالعكس وكذا صلاحته لكل منهما فتتازم صلاحته للآخر فينبغي تلازمهما كس فلذا استدل قدس سره بتحقق صلاحية الحكم بهما على صلاحية الانصاف في معنى الاسم وانتفاء صلاحية الحكم على انتفاء صلاحية الانصاف في معنى الاداة والكلمة فلا يرد أن صلاحية معنى الاسم للحكم بالانصاف لا يستلزم الانصاف في نفسه ولو أريد الحكم المطابق للواقع تمنع ذلك لأنه موقوف على صلاحية انصافه في نفسه ولو سلم فلا نسلم أن انتفاء صلاحية الحكم بالانصاف يستلزم انتفاء صلاحية الانصاف لأن انتفاء اللزوم لا يستلزم انتفاء اللازم (قوله فإن معناه من حيث هو معناه) أي من حيث أنه يعبر به في قالبه ليس مستقلاً أي لا يتحصل ذهنياً ولا خارجياً إلا بالتعلق والحكم عليه من حيث يعبر به بقولنا

(قوله ولم يصلح) لأن يقال عطف تفسير بدليل ما قبله وأنه عطف سبب على مسبب لأن التشخص أي التبيين يتسبب عنه أنه لم يصلح لأن يقال على كثيرين (قوله سمي علماً في عرف النحاة) أي ولا يسمى عندهم جزئياً (قوله لأنه علامة علة) لكونه سمي علماً أي فالعلم مأخوذ من العلامة ويحصل أنه مأخوذ من العلم وحينئذ قسمين له علامة لكونه يعلم به شيء معين (قوله وجزئياً حقيقياً في عرف الخ) أي ولا يسمى عندهم علماً وقد علم من هذا أن كل ما كان علماً عند النحاة كان جزئياً حقيقياً عند المناطقة وهل يلزم العكس أي هل يلزم من كونه جزئياً حقيقياً عند المناطقة أن يكون علماً عند النحاة أولاً قال بعضهم لا يلزم لأنك إذا قلت هذا حيوان أو قلت الحيوان وأشرت إلى معين كان هذا جزئياً حقيقياً ولم يكن علماً ورد بأن المراد الصين من ذات الوضع لا من آل ولا من اسم الإشارة ومعنى التفت

إلى التبيين بالوضع لزم أن ما كان جزئياً حقيقياً علماً عند النحاة (قوله فهو الكلي) تسميته بذلك من تسمية الدال باسم أولاً

الدلول فهو مجاز وكذا قول في قوله جزئياً (قوله يسمى متواطئاً) أي متوافقاً وهذا من وصف الشيء بوصف أفراد له لان الذي يتصف بالتوافق الا فراد يدل قوله بمد لان أفراد متوافقة (قوله من التواطئ) أي مأخوذة من التواطئ. والانساب ان يقدم قوله من التواطئ على قوله لان أفراد فيؤخر العلة على الملول (قوله فان الانسان مستواخ) أي لان الانسان الحيوان الناطق وكل فرد من أفراد استوي في الحيوانية والناطقية أي لا يزيد (٢١١) واحد على آخر شيء منها

(قوله له أفراد في الخارج)

كزيد وعمر وخالد (قوله

وصدقه عليها بالسوية) أي

ولا يصح ان تقول زيدا أقدم

أو أشد في الانسانية من

عمر و فالمراد بصدقه عليها

حمله عليها (قوله بالسوية)

أي متبسة بالسوية (قوله

وصدقه عليها أيضاً بالسوية)

أي فليست الشمس متحققة

في فرد أكثر من فرد

آخر وقول الشارح فان

الانسان له أفراد في الخارج

والشمس لها أفراد في

الذهن الخ هذا يقتضي انا

نوزع في قوله أولاً امان

يكون حصوله في أفراد

الذهنية والخارجية أي

الذهنية في بعض السكيات

والخارجية في بعضها وفيه

ان الانسان له أفراد أيضاً

ذهنية وأجيب بان المراد

بالافراد الخارجية ما يشمل

الذهنية والخارجية والمراد

بالذهنية الغرضية وابن زيد

الذي لم يكن خارجاً هذا

أولاً فان تساوت الافراد الذهنية والخارجية في حصوله وصدقه عليها يسمى متواطئاً لأن أفراد متوافقة في معناه من التواطئ وهو التوافق كالانسان والشمس فان الانسان له أفراد في الخارج وصدقه عليها بالسوية والشمس لها أفراد في ذهن وصدقه عليها بالسوية وان لم تساو الافراد بلم كان حصوله في بعضها أولى أو أقدم أو أشد من البعض الآخر يسمى مشككاً والتشكيك على ثلاثة أوجه التشكيك * بالاولوية وهو اختلاف الافراد في الاولوية وعدمها كالوجود

لان معنى من مثلاً هو ابتداء خصوص ملحوظ بين السبر والبصرة مثلاً على وجه يكون هو آلة للاحظتها ومرتأة لتعرف حالها فلا يكون بهذا الاعتبار ملحوظاً قصداً فلا يصلح لان يكون محكوماً به فضلاً عن ان يكون محكوماً عليه وكذا الفعل التام كضرب مثلاً يشتمل على حدث كالضرب وعلى نسبة خصوصية بينه وبين فاعله وتلك النسبة ملحوظة بينهما على انها آلة للاحظتها على قياس معنى الحرف وهذا المجموع أعني الحدث

معنى الحرف بعدم الاستقلال لا باعتبار تغييره بنفسه فلا تناقض واذا لم يكن صالحاً للحكم أصلاً لا يكون متصفاً بشيء في نفسه كما عرفت (قوله ابتداء خصوص الخ) باعتبار الخصوصية بيان للواقع لا دخل له في عدم الاستقلال بالقهومية بل للمدار كونه ملحوظاً تماماً فان الابتداء المخصوص يصح الحكم به وعليه لانه ابتداء ملحوظ قصداً قيد لمتعلق خصوص وليس مرتأة لتعرف حال شيء ومعنى كونه مخصوصاً انه اعتبر فيه خصوصية الطرفين سواء كان جزئياً حقيقياً كما طرفاه جزئياً حقيقين أو كلياً كما طرفاه كليان (قوله على وجه يكون آلة للاحظتها) أي ملاحظة السبر بالنسبة الى البصرة لا ملاحظة مجموعها وكذا قوله لتعرف حالها وإطلاق الآلة والمرأة عليه باعتبار التشابه بينهما في كون كل منهما غير ملحوظ قصداً (قوله فلا يصلح الى آخره) لان النفس مجبولة على انه يتبع الحكم منها ما لم تلاحظ قصداً (قوله فضلاً الخ) هذا بناء على ان بعض الافعال يصلح لكونه محكوماً به لا لسكونه محكوماً عليه والافعال متساوية في اقتضاء الاستقلال من غير تفاوت (قوله وكذا الفعل التام) احتراز عن الفعل الناقص فانه داخل في الاداة في عدم صحة الحكم عليه وبه (قوله على حدث) قال الرضى يعني بالحدث معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب أولاً كالتلويح (قوله وعلى نسبة خصوصية) وهي النسبة الحكمية التي لا تحصل ذهناً ولا خارجاً الا بذكر الفاعل المبين بخلاف النسبة المطلقة والمخصوصة الملحوظة بالذات فلها تقع محكوماً عليها وبها لانها لا تكون نسبة حكمية بهذا الاعتبار ومرأة للاحظتها حال الحدث بالقياس الى الفاعل (قوله على انها آلة للاحظتها) هذا

موجود في ذهن تحقياً بخلاف أفراد الشمس قائماً على سبيل القرض * فان قلت ان الانسان أيضاً له أفراد فرضية فلم لم ينظر اليها قلت لان الكثرة حاصلة بسبب الوجود في الخارج فلم يمتنع لتلك الافراد في حصول الكثرة (قوله أشد من البعض) أي أشد من حصوله في البعض الآخر (قوله بالاولوية) أي بسبب الاولوية (قوله وهو اختلاف الافراد) لا يصح رجوع الضمير للتشكيك لانه ليس اختلاف الافراد في الاولوية ولا يصح رجوعه للأولوية خلافاً لما قاله بعض الخواشي لان المعنى حينئذ الاولوية اختلاف الافراد في الاولوية اذ هنا تفاوت والتخلص ان يجعل راجعاً للتشكيك ويكون في الكلام جذف أي

وموجب التشكيك اختلاف الافراد الخ (قوله فانه في الواجب) أي فان الوجود في الواجب أم انما كان أم في الواجب من الممكن لأن وجود الواجب ذاتي (٢١٢) بمعنى انه لم يسبقه عدم ولم تؤثر فيه ذات قايمة من حيث انه لم يقع بتأثير الغير

فانه في الواجب أم وأثبت وأقوى منه في المذهب والتشكيك بالتحقق والتأخر هو ان يكون حصول معناه في بعض الافراد متقدما على حصوله في البعض الآخر كالوجود أيضا فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن والتشكيك بالشدة والضعف وهو ان يكون حصول معناه في بعضها أشد من حصوله في البعض الآخر كالوجود أيضا فانه في الواجب أشد من الممكن لان آثار الوجود في وجود الواجب أكثر كما ان أثر البياض وهو قريق البصر في بياض الثلج

مع النسبة للملاحظة بذلك الاعتبار معني غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يحكم عليه بشيء ثم جزؤه أعني الحدث وحده مأخوذ في مفهوم الفعل على انه مسند الى شيء آخر فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به واما باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه ولا يحكم عليه أصلا فالفعل انما امتاز عن الحرف باعتبار اشتراك معناه على ما هو مسند الى غيره بخلاف الحرف اذ ليس له معني ولا جزء معني يصلح لان يكون مسندا به أو مسندا اليه وان شئت اتضح هذه المعاني عندك فبر عن معني من بلفظه ثم انظر هل تقدر ان تحكم عليه أو به ولا هو لا أنك ان تكون في مرة من ذلك وكذا عبر عن معني ضرب بلفظه ثم تأمل فيه فإني تجد انك جعلت الضرب مسندا الى شيء وربما صرحت به أو أومأت اليه واما مجموع الضرب والنسبة المعتبرة بينه وبين غيره فلا يصير محكوما عليه ولا به وكذا عبر عن مفهوم الانسان بلفظه فإني تجد صالحا لان يحكم عليه وبه صلحا لاشبهه فيه قطعا فظهر ان معني الاسم من حيث هو معناه يصلح للاتصاف بالكلية والجزئية والحكم بها عليه واما معني الكلمة والاداة من حيث هو معناها فلا يصلح لشيء من ذلك أصلا لكن اذا عبر عن معناها بالاسم كأن يقال معنى من أو معني ضرب صح ان يحكم عليها بالكلية أو الجزئية وبهذا الاعتبار لا يكونان معني الكلمة والاداة بل معني الاسم فأتضح بذلك ان الاسم صالح لأن

لا ينال ما وقع في مختصر الاصول من ان الجملة موضوعة لقادة النسبة اذ يجوز ان يكون الأمر للملاحظة لأجل الغير مقصودا بالاداة من اللفظ (قوله مع النسبة للملاحظة بهذا الاعتبار) أي باعتبار انها آلة للملاحظة مرآة لتعرف حالها (قوله غير مستقل بالمفهومية) لانه لا يتحصل معناها ذهنا الا بالفاعل المعين الذي هو خارج عن ذلك المجموع بخلاف الصفات فان النسبة التقيدية المعتبرة فيها من جانب الذات المهمة الى الحدث وان كانت آلة للملاحظة الا ان الذات المهمة والحدث داخلان في مدلولها فيكون المجموع مستقلا بالمفهومية منها فيصلح لان يحكم عليه وبه وكذا مدلول هذا والرجل فان ما يحتاج اليه التنيه والترفيف مأخوذ به فيكون مستقلا بالمفهومية (قوله فلا يصلح لان يحكم الى آخره) قبل اعتبار الفاعل لعدم استقلاله بالمفهومية وكذا بعد اعتباره معه لان تلك النسبة تامة مقصودة بالاداة لا يرتبط بشيء الا بعد جعلها غير مقصودة (قوله محكوما به) ولا يصح كونه محكوما عليه لامتناع كون المسند من حيث انه مسند مسندا اليه (قوله لا أنك الى آخره) كما لامرية في عدم صحة جعل كلمة من مسندا اليه أو مسندا (قوله فلا يصلح لشيء من ذلك) أي الاتصاف بالكلية والجزئية والحكم بها عليه (قوله ان الاسم) اي من حيث انه اسم

وانما كان أثبت لامتناع لحرق المعدله فانه لزوال لا يلاحظه فهذا اشارة لفصحة البناء وانما كان الوجود في الواجب أقوى منه في الممكن لان وجود الواجب عين ذاته على كلام بعضهم من ان الوجود عين الوجود أي وحيد فيمتنع الانفكاك بخلاف وجود الممكن فانه غير ذاته فيمكن انتفاؤه عن ذاته فهذه الالفاظ الثلاثة متلازمة والمغايرة بينهما انما هو بحسب المفهوم (قوله حصول معناه) أي معني الكلّي قبل حصوله في الممكن أي وكذلك حصوله في الاب قبل حصوله في الابن (قوله أشد من الممكن) أي أشد من حصوله في الممكن (قوله لأن آثار الوجود) من وجود الواجب المراد بالآثار بالنظر للوجود الحاصل في الواجب الافعال أي كون افعال الله أكثر من أفعالها كما ان أثر البياض التفرق في آتة هل يلزم من التشكيك بالتقدم والتأخر ان يكون تشكيك بالشدة والضعف

أولا ههنا الشارح يقيد الاول ويمكن التمثيل الثاني بحركة الفلك فان حركة الفلك موجودة وذات زيد موجودة أكثر وحركة الفلك سابقة على ذات زيد ووجود زيد أقوى من وجود حركة الفلك لانها قارة ووجود حركة الفلك غير قارة

(قوله أكثر مما هو في بياض العاج) حاصله أنه إنما كان بياض الثلج أشد من بياض العاج لأن تأثيره تفرق البصر الحاصل من بياض الثلج أشد من البياض الحاصل في العاج فلاشبهة إنما هي من أثره هذا حاصل كلامه وفيه أن ظاهر كلامه أولاً أن الاشدية إنما هي منظور لها في ذاته لا باعتبار أثره وأجيب بأن الاشدية المكتوبة بالقات لما كتبت (٢١٢) حقيقة نظر لها في أثره أي

أكثر مما هو في بياض العاج وأما سمي مشككا لأن أفراده مشتركة في أصل معناه ومختلفة بأحد الوجوه الثلاثة فالناظر إليه انت نظر إلى جهة الاشتراك خيله أنه متواطئ لتوافق أفراده فيه وإن نظر إلى جهة الاختلاف أومه أنه مشترك كانه لفظ له معان مختلفة كالذين فالناظر فيه يشكك هل هو متواطئ أو مشترك فهذا سمي بهذا الاسم وإن كان الثاني أي أن كان المعنى كثيرا فاما أن يغالي بين تلك المعاني فنقل

ينقسم إلى الجزئي والكلي المنقسم إلى المتواطئ والمشكك بخلاف الكلمة والأداة وأما الانقسام إلى المشترك والنقول بإقسامه وإلى الحقيقة والجواز فليس بما يختص بالاسم وحده فالتفصيل قد يكون مشتركا تخلق بمعنى أوجد واقتضى وعسمس بمعنى إقبل وادبر وقد يكون منقولا كهلل وصام وقد يكون حقيقة كقتل إذا استعمل في معناه وقد يكون مجازاً كقتل بمعنى ضرب ضرباً شديداً وكذا الحرف أيضاً قد يكون مشتركاً كمن بين الابتداء والتبعض وقد يكون حقيقة كني إذا استعمل بمعنى الظرفية وقد يكون مجازاً كني إذا استعمل بمعنى على والسر في جريان هذه الانقسامات في الالفاظ كلها إن الاشتراك والنقل والحقيقة والجواز كلها صفات الالفاظ بالقياس إلى معانيها وجميع الالفاظ متساوية الأقدام في محبة الحكم عليها وبها * وأما الكلية والجزئية للعتريان في التقسيم الأول فهما بالحقيقة من صفات معاني الالفاظ كما سيأتي وقد عرفت أن معنى الأداة والكلمة لا يصلحان لأن يوصفا بشيئ منهما فإن قلت المشترك ونظائره وإن كانت من صفات الالفاظ حقيقة لكنها تتضمن صفات أخرى للمعاني فإن اللفظ إذا كان مشتركاً بين المعاني كانت تلك المعاني مشتركة فيه قطعاً فيلزم من جريان هذه الأقسام في الكلمة والأداة انقساماً منبهما بتلك الصفات الضمنية وقد تبين بطلان ذلك فالتقسيم يستلزم اعتبار الصفات الصريحة واعتبار الحكم بها على موصولاتها * وأما

(قوله بخلاف الكلمة والأداة) أي من حيث أنهما كذلك (قوله فليس بما يختص بالاسم) بل يجري في الكلمة والأداة أيضاً فتخصيص القسمة بالاسم لثم القسمة الأولى والثانية (قوله قد يكون مشتركاً) الاشتراك والنقل والحقيقة والجواز في الفصل قد يكون باعتبار المادة كالأمثلة المذكورة وقد يكون باعتبار الهيئة كالضارح المشترك بين الحال والاستقبال وصيغ العقود المتقولة من الماضي إلى الأثناء وصيغ الماضي المستعملة في المستقبل لا لئلا على تحقق وقوعه فالمعتبر في الاشتراك والنقل والحقيقة والجواز تعدد الوضع أعم من الوضع الشخصي كوضع المادة ومن الوضع النوعي كما في الهيئة والالفاظ الموضوعة بالوضع العام ليس فيها تعدد الوضع أصلاً لا شخصياً ولا نوعياً فلا يدخل في المشترك على ما فهم (قوله متساوية الأقدام) لتساويها في كونها الالفاظ موضوعاً للمعاني فإن جميعها مستقلة في احضار أنفسها لاحتياج إلى اعتبار ضمنية فيصلح الحكم عليها وبها (قوله وقد عرفت أن معنى الأداة والكلمة) أي من حيث أنه معانها (قوله التقسيم يستلزم إلى آخره) لأنه عبارة عن ضم قيود مختلفة أو متباينة

والجواب أن هذا الاختلاف لما التفت له في الجمل والصندوق وفي النظر عند قسمة مستقلاً وقوله فلهذا سمي الخ فيه إشارة إلى أن تسميته مشككا من باب تسمية الشيء باسم متعلقة (قوله أي أن كان المعنى كثيراً) المراد بالكثير ما زاد على الواحد وأراد بالمعنى ما يشمل الكل والجزئي

بان كان موضوعا لمعني أولا ثم لوحظ ذلك المعنى ووضع لمعني آخر لمناسبة بينهما أو لم يتخلل

الصفات الضمنية فربما لا يلتفت إليها حال التقسيم وإذا أريد الالتفات إليها والحكم بها على معنى الكلمة

الى أمر مشترك فلا بد من اعتبار الصفات العريضة التي تقسم الى المقسم ومن اعتبار الحكم من حيث الصورة وان كان في الحقيقة تصور الاقسام وتنقيشها في الذهن على ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التجريد من ان المعبر في التقسيم انضمام أمر الى المفهوم ليحصل به قسم فلا يكون قضية في الحقيقة بل في الصورة وإذا قصد به الحكم فقد خرج عن حقيقة التقسيم وسار قضية

طبيعية (قوله فربما لا يلتفت إليها) حال التقسيم فضلا عن موصوفتها فيجوز في تقسيم اللفظ الى أقسام القسم الثانية ان لا يلتفت الى صفات المعاني ولا الى المعاني فلا أنصاف لمعني الاداة والكلمة

بتلك الصفات لم فيه صلاحية انه اذا التفت اليه العقل ولا حظ تلك الصفات وجده منصفاهما وذا لا يتوقف على ملاحظته في قالبهما فيجوز ان لا يلاحظ حينئذ في قالب الاسم (قال اما ان يكون

معناه) أي للوضع له بالمعنى العام للوضع ليشمل الحقيقة والجاز أيضا (قال ان كان معناه واحدا) ولا يكون ذلك الا معنى حقيقيا اذ لو كان مجازيا لكان معناه كثيرا لامتناع تحقق المعنى المجازي

بدون المعنى الحقيقي فلا يرد ما قيل ان أريد بالمعنى المطابقي فلا يصح جعل الجاز داخل في الاقسام وان أريد اعم لايصح قوله يسمى علما اذ اللفظ المستعمل في مشخص تجاوزا لا يسمى علما ثم ان

هذا التقسيم مبني على رأي الفاضل بان المضمرات وأسماء الاشارات والحروف موضوعة للمعاني الكلية الا انه شرط استعمالها في الجزئيات فهي داخلية في الكل والى وما على رأي من قال بانها

موضوعة بالوضع العلم للمعاني الجزئية فهي خارجة عن اقسام القسم الاول لعدم كون معناها واحدا وعن اقسام القسم الثانية وهو ظاهر ومن قال انها موضوعة لمان مشخصة فندفعها لانها موضوعة

للمان جزئية داخلية تحت المفهوم الكل الذي هو آلة لوضعها سواء كان مشخصة أولا (قال في عرف النحاة) لانهم يمتحنون عن اقسام المعرفة وعلمية علم الجنس تقديرية فلا يتنافى خروجها عن

تعريف العلم واما اليابون فوطبقهم البحث عن مقتضيات العلمية (قال في عرف المنطقيين) تسمية الدال باسم للدلول واشتهر ذلك بينهم حتى ظن الظاهريون ان الكلية والجزئية من صفات اللفظ

حقيقة واللفظ المستعمل في الجزء الحقيقي تجاوزا كالانسان في زيد لا يسمى جزئيا في عرفهم (قال فهو الكل) تسمية الدال باسم للدلول أيضا كما سيصرح به الشارح وجعل الكل مقابل للجزئي

الحقيقي دليل على ان تسمية اللفظ به فرع تسمية المفهوم بالكل الحقيقي لا فرع تسميته بالكل الاضافي والقول بانه لا يسمى لفظ الاضافي كليا وان المعبر في التواطىء والتشكيك هو الصدق في

نفس الامر والكلية الفرضية خارجة عن القسمين بما لا شاهد عليه من كلامهم ولا فائدة الى ذلك كيف وقد قال الشيخ في الشفاء الكلّي اما يصير كليا بان له نسبة ما اما بالوجود واما بصحة

التوهم الى جزئيات يحمل عليها (قال في افراده الفنية) أي الفرضية وان كان يتمتع بذلك بسبب خارج من مفهوم اللفظ كالشمس كذا في الشفاء فالمراد بالخارجية ما يقابلها سواء كانت في الاعيان

أو في الذهن فاقض ان للانسان أفرادا خارجية لاذنية وللشمس أفرادا ذهنية وان دفع التعير الذي عرض لبعض الناطقين (قال وصدقه عليها بالسوية) اذ لا يصح ان يقال ان زيدا أشد وأقدم

(قوله بان كان موضوعا

لمعني الخ) هذا تفسير للقول وقوله لمناسبة علة

لقلوله ثم لوحظ ذلك المعنى والمراد بالملاحظة

مناسبة أي ان الحاصل على ملاحظة ذلك المعنى

ملاحظة المناسبة بينهما فالو لم توجد مناسبة أو وجدت

ولم تحصل ملاحظة فانه لا يلاحظ المعنى الاول

(قوله بان كان موضوعا لمعني الخ) الباء للتصوير أي

تصوير ما وقع فيه التخلل

(قوله فان لم تخلل الخ) انما قدم هذا على ما فيه التخلل لانه يلزم عليه فصل بين كل واحد وبين ما يرجع اليه ولو قدم ذاك لكان هناك فصلا بين كل واحد وما يرجع اليه من غير نظر الى المعنى الاول (٢١٥) خرج بذلك المقول ثم ان ظاهر

فان لم تخلل النقل بل كان وضعه لتلك المعاني على السوية أي كما كان موضوعا لهذا الذي يكون موضوعا لتلك المعنى من غير نظر الى المعنى الاول فهو المشترك لا اشتراكه بين تلك المعاني كالعين قلها موضوعا والاداء عبر عنها لا بلفظها بل باللفظ آخر كما أشرتا اليه فلا عذور (قوله من غير نظر الى المعنى الاول)

وأولى بالإنسانية من عمرو على ما نقل من بهمنيار ان معيار التشكيك استعمال صفة التفضيل ولا يتوقف ذلك الحكم على كونه تمام حقيقة أفرادها وعلى كون حقيقة الحيوان الناطق أو غيرها على ما فهم (قال وصدقه عليها أيضا على السوية الى آخره) لان الافراد التي يفرضها العقل متفقة مع الفرد الوجود في جميع ماعداد الشخص اذ لا مبدأ لا تنزع أمر آخر مقوم لتلك الافراد تخالف مفهوم الفرد الموجود (قال أوى) أي أحق واليق وأقدم أي بالثبات اذ لا اعتبار للتقدم الزماني في التشكيك أو أشد بان يتنزع العقل بمهونة الوهم أمثال البعض الآخر (قال التشكيك بالاولوية) أي بسبب الاولوية والتشكيك بالمعنى القوي على ما سيجي في وجه التسمية والحل على الاصطلاح وهم لعدم الاصطلاح على معنى التشكيك انما الاصطلاح على بيان أبايها (قال وهو) أي الاولوية والتذكير باعتبار الخبر وارجاع الضمير الى التشكيك وهم (قال فانه في الواجب) أي حصوله فيه على طبق نظريه ثم لعدم سبق المدم عليه لا ذاتا ولا زمانا وأثبت لاستتاع زواله وقوى لاستتاع تصور افتكاكه عنه لانه عين ذاته فذاته مآلى أحق من الممكن وهو معنى الاولوية (قال مقدما) أي بالذات قبل حصوله في الممكن لكونه على جميع مساواه (قال فلهذا) أي لاجل انه يشكك الناظر فيه يسمى مشككا على سبيل الاسناد المجازي (قال أولا) أي غير مسبق بوضع آخر لئلا تكرر لفظة ثم (قال ثم لوحظ ذلك المعنى) أهم من ان يكون تلك الملاحظة من الواضع الاول أو من غيره ليدخل فيه الحقيقة الظارية كلفظ الايمان فانه في الاصل بمعنى جعل الغير انما تم استعمال بمعنى التصديق مطلقا (قال وضع لمعنى آخر) بواسطة أو بلا واسطة فيدخل فيه المجاز البني اتسع فيه بان يستعمل في معنى مجازي لمثابة بمعنى مجازي كلفظ دون فانه في الاصل لادني مكان في الشيء فأتسع فيه فاستعمل بمعنى عند ثم اتسع فاستعمل بمعنى تجاوز حد (قال بل كان وضعه الخ) اضرب من نفي تخلل النقل اشارة الى ان انتفاء النقل ليس باعتبار انتفاء الوضع لمعنيين اذ القسم اللفظ اذا كان معناه كثيراً ولا باعتبار انتفاء التأخر في الملاحظة بان يشترط في المشترك ملاحظة المعنيين مما لان اعتبار الملاحظة في النقل ليؤصل به الى الوضع لمعنى آخر وليس قيدا معتبرا فيه برأيه فنتفاؤه باعتبار انتفاء الوضع لهذا المناسبة سواء كان الوضمان من واضعين أو من واضع واحد في زمان واحد أو في زمانين وسواء وجدت المناسبة أولا فالمرجح داخل في المشترك وبعضهم أدرجوه فيما تخلل النقل واسقطوا قيد المناسبة منه وقالوا ان تخلل النقل قاما لمثابة فهو المتقول أولا فهو المرجح والمصنف رحمه الله لما يقسم اليها اعتبر الشارح قيد المناسبة فيه لينحصر القسمة (قال من غير نظر الى المعنى الاول) أي للمعنى السابق على أحد المعنيين سواء كان منهما أو غيرها فلا يشكل على تعريف المشترك باللفظ المقيس الى معنى حقيقي ومجازي ليس الوضع له مناسبة بذلك

اللفظ لمعنى ثم وضع لمعنى آخر وقوله فهو للمشارك أي للمشارك فيه فهو من الحذف والإبصار فقد حذف الحرف وأوصل الضمير بالفعل وقوله لا اشتراكه بين تلك المعاني الاولى لان المعاني مشتركة فيه لان الاشتراك انما يسند للضمند

(قوله والماء) أي عين الماء لاناء الذهب (قوله والذهب) إنما لم يقل والفضة لانه وقع خلاف في إطلاق العين على الفضة وفي بعض النسخ بعد الذهب والركبة أي المعزى المعلوم فكل ركبة فيها عين بقوله والركبة أي وعين الركبة وفي بعض النسخ والركبة أي الركوة وفي بعض النسخ عدم الزيادة كما ذكر (قوله فاما ان يترك استعماله في الاول الخ) ظاهره ان أهل الشرع لا يستعملون لفظ صلاة في الداء وليس كذلك لانهم يستعملونها في الداء أيضاً وأجيب بان ترك الاستعمال على طريقة الحقيقة وان كانوا يستعملونها على طريقة المجاز (قوله فان ترك سمي الخ) مثلاً القرينة اسم لاول ما يستبطن من الماء ثم نقل لاول ما يستبطن من العلم ثم نقل للعقل على طريقة المجاز (٢١٦) فقلها من أول ما يستبطن من الماء لاول ما يستبطن من العلم يقال له نقل للملاحظة

للباصرة والماء والركبة والذهب على السواء وان تخلل بين تلك المعاني نقل فاما ان يترك استعماله في المعنى الاول أولا فان ترك يسمى لفظاً منقولاً لنقله من المعنى الاول والناقل اما الشرع فيكون منقولاً شرعياً كالصلاة والصوم قائمهما في الاصل للداء ومطلق الامساك ثم نقلهما الشرع الى الأركان الخصوصية والامساك الخصوص مع النية واما غير الشرع وهو اما العرف العام فهو المنقول العرفي أقول يعني ان المعبر في الاشتراك ان لا يلاحظ في أحد الوضعين الوضع الآخر سواء كانا في زمان واحد أو لا وسواء كان بينهما مناسبة أو لا

المعنى المقتبس اليه الحقيقي بل بمعنى حقيقي آخر لهذا اللفظ واما اللفظ المستعمل في حقيقي وغير حقيقي لانه مناسبة له بمعنى حقيقي ويسمى خطاً بالنسبة الى غير الحقيقي فخرج عن القسم (قوله يعني ان المعبر الى آخره) أفاد قدس سره ان قوله من غير نظر الى المعنى الاول تفسير لقوله على السوية وان المراد بالاستواء بين الوضعين عدم ملاحظة الاول في الثاني لا المعية الزمانية كما يتبادر من عبارة المصنف حيث جعل قوله ثم نقل في مقابلة قوله على السوية والمراد بقوله الوضع الآخر أهم من ان يكون منهما أو غيرهما ما عرفت (قال لاشتراكه بين المعاني الخ) الاشتراك في اللغة بمعنى المشاركة فالظاهر لاشتراك تلك المعاني فيه فالشترك فيه على الحذف والايصال الا انه استعمال الاشتراك بمعنى التخصيص نحو (قال فاما ان يترك الى آخره) أي لا يستعمل فيه بدون القرينة لانه لا يستعمل فيه أصلاً وحينئذ يجوز ان يكون متروكاً عند قوم دون قوم فلذا جامع آلتقول المجاز والحقيقة (قال والناقل الخ) الاقسام المحتملة باعتبار الناقل والمنقول عنه ستة عشر الا ان الموجود منها هي الاقسام الثلاثة وهي النقل من اللغة الى الشرع أو العرف العام أو الخاص والبواقي غير متحققة كذا قالوا وفيه ان الحقيقة الطارئة كاللفظ الايمان في التصديق ليست مجازاً وهو ظاهر ولا داخلية في المشترك للملاحظة الوضع الاول فيها فلو لم يدخل في المنقول بطل الانحصار فتحقق النقل من اللغة الى اللغة (قال اما العرف العام) أي ما لا يتعين نقله (قال لسلك ما يذهب الى آخره) الذي يرمز رفقن وكل ما انتهى على الارض فهو دابة كذا في الصراح (قال من الخيل) تخصيص لذات القوائم بما يركب على

المعنى الاول وهو أول مستبطن وتركه واما النقل من الثاني للثالث فهو مجاز والعلاقة معتبرة بين المعنى الثاني والثالث لا بين الاول والثالث خلافاً لما هو ظاهر كلام بعضهم والمراد بالاول في كلام الشارح ولو نسبنا (قوله سمي لفظاً) منقولاً المتبادر منه ان الاسم هو المركب من قولك لفظاً منقولاً مع ان الاسم هو المنقول (قوله والناقل اما الشرع) حاصله انك اذا تأملت عهد الاقسام ستة عشر لان الاقسام لسة وعرف عام وعرف خاص وشرع والنقل اما من نفسها لنفسها أو لنبرها والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر وذكر

الشارح ان الموجود منها ثلاثة ونفي واحداً وهو النقل من اللغة لغة كلاً ما كان في الأصل جعل الشخص أمناً ثم كالدابة نقل لطلق التصديق وكلامه لنوى (قوله اما الشرع) أي الشارع كما هو في بعض النسخ فيكون منقولاً يقتضي ان الاسم هو منقول لا لفظ منقول ثم قلها الشارع الخ لا يخفى ان المنقول منه والمنقول اليه كلامهما كلي وقد يكونان جزئيين كما اذا نقل لفظ زيد من ذات ووضع لذات أخرى للملاحظة انه فرد من افراده وهجر المعنى الاول وتبين من هذا ان بين المشترك والمنقول التباين اذ في الثاني يلاحظ المعنى الاول عند الوضع والمشارك خال من ذلك (قوله اما العرف العام) وهو الذي لم يتعين نقله

(قوله فانها في أصل اللغة الخ) الظاهر ان عرف اللغة من جملة العرف العام فهذا المعنى لم ينتج (قوله من الحيل) بيان لما هو المقصود فلا يتأني ان ذوات الاربع قد تكون لغير ذلك فليس المراد مطلق ذوات الاربع بل المراد هذه الثلاثة بالخصوص والبقية ليس من هذا القبيل (قوله أو العرف الخاص) قد يقال ان من جملة العرف (٢١٧) التسريعي فلم أفرد التسريعي

كإدبانية فيها في أصل اللغة لكل ما يدب على الأرض ثم نقله العرف العام الى ذوات القوائم الاربع من الحيل والبغال والحمير أو العرف الخاص يسمى منقولا اصطلاحيا كاصطلاح النحاة والنظار اما اصطلاح النحاة فكالقول فانه كان اسما لما صدر عن الفاعل كالاكل والشرب والضرب ثم نقله النحاة الى كلمة دلت على معنى في نفسه مفترق باحد الأزمنة الثلاثة * واما اصطلاح النظار

(قوله الى ذات القوائم الاربع) أقول وقيل الى الفرس خاصة وانما في الجزئي يقابل السكلي فلا يجمع شيئا من أقسامه وان المتواطىء والمشكك يتقابلان فلا يجمعان في شيء واما المشترك فقد يكون جزئيا بحسب كلا معنييه كزبد اذاسى به شخصان وقد يكون كلياً بحسبهما كالعين وقد يكون كلياً بحسب أحد معنييه وجزئياً بحسب الآخر كالفظ الانسان اذا جعل علما لشخص أيضاً اذا اعتبر معناه السكلي فاما ان يكون متواطئاً أو مشككاً وقس على ذلك حال المنقول فانه يجوز جريان هذه الاقسام فيه فيجوز ان يكون للمعين المنقول عنه والمنقول اليه جزئين أو كليين أو أحدهما جزئياً والآخر كلياً نعم المنقول والمشارك متقابلان فلا يجمعان وكذا الحال بين الحقيقة والحجاز

ما في القاموس انها غابت على كل ما يركب وقص على المذكور (قوله وقيل الى الفرس خاصة) ذكره الامام في التفسير الكبير والعلامة الشيرازي وعبارة الفتح مشعرة بأنها للفرس والبغل والحصان مذكروها الشارح (قوله وانما الخ) يريد ان اللفظ اذا لوحظ بالتأني الى معنى معين يقاسم النسخة الاولى متباينة وكذا أقسام النسخة الثانية واما أقسام النسخة الاولى مع أقسام النسخة الثانية فهي متغايرة بالاعتبار فلا بد من اعتبار قيد الحقيقة في قوله فان كان معناه واحداً وان كان كثيراً (قوله يقابل السكلي) تقابل الإيجاب والسلب اذ لم يتبرأ في مفهوم السكلي القابلية لوجودي وليس مفهوم خارجا عنها وسيجيء في كلامه قدس سره انه تقابل العدم والممكن (قوله وقس على ذلك حال المنقول) لم يتعرض لبيان الحقيقة والحجاز لان المنقول حقيقة من وجه مجاز من وجه فبانه بينهما (قوله وكذا الحال بين الحقيقة والحجاز) في انهما لا يجمعان وفي الاكتفاء اشارة الى ان ما عدا ما ذكر لا يتقابلان فالمنقول يجمع الحقيقة والحجاز وكذا المشترك كالفظ الشمس بالنسبة الى الضوء ان اعتبرت العلاقة يكون مجازاً وان اعتبر الوضع له كان مشتركاً وكذا المنقول مع المشترك بان توجه المناسبة بين المعين ويكون مهجوراً أحدهما عند قوم دون قوم (قال والعرف الخاص) أي ما يتعين نقله والشرع وان كان داخله في الاوه أخرج منه لشرافه (قال كاصطلاح النحاة) جمع ناس بمعنى التحوي على ما في القاموس والنظار فانه جمع تاتلر بمعنى المنسوب الى علم المناظرة لكن لم يستعمل مفردهما بهذا المعنى أصلاً (قال لما صدر عن الفاعل) في الصراح فعل بالفتح كردد وبالكسر كردد فهو في الأصل ما صدر عن الفاعل استعمل بالمقام الثاني هجوزاً والتعريفات اللغوية تعريفات لفظية

(٢٨ شروح الشمسية) هذا الاستعمال قليلا فهو كالمدم (قوله في نفسه) أي في نفس المعنى أي باعتبار نفسه أي ملاحظ باعتبار نفسه لانه آلة للتعبير وفي نسخة في نفسها أي في نفس الكلمة اي انها دالة على المعنى بذاتها من غير توقف على شيء آخر (قوله مفترق باحد الأزمنة الخ) المضارع قيل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وقيل بالمكن وقيل مشترك بينهما وهو الرابع وكلام الشارح اما يظهر على القولين الاولين

(قوله فكالدوران) مصدر دأر (قوله للحركة في السكك) أي المشي في الطرق ومن جملة الطوائف حول البيت يقال له دوران (قوله ثم قبله النظر الى ترتيب الأثر الخ) أي الى ترتيب الأثر على شيء صالح لأن يكون مؤثراً في ذلك الأثر وذلك كترتيب الحرمة على الأسكار فانه متى وجد وجدت الحرمة فلا سكار صالح لأن يكون علة فهو مؤثر في الحرمة على طريق المعتزلة أو باعث على طريق غيرهم أي باعث للسكك (٢١٨) على الامتنال وسواء كان ذلك الأثر عدماً أو وجوداً أو عدماً ووجوداً فالسبب

فكالدوران فانه كان في الأصل للحركة في السكك ثم قبله النظر الى ترتيب الأثر على ماله صلوح العلية وإن لم يترك معناه الأول بل يستعمل فيه أيضاً يسمى حقيقة أن استعمل في الأول وهو المتقول عنه وبجواز أن استعمل في الثاني وهو المتقول اليه كالاسد فانه وضع أولاً للحيوان المتفرس ثم نقل الى الرجل الشجاع لملاقته بينهما وهي الشجاعة فاستعمله في الأول بطريق الحقيقة وفي الثاني بطريق المجاز أما الحقيقة فلأنها من حق فلان الأمر أي أثبتة .

(قوله فانه اسم للحركة في السكك) أقول والأولى أن يقال للحركة حول الشيء (قوله الى ترتيب الأثر على ماله صلوح العلية) أقول كترتيب الأسهال على شرب السقونيا وترتيب الحرمة على الأسكار (قوله وأما الحقيقة فلأنها الخ) أقول جعل لفظ الحقيقة فعيلة بمعنى المفعول مأخوذاً من حق المتعدي

فلأبأس في أخذ الفاعل في تعريف الفعل (قال فكا لدوران) بفتح الواو مصدر دار يدور والسكك كتب جمع سكة بالكسر كوجه خورده كذا في الصراح (قوله الأولى أن يقال) في الصراح والتأج وغيرها الدوران كريدن فعل هذا هو موضوع للتدبر المشترك بين الحركتين فيكون حقيقة فهما وفي بعض حواشي شرح الادب المسمودي انه في اللغة الطواف وقيل الحركة في السكك فانتقل على الأول للنسبة بين فرد المعنى اللغوي وبين المعنى الاصطلاحي وعلى الثاني للنسبة بين نفسها وعلى أي تقدير الأولى أن يعتبر المتقول عنه الحركة حول الشيء لشدة مناسبتها بآعني الاصطلاحي (قال ثم قبله) أي اصطلاح الناظرين أفرد الضمير رعاية للسياق حيث جعل الناقل العرف الخاص (قال الى ترتيب الأثر) أي ما هو أثر في نفسه وجوداً أو عدماً أو معا على ماله صلاح العلية أي يصح أن ينسب اليه ويقال انه مؤثر فيه (قال وإن لم يترك المعنى الأول) أي غير المبسوط بمعنى آخر وهو المعنى الحقيقي ومعنى أيضاً انه يستعمل فيه بعد النقل كما يستعمل فيه قبل النقل أي بلا قرينة (قال يسمى حقيقة الى آخره) أي يسمى ذلك اللفظ المتقول بالاسمين الحقيقة والمجاز باعتبارين فلا يرد أن الحقيقة لا يلزم أن يكون معناها كبيرة (قال أن استعمل) فيه إشارة الى أنه لا بد من قيد الاستعمال في المتن فان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى حقيقة ولا مجازاً لكن لما كان هذا القسم ساقطاً عن درجة الاعتبار لأن المقصود من وضع الالفاظ الأفادة والاستفادة لم يثبت هذا القيد لآخراجه ولذا أسقطوه عن التقسيم (قال وهو المتقول عنه) فسر الأول والثاني بالمتقول عنه والمتقول اليه إشارة الى أنه ليس المراد بالأول والثاني ما يتبادر منهما أعني المعنيين الذين بينهما تقدم وتأخر بمرتبة بل مالا يتقدم عليه معنى آخر وما يتقدم عليه فيدخل فيه اللفظ المقيس الى معنيين نقل من أحدهما الى الآخر وكلاهما مجازيان .

متى وجد وجد السبب ومتى عدم عدم السبب والشرط متى علم علم المشروط والمنع متى عدم وجد الشيء ومتى وجد عدم الشيء وقوله في السكك الأولى حول الشيء لثم المناسبة بين المتقول والمتقول اليه فان الدوران رجوع هذا لهذا وهذا لهذا أي متى وجد هذا وجد ذلك بخلاف الحركة في السكك فانه يصدق بحركة وأخذة (قوله بل يستعمل فيه أيضاً) أي كما يستعمل في الثاني (قوله وهو المتقول اليه) أي سواء كان متجداً أو متعدداً فالاول كما في الاسد فانه وضع أولاً للحيوان ثم نقل للرجل الشجاع والثاني كما قالوا في دون فانه في الأصل اسم لادنى مكاتب من الشيء ثم تجاوز بهما في الاحوال والرتب ثم تجاوز بها من تعدى حكم الى

حكم وحد الى حد فانتقل اليه قد تعدد (قوله بطريق الحقيقة) إنما لم يقل فاستعمله في الأول حقيقة إشارة الى أو ان الحقيقة في الأصل اسم للسكك المستعملة فيها وضعت له وليست في الأصل اسماً للاستعمال نعم هو سمي بذلك على طريق التبع وقوله بطريق الحقيقة الباء للملازمة أي أن الاستعمال متلبس بطريق الحقيقة (قوله أي أثبتة فيه) إشارة الى أنه مأخوذ من المتعدي لآمن حق بمعنى ثبت

(قوله أو من حقيقته الخ) فيه إشارة أيضاً إلى أنه مأخوذ من المتعدي (قوله فهو شيء مثبت) راجع للاول وقوله معلوم الدلالة الخ راجع للثاني وعلى كل حال هذا الكلام منتج ان حقيقة فعلية بمعنى مفعولة * واعلم ان فعلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث وحينئذ يقال لا موجب للآتيان بالثاء والجواب ان التاء ليست للتأنيث بل للنقل من الوصفية الى الاسمية أو ان قولهم ففعل بمعنى مفعول يستوي فيه للذكر والمؤنث فلا يؤتي فيه بالثاء ما لم يكن وصفاً لمؤنث محذوف قول رأيت فتيلة بنى فلان وهنا كذلك فيحتمل ان حقيقة صفة لمؤنث محذوف في الاصل أى كلمة حقيقة ويحتمل ان تكون حقيقة من حق بمعنى ثبت فتكون بمعنى ثابتة فالواجب الآتيان بالثاء لان فعلاً اذا كان بمعنى فاعل يجب الآتيان فيه بالثاء فان قلت ما وجه اختيار الاخذ الاول الذى ذكره مع ان فيه اشكالا قد علمته والجواب ان هذا فيه إشارة (٢١٩) الى أنه لا يقال لها حقيقة الا اذا

استعملها المتكلم في معناها الحقيقي (قوله واذا استعمل الخ) فيه إشارة الى ان الجاز في الاصل مصدر بمعنى اسم الفاعل ثم نقل للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ويصح ان يكون اسم مكان لان المتكلم جاز في هذا اللفظ عن معناه الاصيل أو غيره (قوله من تقسيم اللفظ) أى من قسماته لانه قد تقدم تقسيمات فقد قسم اللفظ أولاً الى أداة وكلمة واسم ثم قسم الاسم الى كلي وجزمي ثم قسمه الى مشترك ومشاطي . (قوله كان بالقياس الى نفسه) أى لا بالقياس الى لفظ آخر (قوله وبالنظر الى نفس معناه) أى لا الى حال المعنى بخلاف هذا

أو من حقيقته اذا كنت منه على يقين واذا كان اللفظ مستعملاً في موضوعه الاصيل فهو شيء مثبت في مقامه معلوم الدلالة واما الجاز فلا نه من جاز الذي يجوز به اذا قلناه واذا استعمل اللفظ في المعنى المجازي فقد جاز مكانه الاول وموضوعه الاصل قال

(وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له ان توافقا في المعنى ومباين له ان اختلفا فيه) (أقول) ماسر من قسم اللفظ كان بالقياس الى نفسه وبالنظر الى نفس معناه وهذا قسم اللفظ بالقياس الى غيره من الالفاظ فاللفظ اذا نسبناه الى لفظ آخر فلا يخلو اما أن يتوافقا في المعنى أي يكون معناه واحداً أو يختلفا في المعنى أي يكون لاحدهما معنى والاخر معنى آخر فان كانتا متوافقتين فهو مرادف له واللفظان مترادفان

بأحد المعنيين وحينئذ يجب أن نجعل التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في الذبيحة ونظائرهما ولا نجعل لفظ الحقيقة في الاصل جارية على موصوف مؤنث غير مذكور كما في قولك مديرت بقتيلة بنى فلان وجاز أن يؤخذ من حق اللازم بمعنى الثابتة فلا اشكال في التاء (قوله فهو شيء مثبت في مقامه) أقول هذا إشارة الى المعنى الاول وقوله معلوم الدلالة إشارة الى المعنى الثاني (قوله فقد جاز مكانه) أقول فعل هذا

(قوله وحينئذ) يعني ان فعلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث لا اذا كان موصوفه غير مذكور فانه تدخل التاء للمؤنث دفعا للآتيان نحو مديرت بقتيلة بنى فلان فاذا كانت الحقيقة بمعنى مفعول يجب ان يقال ان التاء فيه ليست للتأنيث بل للنقل بملافة كون كل من النقل والتأنيث فرعا أو يقال ان التاء كانت فيه قبل النقل بان اعتبر صفة لمؤنث غير مذكور ثم نقل منه (قوله فلا اشكال في التاء) لان فعلاً بمعنى فاعل لا يستوي فيه المذكور والمؤنث والحقيقة هيانفة للكلمة فدخله التاء وانما لم يشر بهوا هذا الوجه لان اللفظ انما يصير حقيقة بالاستعمال فهي أنسب بالثبوت والمعلومة (قال فهو مثبت في مقامه) فهو مثبت الكامل بخلاف الجاز فانه مثبت في غير مقامه فكانه غير مثبت وكذا في معلوم الدلالة (قال من جاز) أي مصدر منه

المشروع فيه فانه تقسيم بالنظر الى لفظ آخر وإلى حال المعنى من أحماد أو تخالف ولما كان الثاني لازماً للاول اقتصر الشارح على الاول في قوله وهذا تقسيم اللفظ الخ (قوله أي يكون معناه) واحداً دفع به ما يتوهم من التوافق في المعنى ان يكون بينهما بعض تخالف في المعنى وذلك كائنسان وبشر فانهما موضوعان للحجوان الناطق ولا نقل ان بشراموضوع لبشري (قوله ان يكون لاحدهما الخ) دفع ما قد يتوهم انها متفقان معنى مع نوع تخالف (قوله فهو مرادف له) أي فكل واحد من اللفظين مرادف لصاحبه أي راك على خالف وتأخيه على ما باقي والمراد ان معنى هذا هو معنى هنا (قوله فهو مرادف له) أي فاللفظ مرادف للاخر واذا كان كذلك فاللفظان مترادفان فهو مرادف تالظر للمفرد وقوله فاللفظان تالظر لهما واعلم ان نقل فاللفظان مترادفان للإلزام يقتضي انها مترادفان لفظ آخر غيرهما

(قوله أخذنا من الترادف) راجع لقوله مترادفان (قوله الذي هو الركوب) ظاهره ان الترادف والمرادف معناهما واحد مع ان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى (٢٢٠) فالترادف ركوب يشكرار بخلاف المرادف فانه الركاب لكن لا يتكرر هذا

والموجود في اللغة ان الترادف هو التابع ولم يوجد الترادف في اللغة بمعنى الركوب فلا داعي لمساقاله من الكلفة بقوله كان المعنى ركوب الخ (قوله واللفظان راكبان) أي على طريق البديلة وإنما قلنا ذلك ليناسب (قوله واللفظان مترادفان) أي كل واحد مرادف للآخر أي راكب خفقه والافكون اللفظين الراكبين عليه لا يقتضى ان كلا خلف الآخر (قوله فيكون مترادفين) أي كل منهما خلف الآخر ومعنى مرادف راكب (قوله فهو مبين له) أي فأحد اللفظين مبين للفظ الآخر وهذا يصدق بالتساويين لان المعنى مختلف وان أمداً ماضداً فالمتساويان متباينان على هذا الاصطلاح (قوله فهو مبين له) هذا في مقابلة قوله سابقاً فهو مرادف له وقوله واللفظان متباينان مقابل لقوله سابقاً واللفظان مترادفان ولم يأت بمقابل

يكون المجاز مصدراً ميميا استعمل بمعنى اسم الفاعل ثم نقل الى اللفظ المذكور وقد يوجه بان التكلم جاز في هذا اللفظ عن معناه الاصيل الى معني آخر فهو محل الجواز

(قوله فهو محل الجواز) فيكون لفظ الجواز مكان وقال صاحب الايضاح انه من جاز المكان سلكه فان الجواز طريق الى تصور معناه (قال ماهر من قسم اللفظ الخ) أي ماهر قسم اللفظ المفرد الى الارادة والكلمة والامم وقسمه الى الجزئي والسكلي والمشارك والمنقول والحقة والمجاز والقصر الى الاخير قصير فلا تكن من القصرين فهذا التقسيم مقابل للتقسيمين السابقين ولتألفهما على مافي المطالع وقول المصنف وكل لفظ الخ معطوف على قوله وهو ان لم يصلح الى آخره والمراد بكل لفظ كل لفظ مفرد بقرينة تقديمه على قسم المركب وإيراد لفظة كل مع ان المناسب للتقسيم تركه للتخصيص على شموله بجميع الاقسام وادخال الفاء في خبره بناء على جواز دخوله في خبر كل مضاف الى تكررة غير موصوفة نحو كل رجل فله درهم وليس المقصود منه الفرق بين هذا التقسيم والتقسيم السابق حتي يردان الفرق ظاهر لان ذلك القسم الاسم وهذا تقسيم لمطلق اللفظ الشامل للاقسام الثلاثة على أبك قد عرفت ان القسم السابق أيضاً أطلق اللفظ الا ان عنوانه الاسم (قال كان القياس الى نفسه) أي لا بالقياس الى لفظ آخر وبالنظر الى نفس معناه لا الى حال معناه بخلاف هذا التقسيم فانه بالقياس الى لفظ آخر وبالنظر الى حال معناه من الاتحاد والتخالف بمعنى لفظ آخر (قال تقسيم اللفظ) وضع المظهر موضع المصغر لا يظهر وجهه (قال أي يكون الى آخره) نخرج التأكيد المعنوي والمؤكد وكذا الحد والحدود وان لم يعتبر قيد الافراد وكذا التابع والمتبوع نحو عطشان عطشان لان الاتحاد في المعنى فرع وجودي المعنى لها ولا معنى لعطشان على الافراد والمراد بالمعنى الموضوع له نخرج اللفظان المتحدان في المعنى المجازي وبالواحد ما يقابل المتعدد كما هو الظاهر واللفظان اللذان يكون معناه اثنين واتفقا فيه مترادفان من وجه مختلفان من وجه فصيما اجتماع القسمين (قال مرادف له) أي موصوف بالمرادفة له وفيه إشارة الى ان اطلاق المرادف ليس من قبيل التسمية بل على سبيل الاستعارة كاطلاق المترادفين والمتخالفين (قال أخذنا) أي أخذ هذا اللفظ أخذنا من الترادف متعلق بقوله واللفظان مترادفان وإذا كانا مترادفين كان كل واحد مرادفاً للآخر قلداً لم يتعرض له وعكس في المتخالفين حيث تفرض للبيان دون التباين تنبيه على ان كلا منهما يستلزم الآخر (قال من الترادف الذي هو الركوب الى آخره) لم يوجد الترادف بهذا المعنى في كتب اللغة المشهورة والمذكور فيها التابع وعلى هذا الحاجة الى اعتبار مؤنة الركوب فان

قوله أخذنا من الترادف الخ بأن يقول أخذنا من التباين الذي هو التفارق كما انه لم يذكر فيما مر المرادفة التي هي ومن نظير ما ذكره من المنابذة للإشارة الى انه يلزم من التباين التباين ومن الترادف المرادفة وهذا شبه احتباك فاللفظ يقال له مرادف ومترادف ومباين ومتباين لكن المترادف والمتباين يشعران بالتكرار ولا تكرر هنا الا ان يقال التكرار ومحسب توارد اللفظين على المعنى

(قوله ومن الناس الخ) في هذا تحقير لشأنهم وذلك لان المقصود من هذه (٢٢١) الجملة ليس مجرد الاخبار لانه

لا يفيد بل التنبيه على امتيازهم من جنس سائر الناس بهذه الصفات أي انهم امتازوا عن سائر الناس بهذا الحكم فاذا كانت الصفة صفة لكل أفاد تعظيمهم ومدحهم كما في قوله تعالى من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه وإذا كان صفة نقصان أفاد تحقيرهم وذمهم كقوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي وما نحن فيه من هذا القليل (قوله لان الترادف هو الاتحاد الخ) حاصله انه فاسد لان ماصدقات الاول منها أكثر من ماصدقات الثاني فيها مختلفان ماصدا فليس بينهما ترادف لسانا اتحادا في الماصدقات الترادف مداره على الاتحاد في المفهوم ومفهوم ناطق غير مفهوم فصيح لان مفهوم الاول ذاتيتها النطق ومفهوم الثاني ذاتيتها الفصاحة وكذا قول في السيف والصارم فقوله لان الترادف هو الاتحاد الخ هذا رد بعد تسليم الاتحاد في الماصدقات واذا ثبت الاختلاف في المفهوم ثبت التباين وايضا

ومن الناس من نزل ان مثل الناطق والفصح ومثل السيف والصارم من الالفاظ المترادفة لصدقها على ذات واحدة وهو فاسد لان الترادف هو الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد في الذات ثم الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم بدون العكس قال

(واما المركب فهو اما تام وهو الذي يصح السكرت عليه أو غير تام والناس انما احتمل الصدق والكذب فهو الخير والفضيلة وان لم يحتمل فهو الانشاء فان دل على طلب الفعل دلالة أولية أي وضعية فهو مع الاستعلاء أمر كقولنا اضرب أنت ومع الموضوع سؤال ودعاء ومع التساوي التماس وان لم يدل فهو تنبيه يندرج فيه الغنى والترجي والتعجب والقسم والنداء وأما غير التام فهو اما تنبيهي كالحيوان الناطق واما غير تنبيهي كالركب من اسم وأداة وكلمة وأداة

(قوله ومن الناس) أقول فيه تحقير لم بناء على ظهور فساد ظنهم فان الناطق موصوف بالفصح والفصاحة صفة للناطق فيها تخالفان في المعنى وان صدقا على ذات واحدة مع صدق الناطق على ذات أخرى بدون الفصح وكذا السيف فانه موصوف بالصارم والصارم بمعنى القاطع صفة له مع ان السيف أهم منه فيمد ظن الترادف في هذين المثالين وأبعد منهما ظن الترادف فيما بين شيئين بينهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والابيض وأما ظن الترادف بين الموصوف والصفة المساوية له كالانسان

الترادفين متناهين في الاستعمال والمتخالفين متفارقان فيه والمراد كواب أحدهما خالف الآخر على التناوب لتحقق الترادف ويجوز ان يكون بمعنى أصل الفعل قال ومتى اختلف الى آخره (كان نظار ان يقول ومتى اختلف المعنى تحققت المفارقة الا انه راعى المناسبة لترادف فقد افترض لني وحدة المركب (قوله فيه تحقير لشأنهم) أي في هذا التعبير تحقير لشأن الظاهرين وذلك لان المقصود من هذا الجملة ليس مجرد الاخبار لانه لا يفيد بل التنبيه على امتيازهم من جنس سائر الناس بهذه الصفات وتقديم الخبر لمجرد التثنية كما يقال من السككيات من يقول صفاته عين ذاته أي امتازوا عن سائرهم بهذا الحكم فاذا كانت الصفة صفة لكل أفاد تعظيمهم ومدحهم كقوله تعالى (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه) وإذا كانت صفة نقصان أفاد تحقيرهم وذمهم كقوله تعالى (ومنهم الذين يؤذون النبي) وفيما نحن فيه من هذا القليل بناء على ظهور فساد ظنهم وما قيل في وجه استفاد تحقيرهم اما ان التعبير ببعض المصنف قد يكون لتحقير كالتبرك واما التعبير عنهم ببعض الناس دون بعض الفضلاء أو العلماء واما التعبير عن اعتقادهم بالظن اشارة الى قوله تعالى (ان بعض الظن اثم) واما التعبير عن جزمهم بالظن لنصف جزمهم مع عدم الاطراد في جميع نظائر هذا الكلام لا يخرج عن عدم الاقادة فضلا عن اقادة التحقير (قوله موصوف بالفصح) ولا يوصف أحد الترادفين بالآخر في الصراح الفصاحة كشاده سخن ودرست مخارج شدن وهو المراد هنا دون مصطلح أهل اللطائف على ما فهم في صفة النطق وأحرأوه على الناطق من قبيل متحرك مسرع (قوله والفصاحة صفة النطق) ابداء للتفريق بين ناطق فصيح وبين سيف صارم من ان الاول صفة الصفة والثاني صفة الموصوف كما صرح به في حاشية شرح مختصر الاصول (قوله مع صدق الناطق على ذات أخرى) وهو الذي في لغته لكنه ولا يصح بخارج الحروف (قوله وابعد منهما الى آخره) لصدق كل واحد منهما بدون الآخر

وجه آخر للفساد وهو ان الناطق يوصف بالفصاحة والسيف يوصف بالصارم والوصف غير الموصوف (قوله ثم الاتحاد في الذات) أي الماصدق وهذا استدراك على قوله لا الاتحاد في الذات اذ ربما يفيد انه ليس له جهة قرب من الترادف

(قوله لما فرغ من المفرد) أي من تقسيمه وقوله وأقسامه أي وبيان أقسامه (قوله شرع في المركب) أي تقسيمه وفي الكلام حذف أي شرع في المركب وأقسامه وحذف دلالة قوله (قوله أي يفيد الخطاب الخ) جعله الشارح تفسيراً لقوله يصح السكوت الخ والأنسب العكس (٢٢٢) بل يقول لأنه إما أن يفيد الخطاب فائدة تامة أي يصح الخ وذلك لأن المفيد

فائدة يطلق على ما يفيد فائدة جديدة أي لم تكن عند السامع كما لو كان

(أقول) لما فرغ من المفرد وأقسامه شرع في المركب وأقسامه وهو إما تام أو غير تام لانه إما أن يصح السكوت عليه أي يفيد الخطاب فائدة تامة ولا يكون حينئذ مستتباً للفظ آخر ينظر للخطاب والكتاب بالامكان فهو وإن كان باطلاً أيضاً إلا أنه ليس بذلك البدل الكلية وكان منشأ الظن في المتساوين توهم انعكاس الموجبة كلية كنفسها فلما وجدوا أن كل مترادفين متحدان في الذات تحلوا أن كل متحد في الذات مترادقان وإذا بطل الظن في المتساوين كان بطلانه في غيره أظهر (قوله لانه إما أن يصح السكوت عليه) أي يفيد الخطاب فائدة تامة أقول الأظهر أن يقال لانه إما أن يفيد الخطاب فائدة تامة أي يصح السكوت عليه فيجعل صحة السكوت عليه تفسيراً للفائدة التامة حتى لا يتوهم أن المراد بالفائدة التامة الفائدة الجديدة التي تحصل للخطاب من المركب التام فيلزم أن لا يكون مثل السماء فوقنا وغيره من الأخبار المدونة للمخطوب مبركاً تماماً إذ لا يحصل منه للخطاب فائدة جديدة (قوله ولا يكون مستتباً) أقول هذا تفسير أيضاً لصحة السكوت إذ فيه نوع إبهام أيضاً كانه قال المراد صحة سكوت التكلم على المركب أن لا يكون ذلك المركب مستتباً للفظ آخر استدعاء المحكوم عليه للمحكوم به أو بالعكس فلا يكون الخطاب حينئذ منتظراً للفظ آخر كانتظاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه وانتظار المحكوم عليه عند ذكر المحكوم به وقد أشار إلى

(قوله إلا أنه ليس بذلك البمد) لتساويهما في الصدق فيمكن أن يتوهم من ذلك الاتحاد في المقوم (قوله وكان منشأ الخ) كما أشار إليه الشارح قوله نعم الخ (قوله كل مترادفين الخ) اتحادهما في الذات بمعنى حملها على ذات واحدة (قال لما فرغ من المفرد إلى آخره) أي عن تقسيم المفرد وبيان أقسامه شرع في تقسيم المركب وبيان أقسامه وهذا الشرطية لزومية نظراً إلى الترتيب الذي ألزمه المصنف وقادتها التنبيه من أول الأمر على أن هذا ابتداء مبحث آخر وليس تنبيه لما قبله (قوله الأظهر أن يقال الخ) يعني إذا جمع بين المتباينين كما فعله الشارح فالأظهر أن تقدم العبارة الثانية لاجلها وتعمل الأولى تفسيراً لها لئلا يتوهم خلاف المراد وأما على ما فعله المصنف من الاكتفاء على صحة السكوت فالأظهر عدم ذكر العبارة الثانية والاكتفاء بعدم الاستيعاب المذكور وإعما قال الأظهر لأن الظاهر أن الشارح فسر عبارة التي بالعبارة المشهورة بين القوم في المركب التام ثم عطف عليها ما هو المقصود منها تنبيه على اتحاد مؤدى العبارة والمعجب عن فسر الفائدة التامة بما لا يفهم منه ثم قال فلا يرد قوله والأظهر أن يقول (قوله الفائدة الجديدة) إذ الفائدة الحاصلة إنما يستفاد من الأخبار بها تذكيرها فهي ناقصة في كونها فائدة (قوله هذا تفسير لصحة السكوت إلى آخره) يعني قوله ولا يكون عطف على قوله يفيد وتفسير لصحة السكوت بعد تفسيره بالعبارة المشهورة (قوله إذ فيه نوع إبهام) لأن المقوم منه أن لا ينتظر للخطاب بعده أصلاً وليس بمراد (قوله أيضاً) أي كما أن فيه نوع تفسير

فائدة يطلق على ما يفيد فائدة جديدة أي لم تكن عند السامع كما لو كان يحول قيام زيد وقت قام زيد ويطلق على ما يصح السكوت عليه أي سواء كان مفيداً لفائدة جديدة أم لا كما في السماء فوقنا والأرض تحتنا ويطلق على الموضوع أي ما قابل البهل كما في زيد وزيد قائم فيكون قوله إما أن يصح السكوت الخ تفسيراً للمراد من المفيد فإنه لما كان صحة السكوت فيه إبهام لانه صادق باستدعاء المحكوم عليه المحكوم به فقط واستدعاء الفضلات بينه الشارح بقوله أي لا يكون اللفظ مستتباً أي مستديعاً للفظ آخر كاستدعاء زيد وقوله للفظ آخر أي ما يحصل به أصل الكلام سواء كان محكوماً عليه أو به لا يزيد بأن يكون ظرف زمان أو مكان أو تمييزاً أو حالاً أو جاراً أو مجروراً فإذا قيل زيد

ضرب حصلت الفائدة لأن الخطاب إنما ينتظر الخبر ولا يحتاج لقولك أمس ولا في السوق (قوله ولا يكون) أي اللفظ مستتباً كما أي مستديعاً للفظ آخر وليس المراد حقيقة الاستيعاب بحيث يكون اللفظ مذكوراً أي كونه يطلب لفظاً تابعاً له ولا لا تنقض بقولك قائم من زيد قائم فإن قائم تابع * وأما زيد فهو مستديع وطلب للخبر ولا يقال أنه مستديع للخبر لعدم الاستدعاء المذكور تفسير لصحة السكوت بعد أن جعلناه تفسيراً لفائدة الخطاب

(قوله كما اذا قيل) أى مثل الاستدعاء في زيد والذي يستدعيه زيد استدعاء مخصوص وهو قائم * والحاصل ان التشبيه في كون الاستدعاء استدعاء مخصوص لا مطلق استدعاء (قوله والا فهو المركب الناقص وغير التام) أى والمركب غير التام وأتى بهذا إشارة الى انه يسمى بإسمين كل منهما مركب وقدم الاول للإشارة الى ان الغير التام (٢٢٣) تفسير للناقص والتفسير متأخر

كما اذا قيل زيد فيمتي الحاطب منتظرا لان يقال قائم أو قاعد مثلا بخلاف ما اذا قيل زيد قائم وأما ان لا يصح السكوت عليه فان صح السكوت عليه فهو المركب التام والا فهو المركب الناقص وغير التام والمركب التام اما ان يحتمل الصدق والكذب وهو الخبر والفضية او لا يحتمل وهو الانشاء فان قيل الخبر اما ان يكون مطابقا لواقع أولا فان كان مطابقا لواقع لم يحتمل الكذب وان لم يكن مطابقا لم يحتمل الصدق فلا خبر داخل في الحد فقد يجاب عنه بان المراد بالواو الواصلة أو الفاصلة بمعنى ان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب فكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر كاذب يحتمل الكذب فجميع الاخبار داخلة في الحد وهذا الجواب غير مرضي لان الاحتمال لامعنى له حينئذ بل يجب أن يقال ماصدق أو كاذب والحق في الجواب ان المركب احتمال الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهوم الخبر ولا شك ان قولنا السماء فوقنا اذا جردنا النظر الى مفهوم اللفظ ولم نعتبر الخارج احتمل عند ان المراد بالاستتباع أي الاستدعاء وبالتنظار المفين ما ذكره بقوله كما اذا قيل زيد الخ وحينئذ لا يجزى ان يقال يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد مركبا تاما لان الحاطب منتظر الى ان يبين المضروب ويقال صرا الى غير ذلك من القيود كالزمان والمكان (قوله بمجرد النظر الى مفهوم اللفظ) أقول يعني اذا جرد النظر الى مفهوم المركب ويقطع النظر عن خصوصية المتكلم بل عن بالنسبة الى الفائدة التامة أو كما ان في الفائدة التامة نوع ابهام (قوله أى الاستدعاء) أى ليس المراد بالاستتباع انه يستدعي ذكره على وجه التبعة اذ كل من المسند والمسند اليه وكنان من المركب التام ليس أحدهما تابعا للآخر بل مجرد الاستدعاء (قوله بقوله) متعلق بإنشائي أشار الشارح بقوله كما اذا قيل الخ فانه مفعول مطلق لقوله مستتبعا أى استدعاء وانتظارا مثل ما اذا قيل (قوله لان الحاطب ينتظر الخ) اما لكونه سائلا منه كما اذا قال من ضرب زيدا ولان الفعل في تعقله ووجوده يحتاج اليه (قال ولا يكون مستتبعا الى آخره) قيل يلزم ان يكون زيد عمره في مقام التعداد مركبا تاما لأنه يفيد الحاطب فائدة لا ينتظر معها لفظ آخر والجواب اننا لانسلم كون الاسماء المدودة مركبة ولو سلم فلارد نفي الانتظار بالقياس الى المعنى ولا شك انها من حيث المعنى مستتبعة للفظ آخر وان كانت من حيث الفرض غير مستتبعة (قال الخبر اما ان يكون الى آخره) مبنى الاعتراض على ان الاحتمال في اللغة بردائين والتبادر من قولنا يحتمل الصدق والكذب ان يكون ذلك الاحتمال في نفس الامر ولا خبر يحتملها في نفس الامر وقد صرح بذلك في الجواب حيث قال كل خبر صادق يحتمل الصدق الى آخره وحمل الاحتمال على معنى الامكان العام او الخاص تدقيق لفائدة فيه سوى تعقيد التعريف وحمله على ما لا ينساق اليه الذهن (قال لانه لامعنى للاحتمال) يعني ان لفظ الاحتمال حينئذ مستدرك يجب حذفه ولذا قال غير مرضي ولم يقل غير

هذه الحكمة فهو من الكلام الحشو الساقط عن الاعتبار وكان لم يكن مذكورا وكان التعريف الخبر ما كان صادقا أو كاذبا فلو كان فضده ان الحد فاسد لكان يقول وهذا غير مرضي لفساد التعريف مع ذكر الاحتمال وخيئذ فقله بل يجب اي غير شرط بمعنى انه مستحسن ولو كان واجب شرط لقال وهذا غير مرضي لفساد التعريف مع ذكر الاحتمال والواجب ان يقال الخ

(قوله الى المفهومه) أى مفهوم (٢٢٤) الخبر وهو ثبوت شيء لشيء ونفى شيء عن شيء بقطع النظر عن المائل وعن الخارج

العقل الكذب وقولنا اجتماع التقيضين موجود يحتمل الصدق بمجرد النظر الى مفهومه فمحصل التقسيم أن المركب التام ان احتمل الصدق والكذب بحسب مفهومه فهو الخبر والا فهو الانشاء وهو اما ان يدل على طلب الفعل دلالة أولية أى وضعية أو لا يدل فان دل على طاب الفعل دلالة

خصوصية ذلك المفهوم وينظر الى محصل مفهومه وماهيته كان عند العقل محتملا للصدق والكذب فلا يرد ان خبر الله تعالى وكذا خبر رسوله لا يحتمل الكذب لأننا اذا قطعنا النظر عن خصوصية المتكلم ولا حفظنا محصل مفهوم ذلك الخبر وجدناه اما ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل وكذا لا يرد ان مثل قولنا لكل الكلب أعظم من الجزء وغيره من البديهيات التي يحزم العقل بها عند تصور طرفيها مع النسبة لا يحتمل عنده الكذب أصلا بل هو جائز بمصدق وحاكم بامتناعه كذبه قطعا لأننا اذا قطعنا النظر عن خصوصية مفهوم تلك البديهيات ونظرنا الى محصل مفهومها وماهياتها وجدناه اما ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه والحاصل أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب عند العقل نظرا الى ماهية مفهومه مع قطع النظر عما عداها حتى عن خصوصية مفهوم ذلك الخبر وحينئذ فلا أشكال في أن الاخبار بأسرها محتملة للصدق والكذب وهنا سؤال مشهور وهو أن تعريف الخبر باحتمال الصدق والكذب يستلزم الدور لأن الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع والجواب ان ذلك اذا ورد على من فسر الصدق والكذب بما ذكرتم وأما اذا فسر الصدق

وعن خصوصية الخبر فاذا قطع النظر عن الواقع دخل قولك الله واحد وبقطع النظر عن المائل دخل قولنا انما الاعمال بالنيات وبقطع النظر عن خصوصية الخبر يدخل النفا فوقنا واما لو نظر لخصوصية هذا الخبر لم يكن الاصدقا ولا شك انه اذا نظر للمفهوم ولم ينظر لواحد من هذه الأمور الثلاثة بل جرد المفهوم عنها كان محتملا للصدق والكذب وخصوصية الخبر كونه بديهيا أو نظريا (قوله فان دل على طلب الفعل دلالة وضعية) أى أولية حينئذ يخرج دلالة الالتزام والتضمنية لان ما قاله فاصر على المطابقة (قوله ان احتمل الصدق والكذب) بحسب مفهومه فهو الخبر اعترض بان الصدق مطابقة الخبر للواقع فقد أخذ المعرف في التعريف وهذا دور ورد بان لا تفسر الصدق بمطابقة الخبر بل بمطابقة النسبة الإيقاعية للواقع أى مطابقة النسبة الكلامية أى موافقتها لما في الواقع فلا يتأتى الاعتراض الا لو فسرنا الصدق بمطابقة الخبر ونحن لانفسره بذلك وأجيب أيضا باننا لانفسر الصدق وحده بما ذكره من تعريف الخبر لان وضعية

صحيح لان اشتغال التعريف على لفظ زائد لابتناء محته ولذا لم يشترط له في شرح المطالع وبعضهم أطال الكلام بزعم انه تحقيق وهو بالتزك تحقيق (قال والحق في الجواب ان المراد بال) خلاسته تسليم ان المراد من الاحتمال المعنى المتبادر كما ذكره المعترض لكن المراد ان المركب التام ما يحتمل الصدق والكذب في نفسه كما هو المتبادر أي من غير نظر الى خصوصية زائدة على كونه مركبا تاما بل بالنظر الى النهاية الكلية وهو كون ثبوت شيء لشيء أو انتفائه عنه فيدخل فيه جميع الاخبار الصادقة أو الكاذبة التي منشأ صدقها أو كذبها أمر خارج عن ماهيته سواء كانت خصوصية المتكلم أو خصوصية الطرفين أو أمرا آخر وظهر لك بما ذكرنا انه حل للتعريف على المعنى المتبادر فن قال بعد ملاحظة الاطباب والحاصل الذي ذكره قدس سره انه افساد بعبارة التعريف بالتأويل وحل الاحتمال على الامكان الذهني وادعي انه معناه عندهم فقد افسد الكلام عن نفسه فدفع عنك خرافات الأوهام (قوله وكذا لا يرد ان مثل قولنا الخ) أى الاخبار البديهية التي منشأ صدقها أو كذبها خصوصية الطرفين لانها محتملة عند قطع النظر عن تلك الخصوصية فن قال ان قطع النظر عن الخارج كاف في محبة التعريف فقد سها (قوله الى محصل) زاد المحصل وعطف عليه وماهيته تخصصا على ان المراد مفهومه الكلي فن الماهية تدل على الكلية كما سيبي (قوله اما ثبوت شيء لشيء الى آخره) أو اتصال شيء بشيء أو انفصال شيء عن شيء فهو مذكور بطريق التمثيل (قوله فلا أشكال الخ) ومن قال ان الاخبار المحصورة من حيث انها مخصوصة فرد الخبر خارجة عن معرفه فقد سها لظهور صدق التعريف عليها حال كونها مأخوذة بتلك الحيثية (قوله والجواب الى آخره) لم يرض قدس سره بان الصدق المأخوذ في تعريف

الصدق بمطابقة الخبر ونحن لانفسره بذلك وأجيب أيضا باننا لانفسر الصدق وحده بما ذكره من تعريف الخبر لان وضعية

قوله الخبر ما احتمل مطابقة الخبر للواقع المراد من الخبر المعروف المأهية للملاحظة كونها معنونا عنها بهذا اللفظ وقوله ما احتمل مطابقة الخبر أي مطابقة المأهية في حد ذاتها بقطع النظر عن العنوان عنها بهذا اللفظ فصار الحاصل أن المراد من الخبر المعروف المأهية المعنونة عنها. والخبر الواقع في تعريف الصدق ما هية الخبر بقطع النظر عن العنوان عنها بافظ الخفاء والباء والراء بل المأهية في حد ذاتها فقد اختلف الخبران وحيث فلا دور وقرر بعض الحواشي (٢٢٥) أن المراد بالخبر المعروف المأهية

بقطع النظر عن العنوان والمراد بالخبر والواقع في تعريف الصدق المأهية المعنونة عنها ولكن ما قلناه أولى لأن المعروف عند المأهية المعنونة عنها فإذا قات في تعريف الانسان

وضعية قلنا ان يقارن الاستعلاء أو يقارن التساوي أو يقارن الخضوع فان قارن الاستعلاء فهو أمر وان قارن التساوي فهو التماس وان قارن الخضوع فهو سؤال أو دعاء وانما قيد الدلالة بالوضع احترازاً عن الاخبار الدالة على طلب الفعل لا بالوضع * فان قولنا كتب عليكم الصلاة أو اطلب منكم الفعل دال على طلب الفعل لكنه ليس بموضوع لطلب الفعل بل للاخبار عن طلب الفعل بمطابقة النسبة الإيجابية والانتزاعية للواقع والكذب يندم مطابقتها للواقع فلا ورود له أصلاً (قوله احترازاً عن الاخبار الدالة على طلب الفعل) أقول اعترض عليه بأن الكلام في تقسيم الانشاء

الخبر صفة المتكلم وهو الاعلام عن الشيء على ما هو به لعدم مخضه على التحقيق الذي ذكره في احتمال الصدق والكذب ولا بأن هذين التبرعين لفظيان إذ الخبر والصدق والكذب أمور معلومة فاشتمالها على الدور لا يضر لأن الأصل في التعريف أن يكون حقيقياً مع أن ادعاء معلومية حقيقية الخبر والصدق والكذب مما يطرق اليه المنع (قوله مطابقة النسبة الإيجابية الخ) أي النسبة التي تعاقبها إدراكاتها وأما أوليست بواقعة للنسبة التي بين الشئيين في حد ذاتها وحاصله مطابقة النسبة من حيث أنها مدركة لنفسها من حيث أنها واقعة بين الطرفين (قال ولم نعتبر الخارج) أي الخارج عن مفهوم المركب وما هيته (قال وهو إما إلى آخره) ابتداء كلام لتقسيم الإلهاء وليس داخلاً تحت المحصل لأن المراد منه محصل تقسيم المركب التام إلى قسميه إذ الكلام السابق كان فيه (قال دلالة وضعية) أسقط لفظ أولية الواقع في المتن لنتبين على أنه لا مدخل له في التقسيم وانما زاده المنصب متابعة لمباراة تقوم فيه ثم فسره بما هو المراد يعني ليس المراد بالأولوية التقصيدية حتى يخرج عن القسم الأول الذي للمستعمل في النفي مجازاً فإنه لا يدل على طلب الفعل دلالة قصيدية بل ما يكون لا بواسطة بل يكون موضوعاً له فلما راد بقوله وضعية أن تكون دلالاته بتوسط الوضع له بقرينة وقوعها تقسيم الأولية ولا في المتبادر وما قيل أن دلالة الأمر على طلب الفعل دلالة قضائية لأن الطلب مدلول حيث الفصل فندفع بان الطلب وان كان مدلول الحقيقة لكن طلب الفعل مدلول الحقيقة والجوهر وهو تمام الموضوع له (قال قلنا ان يقارن الاستعلاء الخ) أي فهم مع عدمه المتكامل نفسه عالياً شرفاً واهكاماً أولاً أو يقارن التساوي أي لا فهم معه الاستعلاء والخضوع لا أنه فهم التساوي حتى يرد بأنه بقي قسم وهو أن لا يقارن شيئاً منها (قوله اعترض عليه الخ) هذا الاعتراض ذكره الشارح في شرح المطالع وقال والأولى أن التمسيد للفرقة بين الأمر وتلك الاخبار في دلالتها على طلب الفعل أو أنه لاخراج نحو ليت زيدا يضرب فإنه يدل على طلب الفعل لكن لا بالذات بل بواسطة تخيه فلي هذا يجوز أن يكون اعترض على صيغة

(الانسان حيوان ناطق) كان تعريفاً للمأهية المعنونة عنها بالانسان لا للمأهية في حد ذاتها (قوله قلنا ان يقارن الخ) حاصل ما ذكره أقسام ثلاثة وبقي رابع وهو ما افادك الفصل على الغالب ولم يلاحظ البلو والالتساوي ولا الخضوع بآلة تلتزمه الشارح أن هذا لا يفتقد له واحد مما ذكره وأجيب بأن قوله وإن قارن التساوي مراده بالتساوي عدم ملاحظة البلو والتساوي في صفة حيوانية ملاحظة المساواة وبعدم ملاحظة شيء مما ذكر من الاتيين فظهر أن تخيه صوراً ولكن يقال للادوي

(٢٢٩ : شروح البسمية) حيث لا يشار إلى أن يؤخر الالتماس عن الخضوع لا يوجب فصله الاتيين عبارة عن نفي البلو والخضوع ونفي الشيء بانما يكون بعد وجوده (قوله بل لا يجاز) اعترض بأن الكلام في الانشاء وبعض من جملة الاخبار قد تدخل في القسم حتى يخرجها بقوله وضعية وأجيب بأن المراد بقوله والا فاشياء أي ولو بطريق المجاز وهذه من الانشائيات مجازاً لانها اخبار واستعملت في طلب الفعل على أنه ليس بلازم أن يكون ما خرج بقيد داخلاً في القسم لجواز الإخراج بقيد ما ليس داخلاً

(قوله وان لم يدل على طلب الفعل) أي ذلالة أولية أي وضعية فلا يثاني أنه يدل دلالة ثانوية أي التزامية (قوله لأنه بنيه) أي السامع والمراد بضمير المتكلم قلبه والذي فيه هو مقصوده (قوله الثاني) هو إظهار طلب محبة الشيء الممكن المستبعد الحصول أو المستحيل كما في ليت الشباب يعود يوماً وهذا وإن لم يدل على الطلب ابتداءً أي بوضاً لكن يدل عليه التزاماً لأن قولك ليت الشباب يعود يستلزم إبعاد الشباب (قوله والترجي) وهو إظهار محبة الشيء المستعقب الحصول غير بعيد كما في ليت الحبيب أقدم وهذا يدل على الطلب التزاماً لأنه (٢٢٦) يستلزم قولك أقدم يا حبيب (قوله والدا) هو طلب الأقبال بحرف مخصوص نحو يا زيد أي ادع زيدا

وإن لم يدل على طلب الفعل فهو تنبيه لأنه يهتد به على مافي ضمير المتكلم ويندرج فيه الثاني والترجي والدا والداء والتعجب والقسمة * ولقاتل أن يقول الاستفهام والذي خارجاً عن القسمة * أما الاستفهام فلا أنه لا يليق جملة من التنبيه لأنه استعمال مافي ضمير المخاطب للتنبيه على مافي ضمير المتكلم * وأما انتهى فلعدم دخوله تحت الأمر لأنه دال على طلب الترك لا على طلب الفعل لكن المصنف أدرج الاستفهام تحت التنبيه

وهو يستلزم أقبل يا زيد (قوله والقسمة) نحو والله أن زيد أقام وهذا يستلزم أن المتكلم يقول للمخاطب صدقي (قوله خارجاً عن القسمة) أي لا يدخلان في شيء من الأقسام التي ذكرتها للأنشاء مع أنها من الإنشاء اتفاقاً فالقسمة غير حاصلة للأقسام (قوله استعمال) أي طلب علم مافي ضمير المخاطب ولأنك إن هذا غير التنبيه بما في ضمير المتكلم لأنه إعلام المتكلم للسامع بمافي ضميره والحاصل أن الاستفهام طلب المتكلم علم مافي ضمير المخاطب والتنبيه إعلام المتكلم للسامع بمافي ضميره فمما غير أن فلا يكون التنبيه داخلًا في الاستفهام (قوله لا على طلب الفعل) أي

فلا تكون تلك الأخبار داخلة في مورد القسمة فكيف يخرج بتقييد الدلالة بالوضع ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد الاحتراز عن تلك الأخبار إذا استعملت في طلب الفعل بطريق الإنشاء على سبيل المجاز فتكون داخلة في الإنشاء لكن دلالتها على المعنى الإنشائي مجازية فلا تعد أمراً لأن ألفاظها في الأصل أخبار وإن كان معانيها في هذا الاستعمال طلباً (قوله لكن المصنف أدرج الاستفهام تحت التنبيه)

للملوم ويكون في قوله والاولى إشارة إلى محبة الاحتراز ولعل وجهه ما ذكره قدس سره بقوله ويمكن أن يجاب (قوله فكيف يخرج إلخ) لأنه يلزم إخراج الخارج (قوله بأن المراد الاحتراز إلى آخره) بل قد ظهر لك مما ذكرنا من معنى قوله وضعية خروج تلك الأخبار لعدم دلالتها على طلب الفعل بتوسط الوضع له وما قيل أنها خارجة عن القسم لأنه الدال بالمطالبة فندفع بما عرفت من بيان الشارح أن قيد المطابقة قيد من حيث اللفظ دون المعنى وأنه في الحقيقة قسمة الدال بالوضع مطلقاً تلك الأخبار داخلة في القسم لكونها دالة على الطلب دلالة التزامية (قوله فتكون داخلة في الإنشاء) قيل دخولها فيه فرع كونها داخلة في المركب التام الذي هو قسم الدال بالمطابقة ودلالتها على طلب الفعل تضمنية إذ لا مدخل للسند إليه في تلك الدلالة والجواب لو صح هذا لزم أن لا يكون الأمر أيضاً قسماً منه وحده إن المراد بطلب الفعل مهنا طلب الفعل من فاعل معين إلا أنه لما كان حصول الأقسام باعتبار الدلالة على طلب الفعل وعدمها ولا مدخل فيه للفاعل استعظمه عن الذكر (قوله لكن دلالتها على الإنشاء إلخ) دفع للتوهم الناشئ عن دخولها تحت الإنشاء وهو أنه إذا كانت داخلة فيه لا يصح إخراجها عن الأمر لأنه يبطل إحصاء الإنشاء في أقسامه ضرورة عدم دخولها في باقي الأقسام وحاصل الدفع أن دلالتها على طلب الفعل مجازية لأن

والأمر يدل على طلب الفعل فنؤازم الاول طلب الترك ومن نؤازم الثاني ترك الفعل واللازمان متباينان تحت ومن تنافي اللوازم يلزم تنافي اللزومات ولك أن تقول الثاني دال على طلب الترك والأمر ليس له دلالة على طلب الترك ينتج أن الثاني ليس بامر (قوله قلنا أدرج إلخ) حاصله أنه لا نسلم أن قسم المصنف غير حاصيل هو حاصر لأنه أدرج الاستفهام تحت التنبيه وأدرج النهي تحت الأمر (قوله أدرج الاستفهام تحت التنبيه إلخ) فيه أن الاستفهام يدل على الطلب والتنبيه لا يدل على الطلب فكيف الأندراج مع إيهما متباينان على أن الاستفهام طلب التهنين أو التهنين الاول فعل قطعاً والثاني فعل لغة وإن كان من قبيل الكيف أو الاتعاف على الخلاف فيبعد الأندراج فلتناسب إندراج في الأمر لأن كلا منهما طلب فعل

والأمر يدل على طلب الفعل فنؤازم الاول طلب الترك ومن نؤازم الثاني ترك الفعل واللازمان متباينان تحت ومن تنافي اللوازم يلزم تنافي اللزومات ولك أن تقول الثاني دال على طلب الترك والأمر ليس له دلالة على طلب الترك ينتج أن الثاني ليس بامر (قوله قلنا أدرج إلخ) حاصله أنه لا نسلم أن قسم المصنف غير حاصيل هو حاصر لأنه أدرج الاستفهام تحت التنبيه وأدرج النهي تحت الأمر (قوله أدرج الاستفهام تحت التنبيه إلخ) فيه أن الاستفهام يدل على الطلب والتنبيه لا يدل على الطلب فكيف الأندراج مع إيهما متباينان على أن الاستفهام طلب التهنين أو التهنين الاول فعل قطعاً والثاني فعل لغة وإن كان من قبيل الكيف أو الاتعاف على الخلاف فيبعد الأندراج فلتناسب إندراج في الأمر لأن كلا منهما طلب فعل

أقول قبل عليه كيف يصح ادراجه في التنييه مع أن الاستفهام دال على طلب الفعل دلالة وضعية والتنييه مالا يدل على طلب الفعل دلالة وضعية وأجيب بأن الاستفهام وإن دل بالوضع على طلب الفهم لكنه لا يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يندرج في القسم الأول الذي هو الدال بالوضع على طلب الفعل بل يندرج في التنييه الذي هو مالا يدل على طلب الفعل دلالة وضعية ولناقل أن يقول الفهم وإن لم يكن فعلا بحسب الحقيقة بل هو أفعال أو كيف لكنه يعد في عرف أهل اللغة من الأفعال الصادرة عن القلب والتبادر من الالفاظ معانيها المفهومة عنها بحسب اللغة فيصدق على الاستفهام أنه يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يندرج في التنييه وأيضاً المطلوب

الأخبار عن طلب الفعل يستلزم طلب الفعل فإذا كانت تلك الأخبار مستعملة فيه بالقرينة المعينة للمراد يكون لازماً بناؤه بالني لاخص فتستحق الدلالة الاتزامية فلا تعد أمراً بل خبراً لأنها في أصل الوضع أخبار والمعتبر في القسمة حال الأصل وقبه إشارة إلى أن عدم عددها أمراً ليس لحاقها صيغ الأمر فإن أسماء الأفعال الدالة بالوضع على طلب الفعل عندهم أمر وأما قال أمراً مع أن الظاهر فلا تعد من القسم الأول لأن عددها منه يستلزم عددها أمراً أو يقال المراد من الأمر مطلق الدال على طلب الفعل (قال بل للأخبار) أما أطلب منك الفعل فظاهر وأما كتب عليك الصلوة فلان معنى كتب أوجب فيكون أخباراً عن إيجاب الصلوة الذي هو عبارة عن طلب الفعل لزوماً (قال خارجان عن القسمة) أي ليسا داخليين في شيء من أقسامه فانه معنى الخروج عن القسمة (قال أما الاستفهام الخ) لم يتعرض لعدم دخوله تحت الأقسام الباقية مع أن الخروج عن القسمة يقتضي ذلك لظهوره اتسا الاشتباه في دخوله تحت التنييه وكذا في قوله وأما التي فليدلم دخوله تحت الأمر (قال ويندرج إلى آخره) أي يندرج فيه المركب التام الذي دخل عليه حرف التنييه وحرف الترجي وحرف القسم وحرف النداء فإن كلها أشتات تنبيه على ما في ضمير التكميل من تعني مضمون الجملة وترجيح القسم فإن معنى بالله أقسمت بالله والنداء أعني (آوازادان) على ما في الصراح وتعر يف المتأدي بالمطوب إقباله لا يستلزم كون معنى النداء طلب الإقبال حتى رد عليه أنه لطلب الفعل من المخاطب فانه تعريف باللازم (قوله قبل عليه إلى آخره) مبني الاعتراض توهم أن التني في القسم الثاني متوجه إلى نفس الطالب ببناء على اشتغائه في الأقسام المذكورة من التني والترجي والقسم والنداء ومبني الجواب أن التني متوجه إلى الطالب والتقييد معاً وفي الاستفهام يتحقق اشتغاء الطالب بالنظر إلى القيد (قوله لكنه لا يدل الخ) لأن الفهم ليس بفعل (قوله بحسب الحقيقة) أي باعتبار حقيقته ومعنيته (قوله بل هو أفعال الخ) لأنه نفس العلم وهو أما الحصول فيكون أفعالاً أو الصورة الحاصلة فيكون كيفاً (قوله لكنه يعد إلى آخره) ولنا قال إن أفهم وأعلم أمر والسفر في ذلك أن المطلوب بالأمر ما يكون مقدوراً بحصيله سواء كان من مقولة الفعل أولاً (قوله والتبادر الخ) أن لم يستعمل أهل الإصطلاح إلا قاتنيدر عند أهل الاصطلاح للمعنى المصطلح لكونه حقيقة وما عداه مجازياً (قوله على الاستفهام) أي الجملة الاستفهامية (قوله فلا يندرج في التنييه) والجواب بأن المراد بالفعل ماهو معنى يأخذ اشتقاق اللفظ المستعمل ولا شبهة في أنه ليس للاستفهام في مثل أزيد قائم بأخذ الاشتقاق سواء كان اللفظ المستعمل أولاً ليس بشيء * أما أولاً فإنه لا دلالة للفظ

(قوله ولم يعتبر المناسبة القوية) لما علمت من المبينة بين الحقيقتين وإذا كان كذلك فإين المناسبة وفيه نظر لان هذا من المقولات والنقول لا بد فيه من (٢٢٨) المناسبة كما مر فكيف عدم اعتبارها وأيضاً هذا اصطلاح وخلو الاصطلاح

عن المناسبة مهملاً
فالمصواب ان التسمية
مناسبة لثمة في الجملة وذلك
لان الاستفهام عبارة عن
تنبيه المخاطب على ما في
ضمير المتكلم من طلب
وان كان المقصود الاستفهام
والشارح التفت للمناسبة
باعتبار القصد ونحن نقول
لا يشترط ذلك لقولهم النقل
لا بد فيه من مناسبة ليس
القصد فيه مناسبة من كل
وجه بل المدار على مطلق
المناسبة وكذا في نقل
الاصطلاح بناء على ان
الترك هو كلف النفس
أى وهو التحقيق عندهم
لان المكلف به إنما هو
الامر الاختياري والسكف
من هذا القبيل وعدم
الفعل ليس من المقدورات
لانه أزلي فلا يكلف به
الشخص فان كان كذلك
فكيف يحتمل هذا القول
القائل انه عدم الفعل الا
ان يقال عدم الفعل وان
كان ليس من مقدرات
الشخص ابتداءً لكن له
قوة فيه باعتبار الانتهاء
في قدرة البدن ابدال هذا
العدم بمحصل الفصل ثم

ولم يعتبر المناسبة القوية والتي تحت الامر بناء على أن الترك هو كلف النفس لاعدم الفعل عما من شأنه أن يكون فاعلاً
بالاستفهام من المخاطب هو قهيم المخاطب للمتكلم لا الفهم الذي هو فعل المتكلم والتفهيم فعل لا
استباه فيه فيلزم ما ذكرناه فان قلت التفهيم ليس فعلاً من أفعال الجوارح والتبادر من لفظ الفعل اذا
أطلق هو الافعال الصادرة عن الجوارح قلت فعل هذا يلزم أن لا يكون قولك فهمي وعلمي وما
أشبههما أمراً وهو باطل قطعاً (قوله ولم يعتبر المناسبة القوية) أقول وقد يقال الاستفهام تنبيه
للمخاطب على ما في ضمير المتكلم من الاستسلام فالتناسب القوية مرعية ويرد بان المقصود الاضلي من
الاستفهام فهم المتكلم ما في ضمير المخاطب لا تنبيه على ما في ضمير المتكلم من الاستسلام فإذا لم ينعقد
المقصود الاضلي لم تكن تلك المناسبة مرعية والامر في ذلك سهل (قوله والتي تحت الامر بناء
على أن الترك هو كلف النفس) أقول ذهب جماعة من المتكلمين الى أن المطلوب بالتهي ليس هو
عدم الفعل كما هو المتبادر الى الفهم لان عدمه مستمر من الازل الى الابد فلا يكون مقدوراً للبدن
ولا حاصلًا بحصوله بل المطلوب به هو كلف النفس عن الفعل وحيث أن يشارك التهي الامر في أن
المطلوب بهما هو الفعل الا أن المطلوب بالتهي فعل مخصوص هو الكلف عن فعل آخر وحيث أن

الفعل على ذلك وأما ثانياً فلانه يخرج عن الامر نحو رويد وصه (قوله لا الفهم الذي هو فعل
المتكلم) اذا لامعني طلبه فعل نفسه من غيره (قوله والتفهيم) فعل بحسب الحقيقة (قوله فيلزم
ما ذكرناه) من عدم اندراجها في التنبيه (قوله فان قلت التفهيم إلخ) أثبات المقدمة المنوعة أعني
أنه لا بد على طلب الفعل بالوضع بعد تسليم ان المراد بالفعل ما يمد عرفاً بان المتبادر من لفظ
الفعل فعل الجوارح والتفهيم ليس منه فيصدق عليه أنه لا بد على طلب الفعل فينتج في
التنبيه (قوله قلت إلخ) نقض إجمالي أى ما ذكرت ليس بصحيح لاستلزامه ان لا يكون مثل فهمي
وعلمي من الأوامر المشتقة من التفهيم والتعليم وما يرادفه أمراً وهو باطل قطعاً ويمكن ان يقال
انه منع التبادر المذكور بسند لزوم خروج مثل فهمي وعلمي (قوله بان المقصود الاضلي) أى
الفرض الاضلي فلا يتنافى ما سبق من ان المطلوب بالاستفهام تفهيم المخاطب لان ذلك مطلوب من
الصيغة ومدلول له وأما قال الاضلي لان الاستسلام أيضاً غرض لكنه بالتبع (قوله والامر في
ذلك سهل) لان المناسبة مرعية بالنظر الى المقصود بالتبع وغير مرعية بالنظر الى المقصود الاضلي ولا
يتعلق بذلك غرض علمي (قوله كما هو المتبادر الى الفهم) من كون كلفة لا للطلب (قوله فلا يكون مقدوراً
للبدن) لان متعلق قدرته حدث والمكلف به لا بد ان يكون مقدوراً (قوله ولا حاصلًا بحصوله)
لاشاع حصول الحاصل والمكلف به لا بد ان يكون حاصلًا بحصول العبد لتحقيق فائدة التكليف
(قوله كلف النفس إلخ) في الصراح الكلف باز استادن وباز استايدن لازم ومفرد فهو فعل من
أفعال النفس يصدر عنها بالاختيار بعد الميل الى الشيء (قوله هو الكلف عن فعل آخر) أى
الكلف عن فعل غير الكلف المطلوب سواء كان كلاً أو غيره فيدخل فيه لا تكلف لان المطلوب

ان عبارة الشارح فيما تقدم اعني قوله لانه حال على طلب الترك إلخ يقتضي ان الترك ليس فعلاً أصلاً لانه قابله بالفعل ولو
حيث قال والامر دال على طلب الفعل وعبارته هنا تقتضي انه يصلح ان يكون فضلاً وان يكون غيره فوقع في كلامه تعارض

(قوله إرادها) أي الاستفهام والنهي (قوله المطلوب الفهم) فهو الاستفهام لا ينحى ان المطلوب للاستفهام انما هو التفهم لا الفهم نعم
القصد من الطلب الفهم فاصوب ابدال الفهم بالتفهم على ان المقابلة للفهم بالفعل (٢٢٩) تقتضي ان الفهم غير فعل وقد

تقدم انه فعل في المتبادر
من اللغة وشأن الالفاظ
ان يراد منها ما هو متبادر
منها لانه بقى ان التفهم
فعل قطعاً لانه واصطلاحاً
وعلى تقدير لو غير عبارته
بان قال المطلوب التفهم لم
تصح المقابلة بالفعل
فتلخص ان كلامنا من الامر
والاستفهام دال على طلب
الفعل فيفرق بينهما بان
يقال الانشاء ان لم يدل
على طلب شيء بالوضع
فنتيسر وان دل على طلب
شيء بالفعل دلالة لغوية
فاما ان يكون المقصود
بذلك الطلب للحصول على
شيء في الذهن فمن حيث
حقوله في الذهن فهو
الاستفهام واما ان يكون
المقصود حصول شيء في
الخارج أو عدم حصوله
فيه فالاول مع الاستفهام
أمر والثاني مع الاستفهام
نهي ولا يردفني ونعني
لانه ليس المقصود فيها
حصول شيء أي علم وفهم
في الخارج وان كان
خصوص اللفظ اقتضى ان
هذا الامر المطلوب ذهني

ولو أردنا إيرادها في القسمة قلنا الانشاء اما أن لا يدل على طلب شيء بالوضع فهو التنييه أو يدل
فقد ينحى اما أن يكون المطلوب الفهم فهو الاستفهام أو غيره قلنا أن يكون مع الاستفهام فهو أمر ان
كان المطلوب الفعل ونهى ان كان المطلوب الترك أي عدم الفعل أو يكون مع التساوي فهو التماس
يمكن ادراجه في الامر كما ذكره ويمكن اخراجه عنه بان يقيد الامر بأنه طلب فعل غير كلف كما
حمله بعضهم وذهب جماعة أخرى منهم الى أن المطلوب بالنهي هو عدم الفعل وهو مقدور للبند
باعتبار استمراره اذله ان يفعل الفعل فيزول استمرار عدمه وله أن لا يفعله فيستمر (قوله ولو
أردنا) أقول جمل الشارح طلب شيء أعم من طلب الفعل لانه جمل متناول لطلب الفهم وطلب
غيره أعني طلب الفعل وطلب تركه وقد عرفت ان الاستفهام أيضاً يدل على طلب الفعل
وكيف لا والمطلوب من التفسير اما فعله فقط على رأي واما فعله مع عدمه على رأي آخر
وليس المطلوب بالاستفهام هو القدم فتبين أن يكون هو الفعل اذ لا مقدور غيرهما اتفاقاً فالاولى
به الكلف عن الكلف غير الكلف المطلوب ولا يدخل فيه أكفف لان المطلوب به هو الكلف
لا الكلف عن شيء وكذا أكفف عن الزنا مثلاً لان المطلوب بالصفة هو الكلف واما كونه
عن الزنا فهو مستفاد عن تفهيمها (قوله كما ذكره) حيث أطلق الفعل (قوله طلب الفعل غير كلف)
أي غير كلف عن فعل آخر بقرينة السابق سواء كان طلب فعل غير الكلف نحو اضرب أو طلب
النكف لكن لا يكون عن فعل آخر بان يكون مطلق الكلف نحو أكفف أو تكون الخصوصية
مستفادة عن ذكر المتعلق نحو أكفف عن الزنا فتدبر فانه دقيق (قوله وهو مقدور الى آخره)
يعني ان عدم الفعل وان لم يكن مقدوراً باعتبار نفسه لكونه أزلياً وحاصلاً معه وباعتبار استمراره
في الاستقبال واستمراره حاصل بتحصيل البند باعتبار ان لا يشغل ذلك الفعل بالمطلوب بالارحادات
الفعل والمطلوب بالنهي استمراره (قوله جمل الشارح الى آخره) فان قلت طلب التنييه أعم
من طلب الفعل في نفسه لا يتعلق له بجعل جاعل قلت مراده قدس سره ان الشارح جعله أعم منه
من حيث الصدق حيث أدخل تحته طلب الفهم مع انه غير متناول له كما سيبي. لا انه جعله أعم
عنه من حيث المفهوم (قوله وقد عرفت) بقوله وأيضاً للمطلوب بالاستفهام تفهم الخطاب للاستفهام
لا الفهم الذي هو فعل المتكلم (قوله وكيف لا) أي لا يدل على طلب الفعل (قوله والمطلوب من
الغير) سواء صكان مغايراً بالذات كما في أمر الخطاب والنايب أو باعتبار كما في أمر المتكلم نفسه
وكذا في النهي (قوله على رأي) أي على رأي من يقول ان عدمه ليس مقدوراً والمطلوب بالنهي
الكلف (قوله واما فعله مع عدمه) أراد مقارنته به في مجرد كونه مطلوباً لا في كونها مطلوبين
من صفة واحدة ولو قال وعدمه لكان أظهر الا انه راعي مقابلة لفظة فقط (قوله على رأي)
أي رأي من يقول ان عدمه مقدور باعتبار استمراره والمطلوب بالنهي عدم الفعل. (قوله اتفاقاً)
أي بين الفريقين (قوله فالاولى الخ) اما قال فالاولى لأنه يمكن ان يقال مبني كلام الشارح على

فقولهم الامر ما دل على طلب حصول شيء في الخارج أي بقطع النظر عن المادة وانما قيدنا بقولنا من حيث حصوله في الذهن
لاخراجه علي وفيه كذا قال البند وفيه نظر لانه اذا كان المقصود من علم حصول شيء في الخارج وان كان خصوص
المادة يقتضي حصول شيء في الذهن فقلنا ونحوه خارج بقولنا في الاستفهام حصول شيء في الذهن فهو خارج بغير الحنية

أو مع الخضوع فهو السؤال والهاء وأما المركب الغير التام فاما أن يكون الجزء الثاني منه قيداً للاول وهو التقيدى كالحيوان الناطق أو لا يكون وهو غير التقيدى كالتركيب من اسم وأداة أو كلة وأداة قال (الفصل الثاني في المعاني المفردة * كل مفهوم فهو جزئي إن منع نفس صورته من وقوع الشركة فيه وكلى إن لم يجمع واللفظ الدال عليهما يسمى كلياً وجزئياً بالعرض)

إن يقال الانشاء اذا دل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما أن يكون المقصود حصول شيء في الذهن من حيث هو حصول شيء فيه فهو الاستفهام وأما أن يكون المقصود حصول شيء في الخارج أو عدم حصوله فيه فالاول مع الاستعلاء أمر الخ والثاني مع الاستعلاء نهى الخ وأما قيدنا الاستفهام بالحيثية لثلاثا يترتب نحو علمي وفهمي فان المقصود منهما حصول التعليم والتفهم في الخارج لكن خصوصية الفعل اقتضت حصول أثره في الذهن وهذا الفرق دقيق يحتاج الى تأمل صادق مع

ما هو المشهور من أن المطلوب في الاستفهام هو فهم المتكلم لتفهيم المخاطب كما يدل عليه لفظ الاستفهام وإن كان كلامهم مبني على التسامح بناء على أن التفهم أثر التفهم قطابه طلبه وأراد بالفعل فعل المخاطب وما قيل أنه يلزم حينئذ خروج لا علم لأن المطلوب فيه فعل المتكلم فتدفع بما عرفت من أن الطلب فيه مبني على التغاير الاعتباري فيكون المطلوب فيه علم الغير وفهمه (قوله إن يقال) أي إذا أريد إيرادها في القسمة (قوله فاما أن يكون المقصود الخ) أي الفرض من طلب الفعل حصول شيء في الذهن أي وجوده وجود ظلي (قوله من حيث الخ) أي من حيث ذاته مع قطع النظر عما سواء فالحثية للإطلاق (قوله وأما حصول شيء في الخارج) أي وجوده وجود أصلي سواء كان في الذهن أو في الوجود وما قيل أن المراد بالخارج خارج ذهن المتكلم لثلاثا يقتضى بمثل اعلم وافهم فقيه أنه يرد عليه حينئذ لاعلم ولا فهم فان الفرض منهما حصول شيء في ذهن المتكلم فيخرجان عن الأمر ويدخلان في الاستفهام (قوله فان المقصود منهما الخ) يرد عليه أنه إن أراد بالمقصود المسلول فالاستفهام أيضاً كذلك كما اعترف من أنه موضوع لتفهيم المخاطب وإن أراد به الفرض فلا نسلم أن الفرض من علمي وفهمي حصول التعليم والتفهم في الخارج بل غرضه حصول الفهم والعلم في ذاته وأما يطلب التفهم والتعليم لكونهما وسيلة اليهما فظهر أن الفرق دقيق وما قيل أن المقصود من علمي وفهمي حصول شيء في الخارج وحصول شيء في الذهن لازم وفي الاستفهام بالعكس لا يجدي بطلان في تحقيق الفرق يحتاج الى تمهيد مقدمة وهو أن حصول شيء في الذهن على نحو حصول اتصافي أصلي يترتب عليه الآثار وحصول ظرفي ظلي لا يترتب عليه الآثار مثلاً إذا تصورت كسر الكافر حصل في ذهنك صورة كفرة الذي هو العلم وصرت بقيامها بذهنك عالماً به ويترتب عليه آثار العلم به وأما كان العلم عين المعلوم كان كفرة أيضاً حاصل في ضمن تلك الصورة حصولاً ظرفياً غير موجب للإلتصاف بالكفر وهو الوجود الظلي للمعلوم الذي لا يترتب عليه آثار ذلك المعلوم وهذا على قياس حصول الماهية في ضمن الفرد في الخارج إذا عرفت هذا فالعرض في الاستفهام وجود النسبة المستفهمة بوجود ظلي وإن كان ذلك مستلزماً للإلتصاف بصورتها وذلك لأن المستفهم ليس غرضه من جملة الاستفهامية إلا أن يحصل المخاطب في ذهنه تلك النسبة أحياناً أو نفياً والعرض في الأمر هو اتصاف الفاعل بالحدث المستفاد من جوهره ووقوعه على المنعول لا حصول

(قوله وهو التقيدى) اعلم أنه ينقسم قسمين الاول مركب توصيفي وهو ما كان الجزء الثاني قيداً للاول على طريق الوصفية كالحيوان الناطق والثاني المركب الإضافي وهو ما كان الجزء الثاني مضافاً للاول نحو عبد اقم وقد قصر الشارح التقيدى على الاول بدليل المثال وأجيب بأنه إنما اقتصر على الاول لأنه الذي يقع فيه البحث من جهة كونه معرفاً وقولاً عارفاً بخلاف الإضافي فليس بذلك المثابة وأيضاً التركيب الإضافي يرجع للتوصيفي في المعنى لأن قولك غلام زيد يرجع في المعنى الى غلام منسوب لزيد (قوله في المعاني المفردة) أي في أحوال تلك المعاني

(قوله الصور الذهنية) اعلم ان الموجود في الذهن اما موجود بالوجود الاصلى واما بالوجود الظلي فاذا نصورت كثر الكافر كانت تلك الصورة موجودة في العقل وجوداً أصلياً وكان هذا الكفر موجوداً وجوداً ظلياً ويقال له وجود ذهني فالوجود الاصلى هو الذي يترتب عليه الآثار بخلاف الثاني فملي بكفر الكافر يقال له موجود في ذهني وكثر الكافر موجود أيضاً في ذهني لكن علمي يقال له موجود وجوداً أصلياً ويترتب على هذا العلم الآثار أي إن يقال في أنت عالم بكفر الكافر وكفر الكافر هذا موجود في ذهني وجوداً ظلياً ولا يترتب على هذا أثر فلا يقال لي أنت كافر وكذا تصديقنا بذهن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم موجود وجوداً أصلياً فهنا يقال لي أنت مصدق فلا آثار المترتبة (٢٣١) هي كون الشخص بوصف بكونه مؤمناً أو كافراً فقول

(أقول) المعاني هي الصور الذهنية من حيث أنها وضع بازائها اللفاظ

توفيق الهادي والله الموفق (قوله المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع بازائها اللفاظ) أقول المعني شيء في الذهن وان كاستلزمه في بعض الاوامر بواسطة كونه آثراً لذلك الحدث لا من حيث أنه حصول شيء في الذهن كما في فهمي فان معناه اطلب منك تفهماً واقعاً على كما ان معني اضربي اطلب منك ضربه واقعاً على الا ان التفهم لما لم يتحقق الا بحصول شيء في الذهن اقتضاه لامن حيث أنه حصول شيء في الذهن بل من حيث أنه أثر الفهم كما ان حصول الضرب اقتضى حصول أثره في الخارج وهو الا لم يحصل شيء في ذهن مقصود المتكلم وغرضه لكن لامن حيث ذاته بل من حيث أنه أثر التفهم فظهور ذلك مما ذكرنا ان الفرق دقيق محتاج الى تأمل صادق غفل عنه الناظر ووزحسبوه هينا وان الاحتياج الى قيد الحجية إنما هو في الاستفهام لان الحصول في الذهن على نحو لا في الامر والشيء وان اعلم واقهر داخلان لان المطلوب بهما اتصاف المخاطب بالثبوت والعلم ووجودها بوجود أصلي يترتب عليه الآثار وان كان يستلزم حصول شيء في الذهن بوجود ظلي قال المصنف الفصل الثاني في المعاني المفردة بك أي تصوير مفهوماتها وتقسيمها والمذكور في الفصل الثالث أحوال المعاني المفردة فانها أحوال الكلي ولما زاد فصل المباحث وقد طول الناظر في وجه الأفراد والامر حين اذ لا يتعلق به فرض علمي (قال المعاني هي الصور الذهنية) يعني المعاني اذا وقعت في مقابلة اللفاظ كما في المتن حيث جعل الفصل الاول في اللفاظ والثاني في المعاني يراعيها الصور الذهنية وليس المقصود تعريف المعاني فانه معلوم انه عبارة عما يقصد من اللفظ والصورة الذهنية تطلق على العلم وعلى المعلوم لحصول كل منهما في الذهن الاول بوجود أصلي والثاني بوجود ظلي فصارته منطبقة على المذهين مع ان التزاع بين التريقين لفظي كما بين في موضعه ومن لم يفرق بين العلم والمعلوم تحير في فهم الاختلاف بين المذهين وأطال الكلام (قال من حيث أنها وضع بازائها الى آخره) لم يقل من حيث وضع لها اللفاظ ليشمل المعاني التضمنية والالتزامية حيث يطلق عليها المعني لان كون المعني بازاء اللفظ يعنى ان يكون موضوعاً له وان يكون لازماً لها وضع له وما قيل ان

المفردات
الشارح للصور الذهنية
ليس المراد أهم من ان
تكون موجودة بالوجود
الأصلي مثل ادراك نسبة
القيام لزيد أو الظل مثل
القيام لزيد بل المراد
الثاني بدليل قوله بعد بان
عبر إلح لان التعبير انما
هو عن النسبة الموجودة
في الذهن بالوجود الظلي
(قوله المعاني هو الصورة
الذهنية) المعاني جمع معني
على وزن مفعل فهو اسم
مكان من معني يعني اذا
قصد أو أصله معني أي
مقصود فهو اسم مفعول
بعد التحقيق (قوله من
حيث انها إلح) أي لامن
حيث هي وقوله من

حيث وصع بازائها أي بمقابلتها وأما لم يقل من حيث وضع لها اللفاظ لاجل أن يكون شاملاً للعلمي والمطابق والتعيني والالتزامي لان قوله بازائها يعنى الثلاثة بخلاف لو قال من حيث وضع لها اللفظ فانه يكون قاصراً على المطابقة كذا قال عبد الحكيم وفيه ان قوله فان عبر عنها باللفاظ لاجل هذا اما يدل على المطابقة لان الافراد والتركيب انما هو باعتبار المعاني المطابقة وأيضاً قوله بازائها معناه في مقابله والمقابلة لا تكون الا في المطابقة فقله ان قوله من حيث وضع اللفاظ بازائها يعنى الثلاث لا يسلم وكذا قوله لو قال انه لو قال من حيث وضع لها اللفظ لا يصدق الا بالمطابقة لا يسلم حتى السؤال حينئذ ان قال ان الاولى ان يقول من حيث وضع اللفظ لا لاجل ان يشمل المعاني الثلاثة بخلاف قوله من حيث انها وضع بازائها فانه لا يصدق الا بالمطابقة وقد يجاب بأنه انما عبر بازائها لان المعاني الالتزامية والتضمنية معاني متضاربة لالفاظ آخر غير التي تدل عليها بالمطابقة

فان عبر عنها بالفاظ مفردة فهي المعاني المفردة والا فمركبة والكلام هنا انما هو في المعاني المفردة كما ستعرف

اما مقبل كما هو الظاهر من عني يعني انا قصد أي المقصد واما مخفف معنى بالتشديد اسم مفعول منه أي المقصود واما ما كان فهو لا يطلق على الصورة الذهنية من حيث هي بل من حيث انها قصد من اللفظ وذلك انما يكون بالوضع لان الدلالة اللفظية العقلية أو الطبيعية ليست بمعتبرة كما مرت اليه الاشارة فذلك قال من حيث انها وضع يازائها الالفاظ وقد يكتفي في اطلاق المعنى على الصورة الذهنية بمجرد صلاحيتها لان قصد باللفظ سواء وضع لها لفظ أم لا والمناسب بهذا المقام هو الاول لان المعنى باعتباره يتصف بالافراد والتركيب بالفضل وعلى الثاني بصلاحية الافراد والتركيب (قوله فان عبر عنها الخ) أقول يعني ليس المراد ههنا من المعنى المفرد ما يكون بسيطاً لا جزؤه ومن المعنى المركب ما يكون مركباً وله جزء بل المراد من المعنى المفرد ما يكون لفظه مفرداً ومن المعنى المركب ما يكون لفظه مركباً فالافراد والتركيب فئتان للالفاظ اصالة ووصف المعاني بهما تبعاً فيقال المعنى المفرد ما يستفاد

تلك المعاني معاني مطابقة لآلفاظ آخر فيه انه لا يجدي في دخولها من حيث انها معاني قضائية أو التزائية (قوله كما هو الظاهر) لعدم الاحتياج الى الاعلال (قوله من عني الخ) اما مصدر ميمي منه أو اسم مكان وكذا لفظ المصد ولا حاجة حين كونه مصدراً الى جعله يعني المقصود نص عليه قدس سره في تحقيق لفظ المجاز في حواشي شرح مختصر الاحول واما كونه اسم مكان ففيه على تشبيه ما وقع عليه القصد بما وقع فيه (قوله أي المقصد) هذا الوجه أقرب من حيث المعنى والاول من حيث اللفظ (قوله بل من حيث الخ) اشارة الى ان الجبسية قضائية وان المعنى فيه تعلق قصد المتكلم به من اللفظ في وقت ماله كونه مأخوفاً في مفهومه ولا يكفي بمجرد الوضع (قوله غير متبررة) في الافادة والاستفادة فلا يقصد المعنى من اللفظ بسببها (قوله كما مررت الخ) من عدم انضباطها (قوله فذلك) اي لاجل ان لا يكون تعبير المعنى من اللفظ الا بالوضع (قوله من حيث الخ) تنبيه على اعتبار الوضع واما عدم ذكر القصد فلدلالة لفظ المعنى عليه لكونه متممياً في مفهومه وقيل مناه أي لاجل كون الوضع سبباً لتعريفه قال من حيث وضع الخ اقامة للسبب مقام المسبب تنبيهاً على ان المراد القصد الجبري على قانون الوضع ويرد عليه ان الوضع ليس سبباً للقصد (قوله بمجرد صلاحيتها الخ) سواء تعلق بها القصد في وقت أولاً فيشمل جميع المقبومات

الوضوئية لها الالفاظ وغيرها (قوله سواء وضع الخ) لم يقل سواء قصد اولاً تنبيهاً على انه لا يلزم في هذا الاطلاق الوضع كما لا يلزم القصد وان المراد بالصلاحية أعم من القرينة والبعيدة (قوله يتصف بالافراد الخ) فيقتضي ان قيد المفردة لاخراج المعاني المركبة (قوله وعلى الثاني بصلاحية الافراد الخ) فان أردت بالمفردة ما يصلح ان يكون مفردة يكون القيد لغوا لصلاحية جميع المعاني للافراد والتركيب بحسب وضع الالفاظ وان أردت بالمفردة بالفضل كان اعتبار الصلاحية في المعنى لغوا (قوله ليس المراد الخ) أي وصف المعنى بالافراد باعتباره نفسه كما في قولهم الجسم اما مفرد أو مركب على ماهو الظاهر المتبادر من اجراءه عليه (قوله بل المراد الخ) هذه العبارة ظاهرة في انه وصف للمعنى بمجال متعلقه نحو زيد قام الأب وقوله فيقال المعنى المفرد الى آخره

(قوله بالفاظ مفردة) في هنا اشارة الى انه ليس المراد بكونها مفردة انها بسيطة لا تنقسم بل المراد بأفرادها كون اللفظ البدال عليها مفرداً وان كانت مركبة وذلك كالانسان فانه لفظ مفرد ومدلوله مركب (قوله والا فمركبة) التي منقسم على القيد وهو مفرد لا على قوله عبر اي وان لم يعبر عنها بالفاظ مفردة بل عبر عنها بالفاظ مركبة الخ وفي هذا اشارة الى ان التعصّب بالافراد والتركيب اصالة الالفاظ ووصف المعنى بذلك تبعاً

فكل مفهوم وهو الحاصل في العقل اما جزئي او كلي لانه اما ان يكون نفس صورته أي من حيث انه متصور مانعاً من وقوع الشركة فيه أي من اشتراكه بين كثيرين وصدقه عليها أولاً يكون من اللفظ المفرد والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ المركب وبعبارة أخرى المعنى المركب ما يستفاد جزؤه من جزء لفظه والمعنى المفرد ما لا يستفاد جزؤه من جزء لفظه سواء كان هناك للمعنى واللفظ جزء أولاً يكون انشيءاً منها جزء أو يكون لاحدهما جزء دون الآخر (قوله فكل مفهوم الخ) أقول ملخص الكلام ان ما حصل في العقل فهو بمجرد حصوله فيه ان امتنع في العقل فرض صدقه على كثيرين فهو الجزئي كذا قد زيد فانه اذا حصل عند العقل استحالة ان يفرض صدقه على كثيرين والا أي وان لم يتحقق بمجرد حصوله فيه فرض صدقه على كثيرين فهو الكلي فالكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالة (قوله أي من حيث انه متصور)

(قوله فكل مفهوم أي)
لفظ مفرد لا مطلقاً ولا
للمفهوم المركب (قوله
وهو الحاصل في العقل)
أي عنده تفسير للمفهوم لا
باعتبار ما صرف في قوله عبر
عنه بلفظ مفهوم والا
لقال فهو المفهوم من اللفظ
واتما لم يقل وكل معنى مع
انه المناسب لصدور العبارة
نظراً الى ان التقسيم في
كلامهم اتما وقع في المفهوم
وعبر بعنوان المعاني فيها
تقدم نظراً الى ان هذا
الفصل وقع في مقابلة بحث
الانسان فيها مر (قوله
وصدقه عليها) أي حمله
عليها حل إيجاب

يفيد انه وصف له بحال نفسه الا انه وصف حصل له بسبب وصف اللفظ وقوله فالافراد والتركيب الى آخره يحتمل المعنيين بان يراد بالبحر ما يحصل بسبب الغير وان يراد به ما يكون وصفاً له بحال متعلقة وكذا قول الشارح فان عبر عنها بالفاظ مفردة الى آخره لكن قوله في المعاني المفردة يدل على انه وصف له بحال نفسه لان الوصف بحال المتعلق لا يذكر بدون المتعلق فلا يقال في زيد قائم الاب زيد قائم * وعلى أي تقدير لا بد من صرف احدى البارتين عن الظاهر ووجهه على انه بيان للافراد بلازمه فتدبر (قوله وبعبارة أخرى) مغايرة للاولى بالاجمال والتفصيل (قوله ما لا يستفاد جزؤه الى آخره) هذا بناء على عدم اعتبار التصدي في تعريف المفرد كما وقع في عبارة المتقدمين أو يقال ان الاستفادة تدل على الفصل لانها مطاوع الاقادة (قال والا فالركبة) التي متوجه الى قيدا الافراد كما هو السابق الى الفهم والاصل ان محط الفائدة القيد الاخير (قال والكلام هنا) أي في هذا الفصل في المعاني المفردة دون المركبة فلما خص العنوان بها (قال كما ستعرفه) من انه لو لم يخص الكلام بالمعاني المفردة بطل انحصار جزء الماهية في الجنس والفصل بمثل الجواهر الناطق (قال فكل مفهوم مفرد كما يقتضيه العنوان وقد نص في الشفاء على ان القسم للكلي والجزئي والمفرد والمعنى والمفهوم متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فمن حيث فهمه من اللفظ يسمى مفهوماً ومن حيث قصده منه يسمى معنى عبر بالمعنى في العنوان رعاية لمقابلة الفصل الاول حيث جعل عنوانه الالفاظ المفردة وفي القسم بالمفهوم لانها باعتبار حصوله في القهن ولو بوجه ما ان أريد الحصول بالفعل وبوجه خاص ان أريد ما يمكن ان يحصل (قوله ملخص الكلام) في الساج التلخيص (هوذا كردن) أي ما أظهر وحصل بعد التفتيش والتفتيح من الكلام في تعريف الكلي والجزئي هذا المذكور (قوله في العقل) أي عند العقل أو في للدبرك ليشمل الجزئي (قوله بمجرد حصوله) أي مع قطع النظر عن ماهو خارج عنه (قوله فرض صدقه) أي تجوز حمله إيجاباً دون التقدير والاعتبار كما في تعريف النصلة حيث قالوا صدق التالي على فرض صدق المتقدم فان لعقل تقدير كل شيء ولو لم يمكن له تقدير الصدق في الجزئي وتصوره كيف يحكم ببله عنه (قوله استحالة الخ) لان الهذية والهوية للشخصية مانعة له عن تجوز ذلك (قوله فالكلية امكان الخ) أي كونه بحيث يمكن فرض الاشتراك فلا يرد ان الامكان وصف القرض والكلية

(قوله فان منع نفس تصوره الخ) هذا يفيد ان المانع ليس هو المفهوم بل نفس التصور وليس كذلك ولذا قال الشارح من حيث انه متصور دفعا لايتهوم كعالمات وانما زاد لفظ تصور ونفس لانه لو حذف لفظ تصور لاقضى ان المنع للشركة من حيث ما ثبت له في نفس الامر لان من حيث ذاته فيقتضي ان واجب الوجود جزئي لا كلي لانه مانع من حيث ذاته لا من حيث تصوره ولو حذف لفظ نفس واقتصر على التصور لوقع في الوهم ان التصور مانع ولوقع الاضمار فيقتضي ان واجب الوجود جزئي لان التصور مع انضمامه للبرهان يمتنع (٢٣٤) الشركة فاقاد ان المانع هو المفهوم المتصور بالاستقلال (قوله ان منع نفس تصوره

الخ) استشكل بن التصور الصورة الحاصلة وهي نفس المفهوم ففصل للصورة صورة وهذا نظير تولهم تصور المحكوم به وتصور المحكوم عليه فان التصور الصورة الحاصلة وهي نفس المحكوم عليه وبه واثبت صورة للصورة لا يصح فكيف هذا الكلام وأوجب بينهما متحدان فاما مختلفان اعتبارا لان المعلوم من حيث كونه مفهوما من اللفظ لا يقال له علم ثبوت القيام لزيد من حيث دلالة زيد قائم عليه لا يقال له علم بل معلوم ولا يقال له علم الا من حيث ملاحظته بالعقل فراداة بالمفهوم من حيث دلالة اللفظ والمراد بالتصور ملاحظة العقل وادراكه لذلك المفهوم من اللفظ (قوله فان الهاذية) أي فان تلك اللفظة التي فيها

فان منع نفس تصوره عن الشركة فهو الجزئي كهذا الانسان فان الهاذية اذا حصل مفهوما عند العقل امتنع العقل بمجرد تصوره عن صدقه على متعدد وان لم يمتنع الشركة من حيث انه متصور فهو الكلي كالانسان فان مفهومه اذا حصل عند العقل لم يمتنع من صدقه على كثيرين وقد وقع في بعض النسخ نفس تصور معناه وهو سهو والا لكان للمعنى معنى لان المفهوم هو المعنى وانما قيد بنفس التصور لان أقول لما كان ظاهر العبارة يدل على ان المانع من الشركة هو نفس تصوره به على ان المراد منع ذلك المفهوم من حيث انه متصور (قوله وقد وقع في بعض النسخ الخ) أقول منشأ هذا السهو ان القوم قد يصفون اللفظ بالكلي والجزئي وان كان بالعرض فيقولون ان اللفظ اما ان يمتنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه فهو الجزئي أولا يمتنع فهو الكلي (قوله وانما قيد بنفس التصور) أقول يريد انه لو

صفة للمعنى فكيف يصح حمل أحدهما على الآخر * والحاصل ان الكلية لا تقتضي الاشتراك في نفس الامر ولا فرضه بالفضل بل يكفي فيها إمكان الفرض والجزئية تقتضي امتناعه واستحالة (قوله لما كان ظاهر العبارة يدل الى آخره) أي استناد المنع الى نفس التصور يدل على ان المانع هو نفس التصور وليس كذلك اذ المانع من حل المفهوم على كثيرين ليس صورته الحاصلة في العقل بل ذاته لكن باعتبار حصوله فيه (قال والا لكان للمعنى معنى) لان المفهوم هو المعنى فبغير التقدير كل معنى جزئي ان منع نفس تصور معناه فيكون للمعنى معنى (قوله فيقولون الخ) والمصنف غير المقيم وسها عن تفسير التعريف (قوله يريد انه لو قيل الخ) ظاهر عبارة الشارح يدل على ان المقصود بيان فائدة قيد النفس حيث زاد في الموضعين لفظ مجرد والسيد قدس سره تعرض لبيان فائدة قيد التصور أيضا فكيف يصح قوله يريد قيل انه يريد بانيهما الا انه ترك بيان فائدة قيد التصور لظهورها ولا يخفى انه مجرد دعوي لا شاهد عليه وعندي ان مقصوده قدس سره ان ظاهر العبارة وان كان دالا على انه بيان لفائدة قيد النفس لكن مراده بيان فائدة القيد لان معنى قوله ما يمتنع الاشتراك الخ ما يمتنع الاشتراك في نفس الامر كما هو المتبادر ولو بالنظر الى الامر الخارج عن نفس التصور اي عن المفهوم من حيث انه متصور كقوله الواجب فان الشركة فيه متممة في نفس الامر بالذليل الذي هو خارج عن مفهومه من حيث انه متصور فلم يذكر القيدين دخل مفهوم الواجب في الجزئي ان قيل ما يمتنع عن الاشتراك وانذا لو حفظ البرهان ان قيل ما يمتنع تصوره عن الشركة وفي توصيف الدليل بالخارجي إشارة الى ان مراده بالخارج ما ذكرناه لا ما يقابل

لفظ هذا فيشمل جميع قولنا هذا انسان (قوله امتنع العقل) أي الامتناع انما هو للصدق لا للعقل في العبارة قلب اي من امتنع الصدق عند العقل (قوله أي من حيث انه متصور) تفسير لنفس التصور فهو تفسير للفظين مما (قوله كالانسان) أي كقوله الانسان قال الكلام انما هو في المفهوم وحيث نقوله فان مفهومه الخ فيه شيء لان الاولى الاضمار ولك ان تحمل في العبارة استخداما فتريد من الانسان المفهوم وبالضمير في مفهومه لفظ الانسان (قوله وهو سهو) منشأه ان هذا التقسيم وقع عند بعضهم في اللفظ لاني للمعنى فاللفظ ينقسم قسمين اما ان يمتنع نفس تصور معناه أولا يمتنع الخ (قوله والا لكان للمعنى معنى) لان المفهوم معنى

(قوله وكالكليات الفرضية مثل الثلاثي الخ) فلا شيء لا فرد له أصلا (٢٣٥) لاذننا ولا خارجا لأن ما كان في

الذهن يصدق عليه شيء
ولا يصدق عليه لا شيء
وكذا الموجود في الخارج
وكذا اللا موجود لا فرد له
أصلا لاذننا ولا خارجا لأن

من الكليات ما يتبع الشركة بالنظر إلى الخارج كواجب الوجود فإن الشركة فيه متممة بالدليل
الخارجي لكن إذا حرد العقل النظر إلى مفهوم لم يتبع من صدقه على كثيرين فإن مجرد تصوره
لو كان مانعا من الشركة لم يتفرق إثبات الوحدة إلى دليل آخر وكالكليات الفرضية مثل الثلاثي
واللا إمكان واللا وجود فانها يتبع أن تصدق على شيء من الأشياء في الخارج لكن لا بالنظر إلى
مجرد تصورها

ما كان في الذهن موجود
فيه وكذا ما كان في
الخارج فلا يقال لشيء
منها لا موجود وكذا
لا إمكان أي بالعموم لا فرد
له أصلا مطلقا لأن ما
كان في الذهن موجود
في الذهن فيقال له يمكن
بالإمكان العام أو في
الخارج يمكن بالإمكان العام

قبل كل مفهوم أم أن يتبع من الشركة لفهم منه أن المقصود منعه من اشتراكه بين كثيرين في نفس
الامر أي امتناع اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر فيلزم أن يكون مفهوم واجب الوجود داخلا
في حد الجزئي فلما قيد بالتصور علم أن المراد منه في العقل من الاشتراك أي يتبع العقل من أن
يجعله مشتركا ويتبع منه ذلك فلا يمكن للعقل فرض اشتراكه فلا يلزم دخول مفهوم واجب
الوجود في حد الجزئي وأما التقييد بالنفس فثلاثا يتوهم دخول مفهوم واجب الوجود فيه إذا
لاحظه العقل مع ملاحظة برهان التوحيد قالت العقل حينئذ لا يمكنه فرض اشتراكه لكن
هكذا الامتناع لم يحصل بمجرد تصوره وحصوله في العقل بل به وملاحظة ذلك البرهان وأما
بمجرد تصوره وحصوله في العقل فيمكن للعقل فرض اشتراكه (قوله وكالكليات الفرضية)
أقول هي التي لا يمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الأشياء الخارجية والذهنية كاللشيء فإن
كل ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج ضرورة وكل ما يفرض في الذهن فهو شيء في الذهن

الذهن أو ما يرادف نفس الامر ثم أنه قدس سره ذكر في حواشي المطالع أن الاحتياج إلى زيادة
قيد النفس بناء على أن يراد بتم تصوره عن الشركة أن يكون له مدخل فيه ولو أريد به ما يكون
مستقلا فيه فلا حاجة إلى ذلك القيد فقيد النفس احتياطي لدفع توهم الخروج (قوله فهم منه الخ)
أورد أن لا يمكن الاستدلال على تأكيدها الفهم لكونه متبادرا على ما صرح به في حواشي المطالع
فقيد التصور ضروري (قوله في نفس الأمر) ظرف لثمة يدل عليه قوله منه في العقل (قوله أي
امتناع الخ) يعني اسناد المنع إلى المفهوم مجازي فانه موصوف بامتناع الاشتراك إلا أنه صور الامتناع
بصورة المنع وأسند إليه مبالغة في الامتناع كما في أقدمي بذلك حق لي على فلان (قوله منه أي
المفهوم) قوله ويمتنع منه أي يتبع من الاشتراك ذلك للمفهوم عطف تفسيره لقوله يمنع العقل كما
عرفت (قوله فثلاثا يتوهم) فيه إشارة إلى ما نقلناه هنا في حواشي المطالع فإن اسناد المنع إلى المفهوم
ظاهر في استدلاله بذلك (قوله مع ملاحظة برهان التوحيد) أي برهان يدل على انحصاره في فرد

واحد ولا يمكن وجود فرد آخر (قوله لا يمكن) لانه مع حصول اليقين بالوحدة كيف يجوز
التعدد (قوله صدقها في نفس الامر) أي حملها في حد ذاتها من غير اعتبار معتبر وفرض فارض
(قوله على شيء من أشياء الخارجية) أي الأشياء التي يكون الخارج ظرفا لنفسها سواء كان ظرفا
لوجودها أولا فيشمل النسب التي يتصف بها الأشياء في الخارج وأن لم تكن موجودة في الخارج
وكذلك الذهنية فيشمل النسب التي تتصف بها الأشياء في الذهن وأن لم تكن موجودة في الذهن
أي متصورة (قوله فان كل ما يفرض في الخارج الخ) أي كل ما يفرض نظرية الخارج لنفسه فهو متصف
بالشيئية في الخارج لا تصافه بصحة العلم والأخبار ولو يكونه منظوف الخارج وكذا في قوله كل

الموجود لكن هذه الكليات
الفرضية مع امتناع صدقها
على شيء لا يمنع الفصل
بمجرد حصولها فيه عن
فرض الاشتراك بل يمكنه
فرض اشتراكها بمجرد
حصولها فيه ومن هنا

أي من كون مفهوم واجب الوجود واللا يمكن واللا موجود كلي لا جزئي

ضرورية فلا يصدق في نفس الامر على شيء منها انه لاشيء وكلاهما ممكن بالامكان العام فان كل مفهوم يصدق عليه في نفس الامر انه ممكن عام فيمتنع صدق تقيضه في نفس الامر على مفهوم من المفهومات وكلاهما موجود فان كل ماهو في الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ماهو في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن صدق تقيضه في نفس الامر على شيء أصلاً لكن هذه الكليات التقرضية مع امتناع صدقها على شيء لا يمتنع العقل بمجرد حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها فيه مع قطع النظر عن شمول نفاضها لجميع الاشياء وانما اعتبر القوم في التقسيم الى الكلي والجزئي حال المفهومات في العقل أعني امتناعها عن فرض العقل لا اشتراكها وعدم امتناعها عنه فجعلوا أمثال مفهوم الواجب وتناقض المفهومات الشاملة لجميع الاشياء

ما يفرض في الذهن وانما زاد قيد الفرض بناء على ماهو التحقيق من مذهب الشيخ ان المتبر في القضية المحصورة في جانب الموضوع انصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني بالفعل بحسب الفرض تنصيصاً على المراد ليتضح عدم امكان صدق اللاتشيء على شيء من الاشياء بخلاف ما اذا قيل كل ماهو في الخارج شيء في الخارج فانه يتجه عليه نظراً الى الظاهر ان اللازم من كون كل ماهو بالفعل في الخارج أو في الذهن شيئاً ان لا يكون اللاتشيء صادقا بالفعل على شيء من الاشياء لعدم امكان صدقه عليه فان قيل اذا لم يمكن صدق اللاتشيء على شيء من الاشياء فكيف يصدق تعريف الكلي عليه والحال انه قسم من المفهوم وكل مفهوم شيء وانما اعتبر في مفهومه التصور والتصوير حصول صورة الشيء في العقل قلت مفهوم اللاتشيء فرد للشيء ولا استحالة في كون الشيء فرداً لتقيضه والكلام في انه لا يصدق ذلك المفهوم على شيء من الاشياء في نفس الامر قد سدر فانه مما يجبر الناظرين في فهمه وأوردوا شكوكاً زاعمين انهم على شيء (قوله فلا يصدق الخ) أي فلا يمكن صدقه كما يدل عليه السوق اذ لا فرد لنفس الامر سوى الخارج والذهن وقد عرفت ان ما يفرض فيها فهو شيء فلو أمكن صدق اللاتشيء لزم امكان اجتماع التقيضين (قوله وكلاهما ممكن بالامكان العام) بمعنى سلب الضرورة عن أحد الطرفين لا بمعنى سلب الضرورة عن جانب المخالف لانه غير شامل للاقسام الثلاثة (قوله فان كل مفهوم) أي ما يفرض اتصافه بالمفهومية بالفعل لما مر (قوله يصدق الخ) فانه اما واجب أو ممتنع أو ممكن خاص بالحصر العقلي وكل منهما ممكن عام (قوله فيمتنع الخ) لا ممتنع صدق التقيضين على شيء واحد واما صدق الشيء والمفهوم على اللاتشيء واللامفهوم فهو صدق أحد التقيضين على الآخر فهو جائز (قوله فان كل ماهو في الخارج) أي ما يفرض ظرفية الخارج له فهو موجود في الخارج اما في نفسه أو في غيره كالتسبب والامور الاعتبارية فلا يرد ان ظرفية الخارج للشيء لاحتضي وجوده انما يقتضيه كون الخارج ظرفاً لوجوده وكذا الحال في قوله وكل ماهو في الذهن (قوله لا يمتنع العقل الخ) اذ ليس في مفهومها ما يقتضي امتناع الاشتراك بخلاف الجزئي فان هذيه وتخصه المتبر في مفهومه يقتضي ذلك ففي الجزئي الفرض ممتنع وفي الكليات التقرضية فرض ممتنع بالإضافة (قوله لجميع الاشياء الذهنية والخارجية الخ) أي ما يكون الذهن أو الخارج ظرفاً لنفسها سواء كان ظرفاً لوجوده فيكون محققاً أي متصفاً بالوجود بالفعل اما في الذهن أو في الخارج أو ظرفاً لنفسه فيكون مقدر الوجود فيه كالحقيقة والمقدرة مستفنان للاشياء

صادقا عليها) أي محولا
عليها حل إيجاب ولما كان
عدم الوجوب صادقا بطولها
والامتناع مع ان الصدق
يبدو كونه كليا أصرب على
الامتناع وقال بل من
أفراد أي أفراد الكلي
(قوله ما يتبع) أي فرد
يتبع ان يصدق ذلك الكلي
عليه أي على ذلك الفرد
باعتبار الخارج وقوله اذا
لم يتبع العقل من صدقه
أي من صدق الكلي عليه
أي على ذلك الفرد يعني
ان بعض افراد الكلي اذا
تصور نجد الكلي يحمل
عليه وذلك كشريك
الباري فانه اذا تصور
لا يتبع ما يحمل عليه كمي
وهو في الخارج جزئي
وقوله هو ما يتبع مبتدا
مؤخر ومن افراد خبر
مقدم والاصل الذي يتبع
ان يصدق عليه كائن من
افراد اذا لم يتبع العقل
فتشريك الباري اذا نظر
له في الخارج يتبع حل
الكلي عليه واذا نظر له
من حيث تصوره صح حل
الكلي عليه (قوله فلو
لم يتبع نفس التصور)
صادق بثلاث صور
لان عدم الاعتبار فيها

ومن هنا يعلم ان أفراد الكلي لا يجب ان يكون الكلي صادقا عليها بل من أفرادها ما يتبع ان
يصدق الكلي عليه في الخارج اذ لم يتبع العقل عن صدقه عليه بمجرد تصوره فلو لم تعتبر نفس التصور
الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة داخلة في الكليات دون الجزئيات ولم يتبر واحال المفهومات
في انفسها أعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدم امتناعها عنه فهو لم يجعلها امتناعا للمذكورات
داخلة في الجزئيات بناء على ان مقصودهم هو التوصل ببعض المفهومات الى بعض وذلك أما هو
باعتبار حصولها في الذهن فاعتبار أحوالها الذهنية هو المناسب لا هو غرضهم (قوله ومن هنا
يعلم) أقول اي ومن أجل ان مفهوم الواجب الوجود ومفاهيم الاشياء والامتناع والوجود
كليات يعلم ان أفراد الكلي التي يتحقق بها كليتته لا يجب ان يصدق الكلي عليها في نفس الامر
بل من أفرادها ما يتبع صدقه عليها في نفس الامر فان مفهوم الواجب الوجود يتبع صدقه في
نفس الامر على أكثر من واحد والكليات الفرضية يتبع صدقها في نفس الامر على شيء واحد
فضلا عما هو أكثر منه فالعبر في أفراد الكلي امكان فرض صدقه عليها ان بهذا المقدار تتحقق
كليتته وكون تلك الافراد أفراداً له محققة في نفس الامر غير لازم لكليتته نعم ما كان فرداً
للكلي في نفس الامر

مطلقاً لا للخارجية يدل على ما قلنا ماسبق من قوله فان ما يفرض في الخارج شيء في الخارج وما
يفرض في الذهن شيء في الذهن (قوله داخلة في الكليات) أي في عبادها ومن جعلها ولم يقل
في الكلي دون الجزئي لان الاعتبار للمذكورات أعني اعتبار امتناع فرض العقل لاشتراكها وعدمه ليس منابرا
لجعلها داخلة في مفهومه فكيف يرتب عليه بالفاه (قوله التوصل ببعض المفهومات الى بعض) أي
من حيث الفهم يشعر به لفظ المفهومات (قوله وذلك أما هو باعتبار حصولها في الذهن الخ) أي
لحصول الوجود الذهني مدخل فيه وليس ذلك باعتبار الوجود الخارجي أو الوجود مطلقاً (قوله
فاعتبار أحوالها الذهنية الخ) أي أحوالها التي تفرض للمفاهيم أنفسها من حيث حصولها في
الذهن من غير نظر الى حلها في الخارج أو في نفس الامر أو الامر الخارج من التصور فيكون
الكلي عبارة عما لا يتبع نفس تصوره عن الشركة والجزئي ما يتبع نفس تصوره عنه وهو معنى إمكان
فرض الاشتراك وعدمه (قوله ان أفراد الكلي التي يتحقق الخ) إشارة الى ان الأفراد التي بها يتحقق
كونه عنواناً للمحصلات الاربع يجب ان يصدق الكلي عليها في نفس الامر (قوله وكون تلك
الافراد محققة لكليتته نعم الخ) عطف على كليتته ولفظة عطفية حيث تدل على بناء اسم الفاعل وفي بعض
النسخ وكون تلك الافراد محققة غير لازم فالجمله حيث تدل على قوله اذ بهذا القدر ولفظة
محققة على بناء اسم المفعول (قال اذا لم يتبع العقل الخ) ظرف لمتعلق الخبر والمجرور الواقع خبراً
أعني من أفراد الكلي (قال فلو لم تعتبر نفس التصور) وفي بعض النسخ فلو لم يعتبر التصور وقد
عرفت ان قيد النفس احتياطي قال النسخين واحد والمقصود انه لو ترك قيد التصور فيها وقال
ما لا يتبع عن الشركة وما يتبع عنه لزم الدخول والخروج معا ولو ترك في أحدهما لزم الدخول
فقط والخروج فقط فقول الشارح دخل وخرج أهم من أن يكون على سبيل الاجتماع أولاً لان
الواو لطلق الجمع عن ان اعتبار القيد في أحدهما دون الآخر مما لا يذهب اليه الوهم فلاحاجة الى

شامل لنسبم اعتباره في الاثنين مما أو في أحدهما

(قوله فلا يكون مانعاً) أي كان الثاني مانعاً أولاً وقوله فلا يكون جامعاً أي كان تعريف الآخر جامعاً أولاً فكلامه أعم من الاجتماع أو الانفراد فكلامه صادق بثلاث صور فإن القيد إذا حذف منها معاً كان تعريف الكلّي غير جامع والجزئي غير مانع وإذا حذف من الأول (٢٣٨) كان غير جامع وتعريف الجزئي مانعاً وبالعكس كان الكلّي جامعاً وتعريف

الجزئي غير مانع فقد احتوى كلامه على الصور الثلاث المشار إليها بقوله فلم يعتبر الخ فإنه أهم من عدم الاعتبار فيها أو في أحدها (قوله غالباً) الغلبة نوعية الكلّي فإن الإنسان جزئي لزيد والحيوان وكذا الناطق كل منهما جزء للإنسان وأما الضاحك والمشي فإرجان فالكلّيات خمسة وقد وجدنا ثلاثة منها وهي الجنس والنوع والفصل أجزاء فظهر أن الكلّي جزء الجزئي في الغالب أي في الكثير فإن الثلاثة أكثر من الاثنين فإغلبة باعتبار أنواع الكلّي (قوله فيكون الجزئي) كلاله فالحيوان منسوب للإنسان

والأول جزء والثاني كل وهذا يقتضي أن ينسب الحيوان إلى الكلّي بأن يقال هو كلّي (قوله وكلية) الشيء الخ أي أن كون الشيء كلياً أي صادقاً على كثيرين لا يصح إلا

فلا بد أن يصدق عليه ذلك الكلّي في نفس الأمر أو أمكن صدقه عليه فيها وستظهر فائدة هذه التسمية التي علمت هنا من قوله في مباحث تحقيق مقبومات القضايا المحصورة (قوله فلم يتم تعريف نفس التصور) أقول متعاقب بقوله لأن من الكلّيات ما يمنع الشركة الخ (قوله غالباً) أقول إشارة إلى أن بعض الكلّيات ليس جزءاً لجزئية كالخاصة والعرض العام وأما الثلاثة الباقية فهي أجزاء لجزئياتها فإن الجنس والفصل جزآن ماهية النوع جزء للشخص من حيث هو شخص وإن كان تمام ماهيته (قوله وكلية الشيء) إنما تكون بالنسبة إلى الجزئية الخ (أقول لا يخفى فيه) (قوله فلا بد أن يصدق الخ) أي لا بد من الصدق في نفس الأمر بالفعل على رأي الشيخ أو بالإمكان على رأي الفارابي (قوله وستظهر الخ) وهي أن ما وقع عليه الحكم في القضية المحصورة هو ما يكون فرداً في نفس الأمر محققاً أو مقدراً لا ما لا يكون كليته باعتباره وإن اعتبر ذلك وجب التقييد بالأفراد الممكنة لصدق الكلية الموجبة (قوله متعاقب بقوله الخ) يعني أنه متفرع ومرتّب عليه وليس له متعاقب بقوله ومن هنا يعلم بل هو جملة معترضة لبيان فائدة (قوله إشارة الخ) فالمراد بقوله غالباً الغلبة باعتبار أنواع الكلّي لا باعتبار الأشخاص إذ لا يلزم أن تكون أفراد الثلاثة أكثر من أفراد الاثنين (قوله كالخاصة والعرض العام) من حيث أنها كذلك وكذا في الجنس والفصل والنوع لما تقرر من أن الكلّيات الجنس تختلف باختلاف الاعتبار (قوله فإن الجنس والفصل الخ) فبيان الشارح لجزئية النوع للشخص ببيان لجزئيتها له لأن جزء الجزء جزء وأما ذكر جزئية الحيوان للإنسان والجسم للنائي للحيوان فالتنبه على أن كون الكلّي جزءاً للجزئي إنما هو بالقياس إلى الجزئي الإضافي (قال فيكون الجزئي كلاً) ولا شك أن انصافهما بهاتين الإضافتين أعني الجزئية والكلية التوحيديتين لا يكفي في نسبة أحدهما إلى الآخر لأن الكلّي معناه شيء منسوب إلى أمر متصف بكونه فلا فلا بد من نسبة أخرى وكذا الجزئي فلذا تقرر بعد بيان كونهما كلا وجزأ لبيان أنه قد عرّض للجزء بالقياس إلى الكل إضافة أخرى وهو معنى الكلية المصطلحة فصدق عليه أنه منسوب إلى كله وللشكل معنى وهو معنى الجزئية المصطلحة فصدق عليه أنه منسوب إلى جزئه وقال وكلية الشيء إنما تكون الخ هذا تحقيق المقام فدع عنك ما قيل أو يقال

وكذلك

إذا كان تحت جزئيات فالنسبة إلى الكل لا تصح إلا بعد ملاحظة أن

تحت جزئيات ولا تعتبر عند تحقق الجزء والكل والحاصل أن الشارح أثبت للحيوان كونه جزءاً وللإنسان كونه كلا وهذا لا يكفي في النسبة لأن المراد بالكلّي هنا ما صدق على كثيرين فلا يتحقق النسبة إلا بعد ملاحظة هذه الجزئيات وإلا لما صح تقييده بما صدق على كثيرين فلا بد في التسمية مع التقسيم من مقدمتين فقوله وبين التسمية بالكلّي أي المفسر بما صدق الخ

(قوله وكذلك جزئية الشيء) أي كونه جزئياً أي فلا يقال للشيء جزئي إلا بملاحظة اندواجه تحت كلي ولا يكتفي في النسبة للجزء كون الكلي جزءاً له فالجزئي عبارة عما انصف بصفتين وهما كونه متدرجاً تحت كلي وكون الكلي جزءاً له كما قلنا في الكلي وقد ظهر من هذا أن الكلي والجزئي أمران نسيان يتوقف تعقل أحدهما (٢٣٩) على الآخر فلا تعقل كلية إلا

وكذلك جزئية الشيء إنما هي بالنسبة إلى الكلي فيكون منسوباً إلى الجزء والنسب إلى الجزء جزئي وإما أن الكلية والجزئية إنما تمتزجان بالثبات في المعاني وأما في اللفاظ فقد تسمى كلية وجزئية بالمرض تسمية الدال باسم المدلول قال الشيخ والكلي إما أن يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات وداخلاً فيها أو خارجاً عنها والاول هو النوع الحقيقي سواء كان متعدد الأشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً كالإنسان أو غير متعدد الأشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو إذن كلي مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو ﴿

ان هذا المعنى إنما يظهر في الكلي بالقياس إلى الجزئي الإضافي فإن كل واحد منهما متضايّف للآخر إذ معنى الجزئي الإضافي هو المتدرج تحت شيء وذلك الشيء يكون متاولاً لذلك الجزئي ولغيره فالكلية والجزئية الإضافية متضايّتان لا يتعقل أحدهما إلا مع الآخر كالأبوة والبنوة وإما الجزئية الحقيقية فهي تقابل الكلية تقابل المملوكة والدم فإن الجزئية منع فرض الاشتراك بأن يصدق على كثيرين والكلية عدم المنع فالاولى أن يذكر وجه التسمية في الكلي والجزئي الإضافي ثم يقال وإنا سمي الجزئي الحقيقي أيضاً جزئياً لأنه أخص من الجزئي الإضافي فاطلق اسم العام على الخاص (قوله هذا) أي كون كميته بالقياس إلى الجزئي وجزئيته بالقياس إلى الكل فيكونان متضايّعين (قوله إنما يظهر في الكلي الخ) هذا مبني على ما ذكره في حواشي المطالع من أن المشهور أن الكلي له مفهوم واحد يقابل الجزئي الحقيقي تقابل الدم والمملوكة ويقابل الجزئي الإضافي تقابل التضايّف وفي بعض النسخ في الكلي الإضافي وهو مبني على ما حققه قدس سره من أن الكلي له أيضاً مضيان كما سيحىء (قوله تقابل الدم والمملوكة) نص قدس سره في حواشي المطالع على أن مفهوم الجزئي مملوكة ومفهوم الكلي عدم وفيه إشكال إذ اعتبار عما من شأنه في مفهوم الكلية لا فائدة فيه لأنه إنما اعتبر في عدم المملكات لاخراج الأعدام التي ليست من شأن محلها قابلية المملوكة وفبا نحن فيه ليس كذلك وإرادة الإيجاب والسلب من الدم والمملوكة هنا كما يتوهم من عدم ذكر عما من شأنه في مفهوم الكلي تكلف لذكره مع التضايّف المصطلح وإن حل على أن مفهوم الجزئي عدم ومفهوم الكلي مملوكة لأن معنى يمنع فرض الاشتراك لا يمكن فرض الاشتراك وعدم المنع إمكان فرضه فلا بد من اعتبار قد عما من شأنه في الجزئي لاخراج الهويات الخارجية وللقهومات التصديقية عنه فإنها لا تنصف بالجزئية مع امتناع فرض اشتراكها (قوله فالاولى) أي إذا كان التضايّف إنما يظهر بالقياس إلى الجزئي الإضافي فالاولى من ذكرها هنا أن يذكر في آخره (قوله فاطلق اسم العام الخ) لم يرد أنه أطلق بطريق النقل عن العام أو بملاقة المصوم والخصوص عن الخاص فيكون في الخاص منقولاً أو مجازاً

الكلية والجزئية قد تكون لا بهذه الجهة كما في الحقيقيين فلو حذف المحصر لكان أولى تأمل (قوله إنما هي بالنسبة إلى كلي لا ينبغي على مثلك أن هذا صريح في الجزئي الإضافي لأنه هو الذي يلاحظ فيه الاندراج تحت كلي وأما الجزئي الحقيقي فهو ما يمنع تصور صدقه على كثيرين فلم يلاحظ فيه الاندراج (قوله أو داخلاً فيها) أي سواء كان مساوياً لما أو أعم وقوله أو خارجاً أي كذلك مساوياً لما أو أعم

(قوله اقتباس المجهولات) أي تحصيلها على وجه فيه صعوبة يدلل التعبير بالاختصاص ويستلزم ذلك أن يكون هذا التحصيل بالنظر
 بالحواس الباطنة أو الظاهرة وفي الكلام استعاره تصريحه حيث شبه تحصيل المجهولات باقتباس الصيد بجامع الصويرة واستعار
 اسم الشبه به للشبه أو استعاره (٢٤٠) مكنية بأن شبه المجهولات بالصيد تشبيها مضمرأ في النفس وأثبت الاقتباس

(أقول) أنك قد عرفت أن الفرض من وضع هذه المقالة معرفة كيفية اقتباس المجهولات التصويرية
 من المعلومات التصويرية وهي لا تقتص بالجزئيات بل لا يبحث عنها في العلوم لتبهرها وعدم انضباطها
 وقد بالحق لماسد كره (قوله وهي لا تقتص بالجزئيات) أقول وذلك لأن الجزئيات إنما
 تدرك بالاحساسات أما بالحواس الظاهرة أو الباطنة وليس الاحساس مما يؤدي بالنظر الى
 احساس آخر بأن يحس بمحسوسات متعددة وتترتب على وجه يؤدي الى الاحساس بمحسوس
 آخر بل لا بد لتلك المحسوس الآخر من احساس آخر ابتداءً وذلك ظاهر لمن يراجع وجدانه
 لكونه منافيا لما سيجيء من أن الجزئي يقال بالاشتراك على معنيين ولأنه يرد عليه أن الهجر شرط
 في النقل ولا يجر ههنا بل أراد أنه أطلق لفظ الجزئي المنقول الى العام على الخاص بطريق النقل
 من النوع اليه تناسبه للمعنى العام المناسب للمعنى اللغوي فيكون حقيقة أصلاحية مشتركة فيهما ومستعملا
 فيهما (قال وأعلم أن الكلية والجزئية الخ) قيل إن حصر التسمية الحقيقية في المعاني لا يصح
 لأن الألفاظ جزئيات حقيقية لذواتها والجواب أنه ما لم يعتبر حصولها في العقل ووضع اللفاظ بازائها
 ليست بجزئيات لأن القسم للمعنى المفرد على مامر والأفراد لا يتحقق إلا بمدا الوضع وبمد الاعتبار
 نصير معاني (قال هذه المقالة) أي المقالة الأولى (وقال اقتباس المجهولات الى آخره) الاقتباس
 الاصطاد وفيه إشارة الى أن المراد تحصيلها بالنظر (قوله لأن الجزئيات الخ) أي الجزئيات من
 حيث أنها جزئيات لا تدرك أي ليس ادراكا على الوجه الجزئي وأما إلا باحد الانواع الثلاثة من
 الاحساس والتحصيل والتوهم سمي انكل احساسا لحصولها باستعمال الحواس ولتنبه على ذلك
 أو رد صيغة الجمع وضم اليه قوله أما باحدى الحواس الظاهرة أو الباطنة لانه لا يمكن ادراكها
 بدونها امدد توقف المقصود أعني عدم اقتباس المجهولات التصويرية بالجزئيات على ذلك وأما
 الجزئيات المجردة فلا تدرك إلا بمفهومات كلية فليس ادراكا على الوجه الجزئي وكذا جزئيات
 الامور العامة كجزئيات الامكان الا اذا اشرعت من جزئي مادي وحيث يكون ادراكها بالتوهم
 (قوله بأن يحس الخ) بيان لكيفية تأدية الاحساس الى احساس آخر بالنظر بمعنى الترتيب يعني
 ليس الاحساس بالمحسوسات المتعددة وترتيبها بالقصد ترتيبا مخصوصا بحيث يصير ذلك المربب المحسوس
 باعتبار قيامه بالذهن احساسا بمحسوس آخر ومرة لمشاهدة محسوس آخر كما ان التأدية بالنظر
 في الامور المعقولة عبارة عن ترتيبها على وجه يكون ذلك المربب باعتبار قيامه بالذهن مرة لمشاهدة
 محسوس بل لا بد من احساس آخر وذلك لأن الاحساس عبارة عن حصول صورة جزئية متكيفة
 بالحواس المادية منترعة عن محسوس معين ولا شك في ان الصورة الجزئية متكيفة بالحواس
 المنفصلة المنترعة عن محسوس معين لا يمكن ان تصير صورة جزئية كذلك لمحسوس آخر وبهذا

تحصيل وهو أما باق على
 حاله أو مستعار للتحصيل
 (قوله وهي لا تقتص
 بالجزئيات) لأنها اذا لوحظ
 منها أي من تلك الافراد
 جملة وربتها لا يحصل منها
 احساس بغيرها اذ لا بد
 في احساس غيرها من
 حاسة مثلا اذا لوحظ
 زيد وعمر وبيكر وخالد
 فترتب فلا يحصل بعد
 الترتيب شخص آخر لانه
 يتوقف على حاسة وكذلك
 لا تحصل أمرا كلياً بل
 هو أولى مما قبله فتبين
 انها لا تقتص إلا بالكليات
 فان قلت أنك اذا قلت
 زيد انسان وكل انسان
 ناطق بنزع زيد ناطق
 فزيد شخص وقد تحصل
 منه مجهول أصلي فالجواب
 ان المراد لا يحصل من
 الجزئيات بالاستقلال وزيد
 قد وقع جزء قضية (قوله
 بل لا يبحث عنها في العلوم)
 أعني علوم الحكمة وهي
 علوم تحصل منها معرفة
 حقائق الاشياء على ما هي

عليه وهي مفقودة الآن في مصر أي لا يتكلمون في اثبات أحوال تلك الجزئيات في علوم الحكمة لان القصد
 من هذه العلوم كمال النفس الانسانية كما لا يلقى ببقائها بحيث تكون النفس الانسانية مشاهدة للمولى جل وعلا في الجملة من حيث
 اطلاعها على حقيقة الاشياء على ما هي عليه وهذه الجزئيات متغيرة غير متباعدة ومنحصرة فتعجز النفس الانسانية عن تفصيلها
 (قوله وعدم انضباطها) أي حصرها فالعطف مغاير

فهذا صار نظر المنطق مقصوراً على بيان الكليات وضبط أقسامها فالكلية إذا نسب إلى ما تحتها من الجزئيات فاما أن يكون نفس ماهيتها ودخلها فيها أو خارجاً عنها والداخل يسمى ذاتياً وكذلك ليس ترتيب الحسوس مؤدياً إلى ادراك الكلية وذلك أظهر فالجزئيات مما لا يقع فيها نظر ولا فكر أصلاً ولا هي مما يحصل بفكر ونظر فليست كاسية ولا مكتسبة فلا غرض للمنطق متعاقب الجزئيات فلا بحث له عنها

ظهره أن لا يكون الاحساس مؤدياً إلى احساس آخر بالنظر بمعنى تحصيل أمر للتأدي إلى مجهول إلا أنه قدس سره لم يتعرض له فلفته وعدم تعلق الفن به كثير تعلق والحاصل أن الأمور العقالية لكونها منزعة عن أمر واحد بعد حذف الشخصيات يجوز أن يكون صورة بعض مرآة لمشاهدة بعض آخر للتصادق بينهما بخلاف الأمور المحسوسة قلنا متباينة فلا يجوز أن تكون الصورة الجزئية لواحد منها مرآة لمشاهدة محسوس آخر بل يحتاج إلى احساس آخر نعم احساس محسوس يوجب التخيل والتوهم أي حصول صورة في الخيال وحصول صورة جزئية متعلقة بذلك المحسوس في الوهم وليس هذا تحصيلاً بالنظر بل إيجاب احساس لاحساس آخر وبما حررنا اندفع ما قبل أن التادية متحققة في الاحساسات كلاحساس بالمرآة المؤدى إلى الاحساس بالوجه وكالاتقال من احساس صورة حاصلة إلى تخيل إنسان مخصوص ومن علم شيء إلى تخيله فإن في هذه الصور إيجاب احساس لاحساس آخر ولا كلام فيه وإنما الكلام في التحصيل بالنظر إن يكون الاحساس بالترتيب والتحصيل مرآة لمشاهدة محسوس آخر وكذا ما قبل إذا كان مركب خارجي من محسوسات مستورا بشيء وأزيل الستر من أحد الأجزاء ثم من الآخر إلى آخر الأجزاء يحصل من الاحساس بذلك الحسوسات الاحساس بذلك المركب على وجه الترتيب كما في الحد التام وذلك لأن احساس كل جزء منها يصير سبباً لاجتماع الصور الجزئية للأجزاء في الحس المشترك والخيال فتحصل صورة الكل فيها فالاحساسان متبايران يوجب أحدهما الآخر وكذا الحال في الكلمة المسموعة يسامع حروفها المرتبة وغير ذلك مما يتخيل فيه تادية الاحساس إلى الاحساس (قوله وذلك أظهر) لأن الاحساس إذا لم يكن مؤدياً إلى الاحساس مع تناسب بين الحسوسات في كونها مدركة للحس فكيف تكون الصورة المتكيفة بالمواضع المادية مرآة لمشاهدة أمر مجرد وما يتوهم من كون احساس البقرة الجزئية مؤدية إلى ادراك البقرة الكلية فلي تقدير تحققه الاحساس موجب لحصول الصورة الكلية على ما قالوا من أن الاحساس بالجزئيات موجب لأن تستعد النفس لقيضان صور كلية عليها لا أن الاحساس بها ادراك الأمر الكلي وإنما اطمئنا في الكلام لأنه لا يزل فيه الأقدام (قوله فالجزئيات مما لا يقع فيه إلى آخره) وأما أنه لا يمكن وقوعه فيها ولا يمكن تحصيلها به فذلك أمر آخر لا يتوقف المدعي أعني عدم اشتغال المنطق بها على ذلك فإذ قيل الكليات تستفاد من الجزئيات بطريق الانزعاق فلم لا يجوز أن يكون بطريق النظر أيضاً وهم (قوله ولا هي مما يحصل بفكر) لما عرفت أن طريق تحصيلها الاحساس (قوله فلا غرض للمنطق إلى آخره) لأن غرضه عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر وإذا لا تعلق لفكر بالجزئيات فلا يتعاقب الغرض بها أيضاً (قوله فلا بحث له عنها) لأن ما يحمل الجزئيات موضوعات للمسائل ولأن ما يحمل للمفهوم الكلي عنواناً لها بحيث يسري الحكم إلى الجزئيات

(قوله فلهذا صار نظر المنطق مقصوراً إلخ) فيه أنهم قد ينون الجزئي الحقيقي والاضافي والنسبة بينهما وبينها وبينها فلا يصح قولك فلهذا صار إلخ وأجيب بأن ذكر الجزئي الحقيقي ليس لذاته بل لتوضيح مفهوم الكلي وأما ذكر النسبة فلا تضمن معرفتها معرفة تامة والجزئي الإضافي إن كان كلياً فليحت عنه لكونه كلياً وإن كان جزئياً فلا بحث لهم عنه فإن قلت قد صوروا الجزئي الإضافي وهو شامل للحقيقي وهو يقتضي الانتفاء للحقيقي فالجواب أن هذا لا يمد بحثاً عنه لأن البحث عن الشيء بيان أحواله لا بيان ذاته (قوله على بيان الكليات) أي تصوير مفاهيمها وبيان أقسامها (قوله إذا نسب إلى ما تحتها) أي إلى ما يحمل عليه (قوله يسمى ذاتياً) نسبة للذات لكونه جزءاً منها

بل لا بحث عن الجزئيات في العلوم الحكمية أصلا وذلك لأن المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال للنفس الانسانية يبقى ببقائها والجزئيات متغيرة متبدلة فلا يحصل لها من ادراكها كمال يبقى بقاء النفس وأيضاً الجزئيات غير منضبطة لكثرتها وعدم انحصارها في عدد تنفي قوا الانسان بتفاصيله فلا يبحث الا عن الكلليات * فان قلت قد ذكر هذا الجزئي الحقيقي وسيدكر الجزئي الاضافي والنسبة بينهما وذلك بحث عن الجزئي الحقيقي قلت اما ذكره هنا فتصور مفهوم الجزئي الحقيقي ليتضح به مفهوم الكللي واما بيان النسبة بين المعينين فمن ثمة التصور

(قوله بل لا بحث عن الجزئيات الى آخره) أي من حيث انها جزئيات بان يجعل تلك موضوعات للسائل (قوله في العلوم الحكمية) اشارة الى ان المراد بالعلوم العلوم الحكمية (قوله تحصيل كمال) وهو التشبه بالواجب علما (قوله يبقى ببقائها) أي لا يزول عنها أصلا كما في علم الواجب تعالى (قوله والجزئيات متغيرة الخ) أي الجزئيات المادية متغيرة ان كانت معروضات متبدلة ان كانت عوارض وذلك لان من لوازم المادة الاستعداد وعدم حصول جميع الكمالات بالفعل ونفوجها اليها دفعة أو تدريجيا يستلزم التغير والتبدل (قوله فلا يحصل لها من ادراكها الخ) لأنه حين التغير ان لم يتغير العلم لم يكن كالا لكونه جهلا وان تغير لم يبق بقاء النفس واما ادراكها بالاطلاق السام غير مقيد بزمان وقوع التغير كادراك المنجم الكسوف الخصوص بجميع خصوصياته قبل الوقوع فهو ادراك تعقل كلي منحصر في شخص واحد لعدم الاتزاع عن المادة المخصوصة والكلام في ادراك الجزئيات المادية من حيث انها جزئيات (قوله وأيضاً الجزئيات الخ) مامن كان خاصا بالجزئيات المتغيرة مفيدا لعدم البحث عن جميعها وعن بعضها المشخصة وهذا يعم المادية والمجردة مفيدا لعدم البحث عن جميعها والعلم ببعض الجزئيات لا يوجب للنفس كما لا يتبدل به لعدم حصول التشبه بالبداء بذلك لمشاركته في ذلك الحيوانات العجم فيه فلا يرد ما قيل ان الما لا يدرك كله لا يترك كله فهذا الوجه لا يفيد عدم البحث عن الجزئيات مطلقاً (قوله فلا بحث الا عن الكلليات) أي لا بحث في العلوم الحكمية الا عن الكلليات بان تجعل المفاهيم الكلية عنوانا للسائل بحيث يسرى الحكم منها الى الجزئيات حتي يحصل العلم بها على الوجه الكلي الباقي أبداً فلا يرد ان الكلليات أيضاً غير منضبطة فلا يبحث عنها أيضاً (قوله فان قلت قد ذكر الجزئي الحقيقي الخ) ابراد على قوله فلا بحث له عنها يعني ذكر الجزئي الحقيقي بمجمله قسما عن المفهوم وتعرفه ولنا لم يقل عرف وكل واحد منهما يستلزم حكما على الجزئيات الحقيقية فقد وقع البحث عنها بجعل مفهوم الجزئي الحقيقي عنوانا لها فاندفع ما قيل ان البحث عن مفهوم الجزئي الحقيقي ليس بحثا عن الجزئي الحقيقي لكونه كلياً (قوله وسيدكر الجزئي الاضافي) بأنه كل أخص تحت الاعم وذلك حكم عليه ظاهراً ويتضمن تعريفه ولنا لم يقل وسيعرف (قوله وذلك) أي المسد كور بحث عن الجزئي الحقيقي أي يتضمن البحث عنه اما الاول والثالث فظاهر واما الثاني فشمول الجزئي الاضافي للحقيقي فيسرى الحكم عنه الى أفراد الجزئي الحقيقي أيضاً (قوله اما ذكره هنا الخ) أي ذكره وان كان يتضمن حكما على أفرادها لكن ليس المقصود تصور مفهومه منه ذلك بل المقصود تصور مفهومه ليتضح به مفهوم الكللي فان معرفة الشيء تكمل معرفة مقابله

(قوله بسمي عرضيا)
نسبة للعرض أي الخارج
لكونه جزئيا من جزئيات
الخروج فالاول من نسبة
الجزء للكل والثاني من
نسبة الجزئي للكللي

وربما يقال الثاني على ما ليس بخارج وهذا أهم من الاول والاول أي الكلّي الذي يكون نفس ماهية ما تحته من الجزئيات هو النوع كالإنسان فانه نفس ماهية زيد وعمرو وبكر وغيرها

أذ معرفة النسبة بين معنيين يتكشفان زيادةً وتكشفافاً وأما الجزئي الإضافي فإن كان كلياً فالبحث عنه لكونه كلياً وإن كان جزئياً حقيقياً فلا بحث عنه وأما تصور مفهومه الشامل لقسميه فليس بحثاً عنه لأن البحث بيان أحوال الشيء وأحكامه لا بيان مفهومه (قوله وربما يقال الثاني على ما ليس بخارج) أقول أي عن المساهية فيتناول الثاني بهذا المعنى الماهية لانها ليست خارجة عن نفسها ويتناول أجزائها المقسمة إلى الجنس والفصل وأما الثاني بالمعنى الاول أي الداخل في الماهية

(قوله وأما الجزئي الإضافي) أي الحكم عليه بأنه كل أخص تحت العام وإن كان يتضمن البحث عن الكلّي والجزئي لكن البحث عن الاول مقصود دون الثاني (قوله لأن البحث) أي في الاصطلاح (قال فالكلّي إذا نسب إلى ما تحته) أي إلى ما يحتمل هو عليه لأن نسبته إلى المبين غير معتبرة فانه بالنسبة إليه ليس شيئاً من الأقسام الثلاثة ثم فیهه بكونه من الجزئيات سواء كانت من تبعية أو ابتدائية أي حال كونه بضاً منها أو ناشئاً منها للإشارة إلى أن المتبر النسبة إلى جزئي واحد أي جزئي كان لا إلى مجموع الجزئيات لانه يبطل المحصر اذ هنالك أقسام أربعة أخرى هي أن يجمع في الكلّي تلك الأقسام الثلاثة شاء أو ثلاث ولا إلى جزئي واحد معين لانه حينئذ يصير الأقسام متباينة وقد اعتبر تصادقها حيث ذكر الجنس في تمام الماهية وجزئها بل هو مضمّن على إطلاقه فتكون الأقسام متخالفة بالأضمار على ما صرحوا به من جواز اجتماع الخمسة في كل واحد * ثم الجزئي الواحد لا يجوز أن يراد به الحقيقي والأخرجت الأجسام والتفصيل العالي والمتوسطة وخواصها وأعراضها مقيّنة إلى الماهيات التي هي أجناس متوسطة أو ساقطة بل الإضافي وللإشارة إلى ذلك عبر عنه بقوله ما تحته هذا لكن يرد التناظر مقياساً إلى الحيوان فانه خاصة له مع عدم دخوله في الكلّي المنسوب إلى ما تحته من جزئياته إلا أن يقال إن ما يحتمل عليه شيء فهو جزئي إضافي له ثم الظاهر أن الكلّيات الفرضية داخلة في هذه الأقسام الثلاثة كما يظهر في الحاشية المنوطة على قوله بل لفظ الكلّي أيضاً وذلك لأن إمكان فرض صدقها على كثيرين نظراً إلى مجرد مفهوماً يستدعي إمكان فرض الأقسام الثلاثة فيها وإن لم تكن شيئاً منها في نفس الأمر فاندفع ما قيل أن فرض صدقها في نفس الأمر محال فيجوز أن يستلزم المحال بل لا يكون شيئاً من الأقسام الثلاثة فانه يجوز فرض صدقها نفسها وجزئاً وخارجاً بالنسبة إلى أمر واحد فيزعم صدق الكلّيات الخمسة عليها بالنسبة إلى ذلك الأمر لأن الفرض والفروض كليهما متممان إذ لا يمكن للعقل تجويز كونه نفسها وجزئاً وخارجاً بالنسبة إلى أمر واحد ويجوز أن يخرج الكلّيات الفرضية وتعتبر النسبة إلى ما يحتمل عليه في نفس الأمر به على عدم تعلق الفرض بالحكمي بأحوال الكلّيات الفرضية ويكون ادخالها في التعريف ببيع ادخال مثل مفهوم الواجب فيه وهذا على طبق مقالنا في النسب بين الكلّيات فإن بعضهم خصصها بما سوى الأمور الشاملة وتقتاضها وبعضهم عممها (قوله أي عن المساهية) لأن التشخص (قوله أجزائها المقسمة) يريد انقسام الكل إلى أجزائه فإن كل تقسيم بالنظر إلى مفهوم المقسم قسمة الكلّي إلى الجزئيات وبالنظر إلى الحاصل من القسمة قسمة الكل إلى الأجزاء

(قوله على ما ليس بخارج)

أي فيشمل الجنس والفصل

والنوع والنسبة في الاولين

ظاهرة وأما في الثالث فلا

تظهر لانه من نسبة الشيء

إلى نفسه وأجيب بأن هذه

نسبة اصطلاحية فلا يلتفت

إلى المنسوب ولا إلى

المنسوب اليه أولاً والثبات

كما تطلق على الحقيقة

تطلق على ما صدقتها

فالنسبة لها صدقات فتعبر

بالمنسوب والمنسوب اليه

بذلك الاعتبار وأى ربما

إشارة لفظة هذا الاستعمال

(قوله الا بعوارض) كالسواد (٢٤٤) واليباض والطول والعرض فريد بعبارة عن الحيوانية والناطقة والتشخص

من جزئياته وهي لا تزيد على الانسان الا بعوارض مشخصة خارجة عنه بها يمتاز شخص عن شخص آخر ثم النوع لا يخلو اما أن يكون متعدد الاشخاص في الخارج أولا يكون فان كان متعدد الاشخاص في الخارج فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا لان السؤال بما هو عن الشيء انما هو لطلب تمام ماهيته وحقيقته فان كان السؤال سؤالا عن شيء واحد كان طالبا لتمام الماهية المختصة به وان جمع بين شيئين أو أشياء في السؤال كان طالبا لتمام ماهيتها وتمام ماهية الأشياء انما يكون بتمام الماهية المشتركة بينها * ولما كان النوع متعدد الاشخاص كالانسان كان هو تمام ماهية كل واحد من أفرادها فاذنا سئل عن زيد مثلاً بما هو كان المقول في الجواب هو الانسان

فيقتصر بالأجزاء وفي قوله ربما إشارة الى أن إطلاق الثاني على المعنى الاول أشهر (قوله الا بعوارض مشخصة خارجة عنها بهذا يمتاز شخص عن شخص الخ) أقول يعني ان افراد الانسان لا تنشأ الا عن الانسانية وعوارض مشخصة موجبة للنوع عن قبول فرض الاشتراك وليست تلك العوارض معتبرة في ماهية تلك الافراد بل في كونها أشخاصاً معينة متميزة بعضها عن بعض

(قوله إشارة الخ) سواء كان للتكثير على ما هو الشائع في الاستعمال أو للتفصيل على ما هو أصل الوضع لان التقيد ببعض الأوقات يدل على ان الاستعمال الاول مغرط (قوله يعني أن أفراد الانسان الى آخره) لما كانت عبارة الشارح توهم ان أفراد الانسان لا تزيد على مفهومه الا بلحوق العوارض المشخصة من السكم والكيف والوضع وغير ذلك فيكون زيد مثلاً عبارة عن الانسان الملحق بالاعراض وذلك بخلاف ما تقرر في الحكمة من ان الشخص عبارة عن الماهية والتشخص وهو أمر وجودي داخل في قوامها فله السيد قدس سره بان المراد بعدم الزيادة انها داخلية فيه وبالعوارض المشخصة الشخصيات لانها الموجبة لمنع فرض الاشتراك لا الاعراض اللاحقة لها فانها ليست بمشخصة وانما يقال لها مشخصات نحووزا باعتبار لزومها للشخص وكون التشخص فائضاً من المبدأ عند عروضها لا ينفذ في المحاكات (قال ثم النوع لا يخلو اما ان يكون متعدد الاشخاص) قبل ان النوع لا ينحصر في القسمين لجواز ان لا يكون تحت أشخاص ك مفهوم النوع فانه نوع للكل ولا تزيد أفرادها بعوارض مشخصة والا لكات أشخاصاً لا أنواعاً والجواب ان أفرادها المفومات من حيث هي هي أشخاص وان كانت باعتبار الصدق أنواعاً ولذا أدرج بعضهم الطبيعية في الشخصية (قال بحسب الشركة والخصوصية الخ) في التاموس هذا بحسب ذا أي بصدده وقدره أي ان كان السؤال بالشركة يكون مقولاً في جوابه وان كان بالخصوصية يكون مقولاً في جوابه وما انصابه على الحالية أي مجعنين والفرق بين فئتنا وما وفئتنا جميعاً ان معافيد الاجتماع في حال الفل وجميعاً يعني كلنا سواء اجتمعوا أولاً كننا في الرضي فالعني حال كون الشركة والخصوصية مجتمعين في المقولية في جواب ما هو ولا يقتضي ذلك ان تكون المقولية في زمان واحد (قال لتمام الماهية المختصة به) أي المختصة في السؤال وذا لا يقتضي عدم اشتراكها في نفس الامر فلا يرد ان النوع المتعدد الافراد لا يمكن ان تكون ماهية مخصصة بشخص ولا يحتاج الى تكمينات باردة ارتكبتها الناظرين (قال كان طالبا لتمام ماهيتها) بضمير الواحد المؤنث وهو راجع الى الجماعة المدلول عليها بقوله وان جمع كما في قوله تعالى

والماهية انما هي الا ولان دون الثالث والا لما كان بين زيد وعمرو تسابن بل تماثل فهذه العوارض بها تمتاز الافراد لانها تحتها الماهية لما علمت (قوله فهو المقول) أي المحصول (قوله بحسب الشركة والخصوصية معا) المعنية في صحة الحمل لان الحمل عليها في زمن واحد بحيث يجعل الانسان على الافراد وعلى فرد في آن واحد قوله بحسب الشركة اذا كان المسئول عنه افراداً متعدد وقوله والخصوصية أي اذا كان المسئول عنه فرداً واحداً والمعنية محمولة على ما علمت (قوله انما يطلب به تمام ماهيته وحقيقته) الماهية تطلق على ما يقع في جواب ما كان موجوداً أو غير موجود كشرىك الباري وعلى الحقيقة التي هي الأمر الموجود بوجود افرادها لان حقيقة الشيء ما به الشيء هو هو فالماهية أعم من الحقيقة وحيث أن فالعطف تفسيرى إشارة الى ان المراد بالماهية المعنى الثاني (قوله كان طالبا لتمام ماهيتها) أي ماهية

هذه الخمسة ويرتكب التوزيع فيها بعد في قوله وتام ماهية الأشياء أى الخمسة أى الشيئين والأشياء وقوله بينهما لانه أى بين الشيئين في القول عليهما وفي الأشياء في القول عليها

(قوله كان الجواب) الانسان فلا يصح الجواب بالنطق لانه غير تمام الماهية ولا بالضحك لانه خارج عن الماهية (قوله معا) بالنصب على الحال أي حال كونها أي الشركة والخصوصية مجتمعين في صحة الحمل معا (قوله الحصة) أي الخالصة من حصة مشاركة الحمل لصديها (قوله لا فرد آخر له في الخارج) وان كان في الذهن له افراد آخر (قوله ان تعددت اشخاصه في الخارج) اعلم ان الموجود اما ان يكون موجوداً في الذهن واما ان يكون موجوداً في الخارج أي خارج الاعيان واما ان يكون في نفس الامر وبين الاولين العموم والخصوص الوجهي فيجتمعان في زيد وينفرد الاول في العناء مثلاً والثاني في صفات الله السكالية التي لم يتطاع عليها فليس لما شعور بها في موجودة في خارج الاعيان لا مكلف رؤيتها لافي الذهن وبين الوجود في الذهن والوجود في نفس الامر أيضاً العموم والخصوص الوجهي فيجتمعان في زيد فانه موجود في نفس الامر بمعنى انه لا يتحقق له في ذاته بقطع النظر عن اعتبار المتبر وفرض الفرض وينفرد (٢٤٥) الاول في شريك الباري والثاني

لانه تمام الماهية المختصة به وان سئل عن زيد وعمر وما كان الجواب الانسان أيضاً لانه كالماهيتهما المشتركة بينهما فلا جرم ان يكون مقولاً في جواب ماهو بحسب الخصوصية والشركة بما وان لم يكن متعدد الاشخاص بل يتخصر نوعه في شخص واحد كالشمس كان مقولاً في جواب ماهو بحسب الخصوصية الحصة لان السائل بما هو عن ذلك الشخص لا يطلب الاتمام الماهية المختصة به اذ لا فرد آخر له في الخارج حتى يجمع بينه وبين ذلك الشخص في السؤال حتى يكون طالباً لتام الماهية المشتركة واذا علمت ان النوع ان تعددت اشخاصه في الخارج كان مقولاً على كثيرين في جواب ماهو كالانسان وان لم تعدد كان مقولاً على واحد في جواب ماهو فهو اذن كلي مقول على

(واذا راوا تجارة أو هو اقتضاها إليها) أي إلى الرؤية أو بضمير التثنية على ما في بعض النسخ في الرضى لا يستكر عود ضمير الاثنين إلى المعلوم بل مع المعلوم عليه وان كان المراد أحدهما لانه لما استعمل أو كثيراً في الإجابة صار كالواو وفي القرآن (ان يكن غنياً أو فقيراً قاله أولى بهما) وعلى هذا يجوز ارجاع ضمير الواحد المؤنث أيضاً إلى شئتين أو أشياء باعتبار كثرتها في أنفسها وان كانا اثنين من حيث العطف وقد تغير الناظران في الارباع (قال وغلام ماهية الاشياء) لم يقل شئتين اقتضاهما على المقايضة وحمل الجمع هنا على ما فوق الواحد خروج عن السابق (قال لان السائل الخ) يعني ان كونه مقولاً في جواب ماهو بحسب الخصوصية فقط اتما هو بالنظر إلى الخارج لعدم وجود فرد آخر لا بالنظر إلى ذات النوع فانه صالح للجواب بحسب الشركة أيضاً فلا يرد ان هذا اتما يتم لو لم يصح السؤال عن الفرد المقدر الوجود (قال فهو اذن كلي مقول الخ) أي فهو اذا كان منقسماً إلى قسمين كلي مقول إلى آخره وليس معناه اذا علمت ما ذكر لان كونه معرفاً بهذا الثريف منوط بانقسامه إليهما لا بالعالم بالشرطية للذكورة فلا يرد ما قيل ان في صحة كتابته بالثون

ثم اعلم ان من جملة افراد الوجود في نفس الامر الامور الاعتبارية والامور الاعتبارية منها ماله يتحقق في نفسه وثبوت في نفسه ولكن لا وجود له خارجاً بقطع النظر عن اعتبار المتبر وفرض الفرض سواء لاحظه العقل أم لا كالامكان * ويطلق الامكان على ملاحظه العقل كان له تحقيق في نفسه أولاً وبين المعنيين عموم وخصوص وجبي فيجتمعان في الامكان فيقال له انه امر اعتباري بمعنى انه لا وجود له خارجاً وان كان له ثبوت في نفسه وهذا يصدق عليه المعنى الاول من حيث ان له ثبوتاً في نفسه ويصدق عليه المعنى الثاني من حيث ان العقل يلاحظه وينفرد المعنى الثاني في كون زيد كرمياً فان السكون لا يثبت له في ذاته ولكن يلاحظه العقل وينفرد الاول في الاعتبارية المتعلقة بالامور المنسية عنا ككون أمور في الارض موجودة فقول الشارع اشخاصه في الخارج أي خارج الاعيان ثم ان كثيراً ما يقول العلماء انه موجود خارج الازهان ويريدون الوجود في نفس الامر (قوله كان مقولاً على كثيرين) أي أو على واحد كما تقدم لانه اذا كان له افراد في الخارج اما مقول على كثيرين أو على واحد

(قوله أو على كثيرين) متفقين بالحقائق وذلك كالإنسان فإنه يقال على زيد وعلى عمرو وبكر وهي متفقة بالحقائق فإن قلت أنها متفقة في الحقيقة بهالقال بالحقيقة وأجيب بأنه اتا جمع نظرا لتعدد الحقائق فالوع ليس قاصراً على الإنسان فالإنسان مقول على أفرادها التي هي متفقة بالحقيقة وكذلك الفرس والحمار فجميعه للحقائق فظراً لكثرة مواد الكثيرين المتفقين ثم إن ارادة صيغة الجمع المذكور السالم أعني (قوله متفقين) ولم يقل متفقات لتغليب العقلاء على غيرهم (قوله ليخرج الجنس) فإنه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق وذلك كحيوان فإنه مقول على الإنسان وعلى الفرس وعلى الحمار وهي مختلفة الحقائق وفيه إن الجنس كما يقال على المختلف الحقائق قد يقال على الكثيرين المتفقين بالحقيقة كما في ما زيد وعمرو وبكر والضاحك فيقال حيوان حيوان قيل على المتفقين بالحقيقة بالنظر لزيد (٢٤٦) وعمرو وبكر وأجيب بأن لقائي الحكم على مشتق وهو متفقين يؤذن بعلمه مامنه

واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ماهو قال كل جنس وقولنا مقول على واحد ليدخل في الحد النوع الغير المتعدد الاشخاص وقولنا أو على كثيرين ليدخل في الحد النوع المتعدد الاشخاص وقولنا متفقين بالحقائق ليخرج الجنس فإنه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فيكون الانسانية تمام ماهية كل فرد من تلك الافراد (قوله وقولنا متفقين بالحقائق ليخرج الجنس)

هنا نظر لان التقدير اذا علمت وكأنه اذبالكسر لا بالفتح والا لكان التقدير اذا علمت (قال مقول على واحد أو على كثيرين إلخ) ولا يمكن الاكتفاء على أحدها لما عرفت ان المقول على واحد لا يمكن ان يكون مقولاً على كثيرين لان المراد به ما يكون مقولاً بحسب الخصوصية الخاصة فلو لم يذكر أو على كثيرين لم يكن التعرف جامعا (قال متفقين بالحقائق) أورد صيغة الجمع لتبنيها على كثرة مواد الكثيرين المتفقين والا لكان الظاهر بالحقيقة (قال ليدخل في السالم إلخ) يعني لو لم يقل على واحد بل اكتفى بعلى كثيرين لم يدخل النوع المذكور فاذا قيل دخل فيه فدخله في الحد بالنظر الى الاكتفاء بعلى كثيرين وكذا دخول النوع المتعدد الاشخاص بالنظر الى الاكتفاء بعلى واحد ومن لم يتبته أول الدخول في الاول بوضوح الدخول لكونه داخلاً في كلي وفي الثاني ببقاء الدخول لكونه داخلاً في كلي مقول على واحد (قال متفقين بالحقائق) ايراد صيغة الجمع المذكور السالم لتغليب العقلاء على غيرهم والمراد بكونهم متفقين بالحقيقة على ما يشعر به تعليق الحكم بالمشق وماسبق من كونه جواباً بحسب الشركة والخصوصية معا فلا يردان الجنس أيضاً قد يقال على متفقين في الحقائق نحو زيد وعمرو وبكر حيوان وفي جواب ماهو أيضاً فيقال ما زيد وبكر وعمرو وهذا الفرس ويجب بالحيوان والحيوان مقول على زيد وعمرو وبكر كما أنه مقول عليهم وعلى هذا الفرس لان مقولية الحيوان عليهم لكونه من أفرادها لا لانها في الحقيقة أو اختلافهم فيها وما قبل ان قيد فقط مراد في التعرف فقامد لانه يخرج الجنس بالقياس الى حصصه عن التعرف

الاشتقاق وحينئذ فالمراد المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة من أجل كونهم متفقين أي ومقولية الحيوان على زيد وعمرو لا من أجل الاتفاق بل من أجل كونهم أفرادها أو يقال ان زيدا وعمراً بمنزلة الإنسان فيثبت صدق ان الحيوان انما قيل على المختلفين بالحقيقة واما الجنس فهو مقول على المتفقين فهو لا من تلك الجهة بل من جهة أنها افراد له وقوله يخرج الجنس فيه أنه كما يخرج به الجنس يخرج به أيضاً المرض العام سواء كان عرضاً عاماً للنوع أو للجنس لان مقولته على الكثيرين لكونهم من

افرادها لا لانها في الحقيقة أو اختلافهم ويخرج الفصول البعيدة كالحساس والتامي وقابل الابداء أي الطول والعرض لان قولنا على الكثيرين لكونهم من أفرادها لا لانها في الحقيقة وإذا كان كذلك فلا شيء جعلها خارجة بالقيد الثاني دون الاول والجواب ان القيد الثاني لما كان خارجاً للفصول مطلقاً قريبة أو بعيدة لكونها قال في جواب أي شيء هو في ذاته أو عرضة ومخرجاً للخواص مطلقاً كانت خواص أجناس أو أنواع كان اسداد اخراج الفصول والخواص الى القيد الأخير أولى لثلاث يتشوش ذهن المسلم باخراج بعضها بقيد البعض الباقي بقيد آخر فالفصول البعيدة وخواص الاجناس وان خرجت بقيد متفقين في الحقائق الا ان ذلك ليس مقصوداً وأما المرض العام فهو وان كان اخراجه بالاول أولى لمخروجه به مطلقاً لكن جعله خارجاً بالتالي رعاية لادراجه مع الخاصة المشاركة له في العرضية فلما كانا متساوين أخرجهما الشارح بقيد واحد

(قوله فانها لا يقال) في جواب ماهو وذلك لان العرض العام لا يقال في جواب ماهو لانه ليس تمام ماهية لما هو عام له ولا في جواب أي شيء لانه ليس بمميز لما هو عرض عام له نعم يقع في مطلق (٢٤٧) الجواب كما في ازبد ماش أم واقف

وقولنا في جواب ماهو يخرج الثلاثة الباقية أعني الفصل والخاصة والعرض العام لانها لا يقال في جواب ماهو وهناك نظر وهو أن أحد الأمرين لازم إما اشتغال التعريف على أمر مستدوح وإما أن لا يكون التعريف جامعاً لأن المراد بالكثيرين أن كان مطلقاً سواء كانوا موجودين في الخارج أو لم يكونوا فيزعم أن يكون قوله المقول على واحد زائداً حشوا لأن النوع الغير المتعدد الانشغال في الخارج مقول على كثيرين موجودين في التعهن وإن كان المراد بالكثيرين الموجودين في الخارج يخرج عن التعريف الأنواع التي لا وجود لها في الخارج أصلاً كالتقاء فلا يكون جامعاً والصواب أن يحذف من التعريف قوله على واحد

أقول هذا القيد يخرج الجنس مطلقاً كما ذكره ويخرج العرض العام أيضاً مطلقاً ويخرج الفصول البعيدة كالجناس والنامي وقابل الابداد ويخرج أيضاً خواص الاجناس ككلاشي فانه وإن كان عرضاً تاماً بالقياس الى الانسان مثلاً لكنه خاصة بالقياس الى الحيوان ولما القيد الاخير أعني في جواب ماهو فانه يخرج الفصول مطلقاً قريبة كانت أو بعيدة ويخرج الخواص أيضاً مطلقاً سواء كانت خواص الأنواع أو الاجناس فكان اسناد اخراج الفصول والخواص الى القيد الاخير أولى ولما اخراج العرض العام فقد قيل اسناده الى الاول أولى وانما اسناده الى الثاني رغبة لادراجه مع الخاصة المشاركة اليه في العرضية في سلك الاخراج بقيد واحد (قوله لانها لا يقال في جواب ماهو) أقول اما العرض العام فلا يقال في جواب ماهو لانه ليس تمام ماهية لما هو عرض عام له ولا في جواب أي شيء هو لانه ليس بمميز لما هو عرض عام له * ولما الفصل والخاصة فلا يقال في جواب

(قوله مطلقاً) أي قريباً كان أو بعيداً لما عرفت في الحاشية السابعة (قوله ويخرج العرض العام مطلقاً) أي سواء كان عرضاً عاماً للنوع أو للجنس مفارقاً أو لازماً وذلك لأن مقولته لكون الكثيرين من أفرادها لا لاقتافهم في الحقيقة أو اختلافهم وكذا الحال في الفصول البعيدة وخواص الاجناس (قوله فانه وإن كان الخ) علة لاجراج للماشي مع كونه من أفراد العرض العام يعني ان المقصود اخراجه عن النوع بالاعتبارين (قوله يخرج الفصول مطلقاً الخ) لكونها مقولة في جواب أي شيء في ذاته أو في عرضه (قوله فكان اسناد الخ) لسلا يتشوش ذهن المتعلم باخراج بعضها بقيد والبعض الباقي بقيد آخر ويحتاج الى ملاحظة التفصيل فيها يعني ان الفصول البعيدة وخواص الاجناس وإن خرجت عن قوله متفقين في الحقيقة لكن ليس ذلك مقصوداً منه (قوله أولى) لخروجه به مطلقاً مع مناسبتة للجنس في العموم (قوله وانما اسناده الخ) يعني ان الشارح راعى المناسبة بين العرض العام والخاصة فاخرجها بقيد واحد (قوله لا يقال في جواب ماهو) وإن كان يقع في مطلق الجواب نحو أماش زيد أم واقف (قوله لانه ليس تمام ماهية لما هو عرض عام له) وإن كان ماهية لخصه بهذا الاعتبار نوع (قوله ليس بمميز لما هو عرض عام وإن كان مميزاً لما هو خاصة له ككلاشي فانه من حيث أنه عرض عام للانسان ليس بمميزاً

الحشو الزائد المتعين زديته كما في قوله والاسم قبله وأما الزائد زيادة غير متعينة فانه يكون تطويلاً كما في قوله والتي قولها كذباً وميناً (قوله ان أحد الأمرين) أي الخليلين في الكلام حذف الصفة (قوله والصواب ان يحذف الخ) فيه اشارة الى ان اشتغال التعريف على الزائد المتعين خطأ لان المقصود منه تعيين المجهول وتصويره

(قوله بل لفظ السكلي الخ) ترق بالنسبة الى مفاد لفظة أيضاً أي انه حكم بان لفظ السكلي زائد مع ان التكرار حاصل بمقول على كثيرين (قوله يعني عنه) أي لان مفهوم السكلي هو مفهوم المقول على كثيرين بسببه لاتأثير بينهما الا بالاجال والتفصيل فكانها مترادفتان وفيه ان السكلي (٢٤٨) مفهومه الصالح للحمل على كثيرين ومفهوم المقول على كثيرين

بل لفظ السكلي أيضاً فان المقول على كثيرين يعني عنه ويقال النوع هو المقول على كثيرين متفقين

ما هو لانها ليسا تمام ماهيتين لما كانا فصلا وخاصة له وبالأول في جواب أي شيء هو لانها يمكن ان له الفصل يقال في جواب أي شيء هو في جوهره . والخاصة في جواب أي شيء هو في عرضه واما النوع والجنس فيقالان في جواب ما هو اما النوع فلانه تمام الماهية المشتركة بين الافراد المتفقة الحقيقية واما الجنس فلانه تمام الماهية المشتركة بين الافراد المتخلفة الحقيقية وسيرد عليك تفصيل هذه المعاني (قوله بل لفظ السكلي أيضاً فان المقول على كثيرين يعني عنه) أقول وذلك لان مفهوم السكلي هو مفهوم المقول على كثيرين بسببه الا ان لفظ السكلي يدل عليه اجمالاً ولفظ المقول على كثيرين تفصيلاً لا يقال مفهوم السكلي هو الصالح لان يقال بالفرض على كثيرين ومفهوم المقول على كثيرين ما كان مقولاً على كثيرين بالفعل فلا يعني عنه لان دلالة المقول بالفعل على الصالح لان يقال على كثيرين التزام ودلالة الالتزام ليست معتبرة في التعريفات لانا نقول لم يرد بالمقول على كثيرين في تعريف السكليات الا الصالح لان يقال على كثيرين اذ لو أريد به المقول بالفعل

له أصلاً لا عن جميع ماعده ولا عن بعضه وانما يميز باعتبار كونه خاصة للحيوان (قوله لما كان فصلاً أو خاصة له) وقد عرفت قائمة التقيد غير مرة قوله واما النوع الى آخره اشارة الى ان هذا القيد بالنسبة الى متفقين بالحقائق أعم من وجهه وليس أخص منه مطلقاً كما هو الشائع فانها يجمعان في النوع ويتحقق الثاني في الجنس دون الاول (قوله هذه المعاني) أي المعاني التي بها تمايزت السكليات الخمسة (قال على واحد زائداً حشواً) الحشو ما يمتنع زيادته فيه اشارة الى تعينه قبل فيه نظر لأنه كما يصدق مقول على كثيرين مطلقاً على النوع الغير المتعدد الاشخاص يصدق مقول على واحد على النوع المتعدد الاشخاص فيصح التعريف بان يقال مقول على واحد في جواب ما هو والجواب انه كيف يمكن اسقاطه وهو بمعنى السكلي كما سبق . نعم لو كان المراد بالمقول على كثيرين بالفعل يصح اسقاطه والاكتفاء على المقول على واحد في الخارج أو في الذهن (قال والصواب الخ) لان اشغال الكلام على المستدرك خطأ سيما في التعريفات فان المقصود منها تقييد الجمهور في الذهن وتصويره (قال وان كان المراد الخ) واما ارادة الكثيرين في الذهن فقط فهو

ظاهر البطلان اذ لامتنع للتديد ويلزم خروج الانواع الموجودة في الخارج (قال بل لفظ السكلي أيضاً) الترقى بالنسبة الى مفاد لفظة أيضاً حكم باستدراك لفظ السكلي مع ان التكرار حاصل بمقول على كثيرين بناء على وجوب ذكره بواسطة تعليق متفقين وفي جواب ما هو (قوله بسببه) لاتأثير بينهما الا بالاجال والتفصيل فكانها مترادفتان (قوله ومفهوم المقول الخ) بناء على ان التبادر الى الفهم الاطلاق العام (قوله التزام) ان سلم دلالاته عليه اذ يمكن منع كونه لازماً بينا بالمعنى الاخص (قوله الا الصالح لان يقال) أي بالفرض كما مر بالقرينة العقابية وهو ما أفاده بقوله اذ لو أريد به

بالفعل والمراد الاول أي الصلاحية وحيث يحتاج للفظ السكلي والمقول على كثيرين وان كان يدل عليها لكن بالالتزام ودلالة الالتزام مهيورة في التعريف والجواب أنهم لم يريدوا بالمقول المقول بالفعل بل الصالح لان يقال والاخرج عن تعريفات السكليات المقسومات السكليات التي لا افراد لها موجودة في الخارج ولا في الذهن فانها لا تكون مقولة بالفعل بل بالصلاحية واذا كان المقول بمعنى الصالح لان يقال كان المقول على الكثيرين المعنى السكلي فيستغنى عنه . فان قلت اطلاق المقول على الصالح مجاز ولا بد له من قرينة على ان هذا تعريف وينبغي خلوه من التجوز وقوله فان المقول يعني الخ قد يقال أيضاً غير ما مر ان الاول وقع في محله والثاني هو الزائد والجواب ان مؤثرت الثاني لانه يدلنا

بالتفصيل على المعنى أعني المقولية ولاجل الوصف بقوله متفقين بالحقيقة (قوله ويقال النوع المقول على كثيرين الخ) قد يقال المقولية من المرض العام فكيف تجعل جنساً للتعريف بخلاف السكليات فانها جنس ورد فان معنى السكلي هو المقول الخ فانخذ معني كل منهما فكل منهما من المرض العام

(قوله) حيثئذ يكون كل نوع مقولاً في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية مما) لأيقال ان هذا ظاهر في النوع الذي له أفراد خارجية . وأما مثل العنقاء فلا يتأتى فيها القول لا بحسب الشركة ولا (٢٤٩) الخصوصية ومثل شمس لا يقال الا

بالحقيقة في جواب ماهو . وحيثئذ يكون كل نوع مقولاً في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية
مما والمصنف لما اعتبر النوع في قوله في جواب ماهو بحسب الخارج قسمه الى ما يقال بحسب
الشركة والخصوصية مما والى ما يقال بحسب الخصوصية المحضة وهو خروج عن هذا الفن من
وجهين اما أولاً فلان نظر الفن عام يشمل للمواد كلها فالتخصيص بالنوع الخارجي يتناقض ذلك
وأما ثانياً فلان المقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة عندهم هو الحد بالنسبة الى الحدود
وقد جعله من أقسام النوع قال

خرج عن تعريف الكليات مفهومات كلية ليس لها افراد موجودة في الخارج ولا في للذهن
فاتها لا تكون مقولة بالفعل بل بالصلاحيه فيكون المقول على كثيرين بمعنى الكلّي فيفي عنه
(قوله) فالتخصيص بالنوع الخارجي يتناقض ذلك) أقول قات قات ما هو سؤال عن الحقيقة

المقول بالفعل (قوله) ليس لها أفراد الخ) سواء لم يكن لها فرداً أصلاً كالكليات الفرضية أو كان لها فرد
واحد في الخارج والذهن كقوله الواجب بناء على رها ان امتاع تعدد الواجب خارجاً وذهناً ومقال المحقق
الدواني فيه بحث اما أولاً فلا نه يلزم حيثئذ أن يدخل فيه الكليات الفرضية بالنسبة الى الحقائق
الموجودة اذ يمكن فرض مقوليتها عليها بل الكليات للمباينة بالنسبة الى المباينة مطلقاً . وأما ثانياً فلا ن
الكليات التي ليست لها أفراد ليست أجناساً لشيء فلا بأس بخروجها والجواب عن الاول ان أراد
انه يدخل فيها من حيث انها حقائق موجودة ومباينة فنوع اذ لا يمكن حيثئذ فرض صدقها
عليها وان أراد انه أن يدخل فيها مع قطع النظر عن صدق الوجود عليها وكونها مباينة فلم ولا
ضير في ذلك وعن الثاني بان مقصود السيد قدس سره انه يلزم خروجها عن الكليات الحسن
لاخروجها عن الجنس فقط . ولا شك أن القول بان مفهوم الواجب ليس شيئاً منها باطل على ان
عدم الافراد في نفس الامر لا ينافي كونها أجناساً باعتبار امكان الفرض وليت شرى انها اذا لم
تكن داخلة في الكليات الحسن فما قائمة ادراجها في تعريف الكلّي (قال) حيثئذ يكون كل نوع
الى آخره) أي حين اذ عرف بهذا التعريف يكون مفاداً لتعريف ذلك كما هو في نفس الامر
بخلاف تعريف المصنف فان مفاده اقسام النوع الى القسمين (قال والمصنف رحمه الله عليه لما
اعتبر الى آخره) بيان لنشأ غلطه أي المصنف اعتبر في النوع مقوليشه في جواب ماهو بحسب
الخارج وفي بعض النسخ لما اعتبر النوع في قوله في جواب ماهو بحسب الخارج فحيثئذ بحسب
الخارج متعلق باعتبار والمال واحد (قال نظر الفن) سواء كان في المبادي أو في المسائل والتعريفات
من المبادي التصورية (قال يشمل المواد كلها) سواء كانت من الموجودات الخارجية أو الذهنية
فانراد بالمواد الامور الجزئية التي يوجد فيها الامر الكلّي لانها أصول الكليات في الوجود والانتزاع
منها (قال فلان المقول الى آخره) يعني انهم اصطلموا على ان المقول بحسب الخصوصية المحضة
ملا يكون مقولاً بحسب الشركة أصلاً وهو الحد التام بالنسبة الى الحدود والخروج عن اصطلاح

(٢٢) شروح الشمسية) الخارجية متوقفة عليها كالحادث فانه امر اعتباري وقد يقصد معرفته في قولنا العالم
حادث ويمكن حادث له محدث فلا بد من معرفة الحدوث وهو الوجود بحد عدم لان معرفة أحوال العالم متوقفة عليها
فالحاصل أن النظر في الفن عام والمقصود فيه خاص (قوله هو الحد) كان يقال ما الانسان فيجواب بانه حيوان ناطق فقد تمعرف

والحقيقة الا للموجودات الخارجية فيلزم حينئذ التخصيص بالنوع الخارجي قطعاً قلت ماهو سؤال عن الماهية وهي أعم من ان تكون موجودة في الخارج أم لا وكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارجي مع وجوب انحصار الكلي في الحصة فان المفهومات التي لم يوجد شيء من أفرادها التي هي من تمام ماهيتها كالعتناء مثلاً لا ينتزج في غير النوع قطعاً فلو اخرج عنه لم ينحصر الكلي في الاقسام الخمسة ولا يجوز ان يقال للمعتبر في الكلي ان يكون موجوداً في الخارج ولو في ضمن فرد واحد لان ما سبق من مفهوم الكلي يتناول الموجود والمعدوم والممكن والممتنع وسيأتي تقسيم الكلي بحسب الوجود في الخارج الى هذه الاقسام ثم المقصود الاصل معرفة أحوال الموجودات اذ لا يكال يمتد به في معرفة أحوال الممدومات الا ان قواعد الفن شاملة لجميع المفهومات معدومة كانت أو موجودة ممكنة كانت أو عتمة والمقصود الاصل من هذا الفن أن تستعمل في معرفة أحوال الموجودات الحقيقية وقد تستعمل في معرفة المفهومات الاعتبارية وبيان أحوالها واحكامها فان هذه

القوم من غير داع في قوة الخطأ بق هنا بحث ذكره بعض الفضلاء وهو انه يعرف المقول في جواب ماهو بالنوع والجنس اذ ما لم يعرف أن نوع زيد مثلاً ماذا لم يعرف أن أي شيء مقول في جواب السؤال عنه وعن زيد واذا لم يعرف جنسه لم يعلم أن أي شيء مقول في الجواب عنه وعن الفرس وأتم صرحتم الجنس والنوع بالمقول في جواب ماهو فيلزم الدور والجواب منع توقف معرفة المقول في جواب على معرفة النوع والجنس اذ يحصل تلك بمعرفة كونه تمام الماهية المختصة والماهية المشتركة ثم تلك المعرفة في الماهيات الحقيقية عسير جداً على ما قالوا (قوله ولا حقيقة الا للموجودات) لانها عبارة عن الماهية الموجودة في الخارج (قوله فيلزم التخصيص بالنوع الخارجي قطعاً) سواء اعتبر المقولية فيه بحسب الخارج أولاً (قوله سؤال عن الماهية) ولذا فسرنا بما يجاب به عن السؤال بما هو ونسبوه اليه (قوله لم ينحصر الكلي الى آخره) وما قيل أن الكليات القرضية ترد نقضاً على الحصر لان الحل على الجزئي معتبر في جميع الاقسام ولا حمل فيها ولا امكان حل فهو لانه لو لم يكن فيها امكان حل لما صدق عليها تعريف الكلي (قوله للمعتبر في الكلي) أي الكلي الذي هو مقسم الاقسام الخمسة هو الموجود في الخارج فمثل العتناء خارج عن المقسم فلا يرد نقضاً على الحصر (قوله ولو في ضمن فرد واحد) ليدخل مفهوم الواجب والشمس في الاقسام الخمسة (قوله لان ما سبق الخ) تحليل ثني الجواز يعني ان ما ذكره ميتا في السابق واللاحق فلا اعتداده به (قوله ثم الى آخره) تقرير لما سبق من أن التخصيص ينبغي نظراً للفن ويسان لمنشأ التخصيص وهو كون المقصود الاصل عن الحكمة التي دون الشطخ لاجلها معرفة أحوال الموجودات وانما قيد المقصود بالاصلي لان معرفة أحوال الممدومات أيضاً مقصودة في الحكمة لكن بالتبعية وبكونها وسيلة الى تلك المعرفة (قوله الا أن قواعد الخ) دفع للتوهم الناشئ عن السابق وهو انه اذا كان المقصود الاصل ذلك المعرفة فيجوز التخصيص المذكور نظراً الى المقصود الاصل (قوله قواعد الفن الخ) فيجب أن تكون موضوعات تلك القواعد شاملة لجميع المفهومات حتى تكون القواعد شاملة (قوله والمقصود الاصل الخ) عطف على قواعد الفن الخ يعني قواعد الفن شاملة والمقصود الاصل منها استعمالها في اكتساب معرفة الموجودات وقد تستعمل في

أن ما يقال في جانب
الخصوصية انما هو الحد
وقصر الجواب بالنسوع
على الخصوصية خطأ

(قوله بينها وبين نوع آخر) أى فدار الجنسية على كون الجزء تام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر سواء كان تام المشترك أيضاً لكل ماشاركه في ذلك الجنس أم لا وذلك لأن النوع الآخر شامل للفرس (٢٥٩) اذا لوحظ مع الانسان فالحيوان

(وان كان الثاني فن كان تام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ماهو بحسب الشرة الحصة ويسمى جنساً وسموه به كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو) (أقول) الكلبي الذي هو جزء الماهية منحصراً في جنس الماهية وفصلها لانه اما أن يكون تام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر أو لا يكون

المعرفة محتاج اليها في معرفة أحوال الموجودات الحقيقية ولذلك قيل لولا الاعتبارات لبطلت الحكمة (قوله وبين نوع آخر) أقول هذا القدر أعني كون الجزء تام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر فقط كاف في كونه جنساً فانه اذا كان الجزء مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر فقط وكان تمام المشترك بينهما كان جنساً قريباً لها واذا كان الجزء مشتركاً بين الماهية وبين النوعين الآخرين أو الأنواع الأخرى وكان تمام المشترك بين الماهية وبين النوعين الآخرين أو الأنواع الأخرى كان أيضاً جنساً قريباً للماهية وان كان تمام المشترك بينهما وبين أحد النوعين أو الأنواع كان جنساً بعيداً لها فالمعتبر في مطلق الجنس ان يكون تام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر سواء كان تمام المشترك

اكتساب معرفة الامور الاعتبارية لاحتياج تلك المعرفة الى هذه المعرفة فكما ان معرفة الامور الاعتبارية في الحكمة مقصودة تبعاً كذلك شمول قواعد هنا الفن لها مقصود تبعاً (قوله لولا الاعتبارات الخ) أى لولا معرفة الامور الاعتبارية لبطلت معرفة الموجودات العينية لانها مباد لها ومن معرفتها يكتب مرفقتها (قال وبين نوع آخر) أى حقيقى ولا يلزم أن لا يكون الجسم من حيث انه تمام المشترك بين الحيوان والجماد جنساً على ما فهم لانه يصدق عليه في هذه الحالة انه تام المشترك بين الماهية وبين نوع حقيقى وان لم يصدق من هذه الحقيقة فقدر (قال جزء الماهية) الماهية في اصطلاح التطبيقين ما يحجب عن السؤال بما هو وهو لا يكون الا كلياً فلا يرد منع الحصر بالتشخيص وعند أهل الحكمة ما به الشيء هو هو وبين المتعينين عمومهم وجه كما يظهر بالتأمل (قوله هذا القدر الى آخره) يعنى ليس اعتبار وحدة النوع الاخر لاجل انها معتبرة في الجنس حتى يلزم أن يكون تمام المشترك بين النوعين أو الأنواع داخل في أو لا يكون بل لاجل ان هذا القدر كاف في تحقق الجنسية سواء كان تمام المشترك بالنسبة الى النوعين أو الأنواع أولاً فيكون معنى قوله أولاً يكون أولاً يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع من الأنواع (قوله فانه اذا كان الجزء الى آخره) اعتبر في الشرط أمرين كون الجزء مشتركاً وكونه تام المشترك ولم يقتصر على الثاني مع انه كاف في ترتيب الجنسية القرينة اشارة الى أن كلا الأمرين معتبران في الجنس قصداً ومحط للعائدة فاذنى في قوله أولاً يكون راجع الى كلاهما لا كما يفهم من الظاهر أن المقصود كونه تام المشترك وعدم كونه تام المشترك وان الاشتراك أمر مسلم مفروغ عنه على ما قالوا من أن محط العائدة القيد (قوله وبين النوعين الآخرين الى آخره) لم يقل وبين كل نوع يشارك الماهية في ذلك الجزء مع انه أخصر مثابة للشارح فانه لم يقيد قوله وبين نوع آخر بالمشارك لها في ذلك الجزء

بينها وشامل للجوهر فانه تام المشترك بين ماهية الانسان وبين العقول العشرة وليس هو تمام المشترك بين الماهية وكل ماشاركها في الجوهر فان من جهة المشارك للانسان فيه الفرس فالاول يحقق كونه جنساً والثاني ينفي كونه جنساً قريباً بقول الشارح ونوع آخر شامل لجميع الأنواع المذكورة لاجل أن يشمل جميع الاجناس بعيداً أو قريباً

(قوله والمراد بهما المشترك الخ) أي ليس المراد بإتمام الخ أنه محتو على أجزاء بل المراد ما قاله سواء كان بسيطاً كالجوهر أو مركباً كالحيوان والجسم (قوله بل كل جزء) كل معنى فليس المراد أفراداً متعددة (قوله إما أن يكون نفس الخ) فالإنسان والفرس قد اشتركا في الحيوان (٢٥٢) وفي الجسم الثاني وفي مطلق جسم وفي الجوهر والاول هو تمام المشترك (قوله

والمراد بهما الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما أي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه بل كل جزء مشترك بينهما إما أن يكون نفس ذلك الجزء أو جزءاً منه كالحيوان فإنه تمام الجزء المشترك بين الإنسان والفرس إذ لا جزء مشترك بينهما إلا وهو إما نفس الحيوان أو جزء منه كالجسم والناسي والحساس والمتحرك بالإرادة وكل منها وإن كان مشتركاً بين الإنسان والفرس إلا أنه ليس تمام المشترك بينهما بل بعضه وإنما يكون تمام المشترك هو الحيوان المشتمل على الكل وربما يقال المراد بهما المشترك مجموع الأجزاء المشتركة بينهما كالحيوان فإنه مجموع الجوهر والجسم والناسي والحساس والمتحرك بالإرادة وهي أجزاء مشتركة بين الإنسان والفرس وهو منقوض بالأجناس البسيطة كالجسم لأنه جنس عال قال ولا يكون له جزء حتى يصح أنه مجموع الأجزاء المشتركة فبإتراء أسد وهذا الكلام وقع في الين فلتخرج إلى ما كنا فيه فنقول جزء الماهية إن كان تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع

إما نفس ذلك الجزء (أي كما في الحيوان والجوهر فإن الاول تمام المشترك بين الإنسان والفرس والثاني تمام المشترك بين الإنسان والقول العشرة وقوله أو جزء منه أي فيها إذا كان مركباً وذلك كالحيوان فإنه لا تعبد جزءاً تمام مشترك الا وهو نفس ذلك الحيوان أو جزء منه (قوله كالحيوان تمثيل) لما تحقق فيه الامران معا (قوله كالجواهر) هذا هو الجنس العالي وقوله والجسم الناسي الخ أجزاء للحيوان وكان الاول أن يزيد مطلق جسم قبل الجسم الناسي لأن الأجناس مرتبة كما علمت (قوله بل بعضه الخ) أي فلم يتحقق فيه ضابط الجنس القريب فإذا اعتبر الإنسان والفرس فلا يكون جنسهما الجوهر لعدم صدق الضابط عليه فلو قيل ما الإنسان والفرس فلا يقال جوهر

بالقياس إلى كل ما يشارك الماهية في ذلك الجنس أولاً وستطلع عن قريب على هذا المعنى قوله أولاً يكون معناه أن الجزء لا يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع مامن الأنواع أصلاً (قوله أي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه) أقول تفسير لقوله الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما (قوله وهذا الكلام وقع في الين) أقول يعني قوله وربما يقال وإما (قوله وستطلع عن قريب إلى آخره) أي في قوله وهو قريب إن كان إلى آخره ولا ينبغي لطف قوله عن قريب (قال لا يكون وراءه إلى آخره) الوراء في الأصل مصدر بمعنى الستر استعمال بمعنى السار وهو القدام ويعني المستور وهو الخلف ولذلك صارت من الاضداد والمراد هنا الخلف أي لا يكون خلقه أي بعده جزء آخر مشترك فيجوز أن يكون قبله جزء مشترك وهو جزؤه وإنما لم يقل أولاً لا يكون جزء مشترك خارجا عنه رداية لمعنى التمام فإن التمامية تدل على أنه لا يبقى بعده شيء وحمله على معنى الغير توهم لعدم الشاهد له مع أن التفسير بلفظ الوراء ثم حله على معنى الغير ثم تفسير الغير بالخارج اشتغال بالآليني (قوله تفسير الخ) أي ليس تفسير أقوله جزء مشترك كما يوهم القرب والتشكيك لفساد المعنى إذ يصير الكلام الجزء المشترك الذي لا يكون غيره جزءاً مشتركاً لا يكون جزء مشترك خارجا عنه فيفيد جواز كون غيره جزءاً مشتركاً يكون جزء مشترك خارجا عنه ولأنه لا معنى لذلك مطلقاً ثم تفسيره بالمقيد ولا فائدة في إعادة جزء مشترك بل تفسير التمام التعريف بيان للمعنى المستفاد من لفظ وراءه بلفظ اصريح قانق ماقيل أن التخصيص بعيد عن العبارة فكأن هذه العبارة أسد عمل فطر (قوله يعني قوله وربما يقال إلى آخره) كما يشعر به لفظ هذا الموضوع للتقريب ولفظ الين فإنه في الأصل مصدر بأن بمعنى الفرق استعمال ظراً للمكان الفاصل

ولا جسم ناسي ولا حساس ولا متحرك بالإرادة بل حيوان لأنه تمام المشترك بينهما (قوله وربما يقال الخ) هذه طريقة آخر للإمام ووجهها أن المتبادر من التمام ما ذكره وإن كان ما ذكره قاصراً (قوله وهذا الكلام) أعني قوله وربما يقال الخ لا بيان الجزء الذي هو تمام إذ هو يجب بيانه (قوله في الين) الين في الأصل مصدر بأن بمعنى افترق استعمال هنا ظرفاً للمكان الفاصل بين الشيئين الحاصل بينهما فيكون ذكره استطراداً

(قوله والا فهو الفصل) داخل تحت الامرين أي والا يكن تمام المشترك بل منه (٢٥٣) أصل الاشتراك أولم يكن مشتركا

أصلا ودخول الامر الاول بالنظر لما يقدر من لفظ تام وأما لو نظر للمعنى تام المتقدم فلا يدخل لان معنى التام جنس لا يكون جزء خارجا عنه فالتسوية هذا أعني المشترك الذي ليس غيره خارجا بوجود الخاص (قوله تمام الماهية) المختصة الماهية لانهم بالجنس والفصل (قوله اذ هو) أي الجزء (قوله الا هذا) أي ما كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة (قوله ويخرج بالكثيرين الجزئي) أي يخرج عن الكثيرين (قوله لانه) (قوله لانه) مقول على واحد (أي بحسب الظاهر وفي الواقع لا بد فيه من التأويل (قوله) يقال هذا زيد) اعترض بان هذا مدلوله الشخص الجزئي وحيد فقد اتحد المحمول والموضوع وفائدة الحل النسبة وهي تقتضي تغير المنسوب والمنسوب اليه فلا يصح هذا الحل لاقى الإيجاب ولاقى السلب لان حل الجزئي على

آخر فهو الجنس والا فهو الفصل اما الاول فلان جزء الماهية اذا كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المختصة لانه اذا سئل عن الماهية وذلك النوع كان المطلوب تمام الماهية المشتركة بينهما وهو ذلك الجزء واذا أفرد الماهية بالسؤال لم يصح ذلك الجزء لان يكون مقولا في الجواب لان المطلوب حيث هو تمام الماهية المختصة بالجزء والجزء لا يكون تمام الماهية المختصة اذ هو ما يتركب الشيء عنه وعن غيره فذلك الجزء اما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة فقط ولا فني بالجنس الا هذا كالحوان قائم كمال الجزء المشترك بين ماهية الانسان ونوع آخر كالفرس مثلا حتى اذا سئل عن الانسان والفرس علمنا كان الجواب الحوان وان أفرد الانسان بالسؤال لم يصلح للجواب الحوان لان تمام ماهيته الحوان الناطق لا الحوان فقط ورسبوه بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فقط الكلي مستدرك والمقول على كثيرين جنس للخصم ويخرج بالكثيرين الجزئي لانه مقول على واحد يقال هذا زيد ويقولنا تختلبن بالحقائق

تفسير تمام المشترك بما ذكره أولا فلا بد منه قطعاً (قوله لانه مقول على واحد يقال هذا زيد) أقول كون الجزئي الحقيقي مقولا على واحد اما هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فالجزئي الحقيقي لا يكون مقولا ومحولا على شيء أصلا بل يقال ويجعل عليه المفهومات الكلية فهو مقول عليه لا مقول به وكيف لا ومحله على نفسه لا يتصور قطعاً اذ لا بد في الحل الذي هو النسبة ان يكون بين أمرين متباينين ومحله على غيره ايجابا مجتمع أيضاً واما قولك هذا زيد فلا بد فيه من التأويل

بين الشئين الحاصرين بينهما فيكون ذكره اسطرابا وليس التفسير الاول اسطرابا لانه بيان للفظ المتأخذ في المقدمة الاولى لسبيل الانحصار والقول بانه يجوز الحل على مجموع التفسيرين اذ لا يلزم من كون الشيء ضروريا ان يكون مقصودا أصليا لجواز أن يكون موقوفا عليه والمراد بقوله ما كانا فيه هو المقصود الاسلي صرف عن الظاهر من غير ضرورة ويستلزم أن يكون تعرضات أطراف المسائل ومقدمات الدلائل كلها واقعة في الين (قوله لا يكون مقولا ومحولا على شيء الى آخره) لان مناط الحل الاتحاد في الوجود وليس معناه أن وجودا واحدا قائم بهما لامتناع قيام المرض الواحد بمحدين بل معناه أن الوجود لاحدهما بالاصالة والآخر بالتبع بان يكون مترعا عنه ولا شك أن الجزئي هو الوجود اصالة والامور الكلية سواء كانت ذاتية أو عرضية مترعة عنه على ما هو تحقيق المتأخرين فالحكم باتحاد الامور الكلية مع الجزئي صحيح دون العكس فان وقع محولا كما في بعض الانسان زيد فهو محمول على العكس أو على التأويل فاندفع ما قيل انه يجوز أن يقال زيد انسان فليجز الانسان زيد لان الاتحاد من الجنين فظهر انه لا يمكن حمل على الكلي وأما على الجزئي فلا نه اما نفسه بحيث لا تافير بينهما أصلا بالملاحظة والاتفات على ما قال بعض المحققين انه اذا لوحظ شخص مرتين وقيل زيد زيد كان مغايرا بحسب الملاحظة والاعتبار قطعاً ويكن هذا القدر من التباين في الحل فلا يمكن تصور الحل بينهما فضلا عن امكانه وأما جزئي آخر مغاير له ولو بالملاحظة والاتفات فالحل وان كان يتحقق ظاهر الكنه في الحقيقة حكم بتصادق الاعتبارين على ذات واحدة فان معنى المثال المذكور أنه زيدا للمدرك أولا هو زيد للمدرك ثانياً والمقصود

الجزئي لا يفيد وأجيب بان قولهم الجزئي محمول أي بحسب الظاهر وفي الحقيقة المحمول كلي فقوله هذا زيد أي هذا مسمى زيد ومسمى كلي وان انحصر في الخارج في فرد

(قوله يخرج النوع) أي وكذا فصله وخاصته أي لأن مقولتهما مساواتهما النوع لا للاتفاق والاختلاف واتما لم يخرجهما به لأن القيد الآخر وهو قوله في جواب ماهو لما كان خرجا للخواص والفصول مطلقاً أي سواء كانت للانواع أو للاجناس أسند اخراجهما اليه تسهيلاً (٢٥٤) على التعلل والا لحصل له تسميت في ذهنه فبقى عليه العرض العام وهو خارج بقوله

في جواب ماهو لأنه لا يزال في الجواب أصلاً (قوله القوم قد ربوا الخ) اعلم ان الصلح عبارة عن الملكات أو عن الادراكات التصورية والتصديقية أو عن القواعد والضوابط الكلية ومعلم ان الامور الكلية لا تنضج الا بالأمثلة مثلاً قولك كل فاعل مرفوع قاعدة كلية لا تنضج الا بالمثل كقولك زيد فاعل في قام زيد وكذلك هنا الكليات الخمس الجنس والفصل والخاصة والعرض العام والنوع وهذه قاعدة كلية فتوضح بقولك كحيوان والسان وضاحك ومائش وناطق (قوله قد ربوا) أي يبشرون تربيتها اذ تربيتها حاصل بطبعها وقوله حتى نهي أي لأجل ان يتيسر لهم التمثيل بها وقوله تسهيلاً علة لتبليغهم أي وانما مثلوا لأجل التسهيل الخ لما علمت ان القواعد الكلية لا تنضج عند المتعلمين الا بالأمثلة الجزئية فلذا ترى

منه تضاد الاعتبارين عليه وكذا في قولك هذا الضاحك هذا الكاتب المقصود اجماع الوصفين فيه ففي الحقيقة الجزئية مقول عليه للاعتبارين ثم على القول بوجود الكلبي الطبيعي في الخارج حقيقة كما هو رأي الاقدمين والوجود الواحد انما قام بالامور المتعددة من حيث الوحدة لامن حيث التعدد يصح حمله على الكلبي لاستوئهما في الوجود والاتحاد من الجانبين ولعل هذا مبني على ما نقل عن الفارابي والشيخ من صحة حمل الجزئي هذا ما عدي في هذا البحث الغامض والله المأمم للصواب (قوله فلا يراد به ذلك الشخص) بحيث لا ينفرد بوجه من الوجوه ولو بالثقات (قال ويقولنا) مختلفين بالحقائق يخرج النوع) أي مطلقاً لأن مقولته على كثيرين لانفاقهم في الحقيقة لا لاختلافهم فتخرج الكليات الخمس بقياس الى حصصها أيضاً فاقيل الجنس والعرض العام متوابعان بالقياس الى حصصهما ولا يخرجان قوله مختلفين بالحقيقة توهم (قوله ويخرج أيضاً فصول الى آخره) لأن مقولتهما مساواتهما النوع لا للاتفاق والاختلاف ولذا لم يترس الشارح لاجراجهما (قوله مطلقاً) سواء كان للانواع أو للاجناس (قوله أسند اخراجهما اليه) تسهيلاً على التعلل (قوله فلا يخرج الى آخره) لكونه مقولاً على كثيرين لاجل اختلافهم حتى لو فرض اتفاقهم في الحقيقة لا يكون عرضاً تاماً بقى ان الجنس يصدق عليه حين كونه مقولاً على مختلفين انه مقول على متفقين أعني الجنس فلا بد من قيد الحقيقة ليخرج عنه بهذا الاعتبار فتدبر فانه من المزاوي (قال القوم ربوا الكليات) أي الكليات المحصورة كجائنه بقوله فوضوا والتفسير بالكليات الطبيعية أو معروضة الكليات المنطقية هنا تفسير بالمجهول (قوله لا يخفى عليك الى آخره) لما لم يصرح في كتب

كتب الفنون مشحونة بالأمثلة تسهيلاً على المبتدي وأصحاب هذا الفن سلوكوا تلك الطريقة في فهم ومن جملة حتى مباحث تلك الكليات فاردوا له أمثلة كما قلنا ومن جملة ترتيب الانواع والاجناس من السالي والسافل والمتوسط والمفرد فنلوا لها بكليات مخصوصة مرتبة بعضها فوق بعض ترتيباً بينه الشارح بقوله فوضوا الخ * ثم ان هذا الترتيب غير واجب

حتى تهايم لهم التمثيل بها تسهلا على المتعلم المبتدي فوضوا الانسان ثم الحيوان ثم الجسم التام ثم الجسم المطلق ثم الجوهر فالانسان نوع كما عرفت والحيوان جنس له لانه تمام الماهية المشتركة بين الانسان والفرس وكذلك الجسم السامي جنس للانسان والنباتات لانه كمال الجزء المشترك بين الانسان والنباتات حتى اذا سئل عنهما بما هما كان الجواب الجسم السامي وكذلك الجسم المطلق جنس له لانه تمام الجزء المشترك بينهما وبين الحجر مثلاً وكذلك الجواهر جنس له لانه تمام الماهية المشتركة بينهما وبين المعدن فقد ظهر انه يجوز أن يكون الماهية واحدة أجناس مختلفة بعضها فوق بعض واذا انتقش هذا على صحيفة الخاطر فتقول الجنس اما قريب أو بعيد لانه

الجزئية فذلك تري كتب اتقوم مشحونة بالامثلة تسهلا على المتعلم المبتدي فاصحاب هذا الفن ذكروا في مباحثه امثلة جزئية تسهلا فأوردوا في مباحث الكليات امثلة من الكليات الخاصة وفي ترتيب الانواع والاجناس كليات مخصوصة مرتبة كما بينه (قوله فتقول الجنس اما قريب أو بعيد) أقول قد عرفت ان الجنس يجب ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين غيرها فاما ان يكون تمام المشترك بالقياس الى كل ما يشارك الماهية فيه أولاً والاول لا بد ان يكون جواباً عن الماهية وعن

القوم بالترتيب المذكور بقوله فوضوا الى آخره ولم يثل تلك الكليات المرتبة في موضع ازال قدس سره الخلفاء بقوله لا ينبغي عليك الى آخره وحاصله ان ايراد الامثلة لتوضيح القواعد طريقة مسلوكة بين العلماء فاصحاب هذا الفن أيضاً سلكوا تلك الطريقة في فهم ومن جعلها مباحث الكليات فأوردوا لها أمثلة ومن جهات ترتيب الانواع والاجناس من العالي والسافل والمتوسط والمنفرد فنزلوا لها بكليات مخصوصة مرتبة بعضها فوق بعض ترتيباً بين الشارح بقوله فوضوا الى آخره فالترتيب الضمني الذي راعوه في تلك الكليات الخاصة لتمثيل الانواع والاجناس المرتبة هو المراد بقوله رتبوا الكليات حتى تهايم لهم التمثيل لا التصريح بالترتيب المذكور والتمثيل بها مجتمعة مرتبة والغرض من ذلك تسهيل فهم تلك الانواع والاجناس على المبتدي كما ان المقصود من تمثيلات جميع مباحث هذا الفن بل جميع الفنون ذلك وما قيل ان الترتيب بين تلك الكليات ليس بوضع القوم بل هو حاصل بين طبائرها فلا شيء لان كون الانسان تمام ماهية افراده وكون الحيوان جزءاً وتاماً المشترك بين أنواعه وكذا ما فوقه موقوف على الاطلاق على ذاتيات الحقائق وعلى ترتيبها في الترتيب وذلك متمم فهو مجرد اعتبار للتمثيل (قوله ان القواعد الكلية الخ) وصف القواعد بالكلية والامثلة بالجزئية لتبيين على علة عدم اقتضاها الا بها فان النفس لاقتها بالمحسوسات في بدء الفطرة تفعل السكبي في ضمن الجزئي أسهل لها من تفهيم اصالة (قوله فاصحاب الى آخره) تفريع للحكم الجزئي على السكبي وكذا قوله فأوردوا الخ (قوله كما بينه بقوله فوضوا الى آخره) متعلق بقوله مرتبة (قال اذا انتقش الى آخره) أي اذا علمت تمام المشترك فاعلم انحصار الجنس في القسمين فانه موقوف على ذلك (قوله بالقياس الى كل ما يشاركها فيه الخ) كلمة ما سواء كانت موصولة أو موصوفة تشتمل جميع المفارقات وكل واحد منها اما اذا كانت موصوفة فظاهر لان المجموع من حيث انه مجموع أيضاً ما يشاركها فيه كما ان كل واحد كذلك وأما اذا كانت موصولة فلا بد ان يرد بها الجميع بوصف الاجتماع بل أهم من أن تكون مجتمعة أو متفرقة

الجواز وجود ماهية ولها جنس قريب وليس فوقه جنس ولا تحته جنس والجواز العقلي صحيح في هذا الفن وهو المسمي بالجواز الامكاني وأما كون هذا من الجواز الوقوعي فلا اذ لم يقع هذا الامر (قوله فوضوا الانسان فيه) اشارة الى ان المراد كليات مخصوصة لا مطلق كليات الفن (قوله ثم الجوهر) فضيحه انه لا جنس فوق الجوهر وسيأتي آخر العبارة ما يعارضه في قوله وعلى هذا القياس وسيأتي هناك الجواب (قوله والحيوان جنس) أي قريب ولكن المقصد بتحقيق الاول ولذلك اقتصر في العلة على ما يفيد ذلك (قوله اذا انتقش هذا) أي اذا علمت هذا أي تعدد تمام الجزء المشترك وقوله على صحيفة الخاطر أراد بالخاطر القلب مجازاً مرسل لا ما يحصل فيه والاضافة من اضافة المشبه به الى المشبه (قوله فتقول الخ) شروع في مسبحث آخر

ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ماشاركها في ذلك الجنس عن الجواب عنها وعن جميع مشاركتها فيه فهو القريب كالحيوان فانه جواب عن السؤال عن الانسان والفرس بما هما وهو الجواب بعينه عنه وعن جميع الانواع المشاركة للانسان في الحيوانية وان كان الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها في ذلك الجنس غير الجواب عنها وعن بعض الآخر فهو البعد كالجسم النامي فان النباتات والحيوانات تشارك الانسان فيه وهو الجواب عنه وعن المشاركات النباتية للمشاركة الحيوانية الحيوان ويكون هناك جوابان ان كان الجنس بعيداً بمرتبة واحدة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان فان الحيوان جواب وهو جواب آخر وثلاث اجوبة ان كان بعيداً بمرتبتين كالجسم المطلق بالقياس اليه فان الحيوان والجسم النامي جوابان وهو جواب ثالث وأربعة اجوبة ان كان بعيداً

(قوله فهو القريب كالحيوان) قالت قلت الحيوان جزء الانسان وهو مقدم على الانسان لان الجزء مقدم على الكل وقضية الحمل انه متأخر عنه لان الحمل صفة له والصفة متأخرة عن الموصوف وأجيب بأن الحيوان يعتبر تارة بقيد انضمام الناطقية له وهو النوع وتارة يلاحظ من حيث انه جزء وتارة يلاحظ بقصر النظر عما ذكر فالواقع محمولا هو الحيوان المطلق (قوله لا المشاركات الحيوانية) اي ولا يكون الجواب عن الانسان والفرس بالجسم النامي لانه ليس تمام المشترك وهو الجواب أي لانه تمام المشترك

جميع مشاركتها فيه فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها فيه هو الجواب عنها وعن جميع ماشاركها فيه وهذا يسمى جنساً قريباً والثاني أعني ما لا يكون تمام المشترك الا بالقياس الى بعض ماشاركها فيه يقع جواباً عن الماهية وعن بعض مشاركتها فيه دون بعض آخر فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض ماشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر وهذا يسمى جنساً بعيداً والضابط في معرفة مراتب البعد أن يتردد عدد الاجوبة الشاملة لجميع المشاركات ويتقص منه واحد فما بقي فهو مرتبة البعد واعلم أن الجسم النامي جنس بعيد للانسان بمرتبة واحدة وجنس قريب للحيوان فانه نوع اضافي مركب من الجنس القريب الذي هو الجسم النامي ومن فصله الذي هو الحساس المتحرك بالإرادة وان الجسم المطلق جنس للانسان بعيد بمرتبتين وللحيوان بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم النامي وان الجوهر جنس للانسان بعيد بثلاث مراتب وللحيوان بمرتبتين ولجسم النامي بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم كل ذلك ظاهر بالنسأل الصادق واعلم أيضاً أن ترتيب الاجناس مما لا يجب بل يجوز أن تتركب ماهية من جنس قريب لا يكون فوقه

وكذا الحال في لفظ الجميع فلذا سوي قدس سره بين المبارتين فقال أولاً كل ماشاركها كما في المتن وثانياً جميع ماشاركها كما في النسخ فالفرق بين المبارتين والنقص بالجسم النامي على تقدير ارادة الجميع توهم ولا حاجة في دفعه الى حمل البعض على العموم (قوله وعن جميع ماشاركها فيه) مجتمعة أو متفرقة (قوله وهذا يسمى جنساً قريباً) لم يكتفوا في الجنس القريب بأن يكون تمام المشترك بالنسبة الى كل ماشاركها فيه او بأن يكون جواباً عن الماهية وعن كل ماشاركها فيه ليظهر وجه القرب فانه يمدد توسط جنس آخر بينه وبين الماهية وذلك انما يظهر بعدم تعدد الجواب (قوله وهذا يسمى جنساً بعيداً الخ) لتوسط جنس آخر وذلك لان الجوابين لا يكونان في مرتبة واحدة اذ لا يمكن أن يكون للماهية تمام مشترك في مرتبة واحدة فلا بد بينهما من الترتيب (قوله والضابط الخ) يريد أن تعدد الاجوبة معلول البعد كما فصله الشارح بقوله ويكون هناك جوابان الخ والعلم بالمعلول بوجوب العلم بالعللة (قوله واعلم الخ) يريد أن القريب والبعيد ليسا قسمين متباينين بل مختلطين بالاعتبار (قوله وكل ذلك ظاهر بالنسأل الصادق) في كون كل منهما تمام المشترك بالنسبة الى بعض ماشاركها فيه وبعض تمام المشترك بالنسبة الى بعض آخر (قوله واعلم أيضاً الخ) يعني لابتوهم من تصور الشارح القريب والبعيد في الاجناس الترتيبية ومن كون القرب والبعد من الاضافات

بثلاث مراتب كالجواهر فان الحيوان والجسم التام والجسم المطلق أجوبة ثلاثة وهو جواب اربع
وعلى هذا القياس فكلما يزيد البعد يزيد عدد الاجوبة ويكون عدد الاجوبة زائداً على عدد مراتب
البعد بواحد لان الجنس القريب جواب ولكل مرتبة من مراتب البعد جواب آخر * قال
(وان لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع آخر فلا بد اما أن لا يكون مشتركاً بين الماهية وبين
نوع آخر أصلاً كالمطلق بالنسبة الى الانسان أو يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً له كالخماس
والا لكان مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع
لان المقدر خلافه بل بعضه ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما يساويه فيكون فصل جنس وكيفية كان
يميز الماهية عن مشاركتها في جنس أو في وجود فكان فصلاً)

جنس ولا تحت جنس كما سيأتي عن قرب هذه الماتى مفصلة

انه لا يتحقق القريب بدون البعيد فيكون ترتيب الاجناس واجباً (قوله ولا تحت جنس) بان يكون
تحت نوع فيكون جنساً قريباً لكونه جواباً عن كل المشاركة له ومفرداً فاقبل ان قوله من جنس
قريب معن عن قوله ولا تحت جنس توهم (قال هذا بيان للشق الثاني الى آخره) أي اثبات
لحكم الشق الثاني من الترتيب الذي اعتبره المصنف وترك التصريح به للاختصار اعتياداً على دلالة
الشرطيتين الدائرتين بين النفي والاثبات عليه أعني الحكم عليه لكونه فصلاً بالدليل فتوجه وهو
راجع الى الشق الثاني بناء على حذف المضاف منه وقوله وذلك اشارة الى البيان (قال اما أن
لا يكون إلخ) أي لا يكون ذاتياً لنوع آخر وذلك بان لا يوجد في نوع آخر أو يوجد ويكون
عرضياً له أو جزءاً غير محمول عليه فانه في مقابلة كونه ذاتياً مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر
ليكون جنساً ففي جميع هذه الاحتمالات يكون مميزاً للماهية اما على الاول فظاهر وأما على الثاني
والثالث فلانه اذا اعتبر ذلك النوع باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الموارد ومع قطع النظر عن
تركبه من الاجزاء الغير المحمولة يكون مميزاً لها عنه لعدم وجوده فيه بهذا الاعتبار ولا خفاء
في أنه لا يجب في الفصيلة التمييز عن جميع المشاركات فصلاً عن التمييز بجميع الاعتبارات فاندفع
ما قال قدس سره في حاشية المطالع من أن مجرد الذاتي غير مميز للماهية لوجوده فيها بياها من
الماهيات ولولابالعرض وان اعتبر بوصف كونه ذاتياً فهو بهذه الحقيقة خارج عن الماهيات فلا يكون
فصلاً لها وكذا اندفع ما قيل أن الماهية اذا كانت من الامور الشاملة لجميع الاشياء الماهية والخارجية
الحقيقية والمقدرة لا يكون جزؤها الخاص بها مميزاً لها عن غيرها أصلاً لشموله للجميع كالماهية لانه
على تقدير تسليم جواز الجزء لها لا ينافي على جواز تركب الماهية من أمرين متساويين يكون مميزاً
لها عن سائر المفهومات من حيث ذاتها وان لم يكن مميزاً لها عنه من حيث اعتبار صدقها واندفع
الاشكال أيضاً بان المفهومات العرضية المختصة بها ليست عرضاً عاماً لعدم شمولها للماهية أخرى ولا
خاصة لعدم التميزها عن شيء تميزاً عرضياً فلا يصح حصر الخارج في القسمين ولا القول بان الخاصية
مقولة في جواب أي شيء هو في عرضه (قال مساوياً له) انما احتج الى اثبات المساواة اذ على
سائر التقديرات لا يكون فصلاً لان الماهية لا يفيد تميز الماهية والخاص يكون مميزاً لبعض أفراد
الماهية عما لا يوجد فيه للماهية والعالم يجوز أن يكون ذاتياً لجميع المفهومات فلا يفيد للماهية تميزاً

(قوله كالجواهر) أي
المطلق لا المجرد ولا الفرد
لاجل ان يكون جواباً
عن الانسان والعقل (قوله
وعلى هذا القياس) أي
لاجر على هذا القياس وفيه
انه لا شيء فوق الجواهر
كأمر الا ان يقال ان هذا
على سبيل الفرض والتقدير
(قوله فكل ما يزيد البعد)
الضابط في معرفة البعدان
تعتبر عدد الاجوبة الشاملة
لجميع المشاركات وتنقص
منها جواباً واحداً فاقبل
فهو مرتبة البعد فالجسم
المطلق جواب ثالث فتتقص
منها واحداً فيكون مراتب
بعدة من الانسان مرتبتين
والاجوبة ثلاثة ولذا قال
الشارح ويكون عدد
الاجوبة زائداً إلخ

(قوله يكون فصلا) أي انه يلزم من عدم كونه تمام المشترك ان يكون فصلا (قوله وذلك) أي بيان كونه يلزم من كونه غير تمام المشترك ان يكون فصلا (قوله على ذلك التقدير) وهو كونه يلزم مما تقدم ما ذكر (قوله اما ان لا يكون مشتركا الخ) كالناطق وقوله وبين نوع آخر وذلك (٢٥٨) كالفرس والحمار ونحوهما من أفراد أنواع الحيوان أو كان من أفراد الجسم البشري

(أقول) هذا بيان للشق الثاني من التردد وهو ان جزء الماهية ان لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر يكون فصلا وذلك لان أحد الأمرين لازم على ذلك التقدير وهو ان ذلك الجزء اما ان لا يكون مشتركا أصلا بين الماهية ونوع آخر أو يكون بعضاً من تمام المشترك مساويا له وأما ما كان يكون فصلا اما لزوم أحد الأمرين فلان الجزء ان لم يكن تمام المشترك فلما ان لا يكون مشتركا أصلا كالناطق وهو الأمر الأول أو يكون مشتركا ولا يكون تمام المشترك بل بعضه وهو الأمر الثاني فذلك البعض اما أن يكون مابيناً لتام المشترك أو أخص منه أو أهم منه أو مساويا له لا جاز أن يكون مابيناً له لان الكلام في الاجزاء المحمولة ومن المحال ان يكون المحمول على الشيء مابيناً له

أصلا (قال فلما ان لا يكون مشتركا) أي ذاتيا مشتركا لان الكلام في الجزء المحمول وهو شامل للاختالات الثلاثة التي مرّت وكذا قوله أو يكون مشتركا مضاه أو يكون ذاتيا مشتركا (قال اما أن يكون مابيناً الى اخرى) هذه التسبب معلومة للمتعلم مكررة مما سبق في بيان قيود التصرفات المذكورة سابقا فلا يريد ما قبل الآن تسبب تأخير انحصار الكلّي في الخمسة عن مبحث النسب والمراد النسب الاربع من حيث الصدق في نفس الامر فانها المتعبرة في المفردات لامن حيث المفهوم فانها لا تكون بين الكليات الا بالعموم المطلق أو من وجهه ولا من حيث الوجود فانها في القضايا (قال في الاجزاء المحمولة) أي على الماهية فلا بد أن يكون البعض وتام المشترك محولين على الماهية والامور الصادقة على شيء واحد متصادقة (قال مابيناً له) أي مابينية كلية لانها المتبادر عند الإطلاق ولانها المتأينة للحمول دون الجزئية ولذا جوزوا تركب الماهية عن الجنس والنصل الذين بينهما عموم وتخصوص من وجه كالحيوان والناطق عند البعض (قال لوجود الاعم بدون الاخص) ليس المراد منه الوجود في الخارج اذ لا يجب وجود الماهية في الخارج فضلا عن اجزائها ولا الصدق لانه لا يستلزم وجود الكل بدون الجزء بل صدقه بدون الوجود في الذهن وتصوره أي لجواز تصور الاعم بدون الاخص أي لا يكون الاخص معه فيلزم جواز وجود الكل في الذهن بدون الجزء وانه محال بالبداية وقد نص عليه الشيخ في الاشارات حيث قال جميع مقومات الماهية داخلة مع الماهية في التصور وان لم يخطر بالبال مفصلة وهذا الوجه يجري في نفي المابينية أيضا كما لا يخفى الا ان ما ذكره أظهر وبما ذكرنا ظهر لك فائدة اعتباره قدس سره قيد الجواز حيث قال والاجزاء وجود تمام المشترك الخ لان اللازم من كونه أخص هو جواز تصور الاعم بدون الوجود بالفضل ومن لم يقبّه هذه الحقيقة قال المراد بقوله ولا أخص لا جاز أن يكون أخص فيلزم من جواز كونه أخص جواز وجود الكل بدون الجزء لا وجود الكل ثم أشكل عليه في قوله ولا أهم الخ لان جواز كونه أهم لا يستلزم وجوده في نوع آخر بل جواز وجوده فصرف العبارة الى اعتبار مقدمة أخرى وهي أنه لو كان جازا لما لازم من فرض وقوعه محال لكنه يلزم من وقوعه التسلسل

كالشجر أو كان من أفراد مطلق جسم كالخجر أو كان من أفراد مطاق الجوهر كالمقول (قوله اما ان لا يكون مشتركا) هذه دعوى أولى وقوله وإيا كان الخ دعوى ثانية وأقام الشارح لكل واحد استدلالا (قوله مساويا له) أي لتام المشترك وذلك كحساس فانه بعض من الحيوان وهو مساو له في الوجود فتي وجد الاول وجد الثاني وبالعكس (قوله ان لم يكن تمام المشترك) نفى هذا صادقي بصورتين لان الكلام المفيد يقيد اذا دخل عليه ناف كان صادقا بصورتين وذلك من جهة ان الثاني اما منصب على القيد أو على المفيد وحيث لا يفتني القيد لا انتفاء المفيد (قوله فلما ان لا يكون مشتركا أصلا) أي بالاشتراك العام ولا التام ذلك. كالناطق (قوله بل بعضه) وذلك كحساس (قوله أو أهم أو أخص الخ) بقي العموم

والخصوص الوجهي اذ حيث لا يقال أهم منه ولا أخص وأجيب بان قوله ولا أخص صادق بالخصوص المطلق ولا الوجهي ولك ادخاله في قوله ولا أهم أي عموما مطلقا أو من جهة (قوله في الاجزاء المحمولة) أي المحمولة على تمام المشترك (قوله مابيناً له) أي مابينية كلية والا فالتدليل بينهما عموم وتخصوص مطلق أو من وجه متباينان لكن تابينا جزئيا

(قوله ولا أخص لوجود) أي لزوم كون الكل أعم وهو باطل بالضرورة (قوله لأن بعض تمام المشترك بين الماهية الخ) وذلك كالحساس فانه لو فرض انه أعم من الحيوان لكان موجودا في الشجر مثلا تحقيقاً لمعنى العموم فيكون الحساس مشتركاً بين الانسان والشجر الذي يزاؤه تمام المشترك أعني ان الشجر مقابل للحيوان لأن الحساس موجود في الحيوان والشجر والفرض ان الشجر مباين للحيوان فقوله يزاؤه أى بمقابلة تمام المشترك أي أنه مباين له (قوله فاما ان يكون تمام الخ) أي فاما ان يقال ان الحساس تمام المشترك بين الانسان والشجر أولا الاول محال لان الجزء ليس (٢٥٩) تمام المشترك بين الماهية ونوع ما

ولا أخص لوجود الأعم بدون الأخص فيلزم وجود الكل بدون الجزء وانه محال ولا أعم لان بعض تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر لو كان أعم من تمام المشترك لكان موجوداً في نوع آخر بدون تمام المشترك تحقيقاً لمعنى العموم فيكون مشتركاً بين الماهية وذلك النوع الذي هو يزاؤه تمام المشترك لوجوده فيها فاما ان يكون تمام المشترك بينهما وهو محال لأن المقدران الجزء ليس تمام المشترك بين الماهية ونوع ما من الأنواع واما ان لا يكون تمام المشترك بل بعضاً منه فيكون الماهية تماماً مشتركاً أحدهما تمام المشترك بين الماهية وبين النوع الذي هو يزاؤه الثاني تمام مشترك (قوله ولا أخص) أقول أي لا أخص مطلقاً ولا من وجه والجزء حيث وجود تمام المشترك الذي هو الكل بدون جزئه الذي هو أخص منه مطلقاً أو من وجه وإذا لم يكن أخص من وجه لم يكن أعم من وجه أيضاً وذلك أن قول ولا أخص أي مطلقاً وتجعل ولا أعم متناولاً للأعم مطلقاً ومن وجه أيضاً والحاصل أن الأخص من وجه له خصوص باعتبار وعموم باعتبار فان شئت لاحظت خصوصه وأدرجت فيه فما لزم من الأخص مطلقاً وهو جواز وجود الكل بدون الجزء وان شئت اعتبرت عمومته وجعلته مشاركاً للأعم مطلقاً فما لزمه من وجوده بدون تمام المشترك

فتوسع دائرة البحث لانه انما يتم اذا ثبت انه يلزم من فرض وقوعه بالنظر الى ذاته المحال ولم لا يجوز ان يكون بالنظر الى امتناعه بالغير وقاد في بيان لزوم وجود الكل بدون الجزء انه اذا صدق الكل ولم يصدق الجزء فقد وجد الكل بوجود الجزئي دون الجزء وهو مستحيل أو ان المراد بوجود الكل بدون الجزء صدق الكل بدون الجزء المحمول عليه اذ الكلام في الاجزاء المحمولة وهو محال اذ لا معنى لصدق الكل الا صدق كل جزء محمول له وأنت خير بان هذين الوجهين مع عدم تماميهما عى ما بينه بعض المتصدين لجمع مباحث تمام المشترك بعيد عن العبارة بحيث لا يرضى به الطبع السليم (قوله ولا أخص) مطلقاً ولا من وجه كما هو الظاهر من اطلاق الأخص (قوله لم يكن أعم من وجه) لتلازم العموم من وجه مع الخصوص من وجه (قوله أي مطلقاً) بناء على انه المتبادر من الاطلاق (قوله وتجعل ولا أعم) ليظل جميع التسبب التي سوى المساواة (قوله والحاصل الخ) يعني أحد التعميين لازم في اثبات المساواة وليس مقصوده قدس مره انه لا يجوز

المشترك بين الانسان والشجر ولا جائز أن يكون الحساس تمام المشترك بين الانسان والحجر اذ هو خلاف الفرض فتعين أن يكون بعض تمام المشترك بين الانسان والحجر فيقتضي أن يكون هناك تمام مشترك بين الانسان والحجر والحساسية بعض من هذا التمام الثالث وهكذا فاما أن يستمر الحال بان يكون كل تمام مشترك الحساسية أعم منه أولاً يستمر بان تنهي تلك التمامات الى كون الحساس ليس أعم منها بل مساو لها فان كان الاول قاطل لانه يلزم عليه أن الماهية لها تمامات مشتركة لا نهاية لها وهذا مؤد الى كون الماهية لا تتعقل والفرض انها متعقل وان كان الثاني فهو المطلوب لانه مؤد الى تميز الماهية (قوله وبين النوع الذي يزاؤها) وهو الفرس كما مثلاً

بينها وبين النوع الثاني التي هو بازاء تمام المشترك الاول وحيث لو كان بعض تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني أهم منه لكان موجوداً في نوع آخر بدون تمام المشترك الثاني فيكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع الثالث الذي هو بازاء تمام المشترك الثاني وليس تمام المشترك بينهما بل بعضه

(قوله لكان موجوداً في نوع آخر بدون تمام المشترك تحقيقاً لمعنى العموم) أقول قيل عليه تحقيق معنى العموم لا يتوقف على أن لا يكون تمام المشترك موجوداً في النوع الآخر الذي هو بازاءه لجواز أن يكون تمام المشترك موجوداً أيضاً في هذا النوع ويكون بعض تمام المشترك أهم منه لصدقه على تمام المشترك وعلى هذا النوع فيكون له فردان ولما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه إذ لا يكون الشيء فرداً لنفسه بل يصدق على هذا النوع فيكون له فرد واحد فيكون أخص وأجيب

الجمع بينهما على ما هو (قوله لكان موجوداً في نوع آخر) وما قيل الأعمية لا تقتضي إلا أن يكون موجوداً في نوع آخر بالإطلاق العام فيجوز أن لا يكون ذلك النوع موجوداً في وقت وجود بعض تمام المشترك فإذا وجد هذا النوع وجد تمام مشترك يكون ذلك البعض أهم منه أيضاً على الوجه المذكور وهكذا فاللازم أن تكون الماهية مركبة من تمام مشترك لا تشبه عند حد فلا تكون مركبة من الأجزاء الغير المتناهية بالفعل فوهم لانه يستلزم ازدياد ذاتيات الماهية عند وجود الأنواع وهذا الخش من كون الأجزاء غير متناهية بالفعل (قوله في النوع الذي هو بازاءه) أي يوجد فيه البعض بدون تمام المشترك (قوله موجوداً أيضاً في هذا النوع) فلا يتحقق نوع بازاء تمام المشترك أصلاً وليس المراد أنه يجوز أن يكون تمام المشترك موجوداً في هذا النوع الذي فرض كونه بازاء تمام المشترك فانه محال لكونه فرض المتأين قاذف مع ما قيل أن تحقيق العموم لا يتوقف على اعتبار جواز وجود تمام المشترك في النوع الثاني بل يكفيه وجوده في النوع الذي بازاء الماهية فانه يتحقق للبعض فردان تمام المشترك والنوع الذي بازاء الماهية وتتمام المشترك ليس له الفرد واحد وهو النوع (قوله لصدقه على تمام المشترك) لفرض عموم (قوله وعلى هذا النوع) لصدق تمام المشترك عليه وصدق الخاص على شيء يستلزم صدق العام عليه (قوله فيكون له) أي لبعض تمام المشترك فردان ليعكون صدقه الكلي على جزئياته لاصدق أحد المتساويين على الآخر وأما احتياج إلى اعتبار الفردية لأن العموم والخصوص مرجعاً إلى الموجبة الكلية والسالبة الجزئية فلا بد من صدق أحدهما على كل فرداً لآخر وعدم صدق الآخر على بعض أفرادها فاذ مع ما قيل يكفي في إثبات الأعمية صدقه على تمام المشترك وعدم صدق تمام المشترك على نفسه ولا احتياج في إثبات الفردية لاحدهما والفردين للآخر (قوله فيكون له فردان) أي لبعض من حيث أنه بعض مشترك فلا يرد أن له فرداً ثالثاً وهو الماهية لأن ذلك الفرد من حيث أنه ذاتي لها لامن حيث الاشتراك وقس على ذلك قوله فيكون له فرد (قوله فلا يصدق على نفسه) أي صدق الكلي على الجزئي فلا يرد أن عدم الفردية لا يقتضي عدم الصدق لأن أحد المتساويين ليس بفرد للآخر (قوله إذ لا يكون الشيء) أي الشيء الذي إذا لوحظ ذاته من غير اعتبار خصوصية لا يكون فرداً لنفسه لأن الفردية تستدعي الخصوصية فلا يرد مثل قولنا المفهوم مفهوم ولا يحتاج في دفعه إلى أن المراد لا يلزم أن يكون فرداً لنفسه ولا أن في الفردية ونفي الصدق متساويان في الجلاء والحفاء فلا يناسب الاستدلال بأحدهما

(قوله وبين النوع الثاني) وهو الشجر الذي بازاء تمام المشترك الاول أي مباين له (قوله وحيث لو كان بعض الخ) وهو الحساس أي وحين اذ كان تمام المشترك المباين هو تمام المشترك بين الماهية والشجر لو كان الحساس أهم من تمام المشترك الثاني (قوله لكان موجوداً في نوع آخر كالحجر تحقيقاً لمعنى العموم بدون تمام المشترك المباين أي المفروض بين الانسان والشجر) قوله وذلك النوع الثالث (وهو الحجر الذي بازاء تمام المشترك الثاني أي المقابل له وهو الذي بين الانسان والحجر مباين لتتمام المشترك بين الانسان والشجر) (قوله وليس هو) أي ذلك البعض وهو الحساس تمام المشترك بينهما أي بين الانسان والحجر فيحصل تمام مشترك ثلث بين الانسان والحجر

وأجيب بأن تقرر الكلام هكذا جزء الماهية اما ان يكون تمام المشترك بينها وبين نوع ما من الانواع المايئة لم أولاً والاول هو الجنس والثاني اما أن لا يكون مشتركاً أصلاً بينها وبين نوع آخر مابين لها فيكون فصلاً للماهية عمراً لها عن جميع الميانيات واما أن يكون مشتركاً بينها وبين نوع آخر مابين لها وحينئذ لا يجوز أن يكون تمام المشترك بينهما لانه خلاف المقدور بل لابد أن يكون بعضاً من تمام المشترك بينهما فهناك تمام المشترك هو بعضه وجزءه فهذا البعض اما ان لا يكون مشتركاً بين تمام المشترك وبين نوع ما مابين له أو يكون مشتركاً فالاول يكون ممزاً لتمام المشترك عن جميع الماهيات المايئة له فيكون فصلاً للجنس الماهية الذي هو تمام المشترك فيكون فصلاً للماهية في الجملة والثاني أعني ما يكون مشتركاً بين تمام المشترك وبين نوع ما مابين له لا يجوز أن يكون تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع المياني لتمام المشترك والا لكان جنساً داخلاً في القسم الاول لان ذلك النوع مابين للماهية أيضاً فلا بد أن يكون بعضاً من تمام المشترك بينهما فهناك تمام مشترك ثان ولا يجوز أن يكون هو تمام المشترك الاول لان هذا النوع الذي هو جزاء تمام المشترك مابين له فلو وجد فيه لكان محمولاً عليه لان الكلام في الاجزاء المحمولة فلا يكون ميباناً له فاندفع بذلك كون تمام المشترك الثاني بعينه هو تمام المشترك الاول لكن انا قيل أن بعض تمام المشترك الذي

على الآخر واما ما قيل الشيء لابد أن يكون صادقا على نفسه اذا اعتبر مفارقة اعتبارية فتمام المشترك يصدق على نفسه اذا اعتبر بين جملة موضوعا ومحمولا مفارقة بالاعتبار فانيته انه لا قائدة في هذا الحل ثم انه لو صح ما ذكره يلزم أن يكون كل واحد من المتساويين اعم من الآخر من وجهه وكذا الاخص مطلقاً لصادقه على الاعم وهو لا يصدق على نفسه وانه لا يصح الانتهاء الى بعض تمام مشترك مساو لان ذلك البعض المنتهي اليه صادق على تمام المشترك وهو ليس صادقا على نفسه والحل ان قوله ان تمام المشترك لا يصدق على نفسه ان أراد انه لا يصدق بالحمل الطبيعي بدون اعتبار التغاير فسلم لان الحمل يستدعي الانينية لكنه غير نافع لانه يصدق على نفسه مع اعتبار التغاير وان أراد انه لا يصدق على نفسه بالحمل المتعارف فهو غير مسلم فانه اذا أريد بالحيوان الافراد وقيل الحيوان حيوان لا شك في صحة هذا الحمل فاوهم ناشئة من عدم الفرق بين الصدق والفردية وبينهما يون بيد فان الصدق يقتضي الاتحاد في الوجود والفردية تقتضي اعتبار خصوصية ذاتهم بصيرجزئياً للمحمول ومدار النسب الاربع على الفردية دون مجرد الصدق فان مفهومي المتساويين متصادقان ولا يلزم ان يكون أحدهما فرداً للآخر ولعمري ان مفاسدة التأمل أكثر من ان يحصى (قوله وأجيب الخ) خلاصة الجواب حذف النسب وتقييد النوع بالمبانية ومدار الدفع على اعتبار المايئة فجوز ان يكون جواً بالتغير وان يكون بالتحريم (قوله اما ان لا يكون مشتركاً أصلاً) أي ذاتياً مشتركاً كما عرفت (قوله عن جميع الميانيات) نظراً الى ذاتها كما عرفت (قوله في الجملة) أي عن بعض المشاركات لان مشاركات الجنس بعض مشاركات الماهية (قوله لان ذلك النوع مابين للماهية أيضاً) لان مابين تمام المشترك مابين لها فلو كان ذلك البعض تمام المشترك بين تمام المشترك وبين نوع مابين لها لصدق عليه انه تمام المشترك بين الماهية وبين نوع مابين لها فيكون جنساً داخلاً في القسم الاول وهو خلاف المروض (قوله لكن الى آخره) استدراك لدفع توهم تأمية الاستدلال

كلامنا فيه اما أن يكون مشتركاً بين تمام المشترك الثاني وبين نوع ما مبين له أولاً فالثاني يكون فصلاً للجنس الذي هو تمام المشترك الثاني والاول اما أن يكون تمام المشترك بين الماهية وبين هذا النوع الذي هو بزاء تمام المشترك الثاني وهو خلاف المفروض كما عرفت واما أن يكون بعضاً من تمام المشترك فهناك تمام مشترك ثالث لمجه أن يقال لم لا يجوز أن يكون هذا الثالث بعينه هو الاول بأن يكون بزاء الماهية نوعان متباينان ومباينان للماهية أيضاً يشاركها كل منهما في تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع ولا يوجد ذلك أي تمام المشترك المذكور في النوع الآخر ويكون الجزء الذي هو بعض تمام المشترك موجوداً في كل نوع من النوعين وأعم من كل واحد من تمام المشترك فلا يكون فصلاً للجنس وهذا الاعتراض مما لا مدفع له الا اذا ثبت أنه لا يجوز أن يكون لماهية واحدة

الثاني من قوله فاندفع بذلك الخ (قوله أمجه أن يقال الخ) جواب لقوله اذا قيل (قوله بان يكون الخ) مثلاً بزاء الانسان الفرس والشجر ويشارك الفرس الانسان في تمام مشترك هو الحيوان ويشارك الشجر له في تمام مشترك هو الجسم النامي المنتصب القائمة ولا يوجد الحيوان في الشجر ولا الجسم النامي المنتصب القائمة في الفرس والجزء أعني النامي أعم من الحيوان لوجوده في الشجر المبين له (قوله بزاء الماهية) أي اعتبر اشتراكه في الثاني بالقياس اليه فلا يلزم استدراك قوله متباينان للماهية (قوله متباينان) ليكون لكل منهما تمام مشترك مبين للآخر كما هو المفروض اذ صدق أحدهما على الآخر يستلزم صدق تمام مشترك عليه (قوله متباينان للماهية) ليكون تمام المشترك بين الماهية وبين كل واحد منهما جنساً اذ لا بد للجنس أن يكون مقولاً على نوعين متحصليين متميزين بفضلين متباينين (قوله فلا يكون فصلاً للجنس) لعدم المساواة (قوله مما لا مدفع له الخ) أي عن الدليل المذكور من غير تغيير وهذا الحسم ادعائي للتنبيه على قوة الاعتراض فلا يرد من أين علم انحصار الدفع في التثبت المذكور قال الفاضل القوشجي يمكن دفع الاعتراض من غير بناء الى تلك القاعدة بان يقال هذا الجزء الذي هو بعض تمام المشترك يكون مشتركاً بين الماهية وكلا النوعين المذكورين فاما أن يكون تمام المشترك بين تلك الانواع الثلاثة أو بعضه لاسيلى الى الاول لانه خلاف المقدور ولا الى الثاني لانه يلزم أن يكون هناك تمام مشترك ثالث بين تلك الماهية وذاتك النوعين المذكورين ويكون ذلك الجزء المذكور بعضاً منه وينقل الكلام اليه فيلزم أن يكون هناك تمام المشتركات غير متماهية يكون كل منها أعم مطلقاً من الآخر انتهى أقول فيه بحث لانه ان أراد من كلا النوعين مجموعهما فلا نسلم أنه لو كان ذلك الجزء تمام المشترك بين الانواع الثلاثة يلزم خلاف المقدور لان المقدور عدم كونه تمام المشترك بين الماهية ونوع يحصل لانه في مقابلة أن يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع من الانواع المحصلة واحداً كان أو كثيراً ليكون جنساً ومجموع النوعين ليس نوعاً محصلاً وان أراد كل واحد منهما فلا نسلم لزوم تمام مشترك ثالث (قوله الا اذا ثبت الخ) في شرح الجديد للتجريد قالوا لو أمكن جنسان في مرتبة واحدة لم يحصل كل منهما بالفصل وحده والا لكان النوع متحصلاً بدون الجنس الآخر فلا يكون الآخر جنساً له والتقدير بخلافه بل كل منهما يحصل بالفصل وبالجنس الآخر فعلة تحصل كل منهما هو المجموع الحاصل من الجنس الآخر والفصل فيكون كل منهما علة ناقصة لتحصل الآخر فيكون يحصل كل منهما موقوفاً على

جسنان لا يكون أحدهما جزءاً للآخر ولم يثبت هنا فلا بد من ترك هذا الدليل والتمسك بدليل آخر وهو ان يقال جزء الماهية اذا لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع مامن الا انواع الباقية لما ان لا يكون مشتركاً بينها وبين نوع ما مابين لها كان ممزاً لها عن جميع المباحثات واما أن يكون مشتركاً بينها وبين غيرها لكن لا يكون تمام المشترك بينهما فهذا الجزء لا يمكن أن يكون مشتركاً بين الماهية وبين جميع ماعداها اذ من جملة الماهيات ماهية بسيطة لاجزاءها فيكون هذا الجزء ممزاً للماهية عن الماهيات التي لا تشاركها في هذا الجزء فيكون فضلاً للماهية فان قلت فلي هذا يحصر أجزاء الماهية

الآخر فيلزم الدور انتهى ويرد عليه اعتراضات يحتاج في دفعها الى اطناب لا يحل المقام ايرادها (قوله ولم يثبت ههنا) من الاثبات أي في مقام انحصار جزء الماهية في الجنس والنصل قائل ليل المذكور ههنا ناقص والحوالة الى العلم الالهي وتسليمه ههنا لا يفيد اطمان قلوب المتعلم قائل حسن ترك هذا الدليل والتمسك بدليل آخر لا يحتاج الى الحوالة (قوله ماهية بسيطة) اذ المركب لا بد ان ينتهي بالتعليل الى البسيطة لان كل كثرة وان كانت غير متناهية لا بد فيها من الواحد لانه مبدأها فلو انتفى الواحد انتفى الكثير لاستغناء مبدأه ولذا قال في التجريد وجود البسيط والمركب معلوم بالضرورة (قوله عن الماهيات التي لا تشاركها الخ) لاشك في ثبوت الماهيات المركبة المباشرة وكل مركب لا بد من انتهائه الى البسيط لما عرفت فيلزم ثبوت الماهيات البسيطة (قال وهو غير لازم) قيل يمكن ان يقرر الدليل على وجه يلزم ان يكون تمام المشترك الثاني جزءاً من الاول وهكذا بان يقول بعض تمام المشترك لو كان أهم لابد ان يوجد في نوع بدون هو مشترك بين الماهية وبين تمام المشترك وذلك النوع ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بل بمضه فهناك تمام مشترك بين هذه الثلاثة فلا بد ان يكون الثاني جزءاً من الاول والا لم يكن تمام المشترك الاول تمام مشتركاً وهكذا وفيه بحث لانا نقول انه بعض تمام المشترك بالقياس الى النوع وتام المشترك بالقياس الى تمام المشترك الاول ولا يلزم خلاف المقدور لان تمام المشترك الاول ليس نوعاً محصلاً بل ماهية جنسية فلا يثبت الجزئية (قال وانما يلزم ذلك) أي يلزم الترتيب من الدليل المذكور وكذا اتعا لجرد التأكيد أو للحصر والمراد انه يلزم ذلك على هذا التقدير لاعلى تهدير كون تمام المشترك الاول جزءاً من الثاني فانه باطل فضلاً عن لزوم الترتيب لانه حينئذ لا يكون تمام المشترك الاول تمام المشترك (قالاً وأراد بالتسلسل وجود أمور غير متناهية على القول بوجود الكلبي الطيعي يلزم وجود الامور التي لا تنتهي بالفضل وعلى القول بعدم وجوده وبان الاجزاء النحوية أمور انزاعية من الهوية البسيطة يلزم وجود الامور الغير المتناهية بالفرض بمعنى لو قدر وجودها كانت غير متناهية وعلى كلا التقديرين لا يجري برهان التطبيق والتضائف فيه اما على الاول فقدم تميز الاحاد بحسب الوجود واما على الثاني فلنكونها متناهية بالفضل وبما ذكرنا ظهر فساد ما قاله المحقق التفتازاني من انه يستلزم حصر مالا يتناهى بين حاصرين واستدل الشارح في شرح المطالع بأنه يستلزم امتناع تعقل الماهيات بالكنه والكلام في الماهيات المعقولة أو ما يمكن تعقلها وفيه ان ثبوت تعقل ماهية بالكنهه بمعنى الاطلاع على الذاتيات مما لم يعم عليه دليل اتعا التا بت التعقل بالكنهه بمعنى تعقل الشيء بذاته لا باسراً صادق عليه كيلا يلزم تسلسل الوجوه

(قوله أو ينتهي الى بعض الخ) أي فيكون مميزاً تاماً أو غير تام فإن الناطق بميز للماهية تميزاً تاماً وأما الحساس فانه يميزها تميزاً في الجملة لانه اتمام من جنسها وبقرضنا فيما تقدم مبانة النوع الآخر لتام المشترك يتدفق اعتراض السيد الذي قاله وحاصله ان قوله كان موجوداً في نوع آخر بدون تمام المشترك تحقيقاً لمعني العموم يقال عليه ان تحقيق معني العموم لا يتوقف على أن لا يكون تمام المشترك أي الحيوان موجوداً في النوع الآخر الذي هو بانه أي كالشجر كما قلنا لجواز ان يكون الحيوان موجوداً في الشجر أيضاً كما (٢٦٤) موجود في الانسان ويكون بعض تمام المشترك الذي هو الحساس أعم منه لصدقه

على تمام المشترك وهو الحيوان وعلى هذا النوع الآخر فيكون له فردان النوع الآخر وتام المشترك وأما تمام المشترك فليس له الافرد واحده وهذا النوع فيكون أخص أو انه يحجب بجواب آخر بان يراد بالاعمى باعتبار الوجود لا باعتبار الافراد لا يوجد حساس بدون حيوان فها متساويان (قوله أو يشي الى بعض الخ) الاول أن يقول أو يشي الى تمام مشترك بعضه مساو له لان الكلام في تمام المشترك لانه الذي يشي الى تمام المشترك وأجيب بأن انتهاء تمام المشترك الذي بعضه مساو له يستلزم انتهاء البعض فقد استدل بإثبات اللازم على إثبات المزموم وهذا أبين فكأنه قيل أو يشي الى تمام مشترك بعضه مساو لان بعض

فيحصل تمام مشترك ثالث وهم جرا قالما ان يوجد تمام المشترك الى غير النهاية أو ينتهي الى بعض تمام مشترك مساو له والاول محال والا لتركبت الماهية من اجزاء غير متناهية فقوله ولا يتسلسل ليس على ما ينبغي لان التسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية ولم يلزم من الدليل ترتيب اجزاء الماهية وانما يلزم ان لو كان تمام المشترك الثاني جزءاً من تمام المشترك الاول وهو غير لازم ولعله في الفصل وحده لان جزء الماهية لا يجوز أن يكون جزءاً لجميع ما عداها لما ذكرتم فيكون مميزاً للماهية عما لا يشاركها فيه فيكون فصلاً لها قلت لا يكفي في كون الجزء فصلاً للماهية بمجرد تميزها في الجملة بل لا بد أن يكون تمام المشترك بينها وبين نوع آخر (قوله أو يشي الى بعض تمام المشترك مساو له) أقول الظاهر في العبارة أن يقال أو ينتهي الى تمام المشترك يساويه بعض تمام المشترك (قوله لما ذكرتم) من ثبوت الماهيات البسيطة (قوله مجرد تميزها) أي تميزاً ذاتياً (قوله في الجملة) أي عرف كل المشاركات أو بعضها (قوله الظاهر من العبارة الخ) لان التسلسل انما هو من تمام المشاركات فالظاهر اعتبار الانتهاء الى واحد منها لا يوجد بعده آخر واما بعض تمام المشترك فهو أمر واحد الا ان وجود وصف المساواة فيه لا يمكن موجبا لانقطاع تلك السلسلة نسب الانتهاء اليه تساعاً واما ما قيل ان المراد من بعض تمام المشترك فرده وضعفه له راجع الى البعض الذي هو جزء تمام المشترك فمفهومه عن سوق الكلام مع استدراك لفظ البعض (قال ولا فني بالفصل الخ) أي بعد كونه جزءاً غير تمام المشترك ولظهوره لم يتعرض له (قال والى هذا) أي ما ذكرنا من الاستدلال (قال أي سواء الخ) تفسير من الشارح للعموم المستفاد من كيف كان تخلل بين الشرط والجزاء أعني يميز للماهية فهو من كلام المصنف داخل تحت قوله بقوله وفي بعض النسخ فهو يميز الماهية فهو قاسد اذ لا يمكن جملة من كلام المصنف وجمعه من كلام الشارح مع انه لا فائدة فيه واحتياج الفاء الى تقدير الشرط يحيل قوله كيف كان ناقصاً عن بيان المشار اليه اللهم الا ان يراد كيف ما كان الى آخره (قال من الدليل) أي من الدليل الذي مر وهو انه اذا لم يكن تمام المشترك يكون مختصاً بها أو يضا منه مساوياً وكذا كان كذلك يكون مميزاً لها في الجملة فإذا لم يكن تمام المشترك يكون مميزاً لها في الجملة وكونه نتيجة لهذا الدليل لا ينافي كونه مقدمة لدليل حصر الجزء في الجنس والفصل (قال كان فصلاً) أي الفصل الذي انضم الى الجنس كما هو المتبادر من مقابلة بجنس الماهية فلا يرد ان الجوهر اذا تركب من أمرين متساويين لصدق على كل منهما انه

ذلك التمام انتهى الى المساوي (قوله مساو له) أي لتام المشترك الاخير (قوله والا لتركبت الخ) أي وهو محال لانه اراد يلزم عدم تعقلها والفرض انها متعقل (قوله ليس على ما ينبغي) الذي ظهر عما تقدم انه عند عدم الانتهاء الى مساو يلزم اجتماع تمامات مشتركة لانه لا يقال له تسلسل لان التسلسل ترتيب أمور لا نهائية لها لكن ان كان ترتيبها باعتبار الماضي كان ذلك التسلسل مستحيلاً وان كان باعتبار المستقبل كان ذلك التسلسل غير محال (قوله وانما يلزم ذلك ان لو كان الخ) لان الجزء علة في الكل فلا يكون مستحيلاً الا اذا كان تمام المشترك الثاني جزءاً من تمام المشترك الاول والثالث جزءاً من تمام

المشترك الثاني والرابع جزءاً من تمام المشترك الثالث وهكذا لان تمام المشترك الاخير الذي وصل اليه وهو الحيوان صار معلوماً لما قبله لانه مركب من الثاني والثاني من الثالث وهكذا الى ما لا نهاية له في الماضي فالاول اعني الحيوان معلول الثاني والثاني معلول لثالث وهكذا وهو المستحيل واما ما نحن فيه من ان المشترك الاول بين الانسان والفرس والثاني بين الانسان والشجر وبين الاول والثاني تباين وهكذا كما علمت واذا كان واحد مبيناً للآخر فلا يعقل حيث يكون تمام الماهية الثاني معلولاً للاول اذ بينهما التباين وحيث فلا سلسلة بينهما اذ لا تتصل السلسلة الا اذا كان الثاني جزءاً للاول وهكذا والفرض ان الجزئية متفية لاشتراط المبانية (قوله ولعله أراد الخ) لا يقال يمكن أن يكون حيوان جزءاً من الذي والثاني جزءاً من الاول لانا نقول هذا تسلسل حيثما باعتبار المستقبل ولا ضرر فيه والكلام في اثبات ما فيه الضرر (قوله ولعله أراد بالتسلسل وجود أمور الخ) هذا بناء على ان تمام المشتركات لها وجود في الخارج اما لو جربنا على ان الامور المسكينة لا وجود لها في الخارج وانما هي أمور اعتبارية فلا ننظر لوجود فان قلت الامور الاعتبارية (٢٦٥) لا تسلسل فيها التمسلسل في الامور

الموجودة فالجواب ان التسلسل وجود أمور غير متناهية في الماهية لكنه خلاف التعارف واذا بطلت الاقسام الثلاثة تعين ان يكون بعض تمام المشترك مساوياً له وهو الامر الثاني واما ان الجزء فصل على تقدير كل واحد من الامرين فلانه ان لم يكن مشتركاً أصلاً يكون مختصاً بها فيكون مميزاً للماهية عن غيرها وان كان بعض تمام المشترك مساوياً له يكون فصلاً لتمام المشترك لاخصاصه به وتمام المشترك جنس فيكون فصل جنس فيكون فصلاً للماهية لانه لما ميز الجنس عن جميع اغياره وجميع اغيار الجنس بعض اغيار الماهية فيكون مميزاً للماهية عن بعض اغيارها ولا فني بالفصل الا بميز الماهية في الجملة والى هذا اشار بقوله وكيفما كان أي سواء لم يكن الجزء مشتركاً أصلاً أو يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً له فهو مميز للماهية عن مشاركتها في جنسها أو وجود فيكون فصلاً وانما قال في جنس أو وجود لان اللازم من الدليل ليس الا ان الجزء اذا لم يكن تمام المشترك يكون مميزاً لطاني الجملة وهو الفصل واما انه يكون مميزاً عن المشاركات الجنسية حتى اذا كان للماهية فصل وجب ان يكون لها جنس فلا يلزم من الدليل فالماهية ان كان لها جنس كان فصلها مميزاً لها عن المشاركات الجنسية وان لم يكن لها جنس فلا أقل من ان يكون لها مشاركات في الوجود والشيئية

(قوله وان لم يكن لها جنس) أقول وذلك بان تركب الماهية مثلاً من أمرين متساويين ومساويين للماهية فصل الماهية الانسان مع انه ليس بميزا لها عن المشاركات الجنسية واما تقييد الفصل بالقسم أو القرب فتقييد لا دليل عليه وأجالة للمعلم الي ما ليس معلوماً له

(٣٤ شروح الشمسية) كان بعض الخ وذلك كحساس (قوله يكون فصلاً الخ) وذلك كحيوان (قوله فيكون فصلاً للماهية) وهي الانسان (قوله وجميع اغيار الجنس الخ) أي لأن تقييد الاعم بأخص من تقييد الأخص (قوله في الجملة) أي مميز ولو في الجملة قوله أو يقال ان المناطق لا يؤولون على المفهوم أي في الجملة والمميز لها عن جميع ما عداها (قوله والى هذا) أي الى ما مر من الاستدلال (قوله لان اللازم من الدليل الخ) أي غاية ما يفيد الدليل التميز للماهية فقط ولم يضا لتمييز عن جنسها دائماً مثلاً اذا فرض ماهية مركبة من فصلين كناطق وناطق فانه لا مشارك لتلك الماهية في ناطق فليس بميزا لها عن الجنس اذ الفرض ان الماهية لا جنس لها لانها مركبة من فصلين فقط بدون جنس فليميز انما هو عن الوجود فقط فالمشارك انما هو في الوجود فقط فليميز انما هو في العرض العام فقط وهو الوجود لان هذه الماهية المركبة من فصلين لم يشاركها الفرس ونحوه الا في الوجود ولاجل هذا زاد قوله او وجود (قوله واما انه يكون مميزاً عن المشاركات الجنسية) أي دائماً ابداً (قوله فلا يلزم) أي حكم يلزم من الدليل (قوله ان كان لها جنس) كالنسان (قوله وان لم يكن لها جنس) أي كالمناهي المركبة من فصلين كناطق وناطق بناء على ان الماهية يجوز ان تركب من المتساويين

(قوله وحيد يكون فصلها) أي أحد الفصلين (قوله بجذف النسب) أي المتقدم ذكرها من التباين والعموم والخصوص (قوله بعض تمام المشترك) أي كحساس (قوله أن لم يكن مشتركاً بين تمام المشترك الخ) أي أن لم يكن الحساس مشتركاً بين الحيوان والشجر يكون مخصصاً بجنس ومتمي كان كذلك كان فصلاً للماهية وأن كان مشتركاً بين الحيوان والشجر لم يكن حساس تمام المشترك بين الإنسان وماهية الشجر بل تمام المشترك شيء آخر الحساس بعض منه وهكذا فيلزم التسلسل وهو محال فلا بد من انقطاع التسلسل بكون الحساس (١٦٦) بعض المشترك الثاني وهي مساوية له فتكون بمنزلة له فيكون فصلاً (قوله جزء

للماهية) أي ملاحظاً أن مجموع الجوهر التام فاصل فصل وكذا الجوهر الحساس (قوله لانا نقول الكلام في الاجزاء المفردة الخ) قد يقال عليه ان جسم تام من جملة الاجزاء لانه جنس والاجزاء هي الجنس والفصل مع انه مركب فالجواب ان القصد حصر الاجزاء المفردة في الجنس والفصل لا حصر الجنس والفصل في الاجزاء المفردة فلا يتنافى ان بعض الاجناس قد يكون مركباً كذا أجاب الشيخ وهو بعيد من كلام الشارح اذ قال الشارح الكلام في الاجزاء المفردة صريح في ان المراد حصر الجنس والفصل في الاجزاء المفردة لا كما قال وحيد فصلها فلا تشكل الذي قاله السيد وهو ورود جسم

وحيد يكون فصلها ميمزاً لها عنها ويمكن اختصار الدليل بجذف النسب الرابع بان يقال بعض تمام المشترك ان لم يكن مشتركاً بين تمام المشترك وبين نوع آخر يكون مخصصاً بتمام المشترك فيكون فصلاً له يكون فصلاً للماهية وان كان مشتركاً بينهما يكون مشتركاً بين الماهية وذلك النوع فلم يكن تمام المشترك بينهما فيكون بعضاً من تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني وهكذا لا يقال حصر جزء الماهية في الجنس والفصل باطل لان الجوهر الناطق والجوهر الحساس مثلاً جزء لماهية الانسان مع انه ليس بجنس ولا فصل لانا نقول الكلام في الاجزاء المفردة لافي مطلق الاجزاء وهذا ما وعدناه في صدر البحث * قال

(ورسموه بانه كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره فعلى هذا لو تركبت حقيقة من امرين متساويين أو أمور متساوية كان كل منها فصلاً لانه يميزها عن مشاركتها في الوجود) (أقول) رسموا الفصل بانه كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره كالناطق فيكون كل واحد منهما فصلاً لها فاختصار اجزاء الماهية في الجنس والفصل بان يكون بعضها جنساً وبعضها فصلاً أو يكون كلها فصلاً وسيأتي ذكر هذه الماهية (قوله الكلام في الاجزاء المفردة) أقول قد يناقش حيثن في أنه كيف يد الجسم التام من الاجزاء المفردة مع كونه مركباً

(قال فيكون فصلاً) اذ لانني بالفصل الا الذاتي المميز وهو كذلك وتوهم كونه أخص أو مباحثاً باطل لان الجزئية تنافي للخصوص والحمل ينافي للمباينة (قوله فيكون كل واحد منهما فصلاً) ولا يلزم توارد العتئين على مملول واحد لان التميز الحاصل باحدهما غير التميز الحاصل بالآخر (قوله بعضها جنساً وبعضها فصلاً) اما مطلقاً أو من وجه كما اننا كان بينهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والناطق عند البعض (قوله أو يكون كلها فصولاً) ولا يجوز ان يكون كلها أجناساً لانه ان لم يحصل منهما ماهية فظام وان حصلت كان كل واحد منهما ميمزاً لها عما يشاركها في الآخر فيكون فصلاً وجنساً بالتقياس الى الآخر (قوله قد يناقش الى آخره) والجواب بان عجزهم ذلك من الجنس المتوسط باعتبار التمييز عنه بمفرد لا بجسم مادة الشبهة لانه يرد على المحصر حيثن الجوهر الناطق باعتبار التعبير عنه بمفرد والحق انه لا وجه لجمل الجنسية والفصلية دائرة على الالتفات (قال ورسموا الفصل بانه كلي الخ) أي بهذا الطريق أو بهذا الرسم فلا يلزم أخذ المرسوم في الرسم (قال في جوهره) في موضع الحال عن هو اما على التأويل أو بدونه ومعناه أي شيء هو كائن في ذاته أي مع قطع النظر عن عوارضه

نام على جواب الشارح وأرد لعمالة تأمل (كاتبه) (قوله يحمل على الشيء) انما لم يقل المصنف يقل مع والحساس ان الذي واحد وقد عر في غير هذا الكلي دفعا من أول الامر لما يتوهم ان الفصل لما كان علة لتويع يقع في الوهم ان العلة لا تحمل على المملول (قوله أي شيء) خبر مقدم وهو مبتدأ مؤخر وقوله في جوهره حال أي الانسان حال كونه في جوهره لا ضمير بمعنى الانسان الذي قلناه في التقدير ثم ان الكلام على حذف مضاف أي ما يميز الانسان حال كون المميز في جوهره أي جوهره أي قطعة من ذاته المراد ما يجواب بيمز الانسان حال كون المميز من ذاته فيجاب بالفصل (قوله كالناطق والحساس) مثل بمنالين ما هو ظاهر

(قوله فانه اذا سئل عن الانسان أو عن زيد) فيه اشارة الى انه يجب بالفضل عن السؤال عن النوع وعن جزئياته (قوله لان السؤال الخ) علة عامة في الجملة أي كان للمميز جزءاً من الفئات أو عرضاً من الاعراض مميزاً تميزاً تاماً لا (قوله الجوهرى) أي الثاني (قوله المرضي) أي التسوية للعرض (قوله لا يقال في (٢٦٧) الجواب أمداً) أي لا في

جواب ما ولا في جواب أي (قوله فتقول لا يكتفى الخ) حاصله اما تخار الشق الثاني وزيد في الكلام شيئاً يخرج الجنس فالفضل ما به الانسان في الجملة وليس تمام المشترك وفيه نظر فان العرض العام كالثاني بين الانسان من الشجر والحجر وليس تمام المشترك فقله فالجنس خارج عن التعريف لا يفيد شيئاً لأنه وان خرج الجنس لكن دخل العرض العام وأوجب بان العرض العام كالثاني له اعتباران فانه عام باعتبار افراد الحيوان ولا يختص بالانسان وخاص باعتبار الانسان أي خصوصية اضافية أي بالنسبة للشجر والحجر فيصلح للجواب باعتبار خصوصيته لا باعتبار عمومه على ان الجنس على تقدير التمييز به لم يميز باعتبار انه جنس بل من حيث فصله الخاص به وخاصة فصار الحاصل ان الجنس والعرض العام لا يفيدان

والحساس فانه اذا سئل عن الانسان أو عن زيد بأي شيء هو في جوهره فالجواب انه ناطق أو حساس لان السؤال بأي شيء هو اما يطلب به ما يميز الشيء في الجملة فكل ما يميزه يصحح للجواب ثم ان طلب المميز الجوهرى يكون الجواب بالفضل وان طلب المميز المرضي يكون الجواب بالخاصة فالكلبي جنس يشمل سائر الكليات ويقولنا يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو يخرج النوع والجنس والعرض العام لان النوع والجنس يقالان في جواب ما هو لاق جواب أي شيء هو والعرض العام لا يقال في الجواب أصلاً ويقولنا في جوهره يخرج الخاصة لأنها وان كانت مميزة للشيء لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه فان قلت السائل بأي شيء هو ان طلب يميز الشيء عن جميع الاغيار لا يكون مثل الحساس فضلاً للانسان لانه لا يميزه عن جميع الاغيار وان طلب المميز في الجملة سواء كان عن جميع الاغيار أو عن بعضها فالجنس يميز للشيء عن بعضها فيجب ان يكون صالحاً للجواب فلا يخرج عن الحد فتقول لا يكتفى في جواب أي شيء هو في جوهره بالتمييز في الجملة بل لا بد معه ان لا يكون تمام مشترك بين الشيء ونوع آخر فالجنس خارج عن التعريف ولما كان حصته ان للفضل كلي ذاتي لا يكون متولاً في جواب ما هو ويكون مميزاً لشيء

(قوله لان السؤال بأي شيء هو اما يطلب به ما يميز الشيء في الجملة) أقول اذا سئل عن الانسان بأي شيء هو كن المطلوب مائز به في الجملة سواء كان ميمزه عن جميع ما عداه أو عن بعضه وسواء ميمزه تميزاً ذاتياً أو عرضياً فيصح ان يجاب بأي فصل أريد قريباً كان أو بعيداً كالتامق والحساس والثاني وقابل الابداد وان يجاب عنه بالخاصة أيضاً واذا قيل أي شيء هو في جوهره لم يصح الجواب

(قال وذاته) أي نفسه عطف تفسيري لجوهره فانه يطلق على الفئات وعلى ما يقابل العرض (قال فانه اذا سئل الى آخره) دليل لصحة التمثيل بالناطق والحساس (قال انما يتم الخ) (١) أي لا بما ليس ذاتياً ميمزاً له فلا يرد انه يتم الجواب بنام وقابل الابداد أيضاً قوله اذا سئل عن الانسان الخ (مقصود السيد السند قدس سره بتحقيق المقام وتفصيل جميع ما يقع في جواب أي شيء مع الاشارة الى تفسير بعض الالفاظ الجملة من لفظ في الجملة ولتلفظ في جواب أي شيء هو بان ليس المراد اختصاصه بكونه جواباً لهذا السؤال حتى لو سئل بأي جوهر أو جسم أو حيوان مثلاً لا يكون الواقع في جوابه فضلاً بل المراد به أي شيء وأشأله انهم اختاروا هذا اللفظ لشموله جميع الفصول فان كل ما تميز الماهية عن المشاركات في الشيئية (قوله ما يميزه) أي عن المشاركات في الشيئية والاضابط ان السؤال بأي يكون عما يميز المشمول عنه بما يشترك فيها أضيف اليه أي (قوله سواء كان الخ) وما قيل تفسير في الجملة بما ذكره يجعل التزديد في السؤال الآتي في التشرح قبيحاً فليقتصر على التعميم الثاني ليس بشيء ولان مقصوده قدس سره تحقيق مطلب أي وتفسيره فكيف يصح الاختصار ولا نسلم لزوم قبح التزديد ان يكتفه تحمل العبارة له في نفسها وان تعين المراد منه على ان القصر المستفاد من انما في قوله انما يطلب

التمييز من حيث ذاتهما اما من حيث فصل الجنس أو خصوصية العرض فيقتان في الجواب أي جواب ان نظر لفصلهما كذا قرر الشيخ ولكن الانصاف ان الاعتراض لا يرد أصلاً لان التعريف متشعر ذلك لذكره فيه قوله من جوهره (قوله ولما كان حصته) أي حصل ما تقدم (١) (قوله قال انما يتم لم نجد المكتوب عليه في التشرح فليحرج

في الجملة قلو فرضنا ماهية مركبة من أمرين متساويين أو أمور متساوية كماهية الجنس العالي والفصل الأخير كالناطق كان كل منهما فصلا لها لانه يميز الماهية تمييزاً جوهرياً ياعا يشاركا في بالخاصة ويصح بالفصول المذكورة كلها وكذا اذا قيل أي جوهري هو في ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول ولما اذا قيل أي جسم هو في ذاته لم يصح الجواب الا بما عدا المائل للابعد الثلاثة واذ قيل أي جسم تام هو في ذاته لم يصح الجواب بالقابل للابعد والثاني ايضا واذ قيل أي حيوان هو في ذاته تميز الناطق للجواب (قوله كاهية الجنس العالي والفصل الأخير) اقول اتماثل بهما لامتناع تركيبيهما من

والتمتع المستفاد من قوله فكل ما يميزه في الجملة يتبادى على التعميم الذي ذكره قدس سره (قوله بالخاصة) مطابقة كانت أو مضافة (قوله لم يصح الخ) لعدم كونها مميزاتاً ذاتياً أي بالنظر الى ذاته (قوله وصح بالفصول المذكورة) لكون كل واحد منها مميزاتاً ذاتياً عن كل المشاركات في الشيئية أو بعضها (قوله الا بما عدا القابل) لانه ليس مميزاتاً عن المشاركات في الجسمية وقس على ذلك ما سأتى (قال ثم ان طلب المميز الجوهري الخ) بان ضم اليه في جوهريه أو في صرضه (قال ويقولنا) يحل على الشيء الخ ان مجموع الفصل ومتعلقه عبارة عن مفهوم فصل واحد ولم يقل محمول في جواب أي شيء أو كلي هو جواب لأي شيء هو في ذاته كيلا يتوهم لزوم وقوعه في الجواب بالفصل فان المعتبر بمجرد صلاحيته له وانما لم يقل يقال كما في سائر السكليات لانهم ذكروا ان الفصل علة لخاصة النوع من الجنس فكان مظنة ان يتوهم ان الفصل لا يحل عليه لامتناع حمل العلة على المعلوم فصرح بلفظ الحل ازالة لهذا التوهم (قال يخرج النوع الى آخره) أي من حيث انها كذلك (قال في الجواب أصلاً) أي لا في جواب ما هو ولا في جواب أي شيء فانه يقال في جواب كيف هو كما اذا قيل كيف زيد يقال صحيح أو مريض (قال فان قلت الخ) اما ايراد على التعريف بانه اما غير جامع أو غير مانع فيكون نقضاً أو على قوله يخرج الجنس فيكون منعا وعلى الاول الجواب منع وعلى الثاني اثبات للمقدمة المتنوعة وما قيل ان ورود السؤال بالنوع اشد لو روده على شق التردد والجواب عنه بانه اعتبر في أي شيء ان يكون جزء الماهية فوهم اما الايراد فلان الطالب بأي شيء انما يطلب ما يميز الماهية المشتمل عنه عما يشاركه في الشيئية والنوع نفس الماهية لا يميزه واما الجواب فلانه حيث لا يكون النوع خارجاً بقوله في جواب أي شيء هو وقد يجاب عن السؤال بان الجنس من حيث هو جنس ليس مميزاتاً لان الجنسية من حيث الاشتراك والتميز باعتبار الاختصاص وفيه بحث لان الحقيقة ان كانت تنبؤية يلزم ان لا يكون الجنس ذاتياً لعدم دخول الحقيقة في الماهية وان كانت تعاليلية فلا يبعد لان كون ذات الجنس مميزاتاً كاف في النقض وان كانت علة التمييز الاختصاص (قال لا يكتفى الى الخ) ظاهر كلامه يدل على ان عدم كونه تمام المشترك معتبر في جواب أي شيء لكن المذكور في كتب العربية ان أي شيء يطلب به المميز مطلقاً كما صرح به الشارح سابقاً الا ان يقال هذا معتبر فيه اصطلاحاً وما قيل ان المراد ان قيد عدم كونه تمام المشترك معتبر في التعريف بقرينة مقابله بتمام المشترك فيه فمع عدم مساعدة عبارة الشارح وعدم جواز اعتبار مثل هذه القرينة في التعريفات يرد عليه انه حيث لا يكون الجنس خارجاً بهذا القيد لا بقوله في جواب أي شيء هو (قال محصله) أي يحصل قوله انه كلي يحمل الى آخره لا يحصل

(قوله من أمرين متساويين الخ) فلي تقدير كونه مركباً لا يكون مركباً الا من أمرين متساويين لانه لو تركب من أمر عام وخاص لكان ذلك للعام فوقه فلا يكون عالياً والفرض انه العالي وكذلك الفصل الأخير لو كان مركباً من أمرين عام وخاص لم يكن فصلاً أخيراً بل الفصل الأخير فصله وذلك كناطق فانه المتفكر بالقوة قلو فرض ان القوة فصل أخير وفسرت القوة بهيئة راسخة وفرض ان راسخة فصل لهيئة لم تكن القوة فصلاً أخيراً بل الأخير هو الراسخة فتبين ان الفصل الأخير لم يكن مركباً على تقدير كونه مركباً الا من أمرين متساويين وفيه نظر بل ولو فرض ان الفصل الأخير مركب من أمرين متساويين لم يكن فصلاً أخيراً بل الفصل الأخير هو أحد الفصلين لان الفصل الأخير اذا حلل بفصلين فالفصل الأخير هو أحدهما المحلل له ذلك الفصل

(قوله وحده الفصل الخ) خذف لفظ ما يميزه في الوجود لان الفصل عنده لا يميز الا ما يشارك في الجنس وذلك لان الفصل موجود وحينئذ فيحتاج لفصل يميزه عما شاركه في الوجود والفصل يحتاج كذلك فيؤدي للتسلسل (قوله من جنسه) متعلق بمحذوف أي يميز له من جنسه أي من افراد جنسه (قوله اذ لم يساعده البرهان على ذلك) (٢٦٩) أي على ما تقدم من ان الفصل

لا يكون مميزاً الا ما يشارك في الجنس فقط لان من لوازم الفصل وجوده والماهية فإذا التفت لوجوده فقد التفت لوجودها وفي الماهية ما يميزها عن غيرها وهو فصلها فالفصل مميز لها ويميز نفسه تبعاً عما يشاركه في الوجود وان استدلال المتأخرين على ان الفصل ما من الشيء في الجنس أو الوجود بجواز كون الماهية مركبة من أمرين متساويين يردعاه التسلسل الذي قاله الشيخ ويتبع حينئذ ذلك التسلسل بما علمت * والحاصل ان الشيخ قال ان الفصل لا يميز الا ما يشارك في الجنس فقط ولا يميز ما يشارك في الوجود وخالفه غيره وقال انه يميز ما يشارك فيها وهو المبرر عنه بقول الشارح في الجملة أي ولو في الجملة واستدل الشيخ على مدعاه بأنه لو ميز عن المشارك في الوجود

الوجود ويحمل عليها في جواب أي موجود هو واعلم ان قدماه المتطيقين زعموا ان كل ماهية لها فصل وجب ان يكون لها جنس حتى ان الشيخ تبهم في الشفاء وحده الفصل بأنه كلي مقول على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره من جنسه واذا لم يساعده البرهان على ذلك شبه المصنف الجنس والفصل معاً والا لم يكن الجنس المسمى جنساً عالياً ولا انفصل الاخير فصلاً اخيراً اما اذا فرض التعريف ثلثاً يكون قوله ان الفصل لقوا (قوله لم يكن الجنس المسمى عالياً) لوجود جنس فوقه (قوله ولا انفصل الاخير فصلاً اخيراً) لان هذا الفصل لكونه مركباً من الجنس والفصل يكون نوعاً محصلاً في نفسه وكان فصله يميزه عما يشاركه في جنسه ويكون جنسه مشتركاً بين الماهية وهذا الفصل لدخوله فيها اما تمام المشترك أو بعضه فيكون للماهية جنسان في مرتبة واحدة اذ لا يجوز كون أحدهما جزءاً للآخر لازوم تكرار الذاتي والمميز للماهية من هذا الفصل فصل الفصل لأنفس هذا الفصل فلا يكون هذا الفصل فصلاً اخيراً لانه للمميز عن كل المشاركات وبما ذكرنا ظهوره تخصيص امتناع التركيب منهما بالفصل الاخير اذ تركيب الفصل المتوسط والعالي لا يستلزم عدم كونهما متوسطاً أو عالياً اذ لا يكونان مميزين للماهية عن كل المشاركات وقيل المراد من الفصل الاخير القريب ووجه اللزوم انه اذا كان للفصل القريب جنس يكون تمام المشترك بين هذا الفصل والآخر المبين له فيكون مشتركاً بين الماهية وذلك النوع المبين اما تمام المشترك او بعضاً منه وعلى التقديرين يكون هذا الجنس جزءاً من جنس الماهية لا العكس والا لم يكن الجنس القريب للماهية جنساً قريباً فلا يكون له دخل في التحصيل والتميز بل هو غير منضم الى الجنس في الحقيقة ويكون الحصل والمميز متوحد في الحقيقة هو الجزء الاخير فلا يكون الفصل الاخير فصلاً اخيراً اذ لا بد للفصل الاخير ان يكون محصلاً ويميزه وفيه بحث اما أولاً فلازم من انتفاء العكس صكون جنس الفصل جزءاً لجنس الماهية لجواز عدم دخول واحد منهما في الآخر واما ثانياً فلجوابه في جميع الفصول ولا اختصاص له بالاخير واما ثالثاً فلان اللازم على تقدير تمامه ان لا يكون الفصل بتمامه فصلاً بل جزءاً والمتبادر من البتة ان لا يبقى الفصل موضوعاً بصفة التأخر وقيل ان العقل اذا حلل الماهية الى الاجزاء الى ان يتم تحليلها يعتبر الاعمال في جانب الجنس ويعتبر الاخلاص فصلاً لان الحاصل للعلم بالمهم هو هذا الخاص ولنا يعتبر الحيوان جنساً ولا يعتبر الجنس مجرد الجواهر وقابل الابداء والحساس والناتق فصلاً بان يكون مجموع هذه الامور فصلاً فان تركب الفصل الاخير من عام وخاص ينبغي ان يجعل العام داخلاً في جنس الماهية ويجعل مجرد الخاص فصلاً اخيراً فلا يكون الفصل الاخير فصلاً اخيراً بل يكون الفصل الاخير بعضه وفيه بحث اما أولاً فلان العقل اما يعتبر الاعمال في جانب الجنس اذا كان محصلاً ويميزه في الجملة ويجوز ان يكون جنس الفصل

للازم الدور الذي علمته وحينئذ فكلما القائل الثاني بأنه يميز المشارك فيها لا يتم وأجاب القائل الثاني بما لا نسلم انه اذا ميز المشارك له ولو في الجملة يحصل التسلسل لان وجود الفصل بوجود الماهية فتي التفت لوجوده التفت لوجودها وفي الماهية ما يميزها عن غيرها وهو ذلك الفصل فيميز نفسه تبعاً ولا تسلسل فتقول الشارح ان لم يساعده الخ صادق بعدم الدليل من أصله ووجوده مع عدم تمامه وهو المراد كما علمت

على ضعفه بالمشاركة في الوجود أولاً وبايراد هذا الاحتمال ثانياً قال
(والفصل المميز للتو عن مشاركة في الجنس قريبان ميزه عنه في جنس قريب كالتطبيق للانسان
وبعبارة ميزه عنه في جنس بعيد كالحساس للانسان)

(أقول) الفصل اما يميز عن المشارك الجنسي أو عن المشارك الوجودي فان كان يميزاً عن المشارك
الجنسي فهو اما قريب أو بعيد لانه ان ميزه عن مشاركته في الجنس القريب فهو فصل قريب
كالناطق للانسان فانه يميزه عن مشاركته في الحيوان وان ميزه عن مشاركته في الجنس البعيد
فهو فصل بعيد كالحساس للانسان فانه يميزه عن مشاركته في الجسم البشري وانما اعتبر القريب والبعيد

ركبهما من اجزاء وجبان تكون تلك الاجزاء متساوية (قوله وانما اعتبر القريب والبعيد) اقول اعترض
عليه بان قواعد الفن عامة شاملة لجميع المفاهيم سواء كانت مخفية الوجود في الخارج اولا فلا يكون تحقق
الوجود فيه مقتضياً لتخصيص البحث به فالجواب ان يقال اعتبار الانقسام الى القريب والبعيد لا يتصور
في الفصول المميزه عن المشاركات الوجودية فان اناها اذا تركت من امور متساوية كان تمييز كل واحد
منها للماهية كتمييز الآخر فلا يمكن عد بعضها ميمزاً قريباً وبعضها ميمزاً بعيداً والا يلزم الترجيع
بلا مرجح فذلك خض اعتبار الانقسام الى القريب والبعيد بالفصول المميزه عن المشاركات الجنسية
ويرد عليه ان الانقسام اليهما يتصور في تلك الفصول ايضاً فانا اذا فرضنا ماهية مركبة من جنس
وفصل وفرضنا ذلك الجنس مركباً من امرين متساويين كان كل واحد من الامرين المتساويين
فصلاً يميزا لتلك الجنس عن جميع المشاركات الوجودية وميمزاً لتلك الماهية عن بعض المشاركات
الوجودية فقد وجدنا احوال الفصول المميزه عن المشاركات الوجودية مختلفة في التمييز فحينئذ يمكن

أعم من جنس تلك الماهية أو مساوياً له أو ما يناله والمجموع المركب محمولاً عليه وأما ثانياً فلان
اللازم منه عدم الانتفاء لا الانتفاع وأما ثانياً فلي تقدر تمامه فيبدى عدم كون المجموع فصلاً لعدم
كونه اخيراً (قوله ان تكون الاجزاء متساوية) لاستناع كونها متباينة (قال كل منهما) أي مثلاً
فلا حاجة الى تقدير أو كل منهما (قال في الشفاء) وأما في الاشارات فقال في جنس أو وجود
(قال فان كان يميزا عن المشارك الجنسي الخ) لم يقل يميز التو عن مشاركة الى ان التقييد في المتن حيث
قل والفصل المميز للتو عن المشارك الجنسي اذ لا يخص القريب والبعيد بالتو الحقيقي وأما حمله على
النوع الاضافي فبعد اذ لم يعرف فيما سبق مضاه (قال وان ميزه عن مشاركته في الجنس البعيد)
أي فقط بقرينة المقابلة لثلاث يتقضى التعريف بالفصل القريب فانه يميز عن مشاركته في الجنس البعيد
ايضاً (قال وانما اعتبر الى آخره) أي انما فسروا القريب والبعيد بحيث يخص بالفصل الجنسي ولم
يفسروا بما يعم الفصل الوجودي فلا يرد ان أراد بالقرب والبعيد الاصطلاحيين فلا يمكن
اعتبارها الا في الفصل لجنسي وان أراد معنى آخر فليبين أولاً حتي نتكلم فيه (قوله فلا يمكن عد
بعضها الى آخره) فيه إشارة الى انه لا يمكن تحقق القريب بدون البعيد وبالعكس لانهما من الاضافات
فلا يصح كون الفصول الوجودية كلها قرينة فاندفع ما قيل ان عدم تفاوت الفصول الوجودية في
التمييز انما يفيد عدم صحة تقسيمه الى القريب والبعيد لعدم صحة انقسام مطلق الفصل اليهما بان
يكون الفصول الوجودية داخلة في القريب دون البعيد (قوله فقد وجد الى آخره) كما وجدت

(قوله على ضعفه) أي
الزعم وقوله أولاً أي
حيث قال في جنس أو
وجود وقوله وبايراد هذا
الاحتمال أي في قوله فعل
هذا لو تركت حقيقة الى
ان قال لانه يميزها عما
شاركها في الوجود (قوله
أوعن المشارك الوجودي)
الذي يميز عن المشارك
الوجودي عبارة عن أمر
من أحد امرين متساويين
بحيث لا يكون للماهية
جنس فلو مائة خلو وجمع

(قوله على احتمال يذكر) أى يذكره الجوز لكون الفعل قد يميز ما شارك في الوجود وهو أى الاحتمال الذي يذكر جواز تركب الماهية من أمرين متساويين أو أمور كذلك بقى أن قواعدهم علمة منكلم فيها على الوجود وعلى جازر الوجود وحيث أن فالتجارب المتعرض للفصل مطلقا سواء كان يميز أن مشارك الجنس أو الوجودي فتوله ليس يحتمل الوجود لا ينهض على عدم جعل الفصل قريباً وبعيداً بالتفكر للميز عن المشاركات الوجودية فالأولى أن يقول وإنما اعتبر قرب الفصل وبعده في الفصل المميز في الجنس لأن الفصل المميز عن المشاركات الوجودية لا يعمل فيه قرب ولا بعد لأن الماهية إذا تركبت من أمرين متساويين فكذلك واحد منهما يميز للماهية عما عداها فلا يقتل قرب ولا بعد وذلك لأنه إذا فرض أن ماهية مركبة من جنس وفصل وإن ذلك الجنس مركب من أمرين متساويين كان كل واحد من هذين الأمرين (٢٧١) يميزاً للجنس عن جميع مشاركيه

في الفصل المميز للجنس لأن الفصل المميز في الوجود ليس متحقق الوجود بل هو مبنى على احتمال يذكر وربما يمكن أن يستدل على بطلانه بأن يقال لو تركبت ماهية حقيقية من أمرين متساويين فإما أن لا يحتاج أحدهما إلى الآخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج بعض أجزاء الماهية الحقيقية إلى البعض أو يحتاج فإن احتياج كل منهما إلى الآخر يلزم الدور والآخر يلزم الترجيح إلا مرجح لانها ذاتيان متساويان فاحتياج أحدهما إلى الآخر ليس أولى من احتياج الآخر إليه أو يقال لو تركب جنس عال كالجمهر مثلاً من أمرين متساويين

أن يقال الفصل المميز للماهية عما يشاركها في الوجود أن ميزها عن جميع المشاركات فهو فصل قريب لها وإن ميزها عن بعضها فهو فصل بعيد لها فالأولى للاقتصار على ما ذكره الشارح قالت تحقق الوجود يقتضي زيادة الاعتناء به فربما يقتصر في بعض المباحث على ما ذكره ويحال معرفة ماعداه على المقايضة به وأما التعريفات فالأولى بها شوطاً لها سلك

أحوال الفصول الجنسية مختلفة في التمييز فإن فصلاً واحداً يكون قريباً بالنسبة إلى ماهية وبدلاً للنسبة إلى آخر كالحساس فصل قريب للحيوان بعيد للانسان فلا يرد أن الكلام في الفصول المختلفة في التمييز بالقياس إلى ماهية واحدة دون الاختلاف في التمييز بفصل واحد بالقياس إلى ماهيتين (قوله وأما التعريفات الخ) اعتذار عن عدم تخصيص التعريف بالفصل الجنسي ودفعاً لما يقال أن الشارح اعترض سابقاً على المصنف بتخصيص تعريف النوع بالخارجي وهنا جواز التخصيص ووجه الأولوية أن التعريف للماهية من حيث هي دون الأفراد فاللائق به الشمول للموجود والمعدم (قال ليس بتحقيق الوجود) بخلاف الفصل الجنسي فإنه ثبت تركب الجسم من المادة والصورة وكل منهما إذا أخذ لا بشرط شيء كان جنساً وفصلاً على ما حقق في موضعه (قال كالجمهر مثلاً) تقرير الدليل في شرح التجريد أن كل ماهية إما جوهر أو عرض فإن كان جوهرها كان الجمهر جنساً لها وإن كان عرضاً كان أحد التسمية أو الثلاثة على اختلاف المذهبيين جنساً لها فلا يكون تركبها من

لم يميز الانسان عن الفرس والحمار واذ قد تصور كون الفصل المميز عن المشاركات الوجودية يكون قريباً وبعيداً وإن كان باعتبار ماهيتين فالاحسن ما التفت له الشارح في التعليل ولا يقال أنه قد مر الاعتراض على تخصيص النوع بالمعاني الموجودة وإن الصواب التعميم لانا نقول أن ما مر بالنسبة لتعاريف وهي تكون للماهيات مطلقاً (قوله يمكن أن يستدل على بطلانه) أي بطلان ذلك الاحتمال أي وحيث فيكون تركب الماهية من أمرين متساويين مستحيلاً (قوله ماهية حقيقية) أي موجودة في الخارج (قوله ضرورة وجوب الخ) أي لا تقرر في الحكمة أن الأمرين إذا لم يمتزج أحدهما إلى الآخر فلا يجوز تركب الماهية منهما (قوله والا يلزم الخ) وإن لم يمتزج أصلاً أو البعض فتدخل تحت الاصولتان لكن أولاهما قد تقدمت فالخاسل أنه لو تركبت الماهية من أمرين متساويين لزم انطواء جميع الوجوه وما أدى إلى المحال محال.

(قوله تقوم الجوهر بالعرض) أي فيلزم تركب الجوهر من جوهر و عرض فالجوهر صار مفقراً للعرض مع أن العرض مفقتر للجوهر وهذا دور وأيضاً للكلام في الأجزاء المحولة فيلزم حمل العرض على الجوهر وهو باطل (قوله وهو محال) أي لازم التناقض أو احتياج كل منهما للآخر أو للزوم الحمل عليه (قوله فاما أن يكون الجوهر) أي الجوهر العالي نفسه أي عين الجوهر الجزء (قوله وأنه محال) أي لأن من لوازم الشكل أن يتركب من غيره والجزء ما يتركب منه غيره فيلزم أن لا يكون الشكل كلا والجزء جزءاً (قوله أو داخلاً) أي واما أن يكون الجنس العالي داخلاً في أحد الجزئين فصار الجزء شاملاً للجنس العالي وغيره ومن المعلوم أن بعض (٢٧٢) الشكل هو نفس الجزء فيلزم تركب الشيء من نفسه ومن غيره أي الشيء الآخر

(قوله أو خارجاً عنه) أي أن الشكل خارج عن الجزء وحينئذ فيكون الشكل عارضاً للجزء ومن المعلوم أن الشكل مركب من الجزء وغيره والشيء لا يعرض لنفسه فأحد الجزئين غير عارض ولا عروض الا في الجزء الآخر ولا يكون الشكل بتمامه عارضاً وكون الشيء غير عارض بتمامه محال أي يستحيل أن يقال أن الشكل بتمامه غير عارض لأنه يجب أن يكون الشكل بتمامه عارضاً (قوله فانه من مطارح الاذكياء) أي

(قوله فانه من مطارح الاذكياء) أقول يعني أن الاستدلال على امتناع وجود الماهية المركبة من أمرين متساويين وأن فرضت تلك الماهية جنساً من الاجناس العالية فالجوهر مثلاً لو تركب الى آخره فلي هذا قوله مثلاً متعلق بقوله كالجوهر مفعول مطابق لتأكيده معنى التثنية المستفاد من الكفاية فانه قد يجيء التثنية بما يحصر فيه الممثل ويحتمل كونه متعلقاً بالجنس العالي فيكون إشارة الى جريته في الفصل الآخر والجنس المفرد أيضاً (قال ان كان عرضاً) التزديد بين مفهوم العرض والجوهر غير حاصر فالمراد التزديد بين ماصدق عليه العرض وبين ما يصدق عليه الجوهر (قال لزم تقوم الجوهر) أي يكون العرض محمولاً عليه موافقاً وذلك محال لاستلزامه اتحادهما فلا يرد تقوم السرير بالهيئة القائمة بالخشب على أن في كون السرير بمعنى المركب من الخشب والهيئة جوهرها مناقشة (قال فاما أن يكون الجوهر نفسه) أي يكون الجوهر المطلق نفس ذلك الجزء الذي فرض جوهره ففرضه منصوب على التجزئة وداخلاً وخارجاً مطوفان عليه (قال وأنه محال) لانه لا يبيح الشكل كلا ولا الجزء جزءاً (قال لامتناع تركب الشيء من نفسه وغيره) لاستلزام كون الشكل نفس الجزء واحتياج الشيء في تقوم نفسه الى خارج عنه وتقدم الشيء على نفسه الى غير ذلك (قال فلا يكون العارض الخ) مثلاً لو تركب الجوهر من (ا) و (ب) (ف) شيء عرض له الجوهر الذي حقيقته (أوب) ويشتق أن يكون (ا) عارضاً لنفسه فتبين أن يكون العارض (ب) (قوله يعني أن استدلال الخ) معنى التوجيهين أن المطارح جمع مطرح ظرف مكان من المصدر البني للفاعل على التوجيه الاول نحو المكتوب ومن المصدر المبني للفعول نحو المقتل على التوجيه

قوله فاما أن لا يحتاج أحدهما الى الآخر وهو محال متنوع لان الحالية اتما هي مسلمة في الماهية للموجودة في الخارج انما تفارق التميز اجزاءها خارجاً كالسرير وما هنا ليس من الماهية الموجودة خارجاً بل من الامور الذهنية ولا يتميز لبعض اجزائها عن بعض في الخارج وقوله يلزم الدور متنوع اذ من الجائز أن أحدهما يحتاج الى الآخر بمجهتين مختلفتين وذلك كالجوهر والعرض فان كلا منهما متوقف على الآخر لكن بمجهتين مختلفتين فالجوهر متوقف على العرض من حيث بقاء ذلك الجوهر فان الله اذا أراد اعدام الجوهر امسك تلك الارض عنه فقدم الجوهر لوقته ولا يتوقف على تعلق الموت به والعرض متوقف على الجوهر من حيث الحلول لانه حيث البقاء وقوله والا يلزم الترجيح بل مرجح متنوع ألا ترى أن الانسان والناتق متساويان ولا يلزم من متساويهما في الصدق الترجيح بلا مرجح فاطبق لا يتوقف على انسان بخلاف العكس فهذا أمران متساويان في الصدق لا في الحقيقة وأحدهما محتاج الى الآخر دون

العكس فن الجائز تركب ماهية من أمرين متساويين وأحدهما يحتاج الى الآخر (٢٧٣) هذا ما يريد على الدليل الاول

وأما الدليل الثاني فاطرافه مسلمة ولكن نختار طرفه الاخير ونقول يطلق العارض على القائم بالشيء وعلى الخارج عن الشيء وقولهم ولا يكون العارض

تجمله عارضا إنما هو في العارض بالشيء الاول لا بالشيء الثاني وكلامنا في الثاني فان الانسان عارض للناطق بمعنى أنه خارج عنه فالحاصل ان المحالة إنما هي في العارض بمعنى القائم بالشيء ولا كلام لنا فيه انما كلامنا في العارض بمعنى الخارج عن الشيء ولا محالة لا ترى انه يقال الانسان عارض عن الناطق أي أنه خارج عنه مع ان بعض الانسان عين الناطق (قوله من أقسام على غيره لا مطلق كلي (قوله ما يكون خارجا عن الماهية) أي التي لها افراد تفرج حيثئذ الصفات القائمة بالذات الالية الخارجية عنها كواجب الوجود ولا شك أنه كلي يحمل على الذات الالية لكن كلامنا

المفارق واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد للجشي وقد يكون لازما لماهية كالزوجية للاربعية وهو اما بين وهو الذي يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيًا في جزم الفهم بالترزم بينهما كالانقسام بتساويين للاربعية واما غير بين وهو الذي ينقصر جزم الفهم بالترزم بينهما الى وسط كساوي الزوايا الثلاث لقائمتين للمثلث وقد يقال الين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره والا لأم والمرض المفارق اما سريع نزول كحكمة الخجل وسفرة الوجه واما بعلته كالشيب والشباب (أقول) الثالث من أقسام السكلي ما يكون خارجا عن الماهية

أمرين متساويين مما يليقه الاذكياء فيأفهمهم ويطرحون عليه افكارهم أي هو من المباحث الدقيقة التي يعتني بها الاذكياء ويتعرضون لتقويتها أو دفعها أو يبنى أنه ما يطرح فيه الاذكياء وتوقع في الغلط كانه مزلة ينزل فيها اقدام اذهانهم والمقصود منه الاشارة الى ما في الدليلين من الانفطار اما في الاول فبان يقال لانسلم وجوب احتياج بعض أجزاء الماهية الحقيقية الى البعض مطلقاً بل انما يجب ذلك في الاجزاء الخارجية المتأيزة في الوجود المبني وأما في الاجزاء الداخلية المحمولة فلا لاتها أجزاء ذهنية لا تمايز بينها في الوجود الخارجي قطعاً وان يقال حاز احتياج كل منهما الى الآخر من جهتين مختلفتين فلا يلزم الدور وجاز ان يحتاج أحدهما الى الآخر دون العكس ولا محذور اذ لا يلزم من التساوي في الصدق التساوي في الحقيقة فجاز ان يكونا متخالفين بالماهية فلا يلزم من الاحتياج من أحد الطرفين من دون الآخر ترجيح من غير مرجح وأما في الدليل الثاني فبان يقال انما نختار ان أحد الجزأين يصدق عليه الجوهر وان الجوهر خارج عنه ما فوقه فلا يكون العارض تجمله عارضا وأنه

الثاني (قوله أي هو من المباحث الخ) يعني أنه كناية عن دقته والاعتناء بشأنه لانه ملزوم لطرح الانفكار (قوله كانه مزلة الخ) فيكون استمارة مبنية على تشبيهه بالزلة (قوله والمقصود الخ) أي من الامر بالنظر الاشارة الى استخراج ما في الدليلين من الانفطار (قوله الماهية الحقيقية) أي الموصوفة بالوحدة في الخارج احتراز عن الماهية الاعتبارية كالشرة فانه لا يلزم فيه احتياج بعض أجزائه الى البعض (قوله المتأيزة في الوجود المبني) صفة كاشفة للخارجية قالوا لو لم يمتنع بعضها الى بعض لم يحصل منها ماهية حقيقية ويكون كالخبر للموضوع في جنب الانسان وادعو بداهة ذلك الحكم (قوله جاز احتياج كل منهما الى الآخر من جهتين) كما قالوا في الهيولى والصورة (قوله فلا يلزم دور) قال بعض الناظرين ان المراد بقوله فان احتياج كل منهما الى الآخر الاحتياج من جهة واحدة فيلزم الدور حينئذ قطعاً والاحتياج من الطرفين باختلاف الجهة داخل في لزوم الترجيح بلا مرجح ولا ينبغي انه خلاف ظاهر العبارة لاقائمة فيه الا نقل النظر من موضع الى آخر (قوله متخالفين في الماهية) اكتفى بمجاوز التخالف بناء على مقتضى منصب التمتع والالتحاق واجب والام يحصل التركيب (قوله واما في الدليل الثاني الى آخره) ونقض هذا الدليل بأنه لو تم لدل على امتناع تركب الماهية من الاجزاء المحمولة متساوية كانت أولاً ويتفق التركيب عن الاجزاء الخارجية أيضاً كما لا ينبغي ولم يذكره قدس سره لان المقصود بيان الانفطار الواردة على مقدماته (قال خارجا عن الماهية) أي ماهية الافراد على ما هو الخارج من قسمة السكلي بالنسبة الى ماهية ما حته فالخارج عن الحقيقة الشخصية كالواجب بالنسبة الى ذاته تعالى ومطلق الشخص

ليس فيه لانه خارج عن الذات المعنية لا عن الماهية

(قوله اما ان يتبع انفسكا (٢٧٤) عن الماهية) بمعنى ان الماهية لا تقبل انشاء بمعنى انه لا يجوز وجود الماهية بدونها

وهو اما ان يتبع انفسكا كعن الماهية أو يمكن انفسكا كالأول والعرض اللازم كالقردة الثلاثة والثاني العرض المافارق كالكتابة بالفصل للانسان واللازم اما لازم للوجود كالسواد للحيثي فانه لازم لوجوده ونشخصه للماهية لان ماهية الانسان قد يوجد بغير السواد ولو كان السواد لازما للانسان لكان كل

عمل قائما استحالته متنوعة فان الماراض الشيء بمعنى الخارج عنه لا يجب ان يكون خارجا عنه بجميع أجزائه فان الانسان اذا قيس الى التاطق لم يكن عتبه ولا جزءا بل خارجا عنه وليس بتمامه خارجا عنه نعم الماراض للشيء بمعنى التام بلا يجوز ان لا يكون بتمامه عارضا له وبين المعنيين يون بعد (قوله كالقردة لثلاثة الخ) وقوله كالكتابة بالفصل للانسان وقوله كالسواد للحيثي أقول هذه من المسامحات

الى أفراد خارج عن المقسم وحمل الماهية بمعنى ما به الشيء هو هو الشامل للحقيقة الشخصية على ما هو خروج عن القسمة السابقة (قال اما ان يتبع انفسكا كعن الماهية) أي لا يجوز ان تغارقه وان وجد في غيرها فلا يراد لللازم الاعم وذلك الامتناع اما لذات اللازم أو لأمر منفصل كالسواد للحيثي (قوله وقوله كالسواد) هذا على تقدير كونه مثلا للعرض اللازم للوجود واما على تقدير كونه مثلا لازما للوجود فلا حاجة الى القول بالمساعة لان اللازم أعم من العرض اللازم لجواز ان لا يكون محولا (قال واللازم) ذكر بلفظ المظهر للإشارة الى انه تقسيم اللازم مطلقا لا العرض اللازم فانه محض بالسكي الخارج عن الماهية بخلاف اللازم المطلق فانه ما يتبع انفسكا كعن الشيء كلياً كان أوجزيا وليس اللازم معنيا على ما توهم (قال اما لازم للوجود) أي لازم للماهية باعتبار وجودها الخارجي اما مطلقا كالتجزئ للجسم أو مأخوذا بمرض كالسواد للحيثي فانه لازم لماهية الانسان باعتبار وجوده ونشخصه الصنفي لا ماهيته من حيث هي ولا من حيث الوجود مطلقا والالكان جميع أفرادها اسود أو باعتبار وجودها الذهني بان يكون أدرا كما مستلزما لأدرا كد على ما سيبيء اما مطلقا ومأخوذا بما هو حاصل ان اللازم اما لازم للماهية من حيث هي مع قطع النظر عن خصوصية احد الوجودين أو لازم باعتبار خصوصية أحد الوجودين اما مطلقا أو مأخوذا مع عارض خارج عن الماهية واما لم يتعرض لاستيفاء اقسام لازم الوجود بل اكتفى بإيراد مثال اللازم للوجود الخارجي المخصوص الذي هو أخفى لان ذلك ونليقة حكيمه لا يتعلق فرض المنطق أعني الاكتساب به فان السكسب لازم للماهية اذ هو المستعمل في الحدود واما ذكر لازم الوجود استطراداً وبما ذكرنا اندفع إيراد الحقيق الدواني من ان السواد كالا يلزم ماهية الانسان لا يلزم وجودها أيضاً لان الانسان الأبيض كثير بل انما يلزم الماهية الصنفيه أعني الحيثي بحسب وجودها في الخارج فيصير كلامه بحسب الظاهر في قوة ان السواد ليس لازما لماهية الانسان بل هو لازم لوجود الصنف الذي تحتها ولا يخفى عدم انتظامه وفوات المقابلة المطلوبة بين لازم الماهية ولازم الوجود واما ما قال في توجيه عبارة الشارح من انه أراد بيلزم الماهية ما يلزم النوع وبلازم الوجود ما يلزم الشخص كما يشعر به قوله ونشخصه فهذا تقسيم آخر سوى التقسيم المشهور وما متتار ان الا ان القسم الاول منهما واحد فيرد عليه ان المقسم لازم الماهية فكيف يتدرج فيه لازم الشخص وان التقسيم المشهور غير حاصر لان اللازم باعتبار الوجودين ليس لازما للنوع ولا للشخص

وان وجد اللازم بدونها كالقردة فان ماهية الثلاثة لا توجد بدونها مع ان القردة أعم قوله كالقردة الثلاث فهي لازمة للثلاث بمعنى ان الثلاثة لا تتمثل بدونها وان وجدت القردة في غيرها (قوله كالقردة لثلاثة الخ) فيه تسمح لان الكلام في السكي المحمول والحمول الفرد وادخلت السكاف الزوجية باعتبار الاربعة ويصح ملاحظة السكاف في المضاف ليدخل الحصة (قوله كالكتابة بالفصل) واما الكتابة بالامكان فن اللازم وسأني ان ما يمكن انفسكا كعن الماهية (قوله واللازم اما الخ) ال للمهد (قوله كالسواد للحيثي) فيه تسامح لان الكلام في اللازم المحمول وقد يقال قوله واللازم الخ أراد به اللازم من حيث هو هو كان عارضا أو غيره لان مرادهم بالعرض في هذا المقام المحمول فالسواد غير عرض عندهم في هذا المقام بل الاسود (قوله ونشخصه) هذا قيد انه

لازم لوجوده من حيث تشخصه الصنفي فهو غير لازم للماهية باعتبار الوجود مطلقا والا لزم ان يكون موجود انسان اسود وليس لازما للماهية من حيث هي كما قال الشارح

(قوله لا لامهية) أي والوجود من حيث هو هو ولذلك أضاف الوجود للضمير لان الكون موجوداً موجوداً في الرومي (قوله وليس كذلك) جملة حالية (قوله كالزوجية للاربية) بمعنى ان الاربية لا تنفك عن الزوجية وان وجدت الزوجية في غيرها (قوله متى تحققت) في الذهن أو في الخارج وغير ذلك اشارة الى ان هذا اللازم لا يجب وجوده في الخارج بل المسار على أنه متى تحققت الماهية تحققت هذا اللازم بقى ان الاربية من الامور الاعتبارية فلا يعقل التحقق في الخارج الا ان يقال هنا على الفرض والتحقيق في الخارج والاربية ليست هي ضعف الاثنين ولا تتمتع بمساويين بل هي عبارة عن الوحدات المقدرة في العقل والزوجية عبارة عن الاقسام بمساويين (٢٧٥) والقرينة عبارة عن عدم الاقسام

بمساويين (قوله هذا انفساك الزوجية عنها لا يقال هذا قسم الشيء الى نفسه والى غيره لان اللازم على ما عرفه ما يتمتع انفساكه عن الماهية وقد قسمه الى ما يتمتع انفساكه عن الماهية وهو لازم الوجود والى ما يتمتع وهو لازم الماهية لا نقول لا نسلم ان لازم الوجود لا يتمتع انفساكه عن الماهية غاية ما في الباب أنه لا يتمتع انفساكه عن الماهية من حيث هي لكن لا يلزم منه أنه لا يتمتع انفساكه عن الماهية في الجملة فانه يتمتع الانفساك عن الماهية الموجودة وما يتمتع انفساكه عن الماهية الموجودة فهو يتمتع الانفساك عن الماهية في الجملة فان ما يتمتع انفساكه عن الماهية في الجملة اما ان يتمتع انفساكه

المتشورة في عباراتهم والامثلة المطابقة هي الفرد والكتاب بالعقل والاسود لان الكلام في السكبي الخارج عن ماهية افراده فلا بد ان يكون محمولا على تلك الماهية وافرادهما كهنه ساعوا فذكروا مبدا المحمول بذله اعتمادا على فهم للتسليم في سياق الكلام ماهو المقصود منه وقس على ما ذكرنا سائر ما تسعوا فيها من امثلة الكليات (قوله فانه ما يتمتع انفساكه عن الماهية في الجملة الخ) أقول

الماهية من حيث هي هي والقسمان متباينان وما داخلان في القسم (قوله لا نسلم ان لازم الوجود لا يتمتع الخ) أي بل يتمتع (قوله غاية ما في الباب أنه لا يتمتع الخ) أي الذي هو القسم الثاني (قوله لكن لا يلزم منه ان لا يتمتع الخ) أي بل يلزم

(قوله اعتمادا الخ) نكتة مصححه والمرجحة مجرد التوسعة في التعبير كما يدل عليه لفظ التساع (قال فانه متى تحققت) أي في الخارج والذهن وفيه اشارة الى ان امكان الوجود كاف في لازم الماهية ولا يجب وجوده بالفعل في الخارج أو في الذهن (قال كالسواد للحمي) المراده المستخرج بالزواج الصنفي المخصوص سواء كان بلحشية أو غيرها فيخرج من ليس له هذا المزاج وان توله بلحشية والمراد بالسواد كونه أسود بطبيعته والتخلف لمرض لا ينافي ذلك على ان المريض لا يبقى له ذلك المزاج كذا أقاده الحقيق الدواني (قال فانه يتمتع الانفساك الخ) اما كان ان مسائل مبطلا لتسبيه باستلزام المحل كان منع لزوم المحال كافيا لدفع السؤال فلذا قال أولا لا نسلم ان لازم الوجود الخ لكن ذلك غير كاف في صحة التقسيم فلذا تصدى لاجابه بقوله فانه يتمتع الانفساك الخ وهو استدلال بالشكل الاول يتمتع ان لازم الوجود يتمتع انفساكه عن الماهية (قال فاما ان يتمتع انفساكه الى آخره) دليل على السكبي يعني انه يصبح قسمته اليها وإذا صح قسمته اليها كان صادقا عليها

الخ فحاصله انه انك عن قسميه ولا يلزم من ذلك انفساكه عن القسم (قوله في الجملة) اما ان يتناقض بالمتنع وهو غير ظاهر لشموله للعارض المغاير كسفرة الوجع فانه لازم عند وجود سببه ومع ذلك يتناقض واما ان يتناقض بالماهية ولا يعني له الا ان يدل مناه من حيث هو هو وهو قاصر على أحد القسمين وأوجب باختيار الثاني ومعني في الجملة للماهية المطلقة أي التي لم يهتد بقيد من حيث هي أي أو من حيث الوجود فتشمل القسمين (قوله فانه يتمتع الخ) دليل على ان لازم الوجود يتمتع انفساكه عن القسم وحاصله اما نقول لازم الوجود يتمتع الانفساك عن الماهية الموجودة وما يتمتع انفساكه عنها فهو يتمتع الانفساك عن الماهية في الجملة يتمتع لازم الوجود يتمتع الانفساك عن الماهية في الجملة تخفف النتيجة لظهورها والصنفي ظاهرة والسكبي تخفية فأقام عليها دليلا بقوله فان ما يتمتع الخ وحاصله ان يتمتع الانفساك في الجملة فسيان أحدهما القسم والاخر المدعى

عن الماهية من حيث أنها موجودة أو يتبع انفكاكها عن الماهية من حيث هي والثاني لازم
للماهية والاول لازم الوجود فورد القصة متناول لقسميه ولو قال اللازم ما يتبع انفكاكها عن
الشيء لم يرد السؤال ثم لازم الماهية اما بين أو غير بين أما اللازم الين *

فيل عليه ان قوله في الجملة ان كان متعلقا بقوله يتبع كان المعنى ان اللازم ما يتبع في الجملة انفكاكها
عن الماهية وحيث يدخل في اللازم كل عرض مفارق اذ لا بد لثبوتها للماهية من علة فاذا اعتبرت
تلك العلة كان ذلك المرض يتبع الانفكاك عن الماهية في تلك الحالة وان كان متعلقا بالماهية على
ما نوههم لم يكن له معنى أصلا الا ان يقال المراد به الماهية من غير تقييد بشيء فبرد ان الماهية من
غير تقييد بشيء هي الماهية من حيث هي فكيف تنقسم الى الماهية الموجودة والى الماهية من
حيث هي هي فالاولى ان يقال المراد بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة فاللازم ما يتبع
انفكاكها عن الماهية الموجودة وما يتبع انفكاكها عن الماهية الموجودة اما ان يتبع انفكاكها عن
الماهية من حيث هي هي أولا فالاول لازم الماهية وهو الذي يلزمها مطلقا أي في الذهن والخارج
معاً والثاني لازم الوجود أي لازم الماهية الموجودة أي في الخارج أو في الذهن محققاً أو مقدراً
(قوله ولو قال اللازم ما يتبع انفكاكها عن الشيء الخ) أقول انما لم يقل المصنف ذلك لانه قسم السكلي

(قوله لم يرد السؤال)

لان الشيء شامل للماهية

وللوجود وفيه ان الكلام

في قسم السكلي باعتبار الماهية

فلو قال ما ذكر لخرج عن

السباق (قوله ثم لازم

الماهية) الا بيان يتم اشارة

لتقسيم آخر غير ما تقدم

(قوله اما بين أو غير بين)

أي لا غير فلا ينقسم الى

غيرهما فالحقبة لالامعة

جمع أو خلو هذا قصد

(قوله كان المعنى الى آخره) وكذا اذا كان متعلقا بالانفكاك كما لا يخفى (قوله ما يتبع في الجملة)
أي بوجه من الوجوه (قوله فاذا اعتبرت الى آخره) واما اذا لم يعتبر العلة بل نظر الى نفس
الماهية لا يتبع انفكاكها عنها وان كانت العلة متحققة فتدبر فانه زل فيه اقدم بعض الناظرين
(قوله لم يكن له معنى أصلاً) اذ التبادر منه ما يكون ماهية بوجه من الوجوه ولا معنى له (قوله
الا ان يقال الى آخره) بان يكون في الجملة عبارة عن الاطلاق وما قيل ان المراد بالماهية في الجملة
ما يطلق عليه لفظ الماهية سواء كانت مطلقة أو مقيدة فوهم لان ما يطلق عليه لفظ الماهية مفهوم
الماهية والمراد ما يصدق عليه مفهوم الماهية وقال المحقق التفتازاني أخذنا الماهية في تفسير اللازم
أعم من المجردة والمخلوطة ليصح جعل لازم الوجود قسماً منه وهو عجيب اذ ليس المراد بالماهية
من حيث هي هي الماهية المجردة لامتناع عرض شيء لها فضلاً عن اللزوم (قوله فالاولى الى
آخره) انما قال ذلك لانه يمكن ان يراد بالماهية في الجملة مطلق الماهية الشاملة للمطلقة أي من غير
تقييد بشيء وللاخذ مع الوجود لكن التقسيم حيث لا يكون مقيداً للاقسام المحصلة بل مجرد
الاعتبارات المتعددة على ما قالوا في اعتبار الماهية بشرط شيء وبشرط لا شيء ولا بشرط شيء
(قوله الماهية الموجودة) قال قدس سره التبادر من الوجود هو الوجود الخارجي وحيث يعلم
اللازم بشرط الوجود الذهني بطريق المقايسة ولك ان تحمله على ما يقتولها معاً وقوله فما سيأتي
أي في الخارج يشير الى الوجه الاول وما قيل انه يلزم حيث خرج السلوب اللازمة للماهية
المعدومة فليس بشيء لان المعدوم المطلق لا طارض له فضلاً عن اللازم وكذا المعدوم في الخارج
من حيث انه معدوم ومن حيث انه موجود مقدراً داخل في الماهية الموجودة (قوله أو مقدراً)
كالنقضاء فانه يلزم كونه طارئاً على تقدير وجوده (قوله انما لم يقل ذلك الخ) قال قدس سره في
حواشي المطالع لو قيل ما يتبع عن الشيء لا ينحصر في لازم الماهية ولازم الوجود انتهى وذلك

فهو الذي يكفي تصويره مع تصور مزومه في جزم العقل بالزوم بينهما كالانقسام بتساوين للاربعة فان من تصور الاربعة وتصور الانقسام بتساوين جزم بمجرد تصورهما بان الاربعة منقسمة بتساوين وأما اللازم الغير البين فهو الذي يشتر في جزم العقل بالزوم بينهما الى وسط كتساوي الزوايا الثلاث لقائمتين

بالقياس الى ماهية افرادها ثلاثة أقسام أحدها ان يكون الكلي نفس تلك الماهية وأنهما ما يكون جزءاً لها وأنهما ما يكون خارجاً عنها فلا قسم جزء الماهية بالنسبة اليها الى جنس وفصل أراد ان يقسم الكلي الخارج عنها بالقياس اليها الى لازم وغير لازم لان ذلك هو مقتضى سوق الكلام (قوله فهو الذي يكفي تصويره مع تصور مزومه في جزم العقل بالزوم بينهما) أقول لابد في الجزم من تصور النسبة قطعاً فاما ان يقال المراد ان تصورهما مع تصور مزومه وتصور النسبة بينهما كاف في الجزم واما ان يقال تصورهما يقتضي تصور النسبة والجزم مما (قوله كتساوي الزوايا) أقول اذا وقع خط مستقيم على مثل بحيث يحدث عن جنبيه زاويتان متساويتان فكل واحدة منهما تسمى قائمة وهما قائمتان هكذا قائمه | قائمه واذا وقع بحيث يحدث هناك زاويتان مختلفتان في الصغر والكبر فالصغرى تسمى حادة والكبرى منفرجة هكذا حادة / منفرجة







وأما المثلث فهو الذي يحيط به ثلاث خطوط مستقيمة هكذا وقد دل البرهان الهندسي على ان الزوايا الثلاث التي في المثلث

هي مساوية زاويتين قائمتين كتساوي الزوايا الثلاث في المثلث لقائمتين لازم ماهية المثلث سواء وجدت في الدهن لجواز كونه لازماً للشخص وقد عرفت فيما سبق دخوله في لازم الوجود (قوله قائما ان يقال الى آخره) يعني ان تصور النسبة مراد الاله ترك ذكره لعدم التفاوت فيه بين البين وغير البين ومدار الاختلاف بينهما هو تصور الطرفين بل تصور النسبة على نهج واحد في جميع التصديقات (قوله وأما أن يقال الخ) يعني ان اللازم البين هو الذي يكون تصور الطرفين مقتضياً لتصور النسبة بحيث يتبع انفسا كانه عنه قائم حينئذ يكون تصور الطرفين كافياً في الجزم كقولنا الاثنان ضعف الواحد وما ليس كذلك فهو ليس بين وللمناقشة بان المثال الذي ذكره الشارح ليس من هذا القبيل سهل فليكن فرضياً واما ما قيل ان مراده ان تصور اللازم من حيث انه لازم مع المزوم من حيث انه مزوم يستلزم تصور النسبة على وجه الضرورة فليس بشيء لانه يصدق حينئذ على اللازم الغير البين ان تصور اللازم والمزوم من حيث اتها كذلك يستلزم الجزم بالزوم ولان المراد منهما في اللازم البين بالقياس الى احصاها فانهما اذا لا يمكن تصور المزوم من حيث انه مزوم قبل تصور اللازم (قال في جزم العقل) فلو كان كافياً في الظن بالزوم لم يكن بين الزوم (قال بان الاربعة منقسمة بتساوين) أي بالضرورة ليحصل الجزم بالزوم (قال فهو الذي يشتر الخ) والانتقال الى الوسط لا يقتضي ان يكون ممكن الحصول فاللازم الذي يتبع حصول الجزم بالزوم اما بامتناع التصديق بالزوم أو بامتناع الجزم بل غايته الظن داخل في غير البين لانه يصدق عليه انه لو وجد الوسط حصل الزوم (قوله اذا وقع خط مستقيم على مثله) بخلاف ما اذا وقع خط مستقيم على قوس فانه يحدث حادثان في الداخل ومنفرجتان في الخارج (قال كتساوي الزوايا الثلاث لقائمتين) متعلق بالتساوي وللمثلث متعلق بالزوايا حال عنها (قوله واما المثلث) أي الذي يلزمه التساوي

(قوله فهو الذي يكفي الخ) هذا تصور لا تصور فلا يرد ان الحكم على الشيء أو بالشيء فرع تصوره فهنا تصور لا تصور (قوله مع تصور مزومه فيه اشارة الى ان المزوم تصور أولاً ثم اللازم وهذا غير واجب بل الاحسن (قوله في جزم العقل الخ) قضيته انه لو كفي في الظن بالزوم لا يكون شياً وهو كذلك يعني ان الجزم بالزوم موقوف أيضاً على تصور النسبة فلم تركوها والجواب ان تصور المزوم وتصور اللازم مستلزم لتصور النسبة بينهما فاستغنى عن تصورهما (قوله جزم بمجرد الخ) مفاده ان الجزم بان الاربعة منقسمة ضروري لا يتوقف على دليل آخر (قوله كتساوي الزوايا الثلاث لقائمتين) متعلق بالتساوي

مثلث



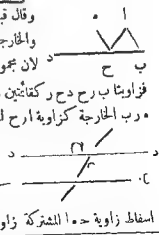
(قوله للمثلث متعلق بالزوايا) أي ك تساوي الزوايا الكائنة للمثلث وهي ثلاثة اشئان حدان وواحدة قائمة لزائويتين قائمتين أي من دائرة المثلث ولا بد من اعتبار المثلث والقائمتين في دائرة واحدهما الحاصل ان المثلث ماله ثلاثة اضلاع هكذا  فله ثلاث زوايا واحدة قائمة واثنان حدان والحدان بمنزلة قائمة أي مساويان لها * ويان ذلك ان في الشكل المربع أربع زوايا قائمة هكذا  فاذا وضع خط في الوسط هكذا  صار مثلثا فيه احدى القوائم الأربع وفيه زائويتان حدان هما بمنزلة قائمة واحدة وأخرى قائمة واذا كان الحدان مساويتين لقائمة ظهر ان المثلث مساوي القائمتين * واعلم انه اذا وضع خط على آخر فان كان الحاصل من هذه الجهة مساويا لتلك الجهة كان كل جهة زاوية قائمة هكذا  قائمة  قائمة وان لم يتساوا الجهتان قيل للواسعة منفرجة وللضيقة حادة هكذا  حادة / منفرجة (قوله بل يحتاج) الى وسط وهوان الزوايا الثلاث في المثلث مساوية لحادة ومنفرجة والحادة والمنفرجة مساويان لقائمتين فيلزم تساوي الزوايا الثلاث لقائمتين لان مساوي المساوي مساوي (١) قال السمرقندي في اختصار (اشكال التأسيس مقدمة تحريرا قايدس) الشرون كل مثلث أخرج أحد اضلاعه فزاويته الخارجة مساوية لمقابلتيها الداخلتين وزواياه الثلاث مساوية لقائمتين ولكن المثلث ا ب ح والضلع الخارج ب ح الحاد ولنفرض ح د موازيا (٢٧٨) ل ب افراوية ا ح د مساوية لزاوية ا لكونهما متبادلتين وزاوية ح د د مساوية لزاوية

للمثلث فان مجرد تصور المثلث وتصور تساوي الزوايا للقائمتين للمثلث لا يكفي في جزم الذهن بان المثلث متساوي الزوايا للقائمتين بل يحتاج الى وسط وهنا نظر وهو أن الوسط على ما فسر القوم ما يقترون بقولنا لانه حين يقال لانه كذلك مثلا اذا قلنا العالم محدث لانه متدبر فلما قرأ لقولنا لانه وهو المتدبر وسط وليس يلزم من عدم افتقار الزووم الى وسط أنه يكفي فيه مجرد تصور الا لازم هو الملزوم أو في الخارج لكن جزم العقل بالزوم بينهما لا يحصل بمجرد تصور المثلث وتصور تساوي الزوايا للقائمتين بل لابد هناك من برهان مناسي (قوله وهما نظر) أقول حاصله ان التسليم الى البين وغير البين على ما ذكره ليس بمحاصر مع ان الباد من كلامهم ان لازم الماهية منحصر فيها ومن زعم ان مقصودهم منع الجمل لا الاتصال الحقيقي لم يأت بما يعتد به لفوات الانضباط حينئذ فان مطلق المثلث قد يكون اضلاعه قسما (قوله ان مقصودهم منع الجمل) فلا يتأفي الحلو وتحقق قسم ذلك لا يصدق على واحد منهما (قوله لفوات الانضباط) اذ المقصود انضباط اقسام الملزوم

ب لكونهما خارجة وداخلة فاذن جميع زاوية ا ح د الخارجة من المثلث مساوية لزاويتي ا ب الداخليتين وزاوية ا ح د مع زاوية ا ح ب مساوية لقائمتين كما مر في الاول فاذن الثلاث الداخلة مساوية لقائمتين كما مر في الاول ا ه

وقال قبله التاسع عشر اذا وقع خط مستقيم على مستقيمين متوازيين كانت المتبادلتان متساويتين (لجواز) والخارجة كالداخلة فلنقع على خطي ا ب ح د خط رح فقول زاويتا ا ر ح دح ر المتبادلتان متساويتان لان مجموع زاويتي كتبا الجهتين كقائمتين والالكان في احدى الجهتين أقل من قائمتين وهو محال فزاويتا ر ح دح ر كقائمتين وزاويتا ا ر ح دح ر كقائمتين لما مر في الاول فيتساوى المتبادلتان باسقاط المشترك وزاوية ر ب الخارجة كزاوية ا ر ح لكونهما متقابلتين فيكون كزاوية د ح ر الداخلة كالخارجة كالداخلة ا ه

وقال في المتقابلتين الحادي عشر الزاويتان المتقابلتان الحدان عن تقاطع كل خطين متساويان مثلا كزاويتي ح د ب د ه الحدائتين عن تقاطع خطي ا ب ح د وذلك لان مجموع زاويتي ب د ح د ه مساوي مجموع زاويتي ا د ه ا لكون كل واحد من المجموعين معادلا لقائمتين فيبقى بعد اسقاط زاوية ح د ا المشتركة زاويتا ح د ب د ه متساويتين



(١) الى هنا انتهت عبارة المحتسب بالصلب ووجد بمخطه ورقة مفردة مشبوكه باصل التسخه بعد قوله ب (٢) ك تساوي الزوايا الخ تسكتبها في الصلح هكذا وهي منه قوله قال السمرقندي الى آخر القول ه

وقال في الاول اذا قام خط مستقيم على آخر مستقيم فلزاويتان الحادتان عن جنبيه اما قائمتان أو مساويتان لقائمتين نكط
 ا ب قام على خط ح د وحدت زاويتا ا ب ح ا د فان كان ا ب عموداً كانتا قائمتين لتساوي الزاويتين حيثه وان لم يكن
 عموداً فلا بد من مجاز العمود فليتوهم انه خط ه ب فكان كل من زاويتي (١٧٩) ح ب د ب ه قائمة وهما مساويتان

للاولين لانباقيهما عليهما
 قلاوليان كقائمتين



بمجموع ما عرفت تعلم
 قولهم زوايا الثلث كقائمتين
 تحقيقاً لا تقليداً وقريباً
 (قوله من حدس الخ)

كقولهم نور القمر مستفاد
 من نور الشمس فان ذلك
 متوقف على حدس وهو
 ان القمر ان قابل الشمس
 بنائه كلها كان نوراً وان
 قابلاً ببعضه كان ذلك
 البعض نورانياً والآخر
 مظلم وان لم يقابلها أعلا
 فلا يتور لان ذاته مظلمة
 فالحكم على اجتادة نور
 القمر من الشمس متوقف
 على حدس أي تخمين

لجواز توقفه على شيء آخر من حدس أو تجربة أو احساس أو غير ذلك فلو اعتبرنا افتقار الى الوسط
 في مفهوم غير البين لم ينحصر لازم الماهية في البين وغيره لوجود قسم ثالث وقد يقال البين على اللازم
 الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره ككون الاثنين ضعفاً لواحد فان من تصور الاثنين أدرك
 انه ضعف الواحد

(قوله لجواز توقفه على شيء آخر) أقول يعني ان لازم الماهية اذا لم يكن صورهما كافياً في الجزم بالزوم
 بينهما وجب ان يتوقف الجزم به على أمر مغاير لتصورها ولا يجب أن يكون ذلك الأمر الموقوف عليه
 هو الوسط بل يجوز ان يكون شيئاً آخر كالحس واختاؤه وتوضيحه ان الاحتياج الى الوسط بالمعنى
 المذكور يكون قضية نظرية والذي يكفى تصور طريقه في الجزم به يكون قضية أولية فكانه
 قال للزوم الذي بين الماهية ولازمها اما بدعي أو أولي واما كسفي نظري فورداه يجوز ان لا يكون
 نظرياً ولا أولياً بل يكون بدعياً مغايراً للأولى كالحس والتجربة والحسي فن أراد حصر لازم
 الماهية في البين وغيره وجب ان لا يعتبر في مفهوم غير البين الاحتياج الى الوسط بل يكفى بعدم
 كون تصور اللازم مع تصور للزوم كافياً في الجزم بالزوم وحيث يظهر الانحصار ويكون غير
 البين منقسم الى نظري يتفرع الى الوسط والى بدعي يتفرع الى أمر آخر سوى تصور الطرفين
 والوسط (قوله وقد يقال البين على اللازم) أقول هذا هو اللازم الذهني المتبر في الدلالة للانتمائية

وهو يفوت حين اذا أريد منع الجمع (قوله وتوضيحه الخ) لما كان في جواز احتياج اللازم الى
 شيء سوى الوسط خفاء أوضحه بإرجاعها الى القضية الأولية والنظرية ولا شك في ثبوت الواسطة
 بينهما (قوله فن أراد حصر الخ) واما تفسير الكفاية في البين بمعنى عدم الاحتياج الى الوسط
 فيدخل ما يحتاج الى أمر آخر سوى الوسط فيه كما اختار المحقق التفاضلي فيمدع لفظ الكفاية
 ولفظ البين الدال على كمال الظهور وكذا حمل الوسط على المسمى التوحي لان إطلاق الوسط على
 الحدس وامثاله تكلف لعدم كونها واسطة بين الشئيين ولما لم يتعرض لها السيد قدس سره (قال
 ما يقتضون قولنا لانه) أي ما يجعل محمولا لموضوع الذي هو اسم ان الداخلة عليها لام الاستدلال
 على ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه كما يقال العالم حادث لانه متغير كذا أقام المحقق التفاضلي فيجتنس
 بالشكل الاول وان دخل الاشكال الثلاثة باعتبار رجوعها اليه لا يدخل القياس الاستثنائي ولو أريد
 به ما يقع بعد قولنا لانه سواء كان حداً أو وسطاً أو لا فيكون الوسط أهم من الحد الاوسط يدخل
 الجميع (قوله هذا هو اللازم الذهني المتبر الخ) وان كان العرض اللازم الذي هو قسم الكلبي
 الخارج عنه أخص ضرورة وجوب كونه كلياً محمولا على الماهية وشيء منها لا يتبر في اللازم فانه
 يجوز ان يكون جزئياً وان لا يكون محمولا بالواطء وان يكون لازماً للشخص فاللازم قيد القسم أهم

(قوله أو تجربة كالحكم) على السقمونيا بها مسهلة للصفراء فهو متوقف على تجربة وليس أولياً (قوله أو احساس) أي كالحكم
 بحسن زيد مثلاً فانه موقوف على مشاهدة ذاته (قوله فلو اعتبرنا الخ) وأجب بان ما توقف على غير الوسط داخل في البين
 بان يراد بقوله هو الذي يكفى تصوره مع تصور ملزومه أي بدون توقف على وسط فقط فيصدق بما توقف على تجربة وغيرها
 وبالتوقف على الوسط

فان لزوم شيء لشيء اما ان يكون بحسب الوجود الخارجي على معنى انه يتمتع بوجود الشيء الثاني في الخارج منفكا عن الشيء الاول كالحادث للجسم فان وجود الجسم يتمتع بدون الحادث فالحادث لازم خارجي للجسم ويسمى لزوما خارجيا واما ان يكون بحسب الوجود الذهني على معنى انه يتمتع حصول الشيء الثاني في الذهن منفكا عن حصول الشيء الاول فيه وحاصله انه يتمتع ادراك الثاني بدون ادراك الاول ويسمى لزوما ذهنيا واما ان يكون بالنظر الى الماهية من حيث هي على معنى انها يتمتع ان توجد باحد الوجودين منفكة عن ذلك اللازم بل انما وجدت

من القسم (قوله فان لزوم شيء) سواء كان وجوديا أو عديما محمولا بالمواطأة أو بالاشتقاق أولا نحو المسمى والبصر (قوله بحسب الوجود الخارجي) أي باعتبارها بخصوصه (قوله على معنى انه يتمتع الخ) أي لاعل معنى انه يتمتع وجود الشيء الثاني بدون وجود الشيء الاول بل على معنى انه يتمتع وجوده في نفسه أو في شيء في الخارج أي بالوجود الأصلي سواء كان في الاعمين أو في الاذهان منفكا عن الشيء الاول أي في نفسه كما في العدييات أو عن حصوله اما في نفسه كالعرض بالنسبة الى المحل أو في شيء غير الملزوم كالابوة والبنوة أو الملزوم كالصفات اللازمة فهذه كلها أقسام اللازم الخارجي والقصر على البعض تقصير فلا تكن من القاصرين (قوله لازما خارجيا) لكون لزومه إياه في الخارج وذلك لا يستدعي وجود الملزوم أو اللازم في الخارج بل وجود الملزوم فيه على ما بين في محله (قوله بحسب الوجود الذهني) أي باعتبار الوجود الظلي بخصوصه وهو وجود المعلوم في ضمن صورته للموجودة في الذهن أصالة (قوله على معنى انه يتمتع الخ) أي لاعلى معنى انه يتمتع وجوده الظلي بدون حصول الشيء الاول أصالة فانه باطل اذ الوجود الظلي لا يرتب عليه أثر خارجي بل على معنى انه يتمتع الوجود الظلي الثاني بدون الوجود الظلي للاول (قوله وحاصله الخ) يعني ان المراد بالحصول في الذهن الوجود الظلي الذي هو عبارة عن الادراك المطلق للحصول الأصلي فيه فاللزوم بين علمي الشئيين اللذين بينهما لزوم ذهني خارجي لكون العلمين من الموجودات الأصلية (قوله على معنى الخ) أي على معنى ان الماهية من حيث هي مجردة عن الوجود يتمتع ان تنفك عنه فان الماهية من حيث هي ليست الا للماهية بمنفكة عن كل ما يعرضها بل على معنى انها يتمتع ان توجد بأحد الوجودين أي وجود كان منفكة عنه فلا مدخل في الاستماع لخصوصية شيء منها (قوله منفكة عن ذلك) أي عن الاتصاف به بقرينة قوله موصوفة به لاعن حصوله في الخارج أو في الذهن والا لكان اللزوم خارجيا او ذهنيا (قوله بل انما وجدت الخ) أي في الخارج أو في الذهن كانت معه قامتاع الاتصاف بالظن الى الماهية نفسها واحد الوجودين أيما كان نظرا للاتصاف به بناء على ان ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له في ظرف الثبوت سواء كان للماهية وجودا كالابوة حيث يلزمها الزوجة فيها أو وجود في الخارج فقط كذاته تعالى وتقدس فانه لا يوجد في الخارج منفكا عما يلزمه لكنه بحيث لو حصل في الذهن يتمتع انفكاكه عنه أيضا أو وجود في الذهن فقط كالطبائع فانها يتمتع ان توجد منفكة عما يلزمها من الكمية والذاتية وسائر المعقولات الثانية لكنها بحيث لو وجدت في الخارج كانت متصفة بها ولنا من قال بوجود الطبائع في الخارج قال بانصافها بها فيه أيضا على ما في شرح التجريد قال قدس سره في حواشي التجريد المعقولات

والمعنى الاول اعم لانه متى يكن تصور للزوم في الزوم يكن تصور للزوم مع تصور للزوم وليس
كلما يكن التصور أن يكن تصور واحد * والعرض المنفرد اما سريع الزوال كحكمة الخجل وصفرة

كانت منه موصوفة به ويسمى هذا اللازم لازم الماهية فان قلت لازم الماهية من حيث هي يجب
أن يكون لازماً ذهنياً لان الماهية اذا وجدت في الذهن وجب أن يوجد ذلك اللازم فيه أيضاً
فيكون لازم الماهية لازماً ذهنياً قطعاً فيكون بينا بالمعنى الاخص فلا يجوز انضمامه الى اللازم البين
بالمعنى الاعم وغير البين قلت الواجب في لازم الماهية أن يكون بحيث اذا وجدت للماهية في الذهن كانت
متصفة به ولا يلزم من ذلك أن يكون اللازم مدركاً مشعوراً به فان ماهية المثلث اذا وجدت في
الذهن كانت موصوفة بكون زواياها الثلاث مساوية لثلاثين ومع ذلك يمكن أن لا يكون للذهن شعور
بفهوم المساواة المذكورة فضلاً عن الجزم بثبوتها ماهية المثلث فليس كل ما كان حاصله للماهية
المدركة في الذهن يجب أن يكون مدركاً فان كون الماهية مدركة صفة جالبة لها هناك مع أنه لا يجب
الشعور به والا لزم من ادراك أمر واحد ادراك أمور غير متناهية بل يجوز أن يكون لازم الماهية
بحيث يلزم من تصورهما الجزم بالزوم بينهما وان لا يكون كذلك فصح الانقسام الى البين والمعنى
الاعم وغير البين * ويجوز أن يكون بحيث يلزم من تصور المازوم أي الماهية تصورهما فيكون بينا بالمعنى
الاخص وان لا يكون بهذه الحثية (قوله والمعنى الاول أعم) أقول اعترض عليه بأن الاعتبار

(قوله اما سريع الزوال)
أي مع سهولة أو مع صعوبة
فقوله كحكمة الخجل مثال
للزوم ومثال الثاني المشق
القائم بالمعاشق فزواله

صعب

الاولي طبائع المفهومات المتصورة من حيث هي هي وما يمرض للمقولات الاولى في الذهن ولا يوجد
في الخارج أمر يطابقه كالكلية والذاتية ونظائرها يسمى مقولات ثانية فان قلت قد صرح قدس سره
في حواشي المطالع وشرح المواقف أن المقولات الثانية عوارض ذهنية لا تعرض للمقولات الاولى في الذهن
قلت كونها عوارض ذهنية يعني أن عروضها لها ليس الاعتبار الوجودي الذهني لابنائها ان يكون امتناع
أفكارها نظراً الى ذاتها يعني أنه لو وجدت في الخارج كانت متصفة بها كالكلية عارضة للحياة مثالها
الذهن ومن لوازم الماهية بمعنى يتمتع أفكارها بها انما وجدت ثم اعلم ان هذا الانقسام للازم باعتبار انقسام
الزوم فالواجب أن لا يصدق أقسام الزوم بعضها على بعض ولما أقسام اللازم فالخارجي ولازم الماهية
يكون لازماً ذهنياً واللازم الخارجي لا يكون لازماً للماهية فتعتبر فان هذا المقام من الزوال في
أقدام الناظرين (قوله موصوفة به) أشار بذلك الى أن امتناع أفكارها لوازم الماهية باعتبار الانقسام بها
انقساماً انتزاعياً لا باعتبار حصولها في نفسها أو في غيرها كما في الوازم الخارجي (قوله فان قلت الخ)
مورد هذا السؤال عدم صحة قسمة لازم الماهية الى القسمين على تفسير لازم الماهية بما ذكره منشأ عدم
الفرق بين حصول الشيء في الذهن بالوجود الظلي الذي هو الادراك وبين الانقسام به فيه وان أشار اليه سابقاً
بقوله وحاصله أنه يتمتع ادراك الشيء الثاني بدون ادراك الاول وحاصل الجواب ابداء الفرق بينهما كما فصله
بما لا مزيد عليه (قوله والا لزم الى آخره) أي أن كان حصول صفة موجبة للشعور بها لزم من ادراك الأمر
ادراك أمور غير متناهية لان ادراك الأمر يستلزم حصول صفة في الذهن وهو كونه مدركاً فيلزم الشعور به بناء
على ذلك فيلزم ادراك كونه مدركاً وذلك يستلزم حصول صفة للادراك في الذهن وهو كونه مدركاً فيلزم
ادراك الادراك وهو يستلزم حصول صفة للادراك الادراك وهو كونه مدركاً وهكذا فتعتبر قائم بما خفي
على من يدعي الاطلاع على الدقائق (قوله بل يجوز الى آخره) عطف على قوله يجب واضرب عن

(قوله كالشيب) فيه ان الشيب (٢٨٢) لا يزول اذا أريد به الزمان أو الشعر الابيض الا ان يراد بالشيب السكولة فانها

الوجل واما بطيء الزوال كالشيب والشباب وهذا التقسيم ليس بمحاصر لان العرض المعارف هو
 ما لا يمتنع انفكاكه عن الشيء وما لا يمتنع انفكاكه لا يلزم ان يكون منفكا حتى ينحصر في مريع
 الانفكاك ويطبق لجواز ان لا يمتنع انفكاكه عن الشيء ويدوم له الحركات الافلاك * قال
 (وكل واحد من اللازم والمفارقان اختص بإفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك والافواه العرض
 العام كالشيب وترسم الخاصة بأنها كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً والعرض
 العام بأنه كلي مقول على أفراد حقيقة واحدة وغيرها قولاً عرضياً كالكليات أذن خمس * نوع وجنس
 وفصل وخاصة وعرض عام)

(أقول) الكلبي الخارج عن الماهية سواء كان لازماً أو مفارقاً اما خاصة أو عرض عام لانه أن
 اختص بإفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك

في الاول هو كون تصورهما كافيين في الجزم بالزوم والمعتبر في الثاني هو كون تصور المزموم كافياً
 في تصور اللازم وبهذا المقدار لم يتبين كون الاول أهم اذ ربما كان تصور المزموم كافياً في تصور
 اللازم ولا يكون التصوران معاً كافيين في الجزم بالزوم فلا بد لنسفي ذلك من دليل نعم لو فسر
 البين بالمعنى الثاني بما يكون تصور المزموم كافياً في تصور اللازم مع الجزم بالزوم كان المعنى الثاني

نفي الوجوب (قال كالشيب والشباب) أكتفي في شرح المطالع على الشباب وهو الظاهر واما الشيب
 فهو بياض الشعر أو السن الذي تنصف فيه الحرارة الفريزية في كونه بطيء الزوال خفاء الا ان
 يراد به الشيب الغير الطبيعي فانه يزول بالادوية بمدة مديدة وصحت انهم يبالغون بالمعاجين مدّة
 مديدة فيصير الشعر الابيض اسود وتعود القوة التي كانت في الشباب وكتبوها في كتبهم ورأيت
 شيخاً بلغ عمره مائة وستة عشرة سنة قد صار شعر لحية البيضاء من أصله اسود وبقي بياض في
 أعلاه يتبدل يوماً فيوماً بالسواد (قال وهذا التقسيم ليس بمحاصر) ولذا قسم في شرح المطالع الى
 المفارق بالقوة وإلى المفارق بالفعل وقسمه الى مريع الزوال وبطيء وما قيل ان التقسيم بمد ذلك
 غير محاصر لجواز ان يكون العرض المفارق بما يمكن انصافه به ومفارقاً عنه ابدأً كالابيض للعجشي
 ففيه ان المقسم الكلبي بالقياس الى الماهية ما عنده من الافراد وهو لا بد أن يكون محمولاً عليها فكيف
 يكون مفارقاً ابدأً (قال الكلبي الخارج الى آخره) جعل المقسم الكلبي الخارج وعمره إشارة
 الى أن اللائق بالمصنف بعد قسميه الى اللازم والمفارق ان يجعل المقسم الخارج ويعمه ليحصل
 مقصوده من قسمه كل من اللازم والمفارق الى الخاصة والعرض العام ويصح ترتيب انحصار
 الكليات في الجنس من غير تكلف لا تقسيم كل واحد منهما اليها وان كان ذلك صحيحاً بناء على
 ان الخاصة قيد القسم لانها فاته بطل الانحصار ظاهراً ويحتاج الى الاعتذار (قال ان اختص
 الى آخره) على صيغة المجهول يقال خصه بكذا اذا اختصه به في الصراح خصوص وخصوصية
 بالضم والتثنية خصيصي والفتح أفصح خاصة (كردن) يقال خصه بكذا واختصه به وكان المناسب لما
 سبق ان اختص بجاهية واحدة الا انه اختار لفظة الحقيقة اذ لا خاصة وكذا العرض العام للماهية
 المدومة لان المدوم مسلوب في نفسه فكيف يتصف بشيء وزاد لفظ الافراد لان كلية الكلبي

تزول بالشيوخوخة أو يقال
 انه أراد الشعر الابيض
 ويقال انه نظر في زواله
 لما أتفق لبعض الناس من
 زوال لشعر الابيض وثبت
 غيره اسود بعد ان عاش
 من العمر نحو خمس مائة سنة
 (قوله وهذا التقسيم الخ)
 أجيب عنه بان المراد بقوله
 ما لا يمتنع انفكاكه عن
 الشيء أي مع كونه يمتنع
 بالفعل فلا يرد ما أورده
 (قوله لجواز ان لا يمتنع
 انفكاكه عن الشيء
 ويدوم له) وذلك كحركة
 الفلك فانه يحكي انفكاكه
 ولا يمتنع أبداً (قوله
 الكلبي الخارج عن الماهية
 سواء كان لازماً أو مفارقاً
 اما خاصة الخ) جعل
 الشارح التقسيم ابتداءً
 للخاصة وللعرض العام
 وحيث أنه فلا يرد عليه
 الاعتراض الوارد على كلام
 المتن الآتي بقوله واعلم الخ
 لان المتن جعل التقسيم في
 الخارج اللازم والمفارق
 فجعل كل واحد منهما
 اثنين ففي أربعة اذا ضمت
 الثلاثة التي مرت تكون
 سبعة فلا يصح قوله
 فالكليات اذا خمسة (قوله

لانها ان اختص بإفراد الخ) اختص بالبناء للمفعول لا للفاعل لان اختص متعمد يقول اختصه بكذا بقي ان الضاحك فانه
 انما هو خاصة للانسان لا لانفراد خلافاً لما قال وأجيب بأنه انما ذكر الافراد إشارة الى ان كلية الانسان اتماهي باعتبار الافراد

(قوله فانه مختص الخ) تخصيصه الانسان أي الحقيقة النوعية واما الحقيقة الجنسية فكلاني فانه خاصة باعتبار الحيوان وان كان عرضا عاما باعتبار الحقيقة النوعية وذكر الحقيقة دون الماهية لان الماهية تشمل الوجود والمعدوم بخلاف الحقيقة فانها مقصورة على الوجود والمراد باختصاصها بالافراد ان لا توجد في غيرها وليس المراد (٢٨٣) الوجود في جميع الافراد لان الصاحك

ان أريد به الصاحك بالقوة كان من العرض اللازم والا فن العارض المافرق وحذف الافراد هنا اشارة الى ان المعبود والمعارف هوان يقال الصاحك خاصة

فانه مختص بحقيقة الانسان وان لم يختص بها بل يعمها وغيرها فهو العرض العام لكلاني فانه شامل للانسان وغيره وترسم الخاصة بأنها كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً ذكالية مستدركة على ما مر غير مرة وقولنا فقط يخرج الجنس والعرض العام لانهما مقولان على حقائق مختلفة وقولنا قولاً عرضياً يخرج النوع والفصل لان قولها على ما تحتها ذاتي لا عرضي ويرسم العرض العام بأنه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولاً عرضياً فقولنا وغيرها يخرج النوع والفصل والخاصة لانهما لا تقال الا على افراد حقيقة واحدة فقط وقولنا قولاً عرضياً

بالانسان (قوله كلاني) أي بالفعل فيكون خاصة مفارقة أو بالقوة فيكون خاصة لازمة (قوله فانه شامل للانسان الخ)

أخص من الاول بلا شبهة لكن لم يثبت هذا التفسير في كلامهم (قوله قولنا فقط يخرج الجنس والعرض العام) أقول وكذا يخرج فصول الاجناس كالحساس وما فوقه لكن العيد الاخير يخرج الفصول مطلقاً أعني فصول الانواع والاجناس فلذلك اسند اخراج الفصول اليه (قوله وغيرها يخرج النوع الخ) أقول خروج النوع بهذا العيد مما لا شبهة فيه وكذا خروج فصل

بالنظر الى الافراد واختار صيغة الجمع اشارة الى ان المختص بفرد واحد سواء كان له حقيقة كخواص الاشخاص التي لها ماهية كلية أولاً كخواصه تعالى وخواص التشخيصات لا يتعاق غرضنا به اذ لاحظت للمنطقي عن أحوال الجزئيات وأراد بها ما فوق الواحد فيدخل في التعريف الخاصة الشاملة وغير الشاملة وبالحقيقة أعم من النوعية والجنسية ليم خواص الاجناس أيضاً ولا بد من اعتبار قيد الجنسية لان خواص الاجناس اعراض عامة بالقياس الى أنواعها والمراد باختصاصها بأفراد حقيقة واحدة ان لا توجد في غيرها لانهما المقابلة للعرض العام والخاصة الاضافية ليست خاصة مطابقة وإطلاق الخاصة عليهما بالاشتراك اللفظي على ما في الشفاء (قوله وكذا يخرج فصول الاجناس) أي بالقياس الى أنواعها واما بالقياس الى الاجناس فهي مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط ويخرج بقوله قولاً عرضياً وما قيل ان المقول على أفراد حقيقة واحدة فقط يصدق على الجنس من حيث انه يصدق على أفراد حقيقة واحدة كما يصدق على خاصة الجنس فلا يخرج الجنس بهذا الاعتبار الا بقوله قولاً عرضياً فدفع بان التبادر من التعريف ان يكون المقول غير الحقيقة والجنس من حيث انه يصدق على أفراد حقيقة واحدة ليس غير الحقيقة الواحدة (قوله أعني الفصول الخ) يعني ان فصول الاجناس بالقياس الى الانواع خارجة لقيد الاخير واما بالقياس الى الاجناس فخارجة بقوله وغيرها كما لا يخفى قافهم فانه قد خفي على بعض الناظرين وذكر أوهاما نظماً نزع مراتب التعمل مبنية على ان الجنس أيضاً خارج بقوله وغيرها بناء على انه يقال على أفراد حقيقة واحدة جنسية لانه كفصل الجنس والخاصة له وذلك باطل لانك قد عرفت ان للتعريف يقتضي مفارقة المقول للحقيقة ولا يتحقق ذلك في الجنس بالقياس الى أفراد حقيقة الجنسية ويتحقق في الفصل والخاصة

قلت ان معنى كلامه مقول اي محمول والحمل لا يقتضي وقوعه في الجواب أصلاً فهو محمول في غير الجواب لافي الجواب حتى يتأني الاعتراض كان قول الحمار والفرس ماش (قوله لانهما مقولان على حقائق) لا يتأني الحمل على حقيقة واحدة كان قولنا للفرس ماش (قوله يخرج النوع والفصل) سواء كان فصل نوع أو جنس كان قريباً أو بعيداً وان كان فصل الجنس مطلقاً فخرج عما قبله (قوله يخرج النوع والفصل الخ) أراد بالفصل فصل النوع واما فصل الجنس فداخل لانه يقال على أفراد حقائق مختلفة

(قوله يخرج الجنس الخ) أي وقيل الجنس لانه يصدق عليه انه مقول على حقائق ولكن ليس قولاً عرضياً (قوله وانما كانت هذه التعريفات الخ) اعلم ان الشيء (٢٨٤) اما حقيقة موجودة في الخارج أو أمر اعتباري فما بين تلك الحقيقة من

الداخل يقال له حقيقي والا بان كان خارجاً عنها فرسم حقيقي والثاني كالابوة والبنوة فما بين ماهية الابوة من الداخل لخداسي وما بين خارجها يقال له رسم اسمي (قوله رسوما الخ) حيث عبر المصنف بالرسم دون الوجود (قوله وراء تلك المفاهيم الخ) أي أمامها لان المقدم في الملاحظة الحقيقة لا العارض فالمقدم في الاعتبار حيوان ناطق لا ضاحك فالحقائق مقدمة على تلك المفاهيم بالذات فتكون تلك المفاهيم خارجة عنها سواء كانت مشتقة عليها أم لا فيكون التعريف بها رسماً (قوله لها) تنازع فيه ملزومات ومساوية واحترز بالمساوية عن كونها أخص أو أعم لان تلك الملزومات لو كانت أخص لما صح التعريف بها وكذا لو كانت أعم (قوله لم يتحقق ذلك) أي لم يتحقق ذلك بالبناء للفاعل (أي حيث لم يثبت ان لها مفاهيم في نفس الامر وبصح ان يكون

بالقياس اليه وهو ظاهر (قوله أي موجودة في الاعيان الخ) أي موجودة بوجود أصلي ليشمل الصفات القائمة بالنفس الناطقة (قوله واما اعتبارية) يعتبرها العقل اما بان يتزعمها من أمور موجودة في الخارج كالوجوب والامكان والاعتناع وسائر امور الاصطلاحية فانها مفاهيم انتزعتها العقل من الموجودات البينية وليس لها وجود أصلي ومعنى ثبوتها في نفس الامر ومطابقة أحكامها اياها ان مبدأ انتزاعها أمر في الخارج وانه بحيث يمكن ان يتزعم العقل تلك الامور منه ويصفها بها أو يتزعمها من عند نفسه كالانسان ذي رأسين وانساب الاعوال وقد ظهر لك بما ذكرنا فساد ما قيل ان الاعتبارية التي وقعت في مقابلة الوجود فبما أحدها ما لا يكون له تحقق في نفس الامر الا باعتبار المعبر كالمفاهيم الاصطلاحية والثاني مفهوم لم يتحقق في نفس الامر بدون اعتباره وان لم يكن موجوداً كالوجوب والامكان والحدوث وغيرها من الامور المنتمية الوجود في الخارج ولا شك ان التمييز بين ذاتياتها وعرضياتها في غاية الاشكال فان ماهياتها متحققة في نفس الامر بدون اعتبار المعبر (قوله المسماة بالحدود والرسوم الحقيقية) وهي التي تشرح ماهياتها الموجودة في الخارج بخلاف التمييز بين حدودها ورسومها المسماة بالاسمية أعني ما يشرح المفهوم وضع الاسم بإزاء فاته لا يصر (قوله لان كل ماهو داخل الخ) أي لانها مفاهيم اعتبرها العقل سواء كان مبدأ انتزاعها في الخارج أولاً وكل ماهو داخل في مفاهيمها من حيث الاعتبار فهو ذاتي لها ان كان محمولاً عليها وفي حكم الذات ان كان غير محمول اما جنس أو في حكم الجنس أو فصل أو في حكم الفصل (قوله اما جنس أو فصل الخ) أي لا يتخلو عنها فيجوز ان يكون كل واحد منهما جنساً وفصلاً بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وان يكون بعضهما جنساً وبعضها فصلاً وان يكون كل واحد منهما فصلاً بان يتركب من أمرين متساويين (قال وراء تلك المفاهيم) أي قدام تلك المفاهيم أي مقدمة عليها بالذات فيكون تلك المفاهيم خارجة عنها سواء كانت مشغلة عليها أولاً فيكون التعريف بهارماً (قال لم يتحقق ذلك) على صيغة المجهول أي لم يتيقن ذلك من قولهم تحققت أي يتيقن فلا يرد ان اطلاق الرسم مبني على تحقق هذا الاحتمال لا على عدم تحققه والحمل على ان المراد لم يتحقق

بالبناء للمجهول ولا يتعرض عليه بان عدم التحقق صادق بالجزم بالثبوت وبالشك مع انه اذا جزم بمسمى المفاهيم فالذي عن يطلق حيث لا حدود لا رسوم فلا يصح ترتب قوله بعد اطلاق عليها الرسم لانا نقول ان معنى لم يتحقق على جملة البناء للمفعول لم يتيقن ذلك من قولهم تحققت أي يتيقن فهو قاصر على صورة الشك بمسمى المفهوم

(قوله حصلت مفهوماتها) أى مفهومات تلك الكليات ثم ان الاضافة لليان لان (٢٨٥) المفهومات هي الكليات وانما

يفترقان بالاجمال والتفصيل
ثم ان المراد حصلت في
العقل كما يدل عليه لفظ
مفهوم لان الخارج (قوله
تفكون هي حدودا) أى فلا
يصح التعبير بالرسم (قوله
على ان عدم الخ) جواب
بالسلم أى سلمنا الجواب
المذكور ولكن عدم العلم
بأن لها حقائق لا يوجب
الخ (قوله لا يوجب العلم
بها رسم) أى وقوله
فيا قدم ويرسم الخ يدل
على ان الواجب اعتقاد
رسمها (قوله فكان
المناسب الخ) لم يسم
بالصواب اشارة الى انه
يمكن الجواب عن قول
المصنف ويرسم الخ بان
يقال معنى قوله ويرسم أى
ويرسم اشارة الى ما ذهب
اليه بعضهم من ان الاسم
يطلق على التعريف مطلقا
كما انه قبل ان الحد يطلق
على التعريف مطلقا كان
بالرسم أو الحد (قوله لا
بالنطق الخ) أى كما عبر
به القوم (قوله التي هي
مباديها) أى بدأ ارتفاعها
فكان ان الجنس والفصل
مبدؤهما المذمة والصورة
كذلك المرشيات المحمولة

عن التحقيق لان الكليات أمور اعتبارية حصلت مفهوماتها أولا ووضعت أسماؤها بازائها فليس
لها مان غير تلك المفهومات تفكون هي حدودا لها على ان عدم العلم بأنها حدود لا يوجب العلم بأنها
رسم فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو أهم من الحد والرسم وفي تمثيل الكليات بالنطق
والضاحك والمأشئ بالنطق والضحك والمشي التي هي مباديها فائدة وهي ان للتعريف في حل الكلي
على جزئياته محل المواطأة وهو محل هو هو لاجل الاشتقاق وهو محل هو ذو هو والنطق
والضحك والمشي لا يصدق على افراد الانسان بالمواطأة فلا يقال زيد نطق بل ذو نطق أو ناطق

عرشي لها فلا اشتباه بين حدودها ورسمها المسماة بالحدود والرسم الاسمية (قوله حصلت
مفوماتها أولا ووضعت أسماؤها بازائها) أقول كما صرح بذلك الشيخ الرئيس في مباحث الجنس
من كتاب الشفاء (قوله تفكون هي حدودا) أقول أى هذه التعريفات التي هي تفاصيل لتلك
المفومات التي وضعت الاسماء بازائها حدودا اسمية للكليات لا رسوما اسمية لها فم لو كانت تلك
الاسماء موضوعة لمفومات أخر ملزمة مساوية لهذه المفومات المذكورة في هذه التعريفات لكانت
رسوما اسمية لها (قوله وفي تمثيل الكليات) أقول قد سبق أنهم قد يتساعون فيذكرون النطق
مثلا ويريدون به الناطق والمصنف ترك المساحة تنبيها على تلك الفائدة (قوله والنطق والضحك
والمشي لا يصدق على افراد الانسان بالمواطأة) أقول بل النطق يصدق على افراده أعني نطق زيد

انتفاء ذلك بعيد كل البعد (قوله فلا اشتباه الخ) لان ما اعتبره داخلا فهو داخل وما اعتبره
خارجا فهو خارج (قال حصلت مفوماتها) أي الكليات فالاضافة من قبيل مفهوم الانسان
بالفرق بالاجمال والتفصيل وزاد لفظ المفهوم اشارة الى ان هذا التحصيل في العقل دون الخارج
(قوله صرح بذلك) أي المذكور من التحصيل والوضع وما كان ذلك يحتاج الى النقل محجة
قدس سره بتصريح رئيس أهل هذا الفن به فاندفع بذلك ما قيل من انه يحصل من التقسيم المذكور
مفومات للاقسام الخمسة سوى ما فهم من التعريفات فالظاهر ان تلك المفومات ما هي وضع الاسماء
بازائها (قوله أي هذه التعريفات) يعني ان ضميرى راجع الى التعريفات لا الى المفومات ولذا
أبرزه (قوله ملزمة) اعتبار الزوم بناء على ما هو المشهور من ان الرسم لا يكون الا بالخاصة اللازمة وان
جوز الشارح في شرح المطامع بالخاصة المفارقة واما المساواة فتكون التعريفات بها جامعا ومانعا وان
لشكون هذه المفومات كذلك (قوله والمصنف ترك المساحة الخ) يعني في ترك المساحة اللازمة
من التمثيل المذكور في مقام تساع في القوم تنبيه على تلك الفائدة فلا تنبيه على ذلك في مثال
النوع والجنس لاتفاق مع القوم فيه وعندي لباردة الشارح معنى آخر وهو ان في تمثيل الكليات
الثلاث بالتمثيلات لا بالمبادي مع ان الاختلاف بين الكليات ليس الا باعتبار المبادي اذ الذات المهمة
مشتركة بين الكل تنبيه على تلك الفائدة فيجئذ لا حاجة الى اعتبار ترك المساحة في مقام المساحة
(قال هي مباديها) أراد به مبدأ ارتفاعها على ما بين في عمله من ان الجنس والفصل مبدأهما للمادة
والصورة فكذلك المرشيات المحمولة مبدأها العوارض التي لا محمولة وقيل في مساحة اذ لفظ النطق
مبدأ للفظ الناطق واما مفهوم النطق فليس مبدأ لقوم الناطق (قوله بل النطق الخ) دفع لما

مبدؤا العوارض الغير المحمولة (قوله وهو محل هو هو) أي محل يكون الموضوع معه هو أى المحمول (قوله محل هو) أى
الموضوع ذو هو أى النطق وهو المحمول وقوله محل ذو هو بضافة محل لا بمسده أو بالتونين

واذ قد سمعت ماثلونا عليك ظهر لك ان السكليات منحصرة في خمس (نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام) لان الكلي اما ان يكون نفس ماهية ماتحته من الجزئيات أو داخلا فيها أو خارجا عنها فان كان نفس ماهية ماتحته من الجزئيات فهو النوع وان كان داخلا فيها فلما ان يكون عام المشترك بين الماهية ونوع آخر فهو الجنس أولا يكون فهو الفصل وان كان خارجا عنها فان اخص بمحققة واحدة فهو الخاصة والا فهو العرض العام واعلم ان المصنف قسم الكلي الخارج عن الماهية الى اللازم والمفارق وقسم كلا منهما الى الخاصة والعرض العام فيكون الخارج عن الماهية مقسما الى اربعة اقسام فيكون اقسام الكلي اذن سبعة على مقتضى تقسيمه لاختصة فلا يصح قوله بعدم ذلك قاله يكون اقسام الكلي اذن خمس * قال

قوله يكون اقسام الكلي اذن

سبعة لان الخاصة والعرض العام اللازمان غير الخاصة والعرض العام المفارقان فلا يصح التفريع وأجيب بانها سبعة باعتبار الظاهر وخسة باعتبار الواقع لان مال الخاصة ما اخص بماهية واحدة والعرض العام ما كان غير مختص كان مفارقا أو لازما ونطق عمرو ونطق خالد بالمواطاة فيكون كلياً بالقياس اليها واما بالقياس الى افراد الانسان فلا * نعم اذا اشتق منه التالقي أو ركب مع ذو كان ذلك المشتق أو المركب كلياً بالقياس الى افراد الانسان لحمله عليها بالمواطاة وقس عليه الضعك والنشي ونظائرهما وبعضهم جعل الحمل ثلاثة اقسام حمل المواطاة وحمل الاشتقاق وحمل التركيب ولما كان مؤدي الاخيرين واحداً كان جعلهما نفساً واحداً أولى (قوله) فيكون اقسام الكلي اذن سبعة على مقتضى تقسيمه لاختصة (أقول هذا في غاية الظهور لان المقسم يجب ان يكون مشتركاً في كل واحد من اقسامه فاللازم اذا قسم الى الخاصة وعرض عام فاقسمها الى اللازم الذي هو خاصة واللازم الذي هو عرض عام * والمفارق اذا قسم اليه كان القسمان المفارق الذي هو خاصة والمفارق الذي هو عرض عام فالخاصة والعرض العام اللذان وقما قسمين لللازم غير الخاصة والعرض العام اللذين وقما قسمين للمفارق فاقسام الكلي الخارج اربعة على مقتضى تقسيمه ومن أراد حصره في قسمين وجب عليه ان يقسمه أولاً الى الخاصة والعرض العام ثم يقسم كل واحد منهما الى اللازم والمفارق فيلزم انحصار الكلي في خمسة اقسام وقد يتندر للمصنف بان اللازم انقسم الى الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بماهية واحدة وعدم الاختصاص بها والمفارق انقسم اليهما بهذا

يتراعى من ظاهر العبارة ان هذه المفومات لمدم كونها محمولة على أفراد الانسان لا تكون كليات بان المقصود نفي كونها كليات بالقياس الى أفراد الانسان لا بالقياس الى حصصها (قوله) ولما كان مؤدي الاخيرين (وهو الاتصاف لا الاتحاد كما في حمل المواطاة (قوله) كان جعلهما الخ) قليلا للانشاء بقدر الاسكان والخاص ان البعض نظر الى جانب اللفظ والشارح الى جانب المعنى (قوله) معتبرا في اقسامه (والا لم يكن تقسيما بل ترديدا لانه ضم قيود متخالفة أو متباينة الى مفهوم كلي ليحصل منه أمور متخالفة أو متباينة (قال فيكون اقسام الكلي الخ) أي اقسامه المحصلة الاولى للتبادر من اطلاق الاقسام واضافتها الى الكلي فلا يردان الاقسام الاولى ثلاثة والاقسام المطلقة تسعة لانقسام كل من الجنس والفصل الى القريب والبعيد لان الاقسام الثلاثة وان كانت اولية ليست محصلة فان الجزء والخارج مبهمان واقسام الجنس والفصل اقسام ثانوية وفي عطف قوله لا خمسة اشارة الى ان كونه سبعة مناف لكونه خمسة لما ان اسم العدد نص في مدلوله لا يحتمل الزيادة والتقصان الا مجازا على ما بين في الاصول فلا يجيبه في جوابه ان يقال كونها سعة لانها في كونها خمسة (قوله) وقد يتندر في الصراح عذر (بهاه) اعتذار (عذر خواستن) وفيه اشارة الى

(الفصل الثالث في مباحث السكلي والجزئي وهي خمسة * الاول السكلي قد يكون متمتع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ كشرط الباري عزاسمه وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد كالمعتاد وقد يكون للموجود منه واحداً فقط مع امتناع غيره كالباري عز اسمعه أو مع امكانه كالشمس وقد يكون موجود منه كثير أعلاها مناهيا كالكرة كالبسطة السيارة أو غير شاه كالنفوس الباطنة عند بعضهم)

(أقول) قد عرفت في أول الفصل الثاني ان ما حصل في العقل فهو من حيث أنه حاصل في العقل ان لم يكن مانعاً من اشتراكه بين كثيرين فهو السكلي وان كان مانعاً من الاشتراك فهو الجزئي فسطا السكلية والجزئية اتما هو الوجود العقلي واما كون السكلي متمتع الوجود في الخارج أو

الاعتبار أيضاً فلم ان مفهوم الخاصة في اللازم والمفارق ما يختص بخاصية واحدة وان مفهوم العرض العام فهما مالا يختص بها بل يعهما وغيرها فقد رجع حصول الاقسام الارسة الى منين مطلقتين يوجد كل منهما في اللازم والمفارق قصار السكلي الخارج عن الماهية منحصراً فيها فان لوحظ ظاهر التقسيم كان الاقسام اربعة وان لوحظ محصل تلك الاقسام رجعت الى اثنين فالشارح نظر الى الظاهر حكم بعدم صحة التفريع والمصنف كانه نظر الى زبدة الاقسام في المال فذلك فرع على تقسيمه الانحصار في الخمسة (قوله في مباحث السكلي والجزئي) أقول ذكر الجزئي هنا على سبيل التبعية اذ قد سبق ان ليس لصاحب هذا الفن غرض متعلق بالجزئيات فلا بحث له عن احوال الجزئي لكنه تصور مفهومه أعني الحقيقي الذي مضى والاضافي الذي سنذكره وبين النسبة بين

ضغفه لانه حينئذ لا يكون لتقسيم الخارج الى اللازم والمفارق مسدخ في التفريع أصلاً مع انه المذكور أولاً (قوله على تقسيمه) أي المصنف وليس الضمير راجعاً الى الخارج لان التفريع على تقسيم السكلي الى الاقسام المذكورة (قوله هنا) أي في العنوان والمنعوت على ما ينساق اليه الدليل فانه يفيد انه لا شغل للمنطقي بذلك أصلاً لعدم توط غرضه به ومن هنا ظهر سباجة ما قيل ان ذكر الجزئي هنا للتنبيه على ان له حظاً من بعض هذه المباحث اذ البحث عن امتناع الوجود وامكانه يرجع الى البحث عن الجزئيات الحقيقية والبحث عن المعاني الثلاثة للسكلي لا يختص بل الجزئي أيضاً فاننا اذا قلنا زيد جزئي فهناك أمور ثلاثة واتما قال هنا لان ذكره في قسمة القضية الى الشخصية والمنسوبة ليس باسطرادي لتعلق العرض به من حيث انه موضوع الشخصية لوقوعها كبرى الشكل الاول (قوله لكنه الخ) استدراك لدفع التوهم الناشي من نفي البحث عنه على سبيل العموم وقد بينه قدس سره فيما سبق بالتفصيل فاعادته هنا تذكير لما سبق (قال فسطا السكلية الخ) اي الملحوظ في السكلية والجزئية الوجود العقلي ولا يلاحظ في ذلك الوجود الخارجي فيجوز ان يكون ما يصدق عليه السكلي ممكن الوجود ومتمتع الوجود وكون الاتماع والامكان أيضاً مناطه الوجود العقلي لا يضربنا فما قيل ان المراد ان الوجود العقلي المفصل سابقاً من ان يمر العقل بالنظر الى مفهوم السكلي فلا يرد ان امكان السكلي وامتناعه أيضاً مناطه الوجود العقلي مما لا حاجة اليه (قال واما ان يكون السكلي متمتع الوجود الخ) أي ما يصدق عليه الكل لان مفهومه متمتع الوجود في الخارج لكونه من المقولات الثانية قلنا زاد لفظ المفهوم في قوله فامر خارج عن مفهومه ومن

(قوله الفصل الثالث في

مباحث السكلي) المباحث

جمع بحث وهو محل

البحث وهو لغة التفتيش

واصطلاحاً إثبات المحمولات

للموضوعات (قوله والجزئي)

البحث عن الجزئي غير

مقصود بالذات بل لاجل

ان يتضح مفهوم السكلي

فذلك عرفوا الجزئي

الحقيقي والاضافي وذكروا

النسبة بينهما (قوله من

حيث أنه حاصل في العقل)

أي لا من حيث وجوده

في الخارج فانه قد يتمتع

من هذه الحينية

(قوله فهو السكلي الخ)

فالسكلية والجزئية لازمان

للسكلي والجزئي فهما أي

السكلي والجزئي ملزومان

بالبعض الآخر فاحصل في

العقل ملزوم (قوله واما

ان كون السكلي متمتع الوجود

أي متمتع بوجود أفراده

فالامكان والامتناع مفتان

للافراد لذاته لا سببي

انه متمتع بالخارج واما السكلية

والجزئية فصفتان للمفهوم

(قوله لا يقتضيه) أى لاستزامه نفس مفهوم الكلى لا بالمتى الاعم ولا بالمتى الاخص بخلاف الكلية والجزئية فانها لازمان له بالمتى الاعم (قوله اذا نسبناه ٢٨٨) للوجود أى باعتبار الافراد (قوله والاول كالبارى) قضيته ان البارى ممكن

ممكن الوجود فيه فامر خارج عن مفهومه والى هنا اشار بقوله والسكى قد يكون متمتع الوجود في الخارج لا نفس مفهوم التقط يعنى امتناع وجود الكلى او امكان وجوده شيء لا يقتضيه نفس مفهوم الكلى بل اذا جرد العقل النظر اليه احتمل عنده أن يكون متمتع الوجود في الخارج وان يكون ممكن الوجود فيه فالكلى اذا نسبناه الى الوجود الخارجى اما ان يكون ممكن الوجود في الخارج أو متمتع الوجود فيه *الثاني كشرىك البارى عزاسمه والاول اما ان يكون موجوداً في الخارج أو لا الثاني كالتقاء والاول اما ان يكون متعدد الافراد في الخارج أو لا يكون متعدد الافراد فيه فان لم يكن متعدد الافراد في الخارج بل يكون منحصر فى فرد واحد فلا يتناول ما ان يكون مع امتناع غيره من الافراد في الخارج أو يكون مع امكان غيره * فالاول كالبارى عزاسمه والثانى كالشمس وان كان له افراد متعددة موجودة في الخارج فاما ان يكون

مفهومه تقيماً للتصور ورا بين النسبة بين الاضافى والكلى أيضاً توضيحاً لتصوره (قوله واما ان يكون متمتع الوجود في الخارج أو ممكن الوجود فيه) أقول هذا الامكان هو الامكان العام. قيداً بمجانبة الوجود فيقابل المتمتع كما ذكره ويقال الواجب كما سيذكره أعني قوله والاول كالبارى فلا يتجه ان يقال ان أراد بالامكان الامكان العام كان متاولاً للمتمتع لا مقابلاً له وان أراد بالامكان الامكان الخاص فلا يندرج تحته الواجب والحاصل ان الكلى اما معدوم في الخارج وهو قسبان متمتع الوجود فيه

لم يتجه قال الاظهر خارج عنه اذ الكلى هو للفهم لا ماله مفهوم (قال خارج عن مفهومه) أى ليس معتبراً معه لاشطرا ولا شرطاً كما يدل عليه قوله لا يقتضيه نفس مفهوم الكلى وخص المصنف البيان بامتناع الوجود لانه اذا لم يكن امتناع الوجود متقضى نفس مفهومه جازان يكون ممكن الوجود فيلزم جواز جميع الاقسام (قال احتمل عنده) احتمالاً مطابقاً لنفس الامر كما يشهد به الوجدان فلا يرد ان الاحتمال عند العقل لعدم العلم بالضرورة لكونه نظرياً ويكون في الواقع مقتضياً لاحدهما (قال كشرىك البارى) أى ما يشارك ذاته تعالى في صفاته فانه متمتع الوجود في الخارج لما دل عليه برهان توحيد الواجب وكذلك في الفهم اذ ما حصل في الفهم لا يكون موصوفاً بصفاته (قوله مقيداً بمجانبة الوجود) الامكان العام من جانب الوجود معناه سلب ضرورة عدمه فهو يعنى الوجود دون الامتناع كما ان الامكان العام من جانب عدمه معناه سلب ضرورة الوجود ويعنى الامتناع واما الذى يعنى الجميع فهو مطلق الامكان يعنى سلب الضرورة عن أحد الطرفين الوجود وعدمه وكذا أفاد الحق التفاضلي (قوله فلا يتجه الخ) لان المراد بالامكان العام المقيد بمجانبة الوجود لا مطلقاً (قوله فلا يندرج تحته الواجب) لانه عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين. والواجب ضروري الوجود (قوله والحاصل) أي حاصل هذا البحث وفي جعل الاقسام الاولى المعدوم والموجود تعريض للمصنف بان الاتفاق ان قسمه هكذا لان هذا تقسيم الكلى باعتبار الوجود في الخارج فالعقل اليه في التقسيم أولى من النظر الى أحواله

الوجود لانه جملة مثالا لبعض أقسام الممكن وفيه انه ان أراد الامكان الخاص فلا يصح وان أراد الامكان العام دخل المتمتع فلا تصح للمقابلين واجب بان الامكان العام تارة يلاحظ من جانب الوجود وتارة يلاحظ من جانب عدمه وتارة يلاحظ من جانب أحدهما فإذا قيل البارى ممكن فان لوحظ الامكان من جانب الوجود لم يكن كفى وان لوحظ من جانب عدمه كان كفى وكذا ان لوحظ من جانب أحدهما لا يبينه وذلك لانه ان لوحظ من جانب الوجود كان المعنى عدمه ليس بواجب وهو صادق بالجواز والمستحيل واذا كان مستحيلاً كان الوجود واجباً وهو المعتد وان كان من طرف عدمه كان المعنى الوجود ليس بواجب فيصدق بوجود عدمه أو بجوازه وهو

كفر وان لوحظ واحداً لا يبينه فيتحقق بهذا وبهذا فيصدق بالكفر اذا علمت هذا فالشارح افراد
أضاف الامكان للوجود قد دخل فيه الواجب وقابل حينئذ المستحيل (قوله والاول كالبارى) أراد به واجب الوجود حتى يكون كلياً

(قوله أو غير متناهية) عدم التناهي يصدق بصورتين أحدهما عدم الوقوف على حد (٢٨٩) وإن كان الموقف عليه متناهياً

كسبح الجنة والثاني يطلق على أمور موجودة بالفعل لا تقف على حد وكلاهما مراد هنا فصفة الباري للوجود كناية وبدخل تحتها أفراد لا تنافي بلغنى الثاني والعالم عند الفلاسفة قديم فما مرت نفس إلا وقبلها نفس وهي غير متناهية بلغنى الأول وهذا كله على القول بعدم التناسخ أما أن قلنا بالتناسخ فإذا خرجت الروح من جسد استقلت لجسم آخر فهي موجودة بالفعل وتمثيل الشارح أنها موجودة بالنظر الثاني (قوله كالكوكب السيارة) هذا تمثيل للكوكب قول المصنف كالكوكب السيارة فهو مثال لأفراد الكلي لا لنفس الكلي (قوله إذا قلنا لحيوان مثلاً إلخ) ظاهره أن الحيوانات مقول له وليس كذلك بل هو مقول عليه ولذلك عدل الشارح عن ذلك إلى قوله إذا قلنا الحيوان إلخ (قوله هناك) هو أمور ثلاثة (فيه أن هنا أيضاً نسبة وخكا والحيوان من حيث أنه مروض للكليّة والكليّة

أفراده متناهية أو غير متناهية والأول كالكوكب السيارة فإنه كلي له أفراد منحصرة في الكوكب السبعة السيارة والثاني كالنفس الناطقة فإن أفرادها غير متناهية على مذهب بعض الفلاسفة » قال (الثاني إذا قلنا للحيوان مثلاً بأنه كلي فهناك أمور ثلاثة الحيوان من حيث هو هو وكونه كلياً والركب منهما والأول يسمى كلياً طبيعياً والثاني يسمى كلياً منطقياً والثالث يسمى كلياً عقلياً والكلي الطبيعي موجود في الخارج لأنه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود في الخارج وأما الكليان الآخران ففي وجودهما في الخارج خلاف النظر فيه خارج عن المنطق (أقول) إذا قلنا للحيوان مثلاً كلي فهناك أمور ثلاثة الحيوان من حيث هو هو ومفهوم الكلي من غير إشارة إلى مادة من المواد والحيوان الكلي وهو المجموع للركب منهما أي من الحيوان ويمكن الوجود فيه وأما موجود في الخارج غير متعدد الأفراد وهو أيضاً قسبان وأما موجود متعدد الأفراد وهو أيضاً قسبان فالتحصر أقسام الكلي في ستة (قوله كالكوكب السيارة وقوله كالنفس الناطقة) أقول هذان مثالان للكلي للتمثيل للأفراد وغير المتناهي الأفراد وما وقع في المتن من الكوكب السبعة السيارة والنفس الناطقة فتالان لأفراد الكليين المذكورين (قوله على مذهب بعض) أقول يعني على مذهب من قال بقدم العالم فإن النفوس المجردة عن الأبدان غير متناهية العدد عنده (قوله وهو أيضاً قسبان) أي مع إمكان غيره أوسع امتناعه (قوله وهو أيضاً قسبان) متناهي الأفراد وغير متناهية (قوله فالتحصر أقسام الكلي) أي أقسامه المتحققة في نفس الأمر ولنا مثل لكل قسم بمثال فلا يرد أن الكلي المعدوم الممكن يجوز أن يكون منحصراً في فرد مع امتناع غيره أولاً وإن يكون متعدد الأفراد المتناهية وغير المتناهية فإنه مجرد احتمال عقلي (قوله وما وقع إلخ) وإنما غير الأسلوب اعتناء ببيان التناهي وعدم التناهي (قوله من قال بقدم العالم) وعدم التناسخ أيضاً كرسطو فإنه إذا كان نوع الإنسان قديماً ويكون لكل بدن نفس يلزم أن يكون النفوس الناطقة المارقة عن الأبدان غير متناهية وأما عند أفلاطون الفاعل بقدم العالم مع التناسخ فإنه عنده متناهية فيانه قدس سره قال (قال إذا قلنا لحيوان مثلاً كلي) أشار بذلك إلى أن في المتن استدراكاً حيث قال إذا قلنا للحيوان بأنه كلي وإن صح ذلك باعتبار أن اللام كاللام في قوله تعالى ﴿ وقالت أخرجهن لأولهن ربنا هؤلاء أضلونا ﴾ أي عنهن وليست داخلة على المقول له كما في قلت لزيد كذا وإن دخول الباء في مقول القول لكونه بمعنى التكلم على مافي القاموس عن ابن الأثيري أنه يجيء بمعنى التكلم (قال فهناك أمور ثلاثة) أي في ما يتعلق به فرضنا فلا يرد أن هناك أموراً آخر كالحيوان المقيّد والعارض المقيّد والحكم والنسبة بينهما (قال ومفهوم الكلي) أي مفهوم الكلي الصادق على الحيوان صادق العارض على المروض على ما بينه عليه قولهم إذا قلنا لحيوان كلي ويرشد إليه ما سبق في كلامه قدس سره بقوله والحاصل إلخ وهذا المفهوم من حيث هو أو من حيث أنه يرضى له الكليّة أي من حيث اشتراكه بين الكلي المارض للإنسان والكلي العارض للنفس إلى غير ذلك على ما اختاره الشارح كلي طبيعي والكلي العارض له كلي منطقي ففي قولنا الكلي كلي أيضاً أمور ثلاثة مفهوم الكلي من حيث هو هو والكلي المارض المحمول عليه والمجموع المركب منهما وكذا

(٣٧ شروح الشمسية) من حيث أنه عارض وأحبب بأن المراد ما تلقى به الفرض ثلاثة فلا يفتني أن هنا أكثر (قوله ومفهوم الكلي من غير إشارة إلخ) أي كانت جنساً أو فصلاً أو نوعاً أو عرضاً تاماً (قوله وهو المجموع) أي الهيئة الاجتماعية

(قوله ظاهر) أي لانه نظري قوله فانه الخ تنبيه لادليل (قوله فانه لو كان الخ) وذلك لان مفهوم الانسان حيوان ناطق ك مفهوم البشر فتي تعقل أحدها (٢٩٠) تعقل الآخر ولا كذلك الحيوان والكلبي لما سيأتي له بيانه (قوله لو كان

الفهم من أحدهما) أي الحيوان أو الكلبي وهذا يدل على ان المراد لفظ الحيوان ولفظ الكلبي

فحينئذ يقدر في مدر العبارة مفهوم فقوله أمور ثلاثة الحيوان أي مفهوم الحيوان (قوله فانه لو كان المفهوم الخ) اثبات للمغايرة بين اثنين فقط وبقي المغايرة بين المجموع وأحدهما وسكت عنه لزومه لتغاير الافراد (قوله لزم من تعقل أحدهما) أي من تعقل مدلول أحدهما لان

المحدث عنه المفهوم كما علمت ولك ان لا تقدر شيئاً لكن تجعل الضمير ليس جارياً على الاحد السابق بل على مدلوله فان قات المفهوم شيء واحد وهو ما يعني من اللفظ ليفهم فما معنى التعبير بأحدهما وبالأخر الا ان يقال المغايرة باعتبار المفهوم من البقطين (قوله وليس كذلك) هذا بمنزلة استنباطية وحذف النتيجة فكانه قال لكن اللازم وهو لزوم تعقل أحدهما

تعقل الآخر باطل فبطل المقدم وهو كون مفهوم أحدهما عين مفهوم الآخر الذي هو التساوي (قوله مالا يمتنع فلاول الخ) أي شيء اعتياري لا يمتنع نفس تصور مفهومه أي تصور مصادقات مفهومه لان مفهوم الكلبي يدخل تحته الاستثناء وغيره من الكليات فقدم منع التصور اتما هو لمصادقاته

قالواول يسمى كليا طبيعيا لانه طبيعة من الطبايع أو لانه موجود في الطبيعة أي في الخارج والثاني كليا منطقيا لان المنطقي إنما يبحث عنه وما قاله المصنف ان الكلي المنطقي كونه كليا فيه مساهلة

يحمل على الحيوان وعلى غيره من المفومات التي تعرضها الكلية في الفصل (قوله قالاول الخ) أقول يعني مفهوم الحيوان من حيث هو هو كلي طبيعي قيل عليه اذا كان مفهوم الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا فعلى هذا القياس اذا قلت الحيوان جنس كان مفهوم الحيوان من حيث هو جنسا طبيعيا فلا فرق اذن بين مفهوم الكلي الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي فالصواب ان مفهوم الحيوان من حيث هو معروض لمفهوم الكلي أو صالح لكونه معروضا له كلي طبيعي ومن حيث هو معروض لمفهوم الجنس أو صالح لكونه معروضا له جنس طبيعي فقد اعتبر في الطبيعي صلاحية المعارض مع المعروض فلا اشكال حيث تناوذا اعتبر المعارض معه بطريق القيد دون الجزئية كالفي العقل فلا يلزم اتحاد الطبيعي والعقلي أيضا (قوله لان المنطقي إنما يبحث عنه) أقول يعني انه يأخذ مفهوم الكلي من حيث هو هو بلا إشارة الى مادة مخصوصة ويورد عليه أحكاما لتكون تلك الاحكام عامة شاملة

(قال قالاول الخ) تفرع على تصوير المفومات الثلاثة في مادة معينة بحكم كلي يعنى المفهوم الذي يصدق عليه مفهوم التكلي يسمى كليا طبيعيا ومفهوم الكلي المعارض له يسمى كليا منطقيا والجمع المركب من المعروض والمعارض يسمى كليا عقليا فحصل لكل واحد منها معنى محصلا متمازا عن الآخر وتندفع الوهم المعارض لبعض الظاهرين من ان الفرق بين مفهوم الحيوان ومفهوم الكلي لا يفيد ما هو المطلوب أعني تحصيل مفهوم الكلي الطبيعي الصادق على الحيوان وغيره (قوله فلا فرق اذن الخ) أي اذا كان الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا وجنسا طبيعيا أيضا كان مفهومها الطبيعي من حيث هي فيلزم عدم الفرق بينهما من حيث المفهوم بخلاف ما اذا اعتبر بشرط تعرض الكلية والجنسية في قول كون الحيوان فردا لما لا يوجب اتحادها بل بينهما فرق بالموهم والخصوص وهم (قوله فالصواب ان مفهوم الخ) هذا ما ذكره الشارح في شرح المطالع وقال انه منصوص في الشفاء وقال المحقق التنازائي وهذا ، صرح به في كلام المتقدمين والمتأخرين الا ان بعضهم صرحوا بالقيد وبعضهم تركوه وقال معنى قولهم الحيوان من حيث هو كلي طبيعي انه مع قطع النظر عن عوارض سوى الكلية وكذا الحال في الجنس الطبيعي وغيرها ومعنى قولهم الكلي الطبيعي موجود في الخارج ان الطبيعية التي يمرض لها الاشتراك في العقل موجودة في الخارج لانها مع انصافها بالكلية موجودة فيه لكن كلام المحقق الطوسي في شرح الاشارات صرح فيها هو المشهور حيث قال المدعي التي لا يمنع مفهوماتها عن وقوع الشبهة قد تؤخذ من حيث هي لا من حيث انها واحدة أو كثيرة أو كلية أو جزئية أو موجودة أو معدومة الى قوله فانها من حيث هي كذلك تسمى طبائع أعيان الموجودات وحقايقها وهي التي تسمى بالكلي الطبيعي الى آخره (قوله أو صالح الخ) كلمة أو للتخيير يعني أنت غير في اعتبار أحد القيدين لتحصيل الفرق بين مفهوم الكلي الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي وليست للتزديد أو التعميم (قال لانه طبيعة من الطبايع) أي حقيقة من حقائق أعيان الموجودات في الجملة ووجه التسمية لا يجب اطراده (قوله يعني انه يأخذ الخ) فليس معنى القصر انه يبحث عن مفهوم الكلي فنه حتى تكون المسئلة طبيعية بل معناه انه يبحث

(قوله لانه طبيعة) أي حقيقة من الحقائق أي موجود في الخارج أي في الطبيعة أي موجود في خارج الاعيان ولا تقل خارج الذهن وهذا أحد قولين وهذا ضعيف ومع ذلك وجوده في الخارج اما هو في بعض انفراد الكلي لان من الكلي ما يستحيل وجوده كشرىك الباري أو جائز ولم يوجد كالفناء وستعلم التحقيق (قوله لان المنطقي إنما يبحث عنه) أي لانه انما يبحث عن الشيء الصادق على كثيرين كان جنسا أو نوا أو عرشا عاما أو خاصة أو فصلا والكلي المنطقي كما تقدم أمر يعتبره الفصل لا نبوت له في الخارج (قوله وما قال المصنف ان الكلي الخ) أي ما قاله المصنف في تفسير الكلي المنطقي انه الكون كليا فيه مساهلة بخلاف ما قلناه في تفسيره من انه لا يمنع نفس تصور الخ فانه خال عن المساهلة

(قوله اذ الكلية) أي وهي الكون كلياً (قوله اتما هي مبدؤه) أي أصله الذي اشتق منه وأجيب بأنه أتى بهذا التفسير للإشارة إلى ان منشأ الوصف اتما أتت من مبدئه فهو تفسير لغرض التسمية وان كان فيه مساهلة (قوله لعدم تحققه) الا في العقل لان المركب من الموجود في الخارج والمعلوم فيه معدوم فيه (قوله واتما قال الحيوان الخ) اعلم ان الموضوع اما حيوان أو انسان أو ناطق أو غير ذلك من باقي الكليات والمحمول اما كلي أو جنسي أو فصل أو نوع أو عرض عام أو خاصة فقول المصنف مثلاً لا يدخل ما كان من جانب الموضوع مثل حيوان كناطق وضاحك ومائتي وانسان وما كان من جانب المحمول مثل كلي كجنس وفصل وعرض عام وخاصة ونوع اذا علمت هذا فكان للشارح ان يقول واتما قال الحيوان الكلي مثلاً لان القصور لازم على الاقتصار على الحيوان (٢٩٢) والكلي وكان الاولى للمصنف تأخير لفظة مثلاً (قوله لا يختص بالحيوان) هذا

اذ الكلية اتما هي مبدؤه والتالكلي عقلاً لعدم تحققه الا في العقل واتما قال الحيوان مثلاً لان اعتبار هذه الاور الثلاثة لا يختص بالحيوان ولا بمفهوم الكلي بل يتناول سائر الماهيات ومفهومات الكليات حتى اذا قلنا الانسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي ونوع منطقي ونوع عقلي وكذلك في الجنس والفصل وغيرهما والكلي الطبيعي موجود في الخارج .

لجميع ما يصدق عليه مفهوم الكلي (قوله اذ الكلية اتما هي مبدؤه) أقول أي مبدأ الكلي وأراد بالبداء المشتق منه فان نسبة الكلية الى الكلي كنسبة الغرب والضاربة الى الضارب (قوله والكلي الطبيعي موجود في الخارج) أقول أي قد يكون موجوداً فيه لا ان كل كلى طبيعي موجود في الخارج اذ من الكليات الطبيعة ما هو متمتع الوجود كشريك الباري وما هو مدرم يمكن كالتنفاء

عنه من غير ان ينسب الى مادة من المواد (قوله أراد بالبداء المشتق منه) لا العلة بان يراد ان الانصاف بالكلية علة لحل الكلي عليه لان الكلام في مفهوم الكلي لا في الحل والانصاف (قوله فان نسبة الكلية الخ) لما كان في كون الكلية مشتقاً منه والكلي مشتقاً خفاه ازاله بانها بمنزلة المشتق منه والمشتق لكونها بمعنى المصدر واسم الفاعل (قال لعدم تحققه) أي هذا المفهوم الا في العقل لان التركيب من المعروض والمعارض عقلي صرف سواء قلنا بوجود ما يصدق عليه في الخارج لكون المعروض والمعارض موجودين في الخارج كالابيض أو قلنا بعدمه لعدم كون المعارض موجوداً (قال ولا بمفهوم الكلي) هذا بيان زائد على ما استفاد من المتن فان لفظ مثلاً فيه متعلق بالحيوان فقط لا بمجموع الحيوان كلي لان الفصل منقسم في مباحث الكلي ولذا قدم انظر مثلاً على انه كلي (قوله أي قد يكون موجوداً فيه) وهو اذا كان ذاتياً لما تحته وما تحته موجوداً فيه (قال والكلي الطبيعي موجود في الخارج) أي حقيقة لا يجوزنا بمعنى ان فرد موجود فيه على ما ذهب اليه المتأخرون كالشارح ومن تبعه

ناظر للموضوع والمفهوم الكلي ناظر للمحمول (قوله بل يتناول سائر الماهيات) ناظر لجانب الموضوع (قوله ومفهومات الكليات) ناظر لجانب المحمول (قوله حتى اذا قلنا الخ) الاوضح ان يورد الكلي على جميع الكليات والجنس على ما يليق به وكذا الفصل وغيره لان المقام مقامان فيورد الكلي على جميع الجنس ثم الجنس والفصل وغيرهما والشارح لفق لان الانسان من جانب الموضوع ونوع من جهة المحمول ثم ان التحصل من كلامه ان الحيوان

يحمل عليه الكلي والجنس فيقتضى اتحاد الكلية والجنسية وان الكلي هو الجنس والجنس هو الكلي وهو الحيوان من حيث هو وليس كذلك لان الحيوان من حيث هو هو كلي طبيعي وهو الجنس والكلي كلي منطقي فالصواب ان يلاحظ ان الحيوان من حيث انه تعرض له الكلية كلي ومن حيث انه تعرض له الجنسية جنسي فتعابراً فان قلت يلزم عليه اتحاد الطبيعي مع العقلي فالجواب ان الكلية في الطبيعي قيد وفي العقلي جزء (قوله والكلي الطبيعي موجود في الخارج) أي حقيقة لا يجوزنا بمعنى ان فرد موجود فيه على ما ذهب اليه المتأخرون كالشارح ومن تبعه قاله عبد الحكيم (قوله موجود في الخارج) أي خارج الاعيان وليس هذا في جميع الكلي الطبيعي لان منه ما هو متمتع وما هو ممكن غير موجود كالتنفاء

(قوله لان هذا الحيوان) أي الجزئي المشار اليه بالاشارة الحسية ثم ان طريق الاستدلال على وجود الكلبي الطبيعي ان يؤتي بالحيوان الكلبي ويجعل موضوعا ويحمل عليه قولنا جزء من هذا الحيوان الموجود (٢٩٣) ويؤتي بكبرى وهي جزء

الموجود موجود كما فعل
المشارج لكن الكبرى
فيه متنوعة لان قولنا جزء
الموجود موجود فرع
عن ثبوت الوجود له وهو
عين الدعوى وأخذ
الدعوى في الدليل صادرة
وكذلك الصغرى متنوعة
لانه لو كان جزءا له لزم
ان يحمل الشخص الواحد
في أمكنة متعددة لان
النرض ان الكلبي مشخص
موجود في الخارج راعي
بالبصر وهو موجود في
زيد وعمر والحقني المكان
والاوصاف فيلزم انه
موجود في الشرق وفي
الغرب وأنه أبيض وأسود
وأنه طويل وقصير وهذا
باطل فلذا كان التحقيق
ان الكلبي الطبيعي أمر
اعتباري لا وجود له في
الخارج وأما قولهم في
تعريف زيد مثلا انه حيوان
ناتق فهو تعريف لامهية
الاعتبارية لانه لا ماهية الحقيقية
لان الماهية الحقيقية التي
لها افراد خارجية ولا
افراد لامهية في الخارج
واذا علمت ان كلا من

لان هذا الحيوان موجود والحيوان جزء من هذا الحيوان الموجود وجزء الموجود موجود
فالحيوان موجود وهو الكلبي الطبيعي وأما الكليان الآخران أي الكلبي المنطقي والكلبي العقلي
(قال لان هذا الحيوان) أي الحيوان الجزئي المحسوس مع قطع النظر عن كونه عبارة عن الحيوان
المرض للشخص أو عن مجموعهما (قال والحيوان جزء منه) لانا نعلم بالضرورة ان اطلاق الحيوان
على أشخاصه ليس كاطلاق لفظ العين على معانيه ولا كاطلاق الالبيض على الجسم حيث يحتاج الى ملاحظة
أمر يخرج عنه بل يحزم بأنه مقوم به ولا تعني بالجزء الا ما يتقوم به الشيء ولا يمكن تحصيل ماهيته بدون
كاملته فانه لا يتقوم ولا يحصل بدون الخط والمسطح مع قطع النظر عن وجوده وعدمه ولا شك ان
ما يتقوم به الموجود يجب ان يكون موجودا وخلاصة انه لا شك ان بعض الأشخاص يشارك بعضا آخر
دون بعض في أمر مع قطع النظر عن الوجود وما يتبعه من العوارض فذلك الأمر المشترك يتقوم به تلك
الأشخاص في حد ذاتها ولا بد من وجوده أيما وجدت والا لم تكن مقومة به فاندفع الاعتراض
الذي تلقته الفصول بالة بول وهو انه ان أريد انه جزء في الخارج فمتنوع به هو أول المستلزمة وان أريد انه
جزء له في الذهن فلا سلم ان الجزء الذهني له وجود خارجي يجب ان يكون موجودا في الخارج وذلك
لان الجزء ما يتقوم به الشيء ولا تعلق له بالخارج والذهن بل يتقوم به الماهية مع قطع النظر عن
الوجود والدم نعلم انه ينقسم الى خارجي أي غير محمول عليه وذهن أي محمول عليه بحسب اختلاف
اعتباره بشرط لاشي ولا بشرط شيء على ما حقق في موضعه ولو كان بينها اختلاف بالذات لزم
ان يكون لشي واحد ماهيتان أو يكون اطلاق الجزء على أحدهما مجرد اصطلاح كما قال المتأخرون
من ان الأشخاص هويات بسيطة في الخارج يتنوع العقل منها بحسب تبه المشاركات والمباينات أمورا
كلية الا ان ما ينزع من ذاتها يسمى جزءا وذاتيا وما ينزع منه بملاحظة أمر خارج عنه يسمى
عرضيا كالوجود فانه ينزع بملاحظة ترتب الآثار المطلوبة عن الشيء ويشهد على وجوده ما اتفقوا
عليه من ان الماهيات اذا لم يكن تشخصها نفسها لا بد له من علة اما نفسها فينحصر نوعها في فرد أولا
فيعمل بموادها واعراض تكتسب بها فان الاحتياج في الانصاف بالشخص الى العلة يقتضي ان
يكون الانصاف به خارجا فهو يقتضي وجود الموصوف في الخارج ولا غبار على هذا المطلب الا
ما قالوا من انه لو كان موجودا فلما بوجود الفرد فيلزم قيام وجود واحد بامر وما بوجود متناهي
له فلا يصح الحمل وان كل موجود في الخارج فهو مشخص بالبداهة وهذا هو الذي قدم الى الحكم
بامتناع وجوده وقد أجيب عن الاول بما لا يحمل المقام ليراده وتحقيقه وإثباتي حكم وهي كيف لا
والتفتيش المذكور راق الى وجود أمر مشترك والى ما ذكرنا من التحقيق أشار الشيخ الرئيس
في الاشارات بقوله تنبيه قد يغلب على أوهم الناس ان الوجود هو المحسوس وان الماهية الحس
مبجهره ففرض وجوده محال الخ (قال واما الكليان) لا يخفى ان مفهوم الكلبي قدر مشترك بين
الفهمات الثلاثة عارض لها كما تدل عليه أساؤه فاقيل ان تنبئه من قيل تنبيه اللفظ المشترك وهم

حيوان وناتق لا وجود له خارجا وأنه مباين لزيد ليكون محله على زيد مثل حمل قائم عليه ولا منافاة أصلا وما يدل على
ان الكلبي الطبيعي لا وجود له انه من ما صدقات الكلبي المنطقي وقد قالوا بعدم وجوده في الخارج الأعلى قول الفلاسفة
القائلين بوجود الامور الاعتبارية في الخارج كالاوه والنوبة

(قوله فني وجودها في الخارج خلاف) مبنى ذلك الخلاف هل الامور الاعتبارية موجودة في الخارج أم لا ثم ان ظاهر كلام الشارح كالصنف عدم وجود الخلاف في وجود الكلي الطبيعي مع ان الحق كما علمت عدم وجوده كغيره من السكليات الا ان يقال ان القول بوجوده متقدم فقبل غيره كالعدم (قوله والنظر في ذلك) أي البحث عنه وهذا سؤال حاصله ان البحث عن وجود الكلي الطبيعي خارج عن الصناعة مثل السكليات المطلق والعقلي فلا وجه لذكره وقوله وهذا مشترك أي والنظر في الوجود والبحث عنه مشترك وقوله فلا وجه ليراده أي لا يراد الكلي الطبيعي أي لا يراد كونه موجوداً في الخارج (قوله عن الصناعة) أي الصناعة الحقيقية لانه يبحث عن أحوال الموجودات (قوله من حيث انه موجود) أي لا من حيث صدقه على كثيرين وعدم صدقه (٢٩٤) (قوله فلا وجه ليراده الخ) أجيب بان وجود الطبيعي متوقف على أدنى اشارة وهو

فني وجودها في الخارج خلاف والنظر في ذلك خارج عن الصناعة لانه من مسائل الحكمة الالهية الباحثة عن أحوال الموجود من حيث انه موجود وهذا مشترك بينهما وبين الكلي الطبيعي فلا وجه ليراده هنا واحالهما على علم آخر قال
(الثالث السكليات متساويان ان صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر كالالسان والناطق وبينهما عموم وخصوص مطلق ان صدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان والانسان وبينهما عموم وخصوص من وجه ان صدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فقط كالحيوان والابيض ومتباينان ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر كالانسان والفرس)

(أقول) النسب بين السكليات منحصرة في أربعة * التساوى والعموم والخصوص المطلق والعموم (قوله وهذا مشترك) أقول يريد به ان البحث عن وجود الكلي الطبيعي أيضاً خارج عن الفن بل هو من مسائل الحكمة الالهية (قوله فلا وجه) أقول قيل عليه الوجه ان بيان وجود الكلي الطبيعي يكفيه أدنى اشارة مع ان معرفة وجوده نافسة في الامثلة الموضحة لقواعد الفن بخلاف الباقيين اذ هناك يطول الكلام ولا نفع فذلك استحسن إيراد الاول وترك الاخيرين

(قال خارج عن الصناعة) لانها باحثة عماله دخل في الاتصال (قال من حيث انه موجود) أي مع قطع النظر عن خصوصية زائدة على كونه موجوداً (قوله يريد) يعني ان المشار اليه بقوله هذا مجموع ما فهم من الكلام السابق من خروجه عن الصناعة وكونه وظيفة الحكمة الالهية (قال النسب بين السكليات الخ) هذه النسب من مقولة الاضافة وحقيقتها النسبة المتكررة أي نسبة تمقل بالقياس الى نسبة أخرى معقولة بالقياس الى الاولى فاذا اعتبرت من حيث انها رابطة بين الطرفين من غير اعتبار حقوقها باحدهما وتخصيها به يقال النسبة بين الشئيين كذا وبهذا الاعتبار واحدة اما بالتوهم

ما تقدم بخلاف غيره فانه يتوقف على أمور كثيرة وأيضاً الطبيعي له نفع كثير في قواعد الفن فاذا قيل الجنس يقدم على الفصل فيمثل لذلك بالحيوان الناطق (قوله النسب بين السكليات الخ) ليس المراد ان كل كليات بينهما نسب أربع لان ذلك مستحيل وكذا لا يمتثل ذلك بين كلي أسلا وأنى بالطرف وهو بين اشارة الى ذلك أي انحصار النسب في الأربع إنما هو باعتبار البنية لا بالنظر للاطراف والا فقد زيد مثلا اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه * أحدهما أعم والآخر

أخص فهذان نسبان والتساويان يقال فيما الناطق مساو للانسان والانسان مساو للناطق وهكذا فتكون النسب والخصوص ثمانية لا أربعة ثم ان هذه النسب الأربع تارة تكون النسبة منها المتباعدة في الين واحدة بالتوهم وهو ما عبر عنها بلفظ واحد كالتساوي بمعنى ان تحتها افراداً وتارة تكون واحدة بالجنس بمعنى ان تحتها أنواعاً وهي ما عبر عنها بلفظين كالعموم والخصوص فكل من العموم والخصوص نوع داخل تحتها (قوله المطلق) راجع لكل من العموم والخصوص أي أعم في جميع الحالات وأخص في جميع الحالات وكذا قوله من وجه راجع للطرفين أي أعم من جهة وأخص من جهة فان قلت الا لا يمكن واللاشيء ليس بينهما التساوي ولا العموم والخصوص الوجهي ولا المطلق اذ لا يصدقان على شيء في الذهن ولا في الخارج ولا يصدق عليهما الا تعريف المتباينين والمتباينين بين قبضتهما التباين الجزئي والتباين واللا يمكن بين قبضتهما التساوي فتد انتقض تعريف المتباينين وأجيب بان هذه النسب الأربع إنما هي بين السكليات الصادقة في نفس الامر لا في الامور الفرضية ولا شيء ولا يمكن

والخصوص من وجه والتباين * وذلك لان السكالي اذا نسب الى كلّي آخر قاما ان يصدق على شيء واحد أو لم يصدقا فان لم يصدقا على شيء أصلا فهما متباينان كالإنسان والفرس فانه لا يصدق الإنسان على شيء من أفراد الفرس وبالعكس وان صدقا على شيء فلا يخلو اما ان يصدق كل منهما

(قوله فان لم يصدقا على شيء أصلا فهما متباينان) أقول اعترض عليه بان اللاشئى واللا يمكن بالامكان العام لا يصدقان على شيء أصلا لا في الخارج ولا في الذهن فان جملا متباينين وجب ان يكون بينهما تقيضهما نبين جزئي على ماسائي وهو باطل لان الشئى والممكن العام متساويان وان لم يجمعا من التباينين فقد دخل في تعريفها ما ليس منها واجب تخصيص الدعوى بالسكاليات

وبعبارة عنها بلفظ واحد كالأخوة والجوار والتساوى والتباين واما بالجنس فيعبّر عنها بمجموع النظيرين كالأبوة والبنوة والقرب والبعد والعموم والخصوص وعلى كلا التقديرين توجب انصاف كل من الطرفين بفرد منها موافق للآخر أو يخالف فالتسوية بين السكاليين الواحد بمجموع التساوي والتباين أو بالجنس كالعموم والخصوص مطلقاً أو من وجه أربع واعتبار قيامها بالطرفين ثمان قائم ولا تصح الى قول من قال العموم والخصوص للمطابق نسبتان عدداً واحدة لعدم انفكاك احدهما عن الاخرى فانه وهم لا طراده في جميع الإضافات فيجوز ان يعد الأبوة والبنوة نسبة واحدة وبما حررنا لك اندفع ما قيل ان العموم والخصوص اما لمجموع الطرفين فينبى ان يصح اطلاق اسم العام والخاص على المجموع واما صفة لاحد الطرفين فينبى ان يطلق عليه اسم الخاص والعام (قال اذا نسب) ظرف للحكم بأحد الأمرين أعني الصدق وعدم الصدق لا لنفسهما فلا يرد ان انصاف السكاليين بالنسب ثابت سواء نسب السكالي الى كلّي آخر أو لا (قوله بان اللاشئى واللا يمكن) واما اذا كان أحدهما من السكاليات الفرضية نحو اللاشئى والانسان فهما داخلان في التباينين وبين تقيضهما أعني الشئى واللا انسان عموم وخصوص من وجه لصدق الشئى بدونه في الانسان واللا انسان بدونه في اللاشئى واجتماعهما في الفرس وقس على ذلك اللاشئى والبارى فلها جنس مادة النقض بالسكاليات الفرضية (قوله وأجيب الخ) قال المحقق الفتازي لا يقال المعبر في مفهوم النسب الصدق بحسب امكان الفرض والتقدير والقيضان لسكونهما كليين يمكن للعقل ان يفرض كلا منهما صادقا على كل ما يصدق عليه الاخر فيكونان متساويين لانا نقول لو لم يكن للمعبر في مفهوم النسب الصدق في نفس الامر لم يضبط لانه يمكن للعقل ان يفرض صدق أحد المتباينين على عين الاخر وصدق أحد المتساويين على غير الاخر وصدق الخاص على غير أفراد العام وان كان ذلك المفروض محالاً بل الجواب ان التقيض لسكونهما كليين لا بد لهما من صورة حاصلة في العقل وهي لاشئى بلذات وشئى من حيث انه صورة حاصلة في العقل فيصدق عليه الامر ان المتناقضان حتى ان اللاممكن التصور صادق على شيء في الذهن ولا تناقض لتباين جهتي الإيجاب والسلب والصدق ههنا لا يكون كما في القضايا حتى لا يشتر في الموضوع نفس للمفهوم انتهى وحاصله ادناهما في المتساويين لكن انما يتم لو فسر التساوي بصدق كل منهما على الآخر واما على ما فسر من صدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر فلا كلام لا يخفى على ان قوله وهي لاشئى بلذات ممنوع لان مفهوم اللاشئى شيء وانما اللاشئى ما فرض صدقه عليه فتدبر (قوله بتخصيص الدعوى) لم يرض بأرجاع

بالامكان العام لا يصدقان على شيء في نفس الامر ففوله فرجع التباين أي من الطرفين (قوله فاما ان يصدقا الخ) ظاهره ان الصدق على شيء لا يتحقق الا عند وجود النسبة وليس كذلك لان الصدق وجود مطلقا وجدت نسبة أم لا واجب بان المراد قاما ان يحكم بالصدق الخ فالوجود عند النسبة انما هو الحكم لا الصدق بالفعل (قوله فان لم يصدقا على شيء الخ) أي بان لم يجمعا فيه كالإنسان والفرس (قوله اما ان يصدق كل منهما) أي بان يحصل وقوله أولا يصدق صادق بصورتين انتهاء الصدق من الطرفين أو من أحدهما والاولى العموم والخصوص الوجيه والثانية المطلق

على كل ما يصدق عليه الآخر أولاً يصدق فإن صدقاً فيما متساويان كالإنسان والناطق فإن كل ما يصدق عليه الإنسان يصدق عليه الناطق وبالعكس وإن لم يصدق قأما ان يصدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس أولاً يصدق فإن صدق كان بينهما عموم وخصوص مطلق والصادق على كل ما صدق عليه الآخر أعم مطلقاً والآخر أضخص مطلقاً كالإنسان والحيوان فإن كل إنسان حيوان وليس كل حيوان إنساناً وإن لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه وكل واحد منهما أعم من الآخر من وجه وأخص من وجه فلهما لا صدقاً على شيء ولم يصدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر كان هناك ثلاث صور أحدها ما يجتمعان فيها على الصدق والثانية ما يصدق فيها هنادون ذلك والثالثة ما يصدق فيها ذلك دون هذا كالحیوان والابيض فلهما يصدقان مما على الحيوان الابيض ويصدق الحيوان دون الابيض على الحيوان الاسود وبالعكس في الجماد الابيض فيكون كل واحد منهما شاملاً للآخر وغيره فالحيوان شامل للابيض وغير الابيض والابيض شامل

(قوله كالإنسان والناطق)
صحة الحمل في هذا باعتبار
اختلاف المقنوم

الصادقة في نفس الامر على شيء أو أشياء أو التي يمكن صدقها كذلك فيخرج السكليات الفرضية التي يمتنع صدقها في نفس الامر على شيء من الأشياء خارجاً وهذا فكله قبل الدليان اللذان يصدق كل منهما على شيء بحسب نفس الامر ينحصران في الاقسام الاربعة وتعميم القواعد انما يجب بحسب الطاقة البشرية وبحسب الاغراض المطلوبة من الفن ولاغرض للنطقي في السكليات الفرضية بل في السكليات للموجودة أصالة أو الصادقة في نفس الامر على شيء تبعاً ولا يمكن أيضاً إدراجها في هذه الاقسام مع رعاية تلك الاحكام (قوله فإن صدقاً فيما متساويان) أقول المغتبر فيها صدق كل منهما على جميع افراد الآخر ولا يلزم من ذلك ان يصدقاً معاً في زمان واحد فإن التام والمستيقظ متساويان مع امتناع اجتماعهما في زمان واحد وربما يقال التساوي انما هو بين التام في الجملة

التي في قوله لم يصدق على شيء واحد الى قيد الوحدة مع بقاء الصدق واخراجها عن تعريف التباين لانه يخل بانحصار النسب في الاربعة (قوله أو التي يمكن صدقها الى آخره) كلمة أو للتخيير لا للتريد أو التعميم (قوله بل في السكليات الى آخره) أي بل غرضهم أصالة في السكليات للموجودة وتبعاً في الامور الصادقة على شيء لان المطلق آة دون للحكمة الباحثة عن أحوال الاعيان الخارجية على وجه كلي فموضوعات مسائلها ومحولاتها اماذاتيات مالايعان فهو كليات موجودة أو عوارض صادقة عليها في نفس الامر كالامور العامة وما ليس شيئاً منهما فلا غرض للنطقي في البحث عن أحواله فقوله أصالة وتبعاً متعلق بالعرض ومن لم يفهم وقع في حيص بيص (قوله ولا يمكن الى آخره) يعني لو أمكن إدراجها لعم كما عم تعريف السكلي وادرجت فيه وإن لم يتعلق الغرض بها (قوله مع رعاية تلك الاحكام) أي الاحكام الآتية للتقيضين (قوله في زمان واحد) تيسير للسمية لدفع ان يحمل على مجرد الاجتماع في الصدق (قوله فإن التام والمستيقظ متساويان) في الصراح الاستيقاظ بيدار شدن از خواب فا قيل يجوز أن يتولد على الاستيقاظ ولا يصير ثاماً بل يموت مع عدم الاتصاف بالثوم فلا يصدق كل مستيقظ تام وهم منشأ عدم اطلاع على معنى الاستيقاظ (قوله انما هو بين التام في الجملة) أي في وقت ما (قال أعم مطلقاً) أي عموماً مطلقاً غير مقيد بوجه دون وجه

(قوله فرجع التباين إلخ)

بأن يقال لاشئ من الانسان
يفرس ولا شئ من
الفرس بانسان فقوله فرجع
التباين أي من الطرفين
(قوله والتساوي إلخ)
بأن يقال كل انسان ناطق
وكل ناطق انسان فهذان
قضيتان والثانية ضرورية
ويزعم أنها فعلية وأما
الاولى فإن لوحظ الفعل
فيها فطلقة عامة وإن
لوحظ الثبوت بالقوة كانت
ضرورية ويزعم أنها فعلية
والامكان الصادق بعدم
الوجوب ليس مراداً هنا
فقولهم المتساويان يرجعان
إلى كليتين أي مطلقتين
عامةين وهما يخامعان
الضرورة وقد يفردان كما
يأتي توضيحه (قوله إلى
سالبين جزئيين وموجبة
جزئية بأن يقال بعض
الابيض حيوان وبعض
الحيوان ابيض ففي الحقيقة
يرجعان إلى موجبتين
جزئيتين وتقول في الاول
بعض الحيوان ليس ابيض
وبعض الابيض ليس بحيوان
ولا تكتفي للأفراد بالنسبة
للموجبة الجزئية دون
السلب الجزئي ولذا نجد
في بعض النسخ وموجبتين
جزئيتين

للحيوان وغير الحيوان فاعتبار أن كل واحد منهما شامل للآخر وغيره يكون أعظمه ولبعضه أنه
مشمول له يكون أحص منه فرجع التباين إلى سالبين كليتين من الطرفين كقولنا لاشئ مما هو
انسان فهو فرس ولا شئ مما هو فرس فهو انسان والتساوي إلى موجبتين كليتين كقولنا كل ماهو
انسان فهو ناطق وكل ماهو ناطق فهو انسان والعموم المطلق إلى موجبة كلية من أحد الطرفين
وسالبة جزئية من الطرف الآخر كقولنا ما هو انسان فهو حيوان وليس بعض ماهو حيوان فهو
انسان والعموم من وجه إلى سالبين جزئيتين وموجبة جزئية كقولنا بعض ماهو حيوان هو
ابيض وليس بعض ماهو حيوان هو ابيض وليس بعض ماهو ابيض هو حيوان وإنما اعتبرت
النسب بين الكليتين دون المفهومين لأن المفهومين إما كليان أو جزئيان أو كلي وجزئي والنسب
والمستيقظ في الجملة فالتأني في حال نومه يصدق عليه أنه مستيقظ في الجملة وإن لم يصدق عليه أنه
مستيقظ في حال النوم وكذا المستيقظ يصدق عليه في حال يقظته أنه نائم في الجملة فالتساويان
يصدق كل منهما على جميع افراد الآخر في زمان صدق الآخر عليه وقس على ذلك الصدق المتعبر
في العموم مطلقا والعموم من وجه (قوله وإنما اعتبرت النسب بين الكليتين) أقول يعني ان
الكليتين تحقق بينهما النسب الاربع على معنى انه يوجد كليان مخصوصان بينهما تباين وكليان آخران
بينهما تساوي وعلى هذا فقد تحقق في الكليتين مطلقا الاقسام الاربعه وأما الكل والجزئي

(قوله وفس على ذلك إلخ) فلا بد أن يصدق العام على جميع افراد الخاص بالاطلاق العام وحيث
لا يكون تحقق العام نفسه لازماً للخاص بل صدقه بالاطلاق لازم لتحققه ولا يكون نفي العام مستلزماً
لنفي الخاص بل نفي صدقه بالاطلاق مستلزماً لنفي الخاص وإعلان المراد بقولهم في تعريف المتساويين
أن يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخران لا يخرج ما يصدق عليه أحدهما عن الآخر كقوله
العلماء الثلاثة جميعهم يتوقف عليه الشيء سواء تمدد ما صدق عليه أولاً فدخل فيها الكليتان المتخصصتان
في فرد واحد كالواجب بالذات والقديم بالذات وكذا الخالف في العموم فدخل في العام والخاص الواجب
بالذات والقديم بالذات والقديم بالزمان (قال فرجع التباين إلى آخره) مصدر مبني وليس بمنا ما يرجع
إليه أي ما يجب أن يتحقق حتى يتحقق التباين على ما فهم لكونه مستملاً إلى ولعدم كونه مما يتوقف
عليه التباين ثم رجوع التباين في الكليتين إلى سالبين كليتين لا يقتضي أن لا يتحقق التباين بدونهما فلا
يتأني ذلك ما سبق من تحقق التباين بين الجزئيين وبين الجزئي والكلية الغير الصادق عليه كما تتركب
السالبتان من المفهومين اللذين لم يصدق شيء منهما أو واحد منهما قطعاً على أمر مع عدم التباين بينهما
لأن الصدق على أمر معتبر في النسب كما مر (قال إلى سالبين كليتين من الطرفين) حائتين لا إلى
ضروريتين ومن الطرفين يتعلق بالسالبين معناه حاصلتين من سلب الطرفين أي كل واحد من
الآخر على حذف المضاف وكذا قوله من أحد الطرفين أي إيجاب أحد الطرفين وقوله من
الآخر أي من سلب الآخر قوماً ما قيل من أن قوله من الطرفين بمعنى الناشئتين من الطرفين
لأن منشأ القضية الموضوع والقضية لبيانها فتكلف كما أن تفسيره بالركبتين من الطرفين غير جاز
في قوله من أحد الطرفين (قال إلى موجبتين كليتين) أي مطلقتين عامتين كما عرفت في التأني
والمستيقظ (قوله على معنى إلى آخره) لأعلى معنى أن كل كليتين تحقق النسب الاربع بينهما

الاربع لتحقيق في القسمين الآخرين * اما الجزئيان فلانها لا يكونان المتباينين واما الجزئي
والكلّي فلان الجزئي ان كان جزئياً لذلك الكلّي يكون أخص منه مطلقاً وان لم يكن جزئياً له
يكون مبايناً له * قال

(وتقيض المتساويين متساويان والاصدق أحدهما على ما بعض ما كذب عليه الآخر فيصدق أحد المتساويين
على ما كذب عليه الآخر وهو محال وتقيض الاعم من شيء مطلقاً أخص من تقيض الاخص
مطلقاً لصدق تقيض الاخص على كل ما يصدق عليه تقيض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه
لولا ذلك لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه تقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص
بدون الاعم وانه محال واما الثاني فلانه لولا ذلك لصدق لصدق تقيض الاعم على كل ما يصدق عليه تقيض
الاخص وذلك مستلزم لصدق الاخص على كل الاعم وهو محال والاعم من شيء من وجهه
ليس بين تقيضيهما عموم أصلاً لتحقيق مثل هذا العموم بين الاعم مطلقاً وتقيض الاخص مع التباين
الكلّي بين تقيض الاعم مطلقاً وعين الاخص وتقيض المتباينين متباينان تبايناً جزئياً لانها ان لم
يصدقاً معاً أصلاً على شيء كاللا وجود لالا عدم كان بينهما تبين كلي وان صدقاً معاً كاللا انسان
واللا فرس كان بينهما تبين جزئي ضرورة صدق أحد المتباينين مع تقيض الآخر فقط فالتباين
الجزئي لازم جزماً)

فلا يوجد فيها الا قسمان فقط وفي الجزئين الا قسم واحد فلو قال المفهومان المتساويان الى آخر
التقسيم لربما توهم جريان جميع هذه الاقسام الاربعة في كل واحد من الاقسام الثلاثة فلما قال الكلّيان
علم ان ليس حال القسمين الآخرين كذلك والا لكان التخصيص لوقاً فان قلت قد علم بما ذكر
عدم جريان النسب الاربعة فيها لكن لم يعلم ماذا فيها من تلك النسب قلت يعلم ذلك بالمقايسة
بأدنى التفات على أن المقصود الاصلي معرفة أحوال النسب الكلّيات بعضها الى بعض (قوله
فلانها لا يكونان المتباينين) أقول فان قلت هذا الضاحك وهذا الكاتب جزئيان متصادقان
فلا يكونان متباينين قلت ان كان المشار اليه بهذا الضاحك زبداً مثلاً وبهذا الكاتب عمرأ فهاك
جزئيان متباينان وان كان المشار اليه بهما زبداً مثلاً فليس هناك الا جزئي حقيقي واحد هو ذات

(قوله فلا يوجد فيها الا قسمان الى آخره) هذا مبني على ان الجزئي الحقيقي مقول على واحد كما اختاره
الشارح اما على تحقيقه قدس سره فلا متنازع حمله لا يحقق شيء من النسب الاربعة في الصورتين (قوله
فلو قال المفهومان الى آخره) تقريره قدس سره هذا التوهم على وجود النسب الاربعة في الصورتين
الكلّيين يدل على ان منشأ التوهم خصوص هذا التقسيم بناء على ان بعض ما تحتته كذلك فلا
يرد ان هذا التوهم ضعيف لان تقسيم الشيء لا يكون لجزئيه في كل ما تحتته وليس أكثرها بل لا يكاد
يوجد مثله (قوله لكان التخصيص لوقاً) وكون البحث عن الكلّي مقصوداً بالذات لا يقتضي
التخصيص لان الاصل في القواعد العموم (قوله بأدنى التفات) أي بعد العلم بحقيقة الاقسام الاربعة
يعلم النسبة بينهما بأدنى التفات (قوله على ان المقصود الى آخره) يعني لو لم يعلم ماذا فيها فلا
ضرر (قوله قلت الى آخره) خلاصته منع تصادقهما على تقدير تعدد المشار اليه ومنع كونهما
جزئيين على تقدير وحدته والظاهر ان ذكر الشق الاول لجرد الاستظهار اذ لا يذهب الوهم الى

(قوله فلانها لا يكونان
المتباينين) سواء أخذنا
نوعاً كزبد وبر أو اخْتَلَفَا
كهذا الانسان وهذا الحمار
فان قلت هذا الضاحك
وهذا الكاتب جزئيان
ولا يتأني بينهما تبين
فالجواب انه ان كان المقصد
الإشارة الى زيد وعمرو
فتبائنان وان كان المقصد
الى شيء واحد فلا يعقل
تبائنان اذ موضوعه في
شيئين فان قلت الإشارة
اليه باعتبار الكاتب غيرها
باعتبار الضاحك قلت ان
التعدد الاعتباري لا يفتقر له

(قوله ونقيضا المتساويين متساويان) أي فتوئك لا تطلق مساوئلا انسان (قوله أي (٢٩٩)) يصدق كل الخ) أي بحيث

تقول كل لا انسان هو

لا تطلق أي كل فرد فرد

انتقت عنه الانسانية

موصوف بعدم التعلق

والدليل على ذلك ان تقول

للم يصدق ما قلنا لصدق

النقيض والنقيض مستلزم

لنقضه أخرى وتلك لهضية

مستلزمة لاخرى وهي

بديهية البطلان بفعل

مازومها بفعل مازوم المازوم

وهو النقيض ثبت حينئذ

المدعي مثلا كل لا انسان

لا تطلق موجبة كلية

فنقيضها سالبة جزئية

وهي ينقض للانسان ليس

بلا تطلق فلو لم يصدق

الاصل لصدق هذا النقيض

وهو السالبة الجزئية وهذه

السالبة الجزئية مستلزمة

لوجبة جزئية وهي بعض

اللا انسان تطلق لان لنفي

النفي اثبات وهذه الموجبة

الجزئية من لوازمها عكسها

وهي بعض الناطق لا انسان

وهو كذب لما قلناه لقطعية

الصدق وهو كل ناطق

انسان فكذب المازوم

اللازم بالنقيض واذا كذب

كذب النقيض وثبت

حينئذ المدعي وهو ان كل لا انسان لا تطلق

(أقول) لا فرغ من بيان النسب الاربع بين العيين شرع في بيان النسب بين القيتين فتقيضا المتساويين متساويان أي يصدق كل واحد من هتضي المتساويين على كل ما يصدق عليه نقيض

زيد لكنه اعتبر معه تارة انصافه بالضعف وأخرى انصافه بالكتابة وبذلك لم يتعدد الجزئي

الحقيقي تعددا حقيقيا ولم يتفسير تغاير حقيقيا بل هناك تعدد وتغاير بحسب الاعتبار والكلام

في الجزئين المتغايرين تغاير حقيقيا كما هو المتبادر من العبارة لاني جزئي واحد له اعتبارات

متعددة ولوعد جزئي واحد بحسب الجهات والاعتبارات جزئيات متعددة لزم ان يكون الجزئي

الحقيقي كليا فانا اذا اشرنا الى زيد بهذا الكاتب وبهذا الضاحك وهذا الطويل وهذا القاعد كان

هناك على ذلك التقدير جزئيات متعددة يصدق كل واحد منها على ما عداها من الجزئيات المتكثرة

فلا يكون ماعدا من فرض اشتراكه بين كثيرين فيكون كليا قطعيا وأمثال هذه الاسئلة تخيلات

تصادفها على تقدير التعدد (قوله وبذلك لم يتعدد الى آخره) أي بسبب مقارنته بوصاف متعددة

لا مدخل لها في تشخيصه لم يتعدد الجزئي تعددا حقيقيا أي كاتبا في نفس الامر بل هناك تعدد

بمجرد الفرض والاعتبار كما ان مقارنة زيد بازمة متعددة لا يوجب تعدد حقيقيا بل فرضيا

(قوله كما هو المتبادر من العبارة) أي من صيغة التثنية فانه يستفاد منه التعدد في نفس الامر

لا بمجرد الفرض (قوله ولوعد جزئي الى آخره) أي لوعد جزئي واحد بمجرد مقارنة الاعتبارات

التي لا مدخل لها في تشخيصه جزئيات متعددة بحسب نفس الامر لزم ان يكون الجزئي مقولا على

كثيرين لانه مقارن بالوصاف المتعددة الموجبة لكثيرها في نفس الامر فهو جزئيات متعددة

يصدق كل واحد منها على ما عداها فانتهى ما قاله الحق الدواني وما ذكره من لزوم كون الجزئيات

كلية ممنوع لان الكلية تجوز صدقه على ذوات متكثرة لا صدقه مع مفهومات آخر على ذات

واحدة والمتحقق هناك هو الثاني دون الاول وهكذا ما قيل لهم قلوا ان الحد التام مغاير للحدود

بالاعتبار مع أنهم اعتبروا التساوي بينهما فلم أهم لا يشترطون في التساوي كون الطرفين متغايرين

بالذات لان الكلام في ان تعدد الاعتبارات لا يوجب التعدد فيما اعتبرت فيه لان تعدد الاعتبارات

لا يعتبر وفي الحد مع الحدود اعتبر التغاير بالاجل والتفصيل حيث جعل أحدهما وصلا الى الآخر

ولم يعتبر ذلك التغاير موجبا لتعدد الماهية كما في ما نحن فيه فتدبر (قال بين العيين) أي بين نفس

الكليتين وذاتهما أي كونهما صادقين على ما نحن من غير اعتبار عروض وصف كونهما نقيضين

للمفهومين آخرين سواء كانا وجوديين كالانسان والفرس أو عدميين كاللا انسان والافرس ولذا

اعترض قدس سره فيما سبق على تعريف للتباين بالامكان والا موجود (قال في بيان النسب

بين النقيضين) أي في بيان النسب بالتصادق والتفارق بين الكليتين من حيث عروض هذا

الوصف أعني كونهما نقيضين للمفهومين الآخرين باعتبار عروض تلك النسب الاربع لها باعتبار

ذاتهما فالبحوث عنه مثلا النسبة بين اللا انسان واللا ناطق من حيث كونهما نقيضين لاسرين

متساويين لامن حيث كونهما نقيضين لمفهوم الانسان والناطق والنسبة بين الكليتين بهذا

الاعتبار قد تختلف فان الاسرين الذين بينهما عموم من وجه أو مباينة باعتبارها في أنفسهما تكون

النسبة بينهما باعتبار كونهما نقيضين التباين الجزئي فتدبر فانه مما خفي على من يدعي فهم الدقائق

(قوله والا لكذب أحد التقيضين الخ) أي لان القضية ليس بعض الانسان ليس بل اناطق فلا ناطق ارتفع فثبت ناطق وهو رجع للوجبة الجزئية اللازمة فليزم ثبوت ناطق للانسان فالكذب لا ناطق (قوله والا لكذب أحد التقيضين الخ) هذا بمنزلة قولنا فيما تقدم ان لم يصق الاصل وهو قولنا كل انسان لا ناطق لصدق تقيضه وهو السالبة الجزئية أعني قولنا فيما مر بعض الانسان ليس بلا ناطق فقد ارتفع أحد التقيضين وهو لا ناطق لان لا ناطق قد ثبت فليس عن بعض التقيض الآخر وهو لا انسان (قوله لكن ما يكذب عليه الخ) فاذا كذب لا ناطق أي ارتفع ثبت ناطق الذي هو عين التقيض وهو رجع للوجبة الجزئية (قوله لكن ما يكذب عليه أحد التقيضين الخ) لانه اذا صدق بعض الانسان ليس بلا ناطق فصدق بعض الانسان ناطق والا لكذب النقيض لان لا ناطق قد ارتفع كناطق وهو باطل وهذا اشارة الى ما قلناه اولاً من ان السالبة الجزئية تستلزم موجبة جزئية (قوله والا لكذب الخ) جواب عما يقال يجوز ان يرتفع لا ناطق ولا يثبت ناطق (قوله فيصدق عين احد المتساويين) وهو ناطق وهو رجع حينئذ للوجبة الجزئية اللازمة (قوله فيصدق عين أحد المتساويين الخ) مفرع على قوله لكن ما يكذب عليه الخ فهو تصريح بما علم (قوله وهو يستلزم صدق أحد المتساويين) هذا يرجع للمكس المتقدم وهو باطل فبطل المعكوس فبطل لتقيض ثبت المدعي فلم يبق الدليل الا لكون هذا التقيض مستلزماً للوجبة الجزئية المستلزمة لمكسها الباطل بداهة (قوله وهو يستلزم صدق أحد الخ) هذا اشارة لمكس الموجبة الجزئية بان تقوون بعض الناطق لا انسان وهو باطل قطعاً لنافاته قطعي الصدق أعني (٣٠٠) الاصل الاصيل فبطل للزوم أعني الموجبة الجزئية فبطل للزوم الموجبة وهو

الآخر والا لكذب أحد التقيضين على بعض ماصدق عليه تقيض الآخر لكن ما يكذب عليه أحد التقيضين يصدق عليه عينه والا لكذب التقيضان فيصدق عين أحد المتساويين على بعض ماصدق عليه تقيض الآخر وهو يستلزم صدق أحد المتساويين بدون الآخر وهذا خلف مثلاً يتعظم بها عند العامة وينقض بها عند الخاصة نموذجاً بالله من شروء أنفسنا ومن سيئات أعمالنا (قال والا لكذب) أي ان لم يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر لانتفى صدق أحدهما على بعض ما يصدق عليه الآخر لان رفع الايجاب الكلي يستلزم سلب الجزئي فكلمة على صلة للصدق للذي يتضمنه الكذب فانه عبارة عن عدم الصدق بأي تفسير فسر الصدق من الحل والتحقق ومطابقة الواقع (قال والا لكذب التقيضان) أي لم يصدق شيء منهما على ذلك

التقيض فثبت الاصل والبطالان وان كان يظهر من مجرد الموجبة الجزئية لكن البطالان أظهر في العكس فلذا أحسب للمكس اذا علمت ما ذكر فالبطالان لا يظهر ولا يتم الا اذا كانت السالبة الجزئية تستلزم موجبة جزئية بان

كان موضوعها موجوداً كما في مثال النار كما اذا كان موضوعها ليس موجوداً فلا يتم البرهان مثلاً كل شيء يمكن تقيضهما يجب كل لا شيء لا يمكن شيء ويمكن متساويين وأما تقيضهما أعني قوله كل لا شيء لا يمكن فائسا متساويين اذ لا شيء يصدقان عليه حتى يستلزم قبض كل لا شيء لا يمكن وهو بعض لا شيء ليس بلا يمكن موجبة جزئية أي بعض لا شيء يمكن بالامكان العام وحينئذ فيكون السالبة الجزئية تستلزم موجبة جزئية متنوعة وحينئذ فلم يتم الدليل على ان تقيض المتساويين متساويين اذ لا يتم الا لو كانت مستلزماً لها على الدوام ورد بان لا نسلم عدم استلزام بعض لا شيء ليس بلا يمكن بعض لا شيء يمكن ضرورة انه اذا ارتفع لا يمكن ثبت يمكن لانه تقيضه والا لزم ارتقاء التقيضين وهو محال ومنع التناقض بين يمكن ولا يمكن مكابرة وأوجب بان التناقض بين يمكن ولا يمكن انما يظهر اذا لم يعتبر حملها على شيء بأن نظر لمفهوماً واما اذا اعتبر حملها على شيء كقولك زيد يمكن زيد غير يمكن فلا نسلم انها متناقضان لان قبض حمل يمكن على زيد سلب هذا الحمل لاجل السلب ونحن قد حملنا السلب وانما كان حمل السلب ليس قبضاً لان زيد يمكن وزيد لا يمكن كل منهما يقتضي وجود الموضوع فلو انتفى ذلك الموضوع وهو زيد ارتفع يمكن ولا يمكن بارتقاء الموضوع وهو زيد بان لا يوجد والتقيضان لا يرتقان تقيضين ان يكون تقيض نقيض زيد يمكن سلب الحمل أعني زيد ليس هو يمكن لان السالبة تصدق بنفي الموضوع والمتساويين لا بد من اعتبار صدقهما على شيء اذ يرجع التساوي الى موجبتين كلتاهما وانما كان لا بد من صدقهما على شيء فيكون تقيض كل لا شيء لا يمكن سلب صدق لا يمكن على بعض شيء وسلب صدق لا يمكن يجامع عدم يمكن فارتفع يمكن ولا يمكن فلا تصح الموجبة القائلة ببعض لا شيء يمكن فبقى الاعتراض الاول

ولكن هذا انما جاء من اعتبار ان القضية التي هي تقيض المتساوين معدولة فيكون (٣٠١) تقيضها سلب صدق العدول

والخاص من ذلك الاعتراض
انما تقيض تقيض المتساوين
الصادقين على شيء موجبة
سالبة الطرفين فاصل كل
شئ ممكن فثاني بنقضه
سالبين هكذا كل ما ليس
بشيء فهو ليس بممكن
وكل ما ليس بممكن فهو
ليس بشئ وكل من
هذين موجبة سالبة
الطرفين والقاعدة ان
الموجبة سالبة الطرفين
لا تقتضي وجود الموضوع
فصدقها حاصل ولو كان
الموضوع منتفيا فكذبها
لا يكون لعدم الموضوع
ولعدم استدامتها وجوده
وانما هو لصدق تقيض
المحمول عليه فيصدق عين
أحد المتساوين مع تقيض
الأخر فاذا قلت كل ما ليس
بممكن ليس بناطق تقيضها
بأنصاف السلب الاول على
السلب الثاني بحيث تقول
بعض ما ليس بشئ ليس
ليس بممكن واذا أنشئي
ليس بممكن ثبت ممكن
فيصدق للموجبة الثالثة
بعض ما ليس بشئ ممكن
وعكسه بعض الممكن لا شيء
فيؤدي الى وجود أحد
المتساوين بدون الآخر
وتم الدليل لانصاف الموجبة

يجب ان يصدق كل لا انسان لا ناطق وكل لا ناطق لا انسان والالكان بعض الا انسان ليس
بلا ناطق فيكون بعض الا انسان ناطقا وبعض الناطق لا انسانا وهو محال

(قوله والا لكان بعض الا انسان ليس بلا ناطق فيكون بعض الا انسان ناطقا) أقول أورد
عليه أن صدق بعض الا انسان ليس بلا ناطق لا يستلزم صدق بعض الا انسان ناطق لما سيأتي
من ان السالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول ألا ترى أن صدق قولك ليس زيد بلا
كاتب لا يستلزم صدق قولك زيد كاتب لجواز أن يكون زيد معدوما فلا يكون كاتباً ولا لا كاتباً
والمر في ذلك ان الإيجاب يستلزم وجود المحكوم عليه ضرورة ان ثبوت مفهوم وجودي أو عدمي

البعض وهو محال لانه ارتفاع التقيضين (قال يجب الى آخره) فقوله كل لا انسان لا ناطق وكل
لا ناطق لا انسان مثال لقوله أي يصدق كل واحد من تقيض المتساوين على كل ما يصدق عليه
التقيض الآخر وقوله والا لكان بعض الا انسان ليس بلا ناطق مثال لقوله والا لكذب أحد
التقيضين على بعض ما يصدق عليه الآخر أي وان لم يصدق الكليان لصدق تقيض أحدهما فكان
بعض الا انسان ليس بلا ناطق مثلاً فهو مذكور بطريق التمثيل ولا حاجة الى تقدير أو بعض
الا ناطق ليس بلا انسان وقوله فيكون بعض الا انسان ناطقا مثال لقوله فيصدق عين أحد المتساوين
على بعض ما يصدق عليه تقيض الآخر وليس مثلاً لقوله لكان ما يكذب عليه أحد التقيضين يصدق
عليه عينه على ما وهم لانه حكم كلي شامل لصورة تقيض المتساوين وغيرها مبرهن بقوله والا
لا رقع التقيضان أورد دليلاً لقوله فيصدق عين أحد المتساوين على بعض ما يصدق عليه تقيض
الأخر فهو المحتاج الى المثال وقوله فبعض الناطق لا انسان عكس لقوله فيصدق الا انسان ناطق ومثال
لقوله فيلزم صدق أحد المتساوين بدون الآخر وانما احتيج اليه لان معنى صدق أحد المتساوين
بدون الآخر ان لا يصدق عليه الآخر بل يخالفه تقيضه وهو غير لازم من قوله فيكون بعض
الا انسان ناطقا فاندفع ما قيل ان قوله فبعض الناطق لا انسان مستدرك لا يحتاج اليه في محاذاة
ما ذكره سابقاً عن التمثيل (قوله أورد عليه الى آخره) لا يخفى ان اليراد على المثال بهذا الاستدلال
على المدعى لا معنى له الا انه أورد هنا لوضوح وروده منه فهو في الحقيقة راجع الى قوله فيصدق
عين أحد المتساوين على بعض ما يصدق عليه تقيض الآخر ثم ان هذه المقدمة أيضاً مدعاه بقوله
لكن ما يكذب عليه أحد التقيضين يصدق عليه عينه فاقم عليها راجع الى منع قوله والا لكذب
التقيضان فاذا اعترض آخر بان هذا المنع مكابرة لان ارتفاع التقيضين محال بدسمة وأجاب بان
التقيضين بمعنى العدول يرتفعان وانما لا يرتفعان بمعنى السلب وقد اشبه على المستدل أحدهما بالآخر
هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام لا كما قيل ان كلام المستدل ظاهر في دعوى استلزام السالبة
المعدولة المحمول للموجبة المحصلة فأورد عليه جميع الاستلزام قائل لا اشارة في كلام المستدل الى ذلك
(قوله ان السالبة المعدولة المحمول) أي القضية السالبة التي يكون السلب جزءاً من محمولها أعم
من القضية الموجبة التي لا يكون السلب جزءاً من محمولها (قوله ان الإيجاب يستلزم) أي صدق
الإيجاب يستلزم وجود المحكوم عليه في طرف الإيجاب ان خارجاً فغارباً وان ذهناً فذهناً (قوله
ان ثبوت مفهوم وجودي) أي موجود في نفسه أو معدوم أو لا يكون السلب جزءاً مفهوم أو

السالبة المحمول حينئذ للموجبة المحصلة لوجود الموضوع أو يجاب بان الدليل المتقدم خاص بما اذا وجد موضوع المتساوين

وقبض الاعم من شيء مطلقاً أخص من قبض الاخص مطلقاً

لشيء يستلزم وجود ذلك الشيء بخلاف السلب فإن قلت إذا كان الموضوع موجوداً فالسالبة المعدولة والموجبة المحصلة متلازمان كإسائي والحال فيها نحن فيه كذلك لأن الانسان صادق على موجودات محققة كالفرس وغيره قلت ذلك لا يجديك فيما أذ ليس الكلام في خصوص هذا المثال بل في قبضي المتساويين مطلقاً فإذا لم يصدق قبضها على شيء أصلاً فهناك لا يتم البرهان قطعاً كقبضي الشيء والممكن العام فإن الشيء والممكن العام لا يجب صدقهما على كل مفهوم بحسب نفس الامر امتنع صدق اللاشيء واللايمكن بحسبها على مفهوم من المفومات فإذا قلت لو لم يصدق كل لاشيء لا يمكن لصدق قبضه وهو بعض اللاشيء ليس بلا يمكن فيكون بعض اللاشيء ممكناً أنجه المنع المذكور فإن قلت مفهوم الممكن قبض لمفهوم اللايمكن فإذا لم يصدق أحدهما على شيء وجب أن يصدق عليه الآخر والا لارتفع التقيضان معا وهو محال بعادة فإن أورد عليه المنع كان مكابرة غير مسبوقة قلت هذان المفومان متافضان إذا اعتبرا في أنفسهما هكذا منفردين من غير اعتبار صدقهما على شيء وأما إذا اعتبر صدقهما على شيء حصل هناك قضيتان موجبتان أحدهما معدولة والاخرى محصلة كقولك زيد ممكن وزيد لا يمكن ولا تناقض بينهما لأن قبض صدق الممكن على شيء سلب صدقه عليه لاصدق سلبه عليه ولا شك أن المتساويين اعتبر صدقهما على شيء إذ مرجع التساوي الى موجبين كليتين وأطراف القضايا اعتبر فيها الصدق على ذات الموضوع فإذا قلت كل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان فقد اعتبرت صدقهما على أفرادهما وكذلك إذا قلت كل إنسان لا ناطق فقد اعتبرت صدق اللاناطق على ذات اللاإنسان فإذا أخذت قبضه بهذا الاعتبار كان هو سلب صدق اللاناطق عليه وهو معنى قولنا بعض اللاإنسان ليس بلا ناطق لاصدق الناطق عليه لأن الناطق قبض اللاناطق في حالة

(قوله وقبض الاعم من شيء) حاصله أن كل ما صدق عليه الاعم يصدق عليه الأخص وهذه دعوى أولى والثانية ليس كل ما يصدق عليه قبض الأخص يصدق عليه قبض الاعم مثلاً كل إنسان حيوان دون العكس فإذا أخذت القبض وجدت الأمر بالعكس (قوله مطلقاً) راجع لقوله أخص من قبض الخ

يكون جزءاً منه يستلزم وجود ذلك الشيء المثبت له في طرف ذلك الثبوت لا متاع أنصاف المدوم بصفة (قوله أنجه المنع المذكور) وهو أنه يجوز أن يصدق الاولى لعدم موضوعها فلا يصدق الثانية لأنها يقتضي وجود الموضوع (قوله فإن قلت) أثبات للقدمة المنوعة يعني استلزام قولنا بعض اللاشيء ليس بلا يمكن لقولنا بعض اللاشيء ممكن وليس ابتداء استدلال على أن قبضي المتساويين متساويان على ما وهم (قوله متافضان إذا اعتبرا في أنفسهما) أي إذا اعتبر مفهوم في نفسه وادخل عليه السلب حصل هناك مفهومان متافضان بمعنى أنهما متباعدان غاية التباعد ليس بينهما واسطة ويسمى هذا التقيض بمعنى العدول (قوله وأما إذا اعتبر صدقهما) أي صدق ذينك المفهومين المتبرين في أنفسهما (قوله لأن قبض الخ) بناء على أن قبض كل شيء رفعه (قوله ولا شك الى آخره) يعني فيما نحن فيه اعتبر صدق المفهومين سواء كانا وجوديين أو عدميين على شيء بناء على أن رجوع المساواة الى اللوجيتين الكليتين وكذا فيما ذكر في اثباته لأنه قضائيا والمعتبر في اطراف القضايا أي في جانب الموضوع والمحمول صدق مفهوم الموضوع ومفهوم المحمول على ذات واحدة فإذا أخذ القبض لشيء منهما كان سلب صدقه على شيء لا ما هو قبضه في نفسه (قال وقبض الاعم من شيء مطلقاً الخ) الثاني متعلق بالاخص الاول ولا حاجة الى تقييد الاخص الثاني لأن كونه مطلقاً فهم من تقييد الاعم مطلقاً

أي يصدق تقيض الاخص على كل ما يصدق عليه تقيض الاعم وليس كل ما صدق عليه تقيض
الاخص يصدق عليه تقيض الاعم

الافراد من غير اعتبار الصدق على شيء لا في حالة اعتبار صدقه عليه فقد اشتبه عليك تقيضه باعتبار
الصدق بتقيضه لا باعتبار الصدق فوضعت أحدهما مكان الآخر فالتعنت متجه بلا مكارمة والتخلص أن
يقول أنا نأخذ تقيضي المتساويين باعتبار الصدق على شيء فيكون تقيضهما سلبين هكذا كل ما ليس
بإنسان فهو ليس بناطق وكل ما ليس بناطق فهو ليس بإنسان فيحصل قضيتان موجبتان سالبتا الطرفين
والموجبة السالبة الطرفين لا تقتضي وجود الموضوع للموجبة بخلاف المدولة الطرفين وقد حقق ذلك
في موضعه ولنا أيضاً أن نحصر البحث بما إذا لم يكن المتساويان تامين لجميع الأشياء ذهنا وخارجا فان تقيضهما
حينئذ يصدقان على موجود أما خارجي أو ذهني فتم البرهان بلا اشتباه لا يقال يلزم تخصيص التواعد
لأننا نقول تميمها إنما هو بحسب المقاصد وليس لنا زيادة غرض في معرفة أحوال نقائص الامور العامة
إذ ليس في العلوم الحكيمة قضية موضوعها أو محمولها تقيض الامور الشاملة وهذا الفن آلة لتلك العلوم
فلا بأس بإخراجها عن قواعده بل اعتبارها بوجوب احتلالها في حصر النسب كما مر وفي تساوي

(قوله أي يصدق الخ)
هنا تفسير لقوله وتقيض
الاعم الخ وهذا التفسير
يدخل تحته دعوتان

(قال أي يصدق تقيض الاخص الخ) بيان لمعي العموم للمطابق بينهما فالمنطق كل فرد يصدق عليه كلي
هو تقيض الاعم يصدق عليه كلي هو تقيض الاخص ولا غبار على هنا وإن تردد فيه بعض الناظرين
(قوله فوضعت أحدهما مقام الآخر) حيث قلت ان اللاممكن تقيض الممكن فإذا لم يصدق اللاممكن
يصدق الممكن والا ارتفع التقيضان فلتهما قضيان باعتبارهما في أنفسهما وقد اعتبرتهما بتقيضين
باعتبار الصدق (قوله والتخلص الى آخره) أي الخلاص أو ما يوجب الخلاص عن الاشكال
المدكور (قوله باعتبار الصدق) أي صدق المتساويين على شيء بناء على رجوع المساواة الى
الكليتين الموجبتين فيكون تقيضهما سلبين أي سلب صدق المتساويين على شيء لا سلبهما في
أنفسهما (قوله فيحصل قضيتان موجبتان سالبتا الطرفين) أي حكم فيهما بإيجاب سلب المحمول
بما سلب عنه الموضوع (قوله فالموجبة السالبة الطرفين الى آخره) ذكر الطرفين بناء على أن
ما نحن فيه كذلك والمقصود ان الموجبة السالبة المحمول لا تقتضي وجود الموضوع لان الإيجاب
اعتباري صرف اعتسبر العقل ان سلب شيء عن شيء إيجاب لذلك السلب له وصوره كذلك ولا
إيجاب في الحقيقة بخلاف المدولة فان الانصاف به حقيقي وإن كان الصفة سلباً وإذا تمهد هاتان
المقدمتان فنقول لو كذبت إحدى هاتين القضيتين فكذبها اما لعدم الموضوع وهو باطل لعدم
استعدادها وجوده واما لصدق تقيض المحمول عليه فيصدق عين أحد المتساويين مع تقيض الآخر
مثلا إذا كذب كل ما ليس بإنسان ليس بناطق كان كذبه لصدق تقيض ليس بناطق على ما ليس
بإنسان وهو صدق الناطق عليه (قوله فتم البرهان بلا اشتباه) لاستلزام الموجبة السالبة المحمول
حينئذ للموجبة المحصلة لوجود الموضوع (قوله وهذا الفن الى آخره) يعني ان المنطق اتسادهون
لأجل ان لا يعرض الغلط في الحكمة ولا قضية حكيمة لامن المسائل ولا من للمبادئ التصديقية
أطرافها من نقائص الامور الشاملة فلا حجة الى معرفتها فلا بأس في إخراجها عن التواعد المنطقية
(قوله كما مر) بقوله واعترض عليه بأن اللاشيء واللا يمكن بالامكان العلم الى آخره

(قوله اما الأول الخ) وهو كل (٣٠٤) لا حيوان لانسان وهذه موجبة كلية فلو لم تصدق لصدق النقيض وهو سالبة

اما الأول فلانه لو لم يصدق قضيض الاخص على كل ما يصدق عليه قضيض الاعم لصدق عين الاخص على بعض ماصدق عليه قضيض الاعم فيصدق الاخص بدون الاعم وهو محال كما قول يصدق كل لا حيوان لا انسان والا لكان بعض اللا حيوان انسانا فبعض الانسان لا حيوان

نقيض المتساويين كما ذكرنا آنفا وفي كون قضيض الاخص أعم من قضيض الاعم الى غير ذلك واصلاح هذا الاحتلال بوجوب تكلفات بعيدة (قوله اما الأول فلانه لو لم يصدق قضيض الاخص على كل ما يصدق عليه قضيض الاعم لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق عليه قضيض الاعم فيصدق الاخص بدون الاعم) أقول يرد عليه الاعتراض المورد على نقيضي المتساويين كما أشرنا اليه فاذا قلت لو لم يصدق كل لا شيء لا انسان لصدق بعض اللا شيء ليس بلا انسان فيلزم صدق بعض اللا شيء انسان انجي أن يقال السالبة المدعولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول فلا تستلزمها كما وان تمسكت بأن الانسان مثلا قضيض اللا انسان فاذا لم يصدق أحدهما على شيء صدق الآخر عليه والا ارتفع القضيض رد بما عرفت من أن قضيض مفهوم في نفسه ينافي قضيضه باعتبار صدقه والمخلص ما مر فأمل

(قوله الى غير ذلك) من كون الموجبة الكلية منكمسة كنفسها يمكن النقيض ومن كون قضيض المتباينين متباينين تبايناً جزئياً فإن بين المدعوم في الخارج وبين الممكن العام بمعنى سلب الضرورة عن أحد الطرفين مطلقاً خصوصاً وعموماً مطلقاً لصدق الممكن العام على الواجب فيكون بين المدعوم والا يمكن العام مباينة كلية لما مر من أن بين عين الخاص وقضيض العام تبايناً كلياً فيكون بين قضيضيهما أعني اللا معدوم والممكن العام تباين جزئي مع تحقق البعوض المطلق بينهما لصدق الممكن العام بدون اللا معدوم في المنتع وشموله جميع افراد اللا معدوم لانه اما واجب أو ممكن خاص وهذا الاشكال لا يمكن النقيض عنه الا بالتخصيص (قوله بوجوب تكلفات بعيدة) ذكره الشارح في شرح المطالع وبين وجه عدم تمامتها وان ثبت قارجم اليه وفيه اشارة الى ان ما ذكره أولاً أيضاً تكلف بعيد لان القضية السالبة المحمول اخترعه المتأخرون مع انه باحث هذه النسب مذكورة في كلام المتقدمين والقول بعدم استدعائه وجود الموضوع مما توفقت فيه بان حكم العقل بان الإيجاب يستدعي وجود الموضوع لا يفرق بين إيجاب وإيجاب فإخراج الموجبة السالبة المحمول تخصيص في الاحكام العقلية (قوله كما أشرنا اليه) بقوله وفي كون قضيض الاخص أعم من قضيض الاعم (قوله والمخلص ما مر) باننا نأخذ قضيض الاعم والاخص باعتبار الصدق لكون مرجعهما الى قضيتين فإذا لم يصدق كل ما ليس يمكن عام ليس بانسان فكذلك ليس باعتبار عدم الموضوع لعدم استدعائه ذلك بل باعتبار صدق قضيض المحمول فيصدق بعض ما ليس يمكن عام انسان فيلزم صدق الخاص بدون العام أو نخص البحث بما اذا لم يكن العام من قاض الامور الشاملة قضيضاً العام والخاص حيث يصدقان على شيء خارجي أو ذهني فيتلزم الموجبة المدعولة والحصلة (قال فلانه لو لم يصدق قضيض الاخص الخ) أي لو لم يصدق قضيض الاخص على كل ما يصدق عليه قضيض الاعم يصدق عين ذلك الاخص عليه لاعين أخص ما على ما وهم

جزئية وهو ليس كل لا حيوان لا انسان وهذا النقيض مستلزم لموجبة جزئية قائمة ببعض اللا حيوان انسان وهذه مستلزمية للعكس أعني بعض اللا انسان لا حيوان فقد وجد الاخص بدون الاعم وهو مناقض لقطي الصدق فيطل بالمزوم أعني الموجبة الجزئية اللازمة للسالبة المزومة للنقيض فيطل للمزوم أعني النقيض ثبت المدعي وهو كل لا حيوان

لا انسان (قوله فلانه لو لم يصدق الخ) أي لو لم يصدق كل لا حيوان لا انسان (قوله لصدق عين الأخص الخ) فيه اختصار لانه حذف النقيض وأثبت الموجبة اللازمة للنقيض وعكس اللازم وهذا هو المشار اليه بقوله بعض اللا حيوان انسان وهو لازم للنقيض الذي هو بعض اللا حيوان ليس بلا انسان (قوله فيصدق الأخص الخ) اشارة لعكس لازم النقيض (قوله والا لكان بعض اللا حيوان الخ) هذا اشارة لازمة للنقيض وكان الاولى أن يقول وهو

(قوله هذا خلف) أي المكس باطل فبطل حينئذ المألوم فبطل التقيض وثبت المدعى وأورد على ذلك شيء وإنسان فإن بينهما العموم والخصوص المطلق فكل إنسان شيء وكل ما صدق عليه قبض الأعم يصدق عليه قبض الأخص لكن لا يتأتى أن يقام على ذلك الدليل الذي أقیم فيما مر بأن يقال كل ما صدق لانيه صدق لا إنسان لانه لو لم يصدق لصدق قبضه وهو بعض اللاتشي ليس للإنسان وهذه مستلزمة لتقيض اللاتشي إنسان لأن الاستلزام غير مسلم لأن التقيض سالبية جزئية والسالبة تصدق بشي الموضوع لأن سلب لا إنسان يصدق بسلب إنسان لأن الموضوع متف لأن عدم الشيء غير متحقق أي لا أفراد له فليس سلبت صدق لا إنسان وهو يجماع صدق سلب إنسان فقد اتفق عن الموضوع لا إنسان وإنسان فلم يصدق انوجية التقدمه وأوجب بان اعتبر الاصل أعنى التقيض وهو كل لانيه لا إنسان موجبة سالبية الطرفين لا معدولة كما توهم للمعتز وحينئذ فالمعنى كل شيء سلبت عنه الشئبة سلبت عنه الانسانية والموجبة السالبة الطرفين تصدق عند عدم الموضوع (٣٠٥) فلا يكون كذبها أي تقيضا

سلب الموضوع بل بالتصايب سلب التقيض على التقيض الشائي بأن تقول بعض ما ليس بشيء ليس إنسانا وسلب السلب إيجاب فحصل الاستلزام حينئذ يقال في الدليل هكذا كل لانيه لا إنسان إذ لو لم يصدق لصدق قبضه وهو

هذا خاف وأما الثاني فلانه لو لم يصدق قولنا ليس كل ما صدق عليه قبض الأخص يصدق عليه قبض الأعم لصدق قبض الأعم على كل ما يصدق عليه قبض الأخص فيصدق عين الأخص على كل الأعم بمكس التقيض وهو محال فليس كل لا إنسان لا حيوان والا لكان كل لا إنسان لا حيوان وينمكن الى كل حيوان إنسان

(قوله فيصدق الأخص على كل الأعم بمكس التقيض) أقول يعني على طريقة التقدمه وهي أن يجعل قبض المحمول موضوعا وقبض الموضوع محمولا فإن الموجبة الكلية تنكس كنفها على هذه الطريقة والاشكال المذكور متوجه عليه أيضا فإن قولنا كل شيء يمكن بالامكان بالامموجبة كاية ولا يصدق عكسها موجبة لا كلية ولا جزئية لعدم الموضوع ويورد في دفعه مامر فان قلت عكس التقيض على هذا الطريق مما لم يقل به المصنف كما سيأتي فكيف يستدل به على اثبات ما ادعاه وأيضاً الاستدلال به بان بما لم يبين بعد وأوجب بأن الشارح نظر الى الواقع وهو صحة تلك الطريقة

بعض ما ليس بشيء ليس ليس إنسانا وهذه مستلزمة لقولك اللاتشي إنسان وعكسها بعض الإنسان لانيه وهو باطل فبطل الا لازم فبطل التقيض ثبت الاصل وهو قوله كل لانيه لا إنسان (قوله

(قوله ودفعه مامر) من اعتبار قضية موجبة سالبية المحمول أو التخصيص بما عند القضايا التي موضوعها الامور الشاملة (قوله فكيف يستدل به) أي الشارح على اثبات ما ادعاه كما يدل عليه الجواب وبه اشارة الى ان ما ذكره الشارح ليس تفسيراً لما في المتن فانه طريقة على حدة تركها الشارح لظهورها وهو انه اذا صدق قبض العام على كل ما صدق عليه قبض الخاص لم يبق العام فرد سوى الخاص وذلك يستلزم صدق الخاص على كل افراد العام وبما حررت ادفع ما قيل ان المقصود انه كيف يمكن تفسير كلام المصنف في الاستدلال بما لا يرضى به فالجواب بان الشارح نظر الى الواقع لا ينتفع في دفعه (قوله بما لم يبين بعد) أي بعد هذا البحث حتى يكون حوالته على ذلك بل انما يبين بها بعد عكس التقيض على طريقة المتأخرين (قوله بنظراً الى الواقع) وان لم يكن مرضي بالمصنف

(٣٩ شرح النعمانية) وأما الثاني) وهي ليس كل إنسان لا حيوان الخ حاصله انها سالبية جزئية فلم تصدق لصدق قبضها وهو موجبة كلية قائمة كل لا إنسان لا حيوان والتقيض مستلزم لكسبه بمكس الموافق بأن يؤخذ قبض الثاني ويجعل موضوعا وتقيض الاول ويجعل محمولا بحيث يقال هنا كل حيوان إنسان وهو باطل فبطل التقيض المستلزم للبطان ثبت المدعى وهو السالبة الجزئية (قوله فليس كل لا إنسان الخ) هذا اشارة للعوى وقوله والا لكان الخ هذا هو التقيض (قوله وينمكن الى كل حيوان إنسان) وهو باطل فبطل المألوم فإن قلت عكس التقيض غير مطرد فلا يتم الاستدلال على الدعوى مثلاً بشي ويمكن بالامكان العام منساويان فكل شيء يمكن وكل يمكن شيء فلو عكس ذلك بمكس التقيض الى كل لانيه لا يمكن كان باطلا لأن المعلوم الممكن لانيه وهو يمكن فلا يصح كل لانيه لا يمكن وحينئذ فلا يتم ما ذكرتهم من الاستدلال بمكس التقيض إذ لا يستدل بالاشياء المطردة وأوجب بأن محل كونه لا يطرد في القضايا العامة الصادق موضوعها بالوجود والمعلوم كشيء ويمكن وأما في غير القضايا العامة فهو مطرد فيها مثل كل إنسان حيوان والبحث بخصوص بغير القضايا العامة فان قلت ان المصنف غير مرتض لمكس التقيض الموافق ولا يقول به

وحينئذ فلا يصح الاستدلال به حتى يصح كلام المصنف من ان قبض الاعم اخص من قبض الاخص والجواب ان الشارح نظر الى الواقع وهو صحة تلك الطريقة على انه لم يكتف بمسك القبض في الاستدلال بل استدل بعد بما يصح التمسك به عند المصنف (قوله أو تقول أيضاً قد ثبت الخ) لما كان الدليل الاول غير متفق عليه لان الثبوت لعكس القبض انما هو اقتداءم أتي الشارح بذلك الدليل المرضي عند الجميع وحاصله ان الدعوى كل لا انسان لحيوان فلو لم تصدق هذه الدعوى لصدق قبضها موجبة كلية وصدق القبض (٣٠٦) اذا اخضع الاول الى الامر الى كل لا حيوان لا انسان وكل لا انسان لا حيوان وهذا

أو تقول أيضاً قد ثبت ان كل قبض الاعم قبض الاخص فلو كان كل قبض الاخص قبض الاعم لكان القبضان متساويين فيكون العيان متساويين هذا خلف أو نقول أيضاً العام صادق على بعض قبض الاخص محققاً للعموم فليس بعض قبض الاخص قبض الاعم بل عينه وفي قوله لصدق قبض الاخص على كل ما يصدق عليه قبض الاعم من غير عكس تسامح لجعل الدعوى جزءاً من الدليل وهو مصادرة على المطلوب والامران اللذان بينهما عموم من وجه ليس ولم يكتف أيضاً بعكس القبض في الاستدلال بل استدل بما يصح التمسك به عند المصنف أيضاً وأما قولك هذا بيان بما لم يبين بمسؤوله ان العكس المذكور قريب من الطبع يكفيه أدنى تنبيه (قوله تسامح) أقول أجيب بأن المدعي كون قبض الاعم مطلقاً اخص مطلقاً من قبض الاخص وما جعله جزءاً من الدليل هو تضيير وتعريف للمدعي لانه فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت المحدود وما بعده استدلال على ثبوت الحد ولا يخفى عليك

(قوله ولم يكتف) أي لم يكتف في آيات الجزء الثاني أعني ليس كل ما يصدق عليه قبض الاخص يصدق عليه قبض الاعم بعكس القبض حتى يرد عليه ما ذكر بل استدل بما صح التمسك به عند المصنف أيضاً أعني قوله أو قول الى آخره وما قيل ان للمصنف مدعين أحدهما قوله ليس كل قبض الاخص قبض الاعم والثاني وهو مستلزم لصدق الاخص على كل الاعم والذي بينه الشارح بعكس القبض هو الثاني وما يصح به التمسك عند المصنف فهو استدلال على الاول فيلزم الاكتفاء فليس شيء لان معنى قول الشارح بعكس قبض يسبب كونه عكس القبض أي مدلوله لانه لازم بتوسط عكس القبض اذ لا مقابلة بينهما يدل على ذلك قوله فليس كل لا انسان لا حيوان الخ حيث اكتفي بعكس القبض (قوله قرب من الطبع) لان المحمول في القضية الموجبة الكلية اما مساو للموضوع أو أهم منه ولا شك في ان انتفاء كل منهما يستلزم انتفاء الموضوع وأما نزاع المتأخرين قائم هو في عمومه وجريانه في نحو كل ممكن شيء فانه لا يصدق كل لا شيء لا يمكن لعدم وجود الموضوع الذي يستدعيه الموجبة (قوله جزءاً من الدليل) أي صغرى القياس والصغرى مطلوبة أي كما كان كذلك كان قبض الاخص أهم من قبض الاعم (قوله فهو بالحقيقة) أي اذا كان الصغرى ترفعاً للمدعي فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت المحدود فلا مصادرة (قوله وما بعده) أعني

يرجع لتساوي العيان والفرض اختلافاً بالعموم والخصوص فهذا التساوي باطل فطلبت الموجبة التي هي قبض الدعوى (قوله أو تقول العام صادق الخ) حاصله ان أصل الدعوى ان الحيوان أهم من الانسان فيصدق حيوان مع قبض انسان وهو الانسان وحيث كان كذلك فلا يصح كل لا انسان لا حيوان لانه يطل العموم وبطلان العموم باطل (قوله فليس بعض قبض الاخص) وهو فرس قبض الاعم وهو حيوان بل هو فرد من أفراد (قوله وفي قوله لصدق قبض الخ) حاصله ان المصنف ادعى ان قبض الاعم من شيء مطلقاً اخص من قبض الاخص مطلقاً من غير عكس وأقام على ذلك دليلاً

بقوله لصدق قبض الاخص على كل ما يصدق عليه قبض الاعم من غير عكس ولا شك ان هذا الدليل عين الدعوى وقد ذكر وان ين أخذ الدعوى جزءاً من الدليل مصادرة وهي متنوعة لكن الاولى للشارح ان يقول لجعل الدليل نفس الدعوى كما علمت الا ان يقال ان الشارح لاحظ ان الدليل هو قوله لصدق قبض الاخص على كل ما يصدق عليه قبض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه كذا الخ فقوله اما الاول الخ من جهة الدليل فصيح كون الدعوى جزءاً من الدليل (قوله تسامح) أجيب عنه بأن هذا ليس دليلاً على مدلول بل هو استدلال بالمد على المحدود فالمدود مجبول ولما كان هذا المدخفاً يحتاج لبيان بينه بقوله اما الاول الخ وأما الثاني الخ وبهذا كله فمعنى ان المراد يكون بالتسامح في التعبير حيث وضع لام التعليل موضع أي التفسيرية فجعل الدعوى جزءاً من الدليل بحسب

الظاهر وفي الحقيقة لاجل لانه أراد باللام أي التفسيرية (قوله لان التباين) الكلي يصدق عليه بالعموم الوجهي لان معنى قوله في الجملة أي في بعض الاوقات وهذا أعم من كون البعض الآخر مسلوب الصدق في جميع الاوقات والتباين الكلي كما يصدق عليه السالبتان الجزئيتان يصدق فيه السالبتان الكليتان نحو كل انسان ليس بفرس وكل فرس ليس بإنسان ونحو بعض الانسان ليس بفرس وبعض الفرس ليس بإنسان (قوله في الجملة) زاد ذلك لاجل صدقه (٣٠٧) (قوله كما ان مرجع التباين الكلي

سالتان الخ) أي يختص

به والا فقدم يوجد فيه

التباين الجزئي (قوله والتباين

الجزئي اما عموم الخ) ليس

الصدقا شرا كما بين الاثنين

بل التباين الجزئي يدخل

تحت فردان (قوله لان

المفهومين اذا لم يتصادقا الخ)

تفسير للتباين الجزئي (قوله

أصلا) أي لا مطلقا ولا من

وجه فلو عبر بالتباين لصدق

بالتباين الجزئي وهو يصدق

بالعموم الوجهي فيكون

بين تقيض حيوان ولا

انسان عموما من وجه مع

ان بينهما التباين الكلي

فذلك قيد فيما تقدم (قوله

فان قلت الخ) قد تقدم

ان ابطال احدي المقدمتين

على التبعين نقض تفصيلي

وابتال احدهما على العموم

اجبالي واقامة دليل يارض

دليل المدي معارضة وقد

علمت فما مر ان المصنف

ادعى دعوة وهي ان

بين تقيضهما عموم أصلا أي لا مطلقا ولا من وجه لان هذا العموم أي العموم من وجه متحقق بين عين الاعم مطلقا وتقيض الاخص وليس بين تقيضهما عموم لا مطلقا ولا من وجه اما تحقق العموم من وجه بينهما فلا تنها يتصادقان في اخص آخر ويصدق الاعم بدون تقيض الاخص في ذلك الاخص وبالعكس في تقيض الاعم كالحيوان واللاتان فانها يجتمعان في الفرس والحيوان يصدق بدون اللاتان الانسان في الانسان واللاتان بدون الحيوان في الجماد واما أنه لا يكون بين تقيضهما عموم أصلا فالتباين الكلي بين تقيض الاعم وعين الاخص لا متنازع صدقهما على شيء فلا يكون بينهما عموم أصلا وانما قيد التباين بالكلي لان التباين قد يكون جزئيا وهو صدق كل واحد من المفهومين بدون الآخر في الجملة فرجعه الى سالتين جزئيتين كما ان مرجع التباين الكلي سالتان كليتان والتباين الجزئي اما عموم من وجه أو تباين كلي لان المفهومين اذا لم يتصادقا في بعض الصور فاذ لم يتصادقا في صورة أصلا فهو التباين الكلي والا فالعموم من وجه كما صدق التباين الجزئي على العموم من وجه وعلى التباين الكلي لا يلزم من تحقق التباين الجزئي أن لا يكون بينهما عموم أصلا فان قلت الحكم بين الاعم من شيء من وجه ليس بين تقيضهما عموم أصلا باطل لان الحيوان أعم من الابيض من وجه وبين تقيضهما عموم من وجه فتقول

ان المقصود تفصيل المدعي الى جزئين يستدل على كل واحد منهما على حدة فلاولي أن يجعل تفسيره له ويقال أي يصدق تقيض الاخص على كل ما يصدق عليه تقيض الاعم من غير عكس في الكلام تسامح بجعل التفسير بمنزلة جزء الدليل صورة (قوله وانما قيد التباين بالكلي) أقول

قوله أما الاول الخ وأما الثاني الخ (قوله ان المقصود) أي ليس ان المقصود اثبات الحد للمحدود لانه انما يصح لو كان المحدود معلوما بغير الحد وفيما نحن فيه قد علم المحدود بهذا الحد بل المقصود تفصيل المدعي على جزئين يستدل على كل واحد منهما على أفراد اذ لا دليل يثبت المدعي بتمامه (قوله ويقال أي يصدق) عطف تفسير قوله بجعل أي المراد بجعله تفسيراً له ان يورد بعده بحرف التفسير ليستفاد منه التفصيل لان يكون الفرض من التاميل التفسير (قوله في الكلام تسامح) أي تساهل في اللفظ حيث أورد لام التاميل مقام حرف التفسير بجعل التفسير أي ما هو تفسير في الحقيقة بمنزلة جزء الدليل بحسب الصورة بادخال لام التاميل عليه فني قول الشارح وهو معاصرة على المطلوب انه مصادرة صورة وبما ذكره قدس سره ظهر كونه تسامحا حقيقة ولا حاجة الى ان القول بالتسامح لا خطأ ولا الى ما قبل ان التسامح اللفظي ربما يقضى الى الفساد كما يقضى الى قوت الاولى فانه خلاف الخلاف بينهم

الامر ان الذين بينهما عموم من وجه ليس بين تقيضهما عموم أصلا وأقام على ذلك دليلا فذكر الشارح دليلا بتجقيق تقيض المدعي وهو ما أشار له بقوله فان قلت الخ فهو إشارة لمعارضة (قوله لان الحيوان الخ) فيجتمعان في الملوك ويقرود الحيوان في العبد الاسود والثاني في الورق وكذا يقال في لا حيوان ولا أبيض فيجتمعان في الثوب الاسود والاول في الورق والثاني في العبد الاسود فكيف قولك أيها المصنف ان الامر ان الذين بينهما عموم من وجه ليس بين تقيضهما عموم أصلا وحاصل الجواب ان الاعتراض منشاؤه عدم فهم المعنى

(قوله المراد أنه ليس يلزم الخ) (٣٠٨) فلا يتأني قد يكون بينهما عموم وخصوص وجبى فتخلص أن بين تقيضي الأمرين

الذين بينهما عموم وخصوص وجبى قد يكون التباين وقد يكون العموم الوجبى وجبتن قول المصنف ليس بين تقيضيها أي ليس يلزم أن يكون بين تقيضيها عموم وقوله أصلاً مناه مطلق أو وجبى وليس المراد أن كون تقيضيها منفي عنه العموم في جميع الاوقات كما هو فهم المعترض (قوله أو تقول الخ) حاصله أن العبارة في حد ذاتها قبيحة ما تقدم لانه لو

حاصله أنه لو أطلق التباين ولم يقيد بالسلكي لم يلزم من ثبوت التباين بين تقيضي أمرين بينهما عموم من وجهه ثبوت للمدعي وهو أن ليس بين ذلك التقيضين عموم أسلاً لا مطلقاً ولا من وجه لاحتمال أن يكون ذلك التباين الثابت بينهما تبايناً جزئياً وأنه يجمع العموم من وجه لانه أحد فرديه (قوله فيندفع الاشكال) أقول لأن المدعى انتفاء لزوم العموم وثبوت العموم في محل واحد لا يتأني انتفاء اللزوم لحوازه أن لا يثبت العموم في محل آخر فلا يكون العموم لازماً للتقيضين للذكورين مطلقاً (قوله أو تقول) أقول يعني أن دعوى نسبة العموم بين تقيضيها دعوى موجبة كلية فإذا أورد السلب هنا كان رافياً للإيجاب السلكي فيكون سالبة جزئية وصدقها لا يتأني صدق الموجبة الجزئية

(قال مصادرة على المطلوب) في المصالح مصادرة خون كسرياً بحال أو خريدن وفي القاموس صادرة على كذا طالبت به والمناسبة ظاهرة (قوله حاصله الى آخره) لما كان في كلام الشارح انطباق بين حاصله ودفع به ما قيل أن التباين الجزئي أيضاً يثبت المدعى لانه لا يقال بدون التباين السلكي ولا يستعمل في مجرد العموم من وجهه لأن ذلك إنما هو في لفظ التباين الجزئي ومقصود الشارح أنه لو أطلق التباين لاحتمال أن يكون ذلك تبايناً في أحد نوعيه أعني التباين الجزئي يجمع العموم من وجهه فلا يثبت في العموم بينهما (قال إذا لم يتصادقا الى آخره) أي لم يحتمل كل واحد منهما على الآخر باعتبار بعض الافراد لكون مرجعه الى سالتين جزئيتين فما قيل أنه يدخل فيه العموم المطلق فلا يصح قوله فإن لم يتصادقا الى آخره وهم لانه إنما يلزم ذلك إذا كان معنى لم يتصادقا لم يجتمع في بعض الصور (قال فإن قلت الخ) معارضة منشأه توهم كون الدعوى سالبة كلية كما هو المتبادر من وقوع التكرار في سياق النفي وعدم التقيد بجادة من المواد (قال المراد منه أنه ليس يلزم الى آخره) بقرينة أن جميع القضايا التي أثبت النسبة فيها ضرورة مع أن الشيخ قال أن قضايا العلوم كليات اكترها ضرورة ولذا قدم هذا الجواب (قال لا فاد العموم) بناء على أن مهملات العلوم كليات (قوله فيكون سالبة جزئية) وليست من المسائل إذ المقصود منها دفع توهم العموم بينهما بناء على أن أكثر الصور كذلك على أن ما ذكره عام بخصوص البعض (١) (قوله كان حاصله الى آخره) لتلا يكون التعرض لهم مع تحقيق خصوصية أحد الطرفين لهما في بيان النسبة (قال ولا نعتي بالمباينة الجزئية الا هذا القدر) يجب في كلامه قدس سره أن هذا القدر غير كاف لأن المراد بها المباينة مجرداً عن خصوصية فردية فلا بد من وجود فردية

المصنف لم يبين النسبة فتقول لك في بيانها اعلم أن النسبة الخ (١) قوله (قوله كان حاصله الخ) كذا بالاصول فليحذر وقد

(قوله الا هذا القدر) وهو صدق كل واحد منها بدون الآخر المباشرة الجزئية أي وهي تصدق بالتباين الكلي والعموم الوجهي فان قلت المباشرة الجزئية لم تستخدم في التسبب الاربع والجواب بان المباشرة الجزئية (٣٠٩) يخرج عما تقدم (قوله وقبضا

الا هذا القدر وقبضا المتباينين متباينان تابعا جزئيا لانهما اما ان يصدقا معا على شيء كالانسان والافرس الصادقين على الجماد أو لا يصدقا كاللاوجود واللاعدم فلا شيء مما يصدق عليه اللاوجود يصدق عليه اللاعدم وبالعكس وأيا ما كان يتحقق التباين الجزئي بينهما اما اذا لم يصدقا على شيء أصلا كان بينهما تباين كلي فيتحقق التباين الجزئي بينهما قطعاً واما اذا صدقا على شيء كان بينهما تباين جزئي لان كل واحد من المتباينين يصدق مع تقيض الآخر فيصدق كل واحد من تقيضهما بدون تقيض الآخر فالتباين الجزئي لازم جزما

(قوله فاعلم ان النسبة بينهما المباشرة الجزئية) أقول لا يقال يلزم من ذلك أن لا تنحصر النسبة بين الكليات في الاربع لانا نقول المباشرة الجزئية منحصرة في المباشرة الكلية والعموم من وجه فاذا قيل ان النسبة هناك هي المباشرة الجزئية كان حاصله ان النسبة في بعض الصور مباشرة كلية وفي بعضها عموم من وجه فلم يوجد كيان بينهما نسبة خارجة عن الاربع (قوله فلان قيد فقط لا طائل تحت) أقول أجيب عنه بان معنى كلام المصنف ان أحد المتباينين يصدق مع تقيض الآخر فقط أي لا يصدق مع عين الآخر فيصدق أحد المتباينين مع تقيض الآخر ظهر صدق أحد التقيضين بدون التقيض الآخر وبعدم صدق أحد المتباينين مع عين الآخر ظهر صدق تقيضه مع عين الآخر فن مجموع كلام المصنف ظهر صدق كل من تقيض المتباينين بدون الآخر فبعد فقط لا بد منه وليس معناه البان الآخر لا يصدق مع تقيض الأول والالكان قاسدا لا خائفا عن الفائدة فقط ولا يخفى عليك ان هذا التوجيه وان كان دقيقاً صحيح للطلوب اذ حاصله ان قيد فقط منضما الى ما تقدم يفيد معنى صدق كل من المتباينين مع تقيض الآخر الا ان ترك لفظ كل مع كونه مفيداً للمعنى

(قال كاللاوجود واللاعدم) أي اللاموجود واللامدوم فان كل واحد منهما يصدق على تقيض الآخر ولا يصدقان على شيء واحد فاقبل انه من الكليات القرضية فلا يتم بيانه على تقدير تخصيص النسبة بالكليات الصادقة في نفس الامر وهم (قال تباين جزئي) يعني صدق كل منهما بدون الآخر في بعض الصور فقط بقرينة جملة في مقابلة التباين الكلي وهذا كما يطلق السلب الجزئي في مقابلة السلب الكلي ويراد به النفي عن البعض مع الاثبات للبعض فكأنه قال وان صدقا كان بينهما عموم من وجه الا انه عبر عنه بالتباين الجزئي ليرتب عليه قوله فالتباين الجزئي أي يلحق بالاعم لازم جزما (قال لان كل واحد من المتباينين يصدق مع تقيض الآخر) بناء على ان الكلام في الكليات الصادقة في نفس الامر على ما مر بيانه في قوله وتقيض للتساوين متساويان (قوله أجيب الى آخره) خلاصته ان قيد فقط متعلق بقوله مع تقيض الآخر لا بقوله أحد المتباينين وعط الفائدة اضافة أحد الى المتباينين أي يصدق أحد المتباينين لا أحد التقيضين مع تقيض الآخر لا مع عينه فيفيد الأول صدق أحد التقيضين بدون تقيض الآخر والثاني صدق تقيض ذلك الآخر مع عين الآخر مثلا يصدق الفرس مع الا انسان ويصدق اللافرس مع الانسان فيكون مفاد هذه العبارة مفاداً لصدق كل واحد من التقيضين بدون الآخر (قوله وليس معناه الى آخره) أي ليس قيد فقط متعلقاً بقوله

لا انسان ووجد لا انسان بدون لا فرس فتتحقق كل من التقيضين بدون الآخر وهذا أمر لازم للتباين الجزئي وقوله لان كل واحد يصدق الخ على التباين الجزئي

(قوله وقد ذكر في المتن الخ) حاصل هذا اعتراض على اللزوم من حيثين اما الاولى فظاهرة واما الثانية فخلاصها ان المدعي كلي ولا بد ان يكون دليله كلياً وهو قد جعل الدليل غير كلي وأجيب بان قيد قط ليس راجعاً لقوله أحد المتباينين كما توهم المعتبر بل هو مرتبط بقوله مع تقيض الآخر ومعتزله صدق أحد المتباينين مع عين الآخر فالمعنى حينئذ انه يصدق أحد المتباينين كالانسان مع تقيض الآخر وهو فرس وتقيضه هو لا فرس وقد وجد انسان الذي هو أحد المتباينين مع تقيض الآخر وهو لا فرس لأمع المتباين الآخر وهو فرس وإذا كان انسان لا يصدق ولا يوجد مع فرس لزم منه صدق تقيضه مع فرس فكلما المصنف بهذا الاعتبار بمنزلة قولك ضرورة صدق كل واحد من المتباينين مع تقيض الآخر ويجعل القيد أعني فقط راجعاً لقوله مع تقيض الآخر يكون المصنف في غنية عن زيادة لفظ كل في الدليل كما هو حاصل الاعتراض الثاني والحاصل انه على هذا التوجيه يكون الدليل منتجاً لكون (٢١٠) كل واحد من المتباينين يوجد مع تقيض الآخر لكن يدل على وجود واحد مع

وتد ذكر في المتن ههنا ما لا يحتاج اليه وترك ما يحتاج اليه اما الاول فلان قيد فقط بعد قوله ضرورة صدق أحد المتباينين مع تقيض الآخر زائد لطائل فحتمه وأما الثاني فلانه وجب ان يقول ضرورة صدق كل واحد من المتباينين مع تقيض الآخر لان التباين الجزئي بين التقيضين صدق كل واحد منهما بدون الآخر لاصدق واحد منهما بدون الآخر وليس يلزم من صدق أحد التقيضين مع تقيض الآخر صدق كل واحد من التقيضين بدون الآخر فترك لفظ كل ولا بد منه وأنت تعلم المقصود افادة ظاهرة والمدلول الى هذا القيد الحوج الى تدقيق النظر وحمل اللفظ على خلاف المتبادر تكلف ظاهر لكن الحلل حينئذ متعاقب بالمباراة دون المعنى (قوله وأنت تعلم ان الدعوى الخ) أقول أجيب عن ذلك بان معنى قولهم تقيضا المتباينين متباينان تبايناً جزئياً ان النسبة بين هذين أحد المتباينين فيكون محط القائدة لفظ أحد فيكون معناه ما ذكره (قوله لا خالياً عن القائدة فقط) لا يعني عليك حسن المبرارة (قوله الى هذا القيد) متعلق بترك بعضهم معنى الرجوع (قوله وحمل اللفظ الى آخره) لان المتبادر ان يكون محط القائدة لفظ أحد لاضافته الى المتباينين (قوله لكن الحلال الى آخره) لا بالمعنى الفالح عليه أولى (قال وأنت تعلم الى آخره) يريد انه لو لم يعتبر العموم في قوله أحد المتباينين لم يتم التقريب وان اعتبر العموم اما بتقدير لفظه كل أو بجعل الاضافة للعموم يثبت الدعوى بمجرد تلك المقدمة فيلزم استدراك باقي المقدمات من قوله لانها ان لم يصدق الى قوله ضرورة صدق الخ فاستدراك باقي المقدمات غير متعين بخلاف استدراك قيد فقط فلذا اقتصر في بيان ذكر ما لا يحتاج اليه على استدراك قيد فقط وبما حررت لك اندفع ما قيل ان المصنف لم يذكر قيد لفظ كل فكل ما ذكره المصنف مستدرك

تقيض الآخر بالنطسوق وعلى وجود الآخر مع تقيض الاول بالزوم فاذا وجد انسان مع لا فرس فقد وجد أحد التقيضين بدون التقيض الآخر ويلزم من ذلك وجود لانسان مع فرس (قوله وليس يلزم الخ) مثلاً حيوان يوجد مع لانسان دون العكس فالتقيضان لحيوان ولانسان اذا وجد واحد منهما لا يلزم منه عدم الآخر لان لحيوان يجامع لانسان فاحد التقيضين وهو لحيوان وجد مع الآخر نعم لانسان قد يجامع

حيوان والحاصل انه لم يلزم من صدق حيوان مع لانسان صدق كل واحد من التقيضين بدون التقيض الآخر وأنت لما علمت ان لانسان يجامع لحيوان (قوله وأنت تعلم الخ) اعتراض على المتن حاصله ان قوله ان لم يصدق على شيء أصلاً الخ وان صدق على شيء الخ الاولى حذف هاتين المقدمتين لان الدعوى وهي قوله وتقيضا المتباينين متباينان تبايناً جزئياً ثبت بمجرد قوله ضرورة ان كل واحد من المتباينين يصدق مع تقيض الآخر فتقول الشارح فبقي المقدمات مستدرك مراده بذلك الباقي المقدمتان الاولتان اللتان عرضهما وأجيب به انما ذكر هاتين المقدمتين لان النسبة بين التقيضين لما كانت التباين الجزئي من غير ان يلاحظ فيه خصوصية ولا شيء فكان تحت فردان فلذا احتيج الى ان يبين هذين الفردين وذلك انما يكون بهذين المقدمتين فذكرهما انما هو لبيان فردي هذا العلم أعني التباين الجزئي وقولنا من غير ان يلاحظ فيه خصوصية احترازاً عما يلاحظ في التباين الجزئي خصوصية كما في الانسان والفرس فان بينهما تبايناً جزئياً لكن مع الخصوصية وهو التباين السكلي وكما في الحيوان والابيض فان بينهما عمومًا وخصوصاً وحياً ويلزم منه التباين الجزئي لكن بقيد كونه في العموم الوجبي

ان الدعوى ثبت بمجرد المقدمة الثالثة كل واحد من المتباينين يصدق مع قبض الآخر
لانه يصدق كل واحد من القيصين بدون الآخر حينئذ وهو المباشرة الجزئية باقي المقدمات
مستدرك قال

(الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيق فكذلك يقال على كل أخص تحت
الاعم ويسمى الجزئي الاضافي وهو أهم من الاول لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي دون
العكس اما الاول فلا يندرج كل شخص تحت الماهيات العامة عن الشخصات وأما الثاني فلجواز
كون الجزئي الإضافي كلياً وامتناع كون الجزئي الحقيق كذلك)
(أقول) الجزئي مقول بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى جزئياً حقيقاً لان جزئيته بالظن

القيصين هي التباين الجزئي مجرداً عن خصوصية كل واحد من فرديه أعني التباين الكلي والموم
من وجه اذ لو كان التباين الجزئي بينهما في جميع الصور في ضمن إحدى الخصوصيتين كالتباين
الكلي مثلاً لكان النسبة بينهما هي تلك الخصوصية اذ لا يقال ان النسبة بين الفرس والانسان
أو بين الحيوان والابيض هي التباين الجزئي مع ثبوته هناك قطعاً بل يقال ان النسبة بين الاولين هو
التباين الكلي وبين الآخرين هو الموم من وجه ويعلم من ذلك ثبوت التباين الجزئي في الموضوعين
ولا شك ان المدعي بهذا المعنى لا يتم الا بان يبين أن قبضي المتباينين قد لا يتصادقان أصلاً وقد
يتصادقان فلا يكون التباين الجزئي بينهما مقيداً بخصوص التباين الكلي في جميع الصور ولا
بخصوص الموم من وجه في جميعه بل يثبت في بعضها في ضمن المباشرة الكلية وفي بعضها في
ضمن الموم من وجه فالنسبة بين قبضي المتباينين هي التباين الجزئي مجرداً عن خصوصية كل
واحد من فرديه وهو المطلوب وهذا الكلام لاشبه فيه قيل ان المصنفين ان يفرضي الامرين
الذين بينهما عموم من وجه قد يتباينان في بعض الصور تبايناً كلياً وظاهران بينهما قد يكون عموم
من وجه كالأحيوان واللا أبيض فاذا ضم ذلك الى ما ذكره في قبضي المتباينين من صدق عين
كل واحد منهما مع قبض الآخر

(قوله اذ لا يقال الى آخره) لما مر النسبة ان الاكتفاء على المبهم مع تحققه في جميع الصور في
ضمن أحد الفردين بخصوصه قصور في بيان النسبة (قوله ويعلم من ذلك الى آخره) عطف على قوله
بل يقال ان النسبة الى آخره أي يعلم من ذلك القول ثبوت التباين الجزئي في الموضوعين
أي في المثالين المذكورين من غير حاجة الى التصريح بخلاف ما اذا قيل النسبة بينهما التباين
الجزئي فانه لا يفهم منه أحدهما بعينه فيكون التباين قاصراً (قوله ولا شك الى آخره) عطف
على قوله بان معنى قولهم الخ مقدمة ثانية من الجواب (قوله وهذا الكلام الى آخره) يحتمل
ان يكون من تسمية كلام الجيب ويحتمل ان يكون من كلامه قدس سره تحميلاً للجواب (قوله
قيل الى آخره) جواب عن اعتراض ذكره المصنف بقوله نعم لم يبين ما ذكره المصنف
النسبة بين قبضي امرين بينهما عموم من وجه كما سيصرح به آخره ههنا لتوقفه على
قوله لصدق أحد المتباينين مع قبض الآخر (قوله في بعض الصور) وهو عين الاخص
مع قبض الاعم (قوله فاما ضم الى آخره) لانهما احتيج الى الضم لان اللازم مما ذكره

(قوله على المعنى المذكور)

وهو الذي يمنع العقل

صدقه على كثيرين وقوله

مقول بالاشتراك أي

الاشتراك اللفظي وهو كما

مر ان يكون اللفظ الواحد

للموضوع لعمان عدة باوضاع

عدة واما المعنوي فهو ان

يكون اللفظ موضوعاً لمعنى

كلى وتحت افراد واذا

اطبق الاشتراك انما يتصرف

لفظي (قوله ويسمى جزئياً

حقيقاً) ظاهراً ان الاسم هو

لفظ حقيقي (قوله لان جزئيته

بالنظر الخ) علة للتسمية

ولا ضرر فيه وقولهم

التسمية لا تعمل الحسن

وجوبها لا جوازها وقوله

بالنظر أي بالإضافة الى

حقيقته

(قوله وبازائه) أي ويطلق بازائه أي في مقابله أي ان الجزئي الحقيقي يقابله الجزئي الإضافي تقابل العدم والمملكة لان الاول مايتبع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه والثاني ما لا يتبع الخ لا تقابل التضاد (قوله كالانسان بالنسبة الى الحيوان) أي واما بالنسبة الى حقيقته فهو كلي (٣١٢) (قوله لان جزئيته بالاضافة الى شيء آخر) أي واما بالنظر الى حقيقته

الى حقيقته لماثمة من الشركة وبازائه الكلي الحقيقي وعلى كل أخص تحت الاعم كالانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الى شيء آخر وبازائه الكلي الإضافي وهو الاعم من شيء آخر وفي تعريف الجزئي الإضافي نظر لانه والكلي الإضافي متضادان لان معنى الجزئي الإضافي الخاص ومعنى الكلي الإضافي العام وكما ان الخاص خاص بالنسبة الى العام كذلك العام عام بالنسبة الى الخاص واحد للتضادين لا يجوز ان يذكر في تعريف المتضاد الآخر والا

فانه جار فيها أيضاً ظهر أن النسبة بينهما التباين الجزئي مجرداً عن خصوصية كل من فرديه أو تقول نفي أولاً أن يكون النسبة بينهما هي العموم من وجه لان الوهم يتبادر الى ان النسبة بين التقيضين هي العموم من وجه أيضاً فيالغ في نفيه حيث ضم اليه نفي العموم مطلقاً ولم يتعرض للنسبة بينهما هناك لانها تعلم مما ذكره في تقيضي المتباينين بعينه لان تقيضهما ان لم يتصادقا على شيء أصلاً كتقيض الاعم وعين الأخص كان بينهما مباينة كلية وان تصادقا كان بينهما عموم من وجه ضرورة صدق كل واحد من المعنيين مع قبض الآخر وأياً ما كان كان التباين الجزئي فلا يلزم ان المصنف أهمل النسبة بينهما وهو يصدد بيانها (قوله وبازائه الكلي الحقيقي وقوله وبازائه الكلي الإضافي الخ) أقول فان قلت للتبادر مما ذكره ان الكلي أيضاً له معنيان مختلفان أحدهما حقيقي والآخر اضافي على قياس الجزئي وفيه بحث لان الامتياز بين معنى الجزئي وكون أحدهما حقيقياً والآخر اضافياً أمر مكتشف على ما بينه وأما الكلي فليس يظهر له معنيان

نبوت التباين الكلي في بعض الصور وثبوت العموم من وجه في بعض آخر واما النسبة التي هي شاملة لجميع الصور فلا يعلم ما هي فانما ضم ذلك الى ما يستفاد مما ذكره في تقيضي المتباينين من صدق عين كل واحد مع قبض الآخر ظهر ذلك (قوله فانه جار فيها) أي ما ذكره في تقيضي المتباينين جار في تقيضي الامرين الذين بينهما عموم من وجه (قوله فيالغ) جملة مترسة بين قوله نفي أولاً وبين المنطوق عليه أعني قوله ولم يتعرض لدفع توهم انه اذا كان المقصود نفي ما يتبادر اليه الوهم فلم نفي العموم مطلقاً حيث قال ليس بينهما عموم أصلاً أي لا مطلقاً ولا من وجه بانه لاجل المبالغة في النفي (قوله ولم يتعرض للنسبة) أي تأييداً (قوله التبادر الى آخره) انما قال ذلك لاحتمال ان يجعل ذلك على ان للكلي مفهوم واحد يسمى باعتبار مقابله للجزئي الحقيقي حقيقياً وباعتبار انه امر لشي لا يعقل عروضه لشيء الا بالقياس الى كثيرين اضافياً كما يشير اليه كلامه قدس سره (قوله لان التمايز بين الى آخره) فان عدم صلاحية فرض الاشتراك وان كان متعقلاً بالقياس الى كثيرين لكن عروضه لشيء بحسب نفس تصور مفهومه ولا يحتاج الى وجود كثيرين فالجزئية بهذا المعنى ثابتة لشيء بالنظر الى نفس مفهومه وكونه أخص أمر عارض له بالقياس الى

فهو كلي (قوله وهو الاعم من شيء) أي بحسب الفعل ونفس الامر لا بالإمكان والفرض واذ كان الكلي الإضافي ذلك كان الجزئي الإضافي ما أدرج تحت شيء بالفعل فهما متضادان أي لا يعقل تعقل هذا بدون الآخر واما الكلي الحقيقي فهو ما صلح لفرض الادرراج أمكن الادرراج فيه أولاً كالاشياء وعلى تقدير الامكان حصل ادرراج بالفعل أم لا كالتفاه فهو أخفض من الإضافي برتبتين ولو فسر الكلي الإضافي بما أمكن الادرراج تحته كان الكلي الحقيقي أنزل منه برتبة وحيدة يكون الجزئي الإضافي بما أمكن ادرجته تحته غيره ولو فسر الكلي الإضافي بما أمكن ادرجته تحته غيره بالقرض والجزئي الإضافي بما أمكن ادرجته تحته غيره بالقرض لكان مساوياً للكلي الحقيقي (قوله لانه والكلي الإضافي

متضادان) أي ان الجزئي الإضافي خاص والكلي الإضافي عام والخاص اضافيان كما بينه الشارح بقوله وكما ان الخاص خاص الخ ولا يعقل تعقل خاص بدون علم ولا العكس والمصنف قد أخذ العام في تعريف الخاص فقتضاه ان تعقل العام سابق على تعقل الخاص لان أجزاء المعرفة سابقة في التعقل على المعرفة وكون تعقل العام سابقاً على تعقل الخاص باطل بالضرورة اذ هما متضادان ومقتضى ذلك أنهما متساويان في التعقل

(قوله لاعمه) أي فقتضى كونهما متضايين انه منه ومقتضى أخذه العام في التعريف (٣١٣) انه سابق وجبته فغير

المستف غير صحيح فان قلت في الجواب ان المذكور في المتن الاعم لا العام والمتضايان الخاص والعام لا الاعم والاخص فتقول المعترض واحد المتضايين لا يجوز ان يذكر في تعريف المتضايين الآخر فتقول ذلك مسلم لكن هنا ليس كذلك فكلام المصنف لا اعتراض عليه فتقول ذلك مردود لأن الاعم متوقف في تصوره على العام فكله ذكر العام ضمناً أو يقال ان مراد المصنف بالعام العام كما ان مراده بالأخص الخاص وحيث أنه العام المذكور صراحة لا استلزاما غاية الامر انه عرخته بغير لفظه فلا إشكال باقي بحاله فكان الاولى له ان يقول ما كان مندرجا تحت شيء بإسقاط الاعم ثم ان الشارح إنما نظر لفظ الاعم فاعترض بما علمت ولم ينظر لفظ الأخص وأنت لو نظرت له لو وجدت واردا عليه إشكال أقوى مما أوردته الشارح على الاعم وحاصلها ان الأخص والاعم اما ان يبقيا على حقيقتهما أو يفسرا بالعام

لكن تعمله قبل نقله لاعمه وأيضاً لفظة كل إنما هي للأفراد والتعريف بالأفراد ليس بجائز فالاولى متبايزان كذلك فان معناه المتقدم الذي سماه هنبا كلياً حصيماً هو الصالح لفرض الاشتراك بين كثيرين ولا شك انه أمر نسبي لا يعقل لشيء الا بالقياس إلى كثيرين فان أراد بالكلية الإضافي هذا المعنى فليس لا كلي اذن معنيان وان أراد بمعنى آخر فلم يبينه قلت أراد به معنى آخر وقد بينه بقوله وهو الاعم من شيء ومعناه انه الذي يتدرج تحته شيء آخر ولا يعني بالأندراج ما يكون مندرجاً بمجرد الفرض حتى يرجع إلى المعنى الاول بيبينه بل ما يكون بحسب نفس الامر فالكلية الحقيقية ما صلح لان يتدرج تحته شيء آخر بحسب فرض العقل سواء أمكن الأندراج في نفس الامر أولاً والكلية الإضافية ما يندرج تحته شيء آخر في نفس الامر فيكون أخص من الكلية الحقيقية قطعاً بدرجةين الاولى ان الكلية الحقيقية قد لا يمكن اندراج شيء تحته كما في الكليات الفرضية ولا يتصور ذلك في الإضافية والثانية ان الكلية الحقيقية ربما أمكن اندراج شيء تحته وان لم يتدرج بالفعل لا ذهنًا ولا خارجاً ولا بد في الإضافية من الأندراج بالفعل وإنما خص هذا المعنى بالإضافي لأن الإضافة فيه أظهر من الإضافة في المعنى الاول وسعى الاول بالحقيقي لكونه مقابل الجزئي الحقيقي على ان صلاحية فرض الاشتراك بين كثيرين قد يناقش في كونها اضافية وان كان تعاملاً

ما هو أهم منه فهو معنى اضافي لا يمكن عروضة لشيء الا بالقياس إلى عروض السوم لشيء آخر (قوله متبايزان كذلك) أي يكون أحدهما حقيقياً والآخر اضافياً بل معنى واحد اضافي (قوله ولا شك انه أمر نسبي) أي النسبة داخلية في مفهومه اذ النسبة إلى كثيرين لا يعقل عروضة لشيء وانصافه به الا بالقياس إلى ذات كثيرين ويستلزم نسبة أخرى عارضة لكثيرين وهو كونهم معروضون للاشتراك فيه (قوله هذا المعنى) ويكون التعبير بقوله وهو الاعم من شيء تعبيراً منه أوضح من كونه اضافياً كما يشير إليه قدس سره في رسالته الفارسية ان كل واحد من الكثيرين يسمى فرداً للكلية وجزئياً اضافياً له (قوله وان أراد معنى آخر) أي مغايراً لذلك المعنى المتقدم فلم يبينه ومنشأ السؤال عدم الفرق بين صلاحية للاشتراك بين كثيرين وبين الاعم من شيء الامن حيث التعبير ولم انه لو ترك السؤال والجواب واكتفى بقوله ومعناه انه الذي يتدرج الخ لكان احسن وأخضر اذ التردد في السؤال والقول بأنه لم يبينه بعد ان فسّر الشارح الكلية الإضافية بقوله وهو الاعم من شيء ثم الجواب بأنه أراد معنى آخر وقد بينه الخ مستبعد جداً الا ان الشارح في شرح المطالع صرح بان هناك مفهومات ثلاثة الجزئيين والكلية فذلك تردد قدس سره وتشكك في كون المفهومات أربعة أو ثلاثة عند الشارح ولذلك قال سابقاً المتبادر (قوله حتى يرجع إلى المعنى إلى آخره) فيه إشارة إلى ان منشأ السؤال عدم الفرق بين المعنيين (قوله لا ذهنًا ولا خارجاً) كالكليات المدعومة ان لم يفرض لها فرد في الذهن سواء كان للفروض مكاناً كما في الفناء أو تمتناً كما في شريك الباري (قوله لان الإضافة فيه أظهر) لان كون الأندراج فيه من الإضافة أمر ظاهر في بادي الزنى بخلاف صلاحية فرض الاشتراك بين كثيرين ولهذا يناقش فيها (قوله لكونه مقابل الخ) فهو توصيف للشيء بوصف مقابله بأجراء التقابل مجرى النسب (قوله في كونها اضافية) أي

(٤٠) (شرح الشمسية) والخاص على ما مر فان أريد الثاني فالخاص هو نفس الجزئي الإضافي وحيث يلزم انه عرف

الشيء بنفسه وبما يتوقف عليه وهو العام وهذا لأنه يقتضي معرفة الشيء قبل معرفة نفسه وذلك لا يقبل وإن أريد الأول فيلزم أن يكون عرف الشيء (٣١٤) بما يتوقف عليه وبما يتوقف عليه مضايقة فهذا الاعتراض وأرد على المصنف سواء

أن يقال هو الأخص من شيء وهو أي الجزئي الإضافي أعظم من الجزئي الحقيقي يعني أن كل جزئي حقيقي موقوف على تعقل الغير كما أن تعقل الشيء من قرض الاشتراكين كثيرين موقوف على تعقل الغير مع أنه ليس إضافيا لأن تحققه لا يتوقف على تحقق الغير وحيث يكون تسميت بالمعنى ظاهرة على هذا فالجزئي الإضافي ما اندرج بالفعل تحت غير موقوف على الجزئي الإضافي ما أمكن اندراجه تحت شيء كان الكلي الإضافي ما أمكن اندراجه تحت شيء فيكون أيضاً أخص من الكلي الحقيقي لكن بدرجة واحدة ولا يصح أن يقال الجزئي الإضافي ما أمكن فرض اندراجه تحت شيء آخر حتى يلزم أن الكلي الإضافي ما أمكن فرض اندراجه تحت شيء فترجع إلى المعنى الحقيقي كما مر وإنما لم يصح تفسير الجزئي الإضافي بما ذكرناه لأنه لا يقال للقرس أنه جزئي إضافي للإنسان مع إمكان فرض الاندراج فثامل ليتضح لك أن الحق أن الكلي أيضاً له مفهوم أن أحدهما حقيقي يقابل مفهوم الجزئي الحقيقي تقابل الدم للملكة وليس توقف تعقله على تعقل الغير مستلزما لكونه إضافيا كما في الجزئي الحقيقي بعينه على ما عرفت وتأسيسا إضافيا يقابل الجزئي الإضافي تقابل التضايقات وإن الحال بين الكليين في النسبة عكس ما بين الجزئيين فالكلي الإضافي أخص من الحقيقي كما مر والجزئي الإضافي أعظم من الحقيقي كما سنبينه (قوله وفي تعريف الجزئي الإضافي نظر لأنه أي الجزئي الإضافي والكلي الإضافي متضايقان لأن معنى الجزئي الإضافي الخاص ومعنى الكلي الإضافي العام) أقول وذلك لما عرفت أن معنى الجزئي الإضافي هو المتدرج تحت غيره

منسوبة إلى الإضافة نسبة الفرد إلى الكلي (قوله موقوف على تعقل الغير) أعني الكثيرين لكونه داخلا في مفهومهما (قوله كما أن تعقل المع إلى آخره) أي تعقل مفهوم الجزئي الحقيقي موقوف على تعقل الغير أعني كثيرين لدخوله في مفهومه أيضاً (قوله لأن تحققه) في شيء وعروضه له لا يتوقف على تحقق الغير وكذلك مفهوم الكلي وعروضه لشيء لا يتوقف على تحقق الكثيرين فالتوقف في كلامه قدس سره في جميع الموارد على معناه الحقيقي لا بمعنى الاستزمام على ما وهم (قوله تقابل الدم والملكية) هكذا صرح في حاشية شرح المطالع وأحال بيانه على ما ذكره سابقا في القسمة حيث قال المفهوم أي ما من شأنه أن يحصل في العقل سواء حصل بالفعل أولا أن منع هو من حيث أنه متصور من وقوع الشركة فيه بالمثل على كثيرين إيجابا فهو الجزئي وإن لم يمنع فهو الكلي انتهى وفيهم منه أن الذي ليس من شأنه الحصول في العقل واسطة بينهما في مفهوم الكلي قيد عام من شأنه أن يمنع أي من شأنه وهو المفهوم مطلقا معتبر والظاهر الإيجاب والسلب إذ تحقق شيء ليس من شأنه الحصول في العقل أصلا محل تردد ثم المراد أن التقابل بين الكلية والجزئية أعني المنع وعدم المنع كذلك لا بين الكلي والجزئي لانها مفهومان من صفتها المنع وعدمه فليس أحدهما عدما للآخر حتى يكون بينهما تقابل العدم والملكية أو الإيجاب والسلب فهما متضادان (قوله تقابل التضايقات) فالكلية والجزئية من المضايقات الحقيقية والجزئي والكلي من المضاف المشهور (قوله كما مر) من أن للمعتبر في الكلي الإضافي الاندراج بالفعل وفي الحقيقي إمكان فرض الاندراج وهو

بقي على حاله أو أريد من العام والأخص العام والخاص وقد يجاب عن هذا بأن ترتب التجريد في الأخص والأعم بأن يزيد منهما شيء اندرج تحت شيء آخر ونجدهما عن وصف الخصوص والعموم وحيث يدفع الاعتراض أن يقال أن المصنف لم يقصد بما ذكره التصريف بل قصده الإشارة إلى قاعدة كلية تضمن تعريفها خالبا عن الموانع بأن يقال أنه شيء اندرج تحت شيء هذا وقد أجاب بعض عن اشكال الشارح بأن المصنف ذكر التضايقات لأحدهما قول الشارح واحد التضايقات لا يجوز الخ مسلّم لكن المصنف لم يذكر أحدهما حتى يتأتى الاعتراض ورد ذلك الجواب بأن أحد موجود في ذكر الاثنين فلا يقع في هذا المقام خصوصاً مع لزوم تعريف الشيء بنفسه فالأولى ما قلناه من الجواب ثم اعلم أن

الإضافة إنما تعتبر إذا كانت بحسب الثقل وقس الأمر ما والكلي الحقيقي لا يقال له إضافي لأن الإضافة الحقيقية السكّنة فيه أعني صدقه على كثيرين إنما تعتبر فيه بحسب التقدير لا بحسب نفس الأمر (قوله يعني أن كل جزئي حقيقي الخ) أي بالغاية لدفع المصادرة الواقعة في المصنف وحاصل ذلك الدفع أنه من باب الاستدلال بالحد على المحدود وهو يرجع للتفسير

جزئي اضافي بدون العكس اما الاول فلان كل جزئي حقيق فهو مندرج تحت ماهيته المعرأة
عن الشخصيات كما اذا جردنا زيدا عن الشخصيات التي بها صار شخصا مينا ثبتت له الماهية الانسانية

وهذا هو معنى الخاص بينه ومعنى الكلّي الاضافي هو المدرج تحت شيء آخر وهذا هو معنى العام
بينه فالخاص والجزئي الاضافي يعني واحد وكذلك العام والكلّي الاضافي يعني واحد ولا شك
ان الخاص والعام متضايقان مشهوران كالآب والابن وان الخصوص والسوم متضايقان حقيقيان
كلا بوجه والنسوة والمتضايقان لا يمتثلان الا مما فلا يجوز ان يذكر أحدهما في تعريف الآخر والا
لكأن تعقله قبل تعقله ضرورة ان تعقل المرف وأجزأه مقدم على تعقل المرف قالت قلت
المذكور في تعريف الجزئي الاضافي هو الاعم لا العام الذي هو معنى الكلّي الاضافي حتى يلزم
ذكر أحد المتضايقين في تعريف الآخر قلت تعقل الاعم يتوقف على تعقل العام الذي هو الاضافي
مع ان المقصود بالاعم والاخص ههنا هو العام والخاص لا معنى التفضيل والزيادة في العموم والخصوص
لكن على هذا يلزم تعريف الجزئي الاضافي بالخاص الذي هو بمعناه فيزم تعريف الشيء بنفسه
وبمضايفه وما على الاول يلزم تعريفه بالاخص الذي يتوقف تعقله على تعقل الخاص فيلزم تعريف
الشيء بما يتوقف معرفته على معرفته وبما يتوقف على معرفة مضايفه فالتخلل في التعريف من وجوب
أحدهما تعريف الشيء بنفسه أو بما يتوقف على معرفته والتي تعريفه بمضايفه أو بما يتوقف على
معرفة مضايفه ولا شك ان التخلل الاول أقوى من الثاني فالاولى ان لا يقتصر على الثاني وحده

أخص منه بدرجتين (قوله وهذا هو معنى الخاص بينه) واما ما قيل ان معناه ان يقع موضوعا في
القضية الموجبة الكلّية حتى أن أحد المتساويين عد جزئيا اضافيا للآخر فيثبت كونه خلاف المتبادر
يستلزم ان لا يكون تعريف المصنف جامعا (قوله فلا يجوز ان يذكر أحدهما الى آخره) فيه اشارة
الى ان تعرض الشارح لبيان ان الكلّي الاضافي معناه العام ليس لاجل ان اتمام النظر في تعريف
المصنف موقوف عليه لانه ما أخذ الكلّي الاضافي في التعريف بل لفظ الاعم فيكتفي في اتمامه ان
الجزئي الاضافي معناه الخاص فكما ان الخاص خاص بالنسبة الى بل لتعميم الفائدة وهي انه لا يجوز
ان يذكر في تعريف الكلّي الاضافي الجزئي الاضافي والخاص (قوله مقدم على معرفة للمرف)
المكون معرفته سببا امرته فلو أخذ أحد المتضايقين في تعريف الآخر لزم تقديم الشيء على نفسه
بمرتبتين (قوله تعقل الاعم الى آخره) يعني ان الاعم من حيث انه دال على زيادة العموم مأخوذ
في التعريف وهو متوقف على تعقل زيادة العموم على علم آخر فيلزم أخذ المضاف في التعريف
بالواسطة فيلزم تقديم الشيء على نفسه بثلاث مراتب (قوله مع ان المقصود الى آخره) وان
كان اللفظ مستهلا في المعنى التفضيلي كما قال السمل أحلى من الحل أي على تقدير فرض الحلاوة
فيه فيرجع الى معنى أصل الفعل فلا يرد انه لا يمكن الارادة هذا المعنى في عبارة المتن لان صيغة
التفضيل اذا استعمل بمن يكون نفا في الزيادة (قوله لا بمعنى التفضيل والزيادة) والا لزم ان
لا يكون الشخص جزئيا اضافيا بالنسبة الى ما فوقه ولا ما فوقه كلياً اضافيا بالنسبة اليه (قوله أقوى
من الثاني) لان امتناع تعقل الشيء قبل نفسه اظهر من امتناع تعقل أحد المتضايقين قبل الآخر
(قوله فالاولى ان لا يقتصر الى آخره) المقصود منه ان في كلام الشارح قصداً كما في ابطال السند

(قوله وهذا منقوض) قد تقدم أن النقص يرد على الدليل برمته وعلى مقدمة الدليل والشارح لما لم يلتفت لمقدمة معينة دل ذلك على أن المراد نقص اجبالي (قوله فانه شخص) أي ذات معينة في الخارج (قوله والا فهو) أي الذات المعينة أي والا نقل بالاستماع فان قلنا ان له ماهية فذلك الذات المعينة ان كانت مجرد تلك الماهية الخ (قوله وهو محال) أي لان بين الجزئي والسكلي تقابل العدم والمسلوك وهما متنافيان (٣١٦) (قوله وان كانت) أي الذات المعينة التي تعيدها (قوله يلزم ان يكون واجب

وهي أتم منه فيكون كل جزئي حقيقي متدوجاً تحت أعم فيكون جزئياً إضافياً وهذا منقوض بواجب الوجود فانه شخص معين ويمتنع أن يكون له ماهية كلية والا فهو ان كان مجرد تلك الماهية الكلية يلزم أن يكون أعم واحداً كلياً وجزئياً وهو محال وان كانت تلك الماهية مع شيء آخر يلزم أن يكون واجب الوجود معروضاً للشخص وهو محال لما تقرر في فن الحكمة أن الشخص واجب الوجود عنه وأما الثاني فلجواز أن يكون الجزئي الإضافي كلياً لانه لا يخص من شيء والاخص من شيء

وأيضاً يلزم أن لا يكون تعريفه بالأخص من شيء كما ذكره الشارح صحيحاً لاشتغاله على الحل الأول قطعاً وهذا وقد قيل في جواب النظر أن المصنف ذكر المتضامين معاً أعني الأخص والأعم في تعريف شيء واحد هو الجزئي الإضافي ولا يحدور في ذلك وإس شيء لان هذا القائل ان سلم ان معنى الجزئي الإضافي هو الخاص ومعنى السكلي الإضافي هو العام كما ذكره الشارح فالنظر وارد مع زيادة كما عرفت وان لم يسلم فالجواب هو ذلك لا ما ذكره ومنهم من قال لم يرد المصنف بما ذكره تعريف الجزئي الإضافي بل أراد ذكر حكم من أحكامه يمكن أن يستبطن منه له تعريف وحينئذ يتدفع الاشكالان مما إلا ان المقام يدل على قصد التعريف ظاهراً (قوله وهذا منقوض بواجب الوجود) أقول أي بذاته المخصوصة المقدسة لا بمفهومه فانه كلي كما مر وأجب عن هذا النقص بأن مناط

الوجود الخ) وذلك كريد فانه معين بشخصه لا بذاته فالشخص غير عين زيد وواجب الوجود متعين بذاته لا بشخصه إذ لا

تشخصاته فان قلت ان مناط الجزئية والسكئية الوجود الذهني والذات العينية يستحيل وجودها في الذهن فلا يرد الاشكال من أصله والجواب ان الجزئي والسكلي ليس معناه ما حصل في الذهن

ولم يصدق على كثيرين بل هو ما لو حصل في الذهن لم يصدق على كثيرين وحينئذ فالتدات العلية لو حصلت في العقل لم تصدق على كثيرين فهو جزئي أو أنه ليس المراد بالوجود في الذهن تعقل الشيء بكنهه بل ولو بالادوات التي تقتضي تميزه كالحالين مثلاً وان كانت

الأخص فلا يرد أنه ليس من المناصب الثلاثة فلا وجه لإيراده إنما قال فالأولى لانه غير لازم على المتعترض إيراد جميع الاعتراضات (قوله تعريفه) أي الشارح وما قيل ان التعريف هو الأخص ومن شيء خارج عنه فقيه ان نسبة المخصوص الى شيء آخر معتبرة في مفهومه (قوله مع زيادة) وهو تعريف الشيء بنفسه أو بما يتوقف عليه (قوله وان لم يسلم) بأن يقول معنى الاندراج الدخول تحت ومعنى المخصوص عدم الشمول لما يشمله الآخر وهما معنيان متغايران وان استلزم أحدهما الآخر (قوله يتدفع الاشكالان) اللذان ذكرهما الشارح وهما لزوم تعريف الشيء بما يضافه وعدم جواز ذكر لفظ كل واما لزوم تعريف الشيء بنفسه وبما يتوقف عليه وان اندفع أيضاً لكنه اشكال أورده قدس سره (قوله الا ان المقام) أي المقام مقام بيان معنى آخر للجزئي ولذا شبهه بالمعنى الأول فهو يقتضي الاعتناء فيكون التصدي إلى التعريف (قال وهذا منقوض) أي دليلكم على أن كل جزئي حقيقي جزئي إضافي ليس بجميع مقدماته صحيحاً لاستلزامه المحال وهو أن يكون لذاته تعالى ماهية كلية وقد تقرر في الحكمة بطلانه وما قيل أنه تنص تفصيلي المقدمة القائلة بأن

تلك الاوصاف كلية وحينئذ فالذات العلية لا يستحيل وجودها في الذهن (قوله ان تشخص الواجب عنه) أي شخصه في يجوز الخارج وتعيينه خارجاً بعينه وذاته لا بمشخصات خارجية (قوله فلجواز أن يكون الخ) حاصله ان الجزئي الحقيقي أخص والجزئي الإضافي أعم وينقلب الامر في السكلي الإضافي والحقيق فكل كلي إضافي كلي حقيقي ولا عكس كما في النفاء وأما الجزئي الحقيقي مع السكلي الحقيقي فالتباين وكذلك الجزئي الحقيقي والسكلي الإضافي والسكلي الحقيقي أو الإضافي فالعموم والمخصوص من وجه فالإنسان جزئي إضافي وكلي حقيقي وإضافي وزيد جزئي حقيقي وليس كلياً حقيقياً ولا إضافياً

يجوز أن يكون كلياً تحت وكلي آخر بخلاف الجزئي الحقيقي

الكلية والجزئية هو الوجود الذهني كما صرح به وليس من شأن الوجود للمعين الذي هو الواجب الوجود لذاته أن يحصل في الذهن حتى يتصف بالجزئية بل لا يعقل الا بوجوده فعرض كية منهصرة في شخص ورد بان معني الجزئي هو ما كان

كل جزئي حقيقي داخل تحت ماهيته للمرأة فهو لان المانع سائل لا يبطل وكذا ما قبل انه نقض إجمالي لتلك المقدمة بناء على كونها مدلة بزعم المستدل وتوجيهه أن أي دليل أورد عليها ليس بصحيح اذ لو كان صحيحاً يلزم منه محال لانه يلزم من صحته صحة تلك المقدمة معانها باطلة لان المقصود من بيان عدم صحة الدليل بيان عدم ثبوت تلك المقدمة فلا معني للاستدلال بعدم صحتها على عدم صحة أي دليل أورد عليها (قوله كما صرح به) أي الشارح حيث قال المفهوم أي ما حصل في العقل اما جزئي أو كلي (قوله وليس من شأن الخ) إن كان المقسم يعني الحاصل في العقل بالفعل فالعرض أنفي الشأن للمبالغة كما أنه قيل ليس شأنه تعالى الحصول في العقل فضلاً عن حصوله فيه بالفعل وإن كان بمعنى ما من شأنه الحصول فيه فالامر ظاهر (قوله حتى يتصف بالجزئية) فهو واسطة بين الجزئي والكلي وكذا الحال في التشخيصات الجزئية فلها كذا تسمى في كونها متشخصة بنفسها لا بامر زائد عليها ولا لزم التسلسل ومن هذا ظهر كون التقابل بينهما تقابل الدم والمملكة (قوله بل لا يعقل الخ) أي فيما إذا أريد تعقله بالوجه المختص به فالعلوم بها كلي بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات وأن العلم بالشيء بالوجه نفس العلم بالوجه على ماهو التحقيق فلا يرد أن كون الوجوه السككية مرآة لشأهته لا يستلزم كون المعلوم كلياً (قوله ورد بان معني الجزئي أي آخره) لثلاث مخرج منها شيء من المفهومات على ماهو اللاحق بمفهوم قواعد الفن فعلى هذا السككية والجزئية من عوارض الماهية لأن هذه الحقيقة ثابتة للأشياء إنما وجدت ويكون التقابل بينهما تقابل السلب والايجاب وما قالوا أن مناط السككية والجزئية هو الوجود الذهني وأنهما من المقولات الثانية فبني على أن أنصاف المفهوم بهذه الحقيقة دائر على أنصاف صورته بلتع عن الشركة فيه وعنده والمناظرة وعندها إنما ينصف بهما الشيء بعد حصوله في الذهن سواء فسر الشركة بالمطابقة فيكون المتصاف الصورة بها بالذات وذو الصورة بالتبع فإن مطابقة صورته لسككيتين صفة له وإن كانت بالمطابقة صفة للصورة أو فسر بالنسبة المصححة للحمل فإن الصورة الحاصلة مائة عن شركة ذي الصورة بين كثيرين أي حله عليها وسواء قلنا أن العلم نفس المعلوم أو شبع وشال فتدبر فانه دقيق وبالتأمل حقيقي ولا تنفت الى ما قبل أنه يفهم مما ذكره ففسر سره في حواشي المطالع أن السككي والجزئي معاني أربعة الاول الشركة الحقيقية وثاني الشركة بمعنى المطابقة وثالثها النسبة المصححة للحمل ورابعها كون الشيء بحيث إذا حصل في الذهن عرض له الشركة والمعني الاول لا يمرض لشيء لا في الخارج ولا في الذهن والثاني والثالث يمرض في الذهن والرابع يمرض لشيء في الخارج ولا الى ما وقع في المواضع من أن الكلية والجزئية صفة الصورة على رأي من قال باتحاد العلم والمعلوم وصفة المعلوم على رأي من ذهب الى القول بالشبع والمثال ولا الى ما وقع في شرح التجريد الجديد أنه لا يصح تفسير الشركة بالمطابقة لان السككية والجزئية صفة المعلوم على ما نص عليه المتطوعون

ومطلق شيء وممكن
كثيان حقيقيان وضايفان
وليسا جزئيين اضايفين
لعدم اندراجهما تحت شيء

فانه يتبع ان يكون كلياً قال

(الخامس النوع كما يقال على ما ذكرناه ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولاً أولياً ويسمى النوع الإضافي)
(أقول) النوع كما يطلق على ما ذكرناه وهو المفعول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو

بحيث لو حصل في الذهن تبع وهذا معنى قولهم كل مفهوم اما ان يتبع الخ اذ لم يريدوا به كونه مفهوماً بالفعل وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعل في الذهن ولا على امكان حصوله فيه والجزئي الحقيقي بهذا المعنى يصدق على الواجب كما لا يخفى وأيضاً المنتزع الحصول في الذهن هو كونه ذاته لا ذاته على وجه مخصوص تعرض له الجزئية (قوله فانه يتبع ان يكون كلياً) أقول قد ظهر بما ذكره النسبة بين الجزئيين وما ذكرت النسبة بين الكلين وأما النسبة بين الجزئي الحقيقي وبين كل واحد من الكلين فالمبينة لان الجزئي يتبع والكل لا يتبع وأما النسبة بين الجزئي الإضافي

والمطابقة وعدمها صفة الصورة على ما حققه السيد قمي سره (قوله بحيث لو حصل الخ) أورد كلمة لو إشارة الى ان فرض الحصول كاف في الجزئية والكلية وان كان المفروض محالاً ولا ينافي ذلك استلزامه على تقدير حصوله تبع الشركة أو عدمها لملاقة عقلية بينهما والبراد عاينه بأنه على تقدير فرض الحصول يجوز ان لا يكون مستلزماً لشيء منها أو مستلزماً لكليهما لان المحال يجوز ان يستلزم المحال مدفوع بأنه لا بد لزوم من العلاقة ولا يتصور للشيء علاقة بالقيضين كما يشهد به البديهية وقولهم المحال يجوز ان يستلزم المحال بخصوص بما اذا كان بينهما علاقة عقلية على ما هو التحقيق (قوله اذ لم يريدوا به كونه مفهوماً بالفعل) ولا كونه من شأنه ذلك والآن تخرج الامور الغير الحاصلة بالفعل وما ليس من شأنها ذلك عنها واكتفى بنبي الاول لانه المتبادر الى الفهم. (قوله وذلك) أي المذكور من معنى الجزئي الحقيقي (قوله يصدق على الواجب تعالى) أي على ذاته المقدسة لانه على تقدير الحصول في العقل مانع عن وقوع الشركة فيه والا لم يكن شخصاً (قوله وأيضاً المنتزع الى آخره) بناء على انه لا طريق مقدوراً لنا لحصول كنه الشيء الا التحديد والبسيط يتبع تحديده (قوله لا ذاته على وجه مخصوص يتعرض له الجزئية) اذ يجوز ان يحصل من اجتماع الوجوه الكلية وجه جزئي يكون مرآة لشاهد ذاته المخصوصة وما قيل ان ضم الكلّي الى الكلّي لا يفيد الجزئية فليس بكلي على ما بين في محله كيف لا وقد صرحوا بان لفظة الله تعالى علم لذاته تعالى والتعريف بالماهية لاحضار شيء بينه في ذهن السامع فلو لم يكن احضاره بوجه جزئي لم يحصل الفرض من وضع العلم وأجاب العلامة التفتازاني عن النقص بان تشخصه تعالى عين ذاته في الخارج فلا يتنافى ذلك لمجمله الى ماهية وتشخص في الذهن فيكون داخلاً تحت ماهية المرأة ولعمري ان هذا مصداق ما قيل ان لكل عالم هفوة لانه مصرح في كتب الحكمة بان تشخصه عين ذاته بحيث لا يتصور الانفكاك وهذا غاية مرتبة التوحيد وان ذاته تعالى فرد لا وجود والتشخص ولسائر الصفات مع كونه قائماً بذاته وما قيل ان نسبة التشخص الى الماهية كنسبة الفصل الى الجنس في كون كل واحد منهما دافعا للايهام في تقدير محتملهما في الماهيات الممكنة (قوله وما ذكرت) من معنى الكلّي الحقيقي والكلّي الإضافي (قوله النسبة بين الكلين) وهي ان الكلّي الإضافي أخص من الكلّي

(قوله وهو المفعول) أي المفعول لان نوعيته الخ لتعليل للوصف بالحقيقية والنوعية نسبة اضافية بين الانسان وافراده

(قوله الى حقيقته الواحدة) أي الحقيقة المتحدة فظهر ان الحقيق نسبة الى الحقيقة (قوله في افراده ظرف مستقر) أي الحقيقة الواجبة للكافة في افراده بقي ان طاهره ان النوع الحقيقي هو لفظ (٣١٩) الانسان وانه غير الحقيقة حتى ندب

وبل له النوع الحقيقي لان نوعيته انما هي بالنظر الى حقيقته الواحدة الحاصلة في افراده كذلك يطابق بالاشتراك على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولاً أولاً أي بلا واسطة كالانسان بالقياس الى الحيوان فانه ماهية يقال عليها وعلى غيرها كالفرس والجنس وهو الحيوان حتى اذا قيل ما الانسان والفرس فالجواب انه حيوان ولهذا المعنى يسمى نوعاً اضافياً لان نوعيته بالإضافة الى ما فوقه فلما هي منزلة الجنس ولا بد من ترك لفظ صكك لما سمعت في مبحث

وسين كل واحد من بينهما فلهوم من وجه لصدق الجزئي الإضافي على الجزئي الحقيقي بدونهما وصدقهما بدونه في المفهومات الشاملة وتصادق الكل على الكليات المتوسطة (قوله لان نوعيته انما هي بالنظر الى حقيقته الواحدة) أقول نوعية هذا النوع نسبة واضافة بينه وبين افراده فليس يعتبر فيها الا حقيقة افراده ومنشأها اتحاد الحقيقة في تلك الافراد فذلك سمي الحقيقي وأما النوع الآخر أعني الاضافي فلا بد في نوعيته من اندراجه مع نوع آخر تحت جنس فيكون مضابفاً له وبينان ذلك ان الجنس لما كان تمام الماهية المشتركة بين ماهيتين مختلفتين في الحقيقة ومقولا عليهما في جواب ما هو فلا ذلك ان كل واحدة من تلك الماهيتين المدرجتين تحته موصوفة بان يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو وهذه الصفة ثابتة لها بالقياس الى الجنس الذي اندرجت فيه

الحقيقي بدرجتين أو بدرجة (قوله وصدقهما بدونه الى آخره) قيل فيه بحث اذ كل مفهوم شامل يشدرج تحت الآخر والا لم يكن شيء منهما شاملاً بل يندرج تحت نفسه والجواب انه ان أراد بالاندراج كون كل منهما موضوعاً للآخر فلا ينفع في كونه جزئياً اضافياً عند الجمهور وان أراد به كون كل واحد منهما أخص من الآخر فنوع لان النوع والخصوص باعتبار الصدق وصرحهما الى موجبة كلية وسالبة جزئية ولا سالبة جزئية فيها (قوله فليس يعتبر الخ) أي فليس فيها اضافة زائدة على ما اعتبر في مفهوم الكلالي الا انه عرض لها الخصوصية وهو كونهم متفقين فيها بخلاف النوع الاضافي وانما لم يقل هنا ما قال في الجزئي الحقيقي والكلالي الحقيقي من ان لهما وان كان ووفقاً على تمثيل الغير الا ان تحققه لا يتوقف على تحقق الغير لان تحقق النوع الحقيقي واتصاف شيء به يتوقف على تحقق الافراد ان ذهاب فذهنا وان خارجاً فخرجاً والسر في ذلك ان في مفهوم الكلالي والجزئي اعتبر امكان فرض الاشتراك وفي النوع الحقيقي كونه مقولاً بالفعل على كثيرين متفقين بالحقيقة (قوله فلا بد في نوعيته) أي مع ما اعتبر في النوع الحقيقي (قوله فيكون مضابفاً له) أي يكون النوع الاضافي متضابفاً للجنس وهذا ظهر انه لا يجوز اخذ أحدهما في تعريف الآخر الا انه لم يشر صراحة هنا لظهوره مما تقدم (قوله وبينان ذلك) أي التضييف بينهما (قوله ان الجنس الى آخره) بيان لسبب التضييف بينهما كالتولد سبب لتضييف الابن والاب (قوله فلا ذلك الى آخره) بيان لترتب الاضافة الحاصلة بذلك السبب لتوحيده الاضافي

لذلك الجنس فنزلت منزلة الجنس في التعريف في قوله على كل ماهية فان قلت اذا كانت النوع والجنس متضايين فما لا يعقلان الا بما وذكر أحدهما في التعريف يقتضي سبقه تمثله على تمثله الاحد المرف وهذا تناقض وأجيب بان هذا ليس بتعريف بل هو ضابط وتفسير يؤخذ منه الحد والتعريف

(قوله لا يتم حدودها الخ) هذا صريح في انه حد اسمي لانه رسم ولاحد حقيقي بقي انه اذا كان النوع الاضافي يقال فيه كلي مقول عليه وعلى غيره (٣٢٠) الجنس لازم ان النوع الاضافي احتوى على اضافتين الاولى باعتبار ذكر الكلي فانه

الجزئي الاضافي من ان كل الافراد والتعريف الافراد لا يجوز ذكر الكلي لانه جنس الكليات ولا يتم حدودها بدون ذكره فان قلت للماهية هي الصورة المعقولة من الشيء والصورة العقلية كليات فذكرها يعني عن ذكر الكلي فقول الماهية ليس مفهوما مفهوم الكلي غاية ما في الباب انه من لوازمها فيكون دلالة الماهية على الكلي دلالة للزوم على اللازم يعني دلالة الالتزام لكي دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل والخاصة والعرض العام فان الجنس لا يقال عليها وعلى غيرها في جواب ما هو وأما تقييد القول بالاولى فاعلم أولا ان سلسلة الكليات انما تنتهي بالاشخاص

كما ان صفة الجنسية ثابتة للجنس بالقياس الى ما اندرج تحته من الماهيات التي هي أنواع له فالجنس والنوع المتدرج تحته متضاضان كالأب والابن (قوله لانه جنس الكليات فلا يتم حدودها الا بذلك) أقول هذا اشارة الى ما سبق من ان المذكور في تعريفات الكليات حدود اسمية لها لا رسوم كما توهم واذا كانت حدودا كانت تامة كما هو الظاهر فلا بد حينئذ من ذكر الجنس أعني الكلي هنا رعاية لطريقة القوم في تعريف الكليات واذا اعتبر الكلي في مفهوم النوع الاضافي كان فيه اضافتان احدهما بالنسبة الى ما تحته من أفراده لكونه كليا والاخرى بالقياس الى الجنس الذي فوقه كما بنا والنوع الحقيقي فيه اضافة واحدة بالقياس الى ما تحته فقط كما عرفت (قوله فان الجنس لا يقال عليها وعلى غيرها في جواب ما هو) أقول الجنس كالحیوان مثلا وان كان مقولا ومحمولا على الفصل كالناطق وعلى الخاصة كالفاحك وعلى العرض العام كالماشي

أعني مقولية الجنس عليها في جواب ما هو (قوله كما ان صفة الجنسية) وهي كونه مقولا على مختلفين في جواب ما هو (قوله متضاضان) مشهوران عرض لها المضاضان الحقيقيان وهو كون الجنس مقولا عليه في جواب ما هو وكونه مقولا عليه الجنس في جواب ما هو وانما لم يكف في بيان تضاضيهما بكونهما مندرجا ومندرجا فيه لان ذلك ثبت كونه جزئيا اضافيا له لانواعا اضافيا (قوله اشارة) يعني انه مؤاخذه على المصنف بناء على ما هو الحق لانه لما اختاره من كون تعريفات الكليات رسوما حتى يرد انه لا يلزم ذكر الجنس في الرسم (قوله كما هو الظاهر) مما قالوا انه لاحقة لها سوى تلك المفومات (قوله رعاية بطريق القوم الى آخره) تمليل لقوله لا بد الخ فلا يرد انه على تقدير كون المذكور في التعريفات حدودا اسمية تامة يجوز ان يكون ما ذكره المصنف جدا ناقصا (قوله واذا اعتبر الخ) بيان لوجه تسمية أخرى بالنوع الاضافي وهو احتمالها على اضافة أخرى سوى ما اعتبر في الحقيقي على نحو ما قيل في تسمية الفصير بالحيثي والاضافي (قال هي الصورة المعقولة من الشيء) أي المأخوذة من شيء بمنحرف للمشتقات لانها عبارة عما يجاب بها عن السؤال بما هو وهو لا يكون الا كلية والصورة كما عرفت تطابق على العلم والمعلوم ولكل منهما مساهم هنا (قال والصور العقلية) أي المأخوذة عن شيء فلا يرد صور الجرذات على تقدير حصولها وجزئيات الامور العامة فانها عقلية وليست بكليات (قال غاية ما في الباب) فيه اشارة الى منع كونه لازما ذمنا (قال ينتهي بالاشخاص) هذا مثل قولهم سلسلة الممكنات تنتهي بالواجب

اضافي باعتبار ما تحته من الافراد الثانية باعتبار كون الكلي مندرجا تحته جنس فذلك سمي اضافيا لتقوى الاضافة فيه (قوله هو الصورة المعقولة من الشيء) وذلك لانه اذا

جرد زيد عن مشخصاته بقيت الماهية فأراد بالصورة صاحب الصورة (قوله غاية ما في الباب) انه من لوازمها هذا لا يظهر الا في ذات الشيء بعد المشتقات كما في زيد اما من ليس له مشخصات كواجب الوجود فانه لا مشخصات له اذ

الواجب تشخصه بعينه وذا له بأمراض خارجية يمكن ان تجرد فالكلية غير لازمة لذلك المفهوم (قوله فان الجنس لا يقال الخ) محط الاخراج على (قوله في جواب ما هو) فلا ينافي انه يحمل في غير الجواب بان يقال الناطق حيوان والفاحك حيوان بقي انه لا يقال عليه الجنس من حيث انه فصل اما من حيث انه ناطق نوع من الانواع وفوقه جنس فانه يقال عليه الجنس

(قوله انما تنتهي بالاشخاص) بان قول جوهر ثم جسم ثم تم ثم حيوان ثم انسان ثم تركب ثم زيد والمرتبة الاخيرة وهو خارجة من السلسلة كما يدل عليه قول الشارح انما تنتهي سلسلة الكليات بالاشخاص

وهو النوع المقيد بالتشخص وفوقها الاصناف وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية كالرومي والتركي وفوقها الانواع وفوقها الاجناس وانا حمل كليات مترتبة على شيء واحد يكون حمل العالي عليه بواسطة حمل السافل عليه فان الحيوان انا يصدق على زيد وعلى التركي بواسطة حمل الانسان عليهما وحمل الحيوان على الانسان أولى بقوله قولاً أولاً احتراز عن الصفه فانه كلي قال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو حتى اذا سئل عن التركي والفرس بما هما كان الجواب لكن لا في جواب ما هو اذ ليس الحيوان تمام المشترك ولا ذاتيا لهفه الثلاثة وكل واحد منها وان كان ماهية وكلها يقال عليه وعلى غيره الجنس لكن لا في جواب ما هو فيخرج عن حد النوع الاضافي بهذا القيد (قوله وهو النوع المقيد بالتشخص) اقول أي الشخص هو النوع الحقيقي المقيد بما يتبع من وقوع الشركة فيه ففي زيد مثلا الماهية الانسانية وأمر آخر به صار زيد ما ما عن وقوع الشركة فيه وذلك الامر يسمى قمتنا ونشخصا (قوله يكون حمل العالي عليه بواسطة حمل السافل عليه فان الحيوان انا يصدق على زيد او على التركي بواسطة حمل الانسان عليهما) اقول وذلك لان الحيوان ما لم يصير انسانا لم يكن محمولا على زيد فان الحيوان الذي ليس

فالظرف خارج عن السلسلة (قوله لكن لا في جواب ما هو) أي من حيث انها فصل وخاصة وعرض عام فلا ير أنه قد يقال عليها الجنس في جواب ما هو اذا كانت داخلة تحتها لانها بهذا الاعتبار أنواع اضافية (قوله النوع الحقيقي المقيد الى آخره) فالتشخص عارض لتوابع نسبته اليه نسبة الفصل الى الجنس جزء للشخص كما يدل عليه قوله ففي زيد مثلا فاقيل ان أول كلامه يدل على العروض وآخره يدل على الجزئية وهم هذا تعريف الشخص الذي انتهى اليه سلسلة الكليات فلا يرد انه منقوض بذاته تعالى والمراد بالتوابع ما يصدق عليه النوع كالانسان مثلا لا مفهوما فاقيل انه لو صدق عليه النوع المقيد لصدق عليه النوع المطلق لكنه ليس كذلك وهم (قال وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية) وهذه الصفات قيود لتوابع جزء للصفه فالصفه مركب من الداخل والخارج داخل في الخاصة كما صرح به بعضهم وفي اختيار لفظ المقيد على المتصف اشارة الى ان النوع المتصف بصفات عرضية مساوية له كالانسان الضاحك خارج عن السلسلة وكذا الجنس المتصف بصفة مساوية له كالحيوان الماشي (قال وانا حمل كليات) أي ذاتيات مترتبة فلا يرد ان حمل الانسان على زيد ليس بواسطة حمل التركي عليه (قال فان الحيوان الخ) تصور الحكم السكلي بصورة جزئية ليقاس عليه غيرها وليس اثباتا له بها حتى يرد ان المثال الجزئي لا يثبت القاعدة أي الحيوان مثلا انما يتحد مع زيد في الوجود بواسطة اتحاد الانسان معه ولذا يستدل بثبوت الاخص على ثبوت الاعم استدلال لم يقال زيد انسان وكل انسان حيوان فزيد حيوان (قوله لان الحيوان الخ) أي الحيوان المطلق أعني لا بشرط شيء الذي هو الجنس لكونه أمرا مبهما محتملا لأنواع كثيرة ما لم يصير انسانا أي نوعا محصلا بضم الفصل فيه لم يكن محمولا على زيد أي متحدا مع فرد من أفراد أنواعه لانه يلزم منه تحققه في الخارج قبل تحصله فيلزم منه جواز كون زيد حيوانا من غير ان يكون نوعا من أنواعه وذلك باطل (قوله فان الحيوان) أي لو كان الحيوان المطلق محمولا على زيد من غير تحصله انسانا أي نوعا معينا لجاز حمله عليه باعتبار تحققه في نوع آخر أعني

(قوله المقيد بالتشخص)

صفة للنوع والقيد

عبارة عن التشخص وليس

القيد للتشخص وكذا يقال

في الصفه والتركى هو

الانسان مع كذا فالصفات

العرضية جزء للصفه

كالماهية ولم يقل الشارع

المتصف بكذا لتلايدخل

الانسان الضاحك وهو

ليس من جملة السلسلة

(قوله يكون حمل العالي

الخ) فان قلت الصفه

من الكليات كما تقدم

فظاهرها ان حمل الانسان

على زيد بواسطة الصفه

مع انه محمول بدون النظر

لهذا فالجواب ان المراد

بالكليات الكليات الذاتية

وأما الصفه فهو يتركب

من خارج وداخل فهو

خارج لا ذاتي

(قوله يخرج الصنف الح) فان قلت الصنف خاصة من الخواص لانه خارج كما تقدم فلا يحتاج لاخر لاجله بما ذكر بل هو خارج بقوله في جواب ماهو (٣٢٢) فالجواب ان الخاصة خاصتان خاصة يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو

الحیوان لكن قول الجنس على الصنف ليس بولي بل بواسطة حمل النوع عليه فباختبار الاولى في القول يخرج الصنف عن الحد لانه يسمى نوعا اضافيا قال (ومراتبه اربع لانه اما اتم الانواع وهو النوع العالي كالجسم أو أخصاه وهو النوع السافل كالاسنان ويسمى نوع الانواع أو أغنى من السافل وأخص من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم الدامي أو مابين للكل وهو النوع المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له)

بإنسان لا يحمل عليه أصلا (قوله فباختبار الاولى في القول يخرج الصنف عن الحد) أقول هذا القيد وان أخرج الصنف عن الحد أخرج النوع عنه أيضاً بالقياس الى الاجناس البعيدة فيلزم ان لا يكون الانسان نوعا للجسم الدامي ولا للجسم ولا للجوهر مع انه يسمى نوع الانواع لسكونه نوعا لكل واحد من الانواع التي فوقه وأيضاً النوع لما كان مضاعفاً للجنس فاذا اعتبر في النوع القول الاول فلا بد من اعتباره في الجنس أيضاً واللام يكن مضاعفاً له فيلزم ان لا تكون الاجناس البعيدة أجناسا للماهية التي هي بعيدة بالقياس اليها فالاولى ان يترك قيد الاولى ويخرج الصنف بقيد آخر ويقال النوع الاضافي كلي مقول في جواب ماهو يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو

ما ليس بإنسان مثلاً لكن الحيوان الذي ليس بإنسان يسلب عنه فدل ذلك على ان محله عليه بعد تحصيله إنساناً وبما ذكرنا اندفع ما توهم من ان عدم صحة حمل الحيوان الذي ليس بإنسان لا يثبت عدم صحة محله عليه ما لم يصر انساناً لجواز ان يكون المحمول عليه الحيوان مطلقاً فان قيل الحيوان جزء للاحتمال ان مقدم عليه فلا يكون معلولاً له قلنا لا نزاع في ذلك لكن لا امتناع في ان يكون المتأخر في الوجود علة لثبوت المتقدم لشيء آخر كذا في حواشي المطالع وهو مأخوذ من كلام الشيخ في الشفاء حيث قال فليكن الجسم المحمول على الإنسان علة لوجود الحيوان وليس ذلك ما هنا ان يكون الحيوان علة لوجود الجسم للانسان فرمما وصل المعلول الى الشيء قبل علة بالذات فكان سببا لعلته عنده اذ لم يكن وجود العلة في نفسها ووجودها لذلك الشيء واحداً مثل وجود المرض في نفسه ووجوده في موضوعه فان العلة فيها واحدة وليس كذلك حال الجسم والانسان فانه ليس وجود الجسم هو وجوده للانسان انتهى كلامه لكن لا حاجة اليه لان الجزء هو الجسم بشرط لاشيء أعنى للمادة والمحمول لا بشرط شيء فالمحمول غير المتقدم (قوله اما يسمى نوع الانواع الح) فيه انه لم لا يجوز ان يكون تسميته بذلك لكونه نوعاً تحت جميع الانواع المرتبة (قوله لما كان مضاعفاً للجنس) أي لمطلق الجنس كما عرفت ذلك من قوله قدس سره وبين ذلك الى آخره فاندفع ما قيل من انه اذا اعتبر قيد الاول في تعريف الجنس كان المضاعف للنوع الجنس القريب لا مطلق الجنس فلا يلزم ان لا تكون الاجناس البعيدة أجناسا للماهية التي هي بعيدة بالقياس اليها بل ان لا تكون مضاعفاً بالقياس اليها ولا استحالة فيه (قوله ويقال النوع الاضافي الح) فتوجه كلي جنس وقوله مقول في جواب ماهو يخرج الصنف والخاصة والمرضى العام والفصل وقوله ويقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو يخرج الجنس العالي

وخاصة ليست كذلك فالاول الصنف وأما الضاحك فلا يقال عليه وعلى غيره الجنس فلا يقال الضاحك والفرس حيوان فان قلت الانسان نوع وفوقه حيوان وفوقه جسم نام وفوقه مطلق جسم وفوقه جوهر وحمل مطلق جسم وجسم نامي ونحوها انما هو بواسطة الانسان فلا يقال قولاً اولياً انما يقال قولاً اولياً باعتبار الحيوان فالانسان ليس نوعاً اضافياً لجسم المطلق ونحوه وقد تقدم ان بين النوع الاضافي والجنس قابلية للتضاف فما يوجد في تعريف أحدهما يوجد في تعريف الآخر فنلوازم ذلك ان الجنس يقال على كثيرين قولاً اولياً فلا يكون الجسم النسائي جنساً للانسان لانه لا يقال قولاً اولياً لانه قول بواسطة حيوان ففسد الكلام من وجهين فلا يكون الانسان نوعاً للاجناس العالية ولا العالية جنساً له باعتبار أخذ قيد الاولى

في التعريف مع انه نوع لما وهي أجناس له فالتاسب ان يقول كلي مقول في جواب ماهو يقال عليه وعلى غيره (أقول) الجنس فبقولنا الجنس مقول خرج الصنف ولا يحتاج لزيادة قيد الاولى

(قوله والا لكان النوع الحقيقي جنساً) أي والا لو كان لا يستحيل ان ترتب الانواع الحقيقية لكان النوع الحقيقي الثاني الذي فوق الاول جنساً وكون النوع جنساً محال لانه يؤدي الى اجتماع التقيضين اذ مقتضى كونه زرعاً انه ليس جنساً ومقتضى كونه جنساً انه ليس نوعاً فيلزم اجتماع نوع لا نوع وجنس لا جنس واجتماع التقيضين محال فآدى الى ذلك وهو كون الانواع الحقيقية ترتب محال وبيان ذلك الزوم أي لزوم كون النوع الثاني يكون جنساً على تقدير ترتب الانواع الحقيقية ان الانسان نوع حقيقي قطعاً ولو كان الحيوان أيضاً كذلك أي نوعاً فلما ان يكون تمام ماهية افراد الانسان كما ان الانسان كذلك أي تمام ما تحت من الافراد أولاً فان كان الاول وهو انه تمام ماهية افراد الانسان (٢٢٣) فهو باطل لان تمام الماهية

(أقول) أراد ان يشير الى مراتب النوع الاضافي دون الحقيقي لان الانواع الحقيقية يستحيل ان ترتب حتى يكون نوع حقيقي ففوقه نوع آخر حقيقي والا لكان النوع الحقيقي جنساً وانه محال

(قوله والا لكان النوع الحقيقي جنساً) أقول وذلك لان النوع الحقيقي لما كان تمام ماهية جميع افرادها فلو فرضنا ان فوقه كلياً آخر هو أيضاً تمام ماهية جميع افرادها لم يمكن ان يكون تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من افرادها والا لكان الكلّي الذي تحته المشغل عليه مع زيادة مشغلا على

(قال دون الحقيقي) حال من مراتب النوع لامن فاعل أراد ويشير على ما وقع فاعترض بأنه لاجابة اليه لعدم سبق الفهم الى ذلك أي أراد ان يشير الى مراتب النوع الاضافي حال كونها مجاوزة عن النوع الحقيقي غير موجودة فيه واستبعد ذلك التجاوز من ايراد ضمير المفرد الراجع الى النوع الاضافي ولما قال يشير دون بين لان ذلك مستفاد بطريق الإشارة حيث لم يتعرض له مع ان المقام مقام البيان وأما قال مراتب النوع الاضافي دون أقسامه لخصوها بوقوعه تحت نوع آخر أو فوقه لا بحسب اتساعه اليها في نفسه (قال لان الانواع الى آخره) دليل لقوله دون الحقيقي كما هو الظاهر لوجودها في النوع الاضافي وعدمها في الحقيقي بان يجمل قوله وأما النوع الاضافي فتم الدليل لان كلمة اما في قوله وأما النوع الاضافي يمنع العطف على اسم ان ولان ذلك المدعى ليس مدعياً صريحاً (قوله وذلك الى آخره) أثبت للضرورة وحاصله ان مقصود الشارح لزوم كونه جنساً على تقدير الترتيب حال كونها نوعين حقيقيين فلا يرد منع للملازمة بان اللازم اما تعدد الماهية لشيء واحد أو خلاف المفروض بان لا يبقى الفوقاني نوعاً حقيقياً لصيرورته جنساً أو عرضاً أو فصل جنس أو ان لا يبقى التحتاني نوعاً حقيقياً لصيرورته صنفاً (قوله تمام ماهية افرادها) ليقول جميع افرادها لان هذا القدر كاف في النوعية ألا ترى ان الحيوان نوع حقيقي بالنسبة الى حصصه مع عدم كونه تمام الماهية بالنسبة الى جميع افرادها (قوله بالقياس الى كل فرد من افرادها) حتى يكون تمام الماهية بالنسبة الى افراد النوع التحتاني ايضاً لانها ايضاً من افرادها على تقدير كونه فوقه (قوله والا لكان الكلّي الذي الى آخره) أي لكان التحتاني مشتملاً على الفوقاني الذي هو تمام ماهية افرادها وعلى

لا يعقل تعدده لانه بعد فرض التمام لا يعقل تعدد وان كان الثاني وهو ان الحيوان ليس تمام ماهية افراد الانسان فلا يخلو اما ان يكون جزءاً للتمام أولاً فان كان الاول وهو ان الحيوان جزء لتتمام ماهية افراد الانسان والجزء الثاني الانسان فلا يكون حينئذ نوعاً والعرض انه نوع هنا خفي وان كان الثاني وهو ان الحيوان ليس جزءاً لتتمام ماهية افراد الانسان بل قلنا ان تمام الماهية واحد فقط والثاني ليس تماماً ولا جزءاً فلا يخلو اما ان يكون ذلك الاحد الحيوان أو الانسان فان كان الحيوان كان باطلاً لانه يلزم ان يكون

الانسان صنفاً لان الصنف هو ما اشتغل على تمام الماهية وزيادة وانسان هذه المثابة اذ هو محتو على تمام الماهية أعني الحيوان وزيادة الشغل فهو مثل تركي وكون الانسان صنفاً باطلاً وان كان الانسان كان باطلاً ايضاً لانه يلزم ان يكون الحيوان جنساً وقد فرضنا انه نوع حقيقي وكون النوع جنساً باطلاً لما علمت من لزوم اجتماع التقيضين تعين ان يكون الحيوان تمام الماهية المشتركة لا المختصة فهو جنس لا نوع ولا ترتيب في الانواع ثم ان كلام الشارح أعني قوله والا لكان النوع جنساً بناء على فرض ان تمام المشترك واحد من النوعين وذلك الاحد هو الانسان كما علمت وأما لو فرضنا انه الانسان لزم ان الانسان صنف ولو فرضنا ان كلا منهما تمام الماهية المختصة لزم تعدد تمام الماهية فالخاص ان اللازم على ترتيب الانواع الحقيقية واحد من ثلاثة أمور وحينئذ فاقصر الشارح على احدها بناء على ما سمعت والوازم الثلاثة باطله فيعمل المقدم

(قوله فوق نوع آخر) أي (٣٢٤) بأن يكون أعم مما تحته كالحیوان والانسان (قوله أو مابیان للكل) فيه انه لا دخل

واما الانواع الاضافية فقد ترتب لجواز أن يكون نوع اضافي فوق نوع آخر اضافي كالانسان فانه نوع اضافي للحيوان وهو نوع اضافي للجسم الثامي وهو نوع اضافي للجسم المطلق وهو نوع اضافي للجوهر فباختصار ذلك صار مراتبه أربعة اما أن يكون أعم الانواع أو أخصها أو أعم من بعضها وأخص من البعض أو مابیان للكل والاول هو النوع العالي كالجسم فانه أعم من الجسم الثامي والحيوان والانسان والثاني النوع السافل كالانسان فانه أخص من سائر الانواع والثالث النوع المتوسط كالحیوان فانه أخص من الجسم الثامي وأعم من الانسان والجسم الثامي فانه أخص من الجسم وأعم

أمر زائد على حقيقة أفرادها فلا يكون نوعاً حقيقياً بل صفة لها تخلف تعين أن يكون فوقاني تمام الماهية المشتركة لا المختصة فيكون جنساً وقد فرضناه نوعاً حقيقياً وانه محال وتوضيحه ان الانسان لما كان تمام ماهية كل فرد من أفرادها فلو فرضنا ان الحيوان مثلاً كذلك لوجب ان يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من أفراد الانسان فيلزم أن يكون لكل فرد ماهيتان مختلفتان كل واحدة منهما تمام الماهية المختصة به وذلك محال لان تمام ماهية شيء واحد لا يتصور فيه تمدد لانه ان لم يكن احداها جزءاً للآخرى لم يكن شيء منهما تمام ماهية بل جزءاً منها وان كانت احداها جزءاً للآخرى لم يكن الجزء تمام الماهية وحيث ان كان الحيوان وحده تمام الماهية كان الانسان المشتمل على الحيوان والزيادة

أمر خارج عنها كلي فيكون التحتاني صفاً أو في حكمه فلا يرد ما قيل لا يلزم من كون الشيء مشتملاً على تمام الماهية كلياً ان يكون صفاً فان المركب من الانسان والضحك كذلك مع انه ليس بصنف (قوله أمر زائد) أي خارج لامتناع ان يكون لشيء واحد حقيقتان (قوله وهذا خلت) أي خلاف المفروض وهو كونه نوعاً حقيقياً (قوله قسمين الى آخره) أي اذا لم يمكن ان يكون فوقاني تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من أفرادها يكون بالنسبة الى التحتاني بعض تمام الماهية حتى لا يتنافى نوعية التحتاني فيكون تمام المشترك بين افراد التحتاني وبين افراد آخر فرض كونه تمام الماهية بالقياس اليها فيكون جنساً بالقياس الى التحتاني وقد فرضناه نوعاً حقيقياً بالنسبة اليه حيث فرض كونه حقيقياً حال كونه فوق التحتاني فيلزم كون الكلّي الواحد بالقياس الى افراد معينة نوعاً حقيقياً وجنساً وانه محال فتدبر فانه من المداحض قد تحير فيه الناظرين فبعضهم أنكروه رجماً باليبس وبعضهم قبالوه بالشبهة والريب (قوله وتوضيحه) زاد في التوضيح لزوم تمدد الماهية وبيان فساده وتركه في الجمل لظهور فساده (قوله فلو فرضنا ان الحيوان مثلاً كذلك) أي تمام ماهية كل فرد من أفرادها اعتبر فيما سبق نوعية فوقاني في نفسه فاكنتي على كونه تمام الماهية بالنسبة الى أفرادها مطلقاً ثم أبطل بانه لا يمكن ان يكون تمام ماهية كل فرد من أفرادها وهنا اعتبر نوعيته بالقياس الى افراد التحتاني ولنا رتب عليه قوله لوجب ان يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من افراد الانسان (قوله لم يكن شيء منهما تمام ماهية) ضرورة احتياجه في تقويمه الى كل واحد منهما (قوله بل جزء منها) لعدم كونها خارجين عن الماهية (قوله وحيث ان) أي حين اذا ثبت ان تمدد الماهية المختصة محال فلا يكون تمام الماهية الا أحدهما فان كان فوقاني وحده تمام الماهية يلزم كون التحتاني صفاً وان كان وحده تمام الماهية يكون فوقاني بالنسبة الى افراد

المباين في الترتب الا ان يلاحظ في الترتب حقيقة الوجود والمسم فالباينة بالنظر الثاني ثم اعلم ان النوع اما حقيقي أو اضافي وكل منهما اما ان ينسب الى الحقيقي أو الإضافي فالأقسام أربعة فاذانوب نوع حقيقي الى نوع حقيقي فلا يكون بينهما الا نسبة الافراد لأن أحدهما ليس فوق الآخر ولا تحته وذلك كالانسان فاذانوب الى نوع حقيقي فلا نجد فوقه ولا تحته لم نعتد مفرداً عنه مابیان له كالفسرس واذا نسب حقيقي الى الإضافي كان اما مقابلاً له أو تحته لا فوقه وذلك كالانسان اذا نسب للمقل فانه نسب الى الإضافي وهو مباين له لان الذي فوقه جنس وتحت أشخاص وكالانسان فانه اذا نسب الى الإضافي أعني العقل كان تحت الإضافي فان الانسان تحت الحيوان واذا نسب الإضافي الى الحقيقي كان مفرداً أو عالياً وذلك كالانسان فانه اذا لوحظ فيه انه نوع اضافي ونسب

الى الحقيقي فلا يمتنع معه أبداً فهو مفرد لا فوقه ولا تحته وكالحیوان فانه اذا نسب الى الحقيقي كان الحيوان عالياً من واذا نسب الإضافي الى الامتية فهو مذكوره الشارح بأشواعه الاربعة

(قوله كالمقل) مذهب أهل السنة أن الفاعل للاشياء كلها هو الفاعل المختار وهو الله تعالى على الإطلاق ومذهب الحكماء أن الفاعل المختار ما كان واحداً من كل وجه كان لا يصدر عنه الا شيء واحد وهذا الصادر يسمونه بالعقل الاول لكن صدور ذلك العقل عن المولى بطريق الملة لأن الاتحاد بالاختيار يفرضه قالمولى فاعل بالاجاب (٣٢٥) وقد أثر في العقل الاول

تأثير الملة في الممول فاته من الحيوان والرابع النوع المفرد ولم يوجد له مثال في الوجود وقد يقال في تمثيله أنه كالمقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فان العقل تحت العقول العشرة وهي كلها في حقيقة العقل متفقة فهو لا يكون أهم من نوع آخر اذ ليس تحت نوع بل أشخاص ولا أخص اذ ليس فوقه نوع بل الجنس وهو الجوهر فملي ذلك التقدير فهو نوع مفرد وربما يقرر التقسيم على وجه آخر وهو ان النوع لما أن يكون فوقه نوع وتحت نوع أولاً يكون فوقه نوع ولا تحت نوع أو يكون فوقه نوع ولا يكون تحت نوع أو يكون تحت نوع ولا يكون فوقه نوع كالجسم المطلق وذلك ظاهر قال

(ومراتب الاجناس أيضاً هذه الاربعة لكن المالى كالجوهر في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل كالحيوان ومثال التوسط فيها الجسم البشري ومثال المفرد العقل ان قلنا الجوهر ليس بجنس له)

صفا لاشتماله على امر كلي زائد على ماهية أفراده وان كان الانسان وحده تمام الماهية المختصة لم يكن الحيوان الا تمام الماهية المشتركة فيكون جنساً وقد فرضناه نوعاً حقيقياً فظهر أن النوع الحقيقي لا يكون فوقه نوع حقيقي ولا تحت نوع حقيقي وأما النوع الحقيقي بالقياس الى الإضافي فيجوز ان يكون تحت كالانسان تحت الحيوان ولا يجوز ان يكون فوقه لان النوع الإضافي اما نوع حقيقي واما جنس والنوع الحقيقي لا يجوز ان يكون فوق شيء منها لما مر ويجوز أيضاً ان لا يكون النوع الحقيقي تحت نوع اضافي أصلاً كالمقل على ماسائتي فالنوع الحقيقي مقبلاً الى النوع الحقيقي لا يكون الا مفرداً ومقبلاً الى النوع الإضافي اما مفرد واما سافل والإضافي مقبلاً الى الحقيقي اما مفرد لم يكن تحت نوع حقيقي أيضاً كالانسان واما عال كالجوهر واما الإضافي مقبلاً الى الإضافي فتراتبه أربع واما جعل المفرد من المراتب وان لم يكن واقفاً في الترتيب نظراً الى ان الأفراد باعتبار عدم الترتيب فيه ملاحظة الترتيب عدماً كما أن في غيره ملاحظة الترتيب وجوداً (قوله ان قلنا الجوهر جنس) أقول هذا المثال انما يتم بشيئين أحدهما ان العقول العشرة متفقة بالحقيقة وتامهما ان الجوهر جنس

التمحافى تمام الماهية المشتركة فيكون جنساً (قوله لما مر) من استلزامه جنسية النوع الفوقاني أو صفة ما تحت أو تعدد الماهية المختصة (قوله الا مفرداً) لما عرفت من امتناع الترتيب بين الأنواع الحقيقية (قوله اما مفرد الى آخره) لانه لا يكون تحت نوع بل أشخاص فان لم يكن فوقه نوع يكون مفرداً والا فبفلا (قوله اما مفرد الخ) أي لا يجوز ان يكون متوسطاً ولا سافلاً والا لزم النوع الحقيقي تحت حقيقي وقد سبق بطلانه (قوله أيضاً) متعلق بقوله تحت أي كما أن ليس فوقه نوع حقيقي بل جنس (قوله نظراً الى ملاحظة الى آخره) فكأنه قيل ومراتبه باعتبار وجود الترتيب وعدمه أربع يدل على ذلك قول الشارح قد يترتب فان لفظ قد يدل على ملاحظة عدم الترتيب وليس هذا من قبيل تسمية الجاهل علماً باعتبار عدم العلم على ما وهم بل من قبيل جعل الانسان قسمين باعتبار وجود العلم وعدمه (قوله هذا المثال الى آخره) تريض

يقال له العقل الفياض وهو العقل المباشر وسمى بذلك لافاضته على كل ما في الارض ثم ان كل عقل من هذه العشرة مدبر لما نفا عنه فالعقل الاول. الثاني عن واجب الوجود مدبر للعقل التاسع والعقل الثاني وهكذا والعقل العاشر مدبر للعقل التاسع ولجميع من في الارض (قوله وهي كلها في حقيقة العقل متفقة) واما هي مختلفة بالاشخاص فان افراد النوع مختلفة بالاشخاص

أتى بقدر الإشارة إلى أنها قد لا ترتب ولا ينظر لملء ولا لعدمها وعدم الترتب بالنظر للجنس المفرد هذا أن لملاحظ الترتيب من حيث الوجود والعدم والأفلا معنى للملاحظة قد (قوله فكذلك مراتب الخ) المقام معنا مقامان مقام من حيث الترتب ومقام من حيث العدد وقوله وكذلك مترتب على محذوف وهو المقام الثاني والأصل وكان مراتب الأنواع الإضافية أربعة فكذلك (قوله فكذلك مراتب الخ) لا يخفى أن كونها أربعة إنما هو باعتبار الجنس المفرد فهو يشير إلى أن الترتب ملاحظ فيه حيث

العدم والوجود وحينئذ فلامعنى لذكر قد (قوله الا ان العالي الخ) لما كان قد يتوهم ان العالي في الاجناس كالعالي في الانواع بين المراد بما ذكر ولكن المناسب لكلامه ان تكون صورة السؤال هكذا قد عرفنا ان الانواع أربعة والعالي منها وما السافل

للمصنف بأنه ترك أحد الأمرين اللذين لا بد منهما في صحة التمثيل للتوعد المفرد بالعقل واللام في قوله متفقه الحقيقة لله أو عوض عن المضاف إليه أي حقيقة العقل فلا يرد أن مطلق الاتفاق في الحقيقة لا يكفي في التمثيل وكذا ما أورد على الشارح من أن كون العقول العشرة متفقه في حقيقة العقل لا يكفي في صحة التمثيل بل لا بد مع ذلك من كونه تمام الحقيقة فان الاتفاق في الحقيقة لا يطلق الا اذا كان تمام للماهية ولذا اكتفوا في تعريف النوع الحقيقي بذلك القدر (قوله هو ان يكون هنك نوع) يعني ان الترتيب سواء كان في الانواع أو الاجناس بصحة الاضافة بينهما ولا كانت النوعية الاضافة باعتبار الاندراج تحت الجنس كان معنى نوع النوع نوعا تحت نوع آخر فيكون أخص منه وهكذا فيكون الترتيب من عام إلى خاص ومن خاص إلى أخص وهكذا فيكون بطريق التنازل ولما كانت الجنسية بالنسبة إلى ما تحتها كان معنى جنس الجنس جنسا فوق جنس آخر فيكون أعم منه فيكون الترتيب من خاص إلى عام ومن عام إلى أعم وهكذا فيكون بطريق التصاعد (قوله ان النوع السافل الخ) وكذا النوع المقرد ولظهوره مما سبق لم يتعرض له (قوله وعليك باستخراج الامثلة) قال في شرح المطالع لما بين الجنس السافل والنوع العالي فانصادقهما

فالجهول كل منهما

(قوله لان جنسية الشيء الخ) بيان كلة الفرق وحاصله ان الجنس انما سعى بذلك باعتبار ما تحته ثم اعني ان النوع العالي أو المتوسط أو السافل اذا أخذ مع جميع الاجناس وهي الاربعة تحقق بينهما اثنا عشر نسبة لكن يتكرر واحدة منها فإذا أخذ السافل مع جميع الاجناس الاربعة تحقق بينهما التباين لان الانسان جنس قطعا فين المتباينين التباين قاتا أخذ الجنس العالي مع جميع الانواع فالباين أيضا ويتكرر في النوع السافل لانه أخذ في الاربعة الاول (٣٢٧) فبني الجنس المتوسط

الانواع يسمى نوع الانواع لا العالي وذلك لان جنسية الشيء انما هي بالقياس الى ما تحته فهو انما يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعية الشيء انما تكون بالقياس الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع والجنس المفرد مثل بالعقل على تقدير أن لا يكون الجوهر جنسا له فانه ليس أهم من جنس اذ ليس تحته الالعول العشرة وهي أنواع لا أجناس ولا أخص اذ ليس فوقه الا الجوهر وقد فرض أنه ليس بجنس له لا يقال أحد التمثيلين فاداما تمثيل النوع للمفرد بالعقل على تقدير جنسية الجوهر واما تمثيل الجنس للمفرد بالعقل على تقدير عرضية الجوهر لان العقل ان كان جنسيا يكون تحته أنواع فلا يكون نوعا مفردا بل كان عاليا فلا يصح التمثيل الاول وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل الثاني ضرورة ان ما لا يكون جنسا لا يكون جنسا مفردا لانا نقول التمثيل الاول على تقدير ان العقول العشرة متفقة بالنوع والثاني على تقدير انها مختلفة فيه والتمثيل يحصل بمجرد الفرض سواء طابق الواقع أو لا يطابقه قل

(والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع للمتوسطة والحقيقي موجود بدون الاضافي كالحقائق البسيطة فليس بينهما عموم وخصوص مطلق بل كل منهما أهم من الآخر من وجهه لصدقهما على النوع السافل)

(قوله لا يقال) أقول قد عرفت ان التمثيل الاول مبني على اتفاق العقول العشرة في الحقيقة وكون الجوهر جنسا لها والتمثيل الثاني موقوف على اختلافها في الحقيقة وكون الجوهر ليس جنسا لها فيستعمل فيهما معا والجواب ان المقصود من التمثيل هو التفهيم فان طابق الواقع فذاك والا يضر اذ يكفيه مجرد الفرض خصوصا

فيها اذا ترتب جنسان فقط كاللون تحت الكيف وصدق أحدهما بدون الآخر في الجسم والحيوان وأما بين الجنس السافل والنوع المتوسط فلتحققهما في الحيوان واقترافهما في اللون والجسم الذاتي وأما بين الجنس المتوسط والنوع العالي فلتصادقهما في الجسم واقترافهما في الجسم الذاتي واللون وأما بين الجنس والنوع المتوسطين فلتصادقهما في الجسم الذاتي واقترافهما في الجسم والحيوان (قوله قد عرفت الخ) نعريض للشارح بان تخصيص فساد أحد التمثيلين بالترديد ين ان تكون العقول العشرة متفقة الحقيقة أو مختلفة ليس على ما ينبغي لان صحة التمثيل الاول يتوقف على كون الجوهر جنسا لها والتمثيل الثاني على عدم كونه جنسا ولا ينبغي ان هذين التقديرين أيضا لا يجتمعان كتقدير الاتفاق والاختلاف في الحقيقة واحدا التمثيلين فادام نظرا الى هذين التقديرين أيضا (قوله اذ يكفيه مجرد الفرض الى آخره) لكن بقي وجه تخصيص هذا المثل بالفرض بناء على كل واحد

ويشترط الجنس السافل في الحيوان وبقي النوع المتوسط والجنس المتوسط فيجتمعا في جسم نامي ويشترط الاول في الحيوان وليس جنسا متوسطا بل هو سافل ويشترط الثاني في الجسم فانه جنس متوسط لا نوع متوسط وأما النوع المتوسط مع الجنس السافل فيجتمعان في الحيوان فانه نوع متوسط ويشترط الاول في الجسم الذاتي فانه نوع متوسط لا جنس سافل ويشترط الثاني في اللون فانه جنس سافل فهذه أربعة تضم لسبعة باسقاط المكرر تكون النسب أحد عشر (قوله ضرورة ان ما لا يكون الخ) لان في الاعم يستلزم في الاخص

(قوله أراد ان بين النسبة بينهما) أي لان يذكره المنعني تشوف النفس الى النسبة بينهما هل هي التباين أو غيره (قوله أعم مطلقا) أي فكل نوع انصف بكونه حقيقيا باعتبار صح ان ينصف بكونه نوعا اضافيا باعتبار آخر فالعموم من حيث الصلاحية لامن حيث المفهوم (قوله ورد (٣٢٨)) ذلك في صورة الخ) اعلم ان العبارة الصادرة من القدماء ان بينهما العموم المطلق

(أقول) لما نبه على ان للتوع معنيين أراد ان يبين النسبة بينهما وقد ذهب قدماء المنطقيين حتى الشيخ في كتاب الشفاء الى ان النوع الإضافي أعم مطلقا من الحقيقي ورد ذلك في صورة دعوى أعم وهي ان ليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فان كلا منهما موجود بدون الآخر اما وجود النوع الإضافي بدون الحقيقي فكما في الانواع للتوسعة فانها أنواع اضافية وليست أنواعا حقيقية لأنها

في ما لم يوجد له مثال في الوجود ظاهرا (قوله لما نبه على ان للتوع معنيين) أقول - حاصله ان المصنف أراد ان يبين ان النسبة بين المنعني هي العموم من وجه لكن لما كان القدماء يسمون النوع الإضافي أعم مطلقا من الحقيقي رد أولا قولهم في صورة دعوى أعم من قولهم ثم يبين ان النسبة بينهما هي العموم من وجه فهنا ثلاثة أشياء أحدها بيان ان النسبة بينهما هي العموم من وجه وهذا هو المقصود الاسل وثانيها رد قولهم صريحا وذلك للاهتمام بهذا الرد وللمبالغة فيه حتى لا يتوهم كون قولهم صحيحا ولو اكنفي بيان ان النسبة بينهما هي العموم من وجه لكن قولهم في ذلك رد قولهم ولكن ضمنا لاصريحا وثالثها رد قولهم في صورة دعوى أعم من قولهم - وذلك لانهم زعموا ان الإضافي أعم مطلقا فرد هذا القول هو ان يقال ليس الإضافي أعم مطلقا لوجود الحقيقي بدونها كما في الحقائق البسيطة والمصنف رد ما هو أعم من قولهم وهو ان النسبة بينهما العموم مطلقا فقال ليس بينهما عموم وخصوص مطلق واذا بطل ما هو أعم من قولهم بطل قولهم لان الاعم لازم للاخص وبطلان اللازم مستلزم لبطلان اللازم وانما اختار المصنف في رد قولهم هذه الطريقة مبالغة في الرد كانه قال ليس شيء منهما أعم من الآخر فضلا عن أن يكون الإضافي أعم قوله

من التقديرين المتساويين مع كونه موهما لفساد أحد التثنيين (قال لما نبه الخ) انما قال نبه لان معنى النوع الحقيقي قد علم من تعريف النوع ومعنى النوع الإضافي من تعريف الجنس الا انه لم يعلم مما تقدم تسميتهما بذينك الاسمين (قوله حاصله الى آخره) دفع لما يتراءى من ان الشرطية المذكورة بقوله لما نبه مستدركة اذ يكفي قوله قد ذهب قدماء المنطقيين الى آخر الكلام في شرح عبارة المتن وحاصل الدفع ان المقصود منها التنبيه على ان المقصود الأصلي من قول المصنف والنوع الإضافي الى آخره ببيان النسبة والتعرض لنفي العموم المطلق استطرادي لتحقيق النسبة بالعموم من وجه (قوله لكن لما كان الى آخره) في ايراد كلمة لكن الاستدراكية اشارة الى ان قول المصنف قد ذهب الخ استتافية جواب سؤال كانه قيل فلم تعرض لنفي العموم المطلق (قوله أولا) تصرع لما علم من كلمة تم في قوله ثم يبين (قوله أعم من قولهم) أي من حيث التحقيق (قوله وهو) أي ما هو أعم (قوله فقال) تفسير لقوله رد (قوله قوله الخ) تبريع على البيان السابق أي ظهر منه ان لفظ ذلك اشارة الى مذهب القدماء وان قوله أعم صفة لدعوى وان قوله وهي راجع الى الدعوى وان الاعم هو المثني دون الثاني فانه رد له

والإضافي أعم وهند دعوى وقولنا بينهما العموم المطلق دعوة أخرى والثانية أعم من الأولى لأنها تصدق بكون الحقيقي أعم والإضافي اخص وبالعكس والدعوة الأولى اخص ومن العلوم ان الاخص مستلزم للاعم فالأخص ملزم والاعم لازم له والمصنف نفى اللازم وهو الدعوة الثانية واذا انتفى اللازم انتفى للزوم وهو الدعوة الأولى التي قالوها القدماء التي هي أخص من الثانية ومن قولهم ان بينهما العموم والإضافي أعم فقول المصنف في صورة دعوى الاضافة بيانية والكلام على حذف مضاف أي ورد المصنف ذلك بسبب رده لدعوى موصوفة بكونها أعم من دعواهم وقوله وهي أي تلك الدعوى الموصوفة بكونها أعم من دعواهم وقوله ان ليس بينهما عموم الخ على حذف مضاف أي منفي ان ليس بينهما الخ لاعتبار ان الدعوة العامة هي المثنية لا المثني

والحاصل ان المصنف لم يرد نفي دعواهم بل رد ما هو أعم من دعواهم ويزام منه رد دعواهم وقوله فان اجتناس كلا منهما علة لنفي والحاصل ان المقصود ببيان ان النسبة بينهما العموم والخصوص الوجهي وهو مستلزم لرد دعواهم لكن ردا غير صريح فلذا لم يكتب به فلذا رد أولا قولهم ردا صريحا (قوله فكما في الانواع للتوسعة) أي كما في الجسم الكمي

(قوله والا لكانت مركبة) لكن التالي باطل لفرض البساطة فبطل المقدم (٣٢٩) وأجيب بان كون ذلك يستلزم

التركيب لا ينافي البساطة لان التركيب بحسب الماهية العقلية والبساطة من حيث الذات الخارجية فقد اختلفت جهة البساطة والتركيب فم كلام قداماء المنطقيين قائلين والنفس فوقها جنس وهو الجوهر وأما النقطة والوحدة

فوقهما جنس وهو العرض وأما الفصل فلا يلزم اطلاقه عليه والحاصل ان العقل والنفس مركبان من الجوهر ومن شيء آخر والنقطة والوحدة مركبان من العرض ومن شيء آخر لكن ذلك التركيب بالنظر للماهية العقلية لا بالنظر لما في الخارج وأما بالنظر لما في الخارج فهي بسائط لامركبات فالنفس جوهر مجرد عن المادة متعلق بالجسم شأنها التدبير والعقل جوهر مجرد ليس شأنه التدبير بل شأنه امانة النفس على التدبير والوحدة كون الشيء واحدا لا يتقسم والنقطة نهاية الخط والعقل والنفس

أجناس وأما وجود النوع الحقيقي بدون الاضافي فكما في الحقائق البسيطة كالعقل والنفس والنقطة والوحدة فانها أنواع حقيقية وليست أنواعا اضافية والا لكانت مركبة لوجوب ادراج النوع الاضافي تحت جنس فيكون مركبا من الجنس والفضل ثم بين ماهو الحق عنده وهوان بينهما عموما وخصوصا من وجه لانه قد ثبت وجود كل منهما بدون الآخر وهما متصادقان على النوع السافل لانه نوع حقيقي من حيث انه مقول على أفراد متفقة الحقيقة ونوع اضافي من حيث انه مقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو قال (وجزء المقول في جواب ماهو ان كان مذكورا بالمطابقة يسمى واقفا في طريق ماهو كالحيوان والناطق بالنسبة الى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان وان كان مذكورا بالتضمن يسمى داخلا في جواب ماهو كالجسم والناهي والحساس والمتحرك بالارادة الدال عليها الحيوان بالتضمن)

ورد ذلك أي مذهب القدماء وقوله أعم سفة لدعوى أي تلك الدعوى التي هي أعم من مذهبهم وقوله وهي أي تلك الصورة بل الدعوى التي هي أعم وقوله ان ليس أي هذا المثني لا الثاني فانه رد لتلك الدعوى لاعتبارها (قوله كما في الحقائق البسيطة) أقول يعني الحقائق البسيطة التي هي تمام ماهية افرادها (قوله كالعقل والنفس) أقول هذا اما يصح اذا لم يكن الجوهر جنسا لما حتى يتصور كونها بسيطتين ومع ذلك فلا بد ان يكون كل منهما تمام ماهية افرادها حتى يكون نوحا حقيقيا غير مندرج تحت جنس فلا يكون نوحا اضافيا وقد يناقش في كلا السكلايين يكون الجوهر جنسا لما تحته وبكونها مختلفي الافراد في الحقيقة (قوله والنقطة والوحدة) أقول هذا أيضا اما يصح اذا

(قال وليست أنواعا حقيقية) أي بالقياس الى افرادها الحقيقية والا فهي أنواع حقيقية بالنسبة الى حصصها الا انها افراد اعتبارية اذ ليس الفرق بين الحصة والماهية الا باعتبار ملاحظة التقييد بأمر خارج وعنده (قوله أي تلك الدعوى) فسر التركيب الوصفي بالمعنى الخبري بناء على ان الاوصاف في الاصل اخبار لتتبع على ان العموم صفة المثني دون الثاني فيتضح ان الحمل في قوله هو ان ليس بينهما عموم مطلقا باعتبار المثني دون الثاني وقبل ان الضمير راجع الى الدال الاول عليه قوله ردو الثاني باعتبار تأويل الخبر بالقضية وفيه انه لا شاهد له وقيل ان الضمير راجع الى الصورة واذاتها الى الدعوى ليست بيانية بل لامية بادنى ملائمة والمراد منها الرد فصح العبارة من غير تكلف ولا يجني انه على جميع التوجهات لا يظهر لفظ الصورة قائمة ولا لتعريف عن ذلك الحكم العام بلفظ الدعوى وجه فانه ليس دعوى القدماء ولا دعوى المصنف والوجه عندي ان المراد من الدعوى هي التي ومعنى كونه اعم انه أعم من رد قولهم وزاد لفظ الصورة لان المصنف أوردته في صورة الدعوى حيث جعلها نتيجة قائلين وليست دعواه حقيقة لان المقصود الاصيل الرد (قوله يعني الحقائق الى آخره) لتكون أنواعا حقيقية (قوله يكون الجوهر جنسا لما تحته) من العقل والنفس والحيوى والصورة والجسم فتكون أنواعا اضافية (قوله) وبكونها مختلفي الافراد الى آخره) اما العقل فلان تحته العقول العشرة التي هي أنواع حقيقية كل نوع منحصر في فرد وأما النفس فلان النفس الفلكي والانسان نوعان اما حقيقيان أو اضافيان داخلا فيهما

من الجواهر والنقطة والوحدة من الاعراض

(٢٢) شروح الشمسية)

(أقول) المقول في جواب ماهو هو الدال على الماهية المسئول عنها بالمطابقة كما اذا سئل عن الانسان بما هو فأجيب بالحيوان الناطق فانه يدل على ماهية الانسان مطابقة واما جزؤه فان كان مذكورا في جواب ماهو بالمطابقة أي بلفظ يدل عليه بالمطابقة يسمى واقما في طريق ماهو كالحيوان أو الناطق فان معنى الحيوان جزء لجويع معنى الحيوان والناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان

كان كل منهما تمام ماهية افرادها ولم يندرجا تحت جنس أصلا وقد يناقش في الموضوعين أيضا (قوله المقول في جواب ماهو هو الدال على الماهية المسئول عنها بالمطابقة) أقول يعني اذا سئل عن الماهية بما هي يجب بلفظ دال عليها مطابقة ولا يجوز أن يجاب بما يدل عليها تضمننا فلا يقال الهندي في جواب ما زيد ولا بما يدل عليها التزاما فلا يقال الكاتب مثلا في جواب ما زيد كل ذلك للاحتياط في الجواب عن السؤال بما هو إذ ربما انتقل الذهن من الدال بالتضمن على الماهية الى الجزء الآخر من مفهوم ذلك الدال فيفوت المقصود وكذا ربما انتقل الذهن من الدال بالالتزام عليها الى لازم آخر له فيفوت المقصود ولا يعتمد في فهم المقصود على القرينة لجواز خفائها على السامع وهذا المقدار كان بعا على الاصطلاح على ان لا تذكر الماهية في جواب ماهو الا بلفظ دال عليها مطابقة واما جزء المقول في جواب ماهو فذلك لا يتصور الا اذا كانت الماهية المسئول عنها مرتبة

(قوله وقد يناقش الخ) اما في الموضوع الاول فلان النقطة تحبها النقطة التي هي طرف الخط والنقطة التي هي طرف سطح الخروط والنقطة التي تفرض في وسط الخط ونقطة المركز فيجوز أن يكون كل منها نوعا مندرجا تحت جنس النقطة وكذا الوحدة فان تحبها الوحدة الشخصية والجمعية والجنسية والمرتبة والاصالية والاجتماعية والاعتبارية واما في الموضوع الثاني فانها مندرجان تحت جنس الكيف عند البعض فيكونان نوعين اضافيين وخلاصة المناقشة في الموضوعين ان الثابت انما هو بساطة افرادها في الخارج وهو لا يستلزم البساطة في الذهن فيجوز أن يكون لها ماهيات كلية مركبة من الجنس والفصل داخلة تحت احدى المقولات العشرة ولا يتوهم تعدد المناقشات باختلاف المسارات (قوله يعني اذا سئل الخ) يعني يريد ان تعريف المسند اليه والمسند وان افاد قصر كل منهما على الآخر الا ان المقصود ههنا هو قصر المقول في جواب ماهو على الدال لا العكس وان محط القصر هو القيد الاخير أعني بالمطابقة لا نفس الدال فيفيد ان الدال بالتضمن والالتزام لا يقتلان في جواب ماهو (قوله إذ ربما انتقل الخ) يعني استعمال اللفظ في جزء ما وضع له أو لازمه مجاز والمجاز مشروط بالقرينة المناسبة عن ارادة الموضوع له فالهندي والكاتب اذا استعملا استعمالا صحيحا في المعنى التضمني أو الاتزامي لابد ان يكون معهما قرينة مانعة عن ارادة معناها المطابقي فلا ينتقل اليه أصلا لكن يجوز أن ينتقل الى جزء آخر أو لازم آخر اذا القرينة المعنية للمراد لا يجب ان تكون قطعية الدلالة على تعينه اذ يجوز ان يكون للعرف أو المادة أو الخصوصية للقام أو اعتبار خطابي مدخل فيه فلا يرد ما يتوهم ان الظاهر ان يقال إذ ربما انتقل الذهن الى معناها المطابقي ولا يعتمد في فهم المقصود على القرينة لجواز خفائها ولا حاجة الى ما اعتبر قدس سره من الاستئصال الى الجزء الآخر أو اللازم الآخر

(قوله بالمطابقة) متعلق بالدال واحترز بذلك عن ان نقول التركي في الجواب عن ما الانسان لان التركي وان دل على الانسانية بالتضمن لكن يدل على المذهب وعلى التركية فلا يجاب به اذ ربما يتوهم ان الماهية هي مجموع الامرين وليس كذلك ولا يجاب أيضا بضاحك من حيث الالتزام اذ ربما يقع في الوهم ان حقيقة الضاحك هي ماهية الانسان أو لازم آخر فان قلت القرينة تدفع هذا الوهم قلت ان القرينة قد تكون خفية (قوله أي بلفظ الخ) فيه اشارة الى ان المقول في الحقيقة هو المعنى والمطابقة صفة للفظ فتوهم بالمطابقة أي بلفظ يدل بالمطابقة عليه (قوله المقول أي المحمول)

(قوله وإنما سمي الخ) حاصله ان الطريق هو المحمول لانه موصل للماهية والجزء (٣٣١) واقع في الطريق ومظروف

فها من ظرفية الجزء في الكل (قوله هو طريق ماهو) أي طريق المستول عنه بماهو (قوله يسمى داخلا) وجه النسبة ان الدخول يقتضي الاستتار كما هو ظاهر في

الدلالة التضمنية فان الجسم مستتر في معنى الحيوان وأما الوقوع فلا يقتضي الاستتار (قوله لان دلالة

الالتزام الخ) وذلك كالمضاحك فانه يدل على الحيوان الناطق التزاما فلا يقال مضاحك في ما للانسان والحال ان المراد للماهية بتسامها وكذا اذا أريد جزؤها فان قلت يظهر المراد بالقرينة قلت ان القرينة قد تكون خفية فنلخص ان المطابقة معتبرة كلا وجزأ والتضمن معتبر في الجزء فقط والالتزام مهجور فهما لاحتمال ان يقع في الزعم انه مدلول الضاحك المطابق أو التضمني أو لازم آخر غير الماهية الانسانية هو الماهية (قوله والجنس العالي جاز ان يكون الخ) لما تنقسم ان الماهية يجوز تركيبها من أمرين

وهو مذكور بلفظ الحيوان الدال عليه مطابقة وأما سمي وأما في طريق ماهو لان المستول في جواب ما هو طريق ماهو وهو واقع فيه وان كان مذكورا في جواب ماهو بالتضمن أي بلفظ يدل عليه بالتضمن يسمى داخلا في جواب ماهو كقوله الجسم أو التائي أو الحساس أو المتحرك بالارادة فانه جزء معني الحيوان الناطق للقول في جواب ما هو وهو مذكور فيه بلفظ الحيوان الدال عليه بالتضمن وأما انحصار جزء القول في جواب ماهو في التسمين لان دلالة الالتزام مهجورة في جواب ماهو بمعنى انه لا يذكر في جواب ماهو لفظ يدل على الماهية المستول عنها أو على أجزائها بالالتزام اصطلاحا قال

(والجنس العالي جاز ان يكون له فصل يقومه لجواز تركبه من أمرين متساويين أو أمور متساوية ويجب ان يكون له فصل يقسمه والتبوع السافل يجب ان يكون له فصل يقومه ويتمم ان يكون له فصل يقسمه والمتوسطات يجب ان يكون لها فصول تقسمها وفصول تقومها وكل فصل يقوم العالي فهو يقوم السافل من غير عكس كمي وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالي من غير عكس)

فيجوز ان يدل عليه مطابقة وهو ظاهر وان يدل عليه تضمتا ولا عذور فيه لان جميع الاجزاء مقصودة ولا يجوز ان يدل عليه التزاما لجواز الانفصال من ذلك الدال على الجزء بالالتزام الى لازم آخر له ولا يمتد على القرينة لما عرفت فظهر ان المطابقة معتبرة في جواب ما هو كلا وجزأ وان التضمن مهجور كلا ومعتبر جزأ وان الالتزام مهجور كلا وجزأ وهذا في جواب ماهو وأما التعريفات فقد قيل ان الالتزام مهجور فيها أيضا كما في جواب ما هو وذلك أيضا للاحتياط فيها والاولى جوازها فيها مع ظهور القرينة المبنية المقصود (قوله وإنما سمي واقما) أقول تخصيص الواقع في الطريق بالجزء المدلول عليه مطابقة وتخصيص الداخل في الجواب بالجزء

(قوله فيجوز ان يدل عليه مطابقة) كما قال في جواب ما زيد حيوان ناطق وحينئذ لا يكون التفصيل المستفاد منه مقصودا لان المستول عنه تمام الماهية لا ما يوجب تصورها وهو باعتبار التفصيل حد موجب لتصوير الحدود وتفصيله في حواشي المطالع (قوله وان يدل عليه تضمتا) كان يقال في جوابه انسان (قوله لان جميع الاجزاء مقصودة) فلا يتغل ذهن الى غير المقصود (قوله معتبرة كلا وجزأ) أي معتبرة في كل الجواب وجزئه وقس على ذلك (قوله هنا) أي الحكم المذكور من هجر التضمن كلا لا بمضا وهجر الالتزام مطلقا (قوله فقد قيل الخ) لم تعرض للتضمن لكونه معتبرا فيها جزأ وهو ظاهر لكونها مركبة وكلا أيضا لان الرسم الاكل يدل على ماهية الحدود تضمتا (قوله ان الالتزام مهجور) يعني لا يجوز ان يذكر لفظ يدل بالالتزام على مفهوم معتبر في التعريف وحاصله عدم جواز ذكر الالفاظ المجازية ولا يتوهم من ذلك هجر الرسوم فانها لمفهوماتها المطابقة موجبة لمعرفة المعرف (قوله والاولى جوازها الخ) لما ستعرف من جواز استعمال الالفاظ المجازية في التعريفات مع القرينة المبنية للمقصود وذلك لكثرة الاحتياج الى التعريفات ولكونها مشروطة باللوازم البينة المساوية للمحدود وقلما توجد لوازم شي واحد كذلك ولوجود فكل واحد منها موجب لمعرفة المحدود فلا يضر الاستعمال الى غير مقصده صاحب التعريف (قال أي بلفظ) تلبس جزء للقول باللفظ المذكور من قبيل تلبس السكلي بالجزئي لا من قبيل تلبس

متساويين وأراد بالعالي العالي الحقيقي كالجوهي لا النسبي

(قوله أي جنس ذلك النوع) أي لاجنس آخر (قوله في قوامه) أي في ذاته فهو جزء من ذات النوع كالناطق (قوله فانه مقسم) أي لاداخل في ذاته وظاهر هذا ان الناطق يقسم الحيوان قسمين لان معنى مقسم يحصل قسمين مع ان يحصل للقسمين الناطق والصاهل لا الناطق فقط ولذلك دفع الشارح هذا بقوله أي يحصل قسم له (قوله صار حيوانا ناطقا) الاولى صار انسانا لانه هو القسم (قوله ٣٣٢) في الوجود (أي لاقى الجسم والا لم يكن عاليا والغرض انه عالي (قوله عن ذلك)

(أقول) الفصل له نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس أي جنس ذلك النوع فاما نسبه الى النوع فبانه مقوم له أي داخل في قوامه وجزء له واما نسبه الى الجنس فانه مقسم له أي يحصل قسم له فانه اذا انضم الى الجنس صار المجموع قسما من الجنس ونوعا له مثلا الناطق اذا نسب الى الانسان فهو داخل في قوامه وماهيته واذا نسب الى الحيوان صار حيوانا ناطقا وهو قسم من الحيوان اذا تصورت هذا فتقول الجنس العالي جاز ان يكون له فصل بقومه لجواز ان يتركب من أمرين متساويين يساويه ويغزاه عن مشاركته في الوجود وقد امتنع القدماء عن ذلك بناء على ان كل مادية لها فصل بقومها لا بد ان يكون لها جنس وقد سلف ذلك ويجب أن يكون له أي للجنس العالي فصل يقسمه لوجوب ان يكون تحت أنواع وفصول الانواع بالقياس الى الجنس مقسمات له والنوع السافل يجب أن يكون له فصل مقوم ويتبع ان يكون له فصل مقسم اما الاول فلوجوب ان يكون فوقه جنس وماله جنس لا بد ان يكون له فصل يميزه عن مشاركته في ذلك الجنس واما الثاني فلا متاع أن يكون تحت أنواع والا لم يكن سافلا بل متوسطا

المدلول عليه تضمننا اصطلاح والمتاسبة في التسمية مرعية فان الواقع انسب بالمدلول مطابقة والداخل أنسب بالمدلول تضمننا وان كان لكل منها مناسبة مع كل من الجزئين (قوله فبانه مقسم له أي يحصل قسم له) أقول قد يتوهم ان الناطق مثلا يقسم الحيوان الى قسمين ناطق وغير ناطق والتحقيق انه مقسم له بمعنى انه يحصل قسم له لا يحصل قسمين فان غير الناطق قسم من الحيوان حاصل من انضمام عدم النطق اليه كما ان الناطق قسم منه حاصل بانضمام النطق اليه فاذا قسم الحيوان الى هذين القسمين كان هناك أمران مقسمان له كل واحد منهما يحصل قسم واحد له وكان من قال ان الناطق يقسم الحيوان الى قسمين نظر الى ان الحيوان اذا قيس الى الناطق وجسودا وعندما حصل له قسمان كما ان من عد المفرد من الانواع والاجناس في المراتب ينظر الى مثل ذلك

المدلول بالداخل فلا يرد ان المقول وجزئه من قبيل اللفظ فلا يمكن ان يكون مدلولاً عليه بالمطابقة ولا يحتاج الى ان يقال المراد جزء مفهومه (قوله أنسب بالمدلول مطابقة) اظهره الوقوع فيه كما ان الدخول في الثاني اظهر (قوله وان كان لكل منهما) أي من الواقع والداخل مناسبة مع كل من الجزئين أي للمدلول بالمطابقة والمدلول بالتضمن لاستزمام كل من الوقوع والدخول للاخر (قوله نظر الى ان الحيوان الخ) فان قيل فلم جعل قوله توها دون عد المفرد من المراتب قلت لان معنى تحصيل الفصل لقسم من الجنس تحصيل قسم له في نفس الامر لا في مجرد اعتبار العقل ولذا لا يكون الفصل أمراً جديدا

أي عن القول بالجواز المذكور (قوله لا بد ان يكون لها جنس) أي فلا يكون عالياً (قوله أي للجنس العالي) أي الحقيقي وعبرنا بالجواب اشارة لوقوع ذلك فالفصل المقسم واجب بخلاف المقوم فانه جائز ولما كان هذا غير واقع عبر بالجواز (قوله فلوجوب ان يكون فوقه جنس) أي لان الغرض انه سافل (قوله وماله جنس لا بد ان يكون له فصل يميزه) أي ومي كان ذلك الفصل مميزاً كان مقوما فلا يرد ان المدعي أمران ثبوت فصل له وانه مقوم فبقي انه التفت للجنس العالي وسكت عن السافل وعكس في النوع وتكلم على المتوسطات أنواعاً وأجناساً وأجيب بانه سكت عن النوع العالي لانه

مندرج في الجنس المتوسط وعن الجنس السافل لانه مندرج في النوع المتوسط فقد احتوى لاه على الاقسام والمتوسطات الستة وهي النوع العالي والسافل والمتوسط والجنس كذلك فان قلت ان النسبة بين النوع العالي والجنس المتوسط العموم والخصوص ومن لوازم ذلك الانتزاع فإن الانتزاع واجب بان المراد الانتزاع من حيث الحكم أي ان الحكم واحد أي ان ما يحكم عليه بانه نوع على يحكم عليه بانه جنس وان كان قد ينفرد بالنظر لاعتبار

(قوله والمتوسطات الخ) أي فالجسم مقوم له قبول الأبعاد ومقسم له نامي والجسم النامي مقوم له نامي ومقسم له الحيوان والحيوان مقوم له حاس ومقسم له ناطق (قوله يقوم النوع العالي) أراد به ولو نسباً لاجل ان يشمل حيواناً باعتبار انسان والجسم النامي باعتبار الحيوان وكذلك في الجنس لاجل ان يشمل الجوزوم ونحوه (قوله أي ليس الخ) فان ناطقاً قوم الانسان ولو قوم الجسم النامي لازم أنه مساو للانسان فلا يكون عالياً وهو باطل ضرورة انه مخالف للغرض (قوله لان بعض مقوم الخ) وذلك كنامي فانه مقوم للانسان ومع ذلك هو مقوم للحيوان وهو عالي بالنسبة (٣٣٣) للانسان وسواء كان السافل

والتوسطات سواء كانت أنواعاً أو أجناساً يجب ان يكون لها فصول مقومات لان فوقها أجناساً وفصول مقومات لان تحته أنواعاً فكل فصل يقوم النوع العالي أو الجنس العالي فهو يقوم السافل لان العالي مقوم السافل ومقوم للمقوم مقوم من غير عكس كلي أي ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي لانه قد ثبت ان جميع مقومات العالي مقومات للسافل فلو كان جميع مقومات السافل مقومات العالي لم يكن بين السافل والعالي فرق وانما قال من غير عكس كلي لان بعض مقوم السافل مقوم للعالي فهو مقوم للعالي وكل فصل يقسم الجنس السافل فهو يقسم العالي لان معنى تقسيم السافل تحصيله في نوع وكل ما يحصل السافل في نوع يحصل العالي فيه فيكون العالي حاصلًا أيضاً في ذلك النوع وهو معنى تقسيمه للعالي ولا يتكسب كلياً أي ليس كل مقسم العالي مقسم السافل لان فصل السافل (قوله والمتوسطات سواء كانت أنواعاً أو أجناساً) أقول لم يذكر النوع العالي لاندراجة في الجنس المتوسط ولا الجنس السافل لاندراجة في النوع المتوسط (قوله وكل فصل يقوم النوع العالي أو الجنس العالي) أقول أراد بالعالي هنا التوقائي والسافل التحتاني لآما مر من ان العالي ماهو فوق الجسيم والسافل ماهو تحت الجميع (قوله لانه قد ثبت ان جميع مقومات العالي مقومات السافل) أقول وذلك لان العالي لما كان مقوماً للسافل كان جميع مقوماته فصولاً كانت أو أجناساً مقومات للسافل قطعاً (قوله فلو كانت جميع مقومات السافل) أقول أي جميع الفصول المقومة له

(قوله لاندراجة في الجنس المتوسط) أي في حكمه لاشترأ كهما في ان فوقهما جنساً وتحتها نوعاً وكذا قوله لاندراجة في النوع المتوسط أي في حكمه فلا يرد ان النوع العالي لا يجب ان يكون جنساً متوسطاً ولا الجنس السافل نوعاً متوسطاً كاللؤلؤ فانه نوع عال لدخوله تحت الكيف وجنس سافل لان تحته الأنواع الحقيقية وكذا الحال في النوع المفرد فانه في حكم النوع السافل في وجوب المقوم له لدخوله تحت الجنس دون القسم لعدم نوع تحته وفي الجنس المفرد فانه في حكم الجنس العالي في وجوب القسم له لكونه جنساً دون المقوم لجواز بساطته ولم يتعرض قدس سره لياتها لان الكلام في بيان النسبة بين الفصول التي للأجناس والأنواع الواقعة في الترتيب والمفرد ليس منها (قوله أراد بالعالي الخ) ليكون الحكم شاملاً للتوسطات أيضاً (قال ان جميع مقومات العالي الخ) أي على تقدير وجوده فانه يشمل المتوسطات والعالي بان يقرب من أقرين متساوين وانما لم يقل لان العالي مقوم السافل لان الكلام في الفصول المقومة وللقسمة (قوله كان جميع مقوماته الخ) لان جزء الجزء جزء

الجسم النامي في الانسان فالتحصيل من صفات الفصل والحصول لازم له فالتقسيم يحصل التحصيل الذي هو من أوصاف الفصل (قوله وهو معنى تقسيمه الخ) التبادر ان الضمير راجع للحصول وليس كذلك لان التقسيم هو التحصيل لا الحصول (قوله أي ليس كل مقسم العالي) أي سواء كان جنساً أو فصلاً وكذا يقال فيما بعده وذلك كناطق فانه قسم العالي أعني الحيوان دون السافل وهو الانسان والا لم يكن سافلاً (قوله لان فصل السافل الخ) أي سواء كان السافل نوعاً أو جنساً وذلك كحساس فانه مقسم للجسم دون الحيوان والا لكان الحيوان حساساً وغير حاس

(قوله في التعريفات) جمع تعريف بمعنى معرف (قوله أما في القول الشارح) أي المصحح له وكذا يقال فيما بعده (قوله إن تشرع فيه) أي في القول (٣٣٤) الشارح (قوله قالقول الشارح) أي فقول القول الشارح الخ (قوله وهو ما يستلزم

المقسم العالي وهو لا يقسم السافل بل يقومه ولكنه يتكسب جزئياً فإن بعض مقسم العالي مقسم للسافل وهو مقسم السافل قال

(الفصل الرابع في التعريفات المعرف للشيء وهو الذي يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء وامتيازها عن كل ماعداً وهو لا يجوز أن يكون نفس الماهية لأن المعرف معلوم قبل المعرف والشيء لا يلبس قبل نفسه ولا أهم تصوره عن إفادة التعريف ولا أخس لكونه أخفى فهو مساو لها في العموم والخصوص) (أقول) قد سلف لك أن نقل اللفظي أما في القول الشارح أو في الحجة ولكل منهما مقدمات يتوقف معرفته عليها ولما وقع الفراغ من بيان مقدمات القول الشارح فقد حان أن تشرع فيه فاقول الشارح هو المعرف وهو ما يستلزم تصوره تصور الشيء أو امتيازها عن كل ما عداها

لأن الكلام فيها فإن قلت فعلى هذا لا يلزم عدم الفرق بين السافل والعالي لجواز أن يكون في السافل سوى الفصول المقومة للمشاركة بينه وبين العالي فرضاً أمر آخر يمتاز به عن العالي قلت ليس في السافل وراء ماهية العالي إلا الفصول المقومة للسافل فإن فرضت مشتركة أخذ السافل والعالي ماهية مثلاً ليس في الإنسان وراء الجوهر إلا فصول مقومة للإنسان ومقسمة للجوهر وهي قابل الأبعاد الثلاثة والثاني والحساس والمتحرك بالإرادة والناطق وكذا ليس في الإنسان وراء الجسم إلا فصول مقومة للإنسان ومقسمة للجسم هي الثلاثة الأخيرة وليس فيه أيضاً وراء الجسم النامي إلا فصلان مقومان له ومقبهان للجسم النامي هما الأخيران وليس فيه أيضاً وراء الحيوان الأفضل واحد هو الناطق فإنه إذا تربت الأجناس كان الذي تحت الجنس العالي مركباً منه ومن فصل وهكذا فلا يتميز السافل عن الذي فوقه إلا بما هو فصل مقوم له فإذا فرض كونه مشتركاً لم يبق بينهما فرق أصلاً (قوله قالقول الشارح هو المعرف وهو ما يستلزم الخ) أقول أعني ما يكون تصوره

(قوله لأن الكلام فيها) يعني أن المذكور وإن كان صحيحاً في نفسه لكنه خروج عن المبحث لأن المراد بقولنا كل مقوم العالي فهو مقوم للسافل الفصل المقوم ففي العكس أيضاً يجب إرادته (قوله فرضاً) متعلق بالمشاركة (قوله أخذ العالي والسافل ماهية) لاشتراك كل منهما على ماهية العالي والفصول المقومة للسافل (قوله أنه إذا ترتب الخ) لتبيل لقوله ليس في السافل أمر وراء ماهية العالي إلا الفصول المقومة الخ وهو مختص بالسافل إذا قيس إلى ما يكون عالياً بالواسطة إذ السافل بالقياس إلى العالي الذي فوقه بلا واسطة يمتاز بفصل واحد لا بفصول وهذا بيان بحال السافل بالقياس إلى العالي الذي فوقه بلا واسطة فلا يكون قوله فإذا فرض كونه مشتركاً لم يبق بينهما إعادة لقوله فإذا فرضت مشتركة أخذ السافل والعالي وحاصل التعاليل أن كل سافل بالقياس إلى العالي الذي فوقه بلا واسطة لا يمتاز إلا بفصل واحد مقوم له فلو فرض الاشتراك فيه بينهما لم يمتاز كذلك السافل بالقياس إلى العالي الذي فوقه بالواسطة الواحدة لا يمتاز عنه إلا بفصلين وهكذا لو فرض الاشتراك فهما لم يتميز عنه أيضاً (قال ما يستلزم تصوره الخ) أي بالذات كما هو للتبادر فلا يرد القضي بالجزء الأخير من الحد التام لأن استلزامه

الخ أي شيء يستلزم الخ) فنصور الحيوان الناطق وأدراكه يستلزم تصور الإنسان لأن المعرف والمعرف شيء واحد وإنما يختلفان بالأجال والتفصيل وأورد على هذا التعريف بأنه غير مانع لشموله لتوازي بالنسبة للعزومات والمعرف بالنسبة للمعرف فإنه يصدق عليهما هذا التعريف وأجيب بأن المراد ما يستلزم تصوره تصور الشيء بطريق النظر والترتيب والمعرف بالفتح وإن كان يلزم من تصوره تصور المعرف لكن لا بطريق النظر والترتيب وكذا يقال في اللازم فإنه شيء يلزم من تصوره تصور الملزوم لكن من غير انتقال من جنس إلى فصل ثم منهما إلى شيء آخر فإن قلت إن التعريف بالمفرد جائز فقولك بطريق النظر والترتيب ممنوع قلت إن التعريف بالمفرد فيه خلاف على أن فيه أيضاً ترتيباً لأن ناطقاً معناه ذات ثبت

لها التعلق فقد وجد الترتيب حتى في المفرد (قوله أو امتيازها عن كل ماعداً) فيه أنه يلزم من الأول الثاني إذ متى كان تصور وليس شيء يستلزم تصوره شيء آخر كان تصور الشيء الأول مميّزاً للثاني عن كل ماعداً وحينئذ فلا معنى للثاني أو وأجيب بأن المقصود من الأول الإطلاح على السكينة ومن الثاني خلاف ذلك فتعابيراً من جهة المقصود من كل وإن كان الثاني أهم من الأول

وليس المراد بتصور الشيء تصوره بوجه ما ولا لكان الاعم من الشيء أو الاخص منه معرفة له

بطريق النظر موصل الى تصور الشيء أو امتيازه عن جميع ماعداه وهذا التقيد فيها باعتباره مما تقدم من ان الوصول بالنظر الى التصور يسمى قولاً شارحاً وكيف لا يكون معتبراً والمقصود من الفن بيان طرق اكتساب التصورات والتصديقات ومع هذا التقيد لا نقض بان تصور العرف يستلزم أيضاً تصور معرفته فينتقض حد العرف به ولا بان تصور الماهيات يستلزم تصور لوازمها اليئة المعتبرة في دلالة الالتزام اذ ليس شيء من هذين الالتزامين بطريق النظر والاكتساب (قوله وليس المراد بتصور الشيء الخ) أقول قد تبين ان تصور الشيء المكتسب من القول الشارح قد يكون بالكنه كما في الحد التام وقد يكون بغير الكنه كما في غير الحد التام وأما تصور العرف المكتسب فان كان حداً تاماً فلا بد ان يكون بالكنه لان تصور الماهية بالكنه لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها بالكنه وان كان غير الحد التام جاز ان يكون بالكنه وان لا يكون ومنهم من توهم ان الحد التام قد يحصل بغير تصورات الاجزاء بالكنه فانه يكفي فيه تصورات الاجزاء مفصلة اما بالكنه أو بغيره وليس شيء فانه اذا لم يكن بعض الاجزاء معلوماً بالكنه لم تكن الماهية معلومة بالكنه قطعاً (قوله والا لكان الاعم من الشيء أو الاخص منه معرفة) أقول اعلم ان المتأخرين اعتبروا في

(قوله والا لكان الاعم

الخ) أى واللازم باطل

وهو التالي فيطل الملزوم

وهو المقدم وصح حيث

تقيده

بواسطة استلزامه لتام الحد (قوله بطريق النظر الخ) هذا التقيد أولى مما قيل ان المراد بالاستلزام بطريق السببية أو الاستلزام بطريق الاستنباط فانه لا قرينة على هذا التخصيص مع ان الانتفاض بالملزومات بالنسبة الى اللوازم لا يندفع (قوله عما تقدم الخ) ليس المراد انه مذكور فيها تقدم صريحاً بل انه مستفاد منه على ما ذكره قدس سره في حواشي المطالع وذلك انهم قسموا العلم الى التصور والتصديق وبينوا ان كل واحد منهما يتقدم الى ضروري ونظري وانه يمكن اكتساب النظري من الضروري بطريق النظر وان الوصول الى التصور النظري يسمى قولاً شارحاً فنأمل في مقاتلهم هذه علم ان مرادهم بما ذكروه هنا هو ان مدرف الشيء ما يكون تصوره مستلزماً بطريق النظر للتصور الكسبي لذلك الشيء (قوله وكيف الخ) نصب قرينة أخرى على التقيد (قوله ببيان طرق اكتساب الخ) والاكتساب لا يسكون الا بالنظر (قوله بان تصور العرف الخ) وذلك لان معنى الاستلزام امتناع الانفكاك بين التصورين فكما ان تصور الحد بالكنه مستلزم لتصور المحدود بالكنه كذلك العكس ضرورة اتحادها بالذات الا ان الاستلزام من جانب الحد استلزام السبب للمسبب ومن جانب المحدود استلزام المسبب للسبب فما قيل ان تصور المحدود بجملا غير مستلزم لتصور حده ومفصلاته عين الحد فلا استلزام أصلاً وهم منشأ عدم الفرق بين الاستلزام والسببية (قوله تصور لوازمها الخ) بالكنه أو بوجه يمتاز عما عداها (قوله اذ ليس شيء من هذين الى آخره) وكذا اندفع ان تصور الجسم الناطق أو الجسم الكاتب مثلاً من غير ان ينسب الى ما يطلب تعريفه لا يستلزم حضور الانسان في الذهن فكيف يستلزم تصوره في الذهن بكنه الحقيقة أو امتيازه عما عداه (قوله لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها الخ) فانه اذا تصور بعض الاجزاء بوجه عرضي كان ذلك تصوراً للشيء بالرسم واذا تصور بوجه ذاتي كان ذلك تصوراً له بالحد التام فبناء على ان تصور الشيء بالوجه تصور لذلك الوجه من حيث اتحاد ذلك الشيء

لانه قد يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء بوجه ما ولسكان قوله أو امتياز عن كل ماعداه مستدركا لان كل معرف فهو مفيد لتصور ذلك الشيء بوجه ما بل المراد التصور بكنه الحقيقة وهو الحد التام كالحیوان الناطق فان تصوره مستلزم لتصور حقيقة الانسان وانما قال أو امتياز عن كل ماعداه ليتناول الحد الناقص والرسوم فان تصوراتهما لا تستلزم تصور حقيقة الشيء بل امتياز عن جميع اغياره ثم للمعرف اما ان يكون نفس المعرفة أو غيره لا جائز ان يكون نفس المعرفة

المعرف ان يكون موصلا الى كنه المعرفة او يكون ممثلا للمعرف عن جميع ماعداه من غير ان يوصل الى كنهه ولهذا حكموا بان الاعم والاخص لا يصلحان للتعريف اصلا والصواب ان المعتبر في المعرفة كونه موصلا الى تصور الشيء اما بالكنه أو بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه تميزه عن جميع ماعداه أو عن بعض ماعداه اذ لا يمكن ان يكون الشيء متصورا مع عدم امتياز عن بعض ماعداه واما الامتياز عن الكل فلا يجب ولا شك انه كما يكون تصور الشيء بالسكنه كسبيا محتاجا الى معرف كذلك تصوره بوجه ما سواء كان مع تميزه عن جميع ماعداه أو عن بعضه يكون كسبيا فتصوره بوجه اعم أو اخص اذا كان كسبيا لا يكتسب الا بالاعم أو الاخص فها يصلحان للتعريف في الجملة (قوله أو امتياز عن جميع ماعداه) اقول قد عرفت ان ذلك غير

فكان الحد مركبا من ذلك المرضي أو الذاتي مع ذاتي آخر قدسبر (قال لانه قد يستلزم الخ) وذلك اذا كان بينهما علاقة موجبة لاشتغال الانفكاك في التصور (قال ولسكان قوله أو امتياز الخ) حكم باستدراكه بناء على تأخيريه في الذكر والا فاللازم استدراك أحدها (قوله من غير ان يوصل الى آخره) بناء على ان العام اذا قوبل بالخاص كان المراد منه ماعدا الخاص فكلمة أو للانفصال الحقيقي فالرسم الاكمل خارج عن الاقسام المعتبرة عندهم كالمركب من العرض العام والفصل أو الخاصة أو منها وان كان معرفا لصدق تعريف للمعرف عليه وبعض الناظرين قال أي من غير اشتراط ان يوصل الى كنهه فهو داخل في الرسم ويكون كلمة أو تنوع الخطوط وفيه انه لا حاجة الى هذا التنقيذ فان الاطلاق أظهر فيما قصد منه (قوله ولهذا حكموا) فيه ان الاخص يوجب الامتياز عن كل ماعدا للمعرف ضرورة عدم وجوده في اغياره ولذا علوا عدم صلاحيته للتعريف بكونه اخص وغاية ما يقال ان الاخص انما يكون الة وسرعة لمشاهدة نفسه نسكن من حيث اتحاده بالاعم فلا يكون ممثلا للاعم من حيث عمومته واليه يشير قوله قدس سره اشتراط المساواة بمذهب اليه المتأخرون اذ حينئذ يحصل التميز التام بحيث يمتاز جميع افراد المعرفة من جميع ماعداه (قوله مع التصور بالوجه) قيد بذلك لان التصور بالسكنه لا يكون منه الا التميز التام (قوله اذ لا يمكن الخ) لان التميز لازم للتصور وما قيل انه يجوز ان يتصور الشيء بأمر شامل لجميع المفهومات فلا يفيد التميز أصلا فهم لانه بوجوب التميز عن نفسه وان كان ذلك التقيض فردا باعتبار آخر (قوله فهما يصلحان الخ) فلا بد من ادخالهما في المعرفة والا لم يكن للتعلق جميع قوانين الاكتساب (قال ثم للمعرف الخ) فان قلت بعد ما عرفت المعرفة بما هي يستفاد مفايرته للمعرف فالترديد المذكور قبيح قلت اللازم منه ان يكون بينهما مفايرة بوجه ولا يلزم ان يكون ذلك من حيث انه معرف فالمراد ثم المعرفة اما ان يكون نفس المعرفة من حيث انه معرف أو غيره (قال لا جائز ان يكون) أي من حيث انه معرف نفس

(قوله لانه قد يستلزم الخ) بيان لوجه الملازمة وقد للتقليل والتقصيد من ذلك انه لا يلزم من تصور الاعم تصور الاخص فعمله تعريف باعتبار أوقات الاستلزام (قوله ولسكان قوله أو امتياز عن كل ماعداه مستدركا) أي والثاني باطل لان الائمة قد تلقت هذا التصريف بالقبول فبطل المقدم (قوله مستدركا) أي لان المراد حينئذ من الاول الامتياز مطلقا فالثاني على هذا من افراد الاول (قوله بكنه الحقيقة) الاضافة بيانية

(قوله لو جوب ان يكون الخ) لان المعرفة في المرف والعلة سابقة في الفعل على المعلول (قوله والتي لا يعلم قبل نفسه) أي والا لكان معلوما غير معلوم في آن واحد من جهة واحدة وهذا باطل لادائه لاجتماع القبيضين (قوله فتنين ان يكون غير المرف) ظاهر كلامه ان هذا لم يعلم مما تقدم وليس كذلك اذ التعبير في تعريفه بالاستزمام يقتضي الغيرية وأوجب بأن الغيرية المعلومة بما تقدم مطلقة وبينها يعلم من هنا فأقار هنا ان الغيرية من حيث أنه معرف (٣٣٧) لا مطلقا وجاز ان يكون نفس

المرف أي من حيث أنه معرف بالكسر فلا يتنافى أنه عينه من جهة المعنى (قوله اما ان يكون مساويا له) أي في الوجود للأصداق لاني المعرفة اذ قد علم استغناؤها بالدليل السابق (قوله والاعم من الشيء) أي لان الاعم بعض كنهه الاخص وبعض الكنه لا يفيد التميز عن جميع ماعداه (قوله ولا الى أنه اخص) أي فلا يصح تعريف الحيوان بالانسان لان وجود الخاص دليل بالنسبة للعام لانه قد يوجد العام في العقل ولا يوجد الخاص واذا كان العام أكثر

لوجوب ان يكون المرف معلوما قبل المرف والتي لا يعلم قبل نفسه فتنين ان يكون غير المرف ولا يتخلو اما ان يكون مساويا له أو أعم منه أو أخص منه أو مبينا له لاسبيل الى انه اعم من المرف لانه قاصر عن افادة التعريف فان المقصود من التعريف اما تصور حقيقة المرف أو امتياز عن جميع ماعداه والاعم من الشيء لا يفيد شيئا منها ولا الى انه اخص لكونه أخفى لانه أقل وجودا في العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام فيه وربما يوجد العام في العقل بدون الخاص وأيضاً شروط تحقق الخاص ومبادئه أكثر فان كل شرط ومعاند للعام فهو شرط ومعاند للخاص ولا يتعكس وما يكون شروطه ومبادئه أكثر يكون وقوعه في العقل أقل وهو ما أقل وجوداً في العقل فهو أخفى عند العقل والمرف لا بد أن يكون أجلى من المرف واجب الا ان المتأخرين لما رأوا ان التصور الذي يمتاز معه المتصور عن بعض ماعداه في غاية نقصان لم يلتفتوا اليه وشرطوا المساواة بين المرف والمعرف واخرجوا الاعم والخاص عن صلاحية التعريف بهما واما المتأخرين فلما كان أبعد من الاعم والخاص كان أولى بان لا يفيد تميزاً تاماً مع ان الظاهر أنه لا يفيد تميزاً أصلاً وان احتدل احتمالاً مرجوحاً بعيداً أن يكون تميزاً في الجملة وأبعد منه افادته تميزاً تاماً بان يكون بين المتأخرين خصوصية تقتضي الانتقال من أحدهما الى الآخر (قوله ولا الى أنه اخص لكونه أخفى لانه أقل وجوداً في العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام) أقول هذا موقوف على ان يكون العام ذاتياً للخاص ويكون الخاص معقولاً بالكنه واما اذا لم يكن ذاتياً أو كان ذاتياً ولم يكن الخاص معقولاً بالكنه لم يلزم من وجوده في العقل وجود العام فيه (قوله وأيضاً شروط تحقق الخاص) أقول هذا بحسب الوجود الخارجي مسلم فانه كلما تحقق الخاص في الخارج تحقق العام فيه واما بحسب الوجود الذهني فلا اذجازان بمقتل الخاص

المعرف بحيث لا ينفارده بوجه من الوجوه (قوله هذا موقوف) أي هذا الحكم السكلي كما هو المطلوب. موقوف على ذينك الامرين فلا يتنافى كون وجود الخاص مستلزماً لوجود العام في بعض الصور بأن يكون العام لازماً بينا للخاص (قوله معقولاً بالكنه) أي الانفصالي لا الاجمالي فانه لا يستلزم تصور العام (قوله لم يلزم الخ) والسر فيه ان الموم والخصم ليس بينهما بحسب العقل بل بحسب الصدق والخلل في نفس الامر (قوله اذ جاز الخ) اذ ليس الموم والخصم بينهما في العقل ووجود الزوم البين بينهما ليس بلازم فيجوز حصول الخاص في العقل بدون حصول العام فيه (قال والمرف لا بد وان يكون أجلى من المرف) أي المرف من حيث الوجه الذي هو معرف لا بد ان يكون أكثر ظهوراً من المرف من حيث أنه معرف بالنسبة الى السامع

(شروح الشمية ٤٣) بالكنه والا فلا يتم اذ يمكن تصور الانسان مع النقلة عن كونه شيئاً وان كان ماش عاملاً لانه غير ذاتي للانسان فلا يلزم من تصور الخاص تصور العام (قوله وأيضاً شروط الخ) مثلاً الحيوان جسم ويشترط فيه النعم والحساسية والانسان يشترط فيه ذلك مع زيادة انه متفكر بالغة والحيوان يماند ويضاد الشجرية والجمادية ولا يضاد الفرية والانسان يماند الشجرية والجمادية والفرية فظهر ان شروط الخاص وهو الانسان أكثر من شروط العام وهو الحيوان وكذا مبادئه أكثر

(قوله لانه في غاية البعد) وحينئذ فلو جعل أحد المتباينين كالخار قسماً للمباين الآخر كالإنسان لازم الترجيح من غير مرجح (قوله وبالعكس) أي كل ما صدق عليه المعرفة بالفتح صدق عليه المعرفة بالكسر فهما قضيتان موجبتان (قوله أو مطردا) متمكنا الاول من هذين اللفظين ببلد مانع والثاني ببلد جامع (قوله راجع الى ذلك) أي الى الفئتين الموجبتين (قوله فن معنى الجمع ان يكون الخ) كما اذا عرف الانسان بالحيوان الناطق لا بالكاتب بالفعل (قوله وهذا المعنى) ملازماً للكيفية الثانية أعني كل ما صدق عليه (٢٣٨) المعرفة بالفتح صدق عليه المعرفة بالكسر واذا عرف الانسان بالكاتب بالفعل لم

ولا الى أنه مباين لان الاعم والاخص لما لم يصالحا للتعريف مع قربهما الى الشيء قالمباين بالطريق الاول لانه في غاية البعد عنه فوجب ان يكون المعرفة مساوياً للمعرفة في العموم أو الخصوص فكل ما صدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة وبالعكس وما وقع في عبارة القوم من انه لا بد ان يكون جامعاً ومافاً ومطرداً وتمكناً راجع الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون المعرفة متساوية لكل واحد من أفراد المعرفة بحيث لا يشذ منه فرد وهذا المعنى ملازم للكيفية الثانية الثالثة كل ما صدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء من أغيار المعرفة وهو ملازم للكيفية الاولى والاطراد التلازم في الثبوت أي متى وجد المعرفة وجد المعرفة وهو عين الكيفية الاولى والانعكاس التلازم في الانتفاء أي متى انتفى المعرفة انتفى المعرفة وهو ملازم للكيفية الثانية فانه اذا صدق قولنا كل ما صدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة وكل ما لم يصدق عليه المعرفة لم يصدق عليه المعرفة وبالعكس قال

تصدق هذه الكيفية وقوله ملازم الكيفية أي لانه عنها كما هو ظاهر لان معنى الجمع ان يكون المعرفة بالكسر متساوية لافراد المعرفة والفئوية الكيفية خلاف ذلك في المفهوم (قوله وهو ملازم للكيفية الاولى) أعني كل ما صدق عليه المعرفة بالكسر صدق عليه المعرفة بالفتح الذي هو القضية الاولى يلزمه المنع المتقدم تفسيره فهما مختلفان مفهوماً دون الماصدق والحاصل ان ما قاله الاصوليون من انه لا بد ان يكون جامعاً مانعاً يرجع الى ما قاله الشارح في الفئتين من وجوع السلازم اليه لمزومه (قوله وهو عين الكيفية الاولى) وهو لازم لعين الكيفية الاولى ولا بد من هذا لانها

ولا يقل العام كما مر آنفاً (قوله فانه اذا صدق قولنا كل ما صدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة وكل ما لم يصدق عليه المعرفة لم يصدق عليه المعرفة) أقول وذلك لان الموجبة الكيفية الثانية عكس قبض الموجبة الكيفية الاولى على طريق المتقدمين (قوله وبالعكس) أقول وذلك لان الاولى أيضاً عكس قبض الثانية على طريقهم فكل واحدة منهما مستلزمة للآخرى وفائدة قوله وبالعكس اثبات لوجوب قدم معرفته لسكونه سبباً والسبق في الحصول يستلزم زيادة ظهوره عند العقل واتحاداً بالنسبة الى السامع لان الذي قد يكون أجيلاً بالنسبة الى قوم بحسب علمهم وصنعتهم ولا يكون كذلك بالنسبة الى قوم آخر وهكذا أقامه قدس سره في حواشي شرح المطالع وانما قال أجيلاً لان المعرفة ظهوراً في الجملة بالوجه الذي هو آلة الطلب وهذا الشرط شامل للحد والرمز كما لا يخفى فاندفعت الشبهة الذي عرضت لبعض الناظرين وطول الكلام فيه (قال فكل ما صدق عليه المعرفة الخ) الاول بكسر الراء والثاني بفتحها (قال ان يكون المعرفة متساوية الخ) الاول بكسر الراء والثاني بفتحها وكذا في تفسير المنع (قال وهو ملازم للكيفية الثانية الخ) الصواب انه عنها كما نص عليه السيد في حواشي المطالع اللهم الا ان يعتبر التباين الاعتباري (قال وهو ملازم للكيفية الاولى) لسكونه عكس قبض لها أي كل ما لم يصدق عليه المعرفة بفتح الراء لم يصدق عليه المعرفة بكسرها (قال متى وجد المعرفة الى آخره) الاول بكسر الراء والثاني بفتحها وكذا في

مختلفان مفهوماً (قوله وهو ملازم) أي متى انتفى الخ أي في لم يكن حيواناً ناطقاً لم يكن انساناً هذا هو الانعكاس (ويسمى) وهو ملازم للكيفية الثانية وحاصل ذلك ان كل قضية من لوازمها عكسها بالعكس المستوي أو بعكس القبض الموافق أو المخالف والقضية الثانية قائمة كل ما صدق عليه المعرفة بالفتح صدق عليه المعرفة بالكسر واذا عكسها بعكس القبض الموافق بان جملة قبض المحمول موضوعاً وقبض الموضوع محمولاً قلت كل ما لم يصدق عليه المعرفة بالكسر لم يصدق عليه المعرفة بالفتح وهذا عين الانعكاس فاللزوم الكيفية الثانية والتلازم العكس ثم ان اللازم قد يكون أعم وقد يكون مساوياً واللازم ههنا أي لزوم

الانفكاس للكلية الثانية من قبيل المساوي وذلك لان عكس القضية اذا عكس وجع لعين القضية الكلية فالحاج له في هذا المقام انما هو كون الانفكاس لازما للكلية الثانية بقول الشارح فانه اذا صدق الخ هذا هو الكلية الثانية وقوله فكذلك الخ هذا هو عكسها وهو المحتاج له في هذا المقام لان به يظهر لزوم الانفكاس للقضية الثانية وأما قوله وبالعكس أي كل محدق بالمعرف بالفتح صدق بالمعرف بالكسر فلا حاجة له في هذا المقام لكن أتى الشارح به لدفع (٣٣٩) ما يتوهم ان لزوم المنع

(ويسمى حدا تاما ان كان بالجنس والفصل القريبين وحدا ناقصا ان كان بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد وربما تاما ان كان بالجنس القريب والخاصة وربما ناقصا ان كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد)

(أقول) المرفأ اما حد أو رسم وكل منهما اما تام أو ناقص فهذه أقسام أربعة فالحد التام ما يتركب من الجنس والفصل القريبين كشرط الانسان الحيوان الناطق اما تسميته حدا فلا في ذاته المنع وهو الاشتغال على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه وأما تسميته تاما فذكر الذاتيات فيه بتامها والحد الناقص ما يكون بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد كشرط الانسان الناطق أو بالجنس الناطق اما أنه حد فلا ذكرنا وأما أنه ناقص فاخرج بعض الذاتيات عنه والرسم

اللزوم من الطرف الآخر لتثبت الملازمة الكلية التي ادعاها بقوله وهو ملازم للكلية الثانية (قوله وهو الاشتغال على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه) أقول وذلك لان في ذاتيات كل شيء ما يخصه ويميزه عن جميع ماعداه فيكون الحد التام بواسطة اشتغال الذاتيات المميزة مانعا عن دخول اغيار المحدود فيه وكذا الحد الناقص يذكر فيه الثاني المميز فيكون مانعا عن دخول الاغيار فيه والمقصود بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي فلا يرد ان الرسم ايضا فيه منع

تفسير الانفكاس (قوله لثبت الملازمة) أي اللزوم من الطرفين التي ادعاها وان لم يكن لها مدخل في المقصود أعني استلزام القضية الثانية للانفكاس (قوله والمقصود ببيان الخ) يعني ان مصحح الاطلاق في المقول هو النقل لانه وضع ثاب والمثابة بين المعنيين لمجرد ترجيح هذا اللفظ على غيره من الالفاظ ووجود المرجح لا يكفي في الاطلاق بخلاف المجاز فان لمصحح فيه وجود الملازمة والمناسبة فكما يوجد فيه يصح الاطلاق (قال ما يتركب من الجنس الخ) أو ما في حكمها بان يقام تعريف الجنس والفصل مقامهما والمراد الجنس والفصل الحاصلان باضهما سواء كانا حاصلين بالكنه التفصيلي أولا اذ لو كانا حاصلين بالوجه كان المرفأ هو ذلك الوجه وهو وجه للمعرف ايضا فيورد ذلك للوجه في التعريف لا الجنس والفصل وأما المركب من الفصول المتساوية وان كان حدا ايضا الا أنه لما لم يثبت وجوده في الحقائق أسقطوه عن درجة الاعتبار وأما التحديد بالاجزاء الخارجية فان شرطنا في المرفأ كونه محمولا على ما في التهذيب فلا يمكن التحديد به الا بأخذ لازم بالقياس اليها كما يقال البيت ذو سقف وجدوان فيكون ربما لاحد أو ان لم يشترط ذلك فالتحديد يحصل بتلك الاجزاء الا أنه لندرة أسقطوه عن الاقسام كما أسقطوا البحث عن نفس تلك الاجزاء وكذا المركب من أمرين بينهما عموم وخصوص من وجه ساقط عن درجة الاعتبار لامتناعه في

المانع (قوله وهو الاشتغال الخ) من العلوم ان الحد كما أنه يجب ان يكون ما يجب ان يكون جامعا فما وجه الاقتصار على الاول وأجيب بان الحد منع من دخول التبركا أنه منع من خروج بعض الافراد قاطع متحقق في الجمع والمنع (قوله الاجنبية) صفة كاشفة ويحتمل أنه احتراز عن الامراض قلها لتغير ولكن ليست أجنبية ويحتمل أنه عن افراد الحدود قلها لتغير للماهية لكن ليست أجنبية بقي ان هذا مجرد تسمية ومناسبة لا ماعلة موجبة للتسمية فلا يرد ان مقتضى هذا ان الرسم فيه ماذكر

(قوله فيكون تعريفا بالآخر) (٣٤٠) أي والتعريف بالآخر رسم وكان الانسب ان يقول بدل هذا فذلك سمى رسما (قوله

فلشابهته) ظاهره ان وجه التسمية في الرسم انما هو المشابهة ولم ينظر لتألف فيه بنفسه (قوله لان الغرض الخ) قد يقال لانسلم ان الغرض محصور في ذلك وما لانع من ان يكون الغرض أيضا الاطلاع على بعض العوارض الخاصة كالثنى فانه خاصة بالنسبة للحيوان (قوله فلا حاجة الى ضم التعريف بالآخر) قد يقال الفائدة الاطلاع على بعض الخواص (قوله في الاقسام الاربعة) لكن على وجه يدخل فيه الاقسام الاربعة وغيرها كالثلاثة المخرجة فيدخل في الرسم الاقسام الثلاثة (قوله أو يعتبر تلك) كان يكون بالخاصة وحدها أو العرض العام والخاصة أو بالجنس البعيد والخاصة أو الفصل مع الخاصة كل هذا يصدق عليه قوله أو بغير ذلك لكن يقال عليه انه اذا كان بالفصل مع الخاصة ليس رسما ناقصا بل حد ناقص كما تقدم له فيجب ان يقال ان قوله وهو الرسم الناقص راجع

عن دخول الاغيار فيه فينتهي أن يسمى حدا * واعلم ان أبواب العربية والاصول يستعملون الحد بمعنى المعروف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الفقه عن اختلاف الاصطلاحين * واعلم أيضا ان الحقائق الموجودة يتسرع الاطلاع على ذاتياتها والتجيز بينها وبين عرضياتها تسررا تاما واصلا الى حد التعذر فان الجنس يشبه بالعرض العام والفصل بالخاصة فذلك ترى رئيس القوم يستعصب بتحديد الاشياء وأما المفهومات الثبوتية والاصطلاحية فأمرها سهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة أو الاصطلاح مفهوم مركب فما كان داخلا فيه كان ذاتيا له وما كان خارجا عنه كان عرضيا له فتحديد المفهومات في غاية السهولة وحدودها ورسومها تسمى حدودا ورسوما بحسب الاسم وتحديد الحقائق في غاية الصعوبة وحدودها ورسومها تسمى حدودا ورسوما بحسب الحقيقة (قوله لان الغرض من التعريف اما التجيز أو الاطلاع على الذاتيات) أقول أي المقصود من التعريف اما تجيز للمعرف بماعدها فالغرض للماهيات الحقيقية (قال انما لم يعتبروا الخ) فيه إشارة الى انها داخلة في المرف الا انهم لم يعتبروها في الاقسام فلا يراد ان تعريف المرف منقضى بما بقي الرسم الاكمل من الحد التام كالحيوان الناطق الضاحك فانما لم يعتبروه في الاقسام لانه في الحقيقة اجتباع القسمين (قوله وكثيرا الخ) فيمترس على اطلاقهم بالاناسلم كونه حدا لعدم اشتراكه على الذاتيات (قوله واعلم أيضا ان الحقائق الموجودة الخ) ذكر للموجودة مع ان الحقيقة تعال للماهية الموجودة تنصيصا للبراد ودفعاً للعمل على الماهية مطلقا والمراد للوجودة في نفس الامر سواء كانت في الاعيان أو في الازهان كالامكان والوجوب (قوله تسررا تاما واصلا الى حد التعذر) لانه لا يقدر على ذلك الا صاحب النفس القدسية الذي ليس علمه كسبيا (قوله رئيس القوم) أي الشيخ أباعلي ابن سينا (قوله لتحديد المفهومات) أي من حيث انها مفهومات وضع اللفظ بازائها في اللغة والاصطلاح (قوله تسمى حدودا ورسوما بحسب الاسم) لانها شارحة لمفهوم الاسم اما بذاتياتها أو بعرضياتها (قوله بحسب الحقيقة) لكونها

لا يصلح رجوعه له من هذه الاحتمالات بدليل كلامه الاول

(ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس بفرد وعن تعريف الشيء بما لا يعرف الا به سواء كان مرتبة واحدة كما يقال الكيفية ما يقع المشابهة ثم يقال المشابهة اتفاق في الكيفية أو برأب كما يقال الانسان زوج أول ثم يقال الزوج الاول هو المتمم بمساويين ثم يقال المتساويان هما الشيان اذنان لافضل أحدها على الآخر ثم يقال الشيان هما الانسان ويجب ان يمتزج عن استعمال ألفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة بالدلالة بالتقياس الى السامع لكونه مفقوتاً للعرض)

(أقول) أخذ أن بين وجوه احتلال التعريف ليحتز عنها وهي اما معنوية أو لفظية أما المعنوية فبما تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة أى يكون العلم بأحدهما مع العلم بالآخر والجهل بأحدهما مع الجهل بالآخر

العام لادخل له في التميز فلا يصلح معرفة ولا جزء معرف لهذا العرض وأما الاطلاع عليه بما هو ذاتي له أي معرفته بما هو ذاتي له سواء كان بمجيب الذاتيات أو بعضها والعرض العام لادخل له في معرفة الشيء بما هو ذاتي له فلا يصلح معرفة ولا جزء معرف لهذا العرض الآخر فيسقط العرض العام عن الاعتبار في باب التعريفات وإنما ذكر في باب الكليات لاستيفاء أقسام الكل والجنس فهو وإن لم يكن له مدخل في التميز لكن له مدخل في الاطلاع على للماهية بما هو ذاتي لها فذلك اعتبر مع الفصل والخاصة منها بحث وهو ان تميز الشيء قد يكون عن جميع معاده وقد يكون عن بعضها والعرض العام فانه يفيد التميز الثاني فينبغي أن يعتبر في التعريف فان قلت المعتبر هو التميز الاول بناء على اشتراط المساواة قلت قد عرفت ان الكلام على ذلك الاشتراط ان اللازم حينئذ أن لا يكون العرض العام معرفة لا ان لا يكون جزءاً من المعرفة وأيضاً قد يكون الاطلاع على الشيء بما هو عرضي له مطلوباً وان كان هذا الاطلاع عليه دون الاطلاع عليه بما هو ذاتي له فان تصور الشيء قد يكون بوجود متفاوتة بعضها أكل من بعض فالصواب ان المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه أقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل حد ناقص لكنه أكمل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حد ناقص وهو أكمل من المركب من العرض العام والفصل وأما قوله فلا حاجة الى انضمام الخاصة اليه فمدفوع بان التميز الحاصل منهما أقوى من التميز الحاصل بالفصل وحده فأنأ أريد هذا التميز الأقوى احتجج الى ضم

شارحة للماهية الموجودة في نفس الامر بالذاتيات أو العرضيات (قوله وأما الاطلاع عليه) فيه إشارة الى ان في عبارة الشارح تسامح اذ ليس المقصود من التحديد الاطلاع على الذاتيات بل الاطلاع على المحدود بالذاتيات أو العرضيات (قوله لهذا العرض الآخر) هكذا في أكثر النسخ ولا قاعدة في لفظ الآخر والظاهر لهذا العرض أيضاً (قوله والعرض العام قد يفيد التميز الثاني) وهو ما اذا جعل آلة لمعرفة شيء (قوله لان يكون جزءاً من المعرفة) لجواز ان المركب من العرضين العامين خاصة مساوية كالظائر المولود (قوله فالصواب الخ) وللإشارة الى هذا الرسم الناقص في وجهه المحصر لم يفيد بقيد يخصه بما ذكره أولاً لكن على ما ذكره الشارح المركب من العرض العام والفصل مع الخاصة داخل في الرسم الناقص بخلاف ما ذكره قس سره

(قوله بما يساويه) أي
شيء يساوي ذلك الشيء
والشيء فالضمير البارز
عائد على ما والمستتر عائد
على الشيء

(قوله فانهما) أى الحركة وما ليس بسكون ولام السيد حيث رجع الضمير على الحركة والسكون غير ظاهر ويدل لما قلنا قوله بعد فتي علم أحدهما الخ أي فيها مصطلجان في العلم والجهل إذ لا يلزم من العلم بالحركة العلم بالسكون بل العلم بما ليس بسكون إلا أن يقال العلم بالحركة يلزمه العلم بما ليس بسكون ويلزم من العلم بما ليس بسكون العلم بالسكون فهو لازم بالواسطة لكن هذا تكلف ثم أن كون الحركة وما ليس بسكون في مرتبة واحدة أي كونها متساويين في العلم والجهل إنما يمتنع لوقتنا التقابل بين الحركة والسكون تقابل التضاد وعليه فالحركة الحصول في آئين في مكانين والسكون الحصول في مكان في آئين لا تقابل العدم والملكة بحيث تقتصر الحركة بالخرج من القوة إلى الفعل والسكون عدم ذلك والاكأن من التعريف بالاختصاص لأن الاعداء إنما تعرف بعد معرفة ملكاتها والملكات سابقة وحيثما تقتصر الحركة بما ليس بسكون تعريف بالاختصاص لا بالمساوي فإن قلت أن سبقة التعريف للمعرف سبقة في الوجود والزمن وتقدم العلة على المعلول في التعلل دون الوجود فلا معنى لجعل ما ذكر من قبيل العلة والمعلول وأجيب بأن محل كون تقدم العلة على المعلول في التعلل وأز اسطعما في الوجود في العلة الموجبة وأما غير الموجبة (٣٤٣) فلا ينافي اسطعماها مع المعلول ألا ترى أن الماء علة في الثبات غير موجبة له ومع

كتعريف الحركة بما ليس بسكون قلتهما في المرتبة الواحدة من العلم والجهل فن علم أحدهما علم الآخر ومن جهل أحدهما جهل الآخر والمعرف يجب أن يكون أقدم معرفة لأن معرفة المعارف علة لمعرفة المعارف والعلة مقدمة على المعلول ومنها تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه إما بمرتبة واحدة ويسمى دورا صريحا أو بمراتب ويسمى دورا مضمرأ ومثالها في الكتاب ظاهر وأما الاغاييل المنطقية فالتامت حضور إذا حاول الإنسان التعريف لشيء وذلك بأن يستعمل في التعريف ألفاظا غير ظاهرة الدلالة بالنسبة إلى ذلك الغير فيفوت عرض التعريف كاستعمال الألفاظ الغريبة الوحشية مثل أن يقال النار اسطقت فوق الاسطقتات الخاصة إلى الفصل (قوله كتعريف الحركة بما ليس بسكون فانها في مرتبة واحدة من العلم والجهل) أقول أي الحركة والسكون في مرتبة واحدة فن عرف الحركة عرف السكون وبالعكس وهذا إنما يصح إذا لم يجعل السكون عبارة عن عدم الحركة والا لكان السكون أخفى من الحركة لا مساويا لها فإذا امتنع تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كان امتناع تعريفه بما هو أخفى منه أولى (قوله ويسمى دورا صريحا) أقول وذلك لظهور الدور فيه وإذا زادت المرتبة على واحدة استمر الدور هناك فلذلك يسمى دورا مضمرا وفساد الدور المضمر أكثر إذ في الدور المصرح يلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين وفي المضمر بمراتب فكان أخفى (قوله اسطقت) أقول هو أصل المركبات والتماسي

ذلك الماء سابق عليه والتعريف من قبيل العلة الغير للموجبة والا فالكلام مشكل وما ذكرناه من أن العلة موجبة وغير موجبة هو ما يشير له كلام بعض ولكن الذي ذكره العصام أن العلة عندهم لا تكون الا موجبة وان سبقة التعريف في التعلل فقط لا في الزمن فتوهم يجب في التعريف السبقة أي في التعلل لا في الزمن وعلى هذا الكلام

فلا اعتراض مدفوع (قوله بما) أي بتعريف يتوقف معرفة ذلك التعريف على ذلك الشيء المعروف (قوله دورا مضمرا) وكاستعمال من الضمور) هو الخفاء لكون ذلك الدور خفيا لكثرة المراتب بخلاف المصرح فانه لما كان قليل المراتب كان صريحا وظاهرا ليس فيه الا مرتبة ويلزم على وجود المصرح أن يكون الشيء متقدما على نفسه بمرتبتين ومتأخرا عنها بمرتبتين وأما في المضمر فيلزم أن يكون الشيء متقدما على نفسه بمراتب ومتأخرا بمراتب كما مر بيانه أول الكتاب وأما منع الدور في التعريف لانه يؤول الامر إلى تعريف الشيء بنفسه لما فيه من توقف الشيء على نفسه والتوقف على المتوقف على الشيء يتوقف على ذلك الشيء وما تقدم من منع المعية أخف من هذا القبح (قوله وأما الاغاييل المنطقية) للناجئ لما تقدم في قوله وجوه الاختلال معنوية ولفظية أن يقول وأما الاختلالات المنطقية إلا أن يقال أنه عدل عن ذلك للإشارة إلى أنها توقع السامع فيها العلمط (قوله الوحشية) هي عين الغريبة وليس المراد ما عند النيانين من تعابرها (قوله اسطقت) أي أصل فوق الاصول وبيان ذلك أن العناصر أربعة أي الاصول للحيوانات والنباتات والمعادن أربعة لتركيبها منها التراب والماء والهواء والنار وكل واحد من هذه كرة محيطة بالآخرى فلا كبره محيطة بالارض إلا أنها كرة غير تامة الاستدارة لعازض في كرة الارض من الوهاد والحيان والهواء يحيط بكرة الماء والنار يحيط بكرة الهواء فهي أصل فوق أصل

وكاستعمال الألفاظ المجازية فإن الغالب مبادرة المعاني الحقيقية الى التهم وكاستعمال الالفاظ المشتركة
فإن الاشتراك محل فهم المعنى المقصود نعم لو كان للسامع علم بالالفاظ الوحشية أو كان هناك قرينة
دالة على المراد جاز استعمالها فيه

العناصر الأربعة استعقبات لانها أصول المركبات من الحيوانات والنباتات والمعادن واعلم
أن استعمال الالفاظ المجازية أردأ من استعمال الالفاظ المشتركة لتبادر الذهن
منها الى غير المعاني المقصودة لولا القرينة وفي الاشتراك تردد بين
المقصود وبين ما ليس بمقصود لكن يحتمل أن يحمل اللفظ على
غير المقصود فيكون أردأ من استعمال الالفاظ الغريبة
اذ لا يفهم هناك شئ أصلاً فالحلل فيه
هو الاحتياج الى الاستمرار
فعلول المساقاة
بلا طائل

قد تم بحمد الله تعالى طبع المجلد الاول من حواشي شرح الشمسية المتعلقة بمباحث
التصورات بمطبعة (كردستان العلمية) لصاحبها الفقير اليه (فرج الله زكي
الكردي) باعتناء العلماء الاعلام بالتصحيح التام ومراعاة الفصول
والمباحث على حسب الرام بعد أن انقطع منها إحدى
عشرة ملازمة بمطبعة بولاق وذلك في شهر
ذي القعدة لحرام سنة ١٣٢٧ هجرية
على صاحبها أفضل الصلاة
وأزكى التحية

ودياه في الجزء الثاني بقية الحواشي المتعلقة بمباحث التصديقات (واوله المقالة الثانية
في القضايا واحكامها) وبلي هذا أيضاً شرح السعد وحاشية الجلال

﴿ فهرست الجزء الاول من شرح القطب على الشمسية ﴾

مصحفة

٢ خطبة الكتاب

١٧ أما المقدمة فقها بمبحث الاول في ماهية النطق وبيان الحاجة اليه إلخ

١٥٠ المبحث الثاني في موضوعه

١٧٣ المقالة الاولى في المفردات وفيها أربعة فصول * الفصل الاول في الالفاظ

٢٣٠ الفصل الثاني في المعاني المفردة

٢٨٧ الفصل الثالث في مباحث الكل والجزئي (وهي خمسة)

٣٣٤ الفصل الرابع في التعريفات (تم فهرست الجزء الاول)

(قوله وكاستعمال الالفاظ)

المجازية كتمريف الشجاع

بالأسد الرامي في الحروب

(قوله فإن الاشتراك محل

بفهم المعنى المقصود) أراد

بالاخلال ما لا يقيد المقصود

فإن المشترك بقف العقل

عندم ولا يجوز بشيء من

هذا فظهر أن الجواز أضر

من المشترك لأن المشترك

لا يجوز العقل مع الى

ضد المقصود بخلاف الجواز

(قوله وأوكان هناك قرينة

على المراد إلخ) نوقش

بأن الجواز لا يقبل بدون

قرينة وهذا الكلام

يقضي أنه يتحقق بدونها

وأجيب بأنه أراد بالقرينة

القرينة المعينة ورد بأن

قوله فيها مر فإن الغالب

مبادرة المعاني الحقيقية

يتم ذلك إذ هذا يقتضي

عدم القرينة المألوفة وأجيب

بأن الجواز يتحقق بالقرينة

المألوفة ولو كانت خفية

فيحصل حينئذ مبادرة

للمعاني الحقيقية وأراد

حينئذ بالقرينة هنا المعينة

الموضحة للمعاني